





0111



٧٤٩ ٥٥٦٢

٢١٢٤ (فتاوى قاضي خان)، للقاضي خان، حسن بن منصور - ٥٥٩٢ هـ.  
ف . ق  
كتب سنة ٥٧٢٩ هـ.

ج ٢٠١ (٤٥٧ق) ٢٣ س ٢٥ × ١٧ سم

نسخة حسنة، ناقصة الآخر، خطها نسخ قديم، طبع

الاعلام ٢ : ٢٣٨ معجم المطبوعات ٢ : ١٤٨٧

٥٨٨٣

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب - تاريخ النسب -



# الجلد الاول في فتاوى قاضى خان

قد تشرف بملكه العبد الفقير  
محمد نظامي لير الشيخ علي الفقيه عده  
عفا عنهما العلاء

الرمح  
٥٨٨٢



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٨٨٢ - ف ١٨٨٢  
العنوان: ~~الأماني فتاوى قاضي خان~~  
المؤلف: القاضي خان  
تاريخ النسخ: ١٧٥٩  
اسم الماسخ: (ما عني)  
عدد الأوراق: ٢٢٢  
ملاحظات:

ص





فهرست هذا دفتر النساوي من الابواب في الكتب والفصول في الابواب فصل  
الفصل الاول في رسم المفتي **كتاب الصلوة** فصل في الطهارة فصل في الاستنسا  
فصل في البهر فصل فيما يقع في البهر فصل في ما احكام فصل فيما لا احكام  
له التوضي فصل في الاسار فصل في النجاسة التي تصيب الثوب باب  
الوضوء فصل في صفه الوضوء فصل فيما ينقضه فصل في اليوم فصل  
في صفه الغسل فصل فيما يوجب وجبه فصل في المسح فصل في الحنك باب  
التيتم فصل فيما يجزئ التيتم فصل في المجدي باب الاذان فصل  
في معرفة القبلة في استقبالات باب افصاخ الصلوة فصل فيما يصح  
الاقداء وفيما لا يصح فصل في المسبوق فصل في ما يلائم فصل  
في الترتيب وقضا المزموعات فصل في الاختلاف باب في الصلوة  
ما يكره فيها وما لا يكره فصل فيما يوجب له وهو وما لا يوجب فصل فيما  
يفسد الصلوة فصل في قراء القرآن خطأ وفي الاحكام المتعلقة بالقراءة  
بجده الملائمة باب في صلوة السفر باب في صلوة المريض باب في صلوة الجنب  
باب في العيدين وتكبيرات ايام الترتيب باب في عمل الميت وما يتعلق به  
الصلوة على الجنائز والكفن وغير ذلك **كتاب الصوم** فصل في فصول  
فصل في رونه الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب فصل في النبي  
فصل في العذر الذي يبيح الاوفطار وفي الاحكام المتعلقة به فصل فيما  
يكره للصائم وما لا يكره فصل فيما لا يفسد الصوم فصل فيما يفسد الصوم  
فصل فيما سقطت الكفارة وما لا يسقط فصل فيما يجب التمسك ومن لا يجب  
فصل في النذر بالصوم فصل في الاعذار فصل في صدقة الفطر  
باب في التراويح فصل في مقدار التراويح فصل في وقت التراويح  
فصل في نية التراويح فصل في مقدار القراءة في التراويح فصل  
في المكة في التراويح فصل في امانة الصبيان في التراويح فصل في اداء

التراويح قاعدا فصل في الوتر **كتاب الزكوة** فصل في صدقة الابل  
فصل في صدقة البقر فصل في صدقة الغنم فصل في الحملان  
والفصلان فصل في الحمل فصل في مال التجارة فصل في اداء الزكوة  
فصل في هبه الدين فصل في بحيل الزكوة فصل فيما يوجب  
فيه الزكوة مصرف الزكوة فصل في النذر فصل في العشر والخراج  
**كتاب الحج** فصل في شرائط فصل فيما يوجب الكفارة والصدقة على  
الحاج فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظور فصل فيما يجب على  
المحيط فصل فيما يجب نقل الصيد والبهائم فصل في كيفية اداء الحج فصل  
في العمرة فصل في القمع فصل في قايح فصل في الاحصار فصل  
في الحج عن الميت فصل في محظورات احرم فصل في الادعية **كتاب**  
**النكاح** الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وانه مشتمل على فصول  
فصل في اللفظ الذي ينعقد به النكاح فصل في النكاح على الشرط  
فصل في مرابط النكاح فصل في كراه المالك فصل في فسخ  
عقد الفسوخ فصل في الوكالة فصل في الكفالة فصل في الاولياء  
باب في المحرمات فصل في اقرار احد الزوجين باجرته وفساد النكاح بسبب  
النسب بطلان النكاح بملك المهر فصل في ما يلحق بالنسب باب في ذكر ما يلحق  
المهر فصل في المقتضى فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر فصل في تكرار  
المهر فصل في الخاوة فصل في اختلاف الزوجين في المهر فصل في  
اختلاف الزوجين في متاع النكاح فصل في دعوى النكاح فصل في الغيب  
فصل في احوالات التي تتعلق بالنكاح باب في الرضاع فصل في الخصامه  
باب في النفقة فصل في القسم فصل في نفقة العدة فصل في حقوق  
الزوجين فصل في المرأة التي لا تدري انها منكوحه او مطلقة فصل في  
نفقة الاولاد فصل في نفقة الوالد وزوي الارحام فصل في نفقة المهر



**كتاب الطلاق** باب الاول مستعمل في فصول فصل في صريح الطلاق ما يقع به واحدة او اكثر فصل في الكليات والمطلوبات فصل في طلاق من لا يعقل فصل في الطلاق بالكتاب باب التعليق فصل في خروج الحلال فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل او من المراه **باب الخلع** فصل في الخلع بلفظه البيع والسرا **فصل في الخلع بالفارسية** **باب الظهار** **باب الايلاء** فصل في العرقه بين الزوجين **فصل في احدها صاحبه وبالكفر** فصل في اللعان **باب العدة** فصل في انتقال العدة **فصل في ما يحرم على المعتدة** **فصل في المعتدة التي تزت** **فصل في النكاح** **فصل في مهر هذا الدفتر**

شاه

الحمد والاول من كتاب الامالي وهو المتناوي  
تأليف القاضي الامام أبي الحسن بن منصور بن محمود الاوزجندی المعروف بقاض  
خان رحمه الله عليه

ذكر في باب النكاح اذا قال ليس بعد الولد مني ثم قال بعد الوثنى يصح لان باقراره انه ابني تعلق حق المقر بحق المقر  
اما حق المقر له فانه ثبتت نسبته من رجل معين حتى يثبت كونه محمولا فاما اذا قال ليس بعد الولد مني لا الملك ابطار  
حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح ولو قال بعد الولد مني ثم قال ليس بولدي لا يصح انقل لانه ثبتت النسب فاذا  
ثبتت النسب لا ينقل ما ينقل وهذا اذا صدقه الابن اما اذا لم يصدقه فانه لا يثبت النسب لان هذا اقرار على الغير بانه  
جزءي لكن اذا لم يصدقه من غير ان يعاد الى التصديق يثبت بالنسب لان اقراره ان لا يصدق بغيره بانه  
يثبت النسب ولو انكر ان ب اقراره فان قام الابن ابينه انه اقر الى ابني يعقل ابينه واقراره بانه ابني معقول  
لانه اقراره على نفسه بانه جزءه واما اقراره بانه اخ غير متقبل لانه اقراره على الغير ذكر بعد هذا بوردته ان انت قض  
في الدعوى لا يكون ما نفاصحه الدعوى في صورة ومي ما اذا قال ليس هذا بابني ثم ادعى انه ابني سمي وله يكون هذا الشا  
مانا اما اذا ادعى ان ابني فلان وصدقه فلان وثبتت نسبته منه ثم ادعى ان ابني فلان الاخر فسمي له سمي لانه  
يضم الى اقراره حق المقر له لا يولد وكذا اذا قال ان ابني فلان ولم يصدقه فلان ثم ادعى ان ابني فلان الاخر لا يصح اقراره  
لشأنه ان لا يولد حتى التصديق ولو صححنا اقراره للشأن بوردته ذلك لا ابطار حتى لا يصدقه وان  
لا يجوز وصار له لو ادعى انه مول لفلان ولم يصدقه فلان ثم ادعى انه مول لفلان الاخر فسمي له سمي لانه  
ثبت له ولحق المصدقين فلو اعتبرنا اقراره للشأن بوردته ذلك لا ابطار حتى لا يصدقه وان  
وذكر فيه ايضا لو ان ابنا معروف النسب من رجل فقال ان ابني فلان الاخر فسمي له سمي لانه  
ولا يجوز للقاضي ان يسمي هذه الدعوى اذا عرفت انه معروف النسب من غير وذكر فيه ايضا رجل له ابن فاقتر  
بعضه بان ياخذ ماله نصار كالموصي بجميع المال وليس شرط حرف لا زال ذلك الرجل ان يكون اقراره له بغيره لانه  
لكن في ان صار اقراره بمات ولم يبق منه وارث يكون ذلك للمقر له ولو كان المقر له معروف النسب فقال المقر له ان ياخذ  
او ابن عمي ولم يبق له وارث فذلك الجواب ايضا لانه لا اقرار بانه ابن اخ له بعد رضاه بالملك ان يصير ما معنى الوصية  
منه



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد واله اجمعين هذا يقرنا ان مرضاة  
الله تعالى وكرامته وصلوة تبلغنا الى محبة الرسول وشفاعته حمد الله بفتح هاء كل  
نقال ويحتم وصلوة نال بها ما يطلب ويقسم قال القاضي الامام الاجل الراشد  
الحاج المحترم فخر الملة والدين افتخار الاسلام والمسلمين امام الائمة في العالمين  
بفتح الشرح والغرب الحسن بن منصور بن محمود الا وزجدي منع الله المسلمين  
بظهر بقاءه يقول لعبد الضعيف الفقير الى رحمة الله الغني الا وزجدي سدد الله  
تقار في القول والعلو وعصه عن الرطيقا في الزلاذكرت في هذا الكتاب من المسائل  
الى تغلب وقوعها وبمس الحاجة اليها ويدور عليها واقفات الاله وتقتصر عليها  
رغبات الفقهاء والائمة وهي انواع واقسام فمنها ما هي مروية عن اصحابنا المتقدمين  
ومنها ما هي مقولة عن المصالح الماخرون رضوان الله عليهم اجمعين وريته ترتيب الكتب  
المعروفة وجعلت كل جسي فصلا ويثبت لكل فرع اصلا وفما كبرت فيما لا قائل  
من الماخرون قصرت على قول او قولين وقدمت ما هو الاظهر واقتضت ما هو الاشهر  
اجابه للظالمين وتيسر على الراغبين وعلى الله توكلت فيما يثبت واستعصمت عن الخطا  
فما نوبت هو حسي ونعم المعين وعليه اتوكل وبه استعين **فصل في رسم المفتي**  
المفتي في زماننا من اصحابنا اذا استفتي في مسلة وسئل عن واقعه ان كانت المسلة  
مروية عن اصحابنا في الروايات ظاهرة بخلاف بينهم فانه يميل اليهم ويفي  
بقولهم ولا يخالفهم براه وان كان مجتهدا متقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا  
ولا يعدوهم واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا يقيس اجتهاد  
لانهم عرفوا الاوالة وميزوا بينما صح وبقي من ضده وان كانت المسلة متخلفا فيها بين  
اصحابنا فان كان مع له حيفه احد صاحبيه ياخذ بقولهما لو فور الشرايط واستجماع  
ادلة الصواب فيها وان خالفنا حيفه صاحبه في ذلك فان كان اختلافهم اختلاف  
عصر و زمان كان تقاضا ظاهرا لعدالة ياخذ بقول صاحبيه لتغير احوال الناس في الزمان

والمعاملة ونحوها خثار قولها لاجتماع الماخرون على ذلك وفما سوى ذلك قال بعضهم  
تخير المجتهد ويعمل بما افضى اليه رايه وقال عبد الله بن المبارك ياخذ بقول له حيفه ويحكموا  
في المجتهد فقال بعضهم من سئل عن مسالة فاصيب في الهامية وسطي في البقية  
فهم مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة النسخ والمنسوخ  
والحكم والمأول والعلم بعادات الناس وعرفهم وان كانت المسلة في غير طاهر الرواية  
ان كانت توافق اصول اصحابنا يعمل بها وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا وانفق فيها  
المسألة خرون على شيء يعمل به وان اختلفوا اجتهد ويفي بما هو صواب عنده وان كان  
المفتي مقلدا غير مجتهد ياخذ بقول من هو افقه الناس عنده ونضيف الجواب اليه  
فان كان افقه الناس عنده في مصر اخرجه الى الكلاب وثبتت في الجواب ولا  
يجاز خوفنا من الافتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده والله الموفق للصواب  
**كتاب الصلاة فصل في الطهارة** الما الذي يوضا به ثلثة الما  
اجاري والمال الراكد وما البير واقواها الما اجاري ان كان قوي للجري بجور الاغسال  
فيه والوضوء منه ولا يتجسس بوقوع النجاسة ما لم يظهر اثر النجاسة فيه بلون او طعم  
او ريح ما انهر او القناه اذا احتمل عذلة فاغترف انسان بقربا لعذره جازو الما  
ظاهر ما لم يغير طعمه او لونه او ريحه بالنجاسة ما انهر اذا انقطع من اعلاه لا يغير  
حكم جريه ما تقطع الاعلى يجوز التوضي بما يجري فيه حفريان يخرج من احدهما ويدخل  
في الاخرى فوضا انسان فها بينهما جازو ما الحفرة الى اجتماع فيه الما فاسد الما اذا  
جري على الحيفه او فيها ان كان الما كبر لا يستين فيه الحيفه فانه طاهر وان كانت  
لستين لقله الما فالما مجرى عن كبر يوسف ساقية صغيره وقع فيها كلب مجرى الما  
على ظهر الكلب فوضا انسان من اسفله لا بأس به ما لم يغير لون الما او ريحه قال  
الفقيه ابو جعفر معناه عندنا اذا جرى الما على الكلب في غمره في النهر فيكون الما  
غاليا عليه نجيب لا يرى اما اذا كان لستين الكلب تحت الما الذي يجري عليه ولا يجري  
في جانبيه ماله قوة الجريان فوضا انسان من اسفله ينبغي ان لا يجوز ويكون نجاسا طح



عليه فخاصة جري عليه المطران كان اكثر الما يجري على الجاسه فالما تجس وما  
أصاب الثوب من ثنائه فطوه نفسه قال محمدان كانت الجاسه في جانب واحد من السطح  
او جانبين فالما الذي يجري على السطح طاهر وان كانت الجاسه في ثلثه جوانب فالما  
تجس هذا اذا كانت الجاسه على السطح فان كانت عند الميزاب او فيه فالما تجس ما  
دامت الجاسه فيه وان زالت الجاسه جريان لما عليها فما بعدها من الما طاهر حتى  
صغير يدخل الما في جانب يخرج من حيث قالوا ان كان ربعا ربع فما دونه  
يجوز فيه التوضي وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الما وخروجه  
لان في الوجه الاول ما يقع فيه من الما المستعمل لا يستقر فيه بل يخرج كما دخل مكان  
جاريه في الوجه الثاني يستقر فيه الما ولا يخرج الا بعد زمان والا صح ان هذا التقدير  
غير لازم انما الاعتماد على ما ذكره من المعنى فنظر فيه ان كان ما وقع فيه من  
الما المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر يجوز فيه التوضي به والا فلا وكذا قالوا  
في غير ما مبي سيع في سبع الما من اسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيها التوضي  
الا في موضع خروج الما منها وعن محمد في كوز من حدها طاهر والاخر تجس فيها  
من فوق واختلط الما ان يكون طاهر الما الذي جري به ضعيف لا يستين فيه الجريه  
قال بعضهم ان كان لوائي فيها تنه لا يذهب من ساعته لا يجوز فيه التوضي الا ان  
يمكث من كل غرفين مقدار ما يغلب على ظنه دهاب ما وقع فيه من الما المستعمل  
وقال بعضهم ان كان بحيث لورفع الما لفصل عضو سق طع جريه ثم يتصل قبل ان  
تعود غساله اليه يجوز فيه التوضي وان كان يتقطع ولا يتصل قبل ان تعود اليه  
الفصاله لا يتوضا فيه الا ان يمكث بين كل غرفين مقدار ما قلنا وان اراد التوضي فيه  
يجعل وجهه الى مورد الما ويجعل النهر من قدميه ان كان صغيرا واختلفوا في كراهيه  
البول في الما الجاري والا صح هو الكراهه نهرا نهرا جريه وان ثلث صفه فصار بعض  
الما يدخل في الثلث ثم يخرج منها الى النهر فهو على ما ذكرناه في الحوض الصغير ان كان  
ما يقع فيها من الما المستعمل لا يستقر جارا والا فلا الجنب اذا قام في المطر الشديد مجردا

بعد ما يضمض واستنشق حه اغتسل اعضاءه جارا لانه ما جاز فصل في الما لا اراده  
يجوز الوضوء والاعتسال في الحوض الكبير واختلفوا في حده وال بعضهم اذا كان  
الحوض حال لو اغتسل انسان في حايه لا يضطرب الطرف لذي تقابله اي لا يرتفع  
ولا يحفظ فهو كغيره عامه المساح قالوا ان كان عشا في عشر فهو كبير يعبر فيه  
ذراع المساحه لا ذراع الكبرياس هو الصحيح لان ذراع المساحه في الممسوحات البق  
واختلفوا في قدر عمقه وال بعضهم ان كان حال لورفع الما بكفه لا يجس ما تحته  
من الارض فهو عميق واه ابو يوسف عن لي حينه وقال بعضهم ان كان حال لوانغرف  
لا يصيب يده وجه الارض فهو عميق حوض علامه عشر في عشر واسفله اقل منه  
جار فيه الوضوء ويعبر فيه وجه الما فان قل ماوه وانتهى في موضع هو اقل من  
عشر في عشر لا يجوز فيه الوضوء وان كان الحوض مدورا واختلفوا في مقدار انه كم يكون  
حتى يكون كبيرا واقص ما قيل فيه ان يكون حوله مائه واربعين ذراع في الملقط يعبر  
سته وتليين ذراعا ولو كان الحوض مسقفا وكوته اقل من عشره اذرع بنظر ان كان  
الما منفصلا على سقف جارفه الوضوء حوض كبيرا يجرد ونقب ان كان الما تحت الحد  
غير ملنقربا لحد جارفه الوضوء وان كان ملنقا بالحد الا انه يتحرك بالتحريك فان  
حرك الما عند ادخال كل عضو مره جارا وان خرج الما من الثقب انسط على وجه  
الحد بقدر ما لورفع الما بكفه لا تجس ما تحته من الحد جارفه الوضوء والا فلا  
وان كان الما في الثقب كالماء في الطشت لا يجوز فيه الوضوء الا ان يكون الثقب عشرا  
عشر حوض كبير فيه مشرعه توضحا انسان في المشرعه او اغتسل ان كان الما متصلا  
بالالواح منزله البابوت لا يجوز فيه الوضوء اتصال ما المشرعه بالما الخارج منها  
لا ينقطع كحوض كبير اشعب منه حوض صغير فوضا انسان في الحوض الصغير  
لا يجوز وان كان ما الحوض الصغير متصلا بما الحوض الكبير وكذا لا يعبر اتصال  
ما المشرعه ما تحتهما من الما اذا كانت الاواح مشدوده حوض كبير وقوفه بجاسه  
ان كانت مربيه كالعذره ونحوها لا يجوز الوضوء في موضع العذره ولا الاغتسال



في ذلك الموضع بل تتخلى باجابه اخرى منه ومن النجاسة الكبر من الحوض الصغير وان  
 كانت النجاسة غير مرئية كالبول ونحوه على قول مساح العراق في المرة سواء قال  
 شايخنا ومساح في حازا الوضوء موضع النجاسة واجمعوا على انه لو توضع انا  
 في الحوض الكبير واعتل كان لغیره ان يغسل في موضع الاعتلاء غير عظمه بس في  
 الصفه وراثة الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلا ينظر ان كانت النجاسة في موضع  
 دخول الماء فكل نجس وان لم يجد ذلك الماء كان نجسا ان كل ما دخل فيه صار نجسا فلا يظهر  
 بعد ذلك ان لم يكن النجاسة في موضع دخول الماء فاجتمع الماء مكان طاهر هو عشرة  
 عشر ثم بعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهرا واجهد المتخذ منه طاهرا لم يظهر فيه  
 اثر النجاسة وكذا القدر اذا قل ماؤه فصار اربعه اربع ووقف فيه نجاسة ثم  
 دخل الماء ان صار الماء الجدد عشرة وعشر قبل ان يصل الى النجس وصل الى النجس  
 كان طاهرا حوض صغير نجس ماؤه فدخل الماء من جانب وخرج من جانب قال القبي  
 ابو جعفر يصير طاهرا لان الماء يجري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري وقال  
 ابو بكر بن سعيد لا يظهر منه تلك مرات مثل ما كان في الحوض من الماء النجس  
 خندق طوله مائة ذراع او اكثر في عرض ذراعين قال عامة المناجح لا يجوز فيه الوضوء  
 ولو بال فيه انسان تتجسس من كل جانب عشرة اذرع وقال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا  
 كان ما الخندق كثير بحيث لو سبط يكون عشرة اذرع وعشرون حوز الموضي في الحوض الكبير  
 لمنه اذا لم يعلم نجاسته لان غير المرأجه قد يكون بطول المكث اذا ورد الرجل ماء  
 فاخبره مسلم انه نجس لا يجوز ان يتوضأ بذلك الماء قالوا هذا اذا كان المنبر عدلا  
 فان كان فاسقا لا يصدق في المستور روايتان في رواة المستور بمنزلة الفاسق وفي  
 رواة بمنزلة العدل حوض صغير كبرى منه رجل هرا او أجرى فيه الماء وتوضا  
 ثم اجتمع ذلك الماء في مكان اخر وكبرى منه رجل اخر هرا او أجرى فيه الماء وتوضا  
 جاز وضوء الكل وتاويله اذا كان من المكايين مسافة في مسلة الحفرتين لو  
 كان بينهما قليل مسافة كان الماء الثاني طاهرا كذا قاله خلف بن ابوبكر نصير بن يحيى

وهذا لانه اذا كان من المكايين مسافة فالما الذي استعمله الاول يرد عليه  
 ما جارى قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم يكن بينهما  
 مسافة فالما الذي استعمله الاول قبل ان يرد عليه ما جارى مجتمع في المكان الثاني  
 ويصير مستوعلا فلا يظهر بعد ذلك الماء الطاهر اذا كان في موضع هو عشرة عشر  
 ووقف فيه نجاسة ثم انبسط ذلك الماء وصار عشرة عشر كان نجسا العبر في هذا  
 لوقت وقوع النجاسة حوض اعلاه ضيق في اسفله عشرة عشر ووقف فيه نجاسة  
 فتجسس اعلاه ثم انتهى الى موضع هو عشرة عشر في عشرين طاهرا او جعل كان النجاسة  
 وقعت في الحال كالحوض المتجد اذا كان الماء في ثقبه وثقبه اقل من عشرة عشر تتجسس  
 ما كان في الثقب فان قل الماء ويستعمل تطهر وقال بعضهم لا تطهر بمنزلة الماء القليل  
 اذا وقف فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشرة عشر وتتبع ان يكون الجواب على  
 التفصيل ان كان الماء الذي تتجسس في اعلاه الحوض اكثر من الماء في اسفله ووقع الماء  
 النجس في الاسفل جملته كان نجسا ويصير النجس غاليا على الطاهر في وقت واحد وان  
 وقع الماء النجس في اسفل الحوض على التدرج والنفارتين كان طاهرا كالغدير الياس  
 اذا كان فيه نجاسات وموضع دخول الماء طاهرا فاجتمع الماء مكان طاهر هو عشرة  
 ثم بعدى بعد ذلك الى موضع النجاسة **فصل في البئر** يحتاج الى معرفة حكم البئر  
 ومعرفة حكم الواقع فيه اما الاول قال مالك البئر بمنزلة النهر الجاري لا يفسد  
 ماؤه بوقوع النجاسة ما لم يغير لونه او طعمه او ريحه وقال السافعي اذا لمع  
 ماؤه قليلا لا يفسد وقوع النجاسة وعندنا البئر بمنزلة الحوض الصغير يفسد ما  
 يفسد به الحوض الصغير الا ان يكون كبير اعشراة عشر يربا يوعه جعلوها بئر ماء  
 ان جعلت اوسع واعمق مقدار ما لم يصل اليه النجاسة كان طاهرا وان حفرت اعمق  
 ولم يجعل اوسع من الاولى لجوانبها نجس وقعرها طاهر بئر تتجسس فغار الماء ثم عاد  
 بعد ذلك الصحاح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وكذا يبر وجهها نزع عشر  
 دلو او نزع عشرة فلم يتو الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينجس منه شيء ويبقى ان يكون بين

من اجتماع ذلك الماء  
 من عشرة عشر  
 المكان من حوض  
 من عشرة عشر



ببر البالوعة وبين الماء مقدار ما لا يصل النخاسة إلى بر الماء وقدر في الكتاب خمسة  
 أذرع أو سبعة وذلك غير لازم إنما المعتبر عدم وصول النخاسة وذلك يختلف  
 بصلابه الأرض وورخاوتها **فصل فيما يقع في البئر الواقع فيه أنواع**  
 منها ما لا يفسد ومنها ما يفسد جميع الماء ومنها ما يفسد البعض ما الأول  
 الأدمي إذا وقع في البئر لطلب الدلو أو للتبريد وليس على أعضائه نجاسة  
 وخرج حيافاته لا يفسد والماء طاهر وطهور لا يخرج منه شيء وكذا لو وقع الماء  
 وخرج حية إلا أن يهينها ينزح عشرون دلوًا لتكن العلي لا تطهر حية لو لم ينزح  
 شيء ونوضا جار وذكر في الكتاب لا حسن أن ينزح منها دلوًا لم يقدر وعنه محمد بن  
 لا ينزح في كل موضع ينزح أقل من عشرون دلوًا إلا أن الشرع لم يرد ينزح ما دون العشرون وكذا  
 الحمار أو البغل إذا وقع في البئر وخرج حيا ولم يصب الماء فم الواقع وإن أصاب  
 ينزح جميع الماء وكذا لو وقع في البئر ما يؤكل لحمه من الأبل والبقر والطيور والدجاج  
 المحبوسة وإن كانت محلا فوقع في البئر وخرج حية لا يبوضا من ذلك البئر  
 استحسانا احتياط وثقة وإن نوضا جار كما لو سرت من أنا وكذلك سكان البيت  
 كالقارة والهرة والحيته إذا وقعت وخرج حية عند له حية ينزح منها دلوًا عدة  
 أو أكثر كراهة السور وإن لم ينزح ونوضا جار وكذا إذا دخل يده في البئر أو في  
 الأنا لا يبوضا منه استحسانا ما لم ينزح وإن لم ينزح ونوضا جار وأما ما يفسد ما البئر  
 فهو على نوعين أحدهما ينزح فيه كل الماء والي ينزح فيه البعض ما الأول إذا وقعت فيه  
 قطم من الخمر أو غيرها من الأسرته التي لا يحل سربها أو الدم أو البول بول الصبي والحجارة  
 فيه سواء كذا بول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وكذا الرمات فيها شاة أو ما هو مثلها في الجنة  
 كالصبي والأدمي أو مات فيه ماله دم كالقارة ونحوها إذا نفي أو نفي أو وقع فيها  
 ذب القارة أو قطعه من لحم الميتة أو وقع فيه كلب أو خنزير ومات أو لم يميت صار الماء  
 فيه ولم يصب ما الخنزير فلا ينزح نجس والكلب كذلك ولذا لو ابتل الكلب واستنفض  
 وأصاب ثوبا أو أكثر من قدر الدرهم أفسده وإن ماواه في النجاسات وسائر الساعات لم يزل

الكلب كذا لو نوضا فيه طاهرا أو اغتسل إن الماء المستعمل في إقامة القرية أو استقانا  
 لفرض نجس في أظهر الروايات عند له حية وكذا لو وقع المحدث أو الحية البئر لطلب  
 الدلو وعلى أعضائه نجاسة وإن لم يكن مستنجيا أو كان مستنجيا بالحجر فإنه ينزح كل  
 الماء وإن لم يكن على أعضائه نجاسة عن له حية فم ثلث روايات والأظهر أن يصير  
 الماء نجسا ويخرج الرجل من الخباية ثم يتجسس بالماء النجس حتى لو مضمض واستنشق حل له  
 قراه العراة ولو وقع الحياض بعد انقطاع الدم وليس على أعضائه نجاسة في كحل الرجل  
 الحية إن وقعت فيه قبل انقطاع الدم وليس على أعضائه نجاسة في كحل الرجل الطاهر  
 إذا انغمس للتبريد لأنها لا تخرج عن الحيض هذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملا ولو  
 وقع في البئر خرقة أو خشب نجسة ينزح كل الماء والروث وأختا البقر بمنزلة البول  
 وعن محمد بن النعمان والتبستان غفور وبول الهرة والقارة وخرها نجس في أظهر الروايات  
 فسد الماء والثوب بول الحفاش وخره لا يفسد الماء والثوب لتعذر الاحتراز عنه  
 وخره ما لا يؤكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عن له حية وليه ثوب  
 لتعذر الاحتراز عنه ولو وقع بعرا الغنم أو الأبل في البئر لا يفسد ما لم ينجس الفاحش  
 ما يستكثره الناس وليس ما يستفله وقبل أن كان لا سلم كل دلو عن برة أو بعريتين  
 فهو فاحش عن محمد بن أحمد بن خديع وجه الماء فهو كبير ويستوى فيه الرطب والياسج والصحيح  
 والمكسرة المصر كان ذلكا وفي المعارة وما علوا من خوف الدابة ثم يعود حكم حكم الروث  
 والبعر خرو ما يؤكل لحمه من الطير لا يفسد الماء إلا الدجاجة المخلاة وفي رواية البط  
 والأوز بمنزلة الدجاجة ودرق سباع الطير يفسد الثوب إذا فحش ونفسد ما الأواني  
 ولا يفسد ما البئر وموت لطيور في الماء يفسد الماء يستوى فيه البري والبحري وموت  
 ما لا دم له كالسماك والسرطان والحنة وكل ما يعيش في الماء لا يفسد ما الأواني وغيرها  
 وموت ما لا دم له كالسماك ونحوها كما لا يفسد الماء لا يفسد غيره كالعصير وغيره وكذا  
 الضفدع برة كانتا وكثرة فإن كانت حية أو الضفدع غطيه لها دم سايل يفسد  
 الماء وكذا التوزعة الكبيرة في رواية عن أبي يوسف جلد الأدمي ولحمه إذا وقع الماء إن كان

المخطوط  
 بالبرق

ما خفي



مقدار النظر بفسد وان كان دونه لا يفسد ولو سقط الما طفر ولا يفسد الما شعر الخنزير  
اذا وقع في الما يفسده لانه يحس العيون شعر الاذي طاهر في طاهر الرواية وعلى قول  
من يقول بانه يحس لا يفسد ما لم يكن كثيرا الكرم قدر الدرهم عرق الا نازق لنبها يفسد  
الما ولا يفسد الثوب ما لم يفتش به من سور الحار وعظم الميتة وصوفها وشعرها  
وقرها وظلفها وحافرها اذا ينسج ولم يتو عليه دسومة لا يفسد الما المحدث اذا غل اطرا  
اصابعه ولم يغسل اعضوانا ما اشار الحاكم في المحصر انه يصير مستعلا وعزله يفسد  
انه لا يصير مستعلا ما لم يغسل اعضوانا ما وكدي اذا غل الطاهر سيات من غير اعضا  
وضوء كالحب والخذاد او وقع في البرفارة او فاريا ن ولاث ينزج منها عشرون دلو  
او ثلثون دلو لان الفارة لا يكون فوق الجرد ثم في الجرد نزل ينزج الكرم من عشر نزل ملين  
وان وقع فيها اربع فارات فعلى قول حنيفة الاربع كالللاب وعلى قول محمد الاربع  
كالخمس وفي الخنس ينزج منها اربعون وحسون فكل ذلك في الاربع فاذا وجب نزع  
بعض الما بعد من الدلا فالمعتبر في ذلك دلو هذا البرقان جاوا بدلو عظيم يسع  
فيها عشرون دلو من دلوهم جار لحصول المقصود واذا نزع الما وحكم بطهارة اليد  
حكم بطهارة الدلو والرشا تبعا لمن غسل يده من نجاسته بقمحة وحكم بطهارة اليد  
حكم بطهارة العروة وكذلك حب الحمر اذا صار خلا وحكم بطهارة ما فيه حكم بطهارة  
الحب في كل موضع ينزج جمع الما فاسر الطرق في ذلك ان يحاقب صبه ويرسل فيها  
ويجعل على راس الما علامة ثم ينزج منها دلا ثم ينظر كم انقص فنزج الباقي بحساب  
ذلك ولا يحب نزع الطين لكان الحج وما ينزج من البيروا نطن به المسجد احتساطا  
يرتجى ما وها فارادوا نزع الما بعد زمان وقد ازداد الما اخلتوا فيه منهم من  
قال يعتبر الما عند وقوع النجاسة حتى لو نزعوا ذلك القدر ونقي مقدار ذراع او ذراعين  
يصير الما طاهرا وطهورا ومرة ذلك تطهر في الرجل اذا اخذ في النزع فبقي فجا من القدر  
ووجد الما اكثر مما ترك منهم من قال ينزج كل الما ومنهم من قال ينزج مقدار الما الذي نقي  
عند الترك وهو الصحيح المراه اذا اوصلت وايها بشعر غيرها ثم يغسل ذلك الشعر لم يص

الما مستعلا وان غسل راسا عليه شعر طويل يصير الما مستعلا بفعل الشعر لان الثابت  
من الرواس تبع للراس ما دام متصلا به فصيروا الما مستعلا بفعله بخلاف المسئلة الاولى  
عظم القبل اذا لم يكن عليه دسومة وغسل لا يفسد الما القليل فيباح الاستغفار في قول  
حنيفة وفيه لو يفسد عظم الانسان اذا وقع في الما لا يفسده لانه طاهر جمع اجرا بياها  
لا يباح الاستغفار به كرامة له الميسر المسلم اذا غسل ووقع في الما القليل لا يفسده والكافر  
يفسد وان غسل غير مرة والسفط اذا استهل فحكه حكم الكبريت وان وقع في الما بعد ما  
غسل لا يفسد وان كان لم يستهل يفسد الما وان غسل غير مرة ولو وقع الشهيد في الما  
القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم اثمرة اذا اكلت طعاما فسقط من فمها شيء  
يكوه اكله وكدي لو لمست عضوا لا يصل قبل ان يغسل ذلك العضو ولو اكلت فارة  
فشرت من انا في فوره يفسده وان سرت بعد ساعه لا يفسده ولو وقعت الهرة  
في حيا فخرجت حية من ساعته فتوضا انسان بذلك الما جار بمران وقع كل  
واحدة منها هرة وماتت فخرجت من البرونزج من احدها دلو وصبة الاخر  
ينزج من الثانية جميع الما كما لو وقع فيها ساة وماتت يبر وجب فيها نزع اربعين دلو  
فخرجوا يوما عشرون دلو او يوما عشرين حاز ولا يسترط النزع المتدارك وكدي اللوب  
اذا اتجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما مرة ويوما مرة من نزع حاصل المقصود يبر  
وجد فيها فارة ميتة ان كانت متفحمة تعاد صلوة ثلثة ايام وليا لها وان كانت غير  
متفحمة يعاد صلوة يوم وليلة في قول حنيفة وكدي لورا وطايرا وقع في برفاخرج  
ميتا بعد ايام ولا يدرى انه ميت ما في فيها بعد الوقوع ان كان متفحما يعاد صلوة  
ثلثة ايام وليا لها وان لم يكن متفحما تعاد صلوة يوم وليلة فارة ماتت حية فوقه  
قطره من ذلك الما في يبر فانه ينزج من البرونزج دلو او ثلثون دلو الفارة  
وقعت في البروان وقعت الفارة في الحية تصححهم صب قطره من ذلك الما في يبر فانه  
ينزج جمع الما كان الفارة وقعت في البر متفحمة بيضه وقعت من الدجاجة في مرق  
او مالا يفسد ذلك وكذا السحله اذا سقطت من امها ووقعت الما مبتلة لا يفسد ذلك

جمع



الانفة اذا خرجت من الشاة بعد موتها اذا ماتت لعقرب والقراد والجمانة  
 في الانا لا يفسد وان وقع فيها حمله فماتت فيها منج منها دلام في روايه منج منها  
 عشرون وثلثون في روايته ان نرج اقل من عشرة جارا اذا وقع في البرسام البري  
 فمات نرج منها عشرون دلو في طاهر الرواية الصعوبة والعصفور بمنزلة القار  
 لا ستواهما في الجنة والحمامة والورشان بمنزلة السمور نرج منها اربعون دلو  
 او خمسون دلو فان نفع شي من ذلك نرج جمع الماء والبط والاذنان كان صفرا  
 فهو كالدرج نرج منها اربعون او خمسون وان كان كبيرا فهو كالحل العظم نرج  
 كل الماء صفة لوضوء به عند له حينه نرج كل الماء وعند صاحبه ان كان استنجي  
 بذلك الماء فكله وان لم يكن استنجي على قول محمد لا يكون نجسا لكن نرج منها عشرون دلو  
 ليصير الماء طهورا فارة ماتت في دهن يفسد الدهن وان كان الدهن جامدا قويا حوله  
 ويستفع بالباقي اكلا وكل شيء وان كان ذا بيا لا ينفع به في الابدان لان يفسد في قول  
 لم يوسف طريق غله ياتي بعد هذا فاره وقعت في بر وماتت نرج منها عشرون دلو  
 فان نرج منها دلو وصبي بر طاهرة كان حكمه البانية ما كان حكمه الا في قول نرج هذا  
 الدلو ان كان المصوب هو الدلو الاول نرج من البانية عشرون دلو فان صب الدلو  
 الثاني نرج من البيرة البانية تسعة عشرون دلو العاشر نرج من البانية احد  
 عشر هو الصحيح لان الاولي كانت تطهر من قبل نرج هذا الدلو باحد عشر فكذا البانية  
 فلو نرج الدلو الاخير من البيرة فمادام الدلو الاخير في هذا البيرة حكمه بطهارة البيرة فارة  
 حتى لا يجوز التوضي بها البيرة وان نجي الدلو الاخير عن راس البيرة حكمه بطهارة البيرة فارة  
 ماتت جبا وصبي الحبة نرج الاكبر مما صبي فيه ومن عشرون دلو وعن لم يوسف  
 نرج المصوب وعشرون دلو الا ان كان البيرة في حكم البيرة والبيرة فيها روى عن له حينه  
 رجل نرج ما بئر انسان فبسر البيرة لا يضمن شيئا ولو صبي الا بية ضمن لان ما الا بية ملوك  
 وما البيرة غير ملك **فصل في ما الحمام** دخول الحمام مشروع للرجال والنساء  
 جميعا خلا لما قاله بعض الناس روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام ونشور

4  
 وخالد بن الوليد دخل حمام حمص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه اسان كشف العورة واذا  
 خرج من الحمام ولم يتوضا ولم يغسل خارج الحمام لا بأس به عند عامة العلماء واختلف  
 المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام واصح ما قيل فيه وهو رواية عن له حينه  
 ولم يوسف في ذلك لما طاهر ما لم يعلم ان فيه خشا حتى لو خرج انسان من الحمام وقد  
 ادخل رحيله في ذلك الماء ولم يغسلها بعد الخروج صلي جارا ما حوض الحمام طاهر  
 عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فان دخل رجل يده في الحوض وعليها نجاسة  
 ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من ثوبه ولا يغترف الناس بالقصعة تتجسس ما  
 الحوض وان كان للناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الابواب ما او  
 على العكس اختلفوا فيه واكثرهم على انه تتجسس ما الحوض وان كان للناس يغترفون  
 بقصاعهم ويدخل الماء من الابواب اختلفوا فيه واكثرهم على انه لا تتجسس البردي اذا  
 اتى في الماء النجس في الابتداء على قول محمد لا يطهر ابد حتى لو اتحدوا منه شراك نعل كان  
 نجسا وعلى قول لم يوسف عامة المساح يغسل ثلاث مرات ويعصر كل مرة او يجفف في  
 كل مرة فيطهر وكذا النعل الجديد اذا اصابه ما نجس فغسل على قول محمد لا يطهر ابد  
 وعلى قول لم يوسف اذا ادخل في الماء الطاهر ثلاث مرات وجفف في كل مرة يطهر  
 ويغني لمن دخل الحمام ان يمكث مكانا متعارفا وصب صبا متعارفا من غير اسراف حوض  
 الحمام اذا نتجس ودخل فيه الماء لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلاث مرات وقال بعضهم  
 اذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يطهر لغلبة الماء الجاري عليه والا لو حوط  
**فصل في الماء المتعل** النقول صحا بناء في الرواية الطاهرة على ان الماء المستعمل  
 في البدن لا يبقى طهورا واختلفوا في طهارته وفي السبيل الذي به يصير الماء مستعملا وفي  
 الوقت الذي باخذ الماء حكم الاستعمال اما السبيل نفقوا على انه يصير مستعملا اذا لم  
 ننو ذلك او قصد التبردا واخراج الدلو من البيرة قال ابو حنيفة وابو يوسف يصير  
 مستعملا وقال محمد في المهور عنه لا يصير مستعملا واما وقت يوقت حكم الاستعمال نفقوا  
 على انه مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال عن العضو اختلفوا

اذا استعمل الماء في الغسل او في التطهر او في الاستنجاء او في غيره من هذه الاشياء



قال بعضهم يصير مستعلا وان كان في الهوى بعد دليل ان المحدث اذا غفل راعيه  
فامسك انسان يده تحت راعيه وعلمها بذلك لما لا يجوز مروي ذلك عن اصحابنا  
وكذا المحدث اذا غفل عضوا قبل ان يجتمع في المكان غفل به عضوا اخر لا يجوز الا على  
قول لم يطبع البلخي وقال بعضهم لا يصير مستعلا ما لم يستقر في مكان وتكون عن  
التحرك واما الاختلاف في طهارة الماء المستعمل فحاشته قال ابو حنيفة وابو يوسف  
عنها هو نجس وقال محمد طاهر فان اصاب ذلك الماء ثوبا ان كان ذلك الماء الاستنجاء واصابه  
الثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلوة عندها وان لم يكن ذلك الماء الاستنجاء على قول  
لم حيفه ولم يوسف لا يمنع ما لم نجس الفاحش عندها في حيفه ما يستغشاه الناظر  
وقيل ان كان ريع الثوب فهو كبير وقالا ابو يوسف ان كان سيرا في شرب فهو كبير وروى  
رواية محمد عن لم يوسف يقدر بالربع قبل ان يرد ربع الكم وربع الذل لربع جمع الثوب  
المحدث او الخبث اذا دخل يده في الاثا لا اعترافه ليس عليها نجاسة لا يفسد الماء  
وكذا اذا وقع الكوز في الحجة او دخل يده في الحجة المرقول لا يخرج الكوز لا يصير مستعلا  
وكذا الخبث اذا دخل رجله في البئر لطلب الدلو لا يصير مستعلا لمكان الضرورة الخبث  
اذا اخذ الماء بغيره لا يرد به المضمضة لا يصير مستعلا في قول محمد وكذا لو اخذ الماء  
بفيه وغسل اعضاءه بذلك الماء واخذ الماء بغيره وملا به الاثا كان طاهرا وطهورا  
وقال ابو يوسف لا يتنجس طهورا هو الصحيح اما لانه صار مستعلا لا بقوطا القرض ولانه  
خالطه البراق فلا يكون طهورا ولو ادخل يده او رجله في الاثا للتبريد يصير الماء  
مستعلا لانعدام الضرورة ولو ادخل المحدث راسه في الاثا يريد المسح لا يصير الماء  
مستعلا في قول لم يوسف قال رحمه الله انما يتنجس الماء في كل شيء يقبل برده الغسل  
اما ما ليس مستعلا وان اراد به المسح وقال محمد ان كان على راعيه  
جباير فغسلها في الاثا او غمس راسه في الاثا لا يجوز ويصير الماء مستعلا الخبث اذا  
شرب لما قبل ان يضمض هل يتوب عن المضمضة والوا ان كان فقها لا يتوب لانه  
يصير الماء مقبلا يصل الماء الى كل الفم وان كان جاهلا يتوب لان الجاهل يعلم ما عابا

فصل الماء الى كل الفم انتضاح الفم في الاثا ان كان قليلا لا يفسد وحدث القليل  
ان لا يستبين مواقع القطرة الماء كالطل وان كان ستيين ذلك وروى فهو كبير ولا بأس  
للموضي والمقتسل ان يمسح بالمد بل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك  
ومنه من كره ذلك ومنهم من كره للموضي دون المقتسل الصحيح ما قلنا الا انه ينبغي  
ان لا يبالغ ولا يستقصيه فبقية اثر الموضوع على اعضائه غسله الميت من الماء الاول والثاني  
والثالث فاسد وما يصيب ثوبا لغاسل من ذلك قدر ما لا يمكن الاحتراز عنه يكون  
عقوا والثوب الذي يمسح به الميت طاهر اعتبارا بثوب الحي المحدث اذا استسحب  
فاصاب الماء ذيله او كفه ان اصابه الماء الاول والثاني يتنجس كاسته عليه فان  
اصابه الماء الرابع يتنجس كاسته الماء المستعمل المحدث اذا اصاب  
في ارض المسجد لا يجوز في قول لم حيفه ولم يوسف ان غندها الماء المستعمل نجس وان  
توضا في انا في المسجد جار عندهم ويكره التردد في المسجد وكما يصير الماء مستعلا  
بازالة المحدث والنجاسة يصير مستعلا بالفصل للاكل قبل الطعام وبعده وكذا لو  
اغسل للاحرام او للاسلام او للوضوء على الوضوء وصلوة الجمعة وصلوة العيد ولبسه  
عرفه ولبسه القدر وكذا اذا اغتسل المرأة كحضر ونفاس وغسل ميتا ثم اغتسل  
فان الماء يصير مستعلا في هذه الوجوه لافاة القرية فان عند بعض الناس الغسل على القابل  
واجب لو توضا الطاهر لازالة الطين او العجن او الدرر او اغتسل الطاهر للتبريد  
لا يصير الماء مستعلا في هذه الوجوه الصمت العاقل اذا توضى او اغتسل بوجه الظاهر  
ينبغي ان يصير الماء مستعلا لانه نوى قربة مقبلة **فصل فيما لا يجوز الوضوء**  
لا يجوز الوضوء بما القواكه وتفسيره ان يدق التفاح او السفرجل وقانا عمام يصير  
فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره ان يدق التفاح او السفرجل ويطحن بالماء يصير  
فستخرج منه الماء في الوجه من لا يجوز الوضوء لانه ليس بماء مطلق ولا يجوز الوضوء بما  
اليطبخ والقفا والتفد ولا بما الذي يسيل من الكرم في السبع كذا ذكره شمس الآلهة اكلوا  
ولا بما الورود والزعفران ولا بما الصابون الخوض اذا ذهبته فته وصار نجسا فان



بقية رقة ووطا فيه جارية التوضي وكذا لو طح بالما ما يقصد به المبالغة في  
السطيف كما سدر والحرض وان تغير لونه ولكن لم يذهب رقه بجوز به التوضي  
وان صار نجينا مثل السونق لا يجوز به التوضي ولو توضا بالليل يجوز وان خالطه  
التراب اذا كان الما غاليا رقيقا فراتا كان واجابها وان كان نجينا كالطين لا يجوز  
به التوضي وكذا التوضي بالمرعفران وزردج العصفور يجوز ان كان رققا والماء  
غاليا وان غلبه الحمرة وصار متماسكا لا يجوز به التوضي ثم عند لي يوسف يعبر  
الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح وعلى قول محمد يعبر الغلبة  
بغير اللون والطعم والريح ويجوز التوضي بالما الذي الوقي فيه الحصى والباقي لا  
ليتل وتغير طعمه ولونه لكن لم يذهب رقه ولو طح فيه الحصى والباقي لا وريح  
الباقي لا توجد منه لا يجوز به التوضي وذكرنا ما طعي اذا لم يذهب رقه الما ولم  
يسلب عنه اسم الما جاز به الوضوء وكذا لو بل الخبر بالما وبقي رققا جاز به الوضوء  
وان صار نجينا لا يجوز وكذا لو التقي الزاج في الما خن اسود لكن لم يذهب رقه  
جاز به التوضي ولو وقع البليج في الما وصار نجينا غليظا لا يجوز به التوضي لانه  
منقول الحد وان لم يصير نجينا جاز ولو توضا في حوض نجس ما واه الا انه رقيق  
ينكسر تحريك الما جار وضوءه وان كان الجسد عا وجه الما قطعاً قطعاً ان كان كبيرا  
لا يحرك تحريك الما لا يجوز وان كان قليلا يحرك بالتحريك يجوز بمنزلة ما لو كان على وجه  
الما عروق خشب يحرك تحريك الما يجوز به التوضي والا فلا ولو توضا بالما ان كان  
نظوبا ليسل الما على اعضائه يجوز والا فلا وان بال جاهل في الما بحاري ورجل  
اسفل منه يوضا ان لم يغير لون الما او طعمه او ريحه يجوز والا فلا وان كان الما  
راكدا ان كان قليلا لا يجوز به التوضي اصلا وان كان كبيرا فقد مرنا مسئلة قبل هذا  
وكذا لو صب خا به الحمر في نهر عظيم ورجل اسفل منه يوضا او يشرب جاز ان لم  
يظهر اثره في ذلك اذا كان على بدنه نجاسة فسميها بخرقة مبالولة لثمرات حكى عن  
الفقيه ابي جعفر قال يظهر اذا كان الما متقاطعا على بدنه ولا يجوز التوضي شي

حاشية  
بالتكرار

من الاشربة ولا يغرها من المايقات نحو الحلق والمري لا يفسد التمر فانه يجوز به التوضي  
عند عدم الما المطلق في قوله حيفه الاول وجوده يمنع التيمم في قوله وتفسر البعد  
ان يلق التمر الما فاخذ الما حلاوته ولا يصير نجينا ولا سكرافا ان كان سكرافا لا يحل شربه فلا  
يجوز به التوضي وان طح اذ في طبعه الصحيح انه لا يجوز به التوضي وعلى قول لي يوسف ثم  
ولا توضا بفيد التمر وهو قول له حيفه الاخر وعلى قول محمد جمع بينه وبين التيمم فان  
كان معه سور الحمار وبفيد التمر توضا بسور الحمار وبفيم ولا يفسد في تبعد التمر لان سور  
الحمار كان طهورا في الاصل وانما صار مشكلا يشرب الحمار اما تبعد التمر ما كان طهورا  
في الاصل في روايته جمع بين الكل وما يحل شربه اذا اصاب ثوبا لا يفسده الما اذا اخلط  
بالمخاط او بالبراق جاز به التوضي ويكره **فصل في الاسار** سور طاهر لا يراه  
فيه وهو سور ما يوك كل لحم من الحيوان سور الاذي على اي صفة كان سور مكروه وهو  
سور سواكن البيت كالفارة والحية والوزغة والهريرة في قوله حيفه ومحمد واختلف المشايخ  
في بول الهريرة والفارة منهم من جعله عفوا اذا اصاب ثوبا لا يفسده ومنهم من قدره  
بالكبر الفاحش والصحيح انه يفسد سور الدجاجة المخلاة مكروه وكذا سور سباع  
الطير وسور نجس هو سور الحنظل وسور الكلب وسور سباع الوحش كالاسد والفهد  
وتخود كلب وسور مشكوك هو سور الحمار والبغل واختلفوا في السك وال بعضهم النك  
في طهارته لو وقع في الما المليل يفسده وان اصاب الثوب او البدن لا يفسد والصحيح  
ان النك في طهورته وعرقها طاهر في طاهر الرواية لا يفسد الما والوب وذكر شمس  
الاية الحلواني ان عرقها نجس وانما جعل عفوا في البود في البدن لكان الضرورة وفي طهارة  
لبن الابان وايتان واما سور الفرس عن لي حيفه روايتان واطهرها انه طاهر وطهور وهو  
قوله ثام السور الطاهر من زله الما المطلق ان استعمل المكروه مع القدره على الما المطلق  
صحي طهارته ويكره وفي المسكوك جمع بينه وبين التيمم لو اكف باحدها وصل لا يجوز صلواته

**فصل في النجاسة التي تصيب الثوب والحد والارض**

النجاسة نوعان عليظة وخفيفة والخفيفة لا تمنع ما لم يفتح والغليظة اذا اردت



عاقدر الدرهم منع جوار الصلوة واختلفوا في مقدار الدرهم انه تقير وزنا او بسط الصلوة  
ان في المستحبة كالغذرة والروث ولحم الميتة يعبر وزن الدرهم وفي غير المستحبة  
كالخمر والبول والدم تقير القدر بسطا واختلفوا ايضا في الدرهم الذي بقدرته قال  
الايمه السرخسي يعبر فيه الكبر درهم البلدان كان في البلاد درهم مختلفه ثم نجاسة العليظة  
مالا سبعة في نجاستها بقت نجاستها بدليل مقطوع به كالحجر والدم المسفوح ولحم الميتة  
وبول ما لا يؤكل لحمه وما الروث في اخنأ البقر عند له حنفه بحسب نجاسة عليظة وعند  
صاحبه خفيفه لا فرق عندهم بين المأكول وغير المأكول وفي كل ما تقير فيه الفاحش  
فهو مقدار ربع في قول محمد وصور وايه عن له حنفه وقال ابو يوسف شبر في شبر وفي  
روايه ذراع في ذراع وبول ما يؤكل لحمه نجس في قول له حنفه ولي يوسف نجاسة حقيقه  
للعارض الادله وقال محمد ظاهر العذرة ونحو الكلب رجوع السباع نجس نجاسة عليظة  
خرو ما يؤكل لحمه من الطيور طاهرا لا ماله رايه كرمته كحر والدجاج والبط والاوز  
فهو بحسب نجاسة عليظة ذرق سباع الطير كالبازي والحده لا يفسد الثوب احتمل السباع  
في بول البرة والفارة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم وهو  
الظاهر وقال بعضهم لا يفسد اصلا وقال بعضهم يفسد اذا فحش ونظير اثر الضرورة  
في الخفيف لا في سلب النجاسة دم السمك وما يعيسى في الما لا يفسد الثوب في مول له حنفه  
ومحمد وقال ابو يوسف يفسد اذا فحش دم الحية والورعه يفسد الثوب والماء ودم  
البوق والبعض والبر غوث لا يفسد عندي الطحال والكلب طاهرا ان قيل الفصل حجة لواطلا  
به وجه الخف في جازت صلواته وما بيع من الدم في عروق المذكاه بعد الدخ لا يفسد  
الثوب وان فحش عن له يوسف يفسد الثوب اذا فحش ولا يفسد القدر الدم الذي  
يظهر على راس الحرج وانفج ولم يسل ليس نجس في قول له يوسف قال محمد بحسب الطائفة  
نجس قياسا وليس نجس استحسانا وصورته اذا احرق العذرة في بيت فاصاب ما الطائفة  
ثوب انسان لا يفسده استحسانا ما لم يظهر اثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان حارا  
وعلى كونه طائفا وقت البالوعة اذا كان عليه طائف فغرق الطائف وتقاطر منه وكذلك

الحمام اذا اهرق فيه النجاسات فغرق حيطانها وكوتها وتقاطر وكذا لو كان في الا  
صطبل كور معلق فيه ما فترشح من اسفل الكور في القناس يكون نجسا لان البله في اسفل  
الكور صار نجسا بخار الاصطبل وفي الاستحسان لا نجس لان الكور طاهر والماء الذي فيه  
طاهر فما ترشح منه يكون طاهرا اذا صلب ومعه شعر الادمي قد ذكرنا انه يجوز صلواته  
ولو قلع انسان سنه او قطع اذنه ثم اعادها الى مكانها وصل او صلب وسنه او اذنه في كة  
يجوز صلواته في طاهر الرواية وكذا لو صلب في عنقه قلادة فيها سنن كلبا وذبح يجوز صلواته  
وما يظهر جلده بالديع يظهر لحمه بالذكوة ذكره شمس الايمه الحلو اي وقيل سترطان يكون  
الذكوة من اهلها في محلها وهو ما بين اللبنة والهميز وقد سمي كفت لو كان مأكولا لا يحل اكله  
بتلك الذكوة وذكر الناطقي اذا صلب ومعه من لحم السباع كالثعلب كوه الكرم من قدر  
الدرهم لا يجوز صلواته وان كان مذبوحا ولو صلب ومعه لحم باري قد ذبح جازت صلواته  
لان سور الثعلب كوه بحسب ما كان سورة نجسا لا يظهر لحمه بالذكوة انما يظهر اذا لم يكن  
سوره نجسا وعن الفقيه ابي جعفر اذا صلب ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا يجوز صلواته  
ولو وقع في الماء فسد وذكر الناطقي عن محمد اذا صلب على جلد كلبه وذبح قد ذبح جازت  
صلواته الكلب اذا اخذ عضوا انسان او ثوبه بفيه ان اخذه في الفص لا يفسد وان اخذه في  
المنزاج واللعب يفسد لان في الوجه الاول باخذ سنه وسنه ليس نجس وفي الوجه الثاني  
ياخذ بفيه ولعابه نجس اذا شئ كلب على بلع فوضع انسان رجله على ذلك الموضع ان كان  
البلع رطبا بحث لو وضع عليه شئ يتبل يصير البلع نجسا فما نصيبه يكون نجسا  
وان لم يكن رطبا لا يتنجس ويصل بانه لا يتنجس البلع وهو محمول على الوجه الثاني وكذا  
الكلب اذا شئ في طين وردعه يتنجس الطين والردعه اذا صلب وهو حامل شهيدا  
عليه ذمه جازت صلواته وان اصاب دم الشهيد ثوب انسان فده لعاب لفيل  
نجس كلعاب الهند والاسد اذا اصاب الثوب خرومه نجسه الثوب النجس اذا غل  
ثلما وعصر مرة لا يظهر الا في رواية عن له يوسف ان غل ثلما وعصر في كل مرة ثم نقا  
طرت منه قطرة فاصابت ثوبا في عصره في المرة الثالثة وبالع فيه بحث لو عصره







اكثر من قدر الدرهم اذا دبر بالرماد او بالماء او بالسجدة وما ينفعها من التباد  
 وخرجه عن حد الاكل فهو دباغ الحشيش اذا اصابته النجاسة فاصابه للطرف بعد ذلك  
 كان ذلك منزله الفصل كالارض اذا اصابته النجاسة ثم اصابها المطر كان ذلك منزله  
 الفصل وان لم يصب المطر فالارض تظهر بالحفا واذا لم يتوثر النجاسة واحتلوا في  
 البحر والكل ما دام قائما على الارض يظهر بالحفا وبعد ما قطع لا يظهر الا بالفصل وله  
 الحصى حكمها حكم الارض اذا نجس في حصى ذهب اثرها املا لا جرة ان كان مفروشه  
 حكمها حكم الارض يظهر بالحفا وان كانت موضوعة تقبل تحول من مكان الى  
 مكان ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلوة عليها وان كانت  
 النجاسة على الجانب الذي قام عليها المصل لا يجوز والبساط الذي بعض طرافه نجس  
 جازت الصلوة على الطاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الاخر يتحركه او لا يتحرك لان  
 البساط بمنزلة الارض فيسترط فيه طهاره مكان المصل خلاف ما اذا صلى في ثوب  
 طرفه طاهر وطرفه نجس فلبس الطرف الطاهر فالطرف النجس على الارض يتحرك  
 يتحرك لا يجوز صلوته اذا اراد ان يصل على ارض عليها نجاسة فلبسها بالتراب ينظر  
 ان كان التراب قليلا بحيث لو استسنته بجذرا يجه النجاسة لا يجوز وان كان التراب  
 كثيرا لا يحد ربح النجاسة يجوز ان يجزأ اذا اصابته النجاسة ان كان حجرا لا يشرب النجاسة  
 كبحر الرجا يكون سببه طهارته وان كان يشرب لا يظهر الا بالفصل للبر اذا اصابته نجاسة  
 وهو غير مفروش لا يظهر بالحفا لانه ليس بارض وان كان مفروشا وصلى عليه بعد  
 الحفا وجاز صلوته لانه صار كوجه الارض فان قلعه بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايا  
 اذا قام المصل على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يكن على النجاسة  
 مقدارا ما يمكنه فيه اذ ان كان جاز صلوته والا فلا اذا صلى ومعه نأجه مسكر ان  
 كانت النأجه يابسة جازت صلوته لانه بمنزلة المدبوحه وان كانت رطبة فان كانت  
 نأجه دابة مدبوحه فصلوته جائزة لانها طاهرة وان لم يكن مدبوحه فصلوته فاسده  
 والمسك حلال على كل حال بوجوه الطعام ويجعل في الادوية ولا تقال على المسكر دم

مطلقا هو بيان كون السليح حلالا على كل حال

لانها وان كانت قد تغيرت فيصير طاهرا كرماد العذرة الصبي اذا ابل في  
 التنورا ومسح المرأة التنور حرقه بملوله نجسه ثم خبرت ان كانت النجاسة  
 قد لبست لم يتوثر قبل الصلوة بخبر التنور لا يتنجس الخبر لان النار لما اكلت  
 البله صار كالارض اذا ابست بالسم من ان الصلوة بخبر التنور حال قيام البله  
 فالخبر نجس وقل ان كان الخبر خبز حنطة او سغير لا يتنجس وان كان الخبر خبز الارز  
 او الجاورس يتنجس لان ذلك يشف اذا صلى ومعه درهم بنجس جانباه الصحيح انه لا  
 يمنع جوار الصلوة لان الكل درهم واحد وان صلى في ثوب ذي طاقع احدهما النقص  
 ونحوه وعليه نجاسة اقل من قدر الدرهم قد نفدت النجاسة الى جانب الاخر فلو  
 جمعا لم يكن اكثر من قدر الدرهم لا يمنع الصلوة في قولهم وليس هذا كنجاسة المتفرقة  
 في ثوب واحد ولو كانت النجاسة على البساط او الارض تحت القدمين جمع كما في ثوب واحد  
 ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم ولو جمعا لم يكن اكثر  
 من قدر الدرهم فانه جمع بينهما ومنع جوار الصلوة ولو صلى في ثوب ذي طاقع  
 فاضاها النجاسة احد الطاقعين نفدت الى الاخر على قول له يوسف هو كثر واحد  
 لا يمنع جوار الصلوة وعلى قول محمد منع وقيل ان كان مضرا يمنع عندهم ومول له يوسف  
 او سوع وقول محمد احوط وفما اذا كان البطانة نجسا دون الظهارة او كان الخشوخا  
 الا حوط قول له يوسف لما الذي يسيل من فم النائم طاهر هو الصحيح لانه متولد من  
 البلغم اذا جعل السرقين في الطينين طينين شئ فييس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس  
 السرقين الحاقا والتراب النجس اذا هبت به الريح فاصابت ثوبا لا يتنجس ما لم يرفه  
 اثر النجاسة ولو مر الريح على النجاسات ولم يرفه ثوب مبلول معلق نصبه الريح قبل ان  
 يتنجس اذا صلى مزارع شاه ميسه وصلى معها جازت صلوته وكذا الوصل المثنان  
 ودبغها وجعل فيها اللبن والسن جاز وكذا الكرش فكما ينفعه من الفساد وخرجه  
 عن حد الاكل فهو دباغ كان ذلك بالتراب او بالسم ونحوه وقال ابو يوسف لكرش لا يقبل  
 الدباغ لانه بمنزلة اللحم اذا دخل المرارة اصبغته لقرحه مكره ذلك في قول له جعفر



لاز عنده لا يباح الدواي ببول ما لا يוכל لحمه الخفا اذا اصابته الخجاسة ان كانت  
الخجاسة مستجدة كما لعذره والروث والطن يطهر بالحك اذا بستان كانت  
الخجاسة رطبة فطاهر الروايد لا يطهر الا بالافساح عن لعنه يوسف اذا مسح  
على وجهه المبالغة بحيث لا يبقى لها اثر يطهر وعليه النوى لعموم البلوى وان لم يكن  
الخجاسة مستجدة كالخمر والبول لا يطهر الا بالافساح عن لعنه يوسف اذا القى  
عليها ترابا فمسحها يطهر لانها يصير في معنى المستجدة بوحده والثوب لا يطهر  
الا بالافساح الا المني فانه يطهر بالفرك وقيل من المراه لا يطهر بالفرك والله رفق  
بمذلة البول في مجموعا في محمد الامه البخاري قال في فوايد السخ العا في الامام  
عليه السلام انه سئل السخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن من في المرأة اذا اصاب  
الثوب هل يطهر بالفرك كمنى الرجل قال لا يطهر لان من الرجل فيه غلظة ومنى المرأة  
رفق واصفر كالبول فلا تطهر الا بالافساح قال محمد الاية والسليم الله يعني استاذ  
قاضي بدع الصحيح انه لا فرق بين من الرجل ومنى المرأة والبدن لا يطهر من جمع ذلك  
الا بالافساح ولو مسح موضع الحجامه ثلث مرات بثلث خرق مبالغة فقد مر قبل هذا انه  
يجوز اذا كان الماء متقاطرا اذا اصاب الثوب منى ففرك وحكم بطهارته فاصابه ما بعد  
ذلك الصحيح انه يعود نجسا والارض اذا اصابها الخجاسة جفت ذهب ثلثها ثم  
اصابها الماء بعد ذلك الصحيح انه لا يعود نجسا وكذا لو جفت الارض ذهب ثلث النجاسة  
ثم رش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به التراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس او  
على العكس الصحيح ان الطين نجس انما ما كان نجسا خف بطانه ساقه من الكرياس  
فدخل في خروقه ما نجس ففصل الخف في ذلك باليد وملاه ثلث مرات واهراق الماء يصير  
طاهرا لانه اتي بما هو المكن اذا رشح ساه ومسح السكين بصوفها تطهر اذا ذهب ثلثه  
وكذا السيف اذا نجس فمسحه بتراب وخروقه وذهب ثلثه لم ينجس ببول اصابته نجاسة  
رطبة فالق عليها ثوبا وصل ان كان ثوبا مكن ان يجعل من عرضه ثوبين كالثوب في يحول  
في قول محمد وان كان لا مكن ان يجعل من عرضه ثوبين لا يحول ولو القى عليها لبدل وصل

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يجوز صلوته وقال شمس الامه اكلواي  
لا يجوز الا ان يلقى على هذا الطرف الطرف الاخر فمصرعه بوبن وان كانت الخجاسة  
بابية جاز صلوته على كل حال لانها لا يلصق بالثوب التي عليها اذا نام الرجل  
على فراش فاصابه منه وبس فعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه لم يظهر اثر  
البلك في جسده لا يتنجس بدنه وان كان العرق كبر حتى ابتل الفراش ثم اصاب بلك  
الفراش جسده فطهر اثره في جسده بغير يدنه وكذا الرجل اذا غسل رجله ومشي  
على ارض نجسة بغير مكعب فابتل الارض من بلك رجله واسود وجه الارض  
لكن لم يظهر اثر بلك الارض في رجله فصل حارته صلوته وان كان الماء في الرجل  
كثيرا حين مشي على الارض وابتل وجه الارض فصار طينا لم اصاب الطين رجله لا  
يجوز صلوته وقيل ان كانت الخجاسة في الارض يابسه فمر عليها برجله لم ينجس  
رجله وان كانت الخجاسة في الارض رطبة ورجله يابس يتنجس الرجل رجل دخل  
مربطا فاصاب رجله من الاروات شي فصل قالوا لا بأس به ما لم ينجس لعموم  
البلوى وعن محمد انه رخص في الاروات حين قدم الذي لما راي منه من البلوى  
وان اصاب الخف منه شي يعتبر فيه قدر الربع والمراد من الربع ربع ما دون الكعبين  
لا ما فوقهما لان ما فوقهما زيادة على الخفا اذا استبحى الرجل جري ما لا استبحا  
تحت جلده وهو متخففان لم يدخل ما الاستبحا في خفه لا بأس به ويطهر خفه تبعا  
لظهاره موضع الاستبحا كما قلنا في عروة العقه اذا اخذها يد نجسة وغسل يده ثلثا  
اذا ظهرت يده طهرت لعروته تبعا الحصر من البرد اذا نجس ان كانت الخجاسة  
رطبة يغسل بالماء ثلثا ويقوم على الحصر حتى يخرج الماء من ثيابه وان كانت الخجاسة  
قد يبست الحصر يدلك به بطن الخجاسة ويذوب الماء ولو كان الحصر من القصب  
ذكرنا انه يغسل طبا فيطهر البساط النجس اذا القى في الماء الجاري فجري عليه الماء لئلا  
يطهر الاجزاء النجس وهو مفروض ان كان قد استعمل يغسل بلسا فيطهر وان كان  
جديدا يغسل بلسا وكف في كل مرة اذا اتجس اليد بدنه من نجس فعلها ثلثا من غير حرج



وبقي اثره من فيده على فياس قول له يوسف مطهر اذا امتحط الرجل في نوب  
فراى فيه ابر الدم لا ينجمه لان كل ما لا يكون حراما لا يكون نجسا اذا وجد الشعر  
في نعر الابل او الغنم يغسل بطنها وتوكل وان كان في اخلا البقر او كل اذا احرق  
الرجل راس شاه قد ملط بالدم ولم يغسله وطبخه في قدر جاز ولا يغسل المرقه  
الحكم اذا كان عليه دم مسفوح كان نجسا وان لم يكن من الدم المسفوح لا يكون  
نجسا الطاهر اذا وقع في قدر ومات فيه ان وقع حاله الغليان فاكل فاسد  
بهاق جمع ما كان فيه وان وقع بعد ما سكن عن الغليان تصب المرقه وتغسل اللحم  
الذي كان فيه وتوكل اذا صب الطبخ في القدر مكان الخمر اغلظا واكثرا  
لا يطهر ابدا وما روى عن علي بن يوسف انه يغسله مرارا لا يؤخذ به وكذا في الخمر اذا  
طبخ في الخمر لا يطهر ابدا وال مولانا رضي الله عنه وعندي اذا صب فيها الخمر  
وترك حتى صار الكحل خلا لا بأس به ولو صب الخمر على حنطة يغسل بطنها ويحفر  
كل مرة البعرة اذا وقع في الحبل عند الحلب فرمى من ساعته لا بأس به وان لم يبعره  
باللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك اذا صب على الدابة وفي سرجه نجاسة ان كان  
ذلك من عرق الدابة لا بأس به لانه مشكل فلا يمنع الجوار وان كانت من دم او عذرة  
الكل من قدر الدرهم لا يجوز بعير الفارة اذا وقع في حنطة فطح الحنطة لا بأس  
ياكل الدقيق الا ان يكون كثيرا يظهر انوه بغير الطعم وغيره خمر وجيد في خلاه  
بعير الفارة ان كان البعير على صلاته لم يضر البعير وتوكل الخمر صب في قدر  
الطعام ثم صب فيه الخمر وصار حامضا حث لا يمكن اكله لموضه وحموضتها  
حموضه الخمر لا بأس باكلها وعلى هذا في جميع المايل اذا صب فيه الخمر وصار خلا  
لا بأس باكلها فارة وقعت في خمر فاسحرت قبل البقعة ثم صارت خلا لا بأس  
به باكله وان تفسخت الخمر ثم استخرجت ثم صارت خلا لا بأس باكله وكذا الكلب  
اذا وقع في عصير ثم خمر ثم خمر ثم خمر ثم خمر ثم خمر ثم خمر ثم خمر ثم خمر  
يصار خلا الحمر اذا صب ما واو الما صب في حمر ثم صار خلا اختلفوا فيه قال بعضهم

يا محمد

البعير اذا وقع في  
الحنط

بعير الفارة وقعت  
في حنطة

تحليل كلة وكذا ان يكتله الخمر اذا صب في حمر فصار خلا يكون نجسا لان الخمر لم يغير  
وقوع كوز خل في دن خمر هو كجيت لوى ولا يوجد طعمها قال سباح من ساعته ولو وقع قطرة  
في هذا الدن من الخمر لا بأس به في الحال حتى يمتلئ ساعة والعرق ان في الكون لما رأت  
الرايح عرفه لغير وعرف انه صار خلا اما في القطر ليس لها رايحه فلا يعرف التغير  
ويحتمل انها باقية في الحال فلا يحكم بالخل قال النما في الامام يحكم طنه ان كان غاليا طنه  
انه صار خلا طهر ولا افلاذ الخمر اذا غسل بها ان كان عتيقا مستعلا بطهر وكذا  
لو صب فيه الخمر يصير طاهرا دن العصور اذا غلظ واشتد وقد يزداد سكن عن الغليان  
وانقصم صار خلا ان ترك الخمر في حال طهركه واربع نحر الخمر الى راس الدن  
يصير طاهرا في قول من يقول بتطهير النجاسة ما سوى الماء من المايعات وكذا  
الثوب الذي اصابه الخمر اذا غسل بالخل الرخيف اذا التقي في الخمر صار الخمر خلا  
اختلفوا فيه والصحيح انه طاهر اذا لم يتبق فيه رايحه الخمر وكذا البصل اذا التقي في  
الخمر تحلل لان ما فيه من اجزاء الخمر صار خلا التين الخمر اذا جعل في الطين ان  
كان التين فاما يرى عيبه كان نجسا ان كان كبيرا والا فلا اذا صلب في قيص من غير  
سراويل ان كانت الركبة والسرة مستورتين جازت صلاته وكذا لو كانت الركبة مستورة  
والسرة مكشوفة وعلى العكس لا يجوز وكذا لو صب على هذا الوجه في ازار واحد  
ان السرة ليست مبرورة في رواية الاستحسان وهذا على قول من يجعل الركبة عضوا كاملا  
اما على قول من يجعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا لا يفسد صلاته لان الركبة لا  
تبلغ ربع الجملة الخبز اذا دخل الحاء ابرز وصلى لما على جده وخرج على بطنها  
رقة الا زار وان لم يقصر مروي ذلك عن علي بن يوسف ان لم يكن الرجل مستحاضا فهو آفح  
اذا شرب الخمر ونام فقال من فيه شيء على وسأوته ان كان لا يرى فيه عيبي الخمر ولا رايحه  
يسفي ان يكون طاهرا في قول من يمتلئ بغيره وبغيره بغيره اذا وقع في الحامه  
في صبغ فانه يصنع به العوب بصل بطنها في طهر كما لمراه اذا احضت نجسا نجسا اذا  
شرب الخمر وصلى لم يجر صلاته ان كان ما اصابه من الخمر اكثر من قدر الدرهم وان كان



اقل من ذلك حارت صلوته وان سرب الحزم صل بعد ساعان حارت صلوته في قول  
 له حقه وله يوسف وكدي اذا قا الرجل وصل فمولى هذا الوجه الارض اذا اجت  
 بول واحراج الناس عليها فان كانت رحوه نصبا عليها لثنا فيطهروا وان كانت  
 صلبة والواصل ما عليها وبذلك لم ينشف بصوف او حرقه بفعل ذلك ثلاث مرات  
 فيطهروا وان صل عليها كبر حقه بفرق النجاسة ولم يتورحها ولا لونها وبرك حقه  
 جف يطهروا اذا كانت النجاسة محالهم اكثر من قدر الدرهم يمنع حرار الصلوة وان  
 كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم ولو جمعت بصيرا اكثر من قدر الدرهم  
 فانهما جمع ومنع الصلوة وكدي لو كانت النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين  
 او اليد او لا يجعل كانه لم يضع العضو على النجاسة هذا كما لو صل رافعا احدي قدميه  
 حاز صلوته ولو وضع القدم على البجامة لا يجوز ولا يجعل كانه لم يضع وكبره الصلوة  
 في سبع مواطن في قوارع الطرق لانه يضر غاصبا حق الغير وفي معاطل الابل والمزبل  
 والمجرى والمخرج والمغسل والحام لان هذه المواضع لا تخلو عن النجاسة عابا قال  
 فان غسل في الحمام موضع ليس فيه تماثيل وصل فيه لا بأس به وكان واحد من الزهاد  
 تفعل كذلك ولا بأس بالصلوة في موضع جلوس الحامي لانه لا نجاسة فيه ومنها الصلوة  
 في المقبرة لانه تشبه بالهود وان كان فيها موضع اعد للصلوة فيه لم يضر ولا نجاسة  
 لا بأس به ومنها الصلوة على سطح البنت اراد به الكعبة لما فيه من ترك النعظيم ولا بأس  
 بالصلوة والسجود على الكيش والحصى والبسط والبواركا ولو صل على وجه الارض وبط  
 كة على الارض لصيانته الوجه عن التراب او لدفع حرار الارض وبرده فجد على  
 الكم لا بأس به ولو كانت الارض نجسه محمل تعليه وقام على تعليه جارا ما اذا  
 كان النعل ظاهره وباطنه طاهرا قظا هروا وان كان ما على الارض منه نجسا فلك  
 وهو بمنزلة نوب ذي طاهر من اسفله نجس وقام على الظاهر وقدمه وان كان  
 الرجل في نعل او في فكعبه لا يجوز وكدي لو سطر كمة على موضع النجاسة وسجد على  
 كة لا يجوز ذاب المستباح اذا جلس على ثوب لا يفسده الا ان يغلبه كثير ويجوز الصلوة

ما

تأليفه تعالى  
صورتها

الحج

في الثلج ان كان لده ويستقر فيه الجبين لانه بمنزلة الارض وان كان يغيب فيه الجبين ولا  
 يستقر فيه لجهته لا يجوز كما لو سجد على الهواء وكذا البز والطن المحلج وكل ما لا يستقر  
 فيه لجهته كالخروا وبجورس وكوز على الخطه والسوير لانه يستقر فيه الجبين ويحجم  
 ما تحته ولو سجد على ظهر الميت ان كان على الميت ليد لا يحجم الميت جاز صلوته  
 لانه سجد على اللبد وان كان يحجم الميت لا يجوز لانه سجد على الميت ولا يصل في  
 طين ورده لان فيه بلطخ الوجه والثوب وان كانت الارض ندية تحت لوضع  
 جهته عليها لا يبلط لا بأس به ولا بأس بالصلوة على العجالة ان كانت موضوعة على الارض  
 رض لانها بمنزلة السرير وان كانت في عمق الدابة وهي تسيروا ولا تسيروا في صلوة على الدابة  
 اذا صل في ملكك لغرفه فمولى وجبت اما ان كانت مسلم او كافرا ان كانت كما فلا يجوز  
 لانه لا يرضى بصلوة المسلم في ارضه وان كانت مسلم فان كانت مزروعة او مكروبة لا  
 يصل لانه لا يرضى به صاحبا الارض فان لم يكن مزروعة لا يضره الصلاة فلا بأس به  
 لان صاحب الارض يرضى بذلك وان ابتلى من ان يصل في الطريق ومن ان يصل في ارض  
 غير مزروعة كانه الصلوة في الطريق او في ارضه حقه الطريق ولا حقه في ارض  
 الغوا القلعة اذا تجت فاصابها المطر ثلاث مرات والشمس ثلاث مرات فطهر اذا  
 قنق الرجل جنته فوجد فيها فاره ميتة ان لم يكن للجبهة نقيب يعيد كل صلوة صلاحها  
 من جنس لسانها وان كان للجبهة نقيب يعيد صلوته ثلثة ايام وليا لها في قول له حقه  
 وعندها لا يعيد الا ان يعلم الوقت الذي مات فيها كما قلنا في البر ولو شرع في الصلوة  
 وفي كمة فخره بجبهه فلما فرغ من الصلوة نظرها فاذا هي ميتة ان لم يغلب على طنه انها  
 ماتت في الصلوة لا يلزمه الاعادة وان غلب على طنه انها ماتت في الصلوة لزمته  
 الاعادة اذا سرع الرجل في الصلوة فراى في ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم  
 ان كان مقدريا وعلم انه لو قطع الصلوة وغسل النجاسة يدرك امامته في الصلوة او  
 يدرك جماعة اخرى في موضع اخر فانه يقطع الصلوة ويفصل الثوب لانه يقطع للاكمال  
 وان كان في اخر الوقت ولا يدرك جماعة اخرى في موضع اخر في صلوته ولو راى في ثوب امامته



نخاسة أقل من قدر الدرهم فإن كان مذهب المقلد أن النخاسة القليلة لا تمنع الصلوة  
ومذهب الإمام أنها تمنع فصل الإمام وهو لا يعلم جازت صلوة المقلد ولا يجوز صلوة  
الإمام وإن كان مذهبها على العكس فحكمها على العكس إذا رأى الرجل في نوب غيره  
نخاسة أكثر من قدر الدرهم إن كان في قلبه أنه لو أخبر بذلك بفصل النخاسة فإنه يخبر  
ولا يسعه أن لا يخبره وإن كان في قلبه أنه لم يلفظ في كلامه وسعه أن لا يخبره والأمر  
بالمعروف على هذا إذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الربع منع جواز الصلاة لأنه  
المكافئ ربع عضو كامل والمراد حول جمع البدن من ذلك الموضع رجل صلى في قميص واحد  
محلل الحجب جازت صلواته وإن كان يصور ينع على عورتها في الركوع سواء كان عرض  
التيه أو لم يكن وعورتها لا تظهر في حقها إنما تظهر في حق الغير ولو وقع نظر المصل  
على عورة الغير لافسد الصلوة في قول له حيفه وإن كان نظر المصل إلى فرج امرأة  
بهاوة حرم عليه أمها وابتها ولو نظر إلى فرج أم امرأة بهاوة حرم عليه امرأة  
ولو نظر إلى فرج امرأة إلى طلقها طلاقاً رجحياً يصير مراجعاً ولافسد الصلوة  
في الوجوه كلها في قول له حيفه الدرهم النجس إذا أصاب ثوب إنسان أقل من قدر الدرهم  
ثم انبسط وصار أكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبروا فيه ود الإصانة وقالوا لا يمنع  
جواز الصلوة وأد أبسط الثوب الظاهر اليابس على الأرض نجسه مبتله وظهرت البلل  
في الثوب لكن لم يصير طيباً ولا حال لو عصر سبل منه شيء متقاطر لكن موضع الذروه  
يعرف من سائر المواضع الصالحة أنه لا يصير نجساً وكذلك لو لفت الثوب بالنجس في ثوب  
ظاهر النجس وطبقت فظهرت ندوة في الثوب الطاهر لكن لم يصير حال لو عصر  
سبل منه شيء متقاطر لا يصير نجساً **باب الوضوء والفصل**  
في الباب فصول سبعة فصل في صفة الوضوء وفصل فيما تنقضه وفصل في العوم  
وفصل في صفة الغسل وفصل فيما يوجبه وفصل في المسح على الخفين وفصل في  
الحيض فريض الوضوء غسل الأعضاء المعروفة والوضوء أنواع ثلاثة فرض وهو وضوء  
المحدث عند القيام إلى الصلوة وواجب وهو الوضوء للطواف إن طاف بالبيت بدون

النجس

حارطوافه ويكون تاركاً للواجب مندوب وذلك غير معدود عنها الوضوء للنوم  
إذا أراد النوم يستحب له أن يتوضأ ومنها المحافظة على الوضوء وتفسيره أن يتوضأ  
كلما أحدث ليكون على الوضوء في الأوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاد  
الشعر ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء إذا خجل فنهضه ومنها الوضوء لغسل  
الميث وسفر الوضوء كدرة منها الاستنجاء إذا أراد أن يتوضأ بعد ما أحدث فإنه  
يفعل موضع النخاسة فإن ترك الاستنجاء بالما واستنجى بالحجر أو بالمدرج أو بالغير  
فيه العدد إنما المقيد فيه الانقاء والاستنجاء بالما بعد الاستنجاء بالحجر أدب عندنا  
ويفعل يديه وأخلفوا أنه يفعل يديه قبل الاستنجاء أو بعده والأصح أنه يفعلها  
مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده وسمى وأخلفوا أيضاً وقت التيمية والأصح أنه  
يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة ومرة بعد الفراغ من الاستنجاء وسفر العورة  
ولا تسن الاستنجاء في حدث اللرج والنوم وإن جاورت النخاسة موضع الشرح وإن  
كان المجاور أكثر من قدر الدرهم يفرض غسلها بالما وإن كان درهماً  
فما دونه لا يفرض غسلها بالما في قول له حيفه ولي يوسف فإن لم يفعل النخاسة  
وصلح جار ويستحب أن يمسح خطوطاً ثم يستحب وصورة الاستنجاء بالما أن يرحي  
موضع الاستنجاء كل الأرخاضة يمسح السطيف ويستحب ما صبع أو أصبعين أو ثلثة  
ببطون الأصابع البروسها احترازاً عن الاستمقاع بالأصبع والمراء في ذلك كالرجل  
إلا أنها تفقد متفرجه بين رجلها وتفعل ما ظهر منها ولا تدخل الأصبع في فرجها  
لما قلنا وفي الاستنجاء بالحجر تدبر بالحجر الأول وتقبل بالساني ويدبر بالساني إن كان  
في الصف في الشايقيل الرجل بالحجر الأول ويدبر بالساني وتقبل بالساني في الصف  
خصيتاه متدليتان فلو أقبل بالاول لم يمسح خصيتاه فلا تقبل ولا كذلك في الشا والمراء  
تفعل ما تفعل الرجل في النساء الأوقات كلها فإن كان صياها لا ينبغي أن تقوم عن  
موضع الاستنجاء حتى يشف ذلك الموضع خرقه كيلا يصل الماء إلى باطنه فيفسد وضوءه  
ولا ينبغي في الاستنجاء هذا والاستنجاء بالما أفضل إن أمكن ذلك من غير كشف



العورة وان احاج الي كشف العورة يستحب بالحجر ولا يستحب بالماء والوا من كشف  
العورة للاستنجاء يصرفا سقا وساغ في الاستنجاء الشافعي وساغ في الصنف  
فان استنجى في الشا بما سخن كان بمنزلة ما لو استنجى في الصنف الا ان يوابه لا سلق  
واب المستنجى بالماء البارد ويستحب باليسرى فان شئت يده اليسرى ولا يجد من صب  
الماء عليه لا يستحب الا ان يقدرا على الاستنجاء بالماء يده اليمنى بان كان على صفه نهر  
جاري فان سلت يدها وعجز عن الوضوء واليتم بمسح ذراعيه مع المرفقين على الارض  
ووجهه على الكايط ولا يدع الصلوة وكذا قالوا في المريض اذا لم يكر له امره وعجز  
عن الوضوء وله ابن او اخ فانه يؤضيئه الا انه لا يمس فرجه الا من له وطئها المرأة  
المريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها بنت واخت توضيها ويقتض  
عنها الاستنجاء اذا اراد المتوضئ ان يغسل يده باخذ الا يبيده اليسرى  
ويصبه على اليمنى بلباس اليسرى وان لم يكن معه ايده صفارة فانه يغترف من  
التوربا صانع يده اليسرى مضموته لا بالكف ثم يغسل وجهه فيضع الماء على  
جبينه حتى يחד الماء الى اسفل الدق ولا يضع على خده وعلى انفه ولا يضرب  
على جبينه ضربا عنيفا ويغسل شعر الشارب والحا جبين وما كان من شعره  
التيحة على اصل الدق ولا يحب ايصال الماء الى منابت الشعر الا ان يكون الشعر قليلا  
تبدد المنابت لا يحب ايصال الماء الى داخل العينين ومن الناس من قال لا يضم  
والعين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى اشغاره وجوانب عينيه  
فان كان الرجل ملتصقا بالجب فغسل ما امتد من الدق وكذا لو جعل الرجل شعره  
ذوا بدن وشدها حول الراس او ارساما وكذا المحرم اذا لم يد راسه فوصل الماء  
الى اصول بصره كفاء كماء شعر التيحة ولا يمس خليل التيحة في قول له جيفة مض  
وستحب ان يمسح تلك التيحة او ريعها وفي بعض الروايات يمسح كلها وهو الاصح  
ويغسل الموضع المكتشف من العذار والاذن في قول محمد وهو رواية عن له جيفة  
فان امرا الماء على شعر الدق ثم حلقه لا يحب عليه غسل الدق وكذا لو حلق الحاجب

احوط

والشارب او مسح راسه ثم حلق او قلم اطافره لا يلزمه الاعادة ولو كان به قرحة  
فارتفع جلدها واطراف القرحة متصلة بالجلدة الا الطرف الذي كان يخرج  
منه القرح فغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ما تحت الجلدة جاز وضوءه لان ما تحت الجلدة  
غير طاهر فلا يضر غسله اذا اغتسل المرأة من الحيض والحائض وفي اطرافها  
عجز او الطيان او الخيازا او الصباغ اذا توضا واغتسل في اطرافها عجز او  
طين وما اشبه ذلك اختلفوا فيه قال بعضهم يتم غسله وضوءه لان ذلك لا  
يمنع وصول الماء الى باطنه واجمعوا على ان الدرن لا يمنع تمام الغسل والوضوء  
لانه يتولد من ذلك الموضع وكذا في الطعام اذا بقي في اسنانه وذكرنا لما طفق بهم  
ان الطعام يمنع تمام الغسل الا ان يخرج الطعام ويجري الماء على ذلك الموضع  
لا قلنا اذا اغتسل من الحائض ولم يصل الماء تحت الجلدة وغسل ما فضل من  
الجلدة عن راس الحشفة وما خرج منه البول عن راس الحشفة خرج عن الحائض  
لان ذلك خلق وعرض بعضهم انه لا يخرج وكذا ما يكون على البدن يقال  
بالفارسية قلنا لا يمنع تمام الغسل لانه يتولد من البدن بمنزلة الدرن  
ولو كان على بدنه جبر مصروع قد خفف يمس واغتسل لا يخرج عن الحائض حتى  
يدلك ذلك الموضع ويجري الماء تحت الجلدة لانه لا حرج فيه ولو كان على موضع اعضا  
وضوءه قرحة نحو الدمل وعليها جلدة رقيقة فوضا وامر الماء على ظاهر  
الجلدة ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحتها وصلح جازت صلواته ولو كان في اصبعه  
خاتم ان كان واسعا لا يحاج الى تحريكه وان كان ضيقا ولم يحركه روى الحسن  
عن له جيفة وابو سلمان عن له يوسف محمد انه يجوز وقال بعضهم في الضيق  
لا بد من التحريك مسح براسه فرضا وسنه با واحد مرة واحدة وقال السافعي  
يمسح بثلث مرات بثلث مياه وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا  
ادبا ومقدار المفروض ربع الراس سلاته اصابع فان مسح باصبع واحد طهرا  
وطنا وجبا ووقع ذلك في ثلث مواضع جاز وان مسح باصبعين لا يجوز الا



الا ان مسح بالابهام والسبابة مفوضين بضعهما مع ما بينهما من الكف على  
 راسه فجوز وكون ذلك بمنزلة بللته اصابع وان مسح بثلاثة اصابع موضوعه  
غير مبرور روى هشام عن علي بن ابي يوسف وابن رستم عن محمد بن جابر  
 والا استعاب في مسح الرأس سنة وصورة ذلك ان يضع اصابع يده على مقدم  
 راسه وكفيه على قوديه ويمدها الى قفاه ويجوز واسار بعضهم الى طرئوا  
 احترازاً عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة ومشقة فحرم الاول  
 ولا يصح الماء مستغلاً ضرورة اقامة السنة فان مسح ببلاته اصابع مبرور  
 غير انه وقع على الشعر كجرحه راس جاز وان وقع على شعر كجرحه جبهة او رقبته غير الراس  
 لا يجوز لان ما على الرأس يكون من الرأس ولهذا لو حلف لا يضع يده على راس فلان  
 وقع على شعر كجرحه راسه حلت ولو مسح المرأة فوق الخمار ان وصل الماء الى الشعر  
 جاز ولا فلا وقال بعضهم ان كان الخمار جديداً غير مغسول لا يجوز لانه لا يقبل الماء  
 وقال بعضهم ان ضربت يدها بماء فوقع الخمار حتى يصل الماء الى شعرها جاز  
 والفصل ان مسح تحت الخمار ومسح الاذنين بالرأس وان لم يمسح على الرأس ومسح  
 على الاذنين لا شوب ذلك عن مسح الرأس ولم يقل عن اصحابنا ادخال الاصبع  
 في صماخ الاذنين عن علي بن يوسف انه كان يفعل ذلك واما مسح الرقبه ليس يارب  
 ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند اخلافنا قال كان فعله اولى من تركه  
 ولو مسح راسه في اناجار عن المسح في قول علي بن يوسف وقدم قبل هذا في غسل رجليه  
 كما قال في الكتاب وتسمى عند غسل كل عضو ويقولون شهد ان لا اله الا الله واشهد ان  
 محمداً عبده ورسوله فاذا فرغ من الوضوء يقوم ويقول شهد ان لا اله الا الله  
 واشهد ان محمداً عبده ورسوله ويشرب فضل وضوءه قائماً والغسل عن الخبايا والنجس  
 والنفس واحداً بصورة واحدة تنوضاً وضوءاً للصلوة ثم يفيض الماء على راسه  
 وسائر جسده واختلفوا انه هل مسح راسه في الوضوء قبل الغسل قال بعضهم لا مسح  
 وقال بعضهم مسح وهو الصحيح **فصل فيما يقض الوضوء الغايب بعض**

في جرحه

الوضوء قبل او كبر وكذا في البول والريح من الدبر وان خرج الريح من الذكر او من  
 قبل المرأة لا يقض والمفوضة اذا خرج من قبلها ريح قال الساج الامام ابو جعفر  
 البخاري هو حدث وعن محمد بن ابي عيسى عن قتادة ان كان يوجد في موضع حدث وقبل  
 ان كان مسموعاً او متناً فهو حدث ولا فلا وقال علي بن رستم يستحب لها ان يوضا ولو  
 خرج الدودة من قبل المفوضة فهو بمنزلة الريح الذي يخرج من قبلها الدود اذا  
 خرج من الدبر فهو حدث وان خرج من قبل المرأة او الذكر فذلك وكذا في المفوضة  
 ولو سقطت الدودة من الحرج لا تقض الفتح والدم والصدید اذا سال من  
 الحرج تقص الوضوء وان علا واشتج ولم يسيل لا تقض الوضوء ولو القي عليه تراباً او  
 رماداً او مسح بحرقته ثم وثم ان كان حاله لو تركه يسيل بعض الوضوء ولا فلا والرياح  
 ينقض وكذا لو نزل الدم من الرأس الى ما لان من الانف ولم يظهر على الارنية بعض الوضوء  
 ولو قام ملا الغم طعاماً او ماءً تقض الوضوء فان لم يسيل لا تقض واختلفوا في ملا  
 الغم قال بعضهم ملا لا يمكن امساكه الا بكلفة ومشقة تكون ملا الغم وقال بعضهم  
 ما لا يمكن الكلام معه تكون ملا الغم وان قام مرتين او مراراً لوجع ذلك يكون ملا الغم  
 ان كان قبل يكون الغنيان جمع وان قادراً ما يقض الوضوء وان لم يسيل ملا الغم في قول  
علي بن يوسف ان ما بلغه ملا الغم لا يقض في قول علي بن جعفر ونحوه ولو كان الرجل اقلف  
 ونخرج البول من احليله وتقي فلفته بعض الوضوء وكذا لو خرج البول من  
 الفرج الداخلة للمرأة دون كارج تقص الوضوء ولو نزل البول من المهانة  
 الا الاحليل ولم يظهر على راس الاحليل لا تقص ولو كان في بطنه حايضه سقط  
 منها دودة لا تقص المحموب اذا خرج منه ما يشبه البول ان كان قادراً على  
 امساكه ان شا امسكه وان سار سله فهو بول بعض الوضوء وان كان لا يقدر على  
 امساكه لا يقض ما لم يسيل واذا اتين الحنث انه رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة  
 الحرج وان بينهما امرأة فالفرج الاخر منها بمنزلة الحرج لا يقض الوضوء ما خرج  
 منه ما لم يسيل ولو كان نذراً الرجل الى راسه احداهما خرج منه ما يسيل في مجرى

في جرحه

جرحه



البول والناتج يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر  
البول على راسه ينعقد الوضوء وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل اذا دخل في  
احليله قطنه ونحوها لم يخرجها او اخرجها بعض الوضوء ولو كان طرف منه خارجا لا  
ينقص الوضوء وان اقطر في احليله دهنا لم ينعقد الوضوء فيه بخلاف ما لو احتقن  
بدنه لم ينعقد ولو ادخل في دبره شيئا فطرف منه خارج لم يخرج منه لا وضوء عليه  
قالوا بول هذا اذا لم يكن عليه بول فان كان بعض الوضوء وكذا لو جلى شاة  
وطرف منه خارج لم يخرج ان كان عليه بول ينقص الوضوء والا فلا وان صب الكبريت في الدبر  
ثم عاد بعد يوم ان خرج من انفه او اذنه لا وضوء عليه وكذا الماء وان خرج من الفم  
ينقص الوضوء لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف وانه موضع  
التماس اما الاول ينزل من الدماغ والدماغ ليس موضع النجاسة وكذا السقوط  
اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينقص ولو احتسب المراه في الفرج الحارج وابتل اللاب  
الداخل بطلت طهارتها لان الفرج الحارج منها بمنزلة الايمن يعتبر الخرج من الفرج  
الداخل فاذا خرج البول من الفرج الداخل وابتل ما كان في الفرج الحارج ينقص الوضوء  
الدوده اذا سقطت من الاذن والانف لا ينقص الوضوء والغرض في العين بمنزلة الخرج  
فما يسيل منه ينقص بخلاف الدم من احد <sup>منه</sup> يخرج من موضع الدم ما يسيل  
ثم احتسب الدم وسال من المخدر الاخر ينقص الوضوء ولو كان له جدرى بعضهما يسيل  
وبعضهما ليس يسيل قالوا لا يخرج من سايل بعض الوضوء وانما بمنزلة الفرج لا  
بمنزلة قرح واحد اذا خاف الرجل خروج البول فحش الحليله نقطته ولولا القطنة  
يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينقص وضوءه حتى يظهر البول على القطنة وان ابتل  
الطرف الداخل من القطنة فكذلك ما لم يتبل الطرف الظاهر منها المباشرة القاحلة  
ينقص الوضوء استحسانا وتفسيرها ان يباشرها مجرد نزع وانتشرت لته ولا قارجه  
فرجها وقال محمد لا ينقص الوضوء ما لم يعلم بالخروج والا غنا ينقص الوضوء الاجر  
كلها قل اوكثر وخروج المنى لا ينعق منه ان سقط من مكان مرتفع او ما اشبه ذلك

لا يحل الغسل وينقص الوضوء والممدى ينقص الوضوء وهو ما رقبه يخرج عند الشهوة  
وكذا الودي وهو ما رقبه يخرج بعد البول اذا مضته العلقية واختلاف من الدم بعض  
الوضوء لانها لو شقت خرج منها دم سايل والقراد اذا كان صغيرا فهو بمنزلة العوض والذبا  
لا ينقص وان كان كبيرا يخرج منها دم سايل فهو بمنزلة العلقه ولو برق الرجل وفيه دم  
فان كان الدم غالبا فنقص الوضوء وان كانا على السوا فكذلك استحسانا وان غلبت سيات فرأى  
عليه دما من اسنانه لا وضوء عليه وكذا الحلال لانه ليس سايل القهقهة في صلاة الكوع  
وتجود ينقص الطهارة والصلاة فرضا كان او نفلا ولا ينقص الطهارة خارج الصلاة ولو  
قهقهة في سجدة النداء او في صلاة الحائز بطل ما كان فيها ولا ينقص الطهارة والضمك  
يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الصلاة ولا الطهارة والقهقهة ضحك  
لها صوت متموج بلب اسنانه او لم تبد رواه الحسن عن له حيفه والضحك ما يبطل اسنانه  
ولس له صوت القهقهة عامدا كان او ناسيا ينقص الوضوء ولا ينقص طهارة الغسل وان  
كان في الصلاة وتبطل التيمم كما يبطل الوضوء لو صلى العريضة بالايما بعدد رقبته فيها استنقص  
وضوءه لانه اذا ركع وسجد وقام الا انما مقام الركوع والسجود ولو صلى المكتوبة او القطع  
راكبا خارج المصرا والقرية وقهقهة فيها استنقص وضوءه وان كان في مصر او قرية لا ينقص  
في قول له حيفه لانه ليس في صلاة وكذا الواقع الطوع راكبا خارج المصم دخل المصم  
ثم قهقهة لا وضوء عليه في قول له حيفه ولو صلى في المصم ركعة تطوعا راكبا ثم خرج من المصم  
بريد السقر قهقهة لا وضوء عليه في قول له حيفه ولو صلى راكبا وهو منزه من العذر  
والدابة واقفه او سايره او تعدويه وهو يوي ايا الى القبلة او الى غيرها ثم قهقهة  
كان عليه الوضوء اذا خرج الامام عن صلوة لا على وجه القطع بل على وجه الاضاد ان  
قهقهة او احدث متعمدا ثم قهقهة الماموم لا ينقص وضوء الماموم لان الجزء الذي لا فيه  
القهقهة والحدث العذر من صلاة الامام قد فسد وبفساده فسد ذلك الجزء من صلاة  
الماموم ولهذا لو كان الماموم مسبوقا فنقص صلاة السبوق فاذا فسد صلوة الماموم  
لا ينقص طهارته بالقهقهة ولو تكلم الامام او سلم متعمدا بعد الشهادتين ثم قهقهة الماموم



استقضت طهارته لان سلام الامام وكلامه لا يخرج المقتدى عن الصلوة في الصحيح  
من احوال فاذا فهمه المقتدى في صلوته استقضت طهارته وتعد الوكلم الامام او  
سلم عامدا بعد الفراغ من الشهادتين على المقتدى ان سلم في اظهر الروايتين عن علي حيفه  
ولو فهمه الامام او احذر متعذرا لسلام على المقتدى ولو فهمه القوم دون الامام غبت  
صلواتهم واستقضت طهارتهم ولا تعد صلوة الامام ولو فهمه القوم بعد الشهادتين  
الامام تمت صلواتهم واستقضت طهارتهم وكذا لو فهمه الامام والقوم معا في صلوة  
الكل واستقضت طهارته الكل ولو سلم المقتدى قبل سلام الامام بعد ما تعدد الشهادتين  
لم فهمه لا وضوع عليه لانه صرح بخروجه عن الصلوة قبل خروج الامام فلا تستقض طهارته  
ولو صل فريضه عند طلوع الشمس او عند غروبها سوى عصر يومه لم يكن ذلك خلاصا للصلوة  
فلا تستقض طهارته بالقسمه ولو شرع في الطلوع عند طلوع الشمس او عند غروبها ثم  
فهمه كان عليه الوضوء مسافرا في ركعة من الظاهر بغير قراءه او صلها وتعدد الشهادتين  
لم يحكم فهمه كان عليه الوضوء في قول له حيفه ولي يوسف لان الخبر به باقية وكذا المقيم  
اذا صل ركعة من الحج بغير قراءه لم فهمه وكذا الرجل اذا صل ركعة من الحج لم يطلع الشمس  
لم فهمه في قاس قول له حيفه وكذلك مصل المكتوبه اذا ذكر فايه لم يحكم فهمه وكذا  
الرجل اذا نوى امامة النساء فحاجات امرأه وقامت بحجبه واقدمت في فهمه الرجل كان عليه  
الوضوء قال شمس الامه اكلوا في هذا اذا وقف بحجبه لامام وكبر بغير تكبيره فاما  
اذا كبر مع الامام لا تنقذ بحجبه الامام فلا تنقص طهارته الامام ولو وقف له الامام  
بحجبه امام يومها لم يحكم فهمه فيه روايتان في رواية لا وضوع عليها لانها ليست في  
صلوة وفي روايته عليها الوضوء اذا سلم الامام لم يذكر ان عليه سجدة المداوة لم يحكم  
فهمه كان عليه الوضوء في روايه كتاب الصلوة اذا شرع في الركعتين تطوعا فصل ركعة  
بغير قراءه او صلها لم يحكم فهمه في روايه عليه الوضوء مسافرا في الظاهر ركعتين وسلم  
لم نوى الامامة لم فهمه لا وضوع عليه وبنية الاقامه بعد السلام يكون قطعا للصلوة المصل  
بالحرى اذا علم في الصلوة انه صل الى غير القبلة فضع على صلوته بعد العلم فقدر صلوته

14  
فان يحكم فهمه لا وضوع عليه في روايته وما يحلف الخفا اذا انقضت مدته مسجده  
في الصلوة لم فهمه لا وضوع عليه وكذلك ما يحلف الجاير اذا برام فهمه لا وضوع عليه الصحيح  
اذا افترج المكتوبه قاعدا او مضطجعا لم فهمه كان عليه الوضوء في روايه وكذا  
العاري اذا اقتدى بالامام او الاخرى او الصحيح اذا اقتدى بالمومي لم فهمه كان  
عليه الوضوء وكذا التوضي اذا اقتدى بالميتيم والمتوضي يرى لما والامام لا يرى لم يحكم  
المتوضي كان عليه الوضوء وكذلك المقتدى اذا كان يعلم ان امامه يصل الى غير القبلة  
والامام لا يعلم يحكم المقتدى كان عليه الوضوء وان كان الامام يعلم انه افترج الملو  
الى غير القبلة فيحكم المقتدى لا وضوع عليه المقتدى وكذا لو كان المقتدى يعلم  
ان على الامام فاسد والامام لا يعلم فيحكم المقتدى كان عليه الوضوء رجل صل  
بقوم ففقدوا قدر الشاهد ولم يشهدوا لم يحكم القوم فان الامام بعد الوضوء  
ولا بعد القوم في قول له حيفه ولي يوسف لا في اذا تعلم سورة في الصلوة لم فهمه  
روى عن لي يوسف ان عليه الوضوء العاري اذا صل ركعة ثم وجد نوباء في فهمه في  
روايته لا وضوع عليه لانه لم يبق في الصلوة وفي روايته عليه الوضوء وكذا الامه اذا  
صلت بغير قاع ركعة لم اعلمت وهي تعلم بالعتوم صحت فهمه في روايه لا وضوع  
عليها وفي روايه عليها الوضوء رجل افترج العصر خلف من يصل الظهر والمقتدى لا  
يعلم كان شارعا في الطلوع ولو مر بالمضى وان فهمه فيها كان عليه الوضوء رجل  
افترج المكتوبه وعليه مكتوبه يومه وهوذا كونها او كان في صلوة العهد فرأت  
الشمس او كان في الجمعة فدخل وقت العصر او صل ومقامه طاهر وموضع سجوده محس  
لم فهمه كان عليه الوضوء اذا احل للرجل في الصلوة فتوضا للنساء لم فهمه كان علم  
الوضوء **فصل في النوم** يكلم العلماء في تفصيل احوال النوم وهو عارح جهنم احد  
ها ان يكون في الصلاه والماني ان يكون خارج الصلاه اما الاول فظاهر المذهب  
ان النوم في الصلاه لا يكون حدثا تاما قايما او راكعا او ساجدا الا ان يكون مصطجعا  
او متكيا ولا اضطجاع على نوعين ان غلبت عيناه فنام لم اضطجع في حال نومه فهو



منزلة ما لو سبغ الحدث موضا ويمنه وان بعد النوم في المأوى مضطجها فانه  
 وسبقه ومن عجز عن الصلوة قاما او قاعدا فصل مضطجها ونام فيها تسقيض  
 وضوءه ولو نام ساجدا في الصلوة ذكر بان لا يكون جديا في طاهر الرواة فان بعد  
 النوم في سجوده تسقيض طهارته نفس صلواته ولو بعد النوم في قيامه او ركوعه لا  
 تسقيض طهارته في قوته واما الوجه الثاني اذ نام خارج الصلوة على هيئة الركوع  
 والسجود قال سمي الائمة اكلوا في يكون جديا في طاهر الرواة وقبل ان كان ساجدا على  
 وجه السنة بان كان رافعا بطنه عن مخدته محافا عضده عن خفيه بحيث يرى من خلفه  
 عفره ابطيه لا يكون جديا وان كان ساجدا على غير وجه السنة بان الصق بطنه بغيره  
 وافتس بذر اعينه كان جديا وان كان قاعدا مستويا اليته على الارض مستويا  
 سكتة ولم يند ظهره الى شيء لا وضوء عليه وان نام قاعدا واضعا اليتمية على  
 عقيقه كما يفعل الكلب لا وضوء في قول لم يوسق قتل هو قول له خيفة وان نام  
 قاعدا مستويا اليته على الارض مستويا اجارطا واستطوانه عن له خيفة انه  
 لا وضوء عليه هكذا قال الفقهاء بواليت وان نام متربعاً وقد استند ظهره الى شيء  
 قال سمي الائمة اكلوا في لا يكون جديا وقال الطحاوي ان كان حال لو ازيل السند  
 سقط فهو حدث والا فلا وان نام جالسا وهو كان يتمايل وربما نزول مقعده عن  
 الارض قال سمي الائمة اكلوا في طاهر المذهب انه لا يكون جديا وان نام جالسا  
 سقط قال سمي الائمة اكلوا في طاهر المذهب عن له خيفة انه ان اتبته قبل ان نزول  
 مقعده عن الارض لا تسقيض وضوءه وان اتبته بعدما رال مقعده عن الارض تسقيض  
 وضوءه سقط او لم يسقط وان نام قاعدا متوركا فهو بمنزلة ما لو نام قاعدا وهو  
 كان يتمايل وربما نزول مقعده عن الارض حقيقة المعنى فيه ان المتغير استرخاء  
 المفاصل فاذا لم يسقط على وجهه ولم تقرب الى السقوط حتى اتبته فقد انعدم الاسترخاء  
 وان نام على راس المنور وهو جالس قد ادلى رجله كان جديا لان ذلك سبب استرخاء  
 المفاصل وان نام على ظهر الدابة في سرج او كاف لا تسقيض وضوءه لعدم استرخاء المفاصل

والنعاس لا يتقضى الوضوء وهو قليل نوم لا يستبغ عليه كبر ما يقال ويجرى عنده  
 السكران اذا افاق ان كان سكران لا يعرف الرجل من المرأة فعليه الوضوء لا منزله  
 الاغما ومسي الذكر والمرأة لا تسقيض الوضوء عندنا **فصل فيما يوجب الغسل**  
 اسباب الغسل ثلثة الجنابة والحيض والنفس فالجنابة بقت سبعين احدهما  
 انفصال المني عن شهوة والسائي الايلاج في الادحي واختلف عبارة السلف في الايلاج  
 الذي يتعلق به الجنابة عن محمد اذا التقى الختانان وتوارت الحشفة بحب الغسل وعن  
 له يوسف اذا توارت الحشفة في قبل او دبر من الادحي بحب الغسل على الفاعل والمفعول  
 به وهو الصحيح فان الايلاج في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به وان لم  
 يوجد فيه التقاء الختانين في الايلاج في البهايم لا يوجب الغسل ما لم ينزل لانه ناقص في  
 اقضاء الشهوة بمنزلة الاستمساك بالكف فلا يوجب الغسل بدون الانزال ولا الايلاج في  
 الميته بمنزلة الايلاج في البهايم لمكان التقصان في قضا الشهوة وكذا في الايلاج في الصغار  
 الى لا يجامع مثلها لا يوجب الغسل في قول محمد بدون الانزال اذا التقى الرجل امراته  
 وهي عذرا او جامعا فمادون الفرج لا يغسل عليه ما لم ينزل لان قيام العذرة يمنع  
 الحشفة وبدونها لا يجب الغسل ما لم ينزل ولا يغسل على المرأة ايضا ما لم ينزل لان تقدم  
 السبب في حقها وهو موارة الحشفة وكذا اذا كانت ثيبا ولم يتوار الحشفة وان خرج  
 منه مذى او ودى فعليه الوضوء اذا جومعت المرأة فمادون الفرج ووصل المني الى  
 رحمها وهي بكر او ثيب لا يغسل عليها لقصد السبب هو الانزال او موارة الحشفة حتى لو  
 حبلت كان عليها الغسل لوجود الانزال علام ابن عشرين سنة جامع امراته البالغة  
 عليها الغسل لوجود السبب وهو موارة الحشفة بعد توجه الخطاب لا يغسل على الغلام  
 لان تقدم الخطاب لا انه يومر بالغسل اعتيادا وتحلقا كما يومر بالطهارة والصلوة ولو  
 كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة فالجواب على العكس حجاج الحنفى يوجب الغسل على  
 الفاعل والمفعول به لموارة الحشفة اذا اعتكلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية مني  
 الزوج لا يلزمها إعادة الغسل في قولهم لان الخارج اذا لم يكن مني المرأة كان بمنزلة

مطلق  
 لا يحل الغسل بدون  
 توارت الحشفة



الحديث المرأة اذا احتلمت ولم يخرج منها المنى حكم عن الفقهاء ان يحقفرانه قال  
ما لم يخرج المنى من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذت  
الامة الخواشي واليه اشار الحاكم السميدي في المختصر فانه قال والمرأة في الاحتلام  
كالرجل وفي احتلام الرجل لا بد من خروج المنى وكذلك في احتلام المرأة لا بد من خروج  
المنى وكذا الا ان الفرج الخارج منها منزلة الاثنتين فصبر الخروج من الفرج الداخل  
الى الفرج الخارج وقال بعضهم اذا وجدت المرأة هذه الانزال كان عليها الغسل  
ذكر في صلوة من عند امرأه قالت معي حتى ياتي في النوم مرارا واجد في نفسه  
ما اجدا اذا جامع زوجي قال لا يغسل عليها وليس للرجل ان جامع امرأته اذا كان  
الحجاب الذي بين القبيل والذبر قد انقطع الا ان يعلم انه يمكنه اتيانها في قبيلها من  
غير بعدى اذا احتلم الرجل وانفصل المنى من موضعه الا انه لم يظهر على راس الاجليل  
لا يلزمه الغسل لان مجنبه يعلق بخروج المنى وهو الانتقال من موضعه الى موضع  
يلحقه حكم التطهر وفي المرأة ذكرنا انه يقرب الخروج من الفرج الداخل الى الفرج  
الخارج اذا استيقظ الرجل من منامه وهو يتيقن بالاحتلام ولم ير شيئا ولا يتذكر  
الانزال الا غسل عليه فان اتبه وراى على فراشه او خذه منيا كان عليه الغسل يذكر  
الاحتلام او لم يتذكر وان راى المدي يلزمه الغسل في قوله حيفه ومحمد بن بكر  
حلام او لم يتذكر وقال ابو يوسف ان يذكر الاحتلام يلزمه الغسل والا فلا وفي صلاه  
الاصل اذا استيقظ وعنده انه لم يحتلم ووجد بللا عليه الغسل في قوله حيفه  
ومحمد بن الحنفية اذا اغتسل قبل ان يبول وصل جازت صلوة فان خرج منه المنى بعد  
ذلك كان عليه الغسل في قولها خلافا لابي يوسف لا يعد ما صل ولا يعد ما صل وعلا  
هذا الخلاف اذا استمع بالكف فلما انفصل المنى اخذ باحليله حتى سكنت شهوته ثم  
خرج المنى وكذا اذا جامع امرأته فمادون الفرج او احتلم فاستيقظ قبل خروج  
المنى فاخذ بزكمره حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المنى كان عليه الغسل عندها وكذلك  
لو اغتسل قبل البول ثم خرج من ذكره منى كان عليه الغسل عندها ولو اغتسل بعد ما

٢١  
بالمنى خرج منه منى او مذي لا يغسل عليه في قوله اذا استيقظ الرجل من منامه  
فوجد على طرف احليله بله لا يدري انها منى او مذي فانه يغتسل الا ان يكون  
قد انشرد ذكره قبل النوم فلما استيقظ وجد البله فنهى لا يغسل عليه لانه  
اذا كان منشرا قبل النوم فوجد من البله بعد الانبعاث يكون من اثار ذلك الانتشار  
فلا يلزمه الغسل الا ان يكون المرأه انه من حنفية يلزمه الغسل اما اذا كان  
ذكره ساكنا حين يام بجعل تلك البله منيا ويلزمه الغسل قال سمس الامام الحارثي  
هذه مسئلة كثيرة وقعها والناس عنها غافلون فلا بد من حفظها اذا نام الرجل  
قاما او قاعدا او مضطجعا او ماشيا فوجد مذي كان عليه الغسل في قوله حيفه  
ومحمد بن زهرا ما لو نام مضطجعا الرجل اذا صار مضطجعا عليه ثم افاق فوجد مذي  
قالوا لا يغسل عليه وكذا في السكر اذا افاق ثم وجد مذي وليس هذا كالنوم  
لان ما يراه النائم سببه ما يجد من اللذة والراحة التي يبعث منها الشهوة اما  
الاغماء والسكر فليس من اسباب الراحة اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما  
استيقظا وجد منيا بينهما وكل واحد منهما سكر الاحتلام وان يكون ذلك منيه  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل علمها الغسل حياطا وقال غيره ان كان  
الما غليظا ابيض فهو من الرجل وان كان رقعا اصفر فهو من المرأة وقال  
بعضهم ان وقع طولا فهو من الرجل وان وقع مدورا فهو من المرأة وعلى الرجل  
ثمن ما لا يغتسل والوضوء للمرأة لانه من الحوائج الدارة فيكون بمنزلة المأكول  
والملبوس الكافر اذا اجنب ثم اسلم قال الشيخ الامام سمس الامام الحارثي يحكي علم  
الغسل قال رحمه الله ولو حاضت الكافرة ثم طهرت من حيضها ثم اسلم لا يغسل عليها  
واسار الى الفروج في السير والآن السبب في الحجب هو الحجاب والجناية بما يستدام  
فكان لردواها حكم الابتداء فيصير كأنه اجنب بعد الاسلام واما السبب في المرأة  
انقطاع الحيض فذلك ما لا يستدام فلم يوجد السبب بعد الاسلام وقال بعضهم  
لا يغسل عليها وفرق هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث اذا اسلم ثم اراد ان يصل



كان عليه الوضوء قال لان السبب في حق المحدث هو التمام الى الصلاة وذكر وجوب  
الاسلام بخلاف الحيض والحائض فان ثمة لم يوجد السبب بعد الاسلام وهذه فصول  
اربعه الاول والثاني ما قبلها والثالث الصبي اذا بلغ بالاحلام والرابع المرأة اذا  
بلغت بالحيض بعضهم قالوا في المرأة اذا بلغت بحب الفل في الصبي لا يحسب الا حوط  
وحول الفل في الفصول كلها المرأة اذا اجفت ثم حاضت ان شات اغسلت وان شات  
اخرت الاغتسال لانه لا فائدة في التعجيل فانها ان كانت تخرج من الحائض لا يخرج من الحيض  
وحكمها واحدا اذا امنه الرجل من غير سهوة وانتشار لا غسل عليه في قول له حنفية  
وله يوسف ان يال الرجل يخرج منه في ان كان ذكره منتشرا كان عليه الغسل والا فلا  
الرجل اذا كان غزابه شيقا فوط سهوة والواله ان يعالج بذكره لتكثير السهوة ولا  
يقول هو ما جاور على ذلك وعن له حنفية انه قال حية ان يجور اسبابا من الحياء اذا اراد  
ان ياكل ويشرب فالمستحب ان يغسل يده وفاه وان تركه لا بأس به واحتلوا في الحائض  
قال بعضهم في الحيض سوا وقال بعضهم لا يستحب هذا لان الغسل لا يزول نجاسة الحيض  
عن الفم واليد بخلاف الحائض ويتبع للحنف ان يدخل اصبعه في سرة عند الاغتسال وان  
علم انه يصل اليها من غير ادخال الاصبع اجراه ومن احتلم في المسجد ينبغي له  
ان يخرج من ساعته فان كان ذكره في جوف الليل وخاف الخروج يستحب له ان يتم اذا  
توضا المحدث او اغتسل الحنف بعد البول لم يري على ذكره بل لا يعلم انه ما  
او بول فانه بعد الوضوء وان اغتسل له ذلك في الصلوة وللشيطان موسوسة  
بذلك كثيرا وهو لا يتبين بالنجاسة فانه لم يضر في صلواته ولا يفسد اليه كحقيقته  
انه بول ويتبع لمن يتلى بذلك ان يصنع فرجه بالماء حتى اذا راي بطلا كعمل ذلك من  
المال من البول **فصل في المسح على الخفاف** المسح على الخفاف جائز عند عامة  
العلماء باثنا عشر مشهورة وروى عن انس بن مالك رضي الله عنه انه سئل  
عن السنة والجماعة فقال السنة ان يحب الشحين ولا يطعن في الخنثين ومسح على الخفاف  
وعن له حنفية انه قال من السنة ان يغسل السحين ويحب الخنثين وتري المسح على الخفاف

وعن الكرخي انه قال من انكر المسح على الخفاف محشي عليه الكفر وكل من انكر  
ذلك من الصحابة رضي الله عنهم فقد رجع عنه قبل موته والخف الذي يجور عليه المسح  
ما يكون صالحا لقطع المسافة والمشية المتتابع عادة وليس من الكعبين وما تحتهما وصوله  
المسح ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى  
على مقدم خفه الايسر ومدتها الى الساق فوق الكعبين ويخرج بين اصابعه وان بدا  
من اصل الساق ومدتها الى الاصابع جارا ولا يسر فيه التكرار وان مسح برؤوس الاصابع وجاني  
في اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يبلغ ما ابتل من الخف عند الوضع مقدار الواح  
وذلك ببلية اصابع من اصفر اصابع اليد وان مسح باصبع او اصبعين لا يجوز ولو مسح  
بالاسهام والسبابة ان كانا متوضعا جارا لان ما بينهما مقدار اصبع اخر وقد ذكرنا  
هذا في مسح الرأس وان مسح باصبع واحد لم يلها مسح الخف بايديا وثالثا ان مسح كل  
مرة غمر الموضع الذي مسح جاركانه مسح ببلية اصابع ويجوز المسح على الخف ببلية  
الغسل كانت البلية قاطرة او لم يكن فلا يجوز ببلية بعد المسح وتسهله اذا ترضا او  
اغتسل ثم مسح الخف ببلية نقيت على الكف بعد المسح لا يجوز لانه مسح الخف ببلية مستغلة  
بخلاف الاول ولا مسح بعد مضي المدة ومدة المقام يوم وليله ومدة المسافر ببلية ايام  
وليا لها تقبيل المدة من وقت الحدث لا من وقت الملبس ولا من وقت المسح عدنا وتسهل  
ذلك ان المقام اذا احدث بعد طلوع الجود فوضا ودام على وضوءه الى النعومة وليس  
خفيه ثم احدث بعد الزوال ولم يتوضا حتى دخل وقت العصر ثم وضوا فانه مسح الى  
ما بعد الزوال من الغد ويعبر المدة من وقت الحدث بعد اللبس اذا انقضت المدة وهو  
على وضوء فانه يترفع خفيه ويغسل رجليه خاصة وان انقضت مده المسح وهو حدث  
فانه يترفع خفيه ويستقبل الوضوء ولو نزع خفيه قبل انقضامدة المسح او نزع احدي  
الخف وهو على وضوء فانه يترفع ويغسل رجليه وان نزع بعض الخف فان خرج الكعب  
الى الساق فهو بمنزلة ما لو خرج الكل في قول له حنفية وعن له يوسف اذا خرج حذاء اكثر من  
ظهر القدم فهو كخروج الكل وعن محمد اذا نزع الخف مقدار بلية اصابع من ظهر القدم لا

فانه اذا نزع الخف من تحت القدم لا يغسل عليه



مسحة ولو كان صدر القدم في موضع العقبة يخرج ويدخل لا يمسح مسحة اذا لم  
ملكها لا يرى من كعبه او قد يمسح الا مقدار اصبع او اصبعين جازا المسح عليه وهو منزله  
الحرق الذي لا ساق له ولو لم يكن خفا المستوحش حرقه او اصابه ثقب يدخل فيه ملته اصابع اذا  
دخلت الا انه لا يرى شي من قدميه جاز عليه المسح لان المانع انكاف ما يجع غسله ولم  
تسكف كدي اذا ظهر اصبع او اصبعان وكذا لو كان طول الحرق اكثر من ملته اصابع  
وانما حقه اقل من ملته اصابع جاز المسح عليه وان كان انما حقه ملته اصابع وظهر  
منه اطراف ملته اصابع من اصفر اصابع الرجل لا يجوز لان السلك اكثر القدم فاذا  
ظهر ذلك مسح غسله فنجس الباقي هذا اذا كان الحرق في مقدم الحقة اعلا القدم  
او اسفله فان كان الحرق في موضع العقبة ان كان يخرج منه اقل من نصف العقبة جاز عليه  
المسح وان كان اكثر لا يجوز وعنه حقه في رواته اخرى مسح حتى يبدوا اكثر من نصف العقبة  
ولو كان الرجل اعرج لمسح على صدر قدميه وقدر تقع العقبة عن موضع عقبة الحقة  
كان له ان مسح ما لم يخرج قدمه الى الساق ولو كان الحقة واسفا اذا رفع القدم ورفع  
القدم حتى يخرج العقبة اذا وضع القدم عاذا العقبة موضع فهدا ما لا باس به  
يجوز عليه المسح ولو قطعت رجله ان لم يمسح من طهر القدم مقدار ملته اصابع فليس عليها  
الحقة جاز له ان مسح على الحقة اذا كان مسحه تقع على جمع الباقي وان كان الذي بقي  
من طهر القدم اقل من ملته اصابع لا يجوز عليه المسح وكذا لو بقي ما يلي العقبة مقدار  
ملته اصابع ولم يبق من قبل الا اصابع مقدار ذلك لا يجوز عليه المسح لان محل المسح المقدم  
دور المؤخر وكدي لو قطعت رجله من الكعب لا مسح لان محل القطع واجب عندا فيجب  
عليه غسل الرجل الاخرى ولو لم يكن له الا رجل واحد فليس عليها الحقة جاز له ان مسح ولو  
ظهر من الحقة انحصار الابهام من كل اصبع منها شي لا يجوز المسح ولو ظهر من الحرق  
الابهام وهي مقدار ملته اصابع من غيرها جاز عليها المسح بغيره هذا في غسل الاصابع  
وتستوي فيه الصغير والكبير ولو كان في احد الحقتين حرق قدر اصبع وفي الاخرى قدر اصبعين  
جاز المسح عليهما ولو كان في حقة واحد حرق في مقدم الحقة قدر اصبع وفي مؤخره مثل ذلك

الحقة

وفي جاشه مثل ذلك كل ذلك كان في الاسفل من الساق ولا يجوز لانه اذا جمع بصره فقل ملته  
اصابع وان يفرق ذلك في الحقتين لا يمنع المسح لان في الحقتين لا يخل في صلاحتهما لقطع المسح  
خلفا في الحقة المسفرة في النوب فاما جمع كان في نوب واحد او نوبين وكدي النجا  
تحت القدم من اذا كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم وعند الجمع بصره وكدي لو  
كانت الحقة على الحقتين فاما جمع كان في حقة وفي خيز لان المانع به استعمال الحقة  
الكثيره ولا تقبل الحرق في الساق لان عدم الساق لا يمنع المسح والحرق في المرأة في المسح  
على الحقتين منزله الرجل لا استواءهما في الحاجة لا يسل الحقة احتاج الى المسح في حاضرهما  
او اصابه مطر وابتل جاز وكدي لو امر غيره بان مسح فمسح جاز للمسافر اذا انقص مدة  
مسحه وهو يخاف هاب الرجل من البرد جاز له ان مسح لمكان الضرورة وان كان لا يخاف  
على رجله منزع خفيه ويفعل رجله ما مسح الحقة اذا ام الغاسل جاز خلاف صاحب  
الحج السائل اذا ام الصحيح ما مسح الحقة اذا حدث في صلوته فانصرف ليتوضا  
ثم انقص مدة مسحه قبل ان يتوضا كان له ان يفعل رجله ويبني على صلوته كالمصل  
بالتيتم اذا حدث في صلوته فانصرف ثم وجد ما كان له ان يتوضا ويبني على صلوته  
ما مسح الحقة اذا كان مسافرا فاقام بعدما استكمل مدة الاقامة فانه ينزع خفيه  
ويفعل رجله وان اقام قبل استكمال مدة الاقامة يوم مدة الاقامة والمقيم اذا  
مسافر ان سافر بعدما استكمل مدة الاقامة فانه ينزع خفيه ويفعل رجله لانه  
لما انقضت مدة الاقامة ينته حكم الحدث السابق في الرجل فيلزمه غسل رجله ولا  
يلزمه غسل ساير الاعضاء وان سافر قبل استكمال مدة الاقامة ان سافر بعد الحدث  
قبل المسح كان له ان مسح مدة السفر ملته ايام وليا لها وان سافر بعد الحدث وبعد  
المسح فكذلك عدنا بشرط جواز المسح على الحقتين ان يكون لا يمسح الحقة على طهارة يامه  
قبل الحدث سواء لمسح خفيه بعدما توضا وغسل رجله او غسل رجله او لا ثم لمسح خفيه  
قبل الحدث او غسل احدى رجله وليس الحقة عليها ثم غسل الرجل الاخرى وليس الحقة  
عليها ثم اكمل الطهارة قبل الحدث رجله خف واسع الساق ان بقي من قدمه خارج



وليس الخف عليهما ثم أحدث ومسح على الحفين وجعل صلوات فلما نزع الخف جدا ليزنه  
قد اشتقت في سأل منها الدم وبطل مسحه وهو لا يعلم انهما قد اشتقت قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل بنظر ان كان رأس الجراحة قد دبست في كان الرجل ليس الخف عند  
طالع الخد ونزع الخف بعد العشاء الاخره فانه لا يعيد الجرح ويعدها ما بعد ما من الصلوات  
وان نزع الخف رأس الجراحة مبلوله بالدم فانه لا يعيد شيئا من الصلوات اذا مسح على  
الخف ثم بقرتها بجلده الظاهرة من الخف وتقيت لباطنه لا يلزمه اعادته المسح لان الخف  
حكم التركيب صار كنه واحد فلا يلزمه اعادته المسح صاحب الجبارة اذا مسح على الجبارة  
وليس الخف عليهما ثم أحدث ومسح على الخف ثم سقطت جبارة عن بر بطل المسح على الخف  
رجل اصابه قرحة فادخل المزارع اصابه وهي تجاوز موضع القرحة فوضا مسح  
عليها جار المكان الضرون وكذا لو كان على رجله اوريد جراحه او قرحة فجعل عليها  
الجوار والجوار تريد على موضع القرحة والجراحة كان له ان مسح عليها وكذا المقصد  
قيل هذا اذا مسح جمع الموضع الذي احده العصابة وحكي عن العاصي الامام  
الى على التسعة انه كان لا يجير المسح على عصابه المقصد ويجوز على قرحة المقصد  
وقال ما باخذه العصابة يغسل وبعضهم جوزوا المسح على العصابة ايضا وعليه  
الاعتماد اذا مسح على العصابة ثم سقطت العصابة فدلها اخرى الاولى ان يعيد  
المسح على الثانية وان لم يعدا جرحه لان المسح على الاولى كان بمنزلة الغسل ولهذا لا  
يوقف بوقف فصار كما لو مسح راسه ثم حلق كلاهما لو مسح الخف سقط قلبه خفا  
اخرا يجوز له المسح على الثاني وان مسح على الجورين فهو على وجهه ان كانا رقيقين  
غير متعلين الجور المسح عليهما في قولهم وان كانا تخنيزين متعلين جارا المسح عليهما في  
قولهم ثم على رواية الحسن ينبغي ان يكون الغسل في الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ الغسل  
الى اسفل القدم جارا والحين ان يقوم على الساق من غير شد ولا سقط ولا يشف  
وقال بعضهم لا يشفان ومعنى قوله لا يشفان ان لا يجاوزا الى القدم ومعنى قوله  
لا يشفان اي لا يسف الجور بل ما الى نفسه كالادم والعصرم وان كانا تخنيزين غير متعلين

الساق في الحنفية مقدار ثلثة اصابع سوى اصابع الرجل حارسه وان بقي مقدار ثلثة اصابع  
بعضها من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى تكون مقدار ثلثة اصابع  
كلها من القدم لا اعتبار للاصابع ما صح الحنفية اذا دخل ما خفه وابتل من رجله قدر ثلثة  
اصابع او اقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر لا يجزى عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم  
المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الما الكعب بطل المسح مروى ذلك عن له حيفه ما صح  
الحنفية ان القضية من مسحه في الصلوة ولم يجد ما فانه لم يضر على صلواته لانه لا فائدة في  
قطع الصلوة لان حاجته بعد انقضاء المدة اني غسل الرجلين ولو قطع الصلوة وهو عاجز  
عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم ولهذا لم يضر على صلواته ومن المشايخ  
من قال بقدر صلواته والاول اصح المحدث اذا ييمم عند عدم الماء وليس الحنفية جديما فانهم يفرقون  
خفيه ويغسل رجله لان التيمم عند وجود الماء يصير محدثا بالحدث السابق كما يجوز المسح  
على الحنفية يجوز المسح على الجوار اذا كان يضره المسح على الجراحة وان كان لا يضره المسح على الجوار  
وكذلك المقصد قالوا اذا كان الفصد والجراحة في موضع لوجب الرباط امكنه ان يشدها بنفسه  
فان كان لا يمكن جباله المسح على الجبزة والرباط وان كان لا يضره المسح على الجراحة واذا  
مسح على الجبزة هل يشرط فيه الاستيعاب ذكره الشيخ الامام المعروف بخواجه رازي انه لا  
يشترط فيه الاستيعاب وان مسح على الاكثر حار وان مسح على النصف مادونه لا يجوز  
وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن له حيفه وللمقصد ان يوم غيره وقيل  
ان غلبه الدم لا يوم غيره لانه كاف في خروج الدم وقيل لا يوم على الفور ويوم بعد  
زمان صاحبنا جرح السائل اذا منع خروج الدم بعلاج او رباط لا يكون صاحب جرح  
سائل والمقصد ليس صاحب جرح لانه متمكن من منع الدم بعصاه او غيره فافهم اذا كان له  
ان يوم غيره رجل واحد في رجله قرحة فجعل عليها الجبزة وغسل رجله الصليحة  
ولبس الحنفية عليها ثم احدث فانه لا مسح على الحنفية لانه لو مسح على الحنفية مسح على الجبزة  
والمسح على الجبزة كالغسل لما تحمها فيصير جامعا بين الغسل والمسح ولو لبس الحنفية عليها  
كان له ان مسح لانه لبس الحنفية عليها بعد الغسل رجل واحد في رجله بشره فغسل رجله

عن الجراح الخوارزمي

وقته اربع  
مسابيل



لا يجوز المسح عليها في قول له خيفة وفي قول صاحبه يجوز وعن له خيفة انه رجوع الى قولها قبل موته ويجوز المسح على الخف الذي يكون من اللبد وان لم يكن منعلا لانه يمكن قطع المسافة به وكذا على الخف الذي يقال بالفارسية يمشي سدا وهو ان يكون مشقوقا وما يقال بالفارسية جارقون كان يسترا القدم لا يرى من الخشب لا من طهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين من المسح عليه وان لم يكن كذلك فعلى قاس ظاهرا روايه وهو قول عامة المشايخ لا يجوز وبعضهم جوزوا ذلك لان عوام الناس يسافرون بخصوصا في بلاد الشرق ويجوز المسح على الجرموقين ايضا اما اذا لبسهما من غير خف فظاهر لا تنافي في قطع المسافة بمنزلة الخف هذا اذا كان الجرموق من الادم او الصرم فان كان من الخلد الذي يسمى بالفارسية كشت فكذلك وان كان من الكرياس لا يجوز عليه المسح وان لبسهما على الخفين لا يجوز ان لبسهما بعدما لبس الخفين واحدا في مسح على الخفين او لبسهما بعدما احدا قبل ان مسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرموقين بالا جماع وان لبس الجرموقين قبل ان يحدث ومسح جاز ويمسح على الجرموقين عند اخلافا للباس وان لبس الخفين فوق الخفين فهو على هذا النفاصيل ايضا ولو لبس الخفين ولبس احد الجرموقين جاز له ان مسح على الخف الذي لا جرموق عليه وعلى الجرموق ولو لبس الخفين ولبس عليهما الجرموقين ومسح على الجرموقين ثم نزع الجرموقين فانه بعد المسح على الخفين وان نزع احد الجرموقين في ظاهر الرواية مسح على الخف الباقي وعلى الجرموق الباقي وروى الحسن عن له خيفة ان مسح على الخف الباقي لا غير وعن له يوسف في رواية نزع الجرموق الباقي ومسح على الخفين **باب التيمم**

في الباب فصول وفصل في صورة التيمم وفصل في كونه التيمم وفصل فيما يجوز به التيمم وفصل فيما يستقر به التيمم واما صورة التيمم ما ذكره في الاصل قال يضع يده على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يده على الصعيد واللفظ الاول ان يكون على وجه اللغز الثاني ان يكون الوضع على وجه الشدة وهذا اولي لدخول التراب في اثنا الاصابع ثم قال ابو يوسف قبل بها ويدبر وهو غير لازم ان شافعل ان شام يفعل

يقبل

بمنضمها ومسح بها وجهه ثم يضرب يده مرة اخرى على الارض ثم ينفذها ثم يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويد من راس الاصابع الى المرفق ومسح المرفق ثم يدبرها الى بطن الساعد ويدها الى الكف ومسح الكف تكملة وافيه قال بعضهم لا مسح لانه مسح مرة حين ضرب يده على الارض ثم يضع بطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويفعل ما فعل باليمن ولم يذكر في الكتاب تحليلا الاصابع ولا بد منه ليم لا ستعاب وان تيمم باصبع او اصبعين لا يجوز لما قلناه مسح الخف من الراس وان مسح وجهه وذراعيه وضربه واحدة لا يجزئه ولو تعادى للغراب فاصابع وجهه وكفيه وذراعيه جاز ولو قام في مهبط الريح او هدم حائط فاصاب الغراب وجهه وذراعيه لم يجز فيه ويؤى به باليمن وكذا لو درج على وجهه ترايا لم يجز فان مسح يديه اليهم والغراب عليه جاز في قول له خيفة واستعاب لعضو شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح ما بين كاحلتيه والعيدين لم يحول الحائض ان كان ضيقا وكذا المرأة السواك غير وشرطه شيان اليه والعجز عن استعمالهما اما اليه اذا نوى به التطهر خازولا يسترط يده التيمم ليجنابه او للوضوء وقال بعضهم لا بد من ذكر وعن محمد الحنفية ان ييمم يديه الوضوء اجراه عن اجنابه وان نوى التيمم لطلق الصلوة او للتطوع او للركعتين جاز وله ان يصل بذلك التيمم اية صلوة كانت كذا لو تيمم لصلوة الجاهل او لصلوة الصلاة وهو مسافر فخار له اذا الصلوة بذلك التيمم ولو تيمم لغراه العراة عن طهر العراة للصلاة او لزيارة القبور او لمس المصحف او لدفع الميت او للاذان او للاقامة او لدخول المسجد او لخروجه بان دخل المسجد وهو متوضي ثم احداث وصل بذلك التيمم اخلافا فيه قال عامة العلماء رحمهم الله لا يجوز وقال ابو بكر بن سعيد البلخي يجوز ولو تيمم للسلام او لرد السلام لا يجوز له اذا الصلوة بذلك التيمم في قول له خيفة وكذا لو ييمم يديه تعلم القبول لا يجوز له اذا الصلوة بذلك التيمم في ظاهر الرواية ويجوز التيمم للوضوء والخاء والحوض عند عامه العلماء وهل سترط لجوانه طاب المآل في العراة ان يسترط في الغلوات لا يسترط الا ان على طر المسافة لانه لو طلب الطابجرة او اخبر بذلك فحيد منه عرض علمه الطلب

في التيمم باليمين واليسار



عينا ويبا راعا قدر غلوه ولا سلغ ميلا كيدا يضر نفسه او اصحابه ومن حج  
من المصرا والسوا والاحطاط والاحتياط او لطلب الدابة فخصته الصلوة وان  
كان الما هربا منه لا يجوز له التيمم وان جاف خروج الوقت احتسبوا في حد القرب  
قال الفقيه ابو جعفر اجمع اصحابنا على انه يجوز للمسافر ان يتيمم اذا كان منه وبين الما  
ميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز اذا كان يعلم به المسافر وان جاف خروج الوقت لا  
يجوز للمقيم ان يتيمم اذا كان منه وبين الما ميل ولا ينعى الزيادة عن له حقه وله  
يوسف عن محمد انه يجوز اذا كان الما على قدر ميله وهو اختيار الفقيه الى بكر محجب  
الفصل وعن الكرخي انه قال اذا خرج المقيم من المصرا ومن السوا للاحتياط للاحتياط  
ان كان في موضع سمع صوت اهل الما فهو قريب ان كان لا يسمع فهو بعيد وانه اذا كثر  
الشاخ واذا كان هذا في المقيم فما ظنك في المسافر وعن له حفص اذا كان خارج المصرا  
ولا يسمع اصوات الناس احراه التيمم قليل السفر وكبيره سواء في التيمم والصلوة على الدابة  
خارج المصرا انما الفرق بين القليل والكثير في ثلثة في قصر الصلوة والا فطاروا المسح على  
الحفر ولو كان مع المسافر ما وهو خاف على نفسه العطش جاز له التيمم ولو راى مع رفيقه  
ما فان كان في غالب ظنه انه يعطيه لا يجوز له ان يتيمم بل سأل فان لم يعطه فغير عوض  
سأما منه ولا يعجل بالتيمم فان باعه بثلث الف او بغير سيرا فان كان معه مال زاده  
على ما يحتاج اليه في الراد لا يتيمم وان باعه بمن غاى يجوز له التيمم واختلفوا في حد الغاى  
عن له حيفه ان كان لا يبيع الا بضعف القيمة فهو غاى قال بعضهم ما لا يدخل تحت يقوم  
المقومين فهو غاى بغير قيمه الما في اربا مواضع من الموضع الذي لغرضه الما ولو كان  
في رحله ما زمر قدر قصص اس الفقه بحله للهدية او ما اشبه ذلك وهو لا خلاف على  
نفسه العطش لا يجوز له التيمم وانما الخيلة في ذلك ان يهبها من غيره وتسلم قال مولانا  
الا ان هذا ليس بصحيح عندي فانه لو راى مع غيره ما يبعه بثلث الف او بغير ليرلزمه  
الشرا ولا يجوز له ان يتيمم فاذا تمكن من الرجوع في الهبة كيف يحوز له التيمم ولو راى مع رفيقه  
ما قيمه قبل ان يسأل ويحاج جار فان سأل بعد ذلك فاعطاه الما يلزمه الاعاده وان سأل

فاني وتيمم فصل ثم اعطاه الما بعد ذلك لا يلزمه اعاده الصلوة ولو كان معه سور حار  
فانه جمع بينه وبين التيمم فان نوى سور الحار وصلح التيمم وصلح تلك الصلوة الصحيح  
انه لا يلزمه الاعاده وكذا لو بدا بالتيمم وصلح التيمم وصلح سور الحار وصلح الاعاده  
ولو تيمم وصلح ثم اهو اقسور الحار يلزمه اعاده التيمم والصلوة لاحتمال ان سور الحار كان  
طورا راجعا من المتيممين اذا راوا ما في صلواتهم فدر ما يكفى لاحد منهم ان كان الما باحا  
فسدت صلوة الكل وان كان ملوكا لرجل فعال الما لكل واحد منكم او قال من  
شامكم فليتوضا فسدت صلواتهم وان قال احتكم جميعا لم يفسد صلواتهم المسافر اذا  
شرع في الصلوة بالتيمم جاء انسان ومعه ما فانه ينعى في صلواته فاذا سلم بياله  
ان منع جازت صلواته وان اعطاه بطلت صلواته وعن محمد اذا راى في الصلوة مع غيره  
ما وفي غالب ظنه انه يعطيه بطلت صلواته المتيمم اذا صلح يقوم متممين ركعة فحاجل  
معه كوز من ما يكفي لاحد منهم وقال هو لفلان لرجل من القوم فسدت صلوة ذلك الرجل  
ولم يفسد القوم على صلواتهم فاذا امر عوا سا لوالما ان اعطى الامام نوصا الامام واستقبل  
الصلوة واستقبل القوم معه وان منع الامام والقوم فصوله الكل بانه ولو ان الذي جا  
بالكوز قال للمتيممين قبل السروع في الصلوة من شامكم فليتوضا به انقض تيممهم ولو  
قال هو بينكم او هو لكم لا ينقض تيممهم قوم من المتيممين شرعوا في الصلوة فحاجل بما  
كفى لاحد منهم وقال من يرد منكم الما ينقض تيممهم قوم من المتيممين منهم متممين للجنابة  
ومنها متممين للوضوء اما منهم متوضي فحاجل يكوز من ما يكفي لاحد منهم وقال هذا  
الكوز من الما لمن شامكم فسدت صلواته المتيممين عن الحديث ولم يفسد صلواته المتيممين  
عن الجنابة لوجود القدرة على الما لكل واحد من التروي الاول والثاني ولو كان الامام  
متيما للحديث فسدت صلواته لكل لفساد صلوة الامام ولو كان الامام متيما للجنابة  
والما لا يكفي للجنابة فصوله الامام ومن خلفه من المتوضيين والمتيممين للجنابة تامه لعجزهم  
عن الطهارة بالما وفسدت صلواته المتيممين للحديث لقد رتبهم على الطهارة بالما وان كان  
الما كفى للجنابة فان كان الامام متوضيا فصولته وصلوة المتوضي تامه وصلوة



المتهم فاسده وان كان الامام متما عني شيء كان فذبت صلواتهم رجلا نصليان  
احدهما عريان والاخر متيم فخارجا رجل وقال معي كوز ما فتوضا به ايها المتيم ومعني بوب حجر  
ايها العريان فذبت صلواتهما كذا قاله الامام ابو بكر محمد بن الفضل متيم مري على الماء وهونام  
ذكره بعض الروايات ان عليا قول له حينه سقضت ثمنه وقيل سقضت لاسقض عند الكل  
لانه لو تيمم وبقره ما وهوا لعلم به بحوز ثمنه عند الكل انما الخلاف بين له حفيوه يوسف  
فما اذا تيمم في رجله ما لا يعلم به بلسه في السفر خبي حايض وميت وثمة ما قدر ما يكفي  
لاحدهم فان كان الما ملكا لا حدتهم قنوا وولي به وان كان الما لهم جميعا لا صرفا في  
احدهم وساح السهم لكل وان كان الما مباحا كان الخب اولى لان غسلة فرضه وغسل الميت  
سنة والرجل يصلح اما ما لم يمت ففضل الخبي بيوم المرأة ثم لم يمت لو كان الما بين الاب  
والابن فالاب اولى به لان له حق تلك الما الابن ولو وهب لهم رجل ما قدر ما يكفي لا حدتهم  
قالوا الرجل اولى به لان الميت ليس من اهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال  
يولانا رضي الله عنه وهذا الجواب نايه قم على قول من يقول ان هبة الشاة فيما احتمل نفسه  
لا يفيء المالك وان يصل بها القبض المسافر اذا انتهى الى بيرو ليس معه ولو كان له ان تيمم لعمري  
عن استعمال الما وكذا اذا كان معه دلو رشاقا قالوا هذا اذا لم يكن معه مندبل يصلح لذلك وان  
كان معه مندبل لا يعم ولو كان مع رفعة ولو لم يملك لرفقة فقال له رفقة انظر حتى  
استقي الما ثم اذ فعد اليك المستحلي ان ينظر فان يعم ولم ينظر جاز وكذا لو كان عريانا  
ومع رفقة ثوب فقال له انظر حتى اصلي ثم اذ فعد الما مستحلي ان ينظر الى اخر الوقت  
فان لم ينظر وصار عريانا جاز في قول له حينه ولو كان مع رفقة ما يكفي بها فقال له  
انظر حتى افزع من الصلوة ثم اذ فعد اليك لرفقة ان ينظر وان خاف خروج الوقت لو تيمم  
ولم ينظر لا يجوز فالاصل عند له حينه ان الما لو لا بليت القدره بالبدل والا يا حده وفي  
الما بليت القدره والاباحة المصلح بالتم اذا وجد الما بعد الفراغ من الصلاة لا يلزمه  
الاعادة ولو وجدته خلال الصلوة فذبت صلواته وكذا لو وجد بعد الفراغ من الاركان  
قبل الشهد وكذا لو وجد بعد الشهد قبل السلام عند له حينه وان وجد بعد ما سلم سلمه

وفي ستة وسبعين بقالبون وفي احدى وتسعين حقان في مائة وعشرين فاذا  
رادت على مائة وعشرين ستان الفريضة في كل خمس من الزيادة شاة  
مع الواجب المتقدم ففي مائة وخمس وعشرين حقان وشاة وفي مائة وتليين  
حقان وشاة وفي مائة وخمس وتليين حقان وثلث سياه هكذا الى مائة  
وحمس واربعين فيجب فيها حقان وثلث محاض وفي مائة وخمس وثلث حقان  
فاذا رادت على مائة وخمس ستان الفريضة في كل خمس من الزيادة ساه  
معا كان قل ذلك الى ان يبلغ الزيادة خمسا وعشرين فيجب فيها ثلث محاض مع  
الحقائ الثلث التي كانت وفي ست وتليين من الزيادة بقت لموز وفي ست واربعين  
حقه في مائة وست وتسعين اربع حقائ الى ما بين في كل خمسين حقه ان شا  
اذا في عن الما بين اربع حقائ وان سا ادى خمس نيات لبون عن كل اربعين ابت  
لبون فاذا رادت على ذلك ستان الفريضة على نحو ما قلنا ويكون الخيار في جنس  
هذه المسألة اذا القه عندنا على من عليه **فصل في صدقة البقر**  
ليس فيما دون السليين من البقر صدقة وفي السليين من البقر السائمة تتبع او تبعة  
وهي التي تطعم في السنة الثانية وفي اربعين من البقر مسنة وهي التي تطعم في السنة  
الثالثة وفي الزيادة على الاربعين عن له حينه تدروايات في رواية في احدى واربعين  
مسنة وربع عشر مسنة او مسنة وثلث عشر بيع هكذا روى الحسن عن له حينه لاش  
في الزيادة حتى يكون البقر خمسين فاذا بلغ خمسين ففيها مسنة وربع مسنة وروى اسد  
بن عمرو عن له حينه لاش في الزيادة على الاربعين حتى يبلغ ستين ففيها تبعان وفيه  
اخذ ابو يوسف ومحمد والشافعي الفقهاء ان فيما زاد على الستين الاوقاص تسع سنين  
في كل اربعين مسنة وفي كل تليين بيع او تبعة ففي سبعين محب مسنة وبيع وفي مائتين مسنة  
وفي تسعين بليت تبعة وفي مائة مسنة وتبعان وفي مائة وعشر مسنة وبيع وفي مائة  
وعشرين ان شا ادى ثلاث مسنة وان سا ادى اربعة تبعة والجواب ليس للبقر  
**فصل في صدقة الغنم** ليس فيما دون الاربعين من الغنم صدقة وفي



اربعين سائة ساه الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاة الى ما بين  
فاذا زادت واحدة ففيها شاة الى اربعة قفنها اربع شياه ثم في كل مائة شاة  
ولا يوجد في ركاء الغنم رواية الاصل الا القوي وهو الذي طعن في السنة الماضية  
وروي الحسن عن علي حيفه وهو قول علي بن يوسف في محمد والسافعي يجوز اخذ الجديع من  
الصنان كما يجوز في الماشية والجديع من الصنان هو الذي مضى عليه اكثر السنة  
ولا يؤخذ من المعز الا النبي في قولهم احدا الذكر والا نبي سواء وقال السافعي لا يجوز  
اخذ الذكر الا ان يكون لكل ذكورا ولا يؤخذ في الركاء الا الوسط من ارفع ادونها  
وادون ارفعها ومن عليه الركوة ان يدفع الارفع ويسد الفاصل على الوسط او  
يدفع الادون ويرد الوسط الى الوسط المتولد من الرطبي والغنم اذا كان الام من  
الغنم فهو من الغنم عندنا بحجة فيها الركوة بعد الام كما يعبر في الرقعة وكذا المتولد  
من البقر الا اهل الوحش **فصل في الحملان والفصلان والعاجيل**  
لا يجب فيها الزكوة ولا يتعقد بها النصاب عند محمد وعلي حيفه الاخر وعلي قول  
زفرح في الصغار ما يجب في الكبار واختلفت الروايات عن علي بن يوسف والمسألة معروفة  
فان كان في النصاب سنة يجب فيها ما يجب في الكبار في قولهم الا ان عبدنا انما يجب  
فيها ما يجب في الكبار اذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار فان لم يكن  
يؤخذ الموجود لا غير ونفسه رجله مائة وتسعة عشر رجلا او مستان يجب فيها مستان  
في قولهم فان لم يكن الا سنة واحدة عند علي حيفه ومحمد بن محمد بن الحسن لا غير وكذا لو  
حال الحول على ستين من العاجيل وفيها بيع واحد عند علي حيفه ومحمد بن محمد بن الحسن  
البيع لا غير وكذا لو حال الحول على ستة سبعة فبيلا فيها بيت يكون يؤخذ تلك  
لا غير ويحتسب على الرجل في السائمة العجيا والعجفا والصغير ولا يؤخذ شي منها وعن  
علي بن يوسف ليس في الابل والبقر والغنم العجى شي لانها ليست بسياه وكذلك مقطوع القوائم  
ولا يؤخذ البوا والاكلة والملاحض وتجل الغنم لانها من الكرام وقد نهينا عن اخذ الكرام  
ولا يؤخذ الهرم ولا ذات عواريس الا ان يشاء المصدق رجلا ان بينهما ما نون من الغنم

كل ساه بينهما روي هشام عن محمد بن علي حيفه انه قال عليها شاة ان ولو كان  
الماقون من اربعين رجلا الرجل منهم من كل شاة نصفها ونصف الباقي من ربع  
وليس رجل ليس على صاحب الا ربع من صدقه وهو قول محمد وهكدي روي عن  
علي بن يوسف قال في الكتاب ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين منفرد بنفسه اللفظ الاول  
رجل له مائة وعشرون من الغنم ليس للماعي ان يجعل كل اربعين في مكان ويأخذ من  
كل اربعين ساه وتفسر اللفظ الثاني ان يكون من رجلين اربعين ساه لكل واحد  
منها عشرون ليس للمصدق ان يجمع بين الكل ويأخذ منها ساه قال وما كان من  
خليط فانها تراعى بالسموية والوا اذا بدلك اذا كان من رجلين احدى وستين  
من الابل لا حدها ست وستون وللآخر خمس وعشرون فاخذ المصدق منها الثلث من  
واحد ليون فان كل واحد منها يرجع على شريك حصه ما اخذ الساعي من ملكه زكوة  
شريكه **فصل في الخيل** الخيل السياه اذا كانوا ذكورا او اناثا يجب  
فيها الزكوة في قول علي حيفه ان شاة اعطى عن كل فرس ذكورا او اناثا ربع  
عشر قيمتها قالوا لهذا في افراس العرب لانها لا ينقرب فاحتسا امانا في افراسنا نقوم  
ولو دي عن كل ما ياتي درهم خمسة دراهم وان كان اكل اناثا فعلى حيفه رواية  
وان كان اكل ذكورا في طاهر الرواية عنه لا يحل الصدقة في النوادر يجب وعلي قول علي  
بن يوسف في محمد والسافعي لا ركوة في الخيل فالتوا والعنوي على قولهما واجمعوا على  
ان الامام لا يأخذ منه صدقة الخيل حبرا **فصل في مال التجارة**  
مال التجارة نوعان احدهما ما خلت من الذهب والفضة وركوة الذهب والفضة  
وركوة الذهب والفضة ونصابها ما قال في الكتاب في كل ما ياتي درهم خمسة دراهم وفي  
كل عشر من مقال ذهب نصف مقال مضروبا كان ولم يكن مضوعا كان او غير مضوع  
حيث كان للرجال او للنساء عندنا تبرا كان او سبيكة تعبر في الذهب وزل لما قيل وفي  
الدراهم وزل سبعة وتفسره ان يزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل بلد  
تعبر وزل ذلك البلد وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه كان يوجب في كل



ما يتي درهم حاربه وهي العطاره خمسة منها وتقول انها اجر القود في  
لدا دنا تقوم بها الاشياء ويهدو شترى بها الخيش والفضة منزله الدرهم في ذلك الزمان  
وبه اخذت من الامه الحلواني وشمس الابه السرخسي وفيما سواها من الدراهم لا يجب  
الركوة عند اكل الا ان يكون النصف من كل درهم فضة او يبلغ قيمتها ما يتي درهم او عشرين  
شقالا فان كان الغش غالبا ففي منزله الفلوس والعلوس بمنزله الصفران نواها للبحارة  
وبلغت قيمتها ما يتي درهم بحبها الركوة والا فلا وعبر الذهب والفضة من الاموال  
لا يكون للتجارة الا بالابنية ولو باع عرضا كان للبحارة بعرض فان لم يكن للتجارة  
وان لم ينو ان يحكم البذل حكم الاصل وكذا لو كان العبد للتجارة فقد عبيد خطا  
ودفع به فان المدفوع يكون للتجارة ولو كان القتل عدا فصول من القصاص على  
الفائل لم يكن تعاقب للتجارة لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول ولو ورث مالا ونواه  
للتجارة لا يكون للتجارة وان ملك ما لا يهيمه او وصيه ونوى للتجارة عند قبول الهبة  
والوصية لم يكن للتجارة في قول محمد وعلى قول يوسف يكون للتجارة وعلى هذا الخلاف  
المهر ويدر الخلع وبذل الصلح عن دم العبد ان نوى التجارة يكون للتجارة في قول  
لي يوسف انه لا ملكه الا بالقبول والقدر كان كسبا وليس الزادة على ما يتي درهم  
وعشرين متقال ذهب ركوة في قول لي حيفه ما لم يبلغ الزادة او يعين درهما او اربع  
مناقل فحيفه في الزادة ربع عشرها ويكمل نصاب الفضة نصاب الذهب ونصاب  
الذهب بالفضة ويعرض التجارة ايضا الا ان عند لي حيفه يكمل نصاب الفضة بصب  
الذهب باعتبار القيمة وعند صاحبيه باعتبار الاجزاء وتساوي ذلك اذا ملك ما يتي درهم  
 وخمسة ما قيل ذهب قيمتها ما يتي درهم عند لي حيفه بحسب الركوة وعند ما لا يجب  
ما لم يكن الذهب عشر ما قيل استرى خادما للخدمة وهو نوى انه لو اصاب رجا ببيعته  
فحال عليه الحول لاركوة فيه وكذلك لو استرى جواثق بعشرة الا ان درهم لم يواجرها من الناس  
فحال عليها الحول لاركوة فيها لانه استراها للخدمة وعزمه انه لو وجد رجا ببيعها لا تقير  
وكذلك الحال اذا استرى ابلا للكر او الكاري اذا استرى حمر الكرا ولو استرى الصباغ

عصف

عصفرا او زعفرانا ليصنع سباب الناس بالاجر وحال عليه الحول كان عليه الركوة اذا  
بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر تقابل بالعين وكذا كل من اشبع غنا بعلية وبقية ارضه  
في المعول كالعصفور والدرهم لدفع الجلد فحال عليه الحول كان عليه الركوة وان لم يتق  
لذلك العين ان كان الصابون للحرص لاركوة فيه لانه لا يبقى بعد العمل وكان الاجر متقابلا بالمنع  
ولا يعد من مال التجارة وكذلك النحاس اذا استرى دواب للبيع واشترى لها جلا او نقا  
ود فان كان لا يدفع ذلك مع الدابة الى المستري لاركوة فيها وان كان يدفعها مع الدابة  
كان فيها الركوة اذا حال عليها الحول وكذلك العطار اذا استرى مواير ولو استرى الرجل  
دارا او عبدا للتجارة لم اجزه نخرج من ان يكون للتجارة لانه ما اجزه فقد قصد المنفعة  
ولو استرى قدورا من صنف مسكها ونواجرها لاي فيها الركوة كما لا يحق في بقول الغلة  
ولو دخل من ارضه خطه بلغ قيمتها قيمه نصاب نوى ان يسكنها وبيعها فامسكها حولا لا  
يحسب فيها الركوة كمال الميراث وتعتبر في الركوة كمال النصاب في طرقي الحول وعدم الانقطاع  
فما من ذلك نقصان النصاب في حلال الحول عند لا يمنع وهلاك كل النصاب في خلال  
الحول يبطل حكم الحول رجل له غنم للتجارة يساوي ما يتي درهم فانت قبل الحول فليجها وبيع  
جلدها حتى بلغ جلدها نصابا فتم الحول كان عليه الركوة ولو كان له عصفير للتجارة ففخر  
قبل الحول ثم صار خلا يساوي نصابا فتم الحول لاركوة فيه قالوا لان في الفصل الاول  
الصفوف الذي بقي على ظهر الساء متقوم فستحق الحول بقاياه وفي الفصل الثاني قال كل المال  
يبطل حكم الحول الا ان هذا مخالف لما روي ان سماعة عن محمد بن ارجل استرى عصفرا ما يتي  
درهم ففخر بعد ما مضى اربع مائة فمضت سبعة اسهر او مائة اسهر الا ان ما صار من خلا  
ساوي ما يتي درهم فمضت السنة كان عليه الركوة لانه عاد للتجارة على ما كان ولو لم الحول  
وهي حمر لاركوة عليه رجل اجر داره بعد ونواه للتجارة كان للتجارة رجل له عبد للتجارة  
ان قوم بالدرهم كان قيمته اقل من ما يتي درهم وان قوم بالذباير كانت قيمته اكثر من عشرين  
دينارا قال ابو يوسف ان كان استراه بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان بالذباير يقوم بال  
الذباير وان كان استراه بال غير الذهب والفضة يقوم بالقدر العالي في المصل الذي هو فيه

في المعول

استراه



وان كان المولى بعث عبده الى مصر اخر حاجه بغير فيه العبد في المصر الذي فيه  
العبد فان كان العبد في المفاره بغير قيمه في اقرب الامصار الى ذلك الموضع  
وقال ابو حنيفة اذا وجبت عليه الزكوة في احد الوجهين ولم يحس الوجه الاخر كان  
عليه الزكوة وما ذكرنا من قول ابن يوسف فذلك قوله الاول ولو استرى ارض عشر اذخاج  
لتجاره لا يحس فيها الزكوة وكذلك لو استرى بدر التجاره وزرعها في ارض عشر استاجرها  
كان فيها العشر لا غير وعن محمد اذا استرى للتجاره ارض عشر بحب الزكوة مع العشر  
اذا استرى عبد للتجاره بغير فضه وزنها ما يتا درهم وحال عليها الحول هو الاسوي  
ما يتي درهم مضروته وقال محمد لا ركوه عليه حتى يساوي ما يتي درهم مضروبه وكذا  
لو استراه مائة وسعين درهما وذاك قمه لم صار يساوي ما يتي درهم مضروته قال  
محمد بغير الحول من حين صار يساوي ما يتي درهم مضروته فالخصل ان في عين الذهب  
والفضه بغير الوزن وفي غير الذهب الفضه لا يحس الزكوة ما لم يبلغ قمه ما يتي درهم  
مضروته هذا اذا كان المال عننا فان كان ديناقال ابو حنيفة في روايه الاصل الدينون لثلاثة  
دين قوي وهو بدل التجاره والقرض ودين وسط وهو بدل ما لم يكن التجاره كمن ساءب  
البده وعبد الخدمه ودار السكنى ودين ضعيف وهو بدل ما ليس بالمال المهر والوصية  
وبدل الخلع والصلح عن دم العبد والدمه في الدين القوي بحب الزكوة اذا حال الحول  
وتراخي الا اذا الى ان يقبض اربعين درهما وكل ما قبض اربعين درهما يلزمه درهم  
وفي الدين الوسط لا يحس الا اذا ما لم يقبض ما يتي درهم ولا بغير الحول بعد القبض وبعد  
ما مضى من الحول قبل القبض الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا يحس الزكوة ما لم  
يقبض ما يتي درهم وبحول الحول بعد القبض ومن السائمة بمنزله من عبد الخدمه ولو ورث  
ما يتي درهم دنا على رجل وحال عليه الحول لا زكوة عليه حتى يقبض ما يتي درهم ويعقد  
بما مضى من الحول قبل القبض وعن ابن حنيفة في روايه اخرى لا يحس الزكوة حتى يحول الحول  
بعد القبض ولو ورث سائمة كان عليه الزكوة اذا حال الحول بوي اولم ينو على قوله ابن يوسف  
ومحمد الدينون كلها سواء بحب الزكوة قبل القبض وكل ما قبض شيئا يلزمه اذا زكوة ذلك القدر

قل المقبوض وكثير الادب النكاته فان في بدل النكاته ما يحس الزكوة ما مضى من الحول  
قبل القبض وكذا لو كان من رجلين عبد للتجاره وقيمة الف درهم فاعتقه احدهما  
وهو مصر واخرا ساكن استسعا العبد فقبض السعاية بعد سنين لا زكوة عليه ما لم يحل  
الحول بعد القبض ولو تزوج امرأة على ابل بغير عينها فقبض خمس من الابل لا زكوة عليها  
في قولهم ما لم يحل الحول بعد القبض ولو تزوجها على ابل بعينها فكذلك الجواب في قول ابن حنيفة  
بغير الحول بعد القبض قال ابن يوسف ومحمد بحب الزكوة حكم الحول الماضي ولو تزوج  
امراه على اربعين شاه سائمة فقبض وحال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان  
عليها زكوة النصف الباقي ولو كان المهر عبدا وطلقها الروح بعد يوم الفطر قبل الدخول  
بحول كان عليها جميع الصدقة ولو تزوجها على ما يتي درهم ودفع اليها ثم طلقها بعد  
الحول قبل الدخول كان عليها زكوة الما من ودية المقتول ان قبضه القاض بالدية  
من الدراهم او الدنانير وقبض ربه المقتول بعد الحول على قوله ابن حنيفة لا يحس الزكوة  
ما لم يحل الحول بعد القبض وان قبضه القاض بالدية من الابل لا زكوة في قولهم حتى يحول  
الحول بعد القبض كما لو تزوج امرأة على ابل بغير عينها وقبض بغير الحول بعد  
القبض اذا اجر داره او عبده ما يتي درهم لا يحس الزكوة ما لم يحل الحول بعد القبض في  
قول ابن حنيفة فان كانت الدار او العبد للتجاره ومض اربعين درهما بعد الحول كان عليه  
درهم حكم الحول الماضي قبل القبض لان اجرة دار التجاره وعبد التجاره بمنزله من مال  
التجاره في الصحيح من الرواية وفي الاجارة المرسومة بخارا اذا عجل الاجر وبقي  
المال في يد الاجر سنين حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال ان كانت  
الاجرة من الدراهم او الدنانير كان زكوة ما على الاجر لانه ملكها بالقبض وعند  
انساح الاجارة لا يلزمه رد عين المقبوض وانما يلزمه رد غيرها فكان بمنزله دين  
لحقه بعد الحول وقال الشيخ الامام علي بن محمد البرزدي ومحمد الايه الشيرازي ان زكوة ما  
يحس على المستاجر ايضا لان الناس يعدون مال الاجارة دينيا على الاجر وفي سوغ الوفا  
العمود بسم قد يجب زكوة الف على الباع وعلى قول الشيخ الامام الواحد البرزدي



ومجدد لانه المحرك على المستحق ايضا وفيه نوع اشكال وهو انه لو اعتبر ديننا  
عند الناس ينبغي ان لا يحجب الزكوة على الاجرة والباع لانه مسفول بالدين فلا يحجب على  
المستحق والمستاجر ايضا لانه وان اعتبر ديننا المستاجر فليس مستفعا في حقه لا يمكن المطالبة  
وبل فيصح الاجارة ولا يمكن حبيسة فكان هذا لما مره الدين على الاحاد وموقعه وثمة لا يحجب  
الزكوة ما لم يحل الحول بعد القبض وان كانت الاجرة عينا وبقي العجز في يد الاجرائي  
وقد نفى نفاذ الاجارة سقطت الزكوة عن الاجرائي لانه استحق عليه عجز مال الزكوة  
رجل له مائة درهم في يده ومائة اخرى في ذمته على غيره في حال الحول ذكر عصام ان عليه  
الزكوة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل مال التجارة ويكون المديون مملوكا مقررا بالدين  
رجل له على رجل مائة درهم في حال الحول الا انه اتم استيفاء الفاقم الحول على المائتين  
لا يحجب عليه زكوة الالف ما لم يخذ من الدين اربعين درهما فصاعدا في قول له حبيسة لانه  
لا يحجب عليه زكوة المائتين ما لم يقبض اربعين درهما فاذا لم يحجب عليه الا ادا على الاصل لا يحجب  
عن الغايه رجل له دين على رجل ودية من ياله وكله يقبضه في حال الحول ثم قبضه المو  
هوب له كانت الزكوة على الواهب لان الموهوب له وكيل في القبض الذي يمنع الزكوة  
اذا كان مطالبا من جهة العباد كالقرض ومن المبيع وضمان المتلف وارش الجواحة  
ومهر المرأة كان الدين من النقود او من المكيل والموزون والنياب والحيوان وجب  
بنكاح او خلع او صلح عن دم عدو وهو حال او اجل فان كان المال فاصلا عن الدين  
كان عليه زكوة الفاضل اذا بلغ نصابا وان حقه دين بعد وجوب الزكوة لا تسقط الزكوة  
وجوب الزكوة في النصاب ودين الزكوة بان استهلك النصاب بعد الحول يمنع الزكوة  
يسقوى فقه الظاهر والباطن وقال ابو يوسف نفس الزكوة في النصاب يمنع الزكوة ودين  
الزكوة لا يمنع اذا ملك الرجل مائتي درهم وخمسة دراهم ومضى عليها حولا قال  
ابو حنيفة عشرة دراهم لان لمضي الحول الاول وجب عليه خمسة للمائتين ولا يحجب عليه  
لخمسة الزايدة زكوة لان عنده لا يحجب الزكوة فما دون الاربعين فمضى الحول الثاني وماله  
مائتان سوى الزكوة الاولى فيجب عليه خمسة اخرى وقال ابو يوسف في خمسة للمائة الاولى

خمسة دراهم ومن درهم لان عندها يحجب الزكوة في الكسور بقي ماله في السنة الثانية  
مائتان الا من درهم فلا يحجب عليه في السنة الثانية شي ولو ملك الرجل الف درهم  
ومضى عليها ثلثة احوال كان عليه للحول الاول خمسة وعشرون وللحول الثاني  
في قول له حبيسة زكوة تسعماية وستين لان عنده لا يحجب الزكوة فما دون الاربعين  
وللحول الثالث زكوة تسعماية وعشرين ثلاث وعشرون عندها يحجب الزكوة في الكسور  
ايضا فان ضاع منها ثمانية وتبقى مائتان كان عليه خمسة دراهم لا غير كانه لم يملك  
الا مائتي درهم فكان عليه زكوة المائتين وان ملك الرجل على رجل ثلث مائة درهم ومضى  
عليها ثلثة احوال ثم مضى منها مائتي درهم قال ابو حنيفة يترك في السنة الاولى خمسة  
دراهم وللسنة الثانية اربعة دراهم عن مائة وستين ولا يسي عليه في الفصل لانه  
دون الاربعين هلاك النصاب بعد وجوب الزكوة تسقط الزكوة هلك بعد طلب الامام  
او الساعي او قبله عند مشايخنا وهل ياتي بتاخير الزكوة بعد التمكن ذكر الكرخي انه  
يأتي وهكذا ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى وعن محمد بن ابراهيم الزكوة من غيره عند لا قبل  
سهاذته فرق محمد بن الحنفية وبين الزكوة هال لا ياتي بتاخير الحج وياتي بتاخير الزكوة  
لان في الزكوة حق الفقراء فاما ما يحج خالصا لله تعالى وروى هشام  
عن لي يوسف انه لا ياتي بتاخير الزكوة وياتي بتاخير الحج لان الزكوة غير موقفة اما الحج  
فريضه تتعلق اداؤها بالوقت فممنزلة الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل رجل  
ملك مائتي درهم فمضى عليها حولا ليس عليه زكوة السنة الثانية لان زكوة السنة  
الاولى صار مائتا لو حوبت لركوة في السنة الثانية ولو حال الحول على المائتين في استهلك  
النصاب قبل ادا الزكوة ثم استفاد مائتي درهم وحال الحول على المستفاد لا يحجب عليه زكوة  
المستفاد لان زكوة النصاب الاول دين في ذمته منع زكوة المستفاد ولو ملك نصابا  
وتزوج امرأة على حجه وحال الحول على النصاب لا يحجب عليه الزكوة لان وجوب الحج حقا  
للزوجة مانع وجوب الزكوة ولو وجب عليه كفارة يمين او طهارة وكفارة قتل لا يمنع الزكوة  
ولا يمنع الدين وجوب العشر والحراج ومنع صدقة الفطرمات من عليه الزكوة تسقط الزكوة

في قول له حبيسة زكوة تسعماية وستين لان عنده لا يحجب الزكوة فما دون الاربعين وللحول الثالث زكوة تسعماية وعشرين ثلاث وعشرون عندها يحجب الزكوة في الكسور ايضا فان ضاع منها ثمانية وتبقى مائتان كان عليه خمسة دراهم لا غير كانه لم يملك الا مائتي درهم فكان عليه زكوة المائتين وان ملك الرجل على رجل ثلث مائة درهم ومضى عليها ثلثة احوال ثم مضى منها مائتي درهم قال ابو حنيفة يترك في السنة الاولى خمسة دراهم وللسنة الثانية اربعة دراهم عن مائة وستين ولا يسي عليه في الفصل لانه دون الاربعين هلاك النصاب بعد وجوب الزكوة تسقط الزكوة هلك بعد طلب الامام او الساعي او قبله عند مشايخنا وهل ياتي بتاخير الزكوة بعد التمكن ذكر الكرخي انه ياتي وهكذا ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى وعن محمد بن ابراهيم الزكوة من غيره عند لا قبل سهاذته فرق محمد بن الحنفية وبين الزكوة هال لا ياتي بتاخير الحج وياتي بتاخير الزكوة لان في الزكوة حق الفقراء فاما ما يحج خالصا لله تعالى وروى هشام عن لي يوسف انه لا ياتي بتاخير الزكوة وياتي بتاخير الحج لان الزكوة غير موقفة اما الحج فريضه تتعلق اداؤها بالوقت فممنزلة الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل رجل ملك مائتي درهم فمضى عليها حولا ليس عليه زكوة السنة الثانية لان زكوة السنة الاولى صار مائتا لو حوبت لركوة في السنة الثانية ولو حال الحول على المائتين في استهلك النصاب قبل ادا الزكوة ثم استفاد مائتي درهم وحال الحول على المستفاد لا يحجب عليه زكوة المستفاد لان زكوة النصاب الاول دين في ذمته منع زكوة المستفاد ولو ملك نصابا وتزوج امرأة على حجه وحال الحول على النصاب لا يحجب عليه الزكوة لان وجوب الحج حقا للزوجة مانع وجوب الزكوة ولو وجب عليه كفارة يمين او طهارة وكفارة قتل لا يمنع الزكوة ولا يمنع الدين وجوب العشر والحراج ومنع صدقة الفطرمات من عليه الزكوة تسقط الزكوة



ولا يصار دنا في التركة الا انه لو وصي باذا الزكوة بحسب تنفيذ الوصية من ثلث  
ماله والردة بمنزله الموت ولو اخذ زكوة المالك حتى مرض يودي سرامن الورثة  
وان لم يكن عنده مال واراد ان يستقرض لاد الزكوة فان كان في الكبر رايه انه اذا  
استقرض وادى الزكوة واجتهد لقضا دينه يقدر على ذلك كان الافضل له ان يستقرض  
فان استقرض وادى ولم يقدر على قضا الدين حتى مات يرجي ان يقض الله تعالى دينه  
في الآخرة وان كان الكبر رايه انه اذا استقرض لا يقدر على قضا الدين كان الافضل له ان لا  
يستقرض لان خصومه صاحب الدين يكون اشد رجلا له عبد للتجارة وعلى العبد  
دين لا يجب عليه زكوة العبد بقدر الدين ولو كان العبد المخدمه كان على المولى  
صدقة فطره رجلا له الف درهم فاغتصب من رجل الف واغتصب منه رجل اخر  
هذه الالف للغاصب الثاني ايضا الف درهم فاستهلك الثاني الفص وخال الحول  
على مال الغاصبين ثم ابراهما المقتضوب منه كان على الغاصب الاول زكوة الف  
ولا زكوة على الغاصب الثاني لان الاول ان ضمن الغصب للمقتضوب منه كان له ان  
يرجع على الغاصب الثاني فلم يكن ماله مسفولا بالدين مما الثاني ضمن الغصب وليس له  
ان يرجع بذلك على غيره فصار ماله مسفولا بالدين قبل الا برأ فلا يكون سببا للزكوة  
رجل عليه الف درهم لرجل وكفل به رجل بغير امر ولا صلب والكفيل لكل واحد منهما  
الف درهم فخال الحول على مالهما ثم ابراهما منه صاحب الدين لا زكوة على واحد منهما  
لان كل واحد منهما كان مطالبا بالدين ولا يرجع احدهما على صاحبه رجل النقط الف  
وعرفها سنة ثم تصدق بها وله الف درهم فخال الحول على الف كان عليه زكوة الف  
استحسانا لان الدين ليس بواجب لاحتمال ان صاحب النقطة يجيز الصدقة ولانه ليس بها  
احد طلبة من حيث الظاهر استهلاك النصاب بعد وجوب الزكوة بوجه ضمان  
واستبدال مال التجارة بالتجارة ليس باستهلاك وبغير مال التجارة استهلاك  
واستبدال الساتة بالساتة استهلاك او اراض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك ان  
توى المالك على المستقرض وكذا الواعار والتوب للتجارة بعد الحول لا يجب الزكوة على المحو

اذا كان مطبقا ويجب على المهر عليه وان استوعب لا غم حولا كما ملأ ولو حرس في  
اول الحول ثم افاق قبل ان يتم الحول كان عليه الزكوة لان المحو اذا لم يستوعب  
السهر لا يمنع الصوم فاذا لم يستوعب السنة لا يمنع الزكوة وعن جعفر اذا بلغ  
الصبح مجنونا ثم افاق بعد سنين بغير الحول من يوم افاق ولا يعتد بما مضى من  
الحول قبل افاقه وفي الذي جنى في اول الحول ثم افاق في السنة يعتد بما مضى  
من الحول والذي جنى ولفيق بمنزله العاقل رجل او دغ ماله رجلا لا يعرفه ثم وجده  
بعد سنين واخذ ماله لازكوة عليه ولو اودع رجلا يعرفه ثم نسي سنين ثم تذكر بعد ذلك  
كان عليه زكوة ما مضى وان سقط ماله في الحرم وصل اليه بعد سنين لا زكوة عليه لما  
فيض وكذا المقتضوب المحو اذا رده الغاصب بعد سنين وكذا المالك الذي ذهب به  
العدو الى دار الحرب وصل اليه بعد سنين والعبد اذا اتى من مولاه ثم عاد اليه بعد  
سنتين والمدفون في القلعة اذا نسي مكانه وان دفن في داره او دار غيره ونسي مكانه  
ثم وجده بعد سنين كان عليه زكوة ما مضى واختلف المساج في المدفون في الحرم  
والارض اذا نسي مكانه والدين المحو بمنزله الساقط في البحر فان كان العاقل يعلم به  
الدين روي هشام عن محمد انه نصاب عدوان لم يكن القاضى علم بالدين وله دينه عادله  
فلم يمتها حتى مضت لسنون روي هشام انه لا يكون نضابا والكر المشايخ على خلافه  
وفي الاصل لم يجعل الدين المحو نضابا ولم يفصل قال سمسر الاية الشريفة  
الصحيح جواب الكتاب انه ليس كل قاضى يعدل ولا كل دينه يعدل وفي الخشونين  
يذكر القاضى كل وكل احد لا يختار ذلك وان كان المدفون بقبر في السر ومحمد  
العداينة لم يكن نضابا وان كان المدفون مقربا الى السر الا انه محسب فهو نضاب وان  
وان كان على مجلس فله القاضى وهو مقرب يكون نضابا في قول جعفر ولا يوسف  
الاول وان كان مقرا فلما قدمه الى القاضى محمدا فقامت عليه البينة ومضى زمان  
في تعديل الشهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكوة من يوم محمد عند القاضى الى ان عدل الشهود  
لانه كان جاحدا ولم يزمه الزكوة فاما كان مقرا قبل الخصومة ولو كان الدين على ملي



مقره وهرب المديون الى مصر من الامصار فعليه الزكوة فما يقبض منه لانه  
قادر على ان يطلب او يستعبد ذلك وكذا وان لم يقدر على طلبه وعلى الكل فلا  
زكوة عليه وعلى ابن السبل كونه ماله لانه قادر على التصرف سائة رجل تزوج  
امراه على الف فدفع اليها ولم يعلم انها امة فحال الحول عندها لم يعلم انها  
كانت امة زوجت نفسها بغير اذن المولى ورد الالف على الزوج روى عن  
يوسف انه لا زكوة على واحد منها وكذا رجل خلق لينة انسان فقبض عليه با  
بلدية ودفع المدة اليه فحال الحول لم يبت لجنته وردت الدية لا زكوة على واحد  
منها وكذلك رجل اقر لرجل دين الف درهم فدفع الالف اليه ثم تصادقا بعد  
الحول انه لم يكن عليه دين لا زكوة على واحد منهما وكذلك رجل ذهب لرجل الف  
ودفع الالف اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضا او بغير قضا واسترد الالف زكوة  
على واحد منهما ورجل استترى عبدا للحمارة بساوي مائتي درهم مائتي درهم وثقل  
المنى ولم يقبض العبد حتى حال الحول فمات العبد عند البائع كان على البائع  
زكوة المائتين وكذلك على المستترى مما على البائع فلا نه ملك المنى حال الحول عليه  
عنده وما على المشتري لان العبد كان للحمارة وبموته عند البائع انفس البيع  
والمستترى اخذ عوض العبد مائتي درهم فان كانت قبضه العبد ما به كان على البائع  
زكوة المائتين لانه ملك المنى ومضى الحول عليه عده وبانفساح البيع لحقه دين بعد  
الحول فلا تستطاعه زكوة المائتين ولا زكوة على المشتري لان المنى رال عن ملكه الى البائع  
فلم يملك المائتين حولا كاملا وبانفساح البيع استفاد المائتين بعد الحول فلا يجزى عليه الزكوة  
رجل له على رجل الف درهم ونزول كفل بها رجل بامر المديون او بغير امره وللأصيل  
والكفل لكل واحد منهما الف درهم فحال الحول على ماله لا زكوة على واحد منهما لان  
كل واحد منهما كان مطالباً بالالف ولو اغتصب رجل الف من رجل في آخر واغتصب  
الالف من الغاصب استهلكها وكل واحد من الغاصبين الف فحال الحول على مال الغاصب  
الغاصبين كان على الغاصب الاول زكوة الفه ولا زكوة على الغاصب الثاني لان الاول لو قبض

الغصب يرجع على الغاصب الثاني اما الثاني لو قبض لا يرجع على الاول وانما فارق  
الغصب الكفالة وان كان في الكفالة ما مراد ادى الكفيل يرجع على الاصيل لان في  
الغصب لسر له ان يطالبها جميعا بل اذا اخار تصم من احد ما تبرا الاخر اما في الكفالة  
ان يطالبها جميعا فكان كل واحد منهما مطالباً بالالف رجل له على رجل الف فحال الحول ثم  
ابرا المديون من الدين سقطت عنه الزكوة وكذلك رجل له الف فحال الحول  
فاستهلكها رجل ثم ان صاحب المال ابراه المستهلك سقطت عنه الزكوة وكذلك رجل  
امرض الف رجل بعد ما حال الحول ثم ابراه المستقرض عن الترض سقطت عنه الزكوة  
وكذلك رجل عنده متاع للتجارة حال عليه الحول فباعه بعد ما حال الحول من رجل ثم  
ابرا المشتري عن التمن سقطت عنه الزكوة لان من عليه الزكوة له ان يبيع مال الزكوة ويقبضه  
بعد الحول فاذا صار مال الزكوة دينا سبب ملكه صار كأنه كان دينا من الاصل وفي الدين  
مال يقبض لا يترد الا اذا سقط الدين لا يبرأ سقطت عنه الزكوة رجل له غنم سائة  
استراها رجل لسيابه ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها لا زكوة على المشتري فيما مضى  
وستقبل حولا بعد القبض لانها كانت مضمونة على البائع بالتمن وكذلك سياهه اذا اغصبها  
رجل والغاصب مقر بالغصب الا انه مضمون بها من مالها لم يرد على المالك بعد الحول لا زكوة  
على صاحب الغنم فيما مضى وكذلك لو كانت السائمة رهنا عند رجل الف درهم وللراهن  
مائة الف فحال الحول على الرهن في يد المرتهن كان على الراهن زكوة ما كان عنده من المال  
الا الالف التي هي دين عليه ولا زكوة عليه في غنم الرهن لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين  
الدراهم وبين السائمة الدراهم اذا كانت غصبا عند رجل والغاصب مقر بالغصب كان  
على صاحبها الزكوة اذا قبض من غصب السائمة لم يرد على صاحبها الزكوة وان الغاصب مقر  
رجل له الف درهم مضى عليها شهر ثم ان صاحب الالف اتلف لرجل متاعا قيمته الف درهم  
ابراه صاحب المتاع عن ضمانه قال نرفرستقبل حولا بعد ابراه وقال ابو يوسف  
اذا حال عليها الحول من مملوكا كان عليه زكوتها **فصل في اداء الزكوة**  
اذا الزكوة على نوعين اذا بعد الوجب ويجعل الزكوة قبل الوجب اذا اراد الرجل



اذا الزكوة الواجبة قالوا الفصل هو الاعلان والاطهار وفي الطوائف الافضل  
 هو الاخفاء والاسرار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الفصل صاحب المال  
 الظاهر ان يودي الزكوة الى الفقير نفسه لان هولا لا يضعون الزكوة مواضعها فلما  
 الحراج فانهم يضعون مواضعه لان موضع الحراج المقابل له وهو لا مقابل له لانهم يحجون  
 بيضة الاسلام قال وكبره اخراج الصدقة الى فقير بلده اخرى الا ان يخرجها الى  
 اقربا به هكذا روى ابو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن جعفر وروى الحسن  
 عن جعفر رجل بعث زكوة ماله الى فقير مصر اخر غير المصر الذي هو فيه قبل  
 امام الحول ثم لم الحول على المالك في البلد الذي بعث اليه فانه يجوز ذلك رجل له  
 مال في يد شريكه في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكوة الى فقير المصر الذي  
 فيه المال دون المصر الذي هو فيه ولو كان مكان الزكوة وصيته للفقير فانها تصرف في فقر  
 البلد الذي فيه الميت رجل له اخ قضى العاض عليه بنفقة فكما واطعه شوى به  
 الزكوة قال ابو يوسف يجوز وقال محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقوله في  
 في الاطعام خلاف ظاهر الرواية رجل اعطى رجلا دراهم لمصدق بها على الفقير اطلعوا  
 فلم تصدق المامور حتى توى الامر من زكوة ماله من غير ان يلفظ به ثم تصدق المامور  
 جازت عن الزكوة وكذا لو امره بان يصدق بها عن كفاية اليمن ثم توى الزكوة ثم تصدق  
 المامور جازت عن الزكوة ولو قال ان دخلت هذه الدار فقله على ان يصدق بهذه الملائكة  
 فدخل الدار وهو توى عند الدخول ان يصدق بها عن الزكوة ثم تصدق بها لم  
 يجزه عن الزكوة لان الفصل الاول يد الوكيل كيد الموكل ودفعه كدع الموكل فاذا توى  
 الزكوة كان عما توى اما في مسلة الدخول في حبه عليه المصدق عند الدخول باليمن  
 السابقة فلا يصح رجوعه رجلا ان دفع كل واحد منهما زكوة ماله الى رجل يودي  
 عنه فخط ماله ثم تصدق من الوكيل ماله للدافوس وكانت لصدقته وكذا لو كان  
 في يد رجل او فاق مختلفه فخط انزال الارواق في غلاته لوقف كان ضامنا وكذا الباع  
 والتمسار اذا اخطأ اموال الناس والطيان اذا اخطأ حنطة الناس لان موضع كل من الطيان

ما دونا بالخط عرفا من عليه الزكوة اذا شك انه هل ادى الزكوة ام لا قال ابن المبارك  
 يودي الزكوة كما لو شك في ادا الصلوة في وقتها بخلاف ما لو شك في ادا الصلوة بعد  
 خروج الوقت فانه لا يلزمه الا ادا من عليه الزكوة اذا كان مؤخر ليس للفقير ان يطالبه ولا  
 ان يأخذ ماله بغير علمه وان اخذ كان لصاحب المال ان يسترده ان كان في يده وبضمته  
 ان كان هاتكا فان لم يكن في قرانه من عليه الزكوة او في قبضته اخرج من هذا الرجل  
 فكذلك ليس له ان يأخذ ماله وان اخذ ضامنا في حكمه اما فيما بينه وبينه تعالى يوجب ان  
 يحمله ان يأخذ رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامره بالاذا فاعطى الوكيل ولد نفسه  
 الكبير او الصغير او امراته وعم محامج جار ولا يسأل نفسه شيئا رجل امر رجلا بان يودي  
 عنه الزكوة من مال نفسه فادى المامور فانه لا يرجع على الامر ما لم يشرط الرجوع وكذا  
 لو قال لغيره هب لنفد ان درهما او قال الموهوب له لرجل عوضا او هب عن هبته من مالك  
 ففعل المامور لا يرجع على الامر ولو قال لغيره انفق على عيالي او انفق في بناء دارك وليس بينهما  
 خلطة ولم يذكر الرجوع فانفق المامور قال سمس الائمة الشري رجوع على الامر وقال  
 الشيخ الامام المعروف بخوارزمي لا يرجع بغير شرط والمدون اذا امر رجلا بقضا  
 دينه فيض المامور يرجع على الامر بغير شرط وفي الخانات والمول المالية اذا امره  
 بادائها عنه فادى المامور قال الشيخ الامام الراشد علي بن محمد البزدي يرجع المامور  
 على الامر بغير شرط وكذا في كل ما كان مطالبا من جهة العاد حسا قال ومن قسم الخانات  
 والمول من الناس على السوية يكون ما جورا والرجل اذا اخذه السلطان ليصادره  
 فقال لرجل خلصني او لا سير في يد الكافر اذا امر غيره بذلك فدفع المامور مالا  
 وخلص الامر احمق فوافقه وال بعضهم لا يرجع المامور في المسلمين الا بشرط الرجوع وقال  
 بعضهم في الاسير يرجع وفي الذي اخذه السلطان لا يرجع الا عند شرط الرجوع وقال  
 سمس الائمة الشري يرجع في المسلمين وان لم يشرط الرجوع عما مل الحراج اذا اخذ  
 الحراج من الكار ورب الارض فحاجب ظاهر الرواية لا يرجع وذكر في الفتاوى لابي  
 الليث انه يرجع ولو اخذ العامل الحراج من كمار لا يرجع وعامل الجباية اذا اخذ الجباية

ما حكمه



من المتاجر اجازة طويلة او من سكن الدار او الحانوت بالغلة قالوا هذا مالوا  
 الخراج من الاكار سوارجل دفع ركة ماله الى رجل وامره بالاداء ادى الامر  
 بنصفه ثم الوكيل قال ابو حنيفة يضمن الوكيل علم باء الموكل او لم يعلم وعنه حنيفة  
 ان علم ضمن وان لم يعلم لا يضمن رجل وجبت عليه ركة الماين في افر خمسة من ماله  
 ثم ضاع منه تلك الخمسة لا تسقط عنه الزكاة ولو هلك ما قبل ان يقرر الخمسة  
 كانت الخمسة ميراثا عنه عن هشام قال سالت محمدا عن رجل قال ما تصدقته الى اخر  
 السنة فقد نويت عن الزكاة ثم جعل يصدق ولا يحضر اليه قال لا تجزى له فان  
 اخرج الدراهم ومنه ما في ركة وقال هذه من الزكاة فجعل يصدق ولا يحضر اليه  
 قال ارجو ان تجزى اذا هلكت الوديعة عند المودع فدفع القبة الى صاحبها وهو فقير  
 لدفع الخصومة يريد الزكاة لا تجزى له وبكره الاحتال لمنع الزكاة وانطال السبعة في قول  
 محمد خلا قال يوسف رجل ادى خمسة من الماين بعد الحول الى الفقير لاجل الزكاة ثم  
 طهر فيها درهم ستوقه لم يكن الخمسة زكاة لتقصان النصاب وان اراد ان يسترد  
 الخمسة من الفقير ليس له ذلك لانه لما ظهر ان الزكاة لم تكن طهر ان الصدقة وقعت  
 تطوعا فان رد الفقير باختياره كان حكره من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا  
 لا يصح رده وان دفع خمسة من الماين بعد الحول الى رجل وامراه بان يصدق بها  
 عن الزكاة فلم يصدق حتى وجد في ماله درهما ستوقا كان له ان يسترد من الوكيل  
 رجل ظن ان ماله كان اربعماية كان له ان يجعل الزيادة من السنة الثانية لان الزيادة  
 ان لم تقع زكاة امكن جعلها تحملا فيجعل تحملا وكذا الباقي اذا مر على عامل الصلاة  
 بال فاخذ العامل منه اكثر من زكاة ماله على ظن ان ماله اكثر فطهرانه كان اقل جعل  
 جعل الزيادة للسنة الثانية وان علم العامل مقدار ماله واخذ منه الزيادة جورا  
 لا احتساب الزيادة من الزكاة لانه ما اخذ الزيادة على وجه الزكاة وانما اخذها ظاهرا  
**فصل في هبة الدين للمدينين زكاة** اذا هب الدين من المدينين  
 بعد الحول بنوى به الزكاة ان كان المدينون غنيا لا يجوز ويضمن الواهب قدر الزكاة استحسانا

انما يضمن الواهب قدر الزكاة استحسانا

وان كان المدينون فقرا فوهب الدين بنوى به زكاة ماله عنده الواهب لا تسقط  
 عنه ركة ذلك الماله وكذا لو بنى به زكاة دين اخر على غيره ولو هب جميع الدين  
 من المدينين بنية الزكاة عن الدين في الاستحسان يكون موديا وتسقط عنه الزكاة وكذا  
 لو هبت كل الدين من المدينين ولم ينوبه الزكاة كان موديا زكاة بهذا الدين استحسانا  
 كما لو كان النصاب غنيا فوهب لاصحاب من الفقير بعد الحول ولم ينوبه شيئا كان  
 موديا استحسانا او كان النصاب غنيا فصدق بالنصاب على الفقير ولم ينوب  
 شيئا كان موديا قاسا واستحسانا وان هب من المدينين خمسة من الدين بنوى به زكاة  
 الماين لا يجوز عن الماين قاسا واستحسانا وهل تسقط عنه ركة الخمسة وهو من درهم  
 2 القياس لا تسقط وفي الاستحسان تسقط ولو هب خمسة من الماين ولم ينوب شيئا  
 قال ابو يوسف تسقط عنه ركة الخمسة وكذا لو هب من المدينين مائة وخمسة وتسعين  
 وبيع عليه خمسة لا تسقط عنهم سوى من الزكاة 2 قول لي يوسف ولو هب من المدينين  
 مائة وستة وتسعين تسقط عنه من الزكاة درهم ويودي اربعة وعلى قول محمد  
 تسقط عنه ركة مائة وان هب ان هب خمسة تسقط عنه ركة الخمسة وهو من درهم  
 وان هب مائة تسقط ركة الماين وان هب الكل ولم ينوب شيئا او بنى التطوع  
 تسقط زكاة الكل **فصل في جعل الزكاة** يجوز البيع بعد  
 ملك النصاب ولا يجوز قبله وكما يجوز التحويل بعد ملك النصاب واحدا عن نصاب  
 واحد يجوز عن صبي كبره رجل له مائة درهم فجعل منها خمسة وعشرين عنها  
 وعما استفيد في السنة فحال الحول ومعه الف درهم لا يجوز عما جعل ولو  
 ملك مائة درهم فجعل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في يده الا درهم ثم استعاد  
 تمام الف درهم بجزء ما جعل ولو كان له خمس من الابل الحول من جعل سائرها وعما  
 في بطونها لم تجزى خمس قبل الحول اجزاء عما جعل وان جعل ما يحل في السنة الثانية لا يجوز  
 رجل له الف درهم فجعل خمسة وعشرين عن الف درهم من الف درهم قبل الحول اجزاء  
 ما جعل عن الف درهم وكذا الرجل عن الف درهم عن الف درهم من الف درهم قبل الحول اجزاء



ثم ضاع احد المائتين كان نصف ما عجل عايتي وعليه تمام زكوة ما بقي وكذا لو ادى الزكوة  
 عن احد المائتين بعد الحول كان الا اذا عجلها في النواذر اذا عجل عن احد المائتين بعينه ثم هلكت  
 ذلك المال بعد الحول لا يجوز شي من العجل عن الباقي وعليه زكوة الباقي ولو كان عنده الف درهم  
 وما به دينار فحجل عن الدينارين قبل الحول دينارين ونصفا ثم ضاع الدينارين قبل الحول  
 وحال الحول على الدرهم جار ما عجل عن الدرهم اذا كان ساوي خمسا وعشرين درهما ولو عجل  
 خمسا وعشرين من الدرهم قبل الحول لم هلكت الدرهم جار العجل عن الدينارين بقيمة  
 وان لم يهلك احدهما حتى حال الحول لم يهلك المال الذي عجل عنه كان العجل عن المائتين  
 ولو حال الحول على الف درهم وما به دينار فادى زكوة احدهما بعينه كان المودى  
 عن المائتين ولو كان له خمس من الابل السابعة واربعون من النعم بجعل زكوة احد الصنفين  
 وحال الحول على الصنف الاخر لم يكن العجل زكوة عن الباقي ولا يشبه هذا الدرهم  
 والدينارين في الدرهم والدينارين يكل نصيبا واحدا بالآخر ونضم البعض الى  
 البعض كما زجنا واحدا كحلان السوام ولو كان له الف سود والف يبيض فجعل عن واحد  
 للمائتين ثم استحق المال الذي عجل عنه قبل الحول لم يكن العجل عن الباقي وكذا لو استحق  
 بعد الحول لانه في الاستحقاق عجل عام يملك فبطل بجعله ولو زكى عن الف درهم  
 بعد الحول فضاقت الف زكوة ديني على رجل لم يكن المودى زكوة عن دينه ولو كان الا اذا  
 والى ذلك قبل الحول اجزاء عن زكوة دينه **فصل في موضع قبل الزكوة**  
 مصرف الزكوة ما ذكر الله تعالى في سورة التوبة من الصدقات للمفقر الاية والمفقر عند الحاجة  
 من ليس له نصيب وعنده ما يكفيه ولا يبال الناس في المسكين هو الذي سأل الناس  
 ولا يجد قويا ولا يحل السؤال لمن كان عنده قوت يوم عند البعض قال بعضهم لا يحل  
 السؤال لمن كان كسوبا او ملك خمسين درهما ويجوز صرف الزكوة الى من لا يحل له اموال  
 اذ لم يملك نصيبا وان كان له كتب يساوي ما بقي درهم الا انه يحتاج اليه للتدريس والتخط  
 او التصحيح يجوز صرف الزكوة اليه وكذا لو كان عنده من الصاخر وهو يحتاج اليه وان  
 كان لا يحتاج اليه وهو ساوي ما بقي درهم لا يجوز صرف الزكوة له الا احد الزكوة وان

كان عنده طعام شهر وهو ساوي ما بقي درهم يجوز صرف الزكوة اليه وان كان اكثر من  
 شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز وان كان عنده طعام سنة وكذا لو كان له كسوة الشتاء  
 ساوي ما بقي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له اخذ الزكوة وكذا لو كان له حواشي  
 او دار غلة ساوي ببله الا في غلتها لا يكتفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكوة  
 اليه في قول محمد ولو كان له ضيقة ساوي ببله الا في ولا يخرج منها ما يكتفي له وعياله  
 احسنوا فيه قال محمد بن يقابل يجوز له اخذ الزكوة ولو كان له دار فيها بيتان والبيتان  
 ساوي ما بقي درهم فالوا ان لم يكن البيتان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمقتسل  
 وغير ذلك لا يجوز صرف الزكوة اليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر والذى له دين  
 موجب على الساكن اذا احتاج الى النفقة يجوز له ان ياخذ من الزكوة قدر كفايته  
 لا يحل الاجل وكذا المسافر الذي له مال في وطنه يجوز له ان ياخذ من الزكوة مقدار  
 البلاع الى وطنه وان كان الدين عند موجب فان كان من عليه الدين معصرا يجوز له اخذ  
 الزكوة في اصحاب الاقارب لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدون موسرا مقترفا لا يحل  
 له اخذ الزكوة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين بینه عادله وان لم يكن له بینه  
 عادله لا يحل له اخذ الزكوة ما لم يرفع الامر الى القاضي فحلفه فاذا حلف بعد ذلك  
 حل له اخذ الزكوة وعلى هذا فالوا ان الدين المحض انما لا يكون نصيبا اذا حلفه المالك  
 وحلف ما قبل ذلك يكون نصيبا حتى لو مضى منه اربعين درهما لم يره اذا الزكوة  
 ويجوز دفع الزكوة الى فقيره زوجها موسر في قول جعفر ومحمد بن جعفر بن النخعي  
 او لم يفرص ولا يجوز الى صغير والده عنه فان كان الابن كبيرا جار ولو دفع الزكوة  
 الى بنت عني يجوز في رواة عن علي بن يوسف وهو قول جعفر ومحمد وكذا لو دفع الى  
 فقير له ابن موسر قال ابو يوسف ان كان في عيال الفقير لا يجوز وان لم يكن جار ولا  
 يجوز لمن علم الزكوة ان يدفع زكوة ما له الى عبده ولا الى مديرة ولا الى ام ولده  
 ولا الى مكاتبه علم بذلك او لم يعلم ومعنى البعض عند جعفر بن محمد لا يجوز  
 الدفع الى عبد مولاه عنه ولا الى مديرة ولا الى ام ولده فان دفع وصولا يعلم ثم علم



اجزاه في قول له حيفه ومحمد ويجوز له دفع الى مكاتب غني علم بذلك او لم يعلم ولا يجوز  
الدفع الى بني هاشم ولا الى موالهم فان دفع وهو لا يعلم ثم علم جاز ولا يجوز صرف  
الزكوة اليهم والى موالهم لا يجوز صرف الزكوة اليهم كعارة الهمز والظهار والقتل  
وجرا الصيد وعشر الارض وغلة الوقف عن علي بن يوسف في رواية يجوز صرفه الى الوقف  
اذا كان الوقف عليهم بمنزلة الوقف على الاخيار وان كان الوقف على الفقراء لم يسم  
بني هاشم لا يجوز صرفها الى بني هاشم وموالهم وبني هاشم الذين لا كل لهم  
الصدقة العباس بن علي والعتيق والجعفر ولد الحارث بن عبد المطلب لا  
يجوز الدفع الى الغني وان دفع الى شخص طين انه فقير فطهرته كان غنيا بخونه في قول  
له حيفه ومحمد ولو صرف الى فقير ثم ظهر انه صرف في ابيه او ابنه جاز عند  
له حيفه ومحمد في رواية الاصل ولا يجوز صرف الزكوة الى الكافر حره بيا كان  
او ذميا فان صرف الى شخص طين انه مسلم فطهرته كان كافرا جاز في رواية الاصل  
وروي ابو يوسف عن علي بن حنيفة انه لا يجوز واذا دفع الزكوة الى شخص نظره فقير  
فاذا هو غني جاز في قول له حيفه ومحمد دفع الزكوة الى فقير مدون لم يرضى به  
دنه افضل من الدفع الى فقير اخر ولا يجوز الدفع الى الغني وهو من يملك نصا با  
كما لا فاضلا عن مسكنه وامائه ومركبه وسلاحه وخادمه الذي يحل اليه  
وشاب يده ولا يجوز الدفع الى اولاده واولاد اولاده من قبل الذكور والامهات  
وان سفلوا ولا الى والدته واجداته وجداته وان علوا من قبل الاباء والامهات  
وجوز الى سائر قرابته نحو الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال  
والحالات ولو دفع الى اخيه ولها على زوجها مهر سلخ نصا با فان كان الزوج مليا  
مقرا ولو طلبت لا تمتنع عز الاد الاجور صرف زكوة اليها وان كان فقيرا او غنيا  
الا انه لا يعطى لو طلبت جارا صرف اليها ولو بني مسجد انبىه الزكوة لا يجوز وكذا الج  
والعمة واعتاق العبد وكذا الوقف دين ميت او حي فقير اخره ولو وقف دين  
فقير بامر جاز ولو كنس ميتا لا يجوز ولا يعطى الرجل زكوة ماله زوجته

عند الكل وكذا المراء اذا دفعت في زوجها عند له حيفه خلافا لصاحب محمد  
اعطى النهرجه عن الخمار والفضة عن المضروب والبر عن المصوغ وان كانت  
قمة المصوغ اكثر في قول له حيفه وان كان المدفع اقل قدر من الواجب لكنه سار  
الواجب في القيمة لا يجوز الا عن قدره واذا دفع الزكوة الى الفقير لا يتم الدفع مالم  
يقبض الفقير او يقبضها للفقير من له ولاته على الفقير نحو الاب والوصي يقبض  
للمصع والمجور او من كانا في عياله من الاقارب او الاجانب الذين يعولونه وللمنطق  
لغير المنطق ولو دفع الزكوة الى مجنون او صغير لا يقبل فدفعت الصغير الى ابويه  
او وصيه قالوا لا يجوز كما لو وضع زكوته على دكان ثم جا فقير وقبضها فابدا يجوز  
ولو قبض الصغير وهو مرا هو جاز وكذا لو كان يقبل القبض بان كان لا يرضى به  
ولا يحد عنه ولو دفع الى معتوه فقير جاز ولو دفع قوم زكوة اموالهم الى من  
ياخذ الزكوة لنفسه فقير فاجتمع عند الاخذ كثر من ما يتي درهم قالوا كل من اعطى  
زكوته قبل ان يبلغ ما في يد الاخذ ما يتي درهم جازت زكوته ومن اعطى بعد ما اجتمع  
عند الاخذ ما يتي درهم لا يجوز الا ان يكون الفقير مدونا هذا اذا كان الاحد  
احد الاموال بامر الفقير فان اخذ بغير امره جازت زكوة اكل لان الاخذ اذا لم  
يكن بامر الفقير كان الاخذ وكذا عن الدافعين فاجتمع عند الاخذ يكون من مال  
الدافعين فجازت زكوة الكل كما لو دفع رجل مائتي درهم او اكثر زكوة ماله الى  
فقير واحد وكوه ان يعطى الفقير اكثر من مائتي درهم وان اعطاه جاز عندها  
هذا اذا لم يكن الفقير مدونا فان كان مدونا فدفعت اليه مقدار ما لو قصه به دنة  
لا يبقى له شي او يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا لو لم يكن مدونا لكن كان يعيلا جاز  
ان يعطى له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين والدفع  
الى فقير واحد يغنيه عن السؤال في ذلك اليوم افضل من التفرق على الفقراء ولو  
وضع الزكوة على كفه فانتبه بها الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده فرفعه فرفض به  
جاز ان كان يعرفه والمال قائم وعن علي بن يوسف اذا نوى الرجل ان فقيرا واحدا ليس يعطى



عليه دين الف درهم زكوة ماله بما المعطي بالف فوزها مائة مائة كل ما ورث  
 مائة قد دفعها اليه قال بحره الالف من الزكوة اذا دفع الالف في مجلس واحد  
 والالف كان حاضرا في المجلس وان كان الالف غائبا ونوى ان يعطي الغافقي ما بقي  
 درهم فوزها بمائة في مائة فوزها بما جازها بيان من الزكوة والباقي يطوع  
 السلطان ان جاز اذا اخذ صدقا لاموال الطاهرة اختلفوا فيه والصحيح ما قاله  
 الفقيه ابو جعفر انه سقط الزكوة عن اربابها ولا يومر الا اذا نالها ولا يابى  
 الاخذ نصح اخيه وان لم يضع الصدقة في موضعها وان اخذ الجنايات او اخذ مالا  
 بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند دفع الزكوة اختلفوا فيه قال بعضهم  
 لا يصح وقال سمس الاية الشريفة الصحيحة انه يجوز وسقط عنه الزكوة ويجوز  
 دفع القيمة في الزكوات والنذور عندنا **فصل في النذور** رجل قال  
 ان يجوز من هذا الفم قلته على ان تصدق بهذه الدراهم خيرا ثم اراد ان يصدق  
 بالقيمة لا بالخبر جاز رجل في يده درهم فقال لله على ان تصدق بهذه الدراهم فلم  
 يتصدق حجة هلكت سقط النذر وان لم يملك ويصدق بثمنها حارضا ولو قال كل  
 منفعة تصل الي من ماله قلته على ان تصدق بها فوهبه فلان شيئا كان عليه  
 ان يصدق به كما لو ارسل النذر وان لم يهب له شيئا لكن اذا زله ان ياكل من طعامه فليس  
 عليه ان يصدق شي لان في الفصل الاول ملك البادر ما اضيف اليه النذر فيلزمه  
 الوفا واملا في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزمه الصدق ولو قال ان فعلت  
 كذا فالي صدقة في المساكين وله دين على الناس لا يدخل الدين في النذر ولو قال  
 مالي صدقة على فقرا مئة فصدق على فقرا ببلدة اخرى جاز لان الصرف في التقدير  
 صرف على الله تعالى فانه مختلف المسحق يجوز كما لو نذر بصوم او صلوة بمكة فصام  
 وصل ببلدة اخرى جاز عندنا ولو قال ان زكوة الله تعالى ما بقي درهم قلته على  
 زكوةها عشرة فلك ما بقي درهم كان عليه زكوة المائتين خمسة وبطل الترام الزيادة لانه  
 خلاف المشروع ولو قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل ذلك وهو

ما حكر

مطل  
لا يجوز الدفع الى  
الحامد اذ انما للزكوة

لا ملك الا ما يده درهم الصحيح انه لا يلزمه الصدق الا بما ملك لان قما لم يملك لم  
 يكر النذر مضافا الى الملك لا الى سبب الملك فلا يصح كما لو قال مالي في المساكين  
 صدقة وليس له مال لا يلزمه شي رجل قال كلما اكلت اللحم قلته على ان تصدق بدرهم  
 فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة اكله ولو قال كلما سربت لما فعلت درهم كان عليه  
 كل نفس درهم ولا يلزمه كل مقصة درهم رجل سقط عليه شيء فقال ان وجدته قلته على  
 ان اقف ارضي هذه على ابنا السبيل فوجدته كان عليه الوفا بالنذر فان وقف على  
 من يحوز له صرف الزكوة اليه من الاقارب والاجانب جاز **فصل في الخراج**  
 الاراضي ثمانية وعشرون خراجا وارض العرب كلها عشرة وهي  
 ارض تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف والعمان والبحرين والحداد ارض العرب من  
 عذب مكة وعذرايين الى اقصى حوز اليمن يهره وسواد العراق فاستقي منها من انهار  
 الاعاجم خراجيه وحد السواد طولاً من تخوم الموصل الى ارض عبادان وحده عريضا  
 من ميسر الى جبل من ارض حلوان الى اقصى القادسية المصل بعذب من ارض العرب  
 وما سوى ذلك كل بلدة فتحة عنوة ولم يسلم اهلها فمن علمهم في خراجيه ان كان  
 ان كان يصل اليها ما الخراج وما الخراج ما الانهار الى حفرة الاعاجم والسيحون  
 والحيجون والدجلة والفرات خراجيه في قول لي يوسف وكل بلدة فتحة صلحا وقلوا  
 الجربة في ارض خراج وكل بلدة فتحة عنوة وقسمها الامام بين الغالين في عشرة  
 وكل بلدة فتحة عنوة واسلم اهلها قبل ان يحكم الامام منهم بشي كان الامام فيه بالخيار  
 ان شاء قسمها بين الغالين فيكون عشرة وان شاء من عليهم وبعد الممك ان الامام بالخيار  
 ان شاء وضع العشر وان ساوضع الخراج ان كان يستقي ما الخراج وارض الحمال الى المصل  
 اليها الماعشرة وما احى من المواث ان ايج ما الخراج فهي خراجيه وما لا يبلغها ما  
 الخراج واحي يبر او قناه نظرا الى ما حولها من الارض ان كان حولها ارض خراج  
 فهي خراجيه وان كان حولها ارض عشر في عشرة وخراج الارض نوعان خراج مقاسه  
 وهو ان يكون الواجب سي من الخراج نحو الخمر والسكر وما اشبه ذلك وخراج وطبقه هو



ان يكون الواحش في الدنة بعلق بالتمكين من الانسحاق بالارض في كل حرب يصلح  
للزراعة في كل سنة فصار من الخطه او الشوار ودرهم القفار مائه ارطاب  
والدرهم بوزن سبعة وقد ذكرنا تفسيره والحرب ستون ذراعا في ستين ذراع بذل  
عاز الملك وذراع الملك يزيد على ذراع العامة بقصه من مضات الرجل الوسط  
وفي كل حرب يصلح للطائر خمسة دراهم وفي حرب الكرم عشرة دراهم عرف  
ذلك بتوظيف عمال عمر رضي الله عنه واجازته ما فعل عماله وفي ارض الزعفران  
والبستان بقدر ما يطوق الى نصف الحراج مقدار بالطاقة والبستان كل ارض محوط  
فيها اشجار منقعه يمكن زراعته ما وسط الاشجار وليس في الاشجار التي يكون على  
المسناه شي فان كانت الاشجار مملفه لا يمكن زراعته ارضها فهي كرم فان كانت  
الارض لا يطوق ان يكون الحراج خمسة دراهم بان كان الحراج لا يبلغ عشرة دراهم  
محور التقصان عن ذلك حتى يصير الحراج مثل نصف الحراج وان كانت الارض يطوق  
الزيادة ففي كل بلد فيها توظيف من الامام لا يجوز تغييره ولا يبراد في قولهم وان لم  
يكن فيها توظيف من الامام على قول ابي يوسف وهو رواه عن ابي حنيفة ليس للامام  
ان يجعل الحراج اكثر من خمسة دراهم ويجعل قول محمد ذلك ارض خراجها وضيعة  
اعتصبها غاصب فان كان الغاصب احدا ولا يئنه للمالك ان لم يزرعها العام  
فلا خراج على احد وان زرعه الغاصب لم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب  
وان كان الغاصب مقرا بالغصب وكان للمالك سنة ولم تنقصها الزراعة فالخراج  
على رب الارض وان نصبتها الزراعة عند له حيفه الحراج على رب الارض قلت  
التقصان او كبر كانه اجرها من الغاصب بضم النقصان وعند محمد ينظر الى  
الحراج والتقصان فاما كان كبر كان ذلك على الغاصب ان كان التقصان اكثر من  
الحراج فقد ار الحراج نودي الغاصب السلطان ويدفع الفصل الى صاحب الارض  
وان الحراج اكثر يدفع الكل الى السلطان وفي بيع الوفا اذا قبض المشتري فالمشتري  
يبرزه الغاصب ان اجر ارضه الحراجة او اعارها كان الحراج على رب الارض كالمو

كل بلد فيها توظيف  
الامام لا يجوز  
تغييره

آجر ارضه الحراجة  
على رب الارض

دفعها مزارعة الا اذا كان كرم او رطابا او سحرا مملفا فان اجاره ذلك واعازته  
باطل لان هذه اجاره وقعه على استهلاك العين ولو اجار ارضه العسرة كان  
العشر على رب الارض في قول ابي حنيفة وقال صاحباه على المستاجر وان اعار  
ارضه العسرة فزرعها المستجير عن له حيفه فيه روايتان وان استاجر او  
استعار ارضا يصلح للزراعة فعرض المستاجر والمستجير كرم او جعل فيها رطابا  
كان الحراج على المستاجر والمستجير في قول ابي حنيفة ومحمد لا يماض ركة كرم مكان  
خراج الكرم على من جعلها كرم وان غصب ارضا عشرة فزرعها ان لم ينقصها  
الزراعة فلا عشر على رب الارض وان نصبتها الزراعة كان العشر على رب الارض  
كانه اجرها بالتقصان بلغ ارضا ايضا خراجا حيفا اختلفوا فيه قال بعضهم ان  
بقي من السنة تسعون يوما فالخراج على المشتري والا فاعل البائع وقال بعضهم  
ان بقي من السنة ما يمكن المشتري من المزارعة اى زرع كان وبلغ الزرع مبلغا  
بلغ قيمته ضعف الحراج كان الحراج على المشتري والا فاعل البائع وقال بعضهم  
ان بقي من السنة ما يمكن المشتري ان يزرع فيها الدخن ويدرك او يبلغ جلقا فقه  
ضعف الحراج الواجب كان الحراج على المشتري واخا رواه اللقنوي القول الاول  
ولو استوى ارض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة  
فاخذ السلطان الحراج لمن المشتري لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع لانه ظلم  
ومن ظلم ليس له ان يظلم غيره رجل باع ارضا خراجة فباعها المشتري من غيره  
بعد شهرهم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم يكن في ملك احد هم  
بلته اسهل لا خراج على احد قالوا الصحيح في هذا ان ينظر الى المشتري الاخر  
ان بقي في يده بلته اسهل كان الحراج عليه رجل باع ارضا فباعها زرع لم يبلغ فباعها  
مع الزرع كان الحراج على المشتري على كل حال وان باعها بعدما انقعد الحب  
وبلغ الزرع ذكره الفقيه ابو البستان هذا بمنزلة ما لو باع ارضا فارغا وباع معها  
خطة محصورة هذا الذي ذكرنا اذا كانوا باعوا الحراج في اخر السنة فان

اجارة الكرم رطابا  
والسحر بطله

من ظلم ليس له ان يظلم  
غيره



كانوا اخذوا في اول السنة على سبيل التجهيل فداك محض ظلم لا يحل على المالك  
ولا على المستأجر رجل له قربة في ارض خراج له فيها بساتين ومنازل يستغلها او لا  
يستغلها لا يحب فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خطه في مصر من امصار المسلمين  
جعلها بساتين او غرس فيها خلا واخرجها عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من  
الارض بيع للداره وان جعل كل دار بستانا فان كان في ارض العشر فبيعها العشر  
وان كان في ارض الخراج فبيعها الخراج من عليه الخراج اذا منع الخراج بستان  
لا يوجد لما منع في مول له حينئذ السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض  
وبركه عليه جاري مول له يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول له يوسف  
اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا السوء للتصاه والتعاقب  
ولو جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج فمن  
عليه كان على صاحب الارض ان يصدق به وان يصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة  
استمرى ارض خراج فجعلها دارا وبني فيها بنا كان عليه خراج الارض كما عطلها  
وللسلطان ان يجسر غلة ارض الخراج حتى ياخذ الخراج في خراج الوضيفة اذا هلك  
الخارج قبل الحصاد باقاه لا يمكن دفعها كالحرق والفرق والبرد سقط الخراج فان  
هلك ما يمكن الاحتراز عنه كاكل الدواب ومحو ذلك لا يستقط لان هلك تقصيره  
وفي ارض العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد سقط وان هلك بعد الحصاد ما كان  
من نصيب رب الارض سقط وما كان من نصيب الاكار يبقى في ذمة رب الارض لا  
لان في نصيب الاكار ارض بمنزلة المستاجر فكان العشر على صاحب الارض خراج  
المقاسه بمنزلة العشر لان الواجب من الخراج وانما يفرق العشر في الفرق هذا  
اذا هلك كل الخراج فان هلك الاكرو بقي البعض نظرا الى ما بقي ان تبقى مقدار ما  
يلغ قدره ودرهمين بحسب تقارود درهم ولا يستط الخراج وان بقي اقل من ذلك بحسب  
نصف الخراج وانما سقط الخراج بهلاك الخراج اذا لم يبق من السنة مقدار ما  
يمكن منه من الزراعة فان بقي لا يستط الخراج ويجعل كالاول لم يكن وكذا الكرم اذا

منع الخراج بستان

لا يحل

ان لم يطلب السلطان  
الخراج

ذهب ناره باقاه ان ذهب لبعضه وبقي البعض اذا بقي ما يبلغ عشر درهما او اكثر  
بحسب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشر درهما بحسب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطبة  
السلطان اذا ذهب لرجل خراج ارضه ذكر في السير انه لا ينبغي له ان يقبل لانه خراج  
فان كان مصر فاكثر ان يقبل ومصر خراج الاراضي والجزيرة وما يوجد من نصارى بني  
تعليق لمقاتله وذراهم وكل ما يعود منقته الى عامة المسلمين نحو الكراع والسلاح  
والعده للعدو ورمار الجسور والنفط وحفر الانهار العامة وبناء المساجد والفتة عليها  
والنقضاء والنفقار رجل غرس في ارض الخراج كرم ما لم يثمر الكرم كان عليه خراج ارض  
الزروع وكذا لو غرس الاسجار الممتدة كان عليه خراج الزرع الى ان يثمر الاسجار ومن  
كان له ارض الرغفران فررع فيها محبوب كان عليه خراج الرغفران وكذا اذا  
قلع الكرم وزرع فيها محبوب كان عليه خراج الكرم واذا بلغ الكرم وثمران كانت  
قمة الثمر يبلغ عشر درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان اقل من عشر  
درهما كان عليه مقدار نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ قدر درهما  
لا تقص عن قدره ودرهم لانه كان متمكنا من زراعه الارض فلا تقص عما كان فان  
كان في ارضه اجمه فيها صيد كبير ليس عليه الخراج وان كان في ارضه قصص وطفاء  
او صنوبر او حلافا وجر لا يثمر نظرا ان يمكن ان يتابع ذلك ويجعلها مزرعة فلم  
يفعل كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يحب عليه الخراج وان  
كان في ارض الخراج ارض خرج منها ملح كبير او قليل فكذا ان قدر ان يجعلها مزرعة  
ويصل اليها ما الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها المالا لا يحب الخراج  
وان كان في ارض الخراج قطعة سبخة لا يصلح للزراعة ولا يصل اليها الماء ان يمكن  
اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه والدي لا يمنع  
وحرب الخراج لانه حق العباد فلا يمنع بالذن اذا استمرى ارضا ولم تقبصها او قبضا  
ومنعه انسان عن الزراعة لا يحب عليه خراجها لان الخراج لا يحب بدون المكن اذا اعجز  
صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد ما ينفع في عمارتها تدفعها الامام الى غيره مزارعه

غرس في ارض الخراج  
كرما ما لم يثمر الكرم

ان كان في الخراج  
لم يفعل اليها



بالنصف والثلث والرابع ويكون الغلة لصاحب الارض يودي عنها الخراج ومسك  
 ما بقي وان لم يجد الامام من اخذها من راعه بواجرها الامام فكون الاجر صاحب  
 الارض يودي عنه الخراج وان لم يجد من يشتجرها يبيعها فكون الثمن لصاحب الارض  
 يودي عنه الخراج ومسك الفصل وان لم يجد من يشتري يدفع اليه من ثمن المال  
 مقدار ما سئو في عاقبة الارض رضا لان الامام ما مور يثمنه بالثمن مال باقى  
 وجه تهيأ له قالوا هذا قول لى يوسف ومحمد ما على قول لى حيفه لا يبيع ولا ياجر  
 لان ذلك حجر وعنده الحجر على الحر العاقل البالغ باطل وكذلك قرية فيها اراضي مات  
 اربابها او غاب عنها وعجز اهل القرية عن خراجها فارادوا التسليم الى السلطان  
 فان السلطان يفعل ما قلنا فان اراد السلطان ان ياخذها لنفسه يبيعها من غيره  
 ثم يشتري من المستري قوم استروا ضيعه فيها كرم وارضى فاستري احدهم الكرم  
 واخر الاراضى فارادوا قسمة الخراج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج  
 الاراضى كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما وكان  
 خراج الضيعة جملة فان علم ان الكروم كانت كروما في الاصل لا يعرف الا كروما ولا ارضى  
 كذلك ينظر الى خراج الكروم والارضى فاذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الضيعة  
 عليها على قدر حصصها قرية خراج ارضها على النفاوت فطلب من كان خراج  
 عليها ارضه اكبر النسوة بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء كان  
 على التساوى ام على النفاوت ينكر على ما كان قبل ذلك من عليه الخراج او العشر  
 اذا مات بوحد ذلك من بركة وعمل حيفه في رواية سقط ذلك بالموت وبوحد  
 الخراج عند يابوغ الغلة على اختلاف البلدان ولا يحمل لصاحب الارض ان يأكل الغلة  
 حتى يودي الخراج **فصل في العشر** في كل ما يخرج من الارض من الحطة  
 والشعير والذرة والارز واصلاف الحبوب والبقول والربا حنن والاوراد والوطاب  
 وقصب السكر والزبره والبطخ والقنا والحبوب والبادجان والعصفروا شياه  
 ذلك لها مئة باقة او غير باقة بحسب العشر في قول لى حيفه قل او كثر وقال

العشر  
 من عليه الخراج  
 اذا مات

ابو يوسف ومحمد لا يحجب العشر فما لا يبقى من العمار وما سبق لا يحجب ما لم يبلغ خمسة  
 اوسق والوسق ستون صاعا وان كان سبعا لا يوسق كالنظير والعرفان واسباه ذلك  
 قال محمد يعبر فيه خمسة من اقص المقادير نحو الاحال في القطن كل جبل بثمانية من  
 بالعراق والامنة في السكر والعرفان والافراق في العسل وقال ابو يوسف يعبر  
 فيه القطن ان كانت فيه الخراج مثل قطن خمسة اوسق من ادى في الموصفات بحسب العشر  
 والا فلا ولا يحجب العشر في التبن ولله الحطب ولا في الخشيش والقنب والصنوبر  
 والقصب لغارسي ولا في سفوف النخل ولا في الطرف ولا في الدب وسجرات القطن والبادجان  
 وحجبه بزر القنب وبزر الصنوبر ولو جعل ارضه شجرة او مقصبه تقطعها ويبيعها  
 في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القطن للدواب ولا يحجب العشر فما كان  
 من الادوية كاللوز والبلبلح ولا في الكندر والصنع وبحسب العشر في العسل اذا كان  
 في ارض العشر وكذا المن اذا سقط على الشوك الا حصره ارضه وقيل لا يحجب فيه العشر  
 لان الارض لا تعد لذلك ولذا لو سقط على الاسجار لا يحجب العشر في الاراضى  
 الموقوفة وارض الصبيان والمجاين ان كانت عشرة وان كانت خراجته فيها الخراج  
 وما جمع من مزارع الاسجار التي ليست بمأوكه كالاسجار الجبال بحسب فيها العشر وما يخرج  
 من الجبال ان كان ما ينطبع كالذهب والفضة والصفرة والنحاس والحديد بحسب فيه  
 الحنن وان كان لا ينطبع كالزنج والكحل والراج والياقوت والفيروزج والزبرجد  
 لاشي فيه ولا شيء فيما سقى من البحر كالغدير واللولو والسكر وجل في داره شجرة  
 مئة لا عشر فيه وان كانت البلدة عشرة كلاف ما اذا كانت في الارض ويصرف  
 العشر الى من يصرف اليه الركة المسلم اذا وجد في داره معدن ذهب او فضة  
 لاشي فيه في قول لى حيفه وقال صاحباه فيه الخراج وجد في داره وكان ارضه لصاحب  
 الحطة في قول لى حيفه ومحمد وقال ابو يوسف هو لمن وجده وان وجد في ارضه معدن ذهب  
 او فضة كان فيه الحنن في قول لى حيفه وذكر في الاصل انه لاشي فيه المسلم اذا اعار ارضه  
 العشرة في ظاهر الرواية عن لى حيفه العشر على المتعار ان كان المستعار مسلما وان



كان كافرا فعلى رب الارض وان دفع ارضه الغربة من اربعة ان كان البذر من  
 قبل العامل فعلى قمار قول له حينئذ يكون العشر على صاحب الارض كما في الاجارة  
 وعند ما يكون في الزرع كما في الاجارة وان كان البذر من قبل رب الارض كان العشر  
 على صاحب الارض في قولهم فان غصب ارضا عشرة ان نقصتها الزراعة كان  
 العشر على صاحب الارض في قول له حينئذ وان لم ينقصها الزراعة فعلى الغاصب  
 في زرعه **فصل في حراج الخربة** بخدمة من الغنم المعمل في كل  
 سنة اثني عشر درهما ومن وسط احوال ضعف ذلك اربعة وعشرون ومن  
 الفاتق في الغنم مائة واربعون وبكلموا في الغنم ووسط الحال والفايق  
 قال بعضهم من لا يملك ما يبي درهم فهو فقير ومن يملك ما يبي درهم الى عشرة  
 الاف فهو وسط احوال ومن يملك اكثر من عشرة الاف درهم الى ما لا يتناهى فهو  
 فائق في الغنم والمقمل هو الذي تقدر على العمل وان كان لا يحسن الحرفة ومن  
 لا تقدر على العمل ولا يملك الا فهو من اهل المواساة لا يؤخذ منه شيء ويجب  
 الجزية على مولى القرشي عندنا الذي اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في  
 البعض قالوا ان كان في اكثر السنة غنيا يؤخذ منه جزيه الاغنيا وان كان على  
 العكس يؤخذ منه جزية الفقر ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه  
 جزية وسط احوال ولو امتنع اهل الذمة عن الجزية فاعلمهم الامام الذي اذا  
 عمل الجزية لسنتين ثم اسلم برده عليه جزية سنة واحدة وان ادى الجزية في اول  
 السنة ثم اسلم في السنة لا برده عليه شيء وهذا على قول من يقول بوجوب الجزية  
 في اول السنة وهو الصحيح **فصل في احيا الموات**  
 وكوفي شرب الاصل ارض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح عن علي بن  
 ارض الموات ان يفتح الامام بلدة غنوه ولم يقسم الاراضى بين الغايبين وركبها مملو  
 او قسم البعض ولم يقسم البعض فامرك ولم يقسم يكون مواتا وعنه في رواية اخرى  
 تقوم الرجل في اخر العمران ويصير صيغة وسطا في ان يبلغ صوته يكون من العمران

وما ورا ذلك يكون مواتا اذا لم يكن مقبرة ولا قنالا لاهل القرية وعن محمد بن  
 الصوت من دور القرية لا من الاراضى العامة وقال ابو عبد الله الجرجاني تقابر  
 الصوت على قدر اذان الناس عادة من غير ان يحدد نفسه هذا اذا لم يعرف  
 انها كانت ملكا لاحد فان عرف انها كانت ملكا لغيره لا يعرف لها ملك في الحال  
 ذكرنا لعلنا الامام ابو علي السعدي عن استاذنا الحاكم الامام انه يجوز للامام  
 ان يرفعها الى رجل ويأذن له بالا حيا فيصير لمن احياها وفي نوادر هشام عن  
 محمد الاراضي اذا كان بها امار عماره من مسنة وخوها ولها ارباب لكن لا يعرفون  
 فجزاها لبيع لاحد ان يحياها وتملكها واخذ منها مائة واربعة رساله له يوسف الى  
 هارون بن يحيى احياها وليس للامام ان يخرجها من يده وعليه فيها خراجها  
 وروى هشام عن محمد في القصور الخربة والكواويس الخربة اذا رفع الرجل منها الثياب  
 والقاها في ارضه قال ان كانت قصورا او كواويس خربت قبل الاسلام فهي بمنزلة الموات  
 لا باس بذلك وان كانت خربت بعد الاسلام وكان بها ارباب لكن لا يعرفون لا بيع  
 لاحد ان يخدم منها شيئا لانها بمنزلة دورهم ونفسيه الا حيا عن محمد احيا الارض لا  
 يكون بالسقي والكواب وانما يكون بالقيا البذر والزراعة وفي طاهر البراءة اذا حفر  
 نهرا وكورها وسقاها يكون احيا وان كورها ولم يسق وسقي ولم يكرب لا يكون احيا  
 وان حوطها وسمنها بحصم الما يكون احيا واما القحط لا يكون احيا وصورة  
 القحط ان يحيا الرجل في ارض موات فيحيط عليها حيطه ولا يعمرها ولا يحياها  
 فان فعل بها ذلك فهو احق بها الى بلت سنين وان لم يحياها بعد بلت سنين فهو المالك  
 فيه سواء لا يكون له حق بعد بلت سنين وحكم التعرض لغنوه قبل بلت سنين وروى  
 ابن سبياع عن علي بن يوسف عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد  
 الهاشمي عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد  
 او يكرب او يحياها الما ومن احياها ارضا ميتة فغرا ذل الامام لا ملكها في قبيل  
 له حينئذ وقال صاحبها ملكها وذكرنا ما طغى القاض في ولايته بمنزلة الامام في

ما يحسنه



ذلك اذا احيا رجل مواتا ليس لها شرب وحفر لها من نهر للعامة حافها  
غير مملوكة وساقها ما يكفيها من الماء نظرا ان كان ذلك لا يضر بالعامة  
كان له ذلك وان كان يضر بالعامة ليس له ان يفعل ذلك ولا لئلا يمام ان ياذن  
له بذلك وكذا ليس للامام ان يذبح في النهر العظيم كوة او كويين ان كان يضر بالعامة  
وفي النهر احيا من المملوك ليس له ان يفعل ذلك اضره صاحب النهر او لم يضر لان  
حافه النهر ملكه فلا ملك جفرها وشققها وفي نوادوا من رستم للوالي ان يعطي  
من الطير نواحيه احدا ليس عليه ان كان لا يضر المسلمين وان كان يضر فليس له  
ذلك وليس الا بالخليفة والوالي والسلطان ان يجعل ملكا الرجل طيرها عند  
احاجه ولو بني بناء في ارض الموات في بعضها او زرع فيها زرع قليل كان  
ذلك احيا لذلك البعض دون غيره الا ان يكون باعرا اكثر من النصف فيكون احيا  
لكل في قول لي يوسف قال محمدا ان كان الموات في وسط ما احيا يكون احيا في  
الكل وان كان الموات في ناحية لا يكون احيا لما بقي بحره في ملك رجل لا يعرف عارها  
ليس لاحد ان يخطبها بغير اذنه وكذا كل ما كان له ساق فلكل احدا ان يأخذها وان لم يكن  
وهو ذلك وان كان ذلك كلاما لم يكن له ساق فلكل احدا ان يأخذها وان لم يكن  
موضع البعير ملكا لاحد لكنه منسوب الى قرية او الى اهلها بان كان في قريتهم فلا  
باسي ان يخطب ما لم يعلم انه ملك وكذا النرج والكبريت والثمار في المروج والواو  
ولو كانت في ارض رجل فاحدا انسان من ذلك المالا ضمان عليه لا ضمان عليه  
كما لو احدهما من حوض انسان وان صار المالا لمحا فلا سبيل لاحد عليه ومن اخذه  
كان ضامنا لانه لم يتو بما يلصق من اجزاء الارض وكذا النهر اذا نشو جري المالا  
بطير واجتمع في ملك انسان قدر ذراع او اكثر لم يكن لاحد ان يأخذ من ذلك الطير  
وان اخذ كان ضامنا لان الطير بعد ما اجتمع في ملك رجل صار من اجزاء ملكه وفي  
صيد الاصل اذا جال السيل بالتراب الكثير واجتمع في ارض انسان يكون لصاحب  
الارض وكذا الخيل اذا غسلت في ارض رجل كان لصاحب الارض خلاف الصيد اذا

باض او افترخت في ارض انسان وسجوه وان ذلك لا يكون لصاحب الارض والشجر  
وكذا الصيد اذا اكسرت ارض انسان وصار يحيط لا يستطيع الملاح لا يصير ملكا  
لصاحب الارض وانما يكون لمن اخذه وكذا الصيد اذا رمى وقع في ارض انسان  
ولا يدري من رماه لا يكون لصاحب الارض وانما يكون لمن اخذه وكذا الصيد اذا  
ضرب صيدا اخر والقاء في دار رجل وكذا لو نصب قسطا فعلق فيها صيده فانه  
لا يكون لصاحب القسط وانما يكون لمن اخذه والسمك اذا اجتمع في حوض انسان  
او اجتمع بغير احصائه لا يصير ملكا له وكذلك ما المطر والسمك اذا اجتمع في  
ملك انسان لا يصير ملكا له الا بالاحراز والرجل اذا كان له ارض وحفر رصه  
لرجل سجرة قبلت من عروق تلك الشجرة ناله في ارضه كانت اليه لصاحب السج  
ويومر تعلقها لانها من اجزاء ملكه ولو ان رجلا احيا ارضا كان مقصده وزرعها  
ثم جاز رجل وادعى انها ملكه ردت عليه لان الارض بالخراب لا تزول عن ملك المالك  
فرد على المالك ويكون للزراع الارض الا ان مقدار البذر واخره الاجراء  
واشبه ذلك بطيبه وتصدق الزيادة في قول لي حنيفة ومحمد كما لو غصب ارضا وزرعها  
وعاشها ولو احيا ارضا ميتة باذن الامام وزرعها بما العشر ثم باعها مع الزرع  
ان كان الزرع قد ادرك فالعشر على الباع وان كان الزرع بقلا فالعشر على المشتري  
**كتاب الحج**  
الحج مرة واحدة في حياته عند استجماع الشرايط وسرايطها نوعان سرايط الاداء  
وهي الوضوء والمكان والاحرام وسرايط وجوبها اربعة منها اعتدال الحال  
بالعقل والبلوغ فلا يحج على الصبي ولو حج الصبي كان عليه حجة الاسلام اذا بلغ ولو  
خرج الصبي الى الحج قبل في الطريق قبل الاحرام ثم احرم وجب جاز عن حجة الاسلام  
وكذا لو جاوز الميقات بغير احرام ثم احل ثم احرم من مكة اجراه عن حجة  
الاسلام ولم يكن عليه مجاورة الميقات بغير احرام شي لانه لم يكن من اهل الحج ولا  
من اهل الاحرام عند المجاوزة ولو احرم قبل ان يحل لم يحل قبل الوقوف بعرفة وجب



لاجره عن حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم حجة  
 الاسلام وحج جبره عن حجة الاسلام وكذا لو لم يرجع الى الميقات بعد الاحلام وجد  
 الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وحج جبره عن حجة الاسلام ولو انه لم يجد الا  
 حرام بعد البلوغ ومضى في حجته لم تكن ذلك عن حجة الاسلام ولو بلغ الصبي فحضره  
 الوفاه واوصى بان يحج عنه حجة الاسلام حازر وصيته عندها وحج عنه وكذا النضاري  
 اذا اسلم قبل وقب الحج واوصى بان يحج عنه ومن سراط الوجوب الحرة فلا يحج على العبد  
 ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا عتق  
 ولو عتق الطريق قبل الاحرام فاحرم وحج اجراه عن حجة الاسلام ولو احرم قبل العتق  
 لم يجد الاحرام بعد العتق وحج لاجره ذلك عن حجة الاسلام بخلاف الصبي لان احرام  
 الصبي لم يكن لازما في حاله لم يكن ولا كذلك احرام العبد لانه من اهل الاتزام فلا تقار  
 بغيره والفقهاء اذاج ما شيا لم يسراج عليه ومن الشرايط سلامة البدن عن  
 الامراض والعلة قول له حجة الاسلام المتقود والمفوض والزمن وان ملك الزاد  
 والراحلة وقال صاحباه سلامة البدن ليس بشرط بعندها حجة الاحجاج على هؤلاء  
 وان عجزوا بانفسهم وعنده لا حجة الاحجاج والاعني اذا ملك الزاد والراحلة ان لم  
 يجد قايلا لا يلزمه الحج بنفسه في قوله وهل يجب الاحجاج بالمال عند له حجة لا يجب  
 وعندها يجب فان وجد قايلا عند له حجة لا يجب الحج بنفسه كما لا يلزمه الجمعة وعن  
 صاحبيه فيه روايتان هما فراقا على احدكما الروايتين من الحج والجمعة مقالا وجود  
 القايلا الى الجمعة ليس بنادر بل هو غالب ولزمه الجمعة ولا كذلك لقايلا الى الحج  
 والمفقد والمرضى الذي عجز عن الحج اذا امر رجلا ان يحج عنه ان مات قبل ان يرا  
 خارج ذلك في قوله وان يراكا وعليه عادة الحج عندها وقال الشافعي لا يحرم من  
 الشرايط الاستطاعة وهي ان يملك ما لا فاضلا عن مسكنه وثياب يلبسه  
 وفرسه وسلاحه ونفقة عياله واولاده الصغار مله ذهابه وايابه وان يكفي  
 ذلكا لفاضل الزاد والراحلة محلا او زاملا او سق محلا كان عليه الحج ولا يثبت

مطلوب  
 بكنة حج الفقيه  
 وان ليس

الاستطاعة لعقبه الاجير وهو ان يكتري رجلا او احداهما يتفان في الركوب  
 كوجوب ركبه احداهما مرحلة او فريخا ثم ركبه الاخر وكذا لو وجد ما يكتري مرحلة  
 ونشئ مرحلة لم يكن موسرا وقال بعض العلماء ان كان الرجل ياجر يعيش بالتحارة  
 فملك ما لا مقدار ما لو رفع عنه الزاد والراحلة لذهابه وايابه ونفقة اولاده  
 وهو وعياله من وقت خروجه الى وقت رجوعه وسق له بعد رجوعه راس مال القارة  
 التي كان يتجر بها كان عليه الحج والا فلا وان كان محترا فاستلوط لوجوب الحج  
 ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايابا ونفقة عياله واولاده من وقت خروجه  
 الى رجوعه وسق له الات حرفة كان عليه الحج والا فلا وان كان صاحبه ضعه ان كان  
 له من الصنيع ما لو باع مقدار ما يكفي لراحته ذهابا وايابه ونفقة  
 عياله واولاده وسق له من الضيقة قدر ما يعيش بغيره الباقي يفرض عليه الحج  
 والا فلا وان كان حرا نا اكارا فملك ما لا يكفي الزاد والراحلة ذهابا وايابه  
 ونفقة عياله واولاده من خروجه الى رجوعه وسق له الات الخرائن من النقر  
 وكحود لكان عليه الحج والا فلا هذا اذا كان افاقيا قال كان يكي او كان ساكنا  
 بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا لا يملك الزاد والراحلة وان كان الاقاني  
 فقيرا او تبرع ولكنه بالزاد والراحلة لا يثبت بها الاستطاعة عندنا خلافا للشافعي  
 وان كان المتبرع اجيبا له فيه قولان وقيل في الاجبي عنده لا يثبت الاستطاعة قولان  
 واحدا وله في الولد قولان ومن الشرايط من الطرحة قال ابو القاسم الصغار لا  
 اري الحج فرضا فند عشرون سنة حين خرجت القرامطة وهكذا قال ابو بكر الاسكاف  
 في سنة ستة وعشرين وبلغا به قبل انما فالواد لكان الحاج لا تنوصل الحج الا بالرسوة  
 للقرامطة وغيرهم فيكون الطاعة سببا للمعصية والطاعة اذا حازت سببا للمعصية  
 ترتفع الطاعة وقال الفقيه ابو الليث ان كان الغالب في الطرحة اسلامية يفرض  
 الحج وان كان الغالب هو الحق في القطع لا يفرض ولو كان بينه وبين مكة بحر فهو كوف  
 الطرحة والسيحون والحيحون والدجلة والفرات انما وليست كرا ولا تستلطع



المسلم ولاهل العراق واداء عرق وسفات الملك ومن كان داخل الميتاب للمح  
لحوم وللعرق اكل يخرج الى اكل فحرم للعمة عند التعميم لعرب مسجد عائشة رضي  
الله عنها والا فصل للافاق في ان حرم من ذرة اهل وكنهه ان حرم بالبحر قبل السهر الح  
واسهر الح سوال ذو الفقار وعنه من ذرة الحجة لان الاحرام بطول فربما يقع  
في الحرام ولهذا قالوا يكره ان حرم من ذرة اهل اذا كان من منزله ومكة مسافة  
بعيدة وان احرم قبل السهر الح صح احرامه عند اخلافا للناس في اذا اراد ان حرم  
لنفسه ونفسه والفضل افضل من بيع المخط والحف ولبس ثوبين ازارا وراداجد  
بدن وغسيل الجرد للفضل ونقص شارب وتعلم الطقار وبدن يادي من شاء  
مطيا كان وغير مطيب اجمعوا على انه يجوز التطيب قبل الاحرام بما لا يبقى عينه بعد  
الاحرام وان بقيت الحكة وكذا التطيب ما بقي عينه بعد الاحرام كالمسك والغالية عندنا  
لا يكره في الروايات لطاهرة يصار لعمان وتقول بعد السلام اللهم اني اريد الحج فيقترب  
لي تقبله مني ثم يلبس في ذر الصلاة او بعد ما استوت برأحله والتلبية في ذر الصلاة  
عندنا افضل وصورة التلبية ان تقول ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والتعنة  
لك والمملك لك لا شريك لك ان شاء قال ان الحمد لك بالنصب وان شأبا لك وعن محمد بن الكس  
افضل وهو اختيار الكسائي لان فيه تكثير الشا وكما يجوز التلبية بالعريته يجوز بالفارسية  
والتلبية والعريته افضل ولو قال اللهم ولم يرد عليه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل هو على الاختلاف الذي ذكرناه في السروع بالصلاة من قال يصير به شارب في  
الصلاة يقول يصير محرما وعلى قول من لا يصير محرما به شارب في الصلاة لا يصير  
محرما ولا يصير محرما عندنا مجرد التنية ما لم يضم اليها التلبية او سوق الهدى ولو  
لي ولم ينو لا يصير محرما في الروايات لطاهرة وبكر المحرم التلبية اذ بار الصلاة  
والاسرار وكلما لقي ركبا او علسا رفا او هبط واذا يرفع صوته بالتلبية ويشقي  
مخظورات احرامه وهي الرفق في الفسق والجدال والجماع وعرض الصيد باخذ او  
اشارة او دلاله او اعانة ولا يلبس مخيطا قبا او قميصا او سراويل او عمامة

مطلوع  
ويزن مع الدار الفاضلة  
الحج

للمراه اذا كان منها وبين مكة مسيرة سفر سابه كانت ويجوز الا المحرم وهو  
الزوج او من لا يجوز نكاحها له على التام بدم او رضاع او صهره ويكون ما نوا  
عاقلا بالغ احرارا كانا وجيدا كانا او مسلمانا وعندنا في حوزها المسافر  
بغير محرم في وقته فيها ثقات وحكم عليها النفقة والراحلة ما بها للمحرم  
لحجها وعند حوز المحرم كان عليها ان يخرج بحجة الاسلام وان لم ياذن زوجها  
في السا قبله لا يخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يحج عليها ان تزوج  
لحجها كما لا يحج على الفقير الكتاب المال لاجل الحج ولا يخرج المرأة الى الحج في  
عدة طلاق او موت وكذا لو وجبت العدة في الطروق في مصر من الامصار ومنها  
وبين مكة مسيرة سفولا يخرج من ذلك المصرا ما لم تنقص عدتها ومن له دار  
لا يسكنها او ثياب لا يلبسها كان عليه ان يبيع ويحج بمنها ان كان منها وقابه  
بالحج لانه فاضل عن حاجته ولو كان له منزل يكفيه بعضه لا يلزمه بيع الفاضل لاجل  
الحج وكلموا ان سلامة البدن في قول في حيفه وامن الطروق وحوز المحرم  
للمراه من سراط الاسلام الوجوب ومن سراط الادا فعلى قول من جعلها من  
سراط الوجوب اذ مات قبل الحج لا يلزمه الاحاج بالمار وعلى قول من جعلها  
من سراط الادا يلزمه الاحاج بالمال اذ مات قبل الحج واذا استجمعت شرائط  
الحج واختلفوا انه يجب مضيقا او موسعا في قول في يوسف واصح الروايتين  
عن في حيفه يحج على الفور حجة لا يباح له التاخير بعد الامكان الى الابعام الثاني  
وان اخر كان اثما وعلى قول محمد بن موسعا وقد ذكرنا هذا الخلاف في الركوة  
والندور المطلقة وعن محمد بن علي عليه السلام اذا فرط ولم يحج وسعدان يستقرض السعة  
فيحج وان كان لا تقدر على قضاء الدين وان مات قبل ان يرضع دينه قال ارجوان  
لا يواخر بذلك ولا يكون اما اذا كان من سعة قضا الدين اذا قدر الا فاقى ومن كان  
خارج الميتات اذا قصد مكة لحج او عمرة او حاجته اخرى لا يحا وز الميتات الاحراما  
والمواقيت حنة لاهل المدنه ذو الحليفة واهل الشام محفة واهل الخندق قرنة لاهل



او قلنسوة او خفالا ان تقطع الفة اسفل من الكعبين ولا يلبس مصبوغا بعضه  
او زعفران الا ان يكون غسلا لا تقص اي لا يؤخذ منها رايحه العطر والعفرا  
ولا يعطى وجهه ولا راسه عندنا ولا ياخذ شعرا ولا طفرا الحرام من لبس المخط  
هو اللبس المعتاد حتى لو اترربا القيص او السراويل او وضع القباع كغيبه  
وادخل منكبيه ولا يدخل يده لابس به ولا تشد طيلسانه بالزراو بالخلال لانه  
شبه المخط ولا يابس بان يسطل بالفسطاط ولا يحل راسه ولا ينزل النفت  
عن نفسه ولا يقتل القمل اذا حل راسه يحكه برقوروي الحز عن حيفه يحكه  
بطون الاصابع كي يودي شيئا من هوام راسه ولا يبقا اثر شعره وان سقط  
في الوضوء لا يمسح من حقيقته بلزيمه الصدقه بكف من طعام ولا يغسل راسه  
وحقيقته بالخطي لانه يقلل الهوام ويريل النفت فان فعل فعليه دم في قول  
له حيفه وعن له يوسف الخنا طيبه كدكي القسط ولا تقبل المحرم امراته ولا  
عساه بشهوة فان فعل كان عليها الدم وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفصل انما يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما يجد عند طي  
الزوج من اللذة وقضا الشهوة ولا يابس للمراه المحرمة ان يلبس المخط من حرير كان او  
من غنم ويلبس الحلي والحف وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبس ولا ترمي  
وان اخرجت شيئا على وجهها حامي وجهها لابس به فدللت المسئلة على انها لا تكشف  
وجهها الا جانب من غير ضرورة ولو حمل المحرم على راسه شيئا يلبسه الناس  
يكون لابس وان كان لا يلبسه الناس كالا جانته وكوها لا يكون لابس ولا يلبس طبيا  
يده وان كان لا يقصده التطيب ويكره للمحرم شم الزعفران والثمار الطيبة ولا  
شم عليه في ذلك ولا يابس بان يكتحل بكمال ليس فيه طيب وان اكل كل في طيبه  
او مر بن عليه الدم في قول له حيفه ولا يابس بان شد الهيمان والمنطقة نفسه ولا يلبس  
المحورين ولا يكره لبس الخز والقصب اذا لم يكن مخططا وعن له يوسف لا ينبغي للمحرم ان  
يقوسد ثوبا مصبوغا بالزعفران ولا ينام عليه ولو ادهن شحم او سمن لا شيء عليه ولو

يطيت برئت غنم مطبوخ واستكره كان عليه دم في قول له حيفه وقال صاحباه  
صدقه ولو داوى بالزيت سقوق رجله او جرحه لاسي عليه ولو جعل الملح الذي فيه  
طيب في طعام ويطبخ وتغير واكمله لاش عليه وان لم يطبخ وريحه بوجد منه بكرة ذلك  
ولاسي فيه ولو جعل الزعفران في الملح فان كان الزعفران غاليا عليه الكفارة وان  
كان الملح غاليا لا كفارة عليه ولو دخل بنا قد تحرقا اتصل بثوبه شيء من ذلك لاشي  
عليه ولو شتم رجلا طيب به قبل الاحرام لابس به ولو طبخ المرض للنداء في فعله  
اي الكفارات شا ولا يابس للمحرم ان يحجم او يفسد او يجبر الكس او يحسن لان ذلك ليس  
من محظورات الاحرام وكذا لو اغسل او دخل الحمام وان خص به راسه بالوسنة  
عن له حيفه ان عليه الدم والوسنة ليس يطيب **فصل فيما يوجب الكفارة**  
**والصدقة على الحاج** منها مجاوزة الميقات **فصل** بغير احرام الا في اذا جاوز  
الميقات بغير احرام ان لم يحرم حتى يرجع الى الميقات ولي جازحه ويستقط عنه  
الدم الذي كان واجبا عليه بمجاوزه الميقات بغير احرام عندنا وان لم يرجع  
الى الميقات حتى احرم بحجة او عمره لم يرجع الى الميقات **فصل** ان كان ذلك قبل ان  
يطوف بالبيت جازحه ويستقط عنه دم المجاوزة وان رجع الى الميقات ولم يلب  
عند الميقات وجب بذلك الاحرام جازحه ولا سقط عنه دم المجاوزة في قول  
له حيفه وقال صاحباه جازحه ويستقط عنه دم المجاوزة اذا رجع الى الميقات  
محرما له عند الميقات ولم يلب ولو جاوز الميقات بغير احرام ثم احرم فطاق  
بالبيت سوطا او سوطين لا سقط عنه الدم الذي كان واجبا بالمجاورة رجع الى  
الميقات ولم يرجع ولو جاوز الا في الميقات بغير احرام ولم يقصد حجه او عمره  
ودخل مكة بغير احرام كان عليه حجه او عمره والمكي ومن كان منزله داخل الميقات لا  
يلزيمه بدخول مكة بغير احرام شيء ولو دخل الا في مكة بغير احرام لم يرجع الى الميقات  
في تلك السنة واحرم بحجة الاسلام سقط عنه ما كان واجبا بالمجاورة ودخول مكة  
بغير احرام عندنا وان لم يخرج من مكة حتى مضى السنة لم يخرج الى الميقات في السنة



الباشه واحرم بحجة الاسلام وحج بحجة الاسلام ولا يسقط عنه الدم الذي كان  
 واجبا في العام الاول **فصل في ما يحرم على المحرم باركا بالمحظور**  
**انواع** منها ما يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما لا يفسد ويوجب الدم ومنها ما  
 يوجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا اما الاول اذا جامع المحرم قبل الوقوف  
 بعرفة قد حجه ولم يركب الدابة يجوز فيها الشاه جامعها ناسيا او عامدا او غافلا وقال  
 الشافعي ان جامعها ناسيا لا يفسد ولا يوجب شيئا كذا في المعتمد اذا جامع قبل الطواف فدا حرامه واذا  
 قد حجه بالجماع لم يفسد في الحج الفاسد ويفعل فيها ما يشاء في الجائزة ويحسد عنها  
 حسب الجائزة فان جامعها امرأه اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم  
 يقصد به رفض الحج الفاسد يلزمه دم اخرى بالجماع الثاني في قول **له حيفه** يعني يوسف  
 ولو تولى الجماع الثاني رفض الحج الفاسد لا يلزمه بالجماع الثاني شيء ولو جامع امرأته  
 بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه وعليه حرور جامع ناسيا او عامدا او الوطئ في الذب  
 بمنزلة الوطئ في القبل في قول **له يوسف** محمد واخري الروايتين عن **له حيفه** وفي رواية  
 الوطئ في الذب لا يفسد الحج واذا وطئ البهيمة وانزل كان عليه الدم ولا يفسد حجه وان لم  
 ينزل لا شيء عليه وان جامع الحايض او المعتمة فما دون الفرج وانزل ولم ينزل لا يفسد  
 احرامه ولا حجه وعليه شاه والمرأه في الجماع بمنزلة الرجل وكذا اذا جمعت نائمة  
 او مكرهه او جامعها صبي او مجنون **فصل في ما يحرم لبس الخيط**  
**وارالة البس** اذا لبس المحرم ثوبا مخيطا يوما كان عليه الدم وان كان في كل يوم  
 كان عليه الصدقة نصف صاع من يروى عن يوسف اذا لبس الاكبر من يوم كان عليه دم  
 وعن محمد اذا لبس يوما الساعة كان عليه من الدم مقدار ما لبس وان اباشر ما فيه الدم  
 بعد ان اضطرر اليه بقطعة الرأس لحرقه فذلك من البرد او للمرض او لبس الصالح للجل  
 المقاتلة كان عليه ما نص الله تعالى عليه في كتابه ففدية من صيام او صدقة او نكاح اراد  
 بالنكاح الشاه وبالصيام صيام ثلثة ايام وبالاطعام اطعام ستة مساكين لكل مسكين  
 نصف صاع ولو طيب المحرم بعض الشارب او بعض الحجية عليه الصدقة ولو طيب بعض

كامله كالمراش الساق والفخذ عليه دم وفي النواجر اذا طيب قدر ربع الراش كان  
 عليه الدم وفي اقل من ذلك عليه الصدقة ولو قص كل الاطفاذ او يد واحدة او رجل  
 واحدة عليه دم ولو قص اقل من يد فعليه الصدقة عند الكل طفر نصف صاع في  
 قول **له حيفه** الاخر وهو قول صاحبيه ولو قص خمسة اطفا من يدين او رجلين عليه  
 الصدقة وقال محمد عليه السلام ولو انكسر طفر المحرم وصار حال لا يثبت فاحذر لاشي  
 عليه ولو قلم اطفا فريد واحد في مجلس واحد او اطفا فريد اخر في مجلس اخر كان  
 عليه كفارة ريان في قول **له حيفه** وله يوسف وقال محمد كفارة واحدة ما لم يكثر  
 للادنى وكذا اذا جامعها في مجلسين ولو قلم اطفا فريد من الرجلين في مجلس واحد  
 كان عليه كفارة واحدة ولا يحلوا المحرم راسه فان حلق كان عليه الدم حلق المحرم  
 او غيره في قول **له حيفه** محمد وقال ابو يوسف في غير المحرم لاشي عليه ولو حلق  
 موضع الحجامة كان عليه الدم في قول **له حيفه** كما في حلق الرقبة والاذن موضع الحجامة  
 عليه الصدقة ولو اخذ المحرم شعره محرم اخر كان عليه الصدقة ولو حلق الحلال  
 راس محرم بامر او بغير امر كانت الكفارة على المحرم لا يرجع بذلك على الخالق  
 واذا لبس المخيط قبل الاحرام ثم احرم ولم ينزع فهو بمنزلة ما لو لبس بعد الاحرام  
 وبكره للمحرم ان يدخل تحت ستر الكعبة ولو عصب المحرم راسه كان عليه الصدقة  
 ولا ناس للمحرم ان يغطي اذنيه او من لحيته ما دون الدفن ولا المسك على انفه  
 بثوب ولا يابس بان يضع يده على انفه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضيه  
 وفي حلق اللحية وتنفها دم حلقها هو او غيره كما في حلق الرأس وفي حلق العانة  
 دم ان كان الشعر كبيرا وفي الابط ان كان كثر الشعر بقدر فيه الربع لو حو بالدم  
 والا فلا كثر وان تنف من راسه او انفه او لحيته سعرات فلكل سعرة كف من  
 طعام ولو غطي رجل وجه المحرم وهو نائم كان عليه الدم وان اخذ المحرم من  
 ثار به يطعم مسكينا ولو غسل المحرم باشتان فيه طيبان كان من راء ساء اشتانا  
 كان عليه الصدقة وان كان ساء طيبا كان عليه الدم والصدقة في كل موضع نصف صاع



الا في الجراد والقمل على ما نذكره والمحرم اذا قلم اظفار غيره بضمير كالحلق  
واسه وعن محمد انه لا يضمن في قلم الاظفار **فصل فيما يحق قتل الصيد**  
**والهوام** يحرم على المحرم صيد البر وهو المتبع الوحشي باصل الخلقة اما الابل  
والبقراذند وتوحش فليس بصيد وصيد البر ما كان منقواه وتولد له في البر وصيد  
البحر كان على العكس والصفحة ليس من حيوان البر ولا شيء في قتل تلك العقور والذئب  
واحدة والغراب والوا المستثنى هو الغراب الاتقع وما ياكل الخيف انما ما  
ياكل الرزق فهو صيد ولا شيء في الحية والعقرب والفارة والزنبور والذئب والسرطان  
والدباب والبق والبعوض والبرغوث والعراد وعن لي يوسف الاسد يذبح الكلب  
العقور والذئب وفي طاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب لا يذبح  
في الكلب من العقور وغيره وفي العققق روايتان والظاهر انه من الصبوح لا  
من الفواسق وفي السنور الوحشي عن لي حيفة روايتان ولا شيء في الدجاج والبط  
الذي يكون في المنازل وما يطير في الهوى صيد والحمام المروى صيد وفي المصوفة  
روايتان والباشق والصفق البازي صيد معلما كان ولم يكن وفي قتل الصيد  
لا فرق في وجوب الجنا بين المباح والمملوك ولا شيء في هوام الارض كالقنفذ  
والخنفساء وحج الجراد في الصبوح واليربوع وان يحرس وكذا في الفيل والفرد والخنزير  
وقال زفر القرد والخنزير لا يحج الجراد في الجراد ثمرة وفي القملة الواحدة صدقة  
يطعم ما شاء وفي قملته من ثلث كف من الخطة وفي العشرة نصف صاع وكما لا تقتل  
القط لا يدفعها الى غيره لمقتله فان فعل ذلك ضمن وكذا لو اشار الى القمل او الق  
توبه في التمس له ملك او غل توبه له ملك ولو اتى توبه في التمس له ملك القمل فملك  
القط لا شيء عليه وان ابتداء السبع فقتله المحرم لا شيء عليه اذا كسر المحرم بعض صيد  
او شوى كان عليه فمه ان لم يكن البيضة مذكورة وان خرج منها فرخ ميت كان عليه  
قمه حيا وكذا لو ضرب بطن طي وطرح حينا ميتا ومات الطي كان عليه  
ضمانا ولو قتل طيا حاملا يضمن قمه حاملا ولو عطب الطي نفس طي محرم

او حفر المحرم حفيرة للما فوقه فيها صيد او فرغ الصيد من المحرم فاشتد  
وهلك لا شيء على المحرم ولو قتل المحرم صيدا كان على كل واحد منها جزاء  
كامل وحل للمحرم اكل لحم صيد قتلته حلال وان كان فيها صنع للمحرم لا يحل  
ولو استترى المحرم من محرم صيدا فملك عند الباقي ضمن الباقي والمسترى كل واحد  
منهما فتمته ولو احرم وفي قفصه صيد لا شيء عليه ارساله ولو قلع المحرم من صيد  
او تنف ريشه فغادر لا شيء عليه في قول لي حيفة والمحرم اذا ذبح صيدا لا يملك ولو  
اضطروا فشان في اكل ميتة وصيد ذك محرم يناول بها شاء وما تضمن المحرم كج  
او عمة بارك بآب المخطورة كان على العاقر نصفه لانه حجة على احرامه وجزاء  
الصيد عند لي حيفة ولي يوسف قمه الصيد يقومه الحكمان في الموضع الذي قتل ان  
كان سباع في ذلك المكان وان كان لا سباع في ذلك المكان فقمه في اقرى المواضع  
الذي سباع فيه الى المواضع الذي قتل به القائل في ملك القته بالخيار ان شاء استترى  
بها هديا ويذبح بملكه وان شاء استترى بملك القته طعاما تصدق به على المساكين على  
كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء ينظر الى قمه الصيد انه لم يخذ  
بها من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من يوم ما وقال محمد والثاني ان كان  
الصيد مما لا مل له من النعم الحيار فيه الى الحكمن اذا حكما على القائل شيء من هذه  
الاشياء سبعين ذلك ذلك وقمته من النعم لا خاد فيه للحكمين وحج على العاقل  
مثل المقتول في العامة بدينه وفي حمار الوحش بقره وفي الضبع والظبي شاه وفي  
الارنب عناق وفي اليربوع جقرة ولا يجوز جزا الصيد صفار النعم الا على وجه  
الاطعام بان يلقى قمه المقتول جملا او عنقا ولا يجوز لحمه والعناق في الهدى  
وانما يجوز اذا بلى قمه المقتول فمما اجتمع العظم من الضان او الشئ من غيره  
واذا قتل المحرم سباعا من سباع الوحش او الطير كان عليه قمه لا يجاوز به دما  
وقال زفر حجة قمته بالغه ما بلى كما لو كان المقتول مما ياكل لحمه وانا نقول  
ان الضمان انما وجب بسبب الاراقة لا بسبب فساد اللحم فلا يلزمه الا دم بخلاف ما نزل



لان ثمة افسد اللحم حتى عليه قمحه بالغة ما بلوغ في الصيد المملوك بحبه  
بالغة ما بلغت لان ذاك صفان الملك فحي قمحه بالغة ما بلغت خلا في الجزاء  
**وصف كيفية الحج** المحرم بالحج اذا اتى محظورات احرامه  
وقدم مكة فدخلها ليلا او نهارا لا يضره والمستحان بدخلها نهارا وقال  
بعض الناس بركه دخولها ليلا واذا دخل المسجد الحرام وشاهد البيت بكبر  
ويهلل ويحمد الله تعالى ثم يبدأ بالحجر فيستقبله ويكبر رافعا يده كما يكبر للصلاة  
ثم يرسلها ويستلم الحجر وتفسير ذلك ان يضع كفه على الحجر وقبل الحجر ان استطاع  
من غير ان يوذى احدا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذلك والحكمة في قبل  
الحجر ما روى عن رضي الله عنه انه قال لما اخذ الله تعالى الميثاق على بني ادم  
من ذرته كب بذلك كما با وجعله في جوف الحجر فحي يوم القيامة ويشهد لمن  
استله وان لم يستطع استلام الحجر من غير ان يوذى احدا لا يستلمه لكن يستقبل  
الحجر ويشير بكفه نحو الحجر ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصل على النبي عليه السلام  
قبل كفه ثم يأخذ عن يمين الحجر وطوف بالبيت طواف الحجية وطوف سبعة  
اشواط من راء الحيط من الحجر الى الحجر شوط يرمي في البدان الاول يعني بهند  
كفيه ويرى من نفسه القوة والجلادة والمشي على هينته في الاربع وكذا في كل  
طواف بعده سعي فانه يرمي فيه وكلما مر بالحجر في الطواف استلمه ان استطاع  
من غير ان يوذى احدا وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهلل استلام الركن  
اليمنى مستحب في قول له حيفه وليس بواجب يصل بعد الطواف كعين عند  
المقام او حيث يتيسر له من المسجد وان صلى في غير المسجد جاز وركعة الطواف عدنا  
واجبة واذا فرغ من الصلاة يعود الى الحجر ويستلمه ان استطاع وان لم يستطع  
يستقبل الحجر ويكبر ويهلل وهذا الاستلام لا فتاح السعي من الصفا والمروة فان  
كان لا يريد بعد هذا الطواف ثم يخرج الى الصفا من اي باب شاء ويسعي من الصفا  
والمروة السعي من الصفا والمروة عندنا واجبا لو تركه لم يره دم وعند الشافعي

ركن وصفه السعي ان يبدأ بالصفا فيصعد الصفا ويستقبل الكعبة ثم يكبر ثلثا  
ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره برفع بها صوته ويصل على النبي  
عليه السلام ويدعو الله تعالى حاجته ثم ينزل من الصفا ويمشي الى المروة على هينته حتى  
يصل الى بطن الوادي ثم يسعي في بطن الوادي سعيا فاذا خرج من بطن الوادي  
يمشي على هينته حتى يصعد المروة فاذا اصعدا استقبل الكعبة ويكبر ويهلل  
تفعل بالمروة ما يفعل بالصفا يسعي كذلك سبعة اشواط من الصفا الى المروة شوط  
ومن المروة الى الصفا شوط عند عامة العلماء خلا لما قاله البعض فاذا فرغ  
من السعي يدخل المسجد ويصل ركعتين ثم يقيم مكة حراما الى يوم التروية لا يحل له  
شي من المحظورات وما دام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له كل طواف سبعة اشواط  
ثم يروح مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر وطالع الشمس وبنت منى  
ويصل ثمة صاوة الفجر يوم عرفه بغلس ثم توجه الى عرفات فاذا انتهى اليه  
ينزل في اي موضع كان وان خرج منها بعد طالع الشمس فهو جابر ولو صلى  
الظهر يوم التروية مكة ثم خرج منها وبات بمنى لا بأس به ولو بات بمكة وخرج  
منها يوم عرفه الى عرفات كان مخالفا لسنة ولا يلزمه الدم فاذا زال الشمس  
من يوم عرفه يتوضا او يغتسل والغسل افضل ثم يصل الظهر والعصر مع الامام في  
وقت الظهر ما كان واحدا وقامتين يوذى للظهر ويقيم ثم يقيم للعصر بعد الظهر  
وان فاتته الجماعة صلى كل صاوة في وقتها في قول له حيفه ولا يجمع بين الصلوتين  
في وقت الظهر خلا فالصاحبه ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالحج ثم احرم بالحج  
فيه روايان عن له حيفه روايه لا يحوز العصر في رواية الظهر الا ان يكون  
محرم عند الظهر والعصر جميعا وفي رواية يجوز اذا العصر في وقت الظهر اذا  
كان محرم عند العصر وهو قولهما وعلى هذا قالوا ينبغي ان يكون محرم بالحج  
عند اداء الصلوتين حتى لو كان محرم بالعمرة عند اداء الظهر محرم بالحج عند  
اداء العصر لا يحوز الجمع لان احرام العمرة لا اثر له في حوار الجمع بين الصلوتين



وكان وجوده كعدمه ولو صلى الظهر وحده لا يصلح العصر مع الامام في وقت  
الظهر عند له حيفه خلا فالرفر وبكره التطوع بين الصلوتين لمن جمع بينهما اما  
كان او ما موما فان تطوع اعاد الاذان لاجل العصر في قوله حيفه وله يوف  
وقال محمد لا يعيد واذا فرغ الامام من الصلوتين راح الى الموقف والناس معه  
فان خلف واحد حاجته لا بأس به وتقف في اي موضع شا والا فضل لغير الامام  
ان تقف عند الامام والا فضل للامام ان يقف راكبا فان وقف قائما او جالسا  
جار وبكره ويصل ويدعو الله تعالى حاجته ووقت الوقوف من حين يزل الشمس من  
يوم عرفه الى طلوع الفجر من يوم النحر لقوله عليه السلام من ادرك عرفه بليل فقد ادرك  
الحج ومن فاتته عرفه بليل فقد فاتته الحج بين ان الوقت يبقى الى طلوع الفجر من يوم  
النحر فان وقف في شيء منه فقد ادرك الحج وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركا  
الا اذا استبته على الناس هلال ذي الحجة واكملوا اذى العقدة ثلثين يوما م بين  
ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر جارا مستحسنا والقياس ان لا يجوز كما لو  
تبين ان يومهم كان يوم الترويه وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة واذا وقف  
محمد لله تعالى تكبر ويصل على النبي عليه السلام ويدعو الله تعالى حاجته لما روي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك رافعا يديه كالسبب طعم المسكين والذكر  
الذي حافه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما انهما اسالا  
رسول الله عليه السلام عن الدعاء في هذا الوقت فقال عليه السلام اكثر ما ادعوا في هذا اليوم  
ودعا الانبياء قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء  
قدير وعن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بعد قوله انك  
على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمعي نورا اللهم  
اشح لي صدري ويتر لي امرى اللهم اني اعوذ بك من وساوس الصدر وشتات  
الامرو شدة القهر فاذا غرقت الشمس من يوم عرفه افاض الامام والناس معه  
على هيفهم نحو المزدلفة ونقال لهما مشعر الحرام وبوحرول المغرب فاذا اتوها

ينزلون بها والنزول يقرب الجبل الذي يقال له قفح افضل يصل الامام  
الناس المغرب والعشاء وقتا لعشاء اذان واعامة وفي احد قول الشافعي  
باذان واقامتين ولا تطوع بين الفرضين كما لا تطوع بين الظهر والعصر في عرفات  
م يصل الفجر بغلس ثم يتقف في حجة الله تعالى وبني عليه ويصل على النبي عليه السلام  
ويدع الله تعالى حاجته الموقف المزدلفة واجب عند العامة لو ترك يتركه الدم  
الا اذا كان بعدد وقال مالك هو ركن كالوقوف بعرفة والمزدلفة كلها موقف  
الا بطن محصر المستحب هو الوقوف عند جبل قفح ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع  
الفجر لا قبله لان قبله ليله النحر وانها وقت الوقوف بعرفة على ما ذكرنا وليس في هذا  
الوقوف دعاء موقفة وعن علي بن يوسف انه كان يقول اللهم هذا جمع اسالك ان يرفع  
جوامع النحر كله فانه لا يعطى ذلك غيرك اللهم رب المشعر الحرام ورب شهر الحرام  
ورب اخلاص الحرام ورب خيراته العظام اسالك ان تبلغ روح محمد منا افضل  
السلام اللهم انت خير مطلوب وخير مرغوب ولك في كل رقة حيازه اسالك ان  
تجعل جابرتي في هذا اليوم ان تقبل توبتي وبجاء عن خطي وجمع على الهدى  
امري واجعل التقوى من لدنا هي ثم يدفع على هيفه قبل طلوع الشمس ليثنا  
فاذا اي منا ياتي حرم العقبة فمرسها من رطن الوادي سبع حصيات مثل حصى  
الحدق لا يكون اطول من النواه ويستقبل في الرمي حرم العقبة يجعل منا عن  
يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موضع حصانه ويجوز الرمي بكل ما كان  
من اجرا الارض عندها كالمدر والحجر وكيفية الرمي ان يضع ايها على وسط  
سبابته ويضع اخصاه على راس ايها ثم يرميها كذلك ويكرر مع كل حصاة مائة  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عند الرمي لیس الله والله اكبر رغما للشيطان  
وحتره ويقطع السليمة عند اول حصاة يرمي بها في الصحيح من الرواية ولا يرمى  
في ذلك اليوم غيرها هكذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي بن يوسف الا فضل  
ان يكون هذا الرمي راكبا وما سواه ما شيا قال ابو حنيفة ومحمد الرمي كله راكبا افضل



ولا يفت بعد هذا الرمي حتى ياتي منزله هكذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
لم يفت بعد الرمي ولم يذكر الذبح بعد هذا الرمي قبل الحلق لانه مفرد فلا يلزمه  
الذبح ولا اصحة عليه لانه مسافر فاما القارن والمتمتع يدان بعد الرمي قبل الحلق  
ثم يحلقون وتقصر لانه جاءوا ان الحزج عن الاحرام والحزج اما يكون بالحلق والتقصر  
والحلق افضل لانه مقدم على التقصر في حاب الله تعالى والتقصر ان تقطع من رؤس  
الشعر قدر الاغلة ولا حلق على النساء فاذا حلقوا وقصر حل كل شيء الا النساء ما  
لم يطفئ البتة مروي ذلك عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد الرمي قبل  
الحلق حل كل شيء الا الطيب والنساء وعن علي بن يوسف حل الطيب والنساء ايضا  
وان كان لا حل له النساء والصحاح ما قلنا لان الطيب اعيى من الحجاء حل الطيب بعد وانعقد  
الحلق قبل طواف الزيادة بالاثم يطوف بالبيت في يومه ذلك طواف الزيادة ان استطاع  
او من الغدا وبعد الغدا ولا يخر عن ذلك لان طواف الزيادة عند ما موقت يوم  
التحرير يوم من بعده والطواف في اول الوقت افضل اعتبارا بالاخيصة وان اخرج عن  
وقته قضاء وكان عليه الدم في قول له حيفة وقال صاحباه لا يلزمه الدم فطوف  
بالبسعة اسواط وراء الحطيم ويصل بعد الطواف ركعتين فحل له النساء وهذا  
الطواف يسمى طواف الزيادة وطواف الركن وطواف يوم التحرير ولا يرمل في هذا الطواف  
ولا يسعي بعده من الصفا والمروة لان السعي من الصفا والمروة لا يجب لامرأة وقد سعي  
قبل هذا الطواف فان لم يكن رمل وسعي في الطواف الاول رمل في هذا الطواف وسعي  
بعده بين الصفا والمروة ثم يرجع الى منى ولا يبيت بمكة لما روى جابر بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم  
طاف بالبيت وعاد الى منى فقيم بمنى فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم  
التحرير في الحمار الثلاثة يبدأ بالذي يلي مسجد الحيف فيرمي سبع حصيات مثل  
حصص الحدوق يقف حيث يقف الناس ويكبر مع كل حصاة ويحمد الله تعالى ويبتغي عليه  
وسمك ويكبر ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدع الله تعالى حاجته يجعل في ذلك رطل كفه الى  
الناس ثم ياتي جرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس

ويصل ما فعل في الاولى ولم يرو انه ما ذى يدعو بعد الرمي الاولى والوسطى في  
هذا الرمي وذكر ابن سباج انه يقول اللهم اجعل في حجاجك مبرورا وديننا مغفورا  
وعن علي بن يوسف انه يقول اللهم اليك افقت ومن عذابك اشفت واليك رغب  
ومك رهبته فقبل نسكي وارحم تضرعي واقل توبتي واستجب عوتي وعظم اجر  
واعظم سؤالي ثم ياتي جرة العقبة فيرمي من بطن الوادي سبعا ويكبر مع كل حصاة  
ولا يقوم بعدها في المشهور فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من التحرير في الحمار  
الثلاثة كذلك حين نزول الشمس يفران احب في يومه ذلك وسقط عنه الرمي  
في اليوم الرابع لقوله تعالى فمن يعمل في يومين فلا اثم عليه وان احب ان يكثرها  
فلكم الليلة فلكم حجة طلع البحر لا يمكنه ان يفتر في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال  
كذلك فكون حمله سبعين حصاة سبعة في اليوم الاضحي ثم بعد ذلك كل يوم  
احد وعشرين في ثلاثة ايام وان يفتر قبل طلوع البحر من اليوم الرابع لا يلزمه الدم  
في روايه وان اقام حجة طلع البحر من اليوم الرابع ولزمه الرمي فري قبل الزوال جاز  
في قول له حيفة ولا يجوز في قول له يوسف ومحمد والمشافعي وبيت هذه البياني منا ولا  
بيت بمكة اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ويكره ان يعدم الانسان بقوله الى مكة ويقيم  
منها حجة رمي الحمار لان ذلك يسفل قلبه فلا يرمى الحمار على وجهها ثم ياتي بالباطح فيسرك  
به ساعة هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمى هذا الموضع الباطح ومحصرو وخيف  
ثم يطوف بالبيت سبعة اسواط طواف الصدر لا يرمل فيها ويسمى هذا الطواف طواف الصدر  
وطواف الرذاع وطواف الافاضة وطواف اخر العهد بالبيت فاذا طاف يصلي ركعتين  
وهذا الطواف يصلي ركعتين وهذا الطواف واجب لا على اهل مكة وسقط بعد زفاذا  
طاف وصلى ثم حجه وروى الحسن عن علي بن حيفة انه اذا صلى بعد طواف الصدر ركعتين  
ياي زمزم فيشرب من ماء او يصب على راسه ثم ياتي بالمدثر ثم يكبر ويحمد الله  
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدع الله تعالى حاجته ويضع خده على حائط الكعبة ويتشبهت بآثار  
الكعبة هكذا روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم انهم كانوا يفعلون كذلك



محمد في المحرم اذا اغشى عليه سيم اذا طف به تشبها بالمتوضيئ وعنه ايضا  
لورمي عند الاحجار ولم يحمل في موضع الرمي جاز والافضل ان يرمى بالجار سدا  
ولا يجوز ان يطاف عنه حتى يحمل في الطواف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة اذا حج  
الرجل باهله وولده الصغير قالوا يحرم عن الصغير من كان اقرب اليه حتى لو  
احتج والدواخ يحرم عنه الوالد دون الاخ اذا لم يطف للرجل طواف الزيارة  
وطاف طواف الصدر هذه المسئلة على وجوه ان طاف احدها حبسا او محرابا فهو على  
وجوه اربعة ان طاف طواف الزيارة وطواف الصدر كلاهما على غير وضوء فان طاف  
كلهما حبسا ورجع الى اهله كان عليه بدنه لطواف الزيارة وشاه لطواف الصدر  
ولو طاف كليهما على غير وضوء فعليه لطواف الزيارة دم ولطواف الصدر صدقة  
في عامة الروايات وفي بعض الروايات دم والاول اصح وان طاف للزيارة حبسا  
وطاف للصدر على غير وضوء يصير طواف الصدر طواف الزيارة وعليه دم لتترك  
طواف الصدر ودم لما خير في قول له حيفه وان طاف طواف الزيارة على غير  
وضوء وطاف طواف الصدر حبسا عليه دمان في موتهم دم لطواف الزيارة ودم  
لطواف الصدر وان برك احد الطوافين فهو على ثمانية اوجه ان برك كلا الطوافين  
فهو حرام على النساء ابدا وعليه ان يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر  
وعليه لما خير طواف الزيارة دم في قول له حيفه ولا شيء عليه لما خير طواف الصدر  
لانه غير موقف والساني اذا ترك طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر وطواف  
الصدر يكون للزيارة وعليه لتترك طواف الصدر دم وان برك طواف الصدر خاصة  
فعليه لتترك دم وان ترك من طواف الزيارة اكثر من طاف بالثلاثة اشواط وطاف  
طواف الصدر كانت الاربعة الاشواط من طواف الصدر لطواف الزيارة وعليه  
دم لما خير في قول له حيفه ودم لتترك اربعة اشواط من طواف الصدر في قولهم  
وان برك من طواف الزيارة ثلاثة اشواط فعليه صدقة لما خير وصدقة لتترك الثلاثة  
من طواف الصدر وان برك من طواف الصدر اربعة اشواط كان عليه دم لان برك الاكثر



كره الكل وان ترك الاقل كان عليه صدقة وان ترك الاقل من كل واحد منها اربعة اسواط صار الكل للزئارة وهتته اسواط وعلمه لترك الباقي من طواف الزئارة لم ولترك طواف الصدر دم وان طاف لكل واحد منها اربعة اسواط فان بمصان طواف الزئارة بحبر طواف الصدر وعلمه لما خيره صدقه ولتقصان طواف الصدر صدقه وان طاف للزئارة اربعة اسواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندنا وعليه شايان شاه لتقصان يمكن طواف الزئارة وساه لترك طواف الصدر سعت بها فذكرناه في العام الثاني منا كل طواف جدي وقته يكون عنه وان نواه تطوعا او عن غيره مثاله المحرم حجة اذا قدم وطاف بها تطوعا كان للتقدم وان كان محرما بعمره فطوافه يكون للعمرة وان كان فارنا فطوافه ولا يكون للعمرة ثم للحج وكذا لو طاف في وقت طواف الزئارة كان للزئارة وان لم ينو ذلك لا بد من الشيء ولا يعتبر الحجة حتى لو طاف بالبيت طالبا للمغرم او هاربا من العدو ولا يعتبر طوافه خلاف الوقوف بعرفة فانه يكون واقفا وان لم ينو ولو طاف ثلاث مرات او خمس مرات او سبع مرات كل مرة سبعة اسواط وصل بعد ذلك لكل اسبوع ركعتين جازولو طاف في الاوقات التي تكره فيها الصلوة نحو طلوع الشمس وعند الاستواء وعند الغروب بجوار الطواف ولا يصح الا في الذي يحل فيه الصلوة المرأة اذا حاضت في الحج ان حاضت قبل ان يحرم وانتهت الى الميقات فانها يغتسل ويحرم واذا قدمت مكة وهي حايض تصنع ما يصنع الحاج غير انها لا يطوف بالبيت ولا يسعى بين الصفا والمروة ولشهر جمع المناسك ولا حلق ولكنها يقصر وان حاضت يوم النحر قبل ان يطوف بالبيت فليس لها ان تفرجته بظهره ويطوف بالبيت وان حاضت بعد ما رأت البيت طافت جازها ان تفرج وليس عليها طواف الصدر

**مسألة في العمرة** العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام مكره فيها العمرة لغز الفارن يوم عرفة ويوم النحر وايام الشروق وعرفة يوم نفسه اذا احرم للعمرة يوم عرفة قبل الزوال لا يكره ويجوز تكرارها

في السنة الواحدة عندنا ويجتنب المحرم بالعمرة ما يحسب المحرم بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعله الحاج واذا طاف وسعى وحلق خرج من احرام العمرة وتقطع التلبية كما استلم الحجر في اصح الروايات وركن العمرة بيان الاحرام والطواف بالبيت وواجبها شيان السعي بين الصفا والمروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من رمي الحجار والوقوف بعرفة وطواف التيممة والصدر والبيت منة والمزدلفة المحرم بالعمرة اذا احرم بالحج ان احرم قبل ان يطوف لعمرته يكون فارنا وكذا لو احرم بعد ما طاف بها شوطا او سطون او لانا وان احرم بعد ما طاف بها اربعة اسواط كان مقفعا رجل له حجة ونوى لقلبه العمرة او لبي عمرة ونوى لقلبه الحج او ليهما جميعا ونوى احدها او ليهما جميعا ونوى كليهما روى الحسن عن له حينه ان العبرة لما نوى **مسألة في القران** المحرمون اربعة المفرد بالحج والمفرد بالعمرة والفارن والمفقع اما المفرد بالعمرة والحج فقد ذكرنا واما الفارن والفارن من جمع بين العمرة والحج في الاحرام تقول ليكل عمرة وحجة اذا اراد الرجل القران يتاها للاحرام كما يتاها للمفرد يتوضا او يغتسل ويصل ركعتين وتقول بعد اسلام الدم اني ارى العمرة والحج ثم يلى فنقول ليكل عمرة وحجة معا قدم محمد العمرة في الذكر على الحج لانها مقدمة في كتاب الله تعالى قال الله تعالى فمن تمع بالعمرة الى الحج ثم بدا بافعال العمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت لعمرته سبعة لشواط كما يطوف المفرد ويسعى بين الصفا والمروة ولا حلق ولا يحل بل يخرج الى عروات وتقف ثم يطوف بالبيت للحج ويسعى بين الصفا والمروة عندنا يطوف الفارن طوافين وسعيهما سعيين احدهما للعمرة والباقي للحج كما ياتي سائر ما يفعله المفرد بالحج فاذا رمى حجرة العقبة يوم النحر بدع دم القران وهذا الدم نسل من المناسك موقت بام النحر وبساح له ان يناول منه عندنا ويجوز فيه الشاة والاشتراك في العمرة افضل من الساق والخروج افضل من البعرة كما في الاضحية وان كان الفارن ساق الهدى مع نفسه كان افضل لم حلق



او تقصر فحلال وان لم يطف العارن لعمرته حتى وقف بعرفات بعد الزوال عندنا  
يصبر رافضا لعمرته ولا قران لاهل مكة ومن كان منزله من الميقات ومكة  
ولو احرم بحجتين عند الميقات او عند غيره لزماه جميعا في قول له حيفه  
ولي يوسف وكذا الواحرم بعمرتين لزماه وقال محمد لا يلزمه الا احدي الحجتين  
واحدي العمرتين على هذا الخلاف اذا احرم حجة ووقف بعرفه ثم احرم حجة  
اخرى عندها يلزمه الثانية ايضا وعند محمد لا يلزمه الثانية واذا صار محرما  
بها عندها كيف يفعل قال ابو حنيفة اذا اشتغل بعلم احداها يتركها ويتصل بالثانية فاذا  
فزع من الاولى في فصل الحج تقضى الثانية في العام الثاني وفي فصل العمرة تقضى  
الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز خلاف تكرار الحج  
وقال ابو يوسف كما قال ليك بحجتين او قال ليك بعمرتين يصبر محرما بهما جميعا  
ويرتفع احدهما في مكانه قبل ان يشغل بعلم احدهما اذا قال الله على ان  
الحج في هذا العام ثلثين حجة لزمه الكل في قول له حيفه المكي اذا خرج الى  
الميقات واحرم حجة وعمره معا فانه يرفض العمرة في قولهم ولو طاف للعمرة  
سوطا او سوطين ثم احرم حجة فانه يرفض الحجة ثم يعضها بعد العمرة في قول  
له حيفه وقالوا لانه يرفض العمرة ولو كان طاف للعمرة اربعة اشواط ثم احرم حجة  
فانه يرفض الحجة بالانقار ويض في عمرته ثم يعض الحجة في عامه ذلك ان بقي وقت  
الحج عن محمد اذا خرج الرجل الى السفر يريد الحج فاحرم ولم يحضر النبي قال هوج  
قل له وان خرج ولا نية له فاحرم ولم ينوشيا قال له ان يجعله ماشا ما لم يطف  
بالبيت فاذا طاف بالبيت في عمره وعن محمد رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى  
ثلثين سنة قال عليه ثلثون حجة او ثلثون عمرة ولو قال على المشي الى بيت الله تعالى  
ثلثين شهرا او قال احد عشر شهرا او قال عشرة اشهر قال عليه عمر واحد وانما  
استحسن ذلك في السنين لمكان العرف رجل قال وهو خراسان على المشي الى بيت الله  
تعالى ان كنت فلانا فلكم فلانا بالكوفة قال عليه المني الى بيت الله تعالى من خراسان

رجل قال انا محرم بحجة ان فعلت كذا ففعل كان عليه حجه وكذا لو ذكر العمرة  
ولو قال انا اهدي الى بيت الله تعالى ان فعلت كذا ففعل لا يلزمه شيء اذا  
احرم الرجل شيء ونسيه يلزمه حجة وعمرة وان احرم شيئين ونسيهما في الا  
ستحسان يلزمه حجة وعمره ويحمل امره على القران رجل اوجب على نفسه الحج  
ماشيا قال ان شئت و ان شئت ان شئت ان شئت ان شئت ان شئت ان شئت ان شئت  
عليه حجة ماشيا وروى الحسن عن له حيفه ان الحج راكبا افضل من الحج ماشيا  
وفي طاهر الرواية الحج ماشيا افضل فعلى رواية الحسن اذا نذر ان يحج ماشيا  
راكبا خرج عن النذر وفي طاهر الرواية يلزمه الحج ماشيا ثم اختلف الصحابة  
انه متى ركب قال بعضهم يركب اذا طاف للزيارة وقال مالك يركب بعد ما طاف  
للصدر وقال ابن عباس رضي الله عنه يركب بعدما وقف ثم اختلفوا انه متى وضع  
يلزمه المشي قال بعضهم من الميقات والصحيح انه يمشي من بيته فان ركب في الكل اراق  
دما وان ركب لا قبل فعليه بقدر ذلك من قبه المساء صدقه رجل قال على المشي الى  
بيت الله تعالى او الى الكعبة او الى مكة او قال على زيارته بيت الله تعالى يلزمه حجة  
او عمره ماشيا ولو قال على الذهاب الى بيت الله تعالى او على الخروج الى بيت الله  
تعالى او الخروج الى الكعبة او الى بيت المقدس او الى المدينة لا يلزمه شيء ولو قال  
على المشي الى الحرم او الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء في قول له حيفه وقالوا هذا وما  
لو قال على المشي الى بيت الله تعالى سوا ولو قال على المشي الى المسجد الحرام ذكر في الآل  
انه على هذا الخلاف ايضا رجل قال لله على حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان  
وكذا لو قال لله على عشر حج في هذه السنة كان عليه عشر حج في عشر سنين  
وكذا لو اوجب على نفسه ما به حجة لزمته وقال علي الرازي بقدر ما يعيش  
من السنين وهكذا روى عن محمد ولي يوسف ولو قال لله على نصف حجة قال  
محمد يلزمه حجة كاملة وكذا لو قال ليك حجة لا اطوف فيها طواف الزيارة  
ولا اقف بعرفه يلزمه حجة كاملة اذا علق الحج بشرط ثم علقه بشرط اخر



وجد الشيطان بكفه حجة واحدة اذا قال في الممنع اليه فلهذا  
**فصل في المنع** المتع افضل من الافراد والقران افضل من الكل  
 وعنه حيفه رواية الافراد افضل من المتع وقال الساجي الافراد افضل  
 من الكل المتع عندنا من ياتي باعمال العمرة او بطواف كبرطوافها في اشهر الحج  
 ثم يحرم بالحج وحج من عامه ذلك قبل ان يعلم تاهله بينها الما ما صحبا وان احرم  
 بالعمرة قبل اشهر الحج وطوافها في اشهر الحج وحج من عامه عندنا يكون متمعا لان اذا  
 افعال العمرة في اشهر الحج بمنزلة ابتداء الاحرام في اشهر الحج ولو اعتمر في اشهر الحج  
 ثم افندها وانها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متمعا لانه لم يتم العمرة  
 ولو قضا العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاها قبل ان يرجع الى المقادير  
 لا يكون متمعا في قولهم ولو قضا الفاسدة بعد ما رجع الى المقادير يكون متمعا  
 ولو لم يرض الفاسدة حتى رجع الى موضع تاهله المتعة والقران ثم عاد وقضا  
 العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال ابو حنيفة لا يكون متمعا الا ان يرجع الى اهله  
 ثم يعود محرما بالعمرة ولو خرج الى المقادير قبل اشهر الحج ثم رجع يكون محرما في قول  
 لهم وكما لا امران لاهل مكة ومن كان في معناه لم يمتعه لهم رجب الدم على القارن  
 والمتع سكرالما انعم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين الاحرام با  
 لعمرة وطوافها بعض الطواف في رمضان وبعضه في شوال ثم حج من عامه ذلك  
 فان كان كبرطواف العمرة في شوال كان متمعا وعليه دم المتعة وان كان كبرطوافها  
 في رمضان لا يكون متمعا ولو كان بها ثلاثة اشواط في شوال ثم رجع الى اهله ثم عاد  
 الى مكة وطواف ما بقي وحج من عامه ذلك فان كان كبرطوافها في السفر الاول لا يكون  
 متمعا لانه قد ارتفع نسكان في سفرين وان كان كبرطوافها في السفر الثاني يكون  
 متمعا ولو طواف للعمرة على عترة وضوء رمضان ثم اعاد الطواف في شوال وحج  
 من عامه ذلك لا يكون متمعا المتع اذا لم يتقوا الهدى مع نفسه فكما فرغ من افعال العمرة  
 حال ان راق هدى المتعة بقي محرما ما لم يفرغ من افعال الحج **فصل في واي الحج**

قيلان

من فاه الوصف بمرئيه وقت الوقوف فاه الحج وقايت الحج يتخلل عن احرام الحج  
 بعد العمرة وعليه الحج من قابل ولا دم عليه عندنا لانه لم يركب بكابه وقد ادى احد  
 سوجه الاحرام فان كان فارنا بطوف للعمرة ويسعى ثم يطوف طوافا اخر لغوات الحج  
 ويسعى ويحلق بطل عنه دم القران وليس على فائت الحج طواف الصدر **فصل**  
**في الاحصار** المحصر هو المحرم بالعمرة والحج اذا منع عن الوصول الى البيت  
 بمرض او عدو كما فر او سلم وقال الشافعي لا احصار الا بالعدو وحكمه انه يفت  
 يهدى واحد ساه او بقره او بدنة او شاة في بدنة او بقره والبدنة افضل ويجوز فيها  
 ما يجوز في الاضحية وان كان باربا يفت يهدى ويؤاخذهم ان يهررا عنه في الحرم  
 يوم النحر فاذا خرج الى كل ثوب وهذا الدم موقف بالحرم عندنا وعند الساجي يجوز في  
 الموضع الذي احصر وليس على المحصر حاق ولا تقصر من ان كان محرما بعمرة عليه قضاء  
 العمرة اذا قدر وان كان محرما بحج عليه حجة وعمرة اما قضا الحج فان كان ذلك  
 حجة الاسلام فعليه اداها وان كان محرما بحج التطوم عليه قضاها لا يخرج  
 منها بعد صحة المشروع فيها واما قضا العمرة فلا نه لما عجز عن الحج بعد الشد وعصار  
 كفايت الحج وفائت الحج يلزمه العمرة وكان عليه قضا العمرة اذا بعث لمحصل الهدى ان  
 شاقا قام في مكانه وان شارب وجوز ذبح هدى الاحصار قبل يوم النحر قبل يوم النحر  
 في العمرة والحج جميعا في حوافر حيفه وقال صاحباه لا يجوز في الحج المحصر اذا لم يجد الهدى  
 فهو محرم الى ان يجد او يطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق وعن ابن يوسف اذا  
 لم يجد الهدى تقوم الهدى بالاطعام ويصدق به فان لم يجد ذلك صام لكل نصف  
 صاع يوما ولا يكون الحاح بعد الوقوف بعرفة محصرا ولا يكون محصر في الحرم اذا امكنه  
 الطواف بالبيت وقال ابو يوسف اذا كان مكة عدو غلب بمنعه من الطواف فهو محصر  
 ولو احصر بعد الوقوف حتى مضت ايام الشربة وكان عليه دم ترك الوقوف بالمزدلفة  
 ودم ترك الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لما خيره ودم لما خيره لما خيره قول  
 له حيفه قال ابو حنيفة ليس على اهل مكة حكم الاحصار اليوم لانها دار اسلام بخلاف يومين



التعلية للم واذ بعث بالهدى ثم زال الاحصار ان يمكنه ان يدرك الهدى والحج  
 جميعا لزمه المضي في الحج والسجدة جميعا ولو قدر ان يدرك الهدى دون الحج لزمه  
 المضي في الحج وان قدر على ادراك الحج دون الهدى لزمه المضي استقصانا وهذا  
 التقسيم ساقى على مولد حنفه لان عنده يجوز دفع دم الاحصار قبل يوم النحر فاما على  
 قول صاحب جريد لا يجوز الذبح فلا يتأتى هذا التقسيم في الحج انما ساقى في العمرة ولو كان الاحصار  
 بالمرض فالمرض هو الاول وسواء لو سرق نفقة الحاج عن محمد قال ان قدر على المشي لا  
 يكون محصرا وان لم تقدر يكون محصرا ويجوز ان يلزمه الحج ماشيا وان كان لا يلزمه ابتدا  
 كالقصور اذا شرب في الحج رطوعا يلزمه الاتمام وقال ابو يوسف ان قدر على المشي للحال  
 لكنه عافى ان يخرج يكون محصرا اذا احصر نفقت هدى واحدا لتحلل عن الاحرامين  
 لا يصح ولا تحلل به لان اوان الخروج عن الاحرامين في حق واحد وما هدى واحد  
 لا تحلل عنهما وان نفقت هدى من الحج الى ان يعين هذا للعمرة وهذا للحج المرأة اذا  
 احرمت بالحج تطوعا شتمها زوجها في محصره وللزوج ان يحللها بما هو من محطرات  
 الاحرام ولا يثبت التحلل بقول الزوج حللتك ولا احرمت بحجة الاسلام وليس لها محرم  
 فهي محصره فلا تحلل منها الا بالهدى ولو احرم العبد والامة بغير اذن المولى فلم يولى  
 ان يحللها فغير هدى وحكم لتصا بعد العتق ولو احرم باذن المولى ثم احضر لا يحج  
 الاحصار على المولى ويجب على العبد بعد الاعتاق **فصل في الحج عن الميت**  
 اد ا حج عن الميت بامر من هل يسقط الحج عن المحجج عنه اخلفوا فيه قال بعضهم  
 لا يقع الحج عن المحجج عنه ويكون له ثواب النفقة لا غير وقال بعضهم يقع عن المحجج  
 عنه وهو الصحيح لان الانا يدل عليه وهذا يستلزم ان ينفق عنه عن المحجج عنه وذكره  
 الحاج في التلبية فتقول اللهم اني ارى هذا فيسره لي وتقبل مني ومن فلان وسيسل  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذاك معلق بشبهة الله تعالى كما قال  
 محمد والواو ينبغي ان يكون الحاج رجلا حج مرة مرضا وشيخا ونفع الى رجل ما لا  
 ليح عنه حجة الاسلام وارا ان ما فضل عن الحج من النفقة والتساب وغير ذلك يكون

بيان الماشي رجلا  
 حج مرة

لله فروع الله قال ابن سباج الحمله في ذلك ان تقول دافع المال للمد فروع الله  
 وكلتلك ان سبب الفضل من نفسك ونفقتك لنفسك فنهها من نفسه وقال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا امر غيره بان يحج عنه ينبغي ان يوصى الامر الى المأمور  
 فتقول حج عن هذا المال كنف شيت ان شيت حجه وان شيت عمه وحجه وان شيت  
 فاقرب الباني من المال بينه لكونه وصيه لئلا يفتن الامر على الحاج ولا يحج عنه  
 ردة ما فضل الى الورثة رجل خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى بان يحج عنه  
 ان فسر سياقا لامر على ما فسر وان لم يفسر فعند له حيفه حج عنه من بلده اذا كان  
 ملت ماله بغيره بذلك قال كان له وطنان في موصعان حج عنه من آخرهما الى مكة وقال ابو حنيفة  
 يوسف بن محمد حج عنه من حيث مات وان جاوز المأمور وهو الوصي المكان الذي مات فيه **فصل في الحج عن الميت**  
 ثم امر رجلا بالحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قولهم ولو قال الميت للوصي ادفع المال  
 الى من يحج عنه لم يكن الوصي ان يحج بنفسه ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يرد كان الوصي ان يحج  
 بنفسه ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يرد فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الى وارث  
 الميت الحج عن الميت فان اجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا لا يجوز لان هذه منكره  
 التبرع بالمال المأمور بالحج اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان ينفق من مال الميت الى بغداد  
 والى الكوفة والى المدينة والى مكة واقام ببلده ينفق من مال نفسه حتى يحج او ان الحج ثم  
 لم يرحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور منقفا من مال الامر في الطريق ويكون صامنا  
 لما ينفق من مال الميت في اقامته هذا اذا اقام ببلده خمسة عشر يوما لانه مقم  
 وروى ابن سماعه عن محمد اذا اقام المأمور ببلدة ثلاثة ايام او اقل وانفق من  
 مال الميت لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك ينفق من مال نفسه والوافي زمانا وان  
 اقام اكثر من خمسة عشر يوما يكون نفقته في مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة  
 وان اقام بعد خروج القافلة لا يكون نفقته في مال الميت ولو اقام بمكة بعد اداء الحج  
 فان اقام اقامه معتاده كانت النفقة في مال الميت وان لم يكن معتاده لم تكن في مال الميت  
 ولو عزم الاقامه زيادة على المعتاد لم يدرم على الخروج عبادت نفقته في مال الميت لا

مطلق  
 هو ما في الطريق



ان يكون اتحد ماله دارا فلا يعود اذا امر الرجل غيره بالحق لا يصح امره الا اذا  
 كان عاجزا عن الحق بنفسه عجزا يدوم الى الموت حتى لو قال الله على ثلثون حجة فاج  
 ثلثين نفسا في سنة واحدة ان مات قبل ان يحق وقت الحق جار الكل لانه لم يعرف قدره  
 نفسه عند محي وقت الحق فجار وان جاز وقت الحق وهو يقدر بطلت حجة واحدة لانه قدر  
 بنفسه فان عدم شرط صحة الاحتجاج في هذه السنة فعلا هذا كل سنة يحق المرأة اذا لم  
 يجد محرما لا يخرج الى الحق الى ان يبلغ الوقت الذي يحجر عن الحق فحينئذ يبعث من يحج عنها  
 اما قبل ذلك لا يجوز الحق لتوهم وجود المحرم فان بقيت رجلا ان دام عدم المحرم  
 الى ان مات فذلك جائز كما لم يرض اذا حج عنه رجلا ودام المرض الى ان مات هذا اذا كان  
 الامر عاجزا محجرا برجي زواله كالمريض والجس وكذلك فان كان لا برجي زواله كالزمانة  
 والعجى حازان امر غيره بالحق المأمور بالحق اذا دخل مكة قبل ايام العشر بالحق اذا استاجر خادما  
 قال يكون نفقه في ماله الى ان يدخل ايام العشر المأمور بالحق اذا استاجر خادما  
 لخدمته قالوا بنظر ان كان المأمور من خدم نفسه فنفقة الخادم لا يكون في مال  
 الامر فان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم يكون في مال الامر لانه ما دون بذلك  
 دلاله ولما مور بالحق ان يدخل الحمام بقدر المعارف ويعطى اجرا كما روي مال الامر لان  
 ذاك من الرواتب ولما ان يزيد من مال الامر وتفسيره ان يخلط دراهم النفقة مع  
 الرفقة ولما ان يودع المال استحسانا ولو ضاع مال النفقة مكة او تقرب منها  
 او لم يتبق مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له ان يرجع في مال الميت  
 وان فعل ذلك بغير قضا لانه لما امر بالحق فقدا امره بان ينفق عنه المأمور بالحق  
 اذا حج ماشيا وامسك مونه الكرا كان ضامنا مالا ويكون الحق لنفسه لان الامر  
 بالحق تصرف في المتعارف والمتعارف هو الحج بالزاد والراحلة المأمور بالحق  
 اذا ترك الطريق الاقرب واخذ الابعد بان يترك البعد الذي طريق الكوفة وذهب طريق  
 البصرة ان كان الحاج سلك ذلك الطريق لا يضمن لان الطريق لا بعد عسى يكون يسرها  
 من الاقرب اذا دفع الوصي المال الى رجل الحج من الميت في هذه السنة فاخذ واخر

مطلد  
 لا يجوز الاصح غيره مما يجرى

الميت

الحج حج من فابل جاز عن الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لان ذكر السنه يكون  
 للاستحجال دون التقيد كما لو وكل رجلا بان يعق عبده غدا او سبع غدا فاعتق  
 او باع بعد غدا جاز اذا قطع الطريق على المأمور بالحق وقد انفق بعض المال في الطريق  
 فبقي على وجهه حج ان مضى وانفق من مال نفسه يكون مقبرعا ولا سقط الحج عن  
 الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق التسيب بانفاق المال في كل الطريق  
 وان قطع عليه الطريق وتبقى يده شيء من مال الميت وانفق ذلك على نفسه لا يكون  
 ضامنا ويكون الحج عن الميت وان قطع عليه الطريق وتبقى يده شيء من مال الميت  
 فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا اذا لم يذهب بقا فله المأمور  
 بالحق اذا رجع وقال منعت وقد انفق من مال الميت في الرجوع وكذبه الموصي او الوارث  
 في المنع لا يصدق ويكون ضامنا للنفقة الا ان يكون امرا ظاهرا شهد على صدقه الحاج  
 عن الميت اذا قال حجتي وكذبه الوارث او الوصي كان القول قول الحاج لانه يدعي  
 الخروج عن المال الذي كانت امانه في يده ولا يقبل بيته الوارث او الوصي انه  
 كان يوم النحر بالكوفة الا اذا اقاموا اليه على اقراره انه لم يحج ولو كان الحاج  
 غريبا للميت امر بان يحج عن الميت بما عليه من الدين فقال حجتي لا يصدق الا بيته  
 لانه يدعي قضا الدين الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف بعرفة جاز عن الميت  
 لانه ادى ركن الحج ولو لم يمت ورجع قبل طواف الزيارة فهو حرام على السا  
 ويعود نفقه نفسه ونفقة ما بقي عليه لانه صار حائنا في هذه الصورة المأمور  
 بالحج عن الميت اذا حج واعتمر ان اعتمر قبل الحج في اسائر الحج ثم حج من مكة عن الميت يكون  
 محالفا في قولهم ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام عن نفسه وكذا الوجه ثم اعتمر كان محالفا  
 عند العامة الحاج عن الميت اذا كان مأمورا بالقران ففقرن كان دم القران على  
 الحاج لافي مال الميت لاصل فيه ان كل دم يحج على المأمور بالحق يكون على الحاج لافي  
 مال الميت الا دم الاحصار في قول له جيفة فان ذلك يكون في مال الميت في قول له جيفة  
 وقال لا يكون على الحاج ولو ان رجلا امره رجلا ان يحد بها بالعمرة والاخر بالحق ولم يامر

لا



للمغص فان كان بعض اصليه في الحرام لا يحوز احده ترجيحاً للمحرمة  
ولو رمى طيراً على عصي سحره بعينه مكان الطير ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم  
فهو من صيد الحرم والا فلا ولو كان راس الصيد في الحرم وقوامه في الحل فهو صيد الحل  
ولو كان على العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد تاماً وقوامه في الحل والباقي في الحرم  
لا يحل اخذه لان قراره في السوم لا يكون على القوام وكما لا يحس حسيس الحرم لا يرمى في قول  
له حيفه ومحمد وقال ابو يوسف لا بأس بالرمي خلال اخذ صيداً من الحل وادخله في الحرم كان  
علمه ارساله عندنا ولا يجوز بيعه ولو ذبحه كان علمه الجرا ولو ارسل كلباً في الحل على صيد  
فدخل الصيد في الحرم فتبعه الكلب واخذه لا يحل اكله كما لو ذبحه ادى في الحرم  
ولاشي على المرسل ولو رمى صيداً في اكل ففر الصيد وقع السهم به في الحرم قال محمد  
علمه الجرا في قول له حيفه فما علم ولو ارسل في الحرم كلباً على ذب واصاب صيداً  
او نصب كلبه للذبح ووقع فيه صيد لاشي عليه ولو اخرج ظيماً من الحرم وادى  
جراها فولدت اولاداً وماتت الاولاد لمس عليه ضمان الاولاد ولو ذبح هذا الصيد  
قبل المكفر او بعده كره اكله تنزهها ولو استعان بثمنه في الجرا كان له ذلك وكوزبه الا  
سقاء للمسرى ولا بأس باخراج حجارة الحرم وتزايه الى الحل **فصل في المقتطعات**  
دخل البيت حسن ولا بأس بالعمرة وغداه عرفه الى نصف النهار لا تقبل ان يبدأ  
الحاج مكة فاذا اقضى نسكه يمر بالمدينة وان بدأ بالمدينة حار المحرم اذا اضطر  
الى ميتة وصيد كات الميتة او في قول له حيفه ومحمد وقال ابو يوسف الحسن يذبح  
الصيد ولو كان الصيد مذبوحة فالصيد او في عند الكل ولو وجد صيداً وكتبه فالكلب  
او في لاني في الصلابة كتاب المحظورين ولو وجد صيداً ومال اسان يذبح الصيد ولا  
ياخذ مال الغنم ولو وجد صيداً او لحم ادى في الحرم كان ذبح الصيد او في استحسانا وعن  
محمد الصيد او في من لحم الخنزير وعن بعض اصحابنا من وجد طعام الغنم لا يباح  
له الميتة وهكذا عن ابن سماعه وبشران الفصيلة او في من الميتة وبها اخذ الطياري  
وقال الكرخي هو باختيار عن له حيفه ما يحط احداً من الصدقة ثم الصدقة



م العتق اذا اراد ان يح مال حلال فيه شبهه فانه يستدين للحج وتقض دينه من  
ماله وله ان يح وعليه دين لا و قاله وان كان في ماله وفاء بالدين تقض الدين ولا يح  
وبكره الخروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنده مال ما لم تقض منه الا  
باذن الغريم فان كان بالدين كفيل ان كان الكفيل ياذن الغريم لا يخرج الا باذنها وان كان  
كفيل يفر اذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب وله ان يخرج بغير اذن الكفيل وبكره  
ايجوار مكة في قول له حيفه ولا يستوفى في الحرم قصاص في نفس مستوفى فما دون النفس  
وعن له حيفه لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لها ولو دخل الحرم ولا يعرضه ويمنع  
عنه الطعام والشراب في قول له حيفه وبكره الحج على الحارة والحل افضل ولا بأس للمحرم  
ان يزوجه وبكره اخذ الحج الى الحج اذا ذكره احداً بوجه ان كان الوالد محتاجاً الى خدمته  
الولد وان كان مستغنياً عن خدمته فلا بأس والاجداد والحدائق عند عدم الابوين بمنزلة  
الابوين جل اوصى لرجل بالف درهم وبالف للمساكين اوصى بان يح عنه بالف حجة  
الاسلام وثلاث ماله مبلغ الف درهم تقسم الثلث بين الكل الا ما نام ما اصاب المساكين  
يضم الى حجة الاسلام حتى تمام الحج وما فضل من الحج يكون للمساكين لان الحج فريضة  
والصدقة تطوع وكلاهما حق الله تعالى فتقدم الفريضة وان كان عليه حج وزكوة  
واوصى لافسان يقسم الثلث بين الكل ثم ينظر الى الحج والزكوة فيبدأ بما بدا به  
الميتة كرا وان كان عليه فريضة ونذر او حجه على نفسه بدأ بالفريضة على كل  
حال وان اجتمع تطوع وواجب او حجه على نفسه بدأ بالواجب قدم ذكره او اخذ  
وان كان الكل تطوعاً او كان الكل فريضة او كان الكل واجباً او حجه على نفسه بدأ بما  
بدا به الميتة وهي من مسایل الاصل وجل مات وترك ابين واوصى بان يح عنه بثلاث  
م ماله تسع مائة فاقرا احد الابين بالوصية وحده الاخر واحد كل واحد منهما اربع مائة  
وخمسين بصف ماله ودفع المقر الى رجل مائة وخمسين بصف ماله ودفع الحج عن الميتة لك  
ثم اقر الابن الاخر بالوصية فان حج عن الميتة بمائة وخمسين بصف ماله فاض ما خلف  
من الجحد خمسة وخمسين لان الحج اذا كان بامر القاضي يجوز عن الميتة فما فضل عن



الوصية يكون للورثة وقد اتفقا على انه فصل عن الحج ما به وخمسون وذلك لما  
في يد الحاج احد فخرج المقر عليه بصفته لكان الحج عن الميت ما به وخمسون فخرج  
امر العاصم حج عن الميت بعد اقرار ابا حمزة اخرى بسلامة لان الاول لم يخرج عن  
الميت لان الميت وصي بالحج عنه بسلامة فاصرف الى الحج الاول بحمل كالتقام فيح  
مره اخرى بسلامة **فصل في الادعية والادكار** اذا اراد الرجل  
الخروج قالوا ينبغي ان يضع دية او يرضي خصومه ويتوب من ذنوبه ويخرج الى الحج  
يخرج الحاج عن الدنيا ويصل ركعتين قبل ان يخرج من بيته وكفا بعد الرجوع الى  
بيته ويقول في دبر الصلوة حين يخرج اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك انقضت  
وعليك توكلت اللهم انت تقني وانت رجاى اكفي ما اهتمنى وما لا اهتم به وما  
انت اعلم به منى عن جارلك ولا اله غيرك اللهم زدنى التقوى واغفر لى ذنوبى  
ووجهنى للخير اينما توجهت اللهم انى اعوذ بك من غنا السفر وكابة المتقلب والمخو  
ر الكور وسوا المنظر في الاهل والمال فاذا خرج يقول بسم الله لا حول ولا قوة  
الا بالله العظيم توكلت على الله اللهم وفق لما يحب ويرضى واحفظنى من الشيطان  
الرحيم ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص والمودتين مره مره واذرك الدابة  
يقول بسم الله الحمد لله الذى هدانا لهذا لا كنا لنهتدي لهدى هذا الا بالله  
وما كنا لمقرنين وانا انى ربنا المتقلبون والحمد لله رب العالمين ويلي عند احرامه  
واذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت حرم حرمك وامنك والعبد عبدك  
وهذا مقام العابد المستجير بك من النار فتنى من عذابك يوم تبعث عبادك ووقنى  
لما يحى ويؤذى وحرم لحمى ودمى وشعرى وبشرى على النار واذ ارأى الكعبة يقول  
الله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام جينا ربنا بالسلام اللهم زد بيتك هذا عظما  
وشرفا وتكرما ومهابة وزد من حج واعتمر بفضله وشرفا ومهابة وتكرما واذا دخل  
المسجد الحرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لى ذنوبى وافع لى

الادعية

العاب رحمتك السلام على ملائكتك الله اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله  
بسم الله دخلت على الله توكلت اللهم اهد قلبى وسدد لسانى واقبل توبتى وبثنى  
بالقول النابت في الحياة الدنيا والاخرة اللهم اسالك في مقامى هذا ان يرحمنى وتقبل  
عترتى ونصع عني وزرى اللهم ادخلنى رحمتك وعما ذك الصالحين ثم يبدأ بالحج والعمرة  
ولا يبدأ بغیره الا ان يكون القوم في الصلوة فدخل في الصلوة ويقول عند استلام الحجر  
بسم الله الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله امننت بالله وكفرت  
بالجنت والطاغوت واللات والعزى وما تبع من دوزان ولى الله الذى نزل  
الكتاب وهو يتولى الصالحين لا اله الا الله امانا بك وصدقا بك ابك ووفاء بعدك واسألك  
لسنة نيلك اللهم اغفر لى ذنوبى وطهر لى قلبى واشح لى صدرى ويسر لى امرى وعافى  
فمى يعافى فان لم يمكنه تقبل الحج ليس بالحج يديه ثم مسح يديه ووجهه وان لم يقدر  
على استلام الحجر لرحمة يقوم بحمال الحجر مستقبل الحجر ورفع يديه ويقول الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله  
ثم يقول ما تقول عند استلام الحجر ومسح وجهه يديه وكلامه في الطواف بركن اليماني  
يقول ربنا اتناك الدنيا حسنة والاخرة حسنة وقبلا عذاب النار وعند الركن  
العراقى يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم حتى من حرم  
ويقول تحت الميزاب اللهم اطلننى تحت عرشك يوم لا تطل الاطل عرشك لا اله غيرك  
يا ارحم الراحمين وعند الركن السامى يقول اللهم اجعل حجى مبرورا ودينى مغفورا  
وسعيامسكورا وتجاوز لى نبور بحملى يا عربرا غفورا ويقول في جمع طوافه  
اللهم انى اعوذ بك من الكفر والرك والسك والفاق والفق والذل وسوا الاخلاق وبعد  
الطواف يصل ركعتين عند المقام او حيثما يسر تقواه الاولى يقول الله الكافرون في  
الناية بقل هو الله احد وان قرا غير ذلك جازم يدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقول  
بعد ذلك اللهم وقنى لما يحى ويرضى وجنن عما يكره وسخطا وبثنى على مسئلة  
نيلك وخيلك ابوههم عليه السلام ثم يخرج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت



ويرفع يديه ويكبر يلما ويقول سبحك يا الله لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره  
 لا اله الا الله لا بعد الا الله مخلص له الدين ولو كره المشركون واجتهدوا في العلم انما  
 لله الذي جدد وعده ونصر عباده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله اله واحد احد  
 صمد لم يلد ولم يولد الا الله اجعل هذا حججا مبرورا وسعييا مسكورا وعلا  
 مقبولا ونجاة في شؤركم يا ارحم الراحمين واذا نزل من الصفا يقول اللهم  
 استغفر لي مستك وسنة نبيك وتوفي على ملكك وملة رسولك واعذني من مضلات  
 الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في بطن الوادي في سعيه رب اغفر وارحم  
 وحاو زعما علم انك انت الاعز الاكرم واهدني الى الله هي اقوم وبحسبي من حواريهم  
 فاك تعلم ولا اعلم يصعد المروة وينظر الى البيت فيقول مثل ما قال على الصفا  
 ويقول انصاع الصفا والمروة اللهم اعصمني على دينك وطواجتك رسولك  
 وخيعة معايبك اللهم اذ هدني للاسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعني منه حتى  
 توفي عليه اللهم يسر لي اليسرى وجنح العسرى واعفني في الآخرة والاهل  
 اعني ولا تعز علي واخجل لك شاكر اذ اكرامها واها منييا قبل يوتي  
 واعسل حوتي واهد قلبي وسدد لساني فاذا كان يوم التروية وذهب الى منى ودخل  
 منى يقول هذا منيا وهو ما ذلتنا عليه من المشاغل من عشا بجوامع الخيرات كما ميت  
 على اولياك اولك واهل طاعتك واما انا عبدك وان عبدك ناصيتك بيدك تقول في  
 ما اردت اللهم واياك ادعوا ومنك ارجوا فبلغه صالح املي واعفني في ذنبي وقبي  
 عذاب النار واذا توجه الى عرفات يقول اللهم اليك بوجهي عليك بركتي وبك  
 اعتمدت واياك اردت اسالك ان تبارك لي في سفرى وان يصفى لي حاجتي بعرفات  
 حاجتي وان تغفر لي ذنوبي يا ارحم الراحمين واذا وقف بعرفات يكبر السابعة الله  
 والصلاة على النبي عليه السلام والاستغفار لنفسه وللوالدين والمؤمنين والمؤمنات  
 وليكن عامه دعائه بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره لا اله الا الله  
 لا بعد الا الله مخلص له الدين ولو كره المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم

في يوم النحر  
 في يوم النحر

في يوم النحر  
 في يوم النحر

وانت لا تحلف المعاد اللهم وهذا مقام المستجير العائد من النار فاجزني من النار  
 بعفوك واذا دخل الجنة برحمتك اللهم اذ هدني للاسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعني  
 منه حتى يقضيه وانا عليه ووقفني لما افترضت علي واعني على طلب رضاك واذا  
 حرك واجعلني من اعظم عبادك نصيبا من خير بقية في هذا العيشة من عبادك  
 الصالحين من نور تديني به ارحمة تسرها اورزق بسطة او ضر بكشفه او بلا بدفع  
 او فقه نصرها اللهم امن روعي واستر عورتني واقلع عثرتني واقض عني ديوني  
 واعفني ولو الذي وقرا بي واجنح اللهم انك دعوت الى الحق ووعدت بالمغفرة  
 على شهود مناسك وقد اجناك وكل وفدا حازه فاجعل حايي مني من موافقي هذا  
 ان تغفر لي ذنوبي وتوفيني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبض عذاب النار  
 واذا افاض من عرفات الى المزدلفة يقول لا اله الا الله الله اكبر الحمد لله الذي لم يخذ  
 ولدا ولم يكن له شريك في الملك اللهم اليك افضت ومن اعدائك استغفرت اليك رجيت  
 ومنك رهبت فاقبل نيك واجح حوبي واعظم اجري وزودني بالتقوى وسلم ديني  
 وزدني علما وحلما واذا اتى المزدلفة يقول هذا جمع اسالك ان يرزقني فيه جوامع  
 الخير كله اللهم رب الشعر الحرام ورب الركن والمقام ورب البلد الحرام ورب الشعر  
 الحرام ورب الحل والحرام اسالك ان يبلغ روح محمد مني السلام لسالك بنور وجهك  
 الكريم ان يغفر لي ذنوبي وترحمني وجمع علي الهدى امرى ويجعل التقوى زادي وذخري  
 والجنة مأوي وهدى رضاك عني في الدنيا والآخرة يا من هو خير كله اعطني من  
 الخير كله واصرف عني الشر كله اللهم حرم طمي وعظمي وحصى وسائر جوارحي على النار  
 برحمتك يا ارحم الراحمين واذا رمى الحجار تكبر مع كل حصاة ويقول اللهم اجعله  
 حججا مبرورا ودنيا مغفورا وسعييا مسكورا واذا وجهه هديه للذبح يقول وحيث  
 وجهي للذي فطر السموات والارض حيفا واما انا من الركن ان صلواتي وسكوتي وحجتي  
 وما في يدي رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين اللهم هذا منك  
 ولك واليك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم عليه السلام بفصاكه وجودك يا اكرم



الاكرم من يقول عند الخلق اللهم بارك في نفسي واعف عني ذنوبي واجعل لي بكل شجرة  
 منها يوم القيامة ثم يرجع الى مكة ويطوف طواف الصدر وشراب من ما منم فانه  
 دواء لكل داء وشفاء عن كل بلا قال عليه السلام ان ما من من لم يمسره له ويقول عند سرب  
 للآل الله اني اسالك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاء من كل داء يا ارحم الراحمين  
 اللهم هذا عياري لدايرهم خليلك فاغني من كذا ويذكر ذلك اذا وقف في الملتزم  
 للزومه ويرفع يده اليه في عتبة الباب ويقول السائل يا بلك سالك من فضلك وعرفك  
 وبرجوار حجتك وكثرة الصرع والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم لك حجت وبك  
 امنتي وعليك توكلت ولك اسلمت واناك اردت فقبل فكي واعف عني ذنوبي وكفر  
 عني سيئاتي واستعملني في طاعتك ابدا ما ابقيتني واعذني من النار اللهم اني استودعك  
 ديني واماني وخواتم علي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة انك سمع الدعاء  
 اللهم لا تجعل هذا اخرا العهد من سنك وارزقني العود اليه واحسن وبي حتى  
 يبلغ اهلي واكف موتي وموتة عيالي وجميع خلقك ابون يابون عابدون ساكنون  
 وللرب حامدون صدوق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له فاذا اتى المدينة استغفر لزيارة النبي عليه السلام بآتيها بالسكنة والوقار  
 والهيئة والاجلال لانه محل رسول الله عليه السلام ومهبط الوحي ونزل الملائكة بوحي انه  
 ينزل كل يوم سبعين الف ملك يحفون بالقبر في قيام الساعة واذا دخل المدينة يقول  
 اللهم رب السموات وما اظللني ورب الارضين وما اقللني ورب الربايج وما درين  
 اسالك خير هذه البسلة وخيرا ههنا وخيرا فيها ويعوذ بك من سرها وسر ما فيها  
 وشرا ههنا اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقايته لي من النار وامانا من  
 العذاب وسوا الحساب واذا دخل المسجد يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم  
 اغفر لي ذنوبي واقب لي ابواب رحمتك اللهم اجعل لي اليوم من اوجه من توجه اليك  
 واقرب من يرب اليك واجح من دعاك واستغني رضاك ثم يصلي ركعتين حث ثنا من المسجد  
 ولن اراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيها الصلوات بالناس في المنابر

وعن ساره بابوت موضوع فيصلي خلف البابوت فذلك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاذا صلى ركعتين يقصد القبر على سكينه ووقار وفراع قلب من امور الدنيا  
 ويذهب الى موضع من وجه القبر وفي ذلك الموضع رخامة بيضا مركبة في  
 حائط القبر فتكون فوق راسه فتدبل كبير معلق فاذا وقف هناك فعد وقف  
 عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول السلام عليك ورحمة الله وبركاته اسهد انك رسول  
 الله فقد بلغت الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في امر الله  
 حتى قتل الله تعالى حميدا محمودا فجزاك الله عن صغرتنا وكبرنا خير الجزا وصلي  
 عليك افضل الصلوة وارزقاها اللهم اجعل بيننا يوم القيامة اقرب البنين  
 واعطه الدرجة والوسيلة والفضل والفضيلة واوردنا حوضه واسقنا بكاه  
 وارزقنا شفاعته واحملنا من فقاية يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا اخر  
 العهد من قبري نبينا عليه السلام وارزقنا العود اليه باذ الجلال والاكرام ويدعوا  
 لصاحبه اني بكر وعمر رضي الله عنهما فتقول السلام عليكما وسال حاجته وبكسر  
 الصلوة بالمدينة ما دام فيها لما جاز الاثار ان الصلوة الواحدة في مسجد رسول الله  
 عليه السلام بعد الف صلوة فما سواه من المساجد قالوا ليس في هذه المواقف دعا موقوف  
 قباي دعا دعا جاد وما ذكونا من الادعية بعضها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وبعضها عن الصحابة والبايعين رضي الله عنهم اجمعين فالمهرك ما يكون اقرب في القبول  
 وعليه بقراء كتاب الله تعالى ما دام راكبا وبالفتح ما دام عاملا وبالادعاء ما دام خاليا

### كتاب النكاح

ابواب الكتاب بانيه الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وانه مستلزم  
 فصول ثلثة اما الفصل الاول في اللفظ الذي يعقده النكاح النكاح تنقذ بلفظ  
 النكاح والتزوج كان على وجه الخبر عن الما ضي نحو ان يقول المرأة روجت نفسي  
 منك بكذا المحضر من اليهود فنقول الرجل قبلت ويكون على وجه الاستقبال بان  
 تقول الرجل للمرأة اتزوجك على كذا فنقول المرأة قبلت ويكون بلفظ الامر بان



يقول الرجل زوجي نفسك بكذا فيقول روجت وكما تنفقد العقد بلفظ  
السكاج والتزوج تنفقد ما يكون تليكا في الاغنيان عدينا روي عن علي حيف  
قال كلما ينفد ملك الرقبه في الامه ينفد ملك المباح في الحرم اذا قال المراه لرجل  
محضر من اليهود بصدق نفسي عليك او وهبت نفسي منك على وجه السكاج فيقول  
الرجل قبلت ان يكاحا وكذا لو قال ملكت نفسي منك او قال لها الرجل مطقتك  
منه فقال ملكت يكون بكاحا ولو قالت بعت نفسي منك بكذا فقال اشترت او  
قبلت يكون بكاحا في الصحيح من الجواب وكذا لو باع الاب ابنته شهاده ما له  
يكون بكاحا وكذا لو قالت المراه عرسك نفسي فقال قبلت ولو قالت احك نفسي  
او اعرك او احللتك او اقرضتك او اودعتك او رهتك فقال قبلت لا يكون بكاحا  
وهبت به الشبهه ولو قال احرك نفسي بكذا فقال قبلت واستاجرته لا يكون بكاحا  
وقال الكرخي يكون بكاحا ولو قال وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون  
بكاحا ولو قالت المراه لرجل تزوجك على الف فقال الرجل تزوجت فقالت المراه  
قبلت قال السج الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون بكاحا وعنه ايضا اذا قال  
الرجل لاب البنت زوجني ابنتك فقال اب البنت زوجت او قال نعم لا يكون بكاحا  
الا ان يقول الرجل بعد ذلك قبلت فرق بين هذا وبينما اذا قال زوجني ابنتك فقال  
فقال اب البنت زوجت او فعلت فانه يكون بكاحا قال لان موله زوجتي استحباب  
وليس بعقد خلاف قوله زوجني لانه لو قيل اذا طلب الرجل من امراه زنا فعالت  
وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون بكاحا وهو بمنزله ما لو قال اب البنت  
وهبتها منك لتحركك فقال قبلت لا يكون بكاحا وكذا لو قالت المراه فديت  
نفسك منك لم يكن بكاحا رجل قال لغيره بالفارسيه دختر خوش من دازي قبال  
دايم لا يكون بكاحا وكذا لو قال لامرأته مرايا بشدي فقال يا بشديم  
لا يكون بكاحا ولو قال مرايا بشدي ترفي فقال يا بشديم يكون بكاحا رجل قال  
اين زنيست محضر من اليهود فقال المراه اين شوي منست ولم يكن بينهما منع

اخلف المشايخ فيه ذكر البهيقي كتابه رجل وامراه ليس بينهما كاح انتقا  
ان يقرأ بالسكاج فاقرا لم يسر فيها قال لان الاثر اراخبار عن امر متقدم ولم  
يتقدم وكذلك في البيع اذا امر ابيع لم يكن بم اجازا لم يجز ذكره في صلح الاصل  
رجل ادعى على امراه بكاحا فحدث فصالحها على مائة درهم على ان تقول بالسكاج فا  
قوله بالسكاج بخلاف قرار قال لانها ترغم انها زوجت نفسها منه ابتداء مائة درهم  
وهذا خلاف ما اذا ادعت المراه الخلع على زوجها فحذر صالحها الزوج على مائة  
درهم على ان يتبرأ من الدعوى فانه لا يجوز وذكر في النوار رجل وامراه اقربا بين  
يدي اليهود بالفارسيه ما زني وشويم لا تنفقد السكاج بينهما وكذا لو قال لامرأته  
هذه امراتي فقالت هي هذا زوجي لا يكون بكاحا فان قال لها اليهود رضىتما او  
اجرتما فقالا رضىنا او اجرتنا لم يكن بكاحا لان الاجازة تنفد للعقد وليس بانشاء  
ولو قال اليهود جعلنا هذا كاحا فقالا نعم كان بكاحا لان الجعل عبارة عن الانشاء  
قال مولانا رضى الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقرا بعقد ما ضي  
ولم يكن بينهما عقد لا يكون بكاحا وان اقربت المراه انه زوجها واقرا الرجل انها امراته  
يكون ذلك بكاحا ويتضمن قرارهما ذلك انشاء السكاج بينهما بخلاف ما اذا اقرا  
بعقد لم يكن لان ذلك كذب محض وهو كما قال ابو حيفه اذا قال الرجل لامرأته لست  
لي بامراه ونوى به الطلاق لا يقع ويجعل كانه قال لست لي بامراه لاني قد طلقتك ولو  
قال لم يكن زوجتها ونوى به الطلاق لا يقع لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه رجل  
قال للمبانه راجعتك على كذا محضر من اليهود يكون بكاحا وان لم يذكر ما لا قالوا  
لم يكن بكاحا وهكذا ذكر الحاكم في المسنى وكذا لو قال المبانه لزوجها ردت نفسي  
عليك فهو بمنزله الرجعة وقال بعضهم اذا قال للمبانه او للمخلقة راجعتك محضر  
من اليهود فقالت قبلت يكون بكاحا ولو قال لا جنيته لم يكن بينهما كاح محضر من  
اليهود فقالت المراه رضىتم لم يكن بكاحا رجل قال لاخر زوج ابنتك في الف  
درهم فقال اب البنت محضر من اليهود ارفعها واذهب بها حيث والا لشيخ الامام

ما

قال  
ش



ابوبكر محمد بن الفضل يكون ذلك كما حيا اب الصغير اذا قال من يدري اليهود اشدوا  
 اني روجت فلانة بنت احمد مريد اب الصغير من ابي فلان لم يركدا وقال لا يها  
 اليس هكذا فقال ابوها هكذا ولم ينداعل ذلك قالوا الاولي ان يجدد النكاح وان لم  
 يجدد اجارا امراه وكلت في جلا الفروجها من نفسه فذهب الوكيل الى جماعة من اليهود  
 وقال اسدوا فاجروا فوجت فلانة واليهود لم يعرفوا فلانة لم يجدد النكاح الا ان يذكر  
 اسمها واسم ابها وحدها وهو كما لو قال تزوجت امراه وكلت ولو كانت امراه حاضره  
 اسمها واسم ابها وحدها وهو كما لو قال تزوجت امراه وكلت ولو كانت امراه حاضره  
 متفق عليه فقال بروجت هذه وقالت امراه زوجت نفسي جار لانها معلومه بالاشارة  
 اما الغاي لا يعرف الا بالاسم والنسب فان كان اليهود يعرفون المرأة الغايه فذكر الزوج  
 اسمها لا غير جار النكاح اذا علم اليهود انه اراد تلك المرأة ودكر الحصار في الليل رجل  
 طلب من امراه ان تجعل امراه في النكاح في يده ليتزوجها من نفسه على صداق وكذا ففعلت  
 فقال الوكيل محضر من اليهود روجت من نفسي امراه جعلت امراه في النكاح سدي على  
 كدي من الصداق وهو كقول امراه فانه يجوز هذا النكاح وقال سمى الابه اكلواي  
 هذا قول الحصار اما على قول مشايخنا ومساح يلج الاجور ما لم يذكر اسمها ونسبها  
 ثم قال سمى الابه وان خصا فاكاز كبراه في العلم يجوز الاقدابه وذكر ايضا احكام  
 الشهيد في المنتقى كما قال الحصار جارتة سميت في صفرها فلما كبرت سميت باسم  
 قالوا الزوج باسمها الاخر اذا صارت معروفة باسم الاخر امراه وكلت رجلا بان  
 تزوجها فزوجها وغلط في اسم ابها لا شقة النكاح اذا كان غايه رجله بنت  
 واحده اسمها عايشه فقال الاب وقت العقد روجت منك بنته فاطمه لا شقة  
 النكاح بينهما ولو كانت امراه حاضره فقال الاب روجت منك بنته فاطمه وهذه اشار  
 الى عايشه وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت جار النكاح رجلا ابنته واحده فزوجها  
 من رجل وقال روجت ابنته ولم يذكر اسمها فقال الزوج قبلت جار رجلا بنتان اسم  
 الكبرى منها عايشه واسم الصغرى فاطمه فقال الزوج في نكاح الكبرى روجت منك بنته فاطمه جار  
 النكاح على الصغرى ولو قال روجت ابنتي الكبرى فاطمه فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز

مطلب  
 لا يجوز النكاح الا بمعرفة الزوج

نكاح واحده منها قال السجح الامام ابوبكر محمد بن الفضل اذا ذكر وافي النكاح اسم  
 رجل غايه وكنيته اسه ولم يذكر واسم ابها من كان الزوج حاضرا اشار اليه حاروان  
 كان غايه لا يجوز ما لم يذكر اسه واسم ابها واسم جده قالوا لا احتياط ان ينسب  
 الى المحله ايضا قبله فان كان الغايه معروفة عند اليهود قال وان كان معروفا  
 لانه لا بد من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغايه اذا ذكر الزوج  
 اسمها لا غير وهي معروفة عند اليهود وعلم اليهود انه اراد تلك المرأة يجوز  
 النكاح الوكيل النكاح من قبل الرجل اذا قال لاب بنت وهبت منك مني فقال  
 وهبت فقال الوكيل محببته قبلت ثم ادعى الوكيل انه قبل النكاح لموكله الا انه اضر  
 ذلك ولم يصرح قالوا ان كان هذا القول من الخاطب الوكيل على وجه الخطبه ومن  
 الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لم يكن نكاحا وان كان كلاما على وجه  
 العقد لزم العقد للوكيل وفي الجامع الا صغر رجل بعث اقواما الى والد امراه  
 للخطبه فقال اب البنت روجت ذكرانه لا يكون نكاحا لانهم جميعا امرؤا بالخطبه  
 من تكلم منهم ومن لم يكلم فبقي النكاح بغير سهرود فلا يجوز الا ان يكون الزوج حاضرا  
 فيجند يصير القوم شهودا وقال بعضهم يجوز النكاح في الوحدان لان التابير يدور  
 بهذا ان يباشر العقد احدهم اربهم كان وعنه له حفص السفك دري رجل سال رجلا  
 ان يزوج ابنته من انه فقال اب البنت وهبتا منك فقال اب الغلام قبلت كانت  
 منكوجه لاب الغلام ولو قال والد البنت لاب الغلام وهبتا لك فقال اب الغلام  
 قبلت كان النكاح للغلام لان معنى قوله وهبتا لك اي لاجلك ونظر هذا ما قال محمد  
 في الجامع الكبير في مسائل تسليم الشفقه ذكرنا طفي رجل قال لا خير فيك خاطبا البنتك  
 فقال الاب ملكتك كان نكاحا امراه قالت لرجل جعلت نفسي لك بالف درهم  
 محضر من اليهود فقال الرجل قبلت كان نكاحا رجل قال لامراه محضر من اليهود  
 خوستن من اذى ولم يقل بربي فقالت اذى ولم يقل اذى او قبل الرجل في نكاح  
 امراه توان نكاح بذي رقتي فقال بذي رقتي ولم يقل بذي رقتي قالوا لا يجوز ذلك وكذا

جئت فاطمة البنت  
 فقال الاب ملكتك  
 كان نكاحا



لو جرى بين رجلين مقدمات في بيع فقال البايع بعته هذا العبد بالف درهم  
 وقال المشتري استريت جارا وان لم يقل البايع بعته منك وكدي لوقالت المرأة  
 المراه في طلب خلع خريستين خريدم تو فروخه فقال الرجل فروخت فانه يصح ذلك  
 وان لم يقل المراه خريستين خريدم اذ تو ولم يقل الزوج فروختم رجل اذ ان  
 يزوج لابنه الصغار امراه صغيره فقال اب الصغار وزوجت ابني من انك فقال  
 اب الصغار قبلت جاز وان لم يقل قبلت لا يفي لان الجواب مبني على عاده ما في السؤال  
 رجل خطب لانه الصغار امراه فلما اجتمعوا للعقد فقال اب البنت بالغا  
 رسيه ترا اذم بزني اني دختره من ادم فقال اب الابن يدبر فم كوز  
 النكاح للاب لان الاب اضاف النكاح الى نفسه وان جرت الخطبه بينهما لاجل  
 الابن رجل قال لغيره جيتك خاطبا ابنك او قال زوجك ابنك او قال جيت  
 لتزوجك ابنك فقال الاب زوجك او قال ملكتها منك فهو نكاح لازم واما  
 انعقاد النكاح بالوصيه ان قال اب البنت اوصيت بابنتي لك الان فحضرت من اليهود  
 فتقول الرجل قبلت كان نكاحا وان قال اوصيت لك بابنتي بعد موتي لم يكن نكاحا  
 ولو قال اوصيت بابنتي لك ولم يرد فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا ولو قال  
 في النكاح احباب وقد ذكرنا وكذا في الطلاق اذا قال المراه طلقه على الف  
 فقال طلقت كان باسا وكذا في الخلع وكذا لو قال لغيره اكفل في نفس هذا او قال  
 اكفل في ما عليه فقال قبلت تمت لكعاله وكذا لو قال هي هذا العبد فقال  
 وهبت لو قال الواهب ابتداء وهبت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلت وكذا لو قال  
 البايع للمشتري اقلع البيع فقال اقلع لا يجوز ما لم يقل البايع قبلت وقال ابو يوسف  
 ثم الاقاله وان لم يقل قبلت وكذا لو قال لرجل بصدقت هذا عليك على قول  
 لي يوسف ثم من غير قبول ولو قال المديون لرب دينه ابرامى فقال ابرامى ييم  
 الابرا ولو قال صاحب الدين لمديونه ابتداء ابرامى من الدين الذي لي عليك صح من غير  
 قبول لكن لو رد المديون بطل ابراه وابر الكفيل لا يرد بالرد وكذا الوكالة لا

اوصيت بك ابنتي  
 بعد موتي  
 لفظ المراه في النكاح  
 احباب  
 اكفل في ما عليه  
 اقلع البيع فقال  
 اقلع

محتاج الى القبول وبطل بالرد والافراد لا يحتاج الى القبول وبطل بالرد ولو وقف  
 ارضا على رجل وقيله فقال الموقوف عليه لا اقبل خلفوا فانه قال هلال بطل  
 الوقف قال الانصاري يصح الوقف ولا يبطل بالرد قبول النكاح في المجلس بغيره قبول البيع  
 رجل قال حضرة الساهد من زوجت فلانه قبلها حضرة الساهد من قبلت لم يجز في  
 قول له جيفه ومحمد ولو ارسل الرجل رسولا اليها او كتب اليها كتابا اني تزوجتك على  
 كذا فقبلت حضرة الساهد من ان سمعا كلام الرسول او لم يقرأ الكتاب عليها فقبلت  
 لا يجوز وقال ابو يوسف يجوز ذلك ولا ينفق النكاح بلفظه المنقعه وهي باطله عندها  
 لا ينفذ الكل خلافا لابن عباس رضي الله عنه وما لك وتفسيرها ان يقول الرجل لامراه  
 اتبع بك بكلام من المال كذا مده فرضيت فانها لا ينفذ الكل ولا تتبع عليها طلاق  
 ولا ايلا ولا اظهار ولا امرت احدها من صاحبه وكذا لو قال اني زوجك منقعه وعن  
 لي جيفه في المارونات يعقد به النكاح ويلفوا قوله منقعه ولو قال برزجك  
 شهرا فرضيت عندنا لم يكن منقعه ولا يكون نكاحا وقال زفر يصح النكاح وبطل  
 الشرط كما لو برزجها بشرط ان يطلقها بعد شهر يجوز النكاح وبطل الشرط كما لو قال  
 بعثك هذا ابكذا لمحبه جارا لبيع وبطل الشرط وقال الحسن بن زياد ان ذكر او قفا  
 لا يعشيان الا من ذلك يجوز النكاح لانه بايضا معنى وان ذكر او قفا يعشيان الا من  
 ذلك لا يصح لانه توقفت عندنا الكل سواء رجل تزوج امراه بالعريه او بلفظ لا  
 يعرف معناه او زوجت امراه نفسها بذكر ان علما ان هذا لفظ يعقد به النكاح  
 يكون نكاحا عند الكل وان لم يعرفه في اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقد به  
 النكاح فمده حمله على كل الطلاق والعقاق والتدبير والنكاح والخلع والامراء  
 الخمر والبيع والتمليك فالطلاق والعقاق والتدبير واقع في الحكم ذكره في عاقل الآكل  
 في باب التدبير واذا عرف الجواب في الطلاق والعقاق ينبغي ان يكون النكاح لان  
 العلم بمضمون اللفظ انما يتقرر لاجل العقد فلا سطر فاما السوى فانه الجرد والترك  
 خلافا لبيع ونحو ذلك واما في الخلع اذ قال الرجل امراه اخلفت نفسي منك بمهر

او في الكتاب عليها  
 فقبلت جاز وان لم  
 سمع كلام الرسول

مشكك هذا كذا  
 جاز البيع وبطل  
 الشرط

كذلك



ونفقة عدي ففالت ذلك احلف المساح فنه قال بعضهم اذا لم يعرف معنى اللفظ  
ولم يعلم ان هذا لفظ طلع فما من الناس لا يصح الحلف هو الصحيح قال ابو امامة  
وسفي ان يقع الطلاق ولا يبرأ الزوج عن المهر ونفقة العدة كما لو خالع امراته الصغيرة  
مقبل فانه يقع الطلاق ولا يستقط المهر والنفقة وكذا لو لقيها ان يرى زوجها عن المهر  
بالعريه وكذا المدون اذا التقى ربا لذي لفظه الابرا لا يبرأ رجل قال لامرأة تزوجك  
على كذا من الدراهم بحضور من اليهود فقالت قبلت النكاح ولا اقبل المهر او قال رجل  
لرجل زوجتك ابنتي على فقال الزوج قبلت النكاح ولا اقبل المهر قالوا لا يصح النكاح  
وهو باطل ولو قال قبلت النكاح وسكت عن المهر حو النكاح باسمي من المهر وذكر  
في المستقبي عجة تزوج امرأه على رقبته فعرض ان للمولى قبيل المولى فقال اجبر النكاح  
ولا اجيز على رقبته قال يجوز النكاح ولها الاقل من مهر المثل ومن قهقهه يباع فيه  
وذكر في الجامع من ذلك فقال امته بزوجت فعرض ان للمولى على ما به درهم فلع المولى  
فقال اجبر النكاح على حين دنار او رضى به الزوج جاز قالوا لان كلام المولى  
ليس برد النكاح بل هو رد التسمية ورد التسمية لا يكون رد النكاح لان النكاح ينقذ  
بدون التسمية مجاز ان متى بدون التسمية رجل قال لامرأة كضرة الماهر من زوجتك  
على كذا ان اجاز اني اود رضى فقالت قبلت لا يصح لانه يعلق النكاح بالحمل العاين  
ولو قال تزوجك على اني بالخيار حو النكاح ولا يصح الخيار لانه ما علق النكاح  
بالشرط بل بالشرط النكاح بشرط الخيار فيبطل شرط الخيار ورجل تزوج امرأة على  
انه مدني فاذا هو قروي يجوز النكاح ان كان كفوا ولا خيار لهما رجل طلب من  
امرأة نكاحا بحضور من اليهود فقالت المرأة لي زوج فقال الرجل ليس لك زوج  
فقال المراه ان لم يكن لي زوج فقد زوجت نفسي منك وقبل الزوج ولم يكن لها زوج  
قالوا يجوز هذا النكاح لان العلق بشرط كافي بجيز ختيان صغيران قال اب  
احدهما الاب الآخر بحضور من اليهود زوجت ابنتي هذه من اسك هذا فقبل الآخر  
ثم ظهر ان اجازته كان غلاما والغلام كانت جارية كان النكاح جائزا وهو نظير

لما

مخطوطة

ملا

ما ذكرنا اذ اجعل الرجل عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ولا ينقذ النكاح بلفظ  
الا قالة ولا بلفظ الحلف والصلح ولا بلفظ البراء ولو اضاف النكاح الى نصف المراه فيه  
روايتان الصحيح انه لا يصح لاجتماع ما يوجب الحلف والحرمه ذات واحد فرج  
الحرمه وينقذ النكاح بلفظ واحد اذا كان العاقد وليا للصغيرين ان كان جد لهما  
او عم لهما فقال زوجت فلانة من فلان وكذا لو قال الرجل زوجت ابنتي فلانة انما هي  
فلان وكذا العاض اذا قال زوجت هذه الصغيرة من هذا الصغير والمولى اذا زوج امته  
من عبده الصغير والمعنق اذا زوج معقنه من معقنه الصغير وكذا لو كان الواحد  
وكلا من الحابدين او وليا من جانب وكلا من جانب ووليا من جانب اصيلا من جانب  
فبقول زوجت ابنتي فلان من نفسي او تقول معنق الصغيرة زوجت هذه الصغيرة  
من نفسي او كان وكلا من قبل المراه فزوج موكلته من نفسه لو كانت المراه وكلا  
عن الرجل فنقول زوجت نفسي فلانا فان هذه المسائل ينقذ النكاح بلفظ واحد  
ويكون اللفظ الواحد اجابا وقبولا وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر  
ناذه هذا اذا ذكر لفظا هو اصل في ذلك ما اذا ذكر لفظا هو نائب فيه لا الكفي  
بلفظ واحد وصورة ذلك اذا زوج امرأه من نفسه ان قال زوجت فلانة من  
نفسي لا كفي بلفظ واحد لانه في التزوج نائب ان قال زوجت فلانة جاز  
لانه في التزوج اصيل عن لي يوسف رجل قال لامرأة زوجيني نفسك على الف  
فقالت لا افعل الا يا لافين فقال الرجل اتق الله واخشي فقالت قد فعلت كان  
جائزا وعن محمد بن خلف لكد وينقذ النكاح بلفظ الصبي موقوف على اجازة المولى  
ان كان عقدا ملكه المولى كما لو زوج الصبي امته بنقذ موقوف على اجازة المولى  
اذا قال لامرأة تزوجتك يا فلان رضى فلان قال ابو يوسف في الاما ان كان فلان  
حاضرا في المجلس ورضي جازا استمنا وان كان غايبا لم يجز وان رضى بعد ذلك  
**فصل في النكاح على الشرط** رجل تزوج امرأة على انها طالق  
او على ان امرأته الطلاق سدا ذكر محمد في جامع الصغير انه يجوز النكاح والطلاق



باطل ولا يكون الامر بيدها وذكره الفاضل عن الحسن بن زياد اذا تزوج امرأة  
على انها طالق عشرة ايام او على ان يكون الامر بيدها بعد عشرة ايام ان  
النكاح جائز والطلاق باطل ولا يملك امرها وقال الفقيه ابو الليث هذا اذا  
بدل الزوج فقال تزوجك على انك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي  
منك على اني طالق او على ان يكون الامر بيدي اطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج  
قبلت حار النكاح وتقع الطلاق ويكون الامر بيدها لان البدانة اذا كانت من  
الزوج كان الطلاق والسويف قبل النكاح فلا يصح اما اذا كانت لبدانة من  
قبل المرأة يصير السويف بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت  
ولجواب يضمن عادة ما في السؤال فصار كانه قال قبلت على انك طالق او على  
ان يكون الامر بيديك فصير مفوضا بعد النكاح وكذا المولى اذا زوج امته من  
عبده ان بد العبد فقال زوجني امك هذه على انك على ان امرها بيدك بطلقها  
كلما شئت فزوجها منه بجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى ولو ابتدأ المولى  
فقال زوجك امته على ان امرها بيدك بطلقها كلما اريد فقال العبد قبلت حار  
النكاح ويكون الامر بيد المولى وعلى هذا قالوا مطلقه الثلاث اذا ارادت ان  
تزوج المحلل وخاف ان لا يطلقها فاجعله لها في ذلك ان تقول زوجت نفسي  
منك على ان امرى بيدى اطلق نفسي كلما اريد ثم تقبل الزوج فيكون امرها بعد  
النكاح من شئت او تقول المحلل تزوجك على انك طالق بعد ما تزوجك في عشرة  
ايام او على امرك بيدك بعد ما تزوجك بطلق نفسك كلما تريد فيقول المرأة  
فلم يطلق بعد عشرة ايام ويصير الامر بيدها وكذا لو قال العبد لمولاه اذا  
تزوجتها فامرها بيدك ابدا ثم تزوجها يكون الامر بيد المولى ولا يمكنه اخراجها ابدا  
امرأه بطلقها زوجها فارادت ان تزوجها الزوج فقال الزوج لا تزوجك حتى  
يهين ما لك على من المهر فقبلت فوهنت مهرها على ان تزوجها ثم اى ان تزوجها  
قال ابو القاسم الصفار الهبة باطلة وفا بالشرط او لم يف لانها جعلت المال عوضا

ح

للزوجة على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة وقال خلف بن بصير الهبة  
تزوجها او لم يزوجهما وسيا في نظر هذا في كتاب الهبة وعن ابي القاسم الصفار  
اذا تزوج امرأة على ان ياتي بعدها الاثني عشر يوما والنكاح وبها مهر مثلها  
وعنه اذا تزوج امرأة على انها بكر فوجدها غير بكر كان عليه كل المهر لان المهر  
لا تقابل البكارة لانها لا تسحق بعقد النكاح رجل تزوج امه الغير على ان كل ولد  
بملكه فهو حرم النكاح والشرط لانه لو لم يكن الشرط يكون الاولاد رقعا فكان  
الشرط مفيدا رجل تزوج امرأة على ان ياتي بها عشرة ايام او على ان ياتي بها  
قبحة فالواضح النكاح والشرطان عندهم حتى لو كانت جميلة كان المهر الذي درهم  
وان كانت قبيحة كان المهر الف لانه لا خطر في التسمية لانها اما ان كانت قبيحة او جميلة  
كلاهما اذا تزوجها على الفان اقام بها وعلى العين ان اخراجها من بلدها فان  
الشرط الباقي لا يصح عند لي حنفية لان ثمة تعلقت التسمية بما لا يعرف وجوده  
وقد العقد فلا يصح التسمية الا ان هذا المعنى يشكل بالتزويجها على الف  
ان لم يكن له امرأة وعلى العين ان كان له امرأة فان ثمة لا يصح الشرط الباقي في قول  
له حنفية وان كان الشرط بائنا وقبل العقد امرأه بطلقها زوجها بلا فزوجها رجل  
على قصد التحليل اختلف الروايات فيه والحاصل انها اذا تزوجت ومن قصد هبها  
التحليل الا انها لم يستطع ذلك لاحت الاول في قول له حنفية وزفر ويكره ذلك  
للاول والثاني وقال ابو يوسف لا يصح نكاح المحلل ولا يحل الاول وقال محمد بن كاس  
المحلل ولا يحل الاول ولو طلقها الزوج الثاني لما قبل الدخول فزوجت بثلث  
ودخل بها الثالث على الاول والثاني ولو كان الثاني محبوبا فمكثت هذه حينئذ  
ولدت ولدا حلت للزوج الاول وثبت نسب الولد من المحبوب ولو كانت المرأة صغيرة  
لا يجامع مثلها فزوجها رجل ووطئها قال محمد بن ابي القاسم النكاح الثاني لا يحل  
للاول وهذا الوطئ وان لم يفضها حلت للاول رجل تزوج امرأة على ان ينق عليها  
ما به دينار قال ابو حنيفة النكاح جائز ولها نفقة مثلها بالمعروف رجل تزوج امرأة

ما يحل  
فيما لا يزوج  
على ان الاول  
والشرط



على الف على ان لا يره ولا يترتها جارا النكاح ويتوارثان وليس لها الا الف درهم  
كان مهر مثلها اقل من ذلك واكثر **في شرائط النكاح**  
منها الشهادة عدنا وقال مالك الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها  
حضرة اليهود وشرطا الكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود وشرطا الاعلان جاز  
والشاهد فله كل من ملك قول النكاح لنفسه من نفسه فصحة بشهادة الفاسق والاعمى  
والمحدود من رجل وامرأتين ولا تنفذ بشهادة المرائي بغير رجل ولا بشهادة العبد  
والمجنون والصبي والاختين اذ لم يكن معهما رجل ولا بشهادة الثايمين اذ لم يسمع كلام  
العاقدين ولا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافرين ويجوز نكاح المسلم الذميه بشهادة الذميين  
في قول له جينه ولم يوسف تصح نكاح اهل الذمه بشهادتهم ولا يصح النكاح ما لم يسمع  
كل واحد من العاقدين كلام صاحبه ويبع الساهدان كلامهما معا فان سمع احدا شاهدين  
كلامهما ولم يسمع الساهد الاخر لا يجوز فان اعاد الفظة النكاح وسع الذي لم يسمع العقد  
الاول ولم يسمع الاول العقد لا يجوز وكذا لو كان النكاح حفرة الرجلين احدهما اصم فسمع السميع  
دون الاصم فصاح السميع في اذن الاصم او صاح رجل اخر لا يجوز حتى تكون سماعها معا وذكر  
القاضي الامام على السعدي في شرح السير ان النكاح يصح حفرة الاصم ان لم يسمع  
لان الشرط حفرة اليهود دون السماع وعامة المشايخ والوالا يجوز بشرط السماع وذكر ايضا  
القدوري بشرط سماع الساهدتين فان سمعا كلام العاقدتين ولم يعرفا تفسيره قيل بانه صحيح والظاهر  
خلافه وعن محمد اذا تزوج امرأة محضه بركن او هندية لم يعرفا كلام العاقدتين قال ان  
امكنها ان يعبر ما سمعا جارا والا فلا وفي المسقي اذا تزوج امرأة بشهادة الساهدتين فسمع احدهما  
الشاهدتين لم يسمع الاخرى اعاد على الذي لم يسمع والنكاح جارا استخانا اذا كان المجلس احدا  
وان اختلف المجلس لا يجوز قال الحاكم ابو الفضل خلع عن علي يوسف انه لا يجوز حتى سمعا معا  
ولا نص عن اصحابنا في النكاح بشهادة الاخر سمن اما على قول القاضي الامام على السعدي  
لاشك انه نفقد لان عنده الشرط حضور الساهدتين دون السماع وعلى قول غيره اذا كان سماع كلام  
العاقدتين يفيان يصح وان لم يكن هلا الادا الشهادة اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنه من غيرها

الطاني

او بشهادة اشها من غيره يجوز وان تزوج شهادة ابنه منها في ظاهر الرواية يجوز في  
المسقي انه لا يجوز وان تزوجها بشهادة ابنه من غيرها بمجا حدا فشهد الاثنان ان  
محمد الاب والمراه تدعي جارت شهاده الابين وان ادعى الاب والمراه محمد لا تقبل شهاده  
ابيه وان كان النكاح شهاده ابها من غيره بمجا حدا ان ادعت الام لا تقبل شهاده  
ابنها وان محمد في الزوج يدعي جارت شهاده الابين وان كان النكاح بشهادة  
ابنه منها فإيها محمد لا تقبل شهاده الابين واذا تزوج الرجل ابنه بشهادة ابيه  
جار النكاح فان حدا بعد ذلك وشهد الابان عند محمد الزوج ودعوى الاب  
ان كانت صغيرة لا تقبل شهادهها وان كانت كثره ادعى الزوج ومحمد الاب قبلت  
شهادتهما بلا حجاج وان ادعى الاب ومحمد الزوج لا تقبل شهادتهما في قول له جينه  
ولي يوسف وقال محمد تقبل ولو تزوج ابنه الكبيره شهاده ابنه محمدت الرضا  
وادعى الاب لا تقبل شهاده الابين على الرضا فاحاصل ان الشهادة لا ختمه او على  
اختماها يجوز وشهادتهما على انها فاما محمد الاب مقبولة وان شهد الابها فاما  
فان كان للاب فيه منفعة نحو ان شهد العقد له تعالى حقوقه بالاب لا تقبل فان  
لم يكن للاب فيه منفعة الا ان الاب يدعي لا تقبل شهاده ابنه في قول له يوسف قبل  
هو قول له جينه واصل المسألة رجل قال لعبدته ان كلارك فلان فانت حر فشهد ابنها  
فلان ان ابها كالم العبد فان كان الاب بمحمد جارت شهادتهما وان كان الاب يد  
لا تقبل في قول له يوسف لانه بغير الدعوى وعلى قول محمد تقبل لانه يعتبر  
منفعة الوالد لمنع مولد شهاده الولد وشهادة الانسان فاما سره مردوده با  
لاجماع سوا باشره لنفسه او لغيره هو خصم في ذلك او لم يكن ولا يجوز شهاده  
الوكيل بالنكاح اذ ان زوج الموكله حصه ابنها وشاهد اخر جارا النكاح وكذا  
لو تزوجت المرأة نفسها شهاده ابنها وشهادة ابنه وكذا لو وكل الرجل رجلا بان تزوج  
ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل شهاده الاب وشاهد اخر جارا ولو ادعت المرأة  
النكاح على رجل وهو محمد وامرته شاهدتين واختلفا في انه يرفشهما احدهما



انه تزوجها بالف وسهد الاخر انه بزوجها بالف وخمسماية والمراة يدعي النكاح بالف  
وخمسماية جازت بهما دتما وبعضهما بالالف ولو كان الزوج هو الذي يدعي المرأة  
بحد النكاح شهد السا هذان على هذا الوجه لا تقبل بهما دتما ولا بعض بالنكاح ولو  
احلف السا هذان في المكان او في الزمان لا تقبل واذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فحد  
فاقام شاهدين بعض بالنكاح وحموده لا يكون طلاقا ولو اختلف الزوجان فقال  
احدهما كان النكاح بشهود وقال الاخر لم يكن بشهود فالقول قول من يدعي النكاح بشهود  
وكذا لو اختلفا في الصفة والفساد على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة ان اباهما  
زوجها وهي بالغة لم يرض وادعي الزوج ان اباهما زوجها في الصغير كان القول قول المرأة  
وان اقاما اليه فطحا متل المرأة انها كانت بنت عشرين سنة وقت النكاح واقام الزوج  
اليه انها كانت انه بان سنين كانت اليه بينه وبينه المرأة اذا تزوج الرجل ابنة بشهادة  
السكاري سمعوا كلام العاقد من عرفوا جارا للنكاح وان كانوا لا يذكرونه بعد زوال السكر  
رجل تزوج امرأة بمهارة الله ورسوله كان باطلا لقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود وكل  
نكاح يكون بشهادة الله وبعضهم جعلوا ذلك كتمنا الله يعتقد ان الرسول يعلم الغيب وهو  
كفر رجل قال بيني وبين اليهود تزوجت هذه المرأة الي في هذا البيت فعالت المرأة فبليت  
فسع اليهود كلامها ولم يروا شخصها فان لم يكن في البيت الا امراء واحده جارا والافلا  
وكذا لو وكلت المرأة رجلا فسع اليهود كلامها ولم يروا شخصها فهو على هذا الوجه  
واذا اختلف الزوجان فقال الرجل تزوجك وانا صغير بغير اذن الولي وقالت المرأة  
تزوجتني بعد البلوغ كان القول قوله مسقولا العاقد ان هذا العقد فان اجار  
جار وازد بطل وان كان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجازة الركن بالنكاح اذا ادعي  
انه اشهد عند العقد انكر الركن كان القول قول الركن وبليت الحريم باقرار الركن بحد النكاح  
الركن بغير شهود اذا شهد الرجل على امراء انها املاء فلا يلزم فان كان او قالها المهر  
حازت سهلا ولا فلا ومن سراط النكاح الولي وهو شرط لصحة العقد في الصغير والمجنون  
والمالك واحلفوا في العاقلة البالغة اذا ازوجت نفسها روى ابو سليمان عن محمد بن كاهن

العاقة البالغة اذا تزوجت

باطل روى ابو حفص عنه ان لم يكن لها ولي يجوز وان كان لها ولي يوقف على اقراره الولي  
ان اجار جارا وان زد بطل سواء كان الزوج كفوا او لم يكن الا انه اذا كان كفوا كان للسا  
ان يحد النكاح ولا يحل لزوجها من غير جدد وقال مالك والشافعي لا انعقد النكاح  
بعارة النساء زوجت نفسها او امته او نوكت عن غيرها وفي ظاهر الرواية عن علي بن حنفية  
يجوز النكاح بكوا كانت او ثيبا زوجت نفسها كفوا او غير كفوا الا انه اذا لم يكن كفوا  
كان للاوليا حق الاعتراض وروى الحسن بن علي بن حنفية انه يجوز النكاح ان كان كفوا  
وان لم يكن كفوا لا يجوز اطلاقا واختلف الروايات عن علي بن يوسف والمخارفي زمانا للقبول  
رواية الحسن قال الشيخ الامام محمد بن ابي النضر روى الحسن بن ابي ابي الا حيا طاذ  
ليس كل ولي يختص بالمرافعة الى القاضي ولا كل فاضل يعدل فكان الاحوط سد باب  
التزوج عليها من غير كفوا وقال ابو يوسف لا يحوط ان يجعل العقد موقفا على اقرار  
الولي الا ان الزوج اذا لم يكن كفوا يصح فصح الولي وان كان كفوا لا يصح فصح فان كان  
الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي وهو كفوا صح طلاقه عليها وكذا الاطلاق والظهار  
وان مات احداهما يتوارثان وعلى قول محمد اذا طلقها زوجها قبل المرافعة الى القاضي  
يكون متاركة حتى لو اجار الولي بعد ذلك نكاح المرأة لا يصح اجازته لكن لا يحرم المرأة  
بهذا الطلاق وان طلقها هذا الرجل بغير اذنه ان يتزوجها قبل التزوج بزوج اخر  
واجتمعوا على انها لو اقرت بالنكاح صح اقرارها ومن سراط النكاح رضا المرأة  
اذا كانت بالغة بكوا كانت او ثيبا فلا يملك الولي اقرارها على النكاح عندا فان  
استأمرها الاب قبل النكاح فقال ازوجك ولم يذكر المهر ولا الزوج فكت لا يكون  
لا يكون سكوتها رضا ولها ان يرد بعد ذلك وكذا لو قال لها ازوجك حيرا في ابني عني  
وهي لا يحصى لان الرضا بالمجهول لا يحقق ان ذكر الزوج والمهر في الاستمارة فسكت  
كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكت قالوا ان زوجها من رجل نفد  
نكاحه لانها رضيت بنكاح لا تنفيه فيه والظاهر هو النكاح بمهر المثل والنكاح بلفظ  
البينة يوجب مهر المثل وان زوجها بمهر مسمى لا انعقد نكاح الولي لانها ما رضيت

لا يحرم



الولي فلا ينفذ كاح الولي الا باجازه مستقبله وان زوجها الولي بقدر استئذانها  
 بعد النكاح فسكت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح  
 انه لا يكون رضا كما لو استأمرها بصل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر وان ذكر الزوج  
 والمهر جميعا فسكت كان رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التفسير الذي  
 تقدم في الاستئذان قبل النكاح وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكت لم يكن السكوت  
 رضا استأمرها قبل النكاح او اخبرها بعد النكاح لان الزوج اصل مجها لم يمنع  
 الرضا وان سمي الولي جلا في الاستئذان قبل النكاح فقالت غيره احب الي لم يكن  
 ذلك ادنا وان كان ذلك بعد النكاح لم يكن مولى ما احب الي رد النكاح لان  
 هذا الكلام محتمل فلا يبطل به النكاح المنفقد وقبل النكاح وقع الشك  
 في انعقاده فلا ينفقد بالشك بكون زوجها وليها فلعنهما الخبر فصحت كان  
 ذلك رضا لان الصحيح اماره السرور وان يكت اختلفوا فيه والصحيح ان  
 البكا اذا كان بخروج الدم من غير صوت يكون رضا وان كان مع الصوت والبصاح  
 لا يكون رضا وان اخذها السعال او العطاس حين اخبرت فلما ذهبت العطاس  
 او السعال قال لا رضا صح ردّها وكذا لو اخذتها ثم تركت فعالا لا رضا صح الرد  
 لان ذلك السكوت كان عجزا لظن لو قال لها قبل النكاح ان فلا يخطبك فقالت  
 لا تزوجني من فلان فاني لا اريده فزوجها فلعنهما الخبر فسكت كان النكاح لان الرد  
 قبل النكاح لا يدل على الرد بعده لاحتمال تبدل الحال ولو قال بعد النكاح قد  
 كنت قلت اني لا اريد فلانا ولم ترد علي ذلك لا يجوز النكاح لانها اخبرت بعد  
 العقد انها على الحالة الاولى ولم تبدل حالها بالغة زوجها وليها فلعنهما الخبر  
 فقال لا اريد الزوج او قال لا اريد فلانا يكون رد او قال بعضهم لو قال لا اريد  
 الزوج لا يكون رد او الصحيح هو الاول لان قولها لا اريد الزوج رد لجميع الزوج  
 فكون رد فلان وغيره ولو زوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس احزان قولا  
 يخطونك فقالت انا راضيه بما نفعل فزوجها الولي من الاول فابتن بحبر كاحه

كان بها ذلك لان مولاها انا راضيه بصرفي الى غير الاول لان تقدير كلاهما  
 كانه قال لها اذا ابنت فلانا فقد خطبك قوم اخرون فقالت انا راضيه بما  
 نفعل يعني الاول وهذا كرجل طلق امراته فقال لرجل اني كرهت صبيته فلانه  
 فطلقها فزوجني امراه رضاها في فروج المطلقة لا يجوز وكون الامر على غيرها  
 وكذا لو باع عبدهم امراة رضاها في فروج المطلقة لا يجوز ولا يجوز لها  
 هنا الولي اذا زوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمهر فقال الزوج بلغك  
 النكاح فسكت قال لا بل ردت كان القول قولها عندنا كما مستعرا اذا ادعى  
 رد الوديعة وانكر المهر كان القول قول المستعرا لانه ينكر الضمان على نفسه  
 كذا هنا الزوج يدعي فزوجم العقد والمهر ينكر فالقول قولها وان اقاما اليه  
 كانت اليه بينه المراه على الرد لانها قامت على الاثبات حضوره وبينه الزوج  
 قامت على النفي وان اقام الزوج بينه انها اجازت العقد واثبتت المراه بينه  
 على الرد كانت اليه بينه الزوج لانها استقرت في الاثبات صورة وبينه الزوج  
 ترجحت بلزوم العقد والامتنع عليها في قوله له حنفه فان كان الزوج دخل بها  
 طوعا لم تصدق في دعوى الرد وان كان دخل بها كرها صدق في دعوى الرد  
 السكوت جعل رضا في مسائل معدودة منها بكون زوجها وليها فعلت بذلك  
 فسكت كان سكوتها رضا منها ومنها اذا تواضع رجلان في السر انما تظهر  
 السبع علانية وهو تلجيه ثم قال احدهما صاحبه انا قلنا في السر هكذا وقد بدنا  
 الى ان جعله يبعها صحبا فسكت الاخر ثم تباعا كان السبع صحيحا ومنها اذا  
 اسر المشركون عبدا الرجل ثم وقع في الغيبة بعد ذلك وقسم مولاة الاول  
 حاصره فسكت ولم يطل العبد بطل حقه في اخذ العبد ومنها المستيري اذا قضى  
 المبيع قبل نقد الممن والبايع براه ولم يبيعه من المبيع كان ادنا ومنها المولى اذا  
 راي عبده يبيع ويستري فسكت يكون ذلك ادنا ومنها رجل استري عبدا على انه  
 بالخيار لمدة ايام فرأى المستري العبد يبيع ويستري فسكت لم يبيعه بطل خياره

انما الزوج بينه  
 انما اجازت القول

انما هو السكوت  
 انما هو السكوت



وان كان الخمار للبايع لا يبطل خياره ومنها السبع اذا علم بالبيع فسكت بطلت  
سفته ومنها اذا بيع العبد فهو حاضر فسكت وفي بعض الروايات فاقاد  
للبيع والتسليم قال انا حر لا تقبل قوله ومنها رجل قال والله لا اترك  
فلانة داري وفلانا نازله فيها فسكت الخالف حنث في يمينه ولو قال له  
الخالف اخرج فالى ان يخرج فسكت الخالف بعد ذلك لا حنث في يمينه ومنها امرأه  
ولدت ولدا فمنا الناس زوجها بالولد فسكت لزومه الولد حتى لا يملك نفقه بعد  
ذلك ومنها الموصوب له اذا مضى اليه في مجلس اليه فسكت الواهب يكون ذلك  
اذنا بالقبض ويتم اليه استحسانا وكذلك في السبع الفاسد على الرواية التي تعتبر  
القبض اذن البائع لا فائدة للملك اذا مضى حفرة البائع والبائع يتك صم بمضه  
ويفقد الملك منها ام ولد جات بولد فسكت المولى حتى مضى يوم او يومان لزومه  
الولد ولا يصح نفقه بعد ذلك ولو تزوجت المرأة نفسها غير كفوف لم يخلع المولى فسكت  
المولى لم يكن رضا فان قبض مهرها وجرها به كان رضا وان حاصم الزوج في  
المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا وفي الاستحسان يكون رضا رجل زوج ابنة  
البالغة البكر من غير كفوف فمضى كذا فسكت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا  
وقال بعضهم في مولى له حبيبة يكون رضا لان على قول له حبيبة الاب ولي في النكاح  
من غير كفوف ولو كانت تلزم العقد فاذا كانت بكيرة سوقف على الرضا كما لو  
زوجها من كفوف واجد عند عدم الاب في ذلك لم يزل الاب اما غير الاب  
والجد ليس يولى في النكاح من غير كفوف فلم يكن سكوتها رضا كما لو زوجها  
الاخنة من كفوف فسكت لا يكون سكوتها رضا ولا بد من النطق رجل قال لاجيئني  
اني اريد ان تزوجك من فلان وقالت يا فارسية توبه داني قال الفقه ابو الليث  
لا يكون ذلك اذنا وقال بعضهم قولها توبه داني وقولها توداني في عرف  
بلادنا يكون اذنا وان قال في ذلك لم يكن توكلا في قولهم وذكر الناطع عن  
ابي يوسف عبدا شاذ مولا في الزوج فعلى المولى ان اعلم لا يكون ذلك اذنا

مع العبد  
فكفت

ورثت ولدا فمنا الناس  
زوجها

منه

عنه

ولو قال ذلك البكر كان اذنا وتزوج رجل نكاح امرأه غيرها فلما بلغها  
الخبر فقالت بأك نيس قال بعضهم يكون جازا والاولى ان لا يكون جازا رجل  
زوج ابنة البالغة فلما بلغها الخبر لم يتكلم بم سبيل في اليوم الثاني فقالت لا ارضى  
بما فعل ابني وتزوجت باخر قال ابو القاسم الصفار ان لم يعلم الزوج او لم تعلم  
الصدوق فلما علم بذلك فردت بطل نكاح الاب بكر زوجها ولها ففعلت بعد  
سنة حين بلغني النكاح فلت لا ارضا كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل  
سنة فردت لا تقبل قولها ولو بلغها الخبر وعندها موم فقالت قد رددت  
النكاح حين بلغني الا انهم لم يسمعوها ذلك من لا تقبل قولها لان القوم اذا لم  
يسمعوها ردوها كان البات عندهم ساكوتها فبنت الرضا صغرة زوجها ولها  
غير الاب واجد فقالت بعد ما ادركت اني قد اخترت نفسي حين ادركت لا تقبل  
قولها بخلاف الفصل الاول لان خيار البتوع صحيح للنكاح النافذ فكان مدعيه  
ابطال الملك البات رجل زوج ابنة البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات  
زوجها فقال ورثة الزوج انها زوجت بغرا مرها ولم يعلم بالنكاح ولم يرض فلما  
ميراث لها وقالت زوجة ابني ماري كان البول قولها ولها الميراث وعليها العدة  
وان قال زوجة ابني بغرا ماري فبلغ الخبر فرصيت ولا مهر لها ولا ميراث لانها  
اعرت ان العقد وقع غير تام نافذ فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا تقبل قولها  
لما كان اليه بكر زوجها ابني عنها من نفسه وهي بالغة فلما فسكت ثم قال لا ارضى  
كان بها ذلك لان ابني نعم كان صليلا في نفسه فضولها في جانب المرأة فلم يتم العقد  
في مولى له حبيبة ومحمد فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في الزوج من نفسه فسكت ثم  
زوجها من نفسه جارا جاعا رجل زوج رجلا امرأة بغرا اذنه فبلغه الخبر فقال  
نعم ما صنع او بارك الله لنا فيها او قال احسنت واصبت كان جازا الا اذا علم انه  
اراد به الاستئناس سوق الكلام على وجه الاستئناس لا يكون جازا وهذا ذكر  
الشيخ الامام المعروف ونحوه زاده في شرح كتاب الاكراه عن كنه نصير من كلام عن محمد

ما حرره



بن سله ولوقال لابي اسفانه لا يكون اجازة وعن محمد بن سله قوله بئس ما  
صنعت يكون اجازة وروى هشام عن محمد بن سله نعم ما صنعت او احسنت او  
اصبت اجازة وبئس ما صنعت لا يكون اجازة ولوقال اسات قبل بانه اجازة ولو  
هنا القوم قبل البنية كان اجازة صبي تزوج بالغه وغاب فلما حضر  
زوجها المرأة تزوج اخر وقد كان يصح اجازة بعد بلوغه النكاح الذي باشره  
في الصغير فان كانت المرأة تزوجت باخر قبل اجازة يصح جاز النكاح المأني  
لانها ملك الفسخ قبل اجازة الصغير وان كان النكاح المأني بعد اجازة الصغير  
نظرا ان كان النكاح في الصغير مبرر المثل او ما يتقارن الناس فيه لا يجوز النكاح  
المأني لانه كان موقوفا فسقط باجازه يصح بعد البلوغ وان كان مبرر كبر لا  
سقابن الناس فيه وللصغير اب او جد فكذلك لانها ملك النكاح عليه  
مبرر كبر فيوقف عقد الصغير على اجازتها فسقط بالاجازة بعد البلوغ  
وان لم يكن للصغير اب او جد جاز النكاح المأني من المرأة لان عقد الصغير على  
هذا الوجه لم يوقف فلا يلحقه الاجازة رجل زوج ابنته الصغيرة من ابن كبر  
لرجل وقبل اب الابن غيرا من الابن يم مات اب الصغيره قبل ان يحير الابن الكبير  
بطل النكاح لان اب الصغيره كان ملك فسخ هذا النكاح الموقوف كان موته  
قبل النكاح بطل النكاح الموقوف على اب او جد فكذلك هنا  
فصولي كان للمرأة ان يفسخ ذلك النكاح وموتها قبل النكاح فسخا فكذلك هنا  
ولو ان رجلا زوج ابنته بالغه من رجل غاب قبل عن الزوج فمات  
اب المرأة قبل اجازة الغايب لا يبطل نكاح الاب بموته لان الاب لو اراد فسخ  
النكاح لا يملك في قول لم يفسخ محمد لانه فمات قبل الاجازة فمات بطل النكاح بموته رجل زوج  
ابنته البالغة امرأة غير اذن في الابن قبل الاجازة والواي يفسخ الاب ان يقول اجرت  
النكاح على ابني لان الاب يملك انشا النكاح عليه بعد الجوع فملك الاجازة عبد  
تزوج امرأة غير اذن لمولى ثم امرأة فمات المولى فاجاز الكل فان لم يكن دخل

١٩١  
من جاز نكاح المأني لان الاقدام على نكاح المأني فسخا لنكاح الاول والمأني  
فيوقف نكاح المأني فيفسد باجازه المولى وان كان دخل من لا يصح نكاحا حينئذ  
الاقدام على نكاح المأني في عدة الاولى والمأني لم يصح فلم يكن فسخا لما قبلها فلا  
يصح اجازة المولى كما لو تزوجت في عدة واحدة وكذا الحرة اذا تزوجت عشرة سنين  
تغير اذن من في عقد منفرة قبل من في اخر جميعا جاز نكاح المأني في عدة واحدة  
لانها لما تزوجت الخامسة كان ذلك فسخا لنكاح الرابع قبلها فاذا تزوجت السادسة  
كان ذلك فسخا لنكاح الرابع قبلها فيوقف نكاح المأني في عدة واحدة والعاسرة على اجازة  
رثها امة تزوجت غير اذن لمولى بها عنها المولى فاجاز المهرى بها كما ان كان  
الزوج دخل بها صح اجازة المسترى بها كما ان كان الزوج وان لم يكن دخل بها  
الزوج لما يصح اجازة المسترى لانه اذا لم يكن دخل بها حلت للمسترى ملك المأني  
والحل الباق اذا طرد على الحل الموقوف بطله واما اذا دخل بها الزوج على غيرها  
العدة هذا الدخول فلا حل فمهرها للمسترى فصح اجازة المسترى وكذا الامة اذا  
تزوجت غير اذن لمولى فمات المولى قبل الاجازة فاجاز الوارث بها كما ان كان  
المورث دخل بها صح اجازة الوارث لانها لا حل للمورث وان كان لم يدخل بها  
المورث ولا الزوج لا يصح اجازة الوارث لان الوارث ملكها بموت المورث  
وحلت له فبطل النكاح الموقوف ام ولد تزوجت غير اذن لمولى ثم اعتها فان  
لم يكن دخل بها الزوج قبل الفسخ لم يجز النكاح بموت المولى لانه وجب عليها عدة  
الصق والعدة منع نكاح النكاح وان كان الزوج دخل بها قبل الفسخ جاز النكاح بموت  
المولى لان قيام عدة الزوج منع وجوب عدة الصق وكذا المكاتبه اذا تزوجت غير  
اذن لمولى فمات المولى فاجاز الوارث بها كما ان كان الوارث ملكها بموت المورث  
النكاح باجازه الوارث ولي الصغير والصغيرة اذا قال زوجت الصغيرة او  
الصغيرة امسرا لصدق الابا لينة او تصدق الصغير بعد البلوغ في قول لم يفسخ  
وكذلك مولى العبد اذا اقرب النكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل وقال صاحبا صدق



ومولى الامه تصدق بالاجماع واختلفوا في موضع الخلاف فيما اذا بلغ  
الصغير وانكروا النكاح فامر المولى اما لو اقر المولى بالنكاح في الصغير صح اقراره والصحيح  
ان الخلاف فيما اذا اقر في صغرها ببلغا وانكرا لم يصح اقراره ولو انكرا العبد قبل العتق  
او بعده لم يصح عليه اقرار المولى في قوله له حيفه وسكوت البكر جعل رضا في استيفار  
المولى في النكاح وكذا اذا زوجها ثم اجبرها وكذا اذا ارسل اليها رسول الى الاستيفار  
او في الاخير ولا يمتنع العدد او العداله في الرسول فان اخبرها فتصلى لايدين  
العدد او العداله وسكوت الثيب لا يكون رضا ولو صارت ثيبا بالوثبة او بمبالغة  
الاستيفار او بمرور الزمان كان سكوتها رضا وكذا اذا صارت ثيبا بالزنا في قول  
له حيفه ولو صارت ثيبا بالوطي في نكاح او شبهة نكاح او ملك لمن لا يكون  
سكوتها رضا ولو دخل بها زوجها لم يفعل الفرقة بينهما فعالت لم يدخل في تزوج  
كما تزوج الابكار ولو زوجها المولى الا بعد فعل ذلك فسكت لم يكن سكوتها رضا  
اذا لم يكن الاقرب غايها غيبه متقطعة ولو كان اب البكر عبدا فزوجها الا في الحر  
فعلت فسكت كان سكوتها رضا والقاض عند عدم الاول لياخذ المولى في  
ذلك المولى اذا تزوج الثيب فرصيت عليها ولم يظهر الرضا لساكنها كان بها ان يرد  
بعد ذلك ولا تغير الرضا بالقلب انما المعبرة في الثيب الرضا باللسان والفعل  
الذي يدل على الرضا كالحوا المكن من الوطي وطلب المهر وصول المهر دون قبول الهدية  
وكذلك حوال الغلام واذا سجد المهرود اجارة عن رضاها بالنكاح ولم  
نظر والى وجهها فسكت ان لم تكن اجارة الرضا جازا النكاح فيما بينهم وبين  
ربهم ولئن انكرت اجارة الرضا لا يجوز لهم ان يشهدوا على رضاها حتى ينظروا  
الى وجهها وسا لو نها فسكت بركاها او سكلم لركاها ببا الثيب اذا  
زوجت بغير امرها بالنكاح فيهم قبلها فعالت اجرت النكاح على خمسين دينار  
او قال اجرت النكاح على ان تزيد كذا او قالت لا اجبر النكاح الا بزيادة كذا  
لم يكره ذلك ولا يطل نكاحها حتى لو اجات بعد ذلك صح اجارتها ولو قال

لا اجبر النكاح ولكن رد في يكون ذلك رد الصبي المراهق اذا تزوج بغير  
امر ابيه امراه ودخل بها فبلغ الاب فرد نكاحه فالواجب على الصبي حد  
ولا عقرا اما الحد فلكان الصبا واما العقر فلا يها لما زوجت نفسها منه مع علمها  
ان نكاحه لا ينفذ فقد رخصت سلطانا حقا اذا تزوج العبد بغير اذن المولى امراه  
ثم قال للمراه لا حاجة لي في النكاح بطل نكاحه ولو قال المولى لا ارضى ولا اجبر او قال  
لم ارضى لم اجبر او قال انا كاره ذكرته المستحق غير ان يكون ذلك رد النكاح  
العبد وكذا لو قال البكر ذلك ولو وصلا فقال لا ارضى ولكن رخصت جازا استحسانا  
رجل خطب بكرا من ابها فقال الاب مرا كذا كذا امر است مخرج كذا روات فزوج  
الابن اخيه قبلها اخبر فسكت ثم زوجها الاب بعد ذلك من رجل اخر فبلغها  
فسكت جازا نكاح الاب لان الاخ ليس بولي فلم يكن سكوتها في نكاح الاخ رضا  
اذا تزوج الصغير او الصغيرة بغير اذن المولى ببلغا لم يجز نكاحها حتى يجبر بعد البلوغ  
والعبد او الامه اذا تزوجا بغير اذن المولى لم يعتبرا جازا نكاحها من غير اجازة  
**فصل في نكاح المالك** لا يجوز نكاح العبد والمكاتب في المصداق  
والمكاتبه والمديرة وام الولد بغير اذن السيد وكذلك معتق البعض في قول له حيفه  
و يجوز نكاح المولى على العبد بغير اذنه وان كان كبيرا كما يجوز نكاح الامه وعن علي حقه  
في روايه وهو قول الشافعي لا يملك المولى اجبار المولى العبد ولا يجوز بروج المولى على  
المكاتب والمكاتبه الا باذنها وان كانا صغيرين ولو بروج المولى مكاتبه الصغيره  
بغير اذنها فصحت لم يجز نكاحها الا باجارة المولى وان عجزت بطل نكاح المولى بغيرها  
ولو زوج مكاتبه الصغير امراه بغير اذنه فعتق او عجز لا بطل نكاح المولى لكن لا يجوز  
الا باجارة المولى وما يجب للامه والمديرة وام الولد من المهر بنكاح اولادهم عرسه  
يكون للمولى ومهر المكاتبه ومعتقه البعض يكون لها المولى اذا وجب المهر على العبد  
بنكاح باذن المولى ساع فيه وما يجب على المكاتب والمديرة سبعين في ذلك وما يجب  
على العبد بغير اذن المولى من ذلك لو اخذ به بعد العتق وليس للرجل ان يزوج عبدا بغير اذنه

مما يجب للامه والمديرة وام  
الولد من المهر بنكاح يكون  
للمولى



الصغير وله ان يزوجه امته واجد منزله الاب وكذا الوصي والقاضي والمفاوض  
 في مال المفاوضة واما شرك المصان والمضارب لا يمكن تزويج الامته في قول حم  
 ومحمد وكذا العبد الماذون والمكاتب ملك تزويج الامته **فصل في بيع**  
**عقد الفضولي رجل زوج رجلا امرأه** بغير اذنه لم يكر لهذا العاقدان يفسخ  
 هذا العقد في قول محمد ولي يوسف الاول وقال ابو يوسف اخره ان يفسخ العقد  
 العاقدون في الفسخ اربعة عاقد لا ملك يفسخ لا بالقول ولا بالفعل وهو الفسخ  
 اذا تزوج رجلا امرأه بغير اذنه ثم قال فسخ لا يفسخ وكذا لو تزوج احد ملك المرأة  
 سوق الماني ولا يكون فسخا الاول وعاقده يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل  
 رجل وكل رجلا لنزوجه امرأه يعنيها فزوجها ملك المرأة وخاطب عنها فضولي  
 فان هذا الوكيل ملك الفسخ بالقول ولو تزوج احد ملك المرأة لا يفسخ العقد  
 الاول وعاقده ملك الفسخ بالفعل ولا يملك القول وصورة رجل زوج رجلا امرأة  
 بغير اذنه ثم ان الزوج وكذا ان يزوج امرأه بغير عنها فزوجها احد ملك المرأة  
 يفسخ نكاح الاول ولو فسخ ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه وعاقده ملك الفسخ  
 بالقول والفعل جميعا وصورة رجل وكل رجلا لنزوجه امرأه بغير عنها فزوجها  
 امرأه وخاطب عنها فضولي فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو تزوج احد  
 ملك المرأة يفسخ العقد الاول **فصل في الوكالة رجل له ابن ولابنه بنت**  
 واكره الاب ابنه على ان يوكله في تزويج ابنته فقال الابن من اذن تو وان فرز يزوج  
 يزارم هرجه خواهي يكن فدهب بالاب وزوج ابنته الا في الشئ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل لا يصح هذا النكاح لمعاني شئ احدها انه لم يفل هرجه  
 خواهي يكن في تزويجها وكان الكلام محتملا ختم انه اراد بذلك رد وان كره الا  
 لانه لا يراد هذا في حاله الغصب التوكيل وان من هذا الكلام لا يراد به الصنف  
 قال الله تعالى من سا قبل من ومن سا فليكن من قال لا بنت اخية الثيب في اريد ان  
 ازوجك من فلان فقالت يفسخ فلما فارقتا العلم والارض ولم يعلم العلم بذلك وزوجها

جار نكاحه في قول حم لا يفسخ لانه كاليكيل فلا شعور قبل العلم بالعلم وكانت رجلا  
 بقر وحما من فلان بالف درهم فزوجها الوكيل بخمسين فلما اخبرت بذلك قالت لا  
 يعجني هذا لاجل نقصان المهر ففسل لها لا يكون لك منه الا ما يريد من فمالت خضيت  
 قال لنفسه ابو جعفر يجوز النكاح لان قولها لا يعجني ليس مرد للنكاح فاذا رضيت  
 بعد ذلك فقد صارت فاجازها عقد امر قوفا فصح الاجارة رجل امر رجلا لبيع  
 غلاما له بيايه دينار فباعه الما مور بالف درهم ثم قال للامرئ غلام فقال  
 المولى اجرت ذكرته المستقانه كوزا لبيع بالف درهم وكذا في النكاح ولو قال  
 الامر حين اخبره الما مور بالبيع قد اجرت ما امرت به لم يجز مع الما مور رجل وكل  
 رجلا لنزوجه فلانه فزوجها الوكيل صح نكاح الوكيل خلا في الوكيل بشرأى  
 بعينه اذا استرى لنفسه صح ولا يكون مستريا لنفسه لان الوكيل بالشرا مع الموكل  
 بمنزله البائع مع المبرك كانه استرا لنفسه ثم باعه من الموكل لان ملك اليمين ما يقبل  
 الانتقال عنه الى غيره وهذا المعنى لا يمكن حقيقته في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير  
 والرسول ملك السوا لنفسه فلوان الوكيل اقام مع المرأة سهرا ودخل بها ثم طلقها  
 وانفقت عدها فزوجها من الموكل جاز تزويجها اياه مريض كل لسانه فقال له رجل  
 اكون وكيلا في تزويج ابنك فقال المريض بالفارسية اري ولم يرد على ذلك  
 لم يصح وكذا لان قوله اري محتمل ان يجعله وكذا في الزمان الماني ويحتمل المديرو والمامل  
 اري احوالك الماني وكيلا فلا يصح وكذا بالشك ولو وكل رجلا بان يزوجه امرأه  
 فزوجها الوكيل لنفسه ان كانت لابنه صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة  
 فكل ذلك في قول حم حيفه وقال صاحباه يجوز ذلك ولو تزوجه الوكيل اخيه جاز في قولهم  
 جميعا والوكيل من صل المرأة اذا تزوجها من ابنة او ابنة لا يجوز في قول حم حيفه الوكيل  
 بالنكاح من قبل المرأة اذا تزوجها من ليس بكفولها قال بعضهم يصح في قول حم حيفه  
 خلافا لصاحبيه وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كفولا الا  
 انه اعني او متعدا او صبي او معتوه فهو جاز وكذا اذا كان خصما او عينا ولو وكل



رجلا ان تزوجها امراه فزوجها امراه عجميا او سلا او رتقا او مجنونه او صغيره كجاح  
 او لا يجامع حرة او امه ليس يكفونه مسئله او كتابه جاري في قوله حيفه ولو وكل رجلا  
 ان تزوجها امه فزوجها حرة لا يجوز وان تزوجها مكاتبه او مدبره او ام ولد جارا لانهم  
 في النكاح كالامه ولو وكل رجلا ان تزوجها امراه فزوجها امراه حلفت الزوج بطلاقها  
 ان تزوجها او تزوجها امراه كان الموكل الامنها او كانت في عده الموكل صحيح نكاح الوكيل  
 ولو تزوجها الوكيل امراه هي في نكاح الغايرة في عده الغايرة وهو يعلم بذلك او لم يعلم فدخل  
 بها الموكل ولم يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل لان موجب  
 الدخول في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل  
 وكذا لو تزوجها ام امراه رجلا رسل رجلا لخطيبه امراه يعينها فذهب الرسول زوجها  
 اياه جارا لانه امره الخطيبه وتام الخطيبه بالعقد ولو وكل رجلا تزوجها امراه فزوجها  
 امراه ثم احتلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجته هذه وقال الوكيل بل زوجته هذه  
 الاخرى كان المولى قول الزوج اذا صدقه المرأة في ذلك لانها تصادق على النكاح  
 فيثبت النكاح بتصادقهما وهذه المسئلة دليل على ان النكاح يثبت بالتصادق ولو وكل  
 رجلا ان تزوجها فلانة او فلانة فامراه جارا ولا يبطل الموكل هذه الجملة  
 وان زوجها جميعا في عقده لم يجز واحد منهما كالموكل رجلا ان تزوجها امراه  
 فزوجها امراه في عده ولو وكل رجلا ان تزوجها امراه ثم وكل اخر مثل ذلك  
 فزوجها احدها امراه والاخر اخمها ان كانا على التعاقب جارا الاول وان قفا  
 معا بطلا اذا قال الرجل لغیره زوجة امراه فاذا فعلت فامرهما بدها  
 فزوجها الوكيل امراه ولم يشرط لها ذلك كان الامر بدها ولو قال زوجة امراه  
 واسترط لها على اني اذا تزوجتها فامرهما بدها فزوجها امراه لم يكن الامر  
 بدها لان استرط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر بها بنفسه بل فوض ذلك  
 الى الوكيل بخلاف الاول ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط على الزوج انه اذا تزوجها  
 جها يكون الامر بدها لم زوجها منه جارا النكاح ويكون الامر بدها حين زوجها

ولو وكل رجلا ان تزوجها فلانة فاذا لها زوج فمات عنها او طلقها وانقضت  
 عدتها لم زوجها الوكيل اياه جارا ولو وكل رجلا ان تزوجها فلانة لم زوجها الوكيل  
 ثم انما لم يكن الموكل ان زوجها اياه اذا وكلت المرأة رجلا ان زوجها فزوجها  
 على مهر صحيح او فاسدا ووهبها عن رجل بالسهود او بصدق بها على رجل فهو جاري  
 وان تزوجت المرأة قبل ان زوجها الوكيل يخرج الوكيل من الوكالة امراه لها زوج  
 قالت لرجل اني اخضع مني زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجني فلانا  
 جارا لك على ما قالت افا وكلت المرأة لرجل رجلا بالتزويج او بالخلع او بيا  
 لعق على مال ففعل احدهما لم يجز ولو وكل رجلا بطلاق وعقاق ففعل مال ففعل  
 احدهما جارا الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك نفس مراه كبره اذا كانت بكر استحسانا  
 اذا وكل رجلا ان تزوجها فلانة بالف درهم فزوجها امراه بالعتق ان اجار الزوج جارا  
 وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بذلك حصة دخلها فاخيار باقي ان اجار كان عليه  
 المسمى الا غير وان رد بطل النكاح صحيح مهر المثل ان كان اقل من المسمى والا يجب  
 المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فعلى الوكيل انما اعظم الزيادة والزكاة النكاح  
 لم يكن له ذلك امراه وكلت رجلا بالمصرف في امورها فزوجها من نفسه لا يجوز لانها  
 لو وكلت بالنكاح لا يملك التزويج من نفسه فها هنا اولي رجل وكل رجلا ان تزوجها  
 امراه نكاحا فاسدا فزوجها امراه نكاحا جارا لم يجز لان النكاح الفاسد ليس بنكاح  
 يفيد شيئا من احكام النكاح ولهذا لو حلف ان لا يتزوج فزوج نكاحا فاسدا لا يثبت  
 وهذا بخلاف البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع بيعا جارا جاز في قوله حيفه لان  
 الفاسد بيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في معنى البيع فحصة البيع الفاسد امواه  
 وكلت رجلا لزوجها باربعماية درهم فزوجها الوكيل فاقامت مع الزوج سنة ثم  
 زعم الزوج ان الوكيل زوجها منه بدسار وصدق الوكيل في ذلك فان كان الزوج  
 مقرا ان المرأة لم توكله بدسار كانت المرأة بالخيار ان شئت اجازت النكاح بدسار  
 وليس لها غير ذلك وان شئت ردت النكاح ولها عليه مهر مثلها بالغام ما بلغ

الا انما  
 لا يملك  
 النفس  
 كبره  
 اذا كانت  
 بكر  
 استحسانا

ما حكمه



خلافا تقدم لان ثمة المراه رضى بالمسمى فاذا بطل النكاح ووجبت المقرة  
بالدخول لا يراد على ما رضىت اما هنا المراه ما رضىت بالمسمى في العقد فكان  
لها مهر المثل بالغ ما بلغ وليس لها نفقة العدة لان العدة لم تحجب حكم النكاح انا  
وجبت بالدخول عن سببه فلا يحجب نفقة العدة وان كان الزوج يدعي الموكل بدنا  
وهي تنكر فذلك كان القول قولها مع اليمين وهذا امر حاط فيه ويتبع ان شهد  
على امرها وحبرها بعد العقد اذا خالف امرها وكذا الولي اذا كانت بالغة  
نفعل ما نفعل الوكيل وكيل المراه اذا زوجها والاب اذا زوج ابنة او الصغيرة  
لمر مسمى ان الوكيل والاب ابوا الزوج عن كل مهر او عن بعضه وشرط الضمان  
على نفسه لم يصح البتة والابوا الا ان يجيز المراه اذا كانت بالغة وشرط الضمان  
باطل لانه لو كفل عن المراه وقال اكدر زن رضايه هذا وبستانه من ضمانهم  
مرشوى رايج زن ستانده فطلان الكفالة طاهر كرجل قال لاخر ان اخذ فلان ماله  
عليك من الدين فاما ما تضمنه ذلك وان اراد به الكفالة للمراه فقال اكدر زن از تو  
طلب كذا من ضمانهم وراكه ازمالك خویش بدهم فمده كفالة للمراه وهي غايبه فلا يصح  
في قوله جسد محمد الا ان يقلها حاضر للمراه في المجلس والحيلة بهذا ان كانت كبيرة  
ان تقول اريكل والى ان المراه امرى بالبتة والابوا فان انكرت ذلك واخذت  
منك بغير حق فاما ما تضمنه ذلك فصح هذا الضمان وان كانت المراه صغيرة قالوا  
الحيلة في ان لا يكون مطالب بالاجماع ان يقول الاب وقت العقد النكاح بالفارسية  
وغيره خویش ولانه را بتو بزنی اذم بدو وهرار درم بدانك يا نصد درم ترا بود  
فانه يصح فلك بصير هذا الكلام للاستئناسا كانه قال زوجت ابنتي بالدرهم الا  
خمسينه فيصح ذلك عند الكل فذلك الوكيل وحمله اخرى ان يتري ابنة الصغيرة من  
زوجها بعد النكاح عرضا قليل القته بمقدار ما يريد ان يحط عن مهر الصغيره فصار  
الاب مشهورا ذلك من مهرها يخفف العرض وجل قال لغيره زوج ابنة هذه رجلا يرجع  
الى علم ودين مسورة فلان زوجها رجلا بهذه الصفة من غير مشورة فلان جارا ان عرضه

خاتمة الحديث

من المسورة ان يكون النكاح ممن كان بهذه الصفة فاذا حصل العرض لا حاجة الى  
المسورة **فصل في الكفاه** الكفاه مقبرة في النكاح خلافا لما لك  
وسنيان وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم وعن الكرخي انه اخذ بقولهم ان الكفاه يعلق  
تحتة منها الا خلاف فيها بيننا وهي النسب فترش بعضهم الكفا بغير كيف فواحدة ان  
القرسي الذي ليس باسمي يكون كفوا للهاشمي وغير القرشي من العرب لا يكون كفوا للقرشي  
والعرب بعضهم الكفا لبعض الانصاري والمهاجري فيه سواء الموالي لا يكون كفوا للعرب  
ومنها الاسلام والنصرانية واليهودية لا يكون كفوا للمسلم حتى ان المسلم اذا وكل رجلا  
بالنكاح فمروجه يهوديه او نصرانية لا يجوز في قول ليونوسف في حجة لان عندها الوكالة  
تقيده بالاكفاه ومن اسلم نفسه وليس له اب في الاسلام لا يكون كفوا لمن له اب واحد  
في الاسلام ومن له اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن له ابوان في الاسلام قال رضي الله عنه  
الا بوان الاب واحد ومن له ابوان في الاسلام يكون كفوا لمن له عشرة ابنة في الاسلام  
ومنها الحرية فالملوك كيف كان لا يكون كفوا للحرية وكذا المعتق لا يكون كفوا للحرية  
الاصلية والمعتق ابوه لا يكون كفوا للمرأة التي لها ابوان في الحرية ومن له ابوان  
في الحرية يكون كفوا لمن له ابنة في الحرية وعن ليونوسف من اسلم نفسه والمعتق اذا احرر  
من الفضائل ما تقابل نسب الاخر يكون كفوا له ومنها الكفاه في المال والثروة لا تقاير  
ذلك ظاهر الرواية ثم كان في ادرا على المهر والنفقة يكون كفوا لذات اموال عظمه ومن  
لا تقدر على المهر والنفقة لا يكون كفوا للغير في ظاهر الرواية وعن الحسن بن علي بن يوسف  
يكون كفوا ولا تقاير قدره على المهر والنفقة وبعض الروايات تعبر القدر على النفقة  
دون المهر وعن بعض المشايخ اذا زوج الصغيره اخرها من صبي ليس له طاقه المهر وابوه  
غني وقبل النكاح ابوه جارا لان الصغير بعد غيا في المهر كالاب ولا يعد غيلك النفقة  
لان الابا يجهلون المهور العاليه ولا يحملون النفقة الدارة اما من ليس له اب غني لا بد له  
من القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال بعضهم تعبر القدره على اكل المهر وقال  
بعضهم تعبر على ادا نصف المهر في ديارنا تعبر القدره على ادا المهر واختلفوا في

من



النفقة الصانع اعتبارها عند الكل قال بعضهم الشرطان ملك نفقة سنة وقال  
 بعضهم ان ملك نفقة مهر وعنف لي يوسف اذا قدر على انما ما يجعل بها من المهر  
 ويكتسب كل يوم مقدار ما ينفع عليها يكون كفوا وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل اذا قدر على انما ما يجعل بها من المهر ونفقة مهر كان كفوا والا حتم في المحرم  
 ما قال ابو يوسف اذا ملك الرجل الف درهم فزوج امرأه بالف مهر عليها الف قالوا  
 كور ذلك لانه قادر على ان ينفق دين المهر بالا الف الذي بيده وما سئل به الكفاة  
 عند البعض الدنانير قال ابو يوسف الفاسق اذا كان معلنا خرج سكرانا لا يكون كفوا  
 للصالحه من بنات الصالحين وان كان سكر ذلك ولا يعلن يكون كفوا وعن محمد اذا  
 كان الفاسق محترما معظما عند الناس كاعوان السلطان وغيرهم يكون كفوا  
 لبنات الصالحين وان كان مستخفا عند الناس لا يكون كفوا قال الشيخ الامام  
 سمس الابيه الشريفي لم يقل عن لي حيفه في طاهر الرواية في هذا الشيخ والصحيح ان  
 عنده الفسوق لا يمنع الكفاة وقال بعض مساحيل الفاسق لا يكون كفوا للبنات الصالح  
 معلنا كان الفاسق ولم يكن وهو اختيار الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ومنها  
 الحرفه في طاهر الرواية عن لي حيفه لا بعد الحرفه ويكون البيطار كفوا للقطار  
 وفي قول محمد بن يوسف واحدي الروايتين عن لي حيفه صاحب الحرفه الدنه كما  
 لبيطار والحجام والحاك والكناس والدباغ لا يكون كفوا للقطار والصراف هو  
 الصحيح لان الناس يستكفون عنهم وقيل هذا اختلاف عصر وزمان في زمن  
 لي حيفه كانوا لا يعدونه الدناه في الحرفه متقصه وتبدل ذلك في زمانها والحال  
 لا يعد في الكفاة واختلوا في القليل قال بعضهم لا بعد وروا الشيخ الامام  
 الزاهد علي بن محمد البردوي الفقه يكون كفوا للعلوية لان شرف الحسب فوق  
 سرف النسب الذميه اذا روجت نفسها رجلا لم يكن لولها حق الفسخ الا ان  
 يكون امرا طاهرا بان زوجت ابنه ملكهم او حرهم نفسها كما ساء او دباغا  
 منهم او نقصت عن مهرها نقصانا فاحسا كان لا وليا لها ان يطالوه بالتبليغ

في المهر

في تمام مهر المثل او بالفسخ اذا روجت المراه نفسها غير كفوا كان لا وليا لها  
 العصبه حق الفسخ ولا يكون الفسخ بغير الكفاة الا عند القاضي لانه مجتهد  
 فيه وكل واحد من الخصمين يتكلم بنوع دليل وتقول عالم فلا تنقطع الخصومه  
 الا بفصل من له ولاية عليها كالفسخ بخار البائع والرد بالعيب بعد الفسخ  
 ولا يكون هذا الفسخ طلاقا ان كان ذلك قبل الدخول والخلوة يستط كل  
 المهر ولا عده عليها وان كان بعد الخلوة الصحيحه كان عليه كل المهر ونفقة  
 العدة والى ان يفسخ القاضي العقد بينهما كان النكاح قايما في حق جميع الاحكام  
 من ملك الطلاق والظهار والايلا والموارث اذا روجت المراه نفسها غير كفوا  
 كان لا وليا حو الفسخ ما لم يلد منه ولا يبطل حق الولي بسكوته بعد ما علم وان طال  
 الزمان فان جفت مهرها وحررها به بطل حقه وان لم يقبض لكن خاصم زوجها  
 في بقية المهر والنفقة بطل حقه استحسانا اذا روجت نفسها غير كفوا ورضي به  
 احدا لا وليا لم يكن لهذا الولي ولا لمن مثله او دونه في الولاية حق الفسخ ويكون  
 ذلك لمن فوقه وان زوجها الولي غير كفوا ودخل بها بم بابت من زوجها بالطلاق  
 لم روجت نفسها هذا الزوج يغرو في كان للولي ان يفسخ وان كان الطلاق رجعيا  
 لم يكن له ان يفسخ ولو روجت نفسها غير كفوا ودخل بها لم يفسخ القاضي العقد بينهما  
 خصوصه الولي لم تروحها هذا الرجل في العدة يغرو في لم فرق القاضي بينهما قبل  
 الدخول كان على الزوج كل المهر الثاني وعليها عده مستقبله في قول لي حيفه  
 ولي يوسف وقال محمد وزفر لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الاولى عند محمد  
 وقال زفر لا عده عليها وهذه حمله ما يلحق هذا الخلاف منها هذه المسئلة  
 ومنها اذا طلق الرجل امرأته المدخول بها تطليقه بانه لم تروحها في العدة ثم  
 طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني عند ما عليه كل المهر وعلى قول زفر عليه نصف  
 المهر بالنكاح الثاني ومنها اذا طلق امرأته بانه بعد الدخول بها لم تروحها في العدة  
 ثم ارادت والعياذ بالله لم يفسخ على قول لي حيفه ولي يوسف عليه كل المهر وعلى قول



زفر لا يجب عليه المهر الثاني ومنها المتكوجة اذا كانت امه فطلقها بعد الدخول  
تطليقه بائنه ثم بزوجها في العدة ثم اعقب واخارت نفسها قبل الدخول  
ومنها اذا طلق امراته بعد الدخول تطليقه بائنه ثم بزوجها في العدة ثم وقعت  
الفرقة بينهما بالعان او بخيار البلوغ عندك حنفية ولي يوسف الدخول في النكاح  
الاول يجعل دخوله في النكاح الثاني في حق ما كده المهر ووجوب العدة وعلى قول محمد  
وزفر الدخول في النكاح الاول لا يكون دخوله في النكاح الثاني لا في حق المهر ولا في  
العدة الا ان عند زفر سقط عنها بقية تلك العدة وعلى قول محمد لا سقط وكذا لو  
كان النكاح الاول فاسدا ودخل بها او كان وطئها بشبهة ووجبت عليها  
العدة ثم تزوجها في العدة كما احاجا نزام فارقتها قبل الدخول ولو كان النكاح الاول  
جائزا ودخل بها وقعت الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة كما احاجا فاسدا ثم فرق بينهما  
قبل الدخول لا يجب المهر الثاني في قولهم ولو كان النكاح الثاني بعد انقضاء العدة ثم وقعت  
الفرقة بينهما قبل الدخول كان الحجاب فيه عند الكل كما قال محمد وزفر في الفضول  
المقدمة رجل تزوج امرأة وانتسب لها لا قبله ثم طهر من غيرهم فان كان ما ذكره  
شرا ما طهر وهو كفو لها ما طهر بان تزوج عريه على انه عري في طهرانه قرشي او ذكر  
انه عجي فاذا هو عري كان العقد لازما ولو كان ما طهر خيرا ما ذكره وليس يكون لها  
بان تزوج قرشيه على انه عجي فاذا هو عري كان النكاح لازما في حقها ويكون للاوليا  
حق الاعتراض فان كان ما طهر سرا ما ذكره وليس يكون لها ما طهر بان تزوج عريته  
على انه عري فاذا هو عجي كان لها حق النسخ وان رضيت كان للاوليا حق النسخ وان  
كان ما طهر سرا ما ذكره وهو كفو لها ما طهر بان تزوج عريه على انه قرشي فاذا هو  
عري كان لها حق النسخ عند اصحابنا السلامه خلا فالزفر وكذا لو تزوج امرأة على  
انه فلان ابن فلان فاذا هو اخوه لايه او عمه لاسه كان لها حق النسخ وان كان كفو  
لها رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر انه لا يشرب المسكر فوجده شربا مدنا  
فبلغت الصغيرة وقالت لا ارضى قال الفقيه ابو جعفر ان لم يكن اب البت يشرب المسكر

وكان غالب هل يسهل الصلاح فالنكاح باطل لان والد الصغير لم يرض بعدم الكفاه  
انما زوجها منه على ظن انه كفو وذكر في الاصل امراه زوجت نفسها رجلا ولم  
يعلم انه حرا وعبد ثم طهرانه عبد اذن له في النكاح لا خيار لها ويكون الخيار للاوليا  
وان زوجها الاوليا برضاها ولم يعلموا انه حرا وعبد ثم علموا انه كان عبد الاخير  
لاحدهم وبمثله لو ذكر ان حرة فزوجوها منه ثم طهرانه عبد كان لهم الخيار ودلت المثل  
على ان المرأة اذا زوجت نفسها رجلا ولم يسترط لها الكفاه ولم يعلم المرأة انه كفو  
وليس يكفون طهرانه ليس يكفوا لخيارها وكذا الاوليا اذا زوجها برضاها ولم يعلموا  
بعدم الكفاه ثم علموا وان شرط الكفاه او اخبرهم بالكفاه فزوجوها ثم طهرانه غير  
كنو كان لها الخيار السكران اذا زوج ابنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل لو فعل الصالح في ذلك حوزة فولي له حنفية ولا يجوز  
في قول صاحبيه اما السكران ليس من هل الراي والمسورة فلا سفد عقده على  
الصغيرة باقل من مهر مثلها وان زوجها الصالح من غير كفو لا يجوز في قول  
صاحبيه واحتلوا في قول له حنفية والظاهر هو الجواز وان زوجها السكران من غير  
كفو لا يجوز عند الكل واحتلوا في روايه عنها العقد فاسد في روايه عنها العقد موقوف  
باقل لاقل من مهر المثل في روايه عنها العقد فاسد في روايه عنها العقد موقوف  
على اجازة الصغيرة بعد البلوغ وعنه لي يوسف انه قال بفسد التيميم وكوز العقد  
بمهر المثل امراه زوجت نفسها غير كفو كان للولي ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ  
وان لم يكن للولي ذارحم محرم منها كان له وخوه وقيل من لا يكون محرما لا يكون  
له حق الاعتراض والصحيح هو الاول غير الاب ولجدا اذا زوج الصغيرة من  
رجل كان حده معتوق ثم او لم يكن مسلما في الاصل وانما صار مسلما وللصغيرة ابا  
احرار مسلمون ثم اذركت الصغيرة فاجازت النكاح لم يجوز لان هذا نكاح لم يكن له  
محرر حال وقوته فلم يوقوف فلا بالحقة الاجارة وكذا لو انقضت الكفاه لسبب اخر  
لا سقط نكاح غير الاب واحدا امراه زوجت نفسها غير كفو فالواها ان يفسخ نفسها ولا

الزوج

ما يحفظ



عنه من الوطى حتى رضى الولى بهذا العقد لان الظاهر من حال الولى ان لا يرضى فلو  
وطئها الزوج فعسى يحل فبعد النسخ ولحقهم العار بنسبه من لا تكافئهم  
**فصل في الاول** الاصل في اعتبار الولى قوله عليه السلام لا تكاح الابولى وهو شرط  
جوار النكاح في الصغار والمالك والمجاهد والولايه يثبت باسباب اقواها ملك اليمين  
لا يصح نكاح الولى الابادى الولى والولى ملكا اجار عبده على النكاح عندنا واجاز  
الامة عند الكل والمملوك اذا كان من رجلين لا تزوجه احدهما بعد ملك اليمين المصونة  
لقوله عليه السلام النكاح الى العصبان واقرّب العصبان الى الصغار والصغيره الاب ثم الجد  
اب الاب وان علا والابن من العصبه تزوج الام المجنونه عندنا وقال الشافعي لا تزوجه  
الا ان يكون الابن من غيرتها واختلف اصحابنا في الاب والابن اذا اجتمعا للمجنونه  
قال ابو حنيفة وابو يوسف الابن احق بتزوجها وقال محمد الاب احق لانه ملك التصرف  
في المال والنفس والابن لا يملك التصرف في ماله واكد كذلك ابن الابن وان سئل ثم الاخ لاب وام  
ثم الاخ لاب ثم بنوها على هذا الترتيب وان سئلوا ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم بنوها  
على هذا الترتيب ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوها على هذا الترتيب وما  
ذكرنا كله مذهب اصحابنا رحمهم الله وقال الشافعي ليس لغیر الاب والجد تزوج الصغیر  
والصغیره وللولى تزوج الغيبه الصغیره عندنا خلافا للشافعي وبعد العصبان من لا  
قارب الولايه عندنا المولى لعناقه لانه عصبه ثم عصبه مولى لعناقه وعند عدم  
العصبه كل قرب يرث الصغیر والصغیره مردوى الارحام ملك تزوج الصغیر والصغیره  
في ظاهر الروايه عن له حيفه وقال محمد لا ولايه لذوى الارحام وقول له يوسف مضطرب  
والاقرب عند له حيفه الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن ثم بنت  
بنت البنت ثم الاخت لاب وام ثم الاخت اب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم البنات  
والاخوال والخالات واولادهم على هذا الترتيب واذا اجتمع الجد الفاسد والاخي بعد  
له حيفه الولايه للجد وبغدها ولا مولى الموالاه عند له حيفه خلافا لصاحبيه  
وما دام له قرب فالناضي ليس بولى في قوله حيفه وعند صاحبيه ما دام له عصبه

المملوك

قال القاضي ليس يولى ثم القاضي انما يملك النفكاح من يحتاج الى الولي اذا كان ذلك  
في عهده ومشوره فان لم يكن ذلك في عهده ومشوره لم يكن وليا فان زوجها القاضى  
ولم ياذن له السلطان بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جازا استحسانا  
كالعبد اذا تزوج بعتر اذن المولى ثم اذن له المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا  
استحسانا والوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة او وصي اليه الاب في ذلك لا لم يوص  
وروى هشام عن ابن له حيفه وهو قول مالك ان وصي اليه الاب جاز له تزوج الصغير  
والصغيرة وقال ابن له ابن هو ولي في الوجنتين ولو كان الصغير او الصغيرة في حجر  
رجل يؤولها كالمملوك ونحوه فانه لا يملك تزوجها ولا ولاية للصبي والمجنون في المملوك  
والكافر على المسلم والمستقلا منع الولاية اذا احتج للصغيرة والصغيرة وليان كالانحراب  
والعمى فايها زوج جاز عندنا وان زوجها على التغايب جاز الاول دون الثاني وان  
زوجها كل واحد منها من رجل اخر فوقهما او لا يعلم ايها او لا بطل العقدان وقال  
مالك لا يفرق احد الوليين بالنكاح كما لا يفرق احد الوليين في العبد والامه المعقده  
فان زوجها الا بعدد الاقرب حاضر يوقف على احازه الاقرب وان كان الاقرب غائبا  
نعيمة مقطوعة جاز نكاح الا بعددنا وقال الشافعي اذا غاب الاقرب يتقل الولاية  
الى السلطان والقاضي وقال زفر لا تزوجها احدهما حضر الاقرب او تزوجها وكمل  
الاقرب فان زوجها الاقرب جث هو احدثوا في جواز نكاحه اذا طاهر هو الخوار  
وكلموا في الغيبه المقطوعة بعضهم قدرها بانقطاع الخبر والتوافل وبعضهم قدرها  
بمسيره سنة وبعضهم قدرها بمسيره شهر وقال الكرهى ان كان في موضع لا يتطهر  
الكفو حتى يحبر منه هي مقطوعة واشار في الكتاب ان ادنى مدة السفر كفى للا  
تقطاع وهو قول محمد بن مقاتل الرادى وسفيان الثوري والى عصه سعد بن معاذ  
المرزى وعليه قوى جماعة من الماخزين منهم القاضي الامام ابو علي السفي قال هو من  
بخارا الى نيسابور مقطوعة فان كان الاقرب جوا لا لا يوقف على امره او كان منفردا  
لا يعرف مكانه او مخفيا في البلد لا يوقف له قال القاضي الامام ابو الحسن علي السعدى



يكون هو بمنزلة الغاية غيبة متقطعة لانه لما تعذر الوصول اليه والاسفاح  
 برأيه صار بمنزلة الميت فان كان زوجها لا بعد ثم ظهر انه كان مخفيا  
 في المصر حاز نكاح الا بعد واد زوج الرجل ابنة امراء باكثر من مهر مثلها  
 او زوج ابنة الصغيرة باقل من مهر مثلها او وضعها في غير كفوا وزوج  
 ابنة الصغيرة امراة وامراة لمسته بكنولة جاز في قول له حيفه وقال صاحباه  
 لا يجوز اذا خشيوا جمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاصي  
 واد ابلغ الصغرة والصغيرة وقد زوجها الاب واجد لا خيار لهما ولها خيار  
 البلوغ في نكاح غير الاب واجد عند له حيفه ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لهما  
 واذا بلغت هي كبر فكتبت ساعة بطل خيارها وان اخارت نفسها كما بلغت  
 واسهدت على ذلك صح فاما في الغلام والجارية الى هي تيب لا يبطل خيار البلوغ  
 بكونها ولا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما لم يصح على الرضا نحو القم كان  
 من الوطى وطلب النفقة وان اكلت من طعامه او خدمته كما كان في خيارها  
 وخيار البلوغ تفارق خيار العتق من وجوه احدها ان خيار العتق يبطل بالقيام  
 عن المجلس وخيار البلوغ في الغلام والست لا يبطل بالقيام عن المجلس والثاني ان  
 لجلس بخيار البلوغ لا يعتبر عدرا حتى ان الصغرة اذا قال لم اعلم بخيار البلوغ  
 فاما سكتا جل ذلك لا بعد ووسط خيارها والمعنة اذا قال ذلك صدق ولا  
 يبطل خيارها وان كان ذلك بعد زمان ومنها ان خيار العتق يثبت للامه دون الغلام  
 وخيار البلوغ يثبت لهما جميعا ومنها ان خيار العتق لا يبطل بالسكوت وان كانت  
 بكرا وخيار البلوغ تبطل بسكوت البكر ومنها ان خيار العتق لا يوقف الفرقه  
 على التضيال تثبت نفس الا خياره وخيار البلوغ لا تقع الفرقه ولا يبطل النكاح  
 ما لم يفسخ القاضى العقد بينهما فان كان ذلك قبل الدخول سقط كل المهر سواء  
 ذلك من قبل الرجال او من قبل المرأة وبعد الدخول لا سقط شيئا من المهر وللصغرة  
 والصغيرة خيار البلوغ في نكاح القاضى في ظاهر الروايتين عن له حيفه وهو قول

بلغ الصغرة والصغيرة وقد  
 زوجها الاب واجد

في خيار العتق

بطلان الفرقه  
 وخيار العتق

فمحمد واذا زوج ابنة الصغرة وصحت لها المهر عن زوجها صح الضمان فاذا  
 بلغت اخذت الاب الضمان لم يرجع الاب على الزوج ان كان الضمان بغير امره  
 ويرجع ان كان بامرته فان كان ضمان الاب في مرض موته لم يصح وان نكح الاب  
 ابنة الصغيرة امرأة وضمن عنه المهر ان كان في صحة الاب جاز فان اخذت المرأة  
 المهر من الاب في العباس يرجع الاب على الصغرة في ماله وفي الاستحسان لا يرجع  
 ولو مات الاب واخذت المرأة المهر من تركته فليس بالورثة ان يرجعوا في نصيب  
 الصغرة ذلك عندنا خلافا للفرق ولو كان الابن كبرا وضمن عنه الاب بغير امره  
 في صحته ثم مات الاب واخذ الضمان من تركته لم يرجع ورثته بالاجماع ولو كان  
 الاب ضمن المهر عن ولده الصغرة في مرض موته لا يصح الضمان والمجانبة للصبيان  
 في ذلك واذا ضمن عن ابنة الصغرة واذا كان منوطا الا اذا شهد عند الاداء  
 انه يودي ليرجع حينئذ لا يكون منوطا ولا يزوج البكر البالغة ابوها على كبرها  
 خلافا للشافعي وفي التيب لا يزوج بالاجماع وان زوج البكر البالغة العاقله  
 ابوها وهو كافرا وعبد فريضته بالنكاح جاز في قول له حيفه وفي يوسف قال  
 محمد لا يجوز وان سكت لا يجوز بالاجماع واذا بلغ الابن معتوها او مجنونا بقي  
 ولا يه الا ب عليه في ماله ونفسه وان بلغ عاقله لم يجز او صار معتوها هل يعود  
 ولا يه الا ب في المالك والنفس اختلفوا فيه قال لنفسه ابو بكر البجلي لا يعود قول  
 له يوسف وتكون الولاية للسلطان وقال محمد يعود ولا يه الا ب في المال والنفس  
 استحسانا وقال محمد بن ابراهيم الميمني عندنا يعود ولا يه الا ب وعلى قول زهر  
 يثبت الولاية للسلطان واما اذا جاز الاب او صار معتوها هل يكون لابن  
 ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على الاختلاف الذي ذكرناه الابن اذا جاز امره  
 جاز الى القاضى وقالت اني اريد ان تزوج وليس لي ولي ولا عمة احد فلما  
 ان ياذن لها بالنكاح فيقول لها ادنت لك ان لم يكن قرشية ولا عمة ولا حاكمه  
 ولا ذات زوج ولا في عدة الغار وكذا لو كان لها ولي فابى ان يزوجه كان للقاضي

جاز



ان ياذن لها بالتزوج وان لم تكن لها ولي وادارت الاخطا برفع الامر الى القاضي  
حق بزوجها باذنها او ياذن لها بالنكاح وان كرهت ان يرفع الامر الى القاضي  
وطابت اماها بالتزوج فرغم الاب انه كان زوجها ومي صغيره من رجل والرجل  
غائب فقام الاب منه على ذلك قالوا لا نسفت الى بيته لانها قامت على غايب  
لم يرفع خصم حاضر ولا يثبت بزوجها فان الى الاب برفع الامر الى القاضي حتى يزوجها  
او يعقد نفسها قالوا ذلك اولى لها من ترك النكاح لان محمدا رجع الى قول  
له حيفه في النكاح بغير ولي غير الاب والجدا اذا زوج الصغيره قالوا الاحوط  
ان يزوجها مرتين مرة بغير تسمية ومرة بغير تسمية لوجها من احدها انه لو كان في التيميم  
بعضان فاحش ولم يصح النكاح الاول يصح الثاني بغير المصلح الثاني ان الزوج لو  
كان حلف بطلاق امرأه بزوجها لم يفسخ ان يزوجها امرأه او يلقط كل امرأه تزوجها  
في طالق فاذا تزوجها بغير المهرين بالنكاح الاول وتقع عليها الطلاق فحل بالنكاح  
الثاني وان كان في المزوج هو الاب او الجدي يفي ايضا ان يشر النكاح على هذا الوجه  
مرتين عند يوسف ومحمد لما ذكرنا من الوجهين لان عندهما الاب والجدا لا يمكن النكاح  
باقول من غير المثل نقصانا فاحشا كما لا يمكن غير الاب والجدا عند الكل اما عند علي  
فيمكن النكاح باقل من مهر المثل فياشر النكاح مرتين على هذا الوجه احتياط للوجه  
الثاني فانما باس النكاح الثاني بغير تسمية لانه لو سمي المهر في النكاح الثاني وعند  
المصنف ان الرجل اذا جدد النكاح في المنكوحه بغير مهران رجا برفع الامر الى قاضي  
يرى ذلك مضي بالمهرين الوالي اذا جنى جنونا مطبقا بزول ولايته وان كان جنى  
ويبقى لا ينفذ تصرفه في نفسه وماله في حال جنونه وسفاه حال الا فاقتوا وكلموا  
في المحوز المطبق قال ابو يوسف هو مقدر بأكبر السنه وقال محمد هو مقدر بالشهر  
في الصوم وفي الزكوة مقدر بالسنه وعجز لي يوسف انه رجع الى قول محمد رحمه الله  
**باب في المحرمات** حرمة المناكحة على نوعين  
موبده وعز موبده فالموبده ببيت بالنسب والرضاع والصهرية اما المحرمات بالنسب

ما نصرت الله تعالى في قوله حرمت عليكم امهاتكم الايه الام بالرسده والريته حرام  
وكذا ابجد القري والبعدى من قبل الاب او الام وكذا البنت او الابنة ان  
سقطت مات الابن كذا المخلوقه من ما الزيا حرام عندنا وكذا الاخوات من ابي  
جدة كفن وبنات الاخوات وان سقطن وكذلك بنات الاخ وان سقطن كذا الغات  
والحالات من الوجوه الملائمة وعلمت الاصول وحالاتهم ام العه حرام وعه العه  
لاب وام كذا واما عه العه لاب لا يحرم واما المحرمات بالرضاع فما حرم بالنسب  
بالرضاع فانما ما روى الرضاع النسب في مسائل يحرم على الرجل اخيه ولده من النسب  
ولا يحرم اخيه ولده من الرضاع ومنها انه لا يحل للرجل ان يزوج بجدته ولده من النسب  
وحل بجدته ولده من الرضاع ومنها انه لا يحل للرجل ان يزوج بام احدها واحده من النسب  
وحل من الرضاع وسذكر مسائل الرضاع بعد هذا في باب على حده واما المحرمات  
بالصهرية الصهرية ببيت لعقد احوال وبالوطي خلا الا كان او عن شبهة او زنا اما  
المحرمات بالوطي فبنات وبنات الاب والجدا من قبل الاب والام وان علا ومنكوحه الابن  
فان الابن وابن البنت وان سقطت وام المراه وجدها القري والبعدى وحل بالمراه  
اولم يدخل وبنات المراه وبنات اولادها وان سقطت ان كان دخل بالمراه واما المحرمات  
بالوطي الحلال الموطوءه الاب والجدا وان علا ملك المهرين وموطوءه الابن وان سقطت وام  
الموطوءه وجدا وان علا موطوءة وموت اولادها كذا واما الموطوءه عن  
سبهة وهي الجارية المستركة بينه وبين غيره اذا وطئها احدها يحرم عليه اصولها  
وفروعها وحرم الموطوءه على اصول الواطي وفروعه والزنا في القبل بمنزلة الوطي  
الحلال في ذلك عندنا ووطي الصغيره الى لا شئ لا يوجب حرمة المصاهرة في  
قولك حيفه ومحمد وطئها ملك المهرين او بغير ملك وقال ابو يوسف بوجوب حرمة  
المصاهرة وكلموا في المرأة التي تبلغ حدا السهوة قال بعضهم اذا بلغت تسع سنين  
فقد بلغت حدا السهوة وابت خمس سنين لم يبلغ واما ابنت ست او سبع او ثمان ان  
كانت عسلة صغرة فقد بلغت حدا السهوة وان لم يكن فالى سني عشر وعنه لي يوسف

مطلب  
حرمة نكاح ام المراه  
وابن الابن



ان كانت ابنت خمس سنين وشتمت عليها فمشتها ولا يوقف فيه رواه  
عن جيفه وفي رواة ان وطئها ولم يفضها مستحرمه المصاهرة وان فاضها  
لا يثبت عن له يوسف النوادر اذا وطئ جارية هي بنت خمس سنين في الدبر وماتت  
ولا يدرك منها هل كانت شتمت عليها امها وقال الشافعي ابو الليث دون  
تسع سنين لا يكون مستهاه وعليه الفتوى الزوج المحلل اذا وطئ المرأة فافضا  
لاحل للزوج الاول واما الحرمه بالدواحي اذا مسها او قبلها عن شهوة يثبت  
حرمه المصاهرة وان ابكر الشهوة كان القول قوله الا ان يكون ذلك مع انتشار الالة  
والمباشر عن شهوة بمنزلة القبلة وان مسها وعليها بوب صفيق ولا يصل حرارة  
المسوس وليبه الى ليله لا يثبت الحرمه وان كان الثوب رقيقا يصل اليه حرارة المسوس  
ولينه يثبت الحرمه كما لو مس مجردة وكذا لو مس اسفل الخفاف اذا كان متعللا لا يجد  
لن القدم ومس المرأة الرجل الحرمه كسر الرجل المرأة ولو قبل ام امراته يثبت الحرمه  
ما لم يظهر انه قبلها بغير شهوة وفي المس ما لم يعلم انه كان عن شهوة لا يثبت الحرمه  
لان تقبل النساء غالبا يكون عن شهوة والمعانقة بمنزلة التقبل كذا ذكره في الجامع  
الكبير ودليل الشهوة على قول القبي انتشار الالة عند ذلك ان لم يكن متشرا قبل  
ذكر فعلامته الشهوة زناه لا انتشار والشدة وفي السج والعين علامته الشهوة  
ان تحرك قلبه بالاستها ان لم يكن متحركا قبل ذلك فحده الشهوة ان يزداد التحرك  
والاستها وقال عامة العلماء الشهوة ان لم يل قلبه اليها وشتمت ان بوا قعها  
والنظر الى الفرج عن شهوة يثبت حرمه المصاهرة عندنا وكلموا في النظر الى الموضع  
الذي يثبت الحرمه وال بعضهم هو النظر الى منبت العانة وهو رواية عن محمد  
وقال بعضهم هو النظر الى الشق وقال بعضهم هو النظر الى داخل الفرج وهو  
رواية ابن رستم عن له يوسف وعليه الفتوى حتى والوا لو نظر الى فرجها وهي  
قايه لا يثبت حرمه المصاهرة وانما تقع النظرة الداخلة اذا كانت قاعده  
ولو نظر الى دبرها لا يثبت الحرمه ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم على الفاعل

مط  
مستهاه وعليها بوب

ما كسط  
مطل  
مستحرمه بتقبيل المخرج  
وان كان متشرا قبل

تكتله

ام المفقولة وابنته وكذا لو لا طئها امراه لا يحرم عليه عليها امها وابنتها  
ولو مس امراه شهوة فامنع او نظرا لفرجها فامنع لا يثبت حرمه المصاهرة  
ولو مس سورا امرأة عن شهوة قالوا لا يثبت حرمه المصاهرة وذكر في الكيسانيات  
انها يثبت اذا فرج الرجل امراه بباب يكون محرم لا يثبت لانه حرم عليه  
نكاح ابنتها على البايد وهذا دليل على ان المحرمية يثبت لو طئ الحرام وما يثبت  
به حرمه المصاهرة ولو نظر الى فرج امراه عن شهوة ولا يثبت بوب وزواج  
يثبت بين فرجها يثبت حرمه المصاهرة ولو نظر في امرأة ورأى فيها فرج امراه  
فقط عن شهوة لا يحرم عليه امها وابنتها لانه لم يفرجها وانما رأى عكس فرجها  
ولو كانت المرأة على شط حوض او على قطره ففطر الرجل في الما فرأى فرجها  
فقط عن شهوة لا يثبت الحرمه ولو كانت المرأة في الما ففطر الرجل امراه وخلاها  
وهو صائم صوم رمضان او محرم لم يملكها روى هشام عن محمد انه يحل ان  
ينزع بابتها ولو نظر عن شهوة الى غير الفرج من الاعضاء او نظرا الى الفرج  
لا عن شهوة لا يثبت الحرمه ولو اركب امراه او انزلها وسنها بوب صفيق لا يثبت  
الحرمه وكذا لو احلم على امرأة لا يثبت الحرمه وكذا لو جامع ميتة لا يثبت  
الحرمه واذا كانت المرأة مع الله مستها لها في فراش ففطر الرجل الى امراته ليجريها  
الى فراشه لجا معها فاصابت الرجل انت المرأة ففرصها باصبعه على ظن  
انها امراته فان وقع يده على الابنت وهو شتمت لها حرمه عليه امراته  
وان كان بطن ابنتها امراته لوجود المس عن شهوة وان اختلفا في الشهوة فالقول  
قول الزوج لانه سكر الحرمه واذا انظر الرجل الى فرج ابنته بغير شهوة فيقف  
ان يكون له جارية فوقف منه شهوته مع وقوع بصره والوا ان كانت الشهوة  
على ابنته حرمه عليه امراته وان كانت الشهوة وقعت على غيرها لا يحرم  
لان نظره في هذه الصورة الى فرج الابنت لم يكن عن شهوة امراه لها زوج  
حده يكون محرمها ان كان دخل بالحدة كانت الحدة من قبل الاب او من قبل الام

مط  
مس شهوة شهوة  
فانني لا يثبت  
حرمه المصاهر

مط  
سنة شهوة



واما زوج بنتها وثبت ولدها يكون محرما لها دخل بها ولم يدخل لان المحرم البنت  
لا يحرم بنفس كاح الام فلا يحرم بنفس كاح الحدة اما الام محرم بنفس كاح البنت عندنا  
فمحرم بنفس كاح بنت البنت بنت الابن ولا يابى للبراء ان يتأخر مع ابن زوجها  
لانه محرم ولكن لا يرفعها ولا يضعها بحافه ان تقع في قلبه شيء صغيره فزعي في المنام  
فهرت في فراشه ولدها عربانه فانتشر بها ابوها وهي بنت مان سنيتر والشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل اخرج ان يحرم والدتها على ابها ووطي الصبي الذي يجمع مثله  
منه وطى البائع في ذلك حاله والوصي الذي يجمع مثله ان يجمع مع وبيته في سبي  
النساء من مثله واما المحرمات لا على سبيل لما يبدى شقة منها الزيادة على العدد  
المشروع والعدد المشروع للاحرار الاربع من الحواجر والاما اما المملوك له ان يتزوج  
امراة من غير عندنا واذ يتزوج الحر جماعة على التتابع جاز كاح الاربع الاول  
ولا يجوز كاح الخامسة وان يتزوج جماعة عقد فذاك كل وكذا العبد اذ يتزوج  
بلائي نسوة ولو تزوج الحر في خمس اسلموا ان تزوج من على التتابع جاز كاح الاربع  
الاول ويترك منه وبين الخامسة عند الكل وان تزوج من حمله فرق منه وبين الكل  
في قول له حنفية وله يوسف ان يتزوج واحدة ثم اربع جاز كاح الواحد لا غير  
وقال محمد وزفر والنسوة في لسان اختيار اربع منهن كيف ما تزوج والحر اذ يتزوج  
عشر نسوة على التتابع جاز كاح التاسعة والعاشرة لانه لما تزوج الخامسة كان  
ذلك ليل على فصار كاح الاربع قبلها ولما تزوج التاسعة دل ذلك على فساد  
كاح الاربع قبلها فجوز كاح التاسعة والعاشرة ومنها الجمع بين الاخوين كاحا  
حرين كانتا او اميتين ان تزوجا حمله رطلا وان تزوجا على التتابع صح الاول  
ويطل الثاني ومنها الجمع بين الاخوين وطيا اذا وطى الرجل اخت امراته شبهة بحب  
العدة على الموطوءة وما لم يتقضى عدتها لا حل له ان يطأ المملوكه ولو اشترى اميتين  
اخين لمسل ان يطأها فان وطى واحدة منهما لا حل له وطى الاخرى حتى يحرم فرج  
الموطوءة على نفسه بيع او هبة او صدقة او كتابة او عتق او تزوج فان وطئها ليس

له ان يطأ واحدة منها حتى يحرم فرج الاخرى لما قلنا وان باع واحدة منها  
او وهب او زوج لم ردت المبيعة يعيب او رجوع في البينة او طلوا المملوكه حرة  
والنصف عدتها لم يطأ واحدة منها حتى يحرم الاخرى على نفسه بما قلنا ومنها  
الجمع بينهما وطيا اذا ملك اخت مملوكه لم يطأ المملوكه ولو ملك جاريته ووطئها  
لم يتزوج اخوها جاز الكاح عندنا ولا يطأ واحدة منها حتى يحرم المملوكه على  
نفسه بما قلنا ولو تزوج اخين معا فسد كاحهما لم يفرقهما له ان يتزوج واحدة  
منها الحلال وان تزوجا عقد فسد كاحهما ووطئها كان عليهما العدة وما  
دائم في العدة لا يجوز له كاح احدهما له ان يتزوج الاخرى ولو تزوج امرأة  
ثم تكلم اخوها جاز كاح الاول ويطل كاح الثاني فان وطى الثاني لم يطأ الاول  
حتى يتقضى عدة الثانية ومنها اذا جمع بين الاخوين في كاح وعدة كاح اذ تزوج  
امراة واختها في عدة من طلاقا بن في كاح صح في امة العدة من كاح فاسد  
لا يصح عندنا ولو قال زوج المعتدة اخبرني ان عدتها قد انقضت وذلك في  
مدة سق في مثلها العدة كان له ان يتزوج باختها واربع سواها عندنا خلافا  
لرفر وخلافا لثا في ان كان الطلاق رجما ومنها الجمع بين الاخوين كاحا وعدة  
عتاق صورتهما اذا اعتقوا وله كان عليها الاعتداد ببلان حيض ولا حل له ان  
يتزوج باختها ولا باربع سواها في عدتها عند زفر وقال ابو حنيفة لا يجوز كاح الا  
وكور كاح الاربع ومنها الجمع بين دواقي رحم محرم لا يجوز له ان يتزوج امرأة  
على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنت ختها ولا على بنت اخوها ولو برحما معا لا  
يصح كاحهما قالوا كل امرأتين لو كانتا حديهما ذكر او انثى حرم  
النكاح بينهما لا يجوز له ان يجمع بينهما في النكاح الا في مسئلة اذا جمع بين امرأة  
وبنت زوجها كان لها قبل ذلك فانه يجوز ذلك ومنها الجمع بين الحرة والامة  
في النكاح ان يجمعها حمله صح كاح الحرة ويطل كاح الامة ولو يجمع الامة  
ثم الحرة صح كاحهما ولو يجمع الحرة ثم الامة لا يصح كاح الامة ولو تزوج الامة



وحره في عده لا يجوز في قول له حيفه خلافا لصاحبه ولو جمع بين خمس حرائر  
 واربعة اما في عقد صح كساح الا ما ولو تزوج حرة وامه معا والحره في كساح الغير  
 صح كساح الامه ولو تزوج امه بغير اذن مولاهم تزوج حرة بطل كساح الامه  
 لا يعمل فيه اجاره المولى بعد ذلك ولا يجوز للبعد ان يزوج امه على حرة عدنا  
 خلافا للشافعي وطول الحره عندنا لا يمنع كساح الامه ومن المحرمات الكافرة بكفر  
 مخصوص لا محل الوثنية للمسلم ويجل لكل كافر الا للمتردد ولا يجوز كساح للمتردد لاحد  
 والمجوسية لا محل للمسلم ويجل لكل كافر الا للمتردد وكساح الصابيه للمسلم عند  
 له حيفه ويجوز للمسلم كساح اليهودية والنصرانية واذا تزوج المسلم كباية حرة  
 في دار الحرب خارب ويكره فان خرج بها الى دار الاسلام بسلام بسلام الكساح والميسر اذا تزوج  
 ميسره بشهود وولي بم اسلام جميعا وترك ما كانا يعتقدانه من الفارق في باطنهما وكان  
 الزوج خلاهما ولم يكره دخل بها ان المرأة تزوجت بزوجه اخر بعد اسلامها قبل ان  
 يقع الفارق بينهما وينزوجهما الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانا  
 نظرا ان الاسلام يعتقدان ان كساحها حائرا ولا يجوز كساح المرأة مع الزوج  
 الثاني وان كانا نظرا ان الكفر واحد كانا بمنزلة المريدن لم يصح كساحهما ويصح  
 كساح المرأة مع الثاني ويجوز للحر كساح الامه الكباية عندنا خلافا للشافعي  
 ولا يجوز كساح منكوحه الغير ومقده الغير عند الكل ولو تزوج منكوحه الغير  
 وهو لا يعلم انها منكوحه الغير فوطيها حبه العده وان كان يعلم انها منكوحه  
 الغير ووطيها لا يحل العده حتى لا يحرم على الزوج وطيها او المهاجرة لا عده عليها  
 ولها ان تزوج الحامل قول له حيفه وقال صلجاء عليها العده ولا يجوز كساحها  
 حيا قبل انقضاء العده ولو ما جاز الزوج كان له ان يزوج ما ختها واربعة سواها وان  
 كانت المهاجرة حاملة لا تزوج في روايه محمد بن حيفه وروى ابو يوسف عن  
 له حيفه انهما ان تزوج لكن لا يطاها زوجها حتى تضع الحمل ويجوز كساح الحامل  
 من الزنا ولا تقر بها زوجها حتى يلد في قول له حيفه ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز

كساحها واذا ادرك الرجل امرأة ترى فتر وجهها جاز النكاح وللزوج ان يطاها بغير  
 استبراء وقال محمد لا يحب له ان يطاها من غير ان يستبرأ واذا تزوج الذي  
 كافره مقده مكره فوجاز في قول له حيفه ولو اسلما بسلام على النكاح وان برافعا  
 الامر الى القاضي لا بطل القاضى كساح بينهما خلافا لابي يوسف ومحمد ولو كانت  
 الكباية في عده مسلم لا يجوز لمسلم ولا الذي في نكاحها حتى تقضي عدها والذي اذا  
 ان ان امراته الذميه فزوجها لمسلم او ذمي من ساعته ذكر بعض المساح انه يجوز  
 له كساحها ولا يباح له وطيها حتى تستبرأ بحيفه في قول له حيفه في قول صاحبه  
 كساحها باطل حتى يعدها حرة ويروي اصحاب الامالي عن حيفه لا علة عليها  
 وقال محمد بن الامه السرحى اختلف المساح في وجوب العده على الذميه في قول  
 له حيفه قال بعضهم لا عده عليها وقال بعضهم يجب العده الا انها ضعيفه  
 لا يمنع النكاح كالا استبراء من المسلمين خلافا اذا كانت الذميه معده من مسلم  
 لان لكل العده قويه فمنع النكاح رجل وطى امرأة ابيه حرمت على ابيه وكان  
 على الاب كل المهر ان دخل بها فان قال الابن علمت انها على حرام وتعدت افساد النكاح  
 كان عليه الحد ولا يرجع الاب عليه ما عزم من المهر لان وجوب الحد عليه يمنع  
 وجوب الضمان وان لم يعلم الابن بذلك ووطيها عن سبته لا حد عليه وحرم على  
 ابيه وحجب المهر على الاب ولا يرجع على الابن لانه لم تعدل الفساد وان قبل امرأة  
 ابيه عن شهوة حرمت على ابيه وحجب المهر على الاب ان كان دخل بها فان قال الابن  
 تعدت افساد النكاح رجع الاب عليه ما عزم من المهر وان لم يعدل الفساد لا يرجع  
 ولا يحل للرجل ان يزوج حرة طلعا لمنا قبل اصابه الزوج الثاني ولا ائمة طلعا  
 استبرأ وكما لا يجوز له كساحها لا يحل له وطيها ملك اليمين **فصل في اقرار**  
**احد الزوجين بالحرقة وفساد النكاح** بسبب النكاح بطلان النكاح بملك  
 اليمن المطلقة الثلاث اذا ات الزوج الاول وقالت بزوج اخر  
 ودخل به وطعن وانقض عدي ان كانت ثقة او وقع عند الاول انها

مطلقة الثلاث اذا ات الزوج  
 الاول وقال بزوج  
 بنوع اخر



صادقة وكان ذلك بعد مدة ستقضي فيها العديان وذلك اربعة اشهر  
فصاعدا حل للزوج الاول ان يزوجهما وان كان بعد مدة لا تنقض قهرها العدة  
ثاني لا حل وكذا لو اقرت المرأة بذلك وانكر الزوج الثاني حل لهما جميعا الاول  
ولو اقر الزوج الثاني بذلك وانكرت المرأة دخول الثاني لا حل للاول وان  
كان الاول تزوجهما بعد مدة ولم تقل المرأة شيئا لم تزوجهما وكنت في عدة  
الثاني او قالت كنت بزوجي بالزوج الثاني ولم يدخلني فالوا ان كانت عالة  
بشروط الحل الاول لا تقبل فوجهها وللأول ان يسكنها وان كانت جاهلة قبل قولها  
وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كان مكسوة الغير فعد طلقها فقال المرأة للثاني  
زوجني وانا معتدة عن الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان  
من نكاح الثاني طلاقا وزوجهما الاول شهران لا تقبل قولها في قول له حينئذ  
ولم يفسد ويكون اقداهما على النكاح اقرارا منها بانقضاء العدة بان كان من  
طلاق الاول ونكاح الثاني اقل من شهرين كان القول قولها وتفرق بينهما ويغري الثاني  
وهذا خلاف ما اذا طلق الرجل امرأة ثلثا ثم تزوجهما بعد مدة فقالت تزوجني  
قبل ان تزوج بزوج آخر قبل قولها ولا يكون اقداهما على نكاح الاول اقرارا منها  
بانها تزوجت بزوج آخر لان انقضاء العدة لا يعرف الا بقولها جعل اقداهما على النكاح  
عن اقرارها بانقضاء العدة لا كذلك النكاح لان الوقوف على نكاح الثاني يمكن فلم  
يجعل اقداهما اقرارا منها بوجوب النكاح فان كان الزوج الاول تزوجهما بعد  
شهرين قال لها تزوجك قبل اصابه الزوج الثاني او تزوجك قبل نكاح الثاني وقالت  
للمرأة بل كان بعد ذلك كان القول قول المرأة ونفس النكاح ما اقرار الزوج ولها عليه  
نصف المسمى ان كان لم يدخل بها والكل كان دخل بها اذا تزوج الرجل امرأة وكان لها  
زوج طلقها فقال الزوج الثاني تزوجك قبل انقضاء العدة وقالت المرأة قد كنت  
استطعت بعد الطلاق مقطعا استبان خلقه كان القول قول الزوج وتفرق بينهما ولو  
قالت المرأة اولا بعد النكاح قد كنت استطعت قبل نكاحك بعد طلاق الاول مقطعا

استبان خلقه وقال الزوج تزوجك قبل انقضاء العدة كان القول قولها وتفرق بينهما  
ولها عليه المهران كان دخل بها ونصف المهران كان لم يدخل بها والوجه الاول يفرق  
بينهما ولا مهر على الزوج ان لم يكن دخل بها امرأة زوجت بزوج ودخل بها ثم قالت  
لم يكن رضيت بنكاح الاب وقد رددت بنكاح الاب حين علمت واقامت لبينة  
على ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقبل بينهما على رطل النكاح وقال  
الفاشي الامام ابو علي النسبي لا يقبل بينهما لان المكلان بمنزلة الاقرار على جوار النكاح  
فكانت مكذبة ظاهرا رجل تزوج امرأة ثم اقران فلانا كان زوجها طلقها وانقضت  
عدتها ثم تزوجهما وقالت المرأة هو زوجي على حاله لم يطلقني لم يفرق بينهما فان  
حضر القابلة انكر الطلاق تنقض له بالمرأة وتفرق بينهما وبين الآخر وان اقر الاول  
بالنكاح والطلاق وانقضت العدة وكذبته المرأة في الطلاق والطلاق واقع وعليها  
العدة وكانت طلقها للحال وتفرق بينهما وبين الآخر وان صدقة المرأة في ذلك كانت  
للمرأة وللآخر وان انكرت ما اقر به الاول من النكاح والطلاق كانت المرأة للآخر  
ولو تزوج امرأة ثم قال كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها فقال المرأة  
لم يطلقني وانا امراته وقال الزوج لا بطل فكل وانقضت عدتها كان القول قوله  
اذا تزوج الرجل امرأة فقالت المرأة زوجتي بغير مهر او في العدة او كنت امة  
فزوجتني بغير اذن المولى او تزوجتني حال ما كنت مجوسية وانكر الزوج ذلك  
وادعى النكاح ايجابا تركا في القول قول الزوج ولو ادعى الزوج فساد النكاح بشيء  
مما ذكرنا وانكرت المرأة وادعت الصحة ففرق بينهما ولها عليه نصف المهران كان  
لم يدخل بها واكمل ان دخل بها رجل اقران هذه المرأة امة وابنته او اخيه  
من الرضاع ثم اراد ان يزوجهما وقال او همت واخطأت او نسينت وصدقه  
المراة فيما ادعى من الغلط والفساد كان له ان يزوجهما وان ثبت الرجل على اقراره  
وقال هو حوكما قلت لم يكن له ان يزوجهما وان كان اقراره بذلك بعد ما تزوجهما ففرق  
بينهما ان ثبت على اقراره وكذا لو اقرت المرأة بذلك وانكر الرجل لم كذب المرأة

مطله  
ج بيان مدة انقضاء العدة  
ان اوعت المطلقة

ادعى الزوج  
النكاح





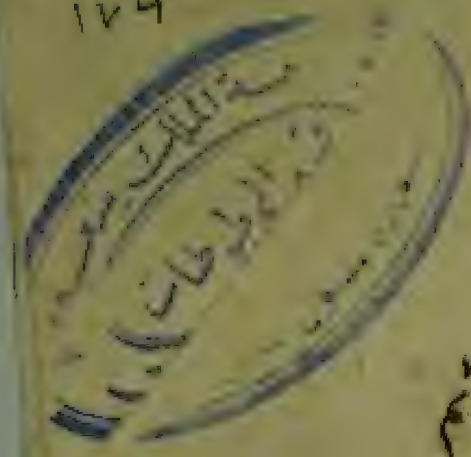


استبان حملها تزوجها الزاني ولم يطأها حتى ولدت والوا ان لم يكن في عدلها غير  
 جاز النكاح وعليها التوبة وقال الفقيه ابو الليث ان جات بولد لسته اشهر  
 فصاعدا من وقت النكاح جاز النكاح وبنت السب وان جات بالولد لاقل من  
 ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت السب منه ولا يرث منه الا ان يقول الرجل  
 هذا الولد مني فلا يقول من الزنا رجل اتهم بامرأة طهر بها رجل فزوجه ابوها  
 منه والزوج ينكر ان يكون الجبل منه جاز النكاح في قول له حبيبه وحبيبه لان عندها  
 يجوز نكاح الحامل من الزنا لكن لا يجزى للزوج وطبها حتى تضع حملها رجل تزوج  
 امراه فجاءت بسقط استبان خلقه او بعض خلقه قالوا ان جات لاربعة اشهر حال  
 وان جات لاربعة اشهر لا يوم لا يجوز لان الحق لا يستبين في اقل من مائة وعشرين  
 يوما فاذا اسقطت سقط استبان خلقه كان اسقط من زوج قبله فلا يجوز النكاح  
 وان ولدت ولدا ما افق ولدت لسته اشهر من وقت النكاح يثبت السب منه  
 ويجوز نكاحه وان ولدت لاقل من ذلك لا يجوز نكاحه في الولد النمام بغير المهور  
 بالا هله ولو كان النكاح في عشر من شهر بعد ما عشرين يوما من هذا الشهر  
 وخمسة اشهر بالا هله وعشره ايام من الشهر السادس وكذلك في عدة الايسة  
 رجل غاب عن امراته وهي بكر او ثيب فتزوجت بزوج اخر وولدت كل سنة ولدا  
 قال ابو حنيفة الاولاد للاول وكوز للاول دفع الزكوة الى الاولاد من النساء  
 ويجوز سهادتهم له ولا يجوز للزاني دفع الزكوة الى ولده من الزنا وعن له حبيبه  
 انه رجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول انما هم للناني وعليه الغوى ولا  
 يجوز للزوج دفع الزكوة الى ولده المملو عنه ولا تقبل سهادته له وذكروا شام  
 في النوادر انه يجوز سهادة ولد المملو عنه للزوج رجل تزوج امرأة فولدت  
 خمسة اشهر فقال الزوج الولد ولدي بسبب وجبان يكون الولد لي وقالت  
 المرأة لابل هو من الزنا في رواية القول قول الزوج وفي رواية القول قولها وان  
 جات بالولد لا كرم من سنين من وقت النكاح والمسلمه كالحا كان القول قول الزوج

طهرت بامرأة طهر بها رجل فزوجه ابوها  
 منه والزوج ينكر ان يكون الجبل منه جاز النكاح في قول له حبيبه وحبيبه لان عندها  
 يجوز نكاح الحامل من الزنا لكن لا يجزى للزوج وطبها حتى تضع حملها رجل تزوج

مطلوب  
 2 بيان ان الحق لا يستبين  
 2 اقل من مائة وعشرين يوما

فان غاب عن امراته  
 فزوجه ابوها



وفي رواية الحسن القول قول المرأة ايضا عبد تزوج امته باذن مولا لهما ثم  
 استراها رجل وادعى المستري انها ولدها ومملها بولد لمثلها مملها ولسده  
 ونفس النكاح بينهما وان انكر ذلك وعن محمد رجل استري امته فولدت  
 منه ثم جاز رجل واقام بينه انها امراته زوجها منه مولاها قال اجعلها امراته  
 واجعل الولد ولدا للزوج لانه صاحب فراش واعتق الولد على المولى لدعواه  
 انه ولده رجل تزوج امراه فجاءت بولد تام لاقل من ستة اشهر قال محمد النكاح  
 فاسد في قولي وقول ابو يوسف محبوب تزوج امراه فمكثت عنده زمانا ثم جات  
 بولد قال ابو يوسف الولد ولده وحملها ذلك للزوج كان قبله طلقها بلسان  
 رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بابنتها فجاءت الام بولد  
 لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق فقاه قال ابو يوسف بانته منه امراته  
 وله ان يتزوج الام بعد ذلك ولا منفعة عن ذلك زعمه ان نكاح البنت كان جائزا  
 امراه بلفها وفات زوجها فاعتدت وزوجت بزوج وولدت ولدا ثم جاء  
 الزوج الاول حيا كان ابو حنيفة يقول اولاد الولد للاول ثم رجع وقال الولد  
 للناني رجل طلق امراته بانيها او رجعا فتزوجت في العدة ثم ولدت لستين  
 من طلاق الاول ولسته اشهر او اكثر من نكاح الناني قال ابو يوسف الولد للاول  
 خلافا لما تقدم قال رحمه الله لانا لو جعلنا للناني حكمنا بانقضاء العدة عن الزوج  
 الاول فلا يحكم بمنزلة ام ولدا اعتقها مولاها او مات ولدها العدة ثم تزوجت  
 في العدة فجاءت بولد لستين من حين مات المولى او اعتق ولسته اشهر منذ  
 تزوجت وادعياء جميعا فان الولد للمولى في قولهم لمكان لعدة التي كان خلاف  
 ام ولدت تزوجت بغير اذن المولى فولدت لسته اشهر فصاعدا من وقت النكاح  
 فادعاه المولى والزوج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا ولو طلقها طلاقا  
 رجعيما فتزوجت رجلا في العدة ثم طلقها للزوج الناني فجاءت بولد لستين وشهر  
 من طلاق الاول ولسته اشهر فصاعدا من طلاق الناني فان الولد يكون للناني

بانيها وفات زوجها فاعتدت  
 وتزوجت بزوج وولدت



لانا لو جعلناه للاول لحكنا به بالوجه امرأة طلقها زوجها ثلثا وهي امته فاحترت  
بعد شهر وان عدتها قد انقضت بالاشهر ثم جات بولد لا كبر من سنين قال ابو  
يوسف ينقض عدتها بالولادة ولا يكون الولد للزوج الا ان يدرج رجل بزوج امرأه  
وطلقها من ساعته فجاء بولد على ما مسمي ستة اشهر من وقت النكاح كان الولد ولاء  
عند باخلا والزواج جات بالولد لا كبر من ستة اشهر ولا قبل ان يكون للزوج امرأة  
فان في عدده الرفاه لست بحامل ثم قالت من بعد ان احامل كما في القول قولها وان  
قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست بحامل ثم قالت انا حامل لا تقبل قولها  
الا ان ياتي بولد لا قبل من ستة اشهر من موت زوجها فقبل قولها وبطل اقرارها  
بانقضاء العدة رجل خلع امرأته بمرها ونفقة عدها وكل حق هو لها عليه فاحترت  
المرأة وقت الخلع وقالت انا حايض غير حامل من زوجي ثم احترت في الشهر من قبل  
ان يتربا تنقضاء العدة وقالت انا حامل من زوجي وانكر الزوج الحمل الا يصح دعواها  
رجل له جارية غير محصنة خرج ويدخل ويعزل عنها المولى جات بولد واكبر  
طن المولى ان الولد ليس منه كان في سعة من نفيه وان كانت محصنة لا يسعد نفيه  
لانه ربما يعزل فتقع الما في الفرج اكارح ثم يدخل فلا يعتد على الفرج جارية  
هربت عن مولاهما يوم ام وجدها ووطأها وبغز عنها فظهر بها جمل وولدت  
بعد ستة اشهر من هربت ومات الولد فان كانت جارية هربت الى متهم بها كافر  
المولى في سعة من بيع الجارية وان كانت جارية عفيفة لم يظهر منها خور لا  
ينبغي له ان يبيعها بل يسعى ان يتزوج منها انما ولد له حرة لا يباع بعد موته  
لان الغالب ان يكون الولد منه فيلزمه ذلك ديانته ولا يعتد على الفرج رجل  
زوج امته من رضع ثم جات بولد فادعاه المولى انه منه ثبت النسب لانه اقرب  
ينسب من ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان للزوج محبوبا لم ينسب النسب من المولى  
لانما بابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل المهر لما كان الدخول حكما رجل  
طلق امرأته طلاقا رجحيا فولدت لاقل من سنين يوم ففاهم ولدت

ولدا اخر بعد سنين يوم فيها ابناه وبنتا الرجعة لانها لو ام خلقا من ما واحد  
والولد الثاني من علوق بعد الطلاق فكان الاول كذلك والوطى بعد الطلاق رجعة  
رجل طلق امرأته تطليقة يائه بعد الدخول فخرج منها راى الولد قبل سنين  
ثم خرج الباقي بعد سنين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج اكبر الولد قبل  
سنين رجل بزوج صغيره بجامع مثلها ولم يبلغ الحيض فدخل بها ثم طلقها بطليقة  
رجعية فقالت بعد شهر ان احامل نظران جات بولد لا قبل من سنين من وقت  
الطلاق ولا كبر من سنين من وقت الطلاق ولا قبل من ستة اشهر من حين ولدت انا  
حامل كان الولد للزوج **باب في كسابل المهر**  
المهر لا يكون الا من مال مستقوم وان سمي مال مجهول الجنس بان بزوج امرأه على ادائه  
او ثوب كان لها مهر المثل بالغ ما بلغ لان التسمية لم يصح وكذا لو تزوجها على دار  
ولم يبين موضع الدار ولو تزوج امرأة على عبد اد ثوب هروى صحاح التسمية  
ولها الوسط من ذلك ولا يجب مهر المثل والزوج بالخيار ان يشاء اعطاها الوطى  
وان شاء اعطاها قيمه الوسط ولو تزوجها على كره حنطة ولم يصف كان له الخيار  
ان يشاء اعطاها او سطا وان شاء اعطاها قيمه الوسط وروى الحسن عن علي بن جعفر  
ان عليه الوسط بعينه ولو وصف بكر فقال وسطا او رديا كان عليه تسليم الكبر  
ولو تزوج على ثوب موصوف خيرا الزوج في طاهر الرواية ان ساء اعطاها ثوبا من  
ذلك النوع وان شاء اعطاها القم ولو تزوج امرأة على خمسة دراهم بكمال لها  
عشرة لا مراد عليها وان كان مهر مثلها اكثر ولو تزوج على نصيبه من هذه  
الدار قال ابو حنيفة لها الخيار ان ساء اخذت النصيب ان ساء مهر مثلها لا يزال  
على قيمة الدار وان كان مهر مثلها اكثر وعلى قول صاحبه لها النصيب من الدار ان  
كان النصيب ساء عشرة دراهم ولو تزوج امرأة على ثوب فمته مانته فلها الثوب  
ودرهان فان لم يقض الثوب حتى يلف فمته عشرة دراهم فلها الثوب ودرهان  
تعتبر قيمه الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة على ثوب فضه وزنه عشرة ولا يشارك



عشره مضروبه كان لها ذلك ولا يحب الزيادة وفي سرقة مثل هذا لا تقطع ما لم يبلغ  
 قيمتها عشرة مضروبه بغير الوزن والقيمة جميعا احتياالا للدرا وقال يوسف  
 تقطع في الدراهم الزينة النهر حبه اذا كانت بروج بين الناس وفي الزكوة بحسب ما يبي  
 درهم روفحة منها ولو تزوج امرأة على الف من دراهم لسله فكسدت قبل القبض  
 وصار التقدر عرصا فالوا ان كانت تلك الدراهم تزوج لو وجدت فلها تلك الدراهم  
 لا غير وان قلت قيمتها من الذهب وان سقطت تلك الدراهم فلا يوجد وصارت  
 لا تزوج فيما بين الناس كان على الزوج قيمه تلك الدراهم فيل الكساد ولو كان غنيا  
 فكسدت قبل القبض في البيع في مولى له حينه وعن هذا اخار وفي ما لنا سميته  
 هذا العبد وقيمه الدراهم والذباير المهور رجل تزوج امرأة على قيمه هذه المار حاز النكاح بمهر  
 مسلما لانه سمي بمهر لجنس رجل تزوج امرأة على الف الف ليه على فلان  
 جاز النكاح ولها الخمار في ثبات احد الزوجين بالف وان شئت استعمل المدون ويأخذ  
 الزوج حتى يوكلا تبض الدن من المدون ولو تزوجها على ان ايرافلا ما له عليه  
 بوي فلان ولها مهر مسلما على الزوج ولو تزوج امرأة على الف الف ليه على فلان  
 كان لها الخمار في ثبات احد الزوجين بالف وان شئت استعمل المدون وان اخارت  
 احد الزوج اخذته بالمال سنة ولو تزوج امرأة على هذه العشرة الاثواب فاذا  
 هي تسعة قال محمد لها التسعة ومهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة  
 التسعة وفي قول له حينه لها التسعة لا غير اذا كانت قيمه التسعة عشرة دراهم  
 ولو كانت الثياب احد عشر والمهر عظيمها عشرة منها اي عشرة شأ وفي قياس  
 مولى له حينه ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل اخسها بعزل الاخر ولها  
 الباقي لم يغير لكونه كان مهر مثلها مثل العشرة الباقية اذا عزل الاجود  
 بعزل الاجود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها اكثر من قيمة الاثواب  
 اذا عزل الاجود واقل من قيمه الاثواب اذا عزل الاخر كان لها مهر المثل وهو  
 متركه ما لو تزوج امرأة على هذا العبد او على هذا العبد واحد ها او كس والآخر

الى سنة فرضت ذلك  
 فتزوجها على ذلك  
 قياس

ارفع والقنوي على قول له حينه رجل تزوج امرأة على حنطه بعينها على انها  
 عشرة الكرافاذ هي تسعة الكراف كان لها التسعة وكراخر مثل التسعة ولو تزوج  
 امرأة على انها عشرة اجرة فاذا هي خمسة اجرة لها الخمار ان سات اخذ القراح  
 كما هي وان شئت اخذت قيمه عشرة اجرة مثل هذا القراح رجل قال لامرأة روي  
 تسك على اربعة الاف درهم على ان يدعي لوالدي الف والوالدي فيها الف ففعلت  
 جاز النكاح بالفي درهم سوا كان مهر مثلها اقل واكثر اذا كان الترك من قبل المرأة  
 لشخص مسمى ويكون النكاح على الحاصل ولو تزوج امرأة على اربعة دينار على ان  
 يعطيها بها اربعة من اخدم باعيا بها كل خادم مائة دينار او تزوجها على اربعة  
 دينار على ان يعطيها هذه الجارية بعينها مائة وهذا البنت مائة وعلى ان يحط  
 عنه مائة وعلى ان مائة على ظهره صح هذا الشرط وكذا لو تزوجها على اربعة  
 دينار على ان يعطي كل مائة خادما بحور الشرط ولها اربع من اخدم الا واسط  
 وكذا لو تزوجها على مائة درهم على ان يسوق بذلك اليها عسرا من الابل او  
 ساط مجوز استحيانا والقياس بخلاف ذلك قال محمد اجرة النكاح مالا  
 اجيرة في البيع ولو تزوج امرأة على طلاق امرأة له اخرى او على دم عدله عليها  
 او على ان يعلمها القرآن او على ان يحج بها كان لها مهر مثلها ولو تزوجها على  
 حجة كان لها قيمه حجة وسط ولو تزوجها وهو حر على ان يخدمها سنة كان لها  
 مهر مثلها في قول له حينه ولله يوسف وكذا لو تزوجها على ان يرعى غنما سنة او  
 نزرع ارضا هذه سنة في رواية الاصل ولو تزوجها على خدمته خرا سنة  
 ورصي ذلك الحر كان لها عين الخدمة ولو قال لرجل تزوجك ابنة هذه على ان  
 تزوجني ابنتك ولانه جاز النكاح ولكل واحد منهما مهر مثلها وكذا لو تزوجها  
 على ثوب ساوي خمس درهما كان لها مهر المثل ولو تزوجها على هذا العبد فاذا  
 هو حر او على هذا الدن من الخل فاذا هو حر او على هذه الشاة فاذا هي حنطه  
 او على هذه الشاة الذكية فاذا هي ميتة كان لها مهر المثل ولو قال تزوجك على هذا

مطلوب  
 تنزوج على طلاق امرأة له  
 اخرى



الحرف اذا هو عبد او على هذا الخبر فاذا هي ساه او على هذا الشاه الميعة  
 فاذا هي ذكية او على هذا الخبر فاذا هي خل روى محمد عن له حيفه ان لها مهر المثل  
 وروى ابو يوسف عن له حيفه ان لها المثار اليه وهو الصحيح ولو جمع بين مال  
 وغير مال فقال تزوجتك على هذين العبدن فاذا احدها حرا او على هذين الدين  
 من الخلل فاذا احدها خمر في ظاهر الرواية عن له حيفه لها ما هو مال ان كان  
 ساوي عشرة دراهم وان كان لا يساوي عشرة دراهم يملك لها عشرة كانه سمي المال  
 لا غير ولو اسارا في مالين فقال تزوجتك على هذا العبد او على هذا العبد واحد  
 او كس او اخر ارفع قال ابو حنيفة ان كان مهر مثلها مثل الا وكس واقل منه فلها  
 الا وكس وان كان مثل الارفع او اكس من الارفع فلها الارفع وان كان اكثر من  
 الا وكس واقل من الارفع كان لها مهر المثل لان اراد على الارفع ولا تنقص عن  
 الا وكس وان طلقتا قبل الدخول بها كان لها نصف الا وكس على كل حال الا ان يكون  
 نصف الا وكس اقل من المتعة فيكون لها المتعة وقال ابو يوسف ومحمد لها الا وكس  
 على كل حال ان كان ساوي عشرة دراهم او اكثر وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها على  
 الف او على الفين فان اعنت المرأة او كسها قبل الطلاق ان كان مهر مثلها مثل الا وكس  
 او اقل منه جازعته في الا وكس وان اعنت الارفع وكان مهر مثلها اكثر من قيمته  
 جازعته وان كان اقل منها لم يجز ولا يجوز عنتها في الارفع بعد الطلاق قبل الدخول  
 على كل حال ويجوز في الا وكس هو قول له حيفه وقال ابو يوسف اذا اعنت احدها  
 قبل الطلاق او بعده بطل عنتها وان اعنتها الزوج جميعا جازعته فيها ويضمن  
 قيمتها ايها شيا وان اعنتها المراه جميعا قبل الطلاق او بعده فايها صار لها عتق ولو  
 تزوج امرأه على خادم بعينها نكاحا فاسدا ودفعت الخادم اليها فاعنتها قبل  
 الدخول فالعتق باطل وان اعنتها بعد الدخول فالعتق جائز ولو تزوج امرأه على  
 الف او على ان يطلق فلانة او على الف او على ان يعفو عن دم عمده عليها او على  
 الف او على ان يعفو اخاها ان وفا بالشرط كان لها الف لا غير وان لم يف بكم لها مهر

جملتها ان كان مهر مثلها اكثر من الف ولو تزوجها على احد هذين العبدن  
 ايها سبت انا دفعته اليك فانه يعطى ايها شيا او كان هذا في الخلع يعطى  
 ايها سيات المراه وهو قول له حيفه ولو تزوجها على الف فان قام بها وعلى الفين  
 ان اخرجهما من بلدها او على الفين لم يكن له امرأه وعلى الفين ان كان له امرأه  
 قال ابو حنيفة الشرط الاول جائز ان وافق الشرط كان لها الف لا غير وان جالف  
 كان لها مهر المثل لان اراد على الفين ولا تنقص عن الف ولو تزوجها على الف جاله  
 او الفين لا سنة ان كان مهر مثلها يبلغ الفين درهم اخذت ما شئت ولو تزوجها  
 على هذا الرق المعنى فاذا الاش فيه كان لها مثل ذلك الرق سمنا ان كان ساوي عشرة  
 وان تزوجها على ما في الرق من المعنى فاذا الاش فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان  
 في الرق شيء اخر من خلاف الجنس ولو تزوج امرأة على جارية على ان له خدمتها ما  
 عاش او ما نطتها كانت اجارته وخدمتها وما في بطنها للمرأة ان كان مهر مثلها  
 مثل قيمته اكادم او اكثر وان كان مهر مثلها اقل من قيمته اكادم كان لها مهر المثل  
 الا ان سلم الزوج اكادم اليها باختياره بغير خدمة ولو تزوج امرأة على غم  
 بعينها على ان اصوا فيها في كان له الصوف استحسانا ولو تزوج امرأه على الف  
 على ان لا يرثها ولا يرثه جازا النكاح بالف كان مهر مثلها اقل واكثر ولو قال  
 لامراه اتزوجك على ان اهب لك الف درهم او على ان اهب لك عبدي هذا  
 فتزوجها على ذلك قال ابو يوسف ان دفع اليها ما سمي فهو مهرها وان ابي ان  
 يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها لان اراد على الف ولا على قيمته العبد وهو قول  
 له حيفه ولو تزوج امرأة على عبد فاذا انهر مدبر او مكاتب او ام ولد والمراه  
 يعلم بحال العبد او لم يعلم كان لها قيمته العبد رجله على امرأه الف درهم من  
 بيع فتزوجها على ان اخر ذلك عنها سنة كان لها مهر المثل والمأخر باطل رجل  
 رجل طلق امرأته طلاقا رجعيما ما جعها فقال لها زوت في مهر ك لم يصح لانها  
 مجهول ولو قال راجعتك بمهر الف درهم ان قبلت حازوا الا فلا لان هذه زيادة

تزوج امرأة على عبد فاذا  
 هو مدبر او مكاتب او ام ولد



في المهر فيقول قوليها ولو تزوج امرأه بالف درهم ثم جدد النكاح بالثاني  
 درهم اختلفوا فيه ذكر الشيخ الامام المعروف في خواهر زاده في كتاب النكاح  
 ان على قول له حينئذ ومحمد لا يلزمه الالف الثانية ومهرها الف درهم وعلى  
 قول له يوسف يلزمه الالف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا ان على  
 قولها يلزمه الالف الثانية وعلى قول له يوسف لا يلزمه رد كرهصاصه ان عليه  
 القياس ولم يذكر فيه خلافا وذكر سمسو الامة الحلو في شرح المختار اذ جدد  
 النكاح في المنكوحه روي عن له حسنة انه يلزمه المهر الثاني ويكون زياده في المهر  
 واليه اما سمسو الامة المرحوم في شرح النكاح قال مولانا رضي الله عنه ويصح ان يلزمه  
 الالف الثانية لانها ليست بزيادة لفظا لو ثبت الزيادة انما يستحق ضمن النكاح ما دام  
 صحيح النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه ولهذا لو باع شيئا بالقياس باعه بالثاني  
 كان البيع الثاني فسخا للبيع الاول والزيادة في الثمن والزيادة في المهر سواء ولو امكن  
 ان يجعل العقد الثاني زيادة لجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل فسخا ولهذا لو كان  
 النكاح الاول بالف والثاني بالف لا يجعل المال الثاني زيادة في المهر امرأه وهبت  
 مهرها من زوجها ثم ان الزوج اقر من يدي اليهود ان لها عليه كدي وكدي من  
 المهر كما هو في ذلك قال النبي ابو الليث يصح اقراره اذا قبلت بحمل على انه زاد  
 في مهرها والزيادة في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لان الزيادة في المهر  
 لا يصح من غير قبول المرأة رجل قال لامرأته ان اقررت لمهرك فان طلق ثم اراد ان  
 يقر وهو صحيح فان المرأة بيعت شيئا من مالها متدار ما يريد ان يقر لها من المهر بعد  
 البراء فنقر على نفسه لها بمن البيع فلا يحسنه وان كان الزوج مريضا لا يجله له  
 في ذلك رجل قال لامرأته ابري عن مهر حتى اهب لك فابراة والى الزوج ان يهب  
 لها شيئا قال نصير المهر الزوج عن المهر رجل تزوج امرأه بالف على ان كل الالف رجل  
 ان كان الاجل معلوما يصح التاجيل واذا لم يكن لا يصح واذا لم يصح التاجيل يوسر  
 الزوج بجل قدر ما يعارفاه اهل البلدة ويؤخذ منه الثاني بعد الطلاق وبعد الموت

تزوجها بالقدح ثم لحق  
 النكاح بالثاني درهم

قال الامام ابراهيم بن محمد  
 حتى اهبك

ولا يجبره المانع على تسليم الباقي ولا يجسه ولو ان اخا واخا ورثا دارا من ابائهما تزوج  
 الاخ امرأه بثلث بعينه من تلك الدار ومات الاخ ولم يرث الاخ ولم يرث الاخ بذلك قالوا انقسم  
 الدار بين ورثة الاخ والاخي فان وقع ذلك البتة نصيب الاخ كان البتة للمرأة  
 بمهرها وان وقع نصيب الاخ فله المرأة قته البتة بركة الزوج كما لو تزوج امرأه بعد  
 فاستحق العبد من المهر ما كان لها ان يرجع بقية العبد على الزوج وان كان الاخ تزوج امرأه  
 على مال ثم اعطاها ما بذل المال بثلث بعينه من تلك الدار والمسئلة بحالها بثلث البيع وبقي  
 على الزوج المهر الذي تزوجها عليه جماعة قالوا الرجل زوجناك طلانه بالف درهم على ان  
 ما به منها لك ورضيت المرأة جاز النكاح بنسعا به ويكون هذا بمنزلة الاستئجار رجل  
 تزوج امرأه نكاحا قاسدا على خادم بعينها فاعتمها قبل ان يدخل بها فالعقد  
 باطل فان اعتمها بعد ما دخل بها خار العقد رجل تزوج امرأه على سبب معلومة  
 موصوفة الطول والعرض والرفع الى اجل معلوم فاعطاها قته الشاب كان لها ان لا تقبل  
 القته ولو لم يكن لها اجل لم يكن لها ان تقنع عن اخذ القته قال محمد واصل هذا ان كل ما جاز  
 السلم فيه فلها ان لا ياخذ الا المسمى وما لم يجز فيه السلم كان للزوج ان يعطيها القته والسلم  
 في السائر جاز اذا كانت موجهة ولا يجوز بدول الاجل فلما ان يعطيها القته الا في المكيل والموزون  
 روي لها ان لا ياخذ القته وان لم يكن موجهة لان المكيل والموزون يصلح مهر او مئنا من غير  
 ذكر الاجل اما الثوب الموصوف فان صلح مهر الا ان الثوب يعين بالعين فكان غير لما بعد  
 ومن تزوج امرأه على عبد بغير عينة كان له ان يعطي القته رجل حلف ان لا يتزوج امرأة الا  
 باربعة دراهم فزوج امرأه باربعة دراهم واكمل المانع لها عشرة قال محمد لا يحسنه  
 وكذا لو زادها الزوج بعد ذلك على مهرها رجل قال لامرأه تزوجك على الف درهم ففأت  
 ما زوجك نفسي ثم قال بعد ذلك تزوجك نفسي جاز وكذا لو سكنت الزوج وافرقت فماتت  
 المرأة صدقت قد تزوجك نفسي على الف كان جائزا رجل قال تزوجت هذه وهي امته معروفة  
 قال محمد لا يكون ذلك اقرارا بالعقد والنكاح باطل رجل قال لامرأه ابري عن مهر على ما عرفت من المني  
 هذه قال ابو حنيفة لها مهر مثلها وقال ابو يوسف يعطيها ناقة من ابله ما شاء رجل تزوج امرأة

ملاحظة  
 في النكاح  
 وفي امته معروفة



بالف على ان سعدا ما ييسر له والبقية الى سنة كان الف كماله الى سنة الا ان يعلم المراه  
اليمنه انه يتيسر منها شيء او كله فاحذر رجل تزوج امراه على بقت وخادم قال ابو حنبله  
لها ما تون ذنبا راقبه الحادم ان يقول فاربعتون سنة البنت وقال ابو يوسف محمد لا تعد بالاعتراف  
وبعقره الغلاء والرخص والفنوى على قولها اذ تزوج امراه وسمى لها فنيا واشار الى  
شيء المساو له ليس من جنس المسيم قال ابو حنبله ان كانا حلالين فلهما مثل الذي سمي وان كانا  
حرامين او كان المسار اليه حراما كان لها مهر المثل اذ كان ذلك مسكلا وقت العقد لا يرى  
كما لو تزوج امراه على هذا الدن الحفل فاذا هو طلاقها مثل الدن الحفل فان كان فيه  
خير فلهما مهر المثل وان كان المسمى حراما والمسار اليه حلال احلت الوايات فيه  
عن ابو حنبله والصحيح ما روى ابو يوسف انه اذا سار الى حلال كان المسار اليه  
ولو قال بزوجك على الشاه الله في هذا البنت فاذا في البنت خير بر او ليس فيه  
شيء كان لها ساه وسط وبطل الاسارة رجل تزوج ابنته فقال اسدروا ابني زوج  
فلانه من فلان بالغى درهم على ان على في مالى الف درهم وعلى فلان بريد الزوج  
الف درهم فقال الزوج قلت ذلك كان المهر كله على الزوج وهذا ضمان من  
الاب بالف درهم فاذا اقل الزوج ذلك صار كانه امراه بالضمان عليه فاذا  
احذر المراه من اسها او من ميراثه الفا كان للاب او لورثته ان يرجعوا اليه  
على الزوج ولو قال اسدروا ابني زوجت بتي فلانه من فلان بالف درهم من  
مالي فقال الزوج قبلت جارا للنكاح ولا ضمان على الاب رجل تزوج امراه على غيره  
دراهم ونوب ولم يصف الموب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول ما كان  
لها خمسة دراهم الا ان يكون مقتها اكثر فلكون لها ذلك امراه قالت روجك نفسي على  
الف درهم الف مقتها بركت لله وللرحمن وللرحيم فقال الزوج قبلت فالمهر الف درهم  
رجل تزوج ابنته من رجل على ان امرا الزوج الاب من سنة الذي لم عليه او زوج ابنته  
تسها على ان امرا الزوج اباها عن سنة وهو كذا في البعاد جازيه وفيها مهر مثلها وكذا  
لو قال على ان تبريه وذلك مهرى رجل تزوج امراه على عهدا ذكر في النوادر ان لها

مهر مثلها وليس هذا المنزل ما لو تزوج امراه على عبد الغير لان به لو اجار صبا  
جبل لعبد كان العبد ميرا وهذا عبد المرأة لا يصير ميرا لها اذ تزوج امراه بالف  
على ان برد المرأة عليه الفاجار النكاح ولها مهر مثلها كما لو تزوجها على ان لا مهر  
لها ولو تزوج امراه على ان يهب الزوج لابنها الف درهم كان لها مهر المثل وهب  
لابنها الفا ولم يهب فان وهب كان له ان يرجع في البنت ولو تزوج امراه على ان  
يهب لابنها الف درهم والالف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقد دفع الف  
لا الاب رجع عليها نصف الف في الواهبه رجل تزوج عبده امراه بالف درهم  
ثم باعه منها بتسعايه درهم بعد ما دخل العبد بها فابها باخذ التسعايه  
بمهرها وبطل النكاح ولا يرجع المراه بالمائة الباقية على العبد وان عتق ولو  
كان على العبد لرجل اخرون على الف درهم فاجار الغريم بيع العبد من المراه كثر  
التسعايه من الغريم وبين المراه ضرب الغريم فيها بالف درهم والمراه بالف  
بيعه المراه بعد ذلك وسعد الغريم ما بقي من دينه اذا عتق رجل تزوج امراه  
على حكمها جارا للنكاح ولها ما حكمت ان حكمت بمقدار مهر المثل او اقل وان حكمت  
بالكر من مهر مثلها لم يصح حكمها على الزوج ما لم يرض به ولو كان الحكم للزوج فحكم  
بمقدار مهر المثل او اكثر جارا وان حكم باقل من مهر مثلها لم يصح حكمه الا برضا المراه  
وكان لها مهر مثلها وكذا لو شرط في النكاح حكم رجل اجني فحكم بمقدار مهر المثل  
جار حكمه وان حكم بالكر مر ذلك لا يصح حكمه على الزوج وان حكم باقل من مهر المثل  
لا يلزمها حكمه وكان لها مهر المثل رجل قال لا امراه تزوجك على دراهم ولم يذكر  
العدد كان لها مهر المثل ولا شبه هذا الخلع اذ تزوج امراه على اقل من الف  
ومهر مثلها الفان كان لها الف لان التمسك عن الف لم يصح لمكان الخصاله فصار  
كانه تزوجها على الف وان كان مهر مثلها اقل من عشرة قال محمد لها عشرة دراهم  
رجل تزوج امراه بالف على ان لا تنفق عليها ومهر مثلها مائة كان لها الف  
والنفقة اذ تزوج بذاته رحم محرم منه نحو الام والبنت والاح والمعدة والحالة



او تزوج با امرأة ابيه او ابنه ودخل بها لاحد عليه في قول له حيفه وعليه مهر  
سملها بالغامالغ وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي ان علم انها ذات رحم محرم منه  
عليه الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم كان عليه المهر ولا حد عليه اذا تزوج امرأه على  
الف في سنة كان لها الالف بعد سنة ولد ان يدخل بها قبل السنة وقيل ان يعطى شيئا  
في قول له حيفه ومحمد وقال ابو يوسف اولا كما قال لا يرجع وقال لها ان يمنع نفسها  
حتى ان يوفىها عشرة دراهم ثم يرجع وقال لها ان يمنع نفسها حتى يوفىها كل المهر  
اطهارا كخط البضع ويت على ذلك اذا تزوج امرأه وسمى لها ثمين احدها مال  
والاخر ليس مال لكن لها فيه منفعة كطلاق الضر وان اخرجها من البلد ونحو ذلك  
ولم يفى الشرط كان لها مهر المثل ومهر المثل معتبر بنسب عشرينها من قبل الاب كالانثى  
لاب والعماء وعماق الاب من كانت سملها في المال والجمال والسنة في هذا البلد وقال  
ابن له ليلى مهر المثل بغير تقوم الام من الحالات ونحوه وان اوجب مهر المثل حكم  
التكاح ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها المنفعة **فصل في المنفعة**  
للمنفعة ثلثة اقسام درع وخمار وملحفة على قدر حال الرجل فان كانت معها اكثر  
من نصف مهر مثلها كان لها المنفعة لا يتراد على نصف مهر المثل عندنا وكذا لو تزوج امرأه  
ولم يسم لها مهر ام فرض الزوج او القاضي لها مهر ام طلقها قبل الدخول كان لها المنفعة  
في قول له حيفه ومحمد و ابو يوسف وقال ابو يوسف اولا والشافعي لها نصف المهر  
ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فكفل رجل مهر المثل جارت الكفالة كما يجوز الكفالة  
بالمسمى فان دخل بها الزوج يوجد الكفيل لمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها وجب  
للمنفعة لا يوجد الكفيل بالمنفعة ولو اخذت المرأة بالمسمى او بمهر المثل رهنا جاز فان  
اجازت رهنا بالمسمى وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول ان هلك الرهن قبل الطلاق  
لزمها رد نصف المهر لانها تصير مستوفية مهرها هلاك الرهن اذا كان الرهن فابالمهر  
وان هلك الرهن بعد ما طلقها قبل الدخول عندنا يصير مستوفيه نصف المهر وبذلك  
النصف الباقي امانه كما لو وهب المهر من الدين من الراهن ثم هلك الرهن عندنا هلك امانه

١٨٢  
وعندنا من ذلك مضمونا بالدين هذا اذا كان رهنا بالمسمى وان كان رهنا بمهر المثل  
وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قبه الرهن سقط عنها قدر المنفعة وان  
هلك بعد الطلاق ان هلك قبل ان يحدث المراه حسنا بالمنفعة قال ابو يوسف اخرا ملك  
امانه ولها المنفعة على الزوج وقال ابو يوسف اولا وهو قول محمد بملك بالمنفعة والارجح  
احدها على صاحبه بشي وان احدث حسنا بالمنفعة بعد الطلاق ثم هلك الرهن قال  
ابو يوسف اخرا ملك لمهر المثل فيلزمها رد مهر المثل وتسقط عنه المنفعة وقال محمد وهو  
قول له يوسف الاول ملك بالمنفعة ولا يرجع احدها على صاحبه بشي اذا وقعت  
الفرقة بين الزوجين قبل الدخول بها ففعل من قبل المرأة كالردة وتقبل الزوج  
وخيار البائع من قبل الغلام او المرأة وخيار العتق اذا كانت المرأة امة او  
مكاتبته زوجها مولاهما باذنها وهي صغيرة او كبيرة ثم عتقت واختارت نفسها  
سقط كل المهر ولا يحس وكذا لو كانت امة فقتلها مولاهما قبل الدخول بها بعد  
او خطا سقط كل المهر عندنا حيفه وقال لا يستقط شي ولها كل المهر ولو قبلت  
الامة نفسها عن له حيفه فيه روايتان والصحيح انه لا يستقط ولو باقت في  
قياس قول له حيفه وهو قول له يوسف لاصداق لما مالم يحضر ولو قبلت الحرة نفسها  
لا سقط شي من المهر عندنا خلا للشافعي والمجوسية اذا كانت تكاح مجوس في اسلم  
الزوج وابنت المرأة الاسلام بفرق بينهما وسقط كل المهر **فصل في حبس**  
**المرأة نفسها بالمهر** اذا زوجت المرأة ولها مهر معلوم كان لها ان يحبس نفسها  
لاستيفاء المهر فان كان في موضع يجعل البعض ويترك الباقي في الدمه الى وقت الطلاق  
او الموت كما هو عرف دارنا كان لها ان يحبس نفسها لاستيفاء المهر وهو الذي  
تقال بالفارسية دست بمان وليس لها ان يطالبه بكل المهر فان ينشأ قدر المهر  
يجل ذلك وان لم ينشأ شيئا نظرا الى المرأة والى المهر المذكور في العقد انه كم ينشأ  
المعجل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر يجعل ذلك مجلا ولا تقدر بالربع ولا بال  
الحس وانما نظرا الى المتعارف لان البات عرفا كما لم يات سرطا وان سرطا في العقد



يجعل كل المهر يجعل الكل معجلا ويترك العرفان كان البعض معجلا واداه كان له  
ان يدخل بها لان الدخول بعد اداء المعجل مشروط عرفا فقهر ما لو كان مشروطا  
نصا ولو كان كل المهر معجلا وسرط الدخول قبل ادا شيء كان له ان يدخل بها كما قال  
ابو حنيفة ومحمد فان لم يدخل بها حتى حل الاجل كان له ان يدخل بها قبل اتمام المهر  
ولو تزوج امرأة لمهر معجل كان لها ان تخرج في جوابها بغير اذن الزوج ما لم تقبض  
مهرها وكذا لو كان البعض معجلا كان لها ان تخرج قبل اداء المعجل وبعد اداء المعجل  
امس لها ان تخرج الا باذن الزوج صفه زوجته فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق  
كان لمنه حق ما كان قبل الشكاح ان يردّها الى منزلها ويبيعها من الزوج حتى يدفع  
الزوج مهرها الى منزله حق القبض لان منع النفس بالصداق حق المرأة فلا يبطل  
ذلك بابطال الصغيره وكذا الرجل اذا تزوج ابنة اخيه وهي صغيره وسلمها الى  
الزوج قبل قبض الصداق كان له ان يبيعها من الزوج لان العلم لا ملك تسليمها  
الى الزوج قبل قبض الصداق فلم يصح تسليمه اذا اراد الرجل ان يقل المرأة من بلد  
لا يبلد بغير اذنها ان كان ذلك قبل اتمام المهر لا ملك له ذلك بعد اتمام المهر في  
ظاهر الرواية وقالوا العاسم الصفار لا ملك تقبلا من بلد الى بلد وان اقامها  
مهرها وبه اخذ الفقيه ابو الليث لان الرمان قد قدحها في علمها من الضرورة الغربة  
ما لا تخاف علمها في غيرتها وله ان يخرجها من المصر الى القرية ومن القرية الى المصر  
ومن القرية الى القرية لان النقل في ما دون السفر لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزله  
النقل من محله الى محله رجل تزوج ابنة الصغيره كان له ان يطالب الزوج بالمهر  
وليس له ان يطالبه بالنفقة اذا كانت لا يطوق الرجال ولا يحتمل الحجاج لان النفقة جرا  
الاختباس بحق الزوج والصغار التي هذه حالها لم تكن محبوبته بحق الزوج اما المهر  
بدل البضع وقد ملك بضعها فطالبه امرأة زوجته ابنة الصغيره وبضعت مهرها  
ثم ادركت الصغيره وطلبت المهر من الزوج فان كانت الام وصيه لم تكن لها ان يطلب  
المهر من الزوج لانه يرى المهر من الزوج الى الام وان لم يكن وصيه كان لها ان تأخذ

مطلب  
مهر وسئل الزوج

بلغ  
ما

المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك على الام لان الام اذا لم تكن وصيه لم تكون لها  
حق القبض ولا التصرف في مالها وكان الدفع اليها كالدفع الى اخيه وكذا الحجاب  
فما سوى الابن الجدا ب الاب والقاضي لان غيره هو لا لا ملك المهر في ماله  
الصغيره فلا ملك قبض صداقها وان كان عامدا حكم الولاية والوكالة رجل تزوج  
ابنه وهي بكره وصغيره وطلب مهرها من الزوج كان له ذلك اذا كان الزوج مقرا  
بالنكاح والمهر ومقرا بانه لم يدخل بها وكان للاب ان يخاصم الزوج في المهر والنكاح  
ولا يستقر احضار المرأة عندها ولو وهب الزوج لها هبة او بعضه ليها هديه لم يكن  
قبض الاب مضالها وكان للزوج ان يأخذ ذلك من الاب وان كانت المرأة بالغه  
مبا كانت او بكره وكان الزوج جاحدا لم يكن للاب ان يخاصم الزوج الا بوكالتها  
فان قال الزوج دخلت بها فليس لك ان تأخذ الصداق الا بوكالتها وانكر الوكالة  
وقال الاب لا بل هي بكره منزلي ولا يثبت للزوج وطلب من القاضي بحليفه للاب  
على العلم بذلك عن لي يوسف انه يحلف لان الاب لو اقر بذلك صح اقراره على نفسه  
ويبطل خصومته فحلف في ذلك الحصار في النوادر انه لا يحلف لانه لا يدعي على الاب  
شيئا فلا يحلف الاب كالموكل يقبض الدين اذا قال له الغريم ان الموكل قد ابراني عن  
الدين او قد اوفيه واراد ان يحلف الوكيل ليس له ذلك فان قال الزوج انه يأخذ  
ناخذ الصداق ولا سلم البنت فان صادقا ان البنت صغيره لا يحتمل الحجاج امر  
الزوج بدفع الصداق الى الاب ولا يثبت له كلام الزوج وان قال الاب هي  
كبيرة لا اعرف مكانها ولا اقدر على تسليمها ومع ذلك اخذ الصداق من الزوج ليس  
له ذلك وان قال الاب هي كبيرة في منزلي انا اخذ صداقها واجهزها به والزوج  
يطلبه تسليم المرأة فان العاصم بتسليم الصداق الى الاب لان العادة  
جرت بجعل الصداق وما خسر تسليم المرأة والبنت عرفا كالبنت سرطا الا انه  
يأخذ من الاب كنفها للمهر حتى لو سلم البنت اليه يرى الكفيل وان عجز عن تسليم  
البنت سئل الزوج الى حقه ياخذ المال من الكفيل لان الاب اذا كان عاجزا عن



قيل البنت لا يكون له حق قبض الصداق اذا كانت كبيرة وان كانت الخسومة  
 من الاب والزوج في مصر والمراه في مصر اخر كان عقدا النكاح به او كان  
 عقدا النكاح في مصر الذي اختصا به انتقلت المراه الى مصر اخر ان كانت  
 الخسومة مدينه في الكوفة والمراه بالبصرة فقال الاب انا اخذ الصداق  
 هنا واسلمها اليه بالبصرة فان العاضى بامر الزوج يدفع الصداق الى الاب  
 ثم يذهب الى البصرة فيأخذها منه ولا يحج على الاب حمل المراه الى زوجها رجل  
 زوج بكره البتة برضاها بالمهر مسمى ثم اخذ بالمسمى صبيعه فاخبر بذلك فرفد  
 احد الصيغه قالوا ان كان في موضع تعارفوا احد الصيغه بالمهر لم يصح ردها  
 لانه لما كان متعارفا كان ذلك قبض المهر والاب مملوك قبض صداق البكر وان لم  
 يكن متعارفا لا يجوز اخذ الصيغه عليها لانه شري الصيغه مالها والاب  
 لا مملوك السرا على البتة وفي بلادنا اخذ الصيغه متعارف في الراس في  
 مصر واخذ السود مكان البيض او على العكس بمنزلة اخذ الصيغه لا مملوك اذ لم  
 يكن متعارفا وفي الانزال اخذ الدواب بالمسمى متعارف كما اخذ الصيغه في الراس  
 هذا اذا كانت بالغه فاني كان صغيره فاخذ الاب بالمسمى صبيعه باضا في قيمتها  
 ان لم يكن ذلك متعارفا في ذلك الموضع لا يجوز فعل الاب عليها لانه لا مملوك  
 الشرا عليها باضا في قيمته وان كان ذلك متعارفا في ذلك الموضع جاز ويكون  
 ذلك بمنزلة قبض المسمى رجل قبض صداق بنته ثم ادعى انه رده على الزوج وصدقته  
 الزوج وكذبه الابنه قالوا ان كانت نكرا لا صدق الاب الابنه لانه مملوك قبض  
 صداق البكر فاذا برى الزوج قبضه لا مملوك الردي عليه وان كانت ثيبا كان القول  
 قول الاب لانه لا مملوك قبض صداق الثيب فاذا دفع الزوج اليه كان امانه في  
 يده والمودع اذا ادعى رد الوديعة كان القول قوله رجل زوج ابنته الصغيره  
 فادركت وقد دخل بها المزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعك  
 حال صفرك وصدقه الاب لا يصح اقرار الاب عليها لانه لا مملوك قبض الصداق

ما جئنا

في هذه الحالة فلا يملك الاقربيه ولها ان ياخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج  
 بذلك على الاب لان الزوج اقرب قبض الاب في وقت كان للاب ولاية القبض فلا  
 يرجع عليه كالوكيل يقبض الدين اذا اقر يقبض الدين وصدقه المديون وكذبه  
 الطالب لو كان الاب حين اخذ المهر من زوجها قال اخذ منك على ان ابرك من ابنتي  
 والمسكه حالها كان للمراه ان ياخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الاب  
 كالوكيل يقبض الدين اذا قال للمديون اخذ منك على ان ابرك من فلان صاحب الدين  
 ثم انكر الطالب الوكاله واخذ المال من المديون كان للمديون ان يرجع بذلك على  
 الوكيل امراه سلمت نفسها الى زوجها قبل استيفاء المهر ثم سلمت نفسها  
 المهر كان لها ذلك في قول له حينه وقال ابو يوسف محمد ليس لها ان تمنعه من الوطى  
 واستبنت الروايات عنهما في الامتناع عن المسافره وعلى قول له القاسم الصغار لها  
 ان تمنع عن المسافره وان استوفيت مهرها وقد ذكرنا امراه ماتت وقال الزوج وهت  
 مهرها من في صحتها وقالت الورثه وهت في مرضها الذي ماتت فيه قال  
 بعض مشايخنا القول قول الزوج وذكر في وصايا الجاهل الصغار ما يدل على ان  
 يكون القول قول الورثه لانهم انكروا سقوط الدين لان البتة حادث فقال  
 اقرب لا وقات امراه طالت زوجها مهرها فقال الزوج مودة وفيها ومودة  
 قال اديت الى ابنيها قالوا لا يكون متناقضا لان الادا الى الاب وهو قبض البنت  
 بمنزله الادا اليها امراه اقرب اليها مدركه وهت مهرها من زوجها قالوا انظر  
 لا قدما فان كان قدما قدما مدركا صح اقرارها حتى لو قال بعد ذلك ما كنت  
 مدركه لم تقبل قولها وان لم يكن قدما قدما مدركا لا يصح اقرارها قال  
 مولانا رضي الله عنه ويبيع في النكاح من خطاط في ذلك ويأبى لها عن سنها وبقولها  
 بماذا اعرفت ذلك كما قالوا في غلام اقر بالبلوغ ان العاضى ساه عن حبه وخطاط  
 في ذلك رجل استرى لامرأته متاعا ودفع اليها ايضا ما هم حتى امتنعت متاعا  
 ثم اختلفا فقال الزوج هو المهر وقالت المراه هذه ذكرك في الكتاب ان القول

ما جئنا

سلمت نفسها الى زوجها قبل استيفاء المهر ثم سلمت نفسها

اقرت ابنتها مدركه وهت مهرها من زوجها



فقول الزوج لا في الطعام الذي يؤكل وقت روا ذلك قالوا ان كان ثرا او دقنا  
او عسلا او سائبا بقي كان العول فيه قول الزوج وان كان مثل اللحم والخبز والشئ  
الذي لا يبتلى لا يقبل قول الزوج وقال ابو القاسم الصفار كل متاع لا يحجب على الزوج  
ثراوه لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر وما كان واجبا على الزوج مثل  
الدرع والخمار ومتاع الليل لا يقبل فيه قول الزوج فقل له الخف والملاء قال ليس  
على الزوج ان يهبها امر الخبز وقال لقمة ابو الليث قول اي القاسم حسن  
وبه تقول رجل بعث الى امراته متاعا وبعث ابو المرأة الى الزوج متاعا انضمام  
قال الزوج الذي بعثه كان صداقا كان العول فيه قول الزوج مع يمينه فان حلف ان  
كان المتاع قايما كان للمراه ان يرد المتاع لانها لم يرض بكونه مهرا ويرجع على الزوج  
بما بقي من المهر وان كان المتاع هائلا ان كان شيئا مثليا ردت على الزوج مثل  
ذلك وان لم يكن مثليا لا يرجع على الزوج بما بقي من المهر واما الذي بعث ابو المرأة  
ان كان هائلا لا يرجع على الزوج يشي وان كان قايما وكان الاب بعث ذلك من مال  
نفسه سترده من الزوج لانه هبة لغرض ذي الرحم المحرم فكان له ان يرجع وان بعث  
الاب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها فلا يرجع فيه لانه هبة من المرأة  
واحد الزوجين اذا ذهب من الآخر لا يرجع رجل تزوج امرأه وبعث اليها هدايا  
وعوضت المراه لذلك عوضا وزف اليه ثم فارقتها فعاد الزوج كتمت بعث ذلك  
عارية واراد ان يسترده وارادت المرأة استرداده العوض ايضا قالوا القول قول  
الزوج في متاعه لانه انكر التملك للمرأة ان ستردها بعث لانها ترفعها عنها بعثت  
عوضا للهبة فاذا لم تكن ذلك هبة لم تكن عوضا فكان لكل واحد منها ان يسترده  
متاعه وقال ابو بكر الاسكاف ان صرح حين بعث انها عوض فلذلك وان لم يصرح  
بذلك لكنها حسبت فوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت بها رجل خطب  
ابنته رجل فقال براءت بل ان كنت تنقذ المهر الى ته انكرا الى سنة ازوجها منك ثم  
الرجل بعد ذلك بعث هدايا الى بنت الاب ولم تقدر على ان تنقذ المهر فلم يرجع منه هل

المفت  
محمود

خطباته در و بعد  
بنده

[illegible]

له ان يسترد ما بعث قالوا ما بعث للمهر وهو قائم او هالك يسترد وكذا كل ما بعث  
مده وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له في ذلك امرأه لها ما لملك فالتزوجها  
انفق عليهم من مهرى ففعل ففعل لا احسب من مهرى لانك اسخدتهم قال ابو القاسم  
البلخي ما انفق عليهم بالمهر <sup>يكون</sup> من المهر رجل زوج ابنته وسلمها الى زوجها بجهار ثم قال  
كانت الجهار عارته اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الاب لان العليكم بسناد من حيث  
قاد النكر القليل كان القول قوله وقال بعضهم لا تقبل قوله الا بينه لان الجهار غا لما لم يكن  
ملك المرأة فاذا النكر ذلك كان بكده باظاهرا قال مولانا رضي الله عنه وبعي ان يكون الجواب  
على التصيل ان كان الاب من الاشراف والكرام لا تقبل قوله انه عارته وان كان الاب من  
الاجهار البنا تبطل ذلك قبل قوله فان اراد الاب ان يكون له ولأبيه الاسفوداد تشهد  
عند بعث الجهار انه عارته او كحل للجهار فسخه وكتب في ذلك اقرارا البنت انه عارته  
في يدها وسهد على ذلك قالوا وتمام الاحياط في ذلك ان تشتري الاب جميع ما في الفسخ  
من البنت بمن معلوم انما تبصر الاب عن الغبن ان كانت بالغه لاحتمال ان الاب كان  
اشترى لها بعض ذلك في صفرها وكان الا حوط ما قلنا رجل خطب امرأة وهي مسكينة بيت  
اختها وزوج اختها الارضى يحتاج هذا الرجل الا ان يدفع اليه دراهم فدفع الخاطب  
اليه دراهم عترونها كان للزوج ان يسترد ما دفع اليه لانه رءوه امرأة في عترة  
العترجا اليها رجل وقال اما انفق عليك ملام في العدة شرط ان تزوجني نفسك من  
اذا انقضت عدتك فريضت فانفق عليها في العدة فانه يرجع عليها ما اتقوله انفق  
عليها بشرط فاسد وان انفق عليها من غير شرط لكن علم انه انفق عليها ليعترونها  
اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها ليعترونها اختلفوا في ذلك قال بعضهم  
يرجع عليها ما اتقوله اذ علم ذلك كان بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه  
انفق على قصد التزوج لا على شرط الرجوع قال مولانا رضي الله عنه وبعي ان يرجع لانه اذا  
علم انه لو لم يتزوجها لا انفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط كما لم يشر في اهدى الارض  
شيء لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا في الفسخ لا يجب له عترة خاصة

فاز كانت بجزيرة

خطبہ اولہ  
نویسہ بیت افشا

امارة في عدة الغيرة الى  
حارو قال اما النور عذر  
ماد من في الصفة

والخاصة  
مثل  
البحر الفلاني  
والبحر القلبي  
والبحر القلبي  
والبحر القلبي



قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لها مهر كامل ويلزمها عدة مستقبله في قول  
 له حنفية ولو لم يوفى وعلى هذا أيضا رجل تزوج صفوة زوجها وليها ودخل بها  
 ثم بلغ في اخارت نفسها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول  
 بها عند ما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وعلى هذا رجل تزوج صفوة  
 ودخل بها ثم طلقها بطلقة بانه ثم تزوجها في العدة فبلغت اخارت نفسها  
 ففرق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وعلى هذا ايضا رجل تزوج  
 امراه ودخل بها ثم ارتدت في العباد بالله ثم اسلمت فزوجها في العدة ثم ارتدت  
 قبل الدخول وعلى هذا ايضا رجل تزوج امته ودخل بها ثم عتق اخارت نفسها  
 ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا ايضا رجل تزوج امراه  
 نكاحا فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها  
 قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله في قول له حنفية ولو لم يوفى  
 واما ما يكره بالوطي رجل تزوج امراه نكاحا فاسدا ووطيها مرارا ثم فرق بينهما  
 قال محمد عليه مهر واحد وانما قال ذلك لان الوطيات حصلت بثبته واحدة وهي بته  
 النكاح الفاسد ومنها اذا اسرى جارية ووطيها مرارا ثم استحققت كان عليه مهر واحد  
 لان الوطيات كانت شائعة في احد وهو الملك من حيث الظاهر وان استحققت نصفها كان  
 عليه نصف مهر المستحق من الجارية بين رجلين اذا وطي احدهما مرارا كان عليه بكل وطي  
 نصف مهر قال هشام لانه حنفى وطي كان يعلم ان نصفها ليس له رجل وطي جارية ابنة  
 مرارا كان عليه مهر واحد لان لكل كان بته واحدة وهي بته حق الملك ولو وطي  
 الابن جارية ابنة مرارا وادعى البته كان عليه بكل وطي مهر لان المهر وجب بسبب  
 دعوى البته لو لم يدع البته كان عليها كذا فاذا انكر دعوى البته تكر المهر  
 بخلاف الاب لان الاب لا يحتاج الى دعوى البته فاذا وطي الرجل جارية امراه مرارا  
 وادعى البته فمدا كما لو وطي جارية ابنة مرارا وادعى البته كان عليه بكل وطي مهر  
 لانه يحتاج الى دعوى البته ولو وطي الرجل مكاتبته مرارا كان عليه مهر واحد لان

سبب الكل واحد وهو قيام ملك الجاهل ولو وطي مكاتبته بينه وبين اخر مرارا كان  
 عليه في النصف الذي له بالوطيات نصف مهر واحد وفي النصف الاخر لكل وطي نصف مهر  
 وذلك كله للمكاتبته رجل وطي امراته مرارا ثم طهرانه حلف بطلاقها ووقع الطلاق وكان  
 عليه مهر واحد كما لو استرى جارية ووطيها مرارا ثم استحققت كان عليه مهر واحد  
 غلام ابن اربع عشرة سنة جامع امراه وهي نائمة لا يدرك ان كان يمسكها عليه حد  
 ولا عقروان كانت بكرا وامصها يلزمه مهر مثلها وكما لو كانت امه ان كانت ببها الاشئ  
 عليه وان كانت بكرا وامصها عليه مهرها وكذا المجنون رجل وقع على امراته  
 فلما خالطها طلقها وهو على ملك الحال ثم اتم جماعه بعد الطلاق وقضى حاجه  
 ثم يحيى قال محمد وهو احد الروايتين عن النبي صلى الله عليه وسلم لا مهر لان الكل  
 فعل واحد فاذا كان اوله او اخره حلالا لا يجب احد ولا المهر الا اذا اخرج ثم  
 ادخل بعد الطلاق ما اذا لم يفعل ذلك ولكنه عاج بعد الطلاق حتى اتول  
 فلا مهر عليه وعن له يوسف وهو قول زفر بجعل المهر وان لم يدخل لم يخرج بعد  
 الطلاق وعلى هذا الخلاف لو كان لطلاق رجعا على قول محمد واحد الروايتين  
 عن له يوسف لا يصير مراجعا وفي رواية اخرى وهو قول زفر يصير مراجعا  
 وعلى هذا ايضا اذا قال لامته بعد النكاح اني انت حرة ثم اتم جماعه لا عقرو  
 عليه في قول محمد الا اذا اخرج بعد العتق ثم ادخل اخوان تزوج احدها امراه  
 والاخر امها فادخلت كل واحدة منهما على غير زوجها فوطيها قال ابو يوسف  
 بان على كل واحدة منهما امراته وعلى كل واحد منهما لا امراته نصف مهرها  
 وعليه للقي وطيها عقرها وليس لاحدهما ان يزوج امراته بعد ذلك لان امراته  
 كل واحد منها صارت حراما بوطي الموطوء ولزواج الام ان يزوج الابنة التي  
 وطيها لانه لم يوطاها وليس لزواج الابنة لانه لم يوطاها لانها حرة مع علمه نكاح  
 الابنة وكذا لو لم يكن من الزوجين قرابة رجل وابنة تزوجا اخين فادخلت كل  
 واحدة منهما على زوج صاحبتهما فوطيها كان على كل واحد منهما عقرو التي وطيها

ثم يدخل

بيان قول ابن ابي  
 وادعى البته فمدا  
 كما لو وطي جارية  
 ابنة مرارا وادعى  
 البته كان عليه  
 بكل وطي مهر



لانه وطى عن سبعة وليس على كل واحد منها مهر امراته لانها باتت قبل الدخول  
تفعل من قبلها وهي مطاوعتها رجل تزوج امرأه وابنه ابنتها فادخلت كل  
واحدة منها على زوج الاخرى فوطيها كان على الواطى الاول نصف مهر امراته  
لانها باتت من زوجها قبل الدخول تفعل من قبل الزوج وعليه جمع مهر الموطوءة  
ولاشئ على الواطى الاخر لان امراته باتت منه قبل الدخول يوطى الاول  
بمطاوعتها وان كان الواطى منها معافلاشئ على واحد منها لان امراته رجل قال  
لامراته قبل الدخول انت طالو حين اخلوك او قال اذ اخلوت بك فان طالق  
فخلوها وجامعها كان عليه مهر ونصف مهر بالخلو لان المهر انما يتأكد  
بالخلو اذ وجد فيها مده يقدر على وطئها بوجدها وان لم يدخل بها كان  
عليه نصف مهر **فصل في الخلو وتأكد المهر** المهر يتأكد بثلاث  
بالوطى وموت احد الزوجين وبالخلو الصحيحة والخلو الصحيحة ان يجتمعا  
في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطى حيا او شرعا او طبعا اذ اخلا با امراته  
واحداهما مريض لا يقدر على الجماع او محرم بفرض او نفل او في صوم فرض او صلوة  
فرض لا يصح الخلو وفي صوم النكاح والنداء والكفارة روايان والاصح انه لا  
يمنع الخلو وصوم الطوع لا يمنع الخلو في طاهر الرواية وقيل بانه يمنع بعد  
الزوال في صلوة التطوع لا يمنع الخلو والكيف والنكاح منع الخلو لانه يمنع  
شرعا وطبعا ولو كان معها نايما او اعطى لا يصح الخلو وقيل عند لي يوسف في محمد  
النائم لا يمنع الخلو ولو كان معها صغير لا يعقل او منع عليه لا يمنع الخلو وعن  
لي يوسف المنع عليه والمجنون يمنع الخلو وان كان معها صغير يعقل ان امكنه ان  
يعبر ما يكون بينها لا يصح الخلو ولو كان معها اصم لم يخل لا يصح الخلو وان  
كان معها جارتها احداهما او امرأه اخرى كان محمد يقول او لا جارية الرجل لا يمنع  
الخلو لان ان جامعها حفرة جارتها وامراه اخرى لم يرجع وقال جارية احدها  
منع الخلو وهو قول لي حنف ولي يوسف وعلى هذا يكون الواطى حفرة امرأه اخرى

ولم

٢٠٦

ولو كان معها كلب حكى عن الشيخ الامام محمد بن ابي الهيثم الخلو في امرته قال كلب المرأة  
يمنع لانه لا يتحمل ان يكون سيدته مستغفرتها وعسى يعقروا كلب الرجل  
ولا يصح الخلو في المسجد الحرام وقبل في الليل يصح الخلو في المسجد كما في الحمام  
ولا يصح الخلو في الطريق الحادة فان حملها الى الرستاق الى فرسخ او فرسخين  
وعدل بها عن الطريق كان خلوها في الطاهر ولو ادخل على الرجل امراته ولم يعرفها  
او دخل الرجل على امراته فكث ساعة ثم خرج ولم يعرفها اختلفوا فيه قال  
الفقيه ابو الليث لا يكون خلوها وصدق انه لم يعرفها ولا يصح الخلو في صهرا  
ليس يعرفها احدا اذ لم يامن ببرور انسان وكذا الوخلا على سطح ليس بجوانبه  
سترا وكان لستر رقفا او قصيرا حيث لو قام انسان تقع بصره عليها لا  
يصح الخلو اذ احافا اطلاع الغير عليها فان امتنع عن ذلك صح الخلو ولو  
خلوها في محل عليها قبة مضرته ليل او نهارا ان امكنه الوطى صح الخلو ولو خلا  
بها في بنت غير مستغفرا وفي كرم صح الخلو في الطاهر وكذا الوخلا بها في خبث في ثوبه  
صح الخلو كما في المحار لو نزل في طريق الحج في غير خبيثه وخلاها لا يصح الخلو  
وفي الثوبات الثلاثة او الاربعة واحد بعد واحد اذ اخلا با امراته في البيت القصور  
ان كانت الابواب مفتوحة من اراد ان يدخل عليها يدخل من غير استئذان لا يصح  
الخلو وكذا لو خلاها في بيت من دار ولبيت باب مفتوح في الدار اذ اراد  
ان يدخل عليها غيرها من المحارم او الاجانب يدخل لا يصح الخلو ولو اجتمع  
مع امراته في الحان على رواق والناس يعود في سفل الحان لو نظروا اليها يتبع  
بصرهم عليها لا يصح الخلو مريض حي يا امراته وادخل عليه في بيته وهو  
لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخير الزوج بذلك فقال لم اشعر بها ثم طلقها  
وادعت امرأه انه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم وان علم الزوج وهو  
يقدر على وطئها صح الخلو وكان عليه كل مهر خلوها العين صحيحه وكذا خلو  
المحبوب في قول لي حنفه والرقم يمنع الخلو لانه يمنع الجماع وذكر في طلاق الاصل ان



العدة تحت على الرقاع ولها نصف المهر ولا يصح خلوة الغلام الذي لا جامع مثله  
ولا اخلوة بصغيره لا جامع وفي كل موضع صح خلوة لو طلقها لا يكون له حق  
الرجعة وبعد ما صح خلوة كان لها كل المهر وان اقرت لمراه انه لم يجمعها  
في طاهر الرواية الكافر اذا اخلأ بامرأته بعد ما اسلمت صح خلوة ولو اسلم الكافر  
وامرأته مشركه فلا بها لا يصح اخلوة وفي كل موضع فسدت اخلوة مع القدرة  
على الجماع حيثما نطقها كان عليها العدة استحسانا وان كان عاجزا عن الجماع  
حيثما لا يحب العدة اذا قال ان تزوجت ولانه فخلوت بها في طاهر وجهها وحلا  
بها كان لها نصف المهر وقد ذكرنا **فصل في اختلاف الزوجين في المهر**  
**ومناع البت** اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال تمام النكاح عنده  
حيثه ومحمد يحكم مهر المثل فان شهدا احدهما كان القول قوله مع اليمين على دعوى  
الاخر فان قال الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف واقل كان  
القول قوله مع اليمين بالله ما تزوجها بالف درهم فان كل بيتا لمزانه وان حلف  
لا يبت وايها اقام اليه قضا له وان اقاما جميعا بقض بيمينها وان كان مهر مثلها  
الفين او اكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بالف فان بكت ببت  
الف وان حلفت فلها الفان الف بالتسمية لا خاف للزوج فيها والف يحكم مهر المثل  
له اكنار فيها ان شا ادى من الدراهم وان شا ادى من الدراهم وايها اقام البيعة  
بعض يمينه وان اقاما جميعا بقض بيمينه الزوج وان كان مهر مثلها الف وخمسة مائة  
فان كل الزوج لزمه الفان بطريق التسمية وان بكت هي بعض بالف وان حلفا  
جميعا بقض بالف وخمسة مائة بطريق التسمية وخمسة مائة حكم مهر المثل وبحكم الزوج  
في الختايه وايها اقام اليه قبل يمينه وان اقاما بقض بالف وخمسة مائة الف  
بطريق التسمية وخمسة مائة بطريق مهر المثل وان اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول  
عنده حنفية ومحمد يحكم متعه مثلها فانها سهدت له كان القول قوله مع يمينه  
على دعوى الاخر فان كانت المتعه بينهما كالتا في جواب اجماع البكر وفي جواب

كتاب النكاح واجماع الصغار القول قول الزوج مع يمينه وقال ابو يوسف القول  
قول الزوج في الرجعة كلها الا ان ياتي بشئ مستنكر واختلف الناس في المستنكر قال  
الحسن بن زياد المستنكر ان يكون مهر مثلها عشرة اذ درهم والرجل يدعي النكاح بعينه  
وقال سعد بن معاذ المرزوي المستنكر ان يقول الرجل تزوجتها بخمسة وخمسة وقال  
بعضهم المستنكر ان يدعي الزوج النكاح بما لا يتزوج مثلها عاده وعليه الاعتماد  
وان اختلفا في اصل القصة احدهما يدعي تسمية المهر والاخر ينكر كان القول قول  
المنكر ونقض بها بمهر المثل وهذا وما لو اختلف الزوجان قبل الطلاق في الرجعة سواء  
فان مات احدهما واختلفا في وورثته الميت فهذا وما اختلف الزوجان في حيوتها  
سواء وان ما با جميعا واختلفا في رثتها في قدر المساقا قال ابو حنيفة القول قول ورثته الزوج  
قل او كبر وقال ابو يوسف القول قول ورثته الزوج الا ان ياتي بشئ مستنكر وقال محمد يحكم  
بمهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتها في اصل التسمية كان القول قول منكر التسمية  
ولا ينقض لها بشئ في قول ابو حنيفة وقال بعض مهر المثل قالوا والفوى على قولها ولو  
تزوجها على عبد يعينه وهكذا العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته  
كان القول قول الزوج وكذا لو تزوجها على ثوب يعينه مائة ثوب قبل  
التسليم واختلفا في قيمه الثوب كان القول قول الزوج وكذا لو تزوجها على  
ابرة ثوبه او ذهب فهل قبل التسليم واختلفا في رثته كان القول قول الزوج  
في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب يعينه وقمته عشرة مائة مائة  
كان لها الثوب لا غير ولو كانت قيمه الثوب يوم العقد مائة فارداد العر  
وصارت قيمه عشرة فلها الثوب ودرهمان ولو كانت قيمه الثوب مائة فاستفتت  
قيمه بعقوبته الثوب قبل التسليم وصارت خمسة خيرات لمراه ان شئت اخذت  
الثوب ناقصا وان شئت اخذت قيمته يوم العقد ولو قال المراه تزوجني على  
امته لهذه وهي ام المراه واقاما البيعة فالبيعة بينه المراه لان شئها قام على  
حق نفسها وبينه الزوج قامت على حوال الغير ويعتق الامه على الزوج باقراره ولو اقام

هذا وقال الرجل تزوجني على



الزوج البينه انه تزوجها بالف درهم واقامت المراه البينه انه تزوجها بمائة  
دينار واقام اب المراه البينه انه تزوجها بمائة وهو عبد للزوج انه تزوجها على  
رقبه فالينه منه الاب فان اقامت امها وهي ام للزوج مع ذلك انه تزوج ابنتها  
على رقبها فالينه منه الاب والام وصفا جميعا مهر لها وسعي الوالدان للزوج  
في نصف قيمتها ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المراه البينه انه تزوجها بمائة دينار  
واقام الزوج البينه انه تزوجها بمائة درهم فقط القاض بينه المراه بالنكاح بمائة  
دينار ثم ان اب المراه وهو عبد للزوج اقام البينه انه تزوج المراه على رقبته  
فان القاض يبطل النكاح الاول وبعض بان الاب هو المهر وتكون النكاح يدعى  
انه تزوجها على ايها وصدقه الاب في ذلك فاقاما البينه وادعت المراه  
انه تزوجها على مائة دينار ولم يقيم البينه فقط القاض بينه الاب والزوج  
وجعل الاب صداقا واعنته من مالها وجعل ولا لها ثم اقامت المراه البينه  
انه كان تزوجها بمائة دينار كانت البينه بينه المراه ونقص القاض لها  
على الزوج بمائة دينار وجعل باها حراما من مال الزوج وابطل الا لا الذي كان  
قضى به للمراه لان الاب كان حرا لا قرار الزوج قبل ان ينقص القاض بعينه  
فاما نقص القاض بالولادون العتق فكذلك يبطل الولاء بينه المراه بعد ذلك

**فصل في اخلاق الزوجين في متاع البيت**

اختلف العلماء في هذه المسئلة على سبعة اقوال قال ابو حنيفة ومحمد اذا اختلف  
الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال تمام النكاح  
او بعد ما وقع الفرقه بفعل من الزوج او من المراه فما يكون للنساء عادة كالبيع  
والحار والمغازل والصناديق وما اشبه ذلك فهو للمراه الا ان يقيم الزوج البينه  
على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباب والقلنسوة والمنطقة والفريسي ونحو  
ذلك فهو للرجل الا ان يقيم المراه البينه وما كان للرجال والنساء كالعبد والخادم  
والشاة والفريسي والستور فهو للرجل الا ان يقيم المراه البينه وقال ابو يوسف

للمراه جهازا مثلها والباقي للرجل وان ما قبل الرجل ونقصت المراه ووقع الاختلاف  
بين المراه ووارث الزوج فما يكون للرجال عادة كان القول فيه قول الوارث الباقي  
للمراه وان ماتت المراه وتبقى الرجل فما يكون للنساء فالقول في ذلك قول وارث المراه  
والباقي وهو المشكل للمحبي منها وهو الرجل وقال ابو يوسف ومحمد الحكم بعد موت  
احدهما ما هو الحكم في حيوتها وان كان احدهما حرا والاخر مملوكا محجورا كان او ما  
دونا او مكاتبان كانا لمتاع كله للمحرم منها ايها كان وقال صاحباه ان كان المملوك  
محجورا فكذلك وان كان مكاتب او ما دونها والجواب فيه كالجواب في الحر ولو كان  
احدهما مسددا والاخر كافرا هذا وما لو كانا مسلمان سوا ولو كان احدهما صغيرا  
والاخر كبيرا او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انها سوا وذكر في البعض قد  
فقال لو كان الزوج بالغ والمراه غير بالغ الا انها بلغت مبلغ الرجال فهو وماله  
كانا كغيرهم سوا ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كانا بنتا لذي سكتان فيه  
ملك الزوج او ملك المراه ولو كان غير الزوج في عيال احد بان كان الابن في  
عيال الاب او الاب في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاستبراء للذي  
يقول في قولهم كذا ذكر في الكيسانيات ونوادرا بن ستم ولو كان للرجل اربع نسوة  
فوقع الاختلاف في المتاع بينه وبينهن فان كن في بيت واحد فاصح للنساء يكون  
بينهن وان كانت كل واحدة في بيت على حدة فما في بيت كل واحدة منهن يكون  
بينها وبين زوجها على الوجه الذي ذكرنا في الزوجين لا يشارك بعضهن بعضا  
في ذلك لانه لا يولد لواحدة منهن على ما في متلا اخرى فلا يستحق شيئا من ذلك  
الا بينه ولو اقرت المراه بمتاع انها اشترته من زوجها كان المتاع للزوج ولها  
البينه ولو مات الزوج فقال وارثه للمراه قد كان الذي طلقك بلدا في الصحة  
واراد ان ياخذ متاع من المراه لا يقبل قوله الا بينه ويكون المتاع لها في قول الجعفي  
لان عنده المشكل للمحبي منها فكون القول قولها مع بينتها بالله ما تعلم انه طلقها فان  
سكتت اقرت كان المشكل للوارث كما لو وقع الخصومة بين الزوجين بعد



الطلاق وان كان طلقها في المرض ومات الزوج بعد اعضاء العدة كان المشكل  
لوارث الزوج لانها صارت اجنبية ولم يبق لها يد وان مات قبل تقضا  
العدة كان المشكل للمرأة في قول لبي حيفه لانها برث فلم يكن اجنبية وكان هذا  
ممنزله ما لو مات الزوج قبل الطلاق وان اختلف الزوجان في البنت الذي يسكنان  
فيه كل واحد يدعي انه كان القول في ذلك قول الزوج فان قامت المرأة بينه  
او اقاما جميعا تقضى بينه المرأة لانها حارحة مع ولو كانت الدار في يد رجل  
وامراه فاقامت المرأة اليه ان الدار لها وان الرجل عبدها واقام الرجل  
اليه ان الدار له والمرأه امرأته تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولم يقيم اليه  
انه حرقانه تقضى بالدار والرجل للمرأة ولا تكاح بينها لان المرأة اقامت اليه  
على رق الرجل والرجل لم يقيم اليه على الحرية فتقضى بالرق واذا قضى بالرق  
بطلت بينه الرجل في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل اقام اليه انه  
حر الاصل والمشكل حالها تقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار  
للرأه لانها لما قضيا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأه حارجه  
فتقضى بالدار لها كما اختلف الزوجان في دار في ايدها كانت الدار للزوج  
في قول لبي حيفه ولم يوسف وان اقاما اليه تقضى بينه المرأة ولو اختلفا  
في متاع النساء اقاما اليه تقضى للزوج ولو اختلفا في هذا المتاع وفي النكاح  
فاقامت المرأة اليه ان المتاع لها وان الرجل عبدها واقام الرجل اليه  
ان المتاع له وانه تزوج المرأة بالف ونفدها ما به فانه تقضى بالرجل عبدا  
للرأه ويقضى لها بالمتاع ايضا كما قلنا في الدار وان اقام الرجل اليه انه حر  
الاصل يقضى له بالحرية وبالمرأه والمتاع ايضا لانه في متاع النساء محاج الى  
اليه وان كان المتاع مشكلا يكون للرجال والنساء بعض حركته ويقضى له با  
لمرأه ايضا وبعض بالمتاع للمرأة لان بينه المرأة في المشكل اولى لاها حارجه اذا  
عزلت المرأة فظن زوجها اختلفا في الغزل قبل الفروقه لو بعدا فالمشكك على وجه

الح  
خمس

اما ان اذن لها بالغزل او نهاها من الغزل او لم ياذن لها ولم ينهاه فان اذن  
لها بالغزل ان قال اعزله لي كان الغزل للزوج ولا اجر لها عليه لانه لما امر  
بالغزل ولم يذكر لها اجرا كان ذلك استعانه منها وان ذكر لها اجرا ان سمي لها  
اجرا معلوما كان لها ذلك لانه استاجرها لعل غير مستحق عليها بالجر معلوم  
وان ذكر اجرا مجهولا او شرط ان يكون الغزل والكوابس لها كان الغزل للزوج  
ولها اجر مثلها لانه استاجرها بعض ما خرج من العمل فيكون في معنى قبيل  
الطحا وهو كما لو دفع غزلا الى حايك لينسجه بالنصف ان اختلفا في الاجر فقال  
المرأه عزلت يا جرو قال الزوج بغر اجرا كان القول قول الزوج مع يمينه لانه انكر  
الاجارة والاجر ولو قال اعزله لنفسه كان الغزل لها ولا شيء عليها لانه تبسرع  
عليها بالقطن وان اختلفا فقال الزوج انا اذنت لك لغزلي لي وقال الابل  
قلت اعزله لنفسه كان القول قول الزوج لان الاذن يستفاد من جهته ولو قال  
لها اعزله لكون الغزل لها كان الغزل للزوج ولها اجر المنزل وقد ذكرنا ولو قال  
لها اعزله ولم يزد عليه كان الغزل للزوج لان الظاهر حاله انه يرضى بالغزل  
له وان نهاها عن الغزل فعزلته كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها  
لانها عزلته غصبا فيصير مثل ذلك القطن لزوجها كمن غصب حنطة فطحها كان  
الدقيق للغاصب عليه مثل ذلك الحنطة وان اختلفا فقال صاحب القطن عزلته  
بادني وقالت عزلت بغر اذ كان القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعي  
ملك القطن وهو ينكر وان حمل وطنا الى بينه ولم يقل شيئا فعزلته ان كان الزوج  
بباع القطن كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه كان  
يسمى القطن لاجل البيع وان لم يكن ببيع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن كان  
القول قوله لان الظاهر من حاله انه يحمل القطن اليه للغزل المرأه فكان الاذن  
دلالة كما لو طحن طعاما من اللحم الذي جابه فان الطعام يكون للزوج لان الزوج  
اذا كان يدعي الاذن والمرأه تدعي عليه ملك القطن عليه وهو ينكر وكذا لو اختلفا

فكلمة الغزل قوله مع اليه



في الكرياسي فقال الزوج للمرأة دفعني الى جانيك لينسيه يا ذني وقالت دفعت  
بغير ادراك كان القول الزوج اذا غزلت المرأة قطن زوجها باده وكما يبيع  
من ذلك الكرياسي ويشترى بالتمتع لحاجتها واخذ بعض الكرياسي ثياب  
البت جميع ذلك من الكرياسي وما يسترا به للرجل لان المرأة تعمل للرجل يكون ذلك  
للرجل الاشياء استقرى لها وسمي عند الشراء او علم عناده انه اشترى لها  
ودفع اليها فيكون لها رجل كان يدفع الى امراته ما تحتاج اليه وكان يدفع اليها  
احياءا من الدراهم ويقول اشترى بها قطننا واخرى وكانت تستري وتعمل  
ثم يبيع ويشتري بها امتهم للبت كانت الامتعة للمرأة لانها اشترت من غير توكل  
الزوج اياها بالشر كانت تشتريه لنفسها **فصل في دعوى النكاح**  
امراه ادعى على رجل انه تزوجها فحده فانه يستخلف بالله ما هي بزوجته في  
ان هي بزوجته في قبي طالق بانها الاستخلاف فلان على قول ليويسف ومحمد  
ستخلف في النكاح والفقوى على قولهما وجمعوا على انه يستخلف في النكاح  
بعد الطلاق واليائز والموت لاحل المال انما يستخلف على هذا الوجه لانها  
لو كانت عيلا لكانت لا بطل النكاح بحجوده فادخلت في موطئ وقال بعضهم  
ستخلف على النكاح فان حلف يقول القاضي فرقت بينكما رجل تزوج امرأة  
بشهادة شاهد فذكرت المرأة وبزوجه غيره ومات الشهود ليس للزوج ان  
ستخلف المرأة في قولهم لان الاستخلاف شرع لرجل الكول ولو اقرب المرأة بنكاح  
الاول لاصح اقربها على الزوج الثاني فلا يستخلف لكن حلف الزوج الثاني وان  
حلفا انقطع الخصومة وان بكل الزوج الثاني صار مقرا بنكاح الاول فحينئذ  
يستخلف المرأة فان حلف لا يثبت نكاح الاول وان تكلمت بعضي بها الاول  
رجلا لان ادعى نكاح امرأة فحدهت لها فابها اقام البينة بعضه وان اقام  
البينة ولم تسته في بطلانها بطل النكاح حاله الحيوة الشريعة وليس  
احدها اولى من الاخر وان اقام كل واحد منهما البينة انها له وكانت المرأة في يد

مكة

احدها بعضهما لصاحب اليد وكذا لو اقاما البينة وادعى احدها الدخول  
وشهدا سهرده بالنكاح والدخول بعضه فان اقام كل واحد منهما البينة على النكاح  
والدخول لا يقضي احدهما وان ادعى النكاح ووقف احدهما وسهرده على  
النكاح والوقت فهو اولى وان وقف احدهما ولم يوقف الاخر الا ان المرأة في يد الكلد  
لم يوقف يقضي لذي اليد وكذا لو وقف احدهما ولم يوقف الاخر الا ان الذي لم  
يوقف اقام البينة على النكاح والدخول كان هو اولى وان وقفا واحدهما  
استوفى السابق اولى على كل حال وان اقاما البينة على النكاح ولم يوقفا واقرب  
هي لاحدهما بعضه للمقولة وان اقاما البينة والمرأة تقر لاحدهما اختلفوا فيه  
قال بعضهم لا يقضي للمقولة لان القرار قبل البينة بطل بينه الاخر فلا يقضي الا  
بقرار بعد البينة وقال بعضهم يقضي للمقولة لان قرار المرأة لاحدهما منزلة اليد  
ولو اقاما البينة وهي في يد احدهما بعضه لصاحب اليد ولو كانت المرأة في يد  
احدهما فهذا السهرود انها امراته او سهرودا انها منكوحته وحلاله وشهود  
الاخر سهرودا انه تزوجها اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل منه ذي اليد لان بينه  
ذي اليد انما يتخرج على بينه الخارج اذا شهدوا على السب ما اذا شهدوا على  
هذا الوجه كان هذا منزلة الشهادة على مطلق الملك فلا يقبل منه ذي اليد  
وقال بعضهم يقبل لان شهادة السهرود انها امراته او منكوحته وحلاله  
منزلة الشهادة على السب لان المهاد لا يغير منكوحته وحلاله الا بسبب  
معين وهو النكاح والحكم اذا تعلق بسبب واحد كان ذكر الحكم وذكر السبب  
سواء اختلف الملك لان الملك يثبت ما سببه كثره وليس بعضها في من بعض  
فلا معين السبب رجل ادعى نكاح امرأة وهي محدة فهذا السهرود انها امراته  
وقضى القاضي بها ثم جاء اخر وادعى البينة على مثل ذلك لا يثبت في الثاني لان  
القاضي طاهر فلا يطل ما لم يظهر خطأه معين ذلك بان يوقف الثاني  
وقا يكون قبل الاول ولو ان رجلا ادعى نكاح امرأة وقد كان دخل بها



احدهما وهي بنت الاخ والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل صاحب البيت  
اولي ولو ادعى زيد وعمر ونكاح امرأة فعالت بزوجته زيدا بعد ما بوجت عمرا  
قال ابو يوسف ينفق لزيد وعليه الفتوى ثم قال ابو يوسف فان سألها العاضى فقال  
من زوجك فعالت بزوجته زيدا بعد ما تزوجت عمر فان العاضى ينفق بها بعد  
والاستحسن ذلك في حواشي المنطق وكذلك في البيع وكذا لو قال رجل لاجل فاطمة  
وخدعة فزوج فاطمة بعد خدجها قال ابو يوسف ينفق بنكاح فاطمة ولو قال  
امرأة تزوجت هذا الرجل امس ثم قالت وبزوجته هذا الرجل الاخر منذ سنة  
ففي الذي اقررت بنكاح امس ولو شهد اليهودي على اقرارها لهما جميعا وهي محدة  
قال ابو يوسف اسأل اليهودي ما يبدان واقض به ولو قال تزوجتها جميعا هذا  
امس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس ولو ان رجلا من اهل جميعا اليه  
على نكاح امرأة بعد موتها ينفق لهما بميراث زوج واحد لان حكم النكاح بعد  
الموت الميراث وانه يحمل لشركه ولو مات احد المدينين فاقرت المرأة ان نكاح الميت  
كان اولا صح تصديقها رجل ادعى على امرأة انها امراته واقام اليه على ذلك  
وادعى المراه انها امرأة هذا الرجل لرجل اخر واقامت اليه على ذلك والرجل محدة  
قال محمد ينفق منه الزوج المدعى لان اليهودي شهد واعلمها بالنكاح فعد شهدا  
على امرارها امراته وامرارها على نفسها اصدق من بينهما الا ترى ان رجلا  
واقام ينفق لواقام اليه على رجل انه استرى منه بوبه هذا واقام صاحب  
البوب اليه على رجل اخر انه باعه منه وهو محدة فان اليه بكون ينفق المدعى  
على صاحب البوب لما قلنا ولو كانت المرأة حين اقامت اليه على الرجل انها امراته  
ادعاهما ذلك الرجل كانت اليه بينه المرأة وذلك كما مره واقام عليها رجلا بالنكاح  
ولم يوقها فاسما صدقة المراه فهو زوجها امراته قالت لرجل انا امرأتك فقال مجيبا  
لها انت طالق كان اقرا بالنكاح وهي طالق ولو قال لرجل انا امرأتك فقال ما انت  
بزوجي وانت طالق فليس هذا باقرار بالنكاح عزله حيفه امرأة قالت لرجل زوجك

نفق فقالت لها فانت طالق تنفع الطلاق وان قال انت طلاق لا تنفع شي ولا يكون  
اقرارا بالنكاح ولو ادعى على امرأة نكاحا واقام اليه واقامت اخت المرأة  
اليه انها امراته وانه اياها تزوجها كانت اليه بينه الزوج صدقة المراه  
للمدعى ام كدته ولو ادعى على امرأة نكاحا واقام اليه واقامت  
المراه اليه ان اختها امرأة المدعى والرجل المدعى سكر ذلك ويقول ما هي زوجتي  
فان العاضى ينفق بنكاح الساهدة انها امراته المدعى ولا ينفق بنكاح الغايبة في قول  
له حيفه وكذا لو اقامت الساهدة اليه على اقرار المدعى بنكاح الغايبة  
وقال ابو يوسف محمد موقوف القاضي ولا ينفق بنكاح الساهدة فان حصرت  
الغايبة واقامت اليه على ما ادعت اختها ينفق بنكاحها اذا اقامت هي  
اليه ولا ينفق سكا حها بتلك اليه التي اقامت الساهدة وتفرق بين  
الزوج والساهدة وان اكرت الغايبة نكاحها ينفق بنكاح الساهدة ولو  
امر الزوج بنكاح الغايبة سأل القاضي هل كان سكر ومن الغايبة فرقه  
فان قال لا يبطل نكاح الحاضرة ولو قال كنت طلق الغايبة واخبرني بانها  
عدتها وكذبته الساهدة في طلاق الغايبة ينفق بنكاح الساهدة فان حضر  
الغايبة وصدقته في النكاح وكذبته في الطلاق يقع الطلاق عليها من حين اقر  
الزوج بطلاقها ولو ادعى نكاح امرأة واقام اليه وادعت المرأة انه تزوج بها  
مها او انها فهدا وما لو ادعت نكاح الاخت سواء في قول له حيفه ولو اقامت  
الشاهدة اليه انه تزوج امها ودخل بها او قبلها او مسها عن سهوة او نظر  
لا فرجها عن سهوة وقضى فرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعى ولا ينفق بنكاح  
الغايبة رجل تزوج امرأة ثم اقر ان فلانا كان زوجها طلقها وانقضت عدتها  
ثم تزوجها فقالت المراه هو زوجي على حاله لا تقبل قول المراه ولا تفرق بينهما ومن الزوج  
فان حضر الغايبة وانكر الطلاق ينفق له بالمراه وتفرق بين المراه وزوجها الثاني وان  
اقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضا العدة كما قال الزوج الثاني وكذبته المراه



في الطلاق وقع الطلاق عليها من الزوج الاول حتى اقول الزوج الاول بالطلاق  
وعلمها العدة من ذلك الوقت وتفرق بينهما ومن الباطي وان صدقته المرأة في جميع  
ما قال كانت امرأه الباطي ولو قال الزوج كان لها زوج قبلي طلقها وانقصت بها  
ثم تزوجتها وقالت المرأة لم يطلق ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا تقبل قول  
المرأة فان حضر رجل وادعى انه الزوج الذي اقربته الزوج الباطي وصدقته المرأة  
في ذلك وكذبه الزوج الباطي كان القول قول الزوج الباطي لانه ما اقرب بالكلية المهر  
ها هنا **فصل في الشهادة على النكاح** يجوز الاعتناء على  
الشهرة والتسامع لتحمل الشهادة في خمس مسائل اربع منها معروفه النسبة النكاح  
والموت والقضا وواحدة منها ذكر الحضانة وهو الدخول من الزوج وذكر الشئ  
للإمام شمس الأئمة السرخسي ان الشهادة على اصل الوقف يجوز بالشهرة والتسامع  
ولا يجوز على سائر الوقف وكما يجوز الشهادة على النكاح بالتسامع بجور المهر ايضا  
بالشهرة والتسامع ذكره الحاكم الشهيد في المسعا والاستتار على نوعين عرفي وهوان  
يبع من قوم لا تصور اجتماعهم على الكذب وسري وهو ان شهد عنده رجلان  
عدلان او رجل وامرأتان بلفظه الشهادة من غير استنهاد وتقع في قلبه ان الامر  
لكذلك ولا يكفي شهادة الواحد وعنه جعفر اذا شهد واحد عدل بموت رجل  
وقال انا عاينت موته حل له ان يشهد على موته والصحيح ان الموت لم يزل النكاح  
وغیره لا يكفي فيه بشهادة الواحد ولو راى رجلا وامرأة يسكنان في منزل ونسب  
كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج حل له ان يشهد على نكاحهما ولو  
قدم عليه رجل من بلده واستسبله واقام عنده دهر لم يسمع ان يشهد على نسبه  
حتى يلحق من اهل تلك البلدة رجلين عدلين ممن يعرفه وشهد له على نسبه واذ احتمل  
الشهادة بالشهرة والتسامع فتشهد عند القاضي وانهم حازت شهادته وان فيه حال  
اسد على النكاح او على النسب لا يسمعون ذلك من قوم لا يسمعون اجتماعهم على الكذب  
لا تقبل شهادته كمن راى دارا او غنما في يد رجل تصرف فيه بصرف الملاك ووقع في قلبه

انه ملكه حل له ان يشهد على انه ملكه فان شهد وقسم فقال اشهد انه له لا يرايه  
في يده يصرف فيه بصرف الملاك لا تقبل شهادته كذا ذكر عيسى الاية الجوازي ولم يفصل  
بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت تقبل شهادته وان قسمه اذا سمع الرجل  
نكاحا او موتا او نسبا ووقع في قلبه انه حق ثم شهد عنده عدلان كلاهما وقع  
في قلبه لم يسمع ان يشهد بما وقع في قلبه اولا الا ان يستقر بكذا وان شهد عنده  
عدل كلاهما وقع في قلبه اولا وسعه ان يشهد بما وقع في قلبه اولا الا ان يتبع في  
قلبه ان هذا الواحد صادق فيما يشهد وان عاين رجل نكاح امرأه او بيع جارته او  
قتل عمدا او امرأه او رجل على نفسه بالتم شهد عنده الساهد رجلان عدلان ان فلانا  
طلق امرأته فلما حضرها او ان مشركي ايجارته اعتق ايجارته او اقربايع ايجارته قبل  
البيع انه اعتقها او ان امرأة واحدة ارضعت الزوجين في صغرها في الحولين ثم ان المرأة  
انكرت النكاح وانكرت ايجارته ملكا لمشركي لا يبيع للشاهد ان يشهد على نكاح المرأة  
ولا على بيع ايجارته لان الشاهد من لو شهد عند المرأة بالطلاق الثلاث وعند الامة  
يعتقها لا يجوز للمرأة والامة ان يدعي بها معها كذا لا يحل للساهد ان يشهد على  
النكاح والبيع وان شهد عند الشاهد الذي عاين النكاح وبيع ايجارته عدل واحد  
بالطلاق الثلاث وعنه ايجارته لا يحل للساهد ان يبيع عن الشهادة على البيع  
والنكاح **فصل في العيب** نكاح العيب جائز فان علمت المرأة وقت  
النكاح انه عيب لا يصلح للنساء لا يكون لها حق الخصومة كما لو علم المستري بالعيب  
وقت البيع وان لم يعلم وقت النكاح وعلمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا  
بطلان حقها بتوكيد الخصومة وان طال الزمان ما لم يرض بذلك وكذا لو كان الرجل يصل  
الى غيرها من النساء والجوازي ولا يصل اليها كان لها حق الخصومة واذا خاصمت  
الى القاضي فان القاضي يسأل الزوج فان قال قد وصلت اليها في هذا النكاح وانكرت  
المرأة ان كانت بيما كان القول قوله وان قالت انا بكر فالقاضي يرضيها النساء والمرأة  
الواحدة تكفي والبينان احوط فان قلن بكر كان القول قولهما في عدم الوصول اليها

المستري



وان قلن هي بيب كان القول قول الزوج وان شهد البعض بالبكارة والبعض بالشام  
بربها غيرهن اذ اثبت عدم الوصول اليها اجله العاض سنة طلب الرجل الباطل  
او لم يطلبه شهد على الباجيل وكتب لذلك بارخا وكذا لو اقر الزوج انه لم يصل اليها  
اجله سنة وكتبوا انه موجه سنة قمرية لشمسية قال الشيخ الامام المعروف  
عنوا هرزاده لم يذكر محمد هذا في الكتاب وروى ابن سباعه عنه في النوادر انه بوجه  
سنة شمسية بالايام وهكذا قال الشيخ الامام شمس الاله الخسعي والناطعي  
رجا ان يوافق العاض في الايام التي تقع الفاقوت بين الشمسية والقمرية ولا يكون  
هذا الباجيل الا عند قاضي مصر او مدنة فان اجلته المرأة او اجله غير العاض لا  
يقبر ذلك الباجيل ويحسب على الرجل شهر رمضان وايام حيضها فان مرض احداهما  
مرضنا سديلا لا يستطيع معه الجماع عن له يوسف فيه روايان في روايه يحتسب عليه  
ما دون السنة وان كان يوما وفي رواية ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب عليه ويعوض  
له لذلك عوضا وما دون ذلك يحتسب عن محمد لا يحتسب الشهر وما دونه يحتسب وهو اصح  
الا قاييل ولو هرب المرأة من زوجها لا يحتسب على الايام على الزوج وان غاب الزوج  
بحج او غيره يحتسب عليه ولو حبس الزوج فلم يات به المرأة لا يحتسب على الزوج وكذا  
لو حبسته المرأة لم يهرها ولم يات به وان اتته الى السجن وثمة فكانت يمكنه الخلوة والجماع  
يحتسب عليه وكذا لو حبست المرأة بحق وكان الزوج يصل اليها ويكنه الخلوة  
والمبيت معها يحتسب على المدة والافلا وان كانت المرأة محرمه بحجة الاسلام  
لا تحتسب على الزوج حتى يفرغ وان احرمت بعد الباجيل لا تحتسب على الرجل  
ويعوض له عن تلك الايام وان كان الزوج مطاها راعها ان كان قادرا على الاعاق  
اجله العاض سنة وان كان عاجزا عن الاعاق امهله العاض شهرين للكفارة  
ثم بوجله وان طاهر بعد الباجيل لا ينفذ اليه ويحتسب على عله واذا مضت السنة  
فمات العاض او غل قبل ان يجير المرأة وروى غيره فقدمته الى القاضي الثاني واقا  
البينه ان فلا بالقاض كان اجله في امرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي

الثاني سبي على الاول وان مضت السنة من قبل الباجيل ولم خاصه زمانا بالابطال  
حقها وان طأوعته في المضاجعة في تلك الايام فان حاضفته الى القاضي ان كانت  
بيبا كان القول قوله وان اقر الزوج انه لم يصل اليها او قالت المرأة انا بكر فظن  
اليها النساء وظن انها بكر خيرا القاضي فان خارت زوجها او قامت عن  
مجلسها قبل الاختيار او اقامها اعوان القاضي او قام القاضي عن مجلسه بطل  
حقها كما في خيار المخيرة فان خارت لفرقة في مجلسها بامرأة القاضي فلا يفرق  
ولا يقع الفرقة باختيارها فان اقر الزوج ان يفرق يقول القاضي فبرقت بينهما  
فلم يفرق المهر وعليها العدة وان طلب من القاضي ان يوجه سنة اخرى لا يحسم  
القاضي فان اجلته المرأة سنة اخرى كان بها ان يرجع عن الاجل وكما بوجله العين  
توجله الحصى سنة وكذا الشيخ الكبير وان قال لا ارجو ان اصل اليها والغلام  
الذي هو ابن اربع عشر سنة اذا لم يصل الى امراته وله امرأه اخرى بما معها او  
بجامع الجارية كان للمرأة ان تخصمه ويوجه سنة وكذا الخنثى اذا كان يقول من  
سال الرجال بوجله سنة ولو وجدته المرأة زوجها مرضيا لا تقدر على الجماع ولا  
توجله ما لم يصح وان طال المرض والمقوه اذ ارجوه وله امرأه فلم يصل اليها  
اجله القاضي سنة كصحة الخصم عنه وباجيل العين لا يكون الا عند قاضي مصر  
او مدنة فلا يقبر باجيل المرأة ولا باجيل غيرها رجل تزوج امرأة ولم يصل  
اليها وفرق القاضي بينهما بعد ما مضى الاجل ثم بزوجها مرة اخرى لا خيار ولو  
تزوج امرأة ووصل اليها ثم عجز عن الوطى بعد ذلك وصار عينا لم يكن لها حق  
بالخصومة ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم وقع الفرقة بينهما ثم بزوجها بعد  
ذلك كان لها حق بالخصومة ويوجه كما بوجله العين ولو تزوج امرأة ولم يصل اليها  
ورق القاضي بينهما سبب الغنم لم يزوج هذا الرجل امرأة اخرى يعلم حالها مع المرأة  
الاولى اخلف الروايات في هذا الصلح ان الثانية حوا لخصومة لان الانسان  
قد عجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها ولو وجدته المرأة زوجها مخلوقا غيرها

الحق



القاضى للحال ولا يوجله سنة لان الاله المقطوعه لا يثبت فلا يفيد الباجيل  
 فان كان خلاهما قلنا كل المهر عند له حيفه وعليها العده اذا فارقها وان  
 كان كذلك قبل الخلوه لها نصف المهر ولا عده عليها وان فرق القاضى بينها بعد  
 الخلوه ثم جات بولد الى سبب منتهى النسب فيه ولا يبطل بفرق القاضى في فصل  
 العيىن اذا فرق وهو يدعى الوصول اليها فجا بولد لا قبل من سبب منتهى النسب  
 ويبطل بفرق القاضى وكذا لو شهد بها بعد بفرق القاضى على اقرار  
 المرأة قبل بفرقائه وصل اليها بطل بفرق القاضى ولو اقرت بعد بفرق  
 انه كان وصل اليها لم يصدق على ابطال بفرق القاضى ولو وجدت المرأة زوجها  
 محبوبا وهي تقا لا خيار لها ولو وجدت زوجها محبوبا فقامت معه زمانا وهو  
 رضاها كانت على خيارها ولو قال المراه هو محبوب والزوج شكوا فان كان يعرف  
 حقيقته حاله بالمس من غير نظر في راء الثوب ولا يكسف عورته وان كان لا يعرف  
 الا بالنظر امر القاضى امينا لينظر الى عورته فيخبره كانه لان النظر الى العورة باح  
 عند الضرورة رجل تروح امرأة وكان ياتها فمادون الفرج حتى ينزل وينزل  
 المراه ولا يبطل اليها في فرجها واقامت معه كذلك زمانا وهي بكر او بيم خاصته  
 الى القاضى اجله القاضى سنة وينفعل ما قلنا في زوج الامة اذا كان غيبا او محبوبا  
 كان الجاهل الى المولى في ذلك قول له حيفه وزفر فان رضى المولى لاحق الامة وان لم  
 يرض كان له الخصومة اليه كما في الغزل وقال ابو يوسف الخار الى الامة لا الى المولى كما قال  
 هو في الغزل واختلفوا في قول محمد ذكر بعضهم قوله مع له يوسف كما في الغزل عنده  
 وبعضهم ذكر قوله هناك له حيفه واذا فرق القاضى في الحيف الغنه كان طلاقا بائنا  
**فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح** الخيارات انواع منها ما يثبت  
 في جميع التصرفات وهو خيار اجارة عقد القضوى وعند الما في خيار الاجارة لا يتصور  
 لان عنده عقد القضوى لا يتوقف فلا يتصور الاجارة ومنها ما يثبت في التصرفات  
 التي تحمل الفسخ ولا يثبت فيها لاحتمل الفسخ كما لنكاح والطلاق والعناق وهو خيار

ما حكمه



الشرط واذا شرط الخار في النكاح عندها يصح النكاح ويبطل الشرط وعند الما في  
 شرط الخار بطل النكاح ومنها خيار الرتبة لا يثبت في النكاح ولا في المراه ولا في المهر  
 ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بسبب العيب عندها لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة  
 بالعييب وقال الما في له ان يرد المراه لعيب خمسة بالحنون الجذام والبرص والفرس  
 والرتق له ان يفسخ النكاح ويرد المراه ان رد قبل الدخول يستقط كل المهر وان  
 كان بعد الدخول كان تمام المهر الممل كما هو حكم الفسخ وان وجدت المراه زوجها  
 جنوبا او جردا ما او برضا قال ابو حنيفة وابو يوسف ليس بها حق الفرقه وقال محمد لها  
 حق الفرقه وان وجدت المراه بهرهما عيبا لا ترد في اليسر وترد في الفاحش الا ان يكون  
 المهر ميكلا او موزونا فترد في اليسر والفاحش وان جردت زوجها محبوبا او عينا  
 لم يكن لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالامساك بالمعروف والفريق ما عليه ولهذا  
 كانت الفرقه سبب الحجب والعنه طلاقا واما الخيارات التي تتعلق بالنكاح اربعة  
 خيار المحيرة وخيار العتق وخيار الفسخ بعدم الكفاه وخيار البلوغ اما الاول  
 اذا قال لامرأته اخارى او اخارى نفسك بنوى بالطلاق فبالت اخبرت نفسي  
 تقع بطلانك بانه وهذا الخار يخص بحاس المراه ولا يبطل بسكوها كرا او ببابل  
 تمتد الى اخر المجلس الا اذا ردت او قامت واعرضت والفرقه هذا الخار لا يحتاج  
 الى القضاء اما خارا العتق المنكوحه اذا كانت امه او مدبره او ام ولد فعقد  
 قبل الدخول او بعده كان لها حق الفسخ حرا كان الزوج او عبدا عندها وكذا المكاتبه  
 الصغره او الكبره اذا زوجها المولى برضاها فعقد بالاد او اعقبها المولى كان  
 لها خيار العتق عندها وهذا الخيار بمنزله خيار المحيره من حيث انه يختص بالمراه  
 ووقوع الفرقه فيها لا يتوقف على القضاء ولا يبطل بالسكوت بل تمتد الى اخر المجلس  
 الا اذا بطلت الخيارات بلسانها او دلاله وانما يفارق هذا الخيار خيار المحيره بوجه  
 واحد وهو ان الفرقه في خارا العتق لا يكون طلاقا وفي خارا المحيره يكون طلاقا واما  
 الخار بعدم الكفاه اذا روجت المراه نفسها غير كفو كان للادوليا من العصبه حالفه



وهذا التفريق لا يتم الا بقضاء العاض وقيل القضا النكاح قائم بجمع احكامه  
من الطلاق والظهار والوارث وخيار الولى لا يبطل سكوتة ولا بالامتناع من  
المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم يولد وتكون في الاطلاق احوال لو كان قبل  
الحلوة الصحيحة لسقط كل المهر وبعد الحلوة لا تسقط وعنده نفقة العدة وان  
اجاد الولى بطل حقه وكذا اذا اخذ مهرها وان زوجها الولى غير كفوم وقعت  
الفرقة بينهما لم تزوجت نفسها من هذا الوجه بغير ولى كان للمولى ان يفريق بينهما  
ولو زوجها الولى غير كفوم فطلقها الزوج طلاقا رجعيا لم راجعها لم يكره هذا  
الولى ان يفريق بينهما ولو طلقها طلاقا بائنا لم يزوجها بغير اذن ولى كان للمولى  
ان يفريق بينهما ورضا الولى بالعقد الاول لا يكون رضا بالعقد الثاني ولو زوجها  
احدا لا ولما غير كفوم لم يكره هذا الولى ولا من دونه خو الفسخ واما خيار البلوغ  
عند الاب واجدا اذا زوج الصغير والصغيرة كان لها خيار البلوغ وان زوجها  
العاض فعلى له حيفه فيه روايتان والسبح الامام سمس الائمة السخس الظاهر  
هو اختياره في نكاح القاضى وكذا اذا زوج الصغيره امها عن له حيفه  
في خيار البلوغ روايتان والظاهر هو انه اما العتوه اذا زوجها اخوها او غيرها  
لم عملت كان لها الخيار كالصغيرة اذا بلغت وان زوجها الاب او احد احوالها  
وان زوجها امها لا روايه فنه عن له حيفه والوايضا ان يكون لها الخيار كما لو  
زوجها الاب وعز محرم ان لها الخيار والمولى اذا فوج امته الصغيرة فعسقت  
بمبلغ كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلفوا فيه والصحيح  
انه لا يكون لها خيار البلوغ لان المولى يملك الرقبة والكسب جميعا فكما روى ابيه  
فوق ولاية الاب والجد لم خيار البلوغ تفارق خيار العتق من وجوه منها ان خيار  
العتق يستلاني خاصه وخيار البلوغ يستلاني لذكره والاني ومنها ان خيار العتق  
اذا ثبت للبكر لا يبطل سكوتها بل عتد الى اخر المجلس وخيار البلوغ يبطل سكوت البكر  
وخيار البلوغ للسبب في الغلام لا يبطل الا بابطال نكاحه فان قال الغلام نقص النكاح

مطلوب البلوغ بغير  
رضا العتق من وجوه

وتوى به الطلاق عن له حيفه انه يكون طلاقا وان يوى بلا انا قبله منها ان الفرقه  
تخار العتق ثبت بقولها اخبرت نفسي في خيار البلوغ لا يقع الفرقه ما لم يفريق العاض  
بينهما وعند سقرت العاض في سقط كل المهر ان كانت الفرقه قبل الدخول وان كان بعد الدخول  
كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ اذا ثبت للسبب الا بابطال نكاحها او بائنا من  
الزوج او طلب المهر او طلب فرض النفقة بخلاف خيار العتق والمحمه فان ذلك يبطل  
بالقيام عن المجلس ومنها ان في خيار العتق اذا علمت النكاح والعتق لم يعلم بخيار العتق  
كان لها الخيار اذا علمت وعذر بالجهل وفي خيار البلوغ اذا علمت بالزوج والمهر  
ولم يعلم بالخيار لا تغدر بالجهل والفرقة بخيار البلوغ لا يكون طلاقا كالفريق بخيار العتق  
وخيار عدم الكفاه فان بلغ السبب في خوف الليل ولم يقدر على الاشهاد قال محمد  
كمارات الدم بقول اخبرت نفسي ونصت النكاح فاذا اصبحت تشهد وتقول رايت الدم  
الساعه واخبرت نفسي فقبل له ايسع لها ذلك قال نعم لانها لو اخبرت انها رأت الدم  
في الليل واخبرت نفسي لا تقبل قولها وبطل خيارها وروى عنه انها لو رأت عند  
اليهود او عند القاضى نصت النكاح حين بلغت قبل قولها وان قت فقالت بلغت  
امس واخبرت نفسي لا تقبل قولها ولو قال لم اعلم بالنكاح الا الان واخبرت نفسي  
قبل قولها ولو بلغت فقالت اخبرته اخبرت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في مكان متقطع  
عن الناس فبعثت امارته لقائ باليهود شهد بهم بطل خيارها الا ان يكون على الفور وفي  
ان يقول في نور البلوغ اخبرت نفسي ونصت النكاح فاذا قال في ذلك لا يبطل حقها بل  
بالاخر حتى توجدها الممكن ولو ثبت لها خيار البلوغ والشفقة تقول طلبت  
للعن لم يفسر بيدا بالنفسه بل بالخيار وقيل بطل الشفقة وتبكي صراخا فيكون  
البكا هذه الصفة رد النكاح مع طلب الشفقة على قول من يجعل البكا هذه الصفة  
ردا للنكاح **باب الرضاع**  
الرضاع في ابيات حرمه المناكحة عمدا بالنسب والصهره كما ان الحرمة بالنسب  
اذا ثبت في الامهات والبنات يتعدى الى الحداث والنوافل وكذا اذا ثبت بالرضاع



تعدى الى اصول المرضعة وفروعها واخوتها واخواتها وهذه الحُرمة كما ست  
حائب الام بنت حائب الاب وهو الفحل الذي ينزل لبنها بوطيه وقال السافعي  
الحُرمة لا تبنت حائب الاب والفقهاء سمون هذه المسئلة لبن الفحل فعندنا الفحل اب  
الرضع وام الفحل جدته واخواته وعامة واولاد الفحل اخوته لا يحل للرضع ان يزوج  
واحدة منهم ولا نکاح موطوءة الفحل ومنكوحته ولا للفحل نکاح موطوءة المرضع ولا  
منكوحته ولو كان للفحل امران جبلتا منه وارصعت كل واحدة منها رضيعا كان  
الرضيعان اخوين لاب وان كانت احداهما انثى لا يجوز النکاح بينهما ولو كانتا انثيين  
لا يجوز الجمع بينهما نکاح رجل بالاحوز بين الاحض من النسب قليل الرضاع وكثيره  
سواء عندنا وقال الشافعي لا تبنت الرضاع ما دون خمس رضعات في حصة اوقات  
يكفي الصغير بكل واحدة منهم وقال اصحاب الطواهر لا بد من ثلاث رضعات  
وكما حصل الرضاع بالمص من الثدي يحصل بالنسب والسقوط والوجور والحصل  
بالاوطار في الاذن والاحليل والکاسة والامة ولا بالحفنة في ظاهر الرواية  
وعن محمد حصل بالاحتقان وقت الرضاع في قول له حيفه مقدار سلبين سبعا  
اذا ارضع في هذه المدة تبنت الحُرمة وطعم على راسي الحولن او لم يظلم ولا ارضع  
بعد حولن نصف لا تبنت الحُرمة وطعم او لم يظلم وقال ابو يوسف في محمد والسافعي  
وقه مقدار حولن ان ارضع في الحولن تبنت الحُرمة وطعم او لم يظلم وبعد الحولن  
لبن لا تبنت وطعم او لم يظلم وقال زفر وقه مقدار سلبين سبعا واعموا على ان  
مدة الرضاع في استحقاق اجرة الرضاع على الاب مقدار حولن حتى ان المطلقة  
اذا طابت بعد الحولن باجرة الرضاع فاي الاب ان يعطي لا يحبر ويحبر في  
الحولن في روى الحسن عن له حيفه اذا وطعم الصبي في الحولن معهود الصبي والكفي  
بالطعام فارضع لا تبنت به حُرمة الرضاع في ظاهر الرواية اذا ارضع في  
مدة الرضاع بعت به الحُرمة على كل حال اذا امص الرجل ثدي امراته وشرب  
لبنها لم يحرم عليه امراته لما قلنا انه لا رضاع بعد الفصال يكره ان يزوج قط

مطل  
مصارف رجله امراته

فزل لها لبن فارضع صبيًا صارت ما للصبي وبنت جمع احكام الرضاع بينها  
جمع لوروجت اليك رجلا لم يطلقها الزوج قبل الدخول بها كان هذا الزوج ان  
يزوج الصبية وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يزوجها لانها صارت  
من الربايب الى دخل بها وبنت الرضاع بلبن المنة سواء طلقها قبل الموت  
او بعده وقال السافعي لا تبنت الرضاع بلبن حلب بعد الموت كما لا تبنت حُرمة المصا  
هرة بوطي المنة واذا نزل للرجل لبن فارضع به صبيًا لا تبنت به حُرمة الرضاع  
لانما من الرجل ان يزوج موضعه ولده واخيه ولده من الرضاع لان نکاح اخيه ولده  
من النسب جائز اذا لم يكن ولد موطوءة فان الجارية اذا كانت من رجلين كان يولد  
وادعياء ولكل واحد من الشريكتين بنت من امرأة اخرى كان لكل واحد من  
المولين ان يزوج ابنت شريكه وان كانت اخيه ولده من النسب ونظائرهما كثيرة  
اذا ارضع الصبيان من لبن بيته لا تبنت به حُرمة الرضاع بينهما واذا جعل لبن المرأة  
في طعام فاطعم صبيين ان طعم الطعام بان طعم لبنها ارز لا تبنت الحُرمة بينهما في  
قولهم جميعا كان اللبن عالبا ومغلوبا وان لم يطعم الطعام باللبن ان كان اللبن عالبا  
لا تبنت الحُرمة في قولهم قبل هذا لا يتقاطر منه اللبن عند دفع اللقحة وان كان يتقاطر  
بنت الحُرمة والاصح انها لا تبنت وان كان الطعام مغلوبا باللبن لا تبنت الحُرمة عند  
له حيفه وقال صاحباه بنت الحُرمة كما لو خلط لبن الادي بلبن الشاة ولبن الادي  
غالب تبنت الحُرمة وكذا لو ترددت جبراء لبنها وسدب اكبر اللبن اولت سوتعا بلبنها  
ان كان يوجد منه طعم اللبن تبنت الحُرمة هذا اذا اكل الطعام لقه لقه فان حيا  
حسوا تبنت الحُرمة في قولهم وان خلط لبن المرأة بالما وسقي صبيين ان كان اللبن  
غالب لا تبنت الحُرمة في قولهم وان كان اللبن مغلوبا لا تبنت وكذا لو جعل الدوا في  
لبن المرأة ان كان الدوا غالب لا تبنت الحُرمة عندنا وان كان مغلوبا باللبن تبنت  
لحُرمة ثم فر محمد فقال ان لم يغفر الدوا اللبن تبنت الحُرمة وان غير لا تبنت وقال  
ابو يوسف ان غير طعم اللبن لونه لا يكون رضاعا وان غيرا حدها دون الاخر يكون

طعام  
اذا كان



رضاعا وتل على قول له حيفه اذا جعل في دوا او خلط بالمالا لا يثبت الحرمة على  
كل حال ولو خلط لبن المرأة بلبن امرأة اخرى فاجز صبيها قال ابو يوسف وهو رواية  
عن له حيفه الرضاع من اكثرها فان استويا يكون منها وقال محمد بن قيس الرضاع  
منها على كل حال امرأة لها لبن فطلقها زوجها وتزوجت بزوج اخر فحلبت من الماني  
وارضعت صبيها قال ابو حنيفة الرضاع من الاول ما لم يلد من الثاني فاذا اولدت  
كان الرضاع من الثاني وعن له يوسف روايتان في رواية ان عرفت نزول  
اللبن من الحمل الثاني والرضاع من الثاني وتقطع حكم الاول وفي رواية اذا حملت  
من الثاني وتقطع حكم الاول وقال محمد الرضاع منها حتى يضع الحمل الثاني اذا اولدت  
المرأة من زوجها ولدا فطلقها الزوج وتزوجت باخر فارضعت بلبن الاول ولدا  
وهي تحت الزوج الثاني فان الرضاع يكون من الزوج الاول لان نزول اللبن كان منه  
رجل تزوج امرأة ولم يلد منه قط ثم ترك لها لبن فارضعت صبيا كان الرضاع من  
المرأة دون زوجها حتى لا تحرم على الصبي اولاد هذا الرجل من غير هذه المرأة  
رجل زنا بامرأة مولدت منه فارضعت بهذا اللبن صغيره ولا يجوز لهذا الزاني  
ولا لاحد من ابيه واولاده نكاح هذه الصبية وذكر في الدعوى رجل قال للموكل  
هذا ابني من الزنا ثم استراه مع امه عتق المملوك ولا يصيرها جارية ام ولد له رجل  
تزوج امرأة مولدت منه ولدا وارضعت له هاهم ببس لبنها ثم ذر لها لبن بعد ذلك  
فارضعت صبيا كان لهذا الصبي ان يتزوج اولاد هذا الرجل من غير المرضعة الرضاع  
الطارى على النكاح لمنزله السابق سانه اذا تزوج صبيها وطلقها بمزوج امرأة لها  
لبن فارضعت لك الصبية حرمت الكبيرة على زوجها لانها صارت من امها نيسانه وكذلك  
رجل تزوج ربيعة فارضعتا له ابنة وابنه واخيه حرمت الربيعة على زوجها  
وكذا تزوج ربيعة وارضعتا امرأة واحدة معا او واحدة بعد واحدة  
بطل نكاحهما لانه صار كما بين الاخوين وكل واحد واحد منها نصف الصداق  
يرجع الزوج بذلك على المرضعة ان بعدت الفساد عدنا والتعهد ان يرضعها

من غير حاجه لها الى الارضاع بان كانت شبعان وتقبل مولدا انها لم يبعد الفساد  
وان كانت محنونة وهي امراته لا يرجع عليها ولا يحنون نصف الصداق ان كان قبل  
الدخول وكذا لو اخذ الصبي ثدي الكبيرة ومي نامة وارضع فالتامة بمنزلة المحنونة  
ولو اخذ رجل لبن الكبيرة فاجز صبيها بغيرم الزوج وكل واحدة منها نصف الصداق  
ثم يرجع الزوج على الرجل ذلك اذا بعد الفساد هو الصحيح ولو تزوج ثلث رضيعات  
فجات امرأة وارضعت من على التفريق وارضعت ثلثين ثم المالة حرمت الاوليان  
لانه صار كما بين الاخوين في نكاح وتثبت المالة امراته لانها صارت اخلا للاوليين  
بعد ما قد نكاح الاوليين وان ارضعت واحدة منهن او لاسم المستين معا حرم  
جميعا لان الاخيه بنته فعه واحدة ولو تزوج صغيره وكبيرة فارضعت لكبيرة  
الصغيرة باثنا جميعا ولا مهر لكبيرة ان كان لم يدخل بها لان الفرقه جات من قبلها  
وللصغيرة نصف المهر لانها كانت بفعل الغير ثم رجع الزوج نصف مهر الصغيرة على الكبيرة  
تعدت الفساد فان لم يتعد لا يرجع وله ان يتزوج بعد ذلك لانها صارت له انت امرأة لم  
يدخل بها وليس له ان يتزوج الكبيرة على كل حال لانها ام امراته وان كان دخل بالكبيرة  
لاحل لها نكاح الصغيرة ولو تزوج كبيرة وثلث رضيعات فارضعت من الكبيرة واحدة  
بعد واحدة او ارضعت واحدة من الثلث رضيعات فجميعا اما الكبيرة والصغيرة الاولى  
لانها صارتا اما وابنتا واما الباقيان فلانها صارتا اخوين في نكاح واحد وان ار  
ضعت ثلثين معا ثم المالة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم المالة لانها صارت  
انت امرأة بعد ما كانت امراته قبل الدخول وان تزوج صغيرين وكبيرين فارضعت  
الكبيريان والصغيرة الاولى اما الكبيرة الاولى فلانها بارضاع الاولى صارت  
ام امراته فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانها اجتمعت في نكاح واحد واما  
الكبيرة الثانية فلانها بارضاع الصغيرة الاولى صارت ام امرأة كانت له فبطل  
نكاحها والصغيرة الثانية امراته لانها صارت انت امرأة كانت منه قبل الدخول  
وليس نكاحه غيرها فلا يحرم بل زوج ام ولده من غير صغيره فارضعت بلبن

صبيها ثم حرم  
نكاحها



السيد خرمته المرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغير اما على المولى فلانها صارت  
منكوحة انته فخرم على المولى ويحرم على الزوج الصغير لانها صارت موطوءة الاب  
ولانها امه رجل وطى امراه نكاح فاسدم نكاح صبيبه فارضعها ام للموطوءة  
بالتصبيه لانها صارت احد الموطوءة والموطوءة في عدلته قبطل نكاح الصبيبه  
رجل تزوج ثم عمنها لا يصح نكاح العمة فان ارضعت ام العمة الصبيبه لا يحرم الصبيبه  
على زوجها لان نكاح العمة لم يصح فلا يصير جامعاً بين الاثنين رجل تزوج رضيعين  
فجات امرأتان لهما بن من رجل واحد فارتضعت احدهما المراه رضيعه وارضعت  
المراه الاخرى الرضيعه الثانيه بابت الرضيعتان عن زوجها لانها لما رأتا اخين  
تحت رجل واحد فسد كحما ولا ضمان على المرضعيتين وان يهرت الفساو لان الفسد  
لنكاح الاخيه والاخيه حصلت بفعلها حمل فلم تكن الفساد حاصل بفعل احدهما  
خاصه فلا يحل لضمان كرجل قال الامراة ان له في مرض موته ان دخلت الدار فاتها  
طالقان بلنا فدخلتا باثنا ولا حكرمان على الميراث لان وقوع الطلاق حصل  
بضعها حمل لا بفعل احدهما ولو كانتا كبيرتان لهما بن من زوج الرضيعتين لم يكره  
كالها ذكر في بعض المواضع انه لا يجب لضمان على الكبيرتين لان فساد النكاح لا  
يضاف الى احدهما خاصه فكان هذا الجواب وقع سهوا لان سبب فساد نكاح الصغيرتين  
هنا صيرورتها اثنتين لزوجهما لا الاختيه فكانت كبرته بفرقت بافساد نكاح  
الصغيرة التي ارضعتها رجل تزوج امرأه فشهد امرأه انها ارضعتها لا ببيت  
الحرمه لقولها وان كانت عدله وان تنزه كان افضل وقال مالك ببيت الحرمه بشهادة  
امراه واحده لانها من باب الديانته ثبت بقول الواحد كما لو اسرى لهما فاحده  
عدل انه دسحه المجوسي يحرم عليه وانا نقول هذه سهادة قامت على زوال  
ملك النكاح فلا ببيت الحرمه كما لو قامت على الطلاق وان شهد بذلك امرأتان او  
رجل عدل وكذلك كذا الوشهاد اربع نسوة وقال الشافعي بفرق بينهما سهادة الاربع  
وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح فلا ببيت الحرمه بشهادتهن فكذلك قبل النكاح اذا

صبيبه

قال الامراة ان في مرض موته ان دخلت الدار فاتها فكذا اقرضت

تزوج امرأه فشهدت امرأه انها ارضعتها

اراد الرجل ان يخطب امرأه فشهدت امرأه قبل النكاح انها ارضعتها كان في  
سعة من يكذبها كما لو شهدت بعد النكاح ولو شهد رجلان عدلان او رجل وامر  
ان بعد النكاح عندها لا يسعها المقام مع الزوج لان هذه شهاده لو قامت  
عند القاضي ببيت الرضاع فكذلك اذا قامت عندها اذا اقر الرجل بالمرأة  
انها اخيه من الرضاع ولم يصير على اقراره كان له ان يزوجه ولو اقر بعد  
النكاح بذلك ولم يصير على اقراره لا يفرق بينهما وان اصر فرق بينهما وكذا لو  
اقرت المرأة قبل النكاح ولم يصير على اقرارها كان لها ان تزوج نفسها منه  
وان اقرت بذلك ولم يصير ولم يكذب نفسها لكن رجعت نفسها منه جاز كما  
لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع عن الاقرار بمنزلة الرجوع عن اقرارها وقد  
مرت هذه الجملة في فصل المحرمات فان قالت المرأة بعد النكاح كنت اقررت قبل  
النكاح انه اخي من الرضاع وقد قلت ان ما اقرت به حق حين اقررت بذلك فلم يصح  
النكاح لا يفرق بينهما ومثله لو اقر الزوج بعد النكاح وقال كنت اقررت قبل النكاح  
انها اخي من الرضاع وقلت له حق فان القاضي يفرق بينهما لان المرأة لو اقرت بعد  
النكاح ان الزوج اخوها من الرضاع واصرت على ذلك لا تقبل قولها على الزوج ولا يفرق  
بينهما فكذلك اذا اسندت ذلك الى ما قبل النكاح اما الزوج لو اقر بعد النكاح واصر  
على اقراره فرق بينهما فكذلك اذا اسند اقراره الى ما قبل النكاح

اقرارها بامانة الرضاع

**في الحضانة** حق الناصر بحضانه الصغير حال قيام النكاح او بعد الفراق الام  
فان ماتت الام او تزوجت فام النعم فان ماتت او تزوجت فام الاب فان ماتت  
او تزوجت فالاخت لاب وام فان ماتت او تزوجت فالاخت لام فان ماتت او تزوجت  
فابنه الاخت لاب وام فان ماتت او تزوجت فابنه الاخت لام لم يختلف الروايات  
في ترتيب هذه الجملة انما اختلفت الروايات بعد هذا في احوال الاخت لاب في  
رواية كتاب النكاح الاخت لاب اولى من احواله وفي رواية كتاب الطلاق احواله  
اولى وبنات الاخوات اولى من بنات الاخوة وبنات الاخت لاب وام او لام

لي



اولى من الحالات في قولهم واختلفت الرواية في بنت الاخت لا مع الخالة والصحيح  
 ان الخالة اولى واولى الحالات الخالة لاب وام ثم الخالة لام ثم الخالة لاب وبنات  
 الاخوة اولى من العات والترتيب في العات على نحو ما قلنا في الحالات ولا حق  
 للامه وام الولد في الحضانة واهل الذمة في الحضانة عندها اهل الاسلام ولا حق للمتره  
 وانما بطل حق الحضانة لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجت باخيه فان تزوجت بغير  
 رحم محرم من الصغير كالجدة اذا كان زوجها احد الصغير والام اذا تزوجت بغير الصغير  
 لا بطل حقها والنساء حق الحضانة ما لم يستغن الصغير فان استغن فان كان ياكل وحده  
 وتشرى وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستنجي وحده قال اب بالاعلام اولى بالام  
 باجارتها حتى يحضر عن محمد حتى يبلغ حد السهوه ومن لا ولد لها من النساء لا ينفق لها  
 حق الحضانة بعد الاستغناء بالاعلام واجارتها وبعد ما استغن الفلام ويلف اجارته  
 فالعصبة اولى تقدم الاقرب فالاقرب ولا حق لابن العم في حضانة اجارته واذا  
 اختلف الزوجان فادعى الزوج ان الام تزوجت بزوج اخر وانكرت المرأة كان القول  
 قولها وان قوت انها تزوجت بزوج اخر كمن ادعت ان ذلك الزوج طلقها وعاد  
 حقها في الحضانة فان لم يعين الزوج كان القول قولها وان عيذت الزوج لا يقبل  
 قولها في دعوى الطلاق ولو اختلف الزوجان في سن الولد فقالت الام هو ابن سبعين  
 وانا اخو بامساك وقال الوالد هو ابن سبع سنين وانا اخويه فان القاضي لا يحلف احدهما  
 لكن ينظر الى الصبي في رايه مستغنى عن الوالد فان كان ياكل وحده ويلبس وحده  
 وتشرى وحده يدفعه الى الاب والا فلا ان القاضي لم يعجز عن الوقوف على ما بطل حق  
 الام وهو الاستغناء واذا اختلف الرجل امراته وله منها ابنة احدى عشر سنة فضمتها  
 الام الى نفسها وانما يخرج من بيتها كل وقت ويترك البضايعة كان للاب ان يأخذ البنت  
 لان الحق للاب ولا يله اخدا اجارته اذا بلغ حد السهوه والاعتماد على هذه الرواية  
 لفساد الزمان واذا بلغت احدى عشر سنة وقد بلغ حد السهوه في مولهم جميعا صغيرة لها  
 اب معسر وعه موسر اراد ان يربي الولد ما لها ما لاجانها ولا يمنع الولد عن الام والام

من لا حق الحضانة  
 اذا تزوجت  
 النساء حق الحضانة  
 ما لم يستغن الصغير  
 استغنى الفلام  
 الولد  
 اختلف الزوجان في سن  
 يخرج الام من وقت  
 بيتها ويترك البنت  
 صغيره  
 اب معسر وعه موسر

تأني ذلك وبطالب الاب بالاجرو نفقه الولد اختلفوا فيه فغير جرو اما ان يدفع  
 الى العمة واذا استغنت الام عن امساك الولد وليس لها الزوج اختلفوا فيه قال  
 الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث بحسب الام على امساك الولد وقال مسايخنا  
 لا يجبر امواه حلفت بالفارسية فقالت اكر من امشب اني جبراد ارم فجات امراه  
 اخرى فحلفت في المهد وامسكت الصبي الا ان حالها وضعت والواحدة في نفسها  
 لان امساك الرضيع يكرن بالارضاع خالة الصغير اذا ثبت ان يمسك الصغير ويتعاهد  
 قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث بحسب الصحيح انها لا يجبر لان الام لا يجبر الا بحسب  
 فالحالة اولى امره خرجت في منزلها وبركت صبيها في المهد فسطط المهد ومات  
 الصبي لاسي عليها لاسيها لم يضع فلا يصح كماله من منزلها فجا طرار وطر  
 ما في البنت لاضمان عليها اذا بلغت اجارته يبلغ النساء ان كانت بكر كان للاب ان  
 يضمها الى نفسه وان كانت ثيبا لمس له ذلك الا اذا لم يكن ما مونه على نفسها والاعلام  
 اذا عقل واجتمع رايه واستغنى عن الاب لمس الاب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن ما  
 مونا على نفسه فكان له ان يضم وليس عليه نفقه الا ان تطوع له والله اعلم  
**باب النفقة** النفقة سلق يا شيا منها  
 الزوجية والاختيار من يجب على الرجل نفقه امراته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية  
 دخل بها او لم يدخل كبيره كانت المرأة او صغيرة كجامع مسلها وان كانت لا جامع مسلها  
 لا نفقه لها والمنكوحه اذا كانت له ان يواها المولى يتأفلها النفقة والا فلا ولذا  
 المدبره وام الولد والمدبره ان غلبت منها ونزجها ولا تستخدم المولى وان يواها  
 للمولى سبام بداله ان تستخدمها كان له ذلك وان يواها سبام وكانت سبام الى المولى  
 في اوقات وتخدمه من غير استخدام لا تسقط نفقتها والمكاتبه اذا تزوجت  
 باذن المولى فهي كالحرة ولا احتياج الي السهوه والحد اذا تزوج باذن مولاه كان  
 عليه نفقه المرأة ساع في النفقه موه بعد اخرى ولا نفقه للمريضة اذا لم تنزل الى  
 بيت زوجها وان زف قالوا لها النفقة وعن له يوسف انه لا نفقه لها ان كانت

استغنى المولى عن امساك  
 الولد



مطلوب  
لأنه لا نفقة للمغارة على الجاهل

لا يطع الجاهل وإذا أرادت المرأة أن تزوجها وهي صحيحة فمريض في بيت الزوج  
مرض لا يجتنب الجاهل أن كان معي بها كان لها النفقة لأن المرأة لا تسلم عن المرض  
في غيرها وإن كان لم يدخل بها مرضت مرضا لا يجتنب الجاهل لا نفقة لها وإن أعتق عليها  
أنما كبرها فهو بمنزلة المرض وإن نهى بها في منزلها لم مرضت مرضا لا يجتنب الجاهل ودعت  
إلى منزل الزوج وهي مريضة على حادها كان لها الخمار إن شاء أمسكها وعليه النفقة  
وإن ساردها إلى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيره قالوا إنما هي النفقة على الزوج  
للزوجة المريضة في الصغيره إلى الجاهل إذا كان يمكن الزوج من الاستماع بها مع ذلك  
المرض بوجه ما فإن كان لا يمكن فلا نفقة لها ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد  
الدخول فانتقلت إلى دار أبيها قالوا إن كانت حالها تمكنها النقل إلى منزل الزوج  
لمنفقة أو نحوها فلم ينقل لا نفقة لها وإن كان لا يمكن نقلها فلها النفقة ويحكم على  
الصغير نفقة امرأته الكبيرة فإن كانا صغيرين لا يطيقان الجاهل لا نفقة لها وإن كانت  
كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الأب نفقة امرأة ولده ويستدين الأب عليه  
م يرجع بذلك على الابن إذا أيسر والنفقة الواجبة المأكول والملبوس والسكنى أما  
المأكول فالدخول والماء والخطب والملح والدهن فإن قالت لا أطبخ ولا  
أخبز قال في الكتاب لا خبز على الطبخ والخبز على الزوج أن يأتيها بطعام  
مهيأ أو يأتيها من يكفها عمل الطبخ والخبز فرق بين المرأة وخادمها خادم  
المرأة إذا منعت عن الطبخ والخبز لا يجب النفقة على زوج المرأة لأن نفقة  
الخادم مقابل الخدمة فإذا لم يخدم لا يجب وأما نفقة المرأة مقابل الجاهل  
وقد جئت نحو الزوج فكان لها النفقة وقال لفقير أبو الليث إذا منع المرأة  
عن الطبخ والخبز إنما يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا إذا كانت من بنات  
الاشراف لا يخدم نفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الاشراف لكن بها علة لا يقدر  
على الطبخ والخبز أما إذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا  
ولا تقدر في النفقة عندها وإنما يجب عليه كفأيتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف

الأوقات والأماكن وكما يجب لها قدر الكفاية من الخبز فكذلك الأدم لأن الخبز  
لا يוכל عادة إلا ما دوسا قالوا في ما قبل قوله تعالى من أوسط ما يطهون أهليكم إن  
أعطى ما يطعم الرجل أهله الخبز واللحم وأوسط ما يطعم الرجل أهله الخبز والزيت  
وإذا في ما يطعم الرجل أهله الخبز واللحم وأوسط ما يطعم الرجل أهله الخبز والزيت  
وهذا كله في عرفهم وأما في عرفنا نفقة المرأة تختلف باختلاف الناس والأوقات  
ولا تقدر النفقة بالدرهم وقال السافعي النفقة مقدار على الموسر مدان وعلى  
أوسط الحال مدون نصف وعلى المعسر مد واحد وهذا غير صحيح لأن الواجب  
الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الأشخاص والأوقات وأما الملبوسين ذكر محمد  
في الكتاب وقدر الكسوة بدرع من وخمارين وملحفة في كل سنة وأختلفوا في تفسير  
الملحفة قال بعضهم هي الملاء التي يلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم هي عطا  
الليل يلبس في الليل وذكر رعي بن خمار بن أبيه صيفيا وشتويا الصيفي ما يكون  
رقيقا يصلح في زمان الحر والشتوي ما يكون خشنا يصلح لدفع البرد ولم يذكر  
السراويل في الصيف ولا بدله في الشتاء وهذا في عرفهم وأما في ديارنا على السراويل  
وسابا آخر كالحجبة والفراش الذي ننام عليه والحاف وما يدفع به أذى الحسد  
والبرد في الشتاء ذراع آخر وجهه قرو حمارا برسيم ولم يذكر الحف والمكعب في النفقة  
لأن ذلك إنما يحتاج إليه للخروج وليس على الزوج منه أسباب خروج المرأة  
ثم النفقة إنما يجب على تدر يسار الرجل وعسرتة وقال بعض الناس بعين حال  
المرأة وقال الخصاف بغير حالها وتفسير ذلك أن الرجل إذا كان من الاشراف  
ياكل الخوارق والطائر المشوي والباحات والمرأة فقيرة تاكل في أهلها خبز البعير  
يطعمها الزوج خبز البر وياحه أو باحتين ولو كانا موسرين كان عليه نفقة الموسرين  
لا سراف فيه ولو كانا معسرين كان عليه نفقة المعسرين لا تفرقه وإن كانت المرأة  
موسرة والزوج معسرا يطعمها خبز البر وياحه بذلك لذلك ولما شره لا نفقة  
لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير إذنه بغير حق فإن كانت تسلم نفسها



ومنعت نفسها لا شئفا المهر ان كان المهر موحدا او وهبت مهرها من منع نفسها  
 كانت باسرة وان كانت سلمت نفسها من منع لا شئفا المهر لم يكن باسرة <sup>موقوف</sup> له جنة  
 وقال صاحباه يكون باسرة ولو كان الزوج ساكنا معها في منزلها فمنعت زوجها عن  
 الدخول عليها كانت باسرة الا اذا منعت لغيرها الى منزلها او بكتري لها منزلا لغيرها  
 لا يكون باسرة ولو كانت منعته في منزلها ولم يمكنه من الوطى لا يكون باسرة وان عصبها  
 غاصب وهرب لها كرها لم عادت اليه لا يحج عليه نفقة المأمنه وكذا اذا حبست  
 ظملا او حتى ذكر في الاصل الجامع الكبير انه لا يجب له نفقة من غير تفصيل وعن علي بن يوسف  
 ان حبست يد لا تقدر على ادايه يجب لها النفقة وان كانت تقدر على الاداء لم يود  
 لا نفقة لها وهذا اذا كان الزوج لا يقدر على الوصول اليها في المجلس وان وجد به مكانا  
 يصل اليها قالوا يجب لها النفقة وان خرجت الى الحج مع محرم لا نفقة لها في قول محمد  
 وقال ابو يوسف لها نفقة الا قامه لا نفقة السفر وان حجب زوجها حجة الاسلام  
 او فعلا كان لها نفقة الحضر لا نفقة السفر وتفسير ذلك ان ينظر لو كان في الحضر كنفها  
 النفقة بديهم وفي السفر لا يكفي الا ربع دينار او اكثر تنفق عليها في السفر بديهم ولا الزيادة  
 الزيادة وان حبس الزوج بدنه فان لم يمنع المراه من اسائها كان لها النفقة وان حبس في بطن  
 السلطان ظملا احتلفوا فيه والصحيح انها مستحق النفقة والربط استحق النفقة  
 رجل تزوج امرأه ووافقها مهرها الا ان الزوج يكن في ارض الفصب او في دار الغصب  
 فامتنعت المراه منه وخرجت من منزلها كان لها النفقة لا ساء حقها وليست باسرة  
 رجل عاب عن امرأته فتزوج امرأته بزواج اخر ودخل بها الباقي فعاد الزوج الاول  
 وفرق القاضي بينهما ومن الزوج الباقي كان عليها العدة ولا نفقة لها في عدتها لا  
 على الاول ولا على الباقي ما الباقي لان نكاحه كان فاسدا والنكاح الفاسد لا يوجب  
 النفقة لا قبل الفرقه ولا بعدها في العدة واما الزوج الاول لانها صارت باسرة  
 رجل طلق امرأته لما بعد الدخول فزوجت قبل الفضا العدة باخر ودخل بها الباقي  
 ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول في قول الجعفيين

منع زوجها عن الدخول  
 عابا

حجب مع زوجها  
 لا نفقة الحضر  
 وفي السفر بديهم  
 في النكاح

متوكة الرجل اذا تزوجت بزوج ودخل بها الباقي فعلم القاضي بذلك وفرق بينهما  
 ثم علم الزوج الاول فطلقها لما وجبت عليها العدة عنها ولا نفقة لها على احد  
 اما على الباقي لان نكاحه كان فاسدا واما الاول لانها صارت باسرة على الزوج  
 الاول في النكاح وسقطت نفقتها ما دامت بعد من الباقي فاذا سقطت  
 عنه النفقة في النكاح لا يحج عليه في العدة وكذا المراه اذا ارتدت بعد الدخول  
 والعياذ بالله وبانت من زوجها وجبت عليها العدة لا يكون لها النفقة وكذا  
 اذا طاعت ابن زوجها او قبلته او فعلت ذلك في العدة عن طلاق رجعي سقطت  
 النفقة ولو كانت العدة عن طلاق بائن او بثلث لا سقطت ذكرنا المأكل والكسوة  
 واما السكنى فحقها في بيت على حدة بائن على متاعها ولا يستحق عن غيرها من معا  
 شرة الزوج فان كان للرجل والمدة او اخت او ولد من غيرها في منزلها ففالت  
 صير في منزل على حدة كان لها ذلك لانها لا بائن على متاعها ولا يستحق عن  
 المعاشرة اذا كان البت واحدا فان كانت دارقها يوت واعطى بيتا لغيره  
 ويفتح لم يكن لها ان يطلب بيتا اخر اذا لم يكن في احد من احوال الزوج يود بها فان  
 لم يكن هناك احد فشكت الى القاضي ان الزوج يود بها ويضربها وسأل مسكنا  
 من قوم صالحين يعرفون احسانه واساتته ان يعلم القاضي ان الامر كما قالت زوجة  
 القاضي عن ذلك ومنعه من التقدي وان لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي ان كان  
 جيرا ان الدار قوم صالحين اقرها القاضي هناك وسأل عن خيراتها فان  
 احبروا ان الامر كما قالت المراه زوجة القاضي عن ذلك ومنعه من التقدي  
 وان ذكر الجيران انه لا يود بها سكرها القاضي في ذلك الدار وان لم يكن في جيرانه  
 من يتقوا امره القاضي ان يكتفي بين قوم صالحين واذا اراد الزوج ان يمنع بابها  
 او امها او احد من أهلها عن الدخول عليها في منزلها احتلفوا في ذلك قال بعضهم  
 لما ان منع عن الدخول ولا يمنعهم من النظر والكلم والقيام على باب الدار والمراه  
 في الداخل ومنع من النظر من لا يكون محرما وبنته الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابن

سكنى الزوج

سكنى الزوجين  
 الزوج يوت بها

اذا اراد الزوج ان يمنع بابها  
 او امها او احد من أهلها عن الدخول



من الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وانما منعهم عن كمينونه عندها وبه اخذ  
مناجحا وعليه الفتوى وهل يمنع غير الابوين عن الزيارة قال بعضهم له ان  
يمنع وقال بعضهم لا يمنع المحرم الزيارة في كل شهر وقال مناحي بل في كل سنة  
وعليه الفتوى وكذا لو ارادت المرأة ان يخرج لزيارة المحارم كالحالة والعمة والاخت  
فهو على هذه الاقوال وان كان لها خادم يعرض عليه نفقة خادمه ولا يعرض  
لاكثر من خادم واحد في قول له جيفه ومحمد وقال ابو يوسف يعرض لخادمين  
والوا انما يعرض لها نفقة الخادم اذا كانت من بنات الاسراف ولم ياتها الزوج  
بطعام مهيا وان قال الزوج انها اخذت من جوارحه من جوارحه الصالح  
ان الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيته ونفقة الخادم ادنى الكفاية لاسلوع  
نفقة المرأة وتعرض لخادمها فيصير ازارا كزنا برؤسها كان خصص ما يكون وحف  
لانما يحتاج الى الخروج لمصالحها الخارجية من الرسالة الى الابوين وكذا لا يعرض  
لخادمها الخمار لان سعرها ليس بعورة دعي تزوج لمحرمية فطلب النفقة فان  
القاضي يقض لها بالنفقة في قول له جيفه وقال صاحباه لا يقض ويجب على  
المعسر نفقة خادم المرأة ولا يسحق المرأة نفقة الخادم على زوجها اذا لم يكن  
لها خادم في طاهر الرواية موسرا كان الزوج او معسر امراة طلبت من القاضي  
ان يعرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب يده وطعام كثير لا يعرض  
لها النفقة وان لم يكن كذلك فعرض لها النفقة بالمعروف شهر امراة قال مساجحا  
ذلك يختلف باختلاف حال الرجل ان كان محمرا فعرض عليه النفقة يوما يوما  
لانه عبي لا يقدر على جعل نفقة الشهر دفعه واحده وان كان من التجار يعرض  
عليه شهر امراة وان كان من الادهاقين سنة سنة ينظر الى ما كان يسير ويعرض  
الكسوة في السنة من سنة في كل سنة اشهر كسوة واذا فرض القاضي على الزوج  
لا يطياله بنفقة ما مضى الزمان قبل العرض لان عندنا لا يصار بالنفقة دنال الا با  
لفضا او بالتراضي فان كانت المرأة استدان قبل العرض وانفق على نفسها

لو ارادت المرأة الخروج  
لزيارة المحارم

ان كان الزوج صاحب  
مادة وطعام كثير

لا يخرج بذلك على الزوج وان فرض لها القاضي او صاحت زوجها من النفقة  
على شيء معلوم كل شهر فلم ينفع عليها حتى انفقت من مال نفسها او استدان  
رحمت بذلك على الزوج امرها القاضي بالاستدانة او لم يامر ولو صاحت  
زوجها من النفقة على ما لا يكفها كان لها ان يرجع عن ذلك الصلح وطلب الكفاية  
وان فرض لها القاضي الكسوة لسته اسهر واعطاها فصاحت الكسوة او سرق  
لا يقض لها بكسوة اخرى ما لم يقض لسته اسهر وكذا لو لبست الكسوة لبس اخر  
مقاد فحرق قبل مضي المدة لحرق لبسها ولو لبست لبسا مقادا فحرق قبل الوقت  
قضى القاضي لها بكسوة اخرى وان مضت المدة والكسوة قايه ان لم يلبسها في تلك  
المدة قضى لها بكسوة اخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعه ثوبا اخر قضى لها  
بكسوة اخرى وان لم يلبس معها ثوبا اخر قضت المدة والكسوة قايه لا تقضى  
بكسوة اخرى ما لم يحرق تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه التفاصيل ان  
هككت او سرق او اكلت واسروقت فلم يبق قبل مضي المدة لا يقض بنفقة اخرى  
وان لم يسرق فلم يبق يقضى بنفقة اخرى ويقض القاضي بالكسوة والنفقة على  
قدر سائر الرجل وقدرته فان قال الرجل انما معسر وعلي نفقة المعسر ان كان  
القول قوله الا ان يقيم المرأة البينة وفي من البع والرضى اذا ادعى المدعي ان  
معسر لا تقبل قوله والوا وكذلك في المهر والكفالة وقال بعض الناس يحكم الزكي  
فان اقامت المرأة المهر انه موسر قضى عليه نفقة الموسرين وان اقامت البينة  
كانت البينة بينه المرأة وان لم يكن لها بينة وطلبت من القاضي ان يسأل حال  
الرجل لا يحج عليه السؤال وان سال كان حسنا فان اخبره عدل انه موسر  
لا تقبل القاضي ذلك وان اخبره عدل ان انه موسر تقضى القاضي نفقة الموسرين  
وان لم يلفظا بلفظه الشهادة ويستلزم العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط  
فيه لفظ الشهادة وان قالوا سمعنا انه موسر او لمفنا ذلك لا تقبل القاضي ذلك  
ولو قضى القاضي على الزوج بنفقة المعسر من ثم ايسر فحاصته فرض القاضي

البينة



عليه نفقه المومن لان النفقة بحسب ساعته وهو زطير ما الوسرع في  
صوم الكفارة ثم اليسر كان عليه المكفر بالمال وكذا لو مرض العاض عليه النفقة  
بالدراهم وهي لا تكفيها فان العاض ينفق في النفقة ولو قضى العاض عليه بالنفقة  
فغلا الطعام او رخص فان العاض يغير ذلك الحكم ولو قالت المرأة انه يريد السفر  
فخذني كفلا بالنفقة قال ابو حنيفة لا يجبر العاض على اعطاء الكفيل كما لا يجبر  
على اعطاء الكفيل في الدين الموجل اذا خاف الطالب ان يعيب المدنون قبل حلول  
الاجل وعن لي يوسف ياخذ من الزوج كفلا بالنفقة وهكذا عن محمد بن بعض  
الروايات ثم عند لي يوسف في سفر ياخذ منه كفلا بنفقة شهر واحد وعن لي يوسف  
في رواية العاض يسأل الزوج كم يغيب فان قال شهر ياخذ منه كفلا بنفقة شهر واحد  
وان قال اغيب شهرين ياخذ كفلا بنفقة شهرين وكذا السنة واما في الدين الموجل  
فالواجب قياس ما روي عن لي يوسف في النفقة لو اخذ كفلا كان حشا وذكر في المسقا  
انه ياخذ كفلا بالدين الموجل اذا اراد المطلوب ان سافر قبل حلول الاجل وذكر عن  
الايمه اكلوا في اذ انقضى من الاجل شيء فليل فاراد الغريم ان سافر وسال الطالب  
من العاض ان ياخذ منه كفلا او يمنعه عن السفر فان العاض لا يجبه الى ذلك ولا  
ياخذ منه كفلا قال وهذا قولهم جميعا ولم يستحسن ابو يوسف في الدين الموجل  
وكان هذا نقضا عليه وان كفل للمرأة رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفلا الا بنفقة  
شهر واحد وهو بمنزلة ما لو اجرد اده كل شهر كانت الاجارة في شهر واحد حتى  
كان لصاحب الدار مخرجه عن الدار اذا اجار ان الشهر الثاني وعند لي يوسف  
اذا كفل بنفقة كل شهر كان على الابد استحسانا وكذا لو قال رجل لامراه تزوجي  
فلانا على اني ضامن بنفقتك كل شهر كان على الابد ولو قال الكفيل كفلت لك عن  
زوجك بنفقة سنة كان كفلا بنفقة السنة وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة ابدا  
او ما عشت كان كفلا بالنفقة مادام في كاحه واذا كفل انسان بنفقة شهر  
او سنة وطلقها زوجها باننا او رجعا بوخذ الكفيل بنفقة العدة رجل خاصته

فرض العاض بالنفقة  
وهو لا تكفيها

لو قالت اني يريد السفر  
فخذني كفلا

ما عشت

كفيل بنفقة المرأة

قال صاحب المرأة تزوجي فلانا  
على اني ضامن بنفقتك

كفلت لك بالنفقة ابدا

المرأة الى العاض في النفقة فقال اب الزوج انما اعطيك النفقة فاعطاها  
ما به درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب ان يسترد منها ما اعطاها من النفقة  
لان اعطاء الاب لم يولد اعطاء الابن ولو عجل الابن النفقة ثم طلقها لم يكن له ان  
يسترد منها ما عجل اذا اطلبت المرأة من العاض ان يفرض لها النفقة ففرض  
وهو مفسر فان العاض بامرها بالاستدانة ثم يرجع على الزوج اذا اليسر ولا يجبه  
في النفقة اذا علم انه مفسر فان لم يعلم العاض انه مفسر وسالت المرأة حبسه  
بالنفقة لا حبسه العاض في اول مرة لكن بامر بالانفاق فحبسه ان  
لم ينفق فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين او ثلثا حبسه العاض وكذا في دين  
اخر غير النفقة واذا حبسه العاض شهرين او ثلثة يسال عنه وفي بعض المواضع  
ذكر اربعة اشهر والصحيح انه ليس بمقدر بل هو مفوض الى راي العاض ان كان  
في اكثر رايه انه لو كان له مال يصح ويودي الدين خلى سبيله ولا يمنع الطالب عن  
ملازمة بل للطالب ان يدور معه اينما دار ولا تقدر في مكان ولا يمنعه من السفر  
وان كان غنيا لا يخرج حتى يودي الدين والنفقة الا برضا الطالب فان كان له  
مال حاضرا اخذ العاض الدراهم والدنانير من ماله ويودي منها النفقة والدراهم  
لان صاحب الحق لو طفر بحسب حقه كان له ان ياخذ وكذا اذا طفر بطعام في النفقة  
وان كان الدين دراهم فوجد دنانير مديونه في القياس ليس له ان ياخذ في الا  
ياخذ ولا يبيع العاض عروضه في النفقة والدين في قوله له حينه وقال صاحباه  
وهو قول السافق للعاض ان يبيع واذا فرض العاض النفقة للمرأة كل شهر  
فمضت اشهر ولم يوف حتى مات احد الزوجين سقطت النفقة ولو كانت المرأة  
استدانت بعد الفرض بامر العاض ثم مات احد الزوجين قبل البعض لا سقط  
المستدانة ولو فرض لها النفقة ولم بامرها بالاستدانة فاستدانت او صالحت  
زوجها من النفقة كل شهر عيا شي معلوم فاستدانت ولم يستدل كان لها ان يرجع  
على الزوج بما فرض لها العاض مادامما حينه واذا مات احداهما لم يكن لها ان

لا حبس في النفقة اذا علم  
ان مفسر

ما عشت

اذا حبس العاض شهرين  
او ثلثة

استدانت بعد الفرض بامر  
العاض ثم مات احد الزوجين



يرجع في تركه الميت وكما يسقط المفروضه موت احد الزوجين هل يسقط  
 بالطلاق اختلفوا فيه قال بعضهم لا يسقط وقال القاضي الامام ابو علي  
 النسفي وحديث روايته في السقوط وذكره العالي ان علي قول محمد يسقط ولا روايه  
 فيه عن علي بن يوسف وذكره سمس الايه اكلوا اي راد الحصاص يسقط النفقه المفروضه  
 شيئا اخر فقال يسقط بموته او موتها ويسقط اذا اطلقها وابانها ولو فرض  
 العاضه للمطلقة نفقه العده فلم ياخذ حتى انقضت العده هل يسقط كما يسقط  
 بالموت قال بعضهم لا يسقط وذكره سمس الايه اكلوا اي اذا فرض العاضه للمراه  
 نفقه العده فلم يستوف حتى مات احد الزوجين يسقط وكذا اذا انقضت  
 عدها قبل القبض العاضه اذا فرض للمراه النفقه فقال الزوج استقرضني كل  
 شهر كذا وانفقته على نفسي ففعلت ليس لها ان يرجع على الزوج الا ان يقول  
 وترجعين بذلك على امرأه جئت الى القاضي وقالت انا فلانة بنت فلان  
 بن فلان وان زوجي فلان بن فلان غاب عني ولم يحلف لي بنفقه وطلبت من  
 القاضي ان يعرض لها النفقه فهدا على وجهها ما ان كانت للغايب مال حاضر  
 في منزله من جنس النفقه كالدرهم والدينار او الطعام او الثياب التي يكون من  
 جنس الكسوة والعاضه تعلم انها من كسوة الغايب فان العاضه بامرها ان ينفق  
 على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير سرور ولا تغار بعد ما حلفها القاضي يا  
 الله ما استوفيت النفقه ولم يكن منك سبب يمنع النفقه كالنشور وغيره واخذ  
 منها كفيلا لانها لو طهرت على مال الزوج بشي من جنس النفقه كان لها ان ياخذ  
 ذلك سرا وجهها وان كره الزوج فكان امر العاضه اعانها على استيفاء الحق  
 ولم يكن وضعا الا انه ياخذ منها كفيلا وحلفها نطقا للغايب وان كان العاضه  
 لا تعلم مكانها وليس للغايب مال حاضر فاقامت اليه على النكاح لا تقبل العاضه  
 منها قال احكام السبيله وهذا قول علي بن يوسف الاخر وهو قول محمد وقال سمس  
 الايه السرخي لا تقبل منه المراه عندها ما لا اتفاق وانما تقبل عند زفر رحمه الله

فرض النفقه للزوجه  
 الغايب

قال و فروق بن يوسف بينا اذا كان للغايب مال حاضر وبينما اذا لم يكن  
 ان كان له مال حاضر تقبل العاضه بيتهما وان لم يكن لا تقبل وقال سمس الايه  
 اكلوا اي قال مسايخنا كما نطق ان منه المراه على النكاح لا تقبل عند اصحابنا اذا  
 لم يكن له مال حاضر وتقبل عند زفر وانما عرفنا قول علي بن يوسف في هذه المسئله كما هو  
 قول زفر فقال تقبل منه المراه على قول علي بن يوسف زفر في فرض النفقه على الغايب  
 ولا تقبل في النكاح وليس في بول اليه على هذا الوجه ضرر بالغايب فان الغايب  
 اذا حضر واقربا للنكاح كان لها ان ياخذ النفقه المفروضه وان اكره النكاح كان  
 القول قوله وعليها اعاده اليه على النكاح ويجوز ان تقبل اليه في حكم دون  
 حكم كاللوكيل وجلا تنقل عياله او عبده الى بلد فاقامت المراه اليه على الطلاق  
 والعبد على العتق تقبل هذا اليه في حق قصره الوكيل ولا تقبل في الطلاق والاتفاق  
 وعنه علي بن يوسف رواه اذا لم يعلم العاضه بالنكاح وليس للغايب مال حاضر فاقامت  
 المراه اليه على النكاح تقول لها العاضه ان كنت صادقه فقد فرضت لك النفقه  
 على الغايب وان كنت كاذبه لم افرض فان كانت صادقه سكت النفقه والا فلا  
 والقضاء في زماننا يقبلون اليه على النكاح لفرض النفقه لانه مجتهد فيه وللناس  
 حاجه وعلى قول من يقبل هذه اليه لا يحلج المراه الى اقامه اليه ان الغايب لم  
 يحلف لها النفقه وكما لا يعرض العاضه على الغايب اذا لم يعلم بالنكاح في ظاهر  
 الروايه لا يامر بها بالاستدانه وكان ابو حنيفه يقول ولا يامر بها بالاستدانه  
 لم يرجع وعلى هذا لو كان للغايب وديعه في يد رجل من جنس النفقه او دين على رجل  
 وطلبت المراه نفقتها من الوديعة والدين ان كان المودع والمدين مقررا بالوديعة  
 والنكاح والدين بامرهما ياد النفقه نظرا للمراه كما لو كان المال موضوعا في بيته بعد  
 ما حلفها بالله ما استوفيت النفقه وياخذ منها كفيلا في قولهم وان شأضمنه ومعنى  
 هذا الضمان ان تقول لها لا اصدقك ولكن اقرضك فان كنت صادقه لا شئ عليك وان  
 كنت كاذبه استرد منك المال والوديعة اولى من الدين بالبدايه بالاتفاق عليها



وبعد ما امر العاض المودع او المديون اذا قال المودع دفعت المالك اليها لا يبل  
 النفقة قبل قوله ولا تقبل قول المديون الا بينه ولو كان على الغائب دين اخر غير  
 النفقة فاحضر صاحب الدين عري الغائب او مودعا للغائب لا يامر العاض المودع  
 والمديون بفضا الدين فان كان مقرا بالمال والدين ولو دفع المودع الوديعة الى امراه  
 صاحب الوديعة لاجل النفقة او الى ولده او الى والدته ان دفع بامر العاض لاضمان عليه  
 وان دفع بغير امر القاضي كان ضامنا كما لو قبض المودع بالوديعة دنيا صاحبها لو  
 دفعه فانه يضمن ولو كان المودع او المديون جاحدا للمال والنكاح فاقامت المرأة اليه  
 على ما ادعت لم تقبل بمتنها اما في المال فلا يثبت ما لا للغائب وانما ليس يخصم عنه  
 واما اذا اقامت اليه على النكاح ولا يثبت النكاح على الغائب وليس على الغائب خصم  
 حاضر فلا تقبل اليه في قول له حنفية الاخر وهو قول صاحبيه ولو ان امراه استدانت  
 على زوجها الغائب يغني استنري طعاما بالنسيه لبعض الفرض من مال الغائب ان استدانت  
 بثب بغير امر العاض لا يلزم زوجها في قول له حنفية الاخذ حتى لو حضر الغائب لا  
 يكون لها ان يرجع على الغائب فان استدانت بامر القاض رجعت بذلك على الغائب  
 زوجها والمفقود في جميع ما ذكرنا من قوله غائب اخر ولا يباع على الغائب عروضة في  
 النفقة واذا بعث الرجل الى امرائه نوب فقال الزوج هو مهرها وقال هو من الكسوة  
 وقال المرأة هي صله كان القول قول الزوج وكذا لو اعطاها دراهم فقال هي نفقة  
 وقال المرأة هي هدية كان القول قول الزوج وكذا لو كان على الرجل ديون مختلفة  
 فادى شيئا فقال هو مردني كذا كان القول قوله لانه هو المملك فكذلك الزوج الا ان يقيم  
 المرأة اليه لانه يغني اليها هدية فان اقام جميعا اليه قال اليه بنيه الزوج وكذا لو اقام  
 كل واحد منهما اليه على اقرار الاخر كانت اليه بنيه المملك وكذا لو اخذ الزوجان  
 بعد عرض النفقة في مقدار المهر وضوا وعما مضى من الزمان بعد فرض المهر كان القول  
 قول الزوج لانه نكر الزيادة واليئه بينه المرأة لانها بنيه لزيادة رجل له عامه وحله  
 لا يجبر على بيعها في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب البدين في سائر الديون فكذلك

اذا قال المودع دفعت  
 المالك اليها لا يبل  
 النفقة  
 دفع المودع الوديعة الى امراه  
 صاحب الوديعة لاجل النفقة  
 التفتيح غير رافع

والنفقة ولا يباع على الزوج الحاضر عروضة في النفقة والدين في قول له حنفية لان ذلك  
 حجر وهو لا يرى الحجر وقال صاحباه ببيع عروضة في الدين والنفقة واذا استعجلت المرأة  
 نفقة بدهم مات قبل مضى المدة لس الزوج ان استدانت من ذلك في قول له حنفية وله  
 يوسف وقال محمد سلم لورثتها حصته ما مضى من المدة وبود الباقي على الزوج ان كان  
 قايما ومن يركبها ان لم يكن فاما لانه يحل النفقة لا استقاط الواجب وقد بطلت النفقة  
 بالموت فاسترد المجل لبقوات الغرض كما لو اعطى امراه نفقة ليرزوجها فمات  
 كان له ان يسترد ذلك ولو اعطى النفقة التي طلقتا بلثا في عدة المحلل ليرزوجها بعد  
 اتقضا العدة فلم يزوج نفسها منه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان  
 اعطاها دراهم كان له ان يرجع الا ان يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشايخ  
 ان اعطى النفقة وشرط وقال بقول عليك على ان تزوجني فزوجت نفسها منه  
 او لم يزوج كان له ان يرجع وان لم يذكر ذلك الا انه عرف دلالة انه سقوا لاجل  
 ذلك قال بعضهم لا يرجع وقال الشيخ الامام الاجل طهيد الدين يرجع بذلك على  
 كل حال لانه رشوه الا ان يصح على الصلة امراه لها زوج معسر وابن مومر يقال  
 للابن فرضه واجبر عليه فان ابى تعرض عليه النفقة امراه قالت لزوجها انت  
 برى من نفقتي ابدا ما كنت امراة ان لم يكن فرض العاض عليه النفقة كانت المرأة  
 باطلة لانها ابراه قبل الوجب وان كان العاض عرض عليها النفقة لكل شهر كذا  
 فقال انت برى من نفقتي ابدا ما كنت امراة صحت المرأة عن نفقة شهر واحد لا غير  
 ولو ابراه بعد مضى اسهر صحت المرأة عما مضى دون ما بقي حتى كما لو اجرداره كل  
 شهر كذا وكل سنة كذا لمضي بعض السنة او بعض اسهر صحت المرأة عن المهر الاول  
 وعن السنة الاول وذكر في كتاب الصلح رجل طلق امراته ثم صاحته من نفقة العدة  
 على سني ان كانت العدة بالسهر وصح الصلح وان كانت بالحض لم يصح ولو صالح  
 المصدة من سكنها على دراهم معلومة لا يصح في الوجهين لان السك على الله تعالى  
 فلا يصح استقاط المرأة رجل اتم بامرأه وظهر ما قبل فزوجها ابوها منه والى الزوج

استعجلت المرأة نفقة بدهم  
 ثم ماتت قبل مضى المدة

اعطى المرأة نفقة ليرزوجها  
 فمات

لها نفقة معسر وابن مومر

فان تزوجها انت برى من نفقتي

طلق امرأته طلقا حلالا  
 طلقا



ان سبق عليها قال السج الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان قول الزوج ان الجبل منه  
جازا النكاح في موطنهم ويجوز على النكاح وان لم يعرف ان الجبل منه كقول النكاح في قول  
له حيفه ومحمد ولا يجوز في قول له يوسف ولا يجوز على نفقهه في قولهم اما على قول  
له يوسف فلفساد النكاح واما على قولها لانه لا يجل له وطبها ما لم يضع حملها وهل  
يجب على الزوج من ما لا اعتسار وما الوضو قال مشايخ بلخ يجب وقد ذكرنا هذا في  
كتاب الصلوة امرأه ماتت لم ينزل ما لا قال ابو يوسف كنفها على الزوج وعليه  
الفقوى والاصل عنده ان كل من كنفه نفقه في حياته يجب عليه كنفه بعد وفاته  
ومحمد استثنى الزوج من هذه الحمله ومن لا يجب عليه نفقه في حياته لا يجب عليه كنفه  
بعد وفاته في موطنهم رجل قال لغيره استدان على امرأتى وانفق عليها كل شهر كذا  
فقال المامور ان نفقت صدقه المرأة لا يرجع المرأة بذلك على الزوج الا ان يكون  
الماضي مرض لها كل شهر عشرة دراهم فاذا اقرت المرأة ان المامور انفق  
عليها قبل موطنها لانها اخذت بقضا القاضي اما في الوحه الاول انما  
اخذت له وجب على زوجها ان لا يقبل قولها وكذا في هذا في الولد الصغير  
رجل قال لغيره انفق على امرأتى وعل عيال فالتق المامور بالمعروف وقال السج  
الامام الاجل يمسى الابه السخسى للمامور ان يرجع على الامر بما اتفق العجز عن الا  
نفاق لا وجب حق الفراق وقال الشافعي لها ان يطلب من القاضي ان يفرق بينها  
وبكر ذلك فحوا وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن ايضا المهر المجل قبل الدخول فان  
فرق القاضي بينها وهو شفعوى المذهب نفذ قضاؤه لانه قضى في فصل مجتهد فيه  
ليس فيه نص ولا اجماع فنفذ قضاؤه عند الكل وان كان القاضي حنفيا لا ينبغي  
له ان ينفذ بخلاف مذهب الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهاده على ذلك وان قضا محالفا  
لرايه من غير اجتهاد عن له حيفه في نفاذ قضايه روايان وكذا في كل فصل مجتهد فيه  
وان لم ينفذ القاضي ولكنه امر شفعوا بالمعص بينهما في هذه الحادثة ان لم يكن القاضي  
مادونا بالا استخلاف او كان مادونا الا ان القاضي او المامور احده في ذلك شيئا لا نفذ

هذا هو الحق في الفراق  
والعجز عن ايضا المهر

هذا هو الحق في الفراق  
والعجز عن ايضا المهر

قضاؤه عند الكل لان قضا القاضي فيما ارشى باطل عند الكل وان لم ياخذ شيئا  
فمروق المامور جار نفقة وان كان الزوج غائبا فرقت المرأة الامرا الى القاضي  
واقامت اليه ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة وطلعت من القاضي ان يفرق بينها  
فان القاضي حنفيا فقد ذكرنا وان كان شفعوا وفرق بينها قال مشايخ سمرقند ثم  
جار نفقة لانه قضى في فصلين الموقوف بسبب العجز عن النفقة والقضا على الغائب  
وكل واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضا على الغائب لا يجوز لكن لو قضى سنفذ  
قضاؤه في اظهر الروايتين جار النفقة وقال السج الامام الاجل الا استاذ ظهير  
الدين لا يصح هذا الفرق لان القضا على الغائب انما يجوز عند الشافعي وينفذ  
في احاد الروايتين عن له حيفه اذا انت المهود به وهناك لم يثبت المهود به عند القاضي  
وهو العجز لان المال غادر وراح فجع يصير الغائب غنيا ولا يعلم به الساهد لما  
ينها من المسافة وكان الساهد محاربا في هذه الشهادة فاذا علم القاضي بذلك  
لا يجوز قضاؤه رجل يسكن في ارض الملك يريد به ارض السلطان وماخذ المال من السلطان  
فقات المرأة لا تعد معك في ارض المملوك ولا اكل من مالك والوالس بها ذلك واثم  
ذلك يكون على زوجها ولو امتنع المرأة عن السكنى معه تكون ناسره وقد ذكرنا قبل  
هذا ان الزوج اذا كان يسكن في ارض الفصيح امتنع منه لا يصير ناسره ويكون  
لها النفقة على زوجها لان الفصيح حرام لا سببه فيه بخلاف ارض السلطان وماله  
**فصل في القسم وما يجب على الزوج** للقضا العدل والتسوية  
بينهم فيما ملك وهو البيتوته عندهما للتصميم والموانسة لا فيما لا ملك وهو الحب  
والجماع لان الحب على العدل والجماع بيني على النشاط وكل ذلك لا يتعلق باختياره  
الله اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه قسمتي فما املك فلا توأخذني  
فما لا املك حرا وعيد كنه امرأان كان عليه ان يسوي بينهما فكون عند كل  
واحدة منهما يوما وليلة او ثلاثة ايام وليا لها الراي في البدانة اليه النبي  
والبكر والمرأهقه والبالغة والعاقلة والمجنونة والمسلية والكأبيه في القسم سوا

كان

ما عموما

ملوك



وكذا الزوج الصحيح والمرضى والمحبوب والخضع والعين والبالع والمراهق  
والمسلم والذي واجده والعقيقة في القسم سواء عندنا كانت احدى بكر او  
يما اذا اقام عند احدى بلية ايام او سبعة ايام يقيم عند الاولى كذلك وله  
ان يبدأ بالجددة وقال الشافعي ان كانت احدى بكر او يكون عندها سبعة ايام  
ثم يصوي بينهما بعد ذلك ويقيم عند كل واحدة منها يوما وليله وان كانت احدى  
نبيا يقيم عندها بلية ايام وليا لها ثم يصوي بينهما ولو كان تحت الرجل امة او مدبرة  
او مكاتبه او ام ولد فتزوج عليها خرة فلا خرة يوما ولا امة يوم وان اقام عند  
الامة يوما ثم اعتقت لم يعم عند الخرة الاخرى الا يوما ولو اقام عند الخرة يوما  
ثم اعتقت الامة تحول الى المعتقة ولو اقام عند احدى امراته زياده باذن الآخر  
جار وكان لها ان يرجع عن ذلك ولا يكون الاذن لازما ولو جعلت المرأة لزوجها  
جعلا على ان يزيد لها في القسم يوما ففعل لم يجز ولها ان تسترد المال وكذا لو  
حطت عنه شيئا من مهرها او زاد لها الزوج في المهر او جعل لها جعلا على ان  
يجعل ثوبتها فلانها فهو باطل ولو امره القاض بالنسب والنسوة محان فرافعة  
الى القاض او جعه القاض عقوبة لا ركا به المحذور ويا امره بالعدل ولو اقام عند  
احدى امراتيه سهر قبل الخصومة او بعدها ثم خاصته الاخرى في ذلك امره القاض  
بالنسوة بينهما في المستقبل وما مضى كان هدر اليس لها ان تطلب ان يقيم عندها  
مثل ذلك ولو كان عنده امرأه طعنت في السن فارد ان يتبدل بها شاببة فطلبت  
الفدية ان يسكنها ويزوج اخرى ويقيم عند احدى اياما وعند الاولى يوما فتزوج  
مع على هذا الشرط جاز فيه نزل قوله تعالى وان امرأه خاف من علمها نشوز او  
اعراضا الاية ولذا سافر مع احدى امراتيه بغير اقراع جاز عندنا والاقراع  
افضل وقال الشافعي لا يجوز الا باقراع فلو انه سافر مع احدى امراتيه فلما قدم  
طلبت التي لم تسافر معها ان يقيم عندها مثل تلك الليلة لم يكن لها ذلك وقال الشافعي  
ان سافر بغير اقراع يكون ذلك محسوبا عليه في حق الاخرى ويقيم عند الاخرى

مثل تلك المدة ولو كان للرجل امرأه واحدة وهو يقوم الليل ويصوم بالنهار  
او لشغل بصحة الاما فطمعت المرأة الى القاض امره القاض ان يثبت معها  
اياما وتقدر لها احيانا وكان يوجبه او لا يجعل لها يوما وليله وللزوج بلية  
ايام وليا لها ثم يرجع فقال يوم الزوج ان براعها فيونتها بصحة اياما واحيانا  
من غير ان يكون في ذلك شيء موقه وفي المسئلة اذا تزوج امرأه وله امهات اولاد  
وسراري فقال الكون عندهن وانها اذا بدت الي لم يكن له ذلك ونقال كن عندها  
في كل اربع يوما وليله وكن في الثلاث البواقي عند من سبت ولو كان عنده امرأتان  
وله امهات اولاد وسراري اقام عند كل واحدة منها يوما وليله ويقيم في  
يومين ولليدين عند من شام من السراري ولو كان عنده اربع نسوة اقام عند كل  
واحدة منهن يوما وليله ولم يكن عند السراري الا وقفة شبه المار وبكره للرجل  
ان يطأ امراته وعند ما يصح بفعل او اعى او ضربتها او اقامته او امتها رجل امرأه  
وامه فقالت للمرأة لا اسكن مع امك وطلبت بيتا على حدة ليس لها ذلك

**فصل في نفقة العدة**

المعتدة عن الطلاق وسحق النفقة والسكنة  
كان الطلاق رجعيا او بائنا او بلا نكاحا ملا كانت ولم يكن وقال الشافعي المبسوطة  
لا سحق النفقة وسحق السكنة الا اذا كانت حاملا فيكون لها النفقة وعذا  
سحق النفقة على كل حال والمبانة بالخلع والايلا واللعان ورده الزوج ومجانفة  
امها في النفقة سواء والاصل فيه ان الفرقه اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او محذور  
سحق النفقة والسكنة وكذا اذا اقر الزوج ان نكاح امراته كان قابلا وكذا بته  
المرأه وقرق القاض بينهما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنة واما اذا وقعت  
الفرقة من قبل المرأه ان وقعت بفعل مباح كخوار البائع وخيار العتق وعدم الكفاه  
كان لها النفقة والسكنة وان وقعت بفعل محذور كالردة ومطاعة ان الزوج ليس  
لها النفقة والسكنة وان اخلعت بهال ولم يذكر نفقة العدة كان لها النفقة وان  
اخلعت على نفقة العدة سقطت النفقة وان اخلعت على نفقة العدة والسكنة يستط

ان في امر الزوج  
الذي سبت بها اياما  
ويطأ احيانا



نفقة العدة وكان لها السكن وان خلعته بشرط البراءة عن موته السكن  
ان قالت كثرى بيتا واعده فيه كان لها ان تكثرى بيتا وتعده فيه وان طلق  
المرأة وهي بنت بكر كان الكرا على زوجها ما دام في العدة وان ابراته  
عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح الا بالبر المنكوحة اذا كانت امة قد نواها  
المولى بيتا فطلقتم عتق واحرق نفسه كان لها النفقة وان اخرجها المولى  
من بيتة سقطت نفقتها فان اعادها اليه بعد ذلك عادت النفقة وان لم يكن  
المولى نواها بيتا حال قيام النكاح فبواها بعد الطلاق لا نفقة لها اذا اطلق  
امراته ووجبت لعدة فاريت والعياذ بالله سقطت نفقتها فان اسلمت عادت  
النفقة وان ارتدت ولحق بدار الحرب ثم عادت مسلمة الى دار الاسلام لم يعد  
النفقة والمنكوحة اذا ارتدت ثم اسلمت لا يكون لها النفقة وان طاعت المعتد  
ان زوجها بعد الطلاق لا سقط النفقة ولو طلقها وهي ناسرة فلها ان يعود الى  
بيت زوجها وباخذ النفقة وان طالب العدة بالرفق الخيض كان لها النفقة الى  
ان يصير ايسة وسقطت عدتها بالاشهر وان انكرت المرأة العضا العدة بالخيض  
كان القول قولها مع البين وان قام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة  
سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة  
من وقت لطلاق سنين فان مضت ستان ولم يلد وقالت كنت اظن اني  
حامل ولم احض هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وبعد ذلك  
لان هذا ما شقبه فكان لها النفقة الى ان تسقط عدتها بالخيض ويصير ايسة  
فتسقط عدتها بالاشهر ام الولد اذا اعتق ووجبت العدة لئس لها النفقة  
واذا خرج احد الزوجين الحرين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الاخر لا نفقة  
للزوجة رجل كفل للمنكوحة عن زوجها نفقة كل سائر ابد لم تطلقها زوجها كان للمرأة  
ان يطالب الكفيل بالنفقة لان نفقة العدة بمنزلة نفقة النكاح المعتد اذا لم  
يخاصم في نفقة العدة حتى انقضت عدتها لا نفقة لها وكذا لو كان القاض فريض

نفقت عدتها لا نفقة

لها نفقة العدة فلم ياخذ حجة مات احدها سقطت النفقة وان لم يمت احدها  
وانقضت العدة احلنوا فيه قال شمس لايمة اكلوا في سقط النفقة ولو كان  
الرجل غايبا فاستدانتا لمعتده ثم قدم الغائب بعد انقضاء العدة لم يكن ذلك  
على الرجل في قول له جنة الاخر وقد ذكرنا هذا في نفقة الركاك وكذا في نفقة  
العدة واذا اجبتا لمعتده بحق عليها سقطت النفقة كما لو حبست المنكوحة  
وكما سخطا لمعتده نفقة العدة سخط الكسوة واذا اطلق الرجل امراته بعد  
الدخول هي صغيرة بجامع مثلها كان عليها الود بملاته اسهر وتكون لها النفقة  
وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن مراهقة كان عدتها ستة اشهر  
وان كانت مراهقة لا تسقط عدتها بالاسهر لاحتمال انها جلت بالوطى فينفق  
عليها ما لم يظهر فراع رجها وان حاضت استقبلت العدة بالخيض وسقط عليها  
بعد ذلك حتى تسقط عدتها بالخيض المعتد اذا لم يلمزم بيت العدة بل تسكن زمانا  
وتخرج زمانا لا سخط النفقة لانها ناشئ المعتد اذا ابتان يطبخ في كالمكوضة  
ان كانت من بنات الاشراف او بها علة لا يستطع الطبخ واخبر كان على الزوج  
كان للزوج ان ياتي بطعام ميبا او مائي من يطبخ واخبر وان لم يكن من بنات  
الاشراف وليس بها علة فعلى الزوج ان ياتي بالدقيق وكذا المعتد عروناه  
يكون نفقتها ما لها والمنكوحة تكا حافسا اذا افرق المص بينهما بعد  
الدخول ووجبت العدة لئس لها النفقة رجل تزوج لمنكوحة الغر ودخل بها  
فان كان لا يعلم انها منكوحة الغر كان عليها العدة ولا نفقة لها وان كان  
يعلم انها منكوحة الغر لا عدة عليها وفي النكاح بغير شهود اذا دخل بها كان  
عليها العدة على كل حال وان دخل في معتده لاجل الاطلاع هل يباح له ذلك  
فهو روايان واذا دفع الرجل ركة ماله الى معتده او شهد لها بشي لم يجر رجل  
طلق امراته ثلثا وكنتم فلما حاضت حيضين دخل بها فحلت ثم اقربا بالطلاق كان  
عليه النفقة ما لم يضع حملها **فصل في حقوق الزوجين**

باعت



مطلوب  
مورد صور الرجل امرأة  
في أربعة مواضع

زوجة لا تطلق  
هل لا تطلق

مورد

امرأة لها اب من زوجها  
يقوم عليها

الزوج  
ليس للمرأة ان يخرج  
الا باسباب معدودة

للزوج ان يمنع المرأة من الخروج له ان يضربها على اربعة منها ترك الزينة اذا اراد الزوج الزينة والمانع ترك الاجابة اذا اراد اجماع وهي طاهر والمالك ترك الصلوة وفي بعض الروايات عن محمد ليس له ان يضربها على ترك الصلوة وترك الفصل عن الحجاب والخيف بمنزلة ترك الصلوة والرابعة الخروج عن منزله بغير اذنه بعد انفا المهر رجله امرأه لا يصلح كانه ان يطلقها وان لم يكن له مال يوفيه مهرها وحكي عن حمزة الخزازي انه قال ان لقي الله تعالى ومهرها في عتقه احب الي من ان يبطا امرأة لا يصلح رجل يريد ان يطلق امرأته من غير ذنب ان اوفاها المهر ونفقة العدة وسع له ذلك لانه قد خرج باحسان واذا ارادت المرأة ان تخرج الى مجلس العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك فان وقع بها نازله فسلت زوجها وهو عالم فاخبرها بذلك لا يسعها الخروج بغير اذنه وان كان الزوج جاهلا وسال العالم عن ذلك فله ذلك وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج بغير اذنه لان طلب العلم فيها يحتاج اليه مرض على كل مسلم ومسئلة فقدم على حق الزوج وان لم يقع بها نازله وارادت ان تخرج الى مجلس العلم ليتعلم مسایل الصلوة والوضوء فان كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكرها ذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه وان كان الزوج لا يحفظ المسائل فالاولى له ان ياذن لها بالخروج وان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسع لها ان تخرج بغير اذنه ما لم يقع لها نازله امرأه لها اب من زوجها من يقوم عليه وزوجها منعها عن الخروج اليه وبعا هذه كان لها ان تعصى زوجها ويطلع الوالد مؤمنا كان الوالد او كافرا لان القيام يتعاهدا لو اذخرض عليها فقدم على حق الزوج قالوا ليس للمرأة ان تخرج بغير اذن الزوج الا باسباب معدودة منها اذا كانت في منزل مخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى مجلس العلم اذا وقعت لها نازله ولم يكن الزوج فتنها ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا وجدت محرما وكوز للزوج ان ياذن لها بالخروج فلا يكون عاصيا بالاذن الخروج الى زيارة الابوين تعزيتها وقيامتها وزيارة المحارم والمراه اذا كانت قابلة فاستاذت

لرفع الولد وكذا اذا كانت نفس الموتى والى مجلس العلم واذا كان علمها حق او لها حق على غيرها وليس لها ان تعطى شيئا من ماله بغير اذنه ولا تصوم بغير اذن وليس عليها ان تعلم بدنها شيئا لزوجها قضا من الخبز والطبخ وكس البيت وغير ذلك رجل له ام شابه تخرج الى الولمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن لابن ان منعها ما لم يثبت عنده انها تخرج لنسب ادخيل برفع الاموال القاضى فاذا امره القاضي بالمنع كان له ان يمنعها لانه قام مقام القاضي وسيل بعض العلماء عن امرأه لها زوج لا يصلح والمرأة تباي ان يكون معه قال ليس لها ذلك كرجل عليه دين لرجل وعاربه الدين حقوق الله تعالى من الزكاة والحج والعشر وهو لا يودي حقوق الشرع ليس للمدين ان يمنع عن قضا الدين يقول الله لا يودي حقوق الشرع فلا يودي حقه رجل فاسق يتخذ الضيافة للفساق كان للمرأة ان تجز وطبخ الا انها تنوى عند الطبخ والخبز انهم ما داموا مشغولين بالاكل يشغلون عن السرب كمن يجلس عند الفساق ينوي انهم يشغلون عن الشرب في تلك الحالة كان له ذلك ويوجر عليه

**فصل في المرأة**

**التي لا يدرى ما سلو حيا ومطلقة** ما هذان سدا على رجلانه طلق امرأته ثلثا وهي يدعى الطلاق او ينكر او قالت لا ادرى قبلت هذه السهارة لانها قامت على حق الله تعالى فلا ستر فيها الدعوى فان عرفها القاضي بالعدالة فرق بينها وبين زوجها ونقص لها نفقة العدة والسكنى لان المبتوتة مسحق نفقة العدة وان لم يعرفها القاضي بالعدالة لسأل عنها حيا لها ومنع الزوج عن الحلو والادخول عليها عدا لا كان الزوج او فاستا ولا اخر حيا عن منزله لانها منكروحة او معتدة لكن جعل معها امرأة عدله نفقة منع الزوج عن الدخول عليها فان طلبت النفقة في مدة المسكن اليهود فرض لها المأضي نفقة العدة ادعت الطلاق ولم يدع لانها لو لم تكن مطلقة يصار بمنوعه عن الزوج فسقط نفقة ولو كانت مطلقة كان لها نفقة العدة فلا تسقط النفقة بالكل فان طالت المسكن عن اليهود ووجد منها ما تنقضي به العدة لم يبطها النفقة بعد ذلك لانها لو كانت منكروحة فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقة

مطلوب  
اذا كان علم الزوج حق  
او لها حق على غيرها  
بغير اذن

مطلوب  
امرأة لا زوج لا يصلح

فاسق يتخذ الضيافة  
للفساق المرأة ان تجز



فقد انقضت عدتها وسقطت النفقة فان عدلت بينه بعد ذلك بعض  
 الطلاق وسلم لها ما دامت وان ردت البينة على العاض منها ومن وجهها  
 وترد على الزوج ما اخذت من النفقة لانه طهرانها اخذت النفقة وهي ناشئة وكذا  
 لو قضى القاضي بالطلاق ثم طهران اليهود كانوا عجبدا ردت على الزوج ما اخذت  
 من النفقة وكذا رجل تزوج امرأة وطلبت النفقة فمرض لها العاض فاحذرت النفقة  
 اسهرام شهد اليهود انها اخذت من الرضاع وفرض القاض منها رجع الزوج عليها  
 بما اخذت من النفقة لانه طهرانها اخذت نفقته حق هذا اذا اخذت بعد فرض العاض  
 فان اعطاها الزوج سمح لم يرجع الزوج عليها بشئ ولو شهد اليهود على انه في يد رجل انها  
 حرة قبل البينة لما قلنا في الطلاق فان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم  
 ويفرض النفقة في مدة المسئلة عن اليهود وكبره على اعطاء النفقة ونضعها على يدي  
 امراه عدله وفي فصل الطلاق ذكرنا انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوحه او مقله  
 فلا يجوز اخراجها وهذا ان كانت حرة جارا خراجها عن منزله فخرجها ونضعها على  
 يدي امراه ويكون اجر الامينة في بيت المال لانها عاملة لله تعالى وبما مر المدعا عليه  
 بالنفقة وان طالت المسئلة عن اليهود بخلاف فصل الطلاق فان به اذا وجد ما ينقض له  
 العدة سقطت النفقة وهذا ما لم تقض القاض بالحرة لا سقط وانما يحبره القاضي  
 على النفقة لان الادمي من اهل الخصومة فبحري الحبر في حقه بخلاف غير الادمي  
 من الحيوانات فان نفقة الحيوان يجب على المالك ديانته ولا يجري فيها الحبر  
 لانه ليس من اهل الخصومة فان اعطى المدعا عليه النفقة ثم عدلت البينة ونقض  
 حريتها رجع المدعا عليه عليها بما اخذت من النفقة سواء انها حرة الاصل او ادعت  
 ادعت الاعتاق على المولى او لم يدع الحرية لانه طهرانها اخذت النفقة نفقته  
 وكذا لو اكلت شيئا من ماله بفراذه وان ردت البينة ردت اجارته على المولى  
 ولا يرجع المولى عليها بشئ لانه انفق على مملوكه ولا يرجع ايضا بما اخذت من ماله  
 بفراذه لان المولى لا يستوجب على مملوكه ضمان المال وكذلك رجل في يده امة

ظرونها في الرضاع  
 وقد كانت اخذت  
 النفقة المفروضة

شكت عند القاضي انه لا يستحق عليها امره العاض بان يستحق عليها او يبيع فان  
 احبره القاضي على النفقة واعطاها النفقة ثم قامت لبينة انها حرة الاصل  
 ونقض القاضي بالحرة رجع المولى عليها بتلك النفقة وبما اخذت من ماله بفرا  
 اذنه ولا يرجع مما اكلت يادنه رجل ادعى امة في يد رجل انها له فانكر المدعا عليه  
 واقام المدعي بينه على ما ادعى بضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن اليهود  
 وبما مر المدعا عليه بالاتفاق عليها لقام المالك من حيث الظاهر فان انفق عليها  
 ثم ردت البينة لعينها اجارته للمدعا عليه فلا شيء عليها لانه طهرانه انفق على مملوك  
 نفسه وان عدلت البينة وقضى القاضي للمدعي لم يرجع المدعا عليه ما انفق لانه طهر  
 انها كانت مضمومة اكلت من مال القاصب وحماية المضموم على القاصب هدر  
 في قول الحنفية وقول الشافعية بكون ذلك مثله في رقبته لانه ساع فيه او  
 نفقها المولى فان سعت وفداها المولى رجع المولى على المدعا عليه بالاقل  
 من قيمتها ومن النفقة التي لحقها ولو كان المدعا عجبدا ان كان صغيرا او مريضا  
 لا يقدر على الكسب فهو بمنزلة الامة لو مر المدعا عليه بالاتفاق عليه كما قلنا في  
 الامة لكن لا يؤخذ العبد من المدعا عليه بل يترك في يده ويؤخذ منه كنفلا بالمدعا به  
 الا ان يكون المدعا عليه محموقا مخافا لانه يغيبه خبيثا يؤخذ منه وان كان العبد  
 كبيرا يقدر على الكسب يترك العبد في يد المدعا عليه لما قلنا ولا يحبر على النفقة  
 بل يؤمر العبد بالاكسب والنفقة على نفسه من كسبه والامة اذا كانت تقدر  
 على الكسب كالخبر والحناطه ونحوها فتى بمنزلة العبد والرجل اذا اخذ عجبدا ابتقا  
 ورفع الامر الى القاضي فان القاضي بامر الذي في يده ان يستحق عليه ويرجع على  
 المولى بذلك لا يامر العبد بالاكسب كيلا ياتق **فصل في نفقة الاولاد**  
 نفقة الاولاد الصغار والاناث المصبرات على الاب لا يشاركه في ذلك احد ولا  
 سقط بنفقة ولا يحجب عليه نفقة الذكور الكبار الا ان يكون الولد عاجزا عن الكسب  
 لزمانه او مريض فيكون نفقة على والده ومن تقدر على العمل لا يحسن العمل

اخذت من المولى  
 الاموال التي ساع



عن زه العاجر لان من لا يحسن العمل لا يستاجر من الناس قال الشيخ الامام محمد بن الحسن  
 الحلو اي وقد لا تقدر الرجل الصحيح على الكسب لحرقه او لكونه من اهل البهوات  
 فاذا كان هكذا كانت نفقته على والده وان كانت له قوة العمل قال وهكذا قالوا  
 في طالب العلم اذا كان لا يتقدم الى الكسب لا سقط نفقته عن والده وكونه كالزمن والاب  
 والولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في كحاح الاب والصغير ياجد لبن  
 غيرها لا يحبر الام على الارضاع وان لم ياخذ الولد لبن غيرها قال محمد بن الامام  
 الحلو اي في ظاهر الرواية لا يحبر ايضا وعن له حيفه ولي يوسف في هذا خبر وقال  
 محمد بن الامام في خبره ولم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى وان لم يكن للاب ولا  
 للولد الصغير مال يحبر على الارضاع عند الكل وان استاجر الام على ارضاع الولد  
 وهي في كحاحه لا يحق الاجرة في قولهم وان استاجرها لا ارضاع ولد ليس منها كان  
 لها الاجر وان كان طلق الام وانعتقت عدتها فاستاجرها لا ارضاع الولد صح  
 الاستحجار وهي اولى من الاجنبيه وان كانت الام في العدة من طلاق بائن او ثلاث  
 فاستاجرها لا ارضاع الولد فيه روايتان في رواية الاصل يحق الاجر وفي رواية  
 الاجازات لا يحق وان ابتلا الام ان مرضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب ان  
 يتاجر امراه يرضعه عند الام ولا يرجع الولد من الام فان والديها ارضعه ما ترضع  
 الظير فهي اولى وان طلبت الزيادة ليس لها ذلك وبعد الفطام يرضع العاض نفقة  
 الصغير على طاقه الاب ويدفع الى الام حتى يسقط في الاولاد لانها ترضع  
 الطعام لا اكل الولد فان لم يكن الام نفقة يدفع الى غيرها لنفق على الولد  
 امراه طلقها زوجها ولها اولاد صغار فافترت انها قبضت نفقتهم خمسة  
 اشهر ثم قال بعد ذلك قبضت عشرين نفقة مثلهم في مثل تلك المدة ما به  
 درهم ذكر في المساقان هذا على نفقة مثلهم ولا يصدق انها قبضت عشرين  
 ولو قال بعد اقرارها قبضت النفقة صاعدا لنفقة فانها يرجع على ابائهم  
 بنفقة مثلهم امراه اخلفت من زوجها على ان ابرائه من نفقتها ونفقة ولدها

نفقة طالب العلم الذي  
 لا يستند الى  
 الكسب

كفر

ما كسبه

رضيعا كان ام لا وعلى ما في بطنها من الولد قال عليها ان يرد المهر الذي احدث  
 ولا نفقة عليها للولد وحسب لها نفقتها ما دام في العدة امراه ادعى على زوجها  
 انه لم يسق على ولدها الصغير قالوا ان كان العاض يرضع عليه نفقة الولد او  
 فرض الزوج على نفسه فادعت المرأة ذلك بعد مضي مدة فانكر الزوج حلفه الا فلا  
 رجل معسر ولا صغير ان كان الرجل يقدر على الكسب يجب عليه ان يكسب وينفق على  
 ولده وان كان لا تقدر على الكسب يرضع القاض عليه النفقة وبما مر الام حتى يستدين  
 على زوجها ثم يرجع بذلك على الاب اذا ايسر وكذا لو كان الاب يحسن نفقة الولد يمنع  
 عن الاتفاق برضع العاض عليه النفقة ثم يرجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض العاض  
 على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام وانفقت بامر القاض  
 كان لها ان يرجع بذلك على الاب ويجلس الاب بنفقة الولد وان كان لا يحسن سائر  
 ديونه ولو فرض القاض النفقة على الاب فلم يستدين الام واكل الولد معطاة الناس  
 لا يرجع على الاب بشي وان حصل له بمشكلة الناس نصفه لكفايه سقط نصف النفقة  
 عن الاب وصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فاكلوا  
 من معطاة الناس لا يرجعون على الذي فرضت عليه النفقة بشي الا المرأة اذا فرضت  
 لها النفقة فاكلت من مال نفسها او من ممتلكة الناس كان لها ان يرجع بالمفروض  
 على زوجها رجل غيب ولم يترك لاولاده الصغير نفقة ولا لهم مال يحبر الام على  
 الاتفاق ثم يرجع بذلك على الاب صغير بلغ حد الكسب ولم يبلغ مبلغ الرجال كان  
 للاب ان يسلمه في عمل او يواجره لعل او خدمه وينفق عليه من ذلك وان كان الولد  
 بنيا لا مملوك فعلم ان غير المحرم للمخدوم لان الخلوة مع الاجنبي حرام فان فصل  
 منه من كسبه الولد عن نفقته بمسكه الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب مبذرا  
 مخاف منه على المال اخذ العاض ذلك منه وبضعه على يده عدل لمخضه الى ان يبلغ  
 الصغير وكذا في كل اموال الصغير فان كان للصغير ام بأت عن زوجها واحسانا  
 النفقة كان لها ان ياكل من كسبه لدها صغيرا كان الولد او كبيرا ونفقة البنات بالنفقة

نفس

معسر ولم يصغر

يجلس الاب  
 بنفقة الولد

فرضت النفقة للمرأة  
 فاكلت من مالها او من  
 ممتلكة الناس

اذا كان الاب مبذرا  
 مخاف منه على المال



في ظاهر الرواية يكون على الاب خاصة وكذا الغلام اذا بلغ اعطى اوبه زمانه  
 اوبه عله لا تقدر على الكسب واحاج الى النفقة كانت نفقه على الاب خاصة  
 قال الحنفية نفقه البنت البالغة والغلام البالغ الرزق والعاجر عن الكسب يكون  
 على الابوين على الاب السلمان وعلى الام المثلث وفي ظاهر الرواية البنت البالغة  
 والغلام البالغ الرزق بمنزلة الصغير نفقه يكون على الاب خاصة واب الاب عند  
 عدم الاب في النفقة بمنزلة الاب رجل له زمانه او عله لا تقدر على الحرفة وله  
 انه كغيره فقاره لا يحبر على نفقتها ولا يحبر على نفقه اولاده الصغار للصغار  
 مال غائب يوم مر الاب ان ينفق عليه لم يرجع في مال ولله فان نفق الاب بغير  
 امر القاضي لا يرجع الا اذا تولى عند الاتفاق ان يرجع بذلك في مال الولد فيجوز  
 يرجع بذلك ديانته وان شهد عند الاتفاق انه سيقول لرجع كان له ان يرجع صغار  
 له اب معسر وجد اب الاب موسر للصغار مال غائب يوم مر احد اب الاتفاق عليه  
 ويكون ذلك ديانته على الاب لم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغار  
 مال كان ذلك ديانته على الاب وان كان الاب زمانا وليس للصغار مال بعض النفقة  
 على المجد ولا يرجع احد بذلك على احد وكذا لو كان للصغار ام موسرة وجد موسر  
 واب معسر امرت بان ينفق على الصغير ويكون ذلك ديانته على الاب ان لم يكن الاب زمانا  
 فان كان زمانا لا ينفق عليه وكبر الكافر على نفقه ولله المسلم على نفقه ولله  
 الكافر الرزق ولا يحبر على نفقه ولله المملوك رجلا زمتها جارية مات بولاد فاد  
 عياله كانت نفقه الولد عليها **فصل في نفقة الوالدین وذوی الارحام**  
 الابن الموسر يحبر على نفقه ابويه المعسرين ولا يحبر على الابن الفقير نفقه والده الفقير  
 حكما ان كان الوالد تقدر على العمل وان كان الوالد زمانا او لا يقدر على العمل ولا ابن  
 عيال كان على الابن ان يضم الاب الى عياله وينفق على الكل والموسر في هذا الباب  
 من مملكه مالا فاضلا عن نفقه عياله وبلغ الفاضل مقدارا يحق فيه الزكوة فان  
 كان للفقير انسان احدها فانقضى الفاضل والاخر مملوك نصبا كانت النفقة عليها

مط

على السوا وكذا لو كان احد الابين مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليهما  
 على السوا الفقير لا يحبر على نفقه الا لاربعة الولد الصغير والبنات البائعات  
 ابكارا كن او ثنينا والزوجة والمملوك وروى هشام عن محمد رجل له اب معسر  
 والا ابن يحرف يكسب كل يوم درهما ينفق له ولعياله اربعة دنانير كان عليه  
 ان يصرف الفضل الى ابيه وكما يحبر على الابن الموسر نفقه والده الفقير يحبر  
 عليه نفقه خادما لابل امراه كانت الخادما او جارية اذا كان الاب محاجا  
 الى من يخدمه وليس على الاب نفقه امراه الابن ان ينفق محترف وله ان ينفق  
 محترف لا يحبر الابن على نفقه الاب وقد ذكرنا فان كان الاب زمانا يحبر الابن  
 على نفقه امراه نفسه وولده الصغير وابنته الكبيرة وعلى نفقه الاب الصا وان كان  
 الابن زمانا يحبر على نفقه امراه نفسه وولده الصغير ولا يحبر على نفقه ابنته  
 الكبيرة كذا ذكرنا لاطفي ولا على نفقه ابيه وامه وان كان الاب زمانا والجد  
 اب الاب عند عدم الاب بمنزلة الاب واما الجد من قبل الام ذكورا لاطفي  
 انه بمنزلة الاخ لا سق عليه وان كان فقيرا اذا كان صحيح البدن لازمانه به  
 وقال الحنفية الجد من قبل الام اذا كان فقيرا سق عليه وان لم يكن زمانا وهو  
 بمنزلة اب الاب فقير له اخ موسر وابنة ابنته له موسرة كانت نفقه على بنت  
 البنت لا على الاخ وكذا لو كان له ابنة وابن ابن كانت نفقه على البنت خاصة  
 ولو كان له ابني وابنة كانت نفقه عليهما على السوا وقال بعضهم يكون نفقه  
 عليهما اثلاما على قدر الميراث والفقير على الاول امراه لها زوج فقير  
 واخ موسر قال ابو يوسف يحبر الاخ على ان ينفق عليهما لم يرجع على الزوج  
 معسر لها مسكن يسكنه ولها اخ موسر فالوا لا يحبر الاخ على نفقتها وقال  
 الحنفية يحبر وقال شمس لا يه الحلو اي الصحيح قول الحنفية والقول الاول  
 قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها او خادم يخدمه او دابة  
 يركبها لا يحبر نفقه على ذي الرحم المحرم وقرق بن ذوى الارحام وبين الوالدین

مط  
 الفقير لا يحبر على نفقه  
 الابن ابنته  
 اب معسر  
 محترف  
 الابن اذا كان محاجا الى الخادما  
 ليس على الاب  
 نفقه امراه  
 الاب

امراه لها زوج  
 فقير واخ موسر

مط  
 معسرة لها مسكن  
 يسكنه والاخ موسر



والمولود من قال في الوالد من المولودين لا يمنع وجوب النفقة وعقدنا الكلمة  
 هذا الذي لا يمنع النفقة سوا وملك الدار لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان كان ينفقه ان يمكنه  
 ناجية ويبع الناجية الاخرى وكذا الحادوم والداية اذا كانت نفيسه  
 يمكنه ان يبيعها ويشتري ويشتري منها خبيسه وينفق الفضل على نفسه فيجند  
 لا يحل له النفقة ابنة معصرة لها مسكن ولها ابوسر يحول الاب على نفقتها  
 الا ان يكون في المنزل فضل ولا يساع على غايب ماله لاجل النفقة الا الابوين  
 فانها يبيعان عروضا لابن الغايب في نفقتها في قول له حينه وعندها لا يجوز  
 للابوين بيع العروضا لاجل النفقة كما لا يجوز بيع العقار في قولهم والمرأة اذا  
 باعت مال زوجها الغايب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم الاب اذا انفق ماله  
 الغايب على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب كان موسرا وقت الانفاق وانك الاب  
 يقرر حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسرا وقت الخصومة كان القول قوله  
 والا فلا وان اقاما البينة على دعواها كانت البينة بينه وبين الاب لانه ثبت امره  
 عارضنا حريتا في خلا دار الاسلام بامان ولها ولد مسلم لا يجب نفقتها  
 على ولدها ويجب على المسلم نفقة ابوه الذميين وكذا نفقة الولد المسلم على الاب  
 الكافر صغيرا مات ابوه وله ام وحدا اب كانت نفقته عليها ابلاها  
 الله على الام واللمعان على الجرد صغير له خال موسر وان عم موسر كانت  
 نفقته على الخال لانه محرم ونفقة المحارم يجب على ذي الرحم المحرم لا على من يرث  
 معسره ان صغيرا معسرا وان كبير من معسره وللرجل بلمه اخوه مفقير  
 اهل سار كانت نفقة الرجل على اخيه لاب وام واخيه لام اسداسا اعتبا  
 رابا لميراث والاصل فيه ان يجعل من كان محتاجا في حكم النفقة كالمعسر ويكون  
 النفقة بعده على من يكون وارثا بقدر الميراث ولو كان الولد ابنة كانت  
 نفقته الاب والبيت على الاخ لاب وام خاصة اما نفقة البيت لما قلنا ان  
 يجعل الاب كالمعسر كما جعلنا في الابن في المسئلة الاولى واما نفقة الاب لان

هذا الذي لا يمنع النفقة

نفقة معصرة لها مسكن

الاب اذا انفق ماله  
 وله الغايب  
 على نفسه

صغيرة ابوه وله ام  
 وحدا اب كانت  
 النفقة عليها ابلاها

في مسئلة  
 في مسئلة  
 في مسئلة

وارث الاب لاخ لاب وام لانه يرث مع البنت ولا يرث غيره من الاخوة  
 قد جعل الله كالمعسر بلمه بل يعتبر الوارث مع وجود البنت والاح لام لا يرث  
 مع البنت بخلاف الابن لان احدا من الاخوة لا يرث مع الابن فثبت حاجته  
 الى ان يلحق الابن بالمعسر واذا جعلنا الابن معسرا وما كان ميراث الاب بين  
 الاخ لاب وام والاخ لام على ستة فوجب النفقة عليها كذلك ولو كان مكان  
 الاخوة اخوات مفترقات والولد ذكر فنفقة الاب على اخواته على خمسة  
 لان احدا من الاخوات لا يرث مع الابن فوجب الابن كالمعسر وما اذا جعلنا  
 الابن معسرا وما كان ميراث الاب بينهن على خمسة بلمه اخا سة للاخت لاب  
 وام وخمس للاخت لاب وخمس للاخت لام بطريق الرد يجب النفقة كذلك  
 ونفقة الابن يكون على الاخت لاب وام خاصة عند علمائنا لان ميراث الولد  
 عند عدم الولد يكون للعمة لاب وام خاصة فكل ذلك النفقة والاصل في هذا انه  
 اذا اجتمع لمن يجب له النفقة في قرانه موسر ومهر ينظر الى المعسر ان كان  
 يحزر كل الميراث يجعل كالمعسر ثم ينظر الى من يرث من يجب له النفقة فيجعل  
 النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر لا يحزر كل الميراث تقسم النفقة  
 على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فقيرا المعسر اطهار قدر ما  
 يجب على الموسر يجب كل النفقة على الموسر على اعتبار ذلك بان هذا الاصل  
 صغير له اخت لاب وام واخت لاب واخت لام وام الا ان الام والاخت لاب  
 وام موسر يان ومن سواها معسرة كانت نفقة الصغير على الام والاخت لاب  
 وام على اربعة ولا شيء على غيرها ولو جعل من لا يجب عليه النفقة كالمعسر املا  
 كانت نفقة الصغير على الام والاخت لاب وام اخا سة بلمه الاخا سة على الاخ  
 لاب وام واللمعان على الام اعسارا بالميراث صغير له ام موسر وله اخوان موسران  
 اخ لاب وام واخ لاب كانت نفقة الصغير على الام والاخ لاب وام اسداسا المذكور  
 على الام وخمس الاسداس على الاخ لاب وام اعيا رابا لميراث رجل مات وترك ولدا

عنا



صغرا و ابا كانت نفقة الصغرى على حده فان كان للصغرى ام موسره وجده  
موسر كانت نفقة الصغرى على الام والجدا انا في طاهر الرواية اعتبارا بالمرث  
رواية الحسن عن جيفه كانت نفقة الصغرى على الجد كما لو كان مكان الجد اب فان  
كانت الام فقاره كانت نفقة الصغرى على الجد ويجعل الام كالمعدومة ولو كانت  
الام موسره وللصغرى اخ موسر اب وام وجده موسر اب الاب قال ابو حنيفة  
وهو قول له بكر الصدوق رضي الله عنهم كانت نفقة الصغرى على الجد امراه معسر لها  
ابن صغير معسر و بنت اخوات مفوقات كانت نفقة الصغرى على الخاله لانه ام  
لان الام يحوز كل الميراث فيجعل كالمعدومة وعند عدم الام كانت نفقة  
الصغرى على الخاله لابل وام خاصه باعتبار الميراث واما نفقة الام على اخواتها  
على خمسة بطنه اخماسها على الاخت لابل وام وخمس على الاخت لابل وخمس على  
الاخ لامل امراه معسر لها ولد موسر وابوان موسران كانت نفقتها على الولد  
لا على الابوين لاساكن الولد نفقة الوالد من احد كما لا يشارك الوالد احد في نفقة  
الولد في طاهر الرواية وكذلك معتوه له ابن واب كانت نفقة المعتوه على الابن  
دون الابا امرأة لها ابان موسران نفقة عليهما بالنفقة في احد ما ان نفق نفق  
على الاخر جمع النفقة لم يرجع له على اخيه نصف ذلك امراه معسر لها بنت  
بنات اخوة مفوقات او بنت بنات اخوات مختلفات قال ابو يوسف كل النفقة  
تكون على التي من قبل الاب والام والجد في بنات الاخوات خمس النفقة على  
بنت الاخت لامل واخمس على بنت الاخت لابل وثلثه اخماسه على بنت الاخت  
لابل وام وفي بنات الاخوة سدس النفقة على بنت الاخ لامل والباقي على بنت الاخ  
لابل وام ولا يشي على الاخر **مسألة في نفقة المملوك** عبد الله بن  
تزوج امراه باذن المولى كان عليه نفقة المراه فان ولده اولاد لاجب عليه نفقة  
الاولاد حرة كانت المراه او مملوكه اما اذا كانت حرة فولدها يكون حرا فلا يجب  
عليه نفقة الولد الحرة وان كانت مملوكه كان الولد مملوكا لمولى الام فكانت نفقته على

مولى الام وكذا المكاتب اذا تزوج امراه لاجب عليه نفقة الولد الا ان يكون له ولد ولد  
في مكاتبه من امته فيجب على المكاتب نفقة هذا الولد وكذا المكاتب اذا تزوج امته  
فولدت منه اولادا او لم يلد حتى استراها فولدت كانت نفقة الولد على المكاتب  
ولو تزوج المكاتب مكراتبه ومكاتبتهما واحده ومولاها واحدا فولد لها في المكاتبه  
ولدها فان نفقة الولد يكون على الام لان الولد يكون تبعا للام ويكون كالمملوك لها  
فكانت نفقة عليها وكذا الحرة اذا تزوج امه او مكاتبه او مديرة او ام ولد كان عليه  
نفقة المراه الا ان في الامه والمديرة وام الولد لاجب على الزوج نفقتها ما لم يموتها  
المولى بيها وفي المكاتبه يجب نفقتها على زوجها ولا تسقط البتة ولا يجب على  
الزوج نفقة الاولاد انما يكون نفقة الولد على مولى الام اذا كانت امته او مديرة  
او ام ولد فان كان مولى الامه والمديرة وام الولد فقهر والزوج اب الاولاد  
غيبا هل يجب على الاب نفقة الاولاد في ولد الامه لاجب على الزوج لان ولد الامه  
يكون مملوكا لمولى الامه فسقط عليه المولى او يبيعه كما لو عجز المولى عن الاتفاق  
على الامه وان كان الولد من المديرة او ام الولد ومولى الام فقهر لا يمكن البيع  
ها هنا فهو مملوك الاب ان سقط على الولد لم يرجع على المولى رجل زوج امته من  
عده ونواها بسا اولم يموتها كانت نفقة العبد والامه على مولاها فان انى  
ان سقط عليها امر بالسبع رجل تزوج ابنته من عده وطلبت النفقة بفرض لها  
النفقة على زوجها رجل تزوج امه ولم يموتها المولى شاحه طلقتها طلاقا رجعيا  
كان لمولاها ان يامر الزوج لتحد لها بيتا وسنق عليها في العده وان كان الطلاق  
باينا ليس للمولى ان على بيتها وسنق زوجها وهل له ان يطلب نفقة العده قال الجصاص  
له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك هو الصحيح لانها ما كانت مستحققة النفقة قبل  
الطلاق الباس قبل البتة فلا يستحق بعد الطلاق لما ينزول لو كان الطلاق  
رجعيا لم يثبت كان لها ان من زوجها ان يموتها بيتا وسنق عليها حتى يموت عدها  
وان كان الطلاق بائنا ليس له ان يأخذ بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق

يطلب



اذ لم يكن نواها مبتنا وكذلك وهذا يؤيد قول بعض العلماء في المسئلة الاولى رجل  
 وجد عبدا ابتقا فاحذه ليرده على مولاه فانفق عليه ان اسق نغارا من العاض  
 كان متطوعا لا يرجع وان رفع الامر الى القاضي فسال من القاضي ان امره بالنفقة  
 نظر القاضي في ذلك فان راى الاتفاق اصلح امره بالاتفاق وان جاز ان ياكله  
 النفقة يامر القاضي بالبيع وامساك المهر وكفا اذا وجد دابة ضاله في المصر  
 او في غير المصر ولوا رجل اعصب عبدا كانت نفقته عليه الى ان يرده على المولى  
 فان طلب من القاضي ان يامر بالنفقة او بالبيع لا يحبه لان المقصود به مضمون على  
 الغاصب الا ان يكون الغاصب محوفا كخاف منه على العبد تحنيدا باحذه القاضي  
 وبيعه وسلك المهر ولوا ودع رجلا عبدا وغاب فجاء المودع الى القاضي وطلب  
 منه ان يامر بالنفقة او بالبيع فان القاضي يامر بان يواجر العبد وينفق  
 عليه من اجره وان راى ان يبيعه فعلى رجل اوصى بعبده لافسان وخدمته  
 لاخر كانت نفقته على صاحب الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان  
 مرضا لا ينفقه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان كان مرضا ينفقه  
 عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبة فان بطا والمرض وراى القاضي ان  
 يبيعه فباعه وسترى بمئه عمدا يقوم مقام الاول في الخدمة والعجز الرهن اذا  
 ثبت كونه رهنا بفعله ما تفعل بالوديعة عبد من رجلين غابا احدهما وتركه  
 عند الشرك فرفع الشرك الامر الى القاضي واقام البينة على ذلك كان القاضي با  
 الخيار ان شا قبل هذه البينة وان ساء لم يقبل واذا قبل يامر بالنفقة ويكون  
 الحكم ما هو الحكم في الوديعة عبد صغير او من او معنوه اعنقه مولاه لا يجب  
 على المعتق نفقة المعتق بحال ما **كتاب الطلاق**  
 يشتمل الكتاب على ابواب الباب الاول يستعمل على فصول اما الفصل الاول  
 في صريح الطلاق ما يقع به واحدة او اكثر قال رجل لامرأته طلقك وانت  
 مطلقة او فئت طلاقا او رضيت طلاقا او وقع عليك الطلاق او قال جدى

راجع الى المتفق  
 المتفق

لطلاقك او هبت لك طلاقك ولم نحو شيئا تنفع طلاق واحد ولو قال اردت  
 طلاقك لا تنفع امرأه قالت تزوجها قد طلق فلان امرأته فطلقى فقال الزوج  
 فانت اطلق منها فهي طالق وكذا لو قال انت اطلق من فلانة رجل قال  
 لامرأته المداخلة انتان انت طالق انت يا بنى ان نوى بالاولى طلاقا فهي  
 ثلاث وان لم ينو بالاولى طلاقا تنفع نشان ولو قال لامرأته انت يا بنى و فرق  
 القاضي بينهما ثم قال كنت قلت هما منى انت يا بنى فانه يقع الاولى والثانية  
 ولا يصدق في ابطال ما وقع القاضي رجل قال لغیره طلق امرأك فقال  
 نعم بالجماع او قال بلى بالجماع ولم يكلم به تنفع الطلاق قال لامرأته كذا امرأة  
 اتزوجها فهي طالق وان طلق طلقه امرأته الساعة ولو قال عيت به العلق  
 لا يصدق وضاً ولو قال كل امرأه اتزوجها فهي طالق وان نوى وقوع الطلاق  
 عليها تنفع والا فلا كذا ذكر في المستقى ولو قال فلانة التي تزوجها غدا هي طالق  
 وان تنفع الطلاق عليها الساعة ولا تنفع على التي تزوجها ولو قال المرأة التي  
 ازوج غدا هي طالق وان تنفع الطلاق على امرأته حتى يزوج غدا لا  
 ان ينوى ولو قال كل امرأة ازوجها فهي نسأى طواق ومع الطلاق على نيايه  
 الساعه ولو قال لامرأته هذه طالق هذه لامرأه اخرى طلقا جميعا وكذا  
 لو قال وهذه او هذه وكذا المعتق كذا ذكر في المستقى رجل قال لامرأته طالق ولم  
 يسم له امرأه معروفة طلق امرأته استحبابا فان قال في امرأه اخرى واياها  
 عنت لا يقبل قوله الا ان يقيم البينة ولو قال امرأته طالق وله امرأان كلتاها  
 معروفة كان له ان يصر في الطلاق الى ايها شارحل قال لامرأتي على الف درهم  
 وله امرأه معروفة فقال في امرأه اخرى والدين لها كان القول موله ولو قال لامرأتي  
 طالق ولها على الف درهم فالطلاق والدين للمعروفة ولا يصدق في الصرافى غيرها  
 وكذا لو بدا بالمال فقال لامرأتي على الف درهم وهي طالق ولو قال لامرأتي طالق  
 ثم قال لامرأتي على الف درهم ثم قال في امرأه اخرى واياها عنت يصدق في المال

قال امرأته طالق ولم يسم له



ولا يصدق في الطلاق لو كان له امرأتان لم يدخل بها فقال امرأتان طالق  
طالق ما وان قال اردت واحده منها لا يصدق وكذا لو قال امرأتان طالق  
طالق وكذلك العتق لو كان دخل بها فقال امرأتان طالق كان له ان  
يوقع الطلاق على احدهما امرأه فالت لزوجها طلق فقال فعلت طلق وان  
قالت ردي فقال فعلت طلق اخرى ولو قالت امرأه لزوجها طلق فقال  
فعلت او قال طلق طلق ثلاثا ولو قال محيا لها انت طالق او قال قات طالق  
يقع واحدا رجلا قال لامرأته طلق نفسك معانت انا حرام عليك او قالت يا باني  
او قالت انا حليه او برته طلق كل لفظ يكون من الزوج طلاقا فاذا اجابته  
المرأة بذلك يقع الطلاق رجلا قال امرأته عمره بنت صبيح طالق وامرأته عمره  
بنت حفصه لا ينيه له لا يطلق امرأته فان كان صبيح روح ام امرأته وكانت نسبه  
اليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسبه امرأته او لا يعلم طلق امرأته ولا  
يصدق قضا وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع ان كان يعرف سبها وان كان لا يعرف  
يقع ايضا فيما بينه وبين الله تعالى وان نوى امرأته في هذه الوجه طلق امرأته في  
النساء وفيما بينه وبين الله تعالى رجلا قال امرأته الحبشيه طالق امرأته ليست  
بحبشيه لا يقع الطلاق ولو كان له امرأه بصره فقالت امرأته هذه العيبا طالق  
واسارا الى البصره رطلوا البصره ولا يعتبر التسميه والصنع الاشارة وجعل له  
امرا بان عمره وزين فقال يا زين فاحببته عمره فقال انت طالق ثلاثا وقع الطلاق  
على التي اجابت زكيات امرأته وان لم تكن امرأته بطل لانها اخرج الطلاق حواجا  
لكلام التي اجابت وان قال نوت ربيب طلق ربيب ولو قال يا زين انت طالق  
فلم يحبه احد طلق ربيب ولو قال لامرأه نظرا لها وشيرا لها يا زين انت  
طالق فاذا هي امرأه له اخرى اسمها عمره يقع الطلاق على عمره بغير الاشارة  
وبطل التسميه رجلا قال لامرأته وقد دخل بها اذا طلقك قات طالق ثم طلقها  
يقع عليها طلاقا وكذا لو قال ان طلقك او متي طلقك او متي ما طلقك كذا

لو قال كذا طلقك قات طالق ثم طلقها واحده تقع عليه طلاقا ولو قال  
كذا وقع عليه طلاقا قات طالق ثم طلقها واحده طلق ثلاثا رجلا وامرأته  
المدخوله ان طالق انت طالق يقع عليها طلاقا فلا يصدق قضا ان قال نوت  
بالسنة الحرة وكذا لو قال قد طلقك قد طلقك او قال انت طالق قد طلقك  
يقع طلاقا ولو قال انت طالق فقال له رجل او امرأه ما ذا قلت فقال قد  
طلقتها او قلت طالق يقع واحده في النكاح وفيما بينه وبين الله تعالى رجل  
قال لامرأته اسطالو عامة الطلاق او حل الطلاق يقع طلاقا ولو قال اسطالو  
كل الطلاق يقع ثلاثا ولو قال انت طالق اكبر الطلاق ذكره الاصل انه ثلاث ولو  
قال اقل الطلاق يقع واحده ولو قال انت طالق لا فليل ولا اكبر اختلف فيه الا  
الا قاول لا خلا في الروايات قال النعمه ابو جعفر يقع طلاقا ولو قال السبع الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل يقع واحده وقال النعمه ابو نصر محمد بن سلام يقع ثلاث والظاهر  
ما قال النعمه ابو جعفر ولو قال انت طالق عدد اذكر ان سمعته انه يقع متناز لو  
قال انت طالق حتى تستكمل ثلاثا تطليقات ذكر بشري الوليد انه يقع ثلاث ان  
نوى غيره لا بد من في النكاح ولو قال انت طالق كل التطليقة طلقه واحده ولو قال  
انت طالق كل تطليقة طلق ثلاثا داخل بها او لم يدخل وكذا لو قال انت  
طالق بعد كل تطليقة او مع كل تطليقة او قال انت مع كل تطليقة طالق طلق ثلاثا  
ولو قال لامرأه انت طالق مع كل امرأه في ولد اربع نسوة طلق جميعا فان نوى في  
هذه المسائل بعض النساء وبعض الطلاق لا يصدق قضا ويصدق فيما بينه وبين الله  
ولو قال انت طالق لثمة اصاب تطليقة تقع ثبانا ولو قال لثمة اصاب تطليقتان  
يقع الثلاث ولو قال انت طالق نصف تطليقة فهي واحدة ولو قال انت طالق نصف  
تطليقة وثلاث تطليقة وربع تطليقة فهي ثلاث ولو قال نصف تطليقة وربعها  
وسدسها فهي واحدة رجلا قل ان فلانا طلق امرأته او اعتق عبدك فقال نعم  
صنع او يبطل صنع اختلفوا فيه قال السبع الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يقع الطلاق

قال الامام ابو جعفر الطالق  
انت طالق

قلت فقال قد طلقها



ففيها رجل قال لعنه طلق امرأته فقال احسنتا وقال اسات على وجه  
الانكار لا يكون اجاره ولو قال احسنت رجلك الله حيث خلصته منها او قال في  
اعتنا والعبد احسنت يقبل الله منك كان اجاره رجل قال لامرأته انظر الوعد  
شعرا ليس لعنه الله يقع واحده ولو قال بعدد شعركي وقد كانت  
ظلمة ليس عليه شعرا لمحمد لا يقع كما لو قال بعدد الشعركي كان على ظهر كفه  
وقد ظلم ولو قال بعدد الشعركي في بطن كفه فانه يقع ويلغوا ذكر الشعر لان بطن الكف  
الله ليس موضع الشعر بخلاف ظهر الكف رجل قال لامرأته ملك طليقات عليك  
طلقت لهما رجل قال لامرأته انت طالق واحده فعالت المراه خواهي هزار فقال  
الزوج هزار ولم ينوشيا قالوا هذا الى الوقوع احرى قال لامرأته هزار طلاق  
توكلتي كدم قالوا يقع الثلث كانه قال طلقك لهما بدفعه واحده ولو قال هزار  
هزار طلاق توكلتي كنتم واداد به لينقاع الطلاق قالوا طلقك لهما ولو قال مرشرا  
هزار طلاق اذا استند لا يكون طلاقا قال لهما نرا سه طلاق يقع الملك كانه قال  
اعطيتك ثلاث طليقات قال لهما من طلاق ترا اذم ان نوي الا يقع يقع وان  
نوي التفويض لا يقع وان لم ينو التفويض يكون ايقاعا ولو قال لهما لك الطلاق قال  
ابو حنيفة ان عني به التفويض بدني فاذا قامت عن مجلسها بطل وان لم ينوشيا لا رواه  
فيه عن لي حنيفة وبغوي ان يقع الطلاق وهكذا روي عن لي يوسف ولو قال  
اليك الطلاق فهو على التفويض في قولهم ولو قال لامرأته يعيب بازداذمت نوي  
به الطلاق يقع ولو قال يعيب بازداذم لا يقع قال لهما قد طليقات عليك  
طلقت لثنا وكذا لو قال لعنه العناق عليك لعنك ولو قال للرجل عليك هذا العبد  
بالف فقال قبلت يكون سعا ولو قال لهما طلاقك على ذكره الاصل على وجه الا  
ستشهاد فقال لا يرى انه لو قال لله على طلاق امرأتى لا يلزمه شي وهذه مسائل  
اختلفوا فيها رجل قال لامرأته طلاقك على واجبا ولازم لي او ثابت ورضي قال  
بعضهم يقع في الكل بطريقه رجعيه ان كان دخل بها نوي او لم ينو وقال بعضهم

لا يحضر

لج

الا مكر على واجب

لا يقع وان نوي وبعضهم ذكر وافيه خلافا فقالوا عند لي حنيفة يقع في الكل  
وعند محمد في قوله لازم يقع وعند لي يوسف بنوي في الكل وذكر الصدر الشهيد  
في كتاب الايمان من سرح المختصر الصحيح انه لا يقع الطلاق في الكل عند لي حنيفة  
وذكر هو في واقعاه الصحيح انه يقع الطلاق في الكل وقال النعمه ابو جعفر في  
في قول واجب يقع لعنك الناس في قوله ثابت ورضي ولازم لا يقع لعدم اتعا  
رف رجل قال لامرأته يا مطلقه ان لم يكن لها زوج قبلها او كان لها زوج  
لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وقع للطلاق عليها وان كان لها زوج قبله  
وقد كان طلقها ذلك الزوج ان لم ينو كلامه الاخبار طلقه ان قال عني به  
الاخبار دين فيما يفهم ومن الله تعالى وهل يدري في القضا اختلفت الروايات فيه  
والصحيح انه يدري ولو قال نوي به الشهم دين فيما يفهم ومن الله تعالى في القضا  
ولو قال لهما اني مطلقه بالتخفيف او قال اطلقك ان نوي به الطلاق يقع والا فلا  
اذا قال لامرأته اعزتك طلاقك عن لي يوسف انها تطلق كما لو قال افرضتك  
طلاقك وعن محمد انه لا يقع وعن لي حنيفة في روايتان واختلف المسامح في قوله  
لهنك طلاقك والصحيح انه لا يقع ولو قال حليت طلاقك او خليصك طلاقك  
او قال تركت طلاقك ان نوي وقوع الطلاق يقع والا فلا ولو قال برئت من طلاقك  
اختلف المشايخ فيها والصحيح انه لا يقع ولو قال اعرضت عن طلاقك لا يقع  
الطلاق ولو جمع بين منكوخته ورجل فقال احدكما طالق لا يقع الطلاق على امرأته  
في قول لي حنيفة وعن لي يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلق  
احدكما طلق امرأته ولو قال احدكما طالق ولم ينوشيا لا يطلق امرأته وعن  
لي يوسف محمد انها تطلق ولو جمع بين امرأته وما ليس محل للطلاق كالبهيمة  
والحجر وقال احدكما طالق طلق امرأته في قوله لي حنيفة ولي يوسف وقال محمد  
لا يطلق ولو جمع بين امرأته والحيه والميته وقال احدكما طالق لا يطلق الحيه ولو  
قال فلانة طالق لثنا وفلانته معها لامرأته اخرى طلقها لثنا وكذا لو قال فلانة



ما حكوه

طالق لما تم قال اشركت فلانة معها طلق كل واحد ثلما ولو قال لثايبه الاربع  
بينكم بطلينه طلق كل واحد بطلينه وكذا لو قال سنكن بطلينتان او قال  
ثلما او قال اربعا الا ان ينوي قسمه كل واحد بينهما فيطلق كل واحد ثلما ولو قال  
يمكن خمس تطليقات تقع على كل واحدة طلاقا فان هلكا الى عان تطليقاته قال  
زاد على المان طلق كل واحد ثلما وكذا لو قال اشركت بطلينه فهدا وما  
لو قال سنكن بطلينه سوا رجل قال كنت طلقا مرأتى او كنت طلقا احدي نساء  
او كنت طلقا امرأة الى يقال لها زينة او كنت طلقا زينة ونهت للرجال امراته  
تقع الطلاق على امراته للرجال ولا يصدق في صرف الطلاق الى غيرها ولا في الاستاد  
ولو قال طلق اول امرأه تزوجتها او قال طلقا امرأه كانت لي او قال كانت لي امرأه  
لا يصدق وانها طالق طلقا امرأته للحال في هذه المسائل الا ان يقر بطلاق ما مضى  
بنكاح ما مضى نحو ان يقول كنت طلقا امرأة كانت لي يقال لها زينة او قال كانت  
امراه وطلقها او قال كنت طلقا امرأه تزوجتها لا تقع الطلاق على التي يكون في حكم  
في هذه المسائل اذ لو قال عيتت غيرها رجل قال لا امرأته انت طالق كل سنة ثلثا تقع  
الطلاق من ساعته وكذا لو قال لا امرأته يوم الخميس ان طالق يوم الخميس او انت  
طالق في يوم الخميس تقع الطلاق عليها للحال ولو قال يا لفا ربيبة اكرام سال زن  
خواهم في طالق فتزوج امرأه قبل انسلاخ ذي الحجة من هذه السنة طلقا جل  
طلق امرأته ثم قال لها في العدة قد طلقك او قال يا لفا ربيبة نرا طلاقا اذ لم  
تقع بطلينه اخرى ولو قال قد كنت طلقك او قال يا لفا ربيبة طلاقا اذ لم ترا  
لا تقع اخرى رجل قال لا امرأته انت طالق او لا لا تقع الطلاق في قولهم ولو قال  
انت طالق ثلما او لا او قال انت طالق واحدة او لا او قال اولاشي تقع واحدة  
في قول محمد بن يوسف الاول ورجع ابو يوسف قال لا تقع شي ولو قال انت طالق  
اولاشي روى ابو سليمان انه لا تقع ولم يذكره خلافا وذكره روى ابن حفص ان  
على قول محمد بن يعقوب واحدة وعلى قول ابن يوسف لا تقع شي امرأة قالت لزوجها

مرأ

منها طلاقا تقع فقال الزوج داذه كبر او قال كبره كبره لو قال داذه باذ او قال  
كبره باذ اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ينوي ان ينوي الا يقع يقع واحدة رجعية  
وان لم ينو الا يقع شي ولو قال الزوج داذه است او قال كبره است او قال داذه  
او قال كبره شدت يقع واحدة رجعية نوى او لم ينو ولو قال ما نويت به الطلاق  
لا يصدق فيها ولو قال الزوج داذه انك ارا او قال كبره انك ارا يقع الطلاق وان نوى  
كانه قال لها بالعزبة احببني انك طالق ولو قال ذلك لا يقع وان نوى ولو قال  
لنفسك كوني طلاقا او اطلقني يقع الطلاق ولو قالت المرأة لزوجها مرا مدار  
فقال الزوج نادا شته كبره او ان نوى الا يقع يقع والا فلا ولو قالت  
دستار من يازد ارفع الزوج بازدا شته كبره فكذا ان نوى الا يقع يقع والا فلا  
ولو قال لا امرأته في غير مذكرة الطلاق باسترر وروى هزار بار طلاق داذه ام قال  
لم اريد طلاقها كان القول قوله ولو قال لا امرأته لست بى يا امرأة او قال ما انت لي  
يا امرأة او قال ما انا بزوج لك قال ابو حنيفة نوى وقوع الطلاق يقع والا فلا  
وقال صاحباه لا يقع وان نوى ولو قيل له هل لك امرأه فقال لا ذكر بعض المشايخ  
انه لا يقع الطلاق في قولهم وذكر الكرجي انه على هذا الخلا واما لو قال والله ما  
انت لي يا امرأة او قال على حجة ان كنت لي يا امرأة او قال ما كنت يا امرأة او قال لم  
اكن بزوجك لا يقع بطلاق وان نوى رجل قال كل امرأه لي طالق او قال مرأتى  
طالق لا يدخل فيه المقتدة عن المايين ولو قال لها انت طالق يقع وكذا لو قال المقتدة  
ان زن من سب طلاقا يقع الثلاث رجل اضاف الطلاق الى بعض المراه ان اضاف  
الطلاق الى جزو شايخ نحو ان يقول بصفك طالق او ثلثك او ربعك او جزو من الف جزو  
منك يقع الطلاق وكذا لو اضاف الى بعض جامع نحو ان يقول يا سكر طالق او فرجك  
طالق او فرجك او فرجك او فرجك او جسدك يقع الطلاق ولو قال دمك طالق فهو روا  
يتان ولو قال بطنك او ظهرك فالاسح الامام سمس الامه الشخى عدى لا يقع الطلاق  
فان اضاف الى جزو معين غير جامع نحو ان يقول سكر طالق او صدرك او فخذك او رجلك

ما شتر



او يدرك او يدرك وما اشبهه ذلك لا يقع الطلاق وقال هذا الراس ظلال و اشار  
 الى راس امراته فما صحيح انه يقع كما لو قال راسك هذا طالق ولهذا الوقوع لغيره  
 بقى منك هذا الراس بالف درهم و اسار الى راس عمه فقال المستقر قبل حاز  
 البع رجل قال لغيره اخبر امرائي بطلاقها او بشرها بطلاقها واحملها طلاقا  
 قها او اخبرها انها طالق او قل لها انها طالق طلق المحال ولا يوقف على وصول  
 الخبر اليها ولا على قول المأمور ذلك ولو قال قل لها انت طالق لا يقع الطلاق ما لم  
 نقل المأمور ذلك ولو قال اكتب لها طلاقا ينبغي ان يقع الطلاق للمحال وقال  
 احملها طلاقا وكما لو قال اكتب الى امراتي انها طالق رجل قال لامراته انت  
 طالق مثل سبعة واحدة دانق يقع واحدة ولو قال انت طالق مثل سبعة دانق  
 ونصف يقع تطليقتان وكذا لو قال مثل درميدين يقع واحدة ولو قال مثل مائة درهم  
 يقع طلاقان والحاصل انه اذا شبه الطلاق بما يوزن بسبعة واحدة يقع واحدة وان  
 شبه بما يوزن بسبعين يقع تطليقتان وان شبه بما يوزن بمائة سبعمائة واكثر  
 يقع الملاث قالوا تو وزن سبعة واحدة وكذا الدرهمان ودانق ونصف يوزن سبعمائة  
 وكذلك مائة درهم فلهذا يخرج هذا الجنس من المسائل اذا جمع بين امراتين احدهما  
صحيحة النكاح والاخرى فاسده النكاح وقال احدا كما طالق لا بطاق صحيحة النكاح  
 كما لو جمع بين منكوحته واحنيته وقال احدا كما طالق ولو كان له امراتان اسم كل واحدة  
 منها زينب واحداها صحيحة النكاح والاخرى فاسده فقال زينب طالق  
 طلقت صحيحة النكاح وان قال عيت به الاخرى لا يصدق قصا كما لو قال زينب  
 طالق وامرته زينب طلقت امراته وان قال عيت زينب خنيته لا يصدق قضا وكذا  
 لو قال احدي امراتي طالق طلقت صحيحة النكاح كما لو جمع بين صحيحة النكاح  
 وفاسده النكاح فقال طلقت احدا كما طلقت صحيحة النكاح كما لو جمع بين منكوحته  
 واجنيته وقال اطلق احدا كما طلقت منكوحته النائم اذا اطلق امراته فاجبر  
 بذلك بعد الانتباه فقال اجرت ذلك الطلاق لا يقع وكذا الصبي اذا اطلق امراته

طلاق نائم

او طلقتا احينه واجار بعد البلوغ ولو قال النائم بعد الانتباه او قفت ذلك الطلاق  
 او قال جعلت ذلك الطلاق طلاقا يقع الطلاق وكذا الصبي اذا قال ذلك بعد البلوغ  
 رجل له امراتان فقال لاجلها انت طالق اربع فماتت الملاث بكيفتي فقال الزوج  
 او قفت المزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى شي وكذا لو قال الزوج الملاث لك فلانة  
 لصاحبك لا يطلق الاخرى رجل قال لامراته قبل الدخول انت طالق واحدة او اثنين  
 يقع واحدة ولا يخبر رجل قال لامراته قد طلقك الله او قال لعبد اعطك الله  
 ذكر في الواقع انه يقع لوي او لم ينو وذكر في العيون والعالي ان يوي يقع ولا فلا  
 اذا اساله الغير وقال طلقه امراتك فقال طلقها الله مجند يقع وكذا الفتور رجل  
 قال لامراته في غضب او خصومة اي هنار طلاقه لو طلقته بلانا وكذا لو قال اي  
 طلاق اذه طلقته اي قال اي سه طلاقه طلقته بلانا ولو قال لها بالعريه اذهي  
 الفمويه سوي الطلاق طلقته بلانا رجل طلق امراته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك  
 جعلت تلك التطليقة بانه او قال جعلها ثلثا اختلفت الروايات فيه والصحيح  
 ان على قول له حينه يصير بانا ولا على قول محمد لا يصير بانا ولا بلانا وعلى  
 قول له يوسف يصح جعلها بانا ولا يصح جعلها بلانا ولو طلق امراته بعد  
 الدخول واحدة ثم قال في العدة الزمة امراتي ثلاث تطليقات بتلك التطليقة  
 او قال الزمتها بتلك التطليقة ففي ما قال وان الزمتها ثلاثا فهو  
 ثلاث وان قال الزمتها بتنين فهو ثلثان ولو قال طلقها واحدة ثم لاجعها  
 ثم قال جعلت تلك التطليقة بانه لا يصير بانه لانه لا يمكن ابطال الرجعة ولو  
 قال لها بعد الدخول اذا طلقك واحدة فهي بانا وثلثا وطلقها واحدة  
 فانه يمكن الرجوع ولا يكون بانا ولا بلانا لانه قدم القول قبل نزول الطلاق ولو  
 قال لها اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بانه او قال  
 جعلتها بلانا قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا ينفذ هذه المقالة لان التطليقة  
 لم يقع عليها اذا قال لامراته بعد الدخول تراكم طلاق تراكم طلاق تراكم طلاق

لم



تقع الثلاث كما لو قال لها بالعربية أنت طالق أنت طالق أنت طالق فانه تقع الثلاث  
ولو قال لامرأته ترا طلاقا وقال دأمت طلاق ونوى الثلاث صحته رجل قال  
لامرأته ترا طلاق فهدى خمسة الفاظ احدها هذه والباقي ترائلاق والباقي ترائلاق  
تلك والرابعة ترا طلاقا والخامسة ترائلاق نقل عن السج الامام ابو بكر محمد بن  
الفصل انه كان يميز بين العالم والجاهل فقال اذا كان عالما لا يقع واذا كان جاهلا يقع  
ثم رجع وقال تقع الطلاق في هذه المسائل كلها ولا يفرق بين العالم والجاهل لان  
العوام يزعمون لكل طلاقا ولا يميزون ومن الناس من لا يحسن الكلام وقد قصد  
الطلاق بحري ذلك على لسانه في الغصب والخضومة قبله وان كان الرجل عسريا  
قال وان كان عسريا فكذلك لانه من العرب من يدرك الكاف مكان القاف ان قال  
تعدت ذلك كى لا تقع الطلاق لا يصدق قضا ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى  
الا ان شهد قبل اللفظ فتقول لليهود ان امرأتى بطلت مني الطلاق وانا لا اريد فانا  
اللفظ بهذا اللفظ قطعا خضومتها لم يلفظ بذلك يبيع اليهود ذلك فاذا شهدوا  
بذلك عند القاضي فيجسد لا يقض القاضي بالطلاق من الشيخ الامام هذا رحمه الله  
قال استفتيت عن تركي قال لامرأته ترا طلاقا وفي التركة يقال للطحال تراك  
وقال الزوج اردت الطحال وما اردت به الطلاق فعلت تقع الطلاق ولا يصدق  
في القضا لان هذا ما جرى على لسان الناس خصوصا في الغصب والخضومة فيكون  
الطلاق واقعا ظاهرا فلا يصدق قضا رجل طلق امرأته او اعتق عبده او دبر  
بالعريسة وهو لا يعلم ان كان يعلم ان هذا ابتاع الطلاق والعناق ولكن لا يعرف  
بمعنى اللفظ تقع الطلاق والعناق ويصح التدبير وان كان لا يعرف معنى اللفظ  
وان كان لا يعلم ان هذا طلاق وعناق الا ان الرجل لقن ان يقول طلق امرأتى او امرأتى  
طالق فقال ذلك فكذلك الجواب تقع الطلاق والعناق وان باع بالعربية وهو لا يعرف  
بمعنى اللفظ لا يصح البيع والشراء وان لقنت المراه ان تقول ابرأت زوجي عن المهر فقالت  
ذلك لا يبرأ الزوج عن المهر وجنس هذا يأتي في فصل الخلع ان شاء الله تعالى ولو قال

لامرأته انت طالق ان شاء الله وهو لا يعرف معنى قوله ان شاء الله لا يقع الطلاق لان  
الطلاق مع الاستئنا باطل وعلم المرء وجهه فيه سواء قالوا وهذا كمكوت البكر  
لما جعل رضا شرعا لا يفرق بين العلم والجهل وهذا الجواب ظاهر فما اذا علم  
ان الاستئنا اذا قرن بالطلاق يبطل الطلاق وان لم يعلم ذلك فكذلك وان كان غير  
الاستئنا وقصد ابتاع الطلاق بحري الاستئنا على لسانه من غير قصد لا يقع  
الطلاق ايضا وروى عن شاذان بن حكيم انه قال اختلفنا وحلف بن ابوب في  
هذه المسئلة فقلت الاستئنا صحيح والطلاق باطل وقال خلف الاستئنا باطل والطلاق  
واقع قال خلف فرايت ابا يوسف في المنام فقلت له اخلفت انا وسداد في مسئلة  
فقال ابو يوسف سل قالته فقال لا يستئنا فقلت لم قال ارايت لو قال لها  
انت طالق بحري على لسانه او غير طالق ان يقع الطلاق قلت لا قال فهدى كذلك  
وروى هشام عن محمد بن جلال ان يقول لله على صوم يوم بحري على لسانه صوم شهر  
قال محمد صوم شهر ولو اراد ان يقول شيئا بحري على لسانه النذر او الطلاق والعناق  
قال القاضي ابو جعفر في النذر يلزمه المنذور به لا خلافا في الطلاق والعناق تقع  
الطلاق والعناق في قول محمد وقال ابو يوسف لا تقع الطلاق بينه وبين الله تعالى وتقع  
العناق وعنه حيفه على عكس هذا تقع الطلاق ولا تقع العناق والظاهر من قول القاضي  
وقوع الطلاق والعناق كما قال محمد ولو جرى على لسانه كفر لا كفر بلا خلافا رجل  
قال لامرأته انت طالق لو نيت طلقك لمين ولو قال انت طالق لمين العوان طلقك بلانا  
اذا قال لامرأته انت طالق انت او قال انت طالق وانت قال ابو يوسف يقع  
واحدة وقال محمد تقع ثنتان ولو قال ذلك لامرأته فقال انت طالق انت للمراه  
الاخرى او قال فانت او قال وانت تقع الطلاق على المراه قالت لزوجها  
طليعي فاني فقالت اذكي فقال دأمت ان كان في قوله دأمت اذني بغير لا يقع  
رجل قال لامرأته اذهبي الف مرة ينوي به الطلاق طلقك بلانا ولو قال لامرأته  
المنذور بها انت طالق تقع ثنتان فان نوى التكرار صدق فيانه لا قضاء

ما حكى  
في بيان صحة الاستئنا  
في قول ابو يوسف  
في قوله لا يستئنا  
في قوله لا يقع

لم



ولو قال ذلك لغیر المدخول بها تقع واحدة ولو قال لغیر المدخول بها انطلق  
واحدة لا بل نہیں طلقة واحدة رجل قال لامرأته برأ طلاق او قال طلاق ترا في  
طلاق ولا تفرق مني لتقدم ومن الباطل لو قال يا فارسية داخمت بك طلاق سكنت  
ثم قال ودو طلاق وسه طلاق طلقت بلانا ان كان ذلك بعد المدخول ولو قال ترا بك  
طلاق وسكنت ثم قال ودو طلاق طلقت بلانا ولو قال دو طلاق بغیر حرز العطف ان نوى  
العطف طلقت بلانا وان لم ينو لا تقع الا واحدة رجل قال لامرأته ترا سه ذكر في النوار  
انها لا يطلق وقال الصدر الشهيد وعندي انها يطلق قال لامرأته انت واحدة ويؤ  
ببالاتلاق تقع واحدة اعرب لواحدة او لم يعرب وكذا لو قال لامرأته توبه في  
حال مذكرة الطلاق والقصة طلقت بلانا ولو قال لها في غصبه وخصومة اي  
هزار طلاق ورف طلقت بلانا وكذا لو قال اي سه طلاقه ولو قال اي طلاق اذه  
تقع واحدة واذا جرت المحضومة بينهما وبين زوجها فقامت لتخرج فقال الزوج  
سه طلاق يا خوشتر بر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان نوى الايقاع  
تقع وان لم يكن له نية فكله لانه ايقاع طاهر قال لامرأته لزوجه مرا مدار  
فقال ناداشته كبر ونوى الطلاق طلقت لو قالت المرأة مرا سه طلاق ده  
فقال الزوج كفته كبر قال الشيخ الامام هذا لا يقع وان نوى ولو قال لامرأته  
ترا سه طلاق اذ استد لا تقع لانه ذكر الايقاع دون الوقوع رجل طلق امرأته  
فقبل له اشقي لي كنه فقال مرا لي شاید لا يكون اقرا بال ثلاث رجل طلق  
امرأته نطقين ثم تزوجها واوقاها مهرها واخرجها من منزلها فقال له  
رجل لم لا بعدتها الي منزلك وهي بعد امرأتك طليقة فقال الزوج دو طلاق  
خود شده است ان طلاق ديكر شد قال الشيخ الامام هذا ان اراد به الاتقاء  
ينع وان اراد به الاخبار في امرأته فما ينسب ونزله تعالى وفي القضا تقع اخرى رجل  
قال لامرأته انت طالق كبر من واحدة واقل من نہیں قال الشيخ الامام هذا  
القاس ان تقع ثلث لكن ذكره اخلاق العلماء انه تقع الثلاث رجل قال لامرأته

طلاق ليس له الا امرأة واحدة طلقت امرأته رجل قال لامرأته انت طالق طالق  
انت طالق وقال عيب بل لا ولي الطلاق وما لمانيه والمالئة افها ما صدق ديانته وفي  
القضا طلقت بلانا رجل قال لامرأته انت طالق قال عيبه الطلاق عن الوثاق صدق  
ديانته لا قضا ولو قال ما عيبته الطلاق عن النكاح لا صدق اصلا وان صدقه المراه  
ذلك لا يثبت الي تصديقها ولو قال انت طالق من عمل كذا طلقت قضا رجل قال البغية  
الكرامه غير هذه فاجاب وقال كل امرأة لي طالق ذكر في النوار انه لا يطلق امرأته مع  
امرأه قالت لزوجه ان تريد ان اطلق نفسي فقال الزوج نعم فقال المرأة طلقت نفسي  
قال الفقيه ابو جعفر قوله نعم يجعله الرديع طلقا ان استطعت ويجهل المتوفى في اي  
شئ نوى صحه نيته وكذا لو قال رجل لغیره ان تريد ان اطلق امرأتي فقال خواهم او قال  
هلا بده فهو على هذا الوجهين رجل قال لغیره خواهي تازنت لا طلاق دهم فقال  
الزوج خواهم فقال الرجل داد مش سه طلاق قال بعض المسامح لا يقع شيء قول  
له حيفه وجعل هذا بمنزله ما لو قال لامرأته طلق نفسك فقال طلقت نفسي ثلثا لا يقع  
شئ في قول له حيفه ولو قال ذلك الرجل داد مش طلاق تقع واحدة وانما يصح هذه الجواب  
اذا اراد الزوج تنويع الطلاق اليه اما اذا اراد ان يرد لا يقع الطلاق رجل عرفانه  
كان مخوبا فقال لامرأته طلقني البارحة فقال اصا بنى اجنوز ولا يعرف ذلك الا بقوله  
كان القول قوله وطلاق المعنوه غير واقع كطلاق المجنوز وكلموا في الفاصل بين المعنوه  
والمجنوز منزلا يستقيم كلامه وفعاله الا نادرا والعاقلة صده والمعنوه من خلط  
كلامه وفعاله فيكون ذاك غالبا وهذا غالبا فكانا سوا وقال بعضهم المجنوز من  
نفع الافعال البتة عن قصد والعاقلة من نفع الافعال المجاين في الاحاين لكن  
لا عن قصد وانما نفع على ظن الصلاح والمعنوه من نفع ما نفع المجاين في الاحاين  
جائز لكن عن قصد نفع ذلك مع ظهور وجه الفساد رجل طلق امرأته وهو صاحب  
بر سام قلما صح قال قد طلقت امرأتي ثم قال لني كذا اظن ان الطلاق في تلك الحالة كثر  
واقعا قال مساجحين ما اقربا الطلاق ان رده الى حال البرسام وقال قد طلقت امرأتي

والا انت طالق انت طالق  
وقال عيب بالاولى  
الطلاق

الحكم

الحكم

طلاق المعنوه



في حال البرسام فلا طلاق غير واقع وان لم يرد الى حاله البرسام فهو ما خذ بذلك  
 قضا وقال الفقيه ابواليث لذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حال مذكره الطلاق  
 رجل قال لامرأته ان طالق كل يوم مرة وكل يوم من نفع علمها في اليوم الاول واحدة  
 وفي اليوم الثاني ثلاث ان كان الطلاق يرد على الغلاب رجل قال لامرأته طلقك اخر  
 تطيقات ذكر في المستفيها بطلونا ولو قال انت طالق اخر التطيقات لا تقع الا  
 واحدة قال لامرأته ان طالق في سنة نفع الطلاق بعد سنة في قول له حنفية وجماعة  
 رجل قال لامرأته في حال مذكره الطلاق هذا طلاق بدمانت در كودم طلقها  
 ولو قال ما نوت به اتقاء الطلاق كان القول قوله مع يمينه رجل وقع في خصومه  
 يمينه وبين امرأته فقالت له امراه ضع ثلثه بطلقا في هذا وهناك ثلاث قصبات  
 صغار مما يكون للحايك بلا غزل فانما الرجل باصبع رجله واحدة وقال هذا  
 طلاقكم ولم يخفها عن ما كنهها قال ادفعه الى ابيك ليسبحه في ثوبك  
 قالوا يلغي ان لا يطلق امرأته لانه جعل القصة طلاقا رجل لامرأته قال نسا  
 العالم ونسا الدنيا طالق لا يطلق امرأته ولو قال نسا هذه البلد ما وهذه  
 القرية طالق وفيها امرأته طلق عن يمينه يوسف لو قال نسا بغداد هو الوفاها  
 امرأته لا يطلق وقال محمد يطلق رجل قال لامرأته ان طالق في قول الفقهاء او في  
 قول القضاة او في قول المسلمين او في القرآن او في قول فلان القاضي او فلان  
 المفتي طلق قضا ولا يطلق فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينو رجل طلق امرأته واحدة  
 او اثنين ففسى ولا يدرك انه طلقها واحدة او ثلاثا فاعال وي مران شايدي تاروي  
 ديكرى بيضه زعم انه يجل له ان يتزوجها والوالا يصدق مضار رجل قيل له اني  
 فلانة زن تو هست فقال هت م قتل له اني زن تو سه طلاق هت فقال هت  
 وهر زعم انها لم سمع قوله سه طلاقه وانما سمع اني زن تو هست قالوا لا يصدق  
 قضا رجل قال لامرأته قولي ان طالق لا يقع ما لم يقل ولو قال لغيره قل لها انها  
 طالق طلق للحال قال لامرأته انت مني ثلاثا ان نوي الطلاق طلق ثلاثا وان قال

ناشر

طالق امرأته واحدة  
او اثنين ففسى

سنة

لم انو الطلاق ان كان ذلك في حال مذكره الطلاق لم يصدق قضا وان لم يكن  
 في حال مذكره الطلاق والواحد ان لا يصدق قضا امرأته قالت لزوجهما طلق  
 وشار اليها ببلاته اصابع ونوى به بطلينقات لا يطلق ما لم يتلفظ به وذكر  
 في كتاب الطلاق اذا قال لامرأته ان طالق وشار اليها ببلات اصابع ونوى به  
 الثلاث ولم يذكر بلسانه فانها يطلق واحدة رجل راي شخصا فظن انها عمره فقال  
 يا عمر ان طالق ولم يشرب في هذا الشخص فاذا الشخص غير عمر وامرأته عمره يطلق  
 امرأته لان المعبر عند عدم الاشارة الاسم وقد وجد رجل قال لامرأته جبه  
 طلاق كرده جيئي لا يطلق امرأته ولو قيل لرجل اطلق امرأتك فقال عد ما مطلقه  
 او احببها مطلقه لا يطلق امرأته امرأه قال لزوجهما طلق فقال لست بامرأة  
 والوا هذا جواب نفع به الطلاق ولا يحتاج الى النية امرأه قالت لزوجهما طلق فقال  
 لها انت واحدة طلق في واحدة رجل طلق امرأته واحدة او اثنين فدخل عليه ام امرأته  
 فقالت طلقها ولم يحفظ خوا بها رعائته في ذلك فقال هذه بانيه او قال  
 الزوج هذه ناله نفع اخرى ولو عاينته ولم يذكر الطلاق فقال الزوج هذه  
 المقالة لا تقع الزيادة الا بالنية رجل قال لامرأته انت طالق ونوى به الطلاق  
 نفع الطلاق ولو قال انت طالق لا يقع شي وان نوى لان حذو اخر الكلام مقاد  
 في العرب وقال الفقيه ابوالقاسم لو ان عجميا قال ذلك بالفارسية وحذو  
 الحرف الاخر لا يقع وان نوى لانه غير معتاد في العجم ولهذا قالوا كعبه تو  
 ازا ولم يذكر الذال لا يعنى وان نوى وقال الصدر الشهيد لا فرق بين العربية  
 والفارسية اذا نوى صح نيته وهذا كله اذا قال انت طالق لا بكسر اللام وان  
 قال بكسر اللام نفع الطلاق وان لم ينو ويكون الاعراب قائما مقام الحرف هذا  
 اذا لم يكن في حال مذكره الطلاق ولا في حاله الغصب وان كان ذلك في حال  
 مذكره الطلاق وفي حاله الغصب نفع الطلاق وان لم ينو ولو قال انت طاق وكت  
 او اخذ انسان فيه لا نفع الطلاق وان نوى لان العادة ما جرت كحدو حرفين

قالت لزوجهما طلق  
واشار اليها ببلاته  
اصابع

الزوج

نعم



من الكلام ولو قال المراه لزوجها طلقه فقال دايم ان كان ذلك في موضع يكثر  
 ذلك عرفهم وقع الطلاق امراه قالت لزوجها كذا لا يطلقه وقال الزوج توخوذ  
 از سرتا ياي طلاق كردي قالوا اينوي ان نوي الطلاق يقع والا فلا قال مولانا <sup>مرگه</sup>  
 وبسبغ ان يقع الطلاق على كل حال لان معنى كلامه انت جميع اجزا يك يطلقه ولو قال  
 ذلك يقع الطلاق فان لم ينو كما لو قال انت مطلقة رجل اراد ان يقول لامرأته انت  
 طالق بلما فلما قال انت طالق اخذ ان ينفقه او مات يقع واحده ولو قال ان واحده  
 ثلثا ومات المراه بعد قوله انت طالق قبل قوله بلما لا يقع شيء وكذا لو قال انت طالق  
 واحده فصا دفها قوله انت طالق وهي حيه وصا دفها قوله واحده وهي ميتة لا  
 يقع شيء رجل قال لامرأته وهبت لك بطلقه يكون نفوقا ايضا ان طلقته نفسها في  
 المجلس يقع والا فلا كحلاق قوله وهبت لك طلاقا فانه يقع الطلاق وقد ذكرنا  
 ان اراد الرجل ان يطلق امرأته فعالت المراه هب لي طلاقا فقال وهبت بريدك  
 ترك الطلاق والا عارض عنه فهي امرأته رجل قال لامرأته انت طالق وانا بالخيار  
 ثلثة ايام يقع الطلاق وبطل الخيار رجل سمي امرأته مطلقه فقال سمكتك مطلقه  
 لا يقع الطلاق عليها لا فمائه وبن الله تعالى ولا في العضاء رجل قال لامرأته  
 انت طالق عدد الجحوم او عدد القرب او عدد البحار طلقك بلما وكذا لو قال  
 انت طالق مثل الثلاث ولو قال انت طالق واحده مثل الثلاث يقع واحده <sup>ب</sup>  
 بانه ولو قال مثل الاياطين او مثل الجبال او مثل البحار يقع واحده بانه في قول  
 له حيفه وزفرو قال ابو يوسف يقع واحده رجعية وهذا الحسن باق في فصل  
 النكاح ان شاء الله تعالى رجل قال لامرأته قبل الدخول بها انت طالق احدي  
 وعشرين طلقك ثلثا عندنا وقال زفرو يقع واحده ولو قال واحده وعشرين طلقك بلما  
 والف يقع واحده في قولهم الا في رواية عن ابو يوسف ولو قال احدي عشر طلقك بلما  
 ولو قال واحده وعشرة طلقك واحده رجل قال لامرأته المدخوله انت طالق  
 فعالت لا كفي بواحدة فقال دو كبر ان نوي ايات الطلاق طلقك بلما رجل قال

انت طالق وانا  
 بخيار

رجل قال  
 لامرأته  
 قبل الدخول

لامرأته ان يكون امرأتى فانت طالق بلما قالوا ان لم يطلقها بطلقه بانه  
 عند فراغه من المهر طلقك بلما رجل قال لامرأته انت طالق مع كل شيء لم  
 يطلق حتى شرب ولو قال انت طالق مع كل بطلقه وكان ذلك بعد الدخول طلقك  
 للمحال ثلثا رجل له بنات ذوات ازواج فقال زوج واحده منهن دخرا ترا  
 يك طلاقا دام يقع الطلاق على امرأته رجل قال لامرأته تراكي او قال تراسه  
 قال الصدر الشهيد طلقك بلما ولو قال توكني او قال نوسة قال ابو القاسم لا يقع  
 الطلاق قال مولانا وبسبغ ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك في حال مذكور  
 الطلاق في حاله الغصب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا بالنية كما لو قال يا لعمري  
 انت واحده ولو قال ابن زني كه مرست بيه قال ابو نصر الدبوسي لا يقع وقال ابو بكر  
 العاصي ان نوي الطلاق يكون طلاقا ولو قال لامرأته انت ثلاث قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا نوي يقع رجل قال لامرأته دست بازداشت  
 يك طلاق فعالت المراه بازكوي ما كواهان نشنوند فقال الزوج دست باز  
 داشت يك طلاق فلما افتراقا قالت له اجنيه زن را بازداشتي فقال  
 دست بازداشتي يك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة دست باز  
 داشت يكون انشا وطلق بلما الا اذا قال غيت بالنانية والثالثة الا خا و لو  
 قال دست بازداشتي ام يكون اخبارا قال لامرأته تو بيه طلاقا اثران نوي  
 اتقاع الطلاق يكون طلاقا والا فلا لان هذا الكلام محتمل محتمل انه اراد بذلك  
 تو بيه طلاقا ملك مني فلا بد من النية وكذا لو قال انت ثلاث بطلاقك  
 محتمل ذلك ايضا الا انه على استعاله في اتقاع الطلاق حتى لو ظهر ما يدل على  
 انه اراد به الملك لا يقع رجل قال لامرأته انت طالق كذا كذا طلقك بلما لان  
 كذا يستعمل في العدد واقل عددين ليس بينهما حرف العطف احد عشر في طلقك بلما  
 رجل قال لامرأته انا استكف منك فبالت المراه كذا براق في الغم فان كنت  
 استكف عنها فارم بها فقال الزوج تف تف ررمي بالبراق وقال رमित

مر

لا



ونوى به الطلاق لا يطلق لانه لو قال ونوى به الطلاق لا يطلق فكذا اذا برف  
ونوى الطلاق رجل قال له غيره تزوجت امراه اخرى فقال نعم فقال له لم طلق  
الاولى فقال بالفارسية ان طلاقا ولم يكن تزوج امراه وكذا كان طلاق الاولى  
ولم يرد به الطلاق لا يطلق امراته امراه قالت لزوجه طلق لما فقال الزوج  
ايك هز اطلاق لا يطلق امراته لانه كلام محتمل رجل قال لامراته لا تحججني من  
الدار بغير اذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا يطلق لانه لم يذكر انه  
حلف بطلاقها ففعل حلف بطلاق غيرها فكان القول قوله رجل له اربع نسوة فقال  
له احدة انت هم انت للمرأة الاخرى هم انت للمرأة الاخرى هم انت للمرأة الرابعة طلق  
الرابعة لانه جعل الطلاق نعم للاربعه رجل قال طالق فقبل له من عيت فقال امراه  
طلقت امراته رجل قال امراه طالق او قال طلق امراه ثلثا وقال لم اعز به امراه  
صدوق لو قال عمره طالق وامراته طالق وقال لم اعز به امراه في صدوق لو قال  
عمره طالق وامراته عمره وقال لم اعز به امراه في طلق امراه ولا يصدق قضا  
وكذا لو قال بنت فلان طالق ذكر اسم الاب ولم يذكر اسم المرأة وامراته بنت فلان  
وقال لم اعز امراه في لا يصدق قضا و يطلق امراته كما لو ذكر اسم امراته وقال عمره  
طالق وامراته عمره طلق امراه ولا يصدق قضا في صرف الطلاق عنها وكذا لو لم  
ينسبها الى اسمها وانما نسبها الى امها او الى ولدها يطلق امراته وكذا لو اخذته  
ام امراته وقال لا ادعك فخرج الى السفر حتى يطلق ابنتي فقال خنزير اسم طلاق  
وقال لم انوا امراه في طلق امراه قضا رجل قال لامراته في الغصب ارتوزن  
معي سه طلاق وحذف الما لا يطلق امراته لانه ما اضاف الطلاق اليها رجل يعني  
يده امراه متلفه فقبل له هذه المتلفه امراه كم قيل له احلف بثلاث تطليقا  
ان لم يكن لك امراه سوا هذه فحلف بثلاث تطليقات ان لس له امراه سوى هذه  
وكانت امراه المتلفه اجنيه احلفوا فيه والفقوى على انه يطلق امراته قضا وكذا  
لو تزوج امراه ببلع فذهبت المرأة بغير علمه الى تره لم يحلف ان كان له امراه بتره

عمره

في طالق طلق امراته رجل اكل حنظل وسرب خمره قال ان خمره وسرب خمره  
انما ان يسه ثم قال له رجل بعد ما سكت به طلاق فقال الرجل بيه طلاق لا يطلق  
امراته لانه لما فرغ عن الكلام الاول وسكت ساعة كان هذا ابتداء كلام ليس فيه  
اضاف ولا شيء رجل قال لمديونه امرايك طالق ان لم تقض حتى اليوم فقال المديون  
ناعم لم يرد به الجواب فقال له رب الدين قل نعم فقال نعم يرد جوابه كانت اليمن  
لازمه لانه اذا لم تحلف بينهما شيء طويل ولم يخذل كلام اخر كان الكل كلاما واحدا  
رجل قال لغیره ذن ان توبه طلاق لاني ان كان له كرهه فقال هز اطلاق يكون جوابا  
حتى لو لم يكن هذا الشخص فعلى ذلك لا امر لا تقع الطلاق رجل قال له غيره هل  
امرايك الا طالق فقال لا طلق امراته ولو قال نعم لا يطلق لان في المسئلة الاولى  
تصير قابلا ليست امراه في الاطلاق ولو قال لا طلق امراته اما في المسئلة الثانية  
صار قابلا امراه في غير طالق رجل حكى يمين رجل ان دخلت لدار فامراني طالق  
فلما انتهيت احكمني الى ذكر الطلاق خطيبا له امراته والوا ان نوى عند ذكر الطلاق  
ترك الحكاية واسيناف الطلاق وكان كلامه يصلح انما عا للطلاق تقع الطلاق  
على امراته وان لم ينو الاسيناف لا تقع ويكون كلامه محمولا على الحكاية رجل قال  
لامراته ان طالق وسكت ثم قال ثلثا ان كان سكوتك لا تقطع النفس بطلاقها وان لم  
تكن لا تقطع النفس بنف واحدة لان السكوت لا تقطع النفس لا يفصل رجل قال لامراته  
انت طالق وسكت فقبل له كم فقال ثلثا قال ابو يوسف يطلق ثلثا والوا احتمال  
ان هذا قول لابي يوسف خاصة فلان عنده اذا قال الرجل لامراته انت طالق  
ونوى الثلاث صح نيته ويحتمل ان هذا قول لابي حنيفة فان عنده اذا طلق الرجل  
امراته ثم قال جعلتها لانا يصير لينا رجل قال لامراته انت طالق واحدة ففالت  
له هزار فقال هزار سوالا يقع فهو على ما نوى رجل قال لامراته انت طالق  
ما لا تقع عليك او ما لا يجوز عليك طلق واحدة وكذا لو قال انت طالق لينا لا تقض عليك  
اولا يحزن طلق لينا رجل قال لامراته انت طالق في مكة ومها في غير مكة طلق للحال

م

طلق امراته ثم قال  
جعلتها لانا



وكذا لو قال انت طالق في نوب كذا وهي في ثوبه حرقع للحال ولو قال انت  
طالق في الليل والنهار طلق واحده ولو قال انت طالق في الليل والنهار يقع  
سنان ولو قال لامرأته في الليل انت طالق ليملك دنهارك طلق في الحال ولو قال  
لها في الليل انت طالق في دنهارك وليملك طلق غدا ولو قال انت طالق غدا اليوم  
طلق غدا وبطل ذكر اليوم ولو قال انت طالق اليوم غدا طلق للحال والاصل  
فيه انه اذا ذكر وقين وليس بينهما حرف العطف يقع الطلاق في الوقت المذكور او لا  
وبطل ذكر الباني ولو قال لها انت طالق اليوم واذا جاع غدا يقع للحال واحده واذا  
جاع وهي في العدة طلق اخرى رجل قال في شعبان انت طالق في رمضان يطلق  
حين تغرب الشمس من اخر يوم من شعبان ولو قال انت طالق في الصيف او في الشتاء  
او في الربيع او في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور واحتلفوا في معرفته  
هذه الاوقات قال بعضهم الصيف ما لا يحتاج فيه الى الحشو والوقود والشتاء  
ما يحتاج فيه الى الحشو والوقود والربيع والخريف ما يحتاج فيه الى الحشو والوقود  
الا ان الربيع يكون في اخر الشتاء والخريف يكون في اخر الصيف وقال بعضهم الصيف  
ما يكون فيه على الاسجار اوراق وثمار والربيع ما يكون عليها الا اوراق وثمرات  
فكذلك الخريف رجل استدرى مملوخته لا يقع عليها الطلاق معلقا كان او مجزئا  
مادامت مملوكة وكذا لو كان الامتياز ما استأثرها من انتهت مدة الامتياز لا يقع  
عليها الطلاق ولو اعتقها بعد ما استأثرها وقع طلاقه عليها معلقا كان  
او مجزئا ولو علق العبد طلاق امرأته لحره بشرط او قال لها انت طالق لسنة  
ثم ملكت المرأة زوجها فطلقها او وجد شرط الطلاق المعلق او جاز وقت سنة يقع  
عليها الطلاق مادامت في العدة رجل قال لامرأته انا مملك طالق ونوى به الطلاق  
لا يقع ولو قال انا مملك بان او انا مملك حرام ونوى به الطلاق يقع المزداد الحق بدار  
الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلما وهي في العدة يقع والمزوجة اذا احتج بدار  
الحرب وطلقها زوجها ثم عادت الى دار الاسلام مسلمة قبل الحضي عند له حيفه

استدرى مملوخته  
لا يقع عليه الطلاق

**فصل في الكنايات والطلاق**

لا يقع طلاقه وعند صاحبيه يقع **فصل في الكنايات والطلاق**  
الكنايه ما يحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا ايضا وهي اقسام ثلثة والاحوال  
ثلثة حاله مطلقه وهي حاله الرضا وحال مذكوره الطلاق وهي ان يسأل المرأة طلاقا  
فما او سأل غيرها طلاقا وحاله الغصب والخضومة ففي حاله الرضا لا يقع الطلاق  
بشيء من الكنايات الا بالنية ولو قال لم اغربك الطلاق كان القول قوله وفي حال  
مذكوره الطلاق نية الغا ط ولو قال لم انوال الطلاق لا يصدق قضا وهي  
قوله انت خلية برة بنته بان حرام اعتدى امرك بيدك اختاري وفي حاله  
الغصب يقع الطلاق بنية من هذه النمايه واذا قال لم انوال الطلاق لا يصدق  
قضا وبذلك النية اعتدى امرك بيدك اختاري وفي الحصة الباقية من النمايه  
عند له حيفه اذا قال لم انوال الطلاق لا يقع ويصدق قضا لانها يصلح للشيء  
فجعل على الشتم والخضومة وقال ابو يوسف اذا قال لم انوال الطلاق كمال الصدق  
في حال مذكوره الطلاق وعنه لي يوسف الاملا انه الحق بهذه الحصة اربعة  
اخرى لا ملك في عليك لا سبيل في عليك حلت سبيلك الحق باهلك لو قال ذلك  
في حال مذكوره الطلاق وفي الغصب قال لم انوبه الطلاق يصدق قضا في قول  
له حيفه وقال ابو يوسف لا يصدق فيما سوى ذلك من الكنايات نحو قوله حلك  
على غاربك تفنعي تخمري استدرى قومي اخرجي اذهبي اسفلي انطلقني تزوجي  
اعزى لا يحاج لي عليك وهتك لاهلك وقيل الاهل او لم تقبل لا يقع الطلاق  
الا بالنية واذا قال لم انوال الطلاق كان مصدقا وعنه لي حيفه لو قال وهتك  
لاهلك لا يكر ولا ملك ولا زواج ونوى الطلاق يقع ولو قال وهتك لاهلك او  
لاخيك او لاخلك او لفلان الاجنه لا يقع الطلاق وان نوى وكذا لو قال لا حاجة لي  
فك وعنه محمد لو قال لها افلحي ونوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال في مذكوره الطلاق  
فارقتك او باسكتك او بسكتك او بسكتك او بسكتك او بسكتك او بسكتك او بسكتك  
لفسك او بركت طلاقا وحلي سبيل طلاقا وسبيلك او انت ساينه او انت حرة

مع الطلاق

لا يصدق



اوانت اعلم بشانك فقال اخبرني نفسي تقع الطلاق وان قال لم انا الطلاق  
لا اصدق وضاه لو قال لها لا انكاح بيني وبينك او قال لم يتوفيني وسنك انكاح او  
قال فصح كما حكى يقع الطلاق اذا نوى ولو قال للمراه لزوجها لست بزوج  
فقال الزوج صدق في نوى به الطلاق يقع في مولى له حيفه ولو قال لها تو مرا  
جيزي يا شي وكررت ذلك لا يكون ذلك طلاقا وكذا لو قال تو مرا كس نهى ولو قال  
لم يتوفيني وسنك عمل يقع الطلاق اذا نوى وكذا لو قال انا بركي مني كما حكى يقع  
الطلاق اذا نوى ولو قال لا حاجتي في فكي ونوى الطلاق لا يقع وكذا لو قال مرا  
بكار نيسه وكذا لو قال ما اريدك ولو قال لها ابعدي عني ونوى الطلاق يقع ولو  
قال لها اذهبي فبيع هذا الثوب او اذهبي ففطني او قومي وكل في نوى الطلاق  
يقوله اذهبي وتقول قومي لا يقع الطلاق ولو قال لها طرقي عليك مفتوحة ونوى  
الطلاق لا يقع الا ان يقول اربع طرق عليك مفتوحة فخذى في اى طرفه منه حينئذ  
يقع الطلاق اذا نوى ولو قال جمار راه برتو كذا فيم لا يقع الطلاق ما لم ينو ولو قال  
توسه باد ايدون وقال لم انا الطلاق كان القول قوله ولو قال للمراه لزوجها طلقني  
فقال لا اعمل ففعلت ان لم تطلقه اذهبه وان زوج فقال الزوج خواهي سوى كن  
خواهي دوست لا يقع الطلاق لان هذا اظهار قله المبالاه طن الزوج ان انكاح امراته  
وقع فاسدا فقال بركت هذا النكاح الذي سني ومن امراتي ثم ظهر ان نكاحها كان  
صحيحا لا يطلق امراته ولو قال لامراته انا بركي مني طلاقك لا يكون طلاقا ولو قال  
بركك من طلاقك يقع الطلاق نوى او لم ينو ولو قال انا بركي مني طلاقك  
يكون قال بعضهم يقع الطلاق اذا نوى وقال بعضهم لا يكون طلاقا وان نوى وهو  
الظاهر قال له امراته كراي نه خريزه يعيب بازده فقال لا اذم قالوا لا  
يقع الطلاق ولو قال اب المراه لزوجها كراي نه خريزه از من من بازده فقال يتو  
بازد اذم يقع الطلاق اذا نوى كانه قال لها الحق يا هلك ولو قال انك السراج  
فمك لو قال لها انك خليه قالت المراه لزوجها طلقني فقال الزوج ان شئت لف

تألت لزوجه است  
الى تزوج

اربع

مرة لا تقع شي ولو قال بنو ارم از زن واز خواستد ان نوى طلاقا يكون طلاقا  
والا فلا ولو وقع بالكنايات باين عندنا الا الواقع ببلته اعتدى استبري  
رحمك انت واحدة فانه تقع بها واحدة رجعية وان نوى الثلاث بالكنايات  
يصح نيته الا في اربعة اعتدى استبري رحمك انت واحدة اختاري فقالت  
احمرت نفسي فانه لا يصح نيته الثلاث في هذه الاربعة ولا يصح نيته المتين  
في الكنايات ولو وقع الطلاق بالفارسية فقال دست بازدا شمت نوى الطلاق  
هو تفسار قوله تخليت سبيلك لا يقع الطلاق ما لم ينو واذا نوى تقع واحدة  
رجعية وقال الفقيه ابو الليث السجستاني الامام ابو بكر محمد بن الفضل تقع واحدة  
باينه ولا يصدق انه لم ينو الطلاق وعليه الفتوى ولو قال باي كذا ذكردمت  
تقع واحدة رجعية في قولهم ولا يحتاج الى اليقين لانه تفسار قوله طلقك ولو قال  
بيكت طلاق دست بازدا شمت يكون رجعي ولا يصدق انه لم ينو الطلاق ولو قال  
جنك بازدا شمت از تو ونوى الطلاق قال الفقيه ابو جعفر تقع واحدة باينه  
وقال غيره تقع واحدة رجعية والاول اصح وفي فتاوى الشافعي لو قال لها ترايله  
كردم اورها كرم او دست بازدا شمت او ترا شمت لا يقع الطلاق ما لم ينو وكذا  
لو قال دست بازدا شمت اورها كرم او ترا شمت ولو نوى الطلاق في قوله رها كرم تقع  
واحدة باينه وفي قوله دست بازدا شمت تقع واحدة رجعية وان قرن الطلاق  
بهذه الالفاظ نحو ان يقول دست بازدا شمت يكل طلاق يقع واحدة رجعية ويكون  
العمل بالطلاق كما لو قال امرتك بركك في تطليقه او اختاري ففعلك تطليقه فاحارب  
نفسها تقع واحدة رجعية ولو قال شمت او به شمت لا يقع الطلاق في قوله حيفه  
وان كان ذلك في ذكر طلاق او خصومة واذا نوى الطلاق يقع واحدة رجعية وعنه  
يوسف انه حين خايط العجم وجد هذا صرخا في العجم فقال يقع الطلاق وان لم ينو في  
اي حال كان ولا بد من قضا انه عني بترك المحرم وان نوى باننا اولنا فهو على ما  
نوى لانه محرم ذلك في لغتهم رجل قال لمنكوحته لانه ان نوى النسي صح نيته ولو

والا يصح  
طلقك مع الطلاق  
ويكون رجعية

اوله كرم

از زني







غير مرسومة ان نوى الطلاق تقع والا فلا وان كانت مرسومة تقع الطلاق  
نوى او لم ينو هم المرسومة لا تخلوا اما ان يرسل الطلاق بان كتبه ما بعد فاته  
طالق فمما كتب هذا وقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة وان علق  
طلاقا بمجيء الكتاب بان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ما لم يجي اليها الكتاب  
لا يقع وان كتب اذا جاءك كتابي فانت طالق وكتب بعد ذلك حواج فجاءها  
الكتاب فعدت الكتاب اولم يقرأ يقع الطلاق وان بدله بعد ما كتب محي  
الحواج وترك اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فجاءها الكتاب وقع الطلاق  
لان قوله كتابي هذا الى ما كتبت قبل الطلاق فاذا وصل اليها ذلك وقع الطلاق  
وان بدله بعد ما كتب محي اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق وترك الحواج فوصل  
اليها ذلك لا يقع الطلاق لان شرط وقوع الطلاق ان يصل اليها ما كتبت قبل قوله هذا  
فاذا محي ذلك لم يصل اليها ما يتعلق به الطلاق هذا اذا كتبت الحواج بعد الطلاق  
فان كتبت الحواج اولم كتب بعدها اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثم محي  
الحواج وترك اذا جاءك كتابي هذا فجاءها ذلك لم يقع الطلاق لان شرط وقوع  
الطلاق ما وصل ما كتبت من الحواج قبل قوله اذا جاءك كتابي هذا ولم يصل  
اليها ذلك وان محي قوله اذا جاءك كتابي هذا وترك ما قبله ووصل اليها ذلك وقع  
الطلاق فالحاصل ان ما كتبت قبل قوله كتابي هذا اصل وما بعده تبع والعبارة  
للاصل دون التبع ولان الكتاب ينسب الى الممهم والمهم بدلا لذكره ولو كتب الطلاق  
في وسط الكتاب وكتب قبله وبعده حواج ثم محي الطلاق وبعثت اليها بها  
وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق اقل او اكبر وقال ابو يوسف كذلك  
ان كان ما قبل الطلاق اكثر وان كان الاكبر ما بعد الطلاق لا يطلق وان كان  
فصل الطلاق في اخر الكتاب محي ما قبل الطلاق او محي اكثر ما قبل الطلاق من  
الكلمات وترك فصل الطلاق لا يطلق رجل كتب لي امرأة كل امرأة في غير ذلك غير  
فلانه طالق ثم محي اسم فلانة وبعثت بالكتاب اليها لا يطلق فلانة ولو كتبت لي

اشارة

امرأة اما بعد ان طالق لسان الله ان كان موصولا بكتاب الله لا يطلق وان كتب الطلاق  
ثم فتره ثم كتب ان شاء الله طلق امرأته لان الكتاب من الغايب منزلة الخطاب  
من الحاضر وفي الخطاب يعتبر الاستئناس موصولا ولا يعتبر تفصيلا ولو كتبت  
امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب اليها فاحد الاب ومزق  
الكتاب ولم يرفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع امورها فوصل الكتاب اليها  
في بلدها وقع الطلاق لان وصول الكتاب الى الاب وهو متصرف في امورها كوصول  
الكتاب اليها وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان اجبرها الاب بوصول  
الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو مزق ان كان يمكن فيه وقراءته تقع  
الطلاق عليها والا فلا رجل اكره بالخبر والصرف على ان كتبت طلاق امرأته فلانه  
بنت فالمرء فلان كتبت امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق امرأته لان  
الكتابة اعمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا الاخرى اذا كان لا يكتب  
وله اسارة معروفة في التصرفات في القياس لا يفد شي من تصرفاته من الطلاق والعاقبة  
والبيع ونحوه كالا يفد من المريض الذي نقل لسانه مرضه وهو قول مالك واخيه  
ليل وعندينا بنت هذه التصرفات باشارة المعهودة كما يتكلم لانه لا يرجع منه  
العبارة فتقام الاسارة مقام العبارة كما تقام الكتابة مقام العبارة هـ

### باب التعليق

رجل قال لامرأته اني قد فقت نعم فقال لها اني نوزن مي كل طلاق  
وسه طلاق وهزار طلاق قومي واخرجني من عندي وهو نزع ان لم يرد به الطلاق  
كان القول موله لانه لم يصف الطلاق اليها رجل قال لامرأته كرخانة ما ذروري ترا  
طلاق فذهبت الى باب دارها ولم يدخل احلف المشاح فيه والصحيح انها لا  
يطلق لانهم يريدون هذا المنع عن الدخول فلا يطلق بدونه قال لامرأته اكرتوباك  
حرام كني فانت طالق فابا نهما بما جاء معناه العدة قالوا على قمار قول له حيفه  
ومحمد يطلق امرأته وجعلوا هذا فرع لما لو قال لامرأته كل امرأة اتزوجها في

لم

مط  
الطلاق اليها



طالق ثم ابانها ثم زوجها طلق عندها لمعوم اللفظ ولا يطلو عنده ينف  
وبه اخذ الفقيه ابو الليث لان الطاهر انه لا يريد هذا اليمين رجل قال لغيره  
زن وى ازوى به طلاق كذا توهمان من بنياني قال الفقيه ابو جعفر هذا تعليق  
صحيح كانه قال ان لم يخرج الى ضيفا فامراته طالق وكذا لو اتهم امراته برفع شي  
فعال نوار من به طلاق كذا توهمان نورد داشته ولم يكن رفعت رطلق لئلا يعلق  
الطلاق بعدم الرفع عرفا رجل قال كرمرا جرف لانه زن باشد هزار طلاق واده  
او قال لا جنينه كرمرا تزوز كنم او قال كرمرا تو مران زن باشد في طالق فزوج  
امراه ثم تزوج اخرى طلق الاولى دون الثانية لانه اذا لم يقل مرزني كرمرا جرف  
يود لا يدخل في هذا اليمين الامراه واحده فاذا تزوج الاولى في حنث ووقع الطلاق  
وانت اليمين فلا يطلق الثانية وكذا لو قال كرمرا بدن حمان زن بود سه طلاق  
فزوج امراه طلق فان تزوج اخرى لا يطلق الثانية لان هذا اليمين لم يتناول الا  
امراه واحده رجل قال لامراته هزار طلاق كرمرا فلان كرمرا واراد به التعليق  
قالوا لا يتعلق ولا يكون بخيرا ولو قال كرمرا فلان كرمرا كرمرا هزار طلاق واراد به  
التعليق كان تعليقا وعند المناخرين يتعلق في الوجهين لانه انما جعل تعليقا في  
تقديم الشرط باضمار الخطاب فيه فينسب ان يجعل تعليقا في باضمار الشرط باضمار  
الخطاب ايضا رجل قال كرمرا من هرگز گشت كنم هذه القرية فامراته طالق قالوا  
ان زرع فيها زرع او قال لانا او قطننا كان حاشا وان سقي زرع او حصد  
لا يكون حاشا وكذا اذا كرم ولم سذر لا حنث لو دفع الى غيره مزارعه او استاجر  
اجرا فزرع اجيره ان كان الخالف ممن ياشركه بنفسه لا بنفسه لا حنث الا ان يعني  
ان لا يامر غيره بذلك لئلا يكون حاشا وان زرع غلامه او اجيره الذي كان يعمل له  
ذلك قبل اليمين حنث عليه الا ان يعني عمله بنفسه رجل قال لامراته طالق كرمرا  
كوده ام او قال كرمرا كرمرا كرمرا ام وهو صادق فيما تقول اخلف المسامح فهم بالغائبين  
منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل هذا بخبر وليس بعلتي الا ان يكون في موضع

لا يكون تعليقا الاسد اللفظ وقال بعضهم هو تعليق الذي يصح هذا القول  
ما روى عن ابي يوسف رجل قال لامراته طالق لدخلت الدار فهو ميم كانه  
قال دخلت الدار ان لم اكن دخلته فامراته طالق تفسير ذلك بالفارسية زن  
ازوى بطلاق كرمرا كرمرا كرمرا است فان كان فعل ذلك الفعل لا يحنث وان لم يكن  
فعل حنث عليه وعرفنا يستعمل هذا في التعليق فان القاضي علف المدعي عليه  
هذا اللفظ بالله كرمرا كرمرا مال داؤني نيت بوي رجل قال لامراته ان طالق  
لا دخلت الدار فهو كقوله انت طالق ان كنت دخلت الدار ولو قال انت طالق  
دخلت الدار طلق لئلا لانه لم يوجد منه ما يكون تعليقا رجل قال لامراته  
انت طالق لو دخلت الدار لطلقك فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت  
الدار كانه قال اذا دخلت الدار اطلقك فان لم اطلقك فان طالق فان دخلت الدار  
يلزمه ان يطلقها فان لم يطلقها حنث موت المراه او موت الزوج يقع الطلاق  
وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعبدك حرام لم اضربك رجل قال لامراته  
ادخل الدار وانت طالق فدخلت طلق كذا لو قال ذلك لعبده لان جواب الامر  
كحرف الواو وجواب لشرط حرف الفاء وهذا لو قال لعبده ادا الى الفاء وانت حنث  
كان تعليقا باء الا الف رجل حلف بالفارسية وقال هرگاه من ابر كار كنم فلكي هذه  
جملة الفاظ هروقه هرگاه وهرگاه وهر زمان وهر هي وهر بار في واحدة  
منها تكرر الحنث بتكرار الفعل في قولهم وهو قوله هو بار كذا لو قال بالعربية كلا  
دخلت الدار فامراته طالق فدخل الدار مرارا يتكرر الطلاق بتكرار الدخول  
وفما سواها من الفاظ هر زمان وهرگاه لا يتكرر الحنث بتكرار الفعل ولا حنث  
الامره واحده كذا لو قال من دخلت الدار او من ما دخلت الدار فامراته طالق  
فانه لا يحنث الامره واحده وقال بعضهم في قوله هر زمان وهرگاه بتكرار الحنث  
بتكرار الفعل لان قوله هر تفسير قوله كل وكلا فوجب لاحاطه والعيه وقال  
بعضهم لا يتكرر الحنث الا في قوله هو بار وعليه الاعتماد وذكر محمد بن قيس في ترجمته



قوله هرگاه و هر بار و هر زمان شبهه بكل مرة و كلما فبحث في كل مرة وقوله  
الروا مثل قوله ان دخلت ولو دخلت فلا بحث الا مرة وقوله هي على وزنته فلا  
بحث الا مرة وكذا قوله هيته مثل قوله هي مضاهها واحدا ان مت وفيها  
واحد لا بحث فيها الا مرة رجل قال كلما قعدت عندك فامراته طالق فتعد  
عنده ساعة طلق بلى لان الروام على التعداد وعلى كل ما يستدام لمزله الانشاء  
ولو قال كلما ضربك فان طالق فضرته بيده جميعا طلق بئتين وان ضربه بالكف  
واحد لا يطلق ولا واحد وان وقع الاصابع منفردة لان في اليد تكرار الضرب  
لان الضرب بكل يضره على حدة فكان ذلك بمنزلة الضرب بصف واحد اما في الوجه  
الساني لم يكرر الضرب لان اصله في الضرب هو الكف والاصابع مابع لها فلم يسعد  
الضرب رجل قال لامراته كلما طلقك فان طالق فطلقها واحده تقع طلاقا  
طلاقا بالطلاق وطلاقا بقوله كلما طلقك فان طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق  
فان طالق فطلقها واحده طلق بلى ولو قال اذ اطلقك واحده فهي بائع قال  
فهي بلى فطلقها واحدة بعد الدخول طلق في حجة في قوله هي بائع كذا في  
قوله هي بلى ولو قال اذ اطلقك فان طالق واذا لم اطلقك فان طالق فلم  
يطلق حتى مات طلق بئتين اخر حرم ومن اجزا حيوته لانه لما لم يطلق صار  
حائضا في اليمنى البانية فيقع عليها طلاق واحد واذا حصة اليمنى البانية  
صار حائضا في اليمنى الاولى فتقع عليها بطليقة اخرى ولو قال اولا اذ لم  
اطلقك فان طالق ثم قال واذا اطلقك فان طالق فلم يطلق حتى مات يقع  
بطليقة واحدة باليمنى الاولى وما يقع باليمنى الاولى وهو سابق على اليمنى  
البانية لا يصلح شرطا للحنث اليمنى البانية لان السروط براعي في المستقبل  
لان الماضي فلا يقع الاطلاق واحد رجل قال لامراته ان لم اطلقك اليوم بلى  
فان طالق ثم اراد ان لا يطلق امراته ولا يصار حائضا والوا الحيلة في هذا ما  
روى عن علي بن جعفر وعليه النووي ان يقول لامراته في اليوم ان طالق بلى على الف

عن

درهم فاذا قال لها ذلك يقول المرأة لا اقبل فاذا قالت المرأة ذلك ومضى اليوم  
كان الزوج بارا في ميمنه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلثا وانما لم يقع الطلاق  
عليها يرد المرأة وهذا لا يخرج كلام الزوج من ان يكون تطلقا الا ترى ان محمدا  
قال في الكتاب رجل قال لامراته طلقك بلى على الف درهم فلم تنقل قالت المرأة  
فبليت كان القول قول الزوج ولا يقع عليها الطلاق سمي كلام الزوج تطلقا من  
غير وقوع الطلاق وهذا لان التلطيح نوعان يطلقون بال ويطلقون بغير مال  
وقديم ما كان من جهة الزوج وهو احاب الطلاق بخلاف العلوق المعلق بالشرط  
لانه عدم قبل الشرط فكان لا يجب عدم المذكور او لا بل يقتضيه وجوده بقول  
الرجل اكرمتك على ان تكرمني ويقتضيه ذلك وجود الاكرام منه او لا ولو قال اكرمتك  
ان اكرمتني لا يقتضيه ذلك وجود الاكرام منه وانما يقتضيه وجود الاكرام منه  
بعد اكرام المخاطب ويصار كانه قال ان اكرمتني اكرمتك ولو قال لامراته ان سالت  
الليلة طلاقك فلم اطلقك فان طالق بلى ففان المرأة ان لم اسالك الليلة الطلاق  
فجميع ما املك صدقه في المساكن فسالت المرأة طلاقها في الليلة فقال لها الزوج  
انت طالق ان شئت فقال لا اشأ ومضت الليلة لا تطلق ويكون الزوج بارا ولو  
سالت طلاقها في الليلة فقال الزوج انت طالق ان دخلت الدار فمضت الليلة  
ولم يدخل طلق لان العلوق بمشيئتها يفرض الطلاق اليها ولهذا يقتصر على المجلس  
والطلاق رفع القيد وفما يرجع الى رفع القيد لا فرق بين ان يطلق وبين ان يرض  
الطلاق اليها ولا كذلك العلوق بدخول الدار وخو لانه اذا لم يرض فمضت  
لا يقتصر على المجلس فاذا لم يصير الطلاق يدها لا يصير الزوج مطلقا فيصير حائضا  
رجل قال لامراته ان تكلمت بطلاقك فعبدك حرم قال لها ان شئت فان طالق  
فقال لا اشأ قال بعضهم يعق عبده لان شرط العتق التكلم بطلاقها وقد وجد  
وكذا لو قال لغیره ان تكلمت بطلاقك فعبدك حرم قال انت زاني ان شاء الله

ما يجوز

ما يجوز



يعتق عبده وكذا لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لعظم عظم وقال  
الحسن بن نوي في جميع ذلك وله ما نوي وان لم ينو شيئا فلا اراء حاشا قال العقبة  
ابو الليث القول الاول احيائي وبعضهم اخبر قول الحسن رجل قال لا امراته ان  
حلف بطلاق فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله لا تحت  
في يمينه ولا بطلوا المرأة لان الاستثناء اخر الكلام بطل حكم ما قبله واذا بطل  
الطلاق بطل اليمين لان اليمين لا يتغير بدون الحرف ولهذا لو قال ان اقررت لفلان  
بعشرة دراهم فامراتي طالق ثم قال لفلان على عشرة دراهم لا درهم لا تحت  
في يمينه لانه ما اقرله بعشرة وانما اقرت بعشرة ولو قال ان حلف بطلاق فانت  
طالق ثم قال لها انت طالق ان شاء الله طلقت امراته في قول له يوسف ولا يطلق  
في قول محمد لان على قول له يوسف قوله انت طالق ان شاء الله يمان بوجود الشرط  
والجزا وعلى قول محمد ليس بيمين ومرة الاخلاق بظهر في مسائل منها هذه المسئلة  
ومنها لو قال ان شاء الله انت طالق تنفع الطلاق في قول له يوسف لان الشرط  
اذا تقدم على الجزا لا سعلق الطلاق الا بحرف الجزا فانه لو قال لا امراته ان  
دخلت الدار انت طالق يكون تجزوا وعلى قول محمد يصح الاستثناء تقدم او  
تاخر لان عنده الاستثناء ابطال وليس تعليل فيصح على كل حال رجل قال  
انني تقضيها له فقال الرجل نعم وحلف بالطلاق وان تعاق  
منهم رجل حلف رجلا ان يطيعه في كل ما يامره به وينهاه عنه ثم نهاه عن  
جاء امراته فجامع الحالف لا يحش ان لم يكن هناك سبب يدل عليه لان الناس  
لا يريدون بهذا الفهم عن جماع المرأة عادة كما لا يراد به النهي عن الاكل والشراب  
حلف رجل بطلاق امراته ان لا يطلق امراته فالا منها ومضت امدته ووقع عليها  
الطلاق بالايبلا فانه يقع عليها طلاق اخر حكم اليمين ولو حلف ان لا يطلق  
امراته وهو عتيق ففرق القاض بينهما بالعبه لا تحت في يمينه لان وقوع

ان شاء الله انت طالق  
يتحقق الطلاق

حلف الرجل بيمين الله  
ان تقضيها له فقال  
الرجل نعم وحلف  
بالطلاق وان تعاق

الطلاق بحكم الايبلا ايضا فانه ولا كذلك الطلاق بغيره لقاض بسبب لغيره  
وان كل واحد منهما طلاقا وقال الفقهاء ابو جعفر لا تحت في الايبلا في اللعان  
في قياس قول له حيفه ومحمد بن حنبل لا تحت في قياس قول له يوسف وقال الفقهاء  
ابو الليث ويجوز ان لا تحت في اللعان اجماعا وبه نأخذ كما لا تحت في اللعان اذا  
فرق القاض بينهما وان كان طلاقا رجلا قال الكرمي من زني را دست  
باز دارم تا اين فرزند زنده است فعبد حريم خلعها حنبل في يمينه رجل  
حلف ان لا يطلق امراته فخلعها فخلعها فخلعها فخلعها فخلعها فخلعها فخلعها  
بالسار حنبل في يمينه وان اجار بالنعل بان لم يقل شيئا بلسانه الا انه اخذ بدل  
الحلف قالوا لا تحت في يمينه وعليه الاعتقاد وهذا واجازه النضر في سوار حلف  
يايمان موعظة ان لا يطلق امراته ثم اراد اخلاص منها من غير ان يكون حاشا  
فالحيلة في ذلك ان يتزوج رضيعه ويأمر اخيه امراته لوام امراته ان يرضعها  
حتى يصير الرضيعة ابنة لا تحت امراته او يصير ابنه لام امراته فيصير جامعا  
بين الاخوين او جامعا بين المرأة وخالتها ففسد كاحها جميعا رجلا قال  
لامراته انت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الاخرى فان حلت  
احدى الدارين طلقت فان دخلت الدار الثانية وهي العدة لا تنفع طلاقا اخر  
وكذا لو قال ان دخلت هذه الدار فان طالق وان دخلت هذه الدار الاخرى ولو  
قال انت طالق واحده ان دخلت الدار ميتين تقع بثنان الساعة وواحدة اذا  
دخلت الدار ولو لم تقل واحدة ولكن قال انت طالق ان دخلت الدار ميتين يقع بثنان  
اذا دخلت الدار مرة واحدة ولو قال لا امراته انت طالق واحده ان سئلت بيمين فان  
سئلت بيمين في واحدة ولو قال انت طالق ان دخلت الدار طالق يقع واحدة  
للحالف الاولى اذا دخلت الدار ولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلثا تنصرف  
الثلث الى الطلاق لان بنوي الدخول ولو قال انت طالق ان دخلت الدار عشرة  
ففي على الدخول عشر مرات لا الى الطلاق ولو قال انت طالق ان دخلت الدار طالق

النكاح ٩



طالق كان ذلك قبل ان يدخل طلقت للحال واحدة بالوسطى واذا تزوجها  
 قد دخل الدار طلقت بالاولى رجل قال امراته طالق بلثا ان دخل الدار  
 اليوم فشهد ساهدا ان انه دخل الدار حتى يشهد شاهدان غير الاولين  
 لم يعتق عبده بقولها رايناها دخل الدار حتى يشهد شاهدان غير الاولين  
 ان الاولين راياه دخل الدار وكذا لو قال الحالف لاولين عبدي حران لم يكونا  
 شهدا على تزوجه لم يعتق عبده رجل قال لامراته اخبريني بامر كذا ففعلت لا  
 فقال الزوج ان لم تخبريني فان طالق لمنا قال محمد هذا يكون على الابد الا  
 ان ينوي انفور رجل قال لامراته طالق ان كلمتك منه اذ هي يا غدر  
 الله قال فقد كلمها وحسن في عينه رجل قال لامراته اذ اقلت لك يا زانية فأت  
 طالق ثم قال لا ينهيها يان الزانية طلقت امراته فان نوى ان يواجهها دن فيها  
 بينه وبين الله تعالى ولا بد من في القضاء رجل قال لامراته قبل الدخول  
 اذ اخصت فأت طالق فقال حصنت ونزوت من ساعتها مات قال  
 محمد ميراثها للزوج الاول دون الثاني وقال لا ندرى اكان ذلك حضام لا  
 رجل له امرأه ابنة اربعة عشر وغلام ابن اربعة عشر فقال للمراة اذا  
 حضمت فان طالق وقال للغلام اذا اخلت فانت حر فعالت ابجارية قد  
 حضمت قال الغلام قد اخلت قال صدق المراه ولا صدق الغلام قال لان  
 في الغلام مكر ان ينظر كيف يخرج منه المني اما خروج الدم من الفرج لا يعلم  
 انه حيض فلا تقف عليها غيرها فقبل قولها امرأه قالت لزوجها طلق طلق  
 طلق فقال الزوج طلقت ان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلثا فثلث ولو  
 قال طلق وطلق وطلق فقال الزوج طلقت في ثلث وكذا لو قال  
 خري خري خري فقال فعلت وطلقت نفسها في واحدة وان قال خري  
 وخري وخري فقالت قد فعلت وطلقت نفسها في ثلاث رجل قال لامراته  
 ان طيسك ما دمت معي فأت طالق بلثا ان اراد الحيلة قال محمد بطلتها بطلقة يائسه

ما كسرت

قالت لزوجها طلقني  
طلقتني طلقني

ثم تزوجها من ساعته فطاهها فلا بحث رجل قال لامراته انت طالق وان  
 دخلت الدار طلقت للحال ولو قال ان دخل الدار ات طالق او قال ان دخلت  
 الدار انت طالق طلقت للحال في هذه المسائل ولو قال انت طالق ان ولم يرد عليه طلق  
 للحال في قول محمد ولا يطلق في قول يوسف وكذا لو قال انت طالق لمنا لو اذ قال  
 والا او قال ان كان اذ قال ان لم يكن لا يطلق في قول يوسف به اخذ محمد في سلمه  
 رجل به فافاه او نقل في لسانه لا يمكنه اتمام الكلام الا بعد مدة فحلف بالطلاق وذكر  
 الشرط او الاستثناء بعد تردد وكلف ان كان معروفا بذلك جارا استثناء وتعليقه  
 رجل قال بالفارسية امراته طالق اكرض وقطع الكلام قال ابو القاسم لا تقع الطلاق  
 كما قال ابو يوسف رجل قال لامراته انت طالق ايدا ما خلا اليوم طلقت للحال  
 كانه قال ان طالق تطليقه لا يقع عليك اليوم رجل قال كل امرأه لي طالق الا  
 هذه وليس له امرأه سواها لا يطلق امرأته امرأه قالت لزوجها طلق بلثا فقال  
 الزوج انت طالق فني واحدة الا ان ينوي بلثا ولو قال قد فعلت طلقت بلثا وكذا  
 لو قال قد طلقك ولو قال المراه طلقه فقال الزوج قد طلقك بنوي ثلثا **ينوي**  
 ثلثا فني واحدة ولو قال لامراته طلق نفسك فقال قد فعلت والزوج ينوي ثلثا  
 فني ثلث امرأه ادعت على رجل انها امرأته فحلف الرجل بطلاق امرأته اخرى  
 ماهي يا امرأة له فقامت المدعية اليه انها امرأته فقال الزوج قد كانت امراة  
 وطلقتها قال كأت في عينه رجل ادعى قبل رجل ما لا فحلف المدعي عليه بطلاق  
 امراته ما للمدعي عليه شيء وسهر ساهدا ان المدعي عليه الف درهم وقضي  
 العاض عليه الف درهم للمدعي والمدعي عليه يقول ما له عليه شيء حلف الحالف في  
 قول له يوسف ولا بحث في قول محمد ولو شهد سهود المدعي ان المدعي اقترعه الف  
 وقضى القاض عليه بالف لا بحث في قولها رجل حلف بطلاق وحسن في عينه ولا  
 يدري انه حلف بواحدة او بثلاث قال ابو يوسف بجري في ذلك وعلى ما يقع عليه  
 التحري وان استنوى ظنه ما خذ بالا كبر اخيا طار رجل قال لامراته ان دخلت الدار

او محي قبل طلاق فحلف  
المدعي عليه بالمدعي  
عليه شيء

لا يدري ان حلف بواحدة  
او بثلاث



فان طالق لم قال لامرأته له اخرى فانت طالق بطلوا لانيه الحال وسعلق  
 طلاق الاولى بالدخول ولو قال لا جنيته ان يزوجك فانت لم قال لامرأته انت  
 طالق طلقا امرأته للحال ولو قال لا جنيته ان يزوجك فانت طالق لم قال لامرأته  
 وهذه كان على النكاح كله رجل قال لامرأته المدخول بها انت طالق وانت او  
 قال انت طالق انت او قال انت طلق المراه واحدة الا ان ينوي بكلام الثاني  
 طلاقا اخر فليزيم ذلك ولو قال انت طالق وانت لامرأته اخرى او انت او فانت طلقا  
 جميعا فان قال لم انوي بكلام الثاني طلاقا لا بد من في القضا ولو قال انت طالق وانما  
 وضم اليها امرأة له اخرى طلق الاولى في غير والاخرى واحدة اذا ضم اليها من يلزمها  
 الاطلاق لزم الاولى من الطلاق مثل ما يلزم صاحبها في الكلام الثاني وكذا لو قال  
 لم انما اريد طلقا فانت او قال لم انما اريد طالق واحدة بالكلام الاول  
 ولا يلزمها بكلام الثاني طلاقا اخر الا ان ينوي ولو قال انت طالق لا بطل انما لزم  
 الاول بطلت في الاخرى واحدة رجل له ثلاث نسوة فقال لواحدة اذا طلقك فلا  
 فلا اخرجان طلقا لم قال للاخرى مثل ذلك لم قال للماتة مثل ذلك لم طلق الاولى  
 واحدة فانه يقع على الاخرى واحدة واحدة ولو لم يطلو الاولى ولكنه طلق الوسطى  
 واحدة فانه يقع على الماتة والاخرى واحدة واحدة لم يعود على الماتة وعلى الوسطى  
 على كل واحدة تطلق اخرى ولا يقع على الاولى في سوا الطلاق الاول ولو لم  
 يطلو الاولى والوسطى ولكنه طلق الماتة فانه يقع على الماتة ثلاث تطليقات وعلى  
 الوسطى الاولى على كل واحدة نسيان رجل له امرأتان عمره وزين فقال عمر طالق  
 المساعه وزين طالق اذا دخلت الدار لم يقع الطلاق على احدها حتى يدخل الدار  
 فاذا دخل خير في ايقاعه على ايتهما شا رجل قال لامرأته انت طالق او لست برجل  
 او انا غير رجل في طالق لانه رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال انت طالق او انا  
 رجل كان صادقا ولم يطلو امرأته رجل قال لامرأته اسمها عمر ان دخلت الدار يا  
 عمر فانت طالق وبازين فدخلت عمر الدار طلقك لاني عن بنته في زين فان قال

مط  
 خبر في امارة على انما كانت

نوت طلقا ايضا ولو قال ذلك بغير او فقال نوت طلقا مع عمر طلقا  
 جميعا ولو قدم الطلاق فقال يا عمر انت طالق ان دخلت الدار وبازين فدخلت  
 عمر الدار طلقا جميعا ولو قال لم انو طلاق زينب لا يقبل قوله ولو قال انت يا عمر  
 طالق وبازين لم يطلو زينب لان ينويها قال الاولى انه لو قال لك يا فلان على الف  
 درهم وبازين كان المال للاول ولو قدم المال فقال لك الف درهم على بازين  
 وبازين لم كان المال لهما جميعا ولو قال يا عمر انت طالق يا زينب فعمد طالق دون زينب  
 الا ان ينويها ولو قال انت طالق يا عمر يا زينب لم يطلو زينب الا ان ينويها ولو قدم  
 اسمها فقال يا عمر يا زينب انت طالق لم يطلو الاولى الا ان ينويها رجل قال لامرأته  
 ان دخلت الدار ان دخلت الدار ان دخلت فانت طالق فمد على دخله واحدة ولو قال  
 ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فمد على دخلين رجل قال لامرأته ان  
 دخلت لك انت طالق فانت طالق لم قال قد طلقك بطلو في واحدة بالطلاق  
 وواحدة باليمن رجل قال ان يزوج امرأه في طالق وان يزوج امرأته في طلق  
 طالق فزوج امرأتين معا فها طالق واحدة واحدة واحداها بطلو في رجل  
 قال لامرأته انت طالق است طالق ان يزوجها فمد على زيد شيت رطلينه  
 واحدة قال ابو بكر البجلي لا تقع شيء ولو قال شيت اربعا فمد على زيد شيت رطلينه  
 وعلى مولى يوسف محمد سبع الملاث اذا قال شيت ريبا امرأه اتهم بالسرقه  
 فاموت زوجها ان حلف بطلاقها انها لم سرق فحلف الزوج فبالت المراه قد كنت  
 سرقه صرت حائسا فحلف ان لا يزوجها لانها سرقه فحلف الزوج فبالت المراه قد كنت  
 بالطلاق على ان يزوجها ثيبا قط وقد تزوج بكرا فوجدها ثيبا قالوا ان صدقته  
 المراه انها كانت ثيبا كان لها عليه مهر ونصف مهر بالدخول ونصف مهر  
 بالطلاق قبل الدخول يحكم اليمن وليس لها نفقة العدة والسكن لانها معتدة  
 بالوطي عن شبهة وان كذبته المراه وقالت كنت بكرا فلها مهر واحد وعليه النفقة  
 والسكن رجل حلف بطلاق امرأته ان سرق امرأته من دراهمه الى سنه ثم دفع الزوج

مط



البهادر اسم لسطر لها فاحدث ثم ردت الى زوجها ورفعت قطعه من غير  
 علم الزوج فقال الزوج هل رفعت منها شيئا فقالت نعم لا على وجه السرقة ورفعت  
 القطعة قال لنفسه ابو بكره بلخي احوافا منها بطلق وقال لنفسه ابو اليش ان لم  
 يفارق ولم ينكر سفي ان لا يطلق رجل حلفان لم يجامع امراته الفمرة في طلق  
 قالوا هذا على المباقة والكره دون العدد ولا تقدر في ذلك السبعون كبير رجل  
 حلفان يطا امراته الليلة كالدرفسيل محمد فقال لا اذكر هذا وقال ابو يوسف هذا  
 على المباقة في الجماع رجل حلفان لا يعطي امراته من دفتنه احدا ونوى بذلك  
 امها خاصة قال ابو العاسم ان كان قال ار كسي راد هي صدق الزوج ديانة فما  
 نوى وان قال ار هج كسي راد هي لا صدق فما نوى رجل حلف وقال ان عملت  
 امراته ثيابا في طلق فعلت لفاقة قالوا لا يكون حانا الا اذا نوى ذلك  
 ولو اوصى بنبابه تدخل اللفاقة في الوصية رجل حلفان لا ياكل من مال  
 خسه شيئا فحلفت المرأة لابنها وجعلت في ذلك العن من مفر وجهها قالوا  
 لا يلون حانا حلف الرجل ان لا يقرأ القرآن فعلا التسمية لا غير قال الفقيه  
 ابو العاسم ان قرأ الذي في سورة النحل حنث ولا فلا رجل حلف ان لا يكون ابنه  
 في منزله وان يفارقه بعد اليوم فلما اصبح الا ابن يحول نفسه وبيا به وعياله  
 قال ابو العاسم ان كان للابن داره بيتا معلوما فصرع البيت عن جميع شأعه  
 لا يجزئ يمينه رجل حلف ان لا يدخل دار امراته قط فباعته المرأة الدار من  
 رجل لم استاجرها كالحالف ودخلها قال ابو العاسم ان كانت يمينه مملكت المرأة  
 لا يجزئ وان حلف لا يدخل الدار حنث رجل في امراته الى الفراس فابت وقالت  
 انك بعدني حلفان لا اغدما فدخلت في فراشه فجامعها ان جامعها كرها  
 بغير مرادها حنث وان جامعها برضاها لا حنث رجل ادعى دابة في يد رجل انها  
 له وحلف على ذلك بالطلاق ووذوا ليد نقول الدابة في شقين قال الفقيه ابو جعفر  
 لا حنث كالحالف الحكم وعلى المرأة ان تحاط وحلفه على ذلك فان حلفا قامت معه

انهم يجامعون امرأته الفمرة

وَقَالَ لَهُمْ خُذُوا هَذِهِ  
وَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ  
يَقُولُ الْغَالِي

وَأَنْ أَيْ أَنْ كَلَفَ بَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْعَاضِ حَتَّى يَحْلِفَ بِاللَّهِ مَا هِيَ بِطَالِقٍ وَأَنْ يَكُلَّ فَرْقَ  
بَيْنَهُمَا رَجُلٌ يَحْلِفُ أَنْ لَا يَشْرِبَ الْمُسْكِرَ إِلَى مِثْنِهِ فَشَرِبَ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الشَّرَابِ وَرَأَاهُ سَكْرَانًا  
وَهُوَ يَحْدُثُ شَرِبَ الْمُسْكِرَ فَشَدَّ وَعِنْدَ الْعَاضِ فَلَمْ يَعْضِ الْعَاضُ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ  
لِلْعَاضِ أَنْ يَخْطَأَ وَلَا يَقْبَلَ شَهَادَةً مِنْ لَا يَعْصِي الشَّرْبَ وَعَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ يَخْطَأَ لِنَفْسِهَا  
فِي الْمَفَارِقَةِ بِالْفِدَا رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتَهُ كَرَّارُكَرْدُ تَوْشُوذُ زِيَانِ مِنْ دُرَايْدِ فَانْتَ  
كَمَا فَعَلْتَ فِي الْبَيْتِ مِنْ خَبْرٍ وَطَخِ لَا يَجْنُ فِي مِثْنِهِ رَجُلٌ وَضَعَ دِرَاهِمَهُ فِي دِمَارَاتِهِ  
ثُمَّ قَالَ لَهَا كَرَاؤُكَ دَرَمٌ بَرْدَاشْتُهُ فَاثْتَ كَلَامٌ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَهَا رَفَعَتْ فَقَالَ  
الزَّوْجُ إِنَّمَا قُلْتَ ذَلِكَ بِطَرْتِ الْأَسْتِفْهَامِ وَالتَّخْوِيفِ قَالَ الْقَاسِمُ أَبُو جَعْفَرٍ لَمْ يَنْبَغِ  
شَيْئًا حِينَ مِثْنِهِ وَأَنْ نَوَى الْأَسْتِفْهَامَ كَأَنْ التَّوَلَّى قَوْلَهُ مَعَ مِثْنِهِ قَالَ مَوْلَانَا وَمِنْغِي  
أَنْ لَا يَصْدُقَ قِصَا لَأَنَّهُ مِثْنٌ طَاهِرٌ رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتَهُ كَرْتُو فَرْدَا زَنْ مِنْ يَاشِي فَانْتَ  
كَلَا فَلَمَّا جَاءَ الْغَدَا قَالَتْ مِنْ زَنْ يُونُغِي بِأَشْمٍ فَحَلَعَهَا فِي صَحْبَةِ الْغَدَا قَالَ بَعْضُ  
مُتَابِعِيهَا أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَحَلَعَهَا قَبْلَ عُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ الْغَدَا كَأَنْ يَارَافَانِ تَرْوِجَهَا  
بَعْدَ غَدَا كَأَنَّهُ لَامْرَأَتُهُ بِتَطْلُقِهَا وَأَنْ نَوَى يَقُولُهُ أَنْتَ امْرَأَتِي عَدَا مِي سَمِي مِنَ الْغَدَا  
وَأَخْرَجَ الْخُلُوعَ إِلَى مَا بَعْدَ طَاوُغِ الْقَجْرِ مِنَ الْفَجْرِ كَأَنْ حَاسَا وَلَوْ قَالَ لَامْرَأَتَهُ أَنْ يَكُونِي  
امْرَأَتِي فَانْتَ طَالِقٌ لَيْسَ فَانْتَ لَمْ يَطْلُقْهَا وَاحِدَةً بِلَا نِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ بِمِثْنِهِ بِطَلُقِ لَيْسَ  
وَلَوْ قَالَ أَنْتَ امْرَأَتِي فَانْتَ طَالِقٌ لَيْسَ طَلَّقَ لَيْسَ وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لِلْمُعَدَّةِ عَنْ  
طَلَا وَرَجْعِي فَكَذَلِكَ وَأَنْ قَالَ ذَلِكَ لِلْمِيَانَةِ فِي الْعِدَّةِ فَانْتَ رَادِيهِ النِّكَاحِ الْمَطْلُوقِ  
أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ لَا تَقَعُ عَلَيْهَا طَلَا وَآخِرُهَا وَأَنْ يَكُونَ بِهِ الزَّوْجِيَّةُ الَّتِي يَكُونُ بَعْدَ  
الْمِيَانَةِ فِي الْعِدَّةِ طَلَّقَ آخِرُ رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتَهُ أَنْ يَكُونِي امْرَأَتِي غَيْرَ غَدَا فَانْتَ  
طَالِقٌ لَيْسَ لَمْ يَطْلُقْهَا وَاحِدَةً بِلَا نِيَّةٍ قَبْلَ الْغَدَا وَمِنْهُ الْغَدَا بَطْلُ الْمِيَانَةِ وَلَهُ أَنْ يَرْوِجَهَا  
بَعْدَ ذَلِكَ امْرَأَةٌ تَحَاصُّ خَتْمَهَا فَقَالَ لَهَا زَوْجَهَا كَرْتُو يَرِي دَاوِرِي كَتْنِي نِيك  
بَايْدُ فَانْتَ كَلَامٌ قَالَتْ الْمَرْأَةُ لِحَتْمِهَا أَمَا أَنْ يَطْلُقْهَا وَأَمَا أَنْ يَسْكُهَا وَيَسْقُ عَلَيْهَا  
قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ أَنْ لَمْ يَكُنْ خَتْمُهَا اسْتِثْنَاءً فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ لَأَسَدَاتُ الْمَرْأَةِ سَدَاتُ الْكَلَامِ



اخاف ان يحسن الكلف رجل قال كرامش درين سراي باسم فامراته كذا فوجه من  
ساعة للخروج فخم نصار حال لا يمكن ان يخرج حتى اصبح قال ابو القاسم حش  
عنه فقتل له لوجس كرها ففكرهم قال سفيان لا يحسن في قوله حينه ومحمد ورفق  
بينه وبين الحكي فقال في الحكي ملكه ان يستاجر من حمله وخرجه او يستعان  
بعنه في ذلك قال مولانا ويسفي ان لا يحسن الحكي ايضا في قوله حينه لان عند  
القدرة بالغير لا تغير كمال الصلوة والنج والتيمم وغير ذلك رجل قال لامراته  
كرتوزن من بودي بابا شي فان طالق بطلنا بطلنا فان تروجا بعد ذلك لا يحسن  
مرة اخرى لان التيمم اخلت باحد الشرطين فلا يحسن مرة اخرى كما لو قال لا حنيته  
ان تزوجك او خطبك فان طالق لم يخطبها ثم تزوجها فلا يحسن بالزوج رجل راي  
امراته تعاقبها وبقيلها فقال لها انك حنيتهما اكثر مما يحسن فقال نعم فقال  
الزوج اكر حنيته است فان طالق طلقت امراته لان المحبة لا يعرف الا بقولها رجل  
قال لامراته اكر بيش بيرون شوي تامين نرمايم فان طالق قال ابو بكر الاسكافي  
ان نوي الاذن في كل مرة صحيحة نينه وان نوي الاذن مرة واحدة فذلك وان لم يكن له  
نيه فهذا على مرة واحدة ثم قال لا اني اخاف ان يكون مراد الناس خلاف هذا  
رجل قال لامراته شوتو وكييل من ياش هرجه خواهي يكن فقال كروكييل نوم خود را  
دست باز داشته بيه طلاق فقال الزوج ما اردت التوكيل بذلك قال ابو القاسم ان  
كان ذلك حال طلب الطلاق لا قبل قول الزوج وتقع واحدة رجعية وان لم يكن ذلك  
حال طلب الطلاق كان القول قول الزوج قال مولانا ويسفي ان يقع الطلاق لعموم اللفظ  
رجل هو بعداد فقال امراته طالق ما لم اخرج الى الكوفة فمكث ساعة الا انه يماكر  
في تلك الساعة مع المكارى في الكرا قالوا لا يحسن في يمينه وعليه الفوى الا اذا مكث  
ولم يشغل بامر اخر فحينئذ يحسن منه ولو اشغل بالوضو لصلوة المكسوة ونحوها  
فمن عذر واصلوة الطوع والاكل والشرب ليس بعذر فيكون حاشا لامرأة وان تزوجها  
لا طاق لي بالكون معك حايعة فقال الزوج ان كنت حايعة في يمينه فان طالق قالوا ان

لم يكن حايعة في غير الصوم لا يكون حاشا امراة خرجت الى ضيافة فقال لها الزوج  
ان مكثت هناك اكثر من ليلة ايام فان طالق فرجعت في اليوم الثالث الى قرية زوجها  
ثم ذهبت الى تلك الضيافة ومكثت هناك اياما قال القصة ابو الليث ان دخلت عمران  
قرية زوجها حين رجعت ثم ذهبت بعد ذلك لا يحسن ان لم يدخل عمران قرية زوجها  
يسفي ان يحسن رجل قال لامراته كرويسان تو بكار بريم يا بكار ايد مرا فان طالق فاستبد  
عزها بعزل اخر او كرا يا سبيج من عزها بكار يا سبيج من عزها بكار يا سبيج من عزها بكار يا سبيج  
لا يحسن في يمينه ولو قال اكر ريسان تو بكار بريم فليس ثوبا من عزها قال ابو بكر البجلي  
في يمينه فقتل كرايد وال اخاف ان يكون حاشا باللبس رجل قال ان استفعت  
هذه الحنطة فامراته طالق فباعها واستفع بثمنها قال لا يحسن في يمينه ولو قال كرويسه  
تو بريم من ايد فان طالق فوضع يده على عزها او خاطب بعزها ثوبا ولبس او اكل او  
مرقه من عزها او نام على فراش من عزها والوا يمينه يقع على اللبس خاصة ولا يحسن  
في هذه الوجوه رجل خلف فقال اكر كسي نبيد ده دشتي رجلا ارا هدي را في رجلا  
ابو القاسم ان نوي السعي او الدفع فهو على ما نوك وان لم ينوشيا كان حنيته على السعي  
والدفع رجل قال لامراته كراو درم من برداري فان طالق فوجرت المراد درهم  
زوجها في منديل فاعطت امراة اخرى وقالت لها ارفع منها شيئا فرفعتم ورفع  
الهما قال ابو القاسم ومحمد بن سلمه مطلق امراته رجل قال لامراته اكر يا تو خشم  
فات طالق ولم ينوشيا قالوا يمينه يقع على الجماع ويكون مولدا ان نوي به النعم  
فهو على المضاجعة لا على الجماع ولا يكون موليا رجل قال كرويسه ثوبا من عزها  
بشام فامراته طالق فدرعا فلان الى يمينه يستعشي فنعني فلان ثم جبال الى الداعي  
والداعي ينظره فاكل معه والوا لا يكون حاشا في يمينه رجل قال كرا تو حايعة بريم ايد  
فامراته طالق كان ذلك قبيحا فحمل على عاتقه والوا يمينه يقع على اللبس المقاد في  
ذلك الثوب ولا يحسن بكونه رجل اتم امراته بالسرقه وقال لها انك سرقين من دار هي  
كدا كبر من ان از درم من برداري فان طالق فرفعتم بالملكسة في كسر اليمينه وضعت

ما يحسن



في ناحية واجتهد زوجها ذلك قالوا ان رفعت لا تحسن عن زوجها برحاله  
 يكون حائنا امراه خرجت الى قريه فقال لها الزوج اكرشي ارسه روز باشي فانت  
 طالق فانصرفت في طريقها الى قريه اخرى ثم ذهبت الى القريه التي خرجت اليها ومكنت  
 هناك اما قالوا انصرفت من الطريق على ان لا تذهب اليها ثم انصرفت الى القريه  
 الاولى لا تحسن في عيونه رجل قال لامرأته كترت اسرود من جنائنا اكنون رفعت  
 فانت طالق قالوا ان كان كلامه مقدمه تنصرفي اليه في مقدمه وان لم يكن ولم يبق  
 شيئا ان كان شكر عليها فمادت ولا بغض سببا لا يكون حائنا والا يكون حائنا رجل  
 قال لامرأته كترت اسرود تو بيسود زيان من در ايد فانت طالق ففعلت  
 المرأة وكست نفسها وصيبتها لا تحسن رجل وكذا لو قضت بذلك في زوجها  
 وانما بخلافه دخل ذلك في ملكه لا غير رجل قال لامرأته كترت اسرود زيان من در ايد  
 فانت طالق فاخذت من تلك الاوراق التي غلته دوده بغير امره لا تحسن كما لو اعلقت  
 دابته من ذلك بغير امره رجل وضع الى رجل مصحفا ليصلحه فقال لا اخذ اكر  
 يسود زيان من در ايد فكذا فقرا الحالف فيه قالوا حش في عيونه ولو وهب من اخر  
 لا بشرط العوض ثم عوضه الموهوب له لا تحسن ولو باعه حش قال مولا يا رضى الله عنه  
 ويغني ان لا تحسن اقوا فيه لانه لا يراد باليمين ذلك رجل قال لامرأته ان خرجت من  
 هذه الدار فانت طالق قد جئت كرميا بانه في الدار ليس له باب غير ذلك احتلفوا فيه  
 قال بعضهم حش في عيونه وقال بعضهم ان كان الكرم صغيرا يعد من الدار ونفهم  
 بذلك الدار لا تحسن في عيونه ولا يكون حائنا رجل قال لامرأته ان دخلت دارا فانت  
 طالق فيمكن ان يحالفه اذا اخرى ودخلت المراه الدار الحديسه قال بعضهم ان كانت  
 يمينه لغيبه حقه من تلك الدار الاولى لا تحسن في عيونه وان كانت يمينه لاجل الاخ  
 حش في عيونه وان لم يكن له فيه حش في قول لم يحسنه ومحمد وان دخلت المراه الدار  
 التي كانت لاجيه وقال يمين ان كانت الدار في ملك الاخ الا انه لا سكن فيها حش  
 في عيونه وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد اليه يمين مع او هبة او غير ذلك لا حش

وان مات الاخ وصارت داره ميراثا لورثته فان دخلت بعد ما صارت لاحد  
 الورثه بالقسمه لا تحسن وان دخلت قبل القسمه احتلفوا فيه والاصح انه لا يكون حائنا  
 وان مات صاحب الدار وعليه دين مستغرق فدخلها حش في عيونه رجل قال  
 لامرأته ان ذهبت الى قريه كذا فانت طالق فذهبت الى قريه اخرى الا انها مرت  
 في صناع تلك القريه والوا ان لم يدخل في عمرائها لا تحسن في عيونه رجل قال لامرأته  
 ان لم اشبعك من الحماق فانت طالق حكى عن النقيه اني جعفر الطائي قال ان  
 جامعها حش انزلت فقد اشبعها رجل قال لامرأته ان جئت النكه حرام مندا مرأي  
 فانت طالق ففعلت اخذت رجل في جامع كرها قالوا ان كانت حال لا يقدر على المنع لا  
 يحسن ان قدرت حش اذا صدمها الزوج في ذلك رجل قال لامرأته ان لم اقل عندك  
 مع اخي القبح بكل قبح في الدنيا فانت طالق قالوا ان قال مع اخيها عنها بما هو من  
 احلاق الديار واللصوص والحاد عن العالمين يصير حش في عيونه وانما بذلك ويمينه هذه  
 تقع على الكفر من ذلك واقله ثلثة انواع فمن القبح والالتقيه ابو الليث ينعى الحالف  
 ان يقول عند الاخ بعد ما قال من القبح انما قلت ذلك لاجل اليمين وهي بربه عن  
 ذلك فكون هذا الكلام بوجه منه عما قال فيها ويكون بارا رجل قال ان اغتسلت من  
 الحمام فامرأته طالق معا تو بيمينه فامنا واغتسل قالوا ان اكرز حائنا  
 ويمينه يكون على الحماق رجل قال ان دخلت فلانا بيتي فامرأته طالق لا تحسن في عيونه مالم  
 يدخل فلانا من امر الحالف ولو قال اني دخل فلان بيتي فامرأته طالق لا تحسن في عيونه مالم  
 الحالف او يغور اذنه بعلمه او بغير علمه كان الحالف حائنا في عيونه ولو قال اني بركت فلانا  
 فدخلت بيت فلانا فلان يعلم الحالف فلم ينعوه حش في عيونه والا فلا رجل قال لامرأته  
 ان كلمت فلانا فانت طالق فدعت امراه الحالف الى عرس فحلت المراه التي حلفت الزوج  
 عليها حش في عيونه وقال لامرأته الحالف اني انشاء ففعلت امراه الحالف ساء ولم يرد  
 على ذلك لم رفعت المنيقه نقابها والوا ان تصدت جواها فقد كتمها وحش الحالف  
 رجل قال لامرأته ان كلمت من لئيم رجل او من صدمها فانت طالق فباعت المرأة

انما دخلت فلانا بيتي  
 او ان دخلت فلانا بيتي



تقر بها من زوجها ثم جلبتها فاكل الخائف لا تحت في يمينه قال مولانا وهذا اذا  
كانت اليمين ملك المراه رجل قال لانسان تقول يا تقول هذا من السكر فقال امراة  
طالق ان قلت هذا من السكر لست بكون قالوا ان كان كلامه مخلاطاً وبعد سكرها  
عند الناس لا تحت في يمينه سكران دعا امراته الى فراشه فانت فقال لها ان امسكت  
امري وساعدني والافات طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد اليمين  
لا تحت وان دعاها في المستقبل بعد اليمين لا تحت وان دعاها في المستقبل  
ولم يساعدته حش قال مولانا وسبع ان كنهه اذا لم يساعدته وان لم يجد الدعا  
لان الناس يريدون بهذا الامثال للمراة الساكنة سكران اعطى امراته درهما فقال  
المراة انك اذا صحت باخذيني فقال ان اخذت فانت طالق واخذ وهو سكران  
لا تحت في يمينه لان شرط الحث لاخذ بعد الافاقه حاصه من النساء احمق  
بغرن لغرضه على حتمه القرض ففصصه زوج واحد وقال ان غرلت لاخذ  
او غرلت لكر احد فانت طالق ففصصت امراه الى بنت هذه المراه وطالب الغول  
لها فغرلت ام هذه المراه قالوا ان كانت المراه تغول لنفسها فغرلت غيرها لا تقع  
الطلاق عليها بغول غيرها سكران قال لامراته وهبت دارى هذه لك ثم قال  
ان لم افل هذا من قلبي فانت طالق ولما افارق ولاذكر شيئا من ذلك قالوا لا  
رطلق امراته لان الظاهر انما تقول في تلك الحاله تقول من قلبه سكران قالت له  
امراته سرور زمين به فقال اكر من سرور من نهم بر اطلاق وتنفس فقال  
مكر مراد خوس قالوا ان كان سكوتها لا تقطاع النفس صح الاستئنا وخروج وضع  
الواس على الارض مراده من ان يكون شرط الحث وان كان سكوتها لا تقطاع  
النفس لا يصح الاستئنا فان قال السكران لست اكون من ذلك شيئا كانت يمينه يمين فور  
لانه يريد به القوطا هو رجل قال لامراته اذا دخل الشام فان لم افارقك فانت طالق  
فدعا على الابد ولو قال لم افارقك يكون على الفور حتى يدخل رجل رفع الى امراته  
درهما قال لها ما فعلت بدرهم قال شربت اللحم فقال الزوج ان لم ترد على ذلك

بالحشر

الدرهم فانت طالق وقد ضاع الدرهم من يد النصاب قالوا ما لم يعلم انه اذ بيت ذلك  
الدرهم او سقط في البحر لا تحت رجل قال لامراته ان غرلت شيئا فانت طالق ففعلت  
لكه او ذيله احلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث ان سله لا تحت في يمينه رجل ان امراته  
تقبل له انك تراجعها بعد سكر فقال الزوج ان تراجعها فنت طالق ولما فتر وجهها لعدة  
او بعد انقضاء العدة حش في يمينه وان كان الطلاق رجعي فزوجها لا تحت في يمينه  
رجل قال لامراته ان غرلت من جنبه ما دمت امراة فانت طالق ولما وذكر هذا القول  
من ابن ولما وكانت المراه حامل فلفم بجامعها حتى وصفت حملها ان وضعت حملها بعد  
ما مضت اربعة اشهر من وقت اليمين بات واحدة حكم الايلا او سقطت عذتها وضع  
الحمل فان وطئها بعد ذلك كان داطيا للاجنبيه وعليه القوه ولا استغفار ولما عليه مهر  
مثلها ان لم يعلم الزوج ان كلامه كان ايلا وانما حرس عليه وبطل اليمين فان زوجها  
بعد ذلك كانت امراته رطقت في يمينه ولا تحت بوطئها بعد ذلك امراته قد فارق رجل بالربا  
فقال زوجها ان لم يبت زياها اليوم فنت طالق ولما فارقها قال ان لم يبت زياها  
اليوم بطلق ولما وابتات ذلك يكون باقرار المراه او بارع من اليهود رجل قال لامراته  
في غضبان ففعلت كذا الى خمس سنين يصير من مطلقه ففعلت قالوا ان كان الرجل حلف  
بطلا فما يقع الطلاق وان لم يكن حلف بطلا فما وقع ذلك على وجه التخوف لم تقع ويكون  
القول قول الزوج اي قل في ذلك على وجه التخوف رجل قال لامراته ان تبته ليلته الا  
في حجرى فان طالق ولما وكانت في فراشه تلك الليله الا ان الزوج لم يكن احدا لها في حجر  
لا تحت في يمينه ولو قال بالفارسيه اكر كنار من بدر قالوا ينبغي ان يكون جانبا لان هذا  
الكلام لا يتناول الاحقيه الحجر رجل قال لامراته ان لم يبت معك ليلته مع قبضك  
هذا فانت طالق ولما وقال المراه ان يبت معك مع قبض هذا حارني حرة فلبس الرجل  
قميصها وابتا لا يحتال لان شرط الحث في جانب المراه ان يبت معه وهي لاسه قبضها  
وشرط البرة في جانب الرجل ان يبت معها وهو لاس قبضها وقد وجد رجل قال لامراته  
ان لم اطلقك مع هذه المتقعة فانت طالق ولما قال ان وطئت مع هذه المتقعة فانت



طالق لهما فالحيلة ذلك ان يطاها بغير مقنعه فلا يحنث اذا تمت المقنعة فانه  
وهاجيان وان مات احداهما او هلكت المقنعة حث في يمينه حلف لا يجمع امراته  
فما دون الفرج فلا يجتمعها ومن ذكره احدى خدوها او ادخل ذكره باطن احد رجليها  
ولولا الحنث ليمينه ويكون يمينه على المباشرة رجل حلف ان لا يحنث بكنة محال او  
حرام في الغرة فجمع امراته من غير حل للملكه بان لم يجعل سراويله تكة او لم يكن  
لسراويل او امر غيره حث تكة فان كان نوى جمعته حل لتكة لا يحنث  
ويكون مصدقا في ذلك قضا ودينه لانه نوى الحقيقة وان كان نوى بذلك الخلع  
حث في يمينه رجل حلف ان لا يفتح سراويله على امراته واراد به الخلع يكون موليا  
وان لم ينفو به الخلع لا يكون موليا فان فتح سراويله لاجل البول لم يجمعها لا يحنث  
لان فتح السراويل عليها ان يفتح لجامها وان فتح السراويل لجامها ولم يجمع قالوا  
يبغى ان يكون حائنا لوجود شرط الحث وهو فتح السراويل لجامها رجل حلف  
ان لا يغسل عن امراته هذه عن خبايه فجمع هذه جماع اخرى او على العكس  
حث في يمينه لان يمينه وقع على الجماع ولو نوى جمعته الاغتسال فكذلك لانه اغتسل  
عنها وعن غيرها فحنث كما لو حلف ان لا يتوضا من رعاى فوضا من رعاى وغيره  
حنث في يمينه وكذا لو حلف امرأه بهذه الميزم اصابها زوجها وحاضته لوقا  
لامرأته ان اغتسل منك عن خبايه فان طالق فجمعها وقع الطلاق وان لم يغتسل  
رجل قال لامرأته ان اغتسل منك في شهر فان طالق فجمعها وقع الطلاق وان لم يغتسل  
في يمينه لان يمينه وقع على الجماع ولو حلف امرأته ان لا يغسل عن خبايه رجمها فوطئت  
زوجها والجماع حث في يمينها لان يمينها يقع على التمكن عن اختيار فان جامعها  
معهها مكرهه بحيث لا يمكنها دفعه لا يحنث في يمينها رجل قال لامرأته ان لم اجامك  
فكرك على راس هذا الرمح فان طالق فاما حينئذ والرمح قام لا يحنث رجل  
قال ان لم اجامك هنا وفي وسط السوق فان طالق لهما بطلت الحيلة في ذلك  
فجعلوا الحيلة ان يحملها على العماري ويدخل السوق فيطأها رجل قال لامرأته

الفتح سراويله على امراته

لكو حرام كرده ترا سه طلاق وقد كانت قبلت رجلا غير محرم او جامعها احنث  
فما دون الفرج لا يحنث في يمينه لان يمينه يقع على الجماع عرفا ولو قال لامرأته بالفا  
رسية اكرتوباكس حرام كنى فان طالق لم يطلقها بيمينه ثم جامعها في العدة قالوا  
في قياس مولا في حنفه ومحدث وبطلون ثلثا وفي قياس قول لي يوسف لا يطلق  
لانها بقبر ان عموم اللفظ وابو يوسف تغير العرض امرأه حلفت بيمينه كره حرام تكره  
سنة ام وعنت انها لم يحرم الرنا وانما حرم بالله تعالى وقد كانت رنت لا يحنث في يمينها  
وكذا لو حلف الرجل بهذه اليمين وعنه به ذلك لانه نوى ما يحنثه لفظه وان كان الحلف  
بالطلاق والعناق لا يصدق قضا رجل قال لامرأته ان فعلت حراما فان طالق لهما  
ثم اصابها كلفت الكفر ولم يعدا بالحرمة واقاما على ذلك ايا ما لا يحنث في يمينه لان يمينه  
وقع على الرنا وان وطئها عن شبهه فلا يحنث كما لو حلف ان لا يفعل حراما فتزوج  
امرأه كما حاقا فلا يحنث لان يمينه يقع على الحرام المطلق ولو حلف  
بطلاق امرأته ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه اجنبيه لا يحنث ولو نظر الى فرجها  
من وراء ستر رفقا وزجاج او في ما حث في يمينه لانه نظر الى فرجها ولو نظر في راء  
لا يحنث لانه نظر الى عكس فرجها امرأه امنت زوجها بعلام فحنثته ان لا ياتي حراما  
فقبل غلامه او مسه بسهوة لا يحنث لان جامع الغلام في الفرج او في غير الفرج حث  
وان لم ينزل لانه هو المراد عرفا رجل قال ان ايت حراما فامرأته طالق فاتي  
بهيه لا تطلوا امرأته لانه لا يراد باليمن الا اذا كان كالحلف رستا قيا من الحمال  
لحنث خلف الدواب رجل اتم بصبي فقال بالفا رسية اكرتوباكس ناخفا طي كره ام  
فامرأته طالق وقد كان نظر الى هذا الصبي وقبله حث في يمينه لان هذا يسمى  
ناخفا طيا رجل حلف لا يقبل فلانا فقبل به او رجلا حلفوا فيه قال بعضهم  
لا يحنث قال بعضهم حث في الملتحي وقال بعضهم ان عقد اليمين بالفا رسية لا يحنث  
مالم يقبل وجهه ملتحي كان وامرؤه في العرة تفرق بين الملتحي وغيره هو الصحيح  
رجل له تلميذ فأتته وانتهى التلميذ به فحلف الا تذا ان لم يفعل يا ما اتته به ولم



ينفكر في ذلك فقال والد التلميذ ان هذا التلميذ الاخر رايتته يسرعه فقال  
الاستاذ ان راى هذا التلميذ اسرعه فامرته طالق قد كان التلميذ راى  
يساره في شيء من اموره بان يستوى شيئا او يحل الى منزله شيئا لا ينبغي له ان يعلم ذلك  
غيره والواضح ان لا يكون جاشا لان يمينه تقع على المسارة في النوع الذي الله  
والد التلميذ به فلا يحب بدونه كما لو انتمت المرأة بجارته فقال الرجل كدسبوم  
ورافقت طالق ثم ضربا بجارته لاحت لان يمينه انصرف الى اليسار الذي يكره المرأة  
وكذا لو حلف الرجل وقال ان وضعت يدي على جاري في حرة فصرها ووضع  
يده عليها لاحت في يمينه ان كان يمينه لا جل المرأة او لا مزبدل على انه يريد به الطبع  
في غير الضرب رجل اتهم امراته رجل فدخل الزوج داره ووجد الرجل المتهم  
جالسا في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية اخرى من الدار فلما خرج الزوج  
والرجل المتهم حلف سلطان زوج المرأة انك لم ياخذ فلانا مع امرائك خلف  
الرجل بطلاق امراته انه لم ياخذ فلانا مع امراته لاحت في يمينه لان اخذ المتهم  
مع المرأة عرفا ان يحده مع المرأة في عمل ما وطيا او معا نقة او كلاما فلا يثبت  
بدون ذلك امراته قالت لزوجها انك قد فتحت مع ابجارتة فقال الزوج ان فتحت مع ابجارتة  
فان طالق ليا وتعالى المرأة ان كان في يمينك هذه معنى فانما طالق فقال الزوج نعم  
فان كان الزوج لم يعنى معنى سوى ما نطق به لاحت في الاكون جاشا ووطاق امراته  
قل لرجل انك لنفعل بفلان كذا وكذا بك المرأة على السطح وامراه اخرى على  
سطح اخر والسطوح متصلة بعضها ببعض والليله مظلمة فقال الرجل ان فعلت  
بلك المرأة كذا فامرته طالق ليا ولم يسمها واسمها يريه الى امراته اخرى غير التي  
اتهم بها وقد كان فعل ذلك بلك المرأة التي اتهم بها طلق امراته الخائف قصا لان  
قوله في اليمين بلك المرأة انصرف الى المرأة المذكورة ولا يطلق بانه لانه اشار الى  
غيرها وكذلك رجل ادعى على رجل مالا فانك خلفه العاضى بالله ماله عليك هذا  
المال خلف ما اشار باصبعه في كفه الى رجل اخر ليس له عليه حق لا يثبت بانه امراته

ما يثبت

كانت فتنتم زوجهما فقال الزوج ان شئني فانت طالق ليا فقالت المرأة لولدها  
الصغير منعاى بلانية حبه قال لفقته ابو جعفر ان قال للمرأة ذلك لشي كرهت  
من الولد لا يطلق وان قالت لشي كرهت من ابيه يطلق ليا رجل قال لامراته ان دخلت  
دار فلان وفلان يدخل في دارك فان طالق فدخلت المرأة دار فلان دارها حيث يمينه  
لانه يراد باليمين احدها دون الجمع رجل قال لامراته لم لا تفعلين هذه القصعة  
فقالت المرأة غلبها فقال الزوج ان لم تكن غلبتها فانت طالق ليا وكان للمرأة امرت  
خادمها بذلك وغسلت خادمها قالوا ان كانت المرأة لا تغسل نفسها عادة وانما يامر  
خادمها لا يثبت الزوج وان كانت المرأة تغسل نفسها عادة وعقد الزوج ذلك وقع  
الطلاق رجل قال لامراته ان فتحت على ثوبك فانت طالق فانك على وسادة من  
وسايدتها او اضطجع على فراشها او وضع راسه على مرفقها قالوا ان وضع  
جنبه او اكبر منه على ثوبها حث وان اكما على وسادة او جلس عليها لا يثبت  
رجل قال لامراته انك من ازيدك كودة تو كورم فانت طالق فسخت قدرا طعنا عنها  
واكل الخالف لا يثبت لانه يراد بهذا الطبع رجل قال لامراته ان اكلت من القدر  
الذي يطبخين فانت طالق فوضعت المرأة قدرا في تنور فيه نار قدرا وقدت المرأة  
فاكل الخالف من ذلك طلق وان كان قدرا قدت غيرها كالموا فيه والصحيح  
انما تطلق ايضا لان النور لو كان في سكة تو قد فيه النار امراته وضع كل واحد فيه  
فيه قدرها كان ذلك طعنا من كل واحد وان لم يكن في التنور نار فوضعت قدرها  
في التنور او قدت هي النار طلق اذا اكل الخالف من ذلك وان او قدت غيرها  
لم يطلق لان وضع القدر في النور الذي ليس فيه نار لا يسمى طعنا وكذا الكانون  
على هذا الوجه امراته قالت لزوجها تعال حتى تغدي خلفك ان لا تغدي الا ان يطبخ  
في قدر فقير من ملح والوايطح اليس في قدر فيه قدر من ملح لم يغدي ولا يثبت  
رجل قال لامراته انك تفسيدين كل طعام فان ادخلت عليك طعاما الى شربوات  
طالق فادخل الخالف لخال لاجرا العمل اليهم لا يثبت في يمينه لان يمينه وقع على الاد

ما يثبت

ما يثبت

ما يثبت



لمنع البنت دلاله رجل قال لامرأته ان لم يحبني متاع كذا غدا فانت طالق ففعلت  
المراه لذلك المتاع على يد افسان فان كان الخالف نوى وصول المتاع اليه عدلا لا غير  
لا يحسب لانه نوى محتمل لفظه وان لم ينو شيئا او نوى حملها بنفسها حث ولا يكون اليقين  
على الوصول الا بالنسبة امرأه كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الى غيرها لمفكر لها  
فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت  
بذلك شيئا من الفاني حوايج البنت او كانت جارة لها تخبره بنتها فاحتاجت الى شيء  
من الدقيق فاعطتها او اقترضتها خيرا ان كان الزوج لا يكره ذلك منها لا يحسب القرض  
واعطا الدقيق واملا في شرا ما يحتاج في البنت ان كانت هي تتولا الشراء من الفاني  
لا يحسب لان الزوج لا يكره ذلك ولا يريد بالهين وان لم يكن هي تتولا الشراء بنفسها حث  
اذا اشترت بذلك شيئا من الفاني رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعوري شعور  
به الى الفاني فانت طالق وكان في منزله دابة تنوي بالشعور وينسبها سوار قد  
فضل من اكلها مقدار كفت فبعثت المراه بذلك الشعر مع شعورها الى الفاني  
فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحسب فيمنه لان ذلك القدر لم يدخل في الهام  
عادة وان كان الزوج يضر بذلك ويعتبره حث فيمنه رجل قال لابنه ان سرق  
من مالي شيئا فامك طالق فسرقت من دار الاب اجرة روى عنك يوسف انه سئل  
عن هذا فقال ان كان الاب يظن بذلك على الابن طلق امرأته وسئل محمد عن  
هذه فلم يجبه فقيل له ان ابا يوسف اجاب كذلك فقال ومن حسن مثل هذا الا  
ابا يوسف رجل قال لامرأته ان اعطيتك درهما لستري به شيئا فانت طالق فدفع  
اليها درهما لستري به شيئا وامرها ان يعطي فلان لستري به شيئا للمراه ثم يذكر  
الرجل لبيته فاسترد الدرهم منها فان كانت المراه لستري الاشياء بنفسها لا يحسب  
وان كانت لستري بنفسها حث لان شراها ان يامر غيرها بذلك اذ لم يكن هي  
لستري نفسها وهو يظهر ما ذكرنا اذا قال لامرأته ان عزلت لاحد فانت طالق  
قامرت غيرها بذلك كان على هذا التقيل رجل قال لامرأته ان بعثت من هذه

الدار الى تلك الدار سيات فانت طالق ثم ان الخالف امرأته ان يعطي اهل  
تلك الدار كل ما طلبوا فجاء انسان من تلك الدار فطلب شيئا فاعطت له تجارة  
فعلم المولي بذلك فكره وغضب فعالت امرأه الخالف لتجارته اذ هي واحمل  
من دار المولي باجود من ذلك في تلك الدار فحلت تجارته قالوا ان علم بالدليل  
انها فعلت ذلك لاجل المولي لا طاعة لمولاتها لا يحسب ان علم انها فعلت ذلك طاعة  
لمولاتها حث الخالف وان لم يكن هناك دليل يسأل التجار به وتقبل قولها انها فعلت  
ذلك طاعة لمولاتها او لاجل المولي هكذا ذكر في الكتاب قال رضي الله عنه ويحتمل ان  
يكون صورة المسئلة اذا سأل اهل تلك الدار من تجارته سيات فانت ولم تقط فاخبر  
المولي بذلك فكره فعالت امرأه الخالف لتجارته ارفع من دار المولي باجود من ذلك  
واحمل في تلك الدار المسئلة الى اخرها رجل قال لامرأته ان اكلت والدك من  
مالي شيئا فانت طالق فطخت المراه قدر جارية لها وجعلت فيها شيئا من مال زوجها  
من كحواج فاكلت والدتها من ذلك القدر ان فعلت المراه برضا صاحب القدر ورضا  
زوجها لا يحسب لانه صار مذكرا لصاحب القدر رجل قال لامرأته ان اعطيت من حنطتي  
احدا فانت طالق وقال نوبت بذلك اما صدق بيانه لا قضا لانه نوى تخصيص العام  
وذلك جاز فقامت بيته وبين الله تعالى وعلى قول الخصاف صحته في مثل هذا مطلقا  
قالوا هذا اذا قال بالعمرة فان قال بالفارسية لا يصح بيته لان تخصيص العام من  
كلام العرب والصحيح انه لا فرق بين العربية والفارسية ولا يصح بيته فيما بينه  
وبين الله تعالى هذا اذا لم يكن الخالف مظلوما فان حلفه طالم كان له ان يأخذ  
بقول الخصاف ونوى المخصوص رجل قال لامرأته ان رفعت من كيس دراهم فانت  
طالق فحلت المراه راس الكيس وامرت ابنتها بالرفع فرفعت الواحدا فعمله وموع  
الطلاق لان رفع الاثنين الدراهم قد يكون بهذا الطريق ولهذا لو دخل جاعة دار  
انسان للسرقة فاحد وامسعا وحمل المتاع احدهم واخرج كان الكل سارقا امراه  
رفعت من كيس زوجها درهما واشترت به لحما وخط الحمام الدرهم بدراعه وقال



لها الزوج ان تردى على ذلك الدرهم اليوم فان طلق فمضى اليوم وقع الطلاق  
لو جرد شرطه فان اراد الخلية للخرج عن الميسر باخذ المرأة كيسر الحام وتسلم الى  
الزوج رجل قال لا مراة ان تردى على الدنار الذي اخذته من كسي فان طلق  
فاد الدنار في كيسه لا يطلق امراته خلف الوكيل والاكار ان لا يسرق فاخذ العبد  
والفواكه واكل او حمل لا اكل لا يخط لانه لا يعد سرقة وان حمل لا اكل ولا صاحب  
الكرم يصيب ذلك ولم يخبر صاحب الكرم بذلك ولم يكن من رايه ان يخبره بذلك  
حت لانه يعد سرقة وفما كان من الجيوب وغله حيار زوا اذا اخذ شيئا من ذلك  
لا على وجه الخط بل لسفرد به حنث عليه وعلم الوكيل والاكار اذا حمل شيئا  
من جمع ذلك على وجه الخفية حنث عليه لانه سرقة رجل اتهم بسرقة فحلف  
انه لم يسرق ذلك الشيء ولم يره وقد كان راه قبل ذلك الا انه لم يسرقه قالوا لئنه  
يقصد بالروية عند السرقة دلاله ولا يثبت في حنثه رجل له ثوب فسرقت منه  
او عصب غاصب فحلف صاحب الثوب وقال ان كان لي ثوب كذا وسمى ذلك الثوب  
فامرته تطلق قالوا ان عرف ان ذلك الثوب كان هاتكا وقت يمينه لا يثبت وان  
عرف انه كان قايما ولم يعرف حنث لان القام اصل هذا كالرجل اذا باع ثوب  
الغير بفرا امر المالك وسله الى المشتري فاجار صاحب الثوب بيعه ان علم ان  
الثوب كان قايما وقت الاجارة او لا يدري انه قائم او هالك صح الاجارة وان  
علم انه كان هاتكا وقت الاجارة لم يصح رجل من ماله في منزله وطلب لم يجد فحلف  
بالطلاق انه ذهب ماله قالوا ان لم ياخذه انسان يحلف عليه الحنث لانه لم يذهب الا  
اذ نوى الذهاب عن طلبه قصار ذهب عن حنثه ثوب غيره فانهم القصار  
اجبره فحلف الاجار بالفارسية وقال الكرم من ترا زمان كرده ام فامرته طالق  
وقد كان رفع الثوب حنث في حنثه لان مقصود الحالف من اليمين الحان عليه فاما  
كان في يده لا ازاله بملكه رجل دخل منزل رجل وسرق منه ثوبا فلم يطالبه حتى  
وقع للسارق على المسروق درهم محمد المسروق منه درهم وحلف قال ابو القاسم

ط  
حنث

انما ثوب البغية  
فاجار صاحب الثوب

اصفار ان كان الثوب ذهب من يد السارق لا يحنث المسروق منه لانه صادق  
وان كان قايما قلنا قول ان المسروق منه يحنث لان على قول بعض الناس للمسروق  
منه وللغصب منه ان يحبس عن الفاصدة حتى باخذ منه قال مولا با رضي الله عنه  
ولا بد من الشرية هذا الجواب وبقي ان يحنث لان الثوب اذا كان قايما لم يحنث  
منه في ثوبه لانه قيمه وهذا لو طفر صاحب الدين بعين من اعيان المدون ليس له  
ان ياخذ ما يوافق الروايات اما من له الدراهم على انسان اذا طفر بها يبر مدونه  
كان له ان ياخذ الدراهم في رواية كتاب العين والدنار لان الدراهم مع الدراهم  
جعل اجناسا واحدا بعض الاحكام لا اتحاد المقصود منها وهو الغنية اما الا  
عيان لم يجعل اجناسا الاثان لا خلافا للصورة والمقصود ذكره في كتاب رجل رهن  
عينا بدني ثم جاراها ثم اراد ان ياخذ عينه من المرمين وحمود بن المرمين وارا دان  
يحنث بالبرية ماله هذا العين في يده كان المرمين ان يحلف بالله ماله عندي هذا  
العين الذي يدعي ويتوى بذلك ماله عندي هذا العين الذي يحلف على تسليمه اليه  
ولا يحلف من غير هذه النية هذا اذا كان الثوب قايما فان كان الثوب هاتكا  
عند السارق ففي هذا الجواب ايضا نظرا لان على قولك حنثه حنثا للمسروق منه  
في الثوب بعد هلاكه قائم ولهذا لو صاح من الثوب على اضعاف قيمته جارا الصلح عليه  
وانما يشغل حنثه عن الثوب الى القيمة بالقضا ولعل القاض يقضه بالقيمة من  
الدراهم لا من الدراهم رجل حلفه للصوم بالطلاق ان يسره درهم غير  
ما اخذ وامنه فحلف بالطلاق على ذلك قالوا ان كان معه اقل من درهم لا يحنث لانه  
ذكر في اليمين الدرهم واسم الدرهم لا يتناول ما دون الثلاث وان كان معه ثلثة دراهم  
او اكثر فان كانت اليمين بالطلاق وقع الطلاق علم الحالف ما كان عنده او لم يعلم  
وان كانت اليمين بالله تعالى فان كان الحالف عالما بما كان عنده من الدراهم لا كفارة  
عليه لان يمينه كانت عموما وان لم يعلم بذلك لا كفارة عليه ايضا لان يمينه كانت لغوا  
وان حلف بالفارسية وقال الكرم من درمي هست وكان معه درهم او اكثر ففي اليمين

حلف للصوم ان يسره  
درهم



بالطلاق يقع الطلاق في المهرين بالهتاف كان الحكم ما قلنا ولو قال اكره ان يزوج  
 ان كان معه ما لو علم السارق بذلك اخذ وامنه حيث والا فلا لان عينه تقع على  
 ما رطله من منه جماعة قطعوا الطريق على رجل واحد واماله منه وحلفوه با  
 لطلاق ان لا يخبر احدا بخبرهم فاستقبله القافل فقال ليقافل على الطريق  
 ذياب فدم القافل وانصرف قالوا ان اراد بالذيات المصروف طلق امراته لانه  
 اخبر بامرهم وان اراد حقه الدار لم يرجعوا لم يثبت لانه لم يخبر بخبرهم جماعة  
 في الدليل على رجل واحد في حلفه ان لا يخبر بامرهم وهم في السكينة  
 فاحل في ما نقل عن جعفر ان كنت اسامى جيرانه وبامرهم يرضون عليه فقال  
 له هل كان السارق هذا ممول لا حتى يتيقروا بهم فبكت او يقول لا ادرى فيقول  
 السارق ولا حتى يخالف رجل قال لامرأته بعدما اصبح ان لم اجامعك  
 الليلة فانت طالق ولم ينفو شيئا ان كان يعلم انه اصبح كانت عينه على الليلة  
 العايلة وان نوى الليلة الماضية لا تنفذ منه في مولى حينه ومحمد رجل قال  
 لامرأته ان وضعت خبزك الليلة حتى اضرك فانت طالق فلم تقدر على ضربها تلك  
 الليلة ولم يضع خبزها وناقت قاعدة لا يثبت في منه رجل قال لامرأته ان  
 مشطنا احدا فانت طالق فانت امرأته اخرى قد سرخت راسها وعقدت  
 شعرها قالوا رطلق المرأة قال مولانا وكان في هذا الكواب نظر لان ذلك لم يعد  
 مشطاً رجل قال لامرأته ان كان ولا ان دخل هذه الدار اليوم فانت طالق قال  
 ان لم يكن فلان دخل هذه الدار فعبده حر طلق امرأته وعقود عبده لان كل  
 عين اقرار منه بالحق في الثمن اسانية امرأته حملت بولاً من باب زوجها فقال  
 لها الزوج ان لم يردى البوب اليوم فانت طالق قد هبت لترد فاحتملها زوجها  
 وهي اخذت من العينة لترد على الزوج فاخذ الزوج من العينة  
 او منها قبل ان يرد على العينة استخانا وبه احد النسخة ابو الليث رجل ادعى  
 على غيره بالف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان لك على الف درهم

في  
 اخذ ما رطله  
 وحلفوه ان لا يخبر  
 احدا

في  
 ارسلت الن درهم  
 فحلف المدعى عليه  
 بالطلاق فان كان  
 في الف درهم

وقال المدعى ان لم يكن عليك الف درهم فامرأتى طالق فاقام المدعى منه على  
 حقه وصلى العاضية فرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا مولى له بيمين واحد  
 الرواية عن محمد وعليه الفتوى فان اقام المدعى عليه البيعة بعد ذلك انه  
 كان زواها الف درهم قبل دعواه بسطل يفرق العاضية من المدعى عليه وبين امرأته  
 ويطلق امرأته المدعى ان كان المدعى نزع ان لم يكن على المدعى عليه الا الف درهم  
 وان اقام المدعى البيعة على افراد المدعى عليه بالف درهم قالوا لم يفرق العاضية من  
 المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا رضي الله عنه وهذا مشكل لان البات بالبيعة  
 كالبات عينا ولو عاينا اقرار المدعى عليه على نفسه بالف درهم المدعى فرق  
 العاضية منه وبين امرأته امرأته علمت ان زوجها طلقها فلما وهو شكر ولا انفار  
 المراه على منع نفسها عنه وسعها ان يلقه لانها محجرت عن دفع الشر عن نفسها  
 فباح لها ان يقتله لكن ينبغي ان يقتله بالدوا لا باله القتل لانها لو قتله باله جاز  
 نقل قصاصا رجل قال لامرأته ان فعلت كذا ففساي طواق ففعلت وقع الطلاق  
 عليها وعلى غيرها لان المولى بالشرط عند وجود الشرط كالميراث نصارك انه قال بعد  
 الشرط فساي طواق رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجى احسن من فرجك فانت طالق  
 وقالت المراه ان لم يكن فرجى احسن من فرجك فاجازتي حرة قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل ان كانا فامير عند المقام برت المراه وحث الزوج وان كانا قاعدان  
 بر الزوج وحث المراه لان فرجها حاله القمام احسن من فرج الزوج وحالة  
 القعود الامر على العكر وان كان الرجل قايما والمراه قاعده قال القصة ابو جعفر  
 لا اعلم هذا ونسب ان يثبت كل واحد منهما لان شرط البرية كل يمين ان يكون فرج احدهما  
 احسن فعند الثمار لا يكون احدهما احسن فثبت كل واحد منهما سكران قال لامرأته  
 ان لم يكن فلان اوسع وبرامك فانت طالق قال ابو بكر الاسكافي هذا سمي غير معلوم ولا  
 مقدور فلا يثبت رجلا بالكل واحد منهما لصاحبه ان لم يكن راسي اهل من راسك وامرأته  
 طالق قالوا لم يفرق معرفه ذلك انها اذا انا ما دعيا فابها كان اسرع جوابا فراس الاخر

تأخير

تأخير

مطلوب

في



يكون انقل منه حلفان فلا ما ثقيل وهو عند الناس غير ثقيل وعند الخالفين  
 لا يحلف فيه الا ان ينوي ما عند الناس لان منعه يقع على ما عنده رجل هدره رجل  
 سلطان يقال المهدد ان كنت اخاف من السلطان فامرته طالق قالوا ان لم يكن به ساعه  
 حلف خوف من السلطان ولا كان له جنة اخوف من حبابه مخاف على نفسه سبها من السلطان  
 برجي ان لا يطلق امراته رجل شاجر مع اخيه واخته فقال لها بالفارسية اكر من  
 شمارا آخر اندركم فامرته طالق فكلوا في ذلك قال بعضهم لا يحلف ما داموا في الا  
 حيا وقال بعضهم يحلف للمحال لانه عاجز عن ذلك ظاهر الا ان ينوي بذلك التمس  
 والضيق عليها فلا يحلف فيه ما داموا في الاجيا فان مات الخالف او احد  
 الاخرين قبل ان يفعل ذلك حلف عليه الا بعد ايمانه قال لزوجها يا سفله او قال  
 يا قرطبان او كشخان او يا فعاك او شيئا من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت  
 فان طالق ليما احلفوا في ذلك قال القبيح ابو جعفر وبوكرا الاسكاني مطلق  
 المراه كما قال كان الزوج كما قالت ولم يكن عليه الفوى لان كلامه محمول على المجازاة  
 ظاهره اذ جزا الا اذا المراه زوجها فان قال الزوج نوتت به التعلق قال  
 ابو الاسكاني بن فهاينه وبين الله تعالى ولا يدبر في القضا لانه محمول على المجازاة ظاهره  
 وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك في حالة الغضب فهو على المجازاة  
 ظاهره ولا صدق في نية التعلق قصا وان لم يكن في حالة الغضب سوى ذلك فان قال  
 نوتت لتعلق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والافلاوا احتلوا في مع هذه  
 الالفاظ اما السفله عن له حيفه المسلم لا يكون سفله انما السفله هو الكافر به اخذ  
 المشايخ وعن لي يوسف السفله هو الذي لا يبالى بما يقال له من وجوه الذم والشتيم  
 وعن محمد هو الذي يلعب بالحمام ويقامر وقال خلف بن ابوب السفله هو الذي  
 اذا دعي الى الطعام يحمل شيئا من المائدة وقيل هو الطفيل وقيل هو الخبيث والنجاس  
 والدباج وقيل هو الذي يحلف في القضاة واما قرطبان قال ابو بكر الاسكاني لقرطبان  
 هو الذي اذا راى اخيا مع امراته او اهله او محارمه يدعه ولا يتعرض وقال

حلف في فدايها  
 وهو غير ناس  
 غير ثقيل

يكون

حلف

قرطبان

ابو الهاسم هو المسبب للجمع بين اخني واجنيته لامر مذموم وقيل من سب امراته  
 مع غلامه او مزارعه الى الضيعة او ياذن لها في الدخول على امراته عند عينته  
 واما فعاك فهو والقرطبان سوا واما كشخان حكى عن امراه حات الى اى عصمه  
 المروزي وقالت ان زوجي كل يوم يامرني بالطح فقلت يوما اني كشخان الى متى  
 اطح وقال لي ان كنت كشخان فان طالق قال ابو عصمه ان كان زوجك اذا سب ان  
 رجلا يدله اليك نسو ولا يبالى فهو كشخان وان لم يرض بذلك وضرر لك ذلك  
 فهو ليس بكشخان واما المهاجر قال الشيخ الامام سمس الامه الحلو اى هو الذي لا يبالى  
 بما يبيع ويبتاع بالفارسية يفت سب امراته قالت لزوجها انك قرطبان فقال الزوج  
 ان علمت اني قرطبان فانت طالق قلها فاما لا يطلق ما لم تقل علمت لانه علم الطلاق  
 بعلمها وعلمها لا تقف عليه غيرها فعلق بالاخبار عنها ولو قالت لزوجها يا كوسج  
 فقال الزوج ان كنت كوسجا فانت طالق قلها ونوى به التعلق عن له حيفه انه قال  
 بعد اسنانه ان كانت ثمان وعشرين طلقت لانه كوسج وان كانت اسنانه يلقون واكثر  
 فليس كوسج وعرفنا الكوسج من كانت شعور لحيته على الدف دون احد بن او كانت  
 على الدف واحد بن الا انها طافات منفردة غير متصلة وان كانت شعورا احد بن  
 متصلة بشعورا الدف فهو خيفه اللحيه وليس كوسج امراه قالت لولدها  
 بالفارسية اى بلابه زاده فقال الزوج ان كان هو بلابه زاده فامرته طالق  
 قلها فان نوى المجازاة طلقت وان نوى التعلق ان علمت المراه انه من الرنا  
 يطلق قلها لوجود سب الطلاق ولا سبها المقام معه وان علمت انه ليس من  
 المجور لا يطلق رجل قال لامراته ان شمتت اى او ذكرت بها بشرة فانت طالق قل  
 لامرته كانك امك سلام عليك فقالت المراه لا بل امك قالوا ان كان ذلك في بخله  
 بعدون هذا ذكر الشركيخ ونحوه طلقت لان في عروهم هذا عبارة عن الكذب بما  
 في عرفنا صريحا عن فشا السلام فلا يكون هذا ذكر ايسر ولا يطلق رجل قال ان  
 شمتت احدا فامراني طالق فشتت امراة لدا حال لامراته ان شمتت فانت

شرح  
 الكوسج





طالق وان لعني فانت طالق فلعنه تقع واحده ولو قال له اني ستمني فانت طالق  
 فلعنه طلقت امرأه رجل قال لو ائدتني بالفارسية اكر تو مرا بتركي امروز وامراه  
 طالق فخرج من المنزل فقالت والدته مه تو باش مه زن تو با تو سمع الخالف لك  
 طلقت امرأه لو قال لامرأته ان اغضبتك فانت طالق فصر بصبيا لها او احبا لها  
 فعصبت قالوا ان ضربه شئ سفي ان يودب الولد على ذلك لا يطلق لان هذا ليس  
 موضع العصية فلا يعتبر غضبها وان ضربه في موضع لا سفي ان يودب الولد يطلق  
 امرأته اذا قال لامرأته ان سررتك فانت طالق فضررها فقالت سررتي والوالا يطلق  
 امرأته لانا سقيت بكذبها قال مولانا وفيه اسكال وهو ان السرور مما لا يوقف  
 عليه فبيعي ان سغى الطلاق بخبرها وقبل مولانا ذلك وان كما يستقن بكذبها  
 كما لو قال ان كنت حبيبي ان بعد بك الله بنا رحمهم فانت طالق فقال احب تقع الطلاق  
 عليها ولو اعطاها الف درهم فقالت لم سررتي كان القول قولها ولا تقع الطلاق  
 واحتمال انها طليقة لا لغير فلا سررها الالف ولو قال لها ان اذيتك فانت طالق  
 فاستري جارية وتسراها ان كان كلامه بناء على قوله بصرف معنى الاذا اليها  
 سواء ما فعل لا يطلق لان اليمين انصرف الى ملك المقدمه وان لم يكن يطلق لان  
 هذا معنى بعد ادي رجل اراد ان يستري جارية فقال لامرأته ان استربت  
 جارية فدخل عليك من ذلك غيره فانت طالق بلها فاستري جارية فدخلت  
 عليها الغيرة والوا ان دخلت الغيرة عقبت الشرايق والطلاق وان دخلت  
 بعد الشرايق برمان لا يطلق لانه علق الطلاق بدخول الغيرة عقبت الشرايق لا فصل  
 وانما يعلم ذلك بكلامها من الحاج والكلمة بالقبول اما اذا دخلت الغيرة ولم  
 تنكحها لا يطلق لان ملك قلبها لا يمكن الاختراز عنها فلا يعتبر كمن حلفت لا  
 يعادي فلا ما فعاداه تغلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا بحث في يمينه رجل  
 قال لامرأته لست بحبيبي فعالت له ان لم اجك فانت طالق بلها فقال لها الزوج  
 بالفارسية خود توي ان قالت لا اجك قبل الافراق عن المجلس طلقت بلها وان

قارنه قبل ان تقول شيئا لا يطلق لان قوله خود توي بصرفي كلامها من صف  
 الزوج بالطلاق المعلق بصار الزوج فايلا بل انت طالق بلها ان لم يحيني رجل  
 دعا امرأته الى الفراش فقالت امراه ما يصنع بي وكفيك فلانه لا جنبيه فقال  
 الزوج ان كنت احبها فانت طالق يكلموا ذلك والصحيح انها لا يطلق بلها  
 الزوج اجها رجل قال لامرأته ان لم تكوني علي هون من التراب فانت طالق  
 ان كان يستمينها استمناه فاحشة لقول الناس انها الهون عليه من التراب  
 لا يطلق رجل قال لامرأته ان قد فكت فانت طالق ثم قال لها يا ابنه الزانية يطلق  
 لان في العرف هذا يعد قد فالمرأة وان كان في الحقيقة قد فالامها رجل قال  
 لامرأته ان شمتك فانت طالق ثم قال لها لا بارك الله فيك لا يطلق لانه لو علق  
 عتق عبده بشته ثم قال له لا بارك الله فيك لا يعتق عبده فكذا الطلاق رجل  
 اتخذ ضيافة لتقوم فدخل رجل من قريه اخرى فقال ان لم اذبح على وجه القادم  
 هم بقريه من بقوري فامرأته طالق قدح بقريه قبل ان يرحل القادم برز يمينه والا  
 حش وان ذبح بقريه امرأته حش لان شرط البرذخ بقريه من بقوريه الا اذا كان  
 يمينه ويمين امرأته من الانبساط مالا يميز كل واحد منهما مالا عن مال صاحبه ولو  
 تناول احدهما من مال صاحبه لا يحرم المحاد له يمينها ولو ذبح بقريه من بقوريه  
 ما اضاف بلهما حش رجح القادم قالوا قالوا ان كانت القريه الى انقل اليها  
 القادم قريه لا حش يمينه وان كانت بعيدة بعد سنرا يخاف عليه الحش لان مدة  
 السفر تخدو ان اضاف له لاجله بعد الذبح فيصرف ليمين الى ذلك امرأته قالت لزوجها  
 انك تعبت لا حلف لي نفقه ففصص الزوج فقالت امرأته لم يكر هذا كلاما عظيما  
 حجاج الى الغصب ففصص فقال الزوج ان لم يكر عظماء فانت طالق بلها واراد به  
 العليق دون المحاراة والوا ان كان الرجل محترما ذا قدر يكون مثل هذه السكايه  
 اهانه له لا يطلق لان سكايته بالذهاب بلا نفقه ليعاله يكون عظماء وان لم يكن  
 محترما ذا قدر طلقت رجل قال لامرأته ان بلغ ولدي الخان فلم اخنته فامرأته طالق



قال النبي ابو النضر اذا اخراختا عن عشر سنين سفيان يطلق ان عشر سنين  
 نفيه وقيل ان كان الصبي اذ بلغ عشر سنين يضرب على ترك الصلوة فيومر  
 على الختان حتى يكون المني في التطهير وغيره من المشايخ قال لا يحسن ما لم يوخر الختان  
 عن اثنتي عشرة سنة وعليه الفتوى لان هذا الذي مره يصور فيها بلوغ الغلام  
 فان الصبي اذ بلغ هذا المبلغ وقال احلمت قبل قوله وحكم ببلوغه وقبل ذلك لو  
 قال احلمت لا تقبل قوله ولا يحكم ببلوغه رجل قال بعدة ان احلمت فانت حر فقال  
 الغلام احلمت هو مسك قبل قوله لان اختلاطه لا يقع عليه غيره فتقبل قوله  
 في ذلك كما لو قال لامته وهي مسك الحال اذا حضت فانت حرة او قال لامرأته اذا  
 حضت فانت طالق فقال حضت تقبل قولها وعن محمد انه لا يقبل قول الغلام ولا يقبل  
 قول الجارية والمرأة لان الاختلام امر يقع عليه غيره في الجملة وهذا جاز في الشهادة  
 على الاختلام على ان يحضر رجل قال لامرأته وهي حائض اذا حضت فانت طالق فهو  
 على حيض المستقبل ولو قال لها اذا حضت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض  
 فهو على دوام ذلك الحيض الى الغدا ان دام الى ان يطلع الفجر من الغد فمقتلان  
 الحيض الماتة لا تنصور حدودها في الغد فيجعل على الدوام اذا علم ذلك او قال  
 لامرأته المريضة اذا مرضت فانت طالق فهو على مرضه المستند الى ان  
 مرضت غدا فهو على دوام ذلك المرض طاهر ولو قال لصبيجه اذا صحت فانت  
 طالق يقع الطلاق كما سكت عن الميم لان الصحة امر يتبدل في مثله للدوام حكم  
 الابتداء فحسب الحال كما لو قال لعيان اذا قمت وقاعدت وللبصر اذا بصرت  
 وللمهوك اذا ملكك فانت حرة فانه سكت عن الميم لان الدوام حكم الابتداء  
 والحيض والمرض وان كان ما ابتدأ به الا ان الشرح لما علق بالحكم احكاما لا تنطوي ذلك  
 بكل حر من اجرائه فقد جعل الكل شيئا واحدا رجل قال لامرأته اكر من تراكرك  
 كره خوشتي بوشام فانت طالق فقد وقعت المرأة عريان الى زوجها المتزوج بها بالحر معلوم  
 ودفع اليه الاجر ففسخ الزوج ولبست المرأة لا يحسب لان الكراهية كره المرأة لا

كس

كتب الزوج ولان الشرط هو الا لا يسرى لم يلبسها وما لبسها بامرأة فلا يحسب ان  
 كان القطن من لزوج فكذلك لا يحسب ايضا للمنفعة الباني اذا قال لامرأته انت  
 طالق في صومك فتوت الصوم طالق حتى يطلع الفجر ولو قال ان طالق في صومك  
 لم يطلو حتى يركع ولما دللنا به جعل الصوم والصلاة شرطاً فصار كما لو ذكر حر والشرط  
 ولو قال ان طالق اذ خولك الدار او قال لحضك فطلق الحال ولو قال انت طالق  
 بدخولك الدار او يحضك لا يطلق حتى يدخل ويحضر كذا لو قال بدخولك الدار او  
 في حضك لا يطلق حتى يدخل ويحضر والله اعلم امرأته ذهبت الى منزل والدها في قرية  
 اخرى فبعضها زوجها وسألت العود الى منزلها فانت حرة الزوج بطلاقها ان لم يرد  
 الى منزلها قبل ان يجازي الصبح والوا ان كان الليله في تلك القرية خاف عليه الحث وان  
 وان ذهبت قبل ان يضي اكر الليله رحي ان لا يكون حائضاً والصحيح انه لا يحسب اذا  
 ذهبت معه قبل منة الليله امرأته كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها زوجها  
 اذهبي معي فانت طالق الزوج ان لم يذهب معي فانت طالق طالق لما فتح الزوج وحر  
 هي على اثره وبلغت المنزل قبله والوا ان خرجت بعده بحسب لا يعد ذلك خروجاً  
 معه حث رجل قال لامرأته ان لم تعي الساعه وبعي الى دار والدتي فانت طالق  
 فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست  
 حتى خرج الزوج فخرجت هي ايضا وانت دار والدته بعدما اياها الزوج لا  
 لان المرأة لما قامت فمهيأت للخروج لا يتقطع الفور فانها لو احدى البول  
 وبالت لم لبست الساب للخروج لا يحسب الا ترى انه لو قال لها ان لم تخرج الى فراشي  
 الساعه فانت طالق وهما في المشا جوف طال الكلام بينهما لا يتقطع الفور حتى لو  
 ذهبت الى الفراش لا يحسب ان خافت فتوت الصلاة فصلت قال نسي حث  
 الزوج لان الصلاة على اخر خلاف ما كانا فيه وقال بعضهم لا يحسب رجل اراد  
 ان يجامع امرأته فلم تطاوعه فقال لها ان لم تدخلي معي البست فانت طالق فلم يدخل  
 في الفور ودخلت بعده والوا ان دخلت بعد ما سكت مهوته طلقه رجل دعي جاريته

رجع من طلاقها  
 رجعت من طلاقها



لا فرائسه فابت فقال ان لم يحى الليلة فان حرة فجاته من ساعتهما لم يجامعا  
 لا يصح وكذا لو قال لا امراته وكذا لو قال لعدوه ان لم ياتى الليلة حتى اضرك  
 واباه ولم يضره حيث في قوله لم يوسف وقال محمد لا يحث عليه الفتوى ولو قال  
 لامراته ان لم ياتى لاجامعك فانت طالق فجات فلم يجامعا لا يحث رجل قال  
 لجامع بالفارسية اكرحانه من مهران بروت فامرته طالق فذهبوا الى  
 بنته ولم ياكلوا شيئا لا يحث في امته رجل قال لامرته عند خروجها ان رجعت  
 الى منزلي فارت طالق لما رجعت ولم تخرج زمانا ثم رجعت فقال الزوج  
 كنت نويت لفور قال بعضهم لا صدق فضا وقال بعضهم صدق هو الصحيح  
 لان منه نصرف في المخرج الذي فامتا اليها من غير نية الزوج فاذا نوى الفور  
 او في ان يكون مصداق رجل قال لامرته ان صعدت هذا السطح فارت طالق فارتقت  
 تلك بعض السلم لا يحث في امته هو الصحيح ولو قال لها ان ارتقت هذا السلم  
 او وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت احدى قدميها على السلم ثم تذكرت  
 فرجعت طلقت لان الحث لعاقب بوضع القدم على السلم ولو قال ان وضعت قدمي  
 في دار فلان فامرته طالق فوضعت احدى قدميه في الدار لا يحث في امته لان  
 وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول عرفا فلا يحث الا بالدخول اما في  
 هذه المسئلة لما ذكرنا ان تقاو وضع السلم فقد بالغ في امته ففعل الحث بوضع  
 القدم وهذا كما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار او وضعت رجلك في السكة  
 فانت طالق فوضعت قدمها في السكة حيث ولو ذكر الخروج ولم يذكر معه وضع القدم  
 في السكة فهو ضيق لحدى قدميها في السكة لا يحث رجل قال ان كان الله تعالى  
 يعذب المسكرين فامرته طالق والوا لا يطلق امراته لان من المسكرين من لا يعذب  
 فلا يحث رجل قال ان زرت فلانا لاجل امته فامرته طالق فشيخ حارث قالوا  
 لا يكون حاشا لان الشيخ لا يسمي زيارته وعن لم يوسف انه يحث رجل قال ان انفت  
 من مال امراتي في طالق فاحرق المراه سرفا لها حتى قدرا بوسم له بغير

ان لم ياتي  
 فجات فلم يجامعا

قالوا عند خروجها ان رجعت  
 الى منزلي فارت طالق

لا يحث

امره لا يحث في امته رجل قال ان عرت في هذا البيت فامرته طالق فحرب  
 بحايطة من هذا البيت وبين جاريه فعمره وقصده عماره بنت الجار لا يحث  
 البنت قالوا لا يحث في امته وقصده باطل رجل قال لاصحابه ان لم اذهب بكم  
 الليلة الى منزلي فامرته طالق فذهب بهم بعض الطريق واخذهم المصوص  
 وحبسهم قالوا لا يحث في امته وهذا الجواب بواقع قول له حيفه ومحمد اصل  
 المسئلة اذا حلف لبشر من الما الذي في هذا الكوز اليوم ما هراقه قبل مضي اليوم  
 لا يحث عندها رجل قال ان ركبت فامرته طالق فهو على ركوب الدواب من الفرس  
 والحمار والحمير وكذلك لا يحث على ظر الانسان والحاريط ولو قال لا اركب مركبا فركب  
 ظهرا انسان قال بعضهم يحث في امته وقال بعضهم لا يحث وهو الصحيح لان  
 الادعي لا يسمي مركبا رجل قال ان كذبت فامرتي طالق فيل عن امر فركب رأسه  
 بالليل لا يحث في امته ما لم يتكلم رجل قال ان ضرطت فامرتي طالق فخرج منه  
 ريح بغير اختياره لا يحث في امته كما لو حلف لا يدخل دار فلان فادخل مكرها رجل  
 قال ان زمت فامرتي طالق فشهد عدلان على اقراره بالزنا طلقت امراته  
 ولا يجد وان شهد عدلان على معاينه الزنا لا يحث في امته ولا يطلق وان شهد  
 اربعة فعدل منهم ايمان لا يطلق ايضا رجل قال لامرته ان فارقك فكل امرأة  
 اضع راسي مع راسها على المرفقة فهي طالق ففارقها وتزوج امرأه ووضع  
 راسه مع راسها على المرفقة لا يحث لانه ما اضاف الاطلاق الى الملك ولا الى  
 سب الملك رجل قال لعجوز اكرامى فعاتت لست بامك فقال الرجل ان لم افخر  
 باموميته فامرته طالق والوا لا يحث في امته ما لم يقل لسانه لا افخر رجل قال  
 لامرته وزني بها قدح فيه ما عقلت ان شرته فانت طالق وان وضعت فانت  
 طالق وان صيته فانت طالق والوا يرسل فيها ثوبا حيا يشف لما قال مولانا  
 لا حاجة الى هذا التكلف فانه لو اخذ منها غيرها او دفنت الى غيرها لا يحث  
 في امته رجل قال لامرته ان سارت جارية او تزوجت عليك فانت طالق واحدة

قالوا لا يحث في امته  
 بكم البنت الى منزلي



فقات لا ارضى بواحدة فعال لها فأت طالق بنين ان فعلت سببا من ذلك  
فقات لا ارضى بنين فقال فأت طالق لئلا ان لم يرض شين لم يفلح هذه  
المرة ان فعلت شيئا من ذلك قال فأت طالق بنين سلام الكلام الثالث بنا على ما تقدم  
ظاهرا رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فأت طالق لئلا وغاب فلان  
فاقامت امرأته الخائف اليه ان الغاب طلق امرأته بعد ميل روجها قال ابو  
نصر البوسى لا يقبل هذه اليه وهو الصواب لانها قامت على شرطتها فما يضر  
به الغاب وهذا خلاف ما لو غاب فلان امرأته بدخول فلان لدار فقامت امرأة  
الخائف اليه ان فلانا دخل الدار فاما بها يقبل ونقض رطلا والخاضع لان هذه  
بينه قامت على شرطتها فاما لا ضرر على الغاب رجل قال لامرأته اذهبي  
الى فلان واستردى منه كذا واحمله الى الساعة فان لم يحمله فاستطوفت  
ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت في اليوم الثاني وحملته اليه والواحدة  
بينه لان قوله احمله الى الساعة تنصيص على الفور رجل قال لامرأته ان وطيت  
امتي فاستطالق فقات الامه انه وطيني فكذبا المولى كان القول قول المولى  
وان علمت المرأة بذلك لم سعيها المقام معه ولا ان بدعه بحامها وان قال المولى  
اكرهه ام خوش اورده ام كان ذلك اقرارا منه ويحتمل فيه سكران ضرب امرأته  
مخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فأت طالق وكان ذلك عند العصر فعادت  
دفع اليه عند العشاء قالوا يحتمل فيه لان يمينه تقع على الفور وان قال المولى  
الفور لا صدق قضاؤه المراه اذا قامت للخروج فقال الزوج ان خرجت فأت  
طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يحتمل فيه رجل قال ان كنت  
كدا ابن زن كه مراخانه است طلاق وقد كان فعل الا ان امرأته لم يكن يمينه وقت  
اليمين حتم في يمينه لان المراد من هذا الكلام المنكوحه ولو كان قال ابن زن كه  
مراد بر خانه است كذا وليست امرأته في البيت الذي غيبه لا يطلق امرأته لان  
عند تعين البيت لا يراد به المنكوحه صبي قال ان شريت مملوكا امرأته ازوجها فمضى

ما حرم

طالق مشرب وهو صبي فزوج وهو بالغ فطلق صبي ان الطلاق واقع فقال هذا  
الباع اري حرامت بومن قالوا هذا اقرار منه بالحرمة محرم امرأته ابتداء وقال  
بعضهم لا يحرم امرأته وهو الصحيح لانه ما اقر بالحرمة ابتداء وانما اقر بالسبب  
الذي تصادف عليه وذلك الصبي باطل رجل قال لامرأته ان اسيرت بالخبر  
ما فأت طالق فاشترت من السقاء حمله من الوادي بطلاق امرأته وان دعت اخبر  
لا السقاء وقالت احمل النسا هذا الخبر ما وال بعضهم لا يحتمل فيه لان هذا استخبار  
وليس بشرا امرأته كانت بكى في يمينها فقال زوجها الصبره ان لم يخرج ابنك من هذا البيت  
وبكى هناك في طالق مخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال القصة ابوالمثان ان كان بيع  
بكاها في البيت اطلق اذ انك لانه انما منعها عن البكا لاجل ذلك فان لم يكن  
كذلك فاذا خرجت قبل ان بكى بعد المين بطل المين فلا يحتمل بكاها بعد ذلك  
امرأته قالت لزوجها ان خبزت حتى ياكل خاربى حرة خبزت لجارها فاكل منه  
الزوج لا يحتمل لان معنى كلامها ان خبزت لاجلك فادام حبة لاجل لا يحتمل رجل قال  
لامرأته ان دخلت دار فلان بغير مرادى وهو اى فأت طالق فارادت ان تذهب  
الى دار فلان فقال لها توهمى شوهر من حبه انك هذا وعيد ولسرا دن واذا دخلت  
بحتم رجل قال لاحدى امرأتي حين سالت منه طلاق صر بها اى لو طلقها فاكنت تطلقين  
فقات رضيت فطلق صر بها ثم قال لئله استبركى ثم انكرا الطلاق قالوا لا يسع هذه  
المرأة المقام معه فان ارادت ان ترجع اليه ولم يكن طلقها شيئا قبل ذلك يحلفه  
بالله ما اردت بكلامك الذي كلمته اكثر من واحد فان ابى ان يحلف لم يرجع اليه وان  
حلف رجعت اليه بكلمة جلد امرأته كانت مع زوجها في بقة قريب لها وقال لها في  
في الليل انت اليلة في هذا البيت فخلال الله على احرام فخرجت من ساعتها وباتت في  
موضع اياها زوجها قالوا ان اراد الزوج تحويلها بنفسها لا يحتمل والقول ذلك  
قوله وذكر في الجامع الصغير رجل قال لامرأته بالفارسية اكرتوا مشب بدن خانه  
اندر باشي فأت كذا فخرجت مع زوجها من ساعتها وباتت معه في منزله قال ان اراد

ما حرم

ما حرم



فلاستأذنها حوايل الزوج رجل قال لامرأته انت طالق غدا اذا دخلت الدار يلغو  
ذكر الغد وعلق الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت في اي وقت كان يطلق ولو لم  
الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طالق غدا سعلق طلاق الغد بدخول الدار  
جعل طلاق الغد جزاء لدخول ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق  
وطالق كملت فلما قال الطلاق الاول والثاني سعلق بدخول الدار والطلاق الثالث  
سعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار طلق نبيذ ولو كملت فلما طلق واحدة  
ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كملت فلما كان الطلاق المعقوب بالكلام  
جزاء لدخول الدار لو كملت قبل دخول الدار لم دخلت الدار لا تقع شي رجل قال  
لامرأته انت ومن دخل الدار من شاي طالق طلقته مخاطبة في حال فان دخلت  
الدار وهي في العدة طلقته اخرى لان الدخول في الخطاب الحاصل يمنع الدخول في الخطأ  
العام وكذا لو قال كل امراه من شاي يدخل الدار في طالق فلانة طلق فلانة  
للحال فان دخلت الدار وهي في العدة طلقته اخرى وكذا لو قال كل امراه تزوجها  
في طالق فلانة لامراه له طلق فلانة الحال ولا ينظر التزوج فان تزوجها بعد ذلك  
طلقته اخرى ولو قال لامرأته انت طالق فلانة ان تزوجها لا يطلق امرأته حتى  
تتزوج فلانة ولو قال انت وفلان طواق فلانة ان تزوجها لم تقع الطلاق على واحدة  
حتى تزوج فلانة ولو قال انت وفلان طواق ان دخلت فلانة الدار لا تقع  
الطلاق حتى يدخل فلانة ولو قال كل امراه في طالق فانت طالق لزمها ثمان ولساير  
النساء واحدة واحدة ولو قال انت ومن دخل الدار من شاي طواق في طالق  
حين سكت وان دخل الدار وهي في العدة لزمها اخرى ولو قال لعبدته انت حر  
ومن دخل الدار من عبيدي عتقوا مخاطبة للحال فان قال عتيت فعلق عتقه بالوحد  
لا يصدق قضاء رجل قال لامرأته كل امراه اتزوجها ما دام حيه في طالق لا  
يدخل المخاطبة في المهر وكذا لو قال كل امراه اتزوجها ما دام حيه فلانة حتى  
لا يدخل فلانة في المهر ولو قال كل امراه اتزوجها باسك في طالق فطلق هذه ثم

كذلك  
مطل

في طلاق امرأته  
في طلاق امرأته  
في طلاق امرأته

مطل كذا ان سئل متاعها وقاشها ثم وان اراد النفل بنفسها لا غير لا يحسن وان  
استكمل على المرأة خلفه فان خلف بحسابه على الله تعالى فهذا طاهر فاما اذا وقع  
فقال الكرايز دور ورايها باشي وان وقت سنة كان ذلك على الانتقال بنفسها  
ومتاعها وقاشها وان لم يوقت ولم يكتم له نية وقت المهر يحمل على الانتقال  
بنفسها رجل اراد السفر فحلفه صهره وقال ان عبت بعد هذا عن امراة فلم  
يرجع اليها عند راس السفر فامر انك طالق فقال للحنف بالفارسية هست ولم يرد  
على ذلك لم يعب الكرايز من مهر طلق امرأته لانه اجاب كلام الصهر والحوار بتصديق  
اعاده ما في السؤال فطلق امرأته رجل حكى لمن رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطبته باله  
طلاق امرأته ان نوى عنه ذكر الطلاق استيناف الطلاق وكان كلامه موصولا  
لا يصلح للاتفاق على امرأته يقع الطلاق على امرأته وان لم ينو طلاق امرأته لا  
يطلق امرأته وان كان يصلح للاتفاق على امرأته لانه اذا كان موصولا كان محمولا  
على الحكاية رجل له اربع نسوة دخل بن فقال كل امراه لم اجامعها متكن الليلة  
والاخرى ان طواق فجامع واحدة فطلق الفجر طلقته الى جامعها بلما لا جعل  
ترك جامع الواحدة شرطا لوقوع الطلاق على البواقي فكله لوجب نعم النساء  
وفي التي جامعها وجد شرط طلاقها ثلاث مرات وهو ترك جامع الثلاث فطلق  
هي بلما ما في غيرها فطلق مرتين رجل قبل له لك امراه غير هذه فقال كل  
امراه لي في طالق لا يطلق امرأته وهذا خلاف ما اذا قالت المرأة لزوجها انك  
سريد ان تتزوج على فقال ان تزوجك امراه في طالق فابانها ثم تزوجها رطلق  
مرة اخرى وكذا لو قال له امرأته انك تزوجت على امراه فقال كل امراه لي طالق  
يطلق المخاطبة الاروامة عن يوسف والفرق ان كلام الزوج في هاتين المسكين  
بناع على كلام المرأة فدخل كلامه ما دخلت في كلام المرأة والمذكور في كلام المرأة  
امراه وهذا الاسم ينشأ من امرأته كانت فدخل المخاطبة في كلام الزوج في  
المسكين املة المسك الاولى في قول السائل لك امراه غير هذه لا يتناول هذه المرأة كالمسك



روحيها لا يطلق وان كان نواها عند اليمين كالوقال كل امرأة ابرو حيا عنك  
فهي طالق لا يدخل في اليمين وان نواها رجل بال لا امرئتان تزوجت عليك ما  
عشت خلا لا الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق على واجب وتزوج عليها  
تقع كل واحدة بطلقة وتقع بطلقة اخرى بصرها الي ايتها شاة لان قوله محال  
الله على حرام جعل عينا بطلاق كل من كانت في نكاحه والكلام الثاني بمن بطلاق  
واحدة من فبانه بعد عينا فاذا تزوج امرأة انحلت اليمينان فتقع على كل واحدة  
منها بطلقة باليمين الاولى والكلام الثاني على قول من يصح هذا اليمين تقع طلاق  
اخر على واحدة بغير عينا بصرها الي ايتها شاة قال مولانا في هذا الجواب نظر  
لان الكلام الثاني بمن بطلاق واحدة بغير عينا وكما تزوج امرأة وقع على كل  
واحدة منها بطلقة فبانت كدرته لا الى عدة فكيف مملوك صرفه الطلاق الثاني  
اليها رجل له اربع نسوة قال كل امرأة في طالق اذا دخل هذه الدار ثم طلق واحدة  
بعينها بطلقة بانه لم يدخل الدار وهي في عدة طلق جميعا رجل قال كل امرأة  
في طالق وشي بذلك من كانت في نكاحه ومن استفادها بعد ذلك لا تقع على من  
استفاد رجل قال امرأة تزوجها في طالق ان كلمت فلانا وكلمت ثم تزوج لا تقع  
الطلاق عليها ولو كلمت ثم تزوج ثم طلق المتزوجة بعد الكلام الاول فذكرها القدر  
ولو قال كل امرأة تزوجها في طالق ان كلمت فلانا فزوج ثم كلمت ثم تزوج اخرى  
ثم كلم لا يطلق البتة ولو قال كل امرأة ابرو حيا في طالق كلما كلمت فلانا فزوج  
امرأة وكلم طلق فان تزوج امرأة اخرى ثم كلم طلق المتزوجة الاولى بطلقة  
اخرى بهذا الكلام ان كانت في عدة ولا يطلق المبلوغة الثانية رجل قال لامرأة  
ان لم تكوفي حاملا فانه طالق فلانا حاجات تولد اقل من سنين يوم من وقتة اليمين  
لا يطلق احكم وان جاء لاكثر من سنين يوم طلق وان حاضت بعد اليمين لا يقر بها  
لاحتمال ان لا يكون حاملا وكذا اذا لم يحضر لا يتبع له ان يقر بها حتى يضع رجل قال  
لامرأة ان قلت لك ان طالق فانت طالق فقال ود طلقك بطلاق اخرى في الفضا

مطل

وان غنى طلاقا فذلك القول بمن فيها بينه وبين الله تعالى رجل قال لا حية ان طلقك  
كعدي حرم صبح ذلك وصير كانه قال ان تزوجك فطلقك فبعدى حرمه ولو قال ان  
طلقك فانت طالق فلانا لا يصح هذا اليمين اذا قال لمنكوحته نكاحا فاسدا ان طلقك  
فاليمين على الطلاق باللسان رجل حلف ليطلق فلانة اليوم فلانا و فلانة احنية  
او امرأة طلقها هو فلانا فيمنه على ان يطلقها باللسان وهو كما لو حلف لمزوجه  
فلانة اليوم وهي منكوحه الغار ومدخوله كانت اليمين على النكاح القاسد رجل  
قال لامرأة ان دخل الدار ان دخل الدار فانت طالق قال ذلك في دار واحدة  
فدخلت الدار مرة واحدة طلق استخسانا وكذا لو قال ان تزوجك ان تزوجك  
فانت طالق ان تزوجك او قال اذا دخل الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار  
لا يطلق ما لم يدخل مرتين ولا يطلق ما لم يزوج مرتين رجل قال لامرأة طلق اي  
نساء سيت لمرئها ان يطلق نفسها في طاهر الرواية عن علي بن يوسف لهما ان يطلق نفسها  
وكذا لو قال نساء كل من طوالت ان سيت فعال شيت تقع الطلاق عليها وعلى غيرها  
في قول علي بن يوسف لو قال لهما امر نساء بذلك فالمرئ لهما ان يطلق نفسها وعن علي بن يوسف  
لها ان يطلق نفسها ولو قال نساء كل من طوالت اذا دخلت الدار فدخلت طلق  
هي وغيرها ولو قال اي نساء شيت طلاقها في طالق فانت طلاق الكل لا يطلق الا  
واحدة ولو قال اي نساء سات لطلاق في طالق فست طلق رجل قال لامرأة  
انت طالق غدا ان سيت كانت المشية البها في الغد ولو قال ان سيت فانت طالق  
غدا كانت المشية للحال في قول محمد وقال ابو يوسف المشية البها في الغد في الفصلين  
وهو رواية عن علي بن حنفه وقال زفر المشية البها للحال في الفصلين وكذا قال  
ابو حنيفة اذا قال الرجل الرجل لامرأة اخاري غدا ان شيت او امرك بيدك غدا  
ان سيت فاخاري غدا او قال ان سيت فامرك بيدك في الغد كانت المشية في الغد  
وكذا لو قال ان سيت فطلق نفسك غدا لم يكن لها ان يطلق نفسها حتى في الغد وكذا  
لو قال انت طالق اذا دخل الدار ان سيت قال ابو يوسف وهو قول علي بن حنفه لها

مطل



المشي بعد الدخول ولو قال انت طالق راس السهران سبت كانت المشية لها  
 راس السهران رجل قال لامرأته انت طالق فلما ان سبت فقالت انا طالق فلو باطل  
 ولو قالت انا طالق فلما في ذلك رجل قال لامرأته طلق نفسك عتدا ان سبت فقالت  
 طلق نفسي فلما لا يقع ولو قال طلق نفسك واحدة ان سبت فقالت قد سبت فلما لا  
 يقع في قول له حيفه وقال ابو يوسف يقع واحدة وكذا لو قال لها طلق نفسك  
 ان سبت طلق فلانة امرأه اخرى ان سبت فقالت فلانة طالق انا طالق او قالت  
 انا طالق و فلانة طالق فليجعا وكذا لو قال لامرأته انت طالق ان سبت اب  
 طالق بنين ان سبت فقالت قد سبت واحدة قد سبت بنين اذا وصلت في  
 طالق فلما وكذا لو قال طلق نفسك ان سبت واعتق عبدي ان سبت فبدل بطلاق  
 نفسها او عاق عبده صح قال اذا كان الطلاق والعاق من قبل الزوج فما امر واحد  
 لا يحج الامر من يدها باي ابدات ولو قال لها زوجها طلق نفسك ان سبت وقال  
 لها رجل اخر اعتق عبدي ان سبت فبدت عاق العبد قبل الطلاق خرج الامر  
 من يدها قال من قبل انما اخذت في عمل غير الطلاق رجل قال لامرأته انت طالق  
 ان لم يشا فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا اشأ لا يطلق لان له ان يشأ في اليوم ولو  
 قال لامرأته انت طالق واحدة ان سبت قال سبت نصف واحدة لا يطلق قال  
 لامرأته طلق نفسك واحدة بآينه ان سبت فطلقت نفسها واحدة رجعة لا يقع  
 شيء في قول له يوسف وهو قاس قول له حيفه ولو قال لها طلق نفسك واحدة امك  
 الرجعة ان سبت وطلقت نفسها واحدة بآينه تقع واحدة رجعية في قول  
 له يوسف لان في مسية النامه مشيه اصل الطلاق ولا يقع شيء في قاس له حيفه  
 لانها ما انت بمشي فوض اليها فلا يقع كما لو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت  
 نفسها فلما لا يقع شيء في قول له حيفه رجل قال لغيره طالق مرا في ما شاء الله وسبت  
 وطلقتها المخاطب لا يطلق وكذا لو قال لامرأته انت طالق ان شاء الله وسبت لا يقع شيء  
 رجل قال لامرأته انت طالق ان شاء الله وسبت وسبت فقالت سبت لا يقع شيء حتى

يقول سبت ثلاث مرات سبت ولو قال لامرأته انت طالق مع سبت فقالت سبت في المجلس او  
 بعد هالا اشأ لا يحج الامر من يدها وكذا لو قال انت طالق متى ايتك مقابل  
 لا اياها ولو قالت لها طلق نفسك فلما ان سبت فقالت انا طالق لا يقع شيء ولو قال لها  
 طلق نفسك ان سبت فقالت قد سبت ان اطلق نفسي كان باطلا رجل قال لامرأته  
 طلق نفسك اذا سبت لم جن الرجل جنونا مطبقا لم طلق المرأة نفسها قال محمد  
 كل شيء مملوك الزوج ان يرجع عن كلامه يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع  
 عن كلامه لا يبطل بالجنون رجل قال لامرأته انت طالق ان سبت واحدة وان  
 سبت اثنين فعالت قد سبت طلق فلما ولو قال انت طالق فلما او فلانة  
 واحدة ان سبت فسأت واحدة فلانة طلق فلانة واحدة وبطل عنها اللام  
 رجل قال لامرأته ان سبت وان لم تشأ فانت طالق فلهذا المسألة على وجوه  
 منها اذا قدم المشيه يقال ان سبت وان لم تشأ فانت طالق او قدم الطلاق  
 فقال ان طالق ان سبت وان لم تشأ او وسط الطلاق فقال ان سبت فان طالق  
 وان لم تشأ وكل ذلك على وجهين احدهما اذا اعد كله الشرط فقال ان سبت  
 وان لم تشأ فانت طالق ولم يعد ذكر حرف العطف فقال ان سبت ولم تشأ  
 فانت طالق والا فانت طالق بالمشيه والا بايا والكراهة فان لم يعد كله الشرط وعطف  
 لا يقع الطلاق في الوجوه الستة قدم الطلاق على المشيه واخر او وسط لان  
 عند حرف العطف يعلق الطلاق بالمشيه وعدم المشيه كما لو قال ان اكلت وشربت  
 فانت طالق فان الطلاق يعلق بها جميعا والجمع بين المشيه وعدم المشيه لا تصور  
 ولا يقع الطلاق ابد او ان اعد كله الشرط ان قدم المشيه فقال ان سبت فان لم تشأ  
 فانت طالق لا يقع الطلاق ابد الا ان عند تقدم الشرط سعل الطلاق بالمشيه وعدم  
 المشيه جميعا كما لو قال ان اكلت وشربت فانت طالق يعلق الطلاق بها فلا يصح  
 التميز وكذا لو قال ان سبت وان انت فانت طالق وذكر الكراهة مكان الايا وان قدم  
 الطلاق على المشيه فقال انت طالق ان سبت وان لم تشأ فعالت مجملها سبت طلقت

مجلس



ان عند تقدم الطلاق يعلق الطلاق باحدها كما لو قال انت طالق ان كنته وان شئت  
 فاد اوال شئت طلقت لوجود المشية وكذا لو قالت عن مجلسها قبل ان يقول شيئا طلقت  
 لعدم المشية والوسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم شاي وهو معلق لما  
 لو قدم الطلاق على الشرطين لما عرفت في الجامع وان ذكر الالباء وقدم الطلاق فقال انت  
 طالق ان شئت وان ابيت فعالت شيت او قال انت تقع الطلاق لان الشرط احدها  
 وان قامت عن مجلسها قبل ان يقول شيئا لا يقع لان الشرط احدها ولم يوجد اما المشية  
 فظاهر وكذا الالباء لان الالباء فعل الغل يعرفه بخلاف عدم المشية وكل ذلك لانه  
 لا قلبه والكراهة من الالباء ان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان ابيت  
 فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد هذا اذ لم ينو شيئا وان نوى وقوع الطلاق  
 دون العلق يقع الطلاق في الوجه كلها ولم يدم الطلاق على الشرط واخر او وسط  
 لانه اذ انوى الا تقع يصير كانه قال انت طالق شئت او لم شاي او قال انت طالق  
 شئت وان ابيت فهو على المجلس وغيره ولا يعلق حتى يقول شئت وان ابيت خلاف قوله  
 انت طالق ان شئت وان ابيت لان اذ انقصر على المجلس فاذا كلمت باحدها يخرج  
 الامر من يدها اما كلمة من الموقف فلا يخرج الامر من يدها اذ ان كلمت باحدها لا يركب  
 انه لو قال لما انت طالق من شئت فقال في المجلس او بعدها لا انشا لا يخرج الامر من  
 يدها ولها ان شاي بعد ذلك كذا قال متى ابيت ولو علق الطلاق بمشيه الله تعالى  
 وقال انت طالق ان شاي الله تعالى او قال ان احيه او رضى او اراد او قدر لا يقع  
 الطلاق وكذا لو قال انت طالق ما شاي الله او قال الا ان شاي الله او قال ان لم يشاي الله  
 ولو قال انت طالق كيف شاي الله تقع واحدة رجعية وكذا لو قال انت طالق وان شاي الله  
 ولو قال ان شاي الله تعالى فانت طالق لا يعلق في قوتهم ولو قال ان شاي الله انت طالق  
 لا يعلق في قول له يوسف وطلعت قول محمد والفتوى على قول له يوسف وكذا لو قال  
 ان شاي الله وانت طالق لم يخلف ابو يوسف محمد ان الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع  
 يصح الاستثناء هل يكون ينسأ قال ابو يوسف يكون ينسأ حتى لو قال ان جلدت بطلاقك

فان قال  
 انت طالق  
 ان شئت  
 فاد اوال  
 شئت  
 طلقت  
 لوجود  
 المشية  
 وكذا  
 لو قالت  
 عن مجلسها  
 قبل ان  
 يقول  
 شيئا  
 طلقت  
 لعدم  
 المشية  
 والوسط  
 الطلاق  
 فقال ان  
 شئت فانت  
 طالق وان  
 لم شاي  
 وهو  
 معلق  
 لما  
 لو  
 قدم  
 الطلاق  
 على  
 الشرطين  
 لما  
 عرفت  
 في  
 الجامع  
 وان  
 ذكر  
 الالباء  
 وقدم  
 الطلاق  
 فقال  
 انت  
 طالق  
 ان  
 شئت  
 وان  
 ابيت  
 فعالت  
 شيت  
 او  
 قال  
 انت  
 تقع  
 الطلاق  
 لان  
 الشرط  
 احدها  
 ولم  
 يوجد  
 اما  
 المشية  
 فظاهر  
 وكذا  
 الالباء  
 لان  
 الالباء  
 فعل  
 الغل  
 يعرفه  
 بخلاف  
 عدم  
 المشية  
 وكل  
 ذلك  
 لانه  
 لا  
 قلبه  
 والكراهة  
 من  
 الالباء  
 ان  
 وسط  
 الطلاق  
 فقال  
 ان  
 شئت  
 فانت  
 طالق  
 وان  
 ابيت  
 فهو  
 بمنزلة  
 ما  
 لو  
 قدم  
 الطلاق  
 قال  
 محمد  
 هذا  
 اذ  
 لم  
 ينو  
 شيئا  
 وان  
 نوى  
 وقوع  
 الطلاق  
 دون  
 العلق  
 يقع  
 الطلاق  
 في  
 الوجه  
 كلها  
 ولم  
 يدم  
 الطلاق  
 على  
 الشرط  
 واخر  
 او  
 وسط  
 لانه  
 اذ  
 انوى  
 الا  
 تقع  
 يصير  
 كانه  
 قال  
 انت  
 طالق  
 شئت  
 او  
 لم  
 شاي  
 او  
 قال  
 انت  
 طالق  
 شئت  
 وان  
 ابيت  
 فهو  
 على  
 المجلس  
 وغيره  
 ولا  
 يعلق  
 حتى  
 يقول  
 شئت  
 وان  
 ابيت  
 خلاف  
 قوله  
 انت  
 طالق  
 ان  
 شئت  
 وان  
 ابيت  
 لان  
 اذ  
 انقصر  
 على  
 المجلس  
 فاذا  
 كلمت  
 باحدها  
 يخرج  
 الامر  
 من  
 يدها  
 اما  
 كلمة  
 من  
 الموقف  
 فلا  
 يخرج  
 الامر  
 من  
 يدها  
 اذ  
 ان  
 كلمت  
 باحدها  
 لا  
 يركب  
 انه  
 لو  
 قال  
 لما  
 انت  
 طالق  
 من  
 شئت  
 فقال  
 في  
 المجلس  
 او  
 بعدها  
 لا  
 انشا  
 لا  
 يخرج  
 الامر  
 من  
 يدها  
 ولها  
 ان  
 شاي  
 بعد  
 ذلك  
 كذا  
 قال  
 متى  
 ابيت  
 ولو  
 علق  
 الطلاق  
 بمشيه  
 الله  
 تعالى  
 وقال  
 انت  
 طالق  
 ان  
 شاي  
 الله  
 تعالى  
 او  
 قال  
 ان  
 احيه  
 او  
 رضى  
 او  
 اراد  
 او  
 قدر  
 لا  
 يقع  
 الطلاق  
 وكذا  
 لو  
 قال  
 انت  
 طالق  
 ما  
 شاي  
 الله  
 او  
 قال  
 الا  
 ان  
 شاي  
 الله  
 او  
 قال  
 ان  
 لم  
 يشاي  
 الله  
 ولو  
 قال  
 انت  
 طالق  
 كيف  
 شاي  
 الله  
 تقع  
 واحدة  
 رجعية  
 وكذا  
 لو  
 قال  
 انت  
 طالق  
 وان  
 شاي  
 الله  
 ولو  
 قال  
 ان  
 شاي  
 الله  
 تعالى  
 فانت  
 طالق  
 لا  
 يعلق  
 في  
 قوتهم  
 ولو  
 قال  
 ان  
 شاي  
 الله  
 انت  
 طالق  
 لا  
 يعلق  
 في  
 قول  
 له  
 يوسف  
 وطلعت  
 قول  
 محمد  
 والفتوى  
 على  
 قول  
 له  
 يوسف  
 وكذا  
 لو  
 قال  
 ان  
 شاي  
 الله  
 وانت  
 طالق  
 لم  
 يخلف  
 ابو  
 يوسف  
 محمد  
 ان  
 الطلاق  
 المقرون  
 بالاستثناء  
 في  
 موضع  
 يصح  
 الاستثناء  
 هل  
 يكون  
 ينسأ  
 قال  
 ابو  
 يوسف  
 يكون  
 ينسأ  
 حتى  
 لو  
 قال  
 ان  
 جلدت  
 بطلاقك

فبعدى حرم قال لما انت طالق ان شاي الله حتى يصح الاستثناء عندها يجب في قول  
 له يوسف وقال محمد لا يكون منسأ ولا يحسنه وعلى هذا لو قال لامرأته طالق ان جلدت الدار  
 وعنده حرم ان كلمت فلانا ان شاي الله على قول محمد يصرف الاستثناء الى الطلاق والعاق  
 جميعا وعلى قول له يوسف يصرف الاستثناء الى الميم البائية كما لو ذكر مكان الاستثناء ط  
 ولو قال انت طالق راده الله او محبته او مسيته او بوضاه لا يعلق ولو ذكر مكان حرف  
 الباء كله في فعال انت طالق في ارياده الله او في حكم الله او في امر الله او في نصايه او  
 في قدره او في قدره لا يعلق ولو انت طالق لمشيته الله او محبته او نصايه او غيرها  
 من الفاظ تطلق ولو قال انت طالق بعون الله او بحكم الله او بفضايه او بعهده او  
 بعهده يعلق ومن شرط صحة الاستثناء عند مسأحنا ان يكون مسموعا بحسنه لو قرب  
 انسان اذ نفي فيه يسمع ويصح استثناء الصم ومن شرط صحته الاستثناء ان يكون موصولا  
 ولا ينقطع بالتفسير ولا بالعطاس والجش ولا يتخلل الياء من الاستثناء ومن قبله حق  
 لو قال است طالق بغيره ان شاي الله صح الاستثناء وكذا لو قال انت طالق بارأيه ان  
 شاي الله يصح الاستثناء وكذا لو قال انت طالق بثلثنا ما فلانا لا واحدة يصح استثناء  
 الواحدة ويقع ثلثان ولو قال انت طالق حتى يطيب قلبك ان شاي الله يكون فاصلا  
 تقع الطلاق ولا يصح الاستثناء رجل قال لامرأته انت طالق ان شاي الله انت طالق  
 عند ما صرف الاستثناء الى الاول ويقع واحدة ما كلام الماني وعلى قول زهير  
 يصرف الاستثناء اليها ولا يقع شيء ولو قال انت طالق لوليا ان شاي الله انت طالق  
 طلقت للحال واحدة ولو قال انت طالق واحدة ان شاي الله وانت طالق بنين ان لم  
 يشاي الله قالوا لا يقع شيء وهذا الجواب على قول محمد ظاهر لان عنده الاستثناء  
 ابطال تقدم او تاخر وقوله ان شاي الله وقوله ان لم يشاي الله كل واحد منهما استثناء في ظل  
 الكل وعلى قول له يوسف الاستثناء يعلق في الطلاق الاول بعلق مشيه الله تعالى وكذا  
 بعلق لعدم مشيته ومشيته الله تعالى غيب عنا لا يعرف وجودها ما لم ينظر فلا يحكم  
 بوقوع الطلاق ولان الكلام الماني يعلق الطلاق بعدم المشية فلو قلنا بوقوع

عاشق  
 بعد ان ساء الله



الطلاق يظهر مشية الله تعالى في بطلان نكاح صحيح ولا يصح ولو قال لامرأته  
 أنت طالق اليوم واحده ان شاء الله وان لم يشأ فثنين في يوم ولم يطلق قال  
 ابو يوسف مع ثمان لان الله تعالى الوشا وموع الواحدة لا جرى على لسانه الطلاق  
 في اليوم فاذا مضى اليوم ولم يطلق انعدمت المشية فان طلقها في اليوم واحده  
 لا ينزل اكثر من ذلك ولو قال انت طالق لهما ولما انشا الله على قوله حيفه بطال لهما  
 وكذا لو قال بعد ان حرجوا ان شاء الله تعالى يعقوب بعد ذلك لان لا يجاب السألي  
 وقع لغوا فيصير فاصلا بين الاستئنا ومن قبله وقال صاحباه الاستئنا صحيح  
 فلا يقع الطلاق والعاقبة على هذا الخلاف ولو قال انت طالق لهما وواحدة  
 ان شاء الله عنده حيفه يقع الثلاث ولو قال انت طالق ولحده ولما انشا الله صحيحا لا  
 يستئنا في قولهم رجل طلق امرأته لهما فهد عده لان انك استيسب موصولا وهو  
 لا يذكر ذلك قالوا ان كان الرجل في الغضب يصير كالحرى على لسانه ما لا يريد  
 ولا يحفظ ما جرى حازه ان يعتمد على قولها والا فلا اذا ادعت المرأة الطلاق  
 فقال الزوج كنت قلت لهما انت طالق ان شاء الله وكذبته المرأة في الاستئنا ذكر  
 في الروايات المطاهرة ان القول قول الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا  
 بينه ولو قال الزوج طلقك امس وقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول  
 الزوج وذكره النوادر خلافاً بين يوسف ومحمد فقال على قوله يوسف يقبل قول  
 الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والعموم  
 احتاط الامر الصريح في زمان غلب على الناس الفساد وان خالف امرأته ثم ادعى  
 الاستئنا في الخلع في ظاهر الرواية بهذا والطلاق سوا وان ذكر البطلان في الخلع فقال  
 خالفك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستئنا ذكر عصام وغيره انه لا يصدق فيها اذا اخذ  
 على الخلع جهلا واراد ان ياخذ الجعل ذكر في الخلع الحقيقة لا اخذ وكما لا يصدق فيها  
 فما ذكرنا لا يصدق فيه المرأة فان شهد اليهود خلع او طلاق بغير استئنا قال في السير  
 الكبير اذا اختلف الزوجان فقال الرجل فلتك المسح بانه الله قول النصارى فقالت

مطلوب  
 في بيان الاستئنا يقبل  
 قول الرجل وعبد الغص  
 لا ينزل قول الثانية  
 الحفظ

امراه لم يقبل قول النصارى كاذل لقول قول الزوج مع يمينه فان جاف المرأة  
 بشهود قتلوا سمعنا بقول المسح ابن الله ولم تقبل ثانياً وقال الزوج قل  
 قول النصارى الا انهم لم يسمعوها فان القاضي يحير شهادتهم و يفرق بينه وبين  
 المرأة وان قال اليهود لا ندرى قال ذلك ام لا الا انهم سمع منه سباً غير قوله  
 المسح ابن الله لا يقبل القاضي سباً دهم حتى شهدوا انه لم يقبل معها غيرها وجعلوا  
 دعوى الاستئنا في الطلاق كذلك قال من الله المسح من المسائل التي  
 يقبل فيها الشهادة على النفي ولو جرى الاستئنا على لسانه من غير قصد او استئنا  
 ولا يعرف معنى الاستئنا وقد مر قبل هذا رجل قال لامرأته انت طالق وطالق  
 وطالق ان شاء الله صح الاستئنا ولا يقع سباً ولو قال انت طالق وطالق  
 وطالق ان شاء الله قالوا في ما سأل حيفه يقع الثلاث لانه محكم بين الثلاث  
 ومن الاستئنا ما لا حكم له فيلغوا فلا يصح الاستئنا كما لو سكنت بعد الثلاث  
 قبل الاستئنا وعلى قوله يوسف ومحمد لا يقع سباً اذا قال لامرأته انت طالق  
 بيمين ويمين الا واحده طلق ثلثا ولو قال انت طالق بيمين ويمينين والاثنتين يقع  
 ثلثا ولو قال انت طالق بيمين وثمان الا لهما طلق لانه لا وجه ان يجعل  
 هذا استئنا الثلاث من التمين الا من التمين الاولين ولا من التمين الآخرين  
 ولا وجه ان يجعل هذا استئنا الثلاث منها جميعا فكون مستئنا من كل اثنين  
 واحده ونصف فبطل الاستئنا ضرورة اذا قال الرجل لامرأته انت طالق اربعا  
 الا لهما يقع واحدة وكذا لو قال انت طالق عشرة الا تسعة كانت طالقاً واحدة  
 ولو قال انت طالق لهما ولما الا اربعة قال ابو حنيفة يقع الثلاث لان الثلاث  
 الثاني وقع لغوا فيصير فاصلا بين الاستئنا وبين الاول وقال محمد يقع ثمان  
 لانه جمع بين الثلاث الاول والثاني بحرف الجمع فيصير كأنه قال انت طالق سباً الا  
 اربعا فوقع ثمان ولو قال انت طالق لهما الا واحدة ولتين عن له حيفه انه قال  
 يقع الثلاث كأنه قال انت طالق لهما ولما وقال ابو يوسف يقع ثمان يصح

ثلاث



استسنا الواحدة وبطل الباقي ولو قال انت طالق واحدة وواحدة الا انك  
طلقت لهما كانه قال انت طالق لهما الا لهما وكذا لو قال انت طالق واحدة وواحدة  
حده وواحدة الا واحدة وواحدة وواحدة طلقت لهما ولو قال انت طالق لهما  
الا واحدة وواحدة وواحدة طلقت لهما لانه جمع في الاستسنا كحرف الجمع فصار كانه  
قال انت طالق لهما الا لهما وقال ابو يوسف تنفع واحدة ويصح استسنا الواحدة  
والسانية لانه استسنا البعض ولا يصح استسنا الباقي كذا يودى الى استسنا الكل ولو  
قال انت طالق لهما الا واحدة او اثنين ومات قبل البيان ذكره بعض الروايات  
عن لي يوسف تنفع واحدة وتنفع ثنتان في قول محمد وعلى قول لي يوسف كذا استسنا  
وتقول الواقع وعلى قول محمد نقل الاستسنا فتع ثنتان وذكره الوصا يانه اذا وقع  
السكر في الاستسنا نقل الاستسنا في قول لي يوسف لان على قوله الاستسنا اخرج قادا  
وقع السكر في الاستسنا لا يخرج الا القدر المتيقن وعلى قول محمد الاستسنا كالم بالباقي  
بعد الثبوت فالسكر في الاستسنا يكون سكا في الاحاب فلا يستل القدر المتيقن وذكر  
في الاقرار اذا قال الرجل لغيره لك على الف الا طاعة وخمسون ذكره نوادر ابن سليمان  
انه يلزمه قضاياه وخمسون وذكره رواية لي حفص انه يلزمه تسعاياه وصو  
الصحيح رجل قال لامرأته انت طالق لهما الا سيات طلقت ثنتين فضا اذا قال  
لامرأته انت طالق لهما الا واحدة عند او قال الا واحدة اني كلمت فلانا لا  
تنفع شي قبل محي الغد والكلام وعند الكلام ومحى الغد تنفع ثنتان لان الاصل ان  
يكون المستسنا منه من جنس المستسنا فاذا كان المستسنا معلقا او مضافا الى الغد  
كان المستسنا منه معلقا او مضافا الى الغد اذا قال لامرأته انت طالق يا زانية  
لها قال ابو حنيفة رطلت لهما لا احد عليه ولا لعان وقول ابو يوسف هي طالق  
واحدة وعليه الحد لان حكم القدر في حكم الطلاق فيصير فاصلا بين  
الملك والطلاق فتقع واحدة ولو قال لغير المدخول بها انت طالق لهما  
لا تنفع الا واحدة رجل قال لامرأته انت طالق لهما فاعلم ان شاء الله صح الاستسنا

ولو قال انت طالق لهما او قال اذ هي ان شاء الله طلقت رطل الاستسنا  
رجل حلف بالطلاق واراد في آخرها ان يقول ان شاء الله فاخذ انسان فم فان  
ذكر الاستسنا بعد ما رفع يده عن فم موصولا بصح الاستسنا كما لو تحلل من الطلاق  
وبين الاستسنا وطاس او جثا رجل اراد ان يحلف رجلا وخاف ان يستغنى  
فاجله ان يامر الخالف حتى يقول عقيب اليمين موصولا بيمين ان شاء الله واستغفر الله  
او كلما لا يصح الاستسنا به رجل قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله  
قالوا في اليمين بالطلاق يكون مستغنى ديانا رجل قال لامرأته انت طالق لهما  
اولا وفارسيته ياني لا تقع شي ولو قال انت طالق والا وفارسيته وتكرر كذا  
لو قال انت طالق لهما ان كان وفارسيته اكثر من مرة وكذا لو قال انت طالق لهما ان  
وفارسيته اكثر وكذا لو قال انت طالق لهما وان لم وفارسيته اكثر وكذا لو قال  
انت طالق لهما ان لم يكن وفارسيته اكثر في يودى لا تقع في الكل لان هذه الالفاظ  
الفاظ الشرط والشرط اذا اتصل بالجرا محذره من ان يكون اتفاقا رجل حلف  
بطلاق امرأته ان لا اكلم فلانا الا ناسيا فكله ناسيا م كله ذاكرا كان حاشا لانه  
استغنى الكلام ناسيا من مطلق الكلام فبقي ما وراءه دخلا ولو قال امرأته  
طالق ان كلمت فلانا الا ان نسي فكله ناسيا م كله ذاكرا لا يكون حاشا لان  
كله الا ان للغايه قال الله تعالى ولستم باخذيه الا ان تخضوا فيه واراد به الغايه  
واذا كله ناسيا انهمت اليمين فلا تحث بعد ذلك رجل قال لغيره لا حيثك الى  
عشرة ايام الا ان اموت ونوى قلبه ان لم يموت ابدا فان كانت عينه بالله تعالى  
لا يحث ان كانت بطلاق او عاق لا تصدق قضا ولو قال لامرأته انت طالق ثنتين  
واحدة والا واحدة تنفع ثنتان لان الجمع بين الواحدة والستين كحرف الجمع كالجاء  
يلغظه الجمع فصار كانه قال انت طالق لهما الا واحدة تنفع ثنتان ولو قال لامر  
انه انت طالق لهما غيرك غير يمين قال محمد تنفع ثنتان ولو قال لامرأته انت طالق  
عشر الا تسعا الا واحدة تنفع ثنتان والاصل في تحريم هذه المسائل ان اخذ العدد



الاول يمينه ثم الثاني يساره ثم الثالث يمينه ثم ليخرج ما في يساره عما في يمينه  
فما بقي في يمينه بعد الطرح فهو الواقع ولو قال انت طالق لهما الا واحد او نصف  
واحد تقع المثلث لانه او يقع الكل في المستنقع فكان المستنقع هو الاول كانه قال  
انت طالق لهما الا نصف واحد وكذا لو قال انت طالق لهما الا واحد او لا شيء  
تقع المثلث لانه لم يستبين واذا قال لامرأته انت طالق بيمين يمينين الا اربع  
طلقت بيمينين ولو قال انت طالق او واحدة تقع المثلث وكذا لو قال انت  
طالق لهما الا واحد او واحدة وواحدة طلقت لهما ولو قال لامرأته انت بيمين  
ينوي بذلك لهما الا واحدة طلقت بيمينين بيمينين وقال محمد بطلو واحد وكذا لو  
قال انت طالق لهما بواحدة او واحدة طلقت بيمينين بيمينين ولو قال انت طالق لهما بانه  
والا واحدة او قال لهما البتة الا واحدة تقع رجعتان وكذا لو قال انت طالق  
لهما الا واحدة بانه او واحدة بانه تقع تطليقتان رجعتان ولو قال انت طالق  
ثلاثا واما الا واحدة طلقت بيمينين ملك الرجعة رجل قال لامرأته اذا دخلت الدار  
فانت طالق لهما لا يقع عليك الا بعد كلام فلان قد دخلت الدار طلقت لهما  
وكلام فلان باطل ولو قال انت طالق اليوم لهما تقع عليك غدا في طالق اليوم  
لهما ولو قال انت طالق اني انا الشيطان او سا الملك لا تقع شي ولو قال انت  
طالق ما شاء الله كان لا شيء يقع شي وكذا لو قال انت طالق الا ما شاء الله او قال  
الا ان شاء الله لا يقع شي واذا قال لامرأته انت طالق بيمينين او واحدة طلقت لهما ولو  
قال انت طالق لابل طالق طلقت بيمينين وكذا لو قال انت طالق واحدة لابل واحدة  
وكذا لو قال انت طالق واحدة لابل طالق واحدة رجعتان ولو قال لامرأته انت طالق بواحدة  
شي كان باطلا فان قال انا او وقع الطلاق الذي قلت طلقت الساعة وهو نظير  
ما لو طلق رجل امرأته فقال رجل اخر انا او وقع طلاق فلان الذي اوقعه على امر  
انه طلقت امرأه العايل رجل قال لامرأته انت طالق واحدة لابل غدا طلقت لهما  
واحدة فاذا انسق العير من الغد وهي في العدة تقع اخرى رجل قال لامرأته انت

طالق لهما الا نصفها تقع ثمان ولو قال الا انصافا فمن تقع المثلث رجل قال لامرأته  
انت طالق لولا ابوك او قال لولا احسبك او قال لولا اني احسبك فمواستقنا ولا يطلق  
فيما المطل للاستنساخه احدها ان يزيد المستنقع على المستنقع منه كقوله انت طالق  
ثلاثا الا اربع الا يصح الاستنساخ والمأني استنساخ بعض الطلاق نحو ان يقول انت طالق  
الا نصفها طلقت واحدة والثالث ان يكون المستنقع مثل المستنقع منه نحو ان يقول  
انت طالق لهما الا لهما والرابع السكون لا للتفسير العواس ومحمد ذلك من غير  
ضرورة وان قل وفي بعض الروايات اذا سكنت مقدار النفس وله مد من ذلك لا  
تقطع الاستنساخ والحاكم ما يورد في الصحيح بعض الاستنساخ وابطال البعض كما  
لو قال انت طالق بيمينين والامثلة **مسائل بعلق الطلاق بالزوج**  
رجل قال ان فعلت كذا فامرأته طالق وليس له امرأة فزوج امرأه ثم فعل ذلك لا بحث  
في يمينه ولو قال ان يزوج امرأه او امرت انسانا ليخرج لي امرأه فهي طالق ثم امر  
غيره ان يزوج له امرأه ففعل المأمور لا يطلق امرأه بحال فلا نه حث بالامر لا الى  
جزا وهو نظير ما روي عن علي بن يوسف اذا قال رجل ان تزوجت فلانة او خطبتها فهي  
طالق فخطب امرأة وتزوجها لا يحن في يمينه لانه حث بالخطبة اذا قال للاخيه  
او لعمته او لغيرهم اخوا هتدي كمن او قال خوازي او قال اكرخواهم خواستوا وقال  
اكرخواهم ترا طلاق فزوجها فاولا يطلق امرأته لانه حث بالارادة قبل  
النكاح فلا يحن بالنكاح قال مولانا وهذا الجواب ظاهر فيما اذا قال قبل النكاح  
نحو خواهم كفلانة راخواهم فان لم يقل كذلك وكان يمينه اكرخواهم او خواهم  
خواستن فهذا الجواب مشكل لان الارادة من افعال القلب بمنزلة المشيئة  
والرضا فلا يتكلم به رجل قال اكر فلانة را من يري دهنه او رطله قالوا  
لا يصح هذه اليمين حتى لو تزوجها لا يطلق وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
يصح هذه اليمين ويطلق وكذا لو قال لو الله ان زوجتها لي امرأة فهي طالق فزوجها  
امرأه بامر قالوا لا يصح هذا اليمين ولا يطلق وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل

وغيره  
بالحسن



صحيح ويطلق وهو الصحيح لان التزوج لا يتم الا بالتزوج ولو قال اكره خاتم  
 فلانه بمنزلة طلاق فزوجها لا يطلق ولو قال اكره ما دهنه بزي يطلق  
 ولو قال اكره فلانه بمنزلة زني داذه شود قالوا لا يصح قال مولانا ويسفي ان يصح  
 على قول الصحيح الامام الى بكر محمد بن الفضل ولو قال اكره فلانه لا يبرئ كنم وراطلاق  
 فتزوجها يطلق ولو قال لمنكوحته ان تزوجك او قال كرتا بزي كنم بصرف ذلك  
 الى العقد وكذا لو قال اكره انكاح كنم بصرف الى العقد هو الصحيح وكذا لو  
 قال بالعريته ان تكلم تقع على الوطى ولو قال للطلقة طلاقا رجعيا اكره تراث  
 كنم بصرف الى العقد فان نوى الرجعة صح نيته وعند الاطلاق بصرف الى العقد  
 فمضى في زيج رجلا امراة ثم حلف الرجل ان لا يتزوج امراة ثم اجار الخالف بكاحا  
 بامره المضي قبل المهر لا يثبت في عيئه لان الاجازة ليست بعقد ولو كان حلف قبل  
 نكاح المضي في ان يتزوج امراة ثم زوجها المضي في امراة فاجار الخالف بكاحه بتول  
 حنث في عيئه وان اجاز بالفعل من سوق مهر او كوه احلها فانه والكره المباح على انه  
 لا يثبت ولو ركل رجلا بان يتزوج امراة ثم حلف ان لا يتزوج فزوجها الوكيل امراة  
 حنث في عيئه لان عقد الوكيل استقل في الموكل بقوله فحنث كما لو اجار عقد المضي  
 بالقتول والى بكر اختلف ان لا يتزوج نفسها فزوجها وليها فسكت روى عن محمد  
 انه قال حنث في نفسها جعل الاجازة بالفعل ختار رجل حلف ان لا يتزوج امراة  
 فتزوج امراة بكاحا فامدا ذكر في الكتاب انه لا يثبت قالوا هذا قول ابو يوسف ومحمد  
 اما على جند محم والصحيح حرا بالكتاب رجل قال كل امراة اتزوجها في طالق  
 ونوى من بلد كذا او نوى امراة حبشية او غيرها لا يكون مصداق طاهر الرواية  
 قصدا ولو قال كل امراة اتزوجها ابدا او قال الى بلدين سنة في طالق ان كل فلانا  
 فتزوج امراة قبل الكلام وبعده طلق كل امراة يتزوجها في تلك المدة وان لم يكن  
 المهر موقه بان قال كل امراة اتزوجها في طالق ان كلت فلانا فتزوج  
 امراة بعده طلق الى تزوجها قبل الكلام ولا يطلق الى تزوجها بعد الكلام وقد

حنث

موقه المسئلة قبل هذا ولو قال ان كلت فلانا فكل امراة اتزوجها في طالق لا يقع  
 الاطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت المهر مطلقة او موقه فان نوى وقوع الطلاق  
 على التي تزوج قبل الكلام صح نيته لان الكلام محتمل التقديم والتأخير فيقع الطلاق  
 على المترجحه قبل الكلام نيته وعلى التي تزوجها بعد الكلام يظهر اللفظ فيقع  
 الطلاق على علمها جميعا رجل قال اي امراة اتزوجها في طالق كانت المهر على امراة  
 واحدة الا ان ينوي جميع النساء ولو قال بالفارسية هر كدام زن كه برني كنم  
 طلاق فهذا على كل امراة يتزوج وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امراة واحدة  
 وجعلوا هذا الكلام فارسية قوله اي امراة اتزوجها والصحيح هو الاول ولو  
 قال بالفارسية هر كدام زن كه در نكاح من ايد يعني ان هذا على كل امراة يتزوج  
 في قولهم جميعا لا يجعل النكاح صفة للمراة فيعم عموم الوصف ولو قال هر چه زن  
 كنم تقع على كل امراة مرة واحدة الا ان ينوي به الكرار ولو قال هر باره زن بزي  
 كنم يتناول كل امراة وتكرار الطلاق تنكهار التزوج ولو قال هر كه زن كنم  
 بطلاق فهذا يقع على امراة واحدة لا غير ولو قال اكره فلانه را نخواهم او قال  
 هر ذي كه نخواهم فان كان ذلك في موضع يريدون هذا اللفظ التزوج تقع الطلاق  
 عند التزوج وان كان ذلك في موضع يريدون به الخطبة لا يصح المهر ولا يقع الطلاق  
 عند التزوج وفي عرفنا مراد هذا اللفظ التزوج دون الخطبة رجل قال بالفارسية  
 اگر چرا زن كنم او قال اگر چرا زن تو مرا زن باشد في طالق او قال هزار طلاق  
 داذه فتزوج امراة غيرها ثم تزوج اخرى طلعت الاولى دون الثانية لان قوله  
 زن لا يتناول الا امراة واحدة ولو قال اكره ما دهنه بزي كنم بوضعه طلاق  
 فتزوج امراة طلقت فان تزوج اخرى لا يطلق لما ذكرنا ان هذا اللفظ لا يتناول  
 الا امراة واحدة امراة قالت لا يجزئ زوجت نفسي منك فقال الرجل فانت طالق  
 طلقت ولو قال انت طالق لا يطلق ولا يكون هذا الكلام قبولا للنكاح لان هذا  
 الكلام اجبار اما في المسئلة الاولى جعل طلاقا جارا لنكاحا وطلاقا لا يكون خرا

ان كلت فلانا  
 اتزوجها في طالق



لنكاحها الا بالنزول فكون كلامه قبولا للنكاح لم تنفع الطلاق بعده رجل قال  
كل امراء اتزوجها ابدا في قرية كذا في طالق ثم اخبر امراء من تلك القرية فزوجها  
لا رطلوا لانه لم يتزوجها في قرية كذا وكذا ولم يخرجها من تلك القرية وتزوجها في غير  
تلك القرية لا بحث لان شرط البحث النكاح في تلك القرية ولو قال كل امراء اتزوجها  
من قرية كذا فتزوج امراء من تلك حيث ما تزوجها رجل قال كل امراء يكون  
لي بخارا في طالق فتزوج امراء بخارا طلق وان تزوجها في غير بخارا لم تعد لها الى  
بخارا احلف المساح فيه وال بعضهم يطلق وقال بعضهم لا يطلق وهو الصحيح لان  
في العرف يراد بهذا الزوج بخارا رجل قال ان تزوجت امراء من بنات فلان في  
طالق وليس لفلان بنت ثم ولد بنت فتزوجها كالحالف والوا لا بحث في يمينه ويستترط  
قيام البنت وقت اليمين ولا يدخل في اليمين ما حدث بعد اليمين كما لو حلف ان لا يتزوج من  
اهل هذه الدار وليس لفلان الدار اهل لم سكنها قوم فتزوج كالحالف منهم امرأة لا  
يبحث في يمينه ويستترط وجود الاهل وقت اليمين الا ان هذا الجواب بواقع قول محمد  
اما في ما سئل له جيفه ولي يوسف يدخل في هذا اليمين ما كانت موجودة وقت اليمين  
وما حدث بعده كما لو حلف ان لا يكلم ابن فلان وليس لفلان ابن ثم ولد له ابن فكلمه  
الحالف بحث في قول له حنفه ولي يوسف ولا بحث في قول محمد ولو قال والله لا اتزوج  
امراء من اهل الكوفة فتزوج امراء من اهل الكوفة ولدت بعد اليمين حنفه ففرق  
محمد بين هذا وبين بنت فلان لان اهل الكوفة قوم لا يحصلون فلم يكن اكامل  
على اليمين غبطة لحقه من جهة الاهل بل اكامل على اليمين معنى في الكوفة فدخل  
في هذه اليمين الموجود وقت اليمين والحادث بعده كالحالف بنت فلان لان ثمة الحامل  
على اليمين غبطة لحقه من جهة فلان فدخل فيه الموجود لا الحادث ولو حلف ان لا يتزوج  
من نساء اهل البصرة فتزوج جارية ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة واوطئت بها  
حنف كالحالف في قول له جيفه لان عنده المعبرة في هذا الولاد رجل حلف بالفا رسية  
ان لا يتزوج من نژاد فلان فتزوج ابنة امه فلان والوا لا بحث في يمينه لان هذا الاسم

في الكوفة يضاف الى بنت بنت كما يتناول بنت الابن ولو حلف ان لا يتزوج من اهل  
بنت فلان فتزوج ابنة ابنته فلان لا بحث لان هذا الاسم لا يتناول اولاد البنات  
رجل قال ان تزوجت امراء ما دمت بالكوفة في طالق ففارقت الكوفة ثم عاد اليها  
وتزوج امراء لا يطلق لان اليمين كانت موقفة مادام بالكوفة فاذا فارقت الكوفة  
انتهت وان فارقت الكوفة بنفسه وبقي وطنه ما لا بحث ايضا لان نوى دوام  
وطنه ما رجل قال لا يوبى ان تزوجت امراء ما دمتما حين في طالق فتزوج  
امراء في صومها طلق ان تزوج اخرى في صومها لم يطلق ما ذكرنا ان قوله امراء  
لا يتناول الا امراء واحده ولو قال كل امراء اتزوجها ما دمتما حين او قال بالفا  
رسية هرزرك نحو اهد طلق كل امراء يتزوجها في صومها وان مات احد الا  
بون فان كان بونى ان لا يتزوج في صومها احدها فهو على ما نوى وكذا لو نوى  
ان لا يتزوج في صومها جميعا كان على ما نوى وان لم يكن له نية ينبغي ان لا يقي اليمين  
بعد موت احدها كما لو حلف ان يكلم اخوة فلان يكلم احدهم لا بحث في يمينه رجل حلف  
ان لا يتزوج امراء فتزوج صبيه حنف في يمينه ولو حلف ان لا يكلم امراء فكلم صبيه  
لا يبحث في يمينه رجل قال ان تزوجت امراء كان لها زوج في طالق وطلق امراته  
باسم تزوجها لا يطلق لان الحامل على اليمين غبطة لحقه من جهة الزوج فكانت  
اليمين على غيرها وكذا لو حلف ان لا يطا امراء ويطها رجل كان له ان يطا اماء  
ونساء رجل حلف ليتزوجن سرا فتزوج امراء بشهادة شاهدين يكون سرا لان النكاح  
لا انعقد بدون اشهادين فلا يعد هذا جهر الا جرم لو تزوج بشهادة ثلاثة من  
الرجال كان جانا رجل قال لا امرأين ان خطبتكما او تزوجكما فانتما طالقان  
فخطبتهما لم تزوجها لا بحث لما ذكرنا في المرأة الواحدة فكذلك المرأين رجل يعلم  
انه كان حلف بطلاق كل امراء يتزوجها ولا يدري انه كان بالفا وقت اليمين او لم يكن  
فتزوج امراء لا يبحث في يمينه لانه شك في صحة اليمين فلا بحث بالمرء رجل قال ان تزوج  
امراء الى خمس سنين في طالق فتزوج امراء في السنة الخامسة طلق لان اليمين لا تنتهي



قبل مضي السنة الخامسة الا يرى انه لو اجر داره الى خمس سنين كانت السنه اثنى  
مسة داخله الاجازة رجل قال ان اكلت من خبر والدي ما لم اتزوج فاطمه بكلمة  
امراه اتزوجها في طالق فاكل ثم تزوج فاطمه طلقتا لانه لما اكل قبل نكاح فاطم  
صار قابلا عند الاكل كل امراه اتزوجها في طالق فاذا تزوج فاطمه بعد الاكل  
طلعت ولو قال كل امراه اتزوجها ما لم اتزوج فاطمه في طالق فارت فاطمه او غابت  
فتزوج غيرها طلعت في الغيبة ولا يطلق في الموق اما في الغيبة لانه تزوج غيرة فاطمة  
حال بقا اليمين فيجب في غيبته وفي الموت لا يثبت في قول له حيفه ومحمد لان عندها  
يمينه بطل بالموت فلا يثبت بعد ذلك رجل قال ان تزوجت فلانة في طالق فزوي  
جها منه فزوي بغير ادنها لم اجازت المراه بعد ذلك طلعت وقيل ينبغي ان لا يطلق  
لانه ثبت لعقد الفضولي والمراه ليست في نكاحه قبل الاجازة فحمل اليمين لا الى  
جرا ولا يطلق والصحيح انها يطلق لان نكاح الفضولي لا يتم قبل الاجازة فلا يثبت  
قبل الاجازة ولهذا لو حلف ان لا يتزوج فتزوج امرأة زوجها منه فزوي لا يثبت  
قبل الاجازة رجل حلف ان لا يتزوج امراه فتزوج امراه نكاحا فاسدا لم يارقها  
مزوجها نكاحا جائزا كان حاشا لان بالنكاح الفاسد لم يثبت فيثبت بالنكاح  
الصحيح رجل حلف ان لا يتزوج ثم جن فزوجه ابوه امراه لا يثبت الحالف بخلاف  
ما لو وكل رجل رجلا بالنكاح ثم حلف ان لا يتزوج ثم روجه وكيله امراه كان حاشا  
رجل قال اكر من خير خویش را بکسی دهم بزنی بار وادام ما ورا بکسی دهند  
فعليه كذا فاحمله في ذلك ان يوكل الابنه رجلا بالنكاح ان كانت بالغه فتزوجها  
الوكيل وتقول الاب لا احير ما يصنعون بحور النكاح ولا يثبت الاب رجل حلف  
ان لا يتزوج ابنته الصغيره فزوجه فزوي فاجاز الاب بالنفل لا يثبت كما لو حلف  
ان لا يبيع بضاعه غيره بغير امره ومضى الحالف اليمين لا يثبت في يمينه رجل قال لامرأته  
كل امراه اتزوجها فقد بعت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امراه فقالت التي كانت  
عنده حين علمت بنكاح غير ما قبلت او قالت طلقتها او قالت استر بطلانها

٢٥٩  
لطلعت اليه فتزوجها وان قال اليه كانت عنده قبل ان تزوج اخرى قبل ما يبيع  
للقولها لان ذلك قبول قبل الايجاب رجل قال هرزني كه ورا يوزد ما مي سال  
ما ورتي بطلاق ونوي ما مستفيد بعد اليمين لان المراد من هذا في العرف ما يستفيد  
بعد اليمين قال القفيه ابو الليث قوله كل امرأة تكون في وقوله كل امرأة اتزوجها  
سواء وان نوي من كانت في نكاحه ومن يتزوجها بعد اليمين في تلك المدة صحت  
فتبينه لانه نوي من يكون في نكاحه وقت الشرط ان كانت ميمنه معلقة وان نوي في حاله  
غير ما يستفيد دخلت احواله في ميمنه حكم النيه ومن يتزوجها بعد ذلك حكم ظاهر  
اللفظ لان هذا الكلام سناول ما يستفيد طاهرا فلا يملك صرف اليمين على مستقبل  
وكذا لو قال هرزني كه ورا يوزد ولم يوقت ولو قال هرزني كه ورا يوزد وباشد قال  
مشايخا وصاح بلح هذا والاوّل في الوجه سواء لان قوله باشد ما كيد لما افاده  
اللفظ الاول فلا يعتبر به حكم الاول وقال مشايخ سمرقند لا ينفق هذا اليمين  
لان اللفظ الثاني لا يفيد الا ما افاده الاول فلهذا يصير فاصلا بين اللفظين الاول  
والثاني فيسفي ان لا يصح اليمين في قول له حيفه كما لو قال لعبدك ات حر وحر  
ان شاء الله او قال لامرأته انت طالق ولما ان شاء الله يصير المكرر فاصلا بين  
الاستسنا وبين اللفظ الاول فلا يصح الاستسنا فيترك العاق والطلاق والصحيح  
ما قال مشايخنا لان تصحيح الكلام واجب ما امكن وما مكن تصحيحه بان يحمل  
الثاني ما كيد لما افاده الاول ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون لغوا الا ترى ان  
الرجل اذا قال لامرأته الحاصرة انت طالق فلانة ان دخلت الدار يصح اليمين  
ولا يصير النفا فاصلا ولو قال هرزني كه خواهد و بود وباشد بطلا وله فلان  
كار بكتد والوا هنا احدا لفاظ المنة يكون لغوا ويصير فاصلا عند الكل لكن  
هذا اذا لم ينو باحد اللفظين الاخرين احواله فان نوي ذلك ينبغي ان يصح اليمين  
وفي الموضع الذي يصح يعلّق الطلاق والتزوج لو اراد ان يدخل في نكاحه امرأة  
ولا يطلق فله طريقان احدهما نكاح الفضولي والاجازة بالنفل والثاني فيصح



العنق في الاول في زماننا اولي وهو ظاهر فان اراد الخالف ان يزوج فصولي في  
 الى عالم وقال من سوكند خورده ام برنوجه وبنكاح فصولي حاجته است فرز  
 العالم امره واجار الخالف بالفعل لا بحسب وكذا لو قال الخالف جماعة مراد بكاح  
 فصولي حاجته است فزوج واحد من الجماعة امره واجار الخالف بالفعل وكذا  
 لو قال الجماعة كسي في يديك مراد بكاح فصولي لا يكون ذلك بأكمل الا ان التوكل  
 لا يجوز بطل ولو قال لرجل از بر اي مرا عقد فصولي كن فالوا يكون ذلك بأكمل  
 اذا زوجها لما مورحت واذا اراد الخالف ان يحيز عقد الفصولي بالفعل بخانه  
 سوق مهر ولا يقبل ولا يمس كذا يكون ابتداء الفعل قبل نفاذ النكاح وان بعث اليها بعهده  
 او هذه لم يكن ذلك اجازة حتى لو اجار بالقول بعد ذلك رطلوق وان بعث اليها بالمهر  
 ثم اجار بالقول بعد ذلك لا يطلو لان بعث العديه والعطيه ليس من خصايع  
 النكاح واحكامه فلم يكن حازه خلافا لسوق المهر ولو قال لميتوته او لا جنينيه  
 اكر كسي ترا برني كند ولم يخذ ترا طلاق كان باطلا لانه ما اضاف لطلاق الى سبب  
 الملوك فلم يصح اليمن ولو قال كل امره يدخل في نكاحي فهي طالق فزوج فصولي  
 واجار الخالف بالفعل فالوا هذا وقوله كل امره اتزوجها سواء لان دخول المرأة في  
 النكاح سبب واحد وهو النكاح كان ذكر الحكم لذكر السبب وهو نظير ما لو ادعى  
 ولد حرة او اقرب نسب ولد حرة كان ذلك اقرا وان كان الام وما طر توضح اليمن  
 لو ان حنفى المذهب قال اذا تزوجت امره فهي طالق لئلا يمس جالي القاضيه وطلبته  
 فتح اليمن فان كان القاضيه حنفيا لا ينبغي له ان يفسخ عيته لانه مضا خلافا لايه  
 لكن ينبغي للماضي ان كان مادونا في الاستخلاف ان يبعث الخالف في شفعوى المذهب  
 ولا يامر المبعوث اليه بفسخ اليمن لانه كما لا يجوز للفاضل ان يتقاضى خلافا لايه  
 لا ينبغي له ان يامر غيره بذلك لكن يامر المبعوث اليه ان يسمع خصوصيتها  
 بينما تبعد ذلك ان كان القاضي الاول او الثاني اخذ له كما لا يصح مضا عند  
 الكل ولا يفسد مضاه وان اخذ القاضي اجرا لكتابة ان اخذ زياده في اجرا المثل

عا كخط

فلهذا لو ان اخذ مقدارا اجرا لميل فذلك لا يمنع صحة الفسخ والاولى ان لا يفسد  
 واذا اجار الخالف الى القاضي الثاني كتاب القاضي الاول لا يسمع الثاني كلامه ولا  
 يفسخ الا محض من الخصم محض مع نفسه المرأة التي تزوجها فمدعي المراه على الخالف  
 اثبتا امراته وان تزوجها بيايه دينار وعليه ادا مهرها والقيام بمواجبه النكاح  
 من السكنى والنفقة وغير ذلك فتقول في تزوجها بما تدينار الا اني كنت حلفت  
 قبل نكاحها ان تزوجت امره فهي طالق فزوجها وقع عليها الطلاق قبل الد  
 خول باليمن السابقة فاذا سمع كلامها وطلبت المراه من القاضي الحكم ببقاء النكاح  
 تقول حكمت بطلاق اليمن اليه ذكرتها وسقا النكاح بينها ففسد مضاهه ويحل  
 المراه للمخالف ولا يحتاج مضا الى امضا القاضي وان امضه كان احوط فان كان  
 الخالف عقد على هذه المرأة ايمانا بان قال لها مرارا اذا تزوجت فانت طالق  
 او كلما تزوجت فانت طالق او قال اذا تزوجت امره فهي طالق قال ذلك  
 مرارا فاذا حكم بقيام نكاح هذه بفسخ الايمان كلمها في قولهم ولو كان قال لامرأة  
 اذا تزوجت فانت طالق فتزوج واحدة منها ففسخ القاضي اليمن واحد وحكم  
 بقيام نكاحها لم يكن ذلك فسخا في حق غيرها حتى لو تزوج اخرى بطلون قولهم وكذا  
 لو كان ذلك في نسوة وان عقدت واحدة على كل النساء فان كل امره امره فهي  
 طالق ففسخ اليمن في امره واحدة جعلوا المسئلة على الاحلاف قياسا في مثله ذكرها  
 في المستقر رجل قال كل عبد ملكه فهو حر فذكر عبدا فاقام العبد بينه على يمينه وحكم  
 القاضي بيمينه وبعث العبد مملوك عبدا اخر هل يحل بيع العبد الثاني الى اقامته اليه على  
 اليمن قال محمد لا يحل وعلى قول لم يفسد وهو رواية عن علي حنفى يحتاج واكر المسألة  
 في مسلة الطلاق على قول محمد هذا كما لو ادعى رجل على رجل انه وكيل فلان القاب في جميع  
 حقوقه وخصوصا ماته مع التام والغايب على المدعى عليه كذا واقام اليمن على ذلك وقضى  
 القاضي بالوكالة العامة فان لا يحتاج الى اسات الوكالة على غيرم اخر رجل قال لامراته  
 اذا تزوجت فانت طالق فتزوجها وطلتها لئلا يمسها رقت الامر الى القاضي لفسخ اليمن



قال القاضي لا يفسخ لانه لو فسخ بطلت لما بالسخير بعد النكاح فلا يفسخ ولو ان حنيا  
 علو الطلاق بالزوج وتزوج امراء فلم يرفع الامر الى القاضي لكن سأل سمنويا فافاء  
 بغير وقوع الطلاق ولا سفي الخالف ان باحد نفواه ويبرك مذهبنا عليه الاخذ بقول  
 علماء لا نقول اصحاب السامعي ونفواه لا يكون حجة في حقه ولو ان المراء مع الرجل حكما  
 رجلا يحكم بينهما هذه الحادثة ان كان الحكم حنيا لا يفسد حكمه وان كان سمنويا  
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يفسد حكمه لان حكمه من قبل الفقوى والصحة انه يفسد  
 الحكم عليها هلكى ذكر شمس الابه اكلوا في ان حكم الحكم في المجتهدات نحو الكليات  
 والطلاق المضاف وغير ذلك نافذ ليس لاحدها ان يرح عن حكمه بعد ذلك قال رحمه الله  
 وهذا ما عرفت لا يفتى كذا يجازى به العامة والاجل ذلك ما منع المشايخ عن الفوى  
 في جواز حكم الحكم وان حكما رجلا ولم يعلم انها حكما في هذه الحادثة الا انها اختصما  
 اليه حكم الحكم بغير قول من يجوز حكم الحاكم بجور ذلك لان الحكم بغير  
 العلم ولو ان الخالف تزوج امراء ولم يرفع الامر الى القاضي حتى تزوجت المراء بزوج  
 اخر من غير علم الزوج ثم رافعا الامر الى القاضي واختصما اليه فقص القاضي  
 بطلان العزم وعدم وقوع الطلاق لا يفسد حكمه لان نكاح الزوج الثاني بغيره من النضا  
 الاول وليس فسخ بين الخالف اولي من ابطال نكاح الثاني **فصل في تحريم الحلال**  
 رجل قال كل حل علي حرام او قال كل حلال الله او قال حلال المسلمين وله امراء ولم  
 يتوسيا اختلفوا فيه قال الشيخ العلم ابو بكر محمد بن الفضل والفقيه ابو جعفر وابوبكر  
 الاسكاف وابوبكر بن سيد رحمه الله بين امراته بتطليقه وان نوى لثا فلت وان  
 قال لم انا الطلاق لا صدق قضا لانه صار طلاقا عرفيا وهذا لا يخلف به الا الرجال  
 فان كانت له امراء واحدة بين تطليقه وان كن ثلثا او اربعا يقع على كل واحدة  
 واحدة بآينه وان حلف بهذا اللفظ كان فعل كذا او قد كان فعل وله امراء واحدة  
 او تسوة من جميعا وان لم يكن له امراء لا يلزمه سي لانه جعل لثا بالطلاق ولو جعلنا  
 لثا بالله فهو غفوس وان حلف بهذا على امر في المستقبل ففعل ذلك الفعل وليس له

بامراء كانت له كفارة العزم لان تحريم الحلال بين ولوقال لغوه حرام  
 امراء باقوى سخن كفتى ثم كلفه كانت عليه كفارة العزم كما لو قال والله لا اكل فلانا وان كانت  
 له امراء وقت العزم مات قبل الشرط او مات لا الى عدة ثم باشر الشرط لا يلزمه كفارة  
 العزم لان بينه انصرف الى الطلاق وقد جودها وان لم يكن له امراء وقت العزم فزوج  
 امراء ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر بين الماتر وجه وقال غيره  
 لا يطلو وعليه النوى لان بينه جعله عينا بالله تعالى وقت جودها فلا يصار  
 طلاقا بعد ذلك ولو قال هرجه بدست راست كيرم فهو بين الطلاق وان لم ينو  
 ولو قال هرجه بدست جب كيرم لا يكون طلاقا الا بالنية لانه لا عرف فيه ولو قال  
 هرجه بدست راست كيرم بر من حرام قالوا هذا كقوله هرجه بدست راست  
 كيرم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون طلاقا الا بالنية وقال بعضهم هو في العرف  
 كقوله هرجه بدست راست كيرم رجل قال لامراته انت على حرام وعنده الحرام طلاق  
 الا انه لم ينو الطلاق طلقت امراته لانه لما كان طلاقا عنده كان ناويا به الطلاق  
 ولو قال لامراته انت معي في الحرام فهو كقوله انت على حرام محرم عليه امراته  
 ولو قال لامراته ان فعلت كذا فاستامى ونوى به التحريم فهو باطل لا يلزمه شي رجل  
 قال زن وى حرامت واكرنه حرامت وى كافراست ولم يتوسيا والوا يكون موليا  
 وانما والوا ذلك بناء على جواب الكتاب فان في جواب الكتاب اذا قال لامراته  
 انت على حرام يكون موليا وفي العرف هذا طلاق فلا يكون موليا رجل قال لامراته  
 من بين انت على حرام ونوى بالاول الطلاق وبالثانية العزم فهو على ما نوى  
 لان عند تعدد اللفظ يمكن تصحيح النية ولو قال لامراته انتا على حرام ونوى  
 الله في احدهما والواحدة في الاخرى فما طالقان بلما في مول له يوسف هو على ما نوى  
 وعليه الفوى قال مولانا وبغنى ان يكون نول محمد كقول له حلفه اصل المسئلة اذا  
 نوى بالنذر والنذر والعزم جميعا ولو قال بونت الطلاق في احدهما وفي الاخرى العزم  
 عند له يوسف تبع الطلاق عليها وعندها سفي ان يكون كما نوى ولو قال لثا انت

مطل  
 حلق المرأة للام



فقد ورد في الخبر  
هذه الدراهم على  
حرام من شري  
بها شيئا  
وان

على حرام ونوى للث في واحد وفي المائه اليمن وفي البائة الكذب والواظفين  
لها قال مولانا وينبغي ان يكون هذا مولا لي يوسف واما في قمار قوبها فهو على  
ما نوى رجل في يده دراهم فقال هذه الدراهم على حرام ثم اسرى بها شيئا حتى ان  
وهبها او اصدقها لا تحت لانه لا يراد بهذا حرم جمع الصفات وانما يراد به ما يحرم  
بالدراهم غالبا وهو الشراء ولو قال هذا الجز على حرام ثم سر بها احلف فيه ان لا  
وابو يوسف قال احدها يلزمه الكفارة وقال الاخر لا يلزمه لانه اخبر عما هو صادق  
فيه والنوى على انه نوى في ذلك ان اراد به الحبر لا يلزمه الكفارة وان اراد به اليمن  
يلزمه وعند عدم النية لا يلزمه الكفارة وجل قال حلال لانه على حرام ثم قال وهرجه  
بدست راست كيرم بر من حرام اگر فلان كار كود ام وقد كان فعل ذلك فالواجب ان  
بولحوق لان العلق يامر في الماضي بخير فادات بالاولى لا لمحتقها المانية وان  
كان العلق يامر في المستقبل ثم باشر الشرط يقع طلاقا رجل قال لامرأته في  
حاله العصب والرضا اني على حرام فاحلفي مي تقع عليها واحدة واحدة باسنة  
نوى الطلاق ولم ينو ولو قال لامرأته هشته هشته حرام حرام وقال ما اردت  
به الطلاق لا اصدق قضا لان قوله هشته هشته وحرام طلاق فلا يصدق قالوا ويطلق  
لها لان الواقع بقوله هشته رجعية فاذا كرر ذلك تقع رجعيان ويتبع المانية بقوله  
**حرام في الطلاق الذي يكون من الوكيل او من المرأة رجل جعل**  
امرأته بيدها في الطلاق فقالت لزوجها طلقك كاني باطلا كما لو اضاف الزوج  
الطلاق الى نفسه ولو قالت في المجلس اني على حرام او قالت في باطن او قالت انا  
عليك حرام او قالت انا باين منك بايت بتطبيقه كما لو اضاف الزوج الحرمه الى  
نفسه ولو قالت انا باين ولم تقل في او قالت ان حرام ولم تقل على كاني باطلا لان  
بنونه المرأة والحرمه عليها غالبا لا يكون الا بزوال ملكه النكاح فتقع بها الطلاق  
بخلاف البيئونه المطلقة والحرمه المطلقة ولو قال دست باز داشتم ولم تقل خواتم  
لا لا يطلق كما لو قال لها احتاري ونوى الطلاق فقالت اخبرني لا يقع به الطلاق

ولو قال لها احتاري فقال اخترت ثم قالت عيت نفسي ان كان ذلك في المجلس  
طلقت وصدق فان قال بعد القيام عن المجلس لا يطلق ولا تقبل قولها لانها على ملك  
الانثى ما دام في المجلس فقبل قولها خلافا ما بعد القيام في المجلس رجل جعل امر  
امراته بيدها لا يصير الامر بيدها ما لم يعلم حتى لو طلق نفسها قبل العلم لا يقع رجل  
قال لامرأته امرنسي بيدك او قال لها طلقي اي شاي شيت وطلقت نفسها لا يقع  
وقد كونت رجل قال لامرأته امرين ثلاث رطيفات بيدك ان ابراي عن مهرك  
فقالت وكلني على ان اطلق نفسي فقال لها انت وكيلى لمطلق نفسك فقامت عن  
مجلسها خرج الامر من بيدها حتى لو طلق نفسها لا يقع لان يوكل المرأة بطلاقها  
تفويض فقصر على المجلس وان طلق نفسها في المجلس ان ابراه عن المهر او لا طلق  
وان لم تبره لا يطلق لان الوكيل كان معلقا بشرط البراءة رجل قال لامرأته امرك  
بيدك الى عشرة ايام يكون الامر بيدها من وقت النكاح الى عشرة ايام بالساعات  
لان الامر بيدها مما تحت التوقيف فكانت كلمة الى للغاية بخلاف ما لو قال انت طالق  
الى عشرة ايام فانها رطلو بعد عشرة ايام لان الطلاق ما لا يحتمل التوقيف وكانت  
كلمة الى لمعني بعد ولو قال لها امرك بيدك الى عشرة ايام ونوى ان يصير الامر  
بيدها بعد عشرة ايام صح بینه فما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمل لفظ  
الا انه خلا في الظاهر فلا يصدق قضا وكذا لو قال لغيره امر امرأتني بيدك  
الى سنة كان الامر بيده الى سنة ولا يبقى بعد مضي السنة علم بذلك ولم يعلم ولو  
جعل امرها بيدها شهرا او سنة فردت الامر واخارت زوجها او قالت لا  
اخار الطلاق بطل الامر وقال ابو يوسف يكون الامر بيدها في مجلس اخر ولو قال  
لها امرك بيدك اذا سبت لامي سبت كان الامر بيدها مرة واحدة في فكر المجلس  
وغیره ولو اخارت زوجها خرج الامر من بيدها ولا يبطل بالقيام عن المجلس  
ولو قال لها امرك بيدك كلما سبت كان الامر بيدها كلما شات حتى يتم اللدفان  
تزوجت بعد الملاءة بزواج اخر ثم عادت الى الاول لا يكون الامر بيدها ولو شات



مرة واحدة فطلقت ثم تزوجها بعد الغدة كان لها المشية فباتت من كل وقت  
مرة واحدة وطلقت ثم تزوجت بزواج آخر بعد تقضا العدة ثم عادت إلى الزوج  
الأول كان لها المشية في كل تطلقات مستقبلات في قول له حيفه ولم يوسف  
وهي ماله اندم ولو قال لها امرك بيك في هذه السنة فطلقت نفسها ثم تزوجها لم  
يكن لها الخيار في قول له يوسف وفي قياس قول له حيفه لها الخيار ولو قال لها امرك  
بيك في هذه السنة ثم طلقها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في تلك السنة كان  
لها الخيار في قول له حيفه رجل قال لامرأته امرك بيك اليوم وغدا وبعد غد فردت  
في اليوم بطل كله وليس لها ان يختار نفسها بعد ذلك وذكر في الواقعات لها ان خيار  
نفسها في الغدة والصحيح هو الأول ولو قال لها امرك بيك اليوم وبعد غد فردت  
في اليوم كان لها الخيار بعد غد في قول له حيفه وكذا لو قال في اليوم اطلقت كل ذلك  
ولو قال لها امرك بيك اليوم غدا فردت في اليوم بطل الامر لان المقابر هو الوقت  
الذي يفوته بها ولا يبطل بالرد كما لو قال انت طالق اليوم غدا كان انقضاء الحال  
رجل قال لامرأته امرك بيك وامرأته ففاته بيك ففاته بطلت فلانة ثم طلق  
نفسا صح لان لكل نفوذ واحد فبها يديات لا يبطل الاخر رجل جعل امر  
امراته بيدها فقالت هي طلقني كذا ان طلقني فقال الزوج لا ادري هذا فقالت  
المراة ان جعلت امرى بيدي فقد طلق نفسي لا يطلق لانها لما استقلت رطلب  
المال بطل الامر رجل قال لامرأته امر ثلاث تطيقا بيك فقالت المرأة لم  
لاطلقك لما نكح لم يكن ذلك ردا وكان لها ان يطلق نفسها رجل قال لامرأته ان  
دخلت دار فلان فامر بك بيديك فدخلت الدار وطلقت نفسها ان طلق نفسها حين  
وصلت المكان يصير داخله في الدار ولم يراي ذلك المكان طلق وان مشيت  
عن ذلك المكان خطوتين ثم طلق نفسها لا يطلق رجل جعل امرأته بيدها  
او خيرها وهي راكبة ففترت او كات نازله فركبت بطل خيارها وكذا لو كات  
جالسة فاضطجعت للنوم وان كات قائمة ففترت او كات متكاه فاستوت

لا يبطل خيارها ولو كات قاعده فاكات لا يبطل خيارها في قول زهر واحد  
المرأه حين عن له يوسف لان القعود والاكاء يكون لجمع الدراي لا للاعراض ولو قرأ  
نساء قليلا لا يبطل خيارها ولو دعت بطعام فأكلت او امتشطت او اغتسلت او  
اجتصت او جامعها زوجها او اقامها عن مجلسها بطل الخيار وكذا لو افضى الصلوة  
وان كات في صلوة الفرض لا يبطل الامر حتى يمتها وان كات في التطوع لا يبطل الي  
ان يقوم الى السجعة الثاني ولو اجتمع اوليا المرأه وطلبوا طلاقها فقال كلامهم فقال  
الزوج لا ب المرأه ما تريد مني افعل ما تريد وخرج الزوج فطلق الاب ايته في المجلس  
لا يطلق لان كلام الزوج محتمل بحتمل نفوذ الطلاق اليه ويحتمل غيره فلا يكون  
تفويضا بالشك امرأه قالت لزوجها في الخصومة ان كان ما في يدك في يدي استعادت  
نفس فقال الزوج الذي في يدي في يدك فقالت المرأه طلق نفسي بلانا فقال لها  
الزوج ففاتي مرة اخرى فقالت المرأه طلق نفسي بلانا فقال الزوج لم انا الطلاق بقولي  
الذي في يدي في يدك فانهما يطلق بلانا بقول المرأه في المرة الثانية طلق نفسي بلانا  
حتى لو لم تقل لها الزوج قولي مرة اخرى كان القول قوله قضا وديانه ولا يطلق  
امراته رجل قال لامرأته قولي انا طالق لا يقع الطلاق ما لم تقل المرأه ذلك بخلاف  
ما لو قال لرجل قل لامرأتي انها طالق فانها رطلق الحال وقد كونا رجل حري منه  
وبين امرأته كلام فقالت المرأه اللهم جني منه فقال الزوج يريد من الجاه مني فامر  
بيديك ونوى به الطلاق ولم ينو العدة فقالت طلق نفسي بلانا فقال الزوج بحوت  
لا تقع عليها شيء في قول له حيفه لانه اذا لم ينو البت كان كانه قال لها طلق نفسك  
ولم ينو العدة فقالت طلق نفسي بلانا لا تقع شيء في قول له حيفه وتقع واحدة في قول  
صاحبه ولا يقال قول الزوج بعد قولها طلق نفسي بلانا بحوت لم لا يكون اجارة  
لفعل المرأة لانا نقول قول الزوج بحوت محتمل الاستهزاء فلا يجعل اجارة بالشك  
امراة قالت لزوجها من ويكل تو هتم فقال هتم فقالت طلق نفسي بلانا فقال  
الزوج بالفارسية تو بر من حرام كشته مر اجدا باي زشد ففتر قام اراد الزوج ان



مراجعتها قالوا يسأل عن نية ان قال عيتت به التوكيل بالطلاق ولم اتوا بغيره  
بين يواحدة وهذا الجواب انما يصح على قول لا يوسف ومحمد اما على وجه  
قالوا لا يقع شيء وعليه الفتوى امرأه قالت لزوجهما يريدان اطلاق نفسي فقال نعم  
فعلت طلقن كان الزوج نوى نفوض اطلاقها رطلو واحدة وان غني بغيره  
طلعت نفسك ان استطعت لا يطلق رجل قال لغيره اترد ان اطلق امرأتي فلما فقال  
الزوج نعم فقال الرجل طلق امرأتي فلما قالوا رطلو لنا والصحيح ان هذا وما  
مقدم سواء انما يقع الطلاق اذا اراد الزوج نفوض الطلاق اليه رجل وكل غيره  
بالطلاق وطلقها الوكيل فلما ان كان الزوج نوى بالتوكيل الموكل بالطلاق بالملك  
طلعت فلما وان لم ينو فلما لا يقع شيء في قول لا حيفه رجل قال لغيره طلق امرأتي  
وجيبه فقال لها الوكيل طلقك بانه يقع واحد ولو قال الوكيل استنها لا يقع شيء  
ولو قال الوكيل طلقها بطلقة بانه فقال لها الوكيل انت طالق بطلقة رجعة  
تقع واحد بانه رجل قال لغيره طلق امرأتي من يدى اخي فلان فطلقها بغير محضر  
من الاخ وقع الطلاق لان قوله من يدى الاخ خرج على وجه المشورة فلا يعاقب  
به الطلاق كما لو قال طلقها من يدى اليهود فطلقها بغير محضر من اليهود يقع وهو كما  
لو وكل غيره ببيع عبده وقال بعه بيهود فباعه بغير يهود جازحلا في ما لو قال  
لا تبعه الا بيهود فانه لا يجوز له الا بيهود رجل قال لغيره لا انك عن طلاق  
امرأتي لم يكون لك توكيلا ولو قال لغيره لا انك عن التجارة يكون اذا في التجارة  
لان قوله للعبد ذلك لا يكون دون ما رآه ببيع ويشتري ولم ينه وثه يصار ما ذوبا  
في التجارة فلما اولى ولو رآى انسانا بطلق امرأته فلم يمه لا يصار لمطوق وكيل ولا  
تقع الطلاق كذلك هنا رجل قال لامرأته امرأتي بيدك فعالت اخترب نفسي بكملا  
فه قال بعضهم تقع الطلاق لان هذا الكلام فوق نفوض الطلاق اليها وهذا الجواب  
انما يصح اذا نوى نفوض الطلاق اليها فان جعل امرأته بيدها لا يكون نفوضا با  
طلاق الا بالنية اذا جعل امرأته بيد مجنون او صبي يعقل صح وليس للزوج

قص

ان رجعت عنه رجل جعل امرأته بيد رجلين لا سفر احدهما بالطلاق رجل  
قال لامرأته امرأتي بيدك في هذه السنة ثم طلقها زوجها واحدة قبل الدخول  
ثم تزوجها في تلك السنة ذكر الكرخي ان الامر يكون بيدها في تلك السنة في قول لا حيفه  
رجل وكل رجلا رطلاق امرأته وطلقها الوكيل في سفره اختلفوا فيه قال بعضهم  
لا يقع الطلاق كما لو وكل رجلا بالطلاق فطلق الوكيل وطلق والصحيح انه يقع  
الطلاق رجل قال لا خرو وكل في جميع اموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه  
والصحيح انه لا يقع وفي الفتاوى للفتية اني جعفر رجل قال وكلت في جميع اموري  
واقبل مقام نفسي لم يكن الوكيل عامه فان كان امرأته رجل مختلفا ليس له صناعته  
معروفة فالوكاله باطله وان كان الموكل باجرا يصرف التوكيل في التجارة قال  
ولو قال وكلت في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكاله عامه في البيعا  
والاكتح وكلي شيء وعن محمد لو قال هو وكل في كل شيء جازر صنيعة كان وكلان  
البيعات والهباء والاجارات وعن لا حيفه انه يكون وكلان في المفوضات  
دون الهبات والعقاق قال مولانا وهذا كله اذا لم يكن في حال مذكورة الطلاق  
فان كان في حال مذكورة الطلاق يكون وكيل بالطلاق رجلا اكرهه السلطان ليوكله  
بطلاق امرأته فقال الرجل محافه الضرب والحبس انت وكيلي ولم يرد على ذلك  
وطلق الوكيل امرأته ثم قال الموكل لم اوكله رطلاق امرأتي قالوا لا سمع منه ويقع  
الطلاق لانه اخبر الكلام جوابا لخطاب الامر والجواب بصحة اعاده ملك  
السؤال رجل قال لغيره طلق امرأتي هذه واعنق عبدي هذا او دبره قبيل  
الوكيل رغب الموكل لا يجبر الوكيل على الطلاق والعقاق وغيره الا في بصله رجل  
قال لغيره ادفع هذا الثوب الي ولا نه يحبر لما مور على وقع الثوب لان في الثوب  
والشي المعن يحور ان يكون الثوب امانة عند الامر فيجب عليه تسليم الامانة اما  
في الطلاق والعقاق وغير ذلك انما امره بالصرف في ملك الامر وليس على الامر  
اتفاق الطلاق والعقاق فلا يجب على الوكيل رجل اراد السفر فوكل رجلا بطلاق



امراته ثم عزله بغير محضر من المواة ان لم يكن التوكيل بطلب المراه صحيحا وان كان  
طلب المراه قال بعضهم لا يملك عزله الا محضر من المراه كما لو وكل رجلا بالخصومة  
طلب الخصم فانه لا يملك الغزل بغير محضر من الخصم وقال الشيخ امام شمس الدين  
الشرعي الصحيح انه يملك عزله الوكيل بالطلاق وان كان بطلب المراه لان الطلاق لا يحجب  
على الزوج بطلب المراه فملك الزوج اخراج الوكيل عن الوكالة ولو وكل رجلا بالطلاق  
وقال كلما عزلك فانت وكيل قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل لان فيه تعارض حكم الشرع  
وهو الوام ما ليس يلزم وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله لانه كلما يغزله بمحدد  
الوكالة وقال الشيخ الامام شمس الدين الصحيح انه يملك الغزل ثم اختلفوا  
في طريق الغزل قال الشيخ الامام هذا اذا قال عزلك عن جمع الوكالات تنزل فيصرف  
ذلك الى المعلق والمجبر وقال بعضهم تقول عزلك كما وكذا وقال بعضهم تقول رجعت  
عن الوكالات المعذنه وعزلك عن الوكالة المطلقة مستوية وكنت زوجها المطلق ليرجعها  
بشكل جديد فقال الوكيل محضر من اليهود فلانه راجع باورده بامية دينار قال ابو الياسم  
الفتار يصح النكاح قال وقوله بارا ورده وقوله باز ورده سوارجل وكل رجلا بطلا  
امراته فطلق احديهما طلق لانه اتى ببعض ما امر به رجل وكل رجلا بطلاق امراته لانه  
فطلقها في غير وجه السنة لا تقع الحلال ولا اذا جاوزت السنة تقع الطلاق رجل وكل  
رجلا بطلاق امراته ثم طلقها الموكل باثنا اوجهما ثم طلقها الوكيل وطلاق الوكيل واقع  
ما دامت في العدة ولا تنزل باثنا الموكل اذا لم يكن طلاق الوكيل بال فادام رطلتها  
الوكيل حتى يزوجها الموكل قبل انقضائها لم يملكها الوكيل تنوع الطلاق عليها وان كان  
الموكل يزوجها بعد انقضائها لم يملكها الوكيل لا تنوع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد  
الزوج او المراه والعياذ بالله لم يملكها الوكيل فطلاق الوكيل واقع ما دامت في العدة  
وان حق الموكل بدار الحرب مرتدا ورضي العاضى لحاقه بطل الوكالة حتى لو عاد مسدا وتزوجها  
ثم طلقها الوكيل لا تنوع طلاق الوكيل ولو ارتد الموكل والعياذ بالله كان على الوكالة وان لم يدار  
الحرب الا ان رضى العاضى لحاقه لان رضاه العاضى بالحاق بمنزله الموت رجل قال لغره

الوكيل لا يملك الغزل بغير محضر من الخصم  
الوكيل لا يملك الغزل بغير محضر من الخصم  
الوكيل لا يملك الغزل بغير محضر من الخصم

اذا تزوجت فلانه فطلقها فزوجها كان للموكل ان يطلقها لان يعلق الوكالة بالشرط  
جاءه ولو وكل عاصيا بطلاق امراته فطلقها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة فطلاقه باطل  
لان الوكالة لا يثبت قبل العلم رجل وكل رجلا بطلاق امراته فرد الوكيل طلقها لا تنوع  
طلاقه وان سكت الوكيل لم يقبل ولم يرد حتى طلق الوكيل تقع طلاقه استحسانا رجل  
قال لغره انه وكيل في طلاق امراتي ان سات او هونت او ارادت لم يكن وكلا حتى  
شاه المراه في مجلسها لانه علق التوكيل بشيئها فيقتصر على مجلس العلم كما لو علق الطلاق  
بشيئها واذا سات في المجلس يصير وكلا فان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق سطل  
الوكالة وقال بعض العلماء لا بطلان في المعلق بالشرط عند وجود الشرط كما لم يسل  
كانه قال بعد شيئها انه وكيل في طلاقها فلا تقتصر على المجلس فالوا الصحيح جواب  
الكتاب ان موت الوكالة بالطلاق ينال على ما فوض اليها من المشيه ومشيئها تقتصر  
على المجلس فكذلك الوكالة ولو قال لغره انت وكيل في طلاق امراتي ان سبت فتاتي  
المجلس فهو جاز وان قام الموكل عن المجلس قبل ان يشار بطل التوكيل لان يعلق الوكالة  
بالمشيئة تكون عليك كعلق الطلاق بالمشيه رجل قال لغره انت وكيل في طلاق امراتي  
على اني بالخيار سنة ايام جازي الوكالة وبطل الخيار وكذا لو شرط الخيار لغره في الوكالة  
حازت الوكالة وبطل الخيار وكذا لو وكل يا سوي الطلاق وسرط الخيار في الوكالة صحيحة الوكالة  
وبطل الخيار رجل اربع شوة فقال لغره طلق امراتي فطلق الوكيل احدي نسائه بغير  
عينها او قال طلق امراتي حاز ويكون اسان في الزوج لا الى الوكيل وكذا لو طلق الوكيل  
احدي نسائه بغيرها جاز فان قال الزوج لم اعن هذه لا تقبل وهو كما لو قال لغره  
بع عبدا من عبيدي فباع الوكيل عبدا بغيره جاز فان قال الموكل لم اعن هذا لم تقبل  
قوله رجل قال لغره امر امراتي بذلك فطلقها فقال لها الما مور في المجلس ان طلق  
او قال طلقك تقع رطلته بانه الا اذا نوى الزوج لما فلت وكذا لو قال الرجل لغره  
طلق امراتي فامرها ببيدك فهذا الاول سواء لو قال لغره امر امراتي بذلك فطلق  
او بطلته فطلقها الما مور في المجلس تقع واحدة رجعة وكذا لو قال لغره طلق امراتي



فقد جعلت ذلك اذ كان فهو موضع تقصر على المجلس تقع واحدة رجعة وكذا لو قال  
جعلت لك طلاقا فطلقها تقصر يكون رجعا ولو قال لغيره طلاق امرأتى فانها  
او قال انها فطلقها فهو موكل لا تقصر على المجلس وللمزوج ان يرجع عنه واذا اطلقها الوكيل  
تقع بطلته بانته وليس هذا الوكيل ان يقع الكفر واحدة ولو قال لغيره طلاق امرأتى وقد  
جعلت امرها بيدك او قال جعلت امرها بيدك فطلقها كان الثاني غير الاول لان السوا  
للعطف فاحرف الفاء هذه المواضع تكون لبيان السبب فلا يملك الا واحدة واذا ذكر  
حرف الواو فطلقها الوكيل في المجلس بمن يتبين لان الواقع حكم الامر يكون بانها اذا  
كان احدها بانها كان الاخر بانها ضروره انه لا يملك الرجعة فان اطلقها الوكيل بعد القيام  
عن المجلس تقع واحدة رجعيه لان الموضع بطل بالقيام عن المجلس وبقي الموكل بصرح الاطلاق  
وكذا لو قال امرها بيدك فطلقها ولو قال طلقها واسمها او قال ابنها وطلقها فطلقها  
في المجلس او في غيره وقع بطلتها لانه وكله بشئ بالابانه والطلاق والتوكيل لا يبطل بالقيام  
عن المجلس فتقع طلاقان رجل فوض طلاق امراته الى صبي قال في الاصل ان كان ممن يعبر  
بجوز ولو جعل طلاق امراته بيد رجل جاز المجعول اليه فطلق قال محمد بن كنان لا يقل  
ما تقول لم تقع طلاقه ولو حزن الموكل بالطلاق ان حزن ساعة ثم افاق والوكيل على مكانه  
ولو حزن ما نال اياها بطلت مكانه وذكر ابن سباعه عن محمد انه قدر الدائم او لا يوم ثم رجع  
وقال ان حزن سهر اخرج وان حزن دون ذلك لا يخرج ثم رجع وقال لا يخرج حتى يحسنه  
واو حيفه لم تقدر لذلك كما رجل قال لغيره طلاق امرأتى بطلته لسنه فقال لها  
الوكيل انت طالق لسنه ان كانت المراه في طهر لم يجامعها فيه ولا في حيضها طلقه واحدة  
وان كان حاضا او في طهر جامعها فيه بطل كلام الوكيل ولا تقع به الطلاق للحال لا اذا  
حاضت فطهرت لان الوكيل لا يملك الاضافه فان الرجل اذا قال لغيره طلاق امرأتى اذا حاضت  
وطهرت فقال لها الوكيل اذا حاضت طهرت فانت طالق كان باطلا وكذا لو قال  
لغيره طلاق امرأتى غدا فقال لها الوكيل انت طالق غدا كان باطلا وكذا لو قال طلق  
امرأتى فقال لها الوكيل انت طالق اذا دخل الدار قد حلت لا تقع شي ولو قال لغيره طلاق

لمحسب

امرأتى بلسان لسنه فقال لها الوكيل في طهر لم يجامعها فيه ان طالق بلسان لسنه تقع  
لحال واحدة ويطلق الباقي وقيل على قياس مولا حيفه ينبغي ان لا تقع شي لانه ما مور  
بانقاع الواحدة في كل طهر وعنده المامور بالواحدة اذا وقع الملاء لا يقع شي  
والاصح انه يقع واحدة هنا بخلاف لان عند حيفه يقبض الموافقة من حيث اللفظ  
فان الرجل اذا قال لغيره طلاق امرأتى بلسان فطلقها الفا لا يصح وكذا لو قال لغيره طلق  
امرأتى نصف بطلته فطلقها الوكيل بطلته لا تقع شي وهنا وجدت الموافقة حيث  
اللفظ فتقع واحدة رجل قال لغيره طلاق امرأتى بلسان لسنه نالف فقال لها الوكيل  
في وقت لسنه انت طالق بلسان لسنه نالف فقلت تقع واحدة بلسان لالف قال  
طلقها الوكيل في الطهر الماي بطلته بلسان لالف فقلت تقع اخرى بغير شي وكذا لو  
طلقها الماي في الطهر الثالث ولو اطلقها الوكيل ولا بطلته بلسان لالف لم ترجعها  
الزوج ثم اطلقها الوكيل بطلته اخرى بلسان لالف تقع الثانية بلسان لالف وكذا  
الثالثة على هذا الوجه اذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما ان يطلق اذا لم  
يكن الطلاق مال ولو وكلها بالطلاق قال لا يطلقها احدا كما يدون صاحبه فطلق  
احدها ثم اطلقها الاخر او طلقا احدها واجار الاخر لا تقع شي ولو وكلها بالطلاق  
بمال لا ينفذ به احدها وكذلك في العتق سواء كانا وكيلين من قبل الزوج او من قبل  
المراه ولو قال لرجلين طلقاها بلسان جميعا فطلقها احدها واحدة ثم اطلقها الاخر  
بطلتها لا تقع شي حتى يجتمعا على التوكيل بالطلاق اذا لم يكن مال لا ينفذ  
بطلاق الموكل بطلتها الموكل بانها او رجعيها ويكون للوكيل ان يطلقها بعد ذلك  
ما دام في العدة واذا انقضت عدها سفل حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضاء العدة  
ثم اطلقها الوكيل لا تقع ولو تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم اطلقها الوكيل تقع  
رجل قال لغيره طلاق امرأتى بطلته بالف درهم ثم اطلقها الزوج بالف درهم فقلت  
طلقه واحدة بالف وكان ذلك غير الوكيل علم بطلاق الموكل او لم يعلم حتى لو تزوجها  
الموكل بعد طلاقه ثم اطلقها الوكيل بطلته بالف فقلت لا تقع شي لانه انزل بطلاق



الموكل رجل طلق امراته بطريقه باينه ثم قال لغايه طلقها بالف فلم يطلتها  
الوكيل حتى يزوجها الزوج في العده ثم طلقها الموكل بالف فقبلت طلق بالف وان  
لم يزوجها الزوج قبل طلاق الموكل في العده واحده بالف فقبلت تقع عليها طلقه  
بغير شيء محلا وما اذا اوكل رطلها بالف ثم طلقها الزوج بالف ثم طلقها الموكل بالف  
لا تقع طلاق الوكيل لان التوكيل اذا كان قبل طلاق الزوج يكون الوكيل رطلا لا يقع  
المال فافا طلقها الموكل بالف بعد التوكيل لا يصور طلاق بوجوب المال فمعلت  
الوكيل ضرورة اما اذا اوكل رجلا لطلاق المبانة بالالف فانما وكله رطلا لا يكره  
العوض لا بطلاق بوقوع العوض لان الزوج لا يملك ذلك وقت التوكيل فاذا اتي الموكل  
بما امر به تقع كماله وكل رجلا ببيع عبده محض الوكيل محنونا بفعل فيه البيع والشراء  
بيع الوكيل لا يفسد ببعده ولو وكل رجلا محنونا بعبده الصنفه ببيع عبده ثم باع الموكل  
نفسه بعه لانه اذا لم يكن محنونا وقت التوكيل كان الوكيل ببيع يكون العده فيه على  
الوكيل وبعد ما جن الوكيل لو نفذ ببعده كانت العده فيه على الموكل فلا يفسد  
اما اذا كان الموكل محنونا وقت التوكيل فاما وكل ببيع يكون العده فيه على الموكل  
فاذا اتي بذلك نفذ ببعده على الموكل رجل وكل غيره بالطلاق والعاق فوكل  
الوكيل رجلا اخر فطلق الماني والاول حاضرا وغايب لا يجوز وكلا لو وكل رجلا  
بالطلاق والعاق فطلقها احيى فاجار الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والنكاح  
اذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني حضره الاول او فعل الاخر فاجار الوكيل  
جار وعن محمد بن رجلين لكل واحد منها عده فوكل كل واحد من المولى رجلا لعق  
عده فعلى الوكيل اعتق احدها ثم مات الوكيل قبل البيان قال القياس ان  
لا يعتق واحدها ولكن استحسن ان يعتق جميعا وليع كل واحد منها في  
نصف قيمه الموكل بالعاق اذا امره اعتقه امر وكذا الموكل لا يقبل قول  
الوكيل لانه اقرب بالعاق بعد خروجه عن الوكالة وكذا الوكيل بالطلاق  
**باب الخلع والطلاق بماله منزله ايمن في**

الموكل

حائبا الزوج وكذا الاعتق بال في حائبا للمولى وهو معاوضه في حائبا للمراه والعبد  
فدراعا احكام ايمن في حائبا الزوج حتى لو قال خلعتك على كذا ثم رجع قبل قبول  
المراه لا يصح رجوعه وكذا لو قام الزوج قبل قبول المراه صح قبولها وصح كلامه  
وان كانت المراه غايبه فاذا بلغها الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وكذا لو  
قال الزوج اذا جئت فقد خالعتك على الف او قال اذا قدم فلان فقد خالعتك  
على الف يصح ويكون القبول الى المراه بعد محي الغد والقدر في مجلسها ولو شرط الخيار  
في الخلع لا يصح شرط الخيار من حائبا الزوج كما لا يصح في اليمين من كل وجه ويوازي  
احكام المعاوضات في حائبا المراه والعبد حتى لو ابتدأت المراه بالخلع ثم رجعت  
قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها او لم يعلم وبطل كلامها بتمام  
احدها اما قام ولا يصح كلام المراه عند غيبه الزوج اذا لم تقبل احد وكلام  
المراه والعبد لا يقبل التعليق والا صافه ولو اختلفت بشرطت اختيار نفسها صح  
شرطها في قول له خففه وقال صاحباه لا يصح ثم اخلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون  
بلفظه البيع والشراء وقد يكون بالفارسيه فان كان الخلع بلفظ الخلع فان خالعتها  
على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت المراه يلزمها البدل واما حكم المهر وان كانت  
المراه مدخوله وقد قبضت مهرها يلزمها البدل ولا يرجع احدها على صاحبه بشي  
في قولهم وان لم يكن المراه مدخوله وقد قبضت مهرها عند له خففه يرجع الزوج عليها  
بالبدل لا غير وعند صاحبه يرجع الزوج عليها بالبدل ونصف المهر وان لم يكن المهر  
مقبوضا عند له خففه لا يرجع المراه عليه بشي من المهر وعند صاحبه يرجع المراه  
عليه بنصف المهر وان خالعتها على مهرها فان كانت المراه مدخوله وقد قبضت مهرها  
رجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج جمع المهر ولا يصح  
احدها صاحبه بشي وان لم يكن المراه مدخوله فان كانت قبضت مهرها وهو الف  
رجع الزوج عليها في الاستحسان بالف وفي القياس يرجع عليها بالف وخمائه الف  
حكم البدل وخمائه بالطلاق قبل الدخول وان لم يكن قبضت مهرها في القياس يرجع



الزوج عليها خمسين وفي الاستحسان سقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها شيء وان  
 خالها على بعض مهرها بان خالها على عشر مهرها ومهرها الف ان كانت المرأة  
 مدخوله والمهر مقبوض رجع الزوج عليها بما به وسلم لها الباقي في قولهم وان لم  
 يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل المهر في قول له حيفه وفي قول صاحبه سقط  
 عنه ما به درهم ورجع عليه المهر بتسعايه وان لم يكن المهر مدخوله فان كان المهر  
 مقبوضا رجع الزوج عليها بعشر نصف المهر وذلك خمسون لان مهرها عند الطلاق  
 قبل الدخول نصف المهر رجع عليها بعشر نصف المهر وسلم لها الباقي وعندنا  
 حيفه رجع عليها خمسين لما قلنا ورجع ايضا خمسين سبب الطلاق قبل الدخول  
 وان لم يكن المهر مقبوضا يرى الزوج عن جميع مهرها في قوله له حيفه وعند صاحبه  
 سقط عن الزوج خمسين سبب الطلاق قبل الدخول وخمسون حكم البدل ورجع  
 عليه مائة وخمسين وان كان الخلع بلفظ المبرات فاجواب عند له حيفه  
 ما ذكرنا في الخلع عنده وعند محمد اجواب فيه ايضا ما ذكرنا في الخلع عنده  
 وعند يوسف اجواب في المبرات ما ذكرنا في الخلع لاني حيفه وان طلقها بماله  
 او بمهرها عند له يوسف محمد اجواب فيه كاجواب في الخلع عندها وعن لي  
 حيفه فيه روايتان في رواية اجواب فيه ما ذكرنا في الخلع عنده وفي رواية الجواب  
 فيه ما قلنا لاني يوسف محمد وهو الصحيح حتى لو طلق امراته قبل الدخول بها  
 على الف درهم ومهرها على الزوج مائة الف درهم سقط الف وخمسين بالطلاق قبل  
 الدخول ونقي الف خمسين للزوج عندها حكم البدل الف درهم فيصير الالف قصاصا بالالف  
 وسقي بها عليه خمسين ولا سقط ذلك وكذا لو تزوج امرأه على الف ولم يدخل بها  
 ولم يقبض المرأة سياحه خلعا على الف درهم قال ابو حنيفة يلزمها الالف لاسي لها  
 عليه وقال ابو يوسف محمد يعطيه خمسين درهم ويصير خمسين من البدل قصاصا  
 خمسين من المهر وان كان الخلع بلفظ البيع والشرا قال ابو يوسف ومحمد الجواب فيه  
 كاجواب في الخلع واختلف المشايخ فيه على قول له حيفه قال بعضهم الجواب فيه عنده

كذلك

كاجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع بلفظ البيع والشرا عند له حيفه لا يوجب البراءة  
 خلع المهر الا نذكر المهر كما هو مذهبهما وهو الصحيح وفيما اذا كان الخلع بلفظ الخلع  
 هل يقع البراءة عن دين آخر عند المهر عند له حيفه لا تقع البراءة في ظاهر الرواية وهو  
 الصحيح ولا تقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والمبرات والطلاق قال الا باشرط  
 في قولهم وكذا لا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة  
 عن ذلك فان وقت لذكر وقما جار ولا فلا واذا حازت البراءة عند بيان الوقت  
 والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج ان يرجع عليها حصه الاجر  
 الى تمام المدة فان ارادت المرأة ان لا يكون له عليها حق الرجوع والتواجيله في ذلك  
 ان يقول الزوج خالعتك على اني بري من نفقة الولد الى سنين وان مات الولد قبل تمام  
 المدة فلا رجوع لي عليك **وجس هذه المسائل في فصل واحد رجل**  
 قال لامرأته اذا دخلت الدار فقد خلعتك على الف فدخلت الدار تنزع الطلاق بالف  
 يريد به اذا قبلت عند الدخول لان الخلع من قبل الزوج يمين خصم تعليقه بالشرط  
 امرأه قالت لزوجها اخلعت منك بكذا وهو يمين كبريا فجعك شيخ وهو بخا  
 صمهما ثم قال خلعت قالوا ان لم يطل فهو جواب لان المجلس لا يتبدل تقديرا على  
 كان فيه فان اطل ذلك يتقطع المجلس فلا يكون جوابا رجل قال لامرأته خلعتك  
 فقالت قبلت يقع طلاقا بان وكذا اذا لم تقبل المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل  
 خلعتك فان قال الزوج بعد ذلك لم انوبه الطلاق كان القول قوله اذا لم يكر ذلك  
 في حال مذكورة الطلاق ولو قال خلعتك على كذا وسمى ما لا معلوما لا يقع الطلاق  
 ما لم يقبل كما لو قال لها طلقك على الف درهم لا تقع الطلاق ما لم تقبل وان قال الزوج  
 بعد جمول المرأة لم انوبه الطلاق لا يصدق قضا لان ذكر العوض دليل على نية الطلاق  
 ظاهر او لو قال لها اخلعي نفسك او قال اخلعي نفسك فامسك على وجوه ثلثة احدها  
 ان يقول اخلعي نفسك مال ولم يقدر فقال خلعت نفسي بالف ففي هذا الوجه لا يقع  
 الطلاق ما لم يقبل الزوج احرقت لان حملها البدل منع صحة التوكيل والباقي ان يقول

ما حوط

قال لامرأته خلعتك  
 فانك قبلت بيمينه طلاق



لما اخلع نسك بالف درهم فبالت خلعت في روايته الخلع ما لم يقل الزوج اجرت  
 كما في الوجه الاول وفي رواية بنم الخلع بالف درهم وان لم يقل الزوج اجرت وهو  
 الصحيح والوجه الثالث ان يقول لها اخلع نسك ولم يرد عليه فبالت اخلع في ذلك  
 في المستعني عن لي يوسف انه لا يكون خلعاً وكذا لو قال لغیره اخلع امرأتى لغيره ان خلعها  
 الا بال لان الخلع غالباً يكون بعوض وروى ابن سماعه عن محمد اذ اقال لها اخلع نسك  
 فبالت خلعت يقع طلاقاً بان يغير بدل كانه قال لها ايتني نسك وبه اخذ اكرام الشافعي  
 وان كان الخطاب من قبل المراه فبالت اخلعني او يا بني فقال الزوج فبالت فهذا  
 وما لو كان الخطاب من قبل الزوج في الوجه سوارجل خلع امراته ما لها عليه من  
 المهر ثم طهرانه لم يكن لها عليه شيء كان عليها رد المهر كما لو باع شيئاً بدونه علمه ثم باعها  
 ان لا بد من ان السبع قبل ذلك الذي في ذمه على المستبرى وكما لو قال خلعتك على عبدك  
 الذي في يدي او على متاعك الذي في يدي ثم طهرانه لم يكن لها شيء كان الخلع مهرها ان كان  
 المهر على الزوج لسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت  
 ولو خلعها على مهرها او طلقها بطريقه مهرها الذي عليه فقبضت والزوج يعلم انه لا  
 مهر لها عليه يكون بطلاناً بانه غير شيء وفي الطلاق بمهرها يقع بطلاناً رجعيته  
 لان الزوج اذا كان يعلم انه لا مهر لها كان فاصداً انقاع الطلاق بغير بدل كما لو خالعها  
 على خمر او خنزير او شيء لا قيمه له وكما لو خالع امراته على ما لها في هذا البيت من المتاع  
 والزوج يعلم انه ليس لها متاع في البيت فانه يقع الخلع بغير شيء وكذا لو باع شيئاً بدونه  
 له عليه وهو يعلم انه لا بد من ان يكون عليه ذلك الشئ الامام المعروف بخواهر زاده انه لا يصح  
 هذا البيت رجل تزوج امراته على مهر مسمى ثم طلقها بانه بعد الدخول لم تزوجها  
 ثانياً مهر اخر ثم اخلعت منه على مهرها برمي الزوج عن المهر الذي يكون في المتاع المأ  
 دون الاول وكذا لو قالت بالفارسيه خويشتر خريدم ار تو بكا من وبه حتماً  
 مرا بر تو ست فانه لا يبرأ عن المهر الاول اذا دعت من زوجها نصف الصداق او اقل او اكثر  
 ثم اخلعت منه بمال معلوم قبل الدخول بها كان للزوج بدل الخلع ولا يرجع احدها

نحو

في

في

على صاحبته بشيء في قول له جيفه وفي قول صاحبه للخلع في حكم المهر قوله الطلاق  
 ولو وهبت نصف الصداق قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع احدها  
 على صاحبته بشيء فلا بد في الخلع وان كانت المراه قبضت مهرها ثم وهبت النصف من  
 الزوج ودعت اليه ثم طلقها قبل الدخول بها رجعت الزوج عليها بنصف المهر وكذلك  
 في الخلع يرجع عليها نصف المهر ولو تزوج امرأه على الف درهم ثم وهبت نصف المهر  
 او اقل او اكثر قبضت الباقي ثم اخلعت منه مال مجهول كما لو اخلعت سوب او جوبل  
 في الذمه جاز الخلع ويرجع الزوج عليها بما قبضت من ثمن مهرها ولا يرجع ما وهبت  
 لان بدل الخلع اذا كان مجهولاً كان الواجب عليها سبب الخلع رد المهر وما وصل الى  
 الزوج سبباً لبعده من مهرها جعل واصلاً من جهة الخلع ف يرجع عليها بما قبضت لا يبرأ  
 المراه بالخلع مما قبضت في قول له جيفه لان بدل الخلع لم يسل للزوج حكم اقباله وكان عليها  
 رد منقعة البضع وقد عجزت عن ذلك بحكم الطلاق وكان عليها رد قيمتها وهو المهر  
 وحده خلع امراته على ان يرد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المراه باعته ما قبضت  
 منه او وهبت من انسان ودعت اليه حتى تعذر عليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمته  
 المتبوض من ذوات القيم وان كانت من ذوات الاموال كان عليها مثل  
 ذلك رجل خلع امراته على عبد ما فاستحق العبد كان عليها قيمته العبد وكذا لو خالع  
 امراته على الثمن ولم يجز صاحب العبد ولو خالعها على ما في ثمنها من متاع وان كان  
 لها فيه متاع فلم تزوج ذلك وان لم يكن كان عليها رد ما قبضت من المهر وان خالعها على  
 ما في ثمنها من شيء فان لم يكن في البيت شيء كان الخلع واقفاً عداً بغير بدل ذكر الشئ  
 بالالف واللام او بدونها وكذا لو خالعها على ما في ثمنها والرس في البيت ولو اخلعت  
 على ما في ثمنها من المهر جاز الخلع ويكون له ما على العبد من المهر قل ذلك او اكثر وان لم يكن  
 على العبد ثمار كان عليها رد المهر ولو خلعها على ما ثمر ثمنها العام جاز الخلع ثم كان ابو  
 يوسف يقول اولاً ان امرت فله ذلك وان لم تثر جاز الخلع بغير شيء كما لو خالعها على ما في ثمن  
 جازتها او عفاها عنه ان كان في البطر ولد يقع الخلع عليه وان لم يكن يقع بغير شيء ثم رجعت عن

ما



هذا وقال علمها رد ما ساق من الصداق لا سبيل له على الثماني الاشارة لغت لعدم  
 التناوب فيه فصار كما لو خالها على ما رد فله مهر والمهر في فصل الولد لغت الاشارة لعدم  
 الولد يجب سمحه ما في البطر من اول المال وغيره المال ولو اخلف على ما في يدها من المهر  
 يجوز من نظره ان كان في يدها من المهر او اكره كان في ذلك وان لم يكن في يدها من المهر كان  
 علمها بلمه درهم كما لو خالها على درهم وان كان في يدها درهم او درهمين لم يكن له درهم  
 وهذا خلاف ما لو تزوج امرأه على درهم فان به تجب لها مهر المثل وان خالها على  
 عبد او يوب وان كان سعيها كسحق عبد او سطاو في الثوب والحيوان يقع الطلاق  
 ويلزم مهر المهر رجل قال لامرأته انت طالق لينا ادا اعطينت الف او مائة عطيني  
 الف قبلت لا يقع الطلاق قبل الاعطاء وان اعطت في ذلك المجلس او غيره يقع الطلاق  
 ولو قال انت طالق ان اعطينت الف اعطيت الطلاق لا اعطيت في المجلس امرأة قال لزوجها  
 وقد كان طلقها من قبل طلقه لينا على ان تكلف درهم وطلقتها واحدة كان علمها  
 كل الا ان امرأة قالت لزوجها طلقه واحدة بالف فقال لها الزوج انت طالق واحدة  
 وواحدة وواحدة تقع الثلث واحدة بالف وثلاث بغير شيء عند الكل ولو قال طلقه  
 واحدة بالف فقال انت طالق لينا طلقه لينا بغير شيء في قول من حيفه وقال صاحبه  
 تقع واحدة بالف وثلاث بغير شيء ولو قالت طلقه واحدة بالف فقال لها الزوج انت  
 طالق لينا بالف يوقف ذلك على قبول المرأة ان قبلت تقع الثلث بالف وان لم تقبل  
 لا تقع شيء رجل قال لامرأته اخلفي او اخلفي نفسك مني بالمهر ونفقة العدة لم تقبلها  
 بالعريه حتى قالت اخلفك منك بالمهر ونفقة العدة وابراكم عن المهر ونفقة العدة وهي لا  
 تعلم معنى الكلام اخلفوا منه قال بعضهم ان قال الزوج بعد ما قال اخلفك بالمهر ونفقة  
 العدة وابراكم عن المهر ونفقة العدة اجرت ذلك او قبلت صحيح الخلع وان لم يقبل الزوج  
 ذلك لا يصح الخلع لكن من الزوج من المهر ونفقة ما يقع لانه مول الزوج للمرأة اخلفي  
 بالمهر ونفقة تنويع او توكل فلا يستدرون علم المرأة فاذا قالت خلف نفسي منك بالمهر  
 والنفقة كان ذلك اتقا كلام من المرأة والحكمة لا يمنع ذلك لان المرأة لا تمنع صحة الابراكم الا

بما لا يمنع صحة الابراكم

منع وصحح الطلاق والصاق والمدير بالعريه وان كان لا تعلم معناه فاذا قيل الزوج  
 لا يقع ذلك صحيح وان لم يقبل لا يقع شيء وقال بعضهم لا يصح الخلع ولا بد من الزوج عن المهر  
 والنفقة وان قبل الزوج اذ لم يعلم المرأة معنى اللفظ لان الخلع بمنزلة المفاوضة في جانب  
 المرأة ولا يصح بدون علم كما يبيع ونحوه والبراه عن المهر والنفقة تحت الخلع وظل  
 بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعناق رجل قال لامرأته خلفت نفسك بكذا فقالت  
 خلفت او قالت فعلت اخلفوا منه قال بعضهم صحيح ذلك وقال بعضهم لا يصح اذ لم  
 يعلم الزوج والمخادنه ان يوي الزوج الحق بولا السوم صحيح ولا فلا لان هذا الكلام  
 محتمل السوم ويحتمل الحق والظاهر انه سوم فاذا يوي الحق يصح كانه قال خلفت  
 نفسك بكذا فاي خلتك فاذا قالت خلفتك الخلع امرأه قالت لزوجها اخلفني على الف  
 درهم فقال الزوج انت طالق اخلفوا منه قال بعضهم كلام الرجل يكون جوابا وبم الخلع  
 وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعها والمخادنه ان يجعل جوابا لانه جواب طاهر  
 فان قال الزوج بعد ذلك لم اعز به الجواب كان المول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا  
 لو قال المهر لزوجها اخلفك منك فقال لها طلقك قال بعضهم هو جواب وبم الخلع  
 بينهما وقال بعضهم يقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسأل الزوج عن النية او قال  
 نويت به الجواب يكون جوابا وفي المسند الاول في معنى ان يسأل الزوج عن النية ايضا  
 مدحوله سالت طاهيا فقال الزوج ابراهيم عن كل حق لك على حصة اطلقك فقالت  
 ابراهيم عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في نوره ذلك طلقك واحدة قالوا  
 تقع واحدة بآينه لانه طلقها عوضا عن الابرا طاهيا امرأه اخلف على مال بعد الد  
 خول لم رادت في البذل بعد الخلع لم يصح امرأه اخلفت عن زوجها بكل حق لها عليه  
 كان لها النفقة ما دامت في العدة لان العدة لم تكن جعلها عند الخلع قوم جاوا الى رجل  
 وزعموا ان امرأته وكلتهم بالاخلاء في العدة معهم على الف درهم ثم انها انكرت التوكيل  
 فان كان يقوم صمنوا المال للزوج يقع الطلاق ولزمهم البذل لانها لما انكرت  
 التوكيل تقي هذا خلع العضوي والعضوي اذا خاطب الزوج في الخلع وضمن يكون

قال الزوج ابراهيم  
 عن كل حق يكون للنساء  
 على الرجال



اذ لا قيم اخذت قبولة وان كان لقوم لم يصفوا بديل الخلع كان الخلع موقوفاً  
 على اجارة المراه وقبولها ولم يوجد فان كان الزوج ادعى انها وكلتكم كل الطلاق  
 واقعا باقراره ولا يجب المال هذا اذا خالعا وان باع الزوج منهم تطليقه بالذي جرم  
 اخلفوا فيه قال ابو القاسم الصفار يقع الطلاق ويلزمهم المال وان لم يصفوا لان  
 لفظه الشرا لفظ ضمان لانه مبادله وقال ابو بكر البلخي هذا والخلع سواء وهو الصحيح  
 قال لقوه طلق امرأتى فخالعها المامور فطلقها مهرها ونفقة عتقها قال القتيبي ابو  
 جعفر يجوز كانت المراه مدخولا او لم تكن وقال ابو بكر الاسكافي لا يجوز ولا يقع الطلاق  
 ولم يوصل من المدخوله وغیر المدخوله وعنه انه قال ان كان مدخولا بها جاز وهكذا قال  
 ابو القاسم الصفار وهو المختار لان طلاق غير المدخول بها يكون باسا فاذا رضى الزوج با  
 لا يانه بغير بديل كان راضيا بالبدل بطريق الاول اما في المدخوله الطلاق بغير عوض  
 لا يكون باسا ولا فاطعا للزكاح فلا يكون راضيا بالابانه فلا منفعة على الامر  
 قال لقوه طلق امرأتى على شرط ان لا يخرج من المنزل شيئا وطلقها المامور اخلفا فقال  
 الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئا وقالت المراه لم اخرج ذكر في التوارك ان القول  
 قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمامور  
 قل لها انت طالق ان لم يخرج من الدار شيئا فقال لها المامور ذلك ثم ادعى الزوج  
 انها قد اخرجت من المنزل شيئا فيكون القول قوله لانه يتكرر شرط الطلاق فاما اذا  
 كان الزوج قال للمامور قل لامراتى انت طالق على ان لا يخرج من المنزل شيئا فقال  
 لها المامور ذلك فقبلت ثم قال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئا لا يقبل  
 قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتعلق بقبول المراه فاذا قبلت يقع الطلاق  
 للحال اخرجت من المنزل شيئا ولم يخرج كما لو قال لامراته انت طالق على ان لا يخرج  
 الف درهم فقالت قبلت بطلق الحال وان لم تخط الف وكذا لو قال لامراته انت طالق  
 على دخولك الدار فقبلت بطلق الحال وان لم تدخل لان كلفه على لعلق الاحاب با  
 لقبول لا لعلق بوجوه المقبول رجل قال لامراته انت طالق بعد غد على الف

م ٢٢١  
 م ٢٢٢  
 م ٢٢٣

درهم بعد غد على الف درهم واليوم على الف درهم فقالت قبلت فخالعها بطلاق الحال  
 والطلاق الف وقع الثاني والثالث في وقتهما بغير جعل رجل قال لامراه لا املكها  
 انت طالق على ما به درهم ان يزوجك يوما من الدهر فقالت المراه قبلت لا يقع الطلاق  
 في قول له جيفه ولا يلزمها المال وقال ابو يوسف هي طالق والمال واجب ولو انها  
 قالت حين تزوجها قبلت الطلاق الذي جعلت اليه الف درهم يقع الطلاق ويلزمها المال  
 في قول له جيفه الوكيل الخلع لا مخاطب بالبدل ويكون البديل على المراه رسول المراه  
 اذا قال للزوج طلقها او امسكها فقال الزوج لا امسكها واطلقها فقال الرسول  
 ابراركم عن جميع ما لها عليكم فطلقها فطلقها الزوج ثم قالت المراه ما كنت وكلتكم با  
 لا براء وادعى الزوج انها قد امرته بالابرا يقع الطلاق ويكون المراه على زوجها وان لم  
 يقع الزوج بوكيل المراه فهو على وجهين ان كان الرسول قال للزوج ابراركم عن ما لها  
 عليكم على ان يطلقها فطلقها على ذلك لم يكن الطلاق واقعا ويكون حتما علمه لان الطلاق  
 لا يبرأ عن المهر بوقف على اجازة المراه فاذا لم يحرم يقع الطلاق وان كان الرسول قال  
 للزوج طلقها وقد ابراركم عن مهرها يقع الطلاق ويكون حتما على الزوج وكيل المراه  
 بالخلع اذا قبل الخلع ثم اخلع وهل يطالب الوكيل ببدل الخلع فالمسألة على وجهين ان كان  
 الوكيل ارسل البديل ارسله الا بان قال للزوج اخلع امرأكم بالف درهم او على هذه الف  
 واشار الى الف المراه كان البديل على المراه ولا يطالب الوكيل وان اضاف الوكيل البديل  
 الى نفسه اضافه ملك او ضمان بان قال اخلع امرأكم على الف درهم او على هذه الف  
 واشار الى الف بنفسه او على الف او قال على الف على اني ضامن من كان البديل  
 على الوكيل لا يطالب بالمراه وللوكيل ان يرجع على المراه قبل الاداء وبعده وان لم يكن  
 المراه امرته بالضمان بخلاف الوكيل بالزكاح من قبل الزوج اذا ضمن المهر للمراه  
 ولم يكن الضمان بامر الوكيل فانه لا يرجع على الوكيل اذا اطلق امراته على جعل العدة  
 بعد الخلع يقع الطلاق ولا يجب مال وكذا لو جعل الزوج مهرها المالا فطلقها  
 تطليقه سلك مهرها وبانيا وثانها كذلك تقع الثلث وستة ثلث المهر ويرجع المراه

م ٢٢٤



على زوجها بخل مهرها رجل قال لامرأته خالعتك فبطلت نكاحها بغير المهر  
عن المهر الذي لها عليه وان لم يكن عليه مهر كان عليها رد ما ساق لها من المهر  
ذكر الحكم السديد في الامراء من المختصر والشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن لي يوسف ان الخلع لا يكون  
الا بعوض رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت لابنه كبرته وضمن الاب بدل الخلع ثم  
الخلع لان الاجنحة لو فعل ذلك بتم الخلع والاب اولى فان خالعت الاب على صداقتها وضمن  
تم الخلع ايضا ثم سطر ان اجازت المراه يصح اجازتها ونقض المهر وان لم يجز كان  
صداقتها على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك بحكم الضمان كان الاب قال له  
خالع على صداقتها ان اجازت وان لم يجز فعلى مقدار ذلك وان كانت الابنة  
صغيرة فان ضمن الاب تم الخلع بقبوله ويكون صداقتها على الزوج ثم يرجع الزوج  
على الاب وان لم ضمن الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت كبرته  
وهل يقع الطلاق ان فعلت الصغيرة تقع كما لو كان الخلع مع الصغيرة وان قل الاب  
عقد الخلع اختلف المشايخ في وقوع الطلاق لاحلاف الرواية والصحيح انه يقع  
لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع من الزوج وام الصغيرة ان اصابها الام بدل  
الامال نفسها او ضمت تم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنحة وان لم يصف ولم تضمن  
هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لا رواية فيه والصحيح انه لا يقع وان كان  
العاقدا جنسيا ولم تضمن البذل هل يوقف الخلع ان كانت الصغيرة بعقل العقد  
وتعبر بوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يوقف ولو اخلعت الصغيرة  
الى عقل وتعبر من زوجها على صداقتها يقع طلاقها ولا يسقط الصداق ولو  
وكل الصغيرة في الخلع فعلى الوكيل فيه روايتان في روايه يصح التوكيل وتم الخلع  
يقول الوكيل كما يسمي بقبول الصغيرة وفي روايه اذا لم يضمن الوكيل البذل لا يقع  
الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنحة ذكر الحنفية في الجبل ان الاب اذا خالعت ابنته  
الصغيرة على صداقتها ان علم الاب ان الخلع خلعها بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج

محلها على صداقتها على قول مالك سقط الصداق عن الزوج فان قبضت القاذ  
بدل الخلع فضاوه لانه قضاي موضع الاجتهاد ويجوز للرهن والكفالة بدل الخلع  
وكذا الساجل فان اجل الموت فلان او الى قدوم فلان يجب البذل للحال وبطل  
الاجل وان اجله المصداق والدياس صح الساجل اذا خالعت الاب على ابنته الصغيرة  
لا يصح لانه يعلق للطلاق والقبول فلا يصح كما لا يصح من الصغير ولا يوقف خلع  
الصغير على اجازة الاب خلع السكران جائز وكذلك سائر تصرفاته الا الرد والاقوار  
بالحودود والاشهاد على سعادته نفسه وقال داود الا صنفها في لا سفد منه بصرها  
وبه قال الحسن بن زياد وابو الحسن الكرخي وابو العباس الصفار وهو احد قولنا ان  
وقال ابو نصر محمد بن سلام ان كان معذورا في الشرب بان كان مكرها او مضطرا لا يقع  
طلاقه ولا سفد تصرفاته وان لم يكن معذورا يقع طلاقه وسفد تصرفاته وفي رده  
قياس واستحسان في الاستحسان لا يصح وفي القياس صح وعن لي يوسف انه كان اخذ  
بالقياس فان مضى القاضي بقول واحد منهم نفذ قضاؤه رجل خلع امرأته وبنتها ولد  
صغير على ان يكون الولد عند الاب ستين معلومة صح الخلع وبطل الشرط لان كون  
الولد الصغير عند الام حق الولد فلا يبطل بابطالها امرأه اخلعت من زوجها  
على مهرها ونفقة عدتها وعلى ان يسكن الولد سفقتها ستين معلومة فامسكت الولد  
سنة او ستينين ثم ردت الولد على الزوج فانها حبر على ان يسكن الولد سفقتها ما  
بقيت المدة ولو انها هربت ووارت نفسها حتى تمتا مده لم ظهرت رجوع الزوج عليها  
بقية نفقة الولد في المدة التي لم يسكن الولد وكذا لو طلق الرجل امرأته على ان يسكن  
المراه الولد سفقتها الى بلوغ الولد وعلى ان يترك المراه مهرها عليه قبلت بمهرها  
ابت ان يسكن الولد فانها حبر على ذلك فان لم تفعل كان عليها اجراما كمال الولد الى  
بلوغه امرأه اخلعت على انها برة من النفقة والسكن تم الخلع تعبر عن النفقة ولا  
يبطل السكن وان اخلعت على ان موته السكن عليها كان عليها ان تكبري بيتا من زوجها  
او من غيره فقند فيه امرأه اخلعت من زوجها على نفقة ولله منها ما عاشوا وال

خلع السكران جائز  
وكذا سائر تصرفاته  
الا الرد والاقوار  
بالحودود والاشهاد  
على سعادته نفسه  
وقال داود الا صنفها  
في لا سفد منه بصرها  
وبه قال الحسن بن زياد  
وابو الحسن الكرخي  
وابو العباس الصفار  
وهو احد قولنا ان  
وقال ابو نصر محمد بن  
سلام ان كان معذورا  
في الشرب بان كان  
مكرها او مضطرا  
لا يقع طلاقه  
ولا سفد تصرفاته  
وان لم يكن معذورا  
يوقع طلاقه  
وسفد تصرفاته  
وفي رده قياس  
واستحسان في  
الاستحسان لا يصح  
وفي القياس صح  
وعن لي يوسف  
انه كان اخذ  
بالقياس فان مضى  
القاضي بقول واحد  
منهم نفذ قضاؤه  
رجل خلع امرأته  
وبنتها ولد صغير  
على ان يكون الولد  
عند الاب ستين  
معلومة صح الخلع  
وبطل الشرط لان  
كون الولد الصغير  
عند الام حق الولد  
فلا يبطل بابطالها  
امرأه اخلعت من  
زوجها على مهرها  
ونفقة عدتها  
وعلى ان يسكن  
الولد سفقتها  
ستين معلومة  
فامسكت الولد  
سنة او ستينين  
ثم ردت الولد  
على الزوج فانها  
حبر على ان يسكن  
الولد سفقتها  
ما بقيت المدة  
ولو انها هربت  
ووارت نفسها  
حتى تمتا مده  
لم ظهرت رجوع  
الزوج عليها  
بقية نفقة الولد  
في المدة التي  
لم يسكن الولد  
وكذا لو طلق  
الرجل امرأته  
على ان يسكن  
المراه الولد  
سفقتها الى  
بلوغ الولد  
وعلى ان يترك  
المراه مهرها  
عليه قبلت  
بمهرها ابت ان  
يسكن الولد  
فانها حبر على  
ذلك فان لم  
تفعل كان عليها  
اجراما كمال  
الولد الى  
بلوغه امرأه  
اخلعت على  
انها برة من  
النفقة والسكن  
تم الخلع تعبر  
عن النفقة ولا  
يبطل السكن  
وان اخلعت  
على ان موته  
السكن عليها  
كان عليها ان  
تكبري بيتا  
من زوجها  
او من غيره  
فقند فيه  
امرأه اخلعت  
من زوجها  
على نفقة  
ولله منها  
ما عاشوا وال

اخلعت على انها برة  
من النفقة والسكن  
تم الخلع تعبر عن  
النفقة ولا يبطل  
السكن وان اخلعت  
على ان موته السكن  
عليها كان عليها  
ان تكبري بيتا من  
زوجها او من غيره  
فقند فيه امرأه  
اخلعت من زوجها  
على نفقة ولله  
منها ما عاشوا وال







من اجلك سبب المهر وغره ترا فروخيم بان طلاق في ان توت فقال المراه انت  
 قالوا لا يقع الطلاق لانه باع منها ما هو حتمها فلا يصح كما قلتم لو قال لغره بعث  
 منك خادمك هذا بعدى هذا امراه سال الطلاق فقال الزوج مرا فروخه ان زروى  
 بان طلاق في كتر اسوي منست فقالت فروخيم فقال الزوج خريدم طلقت بلا بال الطلاق  
 الذي لها عند الزوج بلاق فقعه جميع ما عنده من الطلاق لو قال لها خويست خريدم  
 بال كعندي من الود بقة بدخل كل وديعه كانت لها عنده رجل قال لامراه خويست  
 را از ن شوي بهر كاس كه تراست بروي و بهر هزينه عذرت كه واجب شود ترا بروي  
 من طلاق حتى فقالت اخت تم قبل للزوج اهيجيدى فقال اهيجيدم بيم الخلع منها  
 لانها صرحا بما هو فارسيه الخلع رجل طلق امراته رجيعا فقالوا للمراه خويست را از ن  
 مرد كاي ن و هزينه عذرت سكل اهيجيدى فقالت اهيجيدم فقبل للزوج تو بلك طلاق و اذى  
 فقال دادم قال بعضهم يقع بطلينه رجيعه وقال بعضهم يقع واحده باينه  
 وهو الصحيح لان قول الزوج خرج جوابا لكلام المراه قوم قالوا للمراه دخل بها  
 زوجها بهر حقي كه زبان را بر مردان تو بليك طلاق خويست خريدم فقالت خريدم  
 فقال الزوج بلك طلاق سنت دادم تقع واحده رجيعه لان الباي لا يكون سنيا فكون  
 مستدبا وهذا الجواب على روايه الاصل اما على روايه زنا داته الزنا داته الباي  
 سني فبمع ان لا يصير مستدبا رجل قال لامراته بهر حقي كه زبان را بر مردان تو بليك  
 خويست از من خريدم فقال خريدم فقال روا كنون لا تقع الطلاق لان هذا الكلام  
 قد ذكره لرد فلا جعلنا نقاعا بالشك رجل قال لامراته خويست از من خريدم فقالت  
 خريدم فقال الزوج فروخيم تقع واحده باينه وهل يبرأ الزوج عن المهر قال بعضهم  
 ان كان عليه مهر يبرأ وان لم يكن عليه شئ لا شئ عليها وقال بعضهم لا يبرأ الزوج عما عليه  
 وقد ذكرنا هذا فما اذا اختلفا بلفظ الشراء والبيع بالعرسه فكذلك اذا كان الخلع بلفظ  
 البيع والمرا بما لفارسيه رجل قال لامراته خالعهك ونوي به الطلاق تقع الطلاق ولا يبرأ  
 عن المهر لان قوله خالعهك من الكليات وفي غرها من الكليات يقع واحده باينه ولا يبرأ

**فصل في الخلع بالفا من نسيها** رجل قال لامراته كل شئ سالت الله تعالى

من اجلك سبب المهر وغره ترا فروخيم بان طلاق في ان توت فقال المراه انت  
 قالوا لا يقع الطلاق لانه باع منها ما هو حتمها فلا يصح كما قلتم لو قال لغره بعث  
 منك خادمك هذا بعدى هذا امراه سال الطلاق فقال الزوج مرا فروخه ان زروى  
 بان طلاق في كتر اسوي منست فقالت فروخيم فقال الزوج خريدم طلقت بلا بال الطلاق  
 الذي لها عند الزوج بلاق فقعه جميع ما عنده من الطلاق لو قال لها خويست خريدم  
 بال كعندي من الود بقة بدخل كل وديعه كانت لها عنده رجل قال لامراه خويست  
 را از ن شوي بهر كاس كه تراست بروي و بهر هزينه عذرت كه واجب شود ترا بروي  
 من طلاق حتى فقالت اخت تم قبل للزوج اهيجيدى فقال اهيجيدم بيم الخلع منها  
 لانها صرحا بما هو فارسيه الخلع رجل طلق امراته رجيعا فقالوا للمراه خويست را از ن  
 مرد كاي ن و هزينه عذرت سكل اهيجيدى فقالت اهيجيدم فقبل للزوج تو بلك طلاق و اذى  
 فقال دادم قال بعضهم يقع بطلينه رجيعه وقال بعضهم يقع واحده باينه  
 وهو الصحيح لان قول الزوج خرج جوابا لكلام المراه قوم قالوا للمراه دخل بها  
 زوجها بهر حقي كه زبان را بر مردان تو بليك طلاق خويست خريدم فقالت خريدم  
 فقال الزوج بلك طلاق سنت دادم تقع واحده رجيعه لان الباي لا يكون سنيا فكون  
 مستدبا وهذا الجواب على روايه الاصل اما على روايه زنا داته الزنا داته الباي  
 سني فبمع ان لا يصير مستدبا رجل قال لامراته بهر حقي كه زبان را بر مردان تو بليك  
 خويست از من خريدم فقال خريدم فقال روا كنون لا تقع الطلاق لان هذا الكلام  
 قد ذكره لرد فلا جعلنا نقاعا بالشك رجل قال لامراته خويست از من خريدم فقالت  
 خريدم فقال الزوج فروخيم تقع واحده باينه وهل يبرأ الزوج عن المهر قال بعضهم  
 ان كان عليه مهر يبرأ وان لم يكن عليه شئ لا شئ عليها وقال بعضهم لا يبرأ الزوج عما عليه  
 وقد ذكرنا هذا فما اذا اختلفا بلفظ الشراء والبيع بالعرسه فكذلك اذا كان الخلع بلفظ  
 البيع والمرا بما لفارسيه رجل قال لامراته خالعهك ونوي به الطلاق تقع الطلاق ولا يبرأ  
 عن المهر لان قوله خالعهك من الكليات وفي غرها من الكليات يقع واحده باينه ولا يبرأ

مطا  
 قال لامراته خالعهك  
 ونوي به الطلاق



عن الامام عليه السلام لو قال لها خويشتن از من خد فمالت خريدم ولم تقل الشرح  
فروخيم لا يقع الطلاق وكذا لو قال بالعريه استري نفسك مني ولو قال لها اخلعي فمالت  
اخلعت يقع الطلاق عند اكبر المسامحة والفرق ان قوله اخلعي امر باخلع الطلاق بلفظ اخلع  
فادام يذكر صار كانه قال لها ابيني نفسك ولو قال لها استري نفسك فمالت ابتت يقع الطلاق  
اما قوله استري نفسك مني وقوله بالفا رسيه خويشتن خرا امر بالمعاوضه فاذا لم  
تذكر البديل لم يصح الا امر بالمعاوضه بنفي كلام المراه ولا يقع الطلاق ولو قدر البديل  
فقال خويشتن خري كايين ونفقة عدت او قال بالعريه استري نفسك مني لمهر ك  
ونفقة عدت فمالت بالعريه اشهرت او قالت بالفا رسيه خريدم يتم اخلع امراه فمالت لز  
جها بالفا رسيه خويشتن خري بالمعطيت فقال الزوج اعطيت تقع الطلاق ولا تنوي  
المراه ولو قال خويشتن خري ما اعطيت فقال الزوج اعطيت لا يصح اخلع ولا تنوي المراه  
لان مودها حرم بالفا رسيه خويشتن خري محاب لا يجمل العده ومولها خويشتن خري  
عده لا تختم الاحاب انما ذكر في الاحاب خويشتن خري كما ذكر في الشهاده كواي  
دهم ولا يقال لو افي دهم اما مولها بالعريه استري نفسك مني تختم الاحاب والعده تنوي  
في ذلك ولو قالت لزوجها خويشتن از من خري مهرى ونفقة عدي دادي فقال الزوج  
اري تقع الفقه بينهما لان قولها خويشتن خري احاب لمزله قولها خريدم وقول الزوج  
اري جواب كانه قال دادم ولو قال الزوج اري ينم لا يقع الطلاق لان هذا ليس بمهر  
رجل خلع امراه ثم قال بالفا رسيه دكر بده فقال الزوج دادم يقع بطلينه اخرى  
لان قولها دكر بده طلب للطلاق وقول الزوج دادم يصلح جوابا ومول بعضهم تقع  
الملاث كانهما قالت وقع الباقي والصحيح هو الاول رجل باع من امراته بطلينه  
لمهرها ونفقة عدها فاسترت ثم قال الزوج من ساعه هريه هريه قالوا يحاف ان  
تقع الملاث لان قوله هريه هريه مصروف الى الطلاق كانه قال اوقف الملاث رجل خلع امراته  
تطليقه فقال له رفقاء لم فعلت هذا فقال بالفا رسيه رويسه باد لا يقع هذا الكلام  
شيء اخر ومدر هذا قوله طلاق داذه باد رجل خلع امراته فقبل له لم نوبت فقال

ما يشا الى لم ينو الزوج شيئا طلق واحده لان الزوج لم يقع الطلاق وانما  
موضع المراه المشيه فلا يقع به طلاق اخر امراه فمالت لزوجها اخلعي فمالت  
ميه خويشتن فقال الزوج به باد لم خلعها بتطلقه تقع واحده لان قول الزوج اولا  
به باد ليس بايقاع امراه فمالت لزوجها خويشتن از من خريدم هريه عدت  
خريدم فقال الزوج دست كوتاه كردم قال بعضهم لا تقع سي ولو قالت خويشتن از من  
به حقه خريدم فقال الزوج دست باز داشتم حكمي عن الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل انه قال يوم اخلع لان الناس يريدون بهذا ويثله الاحواب امراه فمالت  
لزوجها وهبت منك حتى حنك از من باز دار فقال الزوج حنك باز داشتم قال  
ذلك ثلاث مرات قال بعضهم يحاف انها يطلق لانا وقال العقيه ابو الليث لا يقع  
الا واحده لان هذا اللفظ تفسير قوله خليت سبيك والواقع به يابن والبيان لا  
يلحق بالبيان امراه فمالت لزوجها بعت طلاق او وهبت او قالت ملكتك فقال الزوج  
فيلت في نوي به الطلاق لا يقع سي لانها لا ملك الاطلاق فلا يملك بيع الطلاق وهبت  
رجل قال خخته يكل طلاق دختر من من فروخه بان كايينك ورا بر توست فقال الزوج  
فروخيم ولم تقل الاب فمالت لا يقع شي امراه فمالت لزوجها كايينك خريدم مراخك  
باردار قالوا ان طلقها سقط المهر وان لم يطلق لا سقط رجل قال لامراته بعت منك  
بطلينه لمهر ك ونفقة عدت ك مثل ما جابر بن عبد الله عليه السلام فمالت قبلت قالوا  
ان كانت طاهره ولم يجامعها ذلك الطهر طلق امراته ابرات لزوجها عما لها  
عليه على ان يطلقها وطلقها جازب البراء والا فلا ولو امراته عما لها عليه على  
ان لا ينزح عليها امراه فالبراء جائزه والشرط باطل قال الحكم ابو الفضل  
كل شيء يحور فيه الجعل فالبراء فيه جائزه على الوفا بذلك الشرط وكل شيء لا يحور  
فيه الجعل فالبراء جائزه والشرط باطل والبيته والصدقه مثل البراء رجل قال  
لامراته طلاق تواد ادم خريدي فقال خريدم خويشتن از من خريدم بارزاني هستم فقال  
الزوج رستي ان اراد الزوج بقوله رستي اجازة لما قالت المراه تقع الملاث وان لم يرد



**الطهار**

في الاجازة لا يقع الا واحد رجيه **باب** الطهار  
 الطهار تسببه المنكوحه بالمحرمه على سبيل الباسد نسباً ورضاع او صهره وحكمه  
 حرمة الوطى والدواعى الى غائته الكفارة رجل قال لامرأته انت على كظري ولم ينو  
 شيئاً او نوى به الطلاق او التحريم او الطهار يكون طهاراً وقال ابو يوسف ومحمد ان  
 نوى به التحريم بالطلاق يكون طلاقاً وان قال عني كذب لا يقع لها في القضا ان  
 صدقه ولمكنه وسعها فما بينهما وبين الله تعالى وهذه جملة مسائل احدها هذه والبا  
 نه ان يقول لها انت مثل امي ولم يقل على ولم ينو شيئاً لا يلزمه شيء في قوله ولو قال  
 انت على كافي او مثل امي ونوى به البر والكرامة لا يلزمه شيء وان نوى الطهار كان  
 طهاراً وان لم ينو شيئاً لا يلزمه شيء في قوله جيفه وقال محمد هو طهار وعنه ابو يوسف  
 في روايته لا يلزمه كما قال ابو حنيفة وفي رواية يكون مينا ان يركبها اربعة اشهر ولم تقر بها  
 بانته تطليقه وان نوى الطلاق والطهار فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً لا يلزمه  
 شيء في قوله جيفه وقال محمد وهو رواية عن ابو يوسف يكون طهاراً وفي رواية اخرى  
 عن ابو يوسف يكون ايلاً وان نوى التحريم اختلف الروايات فيه والصحيح انه يكون طهاراً  
 عند الكل والمسئلة الثالثة اذا قال انت على حرام كافي ونوى الطلاق او الطهار او الايلاً  
 فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً يكون طهاراً في قول محمد وهو رواية عن جيفه  
 وفي روايته عن ابو يوسف عن جيفه يكون ايلاً وذكر المحقق في الصحيح من مذهبه  
 حنيفة ما قال محمد والرابعة اذا قال لها انت على حرام كظري فانه يكون طهاراً  
 وقال ابو يوسف ومحمد ان نوى الطلاق او الايلاً فهو على ما نوى الا ان عند محمد اذا  
 نوى الطلاق يكون طلاقاً لا غير وعند ابو يوسف يكون طلاقاً وطهاراً وهو كالوطى  
 ثم طهاراً وطاهره طلق فانه يكون طلاقاً وطهاراً ولو قال لامرأته انت على كالميته  
 والدم واخبروا باختلاف الروايات فيه والصحيح انه ان لم ينو شيئاً يكون ايلاً وان  
 نوى الطلاق يكون طلاقاً وان نوى الطهار لا يكون طهاراً ولو قال لها انت على كظري  
 امي او بطنها او فرجها يكون طهاراً والاصل فيه انه اذا شبهها بالاحل الطهر اليه من

اعضاءه لم يكون طهاراً وان شبهها بالاحل الطهر اليه كالشعر والوجه والراس واليد  
 والرجل لا يكون طهاراً ولو قال انت على كركبي امي في القناس يكون طهاراً ولو قال  
 لها خذك على كظري امي او راسك على كراسي امي لا يكون طهاراً ولو قال لها انت على  
 كظري امك يكون طهاراً ولو قال كظري امك ان كان دخل بها يكون طهاراً والا فلا وان  
 شبهها بامرأه الاب والابن يكون طهاراً وكما لو شبهها بام الاب والابن قال محمد لا  
 يكون طهاراً وقال ابو يوسف يكون طهاراً وهو الصحيح ولو شبهها بام امرأه او ابنته  
 امرأه قد زنى بها يكون طهاراً ولو قيل اجبت بهنوه او نظرت الى فرجها بشهوه ثم شبه  
 امرأته بام تلك المرأة او ابنتها لا يكون طهاراً في قول جيفه قال ولا يشبه هذا الوطى  
 ولو شبهها بطهر امرأه محل له في الجملة كما يجوز به والمتردد ومنكوحه الغير لا يكون طهاراً  
 وكذا الله يشبه بالرجل اي رجل كان ولو قال انت على كظري امي ان ساء الله لا يكون طهاراً  
 كما لا يكون طلاقاً ولو قال انت على كظري امي ان ساء الله ان قال انت على كظري امي ان ساء  
 فهو على المشيه في المجلس ولو ظاهر من امته او ام ولد له يكون باطلا لا حرم عليه وطئها  
 والمترأه اذا طاهر من زوجها كان باطلا لا يلزمها الكفارة كما لو اضافت  
 الطلاق الى زوجها وقال ابو يوسف يلزمها الكفارة واذا كرر الطهار على امرأه  
 يلزمه بكل طهاره كعاقبه وكذا لو طاهر من اربع نسوة يلزمه بكل امرأه كفارة وطهار  
 الاخرى بالكتاب والاشارة المعروفة لارم ولو طاهر موقفاً بان قال انت على كظري امي  
 اليوم او الشهر او السنه يصار طهاراً في الحال واذا مضى ذلك الوقت بطل ولو قال  
 لاجنيبه اذا سروحتك فانت على كظري امي فزوجها يكون طهاراً ولو قال اذا سروحتك  
 فان طلقك ثم قال اذا سروحتك فانت على كظري امي فزوجها يلزمه الطلاق والطهار  
 جميعاً لانها تقعان في حال واحد وكذا لو قال اذا سروحتك فانت طلق على كظري  
 امي وان طلق فزوجها لم يماه جميعاً ولو قال اذا سروحتك فاسطالق وانت  
 على كظري امي فزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه الطهار في قوله جيفه وقال صاحباه  
 لزمانه جميعاً وهذا بناء على ان الترتيب في التعلق بوجبه الترتيب في النزول عند جيفه

لا يشبه



عند صاحبه لا موجب فاد أو وقع الطلاق ولا عند له حيفه والمجانة لا يكون  
محلا للظهار فلا تدرمه الظهار اما اذا نزل الظهار او لا وسبق الظهار لا ترجحهما من  
ان يكون محلا للطلاق يقع الطلاق ايضا اذا طاهر من امراته ثم طلقها بلسان زوجها  
بعد زوج الحرك كان مطاهرا لا يحل له وطئها قبل الكفر لان وقوع الفرقة لا يبطل  
الظهار وكذا لو ارسلت والعياذ بالله ثم اسلمت فترجها فان لم يداسعا ثم اسلمها فيها  
على الظهار في قول له حيفه وكذا لو طاهر من امراته وهي امته ثم استراها لا يحل له  
وطئها قبل الكفر وكذا لو اعتقها ثم تزوجها ولو قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت  
على كطراي ثم طلقها فانت منه ثم دخل الدار في العدة لا تدرمه الظهار لانه لو تجز  
الظهار في هذه الحالة لا يصح فكلا اذا صار المعلق محلا عند الشرط وكفاية الظهار  
مذكورة في كتاب الله تعالى المطاها اذا لم تكفر ورفع الامر الى القاضي بحسبه القاضي  
حتى يكفر او يطلق **باب** الايللا  
الايللا منع النفس عن قربان المكوحة منعا موكدا باليمين بالله تعالى او غيره من طلاق  
او عناق او صوم او حج ونحو ذلك مطلقا او موقفا بربعة اشهر في الحر او سهرين  
في الاما من غير ان يخلها وقت يمكن قربانها منه من غير حنث والى محله لا يكون  
موليا وصورة ذلك ان يقول للحره والله لا اقربك اربعة اشهر الا يوما او قال سنة  
الا يوما فانه لا يكون موليا بعد دخل اليوم المستتنا وكذا لو قال والله لا اقربك حتى تقدم  
فلان لا يكون موليا لانه تنوهم قدومه في المدة وكذا لو قال والله لا اقربك حتى يموت  
او يموت فلان لا يكون موليا لاحتمال ان يموت فلان في المدة ولو حلف لا يقربها حتى يخرج  
الدجال او حتى يطلع السمي من مغربها يكون موليا استخفا ولو قال والله لا اقربك  
حتى اعتق عبدي هذا وحته اطلاق لانه يكون موليا في مول لم حسنة ومحمد ولو  
قال والله لا اقربك حتى يموت او حتى اموت او حتى تقبل او حتى اقل يكون موليا ولا تكفر  
موليا الا بالخلف على الجماع في الفرج فان كان حنث بدون الجماع في الفرج لا يكون موليا  
رجل قال لامرأته والله لا لمس حلدك جلدي لانه لا يكون موليا لانه حنث في يمينه باللس

ما لم يوجد

بدون الجماع في الفرج ولو قال للامس فرجي فرجك يكون موليا لانه مراد بهذا الكلام  
الجماع ولو قال اكر با تو خبيم فانت طالق ولم ينو سنا يكون موليا لان مراد القاس  
من هذا الجماع فان نوى المضاجعة لا يكون موليا وان ضاجعها ولم يجامعها كان حنا  
نسا ولو قال اكر من دست بونه فزاركنم بايك سال ففعل كذا ولم يقربها اربعة اشهر  
فمن سيطيقه لانه مراد به في العرف الجماع ولهذا الوجه معا في السنة فما دون  
الفرج لا حنث في يمينه ولو قال لامرأته ان قريسا ارد عموك الى فراشي فانت طالق  
لا يكون موليا لانه يمكن قربانها من غير ان يحنث للعريان ولو قال لامرأته ان اغسلت  
فحنثت لم يقربها بعد ذلك من غير ان يحنث للعريان ولو قال لامرأته ان اغسلت  
من حناتي ما دمت مرأتى فانت طالق لم يحنث واعاد هذا القول وكانت المرأة حاملا  
ولم يقربها بعد المقال حنث وصفت حملها بعد اربعة اشهر فصاعدا فانها يمين بواجده  
عند القضاء اربعة اشهر لانه كان موليا وسقطت عتبه بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك  
لا يكون موليا لو قربها لا حنث لان اليمين كانت موقفة الى تقا النكاح وبعد ما وقعت  
بطريقه بالايلا لا يقع عليها طلاق اخر وان مضت اربعة اشهر اخرى بوضع  
الحمل لان المبان بالايلا لا يقع عليها طلاق اخر حكم ذلك الايللا وان كانت في  
العدة ما لم يتزوج ولو قال لها ان قريسا الى سنة فانت طالق لم يحنث واذا حلف ان  
لا يقع الدخ فاحيله له ان يدعها حتى يبين سيطيقه ثم مكث ثمانية اشهر تمام السنة  
ثم تزوجها نكاحا مستقلا فاذا قربها لا يطلق فلا يقع الدخ لانها لا يطلق لم يحنث  
قبل السنة لعدم القربان وبعد تمام السنة لا يحنث ولو قال لها ان قريسا  
ابدا فانت طالق لم يحنث فاحيله له في هذا لانه ان قربها يطلق لم يحنث وان لم يقربها يقع  
عليها نصف اربعة اشهر بطريقه فاذا تزوجها بعد ذلك يكون موليا رجلا قال لامرأته  
والله لا اقربك سنة فمضت اربعة اشهر وبانت سيطيقه ثم تزوجها فمضت اربعة  
اشهر اخرى من وقت التزوج يقع عليها بطريقه اخرى لان اليمين باقية فان تزوجها  
مرة اخرى ومضت اربعة اشهر اخرى لا يقع عليها طلاق اخر لان اليمين كانت موقفة

ما لم يوجد



سنة ولم يتوعد هذا التزوج الى تمام السنة اربعة اشهر فلا يقع عليها طلاق  
 آخر رجل قال لامرأته ان فرسك معدي هذا حرمت اربعة اشهر وخاصته  
 في العاض فحرق بينهما ثم اقام العبد البينة انه حر الاصل فان العاض يعض بحوته  
 وبطل الايلا ويرد المراه الى زوجها لانه يبين انه لم يكن موليا رجل قال لامرأته  
 والله لا اتركك في هذا البنت لا يكون موليا رجل قال لامرأته اكرتوا ابدا في موافاة  
 طالق واراد به حظر الحجاج على نفسه يكون موليا وان لم يرد به حظر الحجاج وانما اراد  
 به لا حاجة له الى حاضها لا يكون موليا وكذا لو لم ينو سببا لا يكون موليا رجل الى  
 من امرأته ثم قال اشركت في ابدا ملك هذه لامرأته اخرى لا يكون موليا من ابدا  
 ولو اسرك في الطهار صرح اشراكه لان كلام الاول قد تم فلا ملك لغيره وفي الطهار  
 باسراك السانية لا سفير حكم الاولى وفي الايلا يغير لانه لو صرح الاشراك في الايلا  
 بعلق الحن قربانها جميعا فلا يصح اشراكه رجل قال لامرأته والله لا اتركها  
 يكون موليا منها حتى لو مضت اربعة اشهر ولم تقرت على كل واحد بطلقة ولو  
 قال والله لا اقرب واحد منكما كان موليا من واحد حتى لو مضت اربعة اشهر  
 يقع الطلاق على احدهما رجل الى من امرأته ثم طلقها فلما تم تزوجها بعد زوج  
 لا يكون موليا وليس الايلا كالطهار لان الايلا يعلق الطلاق بعدم الثبات فسقيد  
 بالملك القائم وبانطلاق التملك بطل ذلك الملك بخلاف الطهار لانه محرم  
 في غايه وليس بطلاق وعلى قول زفر لا يبطل الايلا بالطلقات الثلاث رجل  
 الى من امرأته ثم طلقها بطلقة بآينه ان مضت اربعة اشهر من وقت الايلا  
 وهي في العدة طلقها اخرى بالايلا وان انقضت عدتها ثم طلقها مدة الايلا  
 لا يقع الطلاق بالايلا فعده الطلاق ومدة الايلا كفرسي هماريها سبق  
 كان الحكم له رجل الى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضائها  
 كان الايلا على حاله حتى لو مضت اربعة اشهر من وقت الايلا يقع عليها بطلقة  
 اخرى حكم الايلا وان تزوجها بعدما طلقها بعد انقضائها العدة كان موليا لكن

حكم

بعد مدة الايلا من وقت التزوج رجل الى من امرأته بعد ما طلقها بطلقة بآينه  
 ثم يكون موليا رجل الى من امرأته وبينه وبينها مدة اربعة اشهر او البواقي  
 من بعض لا تقدر على الجوع كان فقه باللسان عدنا بقول فيت اليها فان فابها  
 ثم برأ في الاربعة الاشهر بطل ذلك العي ولا يكون فيه الا بالجوع وان كان المولى يحسب  
 نحو لا يعتبر الذي باللسان وان كان محبوسا ظلما بغير حق جاز ان يكون فقه باللسان  
 ويكون بمنزلة الغائب والمرضى ولو فاق المريض قلبه لا يملكه لا يعتبر المولى اذا  
 جامع امرأته فما دون الفرج لم يكن ذلك فيا **فصل في الفقه في الزوج**  
 ملكا احدهما صاحبه وبالفكر رجل استنكر امرأته او شيئا منها بطل النكاح فان  
 طلقها قبل ان ينقض مدة سقض فيها العدة لا يقع طلاقه لان الطلاق لا يقع الا  
 في النكاح او في عده النكاح والمملوك محمل لمولاها ملك المملوك فممن يملك  
 عليها العدة لا حق المولى والحق الشرع ولو اعتنتها بعد ما استراها ثم  
 طلقها قبل ان ينقض مدة سقض فيها العدة يقع طلاقه عليها في قول محمد  
 وله يوسف الاول ثم رجع ابو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر  
 وعليه الفتوى رجل قال لامرأته الامة انت طالق لسنة ثم استراها  
 فحاق وقت السنة لا يقع الطلاق وكذا لو الى منها ثم استراها فاحضت مدة  
 الايلا وكذا لو علق طلاقها بشرط وجب الشرط بعدما ملكها لا يقع الطلاق  
 وان اعتنتها بعدما استراها ثم جاز وقت السنة او العدة مدة الايلا او جاز  
 الشرط يقع الطلاق في قول محمد وفي ما سقوله ليوسف لا يقع وعنه الفتوى  
 حرة اشترت زوجها او شيئا منه بطل النكاح فان اعتنت زوجها ثم طلقها وهي  
 في العدة لا يعلق في قوله ليوسف لا يعلق في قوله الاول وهو قول محمد  
 ولو قال العبد لامرأته احرة انت طالق لسنة ثم ملكت زوجها فحاق وقت السنة  
 يقع عليها الطلاق لان الحرة لا يحل لعبد لها فطهر وحول العدة عليها فيكون  
 محلا للطلاق بخلاف الفصل الاول منكوبة اريدت والعباد بالله حكمي عن لي

حرة اشترت زوجها  
 او شيئا منه بطل النكاح



وانى العاصم النفقة انما قال لا تتبع الفرقه بينهما حتى لا يصل الى مقصودها  
 ان كان مقصودها الفرقه وفي الروايات الطاهره تتبع الفرقه وحجب المراه حتى  
 سلم ويجرد النكاح عنهما سدا لهذا الباب عليهما رجل على طلاق امراته بدخول  
 الدار ثم ارتدوا الحياء بالله ولحق بدار الحرب فدخل الدار لا تتبع الطلاق عليها  
 في قول الحيف كذا الوالى منها ولحق بدار الحرب ثم انتقض مدة الايلا لا تتبع الطلاق  
 ولو طلقها بعد الحاق بدار الحرب لا تتبع الطلاق فان عاد الى دار الاسلام مسلما  
 وهي في العده وظلها بعد ما خرج من دار الحرب لا تتبع الطلاق في قوله يوسف الاخر  
 وتقع في قوله الاول وهو مولى محمد المرتبه اذا ارتد والحياء بالله ولحق بدار  
 الحرب فطلقها زوجها ثم عادت الى دار الاسلام مسلما لا تتبع الطلاق في قوله الحيف  
 لسقوط العده عنها بالحقوق بدار الحرب وفي قول صاحبيه تتبع الطلاق ببقاء العده  
 وانما لا تتبع قبل العود الى دار الاسلام لاختلاف الدارس الصغيره المسيله اذا كانت  
 تحت زوج ارتدا بواها عن الاسلام لم تبين من زوجها فان لحقها بدار الحرب باثبات  
 ارتد الاب ولحق بها بدار الحرب فامنا ما تبين دار الاسلام مسلما او مرتله لم تبين الصغيره  
 من زوجها نصرانيه صغيره تحت مسلم فنجس ابوها وامها نصرانيه قد ماتت وهي  
 حيه لم تبين الصغيره من زوجها ولو نجس الابوان باثبات من زوجها وان لم يلحقها بدار  
 الحرب مسلما بالغه تحت مسلم صارت مقبوهه فارتدا الابوان ولحقها بدار الحرب  
 لم تبين من زوجها مسلم تزوج نصرانيه صغيره اما ابوان نصرانيان مملوقا الصغيره وهي  
 لا يعقل النصرانيه ولا دنيا من الاديان ولا نصف باثبات من زوجها وكذا الصغيره المسيله  
 ما سلام الابوان اذا ملقت وهي لا تعرف الاسلام ولا نصف بين من زوجها كانهما  
 ارتدوا ولهذا اخذوا بالنسب والصالحا استيصا للمراه وهو حسن لكن ينبغي ان يكون  
 ثمة استيصا على وجه الاستيفاء تبصيرا للوصف عليها فان قالنا اعقل الاسلام  
 واقدار غلا الوصف ولا اصف قالوا بين من زوجها لانها مكرت ركن الاسلام وهو  
 الاقرار باللسان عند الحاجة بغير عدل فكون مرتله وان قالت انا اعقل الاسلام ولا

اقدار غلا الوصف اخلفوا فيه قال بعضهم بين من زوجها لان الحمل ليس بعدل  
 وقال بعضهم لا بين لان رده السكران لا يصح استحسانا مع ان سبها مقتضيه باسرها  
 اخلا لا فلان لا يعتبر رده هذه كان اولى الصبي الذي يعقل ارتداده بصفه ونسب  
 الفرقه في قوله حيفه ومحمد وكذا ارتداد الصبيه التي يعقل اذا بلغ الصبي عاقل او هو  
 لا يصف الاسلام يكون مرتدا الا انه لا يقبل كالمكره على الاسلام اخلا مسلم ثم ارتد مع  
 رده ولا يعقل يصح نصراني زوجها ابوه نصرانيه فاسلمت المراه لا يفرق العاصم بينهما  
 حتى يعقل الصبي الاسلام فاذا عقل يعرض عليه الاسلام فان الى فرق العاصم بينهما كما  
 لو كان بالغ يعرض الاسلام عليه فان الى فرق بينهما زوجها مسلما ارتدا معا لم تقع  
 الفرقه بينهما استحسانا حتى لو اسلم كان النكاح قايما بينهما الذي اذا استقل من دين  
 لا دين لا يتعرض له وقال الشافعي يومر ان مسلم او يهود الى دينه الاول فان لم يعلل حتى  
 مضت مده حضر من امراته حريمه خرجت اليها مسلما وترك زوجها الحريم في دار  
 الحرب وقعت الفرقه بينهما وكذا لو خرج الحريم اليها مسلما وترك امراته كافره في دار  
 الحرب الا انها ان خرجت مسلمه مراغمه لاعداء عليها في قوله حيفه وقال صاحباه  
 بحبها العده وكذا لو خرج احدهما ذميا تتبع الفرقه وان خرج احدهما مستأمنا  
 لا تتبع الفرقه وان خرجا باثبات فاسلمت المراه في روايه هي امراته حتى يحضر بك حيف  
 وفي روايه يعرض الاسلام على الزوج فان الى فرق بينهما وان لم يعرض الامام الاسلام  
 عليه لا تتبع الفرقه حتى يحضر بك حيف اذا اسلم احدي الزوجين في دار الحرب سوقف  
 الفرقه بينهما على مضمحل حضر ذميه اسلم في دار الاسلام يعرض الاسلام على زوجها  
 فان اسلم والا فرق العاصم بينهما ويكون طلاقا في قوله حيفه ومحمد وقال ابو يوسف لا  
 يكون طلاقا وطلق اسلام الزوج وامراته حريمه او مجوسيه يعرض الاسلام عليها فان  
 اسلم الا فرق بينهما ولا يكون طلاقا وان كانت كتابيه بنيت النكاح بينهما على حاله  
 ورتد احدا الزوجين لا يكون طلاقا وقال محمد ردة الزوج طلاقا قياسا على ابا الزوج  
**فصل في اللعان** اللعان لا يجري الا من زوجين حرم من مسلمين عاقلين بالغين



غير محدود من قدره لان اللعان عندنا شهادات مؤكدة بالامان فلا يجري  
 اذ لم يكونا من اهل الشهادة او لم يكن احدهما من اهل الشهادة ومع اهل الشهادة  
 راعى العفة والاحصان في جانب المراء وجرى اللعان بين الفاسقين والاعبيات  
 لانها من اهل الشهادة تفقد الكفاح كحضرتها وسب اللعان قد في الزوجه قدما  
 بوجه احد في الجانب واذا حق السب وامتنع اللعان لمع من قبل المراء باركان  
 الزوج حرا عا ولا مسلمانا لغير محدود في قدر والمراء امة او كافرة او ضالقة  
 او مجنونة او خرسا او غير عفيفة او موطوءة بشبهة لا يجري اللعان ولا يجب حد  
 القذف على الرجل وان امتنع اللعان لمع من قبل الزوج ان كان الزوج اهلا لوجوب  
 الحد عليه كان عليه حد القذف لان اللعان في جانبه قائم مقام حد القذف وهو  
 قائم مقام حد الزنا في جانب المراء وان كانا محدودين في حد وكان عليه حد القذف  
 وان لم يكن الرجل اهلا لوجوب الحد كما لا يجب اللعان لا يجب الحد ولو اجتمع سرايط  
 اللعان فيها لم يطلبا بانها او بلنا سقط اللعان ولا يجب الحد وكذا لو بروجها بعد ذلك  
 ولو طلعا رجعيا لا سقط اللعان وصورة اللعان ما نص اليه تعالى في كتابه رجل قد  
 امراته وصا من اهل اللعان فلم يرفع الامر الى القاضي فهي امراته وان رفعت  
 الامر الى القاضي بدل القاضي بالرجل فحلفه كما ذكر الله تعالى في كتابه وروى الحسن  
 عن جعفر انه لا يشرط لفظه المواجهه فنقول فيها وميتك من الزنا وذكر الكرخي  
 اذا ذكر لفظ المفايه واسار كفي ثم حلف المراء وابيها بكل عن اللعان بحسه القاضي  
 حتى يلعن كما العن صاحبه وقال الشافعي اذا امتنع المراء بعد لعان الزوج تمام  
 عليها حد الزنا واذا ادعت المراء على زوجها القذف انكر الزوج فاقام البينة  
 على القذف لا عن القاضي بينهما عندنا لان البينة كاللغة عينا ما اذا  
 التعن وفرغا من اللعان فرق القاضي بينهما ويكون طلاقا ولها النفقة والسكنى  
 ما دام في العدة وما لم يفرق القاضي بينهما في امراته عندنا واذا نفي الرجل جل  
 امراته ونحو هو من الزنا عندنا لا يجب عليه حد ولا لعان في الحال وان جاز بولد

بشهادة غيره فذلك لا احتمال ان الولد حدث بعد النفي وان جاز به لا قبل من  
 غيره فذلك قول له حنفية وفي قول صاحبيه لا عن القاضي بينهما ولا يورث الولد  
 المراء ولدت ولد في بطن واحد فاقهر الزوج بالاول ونفي الثاني لزومه الولدان ولا عتبا  
 اوراق نفي الاول واقر بالثاني لزماه وعليه حد القذف وان تناها ما قبل حدها قبل  
 اللعان لا عن القاضي ولا ولداه وكذا لو ولدت ولد من احد ما ميت ونفاها المراء  
 ولا عن القاضي منها وان ولدت ولدا ففناه ولا عن القاضي بينهما ثم ولدت من بعد  
 ولدا اخر لزومه الولدان جميعا واللعان ما صي قال بعد ذلكها ابناي كان صا دقا  
 ولا حد عليه وما دام المتلاعنان على اللعان ليس له ان يزوجهما فان كذب الملا عن  
 نفسه بعد اللعان كان له ان يزوجهما في قول له حنفية ومحمد وكذا لو صارت المراء  
 بعد اللعان بصفه لو كانت عليها لا جرى اللعان بينهما بان رب او ما اشبه ذلك كان  
 لعان يزوجهما ولو صدق المراء زوجها قبل اللعان سقط اللعان ولا يجب الحد واذا العن  
 الزوج عن ثلث مرات والمراء كذلك ففرق القاضي بينهما جاز تفرقه وتقام الاكسر مقام  
 الكل ويكون باركا للسنه وان فرق قبل اكبر اللعان منها كانت لفرقه باطلة  
**باب** **اللعان** المعدادات ثلث المطلقة والموطوءة وشبهة  
 والموت عنها زوجها والاعتداد بكون الحاض وممكن بالاسهر وممكن بوضع الولد  
 او باستقاط سقط استبنا حلقه وبعض حلقه اما المطلقة رجل بزوج امراء تكاحا  
 حائرا فطلقتها بعد الدخول او بعد الخلوة الصحيحه كان عليها العدة ونفسا اكلوه  
 الصحيحه مرة كتاب النكاح وان كانت الخلوة فاسده فان كان الفساد لا مرشعي  
 مع الحكم من لوطي حقيقه كصوم الفرض وصلوة الفرض والاحرام كان عليها العدة وان كان  
 الفساد بغيره عن لوطي حقيقه لا يجب عليها العدة ولذا لو طلعتا من الخلوة وعدت الطلاق  
 طارة يكون الحاض وبارة يكون بالاسهر وبارة يكون بوضع الكل فان طلعتا في حضنها كان عليها  
 الاعتداد بثلث حيض كوامل ولا يختب هذه الحضة من العدة كما لا يختب من الاستبراء ولو  
 كان النكاح فاسدا ففرق القاضي بينهما ان فرق قبل الدخول لا يجب العدة وكذا لو فرق



عدها كونه وان توفى بعد الدخول كان علمها الا اعتداد من وقت الطهر فلا نفق ولا نفق الي  
 وكذا اذا كانت الفرجة بغير قضا ولو كانت المطلقة صغيرة او امة وهي من قبلها  
 لغيرها لم يهرسوا اختلافوا في حد الا باس قال بعضهم ان كانت امة خمس وحسن سنة والا فخمسة  
 شهي ابيه رومية كانت او عمر رومية وعلمه النوى والى لم يحض قط هي غير الطهر  
 بعد بالاشهر قال طلقها زوجها في غرة الشهر بعد بيلته اسهر بالاهله وان طلقها في  
 خلال الشهر قال ابو حنيفة بعد بيلته اسهر بالايام كل شهر يكون يوما وقال صاحباه  
 بعد ما مضى بقية الشهر الذي طلقها فيه شهر من لاهله وبكامل الشهر الاول بيلته يوما  
 بالشهر الاخر وحسن هذه المسائل كثيرة فان كانت المعتدة عن الطلاق او الوطى عن سببته  
 او الموت حاملا فعندنا موضع الحمل سواء كانت حاملا وقت حوب العدة او حلت  
 بعد الوجوب فان حرج منها اكثر الولد والوا ان كان الطلاق رجعيًا سقط حوال الرجعة  
 ولا يحل لها ان تزوج احتياطًا فان ولدت ولد في بطن واحد لم ينسب اليها منه اسهر  
 سقط عدها بالولد الثاني لا بالاول وان كانت لمعهده مملوكة او امة او مدبرة او مكاتبته  
 او ام ولد وهي من ذوات الحيض فعندنا الطلاق والوطى حصتان وان كانت من ذوات  
 الاشهر فعندها اسهر ونصف وان كانت حاملا فوضع الحمل وام الولد اذا اعتنقها مولا  
 ها او ما تزنها بعد بيلته حتى وان حرمت على مولاها لسبب لا يجب عليها العدة حتى  
 تعتق لكن نزول فراش المولى عنها بالحرمة حتى لو ولدت ولدا لسه اسهر من وقت الحرمة  
 لا بيلته النسب من المولى ما لم يدع مكاتبته سهرى منكوحته لانفسه النكاح فان عجز المكاتب  
 فباع على المكاتب لانها صار املاكا للمولى فان ادى الكفاية فعققت نفسها النكاح ولا  
 ثمة عليها لانها كل زوجها ملكا لغيرها وان مات المكاتب بعد ما اشراها او ما  
 عا جرب بطل الكفاية ونصرا ان مملوكا للمولى فمذا رجل ما تزنها امواته الامة فملازمها  
 الاعتداد بشهرين خمسة ايام دخل بها ولم يدخل وان مات المكاتب عن وفا فسد  
 النكاح لانه اعتق في اخر احواله ولم يملك رجعه امواته فان لم يكن دخل بها فملازمه  
 علمها وان كان دخل بها ان كانت ولدت منه تعد بيلته لانهام ولد اعتقت بيلته

انما يكون فيكون ولدت منه كان علمها للاعتداد بحسبها لان النكاح قد ينفذ  
 او لا ينفذ وقد عدها الوفاة على الحرة اربعة اشهر وعشر وحلى عن الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل انه قال بعد اربعة اشهر وعشر ليال لان الله تعالى ذكر العدة من قبل  
 المسمى بذكر بلفظ التفكير وجمع الايام بذكر بلفظ التاييف فعلى قوله يريد العدة بيلته  
 واحده وهذا اقرب الى الاحياط وان كانت المملوكة فعدة اشهرين وخمسة ايام  
 وان كانت حاملا فعندها موضع الحمل حرة كانت امة صبي مات وامراته حامل طهر  
 حبلها كانت عدها موضع الحمل استقينا وقال الشافعي بعد بيلته اسهر بالاهله وهو رواية عن  
 مالك بن يوسف ولو حلت بعد موته بعد ما لم يورث في قولهم والمتوفى عنها زوجها وقت طلقها  
 زوجها ان كانت توفى زوجها المطلق معتد بابعد الاجلين وفي تفسير ذلك انما بعد  
 اربعة اشهر وعشر فمما لم يحض حتى لو اعدت اربعة اشهر وعشر ولم يحض كانت  
 في العدة ما لم يحض بيلته حتى ولو حاضت ثلث حيض قبل تمام اربعة اشهر وعشر الا  
 سقطت عدها حتى تم العدة وقال ابو يوسف ينفذ عده امرأه الفار ثلث حيض  
 وسند كونه مسائلا المرار بعد هذا في فصل على حدة وكذا الرجل اذا طلق احدى امراته  
 بعينها بعد ما دخل بها وهما من ذوات الحيض لم مات ولا عرف المطلقة بحرجها  
 كل واحد عده الوفاة لسكمل فيها بيلته حتى وكذا لو طلق احدى امراتيه بغير  
 عينها في صحته لم مات قبل البيان بحجبه على كل واحد عده منها عده الوفاة يستكمل فيها  
 ثلث حيض وكذا لو قال لامرأتين لياحدكما طالق لم ينفذ الطلاق في احدتها في دونه  
 ومات قبل انقضاء العدة كان علمها للاعتداد باربعة اشهر وعشر لسكمل فيها ثلث  
 حيض العدة بان ينقضيان مدة واحدة عهدنا كانا من جنس واحد او من جنسين صورة  
 الاولى المطلقة اذا حاضت حيضه لم يزوج اخر وطبها الثاني وقرق بينهما  
 وحاصرت جنسين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني ان تزوجها لا تنقض عده الاول  
 وليس لغيره ان تزوجها حتى يحض بيلته حتى من وقت التفريق لقيام عده الثاني  
 في حقها لغيره وان كان طلاق الاول رجعيًا كان للاول ان يراجعها قبل ان يحض جنسين



بعد نفوق الماتى لانه عدة الاولى ولا طها حتى ينقض عدة الماتى وان حاض  
 لم ينقض من وقت نفوق الماتى ينقض العدة ان جميعا وصورة المتوفى عنها زوجها ارجا  
 وطيب شبهة ينقض العدة الاولى باربعة اسهر وعشرا والناثه ينقض عدة الماتى  
**فصل في استئصال العدة** المطلقة الصغرى اذا اعدت وبلغت في عدة العدة  
 فانها يستقبل العدة سلك حصى مسوية كانت او رجعية وكذا الايسة اذا اعدت بغير  
 الشهر ثم حاضت او حملت يستقبل العدة في الحصى سلك حصى وفي الحمل بوضع الحمل  
 ولو اعدت المطلقة كحضه او حصين ثم ارفع حضاها لا يخرج من العدة ما لم  
 تناس فاذا استقبل العدة بالاشهر ولو اعدت الايسة بالاشهر ففرغت من العدة  
 وتزوجت بزوج ثم حاضت او ولدت فعلى القول الذي لا يباس حد مقدور وما يرى الا  
 يسه من الدم لا يكون حضا لا نفسا كما حرم الماتى وعلى القول الذي ليس بالباس حد  
 مقدور وما يرى الايسة من الدم يكون حضا نفسا كما حرم الماتى رجل طلق منكوته  
 الامه عصفه في العدة فان كان الطلاق رجعيا استكمل عدة الحرام عند بالانفاذ اذ  
 حالها حال بقا النكاح فنزداد العدة في الطلاق الماتى لا يزداد عدتها بالعق  
 وعند النافى لا يغير عدتها الزوجان وان ماتت زوج الامه وعصمت في عدة الو  
 فاه فعدتها شهران وخمسة ايام لا يغير كما لا يغير بالعق في الطلاق الماتى والحرة  
 المطلقة اذ ماتت زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعيا سلقب عدتها عدة  
 الوفاه وان كانت مسوية فان كان لا يرف زوجها لا سلقب عدتها عدة الوفاه وان  
 كانت برث جميع الاسهر والجيف المتوفى عنها زوجها اذا ولدت لأكبر من سنين من  
 وقت الموت حكم بانقضاء عدتها قبل الولادة بسنه اسهر وزياده فجعل كأنها زوج  
 بزواج اخر بعد انقضاء العدة وحلت من الماتى ام ولد مات مولاهما وهي في كراح  
 رجل او عدة رجل لا يلزمها عدة الموت قال طلقها زوجها بعد موت المولى كان عليها  
 عدة الحرام وان اعتقها وهي في العدة عن طلاق رجعي يغير عدتها وان كان الطلاق  
 بانا لا يغير فان انقضت عدة الطلاق ثم مات المولى كان عليها عدة موت المولى

العدة المطلقة اذ ماتت زوجها  
 في العدة سلقب عدتها  
 رجعي

تلقب حصى والناثه في حضه واحده وان كانت لا تحصى فعدة اشهر وان كانت  
 حاملا فوضع الحمل وان قلمت مولاهما فعدة اذ ماتت المولى وان ماتت زوجها  
 الولد ومولاهما وبين موتها اقل من شهرين وخمسة ايام ولا يعلم ايها مات اولها  
 اعدت اربعة اسهر وعشرا وان كان من موتها شهران وخمسة ايام او اكثر  
 اعدت اربعة اسهر وعشرا وعلق حصى وان لم يعرف ما بين موتها جميع بين عدة  
 الوفاه وتلقب حصى في مولى يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة بعد اربعة اسهر وعشرا  
 ولا يترط فيها الحيض وان كان الطلاق رجعيا ثم مات المولى فعدة لك ولا يتر  
 هذه المرأة من زوجها وقد كذب على المرأة اربع عدد وصورتها الامه الصغيره  
 طلقها زوجها رجعيا فانها بعد اسهر ونصف فان بلغت في العدة وحاضت  
 سلقب عدتها في حصى فان اعتقها المولى في العدة يصار عدتها سلقب حصى  
 فان مات زوجها المطلقة في العدة سلقب عدتها اربعة اسهر وعشرا الكتابية  
 اذ اكاتت تحت مسلم فعدتها عدة المسلة في الطلاق والوفاء الحرة كالحرة والامه ك  
 لامة وان كانت تحت ذمي فعدة عليها في الموت والفراغ في مولى حصة الا  
 ان يكون حاملا فقتع من التزوج حتى تضع حملها وقال ابو يوسف ومحمد العدة  
 والمهاجرة لا عدة عليها رجل اقراه طلق امراته منذ خمس سنين ان كذبته في  
 الاسناد او قال لا ادرى كان عليها العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى  
 وان صدقته في الاسناد ذكر في الاصل ان عليها العدة من وقت الطلاق في  
 الفقوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر اثر صدقها الا في ابطال النفقة  
 الحرة المطلقة اذا اقرت بانقضاء العدة بالحيض لا يصدق في اقل من شهرين  
 هو المحتمل والمرأه اذا بلغها طلاق زوجها الغائب او موته لعبار عدتها من  
 وقت الموت والطلاق عدتها لا من وقت اخبر رجل قال لامرأته المدة خولك  
 حصى ظهرت فانك فحاضت لم حصى كانت العدة عليها من وقت الطلاق  
 الاول امرأه الغائب اذا اخبرها رجل بموته واخبرها رجلا بحيوته فان

وقد يجب على المرأة  
 اربع عدد

الكتابية اذا كانت  
 تحت مسلم

طلق امرأته منذ كذا

مطهر  
 الحرة لا تصدق في اقرار  
 في شهرين اذا اقرت  
 بانقضاء العدة

لمن طلقه زوجها  
 الغائب او موته



فان الذي اخبره بغيره سبب انه عاين موته او جنازه وكان عدلا وسعيا ان يعيد  
 وتزوج هذا اذا لم يورخا فان رجا وبارح سهرود الحيوة متاخر فيها ذنبا اولي رجل  
 تروح امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان يزوجه ساقط في طالق ولما علم انها  
 بنت يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المرأة كان لها نصف المهر بالطلاق قبل الدخول  
 ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الموضع ولا نفقة لها لانها صدقته في وقوع  
 الطلاق قبل الدخول وان كذبته المرأة في اليمين فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى  
 لانها ترعى ان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول رجل طلق امرأته فلما قبل  
 العدة رجعتين جامعها مكرهة ان جامعها وهو منكر طلاقها بلزمتها عدة مستقبله  
 وان كان مقرا بالطلاق وجامعها على وجه الوفا لا مستقبل العدة وكذا الرجل  
 اذا طلق امرأته بانها او بلما ثم اقام معها زمانا ان اقام وهو منكر طلاقها  
 لا يستقر عدتها وان اقام وهو يقر بالطلاق ببعض عدتها رجل طلق امرأته  
 فلما وكتم عن الناس فلما حاضت حيضين طهها فجلت ثم اقر بطلاقها فان كان لها  
 النفقة من وضع حماتها رجل طلق امرأته فلما فترجت من ساعده رجلا  
 ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما كان عليها الاعدة ببلت حيض منها ومنفقها  
 وسكنها على الاول محلا في المنكوحه اذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم  
 فرق بينهما لا يحجب الزوج الاول نفقتها مادامت في العدة لانها حين تزوجت  
 نفسها ورجب عليها العدة من الثاني صارت ناشرة فلا تسحق النفقة اما  
 المبتوتة لم تمنع نفسها بالزوج في العدة لانها كانت ممنوعة قبل التزوج رجل  
 تروح امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها وفرق بينهما كان عليها العدة ببلت حيض  
 من تزوجته صغيره ببلت راتين يوما ثم اقطع حق مصتها منه ثم  
 طلقها زوجها كان عليها الاعدة ببلت اسير لان الدم اذا لم يستمر ببلت  
 ايام لا يكون حيضا فبقيت من ذوات الاسهر رجل طلق امرأته ثم صالحته من  
 نفقة العدة على شيء ان كانت عدتها بالاشهر جاز الصلح لان زمان العدة

معلوم وان كانت عدتها بالخيار لا يجوز لان المدة عام معلومة ولا تعد ان عدل  
 الصلح من ابرأ عن البعض لان الابرأ عن النفقة بعد الطلاق لا يصح في حال  
 حال قيام المكاح ولو صالحته على اجر رضاع الولد بعد المبتوتة على شيء جاز  
 الصلح ولو صالحته من السكنى على درهم لا يجوز **فصل في ما يحرم على العدة**  
 الحرة المسلمة في عدة طلاق او فرقة تنوي الموت لا تخرج للملا ولا تنار الا الضرورة من  
 خوف البندام او خوف ضياع مال والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار لحاجتها الى نفقتها  
 ولا تلبس الزينة زوجها وعن محمد ان لها ان يبيت في غير بيت زوجها اقل من نصف الليل  
 والمعبود ذلك المكان الذي سكن فيه قبل الفرقة اما المتوفى عنها زوجها ان كان كفها  
 نصيبها من بيت الزوج بالمهرات تسكنه نصيبها فان كان في الورثه من لا يكون محرما ان  
 امكنها ان تستأجر او تلحق بمنها وبين الورثه حجابا تسكنه ذلك وان كان لا يمكنها  
 كان لها ان تخرج لهذه الضرورة وكذا اذا خافت على مناعها ذلك البنت ثم لا تخرج  
 بعد ذلك عن المكان الذي اشغلت اليه ولو طلق امرأته وهي معه في الخيمه والزوج يستقل  
 من موضع الى موضع للملا ولما ان كان لا يدخل عليه ضرر يفر من نفسه او من ماله تنزها  
 في ذلك الموضع وليس له ان يستقل بها ولا لها ان تستقل من ذلك الموضع وان كان يدخل  
 عليه ضرر من نصيبه او ماله لو تركه ذلك الموضع ان تستقل بها حكم الضرورة  
 المعتد اذا كانت في منزل ليس معها احد وهو لا يخاف من الضرر ولا من الجيران  
 ولكنها لصرع من امر الميت ان لم يكن الخوف سريدا ليس لها ان تستقل من ذلك  
 الموضع لان ذلك الخوف يكون بمنزله الوحشه وان كان الخوف شديدا كان لها ان تستقل  
 لانها لو لم تستقل يخاف عليها من دهاب القمل او نحوه امرأه اخلفت من زوجها  
 على نفقة عدتها واحباخت الى الخروج لاجل النفقة تكلموا فيه قال بعضهم لها ان  
 تخرج لمنزله المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك هو الخيار لانها انطلت  
 حقها عن اختيار فلم يكن ذلك عدلا المقدر لا سافر ولا لغيره ولا سافر بها  
 زوجها عدتها وقال زفرية الطلاق له ان يسافر بها وان سافر بها وهو لا يريد

المعتد اذا كانت في  
 منزل ليس معها احد



والمرءة لا ينفك عنها ما كان في حوزتها وان شهد على الرجعة جازلة ان ينفك عنها  
في سائر ما قبل الطلاق ما اباها او مات عنها ان كان في حوزتها اقل من مائة  
سفر عاود اليه وان كان لا مئزها مدة سفره الى مقصدها اقل من مائة سفر  
مضت في سفرها وان كان الى كل واحد منهما مدة سفره وكان ذلك في المقارن سائر  
الا ادى البقاء الامنة اليها وان كان في ما من برصت فيه عند حنفه وقال  
صلحها اذا وجدت محرما خرجت معه الى ايتها شات وان كان الطلاق رجعيا لم  
يفارق وزجها على كل حال وللعقد الخروج الى صحن الدار وان كانت مشتتة على سوت  
وكل بيتا هل لا يخرج الى صحن الدار وان كانت في بيت بالكر كان الكرا على الزوج  
فان كان الزوج غابا وطلب منها احرار اذت وسكت فان لم يجد الاخره كان لها  
ان ينقل وكذا لو احرحها اهل الدار وان كانت المدة صغيرة كان لها ان يخرج الا  
اذا كان الطلاق رجعيا فلا يخرج الا اذن الزوج والكفاية بمنزلة الصغيرة في ذلك  
وان كانت المدة ملوكة قته او مكاتبه اعرام ولد كان لها ان يخرج اذا لم يتوبها  
المولى بقا فان يواها المولى يتنالا يخرج الا اذا احرحها المولى وكنت المدة على كل  
زسه نحو الكحل والحنا والخضاب والدمش والخل والطيب ولبس المطيب والمصبوع  
والمصفر والمزفر الا اذا كان غيبا لا ينقص ولبس الحر والقصب وعزله يوسف لا بأس بالباس  
الحر الاحمر والقصب فان كانت معتدة عن طلاق رجعي لاحداد عليها هذا اذا كانت  
للزينة وان اختلفت للزينة كان لها ذلك وكذا اذا البست الحر او ادهنت لاجل الزوج  
لا للزينة وان امتشطت والوا ان امتشطت بالطرف الذي اسنانه مفرجه لا بأس  
به وانما يكره الامتشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون للزينة وكذا لو لم يكن لها الا ثوب  
واحد كان لها ان يلبس وان كان مصوغا ولو تزوج امه لم ملكها بعد الدخول وقد  
ولدت منه فسد النكاح بينهما ولا حداد عليها وان اراد ان يزوجها غيره لا يخرج  
حيض حسيها فان اعتقها كان عليها عدة فساد النكاح وفيها احداد وعدة  
العق ولا حداد فيها فتحد في حضيض دون المالة ولو اعتقها بعد ما حاض حضيضها

في وقت النكاح لم ينفك عنها بعد فساد النكاح كان عليها ان ينفك عنها على كل حال  
فيها والعتدة عن نكاح فاسد يخرج ولا حداد عليها كما لا يجب عليها عدة الوفاة  
ولا حداد على الكفاية **فصل في المعتدة التي يرث** رجل طلق امرأته  
رجعيا لم مات وهي في العدة ويرث كان لطلاق في الصحة او في المرض وكذا لو  
ماتت المرأة في العدة لم يرث وان اباها في المرض ان اباها سواها لا يرث وان اباها  
بغير سواها لم مات وهي في العدة ورثه عداها وان مات بعد انقضاء العدة لم يرث  
وقال مالك وابن لهيعة ليلي لها الميراث والاصل فيه ان احد الزوجين اذا اباها شرقة  
بعد ما اعلق حق الاخر وانما يتعلق الحق اذا صار حال كان لعاب من حاله الهلاك  
لمرض او غيره لا باصل المرض لان الادمي لا يسلم عن المرض وليس كل مرض يمضي  
الى الهلاك فلا بد من حد ضابط والوا ان كان المريض رجلا اضاه المرض حتى صار صاحب  
فراش وعجز عن القيام لمصالحه اخرجته ونزاد كل يوم مرضه سعلق حوالا اخر  
بما له لان الغالب من حال الهلاك فاذا اطلق امراته في هذه الحالة يكون فارا  
وان كانت المرأة مريضة قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تصل قامه ولا تذهب  
الى المخرج من غير معين كانت صاحبه فراش بعينها حاسبا العجز عن المصالح الدا  
خلة من جانب الرجل العجز عن المصالح الخارجة اما الذي يذهب وبجي في حواجه  
وحكم كل يوم فهو كالصحيح والمعتدة والمفوض الذي لا يزيداد مرضه كل يوم فهو  
كالصحيح وكذا كل صاحب اخرج والوجع الذي لا يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح  
وان طلق صاحب الفراش امراته ثم قتل او مات بسبب اخر في ذلك المرض فهو فار  
والذي يكون موازيا للعدو في صفة القتال اذا اطلق لا يكون فارا واذا اخرج عن  
الصف وطلق يكون فارا وعن له حنفه في النواذر فارا والمجبوس يتصاخر ويرجم اذا  
طلق لا يكون فارا وان اخرج لتقل وطلق يكون فارا وراكب البحر اذا انكسرت سفينه  
وبطلت لوج وطلق يكون فارا وان طلق بعد اضطراب السفينة قبل الانكسار لا يكون فارا  
ولو كان صاحب فراش وطلق صح لم مرض ومات في العدة لا يكون فارا ولو قال المريض

ورثها زوجها وان اباها في المرض ان اباها سواها لا يرث وان اباها بغير سواها لم مات وهي في العدة ورثه عداها وان مات بعد انقضاء العدة لم يرث وقال مالك وابن لهيعة ليلي لها الميراث والاصل فيه ان احد الزوجين اذا اباها شرقة بعد ما اعلق حق الاخر وانما يتعلق الحق اذا صار حال كان لعاب من حاله الهلاك لمرض او غيره لا باصل المرض لان الادمي لا يسلم عن المرض وليس كل مرض يمضي الى الهلاك فلا بد من حد ضابط والوا ان كان المريض رجلا اضاه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام لمصالحه اخرجته ونزاد كل يوم مرضه سعلق حوالا اخر بما له لان الغالب من حال الهلاك فاذا اطلق امراته في هذه الحالة يكون فارا وان كانت المرأة مريضة قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تصل قامه ولا تذهب الى المخرج من غير معين كانت صاحبه فراش بعينها حاسبا العجز عن المصالح الداخلة من جانب الرجل العجز عن المصالح الخارجة اما الذي يذهب وبجي في حواجه وحكم كل يوم فهو كالصحيح والمعتدة والمفوض الذي لا يزيداد مرضه كل يوم فهو كالصحيح وكذا كل صاحب اخرج والوجع الذي لا يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح وان طلق صاحب الفراش امراته ثم قتل او مات بسبب اخر في ذلك المرض فهو فار والذي يكون موازيا للعدو في صفة القتال اذا اطلق لا يكون فارا واذا اخرج عن الصف وطلق يكون فارا وعن له حنفه في النواذر فارا والمجبوس يتصاخر ويرجم اذا طلق لا يكون فارا وان اخرج لتقل وطلق يكون فارا وراكب البحر اذا انكسرت سفينه وبطلت لوج وطلق يكون فارا وان طلق بعد اضطراب السفينة قبل الانكسار لا يكون فارا ولو كان صاحب فراش وطلق صح لم مرض ومات في العدة لا يكون فارا ولو قال المريض



لامرأته كذا قال في كتابه وكدت به المراه ثم ماتت وهي في العدة وذكر في  
لو طلق المراه امرأته بعد الدخول طلاقا فاباينا ثم قال لها اذا تزوجت فاباينا  
لما تم تزوجها في العدة طلق لها فان ماتت وهي في العدة فهذا موت في العدة  
في قول له حنفه ولو لم يوفى فمطل حكم ذلك المراه بالزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك  
الا ان التزوج حصل بغيرها فلا يكون قارا وعلى قول محمد عليها اسم العدة الاولى  
فان كان الطلاق الاولى في المرض ورت وان كان الطلاق الاولى في الصحة لم يوفى  
اذا ارتد الرجل والعياذ بالله فمطل او حتى يدار الحرب او مات في دار الاسلام  
على الردة ورتته امرأته وان ارتدت المراه ثم ماتت ولحقها بدار الحرب ان كانت  
الرد في الصحة لا يبرها زوجها وان كان في المرض ورثها زوجها استحبابا وان ارتدا  
معهم اسلم احدها ثم ماتت فجددها او ماتت المسلم منها لا يرثه الميرث وان كان الميرث  
ان كان الذي مات مريضا هو الزوج ورتته المسلمه وان كانت الميرثه قد ماتت فان  
كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كان في الصحة لم يوفى اذا طافعت  
المراه ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استحبابا امرأه طلقها  
زوجها لم يات وماتت ففان كان الطلاق في المرض قال لورثه كان الطلاق في الصحة  
كان القول قول المراه ولو كانت المراه امه قد عتقت مات زوجها فادعت المراه  
العتق في حيوته الزوج وادعت الورثة انه كان بعد موته كذا القول قول الورثة  
فان قال مولى الامه كت اعقبتها في حيوته زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت  
المراه كتابه تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها ففان كانت اسلمت في حيوته الزوج وقال  
الورثة لا يبل بعد موته الزوج كافي القول قول الورثة مريض طلق امرأته ثم قتل زوجها  
لا يرث مريض قال لامرأته الامه اذا عتقت فانت طالق لينا فاعتتها مولاهما ثم مات  
الزوج وهي في العدة كان لها الميراث ولو قال لامرأته الامه ان طالق لينا غدا وقال  
مولاهما ان حره غدا وبدا المولى ثم الزوج فجاء غدا فوقع الطلاق والصاق ولا يرث المراه  
ولو قال المولى لامرأته ان حره غدا وقال زوجها انت طالق لينا بعد غدا ان علم الزوج

سكرام القول يكون قارا والا فلا رجل اعققت منه وهي تحت زوج ثم طلقها الزوج  
 طلاقا في مرضه وهو يعلم بعتقها او لا يعلم يكون قارا اذا قال المسلم المراه لا يرثني  
 انكسار اذا اسلمت فانت طالق لينا فاسلمت ثم مات الزوج كان قارا امرأه  
 ادعت على زوجها الميراث انه طلقها لينا فجد وحلفه الماهضى فحلف ثم صدقه  
 المراه وماتت ان رجعت الى بصدقته قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى  
 تصدقته بعد موته لا يرث تصدقها مريض قال لامرأته ان دخلها الدار فانا  
 طالقان لينا فدخلت الدار معاً ثم ماتت وهي في العدة ووثقا وان دخلت احدها  
 قبل الاخرى ورتت الاولى دون الثانية رجل قال لامرأته في صحته اذا سئيت اما  
 وفلان فانت طالق لينا ثم مريض فشا الزوج والا حنفه معا او سا الزوج ثم الاصح  
 ثم ما قال الزوج لا يبر وان سا الاصح او لا ثم الزوج ورتت واذا وقع الميرثه  
 نتي الزوجين في مرض المراه بغيرها ثم ماتت في العدة او كانت الفرقه طلاقا كالفقه  
 الواقعة باختيارها سبب الحجب والعنف واللعان في قول له حنفه لا يرثها الزوج وان لم يكن  
 طلاقا كالفقه الواقعة بخيار الباع من الصغيره وخيار العتق ورتت المراه ورثها  
 الزوج رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق لينا فمريض ومات في ذلك المرض  
 وهي في العدة ورثه المراه وقال ابو العباس الصفاق لا يرث والصحيح هو الاول  
 امرأه قال لزوجها المريض طلق فطلقها لينا ثم ماتت وهي في العدة كان لها الميراث  
 لانه صار مبتدئا فلا يبطل حقبها في الميراث كما لو قال طلق بطلت رجعية فانا  
 نها المسلول اذا طلق امرأته وقد طال ذلك ولم يصح كان بمنزلة الصحيح واما العقد  
 والمفاجع قال في الكتاب ان لم يكن ذلك قدما فهو بمنزلة المريض فيكون قارا وان كان قدما  
 فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علمه من منه وليست بقابله وكلم المباح فيه قال محمد بن  
 سلمه ان كان رجلا بروه بالتداعي فهو بمنزلة المريض وان كان لا رجاء بروه فهو بمنزلة الصحيح  
 وقال ابو جعفر السندواني ان كان نردا كل يوم فهو مريض وان كان نردا مرة وينقص  
 اخرى ينظر ان مات بعد ذلك بنيه فهو بمنزلة الصحيح وان مات قبل بنيه فهو بمنزلة

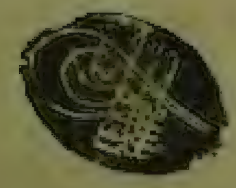
مط  
 المسلول والمفاجع والمفاجع



العدة فان اقرت بانفسا العدة بعد زمان سقطت فيه العدة ولم يولد له  
 اشهر من ذلك الاقرار لا يثبت نسبته من الزوج وان ولدت لافل من ذلك فليس  
 وبطلان اقرارها والايسة بعد بالاشهر اذا ولدت ببيت نسب ولد لها في الطلاق  
 الى سنيين اقرت بانفسا العدة اولم يقر والصغرة اذا اطلعت الزوج بعد الدخول  
 ثم ولدت ان اقرت بانفسا عدتها بعد ثلثة اشهر ولم يولد لافل من ستة اشهر لا يثبت  
 النسبة والطلاق الرجعي والبيكين فيه سوا وان لم يقر بانفسا العدة وادعت انها حامل  
 فان كان الطلاق بانا ببيت نسب الى سنيين من وقت الطلاق وان كان رجعي يثبت النسبة  
 لا سبعة وعشرين شهرا وان لم يدع الحمل ولم يقر بانفسا العدة قال ابو حنيفة ومحمد  
 هذا وما لو اقرت بانفسا العدة بثلثة اشهر سوا وقال ابو يوسف هذا وما لو ادعت  
 الحمل سوا المعتدة عن طلاق وان اذا ابرجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد  
 ذلك ان ولدت لافل من سنيين من وقت طلاق الاول ولا قبل من وقت طلاق الاول  
 ولا قبل من ستة اشهر من وقت كحاح الثاني كان الولد للماول وان ولد لأكبر سنيين  
 من وقت طلاق الاول لا يلزم للماول ثم ينظر ان ولدت لسته اشهر من وقت كحاح  
 الثاني فالولد للماني والا فلا رجحان بزوج امرأه محجات بولد فقال الزوج بزوجك  
 مندار بعد اسهر وقال مند ستم اشهر كان القول قولها وهو ان الزوج رجل تزوج امته  
 فطلقها ثم استأمرها محجات بولد لافل من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان جات  
 لسته اشهر من وقت الشراء يلزمه هذا اذا كان الطلاق لخلها فان كان طلقها  
 بغير بيت النسبة سنيين من وقت الطلاق

انما يجوز من اقسامها  
 خارج البيت

تم الكتاب والحمد لله  
 وصلواته على سيدنا محمد وآله  
 وذلك في شهر ربيع الثاني المبارك  
 سنة ٧٢٩

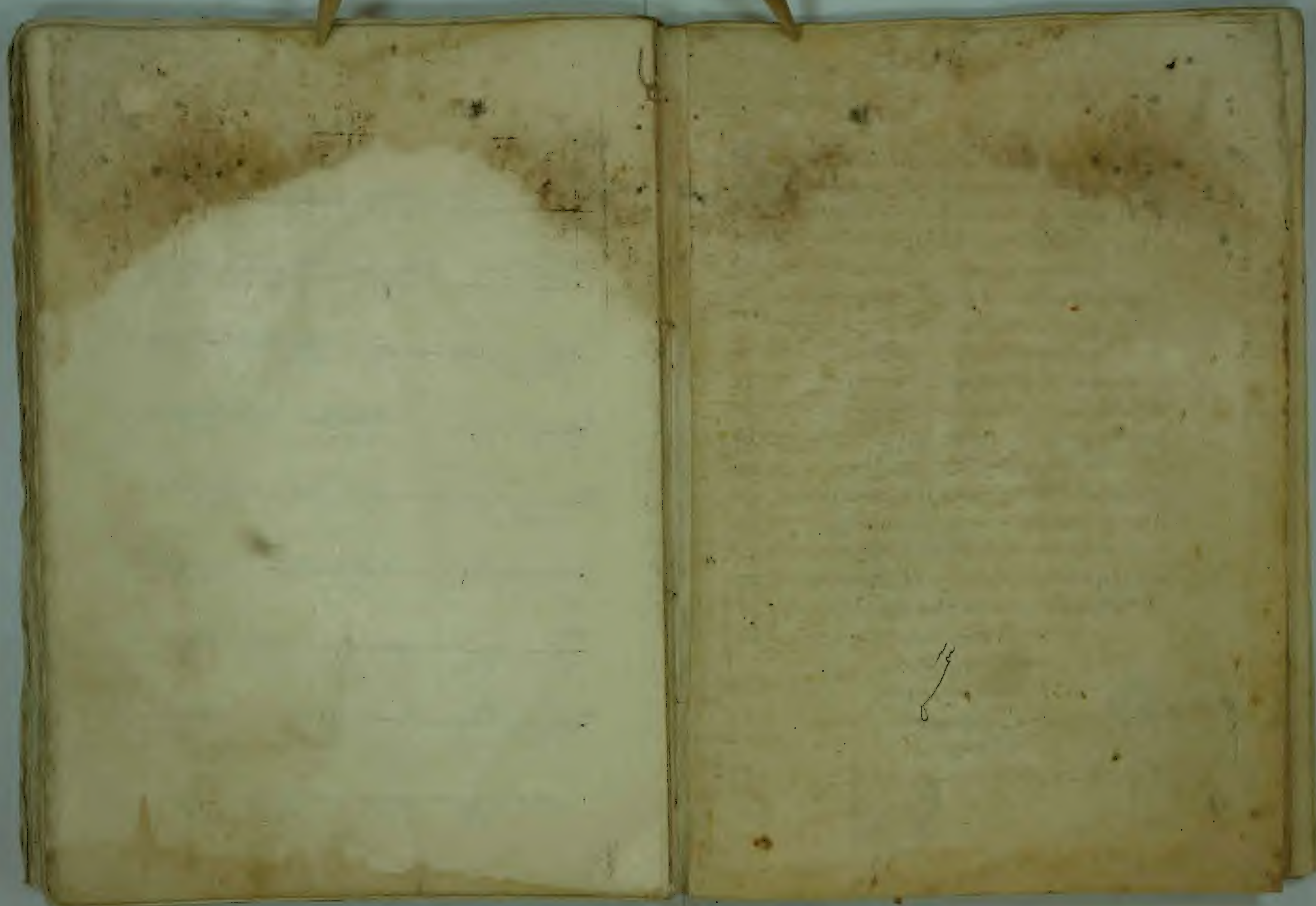


العدة فان اقرت بانفسا العدة بعد زمان سقطت فيه العدة ولم يولد له  
 اشهر من ذلك الاقرار لا يثبت نسبته من الزوج وان ولدت لافل من ذلك فليس  
 وبطلان اقرارها والايسة بعد بالاشهر اذا ولدت ببيت نسب ولد لها في الطلاق  
 الى سنيين اقرت بانفسا العدة اولم يقر والصغرة اذا اطلعت الزوج بعد الدخول  
 ثم ولدت ان اقرت بانفسا عدتها بعد ثلثة اشهر ولم يولد لافل من ستة اشهر لا يثبت  
 النسبة والطلاق الرجعي والبيكين فيه سوا وان لم يقر بانفسا العدة وادعت انها حامل  
 فان كان الطلاق بانا ببيت نسب الى سنيين من وقت الطلاق وان كان رجعي يثبت النسبة  
 لا سبعة وعشرين شهرا وان لم يدع الحمل ولم يقر بانفسا العدة قال ابو حنيفة ومحمد  
 هذا وما لو اقرت بانفسا العدة بثلثة اشهر سوا وقال ابو يوسف هذا وما لو ادعت  
 الحمل سوا المعتدة عن طلاق وان اذا ابرجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد  
 ذلك ان ولدت لافل من سنيين من وقت طلاق الاول ولا قبل من وقت طلاق الاول  
 ولا قبل من ستة اشهر من وقت كحاح الثاني كان الولد للماول وان ولد لأكبر سنيين  
 من وقت طلاق الاول لا يلزم للماول ثم ينظر ان ولدت لسته اشهر من وقت كحاح  
 الثاني فالولد للماني والا فلا رجحان بزوج امرأه محجات بولد فقال الزوج بزوجك  
 مندار بعد اسهر وقال مند ستم اشهر كان القول قولها وهو ان الزوج رجل تزوج امته  
 فطلقها ثم استأمرها محجات بولد لافل من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان جات  
 لسته اشهر من وقت الشراء يلزمه هذا اذا كان الطلاق لخلها فان كان طلقها  
 بغير بيت النسبة سنيين من وقت الطلاق

انما

بالحكم







كتاب العتاق ٢٨٧

فصل في التعليق ٢٩٠

فصل في الاستيلاء ٢٩٤

كتاب الامان ٢٩٩

فصل في اعتاق النسيب ٢٩٩

فصل في اعتاق النسيب ٢٩٩

فصل في اعتاق النسيب ٢٩٩

فصل في اعتاق النسيب ٢٩٩

فصل في اعتاق النسيب ٢٩٩

فصل في اعتاق النسيب ٣٠٢

فصل في اعتاق النسيب ٣٠٣

فصل في اعتاق النسيب ٣٠٤

فصل في اعتاق النسيب ٣١٦

فصل في اعتاق النسيب ٣١٦

فصل في اعتاق النسيب ٣٢٥

فصل في اعتاق النسيب ٣٣٦

فصل في اعتاق النسيب ٣٣٦

فصل في اعتاق النسيب ٣٤٢

فصل في اعتاق النسيب ٣٤٩

فصل في اعتاق النسيب ٣٤٩

فصل في اعتاق النسيب ٣٤٩

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٤

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٤

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٤

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٧

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٧

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٧

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٧

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٧

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٧

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٧

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٧

فصل في اعتاق النسيب ٣٥٧

مايل الاقالة وجود البيع ٤١٠

فصل في الاستحقاق ودعوى الحر ٤١٠

فصل في اعتاق النسيب ٤٢٠

فصل في اعتاق النسيب ٤٢٠

فصل في اعتاق النسيب ٤٢٣

فصل في اعتاق النسيب ٤٢٣

فصل في اعتاق النسيب ٤٢٣

فصل في اعتاق النسيب ٤٢٣

فصل في اعتاق النسيب ٤٣٤

فصل في اعتاق النسيب ٤٣٤

فصل في اعتاق النسيب ٤٣٤

فصل في اعتاق النسيب ٤٣٨

فصل في اعتاق النسيب ٤٣٨

فصل في اعتاق النسيب ٤٤٣

فصل في اعتاق النسيب ٤٤٥

فصل في اعتاق النسيب ٤٤٥

فصل في اعتاق النسيب ٤٤٨

فصل في اعتاق النسيب ٤٥١

فصل في اعتاق النسيب ٤٥٤

فصل في اعتاق النسيب ٤٥٤



ملك ملك الفقير

بسماعون ابرك

الخير

بن قنوط القنوطي  
عالم ركن الملك المنان



حوالي نصب

١٥٥

المولى ماله  
له اذا استقر  
بالعبد

كتاب العتات  
٢١٧

فصل في التعليق  
٢٩٠

فصل في الاستعداد  
٢٩٤

فصل في النجاة  
٢٩٦



اسباب الحناق كثير منها الاعتناق ومنها دعوي النسب ومنها الاعتقاد  
ومنها ملك القريب ومنها العبد المسلم اذا ارادت يد الكافر وصورته الحري  
اذا دخل اعداها بامان واشتري عدا اسلم فدخله دار الحرب لعن في قوله  
الى حنيفه رحمه الله عليه وقال صاحبه رحمه الله عليه لا يعنى ولو اسلم  
العبد الحربي في دار الحرب لا يعنى في قوله ومنها اذا اقترحه انسان ثم ملكه  
والاعتناق على وجه من سئل ومعلق ومضاف الى ما بعد الموت وكل ذلك يتبع الى  
توعين ببدل وبغير بدل والفاضة العنق صان صرح بعلم دون النية وكنايه  
لا يعمل الا بالنية من الفارسية والعربية **فصل** في صرح العربية رجل قال  
لعبدك اعطك حررتك انت حررت عتيق انت مولاي او ناده باحرار عتيق يا  
مولاي او قال هذا عتيق او هذا مولاي فان قال انت مولاي وقال عتيق بنى  
الدين لا يصدق فضا وكذا لو قال انت حر لوجه الله عتيق ولو قال انت حر  
من عمل كذاي او قال انت حر اليوم من هذا العمل يعنى في القضاء ولو قال  
وهبت لك نفسك او بعت منك نفسك او صدقت عليك بنفسك عتيق لوى العنق  
او لم يتو قبل العبد او لم يقبل ورد ولو قال وهبت لك عنيك وقال عنيك  
به الاعراض عن العنق في احدي الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله لا يعنى ولو  
قال لعبدك الذي جلد له دمه بفضاض اعتقتك ثم قال عنيك بوعن القتل  
عتيق في القضاء ويسقط عنه الدم باقراره ولو قال انت مولاي فلان او قال انت  
عتيق فلان عتيق فضا ولو قال اعطتك فلان عن ابي يوسف رحمه الله انه لا  
يعنى ولو قال راسك حر او بدلك حر او اضاف الى ما يعبر به عن البدن  
يعنى كافي الطلاق ولو اضاف الى جزه وشايخ بان قال نصفك حر او ثلثك حر  
يكون اعتناقا لذك القدر خاصة في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه بخلاف الطلاق  
ولو قال ستم منك حر فهو علي السدين ولو قال جزه و سئل حر او شئ منك حر يعنى  
منه ما شاء المولى في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه ولو قال فزجك حر قال للعبد او

وكذا لو قال انت حر  
وقال عنيك بنى  
الدين لا يصدق

للعنق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية ولو قال لامنه رجل حر من الجماع عن  
ابن يونس رحمه الله عليه لا يعنى في القضاء ولو قال راسك راسك راسك راسك  
او راسك راسك حر بالتبوين ولم يتوشيا عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يعنى  
لعنك رحمه الله عليه يعنى في الوجد الثالث واستحسن ذلك ابو يوسف رحمه الله عليه  
ولو قال راسك مملوكه هذا راسك حر عن ابي يوسف رحمه الله عليه لا يعنى  
ولو قال هذا راسك حر قال بعضهم لا يعنى وانما يعنى عند الاضافة وقال القاضي  
الامام ابو الحسن علي السعدي الاطلاق والاضافة فيه سواء وحكم المطلق حكم  
المضاف لافرق بين قول القائل بعنك راسك هذا العبد وبين قوله بعنك هذا  
الراس ولو قال لعبدك انت حر او قال لامنه انت حر لعنى في الوجهين ملكا  
عوى عن ابي حنيفة و ابي يوسف رحمه الله عليهما رجل له خمسة ابناء فقال  
عثن من مائلكي الا واحد احرار عتقوا احمضا ولو قال مائلكي العشرة  
احرار الا واحد اعنق اربعة ولو قال لثلاثة احرار الافلان وفلان وفلان  
عتقوا احمضا وبطل الاستثناء وذكر في الطلاق ثلثا الا واحد وواحد و  
واحد ونع الثالث وبطل الاستثناء وقال ابو يوسف رحمه الله عليه يعنى استثناء  
الاولي والثانية وثالثه وبطل استثناءها على قياس تلك الرواية عن  
ابي يوسف رحمه الله عليه وحب ان لا يعنى الاول والثاني والثالث اذا  
قال لعبدك ياسيدي او قال يامالك او قال لامنه ياسيدي لا يعنى وليس هذا  
بشيء بل هو لطف ومحكي عن ابي القاسم الصغار انه سئل عن رجل جات جاريته  
بسراج فزفت بين يديه فقال لها المولى ما اصنع بالسراج وجهك اصواف السراج  
يا من انا عبدك قال هذه كله لطف لا يعنى بها هذا اذا لم ينو العنق فان نوى  
عن محمد رحمه الله عليه روايتان رجل اشهد ان اسم عبدك حر ثم دعاه يا حر  
لا يعنى ولو بعت علامة الى بلدته وقال اذا استقبلك احد فقل انا حر فاستقبله رجل  
فقال لعبد انا حر ان كان المولى قال له حين بعه سميتك حرا فاذا استقبلك احد  
فقل انا حر فمالا عبد لمن استقبله انا حر لعنى فضا وما لم يقل العبد انا حر لا يعنى  
كما لو قال لعبدك قل انا حر لا يعنى ما لم يقل انا حر ولو قال لعنك فقل انا حر او

راسك راسك حوا الضيق

الاعتراف

اشهد ان اسم عبدك حر

لا يعنى وان لم يكن المولى قال له  
سميتك حرا وانما قال انا حر  
احد فقل انا حر فقال العبد لا  
استقبله انا حر



قال الله حر عني الخلف و لو قال للمأمور قل لعلي انت حر لا يعتق ما لم يقل المأمور  
 له ذلك رجل قال لا و لده يا حره او قال لها قومي يا حره و قال له ابو به العتق ديني  
 بينه و بين الله تعالى و لا يدين في النضاه رجل قال لعبد ناجر او قال لا تمت يا حره  
 و قال فلت ذلك كبريا عني في النضاه و لو قال اردت به اللهب لعني قضا و دياره  
 دخل على مولاه فقال المولى الى حر دخل علينا لا يعتق العبد و لو قال المولى لثوب خطه  
 مملوكه هذه حياطه حر لا يعتق مملوكه رجل قال حر فقتل له لن عيث فقال عبدي  
 عني عبد رجل قال عبدا اهل بلخ احرار او قال عبدا اهل بغداد احرار و  
 لم ينو عبده و هو من اهل بغداد او قال كل عبدا اهل بلخ احرار او قال كل عبدي  
 الارض او قال كل عبدي في الدنيا قال ابو يوسف رحمه الله لا يعتق عبده و قال محمد  
 يعنى و علي هذا الخلاف الطلاق و يقول ابو يوسف اخذ عصام بن يوسف و يقول  
 محمد اخذ شدة رحمه الله و الثوري على قول ابو يوسف رحمه الله و لو قال كل عبد  
 في هذه السلك حر و عبده في السلك او قال كل عبدي في المسجد الجامع حر فهو على هذا  
 الخلاف و لو قال كل عبدي هذه الدار حر و عبده فيها عني عبده في قولهم  
 و لو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبده في قولهم رجل قال لعبد اولاته  
 قد اعتقك الله عني و ان لم ينو هو المختار و لو قال لعبد العتاق عليك يعتق  
 و لو قال عتقك علي و اجب لا يعتق رجل له عبد في يده فقتل له اعيت هذا  
 العبد فاومي براسه بنعم لا يعتق لانه قادر على العباة فلا يقوم للثالث مقام  
 العباة و لو قال في يدي صبي فقتل له هذا ابنك فاومي براسه بنعم ثبت نسبه  
 منه لان ثبات النسب لا يتعلق بالعباة فجاز ان يثبت بالثالث و لو قال لا تمت  
 انت مثل هذه لامراه حره لا يعتق امته الا ان ينوي العتق و كذا لو قال حره انت مثل  
 هذه لا يعتق امته الا ان ينوي و لو قال حره انت حره مثل هذه و اشار الى امته عتقت  
 امته و لو قال للحره فاما انت حره مثل هذه الامه لا يعتق امته رجل تزوج بامته  
 المعروفة و اقربها كما لا يجوز و لا يعتق الجارية رجل قال لعبد ما انت الا حر عني  
 العبد رجل امر عبده بشي فامنع فقال فانت اذا احر او قال ما انت اذا احر  
 لا يعتق للحال و هو لعليق رجل قال لعبد شئت عتقك عني و لو قال اردت عتقك

ارواح كل عبد اهل بغداد حره

و لا امته انت مثل هذه الامه حره

لا تمت

او نكحها ما لا يجوز و لا يعتق

لا يعتق و لو قال انت حر امين و اما ملكه اليوم عني بخلاف الطلاق رجل قال لعبد  
 انت حر علي انان بدالي ردك عني العبد و بطل الشرط و لو جمع من عبده و بهيمة  
 و قال لحدك احر او قال هذا حر او هذه البهيمة عني العبد في قول ابو حنيفة رحمه الله  
 امه قايمة بين يدي مولاهما فالحال رجل امه انت ام حره فاراد المولى ان يقول ما سأل  
 عنها امه انت ام حره فحجل في القول و قال لي حره امه عتقت الامه في القضا لا فيما  
 بينه و بين الله تعالى رجل قال لعبد انت اعني من فلان عبدا اخر من عبدي  
 و قال عتقت به القدر من ديني فاما الله و بين الله تعالى و لعني في النضاه و لو قال لعبد  
 انت اعني من هذا في ملكي او قال في السن لا يعتق في النضاه و يدين و لو قال انت حر  
 اعني في الحسن لادين في النضاه و لو قال انت عتيق و قال عيث به في الملك لادين في  
 النضاه و لو قال انت عني في السن لا يعتق و لو قال انت حر النفس اعني في الاخلاق عني  
 في النضاه رجل قال لعبد ان ملكك فانت حر عني الحال و ما بعدا لمن هو ملك  
 حاله رجل قال لعبد انت عبد الله لا يعتق و كذا لو قال انت لله لا يعتق في قوله  
 ان حنيفة رحمه الله عليه و ان لوي و قال محمد ان اراد العتق فهو حر و ان اراد  
 الصدقة فهو صدقة و ان اراد به كلبا لله لا يلزمه شيء رجل قال لعبد ليس  
 هذا حر و اشار الى عبده نفسه عني في النضاه رجل قال عبدي احرار و هم عتق  
 عني عبده و ان كانوا امية رجل قال لمملوكه انت عبد مملوك لا يكون ذلك عتقا منه  
 و ليس له ان يدعيه و ان مات لم ير شه بالولا رجل قال لعبد نساك حرا و اصلك حر قال  
 ان علم انه سبي لا يعتق و ان لم يعلم انه سبي فهو حر و لو قال احران لا يعتق لاحتمال  
 انها عتقا بعد ما ولد رجل قال لامته العلقه و المضغة التي في بطنك حر يعتق  
 ما في بطنها رجل قال لعبد تضع عدا حرا كان العتق مضافا الى الغد و لو  
 تقوم حرا او تترك حره العتق للحال صحيح قال لعبد في مرضه انت لوجه الله  
 فهو اهل و لو قال جعلتك لله في صحته او في مرضه او في وصيته و قال لم ابو  
 العتق او لم يقل شيئا حتى مات فانه باع و ان لوي العتق فهو حر و لو قال لعبد  
 افضل في نفسك ما شئت فان اعني نفسه فقتل ان يقوم من مجلسه عتق و لو قام قبل  
 ان يعتق نفسه لم يكن له ان يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس و له ان يهرب نفسه

انت حر من ثلثي عتق  
 من جمع المال رجل  
 قال لعبد



وَأَنْ يَصِحَّ نَفْسُهُ وَأَنْ تَصْدُقَ نَفْسُهُ عَلَى سَجَّةٍ مَحْمُورَةٍ جَنِيحٌ ذَلِكَ رَجُلٌ عَاشِقٌ لِمَرْأَةٍ  
فِي حَارِيقَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَرْأَةٌ أَمْرًا فِي يَدِكَ فَاعْتَقَنَاهَا الْمَرْأَةُ فَانْزَلَتْ لَوِيَّ الْوَلِيِّ الْعَتِيقُ  
وَأَقْبَلَ هَذَا يَكُونُ عَلَى الْبَيْعِ وَلَوْ قَالَ لَهَا امْرَأَةٌ فِيمَا جَانِبَ فَمِنْ أَعْلَى الْعَتِيقِ وَغَيْرِهِ  
رَجُلٌ قَالَ قَالَ عَبْدِي لِي حَرِّ وَ لَهُ عِدَّةٌ مِنْ عَيْنٍ لَا يَعْتَقُ وَلَوْ كَانَ لَهُ عَبْدٌ وَلَعَبْدٌ  
عَبِيدٌ فَقَالَ قَالَ عَبْدِي لِي حَرِّ عَيْنٍ عَبْدٌ سَوَاءٌ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَأَمَّا عَبْدِي عَبْدٌ  
لَا يَعْتَقُ لِي قَوْلِي لِي حَيْفَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دِينَ سَحَطَ بِرَقَبَتِهِ لَوِيَّ الْوَلِيِّ  
عَقَبَهُمْ أَوْ لَمْ يَبُوءْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دِينَ عَقَبُوا إِذَا لَوِيَّ الْمَوْلَى عَقَبَهُمْ وَالْأَفْلَاحُ  
وَقَالَ أَبُو يَسْفَ أَنْ تَوَاضَعُوا جَمِيعًا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا رَجُلٌ لَهُ عَبْدٌ وَ لَعَبْدٌ ابْنُ قَتْلٍ  
مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَقَبُوا جَمِيعًا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا رَجُلٌ لَهُ عَبْدٌ وَ لَعَبْدٌ ابْنُ قَتْلٍ  
الْمَوْلَى لَعَبْدٌ ابْنُكَ أَنْ تَحْرُوقَ عَيْنُ الْإِنْسَانِ وَلَا يَعْتَقُ الْإِبْ وَ لَوْ قَالَ ابْنُكَ أَنْ تَحْرُوقَ  
عَيْنُ الْإِبْ وَلَا يَعْتَقُ الْإِبْنَ رَجُلٌ قَالَ لَعَبْدٌ يَا بَنِيَّ ارْأَوْ هَذَا عَمَلَهُ مَا  
لَوْ قَالَ لَعَبْدٌ لَصَفَاكَ حَرِّ عَيْنِي حَيْفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَعَبْدٌ لَصَفَاكَ وَ عَيْنُكَ  
صَاحِبِيهِ لَعَبْدٌ كُلُّهُ رَجُلٌ قَالَ لَعَبْدٌ قَاتِلُ بَنِيهِ بُوَذَى لَعَدَابٌ تَوَانَدَ رُبُودُ  
أَكُونُ كِي نَيْسَتِي لَعَدَابٌ تَوَانَدَ رُمَ وَالْوَاهِدُ اقْرَأ مِنْهُ بِالْعَيْنِ عَيْنُكَ فِي النَّصَا  
رَجُلٌ قَالَ لَعَبْدٌ تَوَانَدَ تَرْزَمَنِي أَنْ لَوِيَّ الْعَتِيقُ عَتِيقٌ وَالْأَفْلَاحُ قَالَ لَمَرَأَةٍ  
أَنْ تَطْلُقَ مِنْ فُلَانَةٍ ثُمَّ عَلَى قَوْلِ أَبِي يَسْفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ لَوِيَّ الطَّلَاقَ بَطْلَقَ وَالْأَفْلَاحُ  
فَلَا عَبْدٌ وَضَعَتْ نَفْسَهُ مَدْبِلُ الْمَوْلَى فَقَالَ مَوْلَاهُ بِالْفَارِسِيَّةِ يَا زَحْدَايَ مَرْدُودُ  
مَنْ يَبْدَى تَابُؤُودُ لَعَبْدٌ لَا يَعْتَقُ لَنْ هَذَا الْكَلَامُ يَزَكِي لِلْعَتِيقِ قَاتِلُ بَنِيهِ  
مَرَا فَلَا يَعْتَقُ عَبْدٌ قَالَ مَوْلَاهُ إِذَا دِي مِنْ بِيْذَا لَنْ فَقَالَ الْمَوْلَى إِذَا دِي لَوْ سَدَّ كَرْدَمُ  
لَا يَعْتَقُ لَنْ كَحَمَلِ الْعَتِيقِ وَ التَّدْبِيرُ وَغَيْرُ ذَلِكَ أَمَهُ قَاتِلُ مَوْلَاهُ أَعْمَى فَقَالَ  
لَهَا بِالْفَارِسِيَّةِ أَيْدُونَ كَيُوكَ إِذَا دَرْدَمُ وَلَمْ يَبُوءَ الْعَتِيقُ لَا يَعْتَقُ قَالَ لَوْ قَالَ  
لَمَرَأَةٍ خَوْسَنَ تَحْرُوقَاتِ حَرِّهِ كَيَا وَقَالَ لَعَبْدٌ لَعَبْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدُ  
بِكُذِّ فَقَالَ حَرِّهِ كَرُ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ جَوَابًا عَبْدٌ أَخَذَ مَوْلَاهُ فِي وَضْعٍ خَالٍ  
فَقَالَ لَهُ أَنْ تَعْتَقَنِي وَالْأَقْبَلُ فَاعْتَقَهُ مَخَافَةَ الْقَتْلِ فَانْزَعَتْ وَبَسَتْ  
فِي قِيَمَتِهِ لَمَوْلَاهُ لَنْ الْمَوْلَى كَانَ مَثَلَهُ الْمَكُونُ مِنْ عَيْنِهِ وَ الْمَكُونُ رَجَعَ عَلَى الْمَكُونِ

فَلَا

عبد و المراه في موضع  
خال ان اعترف بال  
قتله

للعنه يا زدن او قال

رَجُلٌ قَالَ لَعَبْدِي مَا ارَادَ مَرْدُ أَوْ قَالَ مَا ارَادَ مَرْدٌ مِنْ أَوْ قَالَ مَا ارَادَ زَنْ مِنْ أَوْ قَالَ  
يَا كَيْفَ تَوَانَدَ قَالَ مَا كَدَا لَوْ كُنْتُ أَوْ قَالَ يَا سَيِّدُ أَوْ قَالَ يَا سَيِّدُ لِي أَخَذَ فَوَاقِمْ  
قَالَ لَعَبْدِي أَنْ تَصِفَ لِي نَفْسِيهِ لَعَبْدٌ وَالْأَفْلَاحُ وَالْمَخَارِقُ أَعْتَقَ الْعَتِيقُ  
وَالْوَلِيُّ الْإِبْنُ أَنْ لَوِيَّ الْعَتِيقُ عَتِيقٌ وَالْأَفْلَاحُ لَنْ هَذِهِ قَاتِلُ لَطْفٍ ظَاهِرٌ أَفْلَاحُ  
لَهَا الْعَتِيقُ إِذَا لَمْ يَبُوءْ وَلَوْ قَالَ لَعَبْدِي مَا ارَادَ مَرْدٌ لَا يَعْتَقُ فَإِنْ لَوِيَّ رَجُلٌ شَمِدَ  
أَنْ أَمَرَ عَبْدَهُ حَرِّمْ دَعَا مَا ارَادَ لَعَبْدٌ لَنْ تَعْدِي اسْمَهُ وَ كَذَا لَوْ سَمَاهُ بِالْفَارِسِيَّةِ  
ثُمَّ دَعَاهُ يَا حَرِّ لَعَبْدِي رَجُلٌ قَالَ يَا زَحْدَايَ أَوْ قَالَ يَا زَحْدَايَ مِنْ وَلَمْ يَبُوءَ الْعَتِيقُ  
لَا يَعْتَقُ كَمَا لَوْ قَالَ يَا زَكِي أَوْ يَا زَكِي مِنْ رَجُلٍ قَالَ لَعَبْدِي لَنْ يَا سَلَامَتِ حَرِّ يَا  
مُبَارَكٌ مِنْهُ عَلَى الْأَوَّلِ يَا سَلَامَتِ حَرِّ تَسَارُلُ عَلَى الْفِ دَرْدَمُ كَانَ عَلَى الْإِحْيَاءِ وَ إِذَا  
تَمَّ الْكَلَامُ فَلَنْ أَنْ تَدْعُو بِالْحَرِّ مِنْهُ عَلَى الْأَوَّلِ رَجُلٌ لَهُ جَارِيَةٌ حَامِلٌ فَقَالَ لَهَا الْمَوْلَى  
لَعَدَابُ حَرِّ لَعَبْدِي لَعَبْدٌ أَنْ كَانَ حَرِّ كَثُرَ الْوَلَدُ الْمَصْفُوعُ الرَّاسُ أَوْ الرَّاسُ  
لَا يَعْتَقُ الْوَلَدُ أَنْ كَانَ الْكَانِجُ أَفْلَاحُ الْوَلَدُ لَنْ عَتِيقُ الْإِبْنُ لَا يَكُونُ عَتِيقًا لِلْوَلَدِ  
الْمُنْفَصِلِ وَلَلَا كَرِّ حَكْمِ الْكُلِّ فَلَا يَعْتَقُ الْوَلَدُ بِاعْتِقِ الْإِبْنِ رَجُلٌ لَعَبْدٌ جَارِيَةٌ  
إِنْسَانٌ فَاجَارَ الْمَوْلَى عَتِيقَهُ لَعَبْدٌ مَا وَلَدَتْ لَا يَعْتَقُ الْوَلَدُ رَجُلٌ قَالَ أَنْ تَسْتَرْثِ  
مَمْلُوكِينَ فَمَحَا حَرَّانَ فَاسْتَرْثَى حَامِلًا لَا يَعْتَقُ لَنْ لَوْ قَالَ لَمْ يَكُنْ كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي غَيْرُكَ  
حَرِّ لَا يَعْتَقُ حَمَلًا رَجُلٌ قَالَ لَمْ يَكُنْ الْحَامِلُ فِي مَحْنَتِهِ حَرِّ أَوْ مَاتَ بَطْنُكَ  
فَوَلَدَتْ مِنْ لَعَدَابٍ مَاتَا اسْتَبَانَ خَلْقَهُ عَتِيقُ الْجَارِيَةِ قَوْلُ لِي حَيْفَ رَحِمَهُ  
اللَّهُ وَلَوْ لَمْ تَلِدْ حَتَّى صَبَّ الْإِنْسَانُ بَطْنًا فَالْقَتْلُ لَعَبْدٌ جَارِيَةٌ مَاتَا اسْتَبَانَ خَلْقَهُ  
مَمْلُوكِيَّارَ أَنْ تَعْتَقُ الْإِبْنُ لَعَبْدٌ الْجَنِينِ بِعَتِيقَتِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَامِلًا عَتِيقُ الْجَارِيَةِ  
رَجُلٌ قَالَ لَعَبْدِي أَمَّا مَوْلَى اسْكُ وَ لَمْ يَكُنْ لَعَبْدٌ الْوَلَدُ لَنْ لَمْ يَكُنْ الْقَابِلُ عَبْدًا  
لِلْمَقْرَلَةِ وَ كَذَا لَوْ قَالَ أَمَّا مَوْلَى اسْكُ وَ لَمْ يَكُنْ لَعَبْدٌ الْوَلَدُ لَنْ لَمْ يَكُنْ حَرًّا وَ لَوْ قَالَ  
أَمَّا مَوْلَى اسْكُ لَعَبْدِي مَمْلُوكٌ إِذَا جَعِدَ الْوَارِثُ عَتِيقُ الْإِبْنِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الْمَقْرَلُ  
بِغَيْرِهِ رَجُلٌ لَعَبْدٌ عَتِيقُ عَتِيقِهِ وَ لَهُ مَالٌ فَهَلْ لَمَوْلَاهُ الْإِبْنُ لَوَارِي الْعَبْدِ أَيْ تَوْبُ شَا  
الْمَوْلَى رَجُلٌ قَالَ لَعَبْدِي أَنْ تَحْرُوقَ مَمْلُوكَ الْعَبْدِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ ابْنُهُ قَاتِلُ بَنِيهِ  
عَبْدٌ رَجُلٌ قَالَ لَمْ يَكُنْ لَنْ أَنْ تَحْرُوقَ مَمْلُوكَ الْعَبْدِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ ابْنُهُ قَاتِلُ بَنِيهِ

دعاهم



لا بد من القضاء ولا يسعه ان يقربها وقال ابو يوسف مدين فمأجده ومن الله تعالى  
 رجل قال لعبدك واسأل من الحرة او يدرك بدن الحرة لا يعنى لانه تشبيه وكذا  
 لو قال مثل الحرة رجل قال بحار بن عمار لا يعنى كما لو قال ما من الحرة  
 يا ابن الحرة **فصل** فما لا يقع به العتق اذا لم ينو وما لا يقع به العتق وان  
 نوى رجل قال لعبدك لا سبيل لي عليك او قال لا ملك لي عليك او حررت  
 عن ملكي او خليت سبيلك ان نوى العتق عتق والافلا ولو قال لا سبيل لي  
 عليك الاسبيل الا وقال لم ينو به العتق عن محمد رحمه الله انه يعنى ولا  
 يصدق قضاء ولو قال الاسبيل الموالاة وقال لم ارد به العتق دين في القضاء  
 رجل قال كل مالي حر وله عبد فقال لم الو العتق لا يعنى عبده رجل قال  
 لم يقينه اطلقه ونوى العتق قال ابو يوسف رحمه الله يعنى ولو قال لها رجل  
 على حرام ونوى العتق لا يعنى ولو قال لعبدك بالجماع **ان حررت** ان نوى  
 العتق عتق والافلا وكذا الطلاق ولو قال لعبدك لا سلطان لي عليك او قيل  
 اذهب حيث شئت او قال توجه حيث شئت لا يعنى وان نوى ولو قال لامنه  
 انت طالق او انت باين او انت منى او حرمتك او انت خلية او برية او اختاري  
 فاختارت او قال احري او استبري لا يعنى عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال  
 لك ما مدي او قال لا حولي عليك لا يعنى وان نوى **فصل**  
**في التعليق والاضافه** رجل قال لامنه اذا مات والدي  
 فانت حر ثم باعها من والده ثم تزوجها ثم قال لها اذا مات والدي فانت طالق  
 نعمين كان محمد رحمه الله يقول او لا يعنى ولا يطلاق ثم رجع وقال لا  
 يبيع طلاق ولا عتاق ثم قال انا اقف في ذلك حتى انظر رجل يشاجر  
 مع امه فقال بئس من اراد ان يترك من ربه ثم رجع ثم رجع ثم رجع هو  
 من البلد ثم رجع قبل موت الامر فالواكون ما راني مسند ولا يعنى عبده  
 رجل قال لعبدك ان تصل في هذا البلد ابد اقامت حر فباعه ببيعاً صحيحاً  
 لا يعنى لانه لما احت زال العبد عن ملكه فلا يعنى وان باعه ببيعاً فاسداً ان  
 سلمه الي المشتري او لانه باعه لا يعنى ايضاً لانه كما تم البيع بينهما ملكه المشتري

او قال لا حولي عليك

فقطب وكذا

قال العبد ان يبيعك فانت

وان ما عتق ببيعاً فاسداً ثم سلمه الي المشتري عتق لان شرط الخت قد وجد والعبد  
 باقى على ملكه فيعتق ولو قال ان اسيرت عبداً فهو حر فاسدى عبداً شراً  
 فاسداً لا يعنى لانه لم يملك قبل القبض فانجلت اليمين لالي جزاء فان اسيرت عبداً  
 شراً جازاً بعد ذلك او اسرى ذلك العبد شراً جازاً بعد ما تاركا المبيع  
 الفاسد لا يعنى لان اليمين انحلت بالمبيع الفاسد لا الي جزاء فلا يخل في صحة  
 اخرى ولو قال لعبدك الغيران وهبك فلان متى فانت حر فوهبه منه ان كان  
 العبد في يد الواهب لا يعنى لانه حر قبل الملك فلا يعنى وان قبل بعد ذلك  
 وقبض وان كان العبد في يد الموهوب له ان يدا الواهب فعلى ووهبه لك لا  
 يعنى وان بدا الطالب فقال هبه مني فقال وهنت عتق رجل قال ان اشتريت  
 عبداً من فها حران فاشترى عبداً صحيحاً ثم اسرى عبداً شراً صحيحاً  
 يعنى الخالف اي العبد من شاء ولو قال اول عبيد اسيرتهما فها حران فاسرى  
 عبداً ثم عبيد لا يعنى واحده منهم ولو اسرى عبداً ثم اسرى عبداً اوامة  
 عتق العبدان رجل قال لعبدك ان شمتك فانت حر ثم قال له لا يا ربك الله فيك  
 او قال للمهر لعه لا يعنى لان شرط الخت الشتم وهذا دعاء وليس بشتم رجل  
 قال لمكاتبه ان انت عدى فانت حر لا يعنى لانه ليس لعبد له مطلقاً رجل  
 قال لعبدك انت حر على ان تدخل الدار فصل هو حر دخل او لم يدخل رجل  
 اتهم غلامه في جام صاع فقال المولى ان اقلعت عنك الضرب حتى تصدقني  
 فعلى كذا فصر به فقال لعبدك لم اخذ ثم قال اخذت وترى الضرب لا الخت  
 لانه لا يخلوا اما ان كان احداً ولم يخذ وقد قالهما جميعاً فصر باراً رجل  
 قال ان اسيرت عبيد من عتقك فها حران فاسرى به اعبداً في عتقه واحداً  
 عتق اسان منهم وله الخيار لو فقه على اثنين منهم وكذا لو قال ان اشتريت  
 عبيد من معا فاسرى ملكه في عتق واحد يعنى اسان منهم وله الخيار رجل  
 قال كل جارية اشترتها ما لم اسر فانت حرة فغابت المحلوف عليها او ما  
 فاسرى اخرى في الغيبة لا يعنى اسرى غيرها حال لها اليمين وفي الموت لا  
 يعنى في قول الى حصة رحمه الله عليهما لان عتقهما بموتها بطلت اليمين  
 ومحمد

يعنى



رجل قال لا تمته ان وطئت ما دمت في هذه الحجرة فانت حرق فتحو لا عهد لهما  
 في حجرة اخرى او لم يطاها تم رجع الي هذه الحجرة ووطئها فيها لا يعنى لان المكان  
 انتهى بالفتول عنها **رجل** قال لما ييككم ايكم بشر في بقدرم فلان هو خير فاعلم  
 واحد منهم بقدرم فلان وامر لا اخذ ان يذهب الي المولي برسالة فجاء الرسول  
 الي المولي ان قال ايها المولي ان عبدك فلان يقول ابشرك بقدرم فلان او قال  
 ان عبدك فلانا ارسلني اليك يقول ابشرك بقدرم فلان عن المرسلة دون الرسول  
 لان المرسلة الذي بشره لكن لم يان غيره وان قال الرسول ايها المولي ان فلانا قد  
 قدم وارسلي عبدك فلان اليك ابشرك عن الرسول دون المرسلة لان البشارة و  
 جدت من الرسول **رجل** قال فلان علي الف درهم والافيدى حرة ثم انكر ان  
 قال ليس له على شيء لا تحت لان شرط الحث عدم المال عليه وقتا بهمين ولم يثبت  
 ذلك وان قال لم يكن له على شيء وقتا بهمين عنى لان انكر الوجوب وقتا بهمين  
 فقد افرط شرط الحث **رجل** قال لعبدك انت حر قبل النظر والاصحى شهر بعين  
 في اول رمضان **رجل** قال كل عبد اشترى به فوخر الى سنة فاشترى عبد لا يعنى  
 حتى ما يعلبه سنة من وقت الشراء ولو قال كل عبد اشترى به الى سنة فهو حر فكل عبد  
 اشترى من الماعذ التي خلف الى ثمار السنة بعنى عبد الشراء لان في الصورة الاولى  
 ادخل السنة في العتق فصارت فالا عند الشراء الذي اشتراه انت حر الى سنة فعتق  
 بعد سنة وفي الصورة الثانية ذكر السنة بعد الشراء فكانت السنة اجلا للبهمين **رجل**  
 قال لعبدك ان مت الي ما بقى سنة فانت حر قال **ابو يوسف** رحمه الله هو مدبر  
 سنة وقال الحسن ان زيادة هو مدبر مطلق لان على قول اصحابنا اذا ذكر وقتا طولا  
 بعنى الى تلك السنة او لا يعيش اعتذر الوقت ولا يكون ذكر هذا الوقت بمنزلة الماييد  
 وعلى قول الحسن رحمه الله اذا ذكر وقتا لا يعيش اليه يكون ذكر الوقت للناسد والعهود  
 اصله ما عرف في كتاب النكاح اذا تزوج امرأة الى وقت يكون متعده عند طلاق المنة  
 او قصرت وعلى قول الحسن ان ذكر او وقتا لا يعيشان اليه لا يكون متعده **رجل** صحيح  
 قال لعبدك انت حر قبل موتى بشهر ثم مات بعد شهر قال بعضهم لعن من مات ماله  
 وقال بعضهم لعن من جمع المال وهو الصحيح لان على قوله الى حسنة رحمه الله استدل

المال

العتق الى اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت **رجل** اوصى  
 بوضايا وكتب في وصيته ان عبدك فلان حر بعد موتى ولم يسمع ذلك منه احد  
 ثم مات وحدث ورثته تدبيره ستخلف الورثة على علمهم ان اشر الوارث ما كان  
 في كتاب وصيته عمق العبد اذا كان يخرج من ثلث ماله ويلزمه السعاية به **رجل** اذا  
 على الثلث اذا كان لا يخرج وكذا لو كان على الميت دين يحيط بماله لعنق ويسمي  
 جميع قيمته ثم اختلفوا في قيمته قال بعضهم قيمته المدبر قيمته لو كان قنا وقال  
 بعضهم قيمته المدبر بلا قيمة لو كان قنا وقال بعضهم سطرهم يستخرجهم منه عن  
 من حب الحرة والظن يحصل فممنه ذلك وقال المقيس ابو الميت رحمه الله  
 فممنه المدبر نصف قيمته لو كان فاقه كذا ذكر السمع الامام المعروف بجواهر  
 ذلك رحمه الله لان للعتق منفعتان منفعة البيع وما ساكنا من التملك بالدين  
 والامهار وغير ذلك والساني منفعة الاجارة والاستخدام والنزير لغوب  
 الاولى وسفي الماسة فكانت قيمته نصف قيمته لو كان قنا ولو كان التدرار مصادا  
 يقوم قنا **رجل** قال في مرضه اعتقوا عني فلانا بعد موتى ان سأل الله او  
 قال هو حر بعد موتى ان سأل الله في النياح يصح الاستئذان في قوله هو حر ان سأل الله  
 ولا يصح في الامر بولا اعتاق مريض قال لقوم معلومين ان يند كان مرابطا  
 منه ليت يقبض لحوالة ان يصنعونهم **رجل** قال لعبدك لا يسجل الا بمالك بعد موتى  
 قالوا يصير مدبرا **رجل** قال للموكل احضر ورثتي بعد موتى سنة ثم انت حر فمات  
 بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت السنة من وقت الموت يعنى **رجل** مات  
 وترك جارية وعليه دين يحيط بماله قال **ابو يوسف** رحمه الله لا يحل للوارث  
 وطى الجارية بل ان لم يكن الدين محيطا قال فان كان الدين قليلا فكذلك ولو  
 ترك المست عقارا وجارية وعليه دين فمال الوارث اجعل الدين في العقار  
 واحبس الجارية روي عن محمد رحمه الله انه قال له ذلك قبل له لو كان دين  
 المست قبل قيمته الجارية وله مال سوى الجارية فاعتق الوارث الجارية ثم هلك  
 تلك الاموال قال الجارية حرة ولعقن الوارث قيمتها للغير **رجل** قال  
 لعبدك ان مت فانت حر او قال متى مت او متى مات او قال اذا حدث لي

فيها وفي الاستحسان  
 يصح الاستئذان



حدث الموت فانت حر فوعدت مطلق لا يجوز بيعه فان باعه ونفى  
 بحرا زبيعه بعد قضاءه ويكون ذلك فيخا للذير حتى لو عاد اليه يوما من  
 الدهر بوجبه من الوجوه ثم مات لا يعتق ولو قال ان مات من مرضي هذا او في  
 بلد كذا او قال ان حدث في حدث من مرضي هذا اني بنتي هذه فانت حر  
 جاز بعبده وان مات المولي قبل ابيع يعتق من الثلث رجل قال لامته  
 عند الوصية اذا خدمت ابني وادتي هذه حتى يستغنيا فانت حر قالوا  
 ان كان الابن والبعث كبيرين بحالهما حتى يتزوج الجارية ولصيب الابن من  
 الحادة وان كانا صغيرين فخدمتهما حتى يدركا لان استغنا الكبيرين و  
 الصغيرين يكون عند ما قلنا وان كانا كبيرين فتن وجبت الابنة وبني الابن  
 فخدمتهما جميعا لان شرط العاق خدمتهما حتى يستغنيا فلا يعتق عند استغنا  
 احدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك احدهما فخدمتهما جميعا حتى يدرك الآخر  
 فان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانهما كانت متعلقة بخدمتهما و  
 قد وقع الياس عن ذلك رجل قال لعبدين له احدا كما احب بعد موتي وله  
 وصية ما به درهم ثمرات اعتقا ولهما وصية ما به درهمينهما لان ثمرات  
 شاع العاق بينهما حصصا فليست الوصية ولو قال ولكل واحد منكما ما به درهم  
 بطلت احدي الماسين لان احدهما عبده فلا يصح له الوصية رجل قال  
 في وصيته اعتقوا عبدي الذي هو قديم العصبه تكلموا في قدم العصبه قال  
 اكثرهم قديم العصبه من صبيحه سنة واحد واذل من قوله تعالى حتى عاد  
 كالعرجون القديم والعرجون يلبث على النخل في كل سنة فالذي يبقى سنة  
 يكون قديما رجل قال لله على ان اعقب هذا العبد فعتل خطا واخذ المولي  
 قيمته لانزعه التصديق بالقيمة ولو قال لله علي ان تصدق لهذا العبد  
 فعتل العبد خطا واخذ المولي قيمته كان عليه ان يتصدق بقيمته لان  
 في الوجه الاول التزم الاعتاق مسبقا للحال الاعتاق وهو العبد واماني  
 الوجه الثاني التزم الصدقة رجل قال لعبده انت مدبر على الف قال  
 الوصية حمد الله لا يعتق قبول العبد ولو قتل كان للمولي ان يبيعه فان لم  
 قبل الموت

ويقطع

القيمة سائر العبد  
 2 قبول الصدقة

تعتق حتى مات المولي وهو في ملكه فصل الالف عتق وقال ابو يوسف  
 منجمله الله عليه ان لم يعمل حتى قال المولى ذلك ليس له ان يعمل بعد الموت  
 وان قل حتى قال المولي كان مدبرا وعليه الالف اذا مات المولى ولو  
 قل الرجل لعبده انت حر بعد موتي على الف درهم عتق قبول العبد بعد الموت  
 في ظاهر الرواية واذا امل بعد الموت قالوا لا يعتق الا باعتاق الوارث  
 ولو قال انت حر على الف بعد موتي يعتق القول للحال واذا امل يصير  
 مدبرا ولا يلزمه المال لان المدبر باق على ملك المولى والمولى لا يستوجب  
 على عبده مالا ولو قال لعبده ان شئت فانت حر بعد موتي قال محمد  
 رحمه الله كانت المشيه بعد الموت وكذا لو قال اذا جاء غد فانت حر ان  
 شئت كانت المسيه اليه بعد طلوع الفجر من الغد وكذا لو قال انت حر عدا  
 ان شئت كانت المشيه في الغد ولو قال ان شئت فانت حر عدا كانت  
 المشيه اليه للحال في قول ابى يوسف ومحمد وظاهر الرواية عن الحنفية  
 رحمه الله وهن ابى يوسف في رواية الامالي ان قدم المسيه بعذر المشية  
 للحال وان اخره اعتبر المشيه في الغد وعن ابى حنيفة رحمه الله في رواية  
 المشية اليوم في الغد في المضلين وكذلك في التذير عنده بعذر القول  
 بعد الموت على كل حال رجل قال لعبده انت حر لو رموت ولوي  
 ناليوم ساض النهار دون الليل لا يكون مدبرا وبصر كانه قال انت حر  
 بعد موتي في النهار فلم يكن العاق معلقا بمطلق الموت وكان له ان يذعه  
 ولو قال انت حر بعد موتي بيوم لا يكون مدبرا وله ان يبيعه ولو مات  
 المولي وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا  
 باعتاق الوارث رجل قال كل مملوك لي بعد موتي حر فاما كان في ملكه  
 موتي حر فاما كان في ملكه يوم المقالة تكون مدبرا فاما يملكه بعد المقالة لا  
 لا يكون مدبرا ولو قال اذا ملكك فلانا فهو حر بعد موتي فملكه كان مدبرا  
 لانه علق على الحرية بموته مطلقا الا انه علق تلك الجملة بشرط وهذا لا يخرج  
 من ان يكون مدبرا رجل قال كل مملوك لي فملكه فهو حر اذا جاء غد يدخل في  
 حر بعد موتي

قالوا قال العبد اذا ملكك  
 فلانا فانت حر بعد موتي  
 فملكه يصير مدبرا

قالوا قال العبد اذا ملكك  
 حر بعد موتي



ذلك المدبر ولم الولد ولدها لا يدخل فيه المكاتب ولا يدخل فيه من كان قاتلا  
 وقت المقالة ثم يصير مكانا قبل محي العبد ولا يدخل في ذلك من ملكه بعد  
 الميثاق ولو قال كل مملوك املكه اليوم حري يدخل فيه من كان في ملكه وقت  
 المقالة وما استغفاه في يومه وكذا لو قال هذا الشراؤه هذه السنة ولو  
 قال كل مملوك املكه الساعة فهو حر فهو علي ما كان في ملكه ولا يعتق  
 ما استغفاه من ساعته فان عني به الساعة الزمانية التي يذكرها الميثاق  
 بصدق في ادخال ما سمي بعد الكلام ولا يصدق في صرف العقب عما  
 كان في ملكه ولو قال كل مملوك املكه غدا فهو حر ولم ينو سببا قال  
 محمد بن محمد بن عبد الله يعنى من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد غدا  
 قال ابو يوسف يعنى ما سمي في الغد لا غير ولو قال كل مملوك  
 املكه يوم الجمعة فهو حر يعنى من ملكه يوم الجمعة في قول ابو يوسف ولو  
 قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه للحال  
 يعنى يوم الجمعة ولو قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء غدا فهو علي ما كان  
 في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مملوك املكه الى ليلته فهو حر يدخل  
 فيه ما سمي في الليل من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه  
 وقت المقالة في علي هذا اذا قال الي سنة او سنة او ابدا او الى الموت يدخل  
 فيه ما سمي في تلك السنة دون ما كان في ملكه ولو قال اردت  
 بقولي سنة من سقى في ملكي لادن في القضا ومدن فمادته وبين الله  
 ولو قال كل مملوك لي حر ان دخلت الدار او قدم الشرط وقال ان دخلت  
 الدار فكل مملوك املكه حر فهو علي ما كان في ملكه وقت المقالة ولا يعتق  
 وجود الشرط ولو قال ان فعلت كذا فكل مملوك املكه لوميد فهو حر  
 فهو علي ما كان في ملكه عند وجود الشرط ولو قال كل مملوك اسره  
 فهو حر ان كنت فلانا فهو علي ما استريم قبل الكلام ولو قال ان كنت  
 فلانا فكل مملوك اسره فهو حر فهذا علي ما استري بعد الكلام ولو قال كل  
 مملوك اسره ان اكلت فلانا فهو حر فهذا علي ما استري بعد الكلام ولو قال

[illegible]

أوصني ما يجب في الفناء

مثلاً ولو ادى اليه  
القاسم مال التسمية بعد  
هذه المقالة لارجع المولى  
عليه ص

بکون

وجیه



كل ما ولد له بنت <sup>نسب</sup> ولدها من يملكها او يملك بعضها كانت ام ولد لمن ثبت  
 نسب ولدها منه وكذا الجارية اذا اولدت ولدا من غير المولى سباح او طي  
 لست به ثم يملكها من ثبت نسب ولدها منه لصار ام ولد له عندنا وان ملك  
 ولدها منها عين عليه وان ملك ولدها من غيره يكون ملكا له ان يبعده  
 ولو قال حامل جاريته هذه مني او قال ما في بطنها مني ولد فهو مني فاسقطت  
 سقطا استبان خلفه او بعض خلفه لصار ام ولد له وان لم يستبين لاصار  
 ام ولد له عندنا ولو قال حامل هذه الجارية مني او قال ما في بطنها من ولد فهو  
 مني ثم قال بعد ذلك كان رجلا ولم يكن ولدا فصدقه الامة في ذلك او كذبته  
 كانت ام ولد له ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من رجل او ولد ثم قال  
 كان رجلا فصدقه الامة لم يكن ام ولد له رجل قال الجارية قد ولدت هذه  
 ام ولدي ان كان القول في الصحة نصير ام ولد له سواء كان معها ولدا او  
 لم يكن وان كان القول في من الموت فان كان معها ولد لصار ام ولد له  
 سواء كان معها ولد او لم يكن وان كان المولى في مرض فان كان معها ولد  
 لصار ام ولد له لعنق من جميع ماله وان لم يكن معها ولد لعنق من المثلث وام  
 الولد لعنق ثلث المولى من جميع ماله ولا سعة عليها على كل حال ولا يجوز  
 اخراجها عن ملكه الى غيره بدع او هبة او مهاد او صدقة وان باعها  
 ووضى القاضي بخواريجها لاسفد قضاء في الظهور والروايات ولا يضمن  
 ام الولد بالعصب والسبع الفاسد والاعناق في قول <sup>الى</sup> حنيفة في  
 الله عنه وانما يضمن ما ضمن الجارية المشركة اذا اولدت ولدا فادعاه  
 مخالفا لاصرام ولدها فان اعفها احداهما او مات عبق كلها في قولهم  
 ولا سعة عليها ولا ضمان على المعتق في قول <sup>اي</sup> حنيفة وقال صاحباه  
 رحمته لست عليها اذا مات احداهما يسعى في نصيب الاخر فان اعتقها  
 احداهما ضمن المعتق نصف قيمتها ان كان موسرا ويسعى للاخر في نصف  
 قيمتها ان كان معسرا <sup>حاربه</sup> ولدت من رجل سباح ثم استراها مع اخر لصار  
 ام ولد له ضمن نصف قيمتها لشره موسرا كان او معسرا وان لم يشر الحاربه

انما قضى القاضي بخوار  
 جميع ام الولد لا ينفذ  
 قضاؤه

ان عتق المولى

ولكن ملك ام ولد حرة او شرا او غير ذلك عتق الولد ويسمى لاحظه في نصيبه  
 ولا ضمان عليه في قول <sup>الى</sup> حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يضمن ان  
 كان موسرا ويسعى العبد ان كان معسرا وتكلموا في قيمة ام الولد قال  
 بعضهم في قيمتها ملك قيمتها لو كانت قنه رجل عتق ام ولد على ان يروح نفسها  
 منه فقبلت عتقت فان ابت ان يروح نفسها منه لاسعيه عليها ولو اعترف  
 امته على ان يروح نفسها منه فابت ان يروح نفسها منه كان عليها السعيه  
 في قيمتها رجل قال الجارية ان كان في بطنك غلام فهو مني الى سنتين فولد  
 لاقل من سنة اشهر ثبت نسب لولده منه وان ولدت لاكثر من سنة اشهر لا يثبت  
 والتوقف بطل ام ولد الذي اذا اسلمت تجر الى الحرة بالسعيه واذا قضى القاضي  
 عليها بالسعيه كان حالها كحال المكاتب ما بود السعيه حرة في خرج البنا مام و  
 لده لا يكون له ان يدعيها رجل يروح امته من عبده فولدت فادعاه المولى  
 لانهما لنسب من المولى ويكون من الزوج وعتق الولد على المولى باقراره  
 اللهم رجل استولد جارية تصار ام ولد له ولا يغير قيمتها ولا يغير عرقها واذا اخرج  
 الرجل جارية ولده الصغار فولدت منه لاصرام ولده لو ولدت فانه يدعيها  
 من ولده الصغار ثم تزوجها واذا اولدت جارية الرجل فادعاه المولى وابوه  
 كان من المولى ولو وطئ جارية امرأته او حاربه والدم او جرح فولدت  
 وادعاه لا يثبت النسب ويذكر عند الحد للشبهة فان قال احط الى المولى لا  
 ثبت النسب الا ان يصدق المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان صدقه  
 في الامر من جميع ثبوت النسب والا فلا وان كذب المولى ثم ملكه الجارية  
 لو قام من الدهر ثبت النسب رجل في يديه غلام صغير لا يعرف فقال هو عبدي  
 كان القول قوله فان ادرك الغلام وقال انا حرة لا تسبل قوله وان افام اليه  
 ملك يتيته وان كان الغلام كرا فاعمال الذي يوتي يديه هو عبدي فقال  
 الغلام انا عبدي فلان كان القول قول الذي يوتي يديه ولو لم يفعل انا عبدي فلان  
 ولكن قال انا حرة لاصل كان القول قوله رجل في يديه صبي يقول هو عبدي  
 فاعفوه ثم رجعا اخر واقام اليه انه عبدي فبلى يتيته ولقضى له بالعبد وظل

وان كانت ام ولد  
 وان كان في بطنها مني  
 حرة على ما في الولد  
 المولى في بطنها ولده

وعتق الولد بالقراءة واذا  
 اراد الرجل ان يطأ حاربه  
 ولا تصير ام ولده



اعناق الاول رجل باع غلاما ثم ادعا انه اعقبه او دبر لا يطيل قوله ولو ادعى  
 انه اسد علق من ماله تحت القصب وسط البيع رجل فجر بامه فولدت ثم استأثرا  
 لا لصا ام ولده استعصاما وان اسقى الولد عني رجل اسقى امه لها ولد  
 اولاد ولدتهم في بطون مختلفة فادعى واحد منهم انه ولد له منه منه  
 ابناون ارقاله جاريتان رجلين ولدت ولدا فادعاه احد الشريكين واعتقه  
 الاخر وخرج الكلام منهما معا كاشا الدعوى اولى من الاعناق لان الدعوى  
 تستند الى حاله العلق والاعناق تعتمد على الحال فكون المعاق معتق  
 ولذا ام ولد الغلام اذا اراد الرجل ان يزوجه ام ولده يدعي له ان يستبرأها  
 ثم يزوجه فان زوجها قبل ان يستبرأها جاز النكاح ولو اعتقها ثم تزوجها  
 لا يجوز النكاح حتى يفضى عدها ثلاث حيض فان زوجها قبل الاعناق  
 فولدت ولذا من الزوج قالو لذيكون عذرة الام بعق بموت المولي من جميع  
 المال عني ام الولد كبر المكر الملك كعني المحارم كبر المكر الملك ونفسيا  
 ام الولد اذا اعتقها وارثت ولحققت بدار الحرب ثم سبوت واستأثرا المولى  
 فانه يعود ام ولده وكذا المولى اذا جرم محرم بعقت عليه ثم ارثت ولحققت  
 بدار الحرب ثم سبوت واشترتها عفت عليه وكذلك ثانيا وقالوا وكذلك ام  
 المولد ولو اسقى جاريتا فولدت منه مع ابنته لها من غير لصا جاريتا  
 ام ولده ليس له ان سعيها وله ان يدعي الاسته فان روج الحاربه رجلا  
 فولدت منه من الزوج ليس له ان يدعيها فله ان يدعي الاسته لانه ولدت الابنه  
 بعد ما صار ام ولده بعد الشرافان اغتصبته ثم اشترها من بعد الشرافان  
 عدن كما كن في قول ابى يوسف رحمه الله يحرم عليه بيع الام والابنه الثانية  
 ولا يحرم مع الابنه الاولى وقال محمد يحرم مع الام ولا يحرم مع الابنات  
 ام الولد اذا ولدت ولدا كان الولد من المولي الا ان ينقضي اذ احرمت ام الولد  
 على مولاها مضايف او كوها فحان بولد استه اشهر لا يلزم المولي ان يدعي  
 ولو اعقب ام الولد ثم حان بولد سب السب الي سببين ولا يجوز نفية  
 رجل كلني له كان وطيبا ويعزل عنها فحان ن مانا ثم عالت وولدت لتعذر

يطلب

تذكر  
 ما روي ام ولد سب  
 ان سبها كسبه

اشترى بغير قدره  
 مع ابنته بها فزنى

جاريتا

منه غابت فالوا ان ذهبت الي من كان منه غابا وكان اكثر ربه الها  
 فجرت بموت سعد من ثمن ولدها وان لم يظهر منها فجور واكثر ربه الها  
 عمنه لا يدعي له ان ينفي هذا الولد يدعي ان سبها لها ام ولده كيلا  
 سبوت ولده بعد موته ام ولده اعقبها مولاها ووجبت عليها العدة لا يكن  
 لها نفقة على المولي ام الولد اذا اجنت حنانه موصيها المال كان موجب  
 حيايتها على المولي في ما له حاله كحنايه المدين ام الولد لا يغسل مولاها بعد  
 الموت ولا يملك بالاسر ونجب صدفه فطرها على المولي ويجوز لها ان تسافر لغير  
 محرم ونظري بعد فناع ولو ملى سيدها خطا لا يجب عليها السعيه وان  
 ملى عمده او المولي وليان فغضا احدهما سلب نصيب الاخر ما لا يسعى  
 في ذلك وكذا لو كان لها ولد من المولي سقط النصاص لسعي في جميع قيمتها  
 حارسه ادعت على مولاها الها ام ولده فانكر لا يستخلف المولى في قول  
 الى حصفه رضي الله عنه والمولى ان يحارم ام ولده على النكاح وملك روج  
 الامه عليها ولو روجت ام الولد لعازن المولي ثم اعتقها المولى فان كان  
 الزوج دخل بها قبل العتق حاز ذلك النكاح لا سبب للحب عليها عده العتق  
 ويتأكد فرائض المولي فلا يجوز ذلك النكاح رجل قال جاريتا كل ولدتا  
 فهو حر فحوا ولدني ملكه عني ولا يعنى ما في بطنها ما لم تلد فان مات  
 المولى وهي حبلى من عمار المولى ثم ولدت لا يعنى الولد لها زالت عن ملكه  
 بالموت وكذا الوبا عمارا ثم ولدت ولو ضرب انسان بطنها فالت جنينا ميتا  
 كان على الضارب ما في حنن الامه ولو قال كل ولد تحبلين به فهو حر  
 والمسئله حالها كان على الضارب ما في حنن الحر وان باعها فولدت  
 بعد البيع لا قل من سنه اشهر من وقت البيع فهو حر والبيع باطل ولو ولدت  
 بعد البيع لسنه اشهر فصاعدا ولا اكثر من سدين من وقت التمان او اقل  
 فالبيع جائز ولذا وقال لامه ما في بطنك حر فولدت لا قل من سنه اشهر  
 عني وان ولدت لا اكثر من سنه اشهر لا يعنى **فصل في النكاح**  
 الكتاب مستحب لمن علم فيه خيرا اي علم ما منه ولينك في الحان وقد رت

والا لم يدخل بها حب عليها  
 عده العتق







المكاتب إذا استوي أباؤه أو ابنته يتكاتب عليه فإن استوي أباه استكاتب  
عليه في قولهم إلى حصة زحمة الله . إذا مات المكاتب ورثت له  
مولاه في المكاتب سعى في حومه وإن كان الولد مستري فمال له إمام  
توكل في المكاتب حالا ولا يرد في الرق وإن رث المكاتب ذراعه محرم  
لأن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله عليه ما يقوم مقامه في حومه . المكاتب  
إذا احتج حايه موجه المال كانت حاشه عليه بحال لا قل من فمته من الأش  
وإن حتى المكاتب على مولاه أو رضى المولى كانت حاشه معصية وكذلك  
حايه المولى على المكاتب أو رضى . المكاتب إذا استوي جاريه واستبرأ  
محصنه ثم عتق له وطيمها وإن عجز المكاتب ورد في الرق مع الحاربية  
محب الاستبرأ على المولى . وإن استوي المكاتب ابنته أو أمه ثم عجز لا  
محب الاستبرأ على المولى وتجرى عما حاضرت عند المكاتب قبل العجز . وإن  
استوي اخته ثم عجز المكاتب حب الاستبرأ على المولى في قول أبي حنيفة  
رحمهما الله لأنه لا يصار مكانه بخلاف الأم والأبنة . المكاتب إذا  
عجز لا يحب الاستبرأ على المولى . المولى إذا وهب المكاتب في المكاتب  
يعتق للحال لأن المكاتب مملوك قاضي دمه قبل القول لأن هبة الدين من  
عليه الدين يصح قبل القول . فإن قال المكاتب لا قبل بعود المكاتب  
وتكون المكاتب حرة لأن هبة توتد بالولد إلا أن العتق بعد وفقه لا  
يحتل بعود المكاتب وسعى العتق كالمطالب إذا وهب الدين من المديون  
وبه كعتق فرد الأصل لعود الدين في دمه الأصلي وسعى بده  
المكاتب . مكاتب من رجلين فضل أحدهما لصف المكاتب لا يعتق  
المكاتب فإن إبراهيم الشريك الآخر عن نصيبه أو وهب له نصيبه عتق المكاتب  
ويسلم الأول ما قبض ولو كانت المكاتبه الفاو فضل استمايه وإبراهيم  
عن أربع مائة قال محمد رحمه الله يعتق المكاتب وما فضل الأول  
تكون بين الأول والمستري على ستة . رجل وهب نفس عبده من عبده  
عتق العبد وإن لم يقبل لأن تملكك نفس العبد من اعتاق في صحيح

الدين  
الروح

وإذا وهب العبد بوقته  
تكون له

العبد



من عتق قبول . رجل قال لعبدك اسر نفسك بالفتى فاعتقه العبد  
مصلحة عتق لأن بيع نفس العبد من العبد اعتاق . وله قال لعبدك  
أنت حر على الف فمال العبد فعتق لأن بيع نفس العبد من العبد  
اعتاق . ولو قال لعبدك أنت حر على الف فمال عتق كذا لك . هنا  
لعبدك مادون قال للمولى استرني جاريه فمال المولى له أن يصنع لها ما  
فاعتقها المادون لا يعتق لأنه لا يرد هذا الأمر الاعتاق . عبد دفع  
إلى رجل مالا وقال استرني من مولاي لهذا أو اعطني يكلوا فيه و  
الصحيح أنه سفد البيع والاعتاق وعلى المشتري الثمن من أخري وما  
أخذ المولى أو لا يسلم للمولى إذا قال لعبدك ادخل الدار وأنت حر  
العتق . سعلق بالدخول وكذا الطلاق **فصل في الاعتاق عن الغير**  
رجل قال لغيره حارتي هذه لك على أن يعتق عني عبدك ولأن قبل  
ولأن ذلك وفضل الحاربية لم يكن الحاربية به حتى يعتق العبد عن الأمر  
لأن ملك الحاربية ما دام ملك العبد منه في ضمن الاعتاق والملك إذا  
كان في ضمن النحل لآتم الاستحصيل ذلك الفعل وما لم يوجد ملك  
العبد لآتم ملك الحاربية . رجل اعتق عبد له عن أبيه المثل جاز  
وبالون الولاء لأنه هو المعتق وللأب ثواب الاعتاق إن شاء الله تعالى  
**فصل في العتق بدعي النسب وملك ذي الرحم المحرم**  
رجل قال لعبدك هذا ابني أو قال لحاريتك هذه ابنتي إن كان المولود  
يصلح ولذا له وهو محمول النسب بثب النسب ولعنق العبد سواء كان  
العبد أعجميا خلقيا أو مولدا وإن كان العبد يصلح ولذا له لكتبة  
معروف النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وإن كان  
العبد لا يصلح ولذا له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة  
رحمهما الله وقال صاحب جارية لا يعتق . ولو قال لعبدك هذه ابنتي  
أو قال لحاريتك هذا ابني ذكر في الأصل أنه لا يعتق وأختلف المشايخ  
فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب فلو صح . أما على قول أبي حنيفة رحمه الله

ولا يعتق الثقات على أقرار  
بما سألوا

وطريق صرفه النسب أن يصح إذا قل  
هذا ابنتي لا يثبت النسب  
لأنه لا يثبت النسب إلا بالثبوت  
أو يثبت النسب بالثبوت  
أو يثبت النسب بالثبوت  
أو يثبت النسب بالثبوت



وقوله للاخمين  
ذلك لم اعين  
هل يفتوح الحق  
منه

من قبل عتق هذه فقال لا عتق الا ما ان جميعا لان قوله للاوي لم اعن هذا  
 افرأ منه لو فوج الحق على الاوي بعضا جميعا وكذلك في الطلاق ولو قال  
 لعبد من له احد فما حر فصل له ايتهما نويت فقال لم اعن هذا و اشار الى احدتهما  
 عتق الاخر فان قال بعد ذلك لم اعن الاخر عتق الاول ايضا وهذا الاول سواء  
 ولو قال لاحد هذين الرجلين على الف لا درهم فعتق له اهو هذا فقال لا يجب  
 المال للآخر لان الاقرار بالمال المجهول بطل فلا يستحق عليه البيان ففتي احدهما  
 لا يكون لعبدنا للآخر اما القاع الطلاق والعاق المبيها صحح لان الكلام  
 بمنزلة المعاق بالمان وللعنق الطلاق والعنق بالشرط جائز فاذا صح الاسماع  
 يستحق عليه البيان ولا لذلك فلعنق الاقرار بالشرط رجل قال امه وعبد  
 من رقتي احرارهم مات قبل البيان فان كان له عبدان وامه عتقت الامه و  
 من العبد من كل واحد منهما نصفه ولو كان له امه وثلاثه اعبد عتقت  
 الامه ومن العبيد من كل واحد منهما ثلثه وان كان له ثلثه اعبد وثلثه اما  
 عتق من الاما من كل واحد ثلثها ومن العبيد كذلك ولو عتق ثلثه اعبد و  
 امان عتق نصف كل امه وثلث كل عبد **فصل في اعتناق الحر**  
 حرني اسلم عبدك المسلم وخرج السالم من انما لمولاه عتق وله ان يوافق  
 من احب لانه من اهل الارض ليس لاحد عليه ولا وان اسلم عبد الحرني ولم يحج  
 السالم لعنق لان الاسلم لا ينبغي بقا الرق فاسلم مولاه تم طهر المسلمون علي دراهم  
 فعتق يكون عتداله ولو اسلم عبد الحرني فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب  
 عتق العبد قبل ان يقبضه المشتري في قول ال حنفية رضي الله عنه وقال  
 صاحب جادة لا يعنق وكذا الوبا عه من دمي حرني له عبد كافر فاسلم العبد ختم  
 مولاه كانت الخدمة اما ما للمولي ولو اعنق الحرني عبد الحرني في دار الحرب  
 لا سفد اعاقه في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافاً وقيل سفد الاعناق للمام  
 عند الكل وانما الخلاف في ثبوت ولا العنق عند أبي حنيفة لا نسب وعندهما  
 حيث فلو اعنق عبد المسلم في دار الحرب صح اعناقته في تولصه ويكون الولاء  
 وعن أبي حنيفة انه لا يملك له حرني دخل دارا با مان ومعه مديون او مكانه

يعتق ومنهم من قال لا يعتق عبد الكافر. **و** لو قال على وجه الزنا ما اعتق لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يعتق في الصلح هو الأول **و** لو قال لعبد يا بني أوفال لأمته ما بنيت لا يعتق **و** أن نوى كما لو قال ما أن لو قال يا ابنه ولم يصف إلى نفسه فانه لا يعتق **و** أن نوى **و** لو قال لعبد هذا لي أوفال لحاربه هذه لي **و** ملها يلد مثله يعتق **و** أن لم تكن له ابوان مضر وفان صدقاه ملت لشبهتهما **و** أفلا قال بعض منايختا رحمهم الله في دعوي البنوة أيضا لا يثبت النسب إلا بصدق الغلام **و** الصحيح أنه لا يشترط تصديقه **و** لو قال لعبد هذا أخي لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يعتق **و** لو قال هذا أخي لي أوفال أخي لا يعتق **و** لو قال لعبد أي كوجه لا من اختلافهما **و** الصحيح أنه لا يعتق **و** لو قال هذا عتي ذكر في بعض الروايات أنه لا يعتق **و** الصحيح أنه لا يعتق قل من ملك شخصًا لا يحوز بكاحه على المأبأة بسد القرباء كالإخوة والأخت والأعم والخال يعتق عليه صغيرا كان أو كبيرا عاقلا أو مجنونًا **و** قال الشافعي رحمه الله لا يعتق الأم من له أولاد إذا استأدي أمه هي حبي من أمه مكاح أو وطئ عن شبهة يعتق ماني طمها لأنه أخوه وله أن يسع الأمه إذا وضعت لأن الأمه لم تصدق ولم يبنه **و** رجل أقر في مرضه لابنه بالف درهم وليس له وارث سواه ولم يدع مالا إلا مملوكًا هو أخ الابن لأمه ودمه المملوك مثل الدين ثم مات **و** قال محمد رحمه الله يعتق المملوك لأن الأمه في المرض للوارث وصيه فإذا ملك أخاه عتق عليه **و** لو كان الأقر في الصحة لا يعتق لأنه مملوك المملوك بالدين **و** رجل وكل رجلا مان استأدى له مملوكًا فعتقه عن طمها **و** فسمى له الثمن فاستأدى المملوك **و** قال أبو يوسف رحمه الله يعتق كما أسراه الوكيل لأنه صار ملكًا للموكل **و** لو وكل رجلا مان استأدى له أمه فعتقه بعد شهر عن طمها **و** فاستأراه الوكيل يعتق كما أسراه ويجزى عن طمها الأمر **فصل في اعتق المبتدأ** رجل قال لأمتيه أحدا كما حره ففعل له أهل عيت هذه المحدثي أمتين بعينها فقال لا عتقت المحزبي ففعل له بعد ذلك



كأنه في دار الحرب فاعلمنا الحرب جاز سعة ولو كان معه أم ولده لا يجوز سعيها  
ولو كان الحرب قريبه ودخلت بامان عن عيده ولو عاد الحرب إلى دار الحرب  
وخطف أم ولده أو مدينه في دار الإسلام حكم لعنهما إذا ما من الحرب أو وصل أو  
السر ولا يفتن حاسه ويكون بدل الكفاية لو رثته إذا ما من المولى عبد مسلم  
الجن الكفار وأدخلوه دار الحرب فابق منهم عنق لأنه استولى على ملك الحرب  
فمثل نفسه فتعاقب كما لو أسلم عبد الحرب في دار الحرب فابق إلى دار الإسلام  
فانه لعن **رجل دخل دار الهند ثم خرج إلى دار الإسلام ومعه هندی يقول**  
**انا عبد تم أسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم**  
**غير مكره يكون حراً أو قولك الهندي انا عبدك يكون اقرار الحرب على نفسه**  
**بالزرق وان اخرج مكرها كان عبداً في الله اعلم بالصواب**  
**كتاب الإيمان**

الإيمان على نوعين فمن بالله تعالى ومن بغيره أما الإيمان بالله تعالى  
فهو ذكر الله تعالى بحرف القسم ومقرنا بالخبر والإيمان بعين ذكر  
شروط صالح وجرا صالح بخلاف بقوله حكمه الإيمان بالله تعالى عند البحث  
وحوب الكفان وحكمه وفوق الإيمان بعين عند البحث وفوق لرفع المحل  
به وكلها قد يكون بالعريه وقد يكون بالفارسيه وعندها من الالسيه  
أما الأول **رجل قال والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا ففعل**  
في الروايات الظاهر ملزمه ثلاث كمارات وتعدد الإيمان متعدد  
الاسم اذا لم يحل لهم الثاني نعمتاً للاول وروى الحسن عن ابي حنيفة  
رحمه الله عليه ان عليه كفان واحد **وبه قال احمد شاخ سمعته**  
رحمهم الله لان الواو من الاسماء الاول والثاني ومن الثاني والثالث  
واو القسم لا واو العطف فلم يتصل الثاني بالاول ولا الثالث بالثاني  
فاذا ذكر الخبر عصب الثالث اقتصر الخبر على الثالث وكانت يميناً واحدة  
واكثر المسامح على ظاهر الروايه **ولو قال والله والرحمن لا افعل كذا**  
ففعّل لزمه كفارتان في قوله **ولو قال والله والله لا افعل كذا سعدت**

اليمين في ظاهر الروايه وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله ان  
في الإيمان الواحد لا تعدد الإيمان وكمل الثاني على التأكيد والتكرار  
**لو قال والله لا ادخل هذه الدار قال والله لا ادخل هذه الدار**  
**فدخلها مؤثّر ملزمه كفارتان ولذا لو قال لا امر الله لا اقر بك قال**  
**في مجلسه والله لا اقر بك ففعلها مؤثّر ملزمه كفارتان** وحكي عن الشيخ  
الامام الحكيمة محمد بن الفضل رحمه الله قال **اذا قال الرجل والله**  
**لا اكلم فلاناً ثم قال من احبني والله لا اكلم فلاناً وكلمه من قال لوي باليمين**  
**التكرار والتأكيد ملزمه كفان واحد وان لوي به المبالغة او لم ينو**  
**الله شيئا ملزمه كفان قال رجل قال والله لا افعل كذا فهو عمن واحد لأنه**  
**جعل الإيمان الثاني تبعاً للاول فكانت مسأله واحدة كما لو قال والله العزيم**  
**لا افعل كذا ولو قال بالله لا افعل كذا وسألني الهأ او نصيها او فهمها يكون**  
**يميناً لأنه ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم والخطأ في الاعراب لا يمنع صحته**  
**الإيمان ولو قال الله لا افعل كذا وسألني الهأ او نصيها لا يكون يميناً**  
**لا بعدد ام حرف القيمة الا ان يعرضها بالكسر فيكون مسأله لان الكسر**  
**تضمن سبق حرف الحافض وهو حرف القسم وقد يكون مسأله بدون**  
**الكسر ولو قال بالله لا افعل كذا قالوا لا يكون يميناً لأنه لم يذكر اسم الله**  
**الا اذا اعرضها بالكسر وفقد الإيمان ولو قال والرحمن لا افعل كذا**  
**واراد به سورة الرحمن روى بشر انه لا يكون مسأله ولو قال والحق**  
**لا افعل كذا او قال بالحق لا افعل كذا يكون يميناً لان الحق من أسماء الله**  
**تعالى ولو قال حقاً لا افعل كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون**  
**مسأله والصحيح انه اراد به اسم الله تعالى يكون مسأله ولو قال بسم الله**  
**لا افعل كذا يكون مسأله ولو قال بصفة الله لا افعل كذا لا يكون**  
**يميناً لان من صفاته ما يذكر في غيره ولا يكون ذكر الصفة كذكر الأسماء**  
**ولو قال بحق لله لا افعل كذا يكون يميناً لان الناس يحلفون به و**  
**لو قال بحق لله لا افعل كذا لا يكون مسأله في قول ابي حنيفة ومحمد**



رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا وَالْحَدِيثُ الرَّوَاتِبُ عَنْ أَبِي يُونُسَ **•** وَعَنْ أَبِي يُونُسَ  
 أَنَّ رَوَاهُ يَكُونُ يَمِينًا وَهُوَ قَوْلُ **•** الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **•** وَلَوْ قَالَ  
 اللَّهُ أَوْ لَعَنَ اللَّهُ لَا أَفْعَلُ لَئِنْ يَكُونُ يَمِينًا **•** كَذَا لَوْ قَالَ **•** وَجَلَّ اللَّهُ  
 عَظَمَةُ اللَّهِ وَكِبَرِيَّاهُ **•** أَوْ قَالَ **•** وَمَلَكَتْهُ وَقَدَرَتْهُ وَلَوْ أَنَّ الْمَنَ أَوَّلَ  
 سَبْعِينَ مِائَةً **•** وَلَوْ قَالَ **•** وَعَلَى اللَّهِ لَا أَفْعَلُ لَئِنْ يَكُونُ يَمِينًا **•** وَيَل  
 إِذَا لَوِيَ الْيَمِينَ مَسًّا **•** وَلَوْ قَالَ **•** وَرَحِمَهُ اللَّهُ لَا أَفْعَلُ لَئِنْ يَكُونُ مَسًّا فِي قَوْلِ  
 أَبِي حَنِيفَةَ **•** وَرَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا **•** وَلَوْ قَالَ **•** وَعَذَابُ اللَّهِ أَوْ سَخَطُهُ  
 أَوْ غَضَبُهُ أَوْ قَالَ **•** وَرَضِيَ اللَّهُ وَرَوَاهُ أَوْ قَالَ **•** وَعَبَاكَ لِلَّهِ لَا يَكُونُ مَسًّا  
 وَلَوْ قَالَ **•** وَأَمَانَةُ اللَّهِ يَكُونُ مَسًّا **•** وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ  
 مَسًّا وَهُوَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ **•** وَلَوْ قَالَ **•** وَعَمِدَتِ اللَّهُ أَوْ قَالَ **•** وَدَمَهُ اللَّهُ  
 يَكُونُ مَسًّا **•** وَلَوْ قَالَ **•** عَلَيْهِ لَعَنَهُ اللَّهُ أَنْ فَعَلَ كَذَا **•** أَوْ قَالَ **•** عَذَابُ اللَّهِ  
 أَوْ قَالَ **•** أَمَانَةُ اللَّهِ أَنْ فَعَلَ كَذَا لَا يَكُونُ مَسًّا **•** وَلَوْ قَالَ **•** وَسُلْطَانُ اللَّهِ  
 لَا أَفْعَلُ كَذَا لَا يَكُونُ مَسًّا **•** وَأَنْ لَوِيَ بِهِ الْقَدْرَ يَكُونُ مَسًّا **•** وَلَوْ قَالَ **•** أَشْهَدُ  
 أَنْ لَا أَفْعَلُ كَذَا أَوْ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَوْ قَالَ **•** أَحْلَفُ أَوْ أَحْلَفُ بِاللَّهِ أَوْ أَقْسَمُ بِاللَّهِ  
 أَوْ أَعْزِمُ أَوْ أَعْزِمُ بِاللَّهِ أَوْ قَالَ **•** عَلَيْهِ عَمِدَتِ اللَّهُ أَنْ لَا  
 يَفْعَلَ كَذَا أَوْ قَالَ **•** عَلَيْهِ دَمَهُ اللَّهُ أَنْ لَا يَفْعَلَ كَذَا **•** وَلَوْ قَالَ **•** عَلَيْهِ  
 سَبْعِينَ أَوْ قَالَ **•** بِمَنْ بِاللَّهِ أَوْ عَلَيْهِ أَمِ اللَّهُ أَوْ أَمِنَ اللَّهُ أَوْ قَالَ **•** لَعَنَهُ اللَّهُ أَوْ  
 قَالَ **•** عَلَيْهِ مَدْرَ أَوْ قَالَ **•** عَلَيْهِ نَذْرُ اللَّهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ كَذَا يَكُونُ مَسًّا **•** وَ  
 لَوْ قَالَ **•** هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ مَجُوسِيٌّ أَوْ بَرِّيٌّ مِنْ أَجْلَامٍ أَوْ بَرِّيٌّ مِنَ اللَّهِ أَنْ  
 فَعَلَ كَذَا عِنْدَ مَا يَكُونُ مَسًّا **•** وَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لَفَعَلَ هَلْ يَصْرُحُ كَمَا هُوَ عَلَى  
 وَحْدِهِ أَنْ حَلَفَ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَعَلَى الْكُفْرِ بِمَا رَضِيَ **•** وَقَالَ يَهُودِيٌّ  
 أَنْ فَعَلَ كَذَا أَوْ قَدْ كَانَ فَعَلَ وَهُوَ عَالِمٌ وَفِي الْمَنَ أَنَّهُ كَاذِبٌ اخْتَلَفُوا فِيهِ  
 قَالَ **•** بَعْضُهُمْ يَصْرُحُ كَأَنَّهُ لَنْ الْعَلْقَ بِمَا رَضِيَ بِحَسَرٍ يَصْرُحُ كَأَنَّهُ قَالَ  
 هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ وَقَالَ **•** بَعْضُهُمْ لَا يَكْفُرُ وَلَا يَلْزِمُهُ الْكُفْرَانُ لَأَخَا  
 عَمُوسَ وَأَنْ حَلَفَ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ

يَكُونُ مَسًّا

قَالَ **•** بَعْضُهُمْ لَا يَكْفُرُ وَلَا يَلْزِمُهُ الْكُفْرَانُ **•** وَالصَّحِيحُ مَا قَالَ بَعْضُ الْمَشَايخ أَنَّهُ يَنْبَغِي  
 أَنْ كَانَ فِي اعْتِقَادِ الْخَالِفِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ بِذَلِكَ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمَاضِي لَصَارَ كَافِرًا  
 فِي الْحَالِ يَصْرُحُ كَأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَفِي اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ لَوْ  
 فَعَلَ ذَلِكَ لَصَارَ كَافِرًا فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لَصَارَ كَافِرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي اعْتِقَادِهِ  
 ذَلِكَ لَا يَكْفُرُ سِوَا حَالَاتِ الْمَنَ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ فِي الْمَاضِي **•** وَلَوْ قَالَ **•**  
 اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ مَا فَعَلْتُ كَذَا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ قَالَ **•** بَعْضُهُمْ يَصْرُحُ كَأَنَّهُ  
 وَقَالَ **•** بَعْضُهُمْ لَا يَكْفُرُ وَهُوَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَلْزِمُهُ  
 مَسًّا مَرُوحُ الْكُذِبِ دُونَ الْكُفْرِ **•** وَلَوْ قَالَ **•** عَصَيْتُ اللَّهَ أَنْ فَعَلْتُ كَذَا أَوْ قَالَ  
 عَصَيْتُ اللَّهَ فِي ذَلِكَ مَا أَفْرَضَ عَلَى لَا يَكُونُ مَسًّا **•** وَلَوْ قَالَ **•** حَقُّ الرَّسُولِ أَوْ  
 حَقُّ الْإِيمَانِ أَوْ حَقُّ الْقُرْآنِ أَوْ حَقُّ الْمَسَاجِدِ أَوْ حَقُّ الصُّومِ أَوْ الصَّلَاةِ لَا يَكُونُ  
 مَسًّا **•** وَلِذَا لَوْ قَالَ **•** وَدَنَ اللَّهُ وَطَاعَتِهِ أَوْ حُدُودَهُ أَوْ شَرَايِعَهُ أَوْ بِالْقُرْآنِ  
 أَوْ بِالْمَصْحَفِ أَوْ بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ بِالْكَتُبِ أَوْ بِعَلَاكَتِهِ أَوْ بِمَا عَايَاهُ أَوْ بِالصِّيَامِ  
 أَوْ بِالصَّلَاةِ لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا إِذَا لَوِيَ **•** وَلَوْ قَالَ **•** وَبِسْمِ اللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا  
 يَكُونُ يَمِينًا **•** وَلَوْ قَالَ **•** اللَّهُ عَلَى أَنْ لَا أَفْعَلَ كَذَا عَنِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْخَالِ  
 يَكُونُ مَسًّا إِلَّا إِذَا لَوِيَ **•** وَلَوْ قَالَ **•** أَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ وَأَمْسَكَ اللَّهُ لَا يَكُونُ مَسًّا **•** وَ  
 لَوْ قَالَ **•** لَا ادْخُلُ الدَّارَ وَاللَّهُ لَا يَكُونُ مَسًّا وَهُوَ سَمِعَهُ مَا لَوْ قَالَ **•** وَاللَّهُ لَا ادْخُلُ  
 الدَّارَ **•** وَلَوْ قَالَ **•** أَنْ فَعَلْتُ كَذَا أَتَوَيْتُ مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ ذَكَرَ فِي  
 التَّوَارِثِ أَنَّهُ يَخَافُ عَلَيْهِ الرَّعَّةَ وَالْإِعْتِمَالُ فِي حُسْنِ مَذْهَبِ الْمَسَائِلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا  
 أَنَّهُ مَذْهَبُ الْحَكَمِ عَلَى اعْتِقَادِهِ **•** رَجُلٌ قَالَ **•** وَاللَّهُ أَنْ أَمْرًا لَنْ أَوْ هُوَ كَاذِبٌ  
 مَتَى عَمُوسَ لَا يَكْفُرُ فَمِمَّا فِي الْمَنَ بِالْإِطْلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَالنَّذْرِ وَمَا تَكْرَرُ  
 اسْمُهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ كَالَّذِي يَلْزِمُهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ **•** رَجُلٌ قَالَ **•** أَنْ فَعَلْتُ كَذَا  
 مَهْوَرِيٌّ مِنَ اللَّهِ أَوْ قَالَ **•** بَرِّيٌّ مِنْ رَسُولِهِ وَحُثِّ قَانَ عَلَيْهِ الْكُفْرَانُ **•**  
 وَلَوْ قَالَ **•** أَنْ فَعَلْتُ كَذَا مَهْوَرِيٌّ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَحُثِّ مَهْوَرِيٌّ وَأَحَدٌ **•** يَلْزِمُهُ كُفْرَانُهُ وَاحِدٌ مِمَّنْ  
 رَوَاهُ مِنْهُ فَعَلَ بِهَذِهِ أَرْبَعَ كُفَرَاتٍ **•** وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ قَالَ

فَعَلْتُ كَذَا عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

كُتِبَ

تَكْرَرُ

يَعْنِي



هو يهودي ان فعل كذا او هو نصراني ان فعل كذا فهما مسنان . ولو قال  
هو يهودي ما هو نصراني ان فعل كذا فهي واحدة . ولو قال ان فعلت  
لذا فهو يهودي من كثرة الاربعة ففعل عليه كفارة واحدة لا منها معين واحدة  
ولذا لو قال هو يهودي من القرآن . ولو قال ان فعلت لذا فهو يهودي من  
التوراة يهودي من الانجيل يهودي من التوراة يهودي من القرآن ففعل لزمه  
اربعة كفارات . ولو قال انا يهودي عما في المصحف فهي واحدة . وكذا  
لو قال هو يهودي من قل اي في المصحف فهي واحدة . ولو دفع كتاب الفقه  
او دفتر الحساب فيه مكتوب **بسم الله الرحمن الرحيم** وقال انا يهودي  
عما فيه ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة . ولو قال انا يهودي من اسم الله  
الرحمن الرحيم . ولو قال ان فعلت كذا فانا يهودي من القبلة او من الصلوة او  
من صوم رمضان كان عليه الكفارة كالوعلق الكفر بالشرط وعن بعض  
المشايخ البراءة من القبلة لا يكون مسنا . ولو قال انا يهودي من المؤمنين  
قالوا يكون مسنا لان البراءة من المؤمنين يكون لانكار الامان . ولو قال  
ان فعلت لذا فانا يهودي من حجتك التي حججت او قال من الصلوة التي صليت  
ففعل لا يلزمه شيء . ولو قال انا يهودي من القرآن الذي تعلمته يكون مسنا لا يكره  
من القرآن والتبري عن القرآن كفر . ولو قال ان فعلت لذا فانا يهودي من  
هذه الثلاثين يوما يعني شهر رمضان قالوا ان اراد به البراءة عن فرضيتها  
يكون مسنا وان اراد به البراءة عن الاجرة والثواب لا يكون مسنا وان لم يكن له  
شيء لا يكون مسنا بالشك والاحتياط في ان كفر . ولو قال لا فعلت لذا احياة ايسر  
فلان لا يكون ميسرا . ولو قال ما قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون  
ميسرا لا يعلق كذب الله تعالى بالفعل وذلك منزله يعلق الكفر بالشرط . ولو  
قال ان فعلت كذا فاشهد واعلي بالنصانية يكون مسنا ما لو قال ان فعلت  
لذا فهو نصراني . ولو قال ما فعلت من صوم او صلوة لم يكن حقا ان فعلت  
لذا يكون مسنا . ولو قال اللهم انا عبدك واشهدك ملائكتك ان لا  
افعل كذا ففعل لا يلزمه الكفارة لانها ليست ميمين . ولو قال ان فعلت

نفعل

لذا فله الله في سائر ما يكون مسنا . ولو قال الطالب اعطاني ان فعلت كذا  
ففعل كان عليه الكفارة لان من غير ما خصه وساعد اهل بيته فانهم يحلفون  
به . ولو قال هو ياكل المسنة او يستحل الدم او الخمر ان فعل كذا لا يكون  
مسنا . ولو قال لله على صوم او صلوة او حجة او عمره او ما اسد وطلب ما هو  
طاعه ان فعل كذا ففعل في طاهر الرواية يلزمه الوفا بما سبي ولا يخرج عن العهد  
بالمكفارة . وقال الشافعي رضي الله عنه هو بالخيار ان ساء كفر وان ساء  
وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يرجع في احواليته وقال هو بالخيار ان ساء  
فعل ما سمي وان ساء كفر عن مسنة . وبما اخذ مشايخ بخار اسنما الشيخ الامام  
اسماعيل الزاهد والسبح الامام حسن الائمة السرخسي هذا اذا كان شرطاً  
لا يرد كونه فان كان شرطاً لم يرد كونه بحلف منفعته او دفع مضرة كالفسخ  
الشدة وقد ورا غايب وشفا المريض يلزمه عن ماسي . رجل له على اخذ  
ممين وعنده انه لو حلفه بطلاق او عتاف كفر ولا يحلف لم يكن له ان يحلفه  
الا بالله فان قال المدي سيوكد بخاري لخواهم لا يكون كفر . الامان  
بالله تعالى ما يحتمل التعلق بحق ان نقول اذا جاعل فوالله لا ادخل منه  
الدار ويحتمل التوثيق ايضا كما يمين لعن الله تعالى بحوان نقول . والله لا  
ادخل منه الدار الى سنة يميني الامان يعني المسنة . رجل قال لعنه  
الله لا اكلك يوما ولوما فهو كقوله والله لا اكلك لومين يميني الامان يعني  
اليمينين . ولو قال والله لا اكلك لوما ولومين فهو كقوله والله  
لا اكلك مله امام . ولو قال والله لا اكلك لوما ولا لومين يعني الامان  
يعني اللومين . ولو قال والله لا اكلم فلانا اليوم ولا بعد غد كان له ولا غد  
ان يكلمه في الليالي كلها امان ملته . ولو قال والله لا اكلم ميمين واحد  
معه له قوله لا اكلمه مله امام فمدخله الليالي . ولو قال والله لا اكلم  
قل يوم من امام هذه الجمعة فكله في الجمعة ثم حث . ولو قال والله  
لا اكلمك في كل يوم من امام هذه الجمعة فكله في كل يوم وترك كلامه في  
في يوم من امام الجمعة لا يحث وان كله في كل يوم لا يلزمه الاقارن واحدة

يلج وبعض مشايخ

مطلوب  
هل يحلف بطلاق او بعتاق  
بالله يحلف ولو حلفه مع

فلانا اليوم وغدا وبعد غد  
لا يكلمه في الليالي كلها مع



**فصل في آيات اليمين الثانية**

سواء خورم له ان يكتم قال **لو قال** يعصم لا يكون مناديا قال يعصم يكون  
 مناديا **ولو قال** سوكند من خورم له ان كان يكتم يكون مناديا لان هذا  
 الكلام يذكّر للخصم دون الوعد لقول الرجل كواشي دمهم **ولو قال**  
 سوكند خورم ام فهو اخبار ان كان صياقا وفعل يلزمه الكفارة والافلا  
 و لو قال سوكند خورم بطلاق كه ان كه تكتم لا يكون يمينا لانه وعد وخوف  
 بخلاف اليمين بالله عند البعض فانه يكون حمما **ولو قال** سوكند  
 خوري يكون يمينا ماله قوله سوكند مي خورم **ولو قال** بر من سوكند  
 ست كه ان كان يكتم فهو احصاء ان انصر على هذا فهو اقرار باليمين بالله تعالى  
 وان زاد على هذا قال بر من سوكند ست بطلاق يلزم ذلك وان قال  
 قلت ذلك كذباً دفعا لغرض الجلسا وعنده ذلك لا يصدق قضا **ولو قال**  
 بر سوكند خافه لا ست كه ان كان يكتم فهو اقرار باليمين بالطلاق **ولو قال**  
 بالله العظيم كه نوركتر الله العظيم مست له ان يكتم يكون يمينا كما  
 لو قال بالله العظيم الاعظم وهذه الزيادة ما توكيد فلا يصرفاصلا  
**ولو قال** مصحف خدي بدست وي سوحه اكر ثنن كه كند لا يكون يمينا  
**ولو قال** ارحمائي برار است وار لا اله الا الله برار است وار سهد  
 الله برار است اكر اس كار كند في امان ماله **ولو قال** هراميزي  
 كه بخدي دارم نوميدهم اكر اس كار كتم يكون يمينا لان الياس من الله  
 كفر وتعلق الكفر بالشرط **ولو قال** سلماني كونه ام خدي را  
 اكر اس كار كتم فعل قال الفقيه ابو اللث رحمه الله ان اراد بدليل ان  
 الذي فعل من الاعا ان لم يكن حتما يكون يمينا والافلا **ولو قال** هر چه  
 سلماني كرهه ام بكافران دادم اكر اس كتم فعل لا يصرف كافرا ولا يلزمه  
 الكفارة **ولو قال** هر چه خدي كفت دروغ است ان فعل كذا قبل  
 هذا لا يكون يمينا وفعل يكون يمينا وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا بالعرف  
 فكن لك ماله سبيد **رجل قال** والله كه ما فلان سخن نگويم يك رورو

كارخ  
 و

دو رور و سهد **لو قال** يعصم لا يكون مناديا قال يعصم يكون  
 به يك رورو و سهد و رور في من فليكن يمينا يمينا المومنين **رجل**  
**قال** سوكند خدي را كه فلان كار كتم يكون يمينا قال **لو قال** سوكند  
 انما افضل كذا **ولو قال** خدي را وسغا مبر لا بد رفته كه فلان كان  
 يكتم لا يكون يمينا لان قوله وسغا مبر لا بد رفته لا يكون يمينا فاذا احتل  
 من ذكر الله تعالى ومن الشرط ما لا يكون يمينا يصرفاصلا يكون يمينا **فلا يصح**

**فصل في عقد اليمين على فعل الغير**

**رجل قال** لا خرا لله لم فعلن كذا وكذا او لم يواسخلاف المخاطب ولا يمينا  
 اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما اذا لم يفعل المخاطب ذلك وان  
 نوى القاتل الحلف بذلك يكون حالفا وكذا الوفا بالله لم فعلن كذا  
 وكذا او لو قال والله لم فعلن كذا او لم يواسخلاف وان اراد به  
 الاستخلاف فهو استخلاف ولا شيء على واحد منهما **ولو قال** والله لم فعلن  
 كذا وكذا افعال الاخر نعم فهو على خمسة اوجه احدها ان نوى المسدي  
 الحلف على نفسه والمجيب لقوله نعم برمد الحلف على نفسه وفي هذا  
 الوجه محل واحد يكون حالفا اذا لم يفعل المخاطب ذلك حشا جميعا  
 اما المبتدي فظاهر واما الاخر فلان قوله نعم ضمن اعان ما قبله  
 فصركانه قال **والله** لا فعلن كذا فاذا لم يفعل حشا جميعا **والوجه**  
 الثاني ان برمد المسدي استخلاف المجيب والمجيب لقوله نعم برمد اليمين  
 على نفسه وفي هذا الوجه يكون الحالف هو المجيب لا غير حتى لو قال  
 الشرط بحث المجيب لا غير **والوجه الثالث** ان برمد المبتدي استخلاف  
 المجيب والمجيب لقوله نعم برمد الوعد في ذلك دون اليمين وفي هذا الوجه  
 يكون المبتدي هو الحالف ان لم يفعل المخاطب ذلك حب المسدي لا غير  
**والوجه الخامس** ان برمد المسدي استخلاف المجيب والمجيب لقوله نعم برمد  
 الحلف وفي هذا الوجه يكون المجيب حالفا لا غير **ولو قال** بالله لم فعلن  
 كذا او قال الله لم فعلن كذا افعال الاخر نعم وليس لامه ان يمين كان

لا يكون احد من حالفا والوجه  
 الرابع ان لا يكون الاخر هو المجيب  
 وفي هذا الوجه صح



الحالف هو الذي قال له بالله مني قول الله في جميع ذلك وقوله يا الله  
 مثل قوله الله وقوله الرجل اعني اقسمت لتفعلن هذا او تفعلن  
 ما تفعلن او قال اشهد بالله او قال اقسمت عليك او اقسمت عليك  
 في جميع ذلك اقسمت عليك او اقسمت عليك او لم تفعل عليك فلما  
 في هذه النصوص الثلاثة هو المسدي ولا يمين على المجيب وان لو ما جعلا اليه  
 يكون المحب هو الحالف الا ان يكون المسدي اراد ان يمينهم بقوله احلف ويحلف  
 ذلك فان اراد ذلك فلا يمين على المسدي ايضا رجل قال لا خير عليك  
 عهد الله ان فعلت هذا فقال الآخر نعم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمين  
 ويكون هذا على اختلاف المحب رجل قال لامرأته ان فعلت هذا فلما  
 فعلت لم افعل فقال ان كنت فعلت انت طالق بلثا ففعلت المرأة ان  
 كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به يمين المرأة لا تطلق المرأة جماعة  
 من الفساق اجتمعوا وكان يصنع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من  
 صنع بعد هذا صاحبه فامرأته طالق فقال واحد منهم بالفارسية  
 بعد ذلك فصنع رجل بعد قوله هذا ثم صنع هو صاحبه قالوا لا يطلق  
 امرأه القائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بيمين رجل اخذ السلطان  
 و اراد ان يحلف فقال له قل بايزد فقال الرجل بايزد ثم قال السلطان  
 له و راد منه بياي فقال الرجل له و راد منه بياي فلم ياب الرجل  
 يوم الجمعة قالوا الاحب عليه لانه لما قال قل بايزد وسكت صار  
 فاصلا لصاحبه بعد ذلك رجل قال على المشي الى بيت الله وكل مملوك  
 لحج و قل امرأه لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل اخر وعلى مثل  
 ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل لما في الدار لم يزل المشي  
 الى بيت الله تعالى ولا منع الطلاق والعناق لان احباب المسيح على نفسه ان  
 من الله تعالى صحيح ولا كذلك احباب الطلاق والعناق وقد ذكرنا ذلك  
 في باب الطلاق **فصل في عطف الشرط على اليمين**  
 رجل قال لجان ان امرأتي كانت عندك الباردة فقال لجان ان كانت

عنه

محرف

هلام

فلام

امراة مني فبأمر الله طالق وسكت سابعة ثم قال بعد ذلك  
 ولا عار فيكم مني ان كان عند الحالف امرأه اخرى قال سكت سبعة  
 طالق امرأه الحالف وقال محمد بن سلمة لا يطلق وانما الحلف باختلاف  
 الي الوصف ومحمد بن حمزة عليه السلام في الحالف الشرط باليمين بعد السكوت  
 ولا بعد محمد بن سلمة وعلى الفتوى لان السكوت منع الحالف من الشرط فبمع  
 الحالف الشرط هذا اذا كان الشرط على الحالف وان كان الشرط للحالف بان  
 كان فيه محض فاعلى عليه لا يصح الحالف الشرط باليمين بعد السكوت في قولهم  
 رجل قال لامرأته ان غسلت ثيابي فغسلي حرقا فامرأته امرأه اخرى ان  
 تغسل فقال الرجل وان غسلت ثيابي ايضا فغسلي لثاموه لا تحت لثام  
 لانه لا يصح العطف والحالف الشرط وان كان فيه بشرط عليه رجل قال لامرأته  
 ان دخلت هذه الدار فانت طالق وسكت سكتة ثم قال وهذه لامرأه اخرى  
 يعني وان دخلت الثانية فانت طالق قال ابو يوسف رحمه الله يصح  
 الشرط وانهما دخلت ومع الطلاق على الاولى لانه شرط على نفسه ولذا  
 لو قال لا اولى انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وان  
 دخلت هذه الدار لدار اخرى فدخلت المرأة الدار الاولى او الثانية طلقت  
 ولذا لو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه  
 لامرأه اخرى فدخلت الاولى طلقت الاولى والثانية وكذا لك العتق  
 ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لدار  
 اخرى فدخلت الدار الاولى طلقت ولا يصح عطف الثانية على الاولى

**فصل في تحليف الظلمة و فمما نوي**  
**الحالف غيما نوي المسحوق** رجل حلف رجل فحلف ونوي  
 عار ما سجد المسحوق ان كان اليمين بالطلاق والعناق ونحو ذلك  
 بعد منه الحالف اذا لم ينو الحالف خلق الظاهر ظاهرا لما كان الحالف  
 او مظلوما وان كانت اليمين بالله تعالى فان كان الحالف مظلوما كانت  
 اليه سه الحالف وان كان الحالف ظاهرا لم يرد منه ابطال حق الغاي

العقوبة بعد السكوت قال  
 ابو يوسف نعم وبه اخر نصيب  
 من يميني وهذا القول اقرب الى  
 الحالف الشرط باليمين لان غيره يصح  
 التام وقال محمد بن عبد الله  
 الحالف الشرط باليمين



۱۵۷۴

این فکر را در خدمت

معرفة في الجرا لا يمنع دخولها في النكح التي هي في موضع الشرط الآخر  
ان لم يجل اذا قال لامرأته ان دخل دارى هذه احد فانت طالق ونكحت  
هي طلقت وان صادف معرفه في الجرا وكذا الوفاة لامرأته ان طلقت  
بطلاق واحد منكما بهذه طالق لاحدهما لعينها من خلاف بطلاق  
حظ في محبة اما المعرفة في الشرط لا تدخل تحت النكح في الجرا وفيما اذا  
قالت ان دخل دارى هذه احد صادف معرفه في الشرط والمعرفة في الشرط  
لا تدخل تحت النكح في الجرا هذا اذا قال الخالف اكرهش كسى دارى  
كم فان قال اكرهش كسى دارى ان كم ورن حوس دارى كرم  
قال عبد غير مصادف فماتت وبني الله تعالى ولا يصدق في الفضا  
لان قوله هم كس عام فاذا لوى الحصص لا يصدق فصا في ظاهر  
الرواية وعلي قول الخفاف رحمه الله سده الحصص صحيح وحظ من  
المسائل ما في بعد هذا ان سأل الله تعالى السلطان اذا قال لرجل مال  
فلان امير بنزويك نوست فانكر فخلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان  
فخلف فان عبد الخالف اموال بعثتها امرأة فلان الامير اليه والذ  
حاء بالمال زعم ان المال مال امراه فلان وبحوزة بلون مثل الملك  
الاموال للملك المراه ثم زعمت امراه الامار ان المال كان مال زوجها لا  
امراه الخالف حتى لقى الخالف بذلك او لقضى القاضي بذلك بالبدنه بعد  
دعوى صحيحه فصارت الخالف حاشا رجل جلب عسر من شاه من بلد  
ادخل حماله العنم في بلد عماره ظهر عشرين في حاتوته فخلفه امير  
الخطير انه ما حا الا عشرين وما ترك خارج البلد ساخلف وما نوي ما  
جاء الا بغير اى في السوق فالوا لا تحت في عيبه لا نوي ما ختمه ليظه  
لبن لا يصدق فصا رجل اراد ان يخلف غير لس له ان يخلفه بالطلاق  
والعناق والامان المخلطه ومن الشاخ من رخص ذلك وبه ائتي  
بعض مشايخ سمرقند صانه لاموال الناس وحقوقهم ومساكنهم  
الله لم يحوزوا فان الخ المستغنى عنى للمغنى ان لغرض الامر الى راي

والصالحين



القاضي رجل ام امراته ار لخب مندها فوهبت له العكرت الهبة وارا  
 الزوج ان يحلف قال **تضمن لها ان يحلف لان الزوج يملكها** هبة  
 حارس وهي مكر ذلك يحلف والمخار للموكر ما قال **النفقة** او اقلت  
 بركة الله ان نقول للحاكم سله مدعي على الهبة عن اختياره او اني  
 ادعي الزوج عن اختياره فيحلف المراه بالله ما وهبت له فخير  
 وتكون صادقة في ميمينها وال هذا اشارني الخيل ومن هذا الحواب  
 يعرف الحواب في جنس هذه المسائل اذا ادعى على انسان ما لا يوجب  
 عند صاحب المال **ف** اراد صاحب المال ان يأخذ المال منه لعرضه  
 ولو ادعى المطلوب الرهن منه ولحق بالمال **د** ما لا يمكنه اثبات الرهن بخلاف  
 ما الرهن فيقول المطلوب للقاضي سله مدعي على ما لا يوجب رهن او ليس به رهن  
 فان قال **ل**س به رهن حنثد يحلف السلطان اذا كان يطلب **د** رجلا  
 لما حنث بهتمة فاحذر رجلا آخر واراد ان يحلفه بالله ما تعلم احدا من  
 عواميه ولا من اربائيه لما حنث منهم شيئا وهو يعلم لا سعه ان يحلف لان  
 اليمين الكاذبة لا باساح عند الصرون ولكن ينبغي له ان يحلف ويذكر اسم  
 ذلك الرجل الذي يطلبه السلطان ويؤي غير **د** رجل مات وعليه  
 دين ووارثه يعلم بذلك فشهد عدلان عند الوارث ان اباك قد رضي  
 دينه لا ينبغي لهذا الابن ان يحلف عند القاضي ان لا يعلم بان له ديناً  
 على ابيه لان سهادتهما عنده لا تثبت لصا الدين **د** رجل مات وخلف  
 وارثا ودين على رجل فخاصمه الوارث الغريم في الدين فحلف الغريم انه  
 ليس للمدعي عليه شيء فالوا ان كان لا يعلم الغريم بموت المورث موحوا  
 ان لا يكون حاشا وان علم بموت المورث فالصحيح انه يحلف في ممينه لانه  
 اذا علم يومه ان يحلف ليس عليه شيء لا بطريق الوصاية ولا بطريق الوارث  
 وهو كاذب في ذلك **د** رجل قال لعنه ثم اكلت من ثمره **ف** قال  
 اكلت خمسة وخلف وقد كان اكل من ثمره عشرة لا يكون حاشا وكاذبا  
 ولو كانت مئة مطلق او عناق لا تقع شي وكذا الوكيل لرجل لم يأسر

هبة الله في مال عامه وقد كان اشتراه بما بين يديه لا يكون كاذبا و  
 لم يحلف **د** رجل بطلاق او عناق لا يقع شيء وهو يملكها في الحلف  
 الذي يرافقه حلف ان لا يسري هذا الثوب بعينه فاحذر **د** رجل يحلف  
 بيمينه لانه اسراه لعنه وزيان **د** رجل هرب في دار رجل يحلف  
 بيمينه لانه لا يدري ان هو واراد بانه لا يدري في اي مكان هو من  
 دار **د** لا يحلف في ممينه لانه صادق فاما قال **د** رجل كلف يسلح مع جماعة  
 فانهم ان يذهب فنعم فوضع رجله على ناحية من السيلح وقال **ان**  
 بينا الليلة او اكلت هنا فامرته طالق واراد به موضع رجله فام والكل  
 في غير ذلك الموضع من السيلح لا تطلق امرته ويانه وطلق لصا **د** المطل  
 اذا حلف رجلا انه لا تعلم ما مر كذا الحلف ثم تذكر انه كان علم بذلك الا  
 انه نسي وقت اليمين فالوا ان يحلف ان لا يكون حاشا لانه ما كان عالما  
 اليمين **د** رجل حلف بطلاق امراته انه ليس في منزله الليلة مرقه وقد  
 كان في منزله مرقه قالوا ان كانت المرقه قليلة بحيث لو علم بذلك لا  
 نقول عندها مرقه لا تحت في ممينه وان كانت شيع الا انها فاسد بحيث  
 لا تقا ولها احد لا تحت ايضا لانه لا يراد باليمين هذه المرقه وان كانت  
 بحال ياكلها البعض دون البعض تحت في ممينه **د** رجل قال لابنه ان  
 سرقت من داري شيئا فامك طالق فسرق من داره اجرم او لبسه او  
 نحو ذلك قال **ا**لو يوسف رحمه الله ان كان الاب يحلف بحال من القدر  
 عن انه حبان ممينه والا فلا **د** رجل **د** رجل **د** رجل **د** رجل  
 الاب يحلف بذلك القدر عن انه حبان ممينه والا فلا **د** اجاب  
 محمد رحمه الله او لا انه يحلف في ممينه فلما بلغه جواب الى يوسف  
 استحسن قوله **د** رجل قال **ان** في ممينه نارا فامرته طالق فاذا في  
 ممينه سراج فالوا اسطر ان كان حلف لاجل ان بعض حرامه طلبوا منه  
 النار للاصطلاح او للخبر لا تحت في ممينه لان ممينه عند ذلك لا تقع  
 على السراج وان كان الحلف لاجل انهم طلبوا منه النار ليس توقدوا

هذا الحديث في مال عامه وقد كان اشتراه بما بين يديه لا يكون كاذبا و  
 لم يحلف **د** رجل بطلاق او عناق لا يقع شيء وهو يملكها في الحلف  
 الذي يرافقه حلف ان لا يسري هذا الثوب بعينه فاحذر **د** رجل يحلف  
 بيمينه لانه اسراه لعنه وزيان **د** رجل هرب في دار رجل يحلف  
 بيمينه لانه لا يدري ان هو واراد بانه لا يدري في اي مكان هو من  
 دار **د** لا يحلف في ممينه لانه صادق فاما قال **د** رجل كلف يسلح مع جماعة  
 فانهم ان يذهب فنعم فوضع رجله على ناحية من السيلح وقال **ان**  
 بينا الليلة او اكلت هنا فامرته طالق واراد به موضع رجله فام والكل  
 في غير ذلك الموضع من السيلح لا تطلق امرته ويانه وطلق لصا **د** المطل  
 اذا حلف رجلا انه لا تعلم ما مر كذا الحلف ثم تذكر انه كان علم بذلك الا  
 انه نسي وقت اليمين فالوا ان يحلف ان لا يكون حاشا لانه ما كان عالما  
 اليمين **د** رجل حلف بطلاق امراته انه ليس في منزله الليلة مرقه وقد  
 كان في منزله مرقه قالوا ان كانت المرقه قليلة بحيث لو علم بذلك لا  
 نقول عندها مرقه لا تحت في ممينه وان كانت شيع الا انها فاسد بحيث  
 لا تقا ولها احد لا تحت ايضا لانه لا يراد باليمين هذه المرقه وان كانت  
 بحال ياكلها البعض دون البعض تحت في ممينه **د** رجل قال لابنه ان  
 سرقت من داري شيئا فامك طالق فسرق من داره اجرم او لبسه او  
 نحو ذلك قال **ا**لو يوسف رحمه الله ان كان الاب يحلف بحال من القدر  
 عن انه حبان ممينه والا فلا **د** رجل **د** رجل **د** رجل **د** رجل  
 الاب يحلف بذلك القدر عن انه حبان ممينه والا فلا **د** اجاب  
 محمد رحمه الله او لا انه يحلف في ممينه فلما بلغه جواب الى يوسف  
 استحسن قوله **د** رجل قال **ان** في ممينه نارا فامرته طالق فاذا في  
 ممينه سراج فالوا اسطر ان كان حلف لاجل ان بعض حرامه طلبوا منه  
 النار للاصطلاح او للخبر لا تحت في ممينه لان ممينه عند ذلك لا تقع  
 على السراج وان كان الحلف لاجل انهم طلبوا منه النار ليس توقدوا



ما لي صدقة على فقرا  
ملكه ان فعلت كذا  
اخرون جاز وخروج عن النذر  
كما لو وصى عليه الصوم او الص  
ملكه ص  
انزوت تحت ايتني قد انزوت مالي  
صدقة الكرامين وروهم

فصل فی بیان  
در بیان

لله على الملك والدين







أحد في علمه انما يصوم عدد الايام بمعام عدد المناسبات وان اعطى سكرنا  
 في طعمه وسكرنا شبعنا اجاز في طعمه الى واية ولو اطعم حسنه مساكين وكسي  
 جسده فان كان الطعام ملكا جاز ويكون الاغلي منها بدلا عن الارخص منها  
 كان اعلي وعن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك الا ان يوزي ان يكون الاغلي  
 بدلا عن الارخص وان كان الطعام طعام ابا حدة كان الطعام ارخص حصار  
 وان كان الاغلي لا يجوز لان في الكسوف ملكا وليس في الاباحه ملك فاذا  
 فان الطعام ارخص حاز ان يجعل الكسوف بدلا عن الطعام بخلاف ما اذا  
 كان على العكس وان احار الكفار بطعام الاباحه كجوز عذنا وطعام  
 الاباحه اكلنا في شبعنا غدا وعشا وعد آن او عفا آن او عشا وسحور  
 والمستحب ان يكون عدا وعسا حذو ادم وان اعطاهم عدا وعسا حذو  
 لعن ادم حاز عدا لعننا لعننا الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ان  
 من يدى عشره مساكين فاكوا شبعوا اجاز مروي ذلك عن ابي حنيفة  
 رحمه الله فان كان واحد من العشرة اشبعنا اختلوا فيه قال غير طاهر  
 بعضهم ان اقل من ذلك مقدار ما اقل غير حاز وقال بعضهم لا  
 يجوز لان الواجب اشباع العشرة فان عداهم وعشاهم وفيهم  
 صبي فطيم لم يجز وعليه ان يطعم مسكنا آخر مكانه ولا يجوز  
 الكفار بالصوم الا لمن عجز عما سوى الصوم فلا يجوز لمن ملك ما هو  
 منصوص عليه في الكفارة او يملك بدله فوق الكفارة والكفارة  
 منزل يسكنه وصاب بلسه وليس عورته وفوت لومه ومن المناسب  
 من قال فوف شمر وعن ابي يوسف رحمه الله اذا كان له فضل  
 عن المساكين والكسوف لا يجوز له الكفار بالصوم لكن ستر طان  
 يكون الفصل فله الصار به عينا وان كان له عيب وهو يحتاج الي  
 الخدمة لا يجوز له الكفار بالصوم لانه قادر على الاعساق ومن  
 ملك مالا وعليه دين مثل ذلك ووجب عليه الكفارة فقضى  
 دينه بذلك المال حاز له الكفار بالصوم وان صام قبل قضاء الدين

٣٠٩  
 انفسهم لا يجوز له الصوم لانه قادر على الاعساق ومن  
 رجل في الكفارة اشار الى قولن ولو كان له مال غائب او دين على رجل  
 وليس في يده ما يكفر بحسنة حاز له الصوم قالوا هذا اذا لم يزل  
 الغائب عبدا فان كان عبدا يجوز في الكفارة لا يجوز له الكفارة  
 بالصوم لانه قادر على الاعساق رجل مات وعليه دين او دين  
 لسقط عنه اما كفارة الطهارة قال بعضهم يسقط الصاوق  
 بعضهم لا يسقط لانها حق المراه رجل حلف لا يفعل كذا فسمي انه كف  
 حلف بالله او بالطلاق او بالصوم قالوا الا شيء عليه الا ان يتذكر فصل  
 في معنى المصولي المان مما يوقف كالطلاق والعساق وعاد  
 ذلك رجل قال لامراه الغار اذا دخلت الدار فانت طالق فاجاز  
 الزوج ثم دخلت طلقت لان المان بصرف ملك الزوج مباشرة وفوت  
 من المصولي على اجازته ولو دخلت قبل الاجاز لا يطلق عند الاجاز  
 فان عادت ودخلت بعد الاجاز طلقت كذا ذكر في الجامع وفي  
 المسعا اذا دخلت قبل الاجاز فقال الزوج احرق الطلاق علي  
 ففوجأ به ولو قال احرق هذه المان على لزمته المان ولا يقع  
 الطلاق حتى يدخل بعد الاجاز امراه قالت حول امرى سكر  
 واحارث نفسي والزوج حاضر فاحار صار الامر سكرها في مجلس  
 علمها بالاجاز ولا يصح احسارها وان احارث نفسها بعد الاجاز يقع  
 الطلاق بهذا الاحسار لا مالا حيا السابق لان احسارها مالا لا يوقف  
 فلا ينفذ بالاجاز ولو قالت حول امرى سكرى وطلعت نفسي فقال  
 الزوج احرق نفع الحال واحد رجعية واصر الامر سكرها حتى  
 لو طلعت نفسها في مجلس علمها نفع علمها بطلعت اخري وهي سكر  
 بحكم المفاوض ولو ان فضوليا قال لامراه العير جعلت امرى بيدك  
 فاخارت نفسها مبلغ الزوج فاحار الزوج جميع ذلك لا يقع الطلاق  
 واصر الامر سكرها وفي المنتقا لو قال لامراه الغار لعاني الطلاق

ذلك او كان غايبا بلغة  
 الخبر فاجاز صح

نفسها

اختار



فانفسهما او قال لها امرك سدا فاحادث نفسيها او قال  
لها انت طالق ان شئت فعالت سدا فقال الزوج فداخره اذ كان  
في طلق لان قوله اجرت اجازتي الامر من جميعا ولو قال الزوج  
اجرت ولو القضي امرك سدا وقوله اجرت لا ملزمه الطلاق  
الا ان يحار نفسه بعد الاجازة رجل قال ان دخل محمد هذه  
الدار فامراه محمد الذي يدخل الدار طالق فقال محمد اشهدوا  
على ذلك ثم دخل الدار ملزمه الطلاق رجل حلف بما لو كان بالطلاق  
وعتق كل مملوك ماله الى كذا او صدق كل مال ماله الى كذا سنة ان  
هو ساه البيع او شكاة وادب ذلك في كتاب والمملوك حاضر يسمع و  
يفهم ما يقول المولى فلما فرغ المولى من ذلك قال المملوك لمن حضر  
اشهدوا على بذكرك ثم ساه البيع او شكاة فحلت ويلزمه كل ذلك رجل  
حلف رجلا على طلاق وعناق وهدى وصدقة ومشي الى بيت الله  
لعمري وقال الخالف لرجل آخر عليك هذه الايمان فقال نعم  
ملزمه المشي والصدقة ولا ملزمه الطلاق والعناق ولكن ينبغي له  
ان يعق وان قال الخالف لرجل آخر هذه الايمان لا ملزمه ذلك  
فقال نعم ملزمه الطلاق والعناق ايضا رجل قال لاخر  
هل دخلت دار فلان من فقال نعم ولم يكن دخل فقال له السائل  
بالله لقد دخلتها فقال نعم قال فهذا حالف ولو قال له دخلت  
دار فلان من فقال لا وقد دخلها فقال بالله ما دخلتها فقال لا  
ايضا حالف وهذا جواب الكلام السابق ولذا لو قال له فعبدك حرم  
ان كنت دخلتها فقال لا فان عبدك اذ المكن له نية من قبل ان هذا  
جواب لما سأل عنه وبه حلفه وان كان نوى له لا اي عبدك ليس  
حولا يعق عبدك وعن الى يوسف رحمه الله رجل قال لعنه  
عليك عمدا الله ان لم تفعل كذا فقال نعم قال لا شي على القاييل  
وان نوى لها بمسا ولو قال افهموا افهموا الله او احلف او احلف

من عند الله

من قال لله على ان اعق  
عبدك او اطلق امرأته فلا  
يجوز على العاق والطلاق

لا يعق

كذا

بالله ليعجزن له اقل نعم قال هو على القابل الاول ولا يكون  
قال نعم وان نوى بمسا رجل قال امراه زهد طالق وعليه المشي  
فقال الله تعالى ان دخل مدع الدار فقال زيد نعم فقد حلف بجميع  
ذلك لانه تصديق ولو قال زيد نعم لا يكون حالفا ولو قال  
احرف ذلك على او ان مت نفسي ذلك ان دخلت الدار كان لازما ولو  
قال امراه زهد طالق فقال زيد اجرت ورضيت نفع الطلاق ولو قال  
ان بعث هذا العبد من زيد فهو حر فقال زيد اجرت او رضيت ثم  
استراة لا يعق لانه احاز مائة الباع وسمي الباع لا يعق العبد بعد  
البيع ولو قال ان اسري زيد مني هذا العبد فهو حر فقال زيد نعم  
ثم اسراة لا يعق لانه لم ياع وسمي الباع لا يعق العبد بعد  
فيعق اذا اسراة رجل قال لعنه امرأتك طالق ان لم تصح حتى  
فقال لعنه نعم ولم يرد جوابه فقال الطالق فل نعم فقال نعم وارا  
به جوابه قال محمد رحمه الله لو ان العزم حالفان الكلام واحد  
ما لم ياحد في كلام آخر وبطول في ذلك لا ينقطع ويكون موضوعا  
**فصل** في اليمين الموقفة النوفت من يكون بالفاظ النوفت  
ومع يكون بالفسد بالنوفت والفاظ النوفت مادام وما دمت  
وما دمت الى وحتى وقبل رجل قال ان فعلت كذا مادمت بخارا  
فامرأته طالق فخرج من بخار ام عاد وفعل ذلك لا بحث في مسنه لان  
مسنه كانت موقفة الى غاية فلا تبقى بعد الغاية وكذا لو قال  
ان سر وحب امرأه مادمت بالكوفة في طالق فعارف الكوفة ثم  
عاد اليها ومن وج لا يطلو لا متزوج بعد انتهائهما ان ولو حلف  
لا لسرب السرب مادام بخار فعارف بخارا ثم عاد وشرى  
قال السح الإمام ابو بكر ابن الفصل رحمه الله ان فارق  
بخارا سفسه لا غاي ثم عاد وشرى لا بحث الا ان نوى لا  
لسرب مادام بخارا وطأ له فان نوى ذلك ثم فارق بخارا ثم عاد

محمد

ان فعلت كذا مادمت  
بخارا



في اخرى

وشربا حيث لبثا ووطنه لهما رجل قال لا يولد ان ثم وحدث امره ما حدثت  
سكن من طالق فمن رجع امراه في حياتها طلق فان روج في حياتها لا  
لان كذا ان لا يوجب الشكر ولو قال كل امراه ان روج مادتها حسن او  
فالتا بالغا وميتة هروني كه نحو اهتدقا ايشان رده امر بطلاق فل امراه  
من روج في حياتها لان كذا لو حث نعم النساء وان مات احد الويه وروج  
وامراه سكر ما فيه وعن محمد رحمه الله انها لا تطلق بحوث احدهما وده اخذ  
الفقيه ابو اللث رحمه الله لان شرط الحث الزوج في حياتها ولم لو حذ ولو  
قال لامرأت والله لا اكلك مادام الوان حين فحلها بعد ما مات  
احدهما لا تحت لما قلنا ولو قال كل امراه ان روجها حتى يموت فارجع  
امراه بعد ما مات احدهما طلق لان شرط الحث هنا الزوج قبل موتها  
رجل حلف ان لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان امراه في  
البلدة فخرج الامير الى بلد اخرى ثم اصطاد الخائف فسل هو الامير الى  
ملك البلدة او بعد عنه لا تحت لانها اليمين بحق الزوج الامير رجل قال  
لا مته ان قطعتك ما دمت في هذه الحجرة فانت حرم ونحوه لا من تلك الحجرة  
ووطيها في حجرة اخرى او نحوه عن ملك الحجرة ولم يطاها حتى عاد الى  
ملك الحجرة ووطيها فيها لا تعاق لان اليمين انتهت بالتحول عن ملك  
الحجرة رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار مادام فلان فيها فخرج فلان  
باصطاد ثم عاد ودخل الخائف لا تحت ولذا اوقا لامرأته ان دخلت  
دار فلان مادام فلان في ملك الدار فانت طالق فحول فلان من ملك الدار  
وما قام عاكه ودخل ملك الدار لا تحت وفي الواجب رجل قال  
لغيري والله لا اكلك ما دمت في هذه الدار فالتمس على مادام ساكن فيها  
ولا سطل ليمان الا باسقال سطله الساكن لان معنى قوله ما دمت في  
هذه الدار ما ساكن في هذه الدار وما في بيت الدار من نصب او تدليك  
ساكن في قول الى خيفة وعلى قول صاحب رحمه الله عليها لا يكون  
ساكن بذلك والمعنى على قولها والمثله بعد هذا في موضعه هذا اذا كان

كله

لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان امراه في البلدة فخرج الامير الى بلد اخرى ثم اصطاد الخائف فسل هو الامير الى ملك البلدة او بعد عنه لا تحت لانها اليمين بحق الزوج الامير رجل قال لا مته ان قطعتك ما دمت في هذه الحجرة فانت حرم ونحوه لا من تلك الحجرة ووطيها في حجرة اخرى او نحوه عن ملك الحجرة ولم يطاها حتى عاد الى ملك الحجرة ووطيها فيها لا تعاق لان اليمين انتهت بالتحول عن ملك الحجرة رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار مادام فلان فيها فخرج فلان باصطاد ثم عاد ودخل الخائف لا تحت ولذا اوقا لامرأته ان دخلت دار فلان مادام فلان في ملك الدار فانت طالق فحول فلان من ملك الدار وما قام عاكه ودخل ملك الدار لا تحت وفي الواجب رجل قال لغيري والله لا اكلك ما دمت في هذه الدار فالتمس على مادام ساكن فيها ولا سطل ليمان الا باسقال سطله الساكن لان معنى قوله ما دمت في هذه الدار ما ساكن في هذه الدار وما في بيت الدار من نصب او تدليك ساكن في قول الى خيفة وعلى قول صاحب رحمه الله عليها لا يكون ساكن بذلك والمعنى على قولها والمثله بعد هذا في موضعه هذا اذا كان

في هذه الدار واليمين

لا

فلان من سبب اليه المزارع ما ينبغي فان لم يكن مان كان فلان في عمل غيره  
او كان ابنا كبير اسكن مع ابيه او كانت امراه تسكن في بيت زوجها فخرجت  
بفسها ونعت نفسها في ملك الدار لاسي ما كنه وهذا اذا كان المالك العتية  
فان كانت بالغا رسيمة فخرج نفسه على هزم ان لا يعود لاسفل ساكنها سقا  
الامته على قل حال رجل حلف ان لا ياكل من هذا الطعام مادام في ملك  
فلان فباع فلان بعضه ثم اكل الخائف ما في لا تحت لان شرط الحث الاكل  
حال لقا القل في ملك فلان ولم لو رجل حلف ان لا ياكل من هذا الطعام مادام في ملك  
فلان فباع فلان بعضه ثم اكل الخائف ما في لا تحت لان شرط الحث الاكل  
مادام في الغربة فروج امرأته في بلد وامام على الفراش قال الفقيه  
ابوبكر البلخي رحمه الله ان روج على عزم ان يطاها او يدب بها فهو  
في الغربة وان لم يكن من عزمه ذلك وليس بغربة رجل حلف الا يعمل  
عملا ما لم مات فلان فالتمس على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا  
على مطلق العمل من صلوه او طهانه او اكل او نحو ذلك رجل قال ان اكلت  
من خبز والدي ما لم اسرج فاطمه وقل امراه ان روجها متى طالق فاكل  
من خبز والدي ما لم اسرج فاطمه ثم روج فاطمه فخرجت لانه علق  
بالاكل قبل فطاح فاطمه طلاق كل امراه بزوج فاد اكل لصادق فاكل  
امراه ان روجها متى طالق فدخل في اليمين فاطمه وعارها ولو قال  
كل خاربه اسر لي ما لم اسر فلان سعي حاربه متى حق ثم غاب المحلوف  
عليها او مات فاسر لي حاربه اخرى في العتية لعق لوجوه الشرط حال  
لما التمين وفي الوقت لا تعاق في قول الي حصة رحمه الله عليها لان  
عندما توات المحلوف عليه سطل التمين مدون لاصاحب دينه  
والله لا قضان دنك الى لوم الخميس فلم يصح حتى طلع النجس من لوم الخميس  
حتى لا يمينه لانه جعل لوم الخميس غايه والغايه لا يدخل تحت المضروب  
له الغايه اذا لم يكن عاها اخراج ولو قال لا قضان دنك الى خمسة ايام لا  
لحت ما لم تغرب الشمس من لوم الخميس لانه وقت التمين خمسة ايام ومدون  
العم الخامس لا يكون خمسة ايام فصار كانه قال لا قضان دينك قبل

لا ياكل من هذا الطعام مادام في ملك فلان

لا قضان دينك الى خمسة ايام



معنى خمسة ايام وكذا لو حلف ان لا يكلم فلانا الى عشرين ايام كان اليوم  
 العاشر دخلا في اليمين **ولو حلف في يوم واحد** **ولو حلف في يوم واحد**  
 جئت الى حسن ايام يدخل فيه اليوم العاشر وكذا **ولو قال** ان يروح  
 امرأه الى حسن سفين حتى طلق في روح امرأه في السنة الخامسة طلقت لان  
 السنة الخامسة داخله في اليمين وكذا **ولو أجرد ان** الى حسن سمان يدخل السنة  
 الخامسة في الاجازة **ولو قال** اكرامك زن حواهم كانت اليمين على بقيته  
 النسبة الى السلاخ دي الحجة **ولو قال** لا صوم من هذه السنة كان عليه صوم بقية  
 السنة التي هو فيها **رجل قال** قل عبد استأجره فهو حر الى سنة فاستأجره  
 عبد قبل السنة لا يعاقب حتى يمضي عليه سنة بعد الشراء لانه ذكر السنة بعد  
 العاقب ولا يعاقب قبل السنة **ولو قال** لامرأة انت طالق الى سنة عند ما دفع  
 الطلاق بعد السنة **ولو قال** قل عبد استأجره الى سنة فهو حر فاستأجره  
 عبد قبل السنة عتق من ساعته لانه ذكر السنة قبل العاقب فكما السنة غايه  
 للمعاني **رجل قال** ان رزقي الله تعالى امرأه موافقه قبل وقوع الفلح فعلى  
 ان اصوم كل جمعة ان اراد به ووفى وقوع الثلج لا نفس الوقوع فهو عتيق وقت  
 وقوع الثلج وكذا اذا لم يكن له نبيه ووفى وقوع الثلج هو اول الشهر  
 الذي يقال الفارسية ان رزقي الله امرأه موافقه الوقوع فهو على حقيقته  
 الوقوع وذلك ان تقع على الارض من الثلج ما يحتاج الناس الى كسبه و  
 ان طار في الهواء ولم يستن على الارض واستن على الخشيش او على  
 راس الجدران فذلك لا يعتبر والمراد الموافقة هي العصبة الراضية  
 بما سبق عليها ووجه قوله نفسها اذا اراد الزوج التمتع بها فان روج بمنزل  
 هذا قبل وقوع الثلج او قبل ووفى الوقوع يلزمه الوفا بما التزم **ولو**  
**لو قال** بالفارسية نأفلان سحر بكوكيم نابرف بر زمين ولو في الوقوع بيايدهم  
 حقيقته لا ووفى الوقوع وقوع الثلج في بلد اخر فكلم الكالف بحث لان  
 مراد الناس من هذا وقوع الثلج في البلد الذي له الكالف حتى لو  
 كان في بلد لا تقع الثلج يتايد اليمين ولو حلف لا يكلم فلانا الى الصنف او

لا يكلم فلانا الى عشرين ايام

ان طلق امرأته  
كانت اليمين

وقوع الثلج

اذ لمرة الواقعة

لا يكلم فلانا الى الصنف او

الى الشا او الى الخريف او الى الربيع ان كان الحالف من بلد لهم حساب  
 يعرفون الصيف والسنة للحساب نصف اليمين الى ذلك وان لم يكن لهم  
 حساب احلف الناس في معرفة هذه الاوقات **قال** محمد بن حمزة الله  
 الصنف ما استدفعه الحر على الدوام في الربيع ما ينكسر البرد على الدوام  
 والخريف فاستدفعه الحر على الدوام **قال** لعصم الصيف ما يدون  
 فيه على الاسحار نهار واوراق في الخريف ما لا يبقى فيه النمار ولين الاوراق  
 والربيع ما يخرج الاوراق ولا يخرج الثمار وهذا اقرب الاقوال الى الصبط  
 والاحاطة وقل ما حلف ما حلف المملدان الا انه سعدم في البعض وسأخر  
 في البعض **ولو حلف** لا يدخل فلانا الى الساروز فهو عتيق ولو كان المسلم اعلى  
 يبروز المجوس **ولو حلف** لا يغفل هذا الى قدوم الحاج او الى الحصاد والدماس  
 ولم يؤشيا فهو على اول الحصاد والدماس وعلى اول حجاج لعدم اد اوحدهما  
 به اليمين لان اليمين منهي ما اول حزين الغايه **ولو حلف** ليتقنين ديني  
 فلان اذا صلى الاولي ولم يؤشيا فله وقت الظهر الى اجرة لان الصلوة  
 الاولي صلوة الظهر فصار كانه **قال** اذا صلى الظهر ولو كان  
 له وقت الظهر الى اجرة **ولو قال** الى الله العذر فان كان الحالف غاميا  
 لا يعرف احلاف العلماء في مئة مئة مصرف الى ليلة السابع والعشرين من  
 شهر رمضان وان كان الحالف فقيرا فعند الى حصة ربحه الله **قال**  
 مئة في الصنف من رمضان لا يغفل شرط الحلف فام لم يحص كل رمضان من  
 السنة التاسعة لان عند الله العذر سعدم وسأخر يعني ان يكون ليلة رمضان من  
 العذر في السنة الاولى في الصنف الاول من رمضان فلا يمتد الى اليمين  
 مئة حتى معنى كل رمضان من السنة التاسعة وهو المختار للعتوى **رجل**  
 قال لغيري لا اخذ من البلد حتى اركل نفسي فاره لعنه في مكان بعيد  
 فان عرفه فلان لا تحت الحالف وكذا **ولو قال** فوق حايط **قال** اما فلا  
 لا تحت وان كان لا يصل اليه فلان قد لا تد اراه **رجل قال** لامرأته  
 ان وصفت جنبك الليلة حتى اضربك فان طلق فلما بعد رجلي ضربها في تلك

والشتاء ما استدفعه البرد

والشتاء ما لا يكون على الاشجار  
نار واوراق

كذلك بعد اليمين لان ليلة  
العذر عند العامة هي ليلة  
السابع والعشرين من شهر

في سنة التاسعة لان عند الله العذر سعدم وسأخر يعني ان يكون ليلة رمضان من



التي لا تملك جانيته ولم تصح جنبها لا تحت الحالف لا لها لم تصح جنبها  
 رجل حلف انه لا يبيع حتى يقرأ ذلك لو كان اقسام جالساً من غير قصد لا تحت  
 لان هذا مما لم يمكن الاحتراز عنه فكون مسدي عن النسيان رجل في الاخران  
 من قلته اصرها فكل ماله في حرقها الحالف ولم يصب لم يصب ماله لا  
 تحت بعد الموت رجل حلف لا يدخل هذه الدار حتى يدخل فلان فدخلها معاً  
 لم تحت الحالف وكذا لو حلف لا يسقي امة حتى يسري عبداً فاسري عبداً او  
 امة في عقد واحد لا تحت وكذا لو قال لا اكلك حتى تكلني فوقع كلامهما  
 معاً وكذا لو حلف لا يصلي حتى يصلي فلان فافتح الصلوة معه معاً وركع و  
 سجد لم تحت في قول الى يوسف رحمه الله وكذا كل اذا جيع الرفع  
 وقول محمد رحمه الله تحت في جمع ذلك ولو قال ان تكلني فكلني  
 ولو قال ان اسداني بكلام قصدي حر فالتقيا وسلم كل واحد منهما على  
 صاحبه معاً لا تحت عندهما وكذا لو قال ان تكلني فوقع  
 كلامهما معاً لا تحت في قولهما رجل قال ان خرجت من هذه الدار حتى  
 اكل الذي يوفينا فامرنا بطائفي وليس في الدار رجل لا تحت في قول ابن حنبل  
 رحمه الله رجل قال لا خي والله لا اعطيك ما لك حتى يصلي فوقع  
 وكذا في خاصه الى الفاضي قصدي على وكل الحالف هو قضائي على الحالف  
 ولا تحت بعد ذال رجل قال لعمره والله لا افارقك حتى استوفى منك  
 حتى تم انه اسري من مديونه عبداً ابداً الدين قبل ان يفارقه ولم يرض  
 دسه حتى يفارقه قال محمد رحمه الله على قول من لا يجعله حاساً اذا  
 وهب الدين منه ماله كفارقة وماله مديون ثم يفارقه لا تحت وهو  
 الى حنيفة رحمه الله لا يفارقه وليس عليه شيء فلهنا سخي ان لا تحت  
 لان المديون حان باع العبد منه ماله ما دام منه فلا تحت الحالف  
 وعلى قول من يجعله حاساً في الهبة وهو قول اي يوسف رحمه الله يكون  
 حاساً هنا اذا فارق قبل ان يرضع المبيع وان لم يفارقه حتى مات  
 العبد عند البايع ثم يفارقه تحت ولو باعه المديون عبداً الغار بذلك ثم

في هذه الدار  
 سقطت لان  
 معاً

اعطى ما لك حتى تصلي  
 على فاض

وافارقك حتى استوفى  
 منك حتى

في الحالف  
 في الحالف

فارق الحالف بعد ما يرضي العبد استخذه ولم يرضه لا تحت الحالف  
 لان المديون ماله ما دام منه ماله لا يرضه لان من المديون ماله لا يرضه  
 فلا تحت الحالف ولو باعه المديون عبداً على انه بلخياريه وصحة الحالف  
 ثم فارقته تحت ولو كان الدين على من اده الحالف لا يفارقه حتى يستوفى حقه منها  
 من وجهها الحالف على ما كان له من الدين ولو باع المديون بما عليه عبداً واه  
 واذا هو مديون او مكاتب او ام ولد او كان المديون ام الولد لعين المديون  
 ثم فارقته الطالب بعد ما يرضه لا تحت الحالف ولو وهب الطالب  
 الالف من الغريم قبل ما منه او احوال الطالب وجعل الله ماله مال علي المطلوب الاول لا تحت  
 مديونه او احوال المطلوب الطالب على رجل وابو الطالب المطلوب  
 الاول لا تحت الحالف في هذا كله مديون قال لرب الدين والله لا يقبل  
 ماله اليوم فاعطاه ولم يقبل ان وضعه تحت لو اراد ان ياخذ تناوله  
 بيمين لا تحت والمغضوب منه اذا حلف ان بعض المغضوب من الغاصب  
 لحابه الغاصب وقال سلمته اليك فقال المغضوب منه لا اقبل لا تحت  
 ويرا الغاصب من ضمان الرد كما لو حلف الرجل ان لا يدي ذكوة ماله  
 فتم العاشر فاحذر العاشر ذكوة ماله لا تحت الحالف ويسقط الركن  
 مديون قال لرب الدين ان لم ارضك ما لك غداً قصدي جرحا  
 رب الدين قالوا ارفع الدين الى الفاضي فاذا دفع لا تحت وراعى الدين لان  
 الفاضي لصناظر المسلمين فمسله الفاضي بطر الحالف وذكر الناطقي  
 رحمه الله ان الفاضي يصب ويكيل عن الغائب يدفع المال الى الوكيل وقال  
 بعضهم اذا غاب الطالب لا تحت الحالف وان لم يدفع الى الفاضي ولا الى  
 الوكيل وفي بعض الروايات تحت الحالف والدفع الى الفاضي ليس بشيء  
 والمخار هو الاول فان كان في موضع لم يكن هناك فاضي تحت الحالف  
 رجل حلف ان لا ياخذ ماله من غريمه اليوم وقد كان وكل ويكيل بعضه  
 فمض الوكيل بعد ان كان في المشتري ان لا تحت في يمينه قال  
 رضي الله عنه وسعي ان يكون حاساً كما لو وكل ويكيل بالكاح ثم حلف ان لا

لا تقضي ما لك اليوم  
 فاعطاه ولم يقبل

قال لرب الدين ان لم  
 ارضك ما لك غداً



يكون حرم من حرم لا يكون حرم من حرم ولا يكون حرم من حرم  
 وجلاله على الخليل ومن قبله من قبله من قبله من قبله  
 ولو ان هذا الحلف من يد يونه وهما بالدين فذلك الرهن في يد لا يحل  
 حلف ان لا يخرج عن فلان ما له شهر فاسلئت عن الفاضلي حتى مضى شهر  
 وهو كما لو عطف السمع ان لا يسلم السفعة فلم يخاصم حتى يطلب شفعة لا تسلم  
 ولذا الواجب ان قل شهر ثم حلف ان لا يواجر هذه الدار فتركتها عند الحلف  
 مشهور الاحتياض وان ماله اجر شهر لم يسلمه المستأجر فاعطاه المستأجر  
 حث لانه اذا طلب الاجر فاعطاه لصا اجرا واذا اذا اجرا لرجل ثوب امر  
 وذهب به الى الصباغ وامر ان يصبع فاصبحه امر ان ياتي في ذلك فقال الرجل  
 ان صبغته فاب طابق ثم صبغه الصباغ لا تحت لانها من الصباغ بعد  
 اليمين فان صبغ رجل حلف ان لا يصبغ منه عن عمره اليوم فبعض من وكيله  
 حث فان قصده من شتر لا تحت وكذا الوقبض من كسبه حث اذا كانت الكفالة  
 ماسر وكذا الواحاله الغريم على رجل فاحذر الطالب من المحتال عليه حث  
 وكذا الواحاله الطالب بعد اليمين رجلا ليس له على المحيل من بعض المحتال  
 له حث الحالف لان المحتال له وكيل ولو اسارى الطالب من الغريم مساومه  
 ومضى المسع اليوم حث وان مضى المبيع عند الاحتياض ولو حظ الطالب  
 بعض حقه ومضى البعض اليوم لا تحت لانهم يقبض جميع ما عليه في اليوم  
 ولو اسارى منه شيئا بعد اليمين في لومه شرا فاسدا او قصه فان كان فتمته  
 مثل الدين او الترحح وان كان فتمته اقل من الدين لا تحت لانه لم  
 يضمن جميع حقه وكله ما للتعميم فان استهلك شيئا من ماله اليوم قال  
 كان المستهلك سامثليا لا تحت الحالف لانه يحب عليه مثله لا فتمته فلا يصح  
 قصاصا منه فان لم يكن مثله فان كانت فتمته مثل الدين او الترحح حث  
 لانه صار قاصا بطريق المقاصه لكن بشرط ان لغصب او لا ثم استهلك  
 فان استهلكه ولم يغصبه مان اخرقه او ما اشبه ذلك لا تحت الحالف  
 لان شرط الحث القبض فاذا اغصب او لا وحده القبض الموجب للضمان فصار

عليه

وان يفاضل اجر كل شهر  
 اجرة ماضى صح

فلو انما فتمته بذلك اما اذا استهلكه من غير غصب لم يوجب له حث  
 ولا حثا ولا حثا دينه فاحذر من حث من حث من حث من حث من حث  
 من المدون فوبا واستهلكه فان لسره ان يرجع عليه بحصنه من الدين وان  
 اخبره من غير غصب لا يرجع عليه سريه فني رجل لعل رجل من سبع فني  
 ان الحث من ذلك الشئ فامرته لخالق فاحذر مكان ذلك حظه وقع البلا  
 لا تحت عطف النش واحذر العوض كاحذر المعوض ولهذا لو كان له  
 حث في ذلك كان لسره ان يرجع عليه بحصنه مدون حلف ليجدون  
 في قصا ما عليه لعل ان فانه مدع من مناعه ما كان القاصي مدع عليه اذا  
 دفع الامر الى الفاضلي رجل حلف ان لا يبارق سريه ففارقته سريه لا تحت  
 رجل حلف ان لا يبارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه فبعد بحث يراه  
 وحفظه فهو غار مفارق له وكذا الواحاله ستر واسطوانه ومن طين  
 المسجد لا يكون مفارقا وكذا لو فارق احد ما داخل المسجد واخرج خارج  
 والباب بينهما مفتوح بحسب رواه وان يوارى عنه بخائط المسجد خارج  
 المسجد فافرقه وكذا لو كان بينهما باب مغلق الا ان يكون المساح بيد  
 الحالف ادخله حثا واعلق عليه وفقد على الباب هذا المرفق وان  
 كان المحبوس هو الحالف والمخلى عنه هو المحلوف عليه وهو الذي انلق  
 الباب واحذر المصاح فقد حث الحالف هو الذي فارقته مدون  
 قال لرب الدين ان لم ادفع لك حقلك قبل الجمعة فعدي حث فمات  
 الذي له الدين قبل الجمعة لا تحت الحالف في قول الى حقه وقال  
 ابو يوسف ان دفع الى وارثه او وصيه بزو ان لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة  
 حث رجل لزم مدونه فحلف المذوم كياتيمه عدا فاما في الموضع الذي  
 لزم منه لا يبر حتى ياتي ماله فان كان لزمه في ماله فحلف لياتيمه  
 عدا فتحو الطالب الى منزل آخر فاتي الحالف المنزل الذي كان فيه  
 الطالب فلم يجد له لا يبر حتى ياتي ماله الذي حول اليه ولو قال لغريمه  
 والله لا افارقك حتى يعطيني حقي فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعط حقه

من ان لا يبارق  
 سريه

والاخرم

حتى يعط حقه  
 حتى يعط حقه







وان قال  
 علم ان زوج هذا على ان يزوج  
 قبل الدخول وان قال علم ان زوج  
 هذا على ان يزوج حسن بن حمر  
 ولو قال صم صم

سورة التوبة  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين



عن محمد بن رحمه الله وعنه انه لا يحل بنكاح الوكيل الصداق وان اخلت بالنعيل  
كسوق مهر او ما اشبه ذلك وروى ابن سماعة عن محمد بن رحمه الله انه لا يحل  
وعنه اكثر ان لا يخطب الصبي امام سمس الامم السجدة في العرس المقام  
الزاهر اسمعيل البخاري وقال بعضهم يحل في النوى على قول الاكثروا  
وجه المصون نكاحا فاسدا بعد النكاح والحالف بالقبول او بالانكاح لا  
يحل ولا يخل النكاح حتى لو زوج بعد ذلك نكاحا جائزا بحث في مسنده لا يثبت  
الحالف لو تزوج امرأه نكاحا فاسدا لا يحل فلا يحل بالطلاق بطريق الاول  
ولذا لو وكل الحالف رجلا بالنكاح وبيوع الوكيل امرأه نكاحا فاسدا لا يحل  
الموكل رجل قال لا امرأه لا يحل له نكاحها ان تزوجك فبعدى حر وحر  
حث في مسنده لان مسنده يصرف اليها بطريقها وهو النكاح الفاسد ولذا  
لو حلف على امرأه العاقر ولم يخلو له لغيره وجب هذه المرأة اليوم في وجهها في  
ذلك اليوم يترى في مسنده لان مسنده يصرف اليها بغير العقد عبد حلف ان لا  
يزوج من غيره مولاة امرأه وهو كان لذلك لا يحل لان لفظه النكاح قد  
من المولى لمن العباد والعبد لم يرض فلا يحل في مسنده ولو حلف الرجل  
لا يزوج امرأه فأكبر على النكاح من وجه حث في مسنده لان الحالف الى لفظه  
النكاح الا انه لم يرض حكمه والرضا ليس بشرط الصحة النكاح فحسب في مسنده  
ولو حلف الرجل ان لا تزوج عبده من وجهه غير فلاحا المولى بالقول حث  
ولو حلف ان لا تزوج ابنة الصغار او امته عن محمد بن احدى الروايتين  
لا يحل بالنكاح ولا بالاجازة وعلى قول الى يوسف بحث في مسنده وروى  
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عليه انه لا يحل بالنكاح من الصغار  
ولو حلف ان لا تزوج ابنة الكبر او امته الكبر لا يحل الاب الاب  
بما سدر العقد بنفسه ولو حلف ان لا تزوج ابنة اخيه او بنت عمه فوكلت  
المرأة وكل ما بالنكاح فزوجها الوكيل ثم فصل الحالف مهرها او طالب الزوج  
بذلك صح النكاح ولا يحل الحالف وان حلف امرأه تزوج فوكلت ويكره ان لا  
تفعل الوكيل حثت والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا وحل حلف ان لا

صلى الله عليه وسلم في امرأته فأكبره  
على النكاح

يتزوج من اهل بيت الميراث وليس له ان يزوج من غيرها ثم حلف ان لا يزوج من غيرها  
ثم حلف ان لا يزوج من بنت فلان في نفس له لا يزوج ثم حلف ان لا يزوج من بنت فلان  
الحالف لا يحل في مسنده رجل حلف ان لا يزوج من اهل الكوفة وروى امرأته  
اهل الكوفة لم يرض ذلك من اهل البيت حث الحالف في مسنده اذا حلف ان لا يزوج  
من اهل الكوفة ثم اراد ان يزوج ذكر الحالف في الحيل وقال يوكل الرجل رجلا  
سليما ويكره ان يزوج من الكوفة والعقدان النكاح خارج الكوفة فلا  
يحل لان المعقد مكان العقد مكان العاقد رجل حلف ان لا يزوج امرأه وكان العقد  
في الحيل اربعة دراهم وروى امرأه على اربعة اثمان في عشرة لا يحل  
الحالف ولذا الوزاد الزوج بعد العقد على مهرها لا يحل رجل حلف ان لا  
يزوج من نساء اهل البصر وروى امرأه كانت ولدت بالبصر ونسأت  
بالكوفة بحث الحالف في قول الى حنيفة رحمه الله وان طلق الكوفة لان عنده  
المعقد في هذه الولاية وقال الوطيف لا يحل وهو على الوطن حل  
حلف ان لا يزوج امرأه كان لها زوج قبله وطبق امرأته بطلقة مائة ثم  
تزوجها قال محمد بن رحمه الله لا يحل في مسنده لان مسنده يصرف الى غيرها ولو  
حلف ان لا يزوج امرأه بالكوفة وروى امرأه هي بالبصر ووجهها منه  
فصولي امرأها فاحازت هي بالبصر حث الحالف والعقد في هذا  
مكان العقد وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها ولو حلف ان لا يزوج امرأه فزوجهم  
صغرة حث في مسنده وعن محمد بن رحمه الله في رواية لا يحل والمراد في النكاح  
لا سيما للصغير رجل حلف ان لا يزوج امرأه على وجه الارض وتوى امرأه  
بعينها يدين فيما بينه وبين الله تعالى في المصا وان توى كوفه او بصري  
لا يدين اصلا وكذا التوى امرأه مجزأة او امرأه كان ابوها يعمل كذا ولو كوف  
عمره او حبشيته من فيما بينه وبين الله تعالى لانه توى حبسا دون جنس  
والطلاق بمنزلة النكاح فيما ذكرنا اذا حلف ان يطلق فوكلت ذلك فطلق  
الوكيل حث ولذا لو طلقها فصولي او طلقها فاجازة لصول حث ولذا  
لو قال لها طلقين ان شئت فسأت اوقال لها احاري فاخارت

حلف ان لا يزوج من غيرها











يستعاض من ثلاث شيئا فاستعاض منه حايطة التمتع عليه جزا وما كان حاشا وان لم ي  
من بئير او دخل فاضا ولا يكون حاشا رجل حلف الا يعامل ولا ياتي في دفع  
اليه ما لا مضار به لا يكون حاشا لان المعاملة على ما شره ذلك الفعل نفسه  
رجل قال والله لا اشرك فلانا ثم انما ورثا اذا او عبد الا يكون حاشا  
لان لم يشارك وانما لزمه ذلك لعنا اختياره رجلان ورثا ما لا او  
فقال احدهما والله ما بيني وبين فلان شركة في شئ كان حاشا الاول  
قال والله ما بيني وبين فلان شركة ولم يقل في شئ لا يكون حاشا رجل  
حلف ان لا يكسوا ولا ينافعا على فلانا درهم ليس يشرى بها ثوبه لا يكون حاشا  
ولو حلف ان لا يكسوا فلانا فارسل اليه بقلنسوه او حفين او ثيابين يكون  
حاشا الا ان يئوي الى عوطيه مدع رجل حلف ان لا يسدس دسلا  
حاشا بالكاخ وحاشا بالقرض والسلام لا يكون من اكره ولا من اكره او  
حلف ان لا يكون مرادعا لفلان وارضه في يدك ما لمزارعه وقلان غلب لا  
ممكنه بعض ما بينهما من ساعته لصاحبه حاشا في يمينه لوجود شرط الحش  
وهو كونه من اكره فلان ولو خرج في فود يمينه الى رب الارض وناقصة لا يكون  
حاشا لان ذلك الهدر مستثنى عن اليمين عاذا وان كان رب الارض خارج  
المصر فقام للخروج اليه فادام مشتغلا بالخروج من طلب الدابة وكذا ذلك  
لا يكون حاشا وان اشتغل بغيره احق لصاحبه حاشا وهو كما لو حلف ان  
لا يسكن هذه الدار فقام للخروج فادام في طلب المعصاة لا يكون حاشا ولو  
استعمل بغيره لخرج حاشا ولو منع انسان عن الخروج الى رب الارض لا حلف في  
يمينه وكذا لو كان صاحب الارض في المصر فمنعه انسان عن طلب صاحب  
الارض لا حلف ولو ان المزارع حلف وقال ان لم اترك المزارعة بيني و  
بين فلان لمنع انسان عن الخروج الى رب الارض حلف في يمينه لان شرط  
الحش في هذا اعدم ترك المزارعة والعدم يحصل بدون الاختيار وهو  
كما لو قال ان لم اخرج من هذه الدار اليوم فامرأة طالق فقيده ومنع  
الخروج حش وكذا لو قال الرجل لامرأة وهي في منزل والدها ان لم

لا يكون حاشا فاعطى

ولو حلف

يحضري الليل ومثلي فانت طاق فسخها الوالد عن المهور قال النبي  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله حلف في يمينه وقال النبي ابو  
البيت رحمه الله لا حلف قال لو حلف ان لا يسكن فلان فلان لم يخرج فاذا الباب  
مغلق فلم يدر على الخروج او قد ولم يدر على الخروج ولم يظنوا قال  
بعضهم حلف في الباب المغلق ولا حلف في الفيد والصحيح انه لا حلف فيهما  
قال النبي ابو الدت رحمه الله سوى من اذا ما حلف ان لا يسكن هذه  
الدار ومن ما اذا قال ان لم اخرج من هذه الدار وقال اذا منع ما منع لا  
حلف في المسكنين والصح الامام ابو بكر محمد بن الفضل فرق وقال في قوله  
ان لم اخرج اذا منع ما منع حش وفي قوله لا اسكن اذا منع ما منع عن الخروج  
لا حلف واليه على قوله لان في قوله لا اسكن شرط الحش اليك في الفعل  
لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله ان لم اخرج شرط الحش عدم الخروج والهدم  
محقق بدون الاحصار رجل قال لامرأة ان لم تكفلي بقال فانت طالق  
فما لك اشهد واباني فحلفت لفلان بقاله على زوجي قال ابو حنيفة ومحمد  
رحمهما الله عليهما الضمان بالكل واليمين بامره وقال ابو يوسف رحمه الله الضمان  
جائز واليمين سميية لان عندنا يمينه ومحمد رحمه الله عليهما شرط صحة  
الضمان اجازة الملقول له في المجيبين فاذا لم يوجد لم يصح الضمان فبقي  
اليمين وعلى قوله ان يوسف ذاك ليس بشرط فلا يسمى اليمين رجل قال ان  
لعلت لزوجي عدلية او مصنف عدلية فامرأة كذا ثم فصل لعنه درهم غطرق فيه  
لا حلف في يمينه لان في الايمان لعن اللفظ فلا حلف كما لو حلف ان لا هب  
لفلان درهما فوهبه دسار لا حلف رجل حلف ان لا يعمل لفلان وهو خزاز  
فاشركي من صاحب الدكان آلات الحف وخرزم باعه من المحلوف عليه لا  
حلف في يمينه رجل له مسغلات في ايدى الناس بالغلة فقال زن اروي  
بطلاق اكريش وي اين غله خاها را بغله دهه فاحذف المراء الغلات  
من الناس فامضت بعضها واعطت بعضها الروبح لا حلف في يمينه لانه حلف  
على العقد ولم يعقده وكذا لو تركها في ايدىهم واستوفى عليه كل مدع عند

ان لم تكفلي بقال



أكرهه

المصاحبة رجل قال أكره وي بئس وكلي فلان كذا يكره فلان كذا فاعلم  
 كذا ما فر ما يدش نكذ فنبش وكذا آخر ونجعل عنه كذا حذاري ثم  
 أمر الخائف أن يعمل له عملاً ففعل حسب الخائف لأنه عقد الميثاق على أن لا يكون  
 وكذا ففعلوا ما شاءوا من عمل لغيره بامرهم بكون وكذا ففعلوا ما شاءوا إلا إذا حلف  
 أن لا يكون وكذا له قبل ذلك **مسألة** الميثاق على الرجل أن لا يعمل أجراً من سنة  
 ثم قال للمساكين والله لا أترك في داري ثم هـ له أخرج من داري ليصلي  
 ما ز رجل حلف أن لا يبيع فلان ما يدخل هذه الدار وإن كانت الدار بالخالف  
 ولم يمنع بالفعل فمنعه بالقول حتى دخل حث في مبيته ويكون شرط بين المنع بالقول والفعل  
 بعد ما يطيع وإن لم يكن الدار بالخالف فمنعه بالقول دون الفعل حتى دخل  
 لا يكون حاشاً رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يبيع فلان ما يجر على يده النظر فمنعه  
 بالقول بكون ما شاء الله لأنه لا يملك المنع بالفعل رجل قال لانيه أن تترك  
 تعمل مع فلان فامرأته لئلا فإن كان الابن بالفعل لا يدر على منعه بالفعل  
 فمنعه بالقول بكون ما ز باراً فإن كان الابن صاعداً كان شرط بين المنع بالقول  
 والفعل جميعاً رجل عاتبت امرأة في شرب السراب فقال الروح أن  
 تترك سرفها ما دافعت كذا في عزمه لا تترك سرفها أبداً لا يكون حاشاً وإن  
 كان لا سرب في بعض الأوقات لا أن سرب على الدوام فلا يبرأ الميثاق  
 ذلك وإنما برأ ما لم يترك من حشا الحرام رجل ادعى ارضاً في يد صديق  
 وقال أن تترك هذه الدعوى حتى أحدها فامرأته كذا قال **مسألة** الخاف  
 في كل سهر من ولم يترك المضومة سهرها كاملاً لا يكون حاشاً وجعلوا هذه  
 المسألة فزعاً لمصلحة معروفاً رجل حلف لنفسه من حق فلان عاقلاً ففعل  
 فيما دون البهر في مبيته رجل لازم غريمه قال والله لا أدعك  
 تذهب حتى تعطني حتى تم نام وذهب الغريم لا يحث إذا اتبته وأبعده  
 حتى أعطاه حقه وإن أبى ولم يتبعه ورواه الآن لصاحبا **مسألة** رجل  
 قال لغريمه والله لا أدع مالي عليك اليوم فتبعه إلى القاضي وحلف بالخالف  
 برقي مبيته وكذا إذا فر بحبسه ثم في مبيته وإن لم يحبسه يلزمه إلى الليل

لأن العان مما هم الشرب في بعض الأوقات

فإن كان الميثاق مؤجلاً لم يحل بقوله أعطني مالي فإذا قال ذلك يصير باراً  
 ولو قال والله لا أدعه يخرج من الميثاق يخرج وهو لا يعلم بذلك لا يحث  
 وإن رآه يخرج وتركه حث وإن لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحث  
 ولو قال لا تترك ولاناً يدخل بيتي فامرأته كذا أو دخل فلان ولم يعلم بالحث  
 لا يحث قال علم ولم يمنع حث ولو قال لا أدخل فلاناً مني فامرأته طالق  
 فيسقط الحث أن يدخل فلان بامرهم رجل هـ لامرأته أن تترك هذا الصبي  
 يخرج من باب هذه الدار فانت طالق ميثاق منها أوفت تصلي فخرج  
 الصبي لا يحث في مبيته رجل هـ لغيره والله لا أوفيك فان كان معه  
 في حمله أو كان كذا أمماً واحداً أو قطار ميثاق واحداً فهو ميثاق وإن كان  
 كذا ميثاقاً فليس ميثاق **مسألة** الأخذ والسرف والغصب  
 رجل حلف أن لا يأخذ من فلان ما هو وما فاحده منه حرام مروي  
 فيه ثوب هدي دنته المحلوف عليه فلم يعلم به الخالف حث في مبيته  
 قصاً لوجود الأخذ وكذا لو حلف أن لا يأخذ من فلان درهمين فاحده  
 فلو ساق في ليس جعل فيه المحلوف عليه درهمين ولم يعلم بذلك الخالف حث  
 في مبيته ولو مضى الخالف منه قفلاً وبيع منه درهم ولم يعلم بذلك لا يحث  
 أصلاً لأن الدراهم قد جعل في القلوب عارة ولو حدهم وكان أخذ  
 القلوب أحد الدراهم أما الدراهم لا يكون في الدقيق عارة ولا لو حدهم  
 فلم يكن أحد الدقيق أحد الدراهم وكذا لو حدهم بواحدة درهم مصر وروى  
 لم يعلم به الخالف لا يحث كذا في الدقيق وإن علم الخالف بذلك حث في مبيته  
**مسألة** لأنه لما علم فقال قصداً حله ولو حلف أن لا يأخذ من فلان درهمين  
 حبه لا يحث في جميع ذلك علم بالدراهم أو لم يعلم لأن شرط الحث الأخذ  
 كجهه الحبه والدافع لم يمت منه الدراهم فلا يحث ولو حلف أن لا  
 يأخذ منه درهمين ودعه فاحدهم فما ولنا فهو بمنزلة الحبه وكذا  
 الصدقة ولو حلف أن لا يسرب ماء فلان والخالف كان يجلس  
 في حانوف المحلوف عليه فاسرى الخالف كوزاً ووضع في ذلك الحانوف

لأنه لم يعلم

لأنه لم يعلم

لأنه لم يعلم



فالسعي اجيرا مخلوق عليه بذلك كونه من قاء النهر فوضعه في الخزانة لا  
 قبل اصبغ الحالف ذهابا لكونه في قسمة الماء قالوا ان كان الحالف اسير  
 ان يكون ووضعه في الخزانة لتسعي له الاجير بذلك الكور ما يرجح ان لا  
 حاشا لانه لصداق ما نفسه رجل احد من مال والدك ساء لغضبه  
 الاب وقال ان كنت توث من مالي غدا ما احدث فعلى كذا هم ما في الاب وورث  
 منه الامن لا تحت الحالف لانه لو كان حاسا يكون حاسا بعد الموت رجل  
 قال لو اريد والله لا اكل مالي فاما توث الحالف منهما مالا لا يحسن  
 اكل مال نفسه ولو قال من مالي بعد موتي كان حاسا وكان بمنه على الاب  
 ما بها بطريق الارث امره قالت لو اريد بها في صحته ما تحتها اقل ثلثي بدرهم  
 فسلامت ما من المراه تخلف الاب ان تمت لم يدرك مالا قال ابو بكر البجلي  
 رحمه الله سبحانه بالكل فان سلب جميع ما كان لها الى ابويها بحيث لم يبق في  
 يد هاشي لا تحت الاب والامان حاشا رجل دفن ماله في ماله مشد  
 طلبه فلم يجد تخلف انه ذهب ماله ثم وجد بعد ذلك قال محمد  
 رحمه الله ان لم يكن اخذا لسان ذلك الماله ثم اعان اخاف ان  
 يكون حاشا الا ان توث بذلك انه طلبه فلم يجد قصار ذهب من  
 حانوته ثوب فقال لاجيره قوم ازيان كركه فقال الاجير اوتوا  
 ازيان كركه ام فعلى كذا افسان ان الاجير دفعه قال ابو الفاسم  
 رحمه الله اخاف ان يكون حاشا لان بمنه نفع على ما في القصار  
 دون ملكه رجل حلف انه لا يسرق من فلان سوا ولم يره وقد كان  
 الحالف راه قبل ذلك عند صاحب السرقة قال محمد بن مسلم لا  
 تحت في يمينه لان بمنه يقع على الظرف والسرقة الكار او وكيل  
 حلف ان لا يسرق وهو يحمل العت والقواله المشدك منه وبين  
 صاحب الكرم الى منه قالوا اما يحمل الاككار والوكيل لا اكل لا  
 يكون سرقة فاما كان من الجيوب او اخذ سببا ليمزج به لا للحفظ هو سرقة  
 وعمل الاكار والوكيل اذا اخذ سببا لوراه صاحبه لا يصير بذلك بل سرقة

على وجه التخييل فهو سرقة  
 اما الاكار والوكيل فالاخذ  
 شيئا

قال الحبيب الذي لا ان لم يكن مدعي ان يكون حاشا رجله لئلا يدان  
 سرقة من مالي ساء فاما طالق فسرقة من داره تجوز يروي عن محمد  
 رحمه الله انه سئل عن هذا فلم يحب سئل ابو يوسف بعين ذلك  
 فقال ابو يوسف ان كان الحالف يحل من ذلك لقد ربحنا فاجاب محمد  
 بن يحيى الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا ابو يوسف  
 رحمه الله رجل غاب فرسه عن خان فقال اكر ان اسب من برك  
 الطنك فوالله لا اسكن فالوا رجع الى الحالف ان توي لقوله اسكن  
 محكم المحرم او الحان او البلدة فهو على ما توي فان لم يوسيا صرف  
 حمله الى الحان امره لها ابن يسكن مع اجنبي فقال طار ورجع ان لم  
 ياب ابنك فلان بيتنا وسكن معنا متى اعطيه ساء فلان من مالي  
 فانت كذا الحان ابن يسكن معها سنة ثم غاب فعالت المراه الى كس اعطيت  
 اسي ساء من مالي فحلفت في مسكن ان كزها الزوج كان القول قوله  
 وان صدقها الزوج فان كانت اعطته فلان بحى الامن ويسكن معها  
 طلعت سكون صحي فقال لاصحابه كان في جيبى خمس واربعون درهما  
 فاخذتوها منى فانكر والحلف وقال اكر امرود رجيب من  
 جهل وبنج درم نبوة است جمل فامره كذا وقد كان في جيبه في  
 ذلك اليوم اربعون عدله وخمسة عطارفيه فاصحاب في الاجمال وانما  
 في التفسير قالوا ان وصل التفسير حث لان الكل كلام واحد فاذا  
 كان كاذبا في يمينه كان حاشا وان فصل التفسير لا تحت لان التفسير  
 اذا اتصل باول الكلام صار كانه لم يفسر وان كان في حسه عطارفه  
 وعدلها لو تحت قيمة العدليات الى العطارفه صار اربعين عطارفيا  
 فجمع وقال اكر درجيت حمل عطره على سواك اسب حدين عطره في  
 وجندس عدلى فصدق في المباح والخطا في التفسير قالوا ان عني عين  
 العطارفه كان حاسا اصاب في التفسير او اخطا وصل او فصل لانه  
 قال اربعون عطره ولم يكن كذلك وكان حاشا رجل حلف ان لا

عدلى وبيع عدلى







حكم الشرع في بيع الجنب ولا ينفى لغير البيع رجل قال ان لم ابع هذه الخمر يبيع  
اليوم هي حق فباعها على انه بالخيار ثم نسخ البيع ومضى اليوم لا يبيع لانه  
صرح عن يمينه بالبيع بشرط الخيار **رجل قال** كل عبد اسارى فهو حبي  
فاستارى عبدا اشرا فاسدا ولم يصفه ثم استراه شرا فاجاز الا بصفه لانه  
صار حاشا بالشره الفاسد فاحل اليها لا الى جز العبد المملوك  
بمشت ما لشره الثاني من اخرى **رجل قال** لجاريته ان لم ابعك للمالي فاشتر  
فابت حرة ثم ظهر لها منه جمل في التهرج له ان يطاها في التهرج بطل  
التمان في قول **الى حصة** ومحمد رحمه الله عليها اذ اجازت بالولد لاقول  
من سته اشهر وحل له وطبها بعد ذلك وعلى قول **الى يوسف** رحمه الله  
بمشت ولا يحل له وطبها لانه صار حرة **ولو قال** لامة ان لم ابعك فانت  
حرة فذرها او ولدت منه **قال** الوصفه رحمه الله تعالى وقال ابو  
يوسف رحمه الله لا لعنتم رجوع الى قول **الى حصة** رحمه الله **رجل قال**  
والله لا معنى ام ولد فلان او قال **والله** لا معنى هذا الرجل الحر **قال**  
ابو حنيفة هو على السبع الفاسد ان باعهم مباعا فاسدا في يمينه وقال  
ابو يوسف رحمه الله في الرجل كذلك امان في المراه الحره وام الولد البيع  
الخامس مذكور بعد الرهن والسبي فلا يخرج عن اليمن بالسبع الفاسد **رجل**  
باع عبدا من فلان وسلمه الى مساري ثم حلف بالبيع ان لا يسره به من  
فلان ثم ان المساري اقال البيوع وفلما ابع لا بحث ولو كالتامين اليه  
دفعه فاقاله المساري بما به دسار حث وكذا لو قاله ما اكثر من الرهن الاول او قال  
حس هذا اذكر في المسقاة **قال** مولانا رضي الله عنه ومضى ان يكون  
هذا الجواب **قول** الى يوسف ومحمد اما على قول **الى حصة** رحمه الله  
الاقاله يكون ما لم ينزل على حاله وسطل ذكر الرهن الثاني **رجل قال**  
لامة ان لعن مالك سافقت حرة ثم باع نصفها من زوجها الذي ولدت  
منه او باع نصفها من ابها لانها عتق المولى عليها بحكم التمان لان الولد  
من الزوج والنسب من الاب مقدم فلا تنفع عتق المولى وكذا **الوقال**

ان اسارت سائما من هذه الخاريج هي قد من ثم اسارها هو ووجهها الذي  
ولدت منه هي ام ولد لان زوجها ولا ينع عليها لانه مساري كرجلين بينهما  
عقد دين احدهما واعنتها الاخر معا كان الوفق اولى وكذا لو حلف  
احد الزوجين بغيره ان اسراه وحلف الاخر لعنه ان اسراه ثم اسراه  
**رجل قال** رجل حلف ان لا يساري اليوم سافاساري عبد المحم او  
يقول ابو وفضل او لم يصفه حبس في يمينه لوجوه السبع والنسب وهو مملوك للمالك  
بالمالك فان اساري بيمينه او بدم لا بحث ولو اساري مكانا او مدبرا  
او ام ولد لا بحث في يمينه وكذا لو حلف **ان لا يسع** اليوم فباع المدبر او ام  
الولد او المكاتب لا بحث في يمينه ولو قضى القاضي لحوار سيع المدبر فغدا  
فباعه ويكون ذلك نصحا للثبوت ولو باع على انه بالخيار فان حاشا في  
يمينه في قول **محمد** رحمه الله ولا يكون حاشا في قول **الى يوسف**  
رحمه الله ولو قضى القاضي لحوار سيع ام الولد لا يسف وضاو في الظاهر  
الروايات والمخالف اذا حار سيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه  
عامه المشايخ رحمهم الله وان بيع المكاتب برضاة حار سيعه ويكون  
ذلك نسخا للكتاب **رجل حلف** ان لا يساري لامرأته يوما فاساري حاشا  
فاعطى نصف حار سيعه والنصف امرأته لا يكون حاشا **قال** **الشيخ**  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الخمار في عرفها لا يستبي ثوبا  
ولو حلف بالعارس يمينه **قال** **الكرمر** زن لاجامه حرم فعله كذا  
فاساري بالخمار **قال** القاضي الامام ابو علي السفي رحمه الله لا يكون  
حاشا **رجل قال** لامرأته ان اسارت سبي فانت طالق فاسارت المأقالا  
ان اسارت قربة او راجية طلعت وان دعت الجرح الى السقا وحار اجني  
كحمارها الما لا ينع الطلاق **رجل قال** والله لا اسع لفلان لو باع  
الحالف ثوبا للمخوف عليه لقتل صاحب الثوب حث الحالف احاز المحلوق  
عليه او لم يجر ولو باع الحالف وهو لا يدرى ان يكون السبع المحلوق  
عليه وانما يدرى سيعه لنفسه لا يكون حاشا **رجل قال** لعنم ان لعن

ولو استقر عبد من  
فصولي بحث في يمينه



وانما ذكر المرافق بلفظ الجمع والكهين بلفظ التثنية  
لان ما كان واحدا من واحد فتثنيته بلفظ  
الجمع وكل يد سرفق واحد فلذلك جمع ومنه  
قوله تعالى فقد صفت قلوبكم ولم يقل قلوبكم  
وما كان اثنين من واحد فتثنيته بلفظ  
التثنية فلما قال الى الكهين علم ان المراد  
من كل رجل كهبان انتهى اجهل ريب







لَوْ بَا لَكَ فَعَبْدِي خَرَفَنَذَا عَلَى أَنْ يَبِيعَ أَوْ يَأْتِيَ مِنَ الْمَخْلُوفِ عِدًّا قَالَ  
 الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَلَوْ قَالَ **أَنْ لَعَنَ تَوْبًا لَكَ لَعَنَ** عَلَى أَنْ يَبِيعَ أَوْ يَأْتِيَ مِنَ  
 الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ **وَجَلَّ وَكَلَّ** أَنْ اسْتَرَاهُ الْيَوْمَ سَالِمًا مَوْصُوفًا فَادْرَأْنِي فِيهَا  
 بِجَابِئَةِ لَزِمَهُ الْمَضْطَرَفُ **وَجَلَّ وَكَلَّ** وَاللَّهُ لَا اسْرِيَ لِمَعْلُوفٍ خَشَا اسْرِيَ  
 لِأَسَةِ الصَّغَرِ أَوْ لِعَبْدٍ مِمَّنْ لَا يَحُثُّ **وَجَلَّ وَكَلَّ** أَنْ لَعَنَ عَلَانِيَةً أَوْ لَعَنَ  
 مِنَ النَّاسِ فَعَلِمَهُ لَا أَصَابَهُ مِنْ رَحْلَيْنِ حَثٌّ **وَلَوْ قَالَ** أَنْ لَعَنَ عَلَانِيَةً لَعَنَهُ  
 مِنَ النَّاسِ فَبَاعَهُ مِنْ رَحْلَيْنِ لَا يَحُثُّ **وَجَلَّ وَكَلَّ** وَاللَّهُ لَا اسْرِيَ لَهْدٍ إِلَّا لِرَأْسِ  
 الْأَحْمَاءِ فَاسْرِيَ سَعْصَعُهَا لِحِمَا وَسَعْصَعُهَا عَدْلُهَا لِحِمَا لَا يَكُونُ خَشَا حَتَّى يَسْتَرِيكَ  
 نَكَلُهَا عَدْلُهَا **وَلَوْ قَالَ** وَاللَّهُ لَا اسْرِيَ لِحِمَا الدِّرَاهِمِ عَيْنِ لِحِمَا فَاسْرِيَ لِحِمَا  
 سَعْصَعُهَا لِحِمَا وَسَعْصَعُهَا عَدْلُهَا فِي الْفِئَاسِ أَنْ لَا يَكُونَ خَشَا وَفِي الْوَيْطِ خَشَا أَنْ  
 يَكُونَ خَشَا **وَجَلَّ حَلَفَ** أَنْ لَا مَأْكُلَ مِنْ رَحْمَانِ اسْرَاهُ فَلَانِ فَاسْرِيَ فَلَانِ  
 مَعَ عَيْنٍ رَمَانًا أَوْ أَكَلَ الْحَالِفُ حَثًّا **وَلَوْ قَالَ** وَاللَّهُ لَا أَكُلَ مِنْ رَمَانَةٍ  
 اسْتَرَاهَا فَلَانِ وَالْمَسْلُوكُ كَالْمَالِ لَا يَكُونُ خَشَا **وَجَلَّ حَلَفَ** أَنْ لَا اسْرِيَ  
 الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ بِدَخْلِهِ فِي التَّنْبَرِ وَالْمَصْنُوعِ وَالدِّرَاهِمِ وَالْأَنَابَرِ فِي قَوْلِ  
 ابْنِ يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ **وَجَلَّ حَلَفَ** الدِّرَاهِمِ وَالْمَصْنُوعِ وَقَالَ **مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ**  
 لَا يَدْخُلُ فِيهِ الدِّرَاهِمُ وَالْأَنَابَرُ فَأَبُو يُوسُفَ **رَحِمَهُ اللَّهُ** لَعَنَ الْخَصْفَةَ فِي حُلْسِ  
 هَيْبَةِ الْمَسَابِلِ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَعَنَ الْبَاقِيَ وَالْأَسْرِيَ حَاتِمُ فَضَّةٍ  
 وَكَذَلِكَ الْوَاشْتَرَى سِفَا مَحَلِّ لَفْضِهِ وَلَا يَشْبِيهِ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ مَا سَوَاهُمَا  
 إِذَا كَانَتِ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فِي سَيْفٍ أَوْ مِطْقَةٍ فَقَدْ اسْرَاهُ مَعَ السَّيْفِ أَنْ كَانَ  
 الْفِضَّةُ فَضَّةً أَوْ ذَهَبًا وَأَنْ كَانَ الْفِضَّةُ حَرْطَةً أَوْ عَدْلًا لَكَ لَا يَكُونُ خَشَا  
**وَجَلَّ حَلَفَ** أَنْ لَا اسْرِيَ بِدَخْلِهِ فِي الْمَجْمُولِ أَوْ غَيْرِ الْمَجْمُولِ وَالسَّلَاحُ فِي  
 قَوْلِ ابْنِ يُوسُفَ وَقَالَ **مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ** مَا يَسْتَمِي بِأَيْدِيهِ حَدَادٌ أَوْ لَا يَدْخُلُ فِيهِ  
 السَّلَاحُ كَالسَّيْفِ وَالسَّلَاسِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَرْبَعِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْأَبَرُ  
 وَالْمَسَالُ قَالَ ابْنُ عَرَفٍ دِيَارًا لَا يَحُثُّ فِي الْمَسَامِيرِ وَالْأَفْعَالِ وَالصُّغَرِ وَالْقَشِيرِ  
 مَعْلُومُهُ الْحَدِيدُ إِذَا حَلَفَ لَا اسْرِيَ صَفَرًا يَدْخُلُ فِيهِ الْمَدْحُولُ وَعَيْنُ وَالْقَلْبُ

روال محمد ص

حدیثام

في قد لا ياتي الى يوسف حبيبتة راجعاً اليه وولاد محمد لم يدخله العلويس ولو  
 حلفوا ان لا يمشوا في حرمها فاسري بايا حديد اولها فيه ذكر في الواد ان  
 لا يحلف في ان لا يمشوا باكر مما فيه جاز المسح ويكون حاشا في مسنه رجل حلف  
 ان لا يمشوا فاسري حاشا فيه قض كان حاشا وان كان ثمة اقل من  
 على الحلف **و** رجل حلف ان لا يمشوا رجلا فاسري حاشا فيه من حاش  
 ان كان المض لا يمشي في من الحلقه لا يكون حاشا وان كان يريد فيه كان  
 حاشا **و** لو حلف ان لا يمشوا لينا او اجرا او طيبا فاسري دارا مبلية  
 من ذلك لا يكون حاشا **و** لو حلف ان لا يمشوا حاشا فاسري دارا مبلية  
 فان حاشا استحاشا فاسري الدار يكون مسري الحابط ولا يكون مسريا  
 للجص والطين **و** رجل حلف ان لا يمشوا نخل فاسري حاشا فيه نخل  
 حش **و** كذا لو حلف ان لا يمشوا شجر فاسري ارضا فيها شجر كان حاشا  
 لان الشجر هكذا مسري **و** لو حلف ان لا يمشوا صوفا فاسري شاة  
 على ظهرها صوف لا يكون حاشا **و** كذا لو اسري الصوف مجزوز في ظاهر  
 الرواية **و** كذا لو حلف ان لا يمشوا لينا فاسري شاة في ضرعها لبن  
 لا يكون حاشا وان اسريها لبن من جلسه في ظاهر الرواية هذا وبيع  
 الشاة بالحم سواء في **و** اني حنيقة والووسف يجوز على قراح **و** لا  
 يكون حاشا في عمان ان لا يمشوا لينا **و** لو حلف ان لا يمشوا قصب او  
 نحو صامو على عار الممحول **و** لا يحث بشري البواكي **و** الزنيل **و** لو حلف  
 ان لا يمشوا حاشا فاسري شاة حية لا يحث في مسنه **و** لو حلف ان لا يمشوا  
 جد يا فاسري شاة **و** لو حلف ان لا يمشوا صوفا **و** شعره **و** صوفا على عار الممحول  
**و** لا يحث بشر المسح والجواني **و** لو حلف ان لا يمشوا كنانا فهو في عرفنا  
 على لوب الكان **و** لو حلف ان لا يمشوا اية فاسري ساه مذبوحه كان  
 حاشا **و** كذا لو حلف ان لا يمشوا شاة حية لا يحث في مسنه **و** لو حلف ان لا يمشوا  
**و** لو حلف ان لا يمشوا نفسيا او خطيبا ذكر في الحجاب انه على الدهن  
**و** الورق فالواقي عرفنا لا يحث بشر الدهن البتفسح **و** لو حلف ان لا يمشوا

الایشتری صوفنا

لا بئری الحافندی  
حیة

رأساً ولوحف ان لايشترى  
شعبيرافاشترى صم



فما كان يرى انها باحت في تيمنه ولم يتطاول في ثباته وانه لا يملك هذا  
 فاعلم بان رايهم حجت ولو حلف ان لا يساري سبوا قالوا اني معكم في  
 دهن البز لا تحت واما تحت اسراء البرز وحواب تحت البز لا تحت  
 على غيرهم رجل حلف ان لا يتوصا بآل فلان ولم يتوصا بآل فلان عليه  
 الماء من كونه ولو صاححت في تيمنه رجل اراد ان يساري ثوبا فحلف  
 والله لا اسعه بعشرة ثم باعه بتسعة لا يكون حاشا ولو قال  
 والله لا اساري بعشرة فاسراه باحد عشر كان حاشا ولو قال  
 لا ابيعه الا بعشرة فباعه بتسعة كان حاشا وكذا لو باعه مرسا  
 دراهم ولو باعه بدينار وعشر دراهم لا يكون حاشا ولو قال  
 اسعه لعصر حتى يزيد فباعه بتسعة لا يكون حاشا وان تحت استحسانا  
 رجل حلف ان لا يساري الخبز فاساري الفطائف لا يكون حاشا رجل  
 ان اسارت هذا النوب سببا فذا النوب صدفه للمزني حتى لا يندسار  
 حاشا بعد خروج النوب عن ملكه رجل حلف ان لا يساري صنفا فهو  
 من الدجاج في القرا وفي الاقل على بعض الطير والراس في الاكل والشرا  
 على ما يباع في الاسواق عامه ولو حلف ان لا يساري فصفا فاساري  
 قميصا مقطوعا عارضا فيط لا يكون حاشا **فصل في الاكل**  
 رجل حلف ان لا ياكل هذا اللبن فشره لا تحت واما تحت اذا اشد فيه  
 ولو حلف ان لا يسرب فاشرب منه واكل لا يكون حاشا فعلى هذا اكل السوق  
 عند ذلك مما يؤكل ويسرب قالوا هذا اذا كانت الامن بالعرشه فان كانت  
 بالعارسية فاكل او شرب كان حاشا وعليه المني ولو حلف ان لا يذوق  
 اللبن واكل وشرب كان حاشا في تيمنه رجل حلف ان لا ياكل طعاما فهو على  
 اقل مطحوم وهذا الخلف التويل بنسرا الطعام رجل حلف ان لا ياكل  
 حرا فاكل حنطة او سعدة كان حاشا فان اكل حرا لدن والارزان  
 كان الخلف في بلاد حرم من لدن والارز كان حاشا والافلا ولو اكل فضا  
 وهو الذي يقال له بالعارسية فكله او حوز مجا او ميسرا وهو الذي

ان ياتي

كلم

ما اساء الخلف لربه قاله وقال محمد بن سفيان رحمه الله لا تحت في تيمنه  
 وقاله الفقيه ابو الليث لا تحت في الحوز ما يحل لابي حنيفة امطاعا وكث  
 ان تحت في الحوز فذلك من القرص والميسر والرقاق لانه لا ياكل ما هو حراما  
 ونسب الله في الحوز لا تحت ما قل ما يقال له فان زك والو حلف ان لا ياكل هذه رجل  
 في كونه فاما ما لا يكون حاشا لانه لم ياكل رجل حلف ان لا ياكل هذا الرفق فكل  
 وفي سائر حلف في تيمنه فان نوى كل صحت نيت فيما بينه وبين الله تعالى  
 ولا يفرق في القضاء في احدي الروايتين رجل حلف ان لا ياكل حراما فكل  
 الحرام فاكلها فكلموا فيه قال بعضهم لا يكون حاشا لانه مستثنى من الحرام  
 كقالب بعضهم يكون حاشا لانه حرام الا انه يحض في اكله رجل حلف ان  
 لا ياكل حراما فلان فاعصت منه حطة او طعنها وخبرها واكلها او اغتصب  
 منه دقيقا وحبها واكله حن في تيمنه وقيل انه لا تحت ولو قال والله لا  
 اكل من طعام فلان اعصيته منه والمسألة بالكلية كان حاشا رجل حلف  
 ان لا ياكل لحم شاه فاكل لحم عنز كان حاشا في حواب الجامع لان الشاة اسم  
 جنس وفي الفتاوى لا يكون حاشا سواء كان الخلف مصريا او قروما وعليه  
 المعنوي لان جميع الناس يعرفون بينهما رجل حلف ان لا ياكل هذا اللحم  
 فاكله غير مطبوخ احلفوا فيه قال ابو بكر الاسكاف لا تحت في تيمنه  
 لان اليمن يصرف الى الاكل المعتاد فلا تحت كما لو حلف ان لا ياكل تيمنه فانه  
 لا يكون حاشا وقال ابو الليث رحمه الله تحت ما اكل اللحم وان لم يكن  
 مطبوخا لان اللحم قد يؤكل بدون الطبخ الا انه غير معناد والعامة لا تغار  
 في العان اما الدمن لا يؤكل كذلك فانصرف الى الخبر المجتهد منه رجل  
 اغترف من القدر بالمخرف سائمه قال والله لا اكل من هذا القدر  
 ثم اكل من المعرف لا يكون حاشا لان تيمنه يقع على ما في القدر رجل  
 حلف ان لا ياكل مع فلان طعاما فاكل هذا في اناة وهذا في اناة لا يكون  
 حاشا ما لم ياكل من اناة واحد ولو حلف ان لا يسرب مع فلان فالشرط ان يصحها  
 مجلس واحد وان احلف الاثنية رجل حلف ان لا يسعدى فالتعدى هو

ان ياتي

اليمن



الاقول المداوي الذي لفصل به الشئ في دوت خاص وهو ما بعد طبع الفجر  
 الى دوا الشمس ما يغدي به عاك وعقد اكل ذلك ما تعادف اهل البلد  
 رجل حلف ان لا ياكل طعاما فاكل دوا ليس له طعمه لو كان مولا لكان حاشا  
 لانه لا يفسد طعمه وان كان دوا حلاوة مثل اسكجنجان حشيشي يفسد  
 لان له طعمه ويصلح عند آفة رجل حلف ان لا ياكل من طعام فاكل من  
 خله بطعام نفسم او زيتة او ملحبة كان حاشا لانه اكل من طعامه **رجل**  
 حلف ان لا ياكل ملحفا فاكل طعاما ان لم يكن ملحفا لا يكون حاشا ان كان  
 ملحفا كان حاشا لو حلف ان لا ياكل الفلفل فاكل طعاما فلفل فلفل ان  
 جرد طعمه كان حاشا **وقال** العبد رحمه الله عليه لا يحث مالم ياكل  
 عن الملح مع الخبز او مع شئ آخر لان عسته ماله **مخلاف** الفلفل عليه  
 الفتوى فان كان في عسته ما يد **قال** على انه يراد به الطعام المالح فهو على ذلك  
 رجل حلف ان لا ياكل خلافا فاكل سكباجة لا يكون حاشا لانه لا يفسد طعمه  
 حلف ان لا ياكل الحلو فاكل البطيخ لا يكون حاشا **رجل** حلف ان لا ياكل  
 عسفا فاكل ورعى لفسره وجبه واشلع ماله لا يكون حاشا وان رمى لفسره  
 واشلع ماله وجبه كان حاشا لانه اكل اكثر منه **رجل** حلف ان لا ياكل  
 شهيدا فاكل العسل لا يكون حاشا لان العسل اسم للصافي والشهد اسم  
 للمختلط **رجل** حلف ان لا ياكل بقل فاكل بصل لا يكون حاشا الا اذا  
 رجل حلف في رمضان ان لا يتعشى لليلة فاكل بعد ما مضى نصف الليل  
 لا يكون حاشا لانه لم يتعشى بل تسحر فلا يكون حاشا لو حلف ان لا تسحر  
 اليوم فاكل بعد انقضاء النهار لا يكون حاشا **رجل** قال لامرأة ان لم  
 تعش لليلة فعدى حشر فلم ياكل الا لقمته واحده كان حاشا لان اللقمة  
 الواحدة لا تكون عشا **رجل** حلف ان لا ياكل حراما فاكل خبزا او لحما اغتصبه  
 حث في عيشه فان باع الغصب بشئ واكل ذلك الشئ لا يحث لان الماني  
 ليس بحرام مطلق فان عصب حظه وطعمها ان اعطاه مثله قبل ان ياكل لا  
 يحث في عيشه لانه ملكها باء الضمان وان اكلها قبل اذا الضمان وقيل قضا

الوالد

من  
 ما كان من  
 حث في عيشه  
 من  
 حث في عيشه  
 وانما هو  
 قبل ان ياكل

المرضى عليه لحيث في عيشه لان الخمر مائة مالم يود الضمان وقالوا فمن  
 عصبه طعاما فاكله وقد كان حلف ان لا ياكل حراما لا يحث في ذلك  
 الى حصة من حمة الله لانه يستعمله بالمضغ فصار اكله ماله نفسه ولا  
 اعلم على ذلك لان مال استعمله لا يملك المصوب خصوصا على اصل  
 الى حصة من حمة الله فان عصبه المصوب بعد الحلال ماني على ملك المالك حتى  
 لم يطلع على اصناف قيمته حاز ولم يذ لك صلاحا عن العصب لان القيمة  
 اذ لم قال صلاحا عن القيمة لا يجوز كما لو صالح بعد فضا الفاضل على اكثر  
 من قيمته ولا يلو سار ماله بالمضغ لا يضره اكل مال الغني و قد قال  
 رحمه الله تعالى ان الدين ما كلون اموال السامى طمنا اما ما كلون في بطونهم  
 ناره او قال **قال** السالم كل لحم نبت من الحرام فاكله او لم يده **رجل** حلف ان  
 لم ياكل ان لا ياكلها فاسرى بها دابة او فلو ساهم اسارى بالذئابة او بالكل  
 طعاما فاكله **قال** محمد رحمه الله عليه يكون حاشا وان حلف ان لا  
 ياكل هبة الدراهم او الدنانير فاسرى بها عرضا ثم باع العرض بطعام  
 فاكله لا يكون حاشا وكذا لو اسارى بالذئابة او اسارى بالشعبان  
 طعاما فاكله لا يكون حاشا **قال** اذ حلف على ما لا يؤكل ان لا ياكل فاسرى  
 به ساهما بواكل فاكله حث وان حلف على ما لوكل ان لا ياكل فاسرى  
 به ما لوكل واكله لا يكون حاشا رجل حلف ان لا ياكل من مال فلان  
 ثم شاهد فاكل الخاف لا يحث لانه بعد اكل مال نفسه عرفا **رجل**  
 حلف ان لا ياكل من هذا الطعام ما دام في ملكه فباع بعضه ثم اكل ما  
 بقي ذكر نصير عن الحسن بن رماذ لا يحث في عيشه **قال** مولا ناصي الله  
 عنه وهذا اما يصح اذا حلف ان لا ياكل هذا الطعام تسخي ان يحث  
 رجل حلف ان لا ياكل من مال فلان فباع الخاف عليه فاكله الخاف واكل  
**قال** نصير رحمه الله حث في عيشه وقال عاك لا يكون حاشا اذا لم يكن له  
 وارث سواه او فهو الميراث لانه اكل مال نفسه **رجل** حلف ان لا ياكل من  
 مال ابنه وبناته من خاله **قال** عصام ان كان ابنك ايقاسه

فاما اذا حلف ان لا ياكل  
 هذا الطعام



ثم ما قل نصيب نصيبه وان كان صغيرا ليس فيه حرمه ثم نصيبه او يدرك  
 نصيب الاخر من ذلك **قال** مولانا رضي الله عنه ويدعي ان لا يطبخ اللحم  
 هذا المكلف وله ان ياكل قدر نصيب نصيبه ويكون ذلك في القسمة  
 واخذ المشركين في الموزون والمكيل يشترط بالقسمة اذا كان اجنبيا  
 فالاب اولي رجل حلف ان لا ياكل هذا الشيء فاكل بعضه **قال** لا ياكل  
 الاسكاف ان كان ساسمكته ان ياكل كله في عمن لا تحت ما قل بعضه **وقال**  
 بعضهم اذا اقل بعض ما لا يمكن اكل كله في مجلسه تحت في منته وهو الصحيح  
 رجل حلف ان لا ياكل اللبن وطبخ به او زافا فاكله **قال** ابو بكر البجلي  
 لا تحت في منته وان لم يحل فيه ماء وان يرى عينه فلو حلف ان لا ياكل  
 هذا الخل فاكله سكباجه لا تحت في منته الا ان نوى اقل ما يتحل منه  
 وهو كالحلف ان لا ياكل من هذه الحنطة فاكل حبرها او سلقها لا تحت  
 في قول **قال** حنفية وانما تحت ما قل الخبر في قول صاحبيه لان عن الحنطة  
 لا يؤكل عان فالصرف اليمن الى خبرها رجل حلف ان لا ياكل السمندر  
 في الاصل ان كان السمندر شبيها بحيث يحرق طعمه كان حائطا في منته لانه  
 ليس بسمندر **وقال** الحاكم رحمه الله في المختصر ان كان مستبينا بحيث لو عسر  
 يسيل منه السمندر تحت وان لم يكن كذلك لا تحت وان وجد طعمه **قال**  
 رضي الله عنه وسعي ان يكون الحول اب في مساله الارز على هذا التفضيل  
 ولو حلف ان لا يساول هذا اللبن لخلطه بالماء او بالخمير ان كان المحلوق  
 عليه غائب تحت في منته وان كان مغلوبا لا تحت لان المغلوب في مقابله  
 الغالب كالسنة بل انه وان استويا تحت استحسانا ثم عن محمد رحمه الله  
 في الاصل ما يدل على انه لعبار الغلبه من حب الاحرا لامن حيث اللوب  
 والطعم **وعن** الى يوسف رحمه الله لعبار الغلبه من حب اللوب والطعم  
 جميعا عاليا او مغلوبا وتمام احدهما لا يكفي ولا لعبار الغلبه من حب  
 الاحرا **رجل** حلف ان لا يسرب لبن هذه البقرة وخطمه لمن يقره اخري  
 فعند الى يوسف رحمه الله هذا او ما لو خطمه بالما سوا وعند محمد رحمه الله

ولا ياكل من هذا الحنطة

المحتش لا ياكل الحبس فحنت على كل حال **رجل** حلف ان لا ياكل اللحم  
 الحله كذا كان او حلا لا ياكل او مطبوخا او مشويا طشت في منته الا اللحم  
 او عن محمد **قال** لا ياكل ما لا تحت ما قل والكبد والطحال وجميع ما كان  
 في البطن كالكبد وشحم فليلحم فيلحم في بلد ساع ذلك مع اللحم فان كان في  
 تلك البلاد مع اللحم فالكرش والامعاء والحوذال لا يكون لحما والراس والا كان  
 لحم في يمن الاكل وليس لحم في يمن السرا وسحم البطن ليس لحم والا ليس  
 بلحم ولا شحم وسحم الظهر لحم اذا حلف ان لا ياكل لحما فاكل شحم الظهر  
 وهو اللحم السمان لا تحت في قول **قال** حنفية رحمه الله ويحت في قول  
 صاحبيه **رجل** حلف ان لا سترك من دار فلان فاكل منها شيئا **قال**  
 محمد بن سلمة تحت في منته لان المصود من هذا اليمن الامتناع عن  
 جميع المأكولات **وقال** عن لا تحت في منته الا ان نوى جميع المأكولات  
 والمشروبات **قال** مولانا رضي الله عنه هذا اذا كانت اليمن بالعرفه  
 فان **قال** بالفارسيه ارحله فلان ههنا يحورم يساول المأكول والمشروب  
 رجل وضع لقمه في فيه **قال** له رجل ان اكلتها فمرا منه طالق **قال**  
 له اخر ان احرقتها فعدى حرقا لو ااكل بعضها وبلغ بعضها فلا تحت  
 رجل حلف ان لا ياكل هذه السنه لا تحت ما لم ياكل كلها **رجل** حلف  
 ان لا ياكل الخل الذي في هذه الخابية فاكل بعضها حب لانه لا يمكن اكل كلها  
 في مجلسه **رجل** حلف ان لا ياكل من هذه البقره فاكل من مخيضها تحت  
 وان اقل من مرقه اتخذوا من مخيضها لا تحت **رجل** حلف ان لا ياكل او لا  
 يشرب فذاق سيبا لسانه ولم يدخله جوفه لا تحت في منته **رجل**  
 حلف ان لا ياكل طسحا ان نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى ولم يبق  
 سيبا فهو على اللحم المطبوخ استحسانا فالو هذا اذا طبخ اللحم بالماء اما  
 القليه اي بسده لاسي طسحا وان طبخ اللحم بالماء اما القليه اليابس **قال**  
 سمي طسحا وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرقه مع الحبر ولم ياكل اللحم كان حاشا  
 رجل حلف ان لا ياكل من هذه الحنطة ان نوى ان ياكلها حيا فهو على ما نوى

ان لم يبق  
 فاكل المرقه مع الحبر ولم ياكل  
 اللحم كان حاشا



فان لم يتوسيا فاكل من حريمها لا يحل في قول ابي حنيفة في قول ساجدة  
علم حلت وان اكل عين الخنثى حلت عند زهراء والصحاح انه يحل سائر ذلك  
الجماع الصغير وان اكل من سويتها لا يحل عند ابي حنيفة ولا في رواية  
الظاهر من قول محمد وان لا ياكل من هذا الدقيق فاقول من صحه حلت  
عندهم وان اكل عين الدقيق احلوا فيه والصحيح انه لا يحل ولو  
حلف ان لا ياكل طعاما فاكل حراما او فاكهة او غير ذلك مما لو قل على وجهه  
التطعم كان حاشا وان اكل ما له طعم لكن لا لو كل على وجهه الطعم كالسويق  
وغير ذلك لا يحل في مسنة ولو حلف لما كلن هذا الطعام لم يوقته بوقت  
فذلك ذلك الطعام او اكله خيس او مات الخالف حلت في مسنة وفي  
وقت بوقت فقال لما كلة هذا الطعام اليوم فان الخالف حلت في مسنة  
وان وقته بوقت فقال لما كلة هذا الطعام اليوم فان الخالف حلت في اليوم  
لا يحل بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضى اليوم لا يحل قبل مضى  
اليوم ما لا يجمع حتى لا يلزم الكتمان ولو عملها لا يجوز واذا مضى اليوم احلوا  
فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله عليهما لا يلزم الكتمان وقال  
ابو يوسف رحمه الله يلزم الكتمان وعلى هذا الخلاف اذا قل والله  
لا قضائي ديني ولا ن غدا فاقضاه اليوم او وهبه منه او ابراه عنده مما لا  
يحل عند ابي يوسف يحل ولو مات المطلوب لا يحل بالاجماع وعلى هذا  
الخلاف لو كانت النكاح بطلاق او عتاق رجل حلف ان لا ياكل الشوا من  
على اللحم الا ان يتوى كل شئ مشوي فاذا اكل منه مسويه كان حاشا رجل  
حلف ان لا ياكل من طعام فلان ولا ينيه له فاسرى الخالف منه الطعام  
او وهبه فلان من غيره فاسرى الخالف من ذلك واكل لا يحل في مسنة  
ولو حلف ان لا ياكل من خير فلان الجبار فاكل من خير بعد ما اسرى كان  
حاشا رجل حلف ان لا ياكل من شئ فلان فاسرى شئ من فلان او  
وهبه فلان فاكل لا يحل في مسنة ولو ورث الخالف من المحلوق عليه  
فاكل كان حاشا في مسنة ولو حلف ان لا ياكل من مال امه فان الام

ويعلم السوا

لا يَكْفُرُ طَعَامُ قُلُوبِ

در یک طوطی و خنجر فلانی انجمن

رویا کفر و کتب فانی

فَوَدَّوْهُ لِحَالِفٍ وَقَالَ لِحَالِفٍ الْحَالِفُ هُوَ الصَّاحِبُ وَقَدْ ذَكَرْنَا وَأَوْحَلَفَ أَنْ  
لَا يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ عَزَلٍ فَلَمَّا فَاسَدَ عَمَلُ فَلِحَدِّهِ أَوْ هَبَّ لَهُ بَعْدَهُ وَأَقْلَ مِنْهُ  
لَا يَكُونُ حَالِفًا قَوْلُهُ عَنْهُ فَلَمَّا عَزَلَهَا وَدَعَفَ إِلَيْهِ النَّصْرَ فَأَقْلَ الْحَالِفُ  
حَسْبُكَ بِمِثْلِهِ رَجُلٌ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ سِوَا سَيْبَا وَالدَّهْقَانِ وَلَمْ يَزَلْ  
قَالَ لَهُ نَحْنُ خَيْرٌ مَلَقَاهُ قَالَ السَّخِ الْأَمَامُ الْوَكْرُ مُحَمَّدٌ بْنُ الْمُصَلِّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ لَا تَحْتَفِ فِي مِثْلِهِ وَقَالَ الْأَمَامُ الْفَاعِضِيُّ الْوَعْلَى النَّسْفِيُّ يَكُونُ حَالِفًا  
فِي مِثْلِهِ وَقَالَ الْعَقْبَةُ الْوَكْرُ الْبَاخِثُ أَنْ كَانَتْ الْكُفْرُ كَالِ يَعْلَى مِثْلَهَا  
لِلْمَعْرِ بِلَوْنٍ حَالِفًا وَالْأَفْلَاحُ رَجُلٌ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْ كُفْرٍ فَلَانَ مَشْرِهَ مِنْ  
مَا الْجَمْعُ الَّذِي وَصَّغَهُ عَلَى الطَّرِيقِ قَالَ الْوَكْرُ الْبَاخِثُ خَافَ أَنْ يَكُونَ حَالِفًا  
رَجُلٌ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْ خَيْرٍ فَلَانَ مِنْ مَا الْجَمْعُ قَالُوا لَا يَكُونُ حَالِفًا فِي مِثْلِهِ  
قَالَ هَذَا فِي السَّيِّئِ أَمَا فِي الصَّيِّفِ تَحْتَفِ فِي مِثْلِهِ رَجُلٌ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ سِوَا  
الْمَا حَالِفٌ فَلَانَ لَعْنَى أَوْ دَقْلَانَ قَالُوا لَكُنْ حَالِفًا رَجُلٌ حَلَفَ طَائِعًا أَوْ  
مُكْرَهًا هَذَا أَنْ لَا يَأْكُلَ كُفْرًا أَوْ لَا يَشْرِبَ نَجَسًا أَوْ لَا يَأْكُلَ كُفْرًا أَوْ لَا يَأْكُلَ  
بَعْدَ مَا اغْتَمَى عَلَيْهِ أَوْ جَنَ وَأَنْ أَوْجَرَ أَوْ صَبَّ فِي حَلْقِهِ مَكْرَهَا لَا تَحْتَفِ فِي  
مِثْلِهِ التَّرْبُ رَجُلٌ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَدُقُّ طَعَامًا وَلَا أَشْرِبُ لَبًا فَذَاقَ أَحَدُهُمَا  
كَانَ حَالِفًا لَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَدُقُّ طَعَامًا وَشَرِبْتُ لَبًا فَذَاقَ أَحَدُهُمَا لَا  
تَحْتَفِ وَقَالَ الْوَكْرُ الْفَاعِضِيُّ الْأَصْفَارُ تَحْتَفِ فِي مِثْلِهِ لَنْ الْمَرَادُ مِنْ مِثْلِ هَذَا  
الْكَلَامِ فِي الْعَرَفِ ثَقِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَقَالَ السَّخِ الْأَمَامُ الْوَكْرُ مُحَمَّدٌ  
الْمُصَلِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَوَى فِي ذَلِكَ وَأَنْ لَمْ يَوْشِيَّا لَا تَحْتَفِ بِأَحَدٍ مِنْهُمَا وَعَلَيْهِ  
الْعَوَى رَجُلٌ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ لَحْمَ الْبُفْرِ فَأَقْلَ لَحْمَ الْجَامُوسِ أَوْ حَلَفَ  
أَنْ لَا يَأْكُلَ لَحْمَ الْجَامُوسِ فَأَقْلَ لَحْمَ الْبُفْرِ تَحْتَفِ قَالَ بَعْضُهُمْ أَنْ حَلَفَ أَنْ لَا  
يَأْكُلَ لَحْمَ الْبُفْرِ فَأَقْلَ لَحْمَ الْجَامُوسِ وَأَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ لَحْمَ الْجَامُوسِ  
فَأَقْلَ لَحْمَ الْبُفْرِ لَا تَحْتَفِ وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْأَوَّلِ قَالُوا لَنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
وَسَمِعْنَا أَنْ لَا تَحْتَفِ فِي الصَّلَاتِ حَسْبُكَ لَنْ النَّاسِ لَفَرَقُوا بَيْنَهُمَا وَهُوَ  
قَالَ لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ لَحْمَ الشَّاةِ فَأَقْلَ لَحْمَ الْعَنْزِ رَجُلٌ قَالَ كَلِمَا أَكَلْتُ اللَّحْمَ فَلَهُ

مطلوب  
لادوق طعنا ما ولا  
خداق احدھا

فان نفوس اعتبرت بغيره



على ان انصرف بدوهم عن الى يوسف ان علي في كل لفته درهم في الاكل  
 كل اشرف الماء يعني درهمين من كل نفس درهم رجل حلف ان لا يبدو في  
 الحضر فاكل حراما عجن بالحضر قال **شداد** لا تحت في حمله كما لو حلف  
 ان لا يدوف الزيت فاكل خيرا عجن حرام لا تحت رجل حلف ان لا ياكل  
 حراما الذي ما لم اس وج فاطمه فكل امرأه ابن وجهها حتى طلق لم ينجح  
 امرأه تعالى لها فاطمه قال **الشيخ** الامام ابو بكر بن محمد بن الفضل  
 الله من طلع التي زوجها لا ياكل بصرفه فان لم ياكل فاطمه هدية  
 ولم ينسبها الى الاب والجد ويدون ذلك لا يحصل التعريف فبقيت كمن  
 الا اذا كان ذلك ما يدل على التعريف رجل حلف ان لا ياكل حراما فاكل  
 ثوبا لا تحت في حمله لانه متى حراما مطلقا وكذا لو اكل لا كسبه لا تحت  
 في حمله رجل حلف ان لا ياكل مرقه فاكل مسارا وقطه لا ياكل حراما  
 رجل حلف ان لا ياكل من بني فلان فاكل فلفل فلان في طبعته امرأه و قد  
 اكل الخائف قال **الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 حلف في حمله لان العفل هكذا لو قل تحت الا اذا كان منها سبب  
 يدل على غير هذا رجل حلف ان لا ياكل البطيخ فاكل حرجه فالوا  
 تحت في حمله منهم السح الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهذا اذا  
 كان محال لا يسي طسحا رجل حلف ان لا ياكل من قوم فلان ما هدية  
 السنه فالوا السح حمله على ابي عيسى قال **مولانا** رضي الله عنه ومضى  
 ان يكون على بقيه السنه التي هو فيها كما لو حلف ان لا ياكل فلان هدية  
 السنه او قال **الله** على ان اصوم هذه السنه الا ان ينوي ابي عيسى  
 رجل حلف ان لا ياكل دبا فاكل عصيده جعل منها الرب فالوا لا يكون  
 حاشا في حمله لانه مغلوب مستهلك الا ان يكون الرب فاما لعينه علي  
 العصيده رجل حلف ان لا ياكل من هذا الدنق فاكل منه خبيصا  
 فالوا يحلف ان يكون حاشا وخبيصا فطال ذلك **رجل** قال ان اكلت  
 هذا الرغيف اليوم فامرته طالق وان لم ياكله اليوم فامره حرام فاكل

قبله

٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠

اكله البوع لا تحت في الطلاق ولا في العتاف لان الرغيف مما ياكل في  
 طقس من الطلاق وكان شرط الحلف اكل الكل او شرا اكل ولم يوحده رجل  
 حلف ان لا ياكل حراما فاكل حراما فاكل حراما فاكل حراما فاكل حراما  
 الله تعالى حمله كفار السماء قال **مشار** بن رحيم الله الصالح كلك  
 الله تعالى قوله هذا الرغيف على حرام مما له قوله والله لا ياكل هذا  
 الرغيف ولو قال **هكذا** لا تحت كل الدعص رجل حلف ان لا ياكل من  
 كسب فلان فاوصى انسان لفلان بشي فاكل من الكالف حلف لان الموصي له ملك  
 الوصية بالقبول فاكل الوصية كسب لانه وان ورث فلان مالا فاكل الكالف  
 حلف لا تحت لانه ملكه اكله وصنعه فلا يكون كسبا ولو وهب المحلوف عليه الكالف  
 طعاما فاكل ووضه ثم اكل لا تحت لان الكالف اكل كسب نفسه ولذا لو اوصى له المحلوف  
 عليه لا تحت لما قلنا وان ورث الخالف من المحلوف عليه واكله حلف لانه كسب  
 المحلوف عليه اسفل الى الخالف لا يصنعه مع سبب المحلوف عليه رجل حلف ان لا  
 ياكل من زرع فلان فاكل زرع فلان فاكل الخالف حلف ان لا ياكل مما  
 يحيى له فلان يعني من الطعام وعلمه فاكل الخالف الى المحلوف عليه لحما ليطبخه  
 فاكله المحلوف عليه في قدره التي فيه وطعمه من لرش فطبخ العذر فاكل الخالف  
 من المرقه قال **محمد** لا اراه حاشا اذا اكل في المحلوف عليه مالا يطبخ و  
 حرم وان كان مثله يطبخ وحرم ويكون له من فاكل الخالف كان حاشا رجل حلف  
 ان لا ياكل لحم هذا الحمل فاكل بعد ما صار كسبا تحت في الظاهر وان حلف ان لا ياكل  
 هذه الحرجه فاكلها بعد ما تبطلت اصلها فاكله الصحيح انه لا يكون حاشا  
 وكذا الوطف ان لا ياكل هذا الحبيب فاكله بعد ما صار زيدا او حلف ان لا ياكل  
 هذا الرطب والبسم فاكله بعد ما صار تمر الا تحت في حمله وكذا الوطف  
 ان لا ياكل هذا الحار فاكله بعد ما تفتت لانه لا يسي حراما رجل حلف ان لا ياكل من  
 هذا الكرم فاكل من عصيل او خله او ربه او فلاحه او ما سبه ذلك لا يكون حاشا  
 ولو اكل من عصبه او زبدته او حوزته او كثره ايسا او غير ما سب كان حاشا لان عصبه  
 هذه الاشياء يخرج من الكرم من غير ان يتعلق بصله لصنع العبد فاما القسم

الكلام

الهم

فيما من كسبه

لو وهب المحلوف عليه الكالف











وقال القاضي الامام ابو علي الشافعي في عرفنا اسم النبي صلى الله عليه وسلم على كل من ماء  
 العنب يئامكان او مطبوخا واسم في يقع على الخمر خاصة وسبكي يقع على كل منكر  
 من العنب الصا وعليه الفتوى رجل حلف ان لا يشرب خمر او لا يشرب ولا يشرب  
 ولذا من الاشربة فشرب واحد منها كان حاشا كالوقال **قال** الله لا اقل  
 خبزا ولا لحما فاكل احدهما كان حاشا ولو عطف ولم بعد حرف النفي قال  
 لا يشرب خبزا ومثلكا وكذا افك ذلك الجواب **قال** فاكل احدهما كان حاشا  
 رجل حلف ان لا ياكل الخمر الذي يحته فلان فاكل من الخمر فشقاه ووضع  
 تحته خبزا وجعله خبزا فاكل الخمر الحالف من الجوزاب الذي اصابه دسم  
 اللحم كان حاشا **وقال** الرجل **قال** ان لا ياكل مما يحته فلان فاكل من الخمر  
 فطبخه فاكل الحالف من ذلك المرقه وفنه طعم الخمر من كان حاشا **رجل**  
 خاصته امراته من جهة شرب الخمر فحلف ان لا يشرب خمر من هذا الجنس  
 ثم قاتل وشرب قية لا يكون حاشا **رجل** **قال** ما الفارسية اكرسي را  
 بسدرهم فامرته ان لا ياكل من على ما لوي ان لوي السفى لا يحب ما لوي  
 وان لوي الاهدر لا يحب بالسقي وان لم ييوشيا فان دفع او سقي كان  
 حاشا في يمينه **رجل** **قال** لعبد اذا سقس الخمر فاحسب حرقه ذهب العبد  
 بالمحمار الى الماء ولم يشرب عن عبد لانه سقاها ولم يشرب **رجل** حلف ان  
 ان لا يشرب هذا الماء العذب فصبه في ماء ملح فغلبه الملح فشربه لا بحث  
 وكذا لو حلف على الملح فصبه على العذب ولو حلف ان لا يشرب لبن المعز  
 فاحد لبن المعز وخطه بلبن الصان ولبن الصان غالب فشربه لا بحث  
 ولو حلف على معز لعينها ان لا يشرب لبنها فحلف لبنها بلبن الصان و  
 لبن الصان غالب ثم شربه كان حاشا بخلاف غير المعز ولو حلف  
 ان لا يشرب اللبن فحلف لبن النعم بالماء يظهر لون اللبن وطعمه كان حاشا  
 ولو حلف ان لا يشرب من هذا الحب فاحد الماء من الحب باناء فشربه  
 في قول **قال** الى حنيفه رضي الله عنه ما لم يضع فاه على الحب قيل هذا اذا  
 كان الحب ملأنا فان لم يكن فاعترف منه وشرب حيث في قوله وكذا لو حلف

الكل خبزا ولا حاشا  
 اكرسي را

والكل

ان لا يشرب من هذا البير او الخمر فان كانت ملأنا عند الى حنيفه رضي الله عنه  
 لا يكون حاشا ما لم يضع في عليها ولو حلف ان لا يشرب ما زمنم فشرب ما زمنم  
 شرب ما زمنم وجهه كذا حلف او ان صب ما زمنم في ماء اخر فغلبه الماء ولو حلف  
 ان لا يشرب من الماء فاحتمل المطر في مكان فشرب منه كان حاشا ما في وجبه  
 شرب ولو حلف ان لا يشرب من الفرات فشرب منه كرا كان حاشا في قوله  
 والكل الماء بآنية او اعترف او سقا غير لا بحث في قول **قال** الى حنيفه  
 رحمه الله ولو شرب من لغيره ياخذ الماء من الفرات لا يكون حاشا في قوله  
 ولو حلف ان لا يشرب من ما الفرات فشرب من الفرات بآنية او بالاعتراف  
 او كرا او شرب من لغيره ياخذ من الفرات كان حاشا ان شرب من لغيره لا ياخذ  
 من الفرات وانما ياخذ من وادي آخر كالدرجلة فاحسبها لا يكون حاشا **وقال**  
 لو حلف ان لا يشرب ماء فراقا او من ماء فراق فشرب ماء عذبا من درجته  
 او يحوها كان حاشا **رجل** حلف ان لا يشرب عصيرا او عصرا عنب او غنقا  
 في حلقه لا يكون حاشا ولو عصف في كفه ثم حساه كان حاشا **وقال** لا يظن  
 العصار في حلقه كان حاشا في الوجهين **قال** رضي الله عنه وهذا  
 في عرفهم اما في عرفنا سعي ان لا يكون حاشا لان ماء العنب لا يسمى عصيرا  
 في اول ما بعصره **رجل** حلف ان لا يشرب السراب ولم يؤسبا **قال**  
 الممن على الخمر **قال** رضي الله عنه وفي عرفنا يقع الميمن على كل منكر  
 رجل **قال** لامرأة وثيها فخرج من ما ان شرب هذا الماء او وضعت  
 او صببته او اعطينته اسنانا فاستطاف قالوا ان سلف فيه ثوبا او قطعا  
 حتى يغشف الماء **قال** رضي الله عنه وهذا اذا قال او شيئا منه فان لم يقل  
 او شيئا منه فشرب البعض وصب البعض لا يكون حاشا **رجل** عوفت على  
 شرب الخمر فحلف ان لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب  
 الخمر عسارا المعاني كلام الناس **قال** في اللبس  
**والكسوة والحياطة** رجل حلف ان لا يلبس من عزله فلا فله  
 فلبس ثوبا من عزله ان لوي عياله عزله لا يكون حاشا لانه لوي حشفه

لا يكون الا



كلامه وضعها بعد كما لو حلف ان لا يشرب الماء في لوي جميع المياه لم يشرب  
 في ان لوي في الامكن ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من عزلها فلبس ثوبا من عزلها  
 وعزل عن عزلها لا يكون حاشا وان كان عزل عن عزلها جزاء من يلبس ثوبا من  
 وسواها كان عزلها محظورا او كان عزل كل واحد من عزلها جزاء من يلبس ثوبا من  
 حلف ان لا يلبس ثوبا من فلان فلبس ثوبا من فلان وعزل لا يكون حاشا وكذا  
 لو حلف ان لا يلبس من سيج فلان فلبس ثوبا من سيج فلان مع عزله كان حاشا  
 ولو قال ثوبا من سيج فلان فلبس ثوبا من سيج فلان مع عزله ان كان ثوبا  
 ينسجه واحد فنسجه اسان لا يكون حاشا ولو كان ثوبا لا ينسجه الا اسان  
 فلبس كان حاشا ولو حلف ان لا يلبس من عزل فلان فلبس ثوبا من عزل  
 فلان وعزل عن عزلها كان حاشا وان كان عزل فلان مثلا فحلف واحد ولو حلف  
 ان لا يلبس من سيج فلان فلبس ثوبا من سيج فلان ان كان فلان يلبس  
 بنفسه لا يكون حاشا وان كان لا يلبس بنفسه يكون حاشا ولو حلف ان لا  
 يلبس من عزل فلان فلبس ثوبا من عزل فلان لا يكون حاشا وكذا لو لبس ثوبا  
 منه سلوة من عزلها ولو لبس ثوبا من عزلها حث في قول الى يوسف ولا بحث  
 في قول محمد والموى على محمد ومكر لبس الثوب من الحرير في قولها  
 حصعا لانه مستعمل للحرير وان لم يكن لباسا ولو كانت العروة او الزر من عزلها  
 لا يكون حاشا في ثوب اللبس ولا يكون وكذا لو كانت اللبنة من عزلها لا يكون  
 حاشا وكذا الزرق عند البعض والرقعة التي يمال عليها بالفاستية سيات  
 اذا كان من عزلها روى عن محمد رحمه الله يكون حاشا واذا كان حاشا  
 في الرقعة كان حاشا في اللبنة والزرق ايضا وكذا الرقعة التي يكون علي  
 الحنك ولو اخذ الخائف خرقه من عزلها فدر شارب ووضع على عودته لا  
 يكون حاشا لانه لا يمتلي لباسا ولو لبس من عزلها فلبس ثوبا من عزلها  
 كلبته كان حاشا وكذا الجوب ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من عزل فلان فلبس من  
 عزلها عمامة لا يكون حاشا لانها ليست ثوب حتى لا يحتمل في الكهان وان  
 لم يفل ثوبا فنتجيم عزلها كان حاشا وقال بعض الناس اذا ارتقى قميصه

فلا

قول

لحم من عزلها لا يكون حاشا سواء كان لا يلبس من عزلها او لا لا يلبس  
 ثوبا من عزلها ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من عزلها فلما بلغ الثوب السرق  
 ولم يدخل ثوبه في ثوبه وحلاه بعد تحت الحاف كان حاشا لانه لا يلبس وثوب  
 حلف ان لا يلبس ثوبا من فلان او ليس احدى خضه لانه كان حاشا ولو حلف  
 ان لا يلبس هذا الثوب فالتقى عليه وهو نائم ثم رفع عنه وهو نائم قال  
 الشيخ لا يكون حاشا وقال القصة او اللث العباس ما قاله الشيخ  
 وبه ما حذر وان التقى عليه وهو نائم فلما اجتمع والقاه من نفسه لا يكون  
 حاشا وان تركه حتى استقر عليه كان حاشا ولو التقى عليه وهو منتبها  
 علم بذلك او لم يعلم كذا قال ابو نصر ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من عزلها  
 فلبس ثوبا من عزلها كان حاشا لانه ثوب ولو قال لها اكر رشته ثوبين  
 من در ايد فانت طالق فوضع يد علي عزلها او خاطبه فيضا لا يكون  
 حاشا حكي عن الى مطيع انه عن هذا في آخر عمره فاعلم انه لا يقع  
 الطلاق قال المقيمه هذا دليل على ان المفتي اذا سئل عن مسئلة  
 فحذر ان راسه ما لحواب بلا وبهجم لو حذر ذلك بخلاف الوصيته فانه لا  
 لو حذر فيها بطلائق وكذا في الشهاد لا يكون ذلك امر يتعلق باللفظ  
 وحل حلف ان لا يلبس ثوبا من عزل فلان فلبس ثوبا من عزلها وعلمه  
 من عزلها كان حاشا لان العلم مع محض لا اعتبار وكذا لو حلف  
 ان لا يلبس من عزل فلان فلبس ثوبا من علمه لا يكون حاشا ولو كان في الثوب  
 شي اسار علم من عزلها كان حاشا وكذا لو لبس ثوبا علمه من الحرير  
 لا يحجب كذا اذكي في العواد ولم يقدرا العلم شي وعلم فقال العلم مع  
 محض وكذا اذكر سمس الايمه السرجي في شرح المسار انه لا يلبس بالعلم من  
 الحرير ولم يقدروا شي وعلم فقال لان العلم مع ولو لبس ثوبا من الحرير  
 لثمنه كرم في ظاهر الرواية ففرق في ظاهر الرواية عن اللبنة والعلم في حكم  
 الكراهية وجهه ان ما هو المقصود من لبس الثوب وهو رفع الحر والبرد عن  
 صاحبه باللبنة فلا يكون اللبنة سقا بخلاف العلم ولو حلف ان لا يلبس

يكن

او الحنفين فادخل احد  
 رجليه في السر او يلبس

وقال القصة ابو اللث وعلمه  
 من امان ومحمد انه يكون حاشا

فلا يلبس ثوبا من عزلها

المفتي اذا سئل عن مسئلة  
 فحذر ان راسه ما لحواب

ليسته م



لو ما من عزلة فلا تفسخ ثوب من عزله وعزل غيرها الا ان عزله غيرها  
 في آخر الثوب او في اوله فقطع من الثوب ما هو من عزله وليس له ان  
 كانت تبلغ ارضا او ردا كان خاشا وان لم يبلغ ذلك لا يكون خاشا وليس  
 ذلك الثوب قبل ان يقطع منه ما هو من عزله غير ان لا يكون خاشا ولو  
 حلفت امرأه ان لا تلبس من عزله نفسها لو ما فليست حراما او مقبحة لا تحب  
 في نفسها. وكذا العامة لان ذلك ليس ثوب ولهذا لا يجوز في الآية ان الا  
 يكون عمامة. لو تلفقت لها كانت ارضا او ردا او لمقطع من ثوبها  
 او سراويل فحلفت ان لا يكون خاشا لان ذلك يحرم في الثوب. حلف الرجل  
 ان لا يدخل ثمن عزله في سود زياته فباع الكلف ثوبا لامرأته واسأري  
 من الثوب كسوة لولد الصغار واللعنة الوصف ان أسأري  
 ثمن الثوب لو كان ثوبا لبعضي من ذلك الثوب لو كان عليه كان خاشا سواء  
 أسأري لولد ثوبا باذنها او لغراذها لانه لبعضي ثمن الثوب مما على  
 نفسه فصار كانه أسأري الثوب لنفسه فحلفت وان أسأري لولد افضل  
 مما يستحق عليه فان أسأري باذنها صار مستأريها وان أسأري  
 لغراذها كان خاشا لانه صار مستأريا لنفسه ولو قال لامرأته اكرسيان  
 ثوبا بكار اندتا بسود زيان من در ابد كذا اصاعت عزله فاستوف  
 ثمنه ففانما وسعت زوجها لا تحب في ممينه لانه لم يدخل من العزل  
 ولا ممينه في سود زياته لان الدخول في سود زياته عبادة عن الدخول في  
 ملكه ولم يوجد ولو قال لها اكرسيه ثوبا بكار ثوبا بسود  
 زمان من در ابد فكري وعزلت والبست نفسها وصالحها لا تحب  
 الزوج لانه لم يدخل في ملكه شي وكذا لو قضت دينا على زوجها بعابر  
 اذنه او عملت في الدن من المطح والحر ويحذر ذلك. رجل حلف ان لا ياكل  
 ثمن عزله فباع عزله ووهب الثمن لامرأته وجب اليها الخلف واللعنة  
 فأسأري به شيئا والكل لا تحب في ممينه وان أسأري هي قبل ان تهب  
 فاكل الخلف حلت لان في هذا الوجه اكل عوض ملكها وكان آكله ممن

لا يكون حاشا لانه لما استوفى  
 باجرها

عزله اما اذا وهب الثمن لغيرها وجب اليها الخلف وقد اختلف الملوك و  
 اختلف الملوك كما اختلفوا في الوان فلا حرج امرأه حلفت ان لا تلبس هذه  
 المعينة فاعلمت ان الثوب لا يلبس معها ثم نقضت وردد عليها فتقصدت حيث في  
 نفسها لا تلبس كلف معنعه لا بصنعة حادثة فحلفت كالحلف الرجل  
 لو حلفت على هذا البساط فحيط حايها وجعل حرجام نقض وعاد  
 لبساط المجلس عليه كان خاشا. رجل قال لامرأته ان تحلفي ثوبك فاست  
 طاعتني فانك على وساكتها او تجلس عليها لا يكون خاشا وان اصطحع على فراشها  
 او وطع جنبه او اكرس به على ثوب من ثيابها كان خاشا. ولو قال  
 الكرمي انيوشا ثم اركاركو دخولش فالت طابق ثم ان المراه دفعت الي  
 زوجها كرويا ليدسجها لها ما حرقا حذرا اخر ونسج فليست لا تحب  
 لان هذا مكسوب المراه لا مكسوب الزوج وان كان الفطن من الزهج  
 وكذلك لان شرط الحث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل  
 فليست لغراذها لانه لا يكون عدم الالباس. رجل قال يا محمد ارحمه الله  
 اني حلفت بالطلاق ان لا تلبس من عزله امرأتي فقلت نأما على ملاة فحاف  
 المراه واللعنة على مبيضا وهو من عزله ونسجت القمص على قال  
 محمد اخاف ان يكون خاشا قالوا الصحيح انه لا يكون خاشا لانه لم يلبس  
 رجل قال اكرسيه ثوبا بكار ايد قامته كذا اصاع كرسيا  
 واسأري به ثوبا آخر فلبسه قالوا لا يكون خاشا لان المراد من هذا البس  
 الثوب الا اذا لوى الى لصفه الى حاجته وان احدث منه شيئا ولا يطاد  
 به الصحيح ان يكون خاشا لانه استعماله فماتلق به. رجل حلف ان لا يلبس  
 من عزله امرأته فلبس قبا طمارة من عزله ويطا منه من عزله عارضا  
 كان خاشا وكذا لك لو لبس جوربا من عزله ولو لبس ثوبا سدا من  
 عزله او لحمة من عزله والباقي من عزله عارضا كان خاشا وان  
 كانت ممينه على ان لا يلبس لو ما من عزله لا يكون خاشا. رجل حلف ان  
 لا يلبس عبا ولا يحل لعلامة لو با فاعا زه لو با عسر سنان او اعاد

لا يلبس من عزله امرأته  
 واللعنة امرأته عليه  
 قيمها

ان كانت الممينه على ان  
 لا تلبس من عزله امرأته







الرجلين او دخلتاها من الدارين ولو قال **ان اكلنا هذين الخبزين**  
**فاكلت كل واحد منهما نصفاً** او اكلت احدهما الربعين الاشياء  
 و اكلت الاخرى كان خاشاً **رجل** او حب على نفسه ان يلبس الصوف  
 حتى يموت من دية العيان والخير فله ان يلبس عن نفسه هذا من  
 القرية بل يمكن الشراء في الداس الا ان سوى ذلك المثل يكون مثله  
 رجل حلف لمقطع من العوم من هذا الثوب فيصين مقطع منه قميصاً  
 و احداً او خاطمه ثم تقطع ثم خاطه من اخري **قال** محمد بن حماد الله  
 حلف في قميصه **ولو قال** لا قطع من قميصي مقطع من قميصي  
 ثم تقطع ثم وطعه قميصاً آخر على غير ذلك المتطبيع يترى قميصه **رجل**  
 حلف ليقطع من هذا الثوب قميصاً فيسراويله فمقطع منه قميصاً ثم  
 قطع منه سراويله يترى قميصه لان شرطه ان يقطع الثوب قميصاً و  
 سراويله وقد وجد ان اسم الثوب لا يزول بحمله قميصاً **ولو حلف**  
 ليقطع من هذا القميص قميصاً وسراويله فمقطع على الزبد كان  
 خاشاً لان اسم القميص يزول بحمله **قال** رجل حلف ان لا يلبس هذا  
 الثوب لحمله سراويلين ولبسهما على الثوب لا يحث لان اسم الثوب  
 مطلقاً لا يساوي السراويل فلا يحث **قال** لو احدث جوارب او قفصين ولبس  
 فانه لا يكون خاشاً ولو احدث من قميص ولبس حث **وكذا** لو احدث قميصاً  
 وفضل منه مقدار لينه كان خاشاً لان هذا المقدار لا يعتد كما  
 لو حلف ان لا ياكل هذه الرومانية فاكلها الاجبة او جبتين كان خاشاً  
**فصل في تغير المخلوف عليه** رجل حلف ان لا  
 يلبس هذه الخبة قميصاً ثم حطت وجعل فيها حشو اخر فلبسها  
 كان خاشاً لانها عين الاول **ولو حلف** ان لا يلبس هذا القميص وفتقه  
 ثم استألف حياضته ولبسه ذكر القدر وري رحمه الله انه لا يحث  
 في قميصه وهاكذي ذكر في الوارد وكن لان القبا والخبة لان اسم القميص  
 و القبا والخبة لان ذلك بعض الحياضته **قال** قميص مفتوق **ولو**

ولو حلف ليقطع من قميصي  
 والمسلح بالمال كان باراً  
 في عينه

حلف ان لا يركب هذه السبينة فتقضت وصارت خبيثاً ثم اعيدت  
 سبينة فركبها ذكر في الوارد انما كان خاشاً وذكر في الجميع انه لا يحث  
 لان لا يعود قبضاً ولا قباً ولا سبينة الا بصفة حالته **ولو حلف** ان لا يلبس  
 هذه الخبة ولبس بمشويه من حشوها وجعل لها حشواً آخر كان خاشاً  
 وكذا لو كانت الخبة مبطنة من بطانتها وجعل لها بطانة اخرى ولبس  
 كان خاشاً لان اسم الخبة لا يزول عنها من حشوها البطانة بخلاف ما  
 اذا لمصت حياضتها رجل حلف ان لا نام على هذا الفراش فاخرج منه الحشو  
 ونام عليه لو الامكون خاشاً لان الفراش الذي نام عليه لا يكون بدون الحشو  
 ولو اخرج ما فيه من الصوف او المطن ونام على ذلك الصوف او المخلوج لا يحث  
 لان اسم في قميصه لان مجرد الحشو لا قواماً وانما يعال له بالفارسية جيعوف رجل  
 حلف على فسطاط مضروب لا يدخل هذا الفسطاط فطلع من ذلك الموضع و  
 صرب في موضع اخر فدخله كان خاشاً رجل حلف ان لا يأخذ شربة ولا  
 فحاق ولا ن راسه ثم ثبت فاحتمه سعد كان خاشاً **ولو حلف** ان لا  
 يكسر سنة فسقط منه سنة ثم ثبت فكسر اما في حث في قميصه لان المقصود  
 منع نفسه عن الحاق الضرر لصاحب السن والشعر فلا يتقيد باسن القيام  
 والشعر القاتم وف البين رجل حلف ان لا يطعن فلاناً ينصل هذا السكين او  
 هذا الميزج الرمح ثم نزع ذلك النصل وذل ذلك الميزج وجعل له نصل اخر ورجا آخر  
 وطعه بالثاني لا يحث في قميصه لانه لم يطعه بذلك النصل والميزج **رجل**  
 حلف ان لا يكتب هذه القلم فكسر ثم برأه وكتب به لا يحث في قميصه لانه لا  
 سقى قلماً بعد الكسر وانما صار قلماً بصنعه حائز فكان الثاني غير الاول  
 رجل حلف ان لا يلبس هذا النعل فمقطع شراكه وشركه بشراك اخر ولبس  
 حث في قميصه لانه سقى نعلان بدون الشراك رجل حلف ان لا يطعن على هذا الماء  
 وعلى هذا الماء طاحونه محولاً لما من ذلك النهر الى نهر اخر وعلى النهر الى  
 طاحونه اخرى ولحقن ما كان الماء الذي حلف عليه اقل من الماء الذي كان  
 في النهر الثاني لا يحث في قميصه لان العبد للغالب حلف ان لا ياكل من

وليس



هذا الدار من فاصلة من خبيثا او قطا وف فاكل منه يكون حاشا لا يدخل  
الدون مالا لو كل قطا الماش على ما يحسنه وقد مر قبل هذا رجل خلف ان لا  
يجلس الى مدينه ولا يطولنه وهي من اجرة او جص او حمار فنقصت من بيتها  
نابا كحمارها فخلص اليها لا تحت وكذا اذا احتاطت ان جل حلف ان لا ماكل من  
الكفرى صار بئرا او من هذا البسر فصار رطبا او من هذا الرطب فصار  
ثمرا او من هذا اللبن فجعل جثا فاكله لا يكون حاشا ولو حلف ان لا يكلم هذا  
المشاب فكلمه بعد ما شاخ كان حاشا ولو حلف ان لا ماكل ثمرا فاكل قسبا  
او بسرا مطبوخا او رطبا لا يكون حاشا الا ان سوي فاكل ثمرا فاكل حاشا  
ولا ماكل رطبا فاكل بسرا مريتا او لا ماكل مريتا فاكل رطبا فاكل بسرا كان حاشا  
في قول الى حصفه ومحمد رحمه الله عليه ما امره حلف ان لا تلبس  
هذه الملحفة فحط جانبها فصار ذراعا لم يستل لا يكون حاشا ولو  
فتقت فعادت الملحفة ولست حث حلف ان لا ترقى هذه الموصوف ففرق  
الاوراق وطلع الناهية ثم الفه وخزرد فتيمة فصار حث في مينة حلف  
ان لا يدخل هذه الدار فندمت وجعلت بسنا او حماما او سبيحا او كا  
صغيرا فحلف بيئا واحدا وجعل يابه الى الطريق الاعظم ودخل لا يكون  
حاشا لزو ال اسم الدار **وصلى الى الدار** حلف لا يدخل مدين  
الدار فدخلها رابعا او ماشيا او محمولا باص حث وكذا الوحلف من سطحها او  
صعد شجرة واغصانها في الدار فقام على غصن لو سقط في الدار حث يسقط  
وكذا الوقام على حائط منها قال النبي الامام الوكيل محمد بن الفضل رحمه الله  
ان كان الحائط مشركا منه ومن حماره لا يكون حاشا وهذا اذا كانت الماش  
بالعريه فان كانت بالفا رسيته فارتفع حجر اعضائها في الدار او قام  
على حائط منها او صعد على السطح لا تحت في مينة وهو المحسار لان هذا  
لا يعد دخول في العجم ولو قام على كنف شارع او على طله سارعه ان كان  
الكنيف والطله في الدار كان حاشا وان قام على اسكفة بابها الطاق ان  
كانت الاما كفه حث ثم لو علق اباب كانت الايكمة خارجة لا يكون حاشا

وان قلت داخله كان خاشا قولا داخل احدي الدارين لانه ان خاشا قيل  
 خاشا كان الداخل والخارج متساويين فان كان داخل الدار مستهبطا  
 على من دخل احدي رجله كان خاشا لا في اكنس لستة اخلا وقيل المنع  
 في الغوام سح اليمين السحى رحمه الله الصصح انه لا يكون خاشا ولو كان ذلك  
 ان لا يخرج من هذه الدار فاراد في غصن شجرة لو سقط في الدار لا تحت سقط  
 اذا كان المحرم في الدار ولو حلف لا يدخل فادخل براسه ولم يدخل بدميه لا  
 يكون خاشا ولذا لو ادخل براسه في الدار واخذ من متاع الدار ولو ادخل براسه  
 واحدي قدميه كان خاشا وان احتمله اسان وادخل فيها فان كان الخائف  
 لا بعد رعل الامناع لا تحت في قوتهم وان كان لا بعد ولم يمنع وهو راى  
 نفسه احلفوا منه والصصح انه لا تحت مروي ذلك عن ابي حنيفة رضي  
 الله عنه ولو حلف ان لا يدخل حالي بالها وهو مستند في المشي فيعثر رجله  
 او يلق رجله ووقع في الدار احلفوا منه والصصح انه لا تحت وان دفعه  
 واوقعه في الدار احلفوا منه والصصح انه لا تحت اذا كان لا يمد  
 على الامناع ولو كان اذاه فادخلته في الدار ان كان لا يمد رعل منعها وامسا  
 حن والافلا وان ادخله اسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك  
 محاردا احلفوا منه والصصح انه لا تحت ولو حلف لا يدخل من ارضه  
 الدار ولم يؤسب فثق للدار باب ودخل حن وان لوى الباب الذي  
 كان صدق دينه لا قضا ولو حلف لا يدخل من هذا الباب لا تحت  
 في الوجه كلها او لم يدخل من ذلك الباب ولو حلف ان لا يدخل دار فلان  
 محمد بن الحنفية دار فلان او حفرة بيتا او طريقا لا تحت وكذا الوجه تحت  
 اثباب الدار قناة فان كان للقناة موضع مكتوف في الدار ان كان كبيرا  
 يسقى منه اهل الملك الدار حن اذا منع الحالف الموضع المكتوف لان  
 اهل الدار اذا كان يسفح به قاسا لقناته من الدار كان الانكشاف يسيرا  
 لا يسفح به اهل الدار وانما كان لضوا القناة لا تحت في عنه رجل حلف  
 لا يدخل دار فلان ورجل اخذ في دار حلف ان لا يخرج منها فاعلى سطح



هذه الدار لا تحت واحد منهما اما الذي لا يخرج فظاهر واما الذي  
 حلف ان لا يدخل فلا بد ان يخرج ويخرج هذا لو حلف احدهما  
 ان لا يدخل وحلف الآخر ان لا يخرج فوضع الاخر وهو الذي حلف ان لا  
 يدخل في داره في الدار والاخر احدى قديمه خارج الدار لا تحت احد  
 وحلف ان لا يضع قدمه في دار فلان فوضع احدى قدميه فتمت لا  
 تحت في ميمه لان هذا الكلام صار مجازا عن الدخول فصار كما لو حلف  
 ان لا يدخل فوضع احدى قدميه **رجل حلف** ان لا يدخل هذه المسكه فدخل  
 دارا من تلك المسكه لاسن المسكه بل من السطح او عن احد فوافيه  
 والصحيح انه لا تحت اذا لم يخرج الى المسكه ولو حلف لا يدخل مسكه  
 فلان فدخل في تلك المسكه ولم يدخل المسكه لا تحت لان هذا لا يعد دخولا  
 رجل حلف ان لا يدخل هذا البيت فدخل فيه وهو ياتي لا يكون قاشا ولو  
 حلف لا يدخل دار فلان ولم يسويا فدخل دارا يسكنها فلان ما جاز  
 او اعان ذكر الناطق في رحمه الله انه تحت في ميمه وان دخل دارا ملوكة  
 لفلان و فلان لا يسكنها تحت ايضا وكذا لو حلف لا يدخل دارا لفلان  
 فدخلها و فلان لم يسكنها باحاف او اعان كان حاشا ولو حلف  
 لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وعمره لكن فلان يسكنها تحت  
 وان لم يكن فلان يسكنها لا تحت ولو حلف ان لا يزرع ارض فلان فزرع  
 ارضا بين فلان وغيره كان حاشا **رجل حلف** ان لا يدخل دارا اخته فدخل  
 اخته الدار منه فدخل الحالف لا تحت حلف ان لا يدخل دار زيد ثم  
 حلف ان لا يدخل دار عمره فدخل زيد من عمره وسلم الى حلف الحالف  
 حلف الحالف في اليمن الثانية في قول الى حليفه رحمه الله لان  
 عقد المستحدث بعد اليمن مدخل في اليمن ولا تحت في اليمن الاولى  
 لزوال الصفاة الى زيد **رجل حلف** ان لا يدخل دار فلان فاجر فلان داره  
 فدخلها الحالف هل يكون حاشا فيه روايان قالوا ما ذكرنا لا تحت  
 في قول الى حليفه والى يوسف رحمه الله عليهما كما سطر الصفاة

مسجد

لا يدخل دار فلان فدخل دارا  
 بين فلان وعمره  
 لا يدخل دار فلان فدخل دارا  
 بين فلان وعمره

لان عندهم

بالبيع سطر الايطاف والتسليم فملك اليد للمعاير اصل المسله اذا حلف  
 ان لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد على قول الى حليفه والى يوسف  
 لا تحت في ميمه الا ان سوي دابة العبد ان ملك اليد والشرع للعبد  
 وملك لرفقه المولى وملك السيد للعبد يدخل بالاصافه الى المولى فلا  
 تحت في ميمه من غير ميمه كان على العبد من او لم يكن الا ان عدا الي  
 حليفه رحمه الله اذا كان على العبد من محيط بن قبيته لا تحت فان  
 نوي وعلى قول الى يوسف تحت اذا نوي فهذا اساعلى ذلك **رجل**  
 حلف ان لا يدخل هذا البيت فالحخدم سقفه ونفى حطانه ودخل تحت  
 وان الحدم سقفه وحطانه فدخل العرضه لم تحت وكذا لو نزل بيتا  
 بعد ذلك فدخله لا تحت ولو حلف ان لا يدخل بيتا فدخل بيتا الحدم  
 ونفى حطانه لا تحت ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل بيتا الحدم سقفه  
 وحطانه تحت وكذا لو نزل بيتا بعد الا حدم فدخل تحت لان الي  
 عين الاول **رجل حلف** ان لا يدخل بيتا فدخل بيتا الحدم سقفه  
 مدخل البيت فالتحت على ذلك الدب الذي كان فيه لان ما ورا ذلك  
 على ميمه ودارا هذا اذا كانت اليمن بالعرشه وان كانت بالفارسيه  
 فالتحت على دخول الميمه وملك الدار فان قال عبد دخول  
 ذلك البيت الذي كثر جالس فيه صدق دمانه لا قضا لان القضاة  
 خانه اسم للكل وللميت اسم خاص كقوله بارخانته وكاشانه ومستان  
 هذا اذا لم يشتر الى بيت بعينه وان اشار الى بيت بعينه فالعالم بالمكان  
 امراه حلف ان لا يدخل بيتا فدخل بيتا الحدم سقفه وحطانه  
 الزوج ان كانت لوف ان لا يدخل دارا يسكنها المراه لا سطر الميمه  
 بالسبع وان لم يكن لها بيت فالتحت على دار ملوكة لها فادامعت لا  
 سبي الميمه في قول الى حليفه والى يوسف وقال بعضهم سطر  
 الى سوب الميمه ان كانت ليمه لغيره من صاحب الدار سطر الميمه  
 بالسبع وان لم يكن لغيره من صاحب الدار وانما كانت لغيره الجيران ونحو ذلك

جالس

ذلك

طرقت  
 الدار  
 فدخلت

ذلك



لا سطل البحر في مثل ذلك بالبيع رجل حلف ان لا يدخل دار فلان  
 و فلان سكن دار امرائه **ل** السخ الامام ابو محمد بن الفضل  
 رحمه الله ان لم يكن لفلان دار مملوكة سبب ليسوى هذه الدار حث  
 رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دارها وزوجها بياقن فيها لم  
 سويك الدار لا تحت لان السكنى اضاف الى الزوج لا الى المراه **ق** لو  
 حلف ان لا يدخل دار فلان فباع الدار وهو فيها فدخل الخالف  
 فان حاشا ولو تحول فلان عن الدار لا تحت في قول **ل** الى حلفه واي  
 يوسف وحث في قول **ل** محمد بن حمزة رحمه الله وكذا لو حلف لا يدخل دار  
 فلان فباع فلان داره وتحول عنها لا تحت في قول **ل** الى حلفه واي  
 حلف رحمه الله عليه **ح** رجل حلف ان لا يدخل دار امرائه فباع بي  
 دارها من رجل فاستأجرها الخالف من المساري ان كانت لمن لمعني  
 من المراه لا تحت وان كانت الكراهه لاجل الدار حث وذكرنا طيف رحمه  
 الله في اواقعا **ح** رجل حلف ان لا يدخل دار فلان و فلان سكن داره الا يملكها  
 فدخل الخالف حث **و** لو دخل دار مملوكة لفلان فصاكتها عن حثا نصا  
 رجل حلف دار فلان الاجيزي اشكفت لود فقتلت بهم بليته من قتل او  
 هدم او موف او حرق فدخل الخالف لا تحت لان قوله بجيزي اشكفت  
 لود يراذبه هذه الاشياء رجل حلف لا يدخل محله كذا فدخل دارها بابان  
 احدهما موصوع في ملك المحله والاخر موصوع في محله اخري حث في عمه لان  
 الدار ينسب الى كل واحد من المطين وفي الواو عن الى يوسف اذا  
 حلف لا يدخل دار فلان فدخلها فمأشعها من دار فلان الى الطريق **ع**  
 وليس الخائف باب في الدار حث في عمه لان الدار اسم لما ادبر عليه الحايط  
 وهذا الخائف من محله ما احاط به حدود الدار ودارته الا ان هذا  
 سفل لما من ماله القناه اذ احفر الخالف فباع تحت الدار **ل**  
 ان لم يكن للقناه موضع مكسوف في الدار **ل** لا تحت الخالف **ح** رجل  
 حلف ان لا يدخل الحمام اذ ظهر سورستان فدخل الحمام لا لاجل ذلك بل

ربان دار فلان  
 و فلان سكن دار  
 امرائه

لا يدخل دار فلان  
 لا يدخل دار فلان  
 فباع بيمه

حلف لا يدخل دار امرائه  
 وسفلها من كسوف البراني

لا يدخل

ليسلم على الحمامي ثم غسل رايته في الحمام لا تحت لان دخوله ما كان الفضل  
 و عن بعض المشايخ رحمه الله اذ حلف الرجل ان لا يدخل الحمام فدخل  
 بهت المسالخ لا تحت في عمه لانه لا يراى من دخول الحمام ذلك **ل** رجل قال  
 امرته طالق ان دخلت دار فلان فباع صاحب الدار فدخل الدار لم يكن علي  
 الميت من مسخرق لا تحت لانها اسفلت الى الورنه وان كان عليه من مسخرق  
**ل** محمد بن مسلم رحمه الله حث في عمه لانها ثبتت على حكم الميت **ق**  
**ل** المقه او اللث لا تحت في عمه وعليه الفتوي لان التريكة ان لم  
 يملكها العترة لعصام الدين لا سفل ملل الميت حث في عمه لان الميت ليس  
 من اهل الملك وانما بقى على حكم ملل الميت فلم يكن مملوكه للميت من قل وجب **ح**  
 رجل حلف لا يدخل دار استأجرها فلان فاستأجر فلان دارا وباعها من الخالف  
 فدخل الخالف لا تحت ولو استأجر فلان دارا فذهبها من الخالف فدخلها  
 الخالف حث لان حكم الشري الاول **ل** يرفع بالشري الثاني ولا يرفع بالجه  
 رجل حلف ان لا يدخل الخ فموقع على المصدرون القرني ولذا الواسا جردا به  
 الى الخ ثابت الاحان الى المصروف هذا استحسان في الاحان **و** لو حلف  
 لا يدخل مدرسته بلخ فاليهين على المدرسه و ربحها لان الرابض بعد من المدرسه  
 وان اراد الخالف المدرسه خا صه فموقع على ما نوى ولو حلف لا يدخل  
 قومه كذا فدخل اراضي القرية لا تحت ويكون اليهين على عمراتها وكذا  
 لو حلف لا يدخل مربه كذا فدخل اراضي القرية لا تحت ويكون اليهين على  
 عمراتها **و** كذا لو حلف ان لا يشرب الخمر في قرية كذا فاشرب في  
 كرومها وصيلايها لا تحت الا ان يكون الكروم والصياع في العمران  
 وكذا لك لو حلف ببلده كذا ان يكون اليهين على العمران لان البلد اسم لما هو  
 داخل الرابض **ق** لو **ل** لا ادخل ثوب كذا او رساق كذا فدخل  
 الاراضي حث **و** لو حلف لا يدخل بغداد في اي الحاسن دخل حث  
 ولو حلف لا يدخل مدرسته السلام لا تحت مالم يدخل من ناحية الكوفة  
 لان اسم بغداد مساو لالحاسن ومدرسته السلام لا **و** لو حلف لا

ان دخلت دار فلان  
 فباع ما كان في الدار

ملكه



يدخل ربي ذكره في اسمه السجدي في شرح الجازات ان ربي في طاهر الرواية  
 بسا والامرينه والواجي وروي هسام عن محمد انه اسم المدينة خاصة  
 حتى لو استأجر دابة الى ربي ولم يذكر المدينة ولا رستا لعينه في ظاهر  
 الرواية فقد اراح وفي رواية هسام لا يفسد الاحار **قال** رحمه  
 الله اما سرقند واود جند اسم للمدينة خاصة والسفد وفرغانه وقار  
 اسم للامصار والفري وبجاري اسم للبلد وتواجهها اول حدود خارا  
 كرميدية واخر فوبر رجل حلف ان لا يدخل بغداد فمر بها في سببه روي  
 هسام عن محمد رحمه الله انه كثر في ميمنه **قال** الواسف رحمه  
 الله لا بحث ما لم يخرج الى الجرد واليمن صرف الى الجرد وهذا الخلاف  
 الصلوة فان العبد ادى اذا احاط من الموصل في السببه فدخل بغداد  
 فاد ركنه الصلوة وهو في السببه يلزمه صلوة الاقامة رجل حلف  
 ان لا يدخل الفرات فركب سببه في الفرات او كان على الفرات بصرفه على  
 الجسر لا بحث ما لم يدخل الماء لانه لا يسي دخلا في الفرات ما لم يدخل الماء  
 رجل حلف ان لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار تحت المسجد  
 فدخل الزمان لا بحث ولو دخل ان لا يدخل مسجد بني فلان فالمسلة تحلفها  
 بحث **قال** وكذا الوحلف ان لا يدخل هذه الدار فدخل الزمان لا بحث وان  
**قال** دار فلان فدخل الزمان **قال** حلف ان لا يدخل على فلان **قال**  
 بسم بشتا ولم يؤسفا فدخل عليه في بيت رجل اخر حلف ان لا يدخل  
 بشتا وفلان فيه فدخل المسجد وفلان في المسجد لا بحث ولذا لو دخل  
 الكعبة **قال** لو حلف ان لا يدخل على فلان بشتا فدخل منزله وهو يركب  
 على رجل اخر مع المحلوف عليه او دخل بيده احد الامتعة التي يكون في  
 المنزل لا بحث لانه لم يدخل عليه رجلان حلف كل واحد منهما ان لا يدخل  
 على صاحبه فدخل في المنزل معا لا بحث لان لا يدخل احدهما على  
 صاحبه **قال** رجل **قال** لا يمنع فلان من دخول داره فمعه من بر في ميمنه  
 وان راه من ماسه ولم يمنع لاشي عليه **قال** رجل حلف ان لا يدخل دار فلان

في حديثنا وفلان من لم يتركه فمعه من  
 لا بحث ولو حلف ان لا يدخل على فلان

قل

رفلا

فدخل دارا فلان ساكن فيها مع امراته والدار للمراة بحث وكذا الوحلف  
 لا ادخل دار فلانة وبني دار وجهها سكن معه كان خاشا رجل حلف  
 ان لا يدخل على فلان فدخل عليه في حمام او مسجد او طيب او دهن دار لا  
 بحث وكذا الفسطاط وبيت الشعر الا ان يكون عليه من اهل البادية عن المحلوف  
 محمد رحمه الله في الفسطاط بحث والطاهر هو الاول **قال** وصل في زمانا  
 بحث اذا دخل عليه في المسجد لان الناس يتزاوون في المسجد ولو دخل  
 على قوم والمحلوف عليه فمعه ولم يحلف الخالف عن محمد انه بحث **قال** يعلم  
 انه يصار العلم فان علموا لو اهر ما كد حول دونه ومن فمعه ومن الله تعالى  
 ولو **قال** لا ادخل عليه هذه القرية لا بحث بدخول القرية رجل حلف بطلاق  
 امراته ان لم يدخل هذه اليوم **قال** او حلف بطلاق امراته لا بحث  
 انه قد دخلها اليوم يلزمه طلاق الاول ولم يلزمه طلاق الثاني لانه يقول  
 الممثل الاول كذب والثاني صدق فلا بحث في الثانية رجل حلف لعين  
 عبده انه يدخل هذه الدار اليوم **قال** لم ادخل وحلف لعين عبده ان لا يدخل  
 مدخلها اليوم **قال** قد دخلها اليوم وحلف لعين عبده ان لا يدخل  
 العبيد الثلاثة جميعا لان الاول عتق بالعلم الثاني والاول عتق بالكلام  
 الثالث عتق باللسان لان الحالف رعم انه كاذب في الكل يلزمه  
 عتق الكل رجل له دار وفيها بستان وحلف رجل ان لم يدخل هذه الدار  
 فدخل بستانها وعتق البستان الى يوم هذه الدار ليس للبستان طرف  
 آخر وعلى البستان حائط محيط بهما **قال** محمد رحمه الله لا بحث بدخول  
 البستان سواء كان البستان اصغر من الدار او اكبر ولو كان البستان  
 وسط الدار وحول البستان سور الدار حلف بدخول البستان  
 وعن الواسف رحمه الله في رواية **قال** محمد رحمه الله  
 لا بحث الا ان يكون البستان في وسط الدار وفي رواية بحث وان لم يكن  
 البستان في وسط الدار **قال** الواسف رحمه الله لو بيع الدار ولم  
 سم البستان بدخل البستان في السع على هذه الرواية **قال** الواسف



لو كان للبستان بابان احدهما في الدار والاخر خارج فان البستان من الدار  
 ايضا رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار فاسدى صاحبها حب الدار بها وفتح  
 باب البيت الى هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان للبيت  
 قبل ذلك فدخل الخائف هذا البيت من غير ان يدخل هذه الدار قال محمد  
 رحمه الله يكون خاسا لان البيت صار من الدار وجعل الخائف ان يدخل محمد بن عبد  
 هذه الدار فامر محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طائفة من محمد بن عبد الله  
 اشهدوا على ذلك فدخل الدار فاولوا بتمه الطلاق رجل قال والله لا  
 ادخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة  
 فانه لا تحت حتى يدخل الحجرة ويكن الثمن عليهما جميعا رجل حلف ان لا  
 يدخل دار امه وامه لسكنى تحت زوجها فدخل الخائف حب وهو نطير  
 ما ذكرنا رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دارا سكنها فلان باعها او  
 احار حث عندها ولو دخل دارا آجرها فلان وهي ملوكة للاخوة حب ايضا  
 هزام فل قال محمد رحمه الله اما على قول الى حبيبه والى يوسف رحمه الله  
 عليهما لا تحت وقد مررت المسئلة قبل هذا رجل قال لعنه دخلت دار  
 فلان امس فقال لا تعال والله ما دخلتها قال لا ذكر في الحجاب ان يكون  
 خائفا وهذا هو لب الخلام السائل وكذا لو قال رجل دخلت دار فلان  
 امس فقال المحاطب لا فقال السائل فبعد ان حث ان كنت دخلتها فقال لا  
 قال لعنه عبد اذا لم يكن له منه فان كان لوى بقوله لا انى ليس عبدى حث  
 لا لعنه عبد اذا لم يكن له منه فان كان لوى بقوله لا انى ليس عبدى حث  
 لعنه عبد رجل حلف لا سكن حاتوا فلان فمكن حاتوا آجره فلان  
 ان كان فلان ممن سكن الخائف لا تحت الخائف في قول الى حبيبه والى  
 يوسف رحمه الله عليهما لا تحت في قول محمد وان كان فلان ممن  
 سكن حاتوا حث عبد الكل رجل قال ان دخلت الكوفة ولم امرح فبيد  
 حث فان دخل القرو حث ولوق فلم امرح فهذا على ان يكون الزوج  
 بعد الدخول على ان لا يدخل رجل قال والله لا افعد في هذه الدار ولم ينو

او حلف ان لا يدخل دار  
 امه وامه يسكن تحت  
 زوجها

عن يدره ولو قال لم امرح فهو حث  
 عيان يزوج بعد الاخر (عالم)

شيء قال ان فان ساكن فيها فهو على اليك وان لم يكن ساكن فيها فهو على  
 الكفو حث رجل قال لعنه ادخل هذه الدار الله م فقال ان دخلت هذه  
 الدار فبعدى حث فهو على تلك الدار في ذلك اليوم رجل حلف ان لا يدخل دار فلان  
 فباع فلان داره فدخل لا تحت في قوتهم وكذا المبيع والدايه وكل شيء يكون  
 مضاقا لحكم الملك ولو قال لا ادخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل  
 الخائف لا تحت في قول الى حبيبه رحمه الله واحدى الروايات عن  
 الى يوسف وعن الخيوسف في رواية حث في قوله دار فلان هذه وقال محمد  
 حث كما قال ابو يوسف في روايه وروى هشام عن محمد انه يرجع الى قول  
 الى حبيبه رحمه الله وان لم يكن فلان دار يوم الثمن فذلك دار بعد الثمن  
 فدخل الخائف حث في قول الى حبيبه ومحمد رحمه الله عليهما ولا تحت في  
 قول الى يوسف رحمه الله **فصل في الخروج** رجل قال لامرأته  
 ان خرجت من هذه الدار الا امر لا يبد منه فانت طالق وللمراه حق على رجل  
 فارادى ان تخرج في ذلك فخرج لاجله فالوا ان كانت بعد رعلى ان لو كل ذلك حث  
 حب الخائف وان لم بعد رعلى ان لو كل فخرجت لا تحت رجل حلف بطلاق  
 امرأته ان لا يخرج امرأته الا بعلمه فخرجت وهو برأها فبعها لم حب ولو انى  
 لها بالخروج فخرجت بعد علمه لا تحت في ثمنه وان لم يكن باذن لها فخرجت  
 وهو برأها لا تحت ايضا وكذا لو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغيا  
 اذنى فانت طالق فاذن لها ما لعنه ونهى لا يعرف ما لعنه فخرجت حث  
 كما لو اذن لها وهي آيجه او غاسه ولا تسمع فخرجت حث ولو قال لها ان  
 خرجت من هذه الدار بعد اذنى فانت لا فاسنا كنه للخروج الى بعض اهلها  
 فاذن لها ولم تخرج الى ذلك اهلها كانت كفى الحث فخرجت الى باب الدار لكس  
 الباب حث لا لها خرجت بعد اذنه وان اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فلم  
 تخرج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض اهلها قال لعنه ابو اللث الخاف  
 ان يكون خائفا رجل اتهم امرأته بخارج له فقال لها ان خرجت من المنزل بغيا  
 اذنى فانت لا انهم قال اذنت لك فما يبدوك الا امر باطل فخرجت

سخر دار فلان فباع  
 الدار



وخرجت من دار زوجها  
وكانت تخرج من دار زوجها  
وكانت تخرج من دار زوجها

ودخلت منزل الجار الذي اتهم ان لم يكن ذلك له  
ولا امر بالطلاق سواء لا تحت وان وجد منها بعد الخروج امر بالطلاق لا تحت  
لا امر بطلب عند الخروج دخل حلف ان لا يخرج امرته الا ما دونه فقال لها ادب لك  
بالخروج كل اريدت فخرجت من بعد اخرى لا تحت فان لها ما عن الخروج بعد  
ذلك الاذن العام صح لحيته في قول محمد رحمه الله وبه احد السجح الامام انما  
محمد بن الفضل رحمه الله حتى لو خرجت بعد ذلك تحت ولو اذن لها بالخروج  
م قال قل لحيته فقد اذنت لك فيها هنا لا يصح بحسب ولو قال لها لا تحجب  
الا ما دنى بحاج الى الاذن في كل خروج فان قال غيب الاذن مرة واحدة عن  
انهم الى يوسف رحمه الله لا يدري في العشاء وعليه الفتوى ولو قال لها الاذن لك ان  
او حتى اذن لك بحاج الى الاذن من واحد ولو قال ان خرجت من الدار الا ما  
م سمع ما لا يسأل شيئا م قال لا امرته اذ في هذه الكسوة اليه فان كان السائل  
تحت لا بعد المراه على ان تدفع اليه الكسوة الا الخروج فخرجت لا تحت وان كانت  
بعد فخرجت تحت وان كان السائل حين قال لها اذ في الكسوة بحيث  
بعد المراه على دفع الكسوة بعد خروج م ذهب السائل الى الطرف فخرجت  
المراه اليه تحت ولو حلف ان لا يخرج امرته في عذر حتى فخرجت في حبان الوالد  
او عيادتهما او ذكى محرم منها او عرس لا تحت ولو حلف ان لا يخرج وفي  
في بيت من الدار فخرجت الى الدار لا تحت ولو قال لها ان خرجت من هذه  
الدار بعد اذني فانت طالق فعالت المراه ان ترد الى خارج حتى اصير مطلقة  
فعالت الزوج نعم فخرجت طلق لان كلام الزوج هذا يكون للتمهيد لا للاذن  
وان قامت على اسكنه اباب وبعض قديمها خارج من اباب بحيث لو اعلن  
اباب يكون ذلك البعض خارجا فان كان اعتمادا على البعض الخارج تحت  
والافلا ولو قال ان خرجت من البيت فانت طالق وهو فاعدا فخرج  
قديمه وبدنه في البيت لا تحت لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على  
القديمين خارج البيت فان قام على قديمه تحت لانه يخرج من البيت هذا  
اذا حلف وهو فاعدا فان كان مستلقيا على ظهره او على بطنه او جنبه فخرج

اذا كانت تخرج من دار زوجها  
وكانت تخرج من دار زوجها  
وكانت تخرج من دار زوجها

رحم

الطلاق

الا ان من حلف تحت ان المستلق والمضطجع يخرج من الدار يخرج  
التي لا تحت ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا ما دنى فانت طالق  
تلكا فطلقها ما شاء فخرجت بعد اذنه لا تحت لان منه بعد بحال فيا لم ولاية المنع عن الخروج وم  
ولاية المنع تزول بالطلاق البين وهو كالسلطان اذا حلف رجل ان لا  
يخرج من البلد الا ما دنى والتفصل بنفسه اذا حلف الاصيل ان لا  
يخرج من البلد الا ما دنى فعزل السلطان وصفي الاصيل من الطالق ثم  
خرج الخالف ذلك لا تحت فلو ان الخالف زوج المراه بعد ما اباها فخرجت  
بعد اذنه لا طلاق لان الممن بطلت ما لا ما فلا بعد بعد ذلك وذكر  
في سير اهل الحرب اذا حلف الاسير ان لا يخرج الا ما دن ملأهم فعزل  
فخرج المالك ثم بعد عاده ملكا فخرج الاسير بعد اذنه لا تحت ولو قال الرجل لغيره  
ان خرجت بعد اذني فانت حرة فاعده ثم اسأراه فخرج بعد اذنه لا تحت  
خرج م رجل حلف مع الوالي فحلف ان لا يرجع الا ما دن الوالي فسقط عن الخالف  
شي من جمع لاحله لا تحت لان هذا الرجوع مستثنا عن الممن عان امرأة  
فانت لزوجها ايدن لي بالخروج الى منزلي امي فعالت الزوج ان اذنت  
فعددي حرم قال لها اذنت لك بالخروج لا تحت الرجل ولو اسأراه بعد  
في نكاح امه لرجل فعالت له المولي ان اذنت لك بالخروج فانت حرم قال  
له اذنت لك في خروج النساء او قال اذنت لك في الخروج حلف المولي  
النساء اما في قوله اذنت لك في خروج فلائنه اذن له سكا حرم النساء فدخل  
فند نكاح تلك الاممة اما في قوله اذنت لك في الخروج فلائنه اذن له بالنكاح  
مطلقا والنكاح لا يكون الا بالمراه فكان اطلاق النكاح اطلاقا للنساء  
لخلاف المسئلة المولي رجل قال لامرأته ان خرجت بعد اذني فانت  
طالق فخرجت بعد اذنه من تحت ثم لا تحت بعد ذلك حلف ان لا  
يخرج امرأته من هذه الدار فاذنقت في الدار شجرة اعصابها خارج الدار  
فصادق بحال لو سقطت سقطت على الطرف لا تحت فلو دخلت  
كنيفا مشرعا من الدار وبأبها في الدار لا تحت وكذا لو صعدت السطح

انما خرجت من دار زوجها  
وكانت تخرج من دار زوجها  
وكانت تخرج من دار زوجها



لا تحت موأ كانت الحسن بالخرقة او ما كان سيعة رجل قال والله لا اخرج  
 من بلد كذا فهو على ان يخرج منه ولو قال لا اخرج من هذه الدار  
 فهو على ان يخرج منها باهلك ان كان ساكنها فيها الا اذا دل الدليل على انها  
 اراد به الخرج من بلد رجل حلف وهو في منزله ان لا يخرج الى بغداد او الى  
 فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد ثم بدا له فخرج لا تحت  
 ان تجاوز اساف المصر على فيه الخروج الى بغداد رجل حلف ان لا يخرج من  
 داره فخرج من باب داره ثم رجع حث وان كان منزله في دار فخرج من  
 منزله ثم رجع قبل ان يخرج من باب الدار لا تحت حلف ان لا يخرج الى  
 مكة ماشيا فخرج من اوقات المصير ماشيا يريد مكة ثم ركب حث ولو خرج  
 را جبا ثم نزل فحلف ان لا يركب سبعة الاعداد فركب السبعة  
 حتى صار فواسخ ثم خرج منها لا تحت ولو حلف ان لا يركب الى مكة ماشيا  
 بعض الطريق ثم ركب لا تحت ولو حلف ان لا يركب ماشيا فركب حتى دنا  
 منها فدخلها ماشيا حث لانه اناها ماشيا ولو حلف ان لا يركب حتى دنا  
 من بعض الطريق وركب بعض لا تحت ولو حلف ان لا يخرج من الدار الى  
 الكوفة فخرج الى مكة ثم بالكوفة قال محمد رحمه الله ان كان لوكي حين  
 خرج من الري ان لا يخرج من الكوفة ثم بدا له فخرج فخرج فخرج فخرج  
 رجل حلف ان لا يخرج من باب داره هذه وهو يركب باب الخشب فوقع الباب  
 ثم خرج لا تحت وان لم يركب باب الخشب فخرج من موضع الباب حث  
 ثلثة حلفوا رجلا ان لا يخرج من حارة الاباء منهم فخرج احدهم وخرج الخالفا  
 ما دن الخالفتين الاخر من حث وان مات احدهم فخرج لا تحت لان المين  
 تقبلت منهم فذقات اذ منهم يموت احدهم فلا سعي المين وفي الوجه الاول  
 لم تنفع اي من عن اذ منهم رجل قال لامرأته ان خرجت الى بيت ابيك فابت  
 لهذا فخرجت ناسية ثم تذكرت فزجعت فمكت سبيل الخروج والاسان  
 والذهاب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في الاسان لا  
 تحت اذا لم يصل الى دارها وفي الخروج حث واحلفوا في الذهاب

ط  
 الخروج والاسان  
 والذهاب

في المصالح ان الذهاب والاسان قال ابو بكر محمد بن الفضل في الاسان لا  
 تحت اذا لم يصل الى دارها وفي الخروج حث واحلفوا في الذهاب  
 في قوله في قوله ان لوكي بالذهاب الوصول فهو على ما لوكي وان لوكي بالخرج  
 فهو على ما لوكي وان لم يوسيا يحمل على الاسان لان الناس يريدون بهذا  
 الاسان والوصول ولو قال لها ان امث فهو على الوصول قصد  
 الخروج الى منزله او لم يقصد وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله لو قال لها بالفا ربيته اكر توخا نيه يدر وي خرجت ثم نزلت  
 في الطريق فخرجت حث الزوج رجل قال لامرأته ان خرجت من باب هذه  
 الدار فانت طالق فصعدت السطح فركبت في دار الجار فذكر في الكتاب  
 انه لا تحت فقل انه حث لان الناس يريدون به الخروج من الدار لا  
 المصير ماشيا حث لان باب السطح باب الدار فان عين الباب وقيل  
 ان خرجت من هذا الباب بعد ذلك الباب امرأه كانت فخرجت من  
 دارها الى سطح جارتها فعصا الزوج وقال لها ان خرجت من هذه  
 الدار الى سطح الجار او الى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح جارتها  
 آخر لا تحت لان بمنته لقدت بذلك الحار دلاله وان لم يكن هناك حث جازم  
 لعموم اللفظ امرأه حلف ان لا يخرج الى اهلها فخرجت الى ذي رحم محرم منها  
 فالوامها ان كان لها الوان لا تحت اذا خرجت الى غيرها وان لم يكن لها  
 ابوان فاهلها المجارم من ذي ارحامها وان كان لها اب وام لكل واحد  
 منهما مزل على حقة وزوج امها غرابيها والاهل منزل الاني حث  
 حلف وهو في منزله من داره ان لا يخرج الى الحان فخرج من الدار الى  
 الدار الحان ثم رجع لا تحت وان خرج من الدار ثم رجع حث رجل قال  
 لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فخرجت الى البستان ان  
 كان البستان في وسط الدار على الوجه الذي ذكرنا في فضل الدار  
 لا تحت وان لم يكن كذلك فان كان البستان من الدار حث لو ذكر في الدار  
 لعنهم البستان بذكر الدار ولو خرجت المراه الى البستان لامرأة الروح لا  
 تحت وذكر في التوازل اذا قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت

٣٤٤  
 وقال محمد بن الفضل في الاسان لا تحت اذا لم يصل الى دارها وفي الخروج حث واحلفوا في الذهاب

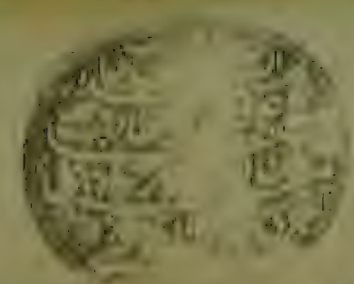


بالحسن المكاني فيكادى

طابق فدخلت كوما في الدار ان كان الكرم يصير من الدار بان كان له من  
الكرم يذكر الدار لا تحت رجل قال امراته طابق ما لم يخرج الى الكرم  
فصفي في وجهه الى المكاري وملك ساعة وذهب لا يطلق امراته لان الماني  
كانت على الفور فلهذا العذر لا يقطع الفور وكذا لو استعمل بالوصية  
لصاح مكتوبه او بالصالح الطوع او بالوصو الطوع او بالاذل او بالشرب  
او ملك ساعة في غير طلب الكرم يقطع الفور ويطلق امراته رجل  
خرج من كمارا الى سمفند وطلب من امراته ان يخرج معه الى سمفند  
فقال لها بالعارسية الكسيس من يرون يا فلانة فانت طالق فلم يخرج  
امراته حتى يرجع الزوج من سمفند الى كمارا ثم خرج الزوج الى سمفند  
من اخزي قالوا ان لم يكن ولانته خرجت الى سمفند لا تحت الخالف  
ويطل بمسنة ولا تحت ابدالته لوجعل شرط حشده ان يخرج مع فلانته  
فانته قال لها اذا خرجت فلانته ولم تخرجي معها فانت طالق فاذا لم يخرج  
فلانته لم لوجعل شرط الخنك فلا تحت وسطل الماني بعوان شرط الخنك  
وهو عدم خروجها في ذلك الخرج لا في خروج آخر فان كانت ولانته  
خرجت الى سمفند قبل رواح الزوج من سمفند ولم يخرج معها امراته  
حت وبيع الطلاق اذا خرجت فلانته وان لم يكن الطلاق معلقا بعدم  
خروجها وخروج فلانته فاذا لم يخرج امراته ولم يخرج فلانته حتى يرجع  
الزوج من سمفند حش في بمسنة رجل قال لامراته ان خرجت من  
هنا اليوم وان رجعتي الى سنة فانت طالق فخرجت اليوم الى الصلوة  
او الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب المني خروج الانفكاك  
او السفر لا يطلق رجل قال لامراته عند خروج المراه من المزل ان  
رجعت الى منزلي فانت طالق فجلست ولم تخرج زمانا ثم خرجت فخرجت  
الى مزلها والرجل يقول لو ان الفور قال بعضهم لا يصدق وقال  
بعضهم يصدق وهو الصحيح رجل قال لامراته ان صعدت على هذا  
السطح فانت لذي فارقت بعض السلم لا تحت وهو الصحيح ولو قال

مع فلانته

لوجود شرط الخنك هذا اذا  
خرج الزوج ان سعل طلقها  
بعد خروجها



لها ان ارفقت بهذا السلم او قال ان وضعت رجلا على السلم فقلت  
احدى رجلتي ان يخرجت كان حاشيا في الوضع وفي الما فقلت لك قال  
رضي الله عنه ويصحي ان تحت في الارض فوضع احدى القدمين لان ذلك  
لا بعد ارضها ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فوضع احدي  
قدمي لا تحت لان هذا الكلام صار مجازا على الدخول ولو قال لها  
ان خرجت من هذه الدار او وضعت رجلا في السكة فانت طالق فوضعت  
احدى قدميها في السكة حش في بمسنة لانه لما قصد المبالغة صار حاشيا  
بوضع القدم رجل قال لامراته ان خرجت المراضى او بهوى او باراد  
اعطى فهو كموله الا باذني يحتاج الى الماذن في كل مرة ولو قال الا ان ارضي  
او اريد فهو كموله الا ان اذن اذا اذن من سطل الماني ولو قال لا  
يا مري لا بد من الامر في كل مرة ولو قال الا ان امره هو على الامر مرة  
واحدة ولو قال ان خرجت لغار رضاي او لبرصاي فاذن لها بالخروج  
فلم تسبح او سمعت ولم لهم مان كان الا ان يلسان لا يعرفه المراه لا  
لخس فقلت اذا خرجت لان الرضى يحصى بدون الكلام ولو قال لها الا  
باذني فاذن لها وهي آية او لم تسبح لم يكن ذلك اذا قال بعضهم  
هذا قول ابى حنيفة ومحمد حشما الله اما على قول ابى يوسف وزفر  
يكون اذا ما قال بعضهم الماذن ليصح بدون العلم والسمع في قولهم انما  
الخلاف بينهم في الامور بدون العلم والسمع والصحيح ان على قولهما  
الاذن لا يكون الا بالسمع واجمعوا على ان اذن العبد في التجار لا يكون  
الا باذني فانت حرة قال لغيره اذن له بالخروج فاذن له  
الخروج المامور بالخروج العبد حش المولي وكذا لو قال المامور للعبد ان  
مولا فل فاذن لك ولو قال المولي اذن له بالخروج فاحضر انسان  
بذلك فخرج لا تحت المولي صل هذا اذا كان المحارب مامورا بالتبليغ  
فان لم يكن لا اعتبار لك ولو قال لعبد ان خرجت لغار اذني فارصد

وعلم المراه







يسكن هذه الدار فعمل الأهل والمناج فابت المنة كان عليه أن يخرج  
 فاذا في آخر اجتمع صار غلبه فخرج عن آخر اجتمع وسكن اذا اخرج لا يخرج  
 في بيته ولو وجد الخائف مغلقا فلم يدر على فخره لا يخرج الخائف وكذا  
 اذا قيد ومنع من الخروج وكذا لو قدر على الخروج بطرح بعض الخائف  
 لا يفت ولا يس عليه ذلك وانما بعد القدر على الخروج من الوجه المذكور  
 عند الناس ولو قال **ان لم اخرج من هذه الدار اليوم فاموت**  
 طالق فقييد ومنع من الخروج اياها **الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل رحمه الله بحث الخائف وهو الصحيح وهذا الخلاف ما لا خلاف  
 ان لا يسكن هذه الدار فقييد ومنع من الخروج فانه لا يفت والفرق ما  
 ذكرنا قبل هذا ان في قوله ان لم اخرج شرط الحث عدم الخروج وقد  
 بحث في امان في مسأله السكنى وانه فعل والفاعل اذا كان مكرها في الفعل  
 لا ينافي الفعل اياه فلا يفت في بيته رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار  
 فخرج بنفسه واستعمل بطلبه ايراضي لنسقل اليها الاهل والمناج  
 فلم يحد اذا اخرج اياها وما يمكنه ان يضع المناع خارج الدار لا يكون  
 حاشا وكذا لو خرج واستعمل بطلبه دابة لنسقل عليها المناع او كانت  
 الممن في خوف الليل ولم يمكنه ان يخرج حتى اصبح او كانت الامنعة  
 تيسر فخرج وهو يفتل الامنعة بنفسه ويمكنه ان يستلكرى دوابا  
 فلم يستلكر لا يفت في جميع ذلك وهذا اذا اقبل الامنعة بنفسه  
 كما نقلنا من فان نقل الكاسفل يكون حاشا فان هذا اذا كانت  
 الممن بالاعية فان حلف بالفا رسيته وقال **من بد من خانه نباشم**  
 فخرج نفسه على قصد ان لا يعود لا يفت في بيته وان خرج على قصد  
 ان لا يعود يكون حاشا اذا قال **لا امر ان يسكن هذه الدار فانت**  
 طالق وكانت الممن بالليل فهي معدودة الى ان يصح لها مخاف  
 الخروج في الليل فان عثر على حاجته رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار  
 فخرج بنفسه وتوكل اهله ومناجعه فلا يفت وان كان الممن على سكنى

في حواله القاري

ان لم يخرج من هذه الدار

شرط الحث المسكن

حلف لا يسكن في هذه الدار فخرج

فان لم يدر ان كانت فخره

الفرقة لا اجد له رواية قال بعضهم الفرقة منزله الدار وقال بعضهم  
 الفرقة منزله الملبس وقال بعضهم هي منزله الملبس وهو الصحيح وذكر الحنف  
 في حقه ان في موضع والمسألة والمجمل منزله الدار حلف ان لا يسكن رجل  
 فلا يفت هذه الفرقة فهو على ان يسكنه في داره رجل حلف وقال  
 ابو حنيفة في بيته نباشم فخرج باهله ومناجعه ثم عاد وسكن كان حاشا وكذلك  
 كل من حلف بميت ولا يفتل الممن فيه باكثر ولو حلف اكثر من امساك الدار  
 رجاشم فامر الله ان لا يسكن الا يوما من بقاءه السنة او حلف ان لا يسكن هذه  
 الدار شهر او كان ساعه اخذوا بقاءه **الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن  
 كل الشهر وقال بعضهم بحث ذكر في الجامع الجبر وذكره في المسقى  
 اذا حلف ان لا يسكن الرقة شهر او كان ساعه كان حاشا ولو قال لا اقيم بالرقه  
 ان شهر الا يفت ما لم يقم جميع الشهر ولو قال ان لم اخرج من هذه الدار  
 او قال ان لم اذهب ولو يفتل الدهاب وعن الخروج ولم يبر  
 السكنى مسكن فيها لا يفت اذا لم يرد الفور وان لو كان ذلك السكنى  
 يعني لا يسكن مسكن بعد الممن حث وكذا لو كان في الخروج الحرج  
 ولو في الفور او دل الدليل على الفور فلم يخرج على الفور حث في بيته  
 وكذا الوفاق بالفا رسيته اكر من خانه يزوم مسكن بعد الممن حث  
 اذا نوى ولو قال **ان سكنت هذه الدار مكرسها وروى**  
 وعلى حجه فهو على الاسان للاضافة والزبان اذا اقبل باهله ومناجعه  
 من ساعته ثم جاز اير او ضيفا لا يفت لا استثناء عن الممن  
 رجل حلف ان لا يسكن فلانا ومن ل الخائف وهو مسافر منزله ملان  
 فسكننا لو ما او لو ما لا يفت ولا يكون مساكنا حتى يقم معه في منزله فلان  
 حثه عتروا ما وهو كما لو حلف ان لا يسكن الكوفة فخرها مسافرا  
 ولو في الإقامة لها اربعة عشر يوما لا يفت ويكون الممن على المنار  
 التي اليها الماوي وفيها الاهل والعيال لان السكنى عا ان يكون  
 في الماوي ولو حلف ان لا يسكن فلانا فدخل ملان دار الخائف غضبا

ان لم يخرج من هذه الدار

فلان



فقام الحالف معه حيث علم الحالف بذلك او لم يعلم وان خرج الحالف  
 باهله واحدا في البنية قبل ترك العاصب لم يحن ولو سافر الحالف  
 فمات فلان مع اهل الحالف قال الوحي رحمه الله بكم ان جاشا و  
 قال الوحي رحمه الله لا يحن وعله المتوى وذكر في المتن كخرج  
 الحالف عليه لا يحن في قول الى يوسف رحمه الله وان كان اقل من ذلك  
 حث رجل قال **الكر من امث من مبرد ربانم فامر ايه كذا**  
 فاصابته الحثي وعجز عن الخروج فلم يخرج حتى اصبح فالوا الحث في بيته  
 لانه سمكنه ان يستاجر من سقله عن البلد رجل حلف ان لا يكون من  
 اكنه فلان وهو من اكنه او حلف ان لا يكون من ارض فلان وار  
 فلان في يده فلان غاب لا يمكنه ان يعض ما بينهما من المزارعة حث  
 لان شرط الحث كونه من اكنه فلان وقد وجد ولو كان رب الارض  
 غائبا نحو حث الرب الارض من ساعته وناقضه لا يحن لان هذا القدر  
 مستثنى عن المان وهو كما لو حلف ان لا ساكن هذه الدار فقام الى  
 طلب المفتاح فادام مشغلا لذلك لا يحن وان طال كذلك حث  
 ولا يستعمل بعل اخر غير طلب صاحب الارض حث لانه غير مفدور و  
 لو منع انسان عن الخروج الى رب الارض لا يحن لان شرط الحث  
 ان لا يكون من ارض فلان وذلك لا يوجد مع المنع حتى لو قال ان  
 لم اترك من ارضه فلان فمعه انسان عن الخروج الى رب الارض كان  
 حاثا عند بعض المتأخرين رحمه الله رجل هو ساكن مع غيره في  
 دار حلف ان لا يسكن معه في الدار فذهب المناع من غيره او اودعه  
 او اعان وحرج نفسه وليس من زايد العود لا يحن في بيته وان  
 ملك في الدار بعد الممن ساعته ثم قال **اردت الخروج مني**  
 لا يصدق نصا لانه لما ملك بعد الممن صار حاثا فلا يصدق في ابطال  
 الحث رجل حلف ان لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج نفسه وبها  
 خارج المنزل واهله ومساعد في المنزل لا يحن في منته وهدية الممن

مسند بلث او اكثر  
 سكن الحالف مع المحلوف  
 عليه ص

حث ان لا يسكن معي في الدار  
 فذهب المناع من غيري

لا يبيت الليلة في هذا المنزل

الحث في سائر ما لا يحن

يكون على نفسه لا على المناع حلف ان لا يبيت على سطح هذا البيت على  
 هذا البيت الذي حلف عليه غرقة فاد من الغرقة سطح البيت ويحن  
 ان يات عليه ولو حلف ان لا يبيت على سطح بيت علي هذا البيت في  
 بيته ولو حلف ان لا يسكن فلانا والحالف في دار مع عياله واهله  
 وله دار اخرى بحث هذه الدار فيها علمه ودوابه ومطبخه و  
 بعض خن اينه فسكنها المحلوف عليه وعلى الدارين باب ولحق احد  
 سمنها باب الى الطريق لا يحن الحالف حلف ان لا يسكن فلان فجاء  
 المحلوف عليه وروى في داره عصيا فقام الحالف معه حث فان خرج  
 باهله واحدا في البنية حتى ركب العاصب لم يحن وان ساكن معه  
 حث علم او لم يعلم رجل كان ساكنا مع رجل حلف ان لا يسكنه  
 سمدا كذا فساكنه ساعه في ذلك الشهر حث لان الساكنه مما لا تمتد  
 رجل حلف ان لا يسكن فلانا ولم يوشيا فساكنه في دار واحد قل واحد  
 منهما في مقصود على جرح لا يحن وانما يحقق الساكنه اذا ساكن  
 وقتا واحدا قل واحدا منهما في بيت منها بمساعدة واهله ولعله  
 ان كان له اهل واما اذا كان في الدار مفاصيرا وقل مقصود مسكن  
 على حده فلا يحن واهل البادية اذا جمعهم خيمه فاطعمه كدار  
 واحد وان لفرت الحمام لا يحن وان لعاربا وان لوى الساكنه  
 ان ساكن هذا في مقصود وهذا في مقصود حث لانه لوى الساكنه  
 ان قصه وعن الى يوسف رحمه الله هذا اذا كانت الدار كمن نحو  
 دار الوليد بالكووفة ودار لؤح بخمار الان هذه الدار معار له المحلة  
 فاما اذا لم يكن لهذه الصفة يحن من غيره سواء كانت الدار  
 مشتملة على البيوت او على المقاصير ولو حلف ان لا يسكن فلانا  
 ساكنه في مقصود واحد او في بيت عدا اهل ومنتاع لا يحن عندنا  
 ولو حلف ان لا يسكن فلانا في دار وهي دار العبيد فاقسمها وصرها  
 عنهما حابطا وفتح قل واحد منهما لنفسه ما ما لم يسكن الحالف

لا يسكن فلانا فساكنه  
 واحد من م  
 واحد

حلف ان لا يسكن فلانا في دار  
 وهي دارا فاقسمها



في طائفة من الاصل في حلف الحالف ان فعل المتكلمين ان فعله على ما  
 في طائفة كان حاشا فلهذا كان حلفه ان لا يفعل ما في طائفة  
 وكثير من اهل البيت لم ينفوا عنه في دار فرفقت وصرب من طائفة الحلف  
 لان الصان اذا عقد على ان لا يفعل ما في طائفة بعد التحريم لا ينفى  
 اولى وانما في طائفة المعاصي لا ينفى فدخل دار لا ينفى فلهذا كان حلفه  
 ان لم ينفى طائفة طائفة فان نوى لئلا ينفى او ان نوى على ما في طائفة  
 وان لم ينفى قال محمد رحمه الله هو على سفر شهيد رجل حلف قال  
 والله لا اكون في منزل فلان غذا فهو على ساعة من الغد ولو قال والله  
 لا اكون في منزل فلان غذا فهو باطل الا ان نوى اللبس الجاهل ولو قال  
 بعد ما معنى انز اللبس لا اكون في هذه الدار فهو باطل رجل حلف  
 في سفر ومعه آخر وهو من موصفا قد سماه حلف ان لا يصحب هذا  
 في سفر هذا السفر فلما سار بعض الطريق بد الاطراف الى مكان اخر  
 سوي السفر الذي اراد قال ابو يوسف رحمه الله لا يحسب في حلفه  
 لانه على السفر الاول رجل حلف ان لا معنى اليوم الا ميلا فخرج من منزله ميلا  
 ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله حلف في حلفه لانه متى سار رجل  
 قال والله لا اصاحب فلانا فان الحالف سار في طائر والمخوف عليه في  
 طائر قال محمد رحمه الله لا يكون مصاحبا وان كانا في طائر واحد  
 فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والاخر في اخره وكذا اذا كانا في سفينة  
 هذا في باب وهذا في باب ولعل واحد منهما طعام على جدار لان دخولهما  
 وحزوجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف رحمه الله  
 ان كان طعامهما واحد في مكان واحد وقام سارا في الجماعة كانت مرافقة  
 وان كانا في سفينة وطعامهما ليس بجمع لا ماكلون على خوان واحد لم يكن  
 مرافقة وان كانا في سفينة وطعامهما ليس بجمع لا ماكلون على خوان واحد  
 لم يكن مرافقة وقال محمد رحمه الله اذا حلف ان لا يرافقه فخرج في حلفه  
 او كان كريهما واحد وطعامهما واحد فهو مرافق وان كانا في حلفهما لم يكن

وكذا  
 المصنف  
 انما  
 في

بعد التسمية

كان

لا ارافق فلانا

سفره  
 كان

سفره وان كان مسارا واحدا **فصل في حلف الحالف** رجل حلف ان لا يفعل  
 ما في طائفة من الاصل في حلف الحالف ان فعل المتكلمين ان فعله على ما  
 في طائفة كان حاشا فلهذا كان حلفه ان لا يفعل ما في طائفة  
 وكثير من اهل البيت لم ينفوا عنه في دار فرفقت وصرب من طائفة الحلف  
 لان الصان اذا عقد على ان لا يفعل ما في طائفة بعد التحريم لا ينفى  
 اولى وانما في طائفة المعاصي لا ينفى فدخل دار لا ينفى فلهذا كان حلفه  
 ان لم ينفى طائفة طائفة فان نوى لئلا ينفى او ان نوى على ما في طائفة  
 وان لم ينفى قال محمد رحمه الله هو على سفر شهيد رجل حلف قال  
 والله لا اكون في منزل فلان غذا فهو على ساعة من الغد ولو قال والله  
 لا اكون في منزل فلان غذا فهو باطل الا ان نوى اللبس الجاهل ولو قال  
 بعد ما معنى انز اللبس لا اكون في هذه الدار فهو باطل رجل حلف  
 في سفر ومعه آخر وهو من موصفا قد سماه حلف ان لا يصحب هذا  
 في سفر هذا السفر فلما سار بعض الطريق بد الاطراف الى مكان اخر  
 سوي السفر الذي اراد قال ابو يوسف رحمه الله لا يحسب في حلفه  
 لانه على السفر الاول رجل حلف ان لا معنى اليوم الا ميلا فخرج من منزله ميلا  
 ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله حلف في حلفه لانه متى سار رجل  
 قال والله لا اصاحب فلانا فان الحالف سار في طائر والمخوف عليه في  
 طائر قال محمد رحمه الله لا يكون مصاحبا وان كانا في طائر واحد  
 فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والاخر في اخره وكذا اذا كانا في سفينة  
 هذا في باب وهذا في باب ولعل واحد منهما طعام على جدار لان دخولهما  
 وحزوجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف رحمه الله  
 ان كان طعامهما واحد في مكان واحد وقام سارا في الجماعة كانت مرافقة  
 وان كانا في سفينة وطعامهما ليس بجمع لا ماكلون على خوان واحد لم يكن  
 مرافقة وان كانا في سفينة وطعامهما ليس بجمع لا ماكلون على خوان واحد  
 لم يكن مرافقة وقال محمد رحمه الله اذا حلف ان لا يرافقه فخرج في حلفه  
 او كان كريهما واحد وطعامهما واحد فهو مرافق وان كانا في حلفهما لم يكن

**فصل في حلف الحالف**

فركب

**فصل في حلف الحالف**

سفره  
 كان



كلام فلا ولا على حرام

وكذا  
المعنى  
اسم  
هـ

ويسمى ان يصح لان المستثنى مذكور ويجوز به الواحد فان لوي ذلك وفيه على  
بعضه يصح ولو قال **كلام فلان وفلان على حرام** فكلم احدهما روى الحسن  
عن ابي حنيفة رحمه الله عليه بحث وهذه الرواية لو ان قول من يقول اذا قال  
والله لا اكلم فلانا وفلانا فكلم احدهما بحث لان قوله كلام فلان وفلان على حرام  
عنه قوله والله لا اكلم فلانا وفلانا والمجمل للمعنى انه لا بحث ثم الا ان  
ينوي ذلك ولو قال **والله لا اكلم الفخر والمساكين** او قال **لا اكلم الرجال**  
فكلم احدهم بحث لان الجمع المعرب صرف الى الجنس ولو قال **رجالاً ونساءً** او  
ما لم يكلم بك لان الجمع المتكلم صرف الى الجنس ولو قال **كلام هؤلاء القوم** او  
اهل بعد ادع على حرام فكلم واحد منهم بحث ولو قال **والله لا اكلم اخي فلان**  
ولم يلائم اخ واحد فكلمه فان كان الخائف يعلم ذلك بحث لانه ذكر الجمع وارا  
الواحد وان لم يعلم لا بحث لانه لم يرد الواحد وهو قال لو حلف ان لا ياكل  
هذا الجراب ملئه ارغفه وليس فيه الارغف واحد وهو لا يعلم ولو قال  
**والله لا اكلم فلانا يومنا ويومنا** فهو لومين بسبب اليقين بمعنى اليومين  
ولو قال **والله لومنا ولومين** فهو لوم واحد لانه لا اكلم فلانا لومين  
بمعنى اليومين بسبب اليقين باليومين وفارسيته سخن نكوت با فلان تايل روزنامه  
دور روز و لو قال **والله لا اكلمك اليوم وغدا** او بعد غدا فهو لوم واحد والله لا  
اكلمك ملته امام يدخل فيه السابى ولو قال **والله لا اكلمك اليوم ولا غدا** ولا بعد  
غدا فان له ان يكلمها بالسابى لانه لما افرد على كل يوم معنى على حدة صار كل يوم  
منفصلاً بنفى على حدة فلا يدخل فيه الليل ولو قال **والله لا اكلمك كل يوم**  
من امام هذه الجمعة فكلمه في تلك الجمعة ليلة ونهارا من واحد بحث  
ولو قال **والله لا اكلمك في كل يوم** من امام هذه الجمعة لا بحث حتى يكلمه في  
كل يوم ولو ترك كلامه لوماً واحداً لا بحث وان قلته في كل يوم لا بحث الا من  
واحد وله ان يكلمه في السابى وهو قال **انت على كذا يوم اتي كل يوم لا تكلمني**  
لك ولا لها را حتى كتمه واذا كتمه من بطل الظاهر ولو قال **انت على كذا يوم**  
اتي في كل يوم كان له ان يفرض في السابى فكون مظاهراً في كل يوم بطريق

ل  
ن  
هـ

حديث **رجل حلف ان لا يكلم فلانا فكلم الخياط** وفيه ما يحيط اصح كذا اولاً  
بعضه كذا او قال **فدكان كذا** لا بحث وان كان قصده اسما فلان كذا  
في الحديث **رحمة الله على الوافين** وروى لزيد بن الحسن بن عوف بعد  
بأحلف ان لا يكلم عثمان رضي الله عنه كان يغفل لذلك رجل حلف ان لا يكلم  
صدقي فلان او روجه فلان او ابن فلان او كونه من لسان لا يحلف للملك  
او من روجه فلان بعد الثمن او ولد بعد الثمن فكله الحالف لا بحث وان  
كلم لامراه اباهما فلان بعد الثمن او كلم رجلاً عاده فلان بعد مائة لا بحث  
الخائف في قول **الى حنيفة** الى يوسف رحمه الله عليه وان كان الخائف  
قال في مائة زوجة فلان هذه او صدقي فلان هذا فكلم بعد ذوالالرجفة  
والصدقة بحث في قوله **حلف** لا يكلم عبد فلان او لا يكلم واهل فلان  
او لا يكلم فلان فهو على الثلاث فما ذكر في ظاهر الرواية اذا قلنا  
عنده العشرة بحث وكذا السابى والدوايت وان قلنا سأل منهم لا بحث ولا  
بد من الجمع ولو حلف لا يكلم اخي فلان او بني فلان لا بحث ما لم يكلم الكل  
حلف ان لا يكلم فلانا فصرح الباب فقال الخائف كسب او قال كسب ابن  
او قال كسب فلان بعضهم بحث في الوجه كلها وقال بعضهم لا بحث الا ان  
يقول كسب كذا هو المحار لانه حاطب بخلاف ما تقدم ولودعاه الخائف وهو  
بدعائه  
تمام وان لم يستعطفه روايات ذكر في الامية السجى  
رحمة الله انه لا بحث وقال **عنه** بحث وان لم يستعطفه ومن هذا  
قول الحنفية لان عنده التأييم كالتنبه ولوم الخالف على قوم فيهم  
المخلف عليه فسلم الخالف عليهم بحث وان لم يسمع المخلف عليه الا ان  
يصرع عن المخلف عليه ولو قرأ الخالف كتاباً على المخلف عليه والمخلف  
عليه يكتب ان قصدا الخالف املا المخلف عليه فالو الخالف عليه الحث  
ولو أم الخالف لوماً فمهم المخلف عليه وسلم في اخر الصلوة لا بحث  
ما سلمه الاولى ولا الثانية وهو المحار لان هذا لا بعد كلاماً  
في العرف هذا اذا كان الخالف اماماً اما اذا كان مؤمناً فالو لا بحث

حديث  
الشيخ  
الشيخ







كذا ما حسمنا طمعه تلكا و لو قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر  
 طمعت الثاني الوهمان رجل قال والله لا اكل في اليوم الذي لم يمت فيه  
 فكله في اول اليوم ثم قدم فلان في اخره حتى لم يكله حتى قدم فلان ثم حمله  
 في ذلك اليوم اخذوا بينه والصبح انه لا يحث رجل قال لعنه ان يركب  
 كلاما شرا بعدى حشر فالمن على ترك كلامه شهر من حين حلف ان يكله  
 في الشهر لا يحث رجل قال لا من ان يكله ليله قبل ان يكله في وقت  
 طاق ثم قال للمراه ان يكله قبل ان يكله في فبدي حشر ثم قال لها الزوج  
 اعطى السائل شيئا لا يعنى العبد ولا يطلق المراه رجل قال لعنه ان يترك  
 بكلام ابدا فبدي حشر او قال ان يكله قبل ان يكله في وقت  
 لان ابداه والشيء يحالف القرآن و لو قال ان يكله الا ان يكله او الى ان  
 يكله في وقت معا حبال الحالف في قوله الى حقيقه رحمه الله ولا يحث في قوله  
 الى حقيقه رحمه الله ولا يحث في قوله الى يوسف زهد وعمران عيا  
 ولا حاربه منها وقضى الفاضل لهما بالنسب فقال الرجل فقال ان يكله  
 ابن زيله فامر الله طاق وقال رجل اخر ان يكله ابن عمر بعدى حشر فكله  
 الا بن حشا جبرقا رجل حلف ان لا يكل في الاكل في الاكل او كبر او هلك او  
 سبح ان كانت الامن العربيه لا يحث وان فراح الاكل او كبر او هلك او  
 سبح او دعا حث وان كانت الامن الفارسيه لا يحث في الاكل ولا في غير  
 الاكل ورجل قال والله لا اكله فلاما لو قائم قال والله لا اكله فلاما شرا  
 ثم قال والله لا اكله فلاما سنة وكله بعد ساعة حث في الاكل في الاكل  
 ان كله غدا حث في الاكل في الاكل بعد شهر حث في الاكل في الاكل وان  
 كله بعد سنة لا يحث ولا في غيره رجل قال والله لا اكله فلاما اسعفه الله  
 ان ساء الله قال او لو يسهف لانه مستثنى ولا يحث في غيره رجل قال  
 والله لا اكله فلاما في هذه الدار هو على ما دام ساكن فيها الا ان سفل  
 والخلاف في الاسفال الذي سفل الماهل او قال والله لا اكله فلاما  
 سعدا فخرج بنفسه لاسفل الماهل او قال لا اكله فلاما في برزخ من يابيد

وكذا  
 الماهل  
 اسفل  
 ما

ما قلناه

في قول المثلج في ذلك اخرى فالله باقية الى ان يرفع المثلج في الماهل  
 في قول الماهل كانت سعدا وهذا اذا عاين الحالف عن الله لا وقت  
 و قول المثلج حلف ان لا يكله فلاما معا من هذا الماهل من حين حلف الى  
 عن الماهل لا يكله فلاما معا من حين حلف الى الماهل من حين حلف الى  
 على امرائه وشا جرمها فقالت له الصهر ما لك لا تسعل هذا الماهل في  
 خورش مي ارم و نوش مي ارم ثم قال لم ارد به جواب الصهر وانما  
 سمعت امرائي قال هو مصدق لانه ليس في كلامه ما يحمله جوابا قال  
 رضي الله عنه وسعى ان لا يصدق فضا لان هذا الكلام على وجه الجواب  
 عرقا حلف ان لا يكله امرائه فدخل داره وليس فيها غيرها فاما من وضع  
 هذا الحث لانه حين استقيم وليس معها غيرها فقد كلفها ولو كان معها  
 غيرها ولو قال لست شحيري من وضع هذا لا يحث لانه استقيم نفسه عما  
 كانوا يحذرون في مجلس فقال رجل منهم من يكله بعد هذا فامر الله طاق  
 ثم يكله الحالف طمعت امرائه لان كلمة من التعميم والحالف لم يخرج ليعتد  
 الماهل من حيث قال ان يكله من الدار احد فامر الله طاق ثم دخل  
 الحالف حث لان احدا من الدار لم يصير معرفه معني دخلا فيها  
 بخلاف ما لو قال ان يدخل داري احد فامر الله طاق فدخل الحالف لا يحث  
 لانه صار معرفه ما صافه الدار الى نفسه فلا يدخل تحت الحث رجل  
 حلف ان لا يكله فلاما معا يقوم منهم المحالوف عليه فقال السلام عليكم الواحدة  
 وقال عبد المحالوف عليه من في العضا رجل قال في الشهر لا اكله فلاما  
 هو على عدد الايام الى مثل تلك الساعة التي حلف بدخله في الليل والنهار  
 وكذا لو قال في بعض النهار لا يكله فلاما لو ما كان في الليل  
 يرك كلامه من تلك الساعة الى ان يعب السبس من العوم الليل ولو قال  
 في بعض النهار لا يكله فلاما فانه يرك الكلام الى مثل تلك الساعة التي حلف  
 من العند وكذا الحالف في خلال الليل لا يكله ليله هو على هذا ولو  
 قال في بعض اليوم والله لا اكله اليوم هو على ما في اليوم ولو حلف ليله

انه قد ادى امره فذكر  
 فدخل الحالف

بعضهم



ان لا يكله هذا اليوم فانه يحث بالخلاص في ذلك الليله الى تعذيب الشمس من  
 الحذر وعن محمد رحمه الله انه باطل **رجل قال** والله لا اكله شهر الى لوقيا  
 او شهر او عام لو لم في الغدا فله ان يحذر ان يوم شام من الشهر فان قال في شهر  
 الا لقضائه يوم هو على سعة وعشرين لوما وهو مخالف للاول **رجل قال**  
 لرجل والله لا اكله شيئا او قال اذكر لك شيئا فكسا اليه حث ولو قال لا اذكر  
 شيئا **قال** محمد رحمه الله هذا عندى على الوجه **رجل حلف** ان لا يكله فلان  
 الى المواسم **قال** محمد رحمه الله يكله اذا اصبح يوم النحر **قال** ابو يوسف  
 يكله اذا زالت الشمس من يوم عرفة **مسألة** **باب في القراءة والصلوة**  
**رجل حلف** ان لا يقرأ القرآن اليوم يقرأ في الصلوة او في غيرها حث وان  
 قرأ الخالف بسم الله الرحمن الرحيم ان لوى ما في سورة النمل حث  
 وان لم يؤمن في سورة النمل او لوى غيرها لا يحث لان الناس يقرءون  
 بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك بالقراءة وقراءها على وجه قراء القرآن  
 جائز وذكر قراء الفاتحة لا على وجه التثنية في الدعاء ومسأله العراق  
 اصحابنا رحمهم الله اختاروا ان يصلوا الجنان قراء الفاتحة بعد التكبير  
 الاول على وجه التثنية والتثنية لو اراد هذا الخالف ان يصل حلف الامام **فصل**  
 حثي لا يحث وان سبى راحه فقضاها حث وان اراد الترتيب في عار رضى  
 ينبغي ان لا يقتدي بمن لو ترك لا يحث ولو حلف ان لا يقرأ سورة من القرآن  
 فظهر في المصحف حثي الى اخرها لا يحث في قولهم ولو حلف ان لا يقرأ  
 كتاب فلان فظهر في كتابه وفهم ما فيه حث في قول محمد رحمه الله لا يحث  
 المقصود من القراءه وهو علم ما في الكتاب فلا يحث في قول ابو يوسف لعدم  
 القراءه وعليه الفتوى ولو حلف ان لا يقرأ من كتاب فلان فظهر من كتاب  
 فلان حث وبصرف السطر لا يحث لانها هو المقصود لا يحصل لقراءه لصف السطر  
 ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن يغلي ان تصدق بذكره **قال** محمد  
 رحمه الله هذا على جميع القرآن **فصل** **باب في ميثاق الصلوة**  
**رجل قال** لعبدك ان صليت ركعة فانت حث فلي حثي ركعة ثم تكلم لا تعاقب ولو

فلي حثي ثم تكلم عني بالاولى **رجل قال** والله لا اكله شيئا لم ياكله شيئا  
 فان طالق فقامت وشرعت في الصلوة ثم خاضت حث في عترة ولو قال  
 ان لم تنص معي عترة فان طالق فشرعت في الصلوة عترة وخاضت حث لو جرد  
 شرط الحث وهو عدم الصلوة والصلوة وهو كالموفاك لله على ان الصوم  
 يوم غدا وعدا اليوم حيضها صح نذرهما ولو قال لله على ان الصوم يوم جرد  
 لا يصح **رجل حلف** ان لا يؤم غدا فشرع في الصلوة ولو لوى ان لا يؤم احد الحائض  
 يوم وامر وابيه حث فضا لانه اثمهم وقصد ان لا يؤم احد امر  
 منه ومن الله تعالى فان لوى ذلك لا يحث ديانة وان شهد الخالف قبل  
 الشرع في الصلوة انه صلى صلوة لنفسه ولا يؤم احد الا يحث فضا دينا  
 وكذا الرجل هذا الخالف بالناس الجمعة ولو لوى الجمعة ولو لوى لا يؤم احد  
 فامدى به الناس جازت الجمعة **مسألة** **باب في الصلوة** **مسألة** **باب في الصلوة**  
 جازت الجمعة ولو لوى ان لا يؤم احد فامدى به الناس جازت الجمعة  
 استحسانا ولا يحث ديانة ولو اقام الناس في صلوة الحسان او يجدهم الا  
 لا يحث لان ميثاقه صرف الى الصلوة المطلقة وهي المكبوبة او النافله  
 وصلوة الحسان ليست بصلوة مطلقة وذكر الحثي اذا حلف ان لا يؤم  
 احد فلي ولو لوى ان لا يؤم احد فلي حلفه رجلان حثان صلواتهما  
 ولا يحث لان شرط الحث ان يصدر الامامه ولم يوجد ولو حلف ان لا  
 يؤم فلانا لرجل لعينه فلي ولو لوى لا يؤم الناس فلي ذلك الرجل مع الناس  
 حلفه حث الخالف وان لم يعلم به لانه لما لوى ان يؤم الناس دخل فيه هذا  
 الواجب **رجل قال** والله لا اصلي حلف فلان فامدى بصلان وقام عن  
 ميثاقه حث وان كانت نيته ان يكون خلفه حقيقه لا يحث في القضاء **قال**  
**قال** لعنه والله لا اصلي معاك فلي حلف امام حث الخالف وان  
 كانت نيته ان يصلي معه وليس معه عترة لا يحث في ميثاقه **رجل حلف** ان لا  
 يصلي الطهر خلف فلان او قال مع فلان فليبر معه ثم احدث فذهب و  
 نوصا ثم عاد ثم خرج الامام من الصلوة فام صلاته لا يحث ولو حلف ان لا

استحسانا ولا يحث



يُصَلِّي الظُّهْرَ مَعَ فَلَانٍ أَوْ قَالَ خَلْفَ فَلَانٍ فَلْيَمِزْ مَعَ فَلَانٍ وَنَامَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى  
حَتَّى يَزْعُجَ الْأَمَامُ مِنْ بِلَاقِ الرَّكْعَةِ ثُمَّ اتَّبَعَهُ وَصَلَّى تَامًا صَلَاتَهُ مَعَهُ حَتَّى وَلَوْ  
خَلَفَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِصَلَاةِ فَلَانٍ فَدَخَلَ مَعَهُ فِي الظُّهْرِ فَأَحْدَثَ الْأَمَامُ  
فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَ مَا صَلَّى بِلَتِّ رِجَالٍ فَقَدِمَ الْخَالِفَ فَصَلَّى الْخَالِفَ مَا  
بَقِيَ وَصَلَّى فَقَدِمَ عَلَى الظُّهْرِ بِصَلَاةِ فَلَانٍ وَهُوَ خَائِفٌ وَكَذَا الْوَادِرُ لَمَعَةٍ مِنْهَا  
رُكْعَةً وَصَلَّى مَا بَقِيَ فَقَدِمَ عَلَى صَلَاتِهِمْ فَكَانَ خَائِفًا رَجُلٌ حَلَفَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ  
صَلَاةَ فَضَلَّى رُكْعَةً ثُمَّ قَطَعَهَا لَا يَحِثُّ وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ فَضَلَّى رُكْعَةً ثُمَّ  
قَطَعَ حَتَّى رَجُلٌ حَلَفَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ مَعَ الْأَمَامِ ثُمَّ قَامَ بَعْدَ فَرَاحِ الْأَمَامِ  
فَصَلَّى مَا سَبَقَ بِهَا لَا يَحِثُّ وَأَنْ أَدْرَأَ الرَّكْعَةَ الْأُولَى حَتَّى وَكَذَا الْوَافِتْخُ  
الْجُمُعَةَ مَعَ الْأَمَامِ ثُمَّ نَامَ أَوْ أَحْدَثَ فَذَهَبَ وَتَوَضَّأَ ثُمَّ عَاكَ بَعْدَ مَا فَرَخَ  
الْأَمَامُ وَأَتَمَّ صَلَاتَهُ حَتَّى وَلَوْ قَالَ عَبْدُ عَمْرٍو حَرَّمَ أَنْ أَدْرَأَ الظُّهْرَ مَعَ الْأَمَامِ  
فَأَدْرَأَ الْأَمَامُ فِي الشَّهَادَةِ وَدَخَلَ فِي صَلَاتِهِ حَتَّى رَجُلٌ قَالَ لَأَخْبِرَ أَنْ  
لَمْ أَصِلِ الظُّهْرَ مَعَكُمْ الْيَوْمَ فَأَمَرْتَهُ طَائِقُ فَتَبَيَّنَ رُكْعَتَهُ وَصَلَّى مَعَهُ ثَلَاثَ  
رُكْعَاتٍ حَتَّى وَيَلْزِمُهُ الطَّلَافُ وَلَوْ قَالَ أَنْ صَلَّيْتُ الظُّهْرَ الْأَمْعَالَ وَالْمُسْلِمُ  
بِجَاهِهَا لَا يَحِثُّ وَأَمَّا حَتَّى إِذَا صَلَّى الْقُلَّ وَحْدَهُ **فصل** في المعرفة والرؤية  
رَجُلٌ حَلَفَ أَنْ لَا يَعْرِفَ هَذَا الرَّجُلَ وَهُوَ يَعْرِفُهُ لَوَجْهَهُ وَأَنْ نَسِيَهُ لَا يَحِثُّ  
لَا أَنْ يَعْرِفُهُ الرَّجُلَ لَا يَكُونُ بَدْوً مَعْرِفَةُ النَّسَبِ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ جُلَّ هَلْ يَعْرِفُ فَلَانًا قَالَ لَعَمْرُكَ قَالَ هَلْ يَدْرِي اسْمُهُ قَالَ  
لَا قَالَ فَإِنَّكَ لَا يَعْرِفُهُ فَإِنْ لَوْ يَعْرِفُهُ الْوَجْهَ مَعْرِفَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
أَعْلَمَ أَنْ اسْمَهُ بَانَ وَلَدَ الْوَلَدِ أَوْ أَرَادَ الْوَلَدَ فَبَلَ أَنْ يَسْمِيَ خَلْفَ الْخَارِائَةِ لَا يَعْرِفُ  
الْوَلَدَ فَهُوَ خَائِفٌ لِأَنَّهُ يَعْرِفُهُ بَوَجْهِهِ وَيَعْرِفُ نَسَبَهُ وَلَيْسَ لَهُ اسْمٌ فَلَا يَسْتَرْطِ  
مَعْرِفَةَ الْأَسْمِ حَلَفَ أَنْ لَا يَسْطُرَ إِلَى وَجْهِ فَلَانٍ فَظَهَرَ لَهَا فِي الْمَفَافِ أَوْ رَأَى  
عَيْنَهَا مِنَ النِّقَابِ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَحِثُّ مَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مِنْ الْوَجْهِ مَكْشُوفًا  
حَلَفَ أَنْ لَا يَسْطُرَ إِلَى فَلَانٍ دَرَاهُ خَلْفَ سِتْرِ أَفْجَاهِجٍ يَسْتَبَيِّنُ وَجْهَهُ مِنْ خَلْفِهَا  
حَتَّى وَلَوْ بَطَرَ فِي مِرْآةٍ أَوْ مَا فَرَأَى وَجْهَهُ لَا يَحِثُّ وَقَدْ مَرَّ هَذَا فِي التَّحَاثُّ فِي

٣٥٤  
حَرِّمَهُ الْبَصَرُ هَبْ رَجُلٌ قَالَ لَعَمْرُكَ أَنْ لَيْسَ لَكَ فَمَرَرْتُكَ فَأَمَرْتَهُ طَائِقُ  
فَوَالِ الْعَيْنِ مِنْ قَدْرِ مِيلٍ أَوْ عَلَى طَبَرٍ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ لَا يَحِثُّ أَنْ يَمْسُكَ  
مَقْبِلَهُ بِمَوْضِعِ الْبَصَرِ قَائِمًا قَالَ لَعَمْرُكَ أَنْ يَمْسُكَ بِمَوْضِعِ مَقْبِلِهِ فَمَرَرْتُكَ  
وَهَذَا الْبَصَرُ قَالَ أَنْ زِلْتَ فَلَانًا فَلَمْ أَعْلَمْ بِكَ نَعْدِي حَتَّى مَرَرْتَهُ مَعَ نَعْدِي  
لَا يَحِثُّ أَنْ يَمْسُكَ بِمَوْضِعِ الْمَعْلَامِ فَإِذَا رَأَاهُ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَوْضِعَ الْبَصَرِ  
وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ وَبَيْنَ فَلَانٍ قَدْرُ مِيلٍ أَوْ أَكْثَرُ فَلَمْ  
يَلْقَهِ رَجُلٌ قَالَ أَنْ زِلْتَ فَلَانًا فَأَمَرْتَهُ كَذَلِكَ إِذَا مَرَرْتَ مَعَهُ فَدَغِطِي وَجْهَهُ  
حَتَّى وَالرُّوْيَةَ لَعَدَ الْمَوْتُ وَالرُّوْيَةَ فِي الْخَبَرِ سَوَاءٌ وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَسْطُرَ  
إِلَى فَلَانٍ مَطْرًا إِلَى رَأْسِهِ أَوْ يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَطْرُقَ إِلَى  
بَدَنِ أَوْ رِجْلِهِ فَلَمْ يَرَ وَأَمَّا الرُّوْيَةُ عَلَى الْوَجْهِ وَالرَّاسِ وَالْبَدَنِ وَأَنْ يَطْرُقَ  
إِلَى أَعْلَى رَأْسِهِ فَلَمْ يَرَ وَأَنْ رَأَاهُ وَلَوْ لَا يَعْرِفُهُ فَقَدْ رَأَاهُ وَلَوْ قَالَ أَنْ زِلْتَ  
فَلَانًا فَأَمَرْتَهُ كَذَلِكَ إِذَا مَرَرْتَ بِسَبْعِينَ سَنَةً مِنَ الْوَجْهِ وَالرَّاسِ وَالْجَسَدِ  
حَتَّى إِصْفَهُ الْوَبَّ حَتَّى وَأَنْ يَطْرُقَ إِلَى ظَهْرِهِ أَوْ إِلَى الْكُرْبِيِّ حَتَّى وَكَذَا لَوْ  
نَظَرَ إِلَى مَقْدَمِهِ فَرَأَى الصَّدْرَ وَالْبَطْنَ فَقَدْ رَأَاهُ وَكَذَا الْوَرَى الْكُرْبِيُّ  
وَبَطْنُهُ فَقَدْ رَأَاهُ لِأَنَّ ذَلِكَ الْكُرْبِيُّ الْبَدَنُ وَأَنْ رَأَى سَائِلًا مِنْهُ يَكُونُ  
أَقْلَ مِنْ النِّصْفِ فَلَمْ يَرَ وَلَوْ كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ  
أَوْ مَتَنَقِبُهُ حَتَّى إِلَّا أَنْ يَرَى الرُّوْيَةَ لَوَجْهَهُ فَيَدْرِي مَعْرِفَةً وَمَنْ لَعَمْرُكَ  
لَعَالِي رَجُلٌ قَالَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَأَتْ فَلَانًا عَلَى حَرَامٍ فَأَمَرْتَهُ كَذَلِكَ إِذَا مَرَرْتَ بِهَا  
قَالَ الْوَلُوفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَتَّى لَأَنَّ لَسَنَ الْحَرَامِ بَلْ يَوْمُكَ وَكَذَا  
لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَسْطُرَ إِلَى حَرَامٍ مَطْرًا إِلَى وَجْهِ أَجْنَبِيَّةٍ لَا يَحِثُّ رَجُلٌ قَالَ  
لَا يَطْرُقُ إِلَى وَجْهِ أَوْ إِلَى رَأْسِي مَطْرًا إِلَى الْمِرْآةِ أَوْ فِي الْمَاءِ قَالَ الْوَلُوفُ  
رَحِمَهُ اللَّهُ يَكُونُ خَائِفًا فَإِنْ كَانَتْ نَيْتُهُ عَارِثًا ذَلِكَ يَدْرِي وَلَوْ قَالَ لَا يَطْرُقُ  
إِلَى رَأْسِي الْيَوْمَ مَطْرًا إِلَى الشَّمْسِ فَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ ذَلِكَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَمَنْ لَعَمْرُكَ  
لَعَالِي **فصل** في اليمين على المشقة والقذف **فصل** في القذف  
كَانَتْ تَشْمِيْزُ وَجْهِهَا فَعَالٍ أَنْ سَتَمَّتْنِي فَانْتِ طَائِقُ ثُمَّ قَالَ الْمِرْآةُ لَوْلَاهَا



الصغار منهم اي بلبه كحه فقالوا ان قالت ذلك لشيء كرهته من الولد لا يطلق  
 وان قالت لشيء كرهته من الزوج حبس لا ينفق روجها **رجل قال**  
 لامرأته ان شئت اتيتي اودك نكاحا بسوء فانت كذا ثم قال لها ان كانت امك  
 بسلام عليك فعالت لابل امك قالوا ان كانت اليمين في موضع يمول لسائل  
 سلام عليك حث لانه صار كانه قال لها امك مأكذبه وان قال ذلك في  
 موضع لا يعرفوه هذا اللفظ شتما ولا ذكرا بسوء لا تحت في ديارنا لا يعرفون  
 ذلك شتما **رجل جرت المشاجرة منه وبني امرأته لسبب اخته وقال لها**  
 ان شئت اتيتي من يدي فانت طالق ثم دخل الزوج عليها فوجدتها تشاجر  
 اخته فغضبها فسمع الزوج لها سبت اخته والمرأه تري زوجها طلق  
 لها سبت اخته بن يديه **رجل حلف ان لا يقدف فلانا وقال له**  
 ما ان الزاينه حث في بيته هو المحار للفتوى لان في زماننا وديارنا  
 بعد هذا قد قاله ولو حلف ان لا يقدف او لا يشتم احدا فاشتمت  
 او قدف ميتا حث **رجل قال لعبد ان شمتك فانت حر ثم قال**  
 لعبد لا بارك الله فيك لا يعثن لان هذا دعاء وليس يشتم **رجل قال**  
 لامرأته ان شمتي فانت طالق وان لعنتي فانت طالق فلعنته فلعنوا  
 لان الزوج يتر بين اللعن فيلشتم فكان احدهما عدا الاخر في رعيه  
 ولوقا **لامرأته ان شمتي فانت طالق ولعنتي فانت طالق** اطلقت **رجل**  
**قال لامرأته ان لم اصعلك عند احلك عند اطلق قبض في الدنيا فانت كذا** اقلوا  
 اذا ذكر لك من انواع القبح والفواحش عند احبها بركانه لا يرا د  
 لهذا اجمع الافعال القبيحة لان ذلك لا يصور فاما نفع على اقل الجمع و  
 ذلك بركته فان ذكر لك منها بركه كان هو وكان عليه التوبه والاستغفار  
 وان كان كاذبا فاما **رجل لم يزل يشاجر** رجل تشاجر مع اخيه وخته  
 فقال الرمن شمارا يكون خرا د رنكنم نكلوا في ذلك والاصح انه مراد هذا  
 القهر والعلبه فلا يكت حتى يموتا او يموت الخالف وقد مر هذا في باب  
 الطلاق **فصل في الحرب والقيل والحود لك** **رجل حلف**

جميع

ان لا يضرب عتق فامس عتقه فقتله المأمور بالخالف قال لوي الخالف  
 ان لا ياتي ذلك نفسه من في القضاء ولا تحت وان حلف على حث لا يضرب  
 عتقه فقتله المأمور لا تحت الا ان يكون الخالف قاصيا او سلطانا لان القاص  
 عليه ضرب الاخر ارحا او تعزير او قطع او اقطع امن وصار فعل المأمور لفعله الاب  
 في حث لو لم يمتعي ان يكون عتقه الف حتى لا يملك ضربه نادى **رجل حلف**  
**على امرأته فقتلها او عتقها او خفها او مد شعرها فواجبها حث**  
**في حث** قالوا هذا اذا الم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة لا تحت **رجل حلف**  
**وذا لو اصاب داسه برأسها في الملاعبة فادماها لا تحت** وقيل هذا اذا  
 البين بالعريه فان كانت بالفارسيه لا تحت في جميع ذلك والصحيح انه  
 يكون حثا اذا كان على وجه الغضب وان كف شعرها نكلوا فيه والصحيح  
 انه يكون حثا اذا كان في الغضب وان كف شعرها فاصابها لا تحت وكذا لو  
 نقص اللوب فاصاب وجهها فواجبها لا تحت وان رماها بحجر ذكرني  
 التوازل انه لا تحت لان ذلك ردي وليس يضرب وان دفعها ولم يوجعها  
 لا تحت **رجل قال لامرأته ان لم اضربك حتى انزكيك قال** ابو يوسف  
 رحمه الله عليه هذا على ان يضربا صرا سديا موجعا واذا فعل ذلك بركه  
 في سبه **رجل حلف ليضرب عبدك بالسياط حتى يموت او حتى يقتله فهو**  
 على المبالغة في الضرب ولوقا **حتى يبول او حتى يغشي عليه او حتى يلى**  
**او حتى يسعدك فهو على الامرين ولوقا** ان لم اضربك بالسيف حتى يموت  
 فهو على ان يضربه بالسيف ويخوف **رجل حلف ليضرب فلانا بالسيف ولم يوف**  
 سياتضربه بعصه بركه في سبه وان لوي الضرب بحد لا يبر كما لو حلف  
 ما لم يضربه بحد وان لم يكن له فيه فضربه بالسيف في غمك لا يبر كما لو حلف  
 ليضرب فلانا بالسوط فلفق السوط في لوب وضربه فانه لا يكون صدرا  
 بالسوط **رجل حلف ليضرب فلانا بالسيف فقتله بالسيف في غمك فلفق**  
 السيف غمك وخرج حرق وخرج المصروب بركه في سبه ولوقا **ان ضربت**  
**فلانا فعدت حث** قصده بعد الموت لا تحت **رجل قال لعبد ان لم اضربك**

ان لام

كانت م

او شابه او نحوها م

لا حية ولا ميتة م



ما به سوط فانت حر فمات العبد قبل ان يصيب ما مات حرًا رجل ضرب بغير رجل  
 فاس على راسه ثم حلف ان لم يضربه بالقبض لا حلفت ولو حلف لا يضرب فلا  
 مضل هذا السهم والميلين او زوج هذا المرح وخرج ذلك النصيب في يد العبد  
 لا حلفت ولا حلف ان لم اضرب ولذا اليوم على الارض حتى يسق بعضين  
 فانت طائى فصر به على الارض ولم ينشئ معنى اليوم طلت امراته وسجل هذا  
 سمته له ما لو قال ان لم اضربك حتى يبول فانه على الامر رجله لعنه ان  
 من فلما اضربك فخل ما وول لي حر فمات ولم يضربه لم يعصوا ولو قال ان لم اضرب  
 فانت قبل الصرب حث الخالف في آخر حر ومن اجر آجياته ولو قال لعبد  
 ان لم اضربك حتى اموت او فماتني ومن اموت فلم يضربه حتى مات لا يعق العبد ان  
 رجل اراد ان يضرب وله حلف ان لا يصدغه احد عن ضربه فصدغه انسان  
 بعد ما ضربه خشبه او حشيش وهو ان يضربه اكثر من ذلك قالوا احشيش عينة  
 رجل قال ان وضعت يدي على حارثي فهي حره فصنعها فيل ان كانت  
 اليدين لا حل غير المراه لا بحث لان مران من وضع اليد على الحارثيه في هذه  
 الحاله وضع اليد على وجهه تصد ربه المراه ويغيطها وما لا تصد ربه  
 الحارثيه رجله ليعاقبه ان ضربني فلم اضربك فهذا على ان يضرب الخالف  
 قبل المحلوف عليه فان لوى بعد فهو على القوب رجله للامرانه ان طلق  
 ملكا او قال الله لا ضرب من هذا الخادم في اليوم فصرب الخادم في اليوم يرقى يمينه و  
 بطل الطلاق رجله ان كنت ضربت فلانها هدرن السوطيين الا في دار  
 فلان فعدي حر وقد ضرب به احد السوطيين في دار فلان والآخر في عمار  
 دار فلان لا بحث ولو قال ان لم اكن ضربته هذين السوطيين في دار فلان لعبد  
 حر والمسله بحالها حث رجل حلف لضرب امراته حتى يسلها او حتى  
 يرفع يمينه فهو على اشد الا ضرب رجل حلف لضرب غلامه في كل حق وباطل و  
 لم ينو شيئا فهو على ان يضربه كما شلى حتى وباطل ولا يكون يمينه على قوب  
 الشكايه ما لم يكن ذلك رجل حلف لضرب فلانا الف من هذا على ان يضربه  
 مرارا كرس ولو حلف لمقتل فلانا الف من فهو على يده القتل رجل

ينو

قال لامرانه ان لم اضربك اليوم فانت طائى واداد ان يضربها فانت المراه  
 من عضوي عضوي فماتت فماتت طائى واداد ان يضربها فانت المراه فماتت  
 من عضوي عضوي فماتت طائى واداد ان يضربها فانت المراه فماتت طائى  
 المراه لا ان حران لم يدرى بعد ما فلا لعن العبد ولو ضربها الروح بحشيه  
 من ان تضع يدك عليها ولم تبع المراه عبدك لا يعق العبد انه لم يمس عضوه  
 عضوها وانما كساج المراه اليه من الحيله اذا قالت المراه ان ضربني لعبدك  
 فماتت قال لامرانه على صرتك فانت طائى فماتت طائى فماتت طائى  
 مسفره طلت كلفه واحده لان الصرب حصل بالحق فلم يتكلم بالصرب  
 وان ضربها سده حشيشا طلت اششاش وقد مر في المسله في كتاب الخلاف  
 رجل حلف بالله ان يضرب ابنته عشرين سوطا ليس له ان كفر يمينه ولا يضرب  
 الا ان يحذر عن الصرب بموته او موهنا ولكنه لضربها بشراخ فان حلف ان  
 يضرب عبده عدد من السياط فصر به بسوطه شعثان حاز اذا وقعت  
 مسفره وان كان فوق الاشاب وحفف اذا اولم رجل حلف لضرب فلان  
 اليوم وعلان ميت ان علم بموته لم بحث وان لم يعلم فكن لك ولو كان حيا  
 وقت الحلف ثم مات لا بحث في قول الى حنيفه ومحمد رحمه الله  
 وبحث في ماله في قول الى يوسف رحمه الله رجل حلف ان لا يصال فلانا  
 بالكو ففصر به بالسواد ومات بالكو فبحث في يمينه وعنده مكان  
 الموت وزمانه لا مكان الحر وج وزمانه رجل ضرب الساننا من با وجيحا  
 فقال المضروب اكرم من سداي وكنكم فامرانه كذا المحض زمان ولم  
 يحاذ قالوا هذا لا يقع على الجواز الشعيه من الفضا ص او الارض او  
 النعد مراد الحق وانما يقع على الاشياء باي وجه يكون فان لوى لغور فهو على  
 الموت وان لم يهود لك يكون مطلقا رجل اشار اليه رجله لكرش  
 مرادى سدد فامرانه كذا قالوا يقع المخلطه والمواضه بعد الممن جل  
 حلف ان لا يعذب فلانا بحشيه لا بحث الا ان سوي ذلك ولو قال ان لم اضرب  
 فلان اليوم جايقا فامرانه كذا الحشيه فاشبعه غير في الحن لا بحث



فيجعل **ل** في ذكره كفي ادخله اذ لم يشر له جليا فالت طاب من مكره حتى دخل  
 ذكره الشافعي رحمه الله ان يشرى لها الحلي على الفور والا تحت **ق**  
 روى عن الله عنه وهذا قول محمد رحمه الله اما على قول ابى يوسف رحمه الله  
 لا لعنار الفور وانما جعل بين المسلم على الاحراف فاشا كل مسلمتين  
 ذكرها في النواذر احديهما اذا قال لغيب ان ذلك زائل فلم اعطك  
 د ابى فعبدي حذر روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله ان رجلا د ابى  
 يعني ان يعطى اية نفسه ساعه والاعتق لان حرف الفاء للمعصية **ب**  
 والاساس **ج** **ل** لامة اذا استبان حملك فلم اعتقك فامرني طاب  
 روى هشام عن ابى يوسف رحمه الله عليهما ان الاستبانه يكون بالولان  
 ثم العان في العان ولا يكون على الفور **ق** روى الله عنه انما ذكرنا هذا  
 الخلاف لمعرفة الجواب في جنس هذه المسائل وان لم تكن هذه المسائل  
 من جنس ما تقدم والله اعلم بالصواب **كتاب البيوع**  
 البيوع انواع مع الذين وهو البيوع والاسصاع ومع العان ومع المسعة  
 ومع العان بالعين وهو الصرف **باب البيوع** هذا الباب يشتمل على  
 فصولين احدهما في بيان ما يعقد به المسلم وفيه بعض شرائط السلم والمال  
 ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز ما الاول السلم يعقد بلفظه السع  
 والسرا عند اجتماع شرائط البيوع ولهذا الوبا عبة اثوب موصوف  
 في الدمة الى اجل حازر وكون البيوع في حق العبد حتى لا يشرط قبضه  
 في المجلس بخلاف ما لو اسلم الدراهم في ثوب يشرط قبض الدراهم في  
 المجلس وانما يظهر احكام السلم في الثوب حتى يشرط قبضه الاجل ولا يجوز  
 مع الثوب قبل قبضه والاجل شرط لحوار السلم عندنا وادناه شهر الحمار على  
 ولا سطل الاجل يكون رب السلم وسطل يحوف المسلم اليه حتى لو خذ السلم في  
 من مكره حاله ومن شرائطه ان يكون موهودا من وقت العقد الى وقت  
 محل الاجل بلا انقطاع في البين وان لم يطاع ان لا يجد في السوق الذي  
 ساع فيه في ذلك المصير ولا لعنار الوجود في السوق ولو اسصاع فيما

ل

فيه تعاملا كالحق والخير وصرفه لذلك اجلا لصلا في قول ابى حنيفة  
 رحمه الله حتى يشرط به شرائط السلم من سائر كان الا يفا وجوه وان  
 اسصاعه في الا تعامل فيه كالثياب وضرب لذلك اجلا فليس بعضهم على  
 الخلاف **ق** وقال بعضهم يقبل سلا جازا عند الفل او الاستجم شرائط  
 السلم وهذا دليل على ان العقد السلم لا يختص بلفظ السلم وان السلم  
 في غير المنقطع ثم انقطع بعد طول الاجل بخير رب السلم ان ساء فسخ السلم  
 والحد من المال وان ساء اسطر حتى يحق او انه وان اسلم في خطه و  
 قال في سائر وصفها بالفارسيه كندم نكل او **ق** كندم نكل او قال كندم  
 بعض حازرها الصبح لان هذه اللفاظ قرب بعضها من بعض ومعنى الكل  
 الجيد **ق** **ف** فيما يجوز فيه السلم **ق** وما لا يجوز فيه السلم  
 في الخلاف والموزونات والعددات المعاريه ولا يجوز فيها امثل  
 له كالخوان والعددات المعاونه الا التي خاصة والمكيل ما يدخل  
 تحت الخيل وادناه صاع والصاع اربعة امنا حتى لو باع حفنة من الخطة  
 كحمتين منها جاز عندنا ولو باع عشرة امنا من الخطة بعشرة امنا للاحق  
 وكذا الوبا في بجنه فكايلا يجوز الا في رواية شاذة عن ابى يوسف  
 رحمه الله ولو باع الخطة بالدرهم موازنه جاز ولو باع مدرا من الخطة  
 بمد من منها لا يجوز لوجود الجنس والقدري في اخذ العوضين ولو اسلم في الخطة  
 ورأى روي الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله عليه انه لا يجوز وروي الحسن  
 عن اصحابنا وحكمهم الله انه يجوز وعليه المتوي لتعامل الناس ذكر الشيخ  
 الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله اذا اسلم في الخطة وقال **ق** في الخطة  
 كذا امنا لا يجوز ولو **ق** كذا امنا من الخطة يجوز ولو اسلم في الفلوس عند  
 حازر في طاهره رواية وكوز السلم في الحار ورنا موالمسار لا يجوز اسلام  
 الخبر في الخطة والافق في قول ابى حنيفة رحمه الله وكوز السلم في  
 الكاغد عدد او ذلك قرصه لانه عدي معاديب وكوز السلم في الابه و  
 التجم عند الفل ولو اسلم هروما في ثوب هرومي جاز لان الثوب لا يحسن الظن

الصاع اربعة مثاقيل



ولو اسلم شخصاً في سجن من المعتصم ان كان المصحح او بعضه يبيعون شعير الجاز  
وان قال يبيعون لا يجوز ولو اسلموا وشاءوا في صهر او سبي في جديدها في لوي  
لا يجوز بخلاف النطن مع الوهب وكوز السليم في الباكجارت وجره المراه على  
مصاديق ذلك الا في شري والمشمس ذلك الزند ونسي وكوز في البهمن عدا  
او في الجوز او كيله رجل دفع الدراهم الى جبار ليخلص منه الحر سيقون ان  
يقول قلنا احد الخبر هذاعل ما قاطعتك عليه ولو دفع الدراهم الى الجاز في  
استربت لحدف الدراهم فايده من الخبر وجعل باخذ منه كل يوم خمسة فابيع  
فاسيد وما اكل فهو مأكوه لانه اكل بعقد فاسيد ولو اعطاه درهم فاكل  
ماخذ منه كل يوم خمسة امسا بدراهم ولم ياكل في الاستدرا استربت مثل جاز و  
هو حلال وان كانت نينه وقت الدفع الشر لا يجره اليه لا سقدا البيع  
وانما ينعقد عند الاحد وعند الاخذ المبيع معلوم ومنه معلوم واذا  
اسلم في الما وزن او من المصارح جاز واذا اجاز في الجاز ايضا وكوز السليم جاز  
في الدين والاجرة اذا ذكر عدد معلوما وملبنا معلوما وكذا السليم في  
السب بعد سان الطول والعرض بالدرهمان المعلومه كذا باسا كان او حوزا  
ولا سطر ذكر الوزن في الكرامى واحلفوا في الحريرة الصبيح انه سطر  
ولو اسلم في لوب الخبر ان مثل الطول والعرض والرفعة ولم يذكر الوزن  
جاز وان ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرفعة لا يجوز وروي  
انه اذا امن الطول والعرض ولم يذكر الوزن لا يجوز ايضا لانه باع وزنا  
ولو باع لوب خور شوب خور ايد ايد لا يجوز الا وزنا لانه لا ساع الا وزنا واذا  
اسلم في الدين حلة او وزنا جاز لانه بمكيل ولا موزون ايضا وكوز السليم  
ما كان اذا اسلم الدراهم في خطه والدراهم لم تكن عنده فدخل منه واخرج  
الدراهم فان توارى عن عاتق المسلم الله عند دخول الدين بطل السليم والا فلا  
لان المفسد افترقا قبل القبض والافتراق انما يقع اذا توارى كل واحد  
منهما عن صاحبه المتعاقدين عقدا السليم او المتضاد فان اذا اسارا  
مبيلا او الكرفيل القبض جاز ما لم تعترقا ولو ناما او نام احدهما ان كانا جالسين

م

لو اسلم شخصاً في سجن من المعتصم ان كان المصحح او بعضه يبيعون شعير الجاز  
وان قال يبيعون لا يجوز ولو اسلموا وشاءوا في صهر او سبي في جديدها في لوي  
لا يجوز بخلاف النطن مع الوهب وكوز السليم في الباكجارت وجره المراه على  
مصاديق ذلك الا في شري والمشمس ذلك الزند ونسي وكوز في البهمن عدا  
او في الجوز او كيله رجل دفع الدراهم الى جبار ليخلص منه الحر سيقون ان  
يقول قلنا احد الخبر هذاعل ما قاطعتك عليه ولو دفع الدراهم الى الجاز في  
استربت لحدف الدراهم فايده من الخبر وجعل باخذ منه كل يوم خمسة فابيع  
فاسيد وما اكل فهو مأكوه لانه اكل بعقد فاسيد ولو اعطاه درهم فاكل  
ماخذ منه كل يوم خمسة امسا بدراهم ولم ياكل في الاستدرا استربت مثل جاز و  
هو حلال وان كانت نينه وقت الدفع الشر لا يجره اليه لا سقدا البيع  
وانما ينعقد عند الاحد وعند الاخذ المبيع معلوم ومنه معلوم واذا  
اسلم في الما وزن او من المصارح جاز واذا اجاز في الجاز ايضا وكوز السليم جاز  
في الدين والاجرة اذا ذكر عدد معلوما وملبنا معلوما وكذا السليم في  
السب بعد سان الطول والعرض بالدرهمان المعلومه كذا باسا كان او حوزا  
ولا سطر ذكر الوزن في الكرامى واحلفوا في الحريرة الصبيح انه سطر  
ولو اسلم في لوب الخبر ان مثل الطول والعرض والرفعة ولم يذكر الوزن  
جاز وان ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرفعة لا يجوز وروي  
انه اذا امن الطول والعرض ولم يذكر الوزن لا يجوز ايضا لانه باع وزنا  
ولو باع لوب خور شوب خور ايد ايد لا يجوز الا وزنا لانه لا ساع الا وزنا واذا  
اسلم في الدين حلة او وزنا جاز لانه بمكيل ولا موزون ايضا وكوز السليم  
ما كان اذا اسلم الدراهم في خطه والدراهم لم تكن عنده فدخل منه واخرج  
الدراهم فان توارى عن عاتق المسلم الله عند دخول الدين بطل السليم والا فلا  
لان المفسد افترقا قبل القبض والافتراق انما يقع اذا توارى كل واحد  
منهما عن صاحبه المتعاقدين عقدا السليم او المتضاد فان اذا اسارا  
مبيلا او الكرفيل القبض جاز ما لم تعترقا ولو ناما او نام احدهما ان كانا جالسين

منه



للبطلان والرمال والسميرجل لا ينعقد ولا يمتنع **ولا يجوز في جملته**  
**ولا يجوز في الموضع والبطلان والأكسية والاقنية والجوان وما كان من جملته**  
**التيان ولا يجوز في الدرام والديار ولا يجوز في السلام الحظية**  
 المؤجله عندنا **اذ لم يصح سلفا** **عليه رحمه الله** يبطل العقد **اصلا**  
 وكان ابو بكر الاعشى رحمه الله سلفا بطل الحظية بالدرهم المؤجله حتى **ايشط**  
 مض الحظية في المجلس وسطل العقد لاهلا الحظية **واستحقاقها قال**  
 خمس الائمة السحي رحمه الله الصحيح **فاقاله** عيسى رحمه الله لان العقد **لما**  
 الى محل لا يصح في محل آخر **والسعي في السلم هو الميالم منه وفي مع العائن المسع هو**  
 العائن فلا يصح **قال** مولانا رضي الله عنه فعلى هذا **اذ اضاف الزوج الخلع الى**  
 نفسه لا يصح **وما ذكر في التوازي** **فقال** **القول** **الذي ذكره** رضي الله عنه **ولا يبطل**  
 السلم باستحقاقها **المقبوض** **بالحفظ** **للمسلم** **ورجع** **على المسلم اليه** **ممنله** **كذلك**  
 السلم **فوجبه** **عيبا** **فله** **لا سطل** **العقد** **ولا يرد** **بما** **رويه** **وان استحق**  
 راس المال بعد الاوراق **ولم تجز** **المستحق** **سطل** **المسلم** **وان لحاز** **لا سطل**  
**ولا يجوز** **المسلم** **اذ اترفقا** **ولهما** **او لاحدهما** **حار** **شرط** **ولو اخذ** **المسلم اليه**  
**راس المال** **وهنا** **فذلك** **في** **المجلس** **لغى** **العقد** **على** **الصحة** **وان اترفقا**  
**والرهن** **قائم** **سطل** **المسلم** **ولو اخذ** **المسلم** **منه** **هنا** **فذلك** **الرهن** **يصار**  
**مستويا** **للمسلم** **ولو ابر** **المسلم** **اليه** **رب** **المسلم** **عن** **راس المال** **وقبل** **البراه**  
**يبطل** **المسلم** **وان رد** **البراه** **لا يبطل** **ولا يجوز** **الاستبدال** **بالمسلم** **منه** **ولا عن**  
**راس المال** **ولو اعطاه** **المسلم** **جيدا** **فكان** **الرد** **على** **رب** **المسلم** **على** **القبول**  
**عندنا** **وان اعطاه** **رد** **يا** **مكان** **الجيد** **لا يجوز** **ولو كان** **المسلم** **بواجب** **النجاء**  
**بشوب** **رد** **ي** **وقال** **هذه** **او** **ارد** **عليك** **درهما** **فمنه** **ثمان** **مسابل** **اربع**  
**في** **المد** **روغاف** **واربعه** **في** **المكيلا** **في** **الموزونات** **اما** **المد** **روغاف**  
**اذ** **كان** **المسلم** **توبيا** **فما** **المسلم** **له** **ما** **زاد** **منه** **وصفا** **او** **دعا** **وقال** **هذه**  
**وزاد** **فيه** **درهما** **جاز** **وتكون** **زمان** **الدرهم** **بمقابلته** **الجولة** **والدراع** **الزائد**  
**ولو حاز** **شوب** **رد** **ي** **او** **ما** **هو** **انقص** **درعاف** **ل** **هذه** **او** **ارد** **عليك** **درهما** **فما**

راس المال

لا يشترط له **قال** **في** **الصفة** **والا** **ماله** **انما** **يصح** **فما** **له** **حصته** **من** **راس المال**  
**وذكر** **ابن** **الانباري** **في** **الصفة** **والدرع** **في** **المد** **روغاف** **صفة** **ولو اعطاه**  
**الرد** **ي** **وقال** **هذه** **او** **ارد** **عليك** **درهما** **فمنه** **ثمان** **مسابل** **اربع**  
**في** **المد** **روغاف** **واربعه** **في** **المكيلا** **في** **الموزونات** **اما** **المد** **روغاف**  
**اذ** **كان** **المسلم** **توبيا** **فما** **المسلم** **له** **ما** **زاد** **منه** **وصفا** **او** **دعا** **وقال** **هذه**  
**وزاد** **فيه** **درهما** **جاز** **وتكون** **زمان** **الدرهم** **بمقابلته** **الجولة** **والدراع** **الزائد**  
**ولو حاز** **شوب** **رد** **ي** **او** **ما** **هو** **انقص** **درعاف** **ل** **هذه** **او** **ارد** **عليك** **درهما** **فما**  
**لا يجوز** **لانه** **جعل** **الدرهم** **مقابلته** **الجولة** **والجولة** **في** **الاموال** **الروية**  
**عند** **المقابلة** **بمقابلته** **لها** **والجولة** **بمقابلته** **لها** **وقال** **هذه** **او** **ارد** **عليك** **درهما**  
**او** **ارد** **عليك** **درهما** **او** **ارد** **عليك** **درهما** **او** **ارد** **عليك** **درهما** **او** **ارد** **عليك** **درهما**  
**جاز** **ويكون** **ذلك** **اقاله** **للمسلم** **في** **فصل** **واحد** **واقاله** **المسلم** **في** **الكل** **يجوز**  
**في** **البعض** **ولو** **جاء** **بعشر** **افصح** **رد** **هذه** **او** **ارد** **عليك** **درهما**  
**لا يجوز** **لانه** **اقاله** **في** **الصفة** **وعن** **ابن** **يوسف** **رحمه** **الله** **انه** **يجوز** **في** **النظرة**  
**ولو** **اسلم** **الى** **رجل** **دينا** **له** **عليه** **واقر** **قبيل** **المسلم** **لا يجوز** **وان** **بعد** **قبل**  
**الافرا** **فحاز** **وان** **اسلم** **دينا** **له** **على** **بالت** **لا يجوز** **وان** **تقبل** **الاوراق**  
**واذا** **اصالح** **عن** **المسلم** **على** **راس المال** **لكن** **اقاله** **للمسلم** **واذا** **لما** **المسلم** **اليه**  
**الى** **رب** **المسلم** **وخلى** **منه** **ومن** **المسلم** **لصار** **قايما** **لخليفة** **كأن** **دين** **احد**  
**وقال** **رب** **المسلم** **كل** **مال** **عليك** **في** **غرايركي** **فمعل** **رب** **المسلم** **عائ** **للمسلم**  
**فاذا** **لو** **استدرك** **طعا** **قايما** **بعبته** **على** **انه** **كرو** **دفع** **الغدا** **او** **البيع** **وقال**  
**كله** **فيه** **فمعل** **لصار** **قايما** **ولو** **دفع** **رب** **المسلم** **عرا** **الى** **المسلم** **اليه** **وهنا**  
**لحق** **مه** **وقال** **كل** **مال** **عليك** **في** **الغدا** **ير** **فمعل** **ورب** **المسلم** **غاب** **اصلا**  
**المشا** **يخ** **منه** **والصحيح** **انه** **لصار** **قايما** **ولو** **امر** **رب** **المسلم** **المسلم** **اليه**  
**لحقن** **لاله** **الخطه** **فمعل** **كان** **الدفع** **للمسلم** **اليه** **ولو** **امر** **رب** **المال** **غلام** **للمسلم**  
**اليه** **او** **اسه** **لمض** **المسلم** **فمعل** **كان** **جائزا** **او** **رجل** **استقرض** **من** **رجل** **لوا** **لحام**  
**ووصفه** **تم** **ان** **المضرض** **باع** **من** **المستقرض** **ما** **عليه** **والقرض** **قائم** **في** **يد** **حاز** **في**  
**ظاهر** **الرواية** **وعن** **ابن** **يوسف** **رحمه** **الله** **انه** **لا يجوز** **ولو** **باع** **المستقرض**

او لا كله واعزله  
 لا يصير رب المسلم قايما  
 ولو دفع غرايره وقال كل  
 عليك في غرايركي



منه في الحرام ولو كان

الكل القرض شيئا لا سعي كالدراهم والدينار قباغ المحض من المستقر  
ثماني ذمته حاز ولو استقر من أسان كذا ثم فضاء المقام في كذا العجا  
كذلك جاز للقرض ان يصر فيه قبل الحمل ولو اسدي كذا او قصه لا يجوز  
له ان يصر فيه حتى يجله رجل اسفرض من رجل عبدا او حوا اما احسن  
التقصي به دينه فقبضه وفضي به دينه كان عليه قيمته لان فرض الحيوان في  
والقرض العايد مضمون بالقيمة كالمبيع معا فاسد ولا يجوز السلم في  
الطهور ولا في الحومها وان كان سببا لاسفاوت كالعصفور رجل اسلم في طعام  
ولايه نحو حراسان وماوراء النهر كان حازا اذا اسلم في شيء واحد بالسلم  
كفيل لا تم صالح الكفيل ذبا ليلهم على راس المال يتوقف ذلك على ايجاز السلم  
اليه كانت الكفا له مامر او لعاد امره ان اجاز جاز الصلح وورد راس المال  
وان لم يخر بطل وسقي السلم على حاله في قول الى حنيفة ومحمد رحمهما  
وكذا الوصلح اجتنى رب السلم على ذلك هذا اذا كان راس المال من العقود  
فان كان عينا كالعبدة والثوب ونحوه يتوقف الصلح على احاطة المسلم اليه  
في فوطه وان اقال الكفيل وقبل رب السلم احلف المسامح فيه قال  
لعنهم هو والصلح سواء وقال بعضهم يتوقف في فوطه رجلا ان اسلم  
الي رجل في طعام فصالحه احدهما على راس المال اي على حصته من راس المال  
يتوقف الصلح على ايجاز الشريك في قول الى حنيفة ومحمد رحمهما  
ان اجاز جاز عليهما ويكون المقبوض من راس المال وما بقي من السلم بينهما  
فان رد الشريك بطل الصلح وبقي السلم رجل وكل رجلا ما لم يسلم له  
عشر دراهم في كذا خطه فاسلم الوكيل ودفع الدراهم من ماله لمسه جاز و  
رجع ماله درهم على الموكل كالوارث اذا قضى دين الميت من ماله لمسه كان له  
ان يرجع في التركة ولهذا لو قيل ان بعض السلم اذا مضى كان له ان يجلسه  
على الامور حتى يستوفي الدراهم فان هلك المقبوض في يده ان هلك قبل ان  
يجلسه من الموكل ماله امانه وان هلك بعد الجلس قال ابو يوسف رحمه الله  
مهلك هلال الرهن وقال محمد رحمه الله يسقط الدين فلت قيمة الرهن او

بسم الله

كثرت فاستطاع السلم لهك المسح قبل الرهن وقد كسب من السلم حتى حمله  
ان هب اقول الى حنيفة رحمه الله رجل وكل رجلا ما لم يسلم له عشر دراهم  
في كذا خطه ففعل كان العقد للوكيل دون الاسر او قيل ما لم يسلم له  
ادون من الشرط جاز ويكون ضامنا للوكيل مثل الشروط كما لو ابراه عن السلم  
في قول الى حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وكذا لو وهب الوكيل من السلم  
اليه السلم قبل القبض او اقال السلم او اقاله بالسلم على رجل و ابراه  
السلم اليه حاز ويكون ضامنا للموكل مثل السلم في قول الى حنيفة ومحمد  
رحمة الله عليهما وقال ابو يوسف رحمه الله ذلك في الرهن واجتمعوا على علم  
ان رب السلم اذا مضى السلم او الموكل بالبيع اذا قبض السلم او ابراه المنزى  
من الثمن او اسدي بذلك الثمن شيئا من المنزى او صالح من الثمن على جاز  
واجتمعوا على ان الثمن لو كان عينا فذهب الوكيل من المنزى قبل القبض لا  
يصح هبته وكذا لو كان الثمن من النقود فصنعه ثم وهبه من المنزى لا يصح  
وما ذكرنا في الثمن فذلك في السلم الضامن لو كان المنزى شيئا مثل الثمن على الموكل  
يصير السلم فصاحا من الموكل في فوطه وان كان الدين على الوكيل يصير  
المنزى فصاحا من الوكيل عند الى حنيفة ومحمد رحمهما الله عليهما ومن  
الوكيل للموكل مثل ذلك ولو كان دين المنزى على الوكيل والموكل جمعا لصاحبه  
المنزى فصاحا من الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيئا ولو احوال الموكل الثمن على  
رجل عند منما لصح الحوالة كان المحال عليه او لم ينزل من المنزى او دونه والاب  
والوصي اذا اجلا او ابراهما هو واجب للوصي بعقد من يكون هذه الخلاف علم  
وان لم يكن واجبا بعقد من لا يصح بالاجماع وكذا اذا قبلا الحوالة على شخص  
دون المكيل في الملاء ان وجب بعقد من هو على هذا الخلاف وان لم يكن  
واجبا بعقد من لا يصح في فوطه والوكيل بالشيء اذا اقال السع لا يصح  
اقالته في فوطه رجل وكل رجلين ان يسلم له عشر دراهم في كذا خطه فاسلم  
احدهما لا يجوز وان اسما حقيقا ثم تاركة احدهما لا يجوز في فوطه اذا اقول رجلا  
ما لم يسلم له عشر دراهم من الدين الذي له عليه في كذا خطه فاسلم لا يكون السلم للامير



في قوله الى حصة وجمعه الله الوكيل بالاسلم اذا اسلم وكمال العن الفاضل  
 لا يجوز لانه وكيل بالشرا فلا يحتمل منه الا ما سحان به الناس الوكيل بالاسلم  
 اذا اسلم الى نفسه او مفاوضه او عبده لا يجوز وان اسلم الى شريك له سرقه  
 عان حاز اذا المرئى ذلك من محاربتها وان اسلم الى واهل اوز وخته او اخيه او  
 لا يجوز في قوله الى حصة وجمعه الله خلافا لصاحبه رجل وكله رجلان  
 كل واحد منهما كل واحد ان اسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على  
 حرق فاسلم لهما في عقد جاز وان خلط الدراهم ثم اسلم كان اسلم له وكل  
 ضامن لهما بالخلط رجل دفع الى رجل دراهم فامره ان يسلم له في خطه فاسلم  
 الوكيل ان تصادف الوكيل والموكل له نوى السلم للموكل كان السلم للموكل وان  
 تصادف انه نوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل ولو كان  
 الوكيل والموكل في السلم لحكما المقد وان تصادف انه لم يحضر النسبة قال  
 ابو يوسف لحكم المقد وقال محمد رحمه الله يكون للوكيل وان وكل رجلا  
 بشئ شي ثم تصادف انه لم يحضر النسبة لحلف المسامحة فيه قال بعضهم هو علي  
 في الخلاف وقال بعضهم يكون العقد للوكيل عند الكل والوكيل بشئ شي  
 بعينه اذا اسدى ثم قال استريت ذلك لنفسه فصدق الموكل كان سرقا  
 للموكل رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ليشتري له بها ثوبا قد سماه فافق الوكيل  
 على نفسه دراهم الموكل واسدى ثوبا لا قدره درهم بعينه كان الثوب للساري  
 لا للاقمر لان الوكالة لقيده سلك الدراهم سطل الوكالة لبعثها ولو  
 اسدى ثوبا للاقمر فقد امن من مال نفسه وامسك دراهم الامر كان الثوب  
 للاقمر وطب له دراهم الموكل استخبا ثوبا كاد ان ياتي او الوصي اذا قضى دين  
 الميت بما له نفسه ولو دفع رجل الى رجل دراهم وامره ان ينفقها على عيال الاقمر  
 فافق المامور دراهم نفسه وامسك دراهم الموكل فذلك الجواب ولو افق  
 الوكيل دراهم الاقمر في حاجة صادقا وان افق من دراهم نفسه علي  
 عيال الاقمر بعد ذلك في الوارد ان علي قوله الى يوسف تخرج عن الضمان  
 وعلى قوله محمد رحمه الله لا يخرج الوكيل بالشرا اذا اخذ السلعة على سقم الشرا

دفع الدرهم اليه  
 كونه ثوبا فافق الوكيل  
 على نفسه دراهم  
 الموكل

فأراد الموكل فلم يرض وردها على الوكيل فذلك عند الوكيل قبل ان ينفقها  
 على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع لها على الموكل اذا لم يكن  
 الموكل ضمن بالاحد على سقم الشرا والامر بالسرا لا يكون امرا بالاحد على سقم الشرا  
 فان كان الامر امرا بالاحد على سقم الشرا فذلك عند الوكيل فان كان للوكيل  
 ان يرجع لها على الموكل رجل امر ببيع ان يبيع الامتعة ويدفع الثمن الي  
 فلان فباع وامسك الثمن حتى يملك لا يضمن ساقط الاداء رجل دفع الي  
 رجل عشرين درهما لسدي له بها اخيه اسدى بخمسة وعشرين ليلزم  
 الامر وان اسدى بمسعة عشر مائة ساوي عشرين لزم الامر وان كانت لا  
 لسدي لا يلزم رجل قال لا خراستك لي هذا الثوب بعشرة دراهم فاستراه  
 باحد عشر درهم واخبر الامر بذلك فقال حق درهما اخر ودفع اليه درهم  
 واخذ الثوب فافق كان الثوب للامر وسعفرا لمع بينهما بالسعالي رجل  
 في يد ثوب فقال وكلتي فلان بمسعة وان لم انتص عن عشر دراهم فطلب  
 منه انسان بمسعة واشتراه فان وقع في طلب لسدي ان الوكيل انما قال  
 ذلك ليروجه لعشر وسبع لسدي ان لسديه بمسعة لان الوكيل فحل  
 الناس ما هو معتاد عنده فاذا وقع في قلبه ذلك وسعه ان لسدي وان لم ينفق لا  
 وليسعه رجل وكل رجلا ثوبا سدي له عبدا فلان ماله درهم فقطعت  
 يد العبد ثم استراه لا يجوز ولو وكله لشوا عبد بغير عينه فاسدى عبدا  
 قد قطعت يده حاز على الامر لان في الوجه الاول لما اشار الى عبد سليم  
 فعقد الوكالة لصفته السلام وفي الوجه الثاني الوكالة مطلقة فجاز  
 على الامر مثل قيمته رجل باع عبده ثم امر انسانا بان يشتري له  
 عبد فاسدى الوكيل ذلك العبد لا يجوز على الامر رجل امر عن بيع امر  
 فيها اشجار وبنيا فباع المامور الارض بما فيها واشجارها ثم احلفا فقال  
 الموكل لخصيته عند التوكيل عن بيع الاشجار والبساتين كان القول قوله لانه  
 انكر التوكيل بيع الاشجار وما حذا لسدي الارض بخصتها من الثمن ان شاء  
 ولا يفسد البيع ومما يبل الوكالة تالي في كتابها ان شاء الله الميسلم اليه



ان او جلد راس المال بسوقة او رصاصا ان كان ذلك قبل الافتراق وان  
 كانا اجازة ان كان بعد الافتراق فسد اليك وان استحق راس المال  
 فاجاز المشتري قبل الافتراق او بعد جاز وان لم يجز وانحد درهمه فان  
 كان قبل الافتراق واستبدل جاز وان كان بعد الافتراق لم يجز وان جاز  
 جاز يوفى ونزوج بها جاز قبل الافتراق وبعد وان ردها واستبدل  
 مكانها ان كان قبل الافتراق جاز وان استبدل بعد الافتراق فله ان  
 يوفى الي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما قل المردود او اكثر وقال  
 يبطل اليك بقدر المردود قل او اكثر وقال ابو حنيفة رحمه الله  
 ان كان المردود قليلا لا يبطل وان كان كثيرا يبطل بقدر المردود وما  
 النصف قليل وما فوقه كثير وعنه في النصف روايتان وان جاز المسلم  
 اليه بزيوف وانكره المسلم ان يكون الزيوف من درهمه فالقول قول المسلم  
 اليه مع شبهة الا ان يكون فض واقرا منه فض راس ماله او اقرا له او اقر  
 انه استوفى راس المال فحينئذ لا يقبل قول المسلم اليه ولو اقر بقبض  
 الدرهم ثم ادعى انه وجدها زيوفا قبل قوله وان ادعى انها سوقة لا يقبل  
 وان فض ولم يقر بشئ ثم ادعى انها سوقة قبل قوله ولو وجد بعض المبيع  
 سوقة فقال رب المسلم هي درهمي ولا تكلمها بك راس المال ولي عليك السلام  
 وقال المسلم اليه هي نصف راس المال وعلى نصف المسلم كان القول قول  
 المسلم اليه وان وجد بعض راس المال ولو قال بعد الافتراق قد ردها ثم  
 اخلفا في قدر المردود على هذا الوجه كان القول قول رب المسلم كما لو  
 استرى خطبه بعشرين درهما ومضاهم وجد بالخطبة عينا واراد استرداد  
 الثمن واخلفا في قول المردود كان القول قول بائع الخطبة رجل مسلم في  
 خطبه جيبه في المسلم اليه بخطبه وقال بي جيبه وقال رب المسلم يريه  
 فان القاضي يريها فجلين بعد فان له ان قال لا يريها فجل يوفى لها  
 عن اي حنيفة رحمه الله رجل دفع اليه رجل درهمين واخر درهمين واد  
 فاحلطف الدرهم وجد فيها درهمان ابفا وكل واحد من صاحبه لو دعيه

ان او جلد راس المال بسوقة او رصاصا ان كان ذلك قبل الافتراق وان  
 كانا اجازة ان كان بعد الافتراق فسد اليك وان استحق راس المال  
 فاجاز المشتري قبل الافتراق او بعد جاز وان لم يجز وانحد درهمه فان  
 كان قبل الافتراق واستبدل جاز وان كان بعد الافتراق لم يجز وان جاز  
 جاز يوفى ونزوج بها جاز قبل الافتراق وبعد وان ردها واستبدل  
 مكانها ان كان قبل الافتراق جاز وان استبدل بعد الافتراق فله ان  
 يوفى الي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما قل المردود او اكثر وقال  
 يبطل اليك بقدر المردود قل او اكثر وقال ابو حنيفة رحمه الله  
 ان كان المردود قليلا لا يبطل وان كان كثيرا يبطل بقدر المردود وما  
 النصف قليل وما فوقه كثير وعنه في النصف روايتان وان جاز المسلم  
 اليه بزيوف وانكره المسلم ان يكون الزيوف من درهمه فالقول قول المسلم  
 اليه مع شبهة الا ان يكون فض واقرا منه فض راس ماله او اقرا له او اقر  
 انه استوفى راس المال فحينئذ لا يقبل قول المسلم اليه ولو اقر بقبض  
 الدرهم ثم ادعى انه وجدها زيوفا قبل قوله وان ادعى انها سوقة لا يقبل  
 وان فض ولم يقر بشئ ثم ادعى انها سوقة قبل قوله ولو وجد بعض المبيع  
 سوقة فقال رب المسلم هي درهمي ولا تكلمها بك راس المال ولي عليك السلام  
 وقال المسلم اليه هي نصف راس المال وعلى نصف المسلم كان القول قول  
 المسلم اليه وان وجد بعض راس المال ولو قال بعد الافتراق قد ردها ثم  
 اخلفا في قدر المردود على هذا الوجه كان القول قول رب المسلم كما لو  
 استرى خطبه بعشرين درهما ومضاهم وجد بالخطبة عينا واراد استرداد  
 الثمن واخلفا في قول المردود كان القول قول بائع الخطبة رجل مسلم في  
 خطبه جيبه في المسلم اليه بخطبه وقال بي جيبه وقال رب المسلم يريه  
 فان القاضي يريها فجلين بعد فان له ان قال لا يريها فجل يوفى لها  
 عن اي حنيفة رحمه الله رجل دفع اليه رجل درهمين واخر درهمين واد  
 فاحلطف الدرهم وجد فيها درهمان ابفا وكل واحد من صاحبه لو دعيه

**باب** في قدر راس المال او حنفته او صفته او اخلفا في جنس المسلم منه او قدر  
 او صفته او درعان ثوب المسلم فانما يتخالفان وان اخلفا في مكان اليف  
 قال ابو حنيفة رحمه الله القول قول المسلم اليه ولا يتخالفان وقال  
 صاحبنا يتخالفان في الخلاف على العكس والاول اصح ولو اخلفا في اصل  
 الاجل فادعى احدكما شرط الاجل والاخر ينكره قال ابو حنيفة رحمه الله ايها  
 مدعي الاجل فالقول قوله والعقد صحيح وقال صاحبنا ان كان المسلم اليه  
 مدعي الاجل ورب المال ينكر كان القول قول رب المسلم مع شبهة والدينه  
 المسلم اليه ولو اعفا على قدر الاجل واخلفا في مضيه كان القول قول  
 المسلم اليه والدينه يثبت الصا اذا شرط الايقا في السلم في مصر كذا جاز  
 ولو لم يسم اليه ان لو في اي محله شاء وان اخلفا فقال رب المسلم  
 شرطت عليك الايقا في محله كذا او قال المسلم اليه بلى ولكن اذا وقع  
 الك في محله اخرى لجبر رب المسلم على القول ولو امتد في طرحط  
 كان على البايع ان ياتي به الى منزل المدي عرفا حتى لو هلك في الطريق  
 يهلك على البايع قالوا استاجر دابة الى مصر كذا فدخل المصر كان له ان يبلغ  
 عليها الى منزل استحسانا ولو اسارى وفرحط على ان يوفى في منزله جاز  
 استحسانا وهو قول ابو حنيفة والي يوسف رحمه الله عليهما ولو اسارى  
 وفرحط على ان يحمله البايع الى منزل المدي لعقد البيع رجل مدي  
 ساع على ان يوفى في المن في بلد كذا ان كان المن موحلا جاز واذا احل  
 الاجل ان كان المن شيئا له حمل وموته كان عليه الايقا في المكان المشروط  
 وما لا حمل له ولا موته لصاحب له ان يطالبه في اي مكان شاء وان لم يكن المن

وكذا لو شرط الايقا في  
 رب المسلم حار السواد  
 اسلم المسلم له محله اخرى  
 بجور رب المسلم على القول  
 المردود خطبه على ان يحمله البايع







علامك هذا ائلف درهم فقال قد لعنتك مائتة درهم فقال المشرقي هو هو فقال  
ابو حنيفة رحمه الله في رواية هو حو و تصار فاصفا وقال **فمن حو حو**  
لعنق ولا تصار فاصفا **رجل عليه دين الف درهم** رجل فقال المدون لصاحبه انك  
اعطيتك مائة دينار فساومه بالدينار ولم يسع وفارقة ثم جاء بالدينار فوفى  
اليه مائة الذي كان ساومه عليه ثم فارقة ولم يساوف سقا قال **محمد بن حنيفة**  
هو حو الساعه وكذا الرجل اذا اراد ان يشتري شيئا فساومه ولم يكن معه ففارقة  
ياخذ منه فارقة ثم جاء بالوعدة واعطاه الدرهم قال **ابو حنيفة** رجل ساوم رجلا  
بسبع فقال البائع اسع بخمسة عشر فهو خمسة عشر ان كان المسع في يد المشرقي كان  
ساومه وان كان في يد البائع فاخذ منه المشرقي ولم يسعه البائع فهو بعشرة  
ولو كان عند المشرقي وقال **المشرقي** لا اخذه الا بعشرة وقال البائع لا  
ايخذ الا خمسة عشر فرد عليه المشرقي ثم ساوله من يد البائع فذفقه البائع اليه  
ولم يقل شيئا وذهب المشرقي فهو بعشرة ولو اخذ ثوبا من رجل فقال البائع هو  
لعنن وقال المشرقي لا ازيدك على فاقه وذهب به وباع عنده قال  
ابو يوسف رحمه الله هو بعشرة ولو اخذ ثوبا على الميسا ومدة فذفقه اليه  
اليه البائع وهو يساومه والبائع يقول هو بعشرة فهو على الممن الذي قال  
البائع حتى يرد عليه المشرقي وان ساومه فقال المشرقي حتى يطر اليه فذفقه  
وصاع منه فليس على المشرقي شيء لانه اخذ للظفر وان اخذ على غير الظفر  
ثم قال حتى يطر اليه فوله يطر اليه لا يخرج من الصان وهو على اخذ اول من علمه  
وان قال المشرقي للبائع هاته حتى يطر اليه فذفقه اليه البائع وقال لا الص  
من خمسة عشر وقال المشرقي قد اخذته بعشرة فكان البائع وذهب المشرقي  
على ذلك فهو خمسة عشر **رجل قال لصاحبه** عبد اعطني عدل هذا الف  
درهم او قال اسع عدل هذا الف درهم على وجه الخلق فقال المشرقي  
قد اخذته قال **ابو يوسف** رحمه الله هو ساع لازم وان اسرى ثوبا سدا  
فاخذ ام لمسه عدل فقال **السن** قد بعني ثوبك هذا الف درهم فقال البائع  
قد اخذته فهو باطل وهذا اعلى ما كان قبلا من البيع الفاسد فان كان ساركا السع

الف درهم **رجل باع** من رجل عبدا بالف درهم وقال ان لم يحبني الممن  
اليوم فلا باع يعني وبعثك فقبل المشرقي ولم يات به بالتمس فلفه عدا فقال  
المشرقي قد بعني عبدك هذا بالف درهم فقال المشرقي قد اخذته فهو  
مشركا **ابو حنيفة** لان ذلك المشرقي انتقص ولم يشبهه الا البيع الفاسد  
رجل كان ساع رجل وسرى منه الساب فقال المشرقي قل ثوب اخذ منك  
فلان منه ربح درهم وكان ياخذ منه الساب بالبائع مجرم بالسرا حتى اجتمع  
عند المشرقي من عشرة الثواب او الكس فحاسبه واعطاه لقل ثوب الممن  
وربح درهم فقال **ابو يوسف** رحمه الله ان اربح والنياب عند علي  
حالمها فالرجح حاتم والشرا جازي وان لم يكن الثياب عند علي حالمها  
فالسبع باطل ولا يجوز المرح **رجل قال** لرجل يدع الحنطة بكم تباع  
فقال قل فصار بدهم فقال كلني خمسة افقرة وكاله فذهب بها فهو  
ساع وعليه خمسة دراهم **رجل قال** لغريم هذا الثوب لك بعشرة  
دراهم فقال لغريم اطو اليه او حتى اري عاري فاخذ على هذا فضاعف  
ابو حنيفة رحمه الله لا شيء عليه وان قال هاته فان رصنه احده فضا  
فعلها الممن ولو قال **ان رصنه اسره** فهو باطل وهكذا قال  
ابو يوسف رحمه الله **رجل ساوم** رجلا بثوب فقال البائع هو لك بعشرة  
وقال المشرقي لا بل بعشرة فذهب به المشرقي على ذلك ولم يرض البائع  
فليس هذا بيع الا ان المشرقي ان استهلك الثوب ملزمه عشرة درهما  
وله ان يرون ما لم يستهلكه قال **ابو حنيفة** واليوسف رحمه الله  
عليهما القياس ان يكون عليه فتمت لكننا تركنا القياس بالعرف ولنا  
هذا بعشرة **رجل قال** لغريم يعني هذا بالف درهم انا عجبك  
فقال قد اعجبني قال **ابو يوسف** ملزمه السع وكذا لو قال ان واقفك  
فقال ودوافني او قال ان هو يلب فمدا حله ساع وحواب **رجل**  
قال لغريم اعطيتك هذا ابكذ او لم يقل المشرقي شيئا حتى يكلم البائع انسا  
في حاجة له بطل ساع ولو قال البائع لعد لا تحاب رجعت فقال المشرقي

ما يري



معا فقلت فان الرجوع اولى ولو اوصى بسبع دال من رجل فقال داري بيع منه  
مالف درهم ومات فضل الموصي له بعد موته جاز كما ذكر ابو يوسف  
في النواصر رجل استهلك طعام رجل ثم استراه منه مئتين وفضل الموصي  
فوجد المئتين في الثمن زلوا فالعد الاوراق دوى الحسن عن الحسن انه  
الى المصنف برد الزوف ويستبدل وان زاد على النصف ثوب  
البيع في المردود وقد مر في اليلامة اذا اوجدها من المال زلوا فالعد  
الاوراق فاستبدل مكانه ان كان المردود قليلا لا ينقص السليم في  
المردود وان كان كثيرا ينقص وعلى هذه الرواية جعل المصنف فلهذا  
رجل قال لعنه لعنه هذا بالف درهم فقال انا اخذته لم يحز ولو قال  
انا اخذته جاز رجل قال لعنه بعك هذا بالف درهم فقال لا اقبل  
بل اعطيه بحمايه ثم قال اخذته بالف قال ابو يوسف رحمه الله ان دفعه  
اليه فهو وصي والا فلا رجل قال لعنه استريت منك هذا بكذا اصدق  
به على هؤلاء ففعل البائع ذلك قبل ان يتفرقا حان وكذا لو قال استريت  
منك هذا الثوب بكذا افاقطعه لي قميصا ففعل البائع مع فلان سرقا جاز  
رجل اسارى ثوبا فقال للبائع اقلناك منه فاقطعه قميصا ففعل كان  
اقاله اذا اخذ ثوبا على وجه المساومة لعدم ما ان اليمن في يده  
كان عليه فمته وكذا لو استهلكه واوثق المسارى لعدم موت المسارى  
الوكيل بالشرا اذا اخذ الثوب على سوم الشرافاره الموكل فلم يرض به  
الموكل وروى عليه فمته عند الوكيل قال الشيخ الامام ابو محمد  
ابن الفضل ضمن لوكل فمته ولا يرجع لها على الموكل الا ان يبيع الموكل  
بالاخذ على سوم الشرا فمته اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل رجل  
قال لعنه بعك هذا بالف درهم ثم قال لا اخذ بعك نصفه بحسب ما به  
فصل الثاني قال ابو يوسف يصح قبول الثاني ولا يصح قبول الاول  
لعد رجوع البائع على المصنف وكذا لو قطعت بدكارية لعد الاحتباب  
واخذ البائع ارثها او ولدك بدكارية او شجرة العصار ثم صار خلا لا يصح

قبول المسارى رجل قال لعنه بعك هذا بالف درهم فمته ثم  
قال قد بعك امي هذه بالف درهم فقال المسارى قلت اوقال الحرف  
هو علي البع الثاني ولو قال بعك هذه بالف درهم وبعك هذه بالف  
درهم فقال فذلك كان مولا لهما جميعا اذا وصل من الخلفين حرف  
الخطيب وهو لو او يقول المسارى بان قبولا يصح لهما جميعا رجل طلب  
من رجل ثوبا بالمسارى فاعطاه البائع ثلثه الواب فقال هذا اعصرق  
هذه اعصرق وهذا ثلثان فاحمل الساب الى منزلك فاني ترصني بعنه ثوب  
منك فحمل الساب فاحرق الساب عند المسارى قال الشيخ الامام  
ابو محمد ابن الفضل رحمه الله ان هلك الثوب كله او على الغائب  
ولا يدري لدى هلك اوله والذي بعده ضمن المسارى ثلث ثمن كل ثوب  
وان عرف الاول لزمه من ذلك الثوب والثوبان امانه عنده وان هلك  
الثوبان ونفى المالك فانه برد المالك لانه امانه واما الثوبان لزمه نصف ثمن  
ثوب كل واحد منهما اذا كان لا يعلم انهما هلكا وان هلك ونفى ثوبان  
لزمه من المالك وبرد الثوبين وان احرق الثوبان وبعض المالك  
ملكه او ربحه ولا يعلم انهما هلكا احرق او لا برد ما بقي من المالك ولا  
ضمن لصان الحرق عنه بقدره ولزمه نصف من كل واحد من الثوبين  
رجل ساءم رجلا بعده فقال لصاحب القدح ادنى قدحك هذا  
فدفعه اليه فطرد اليه الرجل فوقع منه على اقتراح لصاحب الزجاج  
فانكسر القدح واقتراح قال محمد رحمه الله لا ضمن القدح  
لكنه امانه ولضمن سائر الاقداح لانها اتلفها بخيار اذنه رجل قال  
لقصاب زن لي من هذا اللحم بكذا ادريهما فعزل ذكر في الوادع عن  
ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ان ذلك لا يكون سعا وكان لا يبر  
ان يمنع عن احد اللحم ولو قال زن لي موضع كذا من هذا اللحم بكذا  
درهما فو زنه من ذلك الموضع لا يكون له الا ان ياخذ وكذا لو دفع الي  
قصاب درهما وقال اعطني لهذا الدرهم وزنه وضعتني هذا النبل

ما به



وودع الزنبرك اليه حتى التي جودت في فعله ففعل ذلك ففعلت الحسنة  
قال لعلك على المضاب لان الوالد لم تصح لانه لم يثن موضع اللحم فان  
من موضعها على الذراع او الجنب فحينئذ يكون الحلال على المشايخ  
وهو كما لو اسرى حنطة لعنه وودع غراير الى البائع وقال بطلان  
ففعّل بصير المسارى فابصا ولو كانت الحنطة لعنه عندها بان كان سائلا  
او ثمتا لسلعه فودع رب السلم غراير الى المسلم اليه وامر من كان يحيل اليه ففعل  
لا يصار فاصلا الا اذا كان يحضره رب السلم **السبع** الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله وكذا الجواب في شرائ الكرايس اذا اسرى ذراعا  
من هذا اللب لا يجوز وان قال من هذا الجانب جاز ولو اسرى ذراعا  
من ثوب ولم يثن الجانب فمطحه البائع كان للمسارى ان يرد واثمين  
الذراع من هذا الجانب فمطح البائع ولم يثن به المسارى كان لازما  
على المسارى وكما سجد السبع بالمطاب من الخاص بعقد الكتاب  
الى الغائب اذا ذهب الرجل الى رجل غائب فبسطه لعنه ففعلت  
بكذا قبله الكتاب وقراوه **قلت** ثم البيع بينهما فاباع الفاع  
باطلا وقاسد وعوقوف ولازم ومكروم **فصل في البيع**  
**الباطل** بيع الحرة والميتة والدم ودمه الجوى والمحرّم ومثروا  
التسمية عمدا وسع الصبي الذي لا يعقل والمجنون وسع هوام الار  
وما يسكن في الماء كالصفير والسرطان الا السمك باطل ولذا اوباع ما لا  
متقوم ما هذه الاشياء باطلا الا الحرة والحزير وسع جميع الاكل  
باطل الا اذا غلب عليها التراب وعن محمد رحمه الله جاز وسع السرور  
والعرج جاز ولو جعل الحرة والحزير ثمتا لمال متقوم كان فاسدا  
ولو بيع الحرة والحزير كان باطلا باعها من مسلم او مسلم والسبع الباطل  
لا يفيد الملك وان اتصل به العض حتى لو كان المسع عبدا فاعقته  
لا ينفذ اعاقته والفاقد عندنا ينفذ الملك اذا اتصل به العض حتى  
سعد الا دى باطل ولذا ساع سحر الحزير وسع جلب المعلم عندنا جاز

في البيع والوفاء

الثوب

بائع الغائب وان لم يكن بائعا

ولذلك ساع الدود وسباع الوحش كالطير عندنا حرة ما كان اوله لمن وسع  
العدل جاز وفي القدر روايان عن ابي حمزة رحمه الله وسع جلود الميتات  
باطل الا ان كان من لحمه او مديونة فحوز مع عظامها وعصبها وصوفها وسع  
الخل باطل ولا يضمن متلفها الا اذا كان في ثوبها غسل فباع الكوان بما فيها  
من الخل وسع دود القربايل **قلت** الى حنطة رحمه الله ولذلك ساع بزق  
والذراع شيئا فمال بعته بعثر من اوقه **قلت** بعث على ان لا يثن له فان البيع باطلا  
ولو بيع وسالت عن ذكر الثمن كان فاسدا وسع العلق حرة عند محمد رحمه الله  
ولو بيع ام الولد فبطلت لا يملكها المشتري ولذلك المعنى البعض وكذلك المدبر  
عندنا ولو بيع مالا منقوما مكاتب او مدبر او ام الولد وقض لال ملكه ملكا فاق  
وحوز مع ام الولد من نفسها ولذلك مع المدبر من نفسه ويضمن المكاتب  
والمدبر بالعصب والبيع الفاسد وام الولد لا يضمن بالعصب والبيع الفاسد  
عندنا الى حنطة رحمه الله والمشتري بالميتة والدم لا يملك وان قبض فان هلك  
عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر مس الا بمة السحرى رحمه الله انه يضمن  
هو الصحيح ولو بيع شيئا معينا فسماه باسمه حرة **قلت** بعث هذا الثوب  
على انه هدي فاذا هدمي لا يحوز السبع لان الهدي مع المروى حبس  
مخلعان لا خلاف الصيغة ثم اختلفوا انه باطل او فاسد **قلت** بعضهم هو  
باطل لا يملكه بالتبضع وذكر الكرخي رحمه الله انه فاسد ولو بيع فضا على  
انه مأخوف فاذا هوز جاج او اشار الى مملوكه فقال بعثك هذا العلام فاذا هوز  
جاريه كان السبع باطلا لانها حستان مخلعان فلو كان هذا ساع المردوم  
لذا لو اسرى من رجل يدش له عليه وبما يعلم ان انه لا دين عليه كان كما لو  
اسرى شيئا على ان لا يمن له وسع الكلال الذي تحت ارضه لعنه اسائه باطل لانه  
ليس بمملوك وكذلك بيع الماء في الحوض او في البئر وسع الاق الملوكة ليربط والطبل  
والمرمار والدف حرة في قول الى حنطة رحمه الله **قلت** ضاحكاه لا يحوز  
ولذلك ساع اب اللعب كالزود والسطح وان ابلغه انسان فان كان الملاك  
بائنا الفاعل فكذلك **قلت** الى يوسف رحمه الله رجل اسلم حمارا لعنه او حرا

وطائرها وسعها وقربانها

بائع غيب

بائع وسكت  
في الزمان

بطل هذا العقد فاذا هوز







مط  
يقولون ان هذا هو الذي

الحياوية الى نفسه فقال له تعال جاري في حاز البيع وان لم تصف الى نفسه لا  
تجوز رجل قال له اني ابيعك ما يدع من داري او ارضي واما اني ابيعك  
وموضعي لا يجوزني قول **ابى حنيفة** وزفر حجة الله عليهما **قال ابو**  
**محمد** رحمه الله عليهما كما حور وفضل المساري شريكا للبايع بمانه دماغ من  
الدار رجل اشار الى مصل فقال له تعال من هذا السض عشقك لداري الولو  
عن الى حنيفة رحمه الله عليهما انه لا يجوز في القياس مثل الرمان واشباهه  
وحاز في الاستحسان وهو مثل الطعام ونحوه رجل اسدى من السفا كذا  
قريبه من ما الفرات **قال ابو يوسف** رحمه الله ان كانت القرية بعينها جاز  
لمكان التعامل ولذا الراوية والجر وهذا الاستحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان  
لا يعرف قدرها وهو قول **ابى حنيفة** رحمه الله ولو قال له تعال هذا الطعام  
قل كذا ما يدعهم كان السع علي كذا واحد فان كان الطعام كذا افعال البايع كذا  
وعلم المساري بذلك وله الخيار ان شاء اخذ وان شاء اكله ولو قال  
لعل هذا الجراب او هذه الرزمة كل ثوب خمسين درهما فالسع فاسدا  
فان عد البايع وعلم المساري بعددها في المجلس فقال **وصيت** بدل الجراب  
السع ولم يكن للبايع ان يمنعه ولو اسارى ما يجوز من حوز كغير فلما عدتها  
البايع له فقال لا ارضى ليس له ذلك ولو اسارى من ثصاب لحما بدرهم فقطع  
الضاب اللحم ووزنه وهو ساكن ثم قال لا ارضى فله ذلك حتى يقول بعد  
الوزن قد وضيت بخلاف الجوز لان الحوز شي واحد قل ما سفاوت رجل  
باع ثوبا برفقه ثم ان البايع باعه من اخو قبل ان يثن الثمن جاز سعة من  
الثاني ولو ان البايع اخبر الاول بالثمن فلم يحرجني بعه البايع من آخر  
لم يحرجه من الثاني لان البايع لما يثن الثمن لوقف السع على اجارة المساري  
الاول الا اني ان المساري لو اسند اليه بعد العلم بالثمن كان عليه الثمن ولو اسند اليه  
قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته رجل قال **لمديونة** الذي عليه عشرة  
درهم بعثني هذا الثوب بعض العشر وبعثني هذا الثوب بعض ما بقى  
من العشر فقال نعم بعثتك فهو جاز وان قال بعثني هذا بعض العشر

مط  
الشرع في البع  
كذا كذا في  
ما الفرات  
في بيعك هذا الطعام كذا  
بمانه درهم

و بعثني هذا بعض العشر فقال نعم قد بعثتك فان فاسدا الا اني من  
العشر شي مجهول بخلاف الاول فان لم يثن من العشر شي او مكيل اخذ وموز  
طن الحمار لانه الاق من قايها من اربعة اضر لكل واحد منهم الف من ثمن معلوم  
ثم وحده ناقصا **قال بعض** لهم الخيار ان شاء اخذوا الموزة وحسنه  
من الثمن وان شاء اتركه او اصحح ما قال بعض ان الخراف فيه على التفصيل  
ان باع منهم جملة فلذلك **ابى حنيفة** رحمه الله عليه فلذلك وان باع منهم على التفات  
فانقصان على الآخر دون الاولين وهو بالخيار ان شاء اخذ ما وجد و  
ان شاء ترك رجل باع حنطة بمجوه في بيت او محصون في ارض والمساري في  
لا يعلم مبلغها ولا ممتن المحصون قالوا كان له الخيار اذا علم ان شاء اخذها  
جميع الثمن وان شاء ترك وان كان يعلم منها المحصون الا انه لا يعلم مبلغ  
الحنطة جاز البيع ولا خيار له الا ان يحرج حنطة دكان او مثل ذلك رجل  
اسدى عشرة اضر فاستحق بعضها قبل القبض خير المساري لغيره الصف  
وان استحق بعد القبض لا يحرجه وكذا اذا اشترى مكيلا او موزا على  
انه كفو جاز ناقصا جاز البيع في الباقي وهل لخر المساري ان لم يكن قبض  
المبيع وان كان قبض البعض يخيار ان شاء رل وان شاء قبض وان كان مصر  
الكل لخيار له وهو غير له الاستحقاق رجل اسدى امه بعبد وناقصا  
فملك احد البدين ثم زاد احدهما فالسع شيء معلوم صحته الزيادة لا يملكها  
لوقام له العقد بعد هلاك احد العوضين صحته الا فله فكذا الزيادة  
ولو اسدى عشرين وزاد المشركي في من احدهما ولم يسم العبد الذي زاد  
فيه صحته الزمان والمشارك في الجعل الربا في ايهاهما وكذا الوارد البايع  
لو قال ما اسبه ذلك صحته الزمان وله ان يجعل الزمان مع ايهاهما رجل  
حال خبثا زاد ثصاب فقال اعطني مدي درهم خبثا او هل اعطني درهم  
لحمنا وسعد اللحم والخبز مشهور في البلد متفق عليه فاعطاه الحمار الاول  
من ذلك **قال** القصة الوفاك البياحي شراء على ما هو اصطلاح الناس  
ومعد البلد ورجع المساري بحسنه النقضان من الدرهم وان كان المساري

رجل عند حنطة  
في بيع حنطة بمجوه  
في بيت او محصون



عزينا فالشرع اعلى ما سلم اليه ولا يرجع بشي وهذا في اللحم فاما في البهائم فالسرا  
 على ما هو سعر البلد لان سعر البهائم في البلد قل ما يختلف **رجل** اني فاصا  
 كل يوم بدرهمي وان العصاب لم يطع اللحم وسرته بسجته والمساوي ينظر  
 اليه ويطن انه من ما هو سعر البلد فوتره لو ما فوجده ثلثون اسارا قالوا  
 معها ثلثون على من واحد فكلهم سعر البلد فاذا انقص عن ذلك قال له ان سرح  
 كحصته النقصان من اليمن لان سعر اللحم لا ينفذ فضل اعطاه اللحم  
**رجل** لاخر لعنت منكم من هذه الخطة قدر ما يلا هذا السبع لا يجوز  
 ولوقا **رجل** قدر ما يلا هذا المصا او هذا الطست حاز **رجل** لوزع فاني  
 فباع حطتها حاز لا يبيع موجود العذر على تسليمه ولو ما عتبه لا يجوز لان  
 السرا لا يكون الا بعد الدوس والذرية فكان هذا مع المعدوم ولوقع  
 ساق الخطة دون الخطة حاز ولو اسارى حطته في سبيلها بشرط التذرية  
 والدوس على البايع حاز لا يبيع الخطة فكاتب الدار به عليه **رجل** لشركي  
 ما عدلي شيئا فكسد قبل القبض فسد السبع في قول **رجل** الى حصة رجه لله  
 ولذا اذا قال اسارى اسارى بالفلوس فكسد يعني لا يرجع رواج  
 الايمان وان غلا او رخص لا يفسد السبع ولا حصار لاحد كما وان اسفرض  
 عدليا او فلوسا فكسد عدلي حصة رجه لله عليه مثلها كاسره ولا يفيض  
 فممنها **رجل** لو لو سق عليه فممنها من الذهب او المصنوع لوم قبضا و  
**قال** محمد رحمه الله فممنها من الذهب والعصاة في آخر يوم كانت رابحة فكسد  
**رجل** قال لغيرة في يد ارض خربة لا مساوي شيئا معها مني بسنة درهم  
 لعنت والمال لا يعرفها حاز وان كانت فممنها الكثر من ذلك **رجل** اسارى حطته  
 فطحنها البايع قبل التسليم بنفسه السبع ولو ما عاها البايع من غيره فطحنها  
 الثاني لا ينسخ السبع ويخبر المسارى الاول ان ما في نسخ السبع الاول وان شاء  
 ضمن المسارى مثلها **رجل** اسارى شيئا بفضته او بحمله او ما من يد او يرضى لا يحور  
 وكذا الوبايع ما لف درهم الادسار او بما يه دسار الادريم او الاثوب او كحطته  
 او بيع براسه او بما اشكاه او عمل ما اسارى فلان او عمل ما سلع الناس

رجل اسارى اسارى بالفلوس فكسد  
 غير القبض

رجل اسارى اسارى بالفلوس فكسد  
 استقر فلوسا فكسد

لكم

رجل اسارى اسارى بالفلوس فكسد  
 استقر فلوسا فكسد

لا يحور ولا يرضى ان اسيا لا يماوف عنه كالحار والدم فان علم المسارى بالحب  
 في المجلسين جلد حيا او خيرا المسارى ان شاء احد وان شاء ترك ولو اسارى  
 غنما او عدل زطي واستثنى شاة او لوبا لعينه لا يحور ولو استثنى لوبا  
 بعينه حاز ولو اسارى عشرة اجربه من ماله جريه من هذه الارض او عشرة  
 اذرع من ماله دراع من هذه الدار لا يحور في قول **رجل** الى حصة رجه الله  
 ولو بطر الى ابل او بقرة او غنم او رقيق او ثبات وقال اخذت كل واحد من  
 هذا بدرهم ولم يسمها جميعا فسد السبع في الكل هذا عند الى حصة رجه  
 الله ولذا لو اسارى دارا او ثوبا او ارضا قل دراع ثلث او لم يسم ثبات حمله الدرعان  
 فسد السبع في الكل **رجل** الى حصة رجه الله وعند صاحبيه يحور  
 البيع في الكل وان كان هذا في مكيل او موزون او عدوى متفاريه عند  
 لي حصة رجه لله بجوز في الواجد وان علم الحمله في المجلس حاز في الحمله  
 ولحور المسارى وعلى قوطها يحور السبع في الكل ولو اسارى غنما او ثوبا او  
 ثيابا قل اثان منها بكنز لا يجوز في قوطها ويجوز ذلك في المكيل الموزون  
 والعدوي المسفارف ولو اسارى عدل زطي على ان فيه خمس ثوبان  
 درهم فوجدها احدا وخمس او تسع واربعين فسد السبع ولو كان ثوبا  
 بكنز لا يجوز في الزيايق ولا يحور في المصان وقيل على قول **رجل** الى حصة  
 لا يحور في المصان ايضا ولو اسارى حبة على انها لذي ففدا فوجدها  
 اكثر رد الزيايق سمي لكل ففدا ثوبا او لم يسمي ولم يوجدها انقص اخذت  
 ثمن الموجود ونسفت عنه من المصان ولو اسارى ثوبا على انه كذا اذراعا  
 ولم يسم لكل دراع ثوبا فوجده الحول اخذ الثوب ولا خيار له وان وجد  
 انقص اخذ بكل الثمن ان شاء وان شاء ترك وان كان بايع على انه عشرة اذرع  
 قل دراع بدرهم فان كانت الزيايق نصف دراع او النقصان نصف دراع  
 عند الى حصة رجه الله اذا وجد عشرة ونصف اخذ باحد عشر درهما  
 وان وجد تسعة ونصف عليه عشرة دراهم وله الخيار وقيل **رجل** لو لو سق  
 في السعة ونصف ملزمه تسعة ونصف وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف

رجل اسارى اسارى بالفلوس فكسد  
 غير القبض

رجل اسارى اسارى بالفلوس فكسد  
 استقر فلوسا فكسد



وقال محمد رحمه الله في بيعه درهم في عشرين درهمين  
 درهمين واما الذي في غايته قريب من طرف معان لا يجوز وصل ان كان ثوبه لا  
 بالتطبيع جاز ولو اسارا الى خطبه وسعبار فقال اسعك هاتين الصفتين في اختيار  
 درهمين **قال** الوصفه رحمه الله كونه السع في قدر واحد منهما و**قال**  
 صاحباه كونه في الصاريين عشرين بالف درهم ولم يسم لظفر واحد منهما فاذا  
 احدهما خسر فسد البيع عند من جميعا وان سمي لظفر واحد منهما ذلك في قول  
 حنفية رحمه الله **وقال** صاحباه كونه في القن وان كان احدهما مدبرا او مكابنا  
 او ام ولد او اجمال الشئ جاز في القن عندنا وحذر المساري وفي الشائين اذا ظهر  
 احدهما مميته او ذبحه عجيبي او محرم او مراء وكه الشبيه عمدا او في دن الخلل  
 اذا كان احدهما حراما عندنا في حنفية رحمه الله هذا وما لو جمع بين حرام وعبد  
 سوا رجل **قال** اسعك هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف وهو ثلثه  
 عشر ذراعا فاذا هو حرمه عشر فالبائع عطلت ببيعنا ليه ويكون الثوب المساري  
 بالثمن نقصا وفي الديانة لا يسلم له الزياره **رجل** باع حوزا او بطيخا او قتا  
 فوجد فاسدا لا يسفح به ان كان قليلا استرد كل الثمن وان كان كثيرا بان  
 كان البطيخ او القتا او قتا مثلا مرجع بالنقصان ولا يسترد الثمن ولذا الجوز **قال**  
 اذا كان كثيرا يصلح حطب هذا اذا وجد جميع ما اسارى فاسدا فان وجد  
 البعض فابعدا فالبائع ان يبطل للبيع الفاسد وعندنا العقد في الباقي في قوله  
 الى حنفية وفي الاستحسان ان كان الباقي قليلا لم يحل عفو او لاستردا  
 من الثمن **قال** الشيخ الامام سمس الابيه السرخسي رحمه الله الواحد في المائة  
 قليل يحل عفو او اما البض اذا وجد منه مده لكنه لا يبلغ نصف المسع **قال**  
 بعضهم له ان يرد الفاسد ويمسك الباقي حصته من الثمن وان كان الفاسد نصف  
 ما اسارى حاز السع فما ليس بفاسد حصته من الثمن كما في الجوز **وقال** بعضهم  
 عند العقد في الكل وان كان الفاسد اكثر من النصف لا يجوز اصله عند الكل  
**وقال** عامة المسامح وجميعهم ان السع في الباقي وان كان الفاسد واحدا من  
 الالف لان الفاسد منها دم وليس باليه فيفسد العقد في الكل كما لو اسارى الف

اشترى

المسعى

بمجرد او بطيخ  
او قتا

جلد فوجدوا اختلافها جلد مميته او اقل شاة فوجدوا احد منها مميته لا يجوز  
 البيع اصلا **رجل** حاز الى قصاب واداه الدرهم فقال اعطاني هذا فاعطاني  
 اللحم فوجد الدرهم واداه او مميته فانه يرجع للحاكم لان الثمن الى  
 الدرهم مميته السبب على الدرهم والدرهم في الساعات صرف الجاد  
 ولو وجد المقبوض ستوقه او رصا فسد السع وكان عليه قيمه اللحم **رجل** اراد  
 ان يسارى حازه ثوبا بصره فقال اسألت هذه الجارية بهذه الصرة فوجد البائع  
 ما فيها خلاف لثمن البلد فله ان يردّها ويرجع سقدا للبلد لان مطلق الدرهم  
 في السع صرف الى نقد البلد وان حذرها نقد البلد جاز ولا حار للبايع  
 بخلاف ما اذا قال اسألت هذه الجارية بم في هذه الحايثية ثم رأى الدرهم التي  
 كانت فيها كان له الجاز لان الصرة تعرف مقدار ما فيها من الخارج وفي الحايثية  
 لا تعرف مقدار ما فيها من الخارج فكان له الخار وسمى من اخيار الكمية لا خار  
 الرويه لان خيار الرويه لا يثبت في الموهوب **رجل** باع الفان من المطن ثم  
 ادعى الساع انه باع المطن ولم يكن في ملكه لوم السع وطمن او قال البعت  
 القطن الذي فان في ملكي لوم السع وعندنا المانع لوم الخصومة الفان من النظر  
 لقوله اصنعه لعل السع في المسعى انه يقبل قول البايع مع مميته انه لم يسع منه هذا  
 القطن **رجل** باع حازه ثم ادعى الحايثية الفاسدة **قال** الشيخ الامام ابو بكر  
 ابن الصل رحمه الله ان باعها في ملكها الى المسارى وبني ياتكته ولم يقبل سالا ليقبل  
 قولها الا لئلا عنه رحمه الله **رجل** باع لوصيه من الملحمة المسركة **قال**  
 ان كان الفلع يصرف لم يحتر السع ووصي البايع لو ان المسارى ما لم يقبل السع مل  
 له لو ان الشريك الذي لم يبيع اجاز مع الشريك هل له ان لا يرضى بعد الاجاز **قال**  
 له ذلك لان قلعه من رء الانسان لا يحار على ان يحمل الصرة وعنه **رجل** باع قطن  
 فاراد المسارى ان يذهب منه الورام ولا يطلى للورام ثم **قال** بنا الامير  
 في هذا على ما ريس البلد في مثله فان كان في ريمهم للقطن ورام لخط عن الشار  
 من الثمن لغدر ذلك وعنه رحمه الله **رجل** استباع قوسا فقال له البايع مد القوس  
 فخره فانكسر **قال** يضمن فميته وان مد باذن البايع ولو قال له البايع مد القوس

او قال باع هذه الصرة  
اشترى هذه الجارية  
بذلك الصرة

بذلك الصرة  
بذلك الجارية

مد القوس  
فانكسر



فان انكسر فلاحان عليك فذره فانكسر قال ايمن الصا قال القاصي الامام ابوي  
 النسفي رحمه الله هذا اذا اتفعا على الثمن فالحرج او اخذ شيئا على ثمن الشر  
 ثم قال الباع ان هلك فلاحان عليك بعد ما اتفعا على الثمن فذلك لثمن فذلك هذا  
 الاب او الوصي اذا باع عقارا المصني فزاي القاصي نقض السح اصلح للصغار قال  
 السح الامام هذا ان يقص ذره في الماكرون وعن السح الامام هذا  
 الله رجل اسدى من بعض السدرة سائر الكعبة قال لا يجوز فصله لوان الميرك  
 سله من بلد اخري قال تصدق به على الفقراء وعنه رحمه الله رجل باع  
 شيئا ببيعاً جازوا و آخر الثمن الى المصا قال يفسد السح ويصح الناحي لان  
 الناحي بعد البيع يبيع فصل الناحي الى الوقت المجهول كما لو فصل مال الى الكساد  
 او الدمن وقال القاصي الامام ابوي النسفي رحمه الله هذا ينقل بما اذا  
 ارض بطلا فشرط في الفرض ان يكون موجلا لا يصح انجيل ولو اقرض ثم اخبر  
 لا يصح ايضا فان السح من الجواب ما قاله السح الامام رحمه الله انه يفسد البيع  
 اجله الى هذه الاوقات في البيع او بعد عن وعن السح الامام هذا رحمه الله  
 الاداضي الخراجية اذا امان اربابها وعجز اهل القرية عن ادائها فارقا  
 سلمها الى السلطان قال السح في الجارية واستفاد الخراج من الجارية  
 فان بعد الاجارة حاز للسلطان بيعها فان اراد السلطان ان يشاركها  
 على نفسه فلا حوط له ان يبيعها من غيرهم ثم يشاركها من المساري وعنه  
 رحمه الله اذا وقعت قطرة من البول والدم في خل او زيت لا يجوز سح وعنه  
 رحمه الله رجل قال لعنه لعنه منك لعنه من الخطبة التي في هذا الجاني  
 او من هذا الكدس ثم اعطاه موضع اخر لا يجوز لان ما سوى اليهود سعيان  
 ما لعنه وعنه رحمه الله رجل او قد نارا في خطيبهم بعد قال ان صار  
 فحما حاز لان الفهم عن الجمار لا يبارد فصار فحما فكان ما لعنه ما عده يجوز  
 وان صار رمادا لا يجوز لانه يبيع ما لم يكن عنده وعنه رحمه الله رجل  
 له ارض فيها قطن قد ادره بعضه فقال لعنه لعنه منك ما به من من  
 قطن هذا الارض بكذا ادركها قال سطر ان كان له فيها مدركة جاز والافلا

الايام الوصي في البيع  
 للثمن في ارضي  
 نقض البيع اصلح

الايام الخراجية اذا امان  
 اربابها

شلا لوان الارض قطن الف من قباغ مائة من ان كان المدر ليعقد استخايه  
 من او اكثر جاز البيع والافلا رجل اسدى ثوبا على ان يسل ثوبا فباعه  
 السح الامام ابو محمد من الفضل رحمه الله البيع فاسد لانه لا يمكن تسليمه  
 بدون الصبغ وكذا اذا اسدى دارا على ان يبنها فيها فاذا بنها بنها او اثار  
 على الناحي لا تخل فيها فاذا بنها بنخل او باع دارا على ان يبنها فيها فاذا  
 هو من لبن كان فاسدا ولو باع دارا على ان يبنها بنها ولا يبنها فيها او يعلوها مال ص  
 وصقلها ولا يعلوها حاز السح والخير المساري ان ساء احد كجمع الثمن  
 وان ساء ترك ولذا الوباغ ما جذا عها او باعها والحدود فيها حاز السح ويخبر  
 المساري فان كان فيها جذا عان حاز البيع ولا يحذر المساري ولو قال  
 بعثها بما فيها من الاجزاء والابواب وليس فيها شيء جاز السح ولا خيار للمسا  
 ولو باع اشجارا على ان الكل مضمون فوجدوا احد منها غير مضمون قال  
 السح الامام ابو محمد من الفضل رحمه الله فسد السح لان المضمون وغير المضمون  
 جنسان فاذا لم يدخل غير المضمون في العقد والتمن حله فسد البيع كما لو باع ما به  
 مائة الا واحد ولم يدر من كل واحد فسد البيع وان من كل واحد كل شيء  
 ومن كل مائة حاز البيع ويحذر المساري رجل اسدى ورسا في طرفة على  
 ان تزن الظرف فاطهر وزنه فسقط حصته من الثمن حاز البيع فلوان  
 المساري باع السلقة قبل ان تزن الظرف عن الى خيفه رحمه الله لا يجوز  
 سح المساري وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز رجل له حلة ممشى او  
 نقاح قباغ منها بعضا عن مائة الى الفقيه ابو جعفر رحمه الله المشمش  
 والنقاح الخوارزمي ان كان من سحر واحد فهو من العددي المتقارب  
 فاذا باع منها بعضا عن مائة و طاهره على متفاوت حاز السح وان  
 فان ذلك من سحر من قباغ منها بعضا عن مائة لا يجوز ولو اسدى عددا  
 من بطيخ او حصار او رمان فيه الصغار والحصار مائة ادركها والجملة اكثر  
 مما باع لا يجوز فان ادرك عددا او عددا من الجملة وتواصيا فاجاز البيع  
 ونفع السح على المنفعة وزعمه الثايني وهما لا روي عن ابو يوسف رحمه الله

اشترى ثوبا على  
 ان يسل ثوبا  
 فباعه

اشترى ثوبا على  
 ان يسل ثوبا



رجل بيع مائة من التبنية شتمداً وصفي القاصي بحوزة البيع لا يجوز في الوضي حوز  
 مع ام الولد رجل اسدى دهنًا ودفع القارون الى الدفان وقال للدار  
 البعث القارون الى منزل على يد غلامك فانكسرت القارون في الطريق قال  
 المسح الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله يملك الدهن من مال البائع  
 ان قال للدهان البعث القارون على يد غلامي والمسلمة لصلك على المسري  
 رجل بيع جارية العتيق بعث اذن المولى وزوجها رجل آخر بعث اذن المولى  
 فاعقبها فصولي فاحترق المولى قال اجرت جميع ذلك قال الشيخ الامام ابو محمد  
 محمد بن الفضل رحمه الله يملك العتيق وسطل فاسواه رجل اسدى مائة  
 من العا سدر فوجد المسري واحداً وردّها على العا فاعطاه البقال فاسداً  
 اخر بعث وزوجها وكذا الووجد اخرى فردّها واعطاه مكانها اخرى اخر  
 وزن وان رد ذلك فاعطاه البقال ثلثا لغير وزن قال لا يجوز لان هذا ما  
 مدخل تحت الوزن فلا يجوز الا ان الوزن في ذلك وفي الخبر اذا واحد  
 مختاراً فذلك على البائع فاعطاه خبر اخر لا يجوز لان هذا ما مدخل تحت الوزن  
 فان لم يجره اساتيد وعسره اساتيد وزن في حوزة المجازفة ارض فيها  
 زرع فباع الارض بدين الزرع او الزرع بدين الارض وكذا الوبيع نصف الارض  
 بدين الزرع نصفه ومن الاكار نصيبه من الاكار لا يجوز هذا اذا كان البدر  
 من قبل صاحب الارض فان كان من قبل الاكار ربحني ان يجوز ولو بيع نصف الارض  
 مع نصف الزرع جاز رجلان بينهما دار فباع احدهما نصفها ساعداً من  
 معتن من ملك الدار ذكر في المنتقى انه لا يجوز في قول الى حنفية رحمه الله  
 لان سركه مضمون بذلك عند المسح وكذا الوبيع مما معينا من تلك الدار  
 لا يجوز رجلان بينهما عشرة اغانم وعشرة اواب هر وده فباع احدهما نصف  
 ثوب معتن من الجملة ذكر في المنتقى انه لا يجوز قال وهذا الا يشبه الدار ولو  
 كان بينهما ارض وتخل فباع احدهما نصف حجر من رجل لا يجوز كما لو كانت الدار  
 من رطلين فباع احدهما قطعه بعينها من رجل قبل التسمية لا يجوز في نصيب  
 واحد منهما وكذا لو كانت الدار لرجل فباع نصف بناها من عر ارض من رجل لا يجوز

اسود

ارض في ارض فباع الارض  
نصف الارض

ان يباع نصف الزرع بدين  
لا ارض لا يجوز الا ان يكون الزرع

مطلوب  
بها دار فباع احدهما نصفها  
فبعت عين او شيئا معينا  
وتلك الدار

طعن الاكار  
نصيبه من  
الارض  
حازم  
وان شاء ترك وان استعمل  
القبض ياخذ الارض بحصتها  
من الثمن

ولو باع من التبنية المسلوخة الامري او الارجل اخلف المشايخ فيه قال  
 ابو القاسم الصغار رحمه الله لا يجوز لانها مخلقة في الفطع وقال محمد بن  
 رحمه الله لا يجوز والمصحيح هو الاول مع ورق الفضا قال المسح الامام ابو  
 محمد بن الفضل رحمه الله لا يجوز ما دام في الزمان ويجوز بعد النسيان ولو اتم  
 رجليه من القول او ما على السبق قال المسح الامام هذه الايجوز لانه يجوز ان  
 اسفله ساعة فباعه كالصوف والوبر والشعر فاحتلط المبيع بغير المبيع فلا  
 يجوز واخلف المناخرون في نواام الحلاف والعرض قال بعضهم يجوز لان  
 موضع الفطع معلوم عرفاً والعوام يجوزون من اعلاه لامن اسفله رجل بيع الحن  
 فولد من الاوراق قبله المسري قال المسح الامام المعروف بحواهر ران  
 رحمه الله لا يجوز وكذا اذا باع الابن قبل الاوراق رجل اسدى عشرة  
 اقطن حطه بعينها فاستحق منها حصته قبل المص بحار المسري بقرق الحقة  
 قبل التمام مرتين بيع عتاً من ايمان ماله من وارثه بمثل القيمة لا يجوز عند  
 حنفية رحمه الله وكذا الوبيع الصحيح من مودقة المريض رجل اسدى داراً  
 مع بناها بالف درهم فاستحق الثمن قبل القبض قالوا اشترى المسري ان  
 اشترى ارامع بناها بالف درهم فاستحق الثمن قبل القبض قالوا اشترى المسري  
 ان شاء احد الارض حصتها من الثمن ولا خيار له وكذا اذا اسدى ارضاً فاشترى  
 فاستحق الاستحار قبل القبض خسر المشتري على الوجه الذي ذكرنا وان استحق  
 بعد القبض ما حدها حصتها من الثمن وليس له ان يردّها وان احدى المساواة  
 او قلها ظالم قبل القبض خسر المشتري ان شاء اشترىها بجميع الثمن وان شاء ترك  
 وليس له ان ياخذها حصتها من الثمن بعد القبض كون المالك على المسري حط  
 اسدى شجرة بشرط ان يقطعها اخلف المساح في حوزة هذا او الصحيح هو الجواز  
 وان اسدى بشرط الفطع جاز قيل هذا اذا بين موضع الفطع وان لم بين لا يجوز  
 وفي ظاهر الجواب يجوز وان لم بين واذا حاز كان له ان يقطعها من الاصل  
 عند البعض وعند بعضهم يقطعها من وجه الارض ولم يقطع وان اشترىها  
 مطلقاً فهو عذر له ما لو اشترىها بشرط القطع كان له قطعها باصلا وهل يحل

بكر

بالعصم لا يجوز له يزداد  
ساعة فباعه ص

وان شاء ترك وان استعمل  
القبض ياخذ الارض بحصتها  
من الثمن

البيع



يدخلهم

في البيع ما بحث النجس من الارض منه رواه ابن عباس في الصحيح انه يدخل ما لو اقر لا يست  
 يستحق في الاقرار ما بحثها من الارض فكذا في القيمة وان ادخل ما بحثها من الارض  
 فكذا في القيمة وان ادخل ما بحثها من الارض في البيع يدخل مقدار غلظ  
 الشجر وقت السع ووقت الاقرار ووقت القيمة حتى لو اذاع غلظها بعد ذلك  
 قال لصاحب الارض ان يامر بتحت الزمان فلا يدخل من الارض ما تنافي اليه  
 العروق والاعضاء وان اسدى شجرة للترك لاجل الثمر جاز ولا يدخل  
 في السع ما بحث الشجرة من الارض فهو على الروايات على قول الى يوسف رحمه الله  
 لا يدخل وقال محمد رحمه الله يدخل يعرفها الذي يسفر عليه الشجر لا مقدار  
 حول العروق وان اسدى ارضا دخل في السع اشجار المنيرة بغير ذكر و  
 اختلفوا في غير المنيرة والصحيح انه يدخل صغرها كان او كثر او اما قوايم  
 الخلف هل يدخل في السع تبعاً لاصولها اختلفوا فيه قال بعضهم يدخل  
 تبعاً لاصولها والصحيح انها لا تدخل لانها بمنزلة الثمر ولا يدخل في مع الارض ما  
 على الاسحار من القطن من غير شرط واختلفوا في حمار القطن والصحيح انه لا  
 يدخل واما الكراث وما كان مثله فما كان على طاهر الارض لا يدخل في سع الارض  
 من غير ذكر وما كان معاً في الارض من اصوله اختلفوا فيه والصحيح انه يدخل  
 واما قوايم البادنجان قال السبع الامام محمد بن اسمعيل رحمه الله يدخل  
 في مع الارض وقال السبع الامام المعروف بجواهره رحمه الله يجب ان يكون  
 على خلاف الذي ذكرنا في قوايم المطبق رجل باع ارضا فيها زرع منه في  
 الاثمار فباعها بصفة من المزرع ذكر في المسئلة ان طلب تسليم المسح لفسد  
 البيع وان له ان اسكت حتى يستحصل الزرع فهو حائز ولا يصدق المذكر  
 شئ من الزرع لانه زاد في ارضه فكذا الوبايع دار الجدها من غير فقال المذكر  
 اما اسكت حتى يتم الاحوال فهو حائز وان طلب التسليم في الحال ففسد  
 العقد رجل باع ارضا قد اجدها من غيره قال السبع الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل رحمه الله روي في بعض الروايات عن ابي يوسف رحمه  
 الله ان المسارى اذا كان عالماً بذلك جاز السع ولا حصار له وهكذا قال

بما دار اجرتها غير

بما ارضا اجرتها غير

السبع الامام علي بن محمد الجردوي رحمه الله وجعل هذا منزلة العيب  
 والحاربه التي باعها فولاها وهي في كاح الغار فعمله المستر في ذلك جاز  
 البيع ولا حصار له وقال السبع الامام محمد بن الفضل رحمه الله هذا  
 خلاف ظاهر الرواية وهكذا قال السبع القاضي الامام ابو بكر  
 علي الفسفي اختلف الروايات في مع المهرمون والمناسجرج رجل  
 دفع ارضه من ارضه ثم باع الارض بزرعه والزرع ذكر في المسئلة ان المزارع بقر  
 ان اثاره فهو حائز وان اثار المزارع على ان يكون لصيه في الارض على المزارع  
 فهو فاسد واسارى الاصل الا انه اذا باع الارض مع نصف الزرع لم يلحقه  
 رجل باع ارضا فاستثنى منها طائفة معلومه لطريق العامة او للمقربين  
 لا يفسد البيع في الباقي لان الوقف والطريق مال مرسوم ولا يفسد  
 البيع فيما ضم اليه كالوجع من فن ومدير وباعها بصفة واحدة جاز البيع  
 في الفن وان اظهر ان بعض الارض كان مسجداً ذكر في المسئلة ان المسجد  
 ان كان مسجداً جماعة ففسد السع في الباقي وان كان مسجداً خاص لا  
 يفسد قال السبع الامام محمد بن الفضل رحمه الله ومسجد جماعة مساجد جماعة المسلمين ولو كان المسجد  
 في دار لو اعلق باب الدار يكون للمسجد اهلاً في الدار يصلون فيها  
 جماعة ولا يسمعون الناس عن الدخول والصلوة معهم فهو مسجد جماعة  
 ولا يكون محلاً للبيع حتى ابا كان او عامراً وان كان لو اعلق باب الدار لا يفي  
 المسجد اهلاً في الدار فليس لهذا الحكم المسجد منعوا الناس عن الدخول  
 او لم يمنعوا وكذا الوبايع قرية فيها مسجد ولم تستثن المسجد فهو فاسد  
 وفي الفتاوى رجل باع كرمًا وفيه مسجد ودم ولم يستثن المسجد قالوا  
 ان كان المسجد عامراً ففسد السع وان كان خراباً لا يفسد لان العلم  
 اختلفوا في المسجد الذي حارب ما حوله واسمعى الناس عن الصلوة  
 فيه وفيه قال بعضهم يعود الى ملك الباني او الى ملك وارثه فلا يفي  
 مسجداً وان هذا المسجد بمنزلة المدر وعن غيرهم باع قرية ولم  
 يستثن المقبر والمشهد ففسد السع من غير نصب رجل باع ارضا

القول في

في

مسجد

بما كرمها

خير ما هو المسجد  
وان استثنى الناس  
الصلوة فيه

بما



فأقر المسمى بعد ذلك أمنا مسجداً ومقبراً أو أقر لها طريقاً عاماً للمسلمين  
 فالقدا القاضى عليه اقران لمخصص من محاصره فيه للعامه وسلم الى  
 الذى خاصه ثم ازااد المسمى ان يرجع باليمن على بايعه واقام بيعة على  
 ذلك ولم يخصص لذى خاصه فيه للعامه ذكر في المسمى ان فيه فياشر واستحقاق  
 في القياس بعقل البيئته كما لو اسارى عبداً ثم اقر انه حر فالقدا القاضى  
 عليه اقران ثم خاصه بالبايع واقام البيعة انه حر الاصل والعبد يحد  
 الحرية فانه فضل منه المشرى ويرجع باليمن على بايعه وكذلك هذا و  
 في المحاصير فرق بين هذا وبين الارض قال في الارض اذا اقر المسمى  
 القاضى مقبراً أو طريقاً مسجداً فالقدا القاضى اقران ثم اقام البيعة على ذلك  
 محض من البايع ليس عليه باليمن لا بفعل بيئته الا المحض من محاصره  
 فيه للعامه ليكون بيئته من محاصره فيه للعامه **رجل باع داراً او أرضاً**  
 ثم ادعى انه باع ما هو وقف احلف المشتري فيه **قال** بعضهم لا يسع بحوله  
 كما لو باع شيئاً ثم ادعى انه اجاب باعه بغير امر صاحبه فانه لا يسع دعواه وما  
 ذكر في المسمى ان المسمى اذا اقر ان ما اسراه مفسر أو مسجداً او طريقاً  
 للمسلمين والقدا القاضى اقران عليه ثم اقام البيعة على ذلك ليرجع باليمن  
 على بايعه **قال** لا بفعل الا المحض من محاصره فيه للعامه اشان  
 الى هذا القول **رجل قال** لغريمي لعنك هذا الدب وما اعلق  
 عليه فانه لم يكن للمسمى شيء من المتاع الذى كان في الدب وانما وقع هذا  
 على حصوف الدب **قال** ولذا لو **قال** لعنك هذا امامه من شيء فهذا  
 الاول سواء وان **قال** لعنك هذا الدب على ما فيه من المتاع فهو جائز  
 فدخل فيه ما في الدب من المتاع **رجل اسارى دجاجة بيضاء ولم يعض**  
**الدجاجة حتى يا صنت خمس مضاف فان قال اسراها بيضاء لغريمه**  
**فانه يفسم البيضة التي هي شئ على قيمه الدجاجة وعلى قيمه خمس مضاف**  
**معها فما اصاب الدجاجة من اليمن ياخذ الدجاجة كحصتها وما**  
**اصاب السبب ياخذ حصه ما يصيب السبب يعني يسلم له ذلك وسد**

الوجه

يلتزم

بأنه باع ما هو وقف  
 والله باع ما هو وقف

بقية البيض وان كان اسارى الدجاجة بيضاء لغريمه والمسلمة كالمسلم  
 لم يمل ذلك وكذا لو اسارى لخلأ بيمه من وطب لغريمه ولم يعض الغنم  
 حتى حلت دجاجة فان اليمن يفسم على قيمة الغنم والطب كالمسلم يفسم له من  
 ان وطب الحادث قد رما بيمه من اليمن ومصدق بالزنا وان كان اسارى  
 للخنزير وطب لغريمه فهو جائز ولا يفسد في شيء اذا كانت السجدة بين اثنين فباع  
 احدهما بيمه من احصى لا يجوز وان باع من الشريك جاز ولو كانت بيئته  
 فباع احدهم بيمه من احصى لا يجوز وان باع منها جاز ولا يجوز مع  
 القاضى مال المديون من نفسه ولا مع ماله من اليدين لان مع القاضى فضاء  
 وانه لا يصلح فاضياً في نفسه ولهذا الوجه اليدين من نفسه لا يجوز ولو ان  
 القاضى اسارى مال اليدين من الوصي او باع ماله من اليدين وقبض  
 الوصي جاز وان كان الوصي وصياً من جهة القاضى ولا يجوز البيع والقبض  
 للذى يحن ويغيب وعلى المبرسم والمعنى عليه الا اذا كان القائل وكيله وكله  
 في افاقته لان هذه العوارض بمنزلة اليوم في حق الحاكم **رجل باع مائة من**  
**من حليته هذا القطن لا يجوز ولو كانت الخنطة في سنبها فباعها جاز**  
**ولا يجوز مع النواة في القمح ولو باع حب قطن بعينه جاز كذا اختاره الفقه**  
**ابو الليث رحمه الله** ولو اسارى البذر الذى في جوف البطيخ لا يجوز وان  
 رضى صاحب البطيخ بان يقطع البطيخ ولو دح شاه فباع كشمها قبل السلخ جاز  
 وكان على البايع اخراجه وتسليمه الى المشرى والمشرى خيار الرويه فباعه  
 اسلف لؤلؤة فباع حبيها اللؤلؤ التي اسلفت ففسد السع وان كان المسمى  
 راي اللؤلؤ حياً اسلفت ولو كانت الدجاجة ميسه فباع اللؤلؤ التي في بطنها  
 بطنها جاز ولا خيار للمشرى ان كان رايها الا اذا غابت وان لم يكن المشرى  
 راي اللؤلؤ فله الخيار اذا رايها ولو اسارى لؤلؤة في صدق **قال**  
**ابو يوسف رحمه الله يجوز البيع وله الخيار اذا راي وقال** محمد رحمه الله  
 لا يجوز وعليه الفتوى **سأله** وجدي بطنها لؤلؤه ان كانت اللؤلؤ في الصدق  
 كانت للمسمى لان الصدق يكون عند اللص والكل يكون عند الحيوان يكون للمسمى

سجدة بين اثنين  
 فباع

وكذا الرزق اذا كان من ثلثه  
 فباع احدهم نصيبه من احد  
 شريكه لا يجوز وان باع  
 منها جاز

ما يظن  
 من جوار النمل

سأله عن رجل باع  
 من ثلثه

الوجه

الوجه



وان لم يكن اللؤلؤ في الصدق فالحق يكون المبيع ويكون في يد من له النقطه  
 ولو استردى وجازى في بطنها لو لم كانت للمبيع فقد دعه رجل من دار  
 على ان يلبس في بطنها من هذا الموضع الى باب الدار يكون فاسد او كذا  
 اشترط الطريق للاختي ومن موصعه وطوله وعرضه فان فاسد او لم يكن  
 ابيعك هذه الدار الا طريقا منها من هذا الموضع الى باب الدار  
 الطول والعرض جاز البيع بشرط الطريق لنفسه او لغيره لان الطريق  
 ما ياتي بعد الماء فلو كان جمع الثمن مقابله عند المستدعي فلا يفسد البيع  
 في الاول جعل الثمن مضافا لجميع الدار فاذا شرط منها طريقا لنفسه او لغيره  
 يسقط حصه الطريق من الثمن وانما مجهول نصيب الباقي مجهول الماري انه  
 لو قال لعيني بعثك بكذا ما لاف درهم على ان لي ربعه فان لم يدرى ثلثه  
 اربع العبد بثلثه اربع الثمن ولو قال بعثك هذا العبد بثلث درهم  
 كان للماري ثلثه اربع العبد جمع الثمن ولذا لو قال بعثك هذه الجارية  
 بمائة دينار على ان لي عشرها كان للماري تسعة اعشار وتسعة اعشار الثمن ولو  
 قال الا عشرها كان للماري تسعة اعشارها جميع الثمن ولو قال بعثك ارب  
 هذه بعشر الاف درهم على ان لي هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال  
 الا هذا البيت جاز السع لجميع الثمن فيما سوا البيت ولو قال بعثك  
 داري هذه الجارية على ان يجمع الطريق الى داري هذه الدار لا يجوز  
 ولو قال بعثك داري هذه الجارية الا طريقا الى داري الدار لا يجوز  
 طريقه مقدار عرض باب الدار الخارجية ولو قال بعثت منك هذه الدار  
 البناء لا يدخل البناء في البيع لانه رجع عن الاحاب قبل قبول المشتري فصح  
 رجوعه ولو باع ارضا لهذه الشجرة بعينها بقدر ارضها جاز البيع والمشتري  
 ان يمنع عن تدني اعضاء الشجرة في ملكه لان المستدعي مقدار غلط الشجرة  
 دون الزيادة اشترى امة وفي بطنها ولا غير البايع بالوصية فجاز صاحب  
 الولد بيع الجارية ولا يكون لصاحب الجارية شيء من الثمن فان لم يجر صاحب الجارية  
 بيع الجارية لا يجوز سعة لان الولد ما دام محتسبا لكون عمه له اجر الجارية فنصار

سابع  
 باع دارا على ان  
 فيها طريقا

بعثك داري هذه الجارية  
 الا طريقا الى داري الدار  
 جاز وطريقه مقدار عرض  
 باب الدار الخارج

جاء

كانه يقع الجارية واستدعي منها جرة وامعينا ولو اجاز صاحب الولد الجارية  
 بعد وفاة ذلك الجارية ان يرد لرب عبد الماري لا يكون له قسط من الثمن لانه  
 ولله المبيع يعود القبط وان ولدت عبد البايع اخذ الولد قسطا من الثمن  
 جلا في اسنانه ميقنا وتواضع على ان يكون لاحد مما حليته والمخر اضله كان  
 المصنف المحلي بينهما والخاتم مع المصنف ذلك ولو اشترى باء اذ اعلى ان احدهما  
 الاضطر والآخر البنا جاز كذلك فلو اشترى باءا او لواصعا على ان يكون احدهما  
 زلسه وجله وقوايمه ولاخر بدونه وتواضع على ذلك ولم يذكر البايع شيئا  
 فالكل لصاحب البدين لان البدين اصل وغيره عماله البيع ولو اتفقا على تواضع  
 ان لا حدما واسه وجله وقوايمه ولاخر لجمعه فهو بينهما نصفان لان كل  
 واحد من ذلك لا يحتمل الافراد بالبيع واحدهما ليس باصل وكان الكل بينهما  
 نصفان لان كل واحد من ذلك لا يحتمل الاخر بالبيع واحدهما ليس باصل وكان  
 الكل بينهما اذ باع الرجل شيئا وامنع من الاشهاد على البيع واختلف  
 المشايخ فيه **ل** محمد بن مسلم رحمه الله له ذلك ولا يجوز على **ل** كذا وكذا  
 محمد بن الا زهر شهيد اثنين ثم للشاهدين ان يشهدا على شهادتهما فان رجع الامور  
 الى القاضي ورأى القاضي لهما من الاشهاد كان له ولو امتنع المانع عن ثبته  
 الصك لا يجوز عليه وان كتب المشتري صكًا وجابا لعدول الى البايع وكلفه  
 ان لقدر ما لسع لسع البايع ان سمع فان الى ان تقتر احصى مجلس القاضي  
 فان اقر بالسع عند القاضي كتب القاضي له سجلا وشهد عليه رجل اعطاه  
 سماكه ثم القاهما في حصره وباعها ان امكن اخذها من غير صيد حارز البيع  
 والا فلا ولرباع خبره له بطريق الهواء ان كان داجنا لعود الى ملكه ولقد ر  
 على اخذه من غير تكلف جاز بيعه والا فلا باع المعصوب من غير الغاصب  
 ان قال الغاصب جاز ايدعي انه له ولم يكن للمعصوب منه شيء لا يجوز  
 وان كانت له ثمنه حارز بيعه ولا يجوز مع الايق الا اذا باعه ممن هو في يده  
 واختلف الروايات في بيع المرهون والمستاجر والصحيح انه موقوف  
 وليس للبايع ان يفسخ رجل باع دراع من تراب هذه الارض لحفرها للماء

بيع

اشترى دارا على ان لا يجرها  
 الا من ولاها البنا

ذلكم

بيع الرهون والمستاجر  
 موقوف



للأعرام

جلد ومي من سائل بيع اليهود ادر رجل آمن رجل لا من منزل ومي  
 لجملة المامور وباعه جازا لبيع فكل من الامور لا رضى حرمه كان ارضي  
 سعه وقد لا تقشور الرمان والسطح جبل فنه كويت او من جبل او جبل  
 من في الاشياء او حمل شيئا من اشجاره وباع ان كان الجبل مباحا جازا لبيع  
 الفساق والخطب لانه ملكه بالاحراز فملك سعه رجل اسرى ثوابه  
 بعرض ان وجد في الثواب ذهبا او فضة حاز سعه لانه باع مالا معلوما وان  
 لم يجد شيئا من ذلك لا يجوز لان الثواب غير مقصود اما المقصود ما فيه من  
 الذهب والفضة وقال ابو يوسف رحمه الله لا ينبغي للصايغ ان يأكل  
 من الثواب الذي باعه لان ما فيه مال الناس الا ان كان الصايغ قد زاد لك  
 في مناعهم بقدر ما سقط منه في الثواب وكذا الدهان اذا باع الدهن في  
 الاوقية باع طينا ما كلة الناس ان كان يمتنع به في غير الاكل حاز سعه وان كان  
 لا يمتنع به سو كذا الاكل لم يبعه عند البعض ولا يجوز سعه لم لا لو كلة لحمه ولا  
 سعه جلد ان كانت مينة وان كانت مذبوحة فباع لحمه او جلده حاز لانه يظهر  
 بالذكا حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد وكذا الصلوة معه هو المحار  
 وساح الاسباع به بان لو كلة سنورا او ما اسبه ذلك الا الحارز فانه لا يجوز  
 سعه لحمه ولا سعه شعيره ولا الاسباع بلحمه وان كان مذبوحا في بعض المواضع  
 انه لا يجوز سعه لحم السباع والكلب وذلك على ما اذا المالكين مذبوحا او ذاك المحمول  
 قول بعض المشايخ ولا بأس ببيع عظم الفيل وعظم كذا شيء الا عظم الذي  
 والحارز فانه لا يجوز سعه رجل اسرى من رجل ذجاجة تساوي عشرة بيضات  
 مضافا بعينها ولم يضمن الذجاجة حتى باصت عند ابي يع حسن مضاف فان  
 المسارى يرفع الثمن ويأخذ الذجاجة البيضاء الكاكية ولا يصدق بشي لانه  
 لو اسرى ذجاجة وحسن يضاف بعينها جازا لبيع كذا لو باع مضمنا بعينها  
 وان كان المسارى اسرى الذجاجة بحسن مضاف لغير عينها فان المسارى يصدق  
 بالفصل على ما قلنا وان كان البائع استهلك البيضا الكاكية فان المسارى  
 يأخذ الذجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضات لانه لما باشت خمس مضاف فملك  
 اي بثلاثي الثمن

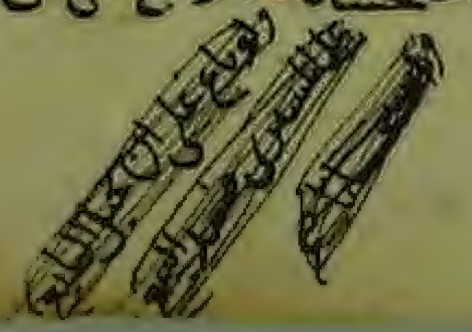
الاوعيه

اثنان في السلطان لكافة وخلافه لخصاف مقبولة في كماله فاذا كانت  
 قيمة الذجاجة عشرة مضافا لغير الثمن على الذجاجة البيضاء المستهلكة  
 الا ان يكون من الثمن وذلك لك مضاف وملك مضمنا من الذجاجة والبيضا  
 من الثمن فليسقط حصه المضاف من الثمن ولا فرق بين هذا وهذا  
 اذا كان من الذجاجة حسن مضاف بعينها او لغير عينها رجل اسرى طغا ما  
 مائة لا يعرف قدره فالوا لا يجوز سعه لانه ليس بمقابل ولا يحوز سعه  
 الماء وذهبه ولا سعه الطريق بدون الارض وكذا لك سعه الشرب وقول مشايخ  
 بلخ رحمهم الله سعه الشرب جاز ولا يجوز سعه الدهن في السمسم ولما سعه الحصار  
 في الحب **فصل في الشروط المفيدة** رجل ع ٢٠  
 على ان لا يصدقه المسارى او لا يصدقه او لا يصدق به كان فاسدا او لا بن  
 الى لى حاز السع ففسد الشرط وقال ابن شبل مده كذا السع والشرط  
 ولو بيع عبدا السرط ان لا يعطه لا يجوز عندنا فان استراه على هذا الشرط  
 واعطه سفل السع حار اتي قول الى حصعة وجمه الله ثمنه ولو باع ثوبا وعليه  
 على ان لا يريه عن ملكه مبيع او هبة او نحو حاز السع وبطل الشرط وان باع  
 عبدا على ان يصدقه من فلان كان فاسدا وان اسرى حاربه على ان يطاها  
 او لا يطاها الى الوصعة لفسد البيع فهما قول محمد رحمه الله  
 حاز السع فهما قول ابو يوسف رحمه الله انما بشرط الوطي حاز وان باع  
 سرط ترك الوطي لا يجوز وان باع عبدا على ان يطاها المسارى حاز وان باع  
 على ان يطاها خبيثا او لحما كان فاسدا ولو باع جارية على ان يستولدها  
 المسرى او باع عبدا على ان يدره كان فاسدا وكذا الوبايع سببا على ان يهب  
 له المسارى او يصدق عليه او يجمع منه شيئا او يقرضه فان فاسدا ولو باع  
 على ان يقرض فلانما الاجرة حاز ولو باع على ان يعطيه المسارى ما لثمن ذهبا  
 محمولا كان فاسدا وان كان معلوما فاعطاه الدهن في المجلس حار استحسانا  
 بالثمن ولو باع على ان يعطيه كسلا فان كان التحصيل حاضرا في المجلس وحضر قبل الاقرار  
 وكفل حاز استحسانا ولو باع على ان يحيل المسرى البائع على غيره بالثمن

بائع عبد على ان لا يبيعه  
المشتر

بائع طائر على ان يستولده  
المشتر ولو باع على ان يبيعه  
المشتر ولو باع على ان يبيعه  
المشتر ولو باع على ان يبيعه  
المشتر

ولو باع على ان يحيل البائع  
رجلا على ان يحيل البائع  
قياسا واستحسانا





فسد فيا شاة و جاز استعنتنا رجل باع لؤلؤ على الحارون من قبله ففسد هذا  
الشر لم يفسد في لؤلؤ الوان فيما ضمن التبعض وصف عار له الدرعان  
في الثوب يسلم الزيان للمسري كالباع لو باع على انه عثر في جوده لؤلؤ  
ولوباع شاة على الها حامل فسد الباع لان الولد زيان من عوبة و الفاضل هو  
لا يدري وجوده فلا يجوز ولوباع عبدا اعلى انه حار او كاسا حار الباع  
لانه شرط وصفا موعودا يعرف وجوه ولوباع جارية على انه يرى من الجبل انظر  
ولوباع على الها حامل نكلوا فيه قال **الفقيه** ابو جعفر رحمه الله ان كان  
الشرط من قبل الباع حار لانه سراه عن العيب وان كان الشرط من قبل المشتري  
من قبل المشتري كان صحيحا لا يجوز لان الشرط اذا كان مقصودا الزيان والها موهوم فسد الباع  
فما لو شرط الجبل في المهادر والمكدي روى مشاهير عن محمد رحمه الله انه  
قال **السع** حار الا ان يظهر المشتري انه يحتاج الى الظن وهذا انسان  
الي ما قال **الفقيه** ابو جعفر رحمه الله وروى الحسن عن ابي بصير رحمه  
الله انه اسارى جارية على الها حامل فاذا لم يبيسست تحامل كان الباع لازما  
وليس للمسري ان يردّها ووجه ما قلنا ان الجبل في الحواري عيب عند  
الناس فكان شرط الجبل بمنزلة شرط البراءة عن العيب فحوز السع في  
الصحيح من الحواري حتى لو كان في اليد يردّون في شري الحواري لاجل الاولاد  
كان فاسدا ولو اسارى جارية على الها مغنية حار السع لان ما شرط عيب  
في الحواري روى ان رجلا خطا الي محمد رحمه الله عاربه وقال اني اسارتها  
على الها تغني كذا وكذا فاذا لم يبيسست لا يعني شي قال **محمد** رحمه الله فم قال  
الباع قد لزمالك انما اخبرك عن عيبها ولهذا لو استهلك على رجل جارية  
معينه ضمن فمما عاربه معينه ولوباع جارية على الها اذا لم يبيسست **السع**  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يجوز السع وقال **الفقيه** ابو جعفر  
رحمه الله لا يجوز السع لانه شرط الصانع فحوز كما لو اسارى عبدا اعلى انه حار او  
كاتب والشر المشايخ رحمهم الله على هذا ولو استاجر جارية للظنون علي  
الها حامل لم يحزر السع لما قلنا **رجل** باع دارا اعلى ان يسكنها المالك شهرا

مع في عاربه

باع جارية على  
انه يبيسست  
محمد

من قبل المشتري كان صحيحا

شرط الجبل في المهادر

شرط جارية على الها

الجبل في الحواري

مع دارا اعلى ان يسكنها المالك شهرا

راودوه على ان يبيسست الباع لانه لو باع فاسدا او اسارى شاة او بغير  
عليها لكانت كذا فسد الباع وان اشترىها على الها حلوب روى الحسن  
عن ابي بصير رحمه الله انه حار فمكذ اذكر الطحاوي رحمه الله و به  
اجد الفقيه ابو الليث رحمه الله وروى عن سماعة عن محمد رحمه الله انه  
لا يجوز السع وهكذي ذكر الكرخي رحمه الله واليه مال **الصح** الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله ولو اسارى جارية على الها حلوب فحوز كما لو اسارى  
شاة اعلى انه حار او كاتب باع حيوانا واستثنى ما في بطنها فسد السع لان  
الحسن لا يجوز افادان بالعقد فلا يصح استثناء ولو اسارى جارية على  
ان الباع لم يكن وطيبها فاذا كان الباع وطيبها لزم الباع ولا يكون للمسري  
ان يردّها ولوباع جارية على الها ما ولدت فظهر انها كانت ولدت كان له ان  
يردّها باع عبدا اعلى ان يسلمه الباع الى المشتري قبل قبض الثمن كان فاسدا  
واختلفوا في العلة قال **ابو يوسف** رحمه الله لان العقد لا يوجب  
سليم المبيع قبل نقد الثمن اذ المالك الثمن مؤجلا فاذا اشترط ما لا يقضيه  
الباع فسد الباع وقال **محمد** رحمه الله انما لا يجوز السع لانه ضمن اجلا  
مجهولا حتى لو سمي الوقت الذي يسلم فيه المبيع حار الباع **رجل** باع شاة وقال  
بعث منك بكذي على ان احط ثمنه كذا اجاز الباع ولو قال **على** ان اهب لك  
من ثمنه كذا لا يجوز لان الحط يلحق باصل العقد فسق العقد بما ورا  
المحطوط ولذا لك الهبة ولو قال **بعث** منك بكذي اعلى ان تحط عسا  
كذا او قال اني وهبت لك كذا اجاز السع الهبة قبل الوجوب حط وفي الوجوب  
الاول شرط الهبة بعد الوجوب باع عبدا اعلى ان يودي الله الثمن في بلد  
اخر فسد السع لانه شرط اجلا مجهولا هذا اذا كان الثمن حالا فان باع بال  
الي شهر على ان يودي الله الثمن في بلد اخر جاز الباع بالف الي شهر وطل  
شرط الاقفا في بلد اخر لانه باع بالف الي اجل معلوم واما ذكر الاقفا في بلد اخر  
للعين مكان الاقفا ولعين مكان الاقفا فمما لا يحصل له ولا مونه لا يصح فان  
كان شيئا له حمل ومونه يصح لعين مكان الاقفا ولا يجوز الباع ايضا

شرط شاة  
على الها حلوب

حار الباع لان المهادر لا يصير  
غير هلاج صح

لان



رجل اسارى سيا على ان يحمله البائع الى منزل الاسرى ان قال له ذلك باجره  
 لا يجوز وان قال بالعار يستحق حازه لان ما له به لغرض من الحاله واللقا في  
 القارسيه لا يعرف ويكون شرط الحمل عند له شرط الايض اسارى خطيا في  
 قريه من اصحابها **وقال** موصلة بالبائع واحمله الي منزلي حازه السبع لان  
 هذه مشيئة وليس بشرط ان تاتى حمله وان ساء لم يحل **بائع** حصاه خرق  
 على ان يخرجه البائع حازه لو اسارى من خلقاني ثوبا وبه خرق على ان يخرجه  
 البائع ولتحمل عليه الرقعه جاز ولو اسارى من كرايسى كذا بائعا على ان  
 يقطع البائع قميصا وكسطة لا يجوز لانه عرف فيه خلاف فالقدم **رجل**  
 باع ارضا على ان المسارى ان احداث فيها حد ثامن استحقها اسان كان الباع  
 ضامنا لما احداثه المسارى كان الباع فاسدا لان المسارى انما يرجع على الباع  
 عند الاستحقاق بما احداثه المسارى اذا كان الحد زيانا كالبناء والغرس  
 والزرع ونحو ذلك اما ما كان نقصا كالخفر ونحو لا يرجع على البائع فاذا  
 شرط الرجوع مطلقا كان فاسدا **رجل** اسارى من رجل سكنى فان للبائع  
 في حاله **رجل** اخر من ثوبا ماله من عمن ضرره فداخره البائع ان اجبر  
 الخائف منه درهم ثم ظهر ان الاجر كانت عشره لزم البائع ولصاحب الخائف  
 ان يترك المسارى برفع السكنى من الخائف لانه ساعل ملكه وان كان المسارى  
 مصر ربه **رجل** باع دارا بشرط الفنا في سبع الدار فسد السبع لان البائع  
 لا يملك الفنا فلا يملك المسارى باع على ان فيها كذا اذا اخله فوجره المسارى  
 ناقصه حازه الباع وكحر المسارى ان ساء احد هاهنا بجميع اليمن وان ساء ترك  
 لان السجده دخل في سبع الارض سعا ولا يكون له قسط من اليمن فكذا لو باع دارا  
 على ان فيها كذا اذا اجتمع فوجره ناقصه المشتري جاز الباع وكحر على ان  
 هذا الوجه **ولو باع** ارضا على ان فيها كذا اذا اخله عليها ثمارها فباع الكل  
 بثمارها وكان فيها نخلة غير مثمره فسد السبع لان الثمر له قسط من الثمن  
 فاذا كانت الواحدة غير مثمره لم يدخل المهر وم في الباع فصار حصه  
 الباقي مجهوله فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي نهي مجهول فيفسد الباع

فغلا على حذره البائع وكذا  
 لو اشترى صم

لا يملك الفنا

ولو باع شاة مائة درهم فاذا ارجلها من الفخذ مقطوعه فسد الباع لان الفخذ  
 له قسط من الثمن فاذا لم يحدد حصه الفخذ من الثمن صار من الباقي مجهولا  
 فيفسد الباع **بائع** ثوبا على انه مصبوع بالعصفر فاذا هو اسوى حازه السبع و  
 حله المسارى قالوا باع اذا اعلى ان فيها بنا فاذا ايسافها حازه الباع وكحر  
 المسارى بخلاف ما لو اسارى ثوبا على انه اسوى فاذا هو مصبوع بالعصفر  
 فان فاسدا لان الصبغ لا يدخل في السبع فلا يسلمه البائع مع الصبغ فيباع  
 في المائة درهم ففسد كما لو باع دارا على ان لسانا فيها فاذا ايسافها يفسد الباع  
 لانه بعضه الى المائة درهم لما قلنا وكذا لو باع ثوبا على انه مصبوع بالعصفر  
 فاذا هو مصبوع بالزعفران فسد الباع **اذا** اسارى كذا بائعا على ان ساءه  
 الف فاذا هو الف وقمايه سلم الثوب للمسارى لان هذا زيان وصف  
 عند له زيانا **الدرعان** ولو اسارى على انه يسهل اسي فاذا اهو حياي خيال  
 المشتري ان ساء احده بجميع الثمن وان تاتى ترك لان هذا اختلاف نوع  
 لا اختلاف جنس فلا يفسد السبع وانما يحار لانه وحده مقادير شرط ولو لم  
 لو باع على انه وذاري فاذا اهو زنديجي بطل الباع لان الجنس مختلف فبطل  
 الباع كما لو اسارى على انه صروي فاذا اهو مروي ولو باع ثوبا على انه  
 خضر فاذا اخله خضر وساءه فطن حازه السبع لان السد اسع اللحية ولو  
 اسارى جرابا على ان فيه عشر من ثوبا قل لو كان ي فوجره اكثر لا يفسد  
 الزيان للمسارى فان غاب البائع قالوا اعزل المسارى من ذلك ثوبا واستعمل  
 الباقي وهذا استحسان اخذ به محمد بن حماد بن محمد بن طاهر المسارى اسارى  
 مولا على ان البائع لثمن من اليمن ولقايضا والمسارى سطر اليه  
 فظهر انه لثمن نصف من جاز السبع ولا خيار للمسارى لان هذا اما يعرف  
 بالعيان فاذا اعاينه اشعر الغرور وهو كما لو اسارى صابونا على انه محمد  
 من كذا جرح من الذهن ثم ظهر انه اخذ من اقل من ذلك والمسارى كان يظن  
 الى الصابون وثمنه لسرى وكذا لو اسارى قميصا على انه اخذ من عشره ادرع  
 وهو سطر اليه فاذا اهو من تسعة حازه الباع ولا خيار للمسارى لما قلنا

ي

الشرع في ثوبا على انه صروي  
 فاذا اهو مروي



ولو باع على اخذ ابر يسى فو رة المايغ على المساري فذهبه المساري فذهبه  
 فقدمه و قال وحده ما فضا ان كان تعلم انه اقتبس من الطوي لاسي على  
 الباع فكذا واذ لو كان النقصان بما حركى من الورى و لزم على الباع  
 من الحوا ولا حركى من الورى فان لم يكن المساري اقواته فكل في اختلافه  
 ان يمنع حصه النقصان من الثمن ان كان لم يمدد الثمن وان كان ممددا  
 رجع عليه بذلك القدر وان كان المساري اقواته فكل في امثاله و قد  
 اقل من ذلك وليس له ان يمنع من البايع شيئا من الثمن فلا يسهل رجل باع حياضها  
 ثم ظهر النصف تبعا فانه يخلو نصف الثمن لان الحب بما قدره الحنطة فكان  
 بايعا حنطة مقددة فاذا لم يجد البعض رجع حصته من الثمن وهذا بخلاف ما لو  
 اسوى بزمانه على انه عشرة ادراج فوجد اقل بحره المساري ان شاء اخذه جميع  
 الثمن وان شاترك واذ لو اساري حنطة مجموعته في ثلث فوجد حنطة دكانا فانه  
 يحركها كما في المدة لان المدى الما لا يقدريه الحنطة فكان له اصل في السع ما  
 كان موجودا واما لحال المكان الضرر اسارى من كره على الفاع عشرة ارطال فوجد  
 الباع على المساري ثم وجد المساري في بطنها حجرا او ثلث ارطال فالو الحار  
 المساري ان شاء اخذها وان شاترك و لزم لصان الوزن منه بحاله العيب  
 فحركها كالمساري لو ما على انه عشرة ادراج فاذا لم يسهل حرك المساري ان شاء اخذه  
 بجميع الثمن وان شاترك فان كان المساري سواها فكل ان يعلم بذلك يقوم المالك  
 عشرة ارطال و يقوم سبعة ارطال فترجع حصه النقصان من الثمن ولو اسارى ثمنه  
 على الحار حردا رخالصه فمضها و هوها فلم يكن له ان يرددها لان  
 فوات الشرط بحاله الحب ولو اسارى ثانيا على انه كتاب الكاح من الف  
 محمد رحمه الله فاذا هو كتابا لطلاق او كتاب الطب او كان الكاح لا من  
 مالف محمد بل من مالف مالك والحسن في زياده فالوا اخذوا السع لان الكتاب  
 هو السواد على ابيض و ذلك الجبس واحد واما بخلاف انواعه و اختلاف  
 النوع لا يمنع الجواز ولو اسارى ثانيا على انها نجبة فاذا امي معز جاز الباع  
 ويحرم المساري لانها حش و احد و لزم على الباع ان يملك احد ما لا يخفى في الزك

ولو باع على اخذ ابر يسى فو رة المايغ على المساري فذهبه المساري فذهبه

ولو باع على اخذ ابر يسى فو رة المايغ على المساري فذهبه المساري فذهبه

و يحرم المساري لانها حش و احد و لزم على الباع ان يملك احد ما لا يخفى في الزك  
 و لو اسارى على ابر يسى فو رة المايغ على المساري فذهبه المساري فذهبه  
 فقدمه و قال وحده ما فضا ان كان تعلم انه اقتبس من الطوي لاسي على  
 الباع فكذا واذ لو كان النقصان بما حركى من الورى و لزم على الباع  
 من الحوا ولا حركى من الورى فان لم يكن المساري اقواته فكل في اختلافه  
 ان يمنع حصه النقصان من الثمن ان كان لم يمدد الثمن وان كان ممددا  
 رجع عليه بذلك القدر وان كان المساري اقواته فكل في امثاله و قد  
 اقل من ذلك وليس له ان يمنع من البايع شيئا من الثمن فلا يسهل رجل باع حياضها  
 ثم ظهر النصف تبعا فانه يخلو نصف الثمن لان الحب بما قدره الحنطة فكان  
 بايعا حنطة مقددة فاذا لم يجد البعض رجع حصته من الثمن وهذا بخلاف ما لو  
 اسوى بزمانه على انه عشرة ادراج فوجد اقل بحره المساري ان شاء اخذه جميع  
 الثمن وان شاترك واذ لو اساري حنطة مجموعته في ثلث فوجد حنطة دكانا فانه  
 يحركها كما في المدة لان المدى الما لا يقدريه الحنطة فكان له اصل في السع ما  
 كان موجودا واما لحال المكان الضرر اسارى من كره على الفاع عشرة ارطال فوجد  
 الباع على المساري ثم وجد المساري في بطنها حجرا او ثلث ارطال فالو الحار  
 المساري ان شاء اخذها وان شاترك و لزم لصان الوزن منه بحاله العيب  
 فحركها كالمساري لو ما على انه عشرة ادراج فاذا لم يسهل حرك المساري ان شاء اخذه  
 بجميع الثمن وان شاترك فان كان المساري سواها فكل ان يعلم بذلك يقوم المالك  
 عشرة ارطال و يقوم سبعة ارطال فترجع حصه النقصان من الثمن ولو اسارى ثمنه  
 على الحار حردا رخالصه فمضها و هوها فلم يكن له ان يرددها لان  
 فوات الشرط بحاله الحب ولو اسارى ثانيا على انه كتاب الكاح من الف  
 محمد رحمه الله فاذا هو كتابا لطلاق او كتاب الطب او كان الكاح لا من  
 مالف محمد بل من مالف مالك والحسن في زياده فالوا اخذوا السع لان الكتاب  
 هو السواد على ابيض و ذلك الجبس واحد واما بخلاف انواعه و اختلاف  
 النوع لا يمنع الجواز ولو اسارى ثانيا على انها نجبة فاذا امي معز جاز الباع  
 ويحرم المساري لانها حش و احد و لزم على الباع ان يملك احد ما لا يخفى في الزك

ولو باع على اخذ ابر يسى فو رة المايغ على المساري فذهبه المساري فذهبه

ولو باع على اخذ ابر يسى فو رة المايغ على المساري فذهبه المساري فذهبه



ولا خسر المسمى ولو باع الصا ولم يذلل الخراج ولم يجعله شرطاً في البيع جاز  
 البيع ثم سطر ان كان خراجاً حراً استل ما بعد ذلك عينا في الناس بحكم المسمى  
 نسب العبد ان لم يكن كذلك فلا حرج له رجل باع ارضا على ان يبيعها في حرة  
 وعلى خراجيه فسد البيع وعلى فاس ما تقدم سعي ان يكون الخراج على البيع  
 ان علم المسمى انها ارض حرة اج فسد البيع وان لم يكن عالماً بذلك جاز البيع في  
 حرة باع خا لو ثا على ان غلته عشرون درهما فاذا امي خمسة عشر فاذا علمه ذلك ان  
 غلتهما فما مضى كانت عس من جاز البيع لان ما مضى لا يعتبر وان اراد بذلك  
 ان غلتهما فما مستقبل عشرون فسد البيع لان الشرط موهوم ففسد كما لو باع  
 حيوانا على ان ياكل لوم كلفت له اذ ان لم يسن من ان فسد البيع لان الناس يريدون  
 لهذا العلة فما مستقبل استوى استوى ارضا على ان يبيع نخلا خراجها ففسد  
 المسمى فاحذرها المصنع بالشفعة على طر البيع لهذا الشرط فاسد وفي  
 السع الفاسد لا يثبت للمصنع حق السعة ما لم يطل حق البايع في الاستاذ  
 فان كان اخذها بتراضها كان ذلك بيعا مبندا ان شرط في اخذها بالشفعة  
 ان يخل البايع خراجها فان لم ينفذ ان يرد والا فلا استوى فليسوم على ان  
 حشوها قطن ففتقها المسمى فوجد الحشو صوفيا اخلها فافتق له بعض  
 ففسد السع ووردها المسمى ووردها معها لعصا ان الفتق وقال بعضهم كور  
 البيع ويرجع بالنقصان لان الحشو مع وتغير النج لا يفسد السع وهذا اصح  
 استوى حورا على انه فاسد لا يجوز البيع الا ان يكون كذا استوى مثله للخطب  
 باع زرعاً وهو لعل على ان يرسل المسمى فيها دوا به حاز استحساناً وعليه القبول  
 وفي القياس يفسد وبه اخذ بعض المشايخ باع عدا على انه سعة من فلان كان  
 فاسدا وان باع على ان يبعه حاز استوى ارضا ثم اسع عن انفا المسمى وقال  
 استوى بها على انها حرة فان امي المص وقال باع عنها كما هي وما شرط  
 لك ساقا لقول قول البايع في انكار الشرط مع مبنية ما عجزا او قال بذا ان شرط  
 مي فروشم كعارنيست كان للمسمى ان يرد وكذا لو قال اسعك على ان يرجع على  
 بالثمن عند الاستحقاق كان البيع فاسدا لانه شرط ما يحالف معنى العقد

فان كان المسمى  
 باع حرة على ان غلته  
 عشرون

جائز ثم ظهر انه كان فاسدا قال  
 القاضى انوعى النسخ السع هذا  
 الشرط صحم النسخ

وهو سلامة السع للمسمى وسلامته الثمن للبايع رجل باع حرة  
 على ان يبعها نصف الثمن على ان يبعها سرح فان البيع سرحا  
 ففسد البيع فاسدا استوى ديكا ففجده يصح في عدا الوقت كان له ان يرد  
 وفسد الجواب ظاهر فما اذا كان يصح زمانه على المعتاد بحث بعد  
 ذلك عند الناس ذمى استوى ارضا من مسلم على ان يبعها سعة جاز  
 ما البيع وسطل الشرط وثلث للمسلم ان يبعه هذا الشرط وكذلك مع العصار  
 يضى ان يبعه خيرا لان هذا شرط لا يخرجها عن ملك المسمى وليس ههنا  
 احد يطالبه فحوز السع كما لو قال اسعك على ان يبعه مالا او يبع طعما  
 على ان ياكله المسمى ولو باع دارا على ان يبعها مسجد المسلمين فسد  
 البيع وكذا لو باع طعما على ان يصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج  
 عن ملكه الى الله تعالى وقد الوجب بشرط ان يحولها سفاه او مفسد للمسلمين  
 فسد البيع ولو باع بشرط على ان لا يبعها او بشرط على ان لا يبعها جاز  
 السع رجل قال اخبر ببع عبدك هذا من فلان على ان اجعل لك  
 مائة درهم جعل على ذلك فباعه من ذلك الرجل ولم يذكر الشرط في السع جاز البيع  
 ولا يلزمه الجعل وان اعطاه كان له ان يرجع منه وكذا لو قال ببع  
 عبدك من فلان على ان اهب لك مائة درهم رجل له على رجل دينار  
 استوى منه ثوبا مدسار على ان لا يجعله فضا ما عليه كان السع فاسدا  
 استوى حاربه على ان لا يمسوها الفضا او على ان لا يضرها او على ان لا يورثها  
 فسد السع رجل قال لرجل يفتك عبدى مالف درهم على ان يعطيه  
 عبدك هذا او قال على ان يجعل لي عبدك هذا فسد السع لانه شرط  
 الهبة في البيع ولو قال بعتك عبدى هذا مالف درهم على ان يعطينى  
 عبدك هذا اياه جاز ويكون ذلك زمانه في الثمن استوى بازا على  
 انه صود او كلبا على انه معلم صود ولا يجوز السع لانه عسى لا يصيد  
 ان قاله كان صودا قال اسعك هذا العبد على ان يبعه و  
 يعطينى ثمنه كان فاسدا ولو قال اسعك هذا بثلث مائة درهم

لان ذلك بعد عينا عند الناس  
 استوى بغيرا على انه لا يصح  
 فوجد يصح كان له ان يرد

الشرط بان ياعلى انه صود  
 او كلبا على انه معلم



وعلى ان يخدمني سنة او **ل** سلمته على ان يخدمني سنة او قال اسعك  
عدي هذا سلمته وتخدمك سنة كان فاسدا لان هذا بيع شرط فيه  
الاجازة وكذا لو قال **اسعك عدي هذا يخدمك سنة رجل** **ل**  
اسعك عدي هذا بالف درهم ويسعني عبدك هذا امامه دينار او **ل**  
اسعك عدي هذا بالف درهم وتب لي عبدك هذا فان فاسدا بجل  
باع ساعلي ان يسار به لنفسه لا يجوز السع ولو قال **لعت منك هذا**  
بما يتدبره سحتا ورسوخا السع اذا باع شيئا بالف درهم على ان يفرضه  
ولان الاحني لا يفسد البيع لان الشرط يجري من احدى العاقدين  
ومن الاحني ومثل هذا لا يفسد البيع ولا خيار للبايع ان لم يفرضه  
الاحني **رجل قال** اعطاه بع عبدك من فلان بالف درهم على ان يكون  
التمن على العبد فلان المساري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع  
**وقال** الكرخي رحمه الله يجوز السع ولو قال **بع عبدك من فلان**  
**بالف درهم على ان يضمن لك بحسن ما يه من التمن جاز ولو قال** **لعاك**  
**لعتك هذا العبد بالف على ان يفرضني عشر دراهم جاز البيع فلا يكون**  
ذلك شرط في البيع اذا اسارى سائس شرط ان كفيل فلان بالدرهم للمساكين  
فهو بمنزلة ما لو باع على ان يعطيه بالتمن رهنا او كفيل بنفسه ان  
كان الكفيل حاضرا في المجلس وكفيل جاز وكذا لو كان الرهن معلوما  
ولو باع على ان يعطيه بالتمن رهنا ولم يذكر الرهن كان فاسدا فان  
العضا على ايمان الرهن في المجلس او اعطاه المساري التمن حالا ولو  
شرط ان يعطيه بالتمن كحفظه جيد رهنا ولم يعين الكرخي رهنا  
معين ثم امتنع المساري عن تسليم الرهن عدا لا يحل لكن لما **لشرك**  
اما ان يدفع الرهن او فتمته او ففسخ العقد **رجل اسدى عبدا بالف**  
**درهم على ان يسعه التمن الى طه ايم فلامع بينهما فاعقده المساري في**  
الامام الملقب فلان مقدار التمن بعد ائتمنته لان هذا السع بمنزلة  
البيع بشرط الخيار للمساري ولو مضت الايام الثلاثة ولم يسقه التمن

الاحني  
باع شيئا على ان يفرضه

سئل  
بعك هذا العبد الف على  
ان يفرضني عشرة  
دراهم

بشرطه

بشرطه

ان لم يسقه التمن الى كذا  
فلا يصح

اشار في المادون الى انه يفسخ السع والصحيح انه يفسد ولا يفسخ حتى لو اتم  
بعد امام الملقب بعد اعنائه ان كان في المساري وعليه فتمته وان كان في يد  
البايع لا يفسد اعناق المساري واداسدي عبدا او بعد التمن على ان البايع  
ان يرد التمن الى الملقب امام فلا يصح بينهما حازا سحائنا وهو بمنزلة ما لو باع  
على ان البايع بالخيار طه امام ان اعقده البايع صح اعنائه وان اعقده المساري  
لا يصح ولو اسارى عبدا او فصد به وكل المساري حازا سحائنا لم يفسد التمن ان  
التمن عشر لوما فان الوكيل يفسخ العقد بينهما حازا السع لان الشرط لم  
يتم في البيع وبصح الشرط حتى لو لم يسقه التمن الى حقه عشر لوما فان للوكيل  
ان يفسخ ولو اسارى جارية على انه التمن بعد التمن الى امام فلا يصح بينهما وقض  
المساري فباع ولم يسقه التمن حتى مضت الايام الثلاثة حازا سحائنا والمساري و  
للبايع الاول على المساري الاول التمن كما لو باع لسط الحار للمساري لانه  
امام وكذا لو قبلها المساري في الايام او مات او قتلها احني خطا وعظم  
القيمة ولزم السع ولو كان المساري وطيبها ودامي بكر او تبت او جني عليها او  
اخذت لها عيب لا يفعل احد ثم مضت الايام الملقب فلان يسقه التمن خيار  
البايع ان شاء اخذها مع النقصان فلا يضمن له من التمن وان شاء ترك وانما  
تضمنها واختلها في السع الذي لسمه الناس مع الوفا اوسع الجازة **ل**  
المراسخ ورحمهم الله منهم الامام ابو نجاشي والقاضي الامام ابو الحسن علي  
السعدي حله حكم الرهن لاسمائه المساري ولضمن المساري ما اكل من ثمنه  
فلا يصح له الانتفاع ولا الاكل الا ان ابا حه المالك وسقط الدين خلافة  
اذا كان به واما لدن ولا يضمن الرمان اذا هلك لا بصنعه ولا لسائعه ان  
سرد اذا قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان  
ملغظه السع لا يكون رهنا ثم سطر ان ذكر شرط الفسخ في البيع ففسد البيع  
وان لم يذكر ذلك في السع وبلغا لم يفسد السع بشرط الوفا او بلغا لم يفسد  
الحاز وعندهما هذا السع عيان عن سعة عدا ثم فذلك وان ذكر السع  
من عدا سطر ثم ذكر الشرط على وجه المواعيد جاز البيع ويلزمه الوفا

لم

مطلوب مع الوفا  
واصله العلم بالبيع

وعندهما هذا البيع  
عيان عن مع غير لازم  
وكذا ان يبيع يكون  
فاسدا



باب في بيعه على  
غيره في البيع  
المعروف

عن الحسن لا يجوز ولو باعها على  
نفسه اقل من عشرة فوجدتها  
اقل جازم

في بيعه على غيره  
فإذا باعها

اشترى شيئا فابدا  
فقد ضاع ثم رده على البايع  
فبطل البيع فلم يقبله  
فاعاد الشراء الى المبتاع  
فبطلت عنه

بالوعد لان المواعيد قد تكون لازمة للحاجة الناس رجل باع سيفا وادان على  
ان يكون له حق جوارا العلو عليه حاز ذكره سمس الايمه المشرحة رحمه الله في  
النسبة فكذا الوبايع رجل رقبه الطرفي على ان يكون له بيع حق المرويه جاز  
بوماع حزيدي بذا ان شرط كي فرو وشندره ديواو باع بزيده ففسد البيع ولو قال  
له البايع اشر حتى ابني الخوايط ولا يجبر على التناكح بحار المسري اما لم يان ان  
شاه امساك وان ما ردد رجل اسرى حظه لعنه على انها عشره افقره فوجد  
لذلك جاز فلو استأثرها على انها اكثر من عشره فوجدتها اكثر حاز ولو وجدها  
عشر او اقل جاز وان وجدها عشر او اكثر لا يجوز وعن ابي يوسف انه يجوز  
ذكر المسائل في المالكين الكبير ولو اسرى ذرا على الها عشره ادرج جاز في حق  
قلنا رجل اسرى نصف ما في الحرم من العسل على الزراجاني على ان يكون خمس يده من  
فوجدتها كذلك وان اسرى مكيلا او موزونا على انه كذا فوجدته اقل جاز البيع  
فما وجد وهل تخبر المسري ان كان لم يفسد المشتري المبيع او مفسد البعض  
فان له ان يرد وان كان قبض الكل لا يخبر اسرى عدا على انه خصي فاذا  
هو فخل قال ابو حنيفة رحمه الله لا يرد وان اسراه على انه لخل فاذا لم يرد  
خصي كان له ان يرد ولو اسرى عبد الفوجله عنيته قال ابو يوسف  
رحمه الله له ان يرد وعلى من سأل البوب رجل اسرى دارا على انه ان رضى جوارا  
انه اخذ في احله فوافقه قال ابو الفهم المصنف رحمه الله لا يجوز البيع في  
قال ابو الليث ان سمي الجيران وقال ان رضى فلان وفلان الى طنة ايم لظن  
حاز والافلا اسرى عبدا على ان سرقته يكون على البايع ان يرد او جثوه عليه  
الى ان يستهل الحلال فحين قبل ان يستهل الحلال فزاد على البايع فلم يقبله  
فملك عند المسري قالوا البيع لهذا الشرط فاسد فاذا ارد على البايع محب  
ساو له يرد من ولاشي للبايع عليه رجل اسرى شيئا سرقا سدا او قبضه  
م رده على البايع ففسد البيع فلم يقبله فاعاد المسري الى يده له فملك عنده لا  
لزمه الثمن ولا القيمة وكذا الفاصب اذا ارد المعضوب الى المعضوب منه  
فلم يقبله فحملة الغاصب الى يده له فصاع عنده لا يرضى ولا يحد الغصب

بالحمل الى ماله اذا لم يصعد عند المالك فان وضعه تحت ساوله يده  
ثم حملة من اخرى الى ماله فصاع كان صامتا اذا كان في يده ولم يضعه امام  
عند المالك فعاد المالك حظه فلم يقبله فصار امانته في يده وقال ابو  
من سلام رحمه الله ان كان فساد البيع مفعلا عليه غير مختلف فيه فزاد على  
البايع يرد المسري عن الضمان وان لم يقبله البايع وان كان فساد البيع  
مختلفا فيه لا يبرأ المسري لا يقبل البايع او تقضا ان يرضى وقال ابو  
الاسكاف رحمه الله لا يبرأ الى الوهمان وقال ابو نصر اشبه لان احد  
المتقارفين مما كان محققا فانه لا يملك البيع لا يقبض او يرضا كما في جوار  
البلوغ وفسخ الجوار للعذر بخودك **فصل في احكام البيع**  
**القاسم** رجل باع حماره معا فاسدا فعاد البايع بعدما قبضه  
المسري متى حرم لا يعاقب لان اعاقب بايع صادف ملك المشتري فان قال  
من اخرى متى حرم عرفت لان الكلام الاول كان كافيا اذا كان محض  
من المسري واذا قال بعد ذلك في حرم فالكلام الثاني صادف بعدما  
عادت الى ملكه فعرفت وان لم يكن الكلام الاول محض من المسري لم يفسخ  
الكلام الثاني لانه لا يملك الفسخ بعينه محض من صاحبه اذا كان فيه عيب  
القبض وان كان قبل القبض فكل واحد منهما ينفرد بالفسخ لمحضر  
من صاحبه اما بعد القبض ان كان الفساد لمعنى في صلب العقد فلا  
سلب حارسا كالباع بالخبر والحزير ويخوذلك فله ذلك وان كان الفساد  
لشرط فاسد او لاجل فاسد فله ذلك في قول ابي حنيفة والى يوسف رحمه  
الله عليه ما وقال محمد رحمه الله ان كان الفسخ ممن له مفعول في الشرط  
فهو الاجل للعطاء والخيار المطلق ليعم فسخه محض من صاحبه وان لم يقبل  
الاخر وان كان الفسخ ممن ليس له مفعول في الشرط لا يفسخ الاقبول  
الاخر او بالعصا فكان الجواب في المسئلة الاولى على هذا التفصيل **رجل باع**  
حماره معا فاسدا فوالت عند المسري من غير ان يمان الحمار فان المسري  
يورد قيمتها ويورد الولد ايضا فلما لو كانت فاسدة يرد هاهنا ويرد ولدها اذا

كذلك  
لله بيعه على غيره  
وقال البايع في  
الفسخ



فصلت ورد فميتها لان المنة مقام الام وكذا لو القسب كذا في المنة  
 وروها مع القسب رجل يبيع غلاما مساوي خمس مائة بحسن مائة مائة فاسد  
 وقبضه المسري فازدادت قيمته لسعر فساد مساوي القائم بانه يفسد  
 ونعمه فمته يوم قبضه خمس مائة ولو غضب عبد المنة لما فازداد قسب  
 فمته من السعر الى الف درهم ثم ان العاصب استراه من المالك شرا فاما  
 ثم مات العبد فان كان وصل الغاصب الى العصب بعد ما اسراه كان  
 عليه الفان فان لم يصل كان عليه الف لان الزيان قبل الشرا لصير مضمون  
 بالقبض فلا بد من القبض بعد الشرا رجل اسرى امه شرا فاسد فلم  
 يقبضها حتى اعفها فجاز الباع اعتاد غنى على البائع ولا شيء على المسري  
 لانها قبل القبض مملوكة للبائع فموقوف اعناق المسري على احاطه البائع  
 لو اسرى عبد اشرا فاسدا فقال للبائع قبل القبض اعفقه عنى فاعفقه  
 البائع عنه كان العاقب عن البائع دون المسري وكذا لو اسرى حنطه  
 شرا فاسدا فامد المانع ان يلحقها كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاة  
 فامر البائع ببيعها ففزعها واو اسارى فغير حنطه شرا فاسدا فامر  
 فامر البائع قبل القبض ان يخلطها بطعام المسري ففعل كان ذلك فضا  
 من المسري وعليه مثلهما للبائع وهذا ذكر المسائل في المشتق رجل ع  
 عند اشرا فاسدا ثم ساقوا السبع بعد القبض ثم استراه المانع من القيمة ثم  
 مات الغلام عند المسري كان على المسري قيمة الغلام ولو قال ابراهك  
 عن الغلام ثم هلك الغلام عند المسري كان المسري يبري عن الغلام لانه  
 اذا ابراه عن الغلام فقد اخرج الغلام من ان يكون مضمونا وصار امانة  
 فلا يضمن عند الهلاك اما في الوجه الاول ابراه البائع عن القيمة وليس  
 عليه فمته قبل الهلاك فيبطل ابراه رجل اسرى عبدا اجاراه فمضه ثم  
 بعاه السبع ثم ان البائع ابراه المسري عن الثمن فذلك الغلام عند المسري  
 لا شيء على المسري لان في السبع الجائز الغلام بعد الاقال مضمون على المسري  
 بالثمن فاذا ابراه عن الثمن صح ابراهه اما في السبع الفاسد حتى المانع معا

الدم

فان اشترى السبع لاني القيمة وانه يخلط حنطه الى المنة عند الهلاك فاذا  
 ابراه عن القيمة قبل الهلاك فضا لانه قبل البيع فلا يصح حتى لو قال  
 ابراهك عن الغلام كان برما لانه لما ابراه عن الغلام صار الغلام وذبحه  
 فلا يضمن فمته عند الهلاك بطرح ما لو قال بعثك هذا الذي بعزته درهم  
 ولا يضمن لك العشرة ثم قبل المسري البيع حاز السبع ولا يبراه المسري  
 لا يبراه لان الثمن لا يبعد قبول السبع فاذا ابراه عن الثمن قبل القبول  
 كان ابراه السبع فلا يصح رجل اسرى لوماسرا فاسدا وقبضه  
 وطعنه فميتا ولم يخط حتى اودعه عند البائع فملك من المسري لفضل  
 القطع ولا يضمن فمته التوب لانه لما اودعه البائع فقد رد على البائع الا  
 ورد لمعان القطع لان الرد يحكم الفساد مستحق فاذا وصل الى البائع  
 ماى وجه وصل مع عن المستحق رجل اسرى دارا شرا فاسدا وقبضها  
 فحرق عند حرقها فاسدا ثم خاصه المانع الى القاضي فمضى القاضي  
 للبائع لعمه الدار يوم قبض المسري كان للشفيع ان ياحدها من المسك  
 سلك القيمة رجل اسرى امه شرا فاسدا وقبضها فوالت عنده من  
 غيره ولد افا عفيها كان على المسري فمته الام يوم القبض وفمته الولد  
 يوم الاعناق لان الولد كان امانة فمضمون فمته يوم الاعناق ولو قتلها  
 رجل وتوى ما عليه من المسري فمته الام ولا يضمن فمته الولد ثم يبيع البا  
 العامل بمعه الولد رجل اسرى امه شرا فاسدا وقبضها وروها حنطه  
 ودخل لها النرج ثم ان المانع جاء من المسري لفساد البائع فان القاضي  
 سقص السبع ورد الحاربه على البائع ولعزم المسري لمعان الروح و  
 مهر مثلهما والنكاح طار على طاله والمهر المسمى يكون للمسري على النرج  
 والله اعلم بالصواب اذا اسرى طعما شرا فاسدا وقبضه  
 سلكه ولا يجل له الحنطه وكذا لو اسرى حاربه شرا فاسدا وقبضها علمها ولا  
 يجل له وطها ولا يثبت الملك بالعقد الفاسد الا بالانصال القبض به فان  
 قضى في المجلس صح قبضه ما لم يثبت المانع وان قضى بعد المجلس ان قضى اذن

بري

بعثك هذا الذي بعزته درهم

رجل اشترى عبدا فاسدا وقبضه ثم ابراه  
 او قبله وقبضه يوم القبول والا فمضى يوم القبض بخلاف  
 يوم القبض كان عليه فمته يوم القبض بخلاف  
 الغصب

بيع







**قال** البايع لعلى عدي هذا البعير هل هذا او قال المسري اشتدته  
 مالف درهم وطل من حجر تكالفا واد اقلان قامت لها البدنة لو حذرت  
 البايع والاصل في هذا انه اذا اختلف الثمنان والبيع منه البايع  
 والمسري على ثمن واحد واد احدى البيعتين على ذلك فاعيد البيع  
**قال** قول من ينكر الفساد والبدنة منه الفساد وان كان الثمنان  
 من صنفان مختلفان واحدهما يفسد البيع فالبدنة منه البايع اذا كان  
 هو يدعي الصحة فان ادعى احدهما مع الوفا والآخر سعيابا تا كان القول  
 قول من يدعي السع البات فالبدنة منه الوفا لان مع الوفا اما ان يعارض  
 كما قال البعض او سعيابا فاسد كما قال بعضهم فان عارض سعيابا تا كان  
 القول قول من يدعي الصحة وان عارض ذهنا كانت البدنة منه السع الا  
 ان في الرهن والسع اذا ادعى احدهما السع والآخر الرهن كان القول  
 قول من ينكر السع ان اختلف العاقدان فادعى البايع ان المبيع كان  
 بشرط الخيار والبايع والآخر يدعي ان السع كان مائتا في ظاهر الرواية  
 عن ابي حنيفة رحمه الله **القول** قول من ينكر الخيار وعنه في روايه  
 انه ان كان البايع يدعي السع بشرط الخيار لنفسه كان القول قوله عند  
 محمد رحمه الله **القول** قول من يدعي الخيار والبدنة منه الآخر وان  
 كان المسري يدعي الخيار لنفسه والبايع يدعي السع كان القول قول  
 البايع في قول ابي حنيفة رحمه الله على الروايتين جميعا وان ادعى احدهما  
 السع عن طوع والآخر عن اكراد احله وافيه والصحاح ان القول قول  
 من يدعي الطوع كما في الصحيح والفاقد ولذا اختلفا على هذا الوجه  
 في الصحيح والافراد كان القول قول من يدعي الطوع والبدنة منه الآخر في  
 الصحيح من الجواب وهو **قال** بعضهم منه الطوع اولى وان اختلفا فادعى  
 احدهما ان السع كان تلجئة والآخر سكر التلجئة لا يقال قول مدعي التلجئة  
 الا بدنة ولا يستلحق الآخر وصواب التلجئة في السع ان يقول الرجل لعاني  
 اني اسع دارك منك بكذا او ليس ذلك بسع في الحقيقة بل هو تلجئة ولا يثبت على

ركب  
 اقصي اذا ادعى سعيابا  
 والاوسع بائنا

ط  
 القول من ينكر الخيار

ط  
 ادعى احدهما ان السع كان تلجئة

ط  
 صورة التلجئة في السع

ذلك ثم يبيع في الظاهر من غرضه في هذا البيع بكونه لا يخلو عنه مع الحازل  
 وعن محمد بن حماد في بيع التلجئة اذا افضل المسري العبد فاعيد له  
 اعتاقه ولا تشبه المسري من المالك لانه في الحكم معه له السع بشرط الخيار لها  
 رجله مع عله من رجل وتصادقا انه كان ابقا فعلى **البايع** لعلى عدي  
**وقال** المسري لعنديه لعد ما اخذته كان القول قول مدعي الصحة  
 لانهما يدعي الصحة وكذا الواسري خلا ثم ادعى انه اسراه بعد ما خلا  
**قال** البايع لا بدنه حين كان خيرا كان القول قول مدعي الصحة وان  
 اقاما البدنة كانت لهما على بيع العبد بعد الاخذ وعلى بيع الخنزير بعد  
 ما صار خلا اولى **فصل في بيع الموقوف** اذا باع الرجل مال  
 العتق عنه ما سوفف السع على ايجان المالك واسترط لصحة الاجازة فيام  
 العاقد من وقايام المعقود عليه ولا يسترط فام العتق ان كان العتق من  
 القود وان كان من العتق وض استرط فامه ايضا اذا مات المالك  
 لاسعد ما كان الوارث وعند ايجان المالك يملكه المسري مع الزمان التي  
 حدثت بعد البيع قبل الاجازة ولو عصب حاربه فباعها فمطعت يدها  
 ثم احاز المعصوب منه السع صححت الاجازة ولو ماتت ثم اطار بايع  
 الاجازة وحقوق العتق من نص العتق وعنه لو رجع الى العاقد وانهما  
 فسخ العقد قبل الاجازة صح فسخه واذا اهلك المسع عند المسري  
 كان للمالك ان يبايع منه وان شاء ضمن المسري وعند احتياك  
 بصين احدهما سري لآخر وان ضمن المسري فممنه بطل السع وان لم يشر  
 ان ساردا العتق من البايع ان كان نقدا وان ضمن البايع فممنه سفسر البيع  
 ان كان المسع في ضمان البايع عند السلم وان لم يكن المسع في ضمان البايع  
 قبل السلم وسلم بعد البيع ثم ابحار المالك لصان البايع لا يفسد مع  
 الفصولي وشر الفصولي لا يوقف وتكون مشرايا لنفسه وهو على وجوه  
 اربعة احدها ان يقول البايع لعف هذا الفلان الغائب مالف درهم  
 والقول الفصولي اسره فلان او لقول قبلت لفلان او قال قبلت

ط

الخيار

عند الاجازة



فلم يبق لفلان هذا العبد سوف يفتى على اطار الغائب ان اطار يكون الشرا فلا  
وان لم يبق بطل العترة والمان ان يقول المالك لعبد هذا امنا بكذي  
وما العترة الفضولي قبلت او اسارت ولوى الشرا فلان فان الشرا من عليه  
ولا سوف ولو قال الفضولي اسارت هذا العبد فلان بكذا او لا بايع لعبد  
ملك فله رواتان واصلان والصحيح انه باطل لا سوف ولو قال  
البائع لعبد من فلان بكذا او لا الفضولي اسارت لاجله او لا قبلت  
لاجله ابتداء المسارى فقال اسارت هذا العبد فلان فقال البائع لاجله او لا لاجله  
فانه سوف يفتى على اطار الغائب والرايع ان يقول المالك لعبد ملك هذا  
بكذا لاجل فلان وقال المسارى اسارت او قال المسارى او لا اسارت هذا  
لاجل فلان فقال البائع لعبد فانه سوف يفتى على المسارى ولا سوف ولو قال  
الفضولي اسارت هذا العبد فلان بكذا او لا لاجل فلان بكذا لاجل فلان بكذا  
واما سوف شرا الفضولي اذا اسارى لعبد خيار رجل اسارى عبدا  
واشهد انه اسارى لعبد فلان وقال للبائع اسارت ملك هذا العبد فلان  
فقال البائع لعبد وقال فلان قد رضيت ذكر المالك رحمه الله ان المسارى  
ان يمنع العبد من فلان لان الشرا وجد على العاقد فنفسه عليه فان  
سلمه المسارى الى فلان كانت العترة للبائع على المسارى وهو العاقد  
ولكن سلم المسارى الى فلان بعهده مع مستقبل جرى بين المسارى ومن  
فلان رجل باع ثوبا لعبد لعبد من من ابن صغير ما دون لنفسه او من  
عبد ما دون له في الحان وعلمه من اولاد من عليه ثم اخبر رث النوب  
انه باع ثوبه بكذي ولم يبق من من باعه فاحاز المالك قال محمد رحمه  
الله لا يجوز ذلك الا في عبده الذي علمه من لان الفضولي لو كان وكيل  
بالبيع لا يجوز بيعه من احد هؤلاء ما خلا عبده الذي عليه دين امرأة  
جاءت الي رجل لثوب درهم فمالت اشترى عبده الدراهيم هذه الدار لا  
صغير هذا او للصغير اب جي فاسترا الرجل لدار واجاز والدا الصغار  
ذلك قال محمد رحمه الله لدار المسارى واجاز اب الصغير باطله

او قبلت

بعت هذا

ان

فادام

لان القول هو البائع

ذكر هاتين المسألتين رجل باع عبده وطلبه ففقد المولى بعرض احبته  
لو يبنى بطله سوى المولى فلو كان له ثمن اطار المولى عند بطله اطار  
سقطه والمسارى ما لعبد يكون المسارى وعلمه فمه العبد لولاه لان قوله ذلك  
التي لا سوف يفتى فكان مسريا لمسيه قاضيا ثمة بالعبد بان المولى يكون  
مسريا لمسيه له رجل باع امته عن فو لدان عند المسارى ثم اطار  
فلان بالسبع فان الولد مع الام للمسارى رجل قال لعبد اسارت عبدا  
فقال من مسي ما لف درهم ومولى العبد حاضر فقال المولى قد احرق وكن  
قال محمد رحمه الله يجعل ظم المولى بيضا الساعه رجل باع  
عبدا لعبد فادانه فقال المولى قد احسنت واصبت ووفقت  
لم يكن كلامه اجارة للسبع وله ان يرد لانه ذكر على وجه الاستهزاء وان  
فمن المولى اطاره ولذا الوى ليعبدي مونه السبع قال  
محمد رحمه الله حرم المولى ذلك اطار السبع الا ان محمد رحمه الله  
قوله احسنت واصبت يكون اطار استحسانا دار من رجلين باع  
فضولي نصفها فاحاز احد الشريكين سعة قال محمد رحمه الله  
يحوز السبع في ربع الدار فرق محمد رحمه الله بين هذا وبين ما اذا  
باع احد الشريكين نصفها فان يحوز السبع في نصف الدار لان مع  
المالك النصف الى النصف الذي كان له اما مع الفضولي النصف  
الى النصف السالع واذا اطار احد ما صحف اطاره في ربع الدار  
رجل غصب عبدا وباعه من الرجل فاحاز المصوب منه سبع الغاصب  
ولم يعلم ما حال الغصب قال محمد رحمه الله يحوز السبع حتى يعلم انه  
هالك وهو قول ابى يوسف الاول رحمه الله ثم رجوع وقال البيهقي  
فاسد حتى يعلم ان العبد قائم فان قال المسارى كان العبد ميتا ولم  
الاطار وقال البايع رجلان بينهما صاب من طعام فباع احدهما  
فمن من الصاب وكاله المسارى لعبد اسع فاحاز الشريك سعة او لم يحوز  
حاز السبع ويكون جميع المبيع وان باع احدهما ففقدوا واجاز

ل







العبد والمساري لا يصح الا حارة وسطل السع ومن الموقوف اذا باع الممن  
 في مرض الموت من وارثه غنا من اعيان ماله ان صح حاربيته وان مات  
 من ذلك المرض ولم يكن الورثة بطل السع ومنها المرتبة اذا باع او اساري  
 يوقف ذلك ان قل على رده او مات او لحق بده الحرب بطل نصيبه و  
 ان اسلم حازه ونفذ سعة ومنها الراهن اذا باع الرهن او الاجير المبيع  
 المستاجر يوقف ذلك على احارة المرفق والمستاجر في اصح الروايات الا ان  
 المرفق يملك بعض السع ويملك احارته والمستاجر يملك الاحارة ولا يملك  
 البعض فان لم يكن المستاجر حتى السع الاحارة منها نفذ السع السابق  
 وكذا المرفق اذا لم يفسخ البيع حتى فك الرهن نفذ السع ولو كانت احارة  
 طويلة فباع ثم جاء ايام نفذ سعة عند التمساح وكان للمستاجر ان يخلص  
 المستاجر لا سيفا الاجرة المجمل فان كان المستاجر مما يجهل المصلاك  
 يملك عند المستاجر بعد الحبس لا يسقط الدين بخلاف الرهن وكذا الرجل  
 اذا دفع ارضه من ارضه مد معلومة على ان يكون البدر من قبل الغل  
 ثم يبيع من آخر فاجاز المرفق فو دعها الغايل او المرفق فباع صلب الارض ارضه يوقف السع  
 على احارة المزارع الراهن اذا باع الرهن ثم باعه ثانيا من رجل اخر  
 فاجاز المستاجر السع الاول او الثاني نفذ السع الاول وبطل الثاني  
 ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند اخر او اخر ثم اوهب وسلم او اعاد  
 فاجاز المرفق الاول الرهن الثاني او الاحارة او الحبس نفذ السع  
 وبطل ما سواه ومن النوع الموقوف السع بشرط الحصار **باب الخيار**  
 الحارات انواع منها حارة عقد المصولي وقد ذكرنا ومنها  
 حارة الشرط وحارة الوية وحارة العيب ومنها حارة لفرق المعقود  
 عليه بهلاك البعض قبل البعض والاحتقان اما حارة الشرط لصح السع  
 بشرط الحصار لاحد الغادين او لهما حصدا عندنا وكذا خيار الشرط  
 للاصني حارة عندنا وهو موقوف سله امام او اول وان شرط الحصار  
 الرهن سله امام فنفس السع في قول الى حصة رحمه الله كما لو شرط الحصار

الامر اذا باع المستاجر  
 والراهن اذا باع الرهن

ثم يبيع من آخر فاجاز المرفق  
 السع الاول والبايع يعلم ما  
 اجاز الاجر اذا باع المستاجر

ابد او قال صاحبه اذا ذكر او وقتا معلوما شهرا او سنة او اكثر حاز  
 وان شرط الحصار الى الليل او الى وقت الظهر او الى ليلة امام فان له الخيار  
 في جميع الليل ووقت الظهر او ليلة امام او الى ليلة امام ولا يصح الخيار  
 ما لم يضمن المدة في قول الى حصة رحمه الله وقول صاحبه لا  
 تدخل الغاية في الخيار ولو شرط لصاحبه حصة حصة حكم العقد أصلا وان  
 كان الخيار لاحد مما لا يثبت حكم العقد في حق من له الخيار حتى لو كان  
 الخيار للمبايع لا يخرج السع عن ملكه عند ناوخرج الممن عن ملك المساري  
 ولا يدخل في ملك البايع في قول الى حصة رحمه الله وفي قول صاحبه  
 يدخل ولو كان الحصار للمساري لا يخرج الثمن عن ملكه في قولهم ويخرج المبيع  
 عن ملك البايع ولا يدخل في ملك المساري في قول الى حصة رحمه الله و  
 عندنا يدخل بيان ذلك في مسائل منها اذا باع عبد احارته على ان يبيع  
 العبد مال الحصار سله امام فاعقب المانع العبد في الامام المله نفذ اعتاقه  
 في قولهم وسطل السع لانه اعقب ملك نفسه وان اعقب الحاربه حاربه ويكون  
 اسقاطا للخيار وسع السع في كلام واحد نفذ عنه فيها ولعمري فعه الحار  
 لها بها ولا يفسد اعتاق المساري لا في العبد ولا في الحاربه اما الحاربه لانها  
 خرجت عن ملكه عند ميم واما العبد لانه لم يخرج عن ملكه ببيعه ولو كان  
 الحصار للمساري كانت الاحكام على عكس هذا ولو كانت الحاربه يعتاق المانع  
 والعيار المانع العبد لا يعقب الحاربه ولو كانت روجه لا يفسد المانع ولو كانت روجه  
 لا يفسد المانع بينهما لانها لم تدخل في ملكه في قول الى حصة رحمه الله  
 الله ولكن لو اعتقها نفذ اعتاقه فيها ويكون ذلك اسقاطا للخيار ولو  
 قال لعبد ان اسار سلك فانت حريم اسراة على انه بالخيار سله امام عتق  
 عليه في قولهم جميعا وسقط حصاره والمسلم يعرفها معروفة ولو كان السع  
 بشرط الحصار لهما فانت احدهما لزم السع في حاربه والاخر على حاربه وخيار  
 الشرط لا يورث عندنا رجل يبيع عبده اسره في الدمه على انه بالخيار سله امام  
 امام ثم وهب الممن من المساري في هذه الحصار او ابراءه عن الممن او اسرك

الخيار

يكون الخيار للمبايع  
 السع وكلمة وكلمة  
 المساري ولا يفسد المانع  
 المانع سله امام  
 انه يفسد المانع  
 قال ذكرنا ما

وان اعتقها  
 وان اعتقها  
 والعيار المانع  
 العبد



من المساري شيئا بذلك الحسن ليصح شراؤه وإبراه وسطل حان لان  
 الثمن في اللزوم بماله الفرض ولو اسارى من غير المساري شيئا بذلك الثمن بطل  
 خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الحسن دينا فاداه المساري فمضى ونصيب  
 فيه لا سطل خياره وكذا لو كان الحمار للبايع فذبح المسح الى المساري لا سطل  
 خياره ولو كان الحمار للمشاري فابراه البايع عن الحسن لا يصح ابراه في ذبح  
 الى يوسف وقال محمد رحمه الله اذا سم السح بينهما محض ملك للبيعه او  
 باسقاط الخيار في مده سفل ابر البايع ولو كان الخيار للبايع او للمشاري  
 فعاد من له الخيار ان لم يفعل كذا فقد اطلت خياره فان ذلك باطلا  
 ولا سطل حان وقال الولي في حمار العبد ان لم اره اليوم فقد اطلت  
 خياره ولم يرد اليوم لا سطل خياره ولو لم يفعل كذا ذلك ولحقه قال اطلت  
 غدا او قال اطلت خياره اذا جاعل حمارا لغدا فلو في المسقى انه  
 سطل خياره قال وليس هذا كالاول لان هذا اوفى بحسب الاحكام  
 الاول رجل يبيع حماره على انه مال الحمار له امام سم اعفها او دبرها او  
 كائنها او وهبها وسلم او اجر كان ذلك لمضا للبيع وكذا اذا فعل  
 بالمسح ما يدل على استبقا الملك بان باشرها او وطئها او قبلا بشهوة  
 او بطر الى من حيا عن شهوة كان ذلك لمضا للبيع وكذا في خيار الرويه  
 والعبد ولو قال المساري قبلتها لغدا شهوة كان القول قوله ولا  
 سطل خياره والنظر الى الفرج من غير شهوة لا يكون ذلك باطلا للبيع ولا  
 اسقاطا للخيار ولو قبلت الامه بشهوة بطل خياره في قول الى حصفه  
 رحمه الله ان اقرا المساري الحمار قبلت شهوة وقال محمد رحمه الله  
 بفعل الامه لا سطل الا اذا قبلته فركها ولم يمنعها وان ادخلت فرجها  
 فرجيه وهو كانه او مطاوع بطل خياره عند الخل من له الحمار اذا باع  
 السح واسقط الحمار حار على كل حال فان صاحبه خاصا او غائبا واما  
 اذا افصح البيع ان كان صاحبه خاصا حار وان كان غائبا يوسف  
 فصح في قول الى حصفه رحمه الله عليهما ان علم صاحبه بذلك

اليوم

اورهنا وسلم صح

علم الاخر بذلك او لم يعلم ولو  
 كان الخيار للمشاري فعقل  
 شيئا من ذلك كان ذلك امضا  
 للبيع صح صح

الخيار

في مده الحمار حار وقال ابو يوسف والسابع رحمه الله عليهما يجوز  
 المسح على كل حال كالحمار امضا السح هذا اذا كان المسح المالك  
 وان كان مال المتعل حار كما قال ابو يوسف والسابع رحمه الله عليهما  
 وفي الاحقان الطويله اذا افصح احدهما في امام الحمار عند غيبه الاخر فالوا  
 يجوز واخذوا في ذلك لقول الى يوسف والسابع رحمه الله عليهما  
 ولو كان الحمار للمشاري ففصح احدهما لغيره محض صاحبه لا يجوز فصح  
 رجل اسارى ساعا على انه مال الحمار له امام ومضى المسح ما ذن البايع  
 او دعه المانع فذلك عند البايع بطل السح في قول الى حصفه رحمه  
 الله عليه وهو صاحبه يتم البيع وسقرا الحسن على المساري لو  
 كان الحمار للبايع سلمه المبيع الى المساري ان المساري او دعه المانع فذلك  
 عند المانع في مده الخيار بطل السح عند الخل ولو كان الباع ياتا فمضى  
 المساري المسح ما ذن البايع او بعد اذنه والتمس حال او موجد والمشاري  
 حمار دونه او عيب فادعه البايع فذلك عند البايع تم السح ولزمه  
 الحسن عند الخل رجل يبيع على انه مال الحمار له امام وسلم الى المساري  
 ثم غصبه من المساري لم يفسد ذلك فسخا للبيع ولا ابطالا للخيار رجل  
 باع عند اعلى انه بالخيار له امام على ان له ان يغله واستخدمه حار  
 وان فعل ذلك لا بطل حان ولو باع كوما على انه مال الحمار له امام على ان  
 ياكل من من لا يجوز السح لان العله والمنفعة لا يقابلها الحسن فله ان  
 يتلفا جزا من السح خلاف الثمر رجل اسارى ساعا ومضى منه ماله  
 له البايع بعد ايام اس مال الحمار وله الحمار ما دام في المجلس ويكون هذا  
 من له قوله لك اقاله هذا السح ولو قال انت مال الحمار له امام  
 فله الحمار له امام كما قال هو الصحيح رجل اسارى دسوط الحمار لنفسه  
 ولم يوف كان له ان يمسح السح ولم يكن ذلك للبايع وان شرط الحمار  
 اكثر من مده امام فسد البيع في قول الى حصفه رحمه الله والسابع رحمه  
 الله عليهما فان اسقط الحمار في الامام الثلثه او اعق العبد او ما

غيا

تذكر



والجواب ان المسئلة في لو ان جرت به ملكوتك لزم ان يبيع سقيا يشع طائرا  
 لحي ولو ان حصة وجهه الله ولم يرضه الله وان حذفت به عند المهاد  
 في الامام السليمان ع ان كان عسا احتمل به والى في هذه الحكاية وقال  
 لا سطل حيان الا انه لا يملك الرد قبل زوال العيب وان حذفت به عند المهاد  
 كمال الزوال لزمه السح رجل اسارى سياتي رمضان على السقيا  
 بلسه ايام بعد شهر رمضان فسد العقد في قوله الى حصة وجهه الله لان  
 عنده ما قبل الشهر يكون دخلا في الحار فصار عذله شرط الحيا والحق  
 امام ففسد العقد عنده وقوله محمد له الحار في رمضان ولسه  
 امام بعد رمضان وكوز السح وكذا لو كان الحار للمابع على هذا الوجه  
 ولو شرط المساري على البايع فعاد الحار لك في رمضان وذلك الحار بلسه  
 امام بعد شهر رمضان فسد السح عند الخلل لانه لا وجه في صحيح هذا  
 رجل اسارى ساه او يقر على انه مال الحار بلسه امام فطلب لبيها روى ابو  
 يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله عليهما انه سطل حيان وقوله لو لو  
 لا سطل حيان حتى يشرب اللبن او يشرب الماء ولو اسارى حاره على انه مال الحار  
 بلسه امام فمضاه فذغاتها الى فراشه فسد لا سطل حيان ولو باع رجلا على  
 انه مال الحار بلسه امام فطحن المابع فيها كان صحيحا للسح ولو كان الحار للمساري  
 فطحن فيها ليعرف مقدار الطحن لا يفسط حيان وان زاد على مبيعها  
 ذلك عند قلة الماء وكثيره بطل حيان وذكر النعمه او حصره ان زاد  
 على لوم وليله كثير وما دون ذلك قليل ولو اشركي ثوبا على انه مال الحار  
 او حاكم ما فليس التوب واستخدم الخاكم من لا سطل حيار الشرط وان استخدم  
 مري من او لبس التوب مرتين او ثلث مرات فانه مري من بطل حيار الشرط  
 المابع في م ولو ذك الله ابيه ليسقطها او يردّها على الفاس بطل حيان وفي  
 لا سطل ولو باع عبدين على انه مال الحار فمضاه فسد السح لان  
 احدهما او اسحق لا يحوز السح في الثاني وان تراصيا على احاط السح لان  
 السح بشرط الحار غير منعقد في حق الحكم فاذا هلك احدهما طاب الاحاد

لو ان جرت به ملكوتك لزم ان يبيع سقيا يشع طائرا

او قال المابع للمشتري لا خيار  
 لك في رمضان وكذا الحار  
 بلسه ايام بعد رمضان

وكذا لو كان الحار للمابع فدعاها  
 الى فراشه لا يفسط حيان

في الثاني ساه له اسداه الصفار الحار فلا يجوز ولو قال المابع في حرم  
 المبيع من نصف السح في هذه الحصة او قال لعصبة السح في احد ممتا  
 فان لعصبة ماطلا كانه لم يملكها بعصبة وفي الحار ممتا وهذا الوامع عدا  
 ولا يراعي انه مال الحار بلسه امام ثم قال لعصبة السح في نصفه كان ماطلا  
 في السح بلسه امام رجل له دار فيها رجل سلكها ما حرق فيها من رجل على ان  
 المساري مال الحار بلسه امام ورصى به الساكن وطلب المساري الاجر من الساكن  
 في بيت الحار فان له ذلك امضا للسح ولو اسارى دارا هو ساكن فيها على  
 انه مال الحار بلسه امام فدام على الساكن لا سطل حيان ولو ابتدأ الساكن  
 بطل حيان رجل اسارى حاره على انه مال الحار بلسه امام فمضاه تم جاجاز  
 وقال هي التي مضاه وانكر المابع كان القول قول المساري وليس له  
 في المابع ان يتملك الحار به ويطأها لان المساري حين ردّها على المابع  
 قد ملك الحار به منه فللمابع ان يرضى بهذا الملك وكذا القصار  
 اذا رد لوب بنفسه على صاحب التوب وقوله هذا التوب وكذا  
 الاسكاف رجل باع بيضا او فريدا على انه مال الحار بلسه امام فخرج السحن  
 فزخا او صار الكفرى ثم اتي من الحار بطل السح لانه لو باع من غير  
 حار سحن به المابع ولو باع الحار كان له ان يلزم المساري بعد التوب  
 ولو كان الحار للمساري والماله بجالها لقي حيان لان المساري لا يفسط  
 بقا الحار ولو اسارى قصيلا شوا با تا فصار حيا قبل المص بطل  
 البتيع في قوله الى حصة وجهه الله ولا سطل في قوله الى يوسف  
 رحمه الله رجل اسارى عبدا شرا با تا فلما تم السح بلسه امام قال المابع  
 للمساري وقد جعلتك مال الحار بلسه امام بعد شهر وقوله الى يوسف  
 ومحمد رحمه الله عليهما الحار من ساهه شهر او ثلثه امام وقوله  
 الى حنيفة رحمه الله مطلق الحار كذا قالوا وفسد العقد ولو الحقا بال عقد  
 الصحيح كان الحار بشرط فاسدا بطل الشرط ولا يفسد العقد  
 في قوله الى يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وقوله الى حنيفة رحمه الله

تذكر  
 ان مال الحار بعد  
 العقد

الحار القاسم  
 الحار القاسم



بالحق الشرح الفاسد فلفسد السع ولو الحق ما لمفسد الصحيح شرطا  
حائزا او حار حائزا بلحق في قوله رجل باع ارضا على انه بالخيار  
ملكه امامه او لقاضا ثم ان المتابع لمض السع في الامام الملك سقى الارض  
مضمونه ما لعمه على المسمى وكان للمارى ان يجلسها لاستيفاء التثمين  
دفعه الى المتابع فان المتابع بعد ذلك للمارى في مزاعه هذه الارض منه  
فزرعها لصار الارض امانة عند المسمى وكان للمتابع ان ياخذها فزرعها  
ان ساقبل ان لوذى ما عليه من الثمن ولا يكون للمارى ان يجلسها لاستيفاء  
الثمن الذي كان على المتابع لان المسمى لما زرعه ما دون المتابع صار  
قائه سلمها الى المتابع رجل اسارى حارسه على انه بالخيار ملكه امام  
فولد عند المسمى بطل خياله وان كان الولد ميتا ولم يسمها  
الولاد لا سطل حارسه ولو حدث الريان عند المسمى في ذان المبيع  
قال لمن وكوذلك بطل حارسه في قوله الى حصفه والى يوسف زحمه  
الله عليهما رجل اسارى عبدا على انه بالخيار ملكه امام فمرض العبد  
المسمى ثم ان المسمى لم يمت المتابع وقال للمتابع لمض السع وردت  
عليك العبد فلم يزل المتابع ولم يرض فان مضت الابام الملك والعبد  
مرض لزم المسمى وان صح العبد في الامام الملك ثم مضت الامام  
الملك قال للمسمى ان يرد العبد على المتابع بذلك الرد الذي كان  
منه رجل اسارى ذاب بالخيار ملكه امام فمرض حواقرها واخذ ساقا  
من عرقها لا سطل حارسه ولو زرعه بطل خياله رجل اسارى سبا على  
الله بالخيار ملكه امام في المسمى في الامام ابي باب المتابع ليرد المسع فاشي  
المتابع منه فطلب المسمى من القاضي ان يصب خصما عن المتابع ليرد  
عليه الخلفوا فيه قال لعصم مضمون خصما نظر المسمى وقال محمد  
من حله رحمه الله لا حله القاضي الى ذلك ولا يصب خصما لان المسمى  
لما اسارى ولم ياحد منه ودلا مع احتمال العبد فقد ترك النظر لعمه فلا  
نظره فان لم يصب القاضي خصما وطلب المسمى من القاضي الاعذار

اذن

وزهب

عن محمد رحمه الله انه روى ان في رواية حبيب القاضي الى  
ذلك فسعت من ابي اسدي على باب المتابع ان القاضي لم يزل ان  
خصمك فلا تامة من ان يرد السع عليك فان مضت والامضت السع فلا  
سعت القاضي السع من عرا عذار وفي رواية لا يجيبه القاضي الى الا  
الضا فضل محمد رحمه الله كيف لصنع المسمى قال سقى للمسمى ان  
يستوثق فما حذمه ودلا لقه اذا طاف العبد حتى اذا عاب المتابع  
يرد على الوكيل وان اسارى شيئا يفسد الله الفسار على انه بالخيار  
ملكه امام في الفسار لا يجازي المسمى على شيء وفي الامام ان لعالم للمسمى  
اما ان لمض واما ان ناخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى يجز السع  
او لمض المبيع عندك ومض عندك دفعا للضرر من الجاسان وهو نظير  
ما لو ادعى في يد رجل شيئا يفسد الله الفسار على انه بالخيار ملكه الطريبي  
ومخوها ومحمد المدعي عليه واقام المدعي الملك على ما ادعى وخاف  
فساكه في مده التزكه فان القاضي يامر مدعي الشرا ان ينفذ الثمن  
وما حد الملك ثم يبعها من اخو وما حد منها ونضع الثمن الاول والثاني  
على يد عدله فان عدلت الملك لمضى المدعي الشرا بالثمن الثاني ويدفع الاول  
الى المتابع وان صاح الثمنان عند العدله نضع الثمن الثاني من  
ملك مدعي الشرا لان مع القاضي كسبه ولو لم يعد له منه مدعي الشرا  
فانه يضمن قيمه الملك للمدعي عليه لان السع لم يصب شيئا من اعداء  
بحمه المبيع فكون مضمونا عليه ما اتمه وهذا قول الى يوسف رحمه  
الله ولو باع سارا يفسد الله الفسار سعا باقا ولم يصبه المسمى  
ولم يصب الثمن حتى غاب قال المتابع ان يبعه من اخو ويحل للمسمى الثاني  
ان سارى وان كان لعالم بذلك لان المسمى الاول رضي لهذا السع و  
الضخ دلا له فحل للمتابع ان يبيع واذا حل للمتابع ان يبيع حل للمسمى  
الثاني ان سارى رجل باع عبدا على انه بالخيار ملكه امام ثم اضره العبد  
على سع لم سطل حارسه لانه لا يملك فسخ البيع عند عدله صاحب رجل باع شيئا



باب في ما يوجب  
الفساد في البيع والشرط

يُشترط في البيع على انه بالخيار بله امام له ان يفسد الاجل من وقت سقوط الخيار الى  
من وقت العقد وكذا لو كان الخيار للمساوي ولو باع دابة على ان  
المساوي بالخيار بله امام ولله ان يفسد فان السمع يطلبه لفسده وقت  
العقد اذ اعلم بالبيع لا وقت سقوط الخيار وفي سح المصولي يطلب  
الفسده وقت الاحاق وفي البيع الفاسد عند المطاع من الخيار اذا  
وفي الهبة شرط العوض روي ايتان في رواية يطلعه عند المصلي في  
رواه عند العقد وهو الصحيح في المسائل وباتي في باب الفسخ  
دخل باع دارا على انه بالخيار بله امام فصالحه المسري على دراهم  
سماه او على عرض لعينه على ان يسقط الخيار ويخصي البيع حاز ذلك  
ولكون زمانه في اليمن وكذا لو كان الخيار للمساوي فصالحه البايع على  
ان يسقط الخيار ويحط عنه من العكس الا ويزيد هذا العرض لعينه  
في البيع حاز ذلك الوكيل بالبيع اذ باع على انه بالخيار بله امام او  
الوصي باع على انه بالخيار بله امام او المرحل باع بنفسه وشرط الخيار  
لعينه فمات الوكيل او الوصي في الامام الثلثة او مات الموكل او الصغير او  
مات الذي باع بنفسه او الذي شرط الخيار في الايام الثلثة قال محمد رحمه  
الله نعم البيع في جميع ذلك لان لكل واحد منهم حق في الخيار والجنون  
في هذا اجماله الموت ولو باع الاب او الوصي مال التيم على انه بالخيار  
بله ايام قبله التيم في ملك الخيار قال ابو يوسف رحمه الله  
نعم البيع وسقط الخيار وعن محمد رحمه الله فله ان يفسد في روايه  
لو كان الخيار للتيم ان شاء فمض البيع وان شاء ارجا في ملك الخيار  
ولعد المضاعف ويكون هذا خيار الاحاق لا خيار الشرط وفي رواية  
يسقط خيار الشرط الى التيم وهو ما لا يامر الله كما كان وفي رواية سمي  
الخيار للاب ان لعن البيع في المدة او ارجا حاز وان لم يضع شيئا حتى مضت  
المدة ثم البيع والمكاتب اذ باع على انه بالخيار بله امام ثم عجز او العبد  
الملاذون اذ باع بالخيار بله امام ثم حجروا على المولى ثم البيع وسقط

ن  
ن  
ن

الخيار وسقط باع عند اعلانه بالخيار بله امام ثم في البيع للمساوي  
ان دعوات المدين فاشق حوله من ذلك كله لمض البيع ولا ابطال الخيار  
وكذا لو كان الخيار للعبد من حرا وهذا العبد له آخر ذلك لو كان  
الخيار للمساوي لم يفسد بذلك رجل اسرى عدا على انه بالخيار بله امام  
المساوي من اجرت شرا او شئت اخذ بطل حان ولو قال له هويت اخذ  
انه اخذت او اردت او قال اعني هذا او قال قد وافقني لا سطل  
فخلفه رجل اسرى حيا على انه بالخيار بله امام فانفسخ منه لنفسه  
لا سطل حيان لان الحاب لا يسري لاحل الفسخ منه وانما يسري للفسخ  
والخلف فلا سطل حان قال الساج اذا اسرى دسحا على انه بالخيار  
بله امام ثم دطره لقوس الدساح لا سطل حان ولهذا لو افسخ من  
كتاب الغار ولم يرفعه ولم يجز له لا لصار غاصبا وان افسخ لعنه لا  
حيان قالوا ولو قيل بالانقاسخ سطل الخيار وما للدرس لا سطل حان  
فله وجه يجوز الاحتج به لان في الحيا به استعمال اما الدرس بلون للطر  
والامتحان له هل هو صحيح ام لا بلون بماله الاستخدام مرة واحدة  
وذا لم يسطل الخيار من له خيار الشرط اذ قال ابطال خياره  
بطل حيان ومن له خيار الرونة اذ قال ابطال خياره لا سطل حيان  
رجل اسرى ثوبا على انه بالخيار ثوبا وقصه ثم حارب بالخيار وقصه  
عيب فقال البائع ليس هذا الولي وقال المسري لا بل هو ثوبك قال  
الوصفة قال ابو يوسف رحمه الله علمهما القول قول المسري والله  
للبائع وكذا لو كان الخيار للبائع وكذا اذا المدين في بيع خيار شرط  
وان ارجا برون بخيار الرونة وان كان برون بالرد بالعيب والقول فيه  
قول البائع ولو باع حاربه على انه بالخيار بله امام فاكتسب اكتسابا  
عند البائع او عند المسري او ولد او لاد افاق الكا بدور مع  
الاصل المبيع منهما يكون الخلل للمساوي وان افسخ البيع منهما  
يكون البائع ولو كان الخيار للمساوي فاكتسب اكتسابا او ولد او لاد

اورضيت اخذ



عندنا في كل الجواب ان القسمة عند المساري ذكر في الكتاب ان الكسب  
 في المساري في البيع منهما او اسقط منهما لان عندنا في كل الجواب ان الكسب  
 لا يمنع دخول البيع في ملكه مما له جوار الروية والعيب عند الظل اما على قول  
 الى حصة ربحه لله بدور الكسب مع الاصل لان عندنا في كل الجواب ان الكسب  
 دخول البيع في ملك المساري ولو اساري عبدا على انه بالخيار لم يملكه امام  
 عند المساري بطل خيار المساري في قول **الحصة ربحه لله ولا سطر في**  
**قول** حصة ربحه لله وعن ابي يوسف ربحه لله في رواية ولو قطع الباقي  
 قبل التمسك الى المساري لا يبطل خيار المساري عند الكل ولو قطع احدهما  
 بطل خيار المساري عند الكل وجعل اساري عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان  
 الساعين بالخيار فمضى كما لم يمسح ولم يرض الاخر لزمهما البيع في قول **الحصة**  
 ربحه لله **وجعل** اساري عبدا على ان البايع بالخيار ثم مات المساري فاحاز البايع  
 عن البايع ولا يورث اباه **فصل في حصة الروية** خيار الروية ثبت في كل  
 عن ملك العقد كمثل الفسخ كالباع والاباح والفسخ عن دعوى المال  
 وكانت الحاز في البيع المساري ثبت للبايع في اليمن اذا كان عساقا والمكيل والمور  
 اذا كان عساقا فهو عساق له ما من الاعيان وله من الذهب والفضة والواقي  
 ولا عساق حاز الروية مما ملكه من النعم كالسليم والدرهم والدينار ولا ثبت  
 حاز الروية في كل عن ملك العقد كمثل الفسخ بالمرد كما لم يرد وبدل الخلع والصلح  
 عن المتصالح من له حاز الروية اذا افضح العقد قبل الروية صح فسخه وان اجاز  
 العقد وبطل الخيار قبل الروية لا يصح ابطاله حتى لو اراه بعد ذلك كان له حاز  
 الروية والفسخ بخيار الروية يصح من عارضا ولا رضاء وهو منخ غل خيار قبل  
 الفسخ والعقد ولا يورث خيار الروية لا لا يورث خيار السطر ولا يورث خيار العيب  
 ولا يورث خيار الروية ولو قبل سفي الى ان يوجد فاسطلة وسطر بما سطر به حاز  
 السطر كالمسافر والبيع والاحاق والرهن فان باع بعد الفسخ قبل الروية ثم رد  
 عليه لم يمسح فاضي او ما هو منخ من كل وجه وكل الرهن وانقضت الاحاق لا يعود  
 حاز الروية في هو الصحيح ولو باع بعد الروية على انه بالخيار لم يملكه امام او عرصة غل في بيع

عساقا او دينارا او مكيلا او موزنا  
 اذا لم يكن معينا وهو غير  
 الدراهم والدراتين  
**دكن**  
 الفسخ بخيار الروية  
 خيار الروية والسطر  
 لا يورثان ويورث  
 خيار العيب  
 حاز الروية بطل خيار  
 به خيار السطر كما لا يورث  
 والبيع والاحاق  
 والرهن

او هبة ولم يسلم بطل خياره وان فعل سائر ذلك قبل الروية لا يبطل خياره  
 ان هلك بعض البيع عند المساري بطل خياره لان حاز الروية من البيع تمام الصفقة  
 فاذا تعدى ذلك اليه من الملاك او بالبيع سطر خياره ولو عرصة غل في البيع  
 المسح بعد الروية بطل خياره عند محمد ولا سطر في قول **الحصة ربحه لله ولا**  
**سطر في قول** حصة ربحه لله بعد ما رآه بطل خياره ولو ارسل رسولاً لم يمسح فسخه ليهول  
 الوكيل لا يبطل خياره ولو قل ودلا يمسح فرائي او فسخه بطل خياره ولو قل في قول **الحصة**  
**ربحه لله** كان الوكيل عاقدا فسخ ما رآى لم يمسح لئلا يفسد خياره ولو قل الوكيل  
 في حصة ربحه لله عليه في الوكيل ما لم يمسح لئلا يفسد خياره ولو قل الوكيل  
 بعد الروية كما لو فسخه الوكيل قبل الروية لم يفسد خياره ولو قل لا سطر خياره  
 الموكل وجميعوا على ان حاز الفسخ لا سطر بطل خياره الوكيل بعد العلم بالعيب  
 ولو اساري سائرهم ثم وكل رجلا بالروية وقال له ان رضىته فخذ لآخر  
 ذلك ولا يكون روة الوكيل ما لروية كروية الموكل الوكيل المثل اذا اساري سائر  
 كان رآه الموكل ولم يعلم به الوكيل كان للوكيل خيار الروية ثم المسح لا يخلو اما  
 ان يكون من بني آدم او من البهائم او من الغرور او من العقار فان كان من بني  
 آدم وهو عبد او جارية فرائي الوجه ورضي به ولم يرض به الا عساقا بطل خياره  
 الروية وان كانت الجارية متفقته فرائي صدره في ظاهره وساقها ولم يرض بها  
 لا سطر خياره وله ان كان عبداً فهو عساق له الحاقه وان رآى وجهه من رآى  
 الزحاج فان روية وان كان المسح دابة او فرسا او ابلا او بغلا روى عن  
 محمد انه اذا رآى العجز ورضي به بطل خياره وعن ابي يوسف انه لا يبطل خياره  
 ما لم يرضه وموخره وان كان المسح شاه لحم لا يبد من الجسد مع الروية  
 حتى سطر خياره بعد ذلك لان المصود هو اللحم وهذا لا يعرف الا بالجنس  
 وان كانت ساه قتيه لا بد من النظر الى ضرعها مع الروية الى جسدتها وان كان المسح  
 مصولا ليس بحيوان فان كان سامنه مفصودا كالجوز في المعافاة واساه  
 ذلك لا سطر خياره ما لم يرضه فان لم يكن سفي منه مفصودا كالكرايس اذا  
 راي البعض ورضي به بطل خياره اذا وجد عار الحري مثل المري في الصفقة

ففي



ولو كان لو ما حلف فممنه ما حلفا العلم احراز روية العلم ايضا لبطال  
 حصار الرقية وان كان الووب مطويا فرائ موضع الطي ورضي به بطلان حبان  
 وان كان انما لم ير قل ثوب لا سطل حبان لان الووب من العدميات المتساوية في  
 العدميات انه اذا راى خارج الدار ورضي به لاسي في حبان فالواحد الذي كان  
 في الداخل شافا فان فيها سالا بد من روية الداخل او ما هو المقصود من روية  
 القوي لان داخل الدار يحار له الوجه في بني ادم وان كان كرهه  
 انه اذا راى روي الاشجار ورضي به لاسي له حصار الروية هذا اذا كان السع  
 سيا واحدا فان كان اشيا فهو على وجهه اما ان كان من العدميات كالطلع  
 والرمان والسفرجل او من العدميات المتساوية كالخوص واللوز والسمن  
 والسماح والاجاص والمكبل والموزون فان كان ثيليا او وزشاني وعاء  
 واحد او لم يكن في وعاء واحد بل هو موصوع على الارض فهو كشيء واحد واذا  
 راى منه حفنة او البر ورضي به كان روية اذا كان غير المري مثل المري وال  
 قات الحطه او السعبار في جوا القير او الرعقران في سلس او الدهن في  
 زقس احلف فيه المساح **قال** مساح بلغ رجهما لله ما كان في وعاءين هو  
 ممازله مشائين محلفين **وقال** مساح العراف رجهما لله مما كشي واحد و  
 هكذا اذكر في عامة الروايات وهو الصحيح ان روية احدهما يكون كروية  
 جميعا وانصفوا على انهما كشيء واحد في حكم العيب حتى لو وجد ما في احد  
 الوعاءين معيبا ان كان قبل الفصل مسكهما او رويهما وان كان بعد الفصل  
 برد المعيب خاصة كالوحد واحد الوين عسا بعد الفصل لان حصار الروية  
 يمنع تمام الصفة وكان الخالف منه بعد الفصل كالحال **فله** اما خيار العيب  
 لا يمنع تمام الصفة هذا كله اذا كان غير المري على صفة المري فان لم يكن له  
 سفي حصار الروية فان **قال** المساري لم اجد الباقى على ملك الصفة فقال  
 البائع لا يلزم على ملك الصفة فان المولى **قول** البائع والصفة للمساري وان  
 كان المسع من العدميات المتساوية كالزمان وغير ذلك ما لم ير الكل لا سطل  
 حبان ولو اسارى وقرب طيخ ما لم ير الكل لا سطل حبان اذا كان الطيخ في

الثواب

من خارج ورأس  
كل شجر صم

في غران **وقال** المسح الامام ابو محمد بن الحسن المصلي رحمه الله اذا  
 كان السطح لوعاء واحد اكرى البعض فبعضه بطل حبان وان كان  
 السطح شريكة ان كانت السطح بحال حبان في ما في داخلها بطل حبان  
 وان لم يكن بها معينا في الارض كالجزر والبصل والثوم والشليم و  
 الخس **وقال** المسح الامام علي بن محمد البردوي رحمه الله **قال**  
**الشيخ** المصلي **قال** بعضه او ملح المساري ما دن البائع فراه ورضي به عن  
 بعضه رحمه الله **فله** رواية اسان في رواية بطل حبان فيما راوله  
 الخس فما لم يرو عنه في رواية ما لم ير الكل بعد البيع لا سطل حبان  
 وعامة المساح رجهما لله فالوالمري من هذه المسئلة في طاهر الرواية  
 وانما ذكر في الامالي عن ابي يوسف رحمه الله انه **قال** ان كان  
 المعيب مما يكال او يوزن بعد البيع كالثوم والجزر والبصل فباع  
 المساري ما دن البائع او قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت  
 المخل او الوزن اذا راى المقلوع ورضي به لزم السع في الكل ويكون  
 روية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك فان كان المقلوع  
 ساسا لا يدخل تحت الوزن لا سطل حبان وعن محمد رحمه الله  
 انه **قال** ما لم ير الكل بعد البيع لا سطل حبان هذا اذا قلع البائع  
 او قلع المساري ما دن البائع فان قلع المساري منه سيات بعد ادن  
 البائع ان كان المقلوع ساسا لم يزم السع في الكل روي به او لم يرض  
 لان المقلوع ما لم يبيع يبيع فانه قبل البيع فان ينمو اساعة فساعة  
 ولا يورع البيع لا ينمو وان كان المقلوع قبل لا يورع له لا سطل حبان  
 والاصوي في هذه المسئلة على قول ابي يوسف رحمه الله وفي النخيل  
 اذا قلع البعض فراه ورضي به لا سطل حبان لانه عددي متفاوت  
 هذا اذا كان المعيب معلوما وحيث في الارض فان باعه قبل البات  
 او بعد ما دن في الارض الا انه لا يدري موثبات في الارض او ليس بها  
 لا يجوز بيعه ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل والخوخ وقلح



ما يبيع شيئا من موضع وقال استعجب على ان في مكان مثل هذا في  
 الكثر لا يحسن بيعه ولو اسارى كره جان من الجوز فقلع فوجد في  
 احد الكروحين حدا وقلع الاخر فوجد حبة معصا لا يود ساعته ولا  
 لعب ما لعلج ولكنه رجع معصان العبد ولو اسارى جزرا في حواشي  
 في اعلاه حرا طويلا وفي اسفله فصار اصعبا فان الفصار لا يسارى بها  
 سارى به الطويل كان عيبا فرجع ما لمعصان ولو اسارى كرويا او قطنة  
 فالتعب وكذا ذلك ان اسارى ما على ظاهرا الارض وقطع من ساعته حار  
 وان اسارى ما في الارض ان اساراه باصله حار وان لم اسار باصله لا يحسن  
 لانه ينمو كل ساعة فيحطط المبيع لعن المسع ولوباع ساعته في الارض  
 لم اختلف المانع والمسارى في العالج فقال المانع اخاف ان فله لا  
 يرضى به وقال المسارى اخاف ان فله لا يصلح لي من يبيع منها  
 ما لعلج حار وان اشاح في ذلك فسخ العاقبي العقد بينهما وان اسارى  
 التمار على روض الاستجار فري من كل بيع بعضها فان روي بعض كرويه  
 الكل حتى لو رضى به لزمه ولو اسارى ذهنا فراه من خارج القادرون عن  
 الى حصة رضى الله عنه ان ذلك لو روي وملاذ روي عن محمد رحمه الله  
 وعن محمد في رواية اخرى لا يكون ذلك روي ولو نظر الى المسع من وراء  
 سار فحق كان روي ولو اسارى دحا بالآية ولم يرض بعض الآتة كان له حصة  
 الرويه وقد الو اسارى سرجا ماله ولبك فلم يرض بعض الآتة رجلا ان  
 استأجر شيئا لم يرمه لانه لا يكون احدا من الرويه وقد ذكرنا الخلاف  
 في حار السرط فلذلك في حار الرويه اذا اسارى ساعته لم يرض فقال للمانع  
 بعه قال المسع الامام ابو محمد من الفضل رحمه الله بطل  
 المسع لان منزله حار الرويه سفير بالمسح رجل اسارى من الشاة  
 المدبوحة كرشها قبل المسح حار بخلاف ما اذا باع من الطمح بن زبل  
 القطع فانه لا يحسن وان رضى المانع ما لقطع واذا حار مسع الحرس قبل  
 المسح فان على المانع اخراجها والمسارى حار الرويه دحا حصة اسلعت

لولوه فباعها مع اللولوه لا يحسن البيع وان فان المسارى ذاب اللولوه  
 قبل الابتاع وان باع اللولوه بعد ما قامت المديونية حار البيع والمسارى  
 حار الرويه في اللولوه الا ان راها قبل ذلك ولو اسارى لولوه كحور السع  
 في قوله لو شق بوشق رحمه الله والمسارى حار روي على قول محمد رحمه الله  
 الله لا يحسن السع والموى على قوله اذا اسارى ما تجز مساله فاخرج الميا  
 منها لم يرض له ان يود حار الرويه ولا حار العبد ولا يتعيب ما لا حراج  
 حتى لو لم يخرج المسك فان له ان يود حار الرويه والعبد رجل اسارى  
 ثوبا على ان يحمله المانع الى ماله المسارى ان كان السع بلفظه القارة  
 حار البيع واذا حار السع فان لم يكن المسارى ذاب للين فراه بعد ما حمله  
 المانع بلفظه القارة حار السع واذا حار السع فان لم يكن المسك  
 ذاب للين فراه بعد ما حمله المانع الى ماله قال العصفه الوالد  
 رحمه الله لم يكن له ان يود حار الرويه لانه لو روي كساج الى الحمل  
 فصار ذلك حار له عيب حادث عند المسارى رجل اسارى حبة  
 مبطنه وراى بطانتها كان له حار الرويه اذا راي ظها رطبا  
 لان المعصود هو الظهان وكان له الحار فان كاتب البطانة مقصود  
 بان كان عليها فزو فان لم يكن الظهان مقصودا لحقارتها والبطان  
 مقصودا راي البطانة لا يرضى له حار الرويه ولو كانت الظهان  
 فرأى الظهان لا يرضى له حار الرويه الا اذا كاتب البطانة مقصود  
 الصا فلا يرضى بوجه احد هما رجل اسارى ارضا لم يرها ولها الكار  
 فترك المسارى الارض في بدلا لا كان بالاكاف فزريها الا كان ثم اراد  
 المسارى ان يودها حار الرويه لم يكن له ذلك لان فعل الاكار متعلق  
 به فصار كانه زريها بنفسه ولو اسارى دارا لم يرها فسمع دار  
 يحسها فاخذها بالسفعة لا يرضى حار الرويه في طامه الرويه كحل  
 حار السرط لان الاخذ بالسفعة دليل الرضا وحار الرويه لا يرضى  
 بصرح الرضا فلا يرضى دليل الرضا وحار السرط مطلق الرضا



فسطل له ليلة ولما عرض المساري المسع على مع بطل خيار الشرط فلا يسطل خيار  
 الرويه وحسار الرويه سطل القبض مع الرويه ولذا سفلت العين مع الرويه **حل**  
 اسارى ثوبا مملوفا قد كان له قبل ذلك فاسارى وهو لا يعمل به ذلك لنوب  
 فان له خيار الرويه **رجل** رأى سياتم اسراة بعد زمان فقال قد وجدته  
 متغيرا **قال** بعضهم لا يصدق **وقال** سمس الايمه السرخسي رحمه الله  
 ان كان السرا بعد زمان لا يعرف في ذلك الزمان غالبا لا يصدق وبما ان القول  
 قول البايع وان اسراة بعد زمان سعار مثل ذلك لشي في ذلك الزمان غالبا  
 قال **القول** قول المسارى كما لو رأى جارية ثم اسراها بعد عشرين او  
 عشرين سنة وقال تغايرت قال القول قوله وعليه المعوى **رجل** اسارى دابة  
 ملى في لبنه اخري وقال البايع للمشاري سلمتها اليك ثم امتنع المسارى عن اداء  
 العين بعد الرويه وعدم القبض حصته كان له ان يرد لها حصار الرويه  
 فان لم يرد لها يوم المايه ما يخرج مع المسارى الى ملك البلد او تحت  
 وكيلها الى ملك البلد فمفصل لو قيل لثمن ويسلم الدار اليه **رجل** اسارى  
 مكعب مربوط وجوبها وطرد الى ظهوره يعنى الى صمها كان له حصار  
 الرويه **رجل** اسارى وزها من رواب المعدن لعنه فله حصار الرويه اذا  
 رآى الباقي **رجل** اسارى حصار من فخاء المايه بالخف والبسه الى مري  
 وهو نائم فقام المسارى ومنعها كان له ان يرد حصار الرويه ان لم ينقصها ذلك  
**رجل** اسارى جارية بعيل والى درهمين ولفاضام رد العبد بحصار  
 الرويه لا ينقص السع في حصه الالف من الكاريه **رجل** اسارى راويه  
 لعنه من ماء وقد كان شرط انه من ماء جله وهو منها كان له خيار  
 الرويه **قال** لان بعض المواضع اطيب من بعض الاغنى اذا اسارى سيات  
 حارسه **وقال** الشافعي رحمه الله ان كان لصرا او عبي حارسه وان  
 كان الكمه لا يحور واذا حارسه بعد زمان كان له خيار الرويه ثم تكلموا فيما  
 يكون عماره الرويه قالوا ان كان سيات ما يقلب ويحس فاذا قلب وجس كان  
 ذلك عماره الرويه وان كان مما لا يحس ولا يملك كان عمارا او ثمارا على

اذا خرج باقمه ولو اشتكى خفي او مضى على

الاغنى والشرط

دوس الامجاد وقال السبع الامام حسن الامه السرخسي رحمه الله الاسير في  
 هذه العدة الى نصفه رحمه الله ان يترك بصيرا المفضل فاذا فضل الوكل  
 وهو سطر انه بطل خيار الموكل وعن محمد رحمه الله يوصف المبيع عند  
 الاغنى بالبيع باليمن فاذا قال الاغنى بعد ذلك لصيت بطل خياره وعن  
 الى يوسف رحمه الله رواه في رواية بقاد الاغنى الى موضع المبيع فاذا  
 صار تحت لو كان لصرا الزاه ووصف له فقال نصيب بطل خياره وفي رواية  
 ليس المحيطان والاشجار لم **قول** نصيب بطل خياره وفي الادهان وفي  
 المريا حين يكون التمر عماله النظر حتى ان اعين اسارى كل واحد  
 منها ارضا فدخل احداهما ارضه وجعل بحس ارضه فله يحد فيها  
 الشوك والكلأ فزده فقال انها لم تطعم نفسها فلف تطعمني والاخذ  
 دخل ارضه فجعل بحس حشيشه وسعر فغلط سوق الحشيش وطولها  
 فوجدوا ملقا على ظاهرها **وقال** ان الارض اذا طابت تربتها استغلط  
 حشيشها واذا لم تطبها وكانت خبيثة نزع لا يخرج نباتها الاثلا اذ فقا  
 ضعفا اذا الحلف العاقد ان في الرويه **قال** البايع لعنه ما ريت  
**وقال** المسارى لم ان كان القول قول المسارى مع مسنه ولذا اختلفا  
 في المبيع فقال له مع مسنه اما لعنه **وقال** المسارى هو هذا كان القول  
 قول المسارى بخلاف حصار العبد اذا اراد المسارى ليرد المسع لعنه  
 كحدف مسنه عند المسارى فانكر البايع ان يكون العبد عنده كان القول  
**قول** البايع **فصل في العيوب** كل ما ينقص القيمة عند  
 التجار هو عيب وذلك انواع منها ما يكون ظاهرا معاينا كالعور والثلث  
 والحمير والخرس والقروح وفي غير الحيوان كالشم في الاواني والخرق  
 في السلب والعمونة والثر والصبغ في الاراضي اذا لم يعلم به المسارى لعنه ان  
 يرد الا ان ثبت البرآة من العيب ومنها ما يكون باطنا في الحيوان والحيوان  
 والغنم فالسبل في ذلك الرجوع الى اهل البصر ان اخبر به لل وان اخذ

الشرط والاعنى

الشرط في  
 ان غلب الشئ والغنى  
 المجهين الرأس





القرن والرتق

سب العيب في حق الخصومة والدعوى وان اشهد بذلك بعد ان وشهد انه  
 ورم كان عند البائع مرد على البائع او ما كان في الجوارى لعزها النساء والحيض  
 الله الرجال كالقرن والرتق اذا ظهرت امرأه واحده بذلك سب العيب  
 في حق الخصومة لاني الردي في ظاهر الوأيه ومنها ما يكون عيبا في الجوارى  
 لاني الغلمان كالبحر فانه يكون عيبا في الجوارى ولا يكون عيبا في الغلمان الا ان  
 يكون فاحشا لانه مثل في عامة الناس فيكون عيبا ولذا ارناع عيب  
 في الجوارى وليس بعيب في الغلمان الا ان يكون مديما على ذلك وولد الرضا  
 عيب في الجوارى وليس بعيب في الغلمان ومنها ما يكون في بعض الاحوال  
 دون البعض كالبول في الفراس فانه لا يكون عيبا في الصغار الذي لا ياكل  
 وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي تاكل وحده ولا يلبس وحده ولذا  
 المرفوع مروي عن ذلك عن الحنفية والى يوسف رحمه الله عليه ولو اسد  
 عيدا فكان البق او صرف او بال في الفراس عند البائع في كبره ولم يبل  
 عند المساري قال لو يكون سعيدا لساخى رحمه الله له ان يرون  
 قال لو مكر الاسكاف رحمه الله لا يرد ما لم يعد عند المساري وهو الصحيح  
 في العيب ولذا الحنفية ولو اسارى عيدا على انه خفي فوجده لا يرد ولو فخل  
 اسارى على انه خفي فاذا هو خفي كان له ان يرون والادوة عيب في الغلام لانه  
 لا يسرع المشي ولا يندرع على الصاب راكي والعقل في النساء عيب وهو  
 ورم في الفرج منع الجماع وقبل ملى الذي يكون سلكاها واحدا وعدم الختان  
 في الغلام والحنف في الحاربه اذا كانا حليين لا يكون عيبا وان كانا مولد  
 صغار من فذلك وان كانا كبارين فهو عيب وهذا عندهم ولما عندنا  
 عدم الحنف في الجوارى لا يكون عيبا ولو اسارى حاربه على انها بكرم قال  
 في ثبوت فان الفاضل يريها الفيا فان قلن مي بكر فان القول ولو البائع  
 ولا يمان عليه وان قلن مي ثقب كان المولد ولو البائع مع عيبه وان طهر  
 المسارى فعليه ان يولي فان زايلا كما علم انها ليست بكر بلا لبث والا لزمته  
 الحاربه هكذا ذكر الشيخ الامام ابو القاسم وعن ابي يوسف رحمه الله

غير صحيح

اشترى جارية على انها بكر

نكس

انه يرد لها بشبهه النساء والمكاح عيب في الحاربه وكذا لو كانت  
 الحاربه في العدة عن طلاق رجعي وان كانت عن طلاق بائن فليس لعيب  
 والاحرام ليس لعيب في الحاربه ولو كانت الحاربه محرمة المولى على المساري  
 بن صاع او صهرته لانه عيبا ولو اسارى حاربه فبعضها ادعى ان لها حرا  
 و اراد ان يرد لها فقال البائع كان لها روح عتيدي اياها او مات عنها  
 قبل البيع كان المولد ولو البائع فلا يرد عليه ولو اقام المساري المدة على  
 تمام المكاح لماله لا يسل منه ولو اقام المدة على اقرار البائع بذلك  
 فليس عيبه ولو قال البائع كان زوجها عتيدي فلا يقبل البيع والمساري  
 ينكر الطلاق كان المولد ولو البائع فان حضر المفترقة بالمكاح وانكر الطلاق  
 كان المساري ان يرد لها ولو قال البائع كان لها روح عتيدي لوم البيع فاباها  
 او مات عنها قبل البيع او بعد والمساري ينكر الطلاق كان المساري  
 ان يرد الحاربه ولو كان لها زوج عند المساري فقال البائع كان زوجها  
 عتيدي عارضة الرجل اياها او مات عنها قبل البيع كان القول  
 قول البائع رجل اسارى حنظلة فوجدها مريده لا يرد لها لان الرداء ليس  
 عيبا وان وجدها مسوسه او عفته كان له ان يرد لها وكذا الواسطي  
 اناقضه فوجدها مريده مريضة غش لا يرد ولو اسارى حاربه فوجدها  
 فصح او سوان الوجه لا يرد لها ولو كانت محارقة الوجه لا يستبدان لها  
 فصح ولا جمال كان له ان يرد لها ولو اسارى حاربه فوجدها ولدت  
 عند البائع او عند غيره ولم يعلم به المساري ثم علم كان له ان يرد لها في  
 احدى الروايات وعلمه الميوي وفي رواية لا تجعل لفس الولاء عيبا  
 فلا يرد اذا لم يوجب الولاء لمسا ناظا مزاهاها ولو اسارى حاربه فوجدها  
 ثم قال انها لا تحض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن المصلح رحمه  
 الله لا يسع دعوى الميوي الا ان يدعي ان المطاع الحض الجبل العيب  
 الداء فان ادعى سب الجبل يسع دعواه ويبرها القاضي المسان فلن  
 مي جبلي حلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن است بحلي فلا يمان

دكر  
سأل عن اسرى حاربه  
ولم يسمع من المشتري  
واراد ان يرد لها حرا

اشترى حنظلة فوجدها مريضة

اشترى جارية كانت  
ولدت عند البائع  
ولم يعلم به المشتري

اشترى جارية فوجدها  
بلا فاعادها لا يقبل



على البائع وهو بطار ما ذكرنا في الشيا به وفي دعوى الجبل مرجع الى الشيا  
وفي معرفة د إلى باطنها مرجع الى الاطباء ثم في الدائر قد سها في رجلين اذا  
شهد انه قديم وفيما لا سطر اليه الرجال كالقرن والرق ويحرق احلقت فيه  
الوايلات واخر ما روي عن محمد رحمه الله انه كان ذلك الموضع وهو قبل  
لا يحدث يورثها في الرجال وهو قول الى يوسف الاخر والمراد بالواحدة  
والمرانان في سوا والمرانان او ثقب واما الجبل فثبت لقول النبي في حق  
المصوم ولا يرد فيها دمن رجل اسارى حصان فاذا احدث ما لا يدخل في رجله  
ان كان لا يدخل لعله في رجله لا يرد وان لا يدخل لعله في رجله بل لصيق  
الحف كان له ان يرد وان كان الحصان ضيقا لا يدخل رجله فيها لم يكن  
له ان يرد رجل اسارى عبدا فابق من يده وقد كان ابق عند البائع لا  
يكون له ان يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا ابقا في قول  
الى حنيفة رحمه الله وكذا الواساري دأبه فزوت منه ثم علم لعيب لا  
يرجع بنقصان العيب رجل اسارى مصحفا على انه جامع فاذا فيه اثنان  
او ايه ساقطة كان له ان يرد رجل اسارى عبدا فزوت منه اقل من  
عشر وقد كان سرق عبدا ببيع مثل ذلك كان له ان يرد ووكلا  
لو ان عندك الى مادون السفر كان له ان يرد لانه سمي ابقا وسادقا وكذا  
لو كان العبد ثقب الدت ولم يخرج ساء كان له ان يرد رجل اسارى  
علما وركسه ورم فعلا البائع انه ورم حدث اصابه من الضرب فاق  
على ذلك ثم طهر انه كان قد عملا يرد قال مولانا رضي الله عنه وهذا  
اذ لم يكن السبب فاما اذ اثنان السبب سم طهر انه كان سبب آخر غير الذي  
بني كان له ان يرد قالوا اسارى عبدا هو محمول فعلا البائع هو حي غيب  
فاذا هو غيب ذلك كان له ان يرد لان العيب بخلاف باخلا في السبب رجل  
اسارى عبدا كان محمولا عند البائع فاخله الحي كل لوم من اوله امام ولم  
نعلم به المساري فاطين عليه عند المساري ذكر في المسقي ان المساري ان  
يود ولو انه صار صاحب فزوت اش بذلك عند المساري فمذا عيب اخر غير الحي

في حق شخص  
كان

مطلوب  
الشيء خفي فاذا  
احد لا يدرى  
في علم

تدريس في الرواية

فارجع ما نقصان ولا يرد وكذا لو كان به شرجه فليخرب او كان جذريا  
فالجرح كان له ان يرد وان كان به جرح قد هبت يده من ذلك عند المساري  
او كانت موضعه فصارت امه عند المساري للسلم ان يرد رجل اسارى عبدا  
وقد ضمه ثم عند وقد كان ثم عند البائع فلم يعلم به المساري هل  
المسح الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله المسألة محفوظة عن اصحابنا  
انه ان جرح عند المساري في الوقت الذي كان يحم عبدا ببيع كان له ان يرد في  
جرح عند المساري في غار الدالون لا يرد في قبيح له لو اسارى  
او ضا فزوت عند المساري وقد كانت تترك عند البائع له ان يرد لان  
سحب النز واحد وهو تستقل الارض وقرب الما كان الماني على الاول  
الا ان يحي ما غلب او كانت المساري دفع التراب عن وجه الارض فيعلم بها  
نزل لرفع التراب او لما الغالب الذي جاء من موضع اخر فمكون للز عند  
المساري غير الذي كان عند البائع او يشبه فلا يدرى انه غلب له او  
عنه فلا يكون له ان يرد قال القاضي الامام ابو الحسن علي المغربي  
رحمه الله الخواب في سلة الخواب في سلة الحي والنز ما قاله  
المسح الامام الا انه يشغل ما ذكر في الزمادات في رجل اسارى حاربه بضا  
احدى العبدان وهو لا يعلم ذلك فالجلى الساخ عند المساري ثم  
عاد ليس له ان يرد وجعل الماني عار الاول ولو اسارى حاربه بضا  
احدى العبدان وهو يعلم ذلك فلم يعصا حتى انجلى الساخ ثم عاد  
ساخا عند البائع لا يكون للمساري ان يرد وجعل الماني على الاول  
الذي رضي به اذ كان الماني عند البائع ولم يجعل الماني على الاول  
اذا عاد الساخ عند المساري وقال لا يرد قال القاضي الامام هذا  
رحمه الله كت اشاور سمس الائمة الخواص وهو يشاور معي وما كان  
مسكلا اذ اجمعنا فشاو ربه في هذه المسألة فما استمدت منه فزوت  
رجل اسارى عبدا في يثا بالمساري فابق وقد كان سرق عند  
البائع بعد بلوغه قال المسح الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله

تسلسل

اشترى ارضا فزوت



ليس للمساكين ان يحاصروا بيتا يعقود فادام لعبيد جبا النفاق فان عاد من الاتفاق  
 فان له ان يحاصره لاي يعقود عليه بالحجة رجل اسارى جاريته ومضها  
 فلم يحض عند المساري سهر او اربعان لوما قال القاضي الامام هذا  
 ارتفاع الحيز عيب وادناه سهر واحد اذا ارفع هذا العيب عند  
 المساري كان له ان يرد اذا ثبت انه كان عند البيت اسارى جاريته  
 وادعى المصالح يحض فاسترد بعض الممن ثم خاضت قالوا ان كان التابع  
 اعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبايع ان يسرد ذلك من المساري  
 رجل اسارى جاريته ومضها وخاصمها للبايع في عيب بلجانيه ثم ترك  
 الخصومه اياما ثم خاصمه قال له المانع لم امسكتها لحوال المدة بعدما  
 اطلعت على عيبه قال المساري انما امسكتها لانظر اهل بيوتك العيب  
 قال الصلح الامام هذا ترك الخصومه لهذا الالان رضى بالعيب وله  
 ان يرد ها على البايع رجل اسارى خطبه فوجد فيها ترابا قال الصلح  
 الامام هذا ارحمه الله ان كان التراب مثل ما يكون في الخطبة فلاعه  
 عسا عند الناس الا انه ليس بفاحش كان له ان يرد وان كان التراب  
 فاحشا فان الخيار للمساري ان شاء اخذ الخطبة بقسطها من الثمن و  
 ان شاد الخطبة وناخذ كل الثمن كما لو اسارى خطبه على انها عثم  
 اقصم فوجد ها تسعه كان له الخيار على هذا الوجه عن ابي يوسف  
 رحمه الله ان اراد تمير الرباب فردد الرباب ومساك الخطبة بقسطها  
 من الثمن ليس له ذلك لان الخطبة لا تخلو عن بلبل رباب هذا اذا علم  
 المساري بذلك قبل المصار فان كان المساري ميرا الرباب من الخطبة  
 فوجد الرباب فاحشا بعد ذلك عسا عند الناس ان امكنه ان يخلط الربا  
 بالخطبة ووردها بذلك الجبل على البايع من غير نقصان يرد الكل  
 على البايع واسترد الممن لانه ردها كما قبض وان كان بعد الخلط لا  
 يمكنه الود بذلك الجبل لاسعاصها بالتذرية لا يرد لانه لا يمكنه الود كما  
 لكن مساك من الممن حصه نقصان الخطبة الا ان رضى المانع ان ياحد

فاما اذا اراد ان يخدم المذبح فاطهر  
 نفسه من كل نجاسة ورجوع ما حصل  
 عليه من وجه الصلح  
 فانه يغسل  
 من الوجه بالعيب العدا لاس  
 مله

تذكر في رجوع ما عطف  
على وجه الصلح

ما ينبغي  
من الزج بالعب العبد المأمور  
ملا

من له ان مردوان كان  
لعيبياء عند الناس

ناقصه فلو ان له ذلك ولذا لكل ما لا يحلوا عن الرباب فهو مثل الخنطة  
 على التقدير الذي ذكرناه ولو اسارى فمستكا لو حذفت رصا صا كان له ان  
 يمد الرصاص وورد على ان يع كصنه جعل الواسف رحمه الله لنفس  
 هذه المسائل **اسلامه** **قال** كل ما سماح في قلبه كان له ان يمد يده و  
 السليلك الرصاص في الملك لا يسامح في قلبه فمد يده و **اسلامه** في قلب الرباب  
 فلا يمد يده وعامة المسامح رحمهما الله اخذوا هذه الرواية ولو اسار  
 نحاس نقص خرج منها حجر مثل فاحرج من الخناس كان له ان يمد الحجر  
 ومسلك من المن بحساب ذلك الا ان لما الباع ان يمد ذلك وورد في  
 لان في قلب الحجر لا يسامح في الخناس وكان له ان يمد الحجر كما لرصاص في المسلك  
 وحلان بما لا يخفى بعاد اسعير وبعاد الرصاص فوجد احدهما عينا بالعد الذي  
 اسراه فان عنده والعد الاحمر مرض عند المسارى **قال** السبع  
 الامام هذا رحمه الله بخرا الذي وجد بالعد الذي اسراه عتاه ان  
 ساء وجمع كصه العيب من فمه العمار الآخر صححاه من رص واما حكا  
 لمرض العمار الآخر **رجل** اسارى طربه فظهر المصا فانت مخضوبة الواب  
**قال** السبع الامام هذا رحمه الله ان ظهر لها شحط كان له ان يمد و  
 لها شحط لم يمد الا ان يكون سواد الشعر شرط في السبع والصبغة  
 فلو ان من الصفر والجرم يجد عيبا في التركة والمهندته لاني الرومية  
 والسقالية لان غامة سحور اهل الروم يمدون كذلك ولو اسارى عتاه  
 فوجد مخلوق الحية او منتوف الحية فان له ان يمد ان ظهر ذلك في مده  
 بعد الضرا لعلم انه كان عند البائع **رجل** اسارى حرا يدبرهم فوجد  
 حرا او احدا محارفا فمد على المانع فمدع المانع اليه حرا اخر جزافا  
 من عتاه **قال** السبع الامام رحمه الله هذا لا يجوز ذلك  
 ما لم يوزن هذه العمد وما دخل تحت الوزن فمد رحمه الله اسارى  
 اساره له حجر على حدة ولا يجوز الابا لوزن وان كان اقل من ذلك ما ليس  
 له حجر معلوم على حدة فلا ماس **رجل** اسارى ثوبا بالنفسه م قطعه

مستحق  
الميراثين وكل ما لا يساوي  
2 قليله

وان شاء الله جمع هذه العيب  
من هذه البعير الاخر



ثم قطعته فيصا ولوى عيدا له طح لانه الصغار ثم وحده عينا لا يرد  
 ولا يرجع عليه بالعصان ولا لوى القطع لانه البائع كان له ان يرجع  
 بالعصان لان الهبة لاسم في البائع بدون العوض رجل اسارى جزيره  
 فبقي فوجد في جوفها خثيشا قالوا ان كان هذا الخثيش في هذا البقي  
 يُعد عسا عند الناس حذر المسارى ان ساء احد جمع العمن فان شأ  
 دن وهو عماره الزيد في العمن رجل اسارى ارضا اذ كوما فظروا ان  
 شربه كان على نا وقه فوضع على ظهره في موضع اخر كان له ان يبرد  
 لان ذلك يُعد عسا عند الناس وذكر في المسعى رجل اسارى دارا  
 بجميع حقوقه فدخل في طرافه وان لم يفل بجميع حقوقه ولم يسطرط  
 الطريق فالطريق له وله ان يرد السع اذ قال طست ان له ممتحا  
 الى الطريق ولذا الواسارى ارضا وحلا لا يستحق الشرب بدون الشرط  
 فان لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فلما علم قال لا ارضى كان له ان  
 يرد لما قلنا ان ما يعد الناس عسا يكون له ان يرد ذلك وعدم الشر  
 والطريق لعد عسا عند الناس وان كان لا يستحق ذلك بدون الشرط  
 اسارى جبة مبطنة فوجد فيها فان ميتة كان له ان يرد وكذا الو  
 اسارى ثوبا بحسا ولم ينع البائع ذلك حازا السع ثم سطر ان كان لوئا  
 يجمع بعض وعنه بالغسل يكون عسا وان كان لا يجمع لا يكون وان كان  
 فيه دهن فهو عيب لان الدهن قل ما يزول كله فعد عسا رجل  
 اسارى خارجه لا يحسن الزكيه والمسارى لم يعلم بذلك او كان المسارى يعلم  
 بذلك لكن لا يعلم انه يعد عسا عند الحار ان المعنى الحار على انه يعلم  
 عسا كان له ان يرد وان اختلف الحار فيما بينهم قال بعضهم هو  
 وبعضهم قال ليس لعيب لم يكن له ان يرد اذ المكن عيبا بينا عند  
 الكل وان كان يعلم كل احد انه عيب كالعود والثلل وغير ذلك فذا علم  
 بذلك فبعض لم يكن له ان يرد رجل اراد ان يشترى جارية فرأى لها فرجة  
 ولم يعلم انها عيب فاشترىها ثم علم انها عيب قال محمد بن سلمة رحمه الله

انما هو عيب  
 انما هو عيب  
 انما هو عيب

انما هو عيب  
 انما هو عيب

له ان يرد هالان هذا اما استنبه على ان ليس حاز ان يستنبه عليه فلا  
 يثبت انما عيب رجل اسارى خارجه لها لبن فاودعت صبيها ثم و  
 حدها عسا كان له ان يرد هالان هذا اما الاستنباه ولا يجمع الو  
 رجل اسارى خارجه لولد له بعد السع عند البائع ثم قصها فوجد لها عيبا  
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه له ان يرد هالان قال ابو يوسف يرجع  
 العيب ولا يرد ولو اها ولد له عند البائع بعد السع ثم علم المسارى عيب  
 قبل العوض فهو بالخيار ان شاء احدكما وان شأ من هالان قال ابو حنيفة  
 والى يوسف رضي الله عنهما رجل اسارى دارا ثم باع بعضها فوجد بها  
 عيبا قال ابو حنيفة والى يوسف لا يرد ولا يرجع لى رجل اسارى  
 ساء فوجد به عيبا قبل العوض هالان لا يرجع رده عليه فينقص السع  
 منهما قبل البائع اول قبل ولو قال ذلك عند عيبه البائع لا يفسد السع  
 في قول ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما رجل اسارى خشبة لتعمل وده  
 شرط ذلك في السع فمطعها في الليل واقرانه لست لها عيب ثم جدد  
 العقد عليها من غير شرط فنظر اليها بالنهار فوجد بها عيبه كان له ان  
 يرد هالان السع الاول استعص بالتجديد وقوله لا عيب لها لانها  
 اذ اطهر لها عيب قد علم رجل اسارى يرد ونا وقد كان ملحقا بها ج  
 اندمل ونبت عليها الشعر ولم يعلم المسارى بذلك ثم حاز المسارى السع  
 بعد امام لسيل منها الدم قالوا ان كان هذا مثل العيب لا يحدث  
 بعد السع كان له ان يرد والا فالقول لولا البائع ان هذا العيب  
 حدث عند المسارى رجل اسارى بطبخه فمطعها فوجد في فاسد  
 قال ابو يوسف رحمه الله ان علم بفسادها ولا يستهلك منها شئ حتى  
 حاصم البائع ولها مع ما دها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء رده  
 العصان من العمن ولا يفسد البطح وان شأ قبلها ويرد جميع الثمن  
 وان كان المسارى بعد ما علم بفسادها استهلكها او استهلك بعضها  
 بان اطعمها او لانه او عيبه لاسي له على البائع وان يكن للبطخة منه

انما هو عيب  
 انما هو عيب

انما هو عيب

فوجد بها



مع فسادها دَجج المشرى على البائع بجميع الحسن على كل حال . وجلباع  
خلا فلما حبسه في خاصه المشرى يحضر المشرى طهرانه من ان لا يفسد  
به قال . **الولم رحمه الله** هو امانه عند المشرى ان هلك او فسد لاصحان  
عليه وانا هراقه المشرى لفساد ان لم يكن له قومه واشهد على ذلك  
شاهد من لا شيء على المشرى . **وجلباس** المشرى مشجيم فوجد بعض اسجارها  
معتاقا قال . **الولم** هذا رحمه الله هو ذاك الكل او ما هذا الكل وليس له ان يرد  
المعيب خاصة وان كانت الاسجار متباينه وقال . **مولانا** رضي الله عنه  
ان كان ذلك قبل القبض فكذلك الحجاب وان كان بعد القبض واسار  
المشجيم مارضها فذلك وان اشارى الاشجار خاصة ود المعيب خاصه  
**رجل** اسرى لعمرو او قبضه ثم وجده عيبا فذهب به الى البائع ليس له  
فقطب في الطريق فانه يملكه على المشرى ثم المشرى ان اثبت العيب  
يرجع بنقصان العيب ولو اشارى لعمرو او قبضه فوجد لا يعترف ثم طهره  
ريح فوقع فانكسر وتحرق فانه لا يرجع بالنقصان على البائع . **رجل** اسرى  
لعمرو او قبضه فوجد لا يعترف فذبحه انسان فنظره الى امعاه  
فاداهو فاسد فبادا فذبحه ان كان الذابح ذبحه بغير امر المشرى  
لا يرجع بالنقصان لو حو با لصان على الذابح وان ذبحه بامر المشرى  
او ذبح المشرى بنفسه فذلك في قول . **الى** حصة رحمه الله  
صاحبه يرجع بالنقصان . **رجل** اسرى سيارا لعاصم لعلاء السع و  
لم سلم المشرى الى البائع حتى اشاراه ثانيا من البائع جاز المشرى ان  
وجده عيبا قد ما كان له ان يرد على البائع ولم يكن للبائع ان يرد  
على ماله . **وكذلك** رجل اسرى سيارا وقبضه ثم ان المشرى مع البائع  
حدد السع ما كثر من الثمن الاول ثم وجده عيبا فذبحه على البائع لم  
يكن للبائع ان يرد على بعه . **رجل** باع حاربه قسما الى المشرى فوجد  
المشرى لها عيبا فاراد ان يرد لها على البائع كان للبائع ان لا يعيل  
الرد لعمرو فافان كان يعلم ما لعيب انه لو قبلها لعمرو فافان لا يكون

الشيء المشقة هو  
بعض الشجارها

نور

لما دخله ان سقط في

الواشترى شيئا وقابضاً  
باعه من البائع ثم اشتراه  
من البائع فوجد له عيباً  
يعارضه على البائع ولم يكن  
البيع ان يرد على البائع مع

له ان يرد لها على ما يبيع. رجل اسارى بقره فوجد لها ثوبا بصرعيها وتمص  
 حصى لبنها قالوا هو عيب له ان يرد لها على ما يبيعها بالحجّة. رجل  
 اسارى ذهباً في ذق فوجد له عشاء فانه يرونه بالعيب في الدنيا الذي  
 اسراه فيه. رجل باع مكنته له في خائف لغاره فاحذر المسارى ان اجرة  
 الخائف اذا فطهر ان اجرة الخائف كان الكثر من ذلك قالوا السراة ان  
 يرد السراة لهذا السبب لان هذا السراة في الخائف. رجل  
 اسارى نقره على ايها رخم دار فقبضها فاذا ايها فلم يكن رخم دار كان له  
 ان يرد لان فوات المشروطة عملة العيب. رجل اسرى عبدا فوجد  
 سحشا كان له ان يرونه قالوا هذا اذا كان التخييف بالعمل القبيح وان  
 كان التخييف في المشي او في القول لا يكون عشا وان وجد كافر اكان  
 له ان يرونه وان اسراه على انه كافر فوجد مسلما لا يرونه عندنا ولو  
 اسرى حمارا فوجد حرونا وهو الذي يعف في الطرف في بعض الموا  
 من عند مانع كان له ان يرونه. ولو اسارى عبدا او حماره فوجد  
 لسلا الدمع من عينه فان له ان يرد. ولو اسارى حفاة او مصراعى باب  
 فوجد ما حرم عسا وباع الاخر فانه لا يرد الموصوب ولا يرجع بالعصان  
 والخالف على شقة الحاربه وجفنها يكون عسا. اسارى عبدا او حماره  
 فطهر ان له وجع الضرس ياتيه من بعد احبى كان له ان يرد. رجل  
 باع عبدا او وهدب العنق للمسارى ثم وجد المسارى بالمسح عسا اخلقوا  
 في ذلك قالوا بعضهم لسراة ان يرونه وقال بعضهم له ان يرونه ولا  
 بعضهم له ان يرونه وان علم بالعيب قبل قبض المسح كان له ان يرونه  
 لانه امتناع عن اعطاء العقيد. رجل اسارى امرا فوجد فيها طريقا  
 يعرفه الناس كان له ان يرونه بالحجّة ولو اسارى كره ما فوجدته سرق  
 التمل كثير الخاف ان يرد. رجل اسارى ساه فوجد مقطوعه  
 الاذن ان اسراها للاصحية كان له ان يرد. وكذا لئلا يمنع النضية  
 وان اسراها لغير الاصحية لا يكون له ان يرد لها الا ان يكون ذلك عينا

اشتریدن بقره نویدها  
تا خد بصره عبا و من  
اشتریدن و عبا و زرق و نور  
بیمبیا  
عسلکی از طایفه

اشترى من ابي القاسم

ضع

وجدت في بعض النسخ  
عنه

اشترى الاضافه



عند الناس وان احلف السايح والمساري فقال المساري استرنيها للامية  
 واكل البايح ذلك فان كان ذلك في زمان الاصبية قال القول قول  
 المساري اذ اكان من اهل ان يصح رجل اسارى حارب على انها صالحة لا يكون  
 المساري ان يرد لها رجل اسارى عبدا فوجد به عينا فصر به بعد ذلك ان اثر  
 الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان لطمه او صر به سوطا او ملته ولم يرد  
 فيه كان له ان يرد اسارى عبدا فقتله رجل عبدا اعند المساري وقال في الفاعل ثم  
 علم لعب فانه لا يرجع بالنقصان رجل اسارى عبدا او قبضه ثم باعه من البايح  
 فوجد البايح به عينا فقتله قال — الواسف وهو قول الى حصة رحمه الله عليه ما قاله  
 ان يرد على المساري الاول رجل اسارى من رجل دنا من يداهما ولفا لهما ثم ان مساري  
 الدنا يردع الدنا الذي استراهما بالدرهما وفي الدنا يردع الدنا ثم وجد المساري  
 الثاني بالدنا عينا فوجدها على اعه الاوسط فسلها الاوسط لغيره قال —  
 محمد رحمه الله للبايع الاوسط ان يرد لها عند ذلك لعب على البايح الاول قال ولا يرد  
 المصروف في هذه العروض لان السبع لا يرفع على ملك الدنا يردعها وله ان يرد رجل له  
 على رجل دراهم فمضها منه وقبضها احر فوجد فيها ذيوفا فوجدها عليه لغيره  
 كان له ان يرد لها على الاول رجل اسارى عبدا او باعه من اسره في صحته ثم مات  
 فورد الابن وليس له وارث سواه ثم وجد بالمساري عينا فوجد ما كان له ان يرد الاله  
 بساله الفاضل حتى يصب حضا عن الميت فيرد له الاسرى على ذلك الحضر ثم الابن يرد  
 على بايع ابيه وان كان الميت وارث اخر يرد له الاسرى على ذلك الوارث ثم يرد على بايع  
 الميت ولم ينص محمد في الكتاب سما اذ اكان الميت استوفى الحق او لم يستوف  
 والطلاق محمد في الكتاب دليل على التسوية بين الزوجين وهذه المسائل دليل  
 على ما قلنا الرجل اذا باع شيئا ثم انقلب المساري ثم وجد المساري بالمساري عينا  
 كان له ان يرد له ولو اسارى الرجل عبدا او قبضه ثم باعه من ماله ثم مات المورث  
 فورد الابن اباه ثم وجد العبد عينا فوجد ما كان له على احد خلاف الاول عبد  
 ما دون بايع من ماله عند امره ان يبايعه بماله الممته حاز فان وجد المولي بالمساري عينا  
 وكان ذلك قبل القبض كان له ان يرد على عبده وان كان بعد القبض والعين من

فان كان له ان يرد له

النفوذ لا يرد على عبده رجل اسارى حارب فوجد فوجد فاسد لا يرفع به  
 ولا يرفع له فان له ان يرد ما بقي فاسد ككل العين وان كان الفاسد ما يرفع  
 به وله فقه عند الناس فانه يرجع بعبان العبد فاما المورث والمورثان في  
 الا الى المقام المقتضى ان البايع مبيع رجل اسارى مبيعهم بطحا عدد او ماله  
 منها بعد القبض فوجد فاسد لا يرفع لها فان له ان يرجع بعبتها من العين لا يرد  
 عنهما الا ان لهما المنة على ما دنا في ولسن الطبخ في هذه الاحوال لان الحق في  
 واجد اذا كان بعض الجوار فاسدا لا يرفع به رد الكل ذلك المورث والبند  
 والمساكين والنسب واما في الطبخ والزمان والسفر والنجار لا يرد  
 الواحد الفاسد رجل اسارى حارب من رجلين فوجد بها عينا فقال  
 ارد على فلان قد لقي في قول الى حصة والى يوسف رحمه الله عليه ما قال  
 اساري ما وجد صوفيا ثم وجد بها عينا ان لم يكن الجار لمصا فان له ليردها  
 قال محمد رحمه الله عليه والخير عندى ليس بفساد فله ان يرد اسارى كرها  
 فامره عند فكتف بمنه ووضعها على الارض ثم وجد بالكره عينا لم يعلم  
 فان العطف لم ينقصه شيئا فان يرد ولو اسارى بخله كره موضع من الارض  
 ومعه وقبض ثم جده المورث لم ينقصه الجدة شيئا ولم ينقص التحل ثم وجد  
 باخرهما عينا لم يكن له ان يرد احداهما دون الاخر فله ان يرد ما جدها بالعبد  
 الذي وجد في احداهما لانه اذا مضى قبل الخصاص لم يرد له شي واحد وليس كالفصل  
 الحائز اذ امر احداهما من الآخر وليس له ان يرد المورث بغيره من ماله واما الفصل  
 الفصل لسن من الفضة رجل اسارى عبدا او حربة عينا فاستقاله فاني ان قيله  
 قال له ان يرد ما لعب وليس هذا اما لو علم بالعبد ثم عرضه على مع فانه سطل حقه  
 في المورث رجل اسارى جراب هروي فوجد المساري ما لسان عينا ودد المرف  
 الخراب ذكر في المسعى ان له ان يرد الشاة بجميع العين قال — نصي الله عنه  
 وسعى ان يكون الجواب في الكاهن والعبد اذا وجد بها عينا بعد ما المرف ثوبا  
 كان ان يرد لها بجميع العين رجل اسارى عبدا اخبازا او كاشا فليس ذلك عند  
 المساري ثم وجد به عينا كان له ان يرد رجل اسارى شاه او لفرع مع ولدها فاعلم

عن زعمهم

الشيء جواز فله ان يرد

والا رد على فلان







ويرد الثمن كان له ذلك وان ازيد اذ المسح عند المساري بان اسارى لوما  
 بعصفرا او رصفرا ان اسارى ارضا فبها ساء او عرس نجران ثم وجد بها  
 عسبا فان عند البايع فانه يرجع صفوان العيب ولا يرد فان **ل** البايع اقبل  
 لذلك و ارد كل الثمن لم يكن له ذلك فان اسارى طعنا فبها عده ثم علم لعيب كان  
 عند البايع لا يرجع صفوان العيب وان باع لعنه ثم وجد به عسبا عند البايع  
 والى يوسف ولعنه والى ابيات عن محمد رحمه الله لا يرد ما باع ولا يرجع صفوان  
 العيب لا فيما باع ولا فيما بيع **وعن محمد بن** في رواية لا يرجع صفوان ما باع و  
 يرد الباقي بخصته من الثمن وبه احدى الفقهاء ابو جعفر والفقهاء ابو الحسن  
 وعليه المولى وان اسارى طعنا فاكل لعنه ثم علم لعيب كان عند البايع فانه لا  
 يرد الباقي ولا يرجع شيء في قول **الى** حصة والى يوسف رحمه الله عليه ما يرجع  
 صفوان العيب في الكل ولا يرد الباقي **وقال** محمد رحمه الله يرد الباقي  
 ويرجع صفوان ما اكل ولعنه لعل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى هذا اذا كان  
 الطعم في وقت واحد او لم يكن في وقت واحد كان في وعاء فان كان في وعاء صرقي  
 ثم او ما اشبه ذلك فاكل ما في احد هما او باع ثم علم لعيب كان كل ذلك لا يرجع  
 كان له ان يرد الباقي بخصته من الثمن في طعمه لان المكيل والموزون اذا كان  
 في وعاءين كان في حكم العيب بمثله سائر محتلمين وان اسارى طعنا ما في  
 وعاء فوجد به عسبا لعنه على السبع **قال** محمد رحمه الله يلزمه  
 هذا البعض الذي عرضه على السبع وله ان يرد الباقي لان عنده لو بيع النصف  
 ثم وجد به عسبا كان له ان يرد النصف الباقي فكذلك اذا عرض لان عنده  
 المكيل والموزون عند له اساءة مخالفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبد  
 والى لومان ونحو ذلك ولو اسارى عسبا ايبا واكله ثم اقربا لبعه كان وقع  
 فيها فانه وماتت كان له ان يرجع صفوان العيب في المولى وهو قول  
 الى يوسف ومحمد رحمه الله عليهما كما لو اسارى طعنا فاكله ثم علم لعنه عند ما  
 يرجع صفوان العيب ولو اسارى جبه قلبه واستقصى باللبس ثم علم لعنه  
 منه فانه يرجع صفوان العيب الا ان ياكلها البايع ويرضى صفوان

وعليه الفتوى

في بيع العبد  
 في بيع العبد  
 في بيع العبد  
 في بيع العبد

سان

اللبس ولو اسارى لوبيا ولعن مينا ثم علم لعيب فانه لا يرد لعنه عن المبتاع  
 ولا يرجع صفوان العيب الا لاحتمال ان لعنه سبعة سبع فعود الى المبتاع  
 من غير بيعه فان لم يكن من له دعي البايع وما لم ينع الناس عن الرد لا يرجع  
 صفوان العيب فاذا ام حيا لاحتمال ان يعود من البايع ولو اسارى ارضا  
 فجعل له مسجدا ثم وجد به عسبا فانه لا يرد في قولهم واحلفوا في الرجوع صفوان  
 العيب والمحار للمولى انه يرجع كما لو اسارى ارضا فوقفها ثم علم لعيب فانه لا  
 انه يرجع صفوان العيب رجل اسارى صنعة مع ما فيها من الخلق ثم وجد  
 بها عسبا فالواضع ان يردّها كما علم بالعيب لانه لو جمع الغلات بعد ما علم او  
 يردّها لان بعض فلا يمكن الرد بعد ذلك اسارى سحره ليجز منها او يردّها  
 ويطعمها فوجدتها لا يقبلها اسراها فانه يرجع صفوان العيب الا ان ياكل  
 البايع مقطوعه ويرد الثمن اذا اسارى عسبا فاجره ثم وجد به عسبا كان له  
 ان ينقض الماحل ويرد العبد لان الماحل لم يفسخ ما بعد روفه يحق العبد  
 ولو كان زهنا لعبد وسلم ثم وجد به عسبا فانه لا ينقض له من يرون بعد النكاح  
 لان الرهن لا يفسخ بالعذر ولو اسارى الوارث او الوصي شيء من ذلك  
 لعنه لئلا يرد ثم وجد به عسبا كان له ان يرجع صفوان العيب بخلاف ما اذا باع  
 اجنبي من ذلك رجل اسارى عسبا او فضة فباعه من غيره وما في عند البايع  
 علم ان في بيع كان عند البايع الاول فان اسارى البايع يرجع صفوان  
 العيب على البايع الثاني والثالث البايع لا يرجع صفوان العيب على البايع الاول  
 لان السبع الثاني لم يفسخ ما يرجع صفوان العيب ومع لقا البيع ثم البايع  
 لا يرجع البايع الثاني على الاول رجل اسارى كاية وهى صا احدى العبدان  
 ولم يعلم بذلك ولم يفسد حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل  
 به كان له ان يردّها ولو افسد وهى صا احدى العبدان ولم يعلم بذلك  
 حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل  
 حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل  
 حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل حتى اكل

بايع  
 اسارى عسبا  
 ثم وجد به عسبا

اسرى عسبا  
 ثم وجد به عسبا  
 اسرى عسبا  
 ثم وجد به عسبا



لصفتها السلام فلا تله له حتى لو رد لعوده الساخر لعد ذلك اذا اسألي حارب  
 ولم يعضها حتى وجد ما حاربها عينا فمن المهيبة لزمته جميعا لا يرضى  
 بالمعينة والارضى صحته وان فصل التي لا عيب لها فان له ان يرد بها جميعا لا  
 لم يرض بالمعينة وهو لا يملك الفرق في رد ما حاربها وان باع السليمة لعد ما فيها  
 او اعسها قبل البض او بعد لزمه المعينة لانه يحرج عن رد السليمة فيتعذر  
 رد الاخرى لانه لا يملك الفرق ولو اسألي مصرعي يرب وفضل احدهما بالان  
 البايع لا وهلك الاخر عند البايع فانه يملك على البايع والاسألي ان يرد الاخران  
 سواء لان الموصوع لعب لغواب الاخر كان له ان يرد ولا يحول فضل احدهما  
 لخصما حاربها ولو ان المسألي فضل احدهما فعليه وهلك الاخر عند البايع  
 يملك على المسألي لان المسألي سعت الموصوع صار معيبا للآخر فصار  
 لخصما حاربها فكون الهلاك على المسألي ولذا لو اسألي حارب او لعلان وكل ما  
 سعلق المصلحة ما هما فان لعب احدهما تحسبا للآخر اسألي لعد اقل ادخل  
 دانه سقط فذلك السان بامر المسألي فطهر به عيب قد كان للمسألي ان يرجع  
 بالنقصان على البايع في قول اني يوسف وهما رحمه الله عليهما وهما اخذ  
 المشايخ قالوا اسألي طعاما فقل بعضه ثم علم لعب فان عدهما يرجع سعتان  
 اللعب لهما اقل الا ان ثمة رد البايع وهما هنا لا يرد فارجع سعتان البعاري  
 هذا اذا علم بالعب بعد الذبح فان علم قبل الذبح ثم دجه هو او عاه بامر  
 او لعد امر لا يرجع لشي اسألي يردونا وحضاه ثم علم لعب فان له ان يرد  
 لانه ليس بعب فلا يمنع الرد ولو اسألي عدا كارهيه ولعلنا ومساكن  
 الحاربه وطى كارهيه ثم وجد العبد بالعد عيبا فزون يحار ان سارجع على  
 مسألي الحاربه لعمتها لوم مضها وان ساء اخذ كارهيه ولا لعمته النقصان  
 ان كانت بكر او لاعقرا ان كانت ساء لان مسألي كارهيه وطى ملك نفسه فلا  
 يلزمه المفسر ولا النقصان اسألي عدا على انه حارب او طبخ كخن ذلك  
 فوحد المسألي بخلاف ذلك وماف عنده قبل الرد فان له ان يرجع لصل  
 ما عدهما وعن الى حصة رحمه الله في رواه لا يرجع رجل اسألي حارب به

الشترى جاريته ولم  
 يعقبها حتى وجد  
 باخذها عيبا

او

مشتري

وقبضها لو حاربها عدا فزدها على البايع ثم علم البايع لعب حارب عدا المسألي  
 كان للبايع ان يردوها على المسألي ما لعب الحاربه عند المسألي مع ارش  
 العيب الذي كان يفتد البايع او بمسك الكارهيه ولا يخليه ولو حارب بها عيب اخر  
 عند البايع لعد الرد فان البايع يرجع على المسألي سعتان ما حارب عند  
 المسألي الا ان مرضاها المسألي ان لعبها من البايع رجل اسألي حارب به  
 قبضها فوطيها او قبضها بشهوة ثم وخذها عدا لاردوها ولئن يرجع سعتان  
 العيب الا اذا رضى البايع ان ماخذها ولا يدفع النقصان ولو وطىها المسألي  
 ثم علم لعب فباعها بعد العلم ما لعب او قبله لا يرجع سعتان العيب ولو اسألي  
 اسألي عدا فدخل دمه لقصاص او رد فضل المسألي بذلك رجع المسألي  
 عليه كجميع الثمن في قول الى حصة رحمه الله وقال صاحب لعموم  
 حلال الدم ولعموم حرام الدم فارجع على البايع لصل ما عدهما ولو اسأله  
 هو حلالا لليد بان كان سارقا فمطعته عند المسألي عند الى حصة  
 رحمه الله عليه يحار المسألي ان ساء رد البايع ورجع عليه كجميع الثمن وان  
 ساء اسك لعد ورجع عليه نصف الثمن وقال لعموم حلال اليد ولعموم  
 حرام اليد فارجع لصل ما عدهما من الثمن او ملك الحضومه وليس له غير ذلك  
 رجل اسألي حارب به فولد في عدا البايع ثم قبضها فوحد بها عدا ردها  
 بحسنتها من الثمن في قول الى حصة رحمه الله ولو اسألي حارب به فولد  
 عند البايع ثم علم لعب بالجاربه قبل البض ان ساء احدهما وان ساء تركها في  
 قول الى حصة رحمه الله عليه رجل يبيع لفس العبد من عده كارهيه ثم  
 حاربها عدا فان للمولى ان يرد الكارهيه وماخذ من العبد فمى لمسه في قول  
 الى حصة وقال يوسف ومحمد وهو قول الى حصة الاول رحمه الله  
 رجع لعمه كارهيه الزوائد المنفصلة بعد البض كالولد والثمر والارش  
 يمنع الرد بالعب ورجع بالنقصان واما الزوائد المتصلة كالنمل والكمال  
 الصحيح الحار لا تمنع الرد رجل سألني أرضا لعلها خراج فوجد بها عدا ثم وضع  
 عليها الخراج لا يكون له ان يردوها ولو اسألي عدا او قبضه ثم رد على البايع بخيار

رجع الثمن  
 اذا كان من ممتلك اليد  
 حصل عند البايع

التذليل المنفصل بعد  
 القبض تمنع الرد بالعب



المشرك او رويه او عيبهم ذهبت عنه عند المساري صني المساري نصف العمن  
 وان ذهبت عنه نصف العصان ولا خيار للبائع ولو اسارى دارا باع  
 بعضها ثم وجد لها عتقا **ل** الوصفه **و** ابو يوسف رحمه الله لا يرد ولا  
 يرجع **م** رجل اسارى حاريه كان لها جمل ولم يعلم به فولدت عند المزارع  
 ولم يصبها الا ان تم مات لاني على المساري **و** رجل اسارى حنطه فيها عيار ذهب  
 العيار عنها عند المساري **و** رجل اسارى ليس له ان يرد لها وكذا لو كان فيها رطل  
 فحقت عند المساري حنطه رطله فيست عنه **و** رجل اسارى حاريه فوجد لها  
 عتقا فساومه المايع فقال له هل تبيعها مني فقال **ل** نعم بطل حقه في الود  
 عن الى يوسف اذا اسارى لوبا فوجد به عتقا فقال له المايع اذهب به و  
 يبعه فان لم يسله واماله فزك على ففعل بطل حقه في الرد ولو وجد بالليل  
 المعوضه عتقا **ل** انفقها فان لم يخرج فردها على لابطل حقه في الرد  
**و** رجل اسارى عبدا افكاه ولم يولد سيان ليه حتى وجد به عتقا فانه يرجع  
 بنقصان العيب فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا تاما كان للبائع ان  
 يسأله منه ما ادي اليه من النقصان **و** لو اسارى حاريه وقبضها فباعها  
 من غير علم فولدت من المساري الثاني ثم وجد لها المساري الثاني عتقا فان ذلك  
 عند البائع الاول **و** المساري الاول لا يرجع على بايعه في قول **ل** الى حقه  
 رحمه الله **و** قال **ل** محمد رحمه الله يرجع هو النقصان على بايعه **و** رجل  
 اسارى عبدا وقبضه فباعه من غير علم المساري الثاني لعيب كان عند المايع  
 الاول فزك الماني على الاول **ل** لغا فضا قبل المضي كان للماري الاول  
 ان يرد بذلك العيب وعي على **ل** بعد لان الرد بالعيب قبل القبض لغا فضا  
 محال له الرد بفضا **م** رجل اسارى عبدا فوجد به عتقا فقال للبائع ان  
 لم ارد ان ايكل فقد رهنيت بالعيب **ل** محمد رحمه الله هذا القول باطل  
 وله ان يرد **و** رجل اسارى دارا او قبضها فادعى رجل فيها سيل ماء واقام السنه  
 قال هو عيب والمساري بالخيار ان تاسأله بجميع العمن وان سأل رد رجل  
 اسارى عبدا او قبضه ثم وكل رجلا معه ثم وجد به المؤكل عتقا فباعه او

واستعمل كملها  
 لتسليم ان ترد هاهم  
 او اسرى  
 على المايع المشتري  
 على المايع في الرد  
 على المايع ان يرد  
 فردد على

لو استقر جاريه فاعتقها  
 وجدها ذات زوج فانه  
 يرجع بنقصان العيب  
 لم يعلم المشتري الاول فان  
 المشتري الثاني يرجع بالنقصان  
 لا للمساري الاول

اليوم  
 ان يرد  
 فردد

ان باعه المؤكل لم يضمن المؤكل ولم يفله المؤكل سيما فان ذلك برضا بالعيب  
 رجل اسارى دابة فوجد لها عتقا فزكها فقال البائع رهنيتها في حوائجك فلم  
 ينكح حتى الرد **ل** المساري لا يرد رهنيتها لانهما عتق كان القول قول  
 المساري رجل اسارى عبدا فدرق عند المايع ولم يعلم به المساري فسرق  
 عند المساري سرقه اخري فطعوت بك في السر من حيثها فان للمساري ان يرجع  
 على المايع بنصف العصان وهو ربع الارش **و** رجل اسارى عبدا فصرق  
 قبضها فاصاها مائة فاستحقت وصارت احد عشر قفيرا وذلك لا يعد عتقا ثم  
 وجد المساري بالحنطه عتقا فقال البائع انا افلها فان المساري يرد لها بزيادة  
 لان هذا افسخ من كل وجه **و** رجل اسارى عبدا او قبضه وبعده العمن ثم اقتر  
 المساري ان المايع فان اعقبه فللسع او دين او كانت جاريه فافران البائع  
 استولد لها وانكر البائع ذلك وحلف فان العبد اعقب على المساري باقران  
 واصل مدرا اعقب بموت البائع وكذا لو ادعى ان العبد حر الاصل ثم وجد  
 المساري بعد ذلك ما اعده عتقا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب  
 على المايع استحسانا ولو اقر المساري ان المايع باعته مائة وهو عبد فلا  
 وجه للمايع وصدقه المقره واخذ منه العبد او احاز السع ثم وجد المساري  
 ما اعده عتقا فان المساري لا يرجع على البائع بشي فان كذبه المقر له فما اقر  
 له المساري بالذلك ثم وجد المساري ما اعده عتقا رده ما اعقب على البائع هذا  
 اذا اقر المساري العبد لغيره قبل رويه العيب فان اقر بعد ما راي العيب  
 فلهذا ان صدقه المقر له فما اقر يرجع المساري للنقصان على البائع احاز المقر  
 له السع او بعض فاخذ العبد وان كذبه في الاقرار رده ما لعيب ولو اسارى  
 عبدا فقبضه ثم قال لعنه من فلان بعدما اسلم منه واعقبه فلان وكذبه  
 المدعي عليه فما **ل** قال لعنه لعن على المساري باقران فان وجد به عتقا  
 بعد ذلك لا يرجع على المايع بشي ولو ادعى المساري انه باع من فلان ولم يرد  
 ان فلانا اعقبه محمد ملان ذلك وحلف ثم وجد به عتقا فانه يرد على البائع  
 رجل اسارى لغيره على ان يرد عليه عتقا ثم وجد به عتقا فانه يرد

اسرى دابة او غلاما  
 او طلع به على عيب ولم يرد  
 المالك فاطلع واستمسك  
 ولم يتصرف فيه ما به على  
 على الدماء  
 بركة من المزارع

كان  
 عكس

اوام ولدم



لعطب البعير في الطريق عند الردف أو ايجلك على المساري فان ابراهيم  
العيب فانه يرجع سقسان العيب رجل اشري عبداً وقضه ولم يعلم لعيب  
حتى قبله هو وعائنه لم علم لعيب فانه لا يرجع على البائع بشي وان قبله هو  
وحده ذكر في المسقي انه يرجع سقسان العيب **فصل في الباع**  
**عن العيب** رجل اشري عبداً او برياً له البائع من كل غايه ثم و  
جد به المسرقه او الاباق او الزنا فانه لا يرده ولا يدخل فيه الكلي والاشو والدمل  
والثولول والامراض ولو تهر البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب والمردوا  
وان نهر من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكلي ولا الاصبع الزايد ولا  
اثر قروح قد برأ وعن ابي حنيفة رحمه الله الداء هو المرض الذي يكون في  
الجوف من لحال او كبد او كبد او كبد او كبد او كبد او كبد او كبد او كبد  
بري من كل داء ولم يقبل من كل عيب فانه لا يرده عن العيوب لان الداء يدخل في  
العيوب اما العيب لا يدخل في الداء ولو باع جارية وقال برئت ايل من  
كل عيب بيدها فاذا امي مقطوعة الكف لا يرده لان الباع عن عيب اليد في  
لمون حال قيام اليد والعين لا حال عدمها وان كانت مقطوعة اصبع وحده  
بري وان كانت مقطوعة اصبعين فبما عيبان ولا يرده اذا كانت الراه عن  
عيب واحد ما لم يد وان كانت الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب **واظن**  
ولو باع جارية وقال انا بري من كل عيب بها فهو بري من كل عيب لها ولو  
قال انا بري منها لا يرده عن العيوب رجل قال فقلت بري من كل حق قبلك  
مدخل في العيب رجل اسارى ثوباً فاذا رآه البائع فيه حقاً فاعاد المساري  
فد امرالك من هذا الحق ثم جاء المساري بعد ذلك فمد ان بعض الثوب  
من البائع فزأى الحق فقال **المساري** ليس هذا مثلي ما امرالك منه كان  
ذلك شراً وهذا ادراج فان القول في ذلك قول المساري ولذلك في ذمائه  
بباض العين وكذا لو ابراه عن كل عيب بها او ابراه عن عيوبها ثم قال  
المساري هذا احدث بعد الابرا وكذا الوقال ابراهيم عن هذا البرص ثم قال  
هذا اغرر لك حدث بعد الابرا ولو قال قد امرالك عن البرص او عن العيوب

وان وجد به مرضاً رده  
المساري من الغايه في البيع  
المسرق والاباق والزنا

فمنها فاذا هي عوراً فانه لا يرده  
ولان له ان يرده وكذا الوقال  
اليد من كل عيب

او قال عن كل برص او قال عن كل عيب ولم يقبل بها فانه يراه عن كل عيب  
فاذا اذ اى المساري بعد ذلك عيباً فاعاد ما كان هذا العيب لها يوم  
استتمها وقال البائع كان هذا العيب لها يوم استتمها كان المولود  
الماء مع الا ان نصيب المساري المدة على ذلك فلو ان اخذ الدق قول محمد  
الله لان عنده اذا قال المساري امرالك عن العيوب او قال البائع انا بري  
من العيوب لا يدخل فيه العيب الذي حدث عند البائع الذي ظاهره من عيب  
الى حشفه والى يوسف يدخل فيه العيب الموجود وقت العقد والذكي  
كحدث قبل التسليم واصلح الراه عن الكل رجل باع عبداً وقال  
برئت المالك من كل عيب بهذا العبد الا اباقه فوجده آبقاً لا يرده لانه لعيب  
انه اثنى رجل عبداً فضمن رجل المساري بحصه ما كحدث فيه من العيب  
من الثمن **فصل** الوصفه والووسف رحمه الله يجوز ذلك فاذا  
وجده عيباً ودون على البائع ان له ان يرجع على الضامن بحصه العيب  
من الثمن كما يرجع على البائع وعن ابي يوسف رحمه الله اذا اسارى رجل  
عبداً فقال له رجل صمت لك عماه فكان اعني فردد على البائع فانه لا يرجع  
على الضامن بشي من الثمن ولو قال الضامن ان كان اعني فعلى حصه العبي  
من الثمن فراه بالعبي كان له ان يصمت بحصه العبي ولو اسارى عبداً فوجده  
عيباً فقال له رجل قد صمت هذا العيب للمزيمه شي الثاني اذا اؤخذ  
بالمسح عيباً فعد رده على الباع لعيب حدث عنده فرجع على الباع بغير  
العيب لم يكن للبائع ان يرجع ما لمصان على الباع الاول في قول ابي  
حنيفة رحمه الله وقال صاحبه له ان يرجع رجل اسارى عبداً فباعه  
من غيره فمات العبد عند الثاني ثم اطلع الثاني على عيب كان عند البائع  
الاول فانه يرجع سقسان الباع على الباع وليس للمساري الاول ان يرجع  
على الباع ما لمصان في قول **ابن حنيفة** رحمه الله لا يملك حتى لو صالح  
المساري الاول مع بائعه عن النصان على شي لا يصح الصلح في قوله الى حشفه  
رحمه الله **فصل** رجل ان يهد اعلى رجل على البراه من كل عيب في هذا العبد ثم استراه

الا لابق فوجده آبقاً كان له  
ان يرده ولو قال برئت  
من كل عيب هذا العبد



احداً من شهداء من اهل بيته ثم وجد به عيباً فان له ان يرد و قد اشتهر  
 على اهل البيت من الاباق ثم اسراراً **احد المسائل** من فوجد آتفا كان له ان يرد و  
 لو ابراه من اياه فتم اسارة احداً من شهداء من فوجد آتفا فليس له ان يرد  
 رحمه الله تعالى **السؤال** ان يرد بخلاف الوجه الاول لان في الوجه الاول  
 لم يصف الاماني اليه فلاتكون ذلك اقراراً لعب الاماني فيه اما في الوجه  
 الثاني اضاف الاماني اليه فكان ذلك اقراراً بانه الحق و قد مر نظراً فبالله  
 رجل باع شيواً على انه يرى من كل شيء من الخرف وكانت له خروف قد خالطها  
 او رقعها او رقاها فهو يرى من ذلك لان من خروف وان كانت محيطه او من رقيه  
 او من فوجعه وكذا لو كانت له خروف من خروف نارا او عضونه فهو يرى منها و  
 لو باع عبداً او قال **سنة** ايلد من الفروخ التي فيه وكانت فيه آثار فروخ  
 قد برات قال هو يرى مما اراه او مما لم يراه ان كانت فيه آثار من كي كان له ان  
 يرد لان الكي غير الفروخ فهو يرى ما هو ذاك و قد مر في فطرات  
 من الخمر حاز السبع ولا يكون له ان يرد لان هذا ليس لعب عندهم **رجل**  
 باع سباعاً على انه يرى من كل عيب لانه اقراراً بالعب ولو شرط الراه عن  
 عيب واحد او عن عيبين كان ذلك اقراراً بذلك العيب ببيانته اذا باع  
 عن من على انه يرى من كل عيب لهذا العبد لعينه وسلمهما الى المساري  
 فاستحق احدهما ووجد المساري بالآخر عيباً لزمه المعيب حصته من الثمن  
 لضم الثمن على العبد من فاما صحيحان لعب بهما فاذا عرفت حصه المسحق  
 رجع المساري على البايع حصه المسحق من الثمن ولو باع عن من من واحد  
 على انه يرى من عيب واحد بهذا العبد ثم استحق احدهما فوجد بالذي يورد  
 على عيب واحد عيباً فانه لضم الثمن على البايع حصه المسحق صحيحاً وعلى  
 حصه الآخر عيب واحد فاذا عرفت حصه المسحق رجع المساري على  
 البايع بذلك ولذلك رجل اسارى عبداً او فضة ثم عرض على بيع وقال  
 للذي يرد منه انه اشترى فانه لا عيب به فلم يصف منها ما سمع حتى وجد المساري  
 به عيباً فان له ان يرد وقوله اشترى فانه لا عيب به لا يكون اقراراً بالعدم

باع شيواً على انه يرى من كل عيب  
 لا يكون اقراراً بالعب  
 ولو شرط الراه عن  
 عيب واحد

العيوب ولوقول المساري عند عرضه على البيع اشترى فانه ليس بآتي ثم و  
 حده انما لا يكون له ان يرد ما يبيع **السؤال** في الرد ما لعب ومن له حق  
 الحصونه في ذلك رجل اسارى خلاً في خاصه وجعله المساري في حصه و  
 حمله الى بيته فوجد فيها فانه مينة فقال اليه المساري كانت لغارك في جرك و  
 قال المساري لا بل كانت في خادك فان المولى قول البايع لان المساري رضى على حق  
 الرد وهو مسكر ولو اسارى ذهناً في آتية ثم مضى ورأس آتية فان مسدوداً مضى  
 ووجد فيها فانه مينة وانكر ان يبيع ان يكون ذلك عنده فان المولى قوله لما قلنا  
 رجل اسارى عبداً او فضة ثم حابه وزعم انه مخلوق للجنة والبايع ساكر ذلك فان المولى  
 هو البايع لانه مسكر للعب فان افام المساري المنة انه مخلوق للجنة العم فان لم يلق ابي  
 على ان يبيع ووث يتوهم منه حتى وجح اللحية عند المساري فان له ان يرد لانه اسارى  
 عند البايع وان ابي على المسح ووث يتوهم منه حتى وجح اللحية عند المساري لا يرد  
 مالم يضم المنة انه مخلوق للجنة عند البايع واستحلف البايع فينكل المساري اذا  
 ادعى بالمسح عيباً وانكر البايع فافام المساري بيته ورواه عنه فان المردود عليه  
 ان يرد على البايع وان كان المساري انكر اللعب او لان الفاضل حان رده عليه قد  
 ابطال قوله في انكار اللعب **رجل** اراد ان يبيع شيافيه وهو يعلم انه لا يبيع له عيب  
 ان يبيع اللعب ولا يرد له فان يبيع ولم يصف له لعبه فاصير فاسقامرود  
 الشاهان والصحيح انه لا يصار مردوداً للشاهان لان هذا من الصغار **رجل** اسارى سباعاً  
 فلم يصف قبل البيع فقال ابطال البيع بطل البيع ان كان محض من البايع وان  
 لم يصف البايع وان قال ذلك في عهده البايع لا سطل البيع وان علم لعبه بعد  
 البيع فقال ابطال البيع الصحيح انه لا سطل البيع الا بعضاً او رضى **رجل** اسارى  
 لوماً بحسنه درهم وهو يساوي عسره فوجد به عيباً فصفه درهم فانه رجع بصف  
 الثمن على البايع وهو درهمان ونصف درهم ولو اسارى لوماً بدرهمين وهو يساوي  
 خمسة فوجد به عيباً فصفه درهمين ونصفاً رجع المساري على البايع بصف الثمن و  
 ذلك درهم واحد باع جارية بربيب وتعد لعينها ولعاضها ان يبيع الجارية وجد  
 العيب فاسداً فانه لضم الجارية على قيمه الرطب والتمر ولعب بهما فاصاب الثمن من الجارية

اشترى شيواً في خاصه وجعله  
 المساري في حصه و  
 حمله الى بيته



يسار ذلك القدر من الجارية ويرد المهر لاني كاد به الفسيف على صفة المهرين والقدر  
 وبما صححنا ان لعب بها لا يما دخل في العقد بصفة الجارية لان صفة المهر  
 اسارى جارية فوجد بها عيبا فارد ان يرد هذا فاصطالحا على ان يدفع احدنا ما سار  
 الدمار من طر ان اصطالحا على ان يدفع آكارية الى المسمى حتى لا يرد المسمى الى المالك  
 جاز لانه صالح عن العيب وان اصطالحا على ان يدفع المسمى الدمار الى البايع  
 المانع الجارية لا يجوز لان المسمى ملزم الزمان لا عوضا عن شيء يكون ربا فان قصد  
 تحصيل قدره ما سار المسمى الجارية من ربا يعا باقل من العيب الاول ان كان قصد  
 الثمن رجل اسارى عنه افوضه عسا قبل القبض فصالحه البايع من العيب على  
 حارة كانت الجارية زمان في السبع ففهم الثمن الذي اسارى به العبد والجارية على العبد  
 قدر فمنا حتى لو وجد باحدنا عيبا رد كخصه من الثمن وان كان هذا الصالح  
 بعد ما مضى المسمى العبد كانت الجارية بدلا عن العيب حتى لو وجد للجارية عيبا  
 رد هذا بخصه عيب العبد لا بد بالشر اذا وجد بالمسمى عيبا قبل القبض وابدأ  
 البايع عن العيب صح ابراه وبلزم الامر ولو وجد به عيبا بعد القبض فابدا البايع  
 عن العيب ورعى العيب بلزمه ولا يلزم الامر لان العيب قبل القبض لا يفسد من  
 الثمن ولقد التقى له قسط من الثمن فلا يلزم الامر بالرد بالعيب يكون الوكيل عليه  
 ما دام الوكيل حيا فاما من اهل لزوم العبد فان لم يكن من اهل لزوم العبد بان العمل  
 فان عدا صححنا او صبا صححنا وكان الرد الى الموكل فان كان من اهل لزوم العبد  
 فانه الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا فان الرد الى الموكل ولا المالك اذا اسارى  
 عدا او وجد به عيبا فان حتى الرد للمالك فان عجز المالك ورد في الرد كان  
 للمولى ان يرد الا ان المالك هو الذي يلى الرد فان سح المالك او مات كانت  
 المصنوعة في الرد الى المولى ركن على البايع الوكيل بالشر اذا اسارى وسلم الى الموكل  
 فوجد الموكل به عيبا ركن على الوكيل ثم الوكيل ركن على البايع الوكيل بالشر اذا وجد  
 بالمسمى عيبا قبل القبض فان رد بالعيب صح ركن وان رضى العيب ان كان العيب  
 لسار الزم الموكل وان كان فاحشا بلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ذكره في كتاب  
 الصرف في باب الوكالة ان ما لا يعترف جفيس المنفعة كقطع المدين وفقا لعمد

القبض

القبض  
 او ما يفتقر جفيس اليه  
 او ما يفتقر جفيس اليه  
 او ما يفتقر جفيس اليه  
 او ما يفتقر جفيس اليه

فوق فاحش وذكر حسن الاجرة المرسى رحمه الله ان ما لا يدخل تحت عموم المقولين  
 يعني لا يقو به احدث مع العيب لعمه الصحيح فهو فاحش وجعل العيب لسار كما  
 اليسار وذكره في المسمى ان على قول الى حنف رحمه الله اذا كان المسح مع العيب  
 لسار بالثمن الذي اساره فرضي به الوكيل فانه يلزم الامر وهذا اقرب مما قاله  
 شمس الامية المرسى في الزمان ان الوكيل اذا رضى العيب ان كان قبل القبض يلزم الامر  
 وان رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يصل من اليسار والثمن  
 والصحيح ما ذكر في المسفا سوا ان قبل القبض او بعد لانه اذا رضى العيب لسار  
 كانه اساره مع العلم بالعيب فان كان لا سارى بذلك الثمن يلزم الامر الوكيل  
 بالشر اذا عمل لعيب قبل القبض فعلا له الموكل لا فرضي به العيب من قبله لا يلزم  
 الامر وهو سار له ما لو رضى به الموكل بعد القبض الموكل اذا ابرا البايع عن العيب  
 صح ابراه ولا يفي للوكيل حتى الرد الوكيل بالشر اذا اسارى بالعين لسار بلزم  
 الموكل وان اسارى بالعين الفاحش بلزمه ولا يلزم الموكل قال الشيخ الامام المعرف  
 نحو اصر زان هذا فيما ليس له فيه معلوم عنه اهل البلد كالعبد والبوب  
 هذه صح ويحوز ذلك لان قيمة الاسار لا تعرف الا بتقصم المقومين فاما ما له فيه معلومه  
 عند اهل البلد كالعبد والبوب ويحوز ذلك لان قيمة الاسار لا تعرف الا بتقصم  
 المقومين فاما ما له فيه معلوم عنه اهل البلد كالخبر والحجم ويحوز ذلك اذا  
 اراد الوكيل بالشر على ذلك بلزم الامر ملك الزمان او كثر لا قبل الشر  
 اذا اسارى جارية للموكل ولم يسلمها الى الموكل حتى وجد بها عيبا كان له ان يرد بها  
 كان الموكل خاصا او غائبا وبعد التسليم الى الموكل لا يملك الرد الا بالامر الموكل  
 فان ادعى البايع في الوجه الاول ان الموكل رضى بالعيب والموكل غاب فطلب بمال  
 الوكيل او بمال الموكل لصل ذلك عندنا فان اقام البايع عليه ادعى ملك  
 نفسه وان افد الوكيل ان الموكل رضى بالعيب صح اقراره حتى لا يفي له حق الكفو  
 وان افد الوكيل انه كان ابرا البايع عن العيب صح اقراره على نفسه ولا يصح  
 على الامر لا قبل بالسبع اذا مانع ثم خوصم في عيب ففسل المسح لعمد فصار  
 لزوم الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون المسح للوكيل ولا يلزم للموكل ان يحضر الموكل

الوكيل بالشر اذا اشترى  
 بالعين اليسار



فان خاصة واقام المدينه على ان هذا العيب فان عند الموكل لا يملكه  
 لان الرد بقضاء غيره لا يملكه الا ان جعل في حق الموكل كان الوكيل اشتراجه  
 من المتي هذا اذا كان عيبا حدث مثله فان قد عملا بحرف ذكر في  
 بعض روايات البوع انه يلزم الامر وذكر في عامه روايات البوع والرد  
 والوقاله والمادون انه يلزم الوكيل دون الموكل وهو الصحيح وبه اخذ  
 الفقيه ابو الحسن لان الرد بقضاء غيره في حق الموكل عيب له سواء كان العيب  
 قدما او لم يكن وان كان الرد بقضاء الفاضلي فان كان بالمدعي لزم الوكيل قدما  
 فان العيب او حدثا وان كان العيب قبل الوكيل فلهذا عند علمائنا في  
 الله عنهم وقال **ف** ذكر رحمه الله ان كان العيب مما حدث بموكله  
 فضا الفاضلي ما دونه وهو يسوي من الرد بالعيب ومن الاستحسان اذا  
 استحق المسع على الماسري باقراره او بالوكيل لا يطهر ذلك من المانع وان  
 رد على الموكل كما لو رد على الوكيل بالمدعي او بالوكيل وان كان عيبا  
 حدث مثله لزم الوكيل والوكيل ان يخصم الموكل فان اقام الوكيل منه  
 ان هذا العيب كان عند الموكل مرد على الموكل وكذا الرجل اذا اسارى  
 جارية وقضاها وما عاها من عار فوجه الماسري الثاني لها عيبا فدها على  
 الماسري الاول بقضاء القاضي ان كان عيبا حدث مثله كان الماسري  
 الاول ان رددها على باعه بذلك العيب وان كان عيبا حدث مثله  
 فرد على الماسري الاول فضا القاضي ما قد ان لم يكن ذلك رد على المانع  
 الاول الا ان المانع الثاني لو اقام المدينه على هذا العيب كان عند  
 المانع الاول قبل مدينه ورد على المانع الاول **ج** رجل اسارى عبدا  
 بخاره فزوج الجارية العبد ثم وحبها عيبا لا يملك الرد لان النكاح  
 عيب فبها فان اباها قبل الدخول كان له ان يرد بها لان العيب كذا  
 قد زال ولا يملك بان النكاح وان زال فقد بفي المهر زمان منفصله فمع  
 الرد بالعيب لا يملك **ح** اختلف المسامح في قول **ب** سمس الامه رحمه الله لا  
 حب المهر لهذا العيب لانه لو وجب حب المهر لولا لا يستوجب على عبده

بالعيب

الوكيل باقراره بقضاء القاضي  
 كان عيبا لا يحدث مثله  
 اذكر ذلك

باقراره

والمهر

دينا **هـ** المسخ الامام المعروف بخواجه زان بحب المهر ويسقط  
 ساعته لا يصنع الماسري ولو لم يكن له ان يرد كما لو اسارى جارية فولدت  
 لدايم وجددها عيبا لا يرد فان مات الولد فان له ان يرد الجارية رجل اسارى  
 عبدا فوجد به عيبا فان لم يكن له ان يرد عبده واقام الماسري شاهدين  
 شهدا على ان باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقراره بالبيع بالعيب  
 لا يقبل كما لو ادعى عينا في رجل ان له وشهد احدا لسا هدين له ملكه  
 وشهد الآخر على اقراره ان يرد له ملكه لا يقبل هذه البيه **هـ**  
**سائل الاقاله وجود البيع** رجل باع جارية ثم لم  
 السخ والماسري مدعى الشرا لا يحل للمانع ان يطاها فان عم الماسري  
 على ترك الحظومه كان للمانع ان يطاها لانها كفايتها السخ **ج**  
 اسارى بها لامرأته واعطى لها المبيع ثم حاد الباع وقال للماسري بيع  
 بين بازن فقال الماسري دادم لا يصح هذه الاقاله فالواصول  
 المساله اذا كان الروح وايقلا لامرأته في شرا المديت والوكيل بالسر  
 ذكر سمس الامه السرخي رحمه الله ان الوكيل بالسر لا يملك الاقاله  
 في قولهم فلا يصح هذه الاقاله ولو كان الوكيل يملك الاقاله فلاقاله  
 لا يصح بلعظ الامر في قول **ب** الى حنفه ومحمد رضي الله عنهما فان  
 الباع اذا قال للماسري اقلني هذا السخ فقال الماسري اقلنا  
 الاقاله عند ما لم يقبل الباع قبلت **ج** رجل باع من اخر ثوبا فقال  
 ولم يعلم شي كان الاقاله تامه **ج** رجل اسارى من رجل وورح خطه مدرا  
 معلومه وقد من الخطه وسلم بعض الممن ثم حاد المانع لمض منه  
 بعه الممن فقال الماسري انه قام على ممن غالي فرد الباع عليه ما  
 مض من الممن واحسن الماسري قالوا الممن ذلك قاله ثم له السخ ولان الاقاله  
 الباع بالقول لا يكون الا باكتاب وقوله فان كان بطريق التعاطي فذلك  
 لا يكون الا بالقبض والمسلم من كاسان وهذا قول بعض الشايع  
 اما على قول البعض فقبض احدا لبدلين يكفي لان عقابه البيع وهو صحيح

الخطومه نسيم الباع من الماسري

المشترى قد اقلنا مع الثوب  
 قبضا وقطع الباع قبضا قبل  
 يفرق

لان الاقاله



وقد ذكرنا هذا في اول الكتاب رجل اشترى حملاً واقبضه ثم جاء  
 بالحماد بعد اربعة ايام فزاع على البائع فلم يقبل البائع صحتا  
 واستعمل الحماد اياماً ثم امتنع عن رد العين وقبول الاقالة كان له ذلك  
 لانه لما رد كلام المشتري بطل كلامه فلا حرج الاقالة باستعماله  
**فصل في الاستحقاق ودعوى الجارية** رجل اشترى  
 جارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني فزاع الثالث ثم ادعى الجارية  
 المصاحرة فزادها الثالث على ما يجرى لقولها وقبل البائع الثاني منه ثم  
 الثاني ردّها على الاول فلم يقبل الاول فلو ان كانت الجارية ادعت  
 المصاحرة الاصل فان كانت حرة فثبت انقاذ البيع والتسليم المذكور  
 فقد اقرت بالرق وان لم يكن انقاذ ثم ادعت انها حرة لم يكن للبائع الحق في ردّها  
 الاول ان لا يقبل لان القول في حرة الاصل قولها فاذا استحقت نفسها  
 بما هو حرة على الكل لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل وقال بعضهم  
 اذا ادعت الجارية ثم ادعت المصاحرة الاصل لم يكن للمشتري ان يرجع على  
 البائع لان الحرة لا تبطل لقولها وقول المشتري حرة كان الاحصائي  
 ان يزوجهما حتى يخل له اما بالملك او بملك المهر والصحيح انه  
 اذا لم يسبق منها ما يكون اقراراً بالرق كان القول قولها في دعوى الحرة  
 والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن لقولها ذكر في المستحق رجل اشترى  
 جارية لم يكن عند البائع قبضها ولم تقر بالرق ثم باعها المشتري من غيره  
 والجارية لم تكن خاضعة عند البيع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم فاق  
 الجارية المصاحرة فان القاضي قبل قولها ورجع بعضهم على بعض بالثمن  
 فان قال المشتري الاول ان الجارية اقرت بالرق وانكر المشتري الثاني  
 ذلك وليس للمشتري الاول معه على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني  
 والمشتري الاول يرجع ما لهن على المشتري الاول لا يرجع ما لهن على الجارية لانه ادعى اقرارها  
 الجارية بالرق رجل اشترى عبداً وقبضه فوهبه من آخر او تصدق به  
 على رجل ثم جاء رجل واستحقه مزيد الموهوب له كان للمشتري ان يرجع بالثمن

مق كان الاول ان لا يقبل لان  
 سبق لاسبق بقول الجارية  
 ان كانت الجارية ادعت

للمشتري الاتمام ودعوى  
 الجارية في التزوج اجاباً

والجارية

من يد المصدق عليه

على بائعه ولو ان المشتري باع من رجل قبضه واستحق من يد الثاني للمشتري  
 الاول بالثمن على بائعه قبل ان يرجع المشتري الثاني عليه في قول ابي حنيفة  
 الله ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم باع الموهوب له من رجل  
 فاستحق مزيد المشتري لا يرجع المشتري الاول على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني  
 ما لهن على الموهوب له ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم وهبه  
 الموهوب له من رجل وسلم فاستحق مزيد الثاني كان للمشتري الاول ان يرجع  
 على بائعه رجل اشترى نرق من او عمل او جع زيت او سلة زعفران او  
 جواش من دقيق او حنطة ثم جاء رجل واستحق بعض ذلك قبل القبض  
 او بعد قال ابو يوسف رحمه الله يجزئ المشتري ان شا اخذ الباقي  
 بحساب من الثمن وان شاء نوك البيع لا شيء واحد ولو اشترى قوصري ثم راو  
 جرتي زيت او خابتي خل او كوزي حنطة او شعيرة وعائين فاستحق احداهما  
 ان استحق قبل القبض خبز المشتري كما قلنا في الوجه الاول وان استحق بعد  
 القبض يلزمه الباقي بحساب من الثمن ولا يكون له ان يرد الباقي رجل اشترى  
 غلاماً صحيحاً ثم ادعى رجل ان الغلام كان لغيره فادعاه فادعاه من ذمته فان القاضي  
 يسأله المدعى لبيته على الملك فان اقام المدينه على الملك عتق العبد عليه  
 باقراره وان لم يكن له بتمنه يستخلف المشتري على دعوى الملك لان المدعي  
 خصم للمشتري في هذه الدعوى لانه يثبت العتق والولا لنفسه رجل اشترى  
 عبداً او احلفا في الثمن وحلفا فقال البائع ان بعث الابا الف درهم فهو حر  
 وقال المشتري ان اشترته الا خمس فانه موهوب فاستحق لا زعم للمشتري لان البائع  
 اقر ان المشتري حلف في يمينه وعتق عليه العبد فلا يمكن نقض البيع ولا  
 لعنوا العبد فكان على المشتري الثمن الذي اقر به لانه تصادف على ثبوت الملك  
 للمشتري والمشتري ينكر العتق فلا يعتق العبد وانما يلزمه الثمن الذي اقر  
 به لانه ينكر الزايع رجل اشترى من رجل ارضين فاستحق احداهما  
 ان استحق قبل القبض تجزئ المشتري ان شا اخذ الباقي بحصته من الثمن  
 وان شأ نوك وان استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بحصته من الثمن

شرا

عقود



ولا خيار له مستاجر خاوت باع لدار خاوت في يد سبي الكردار وقضت  
 الثمن ثم جاء صاحب الخاوت وسرعه ان الكردار له وحاله من المساري وكن  
 المبيع **والسبح** الامام القلي محمد بن الفضل ان كان الكردار مسجرا  
 الا لا التي تحتاج المستاجر اليها في صناعته وتجارتها كان القول بكونه  
 البائع وهو المستاجر ولا يرجع المساري على البائع من ثمنه وان لم يكن  
 الكردار من الآت عمل المستاجر لكنه في لو اختلف صاحب الخاوت فله ذلك  
 الجواب لانه في يد المستاجر وان كان البائنا لو اختلف صاحب الخاوت مع المستاجر  
 في ذلك كالتب المتصل بالخاوت لا في الخاوت كان للمساري ان يرجع على البائع  
 بالثمن لان القول فيه قول صاحب الخاوت والناظر لقوله من كون القول  
 فيه قوله كالتب بالبيعة فان كان لفلان هذا المساري انسان بالدر في المستاجر  
 كل موضع لا يرجع المساري على البائع بالثمن لا يرجع على البائع لان  
 العمل بالدر اما لصن عند الاستحقاق ولم يثبت الاستحقاق **رجل**  
 اساري غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالثمن وقض العبد ان المستحق لغيره  
 السع اختلفت الروايات في ظاهر الرواية لا يسحق السع ما لم يرجع المساري  
 بالثمن على البائع وقوله المنوي رجل اساري عبيدين ماله وقضتهما ثم استحق من  
 احدهما ببيعة نصفه فان العبد الاخر يكون لازما للمساري وله حصة في الذي  
 استحق نصفه في قول **ابي حنيفة** واني وسف رحمه الله عليهما **رجل**  
 اساري نصف عبيد ثم اساري رجل اخر نصفه فمض المساري الثاني ولم يقض  
 الاول **رجل** ثم جاء رجل اخر واستحق منه العبد ببيعة فاستحق الاول من البيعات  
 جميعا وان كان المساري الاول قبضه ولم يقض الثاني فاستحق الاول من الثاني  
 وان وصاه ببيعة فاستحق هو ومنه ما جرت **رجل** مع فقار حصة في حوالق  
 فباع من ذلك ثلثا من رجل بدرهم ولم يقض المساري حتى باع من اخرها ارا  
 منه بدرهم ثم استحق احد الفقاريين فان السع الاول كما يزاد السع الثاني اطلق  
 رجل في يده لانه باع احداهما من رجل ولم يسلم حتى باع من لخرها او دفع اليه  
 ثم باع الكد الاخر من اخره ودفعه اليه ثم حضر المساري الاول ووجد

المساري من جميعها فانه باع ما قاله في يد المساري الثاني لان البائع بعد  
 ما باع الاول لانه يملك مع الكد الثاني لانه باع ما يملك فاذا باع الكد الاخر  
 ليس للمساري الثالث لم يحرمه لانه للمساري الاول فخذ ما كان في يده الثالث  
 وان حصل المساري الاول ولم يحرم المساري الثالث ووجد المساري الثاني  
 فانه باع من الثاني نصف ما في يده لانه لما باع من الثاني لدار الكردان  
 مسجرا كان الاول والثاني فاحد الثاني لعله نصف الاول فان حضر الثالث  
 بعد ذلك اخذ الاول والثاني جميع ما في يد الثالث **والسبح** لانه لو كان مكان  
 الكردان عبيد اصاب نصفه ولم يدفع حتى باع نصف من رجل اخر ودفعه اليه  
 ثم باع نصف من ثالث ودفع اليه **رجل** مساري من رجل دار ماله درهم فمض  
 الثمن وقبض الدار منه فقام اخ المساري البعثة ان الدار كانت لهما  
 تركهما مورا ائالة ولا حصة هذا المساري فانه لم ينفى المديعي نصف الدار فاما  
 كذبه المساري فان المساري بالخيار ان سارده المصنف الثاني على التبع وسارده  
 منه كل الثمن ان كان لغيره وان سارده اصيله ويرجع نصف الثمن وان كان له  
 صدق اخاه المديعي ففي النصف في يد نصف الثمن ويرجع على المصنف  
 الثمن **رجل** اساري ارضا بشرها فاستحق الشرب قبل المصنف **رجل**  
 محمد رحمه الله كذا المساري ان سارده ارضا لجميع الثمن وان سارده  
 تركه وكذلك المسيل وان استحق الشرب لغيره فمض المساري الا من  
 واخذت منها بناء او غرسا او زرعها فان المساري يرجع بمصان الشرب  
 والمسيل جعل محمد رحمه الله لهذا اصلا فماله كل شيء اذا بعته فاحد  
 لا يجوز معه واذا بعته مع غيره فاحد استحق ذلك الذي قبله المصنف  
 فان المساري بالخيار ان سارده البا في جميع الثمن وان سارده وكل شيء  
 اذا بعته فاحد يجوز معه فاذا بعته مع غيره فاستحق فان له حصه  
 من الثمن **رجل** له ضيعة اساراها ثمانية دراهم فباع الرجل مع اخيه بعض  
 هذه الضيعة لصبيته اخرى ثم مات اخوه فادعى ورثته الاخ الضيعة  
 المشتركة وما بقي من الضيعة الاولى بخله ان صاحب الضيعة الاولى اساري

ويكون ذلك بينهما نصفان ولو اريد  
 المشرق الاول وجد الثالث باع  
 جميع ما في يده الثالث

الضيعة الثانية مع مورتهم وكان  
 مورتهم قالوا هم



الصبيحة المستأجرة الأولى بين الآخرين نصفان لأنها استأجرت بالصبيحة التي بين  
 فحاشا مستأجرة من غيرها جميعا فلو أن نصيب المستأجرة لورثته وبيع الأخ  
 المحي في تركه الميت نصف قيمته فاصح من الصبيحة الأولى لأن الأخ الميت استأجر  
 نصف المستأجرة لنفسه ونصفي الثمن بما لا يجزئ فصار الأخ المحي عاردا المستأجر له  
 ولا حق لورثته الميت فيما بين الصبيحة الأولى لأنه لم يوجد من صاحب الصبيحة  
 الأولى إلا شراؤه أخيه في شرا الصبيحة الثانية بنصف الصبيحة الأولى وهذه الأ  
 تكون عكسا لما بين الصبيحة ولا فرق بين ذلك الأخ في الصبيحة الأولى ولا في  
 استأجره بعد فاصح نصفه من الثمن للمساكين لأن المستأجر في العبد عيب  
 فإن قال أحدنا رخصت مسلمة ربع العبد بربع الثمن والأخر على جبان  
 وإن شاذ الربع وإن شاذ نصفي في قياس قول **أبي يوسف** ومحمد وفي  
 قياس قول **أبي حنيفة** رحمه الله ليس للأخر أن يرد أصله **مسألة**  
**الخيار رجل** **علي** رجل أنه باعه وقلنا الغالب هذا العبد بالف درهم  
 فأقام البينة فأنه لم يرض على الحاضر نصف الثمن أيضا والأفلا لأن أحدا  
 ليس خصمه عن الآخر إلا إذا كان قل وأحد من المساكين فيلحق صاحب  
 بامرئ فيجوز أن يكون المضاء على أحدهما فضاء على الآخر أيضا رجل باع  
 عقارا أو امرأته أو ولد أو بعض أفاربه حاضر يعلم بالبيع ووقع الثمن  
 عنهما ونصرف المساري في ذلك زمانا ثم ادعى بعض **مسألة** من كان حاضرا في البيع  
 أن العقار له ولم يكن للبايع قال **مسألة** سمعتم من رجل أنه باعه لغيره  
 يسمع دعوي المدعي سدا الباب للبلدس وقال مشا خنا رحمه الله عليهم  
 يسمع دعواه وينبغي للمبني أن يسطر في ذلك أن كان البايع والمدعي معروفا  
 بالبلدس والخضومات الباطلة ينبغي للمبني أن يفتي بالقول الأول وإن لم  
 يكن كذلك لفتي بصحة الدعوي وهذا إذا المالكين السلطان استدعى ذلك  
 الخصومة في تعليل الفاسي **رجل باع دارا** أو عقارا ثم ادعى أنه باعه بعد  
 ما وقف أحلف المسامحة والأصح أنه لا يسمع دعواه قالوا ادعى أنه باعه وهو  
 لغيب بخلاف ما لو باع عده ثم ادعى أنه حرقه أو ادعى أنه أعفاه ثم باعه فأنه يسمع

ادعى  
 أن حضور الغالب أن أعاد  
 استحقاق الثمن بغير علم عليه  
 نصف الثمن  
 وطب  
 باع عقارا وامرأته  
 أو ولده أو بعض  
 أقاربه حاضر

باع دارا أو عقارا ثم ادعى  
 أن باعها بعد ما وقف  
 باع عده ثم ادعى أنه  
 حرقه أو أنه أعفاه

دعواه رجل أغفر عليه ذنوبه فوقع البعض في يد أبيه فذهب به إلى السوق  
 ليدفع ثمنه رجل يمد أن يشترى ثوبا أو استأجره ثم اتفق الطرفان فاذنوا له الذي  
 أعاد عليه فادعى أنه لا يسمع دعواه لأن الاستيلاء أقرأه أنه ليس له **رجل**  
 استأجر عتقا أو موصيه وبعد العتق فاستحقه رجل البينة ثم حضر البايع وأقام البينة  
 أن المستأجر كان باعه منه قبل البيع ونصفي الثمن بايع منه البايع فاداد المساري  
 أن بايع العبد قال **الوصف** رحمه الله لأسبيل للمدعي على العبد وهذا  
 في عارضا من الرأيه وأما في ظاهر الرأيه بغير الاستحقاق لا يسمع البيع من البايع  
 والمساري ما لم يرجع المساري على البايع بالثمن ونصفي الثمن له أو بأثر أصيب على ذلك  
**رجل** عده لخصه باع من رجل نصفه ثم باع النصف الآخر من رجل آخر فلم يرض  
 أحد منهما شيئا حتى استحق منه مضمون واحد كان المستحق من مع الآخر فإن صدق نصف ما  
 بقي بعد استحقاق المضمون يكون البايع والمساري في البايع على حساب ذلك الحق  
 الآخر لصدف كروحي الماني في نصف كذا المضمون واحد مضرب كل واحد منهما بما  
 بقي حصته ولو لم يستحق حتى نصف المساري الماني محتو ما لم يستحق مضمون فلما كان  
 الأول والماني بالخيار وهما في ضرب منه المساري الماني نصف كذا المضمون الأول  
 نصف كروحي الماني بينهما على حساب ذلك **رجل** استأجر دارا ومضما ثم جاء  
 رجل واستحق نصفها ثم ان المساري أقام البينة أنه استأجرها من المستأجر ولم يوفت  
 لذلك وقتا قال **محمد** رحمه الله عليه لا يرجع المساري على البايع نصفي الثمن إنما  
 هو رجل استأجر دارا إذا عاها آخر فاستأجرها المساري من المدعي الضافه لا يرجع  
 على البايع نصفي ولو أقام البينة أنه استأجرها من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت  
 حصة وكان له أن يرجع على البايع نصف الثمن **رجل** باع وشرأ أسن ودارا  
 فادعى أحد الأسن أن اباهما كان باع هذه الدار من هذا الرجل بالثمن درهم وأنكر  
 المدعي عليه وكذبه الآخر فإن القاضي نصفي على المدعي عليه ولا حصار للمدعي  
 عليه في رد الدار وإن لم يسلم له إلا نصف الدار وليس هذا كما لو استأجر دارا فاحق  
 نصفها فإن المساري يحكم لأن هذا السع إنما استحق نصف الدار بحرق المدعي عليه  
 ولا يجوز أن كان القاضي نصفي له بكل الدار **رجل** استأجر مسافا فاستحق من يده ورجع المساري

نصف الثمن للمدعي  
 ونصف الدار للمدعي عليه



على البايع بالثمن ثم وصل البايع الى المصارى لوجه من الوجوه لا يومر بسله الى البايع و  
 لو اسارى ساقه اقرانه ملك البايع ثم استحق عليه ورجع على البايع بالثمن ثم وصل  
 اليه لوجه من الوجوه فانه يومر بسله الى البايع رجل اسرى عبداً او قبضه وباعه  
 من غير فاستحق من البايع فان المصارى الاول لا يرجع على البايع بالثمن قبل ان يرجع  
 عليه المصارى الثاني في قول **الحنيفة** رحمه الله عليه وقال **ابو حنيفة** رحمه  
 الله عليه له ان يرجع قال لا ترى ان المصارى الثاني لو كان ابراهيم عن العن كان الاول  
 ان يرجع على بايعه اذا استحق على المصارى الثاني ولو وجد العبد حراً رجع كل واحد  
 على بايعه بالثمن قبل ان يرجع عليه **فصل** في مقابيل الغرور والعز ورجع بايعه  
 امرين اما لعقد المعاوضة او لمض يكون للدافع كالدفع بعينه والمجانف اذا هلك  
 الوديعة او العائن المستاجر ثم جاز رجل واستحق الوديعة او المستاجر ضمن المودع  
 والمستاجر فان المودع والمستاجر يرجع على الدافع بما ضمن وكذا اكل من كان في معناه  
 وفي الاعانة والمحبة لا يرجع على الدافع بما ضمن وكذا اكل من كان في معناه لان ضمن  
 المستاجر ان لنفسه **وجعل** اسارى دار او قصها ونامها ثم حاربها واستحقها فان  
 المصارى يرجع على البايع بالثمن وسلم البايع الى البايع ورجع على البايع بالثمن وضمن  
 البايع المصارى وسلم البايع الى البايع فان المصارى بني بالخص والاجر والساج والهد  
 فانه يرجع لثمنه البايع على البايع لوم تسليم البايع فان كان المصارى الموقوع البايع  
 عسر الاق درهم وسكن فيها زماناً حتى خلق البايع او لغزو والخدم لثمنه ثم استحق  
 الدار لم يضمن المصارى ان يرجع على البايع الا لثمنه لوم تسليم البايع الى البايع فان كان  
 المصارى الموقوع في البايع عسر الاق درهم على الخص والاجر والساج ثم استحق الدار  
 ومثل ذلك لوم الاحتفاظ لا لو حذر الا عسر من البايع او اكثر فانه يرجع على البايع بثلث  
 المصارى يسلم ولا ينظر الى ما كان الموقوع فيه وان استحق الدار بعد البايع غاب  
 والمساحق اخذ المصارى لخدم البايع **المشتك** في البايع ان البايع ولا غرضي وهو غاب  
 قال **الحنيفة** رحمه الله عليه لا ينفذ الى قول المصارى بل لوم لخدم البايع وندفع  
 الدار الى المساحق فان حصر البايع بعد لخدم البايع المصارى على البايع لثمنه البايع انا مرجع  
 عليه اذا كان البايع فاما فصل المصارى البايع الى البايع فيهم المصارى وباخذ النقص واما

عائل سرور

ثم

اذا اهد منه فلا ينفذ الى البايع فان حصر البايع وقد هدم المصارى لعصل المساو  
 لفي المصارى ان المصارى ان ماخذ البايع لثمنه ما نفى وبكره النقص له ولا يسلم البايع  
 وهذه اقله قول **الحنيفة** والى لوصفه حتى الله عنهما في ظاهر الرواية وروى  
 محمد بن عن ابي حنيفة وهو قول الحسن رحمه الله عليه ان البايع ينع من يقوم البايع  
 ثم يقول المصارى انفضه واحفظ النقص فاذا اطعرت البايع سلم النقص اليه و  
 لم يضر له لثمنه البايع وذكر الخطاوى رحمه الله عليه ان المصارى اذا حصل عليه المصارى  
 النقص الى البايع ان يرجع على البايع بالثمن ولثمنه البايع مبيهاً وان لم سلم النقص  
 الى البايع لا يرجع المصارى البايع وهدد اقرب الى المصارى رجل اسارى داراً ثم باعها  
 من اخر فبني المصارى البايع فيها ثم استحق الدار دون البايع فان المصارى عليه  
 وهو المصارى الثاني مرجع بالثمن على بايعه ولثمنه البايع البايع الثاني مرجع بالثمن  
 على بايعه ولا يرجع لثمنه البايع في قول **الحنيفة** رحمه الله وعلى هذا  
 ان المصارى حاربه وقصها وباعها من غير فقلت من البايع ثم استحق الحاربه  
 فان المصارى الثاني مرجع بالثمن على بايعه ولثمنه البايع البايع الثاني لا يرجع على  
 البايع المصارى لثمنه البايع في قول **الحنيفة** رحمه الله وعلى هذا الخلاف ان المصارى  
 عبداً او باعه من اخر فهدد اوله الا يردى ثم وجد المصارى الاخر به عسافه تماماً لا يصح  
 الزايله وقد لعب لخدمك لعب حكايت كان له ان يرجع على البايع بضعان  
 اللعب وليس للبايع الثاني ان يرجع على البايع الاول بالمعصاة في قول **الحنيفة**  
 رحمه الله عليه **وجعل** اسارى داراً وبني فيها وغاب ثم ان البايع باعها من رجل  
 اخر ولم يضمن المصارى الثاني ما الاول وبني فيها ساء اخر ثم حارب المصارى الاول  
 واستحقها فان كان المصارى الثاني ساقها بالاث لا يضمن فان المصارى الثاني يضمن  
 للمصارى الاول صان ما استحق من ساق الدار العام من مصلبه ما الاول ويكون  
 المصارى المصارى الاول ان كان فليأخذ ان كان المصارى الثاني استهلك ذلك المصارى له  
 فمعه النقص البايع ورجع المصارى الثاني البايع الذي احضره وليس الاول ان يمدحه  
 من ذلك لان البايع احكاث ملك الثاني وان كان البايع بني البايع احكاث مصل  
 الاول قال المصارى الثاني لضمن الاول **ما قلنا** وللأول ان يمسك البايع الثاني

من البايع ما سلم الله فهدم المصارى  
 من النقص لادان سائر المصارى  
 من النقص لادان سائر المصارى

بكره

لا يضمن



للماني ان يرفع لاني كنت الثاني اذا كان ملكا الماساري الاول له وان  
 كان الماسري الثاني في ذلك اعطاه الماساري الاول له الماساري ولا يظلمه  
 الجبل لان التمل لا يقوم الا بالعقد ولم يوجد العقد اما الزمان فليس هو  
 وعن ابي يوسف رحمه الله اذا اسارى دارا منى فيها ثمة تم استحققت فمقتضى الماساري  
 البنا فان الماساري ان يرجع بالنقصان على اربعة اعمام الدار منبذة ومضى الرجوع  
 بالنقصان وله لك الارض فاذا غرسها الماساري تم استحققت فمقتضى الماساري الماساري  
 له ان يرجع على اربعة اعمام الماساري رجل اسارى ارضا فغرس فيها شجرة فتمت الشجرة  
 تم استحققت الارض فمال الماساري اقلع الشجر فان قلعه بضر الارض فمال الماساري  
 ان سلبت نفع الله فتمت الشجرة فغرسها الماساري في السنة فمال الماساري حتى يطلع الشجر  
 ويضمن لك نقصان ارضك فان امس بطلع الشجر وطلع الماساري تم ظفرا المانع بعد البيع  
 فان الماساري يرجع على المانع باليمن ولا يرجع لقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض  
 وان احار المستحق ان يدفع الى الماساري فتمت الشجرة فغرسها الماساري فمال الماساري  
 القيمة تم ظفرا الماساري باليمن فانه يرجع على المانع باليمن ولا يرجع لقيمة الشجر ولا  
 يكون المستحق ان يرجع على المانع ولا على الماساري نقصان الارض لانه لما احار بيع  
 فتمت الشجرة ما كان المستحق هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول ابن حنبل  
 وابي يوسف وقال الحسن القاضي معني امينا ليقوم البنا في الارض ثم يبيع  
 القاضي الماساري اطلع الشجر واخطه حتى اذا ظفرت باليمن سلمه الله وما خسر لقيمة  
 ماله وان لم يستحق الارض حتى انتم الشجر وبلغ الثمن او لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق  
 الارض فطالب الماساري بطلع الشجر كان له ذلك فان مانع الارض حاضر اكار  
 للماساري ان يرجع على المانع لقيمة الشجر لانه في الارض وسلم الشجر فامه الى المانع  
 ولا يرجع لقيمة الشجر ويجوز الماساري على طرف الثمن بطلع الشجر او لم يبلغ  
 المانع على بطلع الشجر وان كان الماساري ذرع في الارض حنطه او ثمنه من اصناف الرجاير  
 والحبوب والقول تم استحققت الارض قال ابو يوسف رحمه الله يوم  
 الماسري حتى يطلع الشجر ان كان المانع غائبا ولا يرجع على المانع شي وان كان الذرع  
 اضر الارض فالمستحق ان يضمنه نقصان الارض ثم لا يرجع على المانع الا باليمن وان

اشترى ارضا فغرس شجرة  
 ثم استحققت

المستحق

وان كان الماسري ذرعا في الارض ثم اشترى ارضا فغرس شجرة  
 ثم استحققت الارض قال ابو يوسف رحمه الله ان كان المانع باليمن فتمت ما احدث  
 في الارض من بناء العنطر ولا يرجع بما المانع في كرى النهر وحفر الساحة ولا  
 في مسطحة جعلها من التراب وان جعل المساحة من اجرة او لبن او قصب او شي  
 له فتمت فانه يرجع على المانع لقيمة ذلك وهو قائم في الارض ثم لو مر المانع بطلع ذلك  
 رجل ذرع جارئة من امه واستولد لها ثم حار مستحق واستحقها فان الولد  
 حاريا لقيمة ثم يرجع المستولد من الجارية وقيمة الولد على مزاج من موثقه  
 ويكلف الوارث المورث في ضمان الغرور كما لو وجد بها عيبا كان له ان يردّها  
 على بايع المورث والموصي له بالخيار اذا استولد الجارية ثم استحققت فانه لا يرجع  
 على بايع الموصي الا باليمن ولا لقيمة الولد كما لا يردّها لها لعيب وجديها رجل  
 اسارى دارا خارجا واستحق العرصه وفيها ساقع الماساري للمانع اسارت  
 منك العرصه ثم حث البنا ولي حق الرجوع عليك بقيمة البنا حكمه الغرور  
 وقال المانع لا يملك بعثك العرصه والبناء حقيقا فليس لك الرجوع  
 على لقيمة البناء كان القول فيه قول ابن حنبل لانه منكر حق الرجوع ولو شرط  
 المانع في البيع ضمان ما احدثه الماسري فمضى البيع لان الماساري اذا حفر  
 فيما ماله او ماء اشبه ذلك لا يكون له ان يرجع به لك على المانع عند الاستحقاق  
 وانما يرجع ماله والزرع والغرس فاذا شرط عليه ضمان ما احدثه مطلقا  
 فمضى البيع وان قد الضمان فقال ابن حنبل انما ضمان ما احدثه الماساري من  
 سائر او غرس او زرع او نحو ذلك حار ويكون ضامنا رجل استولد جارية  
 كانت له ثم استحققت فقال المستولد اسارتها من فلان بك او صدق فلان  
 ولذبه المستحق كان القول المستحق لان الماساري يدعي عليه حريمه  
 الولد حكمه الغرور وهو مكر فيكون القول قوله ولو انكر المانع ذلك  
 وصدقه المستحق كان الولد حاريا لقيمة ولا يرجع احد على المانع شي  
 رجل اسارى حاربه وقصها ووهبها من رجل لم اسارها من الموهوب له  
 فولد له وله اتم حارجل واستحقها فان الماساري يرجع على المانع وهو

وربما يردّها  
 ثم استحققت

المستحق







الى الدار وما قد عرفنا ما حتمنا حمار المسح كما عرفت من الله تعالى رجل باع  
 دارا ليس فيها بيتا و فيها حرج و هو طوي بالبحر و عن كذا متطلة بالبيت  
 دخل الظل في البيع لانهما داخل في الحرف فكانت الظل في البيع و اعني باع دارا فيها  
 من عليها بكرة و جبل و دلو فان باع الدار بمراصفها مدخل الدلو و الجبل لانهما  
 من المرافق و ان لم يفسد بمراصفها لا يدخل الجبل و الدلو و يدخل المكن في البيع  
 على كل حال لانهما مركبة بالدار اشدي دارا و احصل في باب الدار و قال  
 النابغ هوي و قال **المساري** لا بل هوي فان كان الباب مركبا متصلا بالبيت  
 فان القول قول **المساري** سواء كانت الدار في يد البائع او في يد المساري لان كان  
 مركبا يملك من حمله الدار و ان لم يكن الباب مرجبا و كان مفلوفا فان كانت الدار  
 في يد البائع كان القول قوله و ان كانت في يد المساري كان القول قول **المساري**  
 الباب اذا لم يكن مرجبا يملكه بمراله المتاع الموصوع في الدار و لا يكون من حمله  
 الدار فيكون القول فيه قول **صاحب اليد** رجل **اساري** دارا فوجد في حدها  
 دراهم ان قال البائع مي لي كانت له و مردها **المساري** عليه لانها وصلت الي  
**المساري** من يد البائع و ان قال **ليس لي** كانت بمراله اللفظة **رجل** له  
 علو و سفل فله لرجل بعث منك علو هذا السفلي كذا لجاز البيع و يكون  
 سطح السفلي لصاحب السفلي **المساري** حق القرار عليه و كذا لو اخذ هذا  
 العلو كان **المساري** ان يني عليه علو الغر مثل الاول لان السفل اسم لمبنى  
 مسقف و كان سطح السفلي سقفا للسفل و يدخل في سح الدار السطح التي  
 تكون على السطح كاس من الخمر او خشب لانها مركبة في الدار فيدخل في سح الدار  
 و يدخل السلايم في سح البيت و الدار ان كانت مركبة لانها من حمله الدار و ان  
 لم تكن مركبة احاطوا به و الصبيح انها لا تدخل و مفتاح البيت و الدار يدخل  
 في السح استحصانا و القياس ان لا يدخل و الخلق يدخل في سحها و استحصانا  
 لانها مركبة و ان كان باب البيت و الدار مفضلا لم يدخل الفضل في البيع و السر  
 يدخل في سح الدار كانت مركبة و ان لم تكن مركبة لم تدخل و الا حار يدخل في سح الدار  
 سواء كان من قصب او ليس له مركبة و لا يدخل في سح البيت كما لا يدخل في العلو حيث

ترجل و رجل  
 لو ان هذا

ان

لعلو و سفل فقال رجل استأنت منك هذه البيت و لم يرد عليه لا يدخل فيه العلو  
 و كذا الرقابة لطلحق هو له الا ان يقول استأنت منك هذه البيت مع البيت  
 الذي في علوه و لو استأنت دارا يدخل فيه علوها و سفلها و ان لم يفلح ففوقها و من فوقها  
 و ان استأنت مني **قال** استأنت منك هذه المنزل لا يدخل فيه علوه و لو قال  
 قد استأنت منك هذه المنزل فطلحق هو له يدخل فيه العلو و ان لم يفلح فكل حق هو له  
 لا يدخل فيه العلو و لو قال هذا اني عرفتم اما في عرفنا العلو يدخل في البيع من عرفنا ذلك الحق  
 اني السائل الثالث لان في عرفنا كل مسكن يستحق خاتمه صعدا كان او كبرا و لو استأنت  
 الدار الهاظله يعني ما باط احد جانبيه على الدار و الاخر على اسطوانا في الجبل  
 او على دار الحار الذي يقابلها ان استأنت الدار بكل حق هو لها مدخل الظل في البيع  
 و ان لم يفلح فكل حق هو لها لا يدخل في قول **الحسين** رحمه الله و قال  
 صاحبنا مدخل الظل في السح ان كان مفتوحا في الدار و ان لم يكن مفتوحا  
 في الدار لا يدخل الظل في سح الدار في موضع المدخل الظل الكسف الشارع في الدار  
 يدخل في سح الدار و ان لم يذكر الخفوف و المرافق دار لها طريقان احدهما الى  
 الشارع و الاخر خاص به دار رجل لغرف باع الدار و لم يفلح فكل حق هو لها  
 لا يدخل فيه الطريق الخاص و ان قال رجل حق هو لها مدخل في الطريقان الظل  
 الظاهر لكونه الى الشارع و الاخر مدخل الخفوف و لو استأنت دارا فيها مطبخ  
 و مخرج و مربوط و بئر ماء و لم يذكر الخفوف و المرافق دخل الكل في البيع و لو  
 استأنت مني من لا يدخل فيه المربط و المخرج و بئر الماء و ان قال لطلحق هو له لم يذكر  
 الاشياء و ذكره من المرافق في هذه المسائل كذا الخفوف و القرية مثل الدار  
 فان كان في الدار او في القرية باب موصوع او خشب او لبن او حص لا يدخل  
 في ذلك في البيع و ان ذكر الخفوف و المرافق فلا يدخل في السح كما لا يدخل فيه  
 المتاع الموصوع و كذا لو استأنت دارا و قال بطل فليل و ذكرها او منها لا  
 يدخل شي مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها او منها ما كان متصلا  
 لها و هذه الاشياء غير متصلة بالدار و لو استأنت منك لرجل بطل حق هو له او  
 بطل فليل او كبر هو فيه **ذكر محمد** رحمه الله في الشروط ان له الحجر الاعلى

لان هذه الاشياء لا تعد من  
 الحقوق والمرافق







ليس الجار ان يمنع وان كان ثقل الماني اكثر من الاول كان له ان يخطئ في موضع  
 الحار على الحائط مثل ما وضع هو فليست في الحائط ذيق غير نافذ في الموضع  
 حار لهما ما من ذلك في سلكه لغزى في سلكه ما بين اهلهما وصد سلكه من اساري  
 رجل لغز دار في تلك الرقعة وادان منع الحار الذي احبب في تلك الرقعة  
 عن منع ذلك الباب قال **الشيخ الامام الوكيل محمد بن الفضال** رحمه الله  
 المساري ان يمنع الجار عن المروية في هذه الرقعة ليس له ان يامر برفع الباب منها  
 دارين رجلين باع احدهما نصفاً شاملاً من ملك معان من هذه الدار لرجل قال  
 ابو جعفر رحمه الله لا يجوز البيع **لان** شركه تنقض ذلك عند الشبهة وكذا لو كان في  
 المروية دار تشمل على سوف فباع احدهما ملكاً من ملك الدار لا يجوز ولو كان في رجلين  
 عسره لغنم او عسره الزاب هرويه فباع احدهما من لوب معان نصفاً شاملاً  
 من رجل حار السع وهذا لا يفسد الدار ولو كان بينهما ارض فخلع فباع احدهما نصفاً  
 شجرة بعينها لا يجوز **امراة** لها حجرة ومسراح احدي الحجري **الحجر** الاخرى  
 ومساح المسراح وراسه من الحجر المساح فباع فيهما المسراح وليس اس  
 المسراح فبها تم باع بعد ذلك الحجر الاخرى التي في راس المسراح فيها وقد كتب  
 الظل واطع صكاً قال **الوكيل الشيخ** رحمه الله ان كانت كتب في الصل  
 الاول انه اسارها فسلها وعلوها ولم يكتب فيه دون المسراح الذي راسه في الحجر الا  
 فالمسراح في راسه في الحجر الاخرى فليس له ان يرفع المسراح  
 الذي راسه في الحجر الاخرى فليس له ان يرفع المسراح  
 من حجره او يسله مفتاحه والمساري الماني ما لخصه ان شا اخذ حجره بخصتها  
 من المني وان شانه ان كانت المائدة شرطت له المسراح في البيع **رجل** مع ثلث  
 كرمه من رجل على ان لا يكون له الطريق في الثلث الماني وكتب في الصل وطرق  
 التي يولي له **الشيخ الامام الوكيل** رحمه الله ان يقول المني  
 يعان على انهما شرطاني البيع ان لا يكون له طريق في الثلث هذه كان كذا  
 وان انك الدافع الطريق فان البول قول المساري وله ان يمر منه **رجل** اساري  
 حجره لا سطحاً مع سطح جان ساويان واخذ المساري جان حتى يخطئ باطنه

ومن ان يخطئ المساري ذلك لان الماني ان الجار على الماني ملكه ولو اراد ان يمنع  
 من المني من منع المني حتى يخطئ سلكه في المني في منع له يقع بصره في دابر  
 الجار قال له ان يمنع وان كان لا يقع بصره في دانه لكن يقع عليه ما اذا اقل  
 المساري من منع المني عن الصل **رجل** هو سحر الاخر **رجل** في ان يجره وجره  
 فباع في تلك الرقعة وادان منع الحار الذي احبب في تلك الرقعة  
 عن منع ذلك الباب قال **الشيخ الامام الوكيل محمد بن الفضال** رحمه الله  
 المساري ان يمنع الجار عن المروية في هذه الرقعة ليس له ان يامر برفع الباب منها  
 دارين رجلين باع احدهما نصفاً شاملاً من ملك معان من هذه الدار لرجل قال  
 ابو جعفر رحمه الله لا يجوز البيع **لان** شركه تنقض ذلك عند الشبهة وكذا لو كان في  
 المروية دار تشمل على سوف فباع احدهما ملكاً من ملك الدار لا يجوز ولو كان في رجلين  
 عسره لغنم او عسره الزاب هرويه فباع احدهما من لوب معان نصفاً شاملاً  
 من رجل حار السع وهذا لا يفسد الدار ولو كان بينهما ارض فخلع فباع احدهما نصفاً  
 شجرة بعينها لا يجوز **امراة** لها حجرة ومسراح احدي الحجري **الحجر** الاخرى  
 ومساح المسراح وراسه من الحجر المساح فباع فيهما المسراح وليس اس  
 المسراح فبها تم باع بعد ذلك الحجر الاخرى التي في راس المسراح فيها وقد كتب  
 الظل واطع صكاً قال **الوكيل الشيخ** رحمه الله ان كانت كتب في الصل  
 الاول انه اسارها فسلها وعلوها ولم يكتب فيه دون المسراح الذي راسه في الحجر الا  
 فالمسراح في راسه في الحجر الاخرى فليس له ان يرفع المسراح  
 الذي راسه في الحجر الاخرى فليس له ان يرفع المسراح  
 من حجره او يسله مفتاحه والمساري الماني ما لخصه ان شا اخذ حجره بخصتها  
 من المني وان شانه ان كانت المائدة شرطت له المسراح في البيع **رجل** مع ثلث  
 كرمه من رجل على ان لا يكون له الطريق في الثلث الماني وكتب في الصل وطرق  
 التي يولي له **الشيخ الامام الوكيل** رحمه الله ان يقول المني  
 يعان على انهما شرطاني البيع ان لا يكون له طريق في الثلث هذه كان كذا  
 وان انك الدافع الطريق فان البول قول المساري وله ان يمر منه **رجل** اساري  
 حجره لا سطحاً مع سطح جان ساويان واخذ المساري جان حتى يخطئ باطنه

الدار التي هو فيها وعلى حايه



في قولهم وان اراد ان يخرج من هذه القرية فليخرج او ياتي بها فليخرج  
 من هذه القرية فليخرج او ياتي بها فليخرج  
 يزداد مقدار شرب هذه الارض فلا يجوز ان يطلب المساري من اهلها  
 له صكاً للشرا والى النافع ذلك لم يحكم عليه لانه ليس عليه ان يطلب المساري من اهلها  
 لب المساري بحال فليخرج من النافع ان يخرج الى اليهود لطلب المساري  
 ان يخرج الى اليهود لطلب المساري ان يخرج وان جاء المشركي لطلب المساري  
 وطلب منه ان يشهد به فامنع النافع عن ذلك فان المساري يبيع الامر في القاي  
 فان امر النافع عند القاضي لبيع كتب القاضي له سجلاً وسجلاً ليهود على ذلك  
 وان طلب المساري من النافع الصك القديم فلم يعطه لانه عليه وان لحاظ  
 المساري لطلب المساري النافع لنفسه صكاً مثل ذلك وندبه اسامي اليهود الذين  
 بدوا بخطوطهم الصك القديم حتى لو جاء النافع الاول لوجاه وحده السع او  
 وارهه وادان يخرجه لبيع من يد المساري لغيره المساري يبيع السع فيلش  
 ويدفع الخصومة فان كان يهود الصك القديم اسان او يله يكتب شهادتهم و  
 يامرهم بالامهاد على شهادتهم فان الاسماء على الشهادة من غير عذر باليهود حاز  
 فان الى النافع ان تعرض صكاً القديم ليكتب المساري من ذلك صكاً ليلج النافع  
 على ذلك لانه عليه قال الفقهاء الوصف في مثل هذا انه يحكم  
 عليه حتى ان رجل اساري صعبه ثم غصبه النافع ووجد السع وكان صكاً السع  
 ووجه عند رجل او دعه رجل غار المساري فجاء المساري الى يهود السع وطلب  
 منهم الصهان على السع فمالوا ان يشهد حتى ترى خطوطاً وجا المساري الى الذي  
 في يده الصك وطلب منه الصك فاني المودع الى يدفعه الله وقال او عينه  
 عرك فلا دفعه اليك فتجيب المساري ورجع الى ائمة زمانه فاحلوه الى ذلك  
 قال بعضهم تجار المودع على دفع الصك لانه صانه الحق المساري وقال  
 بعضهم لا يحل لانه او دعه غار وقال الفقهاء الوصف في مثل هذا انه يحكم  
 المودع ان تعرض الصك على اليهود حتى يروا خطوطهم ولا يدفع الى المساري  
 فاحذ العاقل بقوله لان لانه صانه الحق المساري من عار ان يصره عنه فكل ذلك

مخضرم

ان اطلب من النافع ان تعرض الصك القديم ليلتفت من ذلك صكاً وهذا ميسر  
 اخبرني الشيخ هذا اذا امتنع عن ادائه الشهادة هل يسعه ذلك قالوا ان كان  
 راجعاً الى يهود او مشاهد في ذلكين يقبل القاضي شهادتهما لانه لا بأس بالشاهد  
 ان كان من يهود او من اهل النافع ان كان المدعي لجلسه هذا النافع شاهد  
 يقبل شهادتهما الا ان شهادته هذا النافع عند القاضي تكون  
 ان يصره عنه ان لا يسعه ان يصره عنه ان اداه الشهادة دارها  
 المحرم في مسيل ما الى دار الجار فباع صاحب الدار ان مطلقاً ولم يقبل  
 فحقوقها ولا يصره عنها ولا يقبل قليل وكثير هو لها لم يدخل الطرف والميسيل  
 الذي كان في دار الجار في روايه الاصل وفي رواية ابن سماعه رحمه الله  
 يدخل مسيل الماء في البيع ولا يدخل الطرف الذي في سكه غير نافذ وقال  
 الحسن بن رباب رحمه الله عليه اذا باع بكل كبير وقليل هو فيها ولم  
 يقبل منها يدخل في البيع العبيد والجواري وما كان فيها من الحيوانات  
 ولا يدخل فيه الاحرار وقال زفر رحمه الله عليه يدخل فيه الاحرار ايضا  
 ويعتد بالبيع وقال منها لا يدخل وفي روايه هشام رحمه الله لا  
 يدخل شيء من ذلك رجل اساري داراً ولم يقبل حقوقها وليس لها طين  
 ذكر النافع في حقه لانه له الخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك وقد مر  
 المسألة قبل هذا **فصل في ما يدخل في بيع الحمار والحاق**  
 رجل ماع جالوتاً وذكر الحقوق والمرافق او لم يذكر يدخل فيه الواح الحاقوت  
 وان لم يذكر ولو باع الحاقوت بمرافقه والحاقوت ظله كما يكون للحواشي في  
 الاسواق يدخل فيه الظله وان لم يذكر المرافق لا يدخل ولا يدخل الفتل في بيع  
 الحاقوت والدور والبيوت وان كان الباب مقفلاً ذكر الحقوق والمرافق  
 او لم يذكر يدخل معناه الحاق استحصانا ولو باع الحاقوت دخل  
 لور الحداد في البيع وان لم يذكر المرافق وكذا الصانع لا يدخل وان ذكر المرافق  
 لان لور الحداد مركب متصل ولور الصانع لا يكون مرجحاً ولا متصلاً بالبيع و  
 ذق الحداد الذي ينفخ فيه لا يدخل وكذلك قدر القصار الذي يطبخ فيه

وان كان لا يجد شاهده  
 يقبل القاضي شهادتهما لانه لا بأس  
 ان يصره عنه ان لا يسعه ان يصره عنه ان اداه الشهادة  
 المحرم في مسيل ما الى دار الجار فباع صاحب الدار ان مطلقاً ولم يقبل  
 فحقوقها ولا يصره عنها ولا يقبل قليل وكثير هو لها لم يدخل الطرف والميسيل  
 الذي كان في دار الجار في روايه الاصل وفي رواية ابن سماعه رحمه الله  
 يدخل مسيل الماء في البيع ولا يدخل الطرف الذي في سكه غير نافذ وقال  
 الحسن بن رباب رحمه الله عليه اذا باع بكل كبير وقليل هو فيها ولم  
 يقبل منها يدخل في البيع العبيد والجواري وما كان فيها من الحيوانات  
 ولا يدخل فيه الاحرار وقال زفر رحمه الله عليه يدخل فيه الاحرار ايضا  
 ويعتد بالبيع وقال منها لا يدخل وفي روايه هشام رحمه الله لا  
 يدخل شيء من ذلك رجل اساري داراً ولم يقبل حقوقها وليس لها طين  
 ذكر النافع في حقه لانه له الخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك وقد مر







فما امر به سبع الاشجار في السبع **فما امر به سبع الاشجار في السبع** فلو كان الموكل فيما امر والمساوي ما جاز له من السبع ما كان لو كان مكان الاشجار بنا رجل اسارى ارضا مسجها ولما كان في السبع في الارض ما ذكر في الوارد انه لم يصح للمساوي من السبع ما كان في هذه الارض فلهذا ذلك شرع الارض **رجل اسارى ارضا** ومن الافرى والارض مسناة عليها اسجار وجعل حد والارض السبع كانت المسناة وما عليها من الاشجار للمساوي **رجل بع ارضا بشرها** وان لم يكن موضع الطريق وليس لها طريق معروف في ناحية معروفه **ولو وصف رحمه الله** كحوز السبع وبأخذ للقطعة طريقا من اي نواحي شأ لا لا لاسفاوت فان كان مسفاونا لا يحوز السبع **رجل باع كرمها بحري مائة** حق هو له وبحري مائة في سبكه عارفا منه ومن رجلين وعلى ضفة النهر اشجار فان كانت رقبه المجري ملكا للبايع كانت الاشجار للمساوي لان رقبه المجري دخل في السبع وقد دخل الاشجار ربعا للرقبة وان لم يكن رقبه المجري دخل في السبع قد دخل الاشجار ربعا للرقبة وان لم يكن رقبه المجري ملكا للبايع بل كان له حق سبيل الماء فان الاشجار تكون للبايع هذا اذا كان الغارس معلوما فان كان الغارس غار ابايع كانت الاشجار للغارس **رجل اسارى كرمها فيها اشجار افرو** وشجر الورود على شجر المصايد لوت واوراق وعلى شجر الورود وقال بكل حق هو له لا يدخل الثوب واوراق لفصا دنى السبع فلهذا ذلك الورود لانه مما رتب له الثمر **رجل اسارى نخرا بشره** ان يقطعها بكموا في جوانه والصحيح انه يحوز والمساوي ان يقطعها من اصلها وان اسارى النخرا بشره يقطع **فما امر به سبع** ان يقطع السبع او كان موضع القطع معلوما عند الناس جاز السبع والا فلا **فما امر به سبع** على كل حال وهو الصحيح فلهذا ان يقطعها من وجه الارض فاما عروفا في الارض لا يكون له الا بالشرط واذا جاز السبع هل يدخل في السبع ما تحتها من الارض ان اسارها بشره يقطع لا يدخل وان اسارها بشره يقطع او اسارها مطلقا **فما امر به سبع** ولو وصف رحمه الله

منها

ملك للبايع بل كان له حق  
تسبيل الماء فان الاشجار  
تكون للبايع  
هو البايع او لم يكن الغارس

فما امر به سبع الاشجار في السبع **فما امر به سبع الاشجار في السبع** فلو كان الموكل فيما امر والمساوي ما جاز له من السبع ما كان لو كان مكان الاشجار بنا رجل اسارى ارضا مسجها ولما كان في السبع في الارض ما ذكر في الوارد انه لم يصح للمساوي من السبع ما كان في هذه الارض فلهذا ذلك شرع الارض **رجل اسارى ارضا** ومن الافرى والارض مسناة عليها اسجار وجعل حد والارض السبع كانت المسناة وما عليها من الاشجار للمساوي **رجل بع ارضا بشرها** وان لم يكن موضع الطريق وليس لها طريق معروف في ناحية معروفه **ولو وصف رحمه الله** كحوز السبع وبأخذ للقطعة طريقا من اي نواحي شأ لا لا لاسفاوت فان كان مسفاونا لا يحوز السبع **رجل باع كرمها بحري مائة** حق هو له وبحري مائة في سبكه عارفا منه ومن رجلين وعلى ضفة النهر اشجار فان كانت رقبه المجري ملكا للبايع كانت الاشجار للمساوي لان رقبه المجري دخل في السبع وقد دخل الاشجار ربعا للرقبة وان لم يكن رقبه المجري دخل في السبع قد دخل الاشجار ربعا للرقبة وان لم يكن رقبه المجري ملكا للبايع بل كان له حق سبيل الماء فان الاشجار تكون للبايع هذا اذا كان الغارس معلوما فان كان الغارس غار ابايع كانت الاشجار للغارس **رجل اسارى كرمها فيها اشجار افرو** وشجر الورود على شجر المصايد لوت واوراق وعلى شجر الورود وقال بكل حق هو له لا يدخل الثوب واوراق لفصا دنى السبع فلهذا ذلك الورود لانه مما رتب له الثمر **رجل اسارى نخرا بشره** ان يقطعها بكموا في جوانه والصحيح انه يحوز والمساوي ان يقطعها من اصلها وان اسارى النخرا بشره يقطع **فما امر به سبع** ان يقطع السبع او كان موضع القطع معلوما عند الناس جاز السبع والا فلا **فما امر به سبع** على كل حال وهو الصحيح فلهذا ان يقطعها من وجه الارض فاما عروفا في الارض لا يكون له الا بالشرط واذا جاز السبع هل يدخل في السبع ما تحتها من الارض ان اسارها بشره يقطع لا يدخل وان اسارها بشره يقطع او اسارها مطلقا **فما امر به سبع** ولو وصف رحمه الله

الذي



فباع احدهما نصيبه من رجل بغير اذن له في بيعه فادعى الى ان يرد له نصيبه  
 بلغت اوان الفطخ جاز السبع وان لم يبلغ اوان فطخها لم يحضر  
 من الزرع المساك قبل الحصاد رجل لا يخرج ففعل على نصيبه  
 فباع المشجر الا الاشجار التي عليها العلاقة فطخ المساري الا  
 البايع على المساري انه قطع بعض الاشجار التي لم تدخل في السبع  
 بعضها وانكر المساري ذلك وقال **لم اقطع شيئا من اشجارك**  
 في افسار الاعضان قال **المفسر ابو جعفر رحمه الله** القول قوله المفسر  
 في انكاره قطع الاشجار التي لم تدخل في البيع وفي نقصان المفسر ان سطر الى  
 الشجر ان كان مالا يمكن الاحتراز عن ذلك فلا ضمان عليه ايضا وتكون ما ذكرنا  
 بذلك دلاله **شجر اصلها واحد ولها فرعان فباع صاحبها احدهما**  
 ان من موضع الفطخ ووطعها الاصل الاخر جاز **رجل باع شجرة عليها ثمرة**  
 اذ لم يدرك جاز البيع وعلى البايع ان يقطع الثمر من ساعته اذ انقص  
 الثمن لانه ملكا من المساري فكان عليه تسليمها فارغة وذلك الواسي بخلاف  
 الواسي وعليه بسر بغير الواسي على قطع البصر هو الصحيح **رجل طلب من رجل**  
 ان يبيع منه اشجارا في ارضه للخطيب فانفق البايع والمساري على رجال من  
 اهل البصر ففعلوا بها كما يكون وقد امن الخطيب فافعلوا على ان يكون حيا و  
 عس من وقرا فاسادها المساري ضمن معلوم فطعها فكانت اكثر من خمس و  
 عس من فاراد البايع ان يمنع الزيان ليس له ذلك لان العذر في الاستحار  
 صف ممازله الزرع في المذرع عات فسلم الدية للمساري **متشوخ من قوم**  
 باع احدهم نصيبه مشاعا ان كانت الاشجار ساهت وبلغت اوان الفطخ جاز  
 والمساري ان يقطع **رجل ان اساريا محله وتواضع على ان يكون لاحدهما النكلة**  
 وللآخر الرطب حاز ولضم الثمن عليهما على قسمهما وادوا اشرايا ارضانها  
 شجر على ان يكون لاحدهما الشجر وللآخر من جاز ولصاحب الشجر ان يقطع  
 الشجر ان لم يكن في قلعته ضرر ظاهر وان كان كان الكل بينهما لانه صار عمدا  
 شأن لا يمكن بيع احدهما الاضرر فكون الكل بينهما كالنصف مع الحانم والسيف

بيع الحلية **رجل باع ثوبا لرجل فباعه لرجل اخر فادعى الى ان يرد له نصيبه**  
 من ثوبه قال **المفسر ابو جعفر رحمه الله** القول قوله المفسر  
 في انكاره قطع الاشجار التي لم تدخل في البيع وفي نقصان المفسر ان سطر الى  
 الشجر ان كان مالا يمكن الاحتراز عن ذلك فلا ضمان عليه ايضا وتكون ما ذكرنا  
 بذلك دلاله **شجر اصلها واحد ولها فرعان فباع صاحبها احدهما**  
 ان من موضع الفطخ ووطعها الاصل الاخر جاز **رجل باع شجرة عليها ثمرة**  
 اذ لم يدرك جاز البيع وعلى البايع ان يقطع الثمر من ساعته اذ انقص  
 الثمن لانه ملكا من المساري فكان عليه تسليمها فارغة وذلك الواسي بخلاف  
 الواسي وعليه بسر بغير الواسي على قطع البصر هو الصحيح **رجل طلب من رجل**  
 ان يبيع منه اشجارا في ارضه للخطيب فانفق البايع والمساري على رجال من  
 اهل البصر ففعلوا بها كما يكون وقد امن الخطيب فافعلوا على ان يكون حيا و  
 عس من وقرا فاسادها المساري ضمن معلوم فطعها فكانت اكثر من خمس و  
 عس من فاراد البايع ان يمنع الزيان ليس له ذلك لان العذر في الاستحار  
 صف ممازله الزرع في المذرع عات فسلم الدية للمساري **متشوخ من قوم**  
 باع احدهم نصيبه مشاعا ان كانت الاشجار ساهت وبلغت اوان الفطخ جاز  
 والمساري ان يقطع **رجل ان اساريا محله وتواضع على ان يكون لاحدهما النكلة**  
 وللآخر الرطب حاز ولضم الثمن عليهما على قسمهما وادوا اشرايا ارضانها  
 شجر على ان يكون لاحدهما الشجر وللآخر من جاز ولصاحب الشجر ان يقطع  
 الشجر ان لم يكن في قلعته ضرر ظاهر وان كان كان الكل بينهما لانه صار عمدا  
 شأن لا يمكن بيع احدهما الاضرر فكون الكل بينهما كالنصف مع الحانم والسيف

**من غير ذلك** رجل باع عبدا او جارية كان على البايع من الثمن قد رما  
 بوارى عورته فان بيعت في ثياب مثلها استحق ذلك على البايع ولا يكون  
 للثياب قسط من الثمن حتى لو استحق الثوب او جديا الثوب عيبا لا يرجع  
 على البايع شئ ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب عيبا للمساري او  
 بيعت ثم وجد بالخارج عيبا لا يرد لها جميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبيع  
 فلا يكون له قسط من الثمن **باع انا ثوبا لها حبش او بصر لها عجل اخلافا**  
 في ذلك قال **بعضهم** العجل تدخل في السبع من غير ذكر والحبش لا يدخل  
 قال **السبع** الامام ابو محمد من الفضل رحمه الله مما سوا ولا يدخل  
 في السبع من غير ذكر ولو بيع حمارا قال **السبع** الامام ابو محمد من  
 الفضل رحمه الله لا يدخل الا كاف في السبع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البايع

صلها دخل الثياب في البيع  
 والبايع ان يملك الثياب  
 ويدفع غيرهما من ثياب







قال الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله ان اشترى مطلقا  
كان له ان يامر وان اسارى بشرط الاول في التصحيح فسد وان لم يشر الى  
الكرم وبعض الزل في والبعض قد يقع فان كان البعض في نوع يظن  
حاز وان كان بعض الاسارى يتا وبعضها يظن كالحق والخروج الى الكرم  
فالو الا يجوز هذا البيع ولو اسارى الخروج او الكرم في قبل  
المعنى ان جعفر رحمه الله عليه لا يجوز البيع الا ان يكون بعينه  
البعض بقا البعض فكذا قال **الولفس** رحمه الله في بعض  
القبيل وبعضها فيلوي وبعضها دود يجوز في جعل البعض يتبع البعض في  
لوع مع البان فان بيع بعد ما يضر جاز البيع فان لم يضر المسارى حتى يخرج يان  
اخر فسد البيع لا خلاط المبيع بعينه المبيع وقائمة المشايخ رحمهم الله عليهم لم  
يحوزوا مع الظاهر قل ان صار مسعرا كذا النبي صلى الله عليه وسلم عن مع  
الما قبل ان يبدوا صلاحها وقال **الشيخ** الامام ابو محمد بن الفضل  
رحمه الله جاز سعيها بعد ظهورها فعمل له ليس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
منى عن ذلك فقال ذلك محمول على سعيها قبل خروجهما وظهور صلاحيتها للاشباع  
لها في الزمان الثاني وهكذا اذكر محمد رحمه الله في الجامع والفردوي  
**كذلك** رجل اسارى الصار على روس الاشجار فادركها حتى اخذت من كرم  
قبل التخلية ولا يملن المصار منها فسد العقد وان كان ذلك بعد الطلب  
لا يفسد وتكون المصار من البايع والمسارى والقول في الزمان قوله المسارى  
رجل قال لبايع لعنت مثل عنب هذا الكرم كل وقربك اقالوا ان كان  
وقر العنب معروفا عندهم والعنب جلس واحد سعى ان يحوز السع في وسر  
واحد عند اى حصة رحمه الله عليه وعنده صاحب حصة البيع في الكل  
وجعلوا هذه المسئلة فزعا لرجل باع صبران حنظل فقال لعنت مثل هذه  
الصبران كل فصار مدرهم عند اى حصة رحمه الله يحوز السع في فصار واحد  
عندهما يحوز في الظل وان كان عنب الكرم اجناسا فالو اسعى ان لا يحوز السع  
في ثنى في قول **الى** حنيفة رحمه الله عليه وان كان الوقت معروفا وعندهما

الشيخ ابو محمد بن الفضل  
رحمه الله عليه وسلم  
في قوله

كان

الحوز في الظل كالوقال فبوت منك هذا القطن كل شاة بكذا عند الحنيفة  
وتحتمل ان لا يحوز البيع اصلا وعندنا ما يحوز السع في الظل والموى على قول  
للمسارى في الظل ولو لم يشر الى رجل يبيع وقد يقطع فقال بكم عشر بطيخ  
من هذا ثم لم يقطع فقال بكم يبيع بكذا في اسارى عشر بطيخان لعنه الله ثم عز  
**بما** لا يجوز في الحنيفة فقبلها المسارى ومضيا على ذلك القول والبطيخ متفقا  
**حاز** فكذا قال في الرومان وهذا مما له رجل قال للنصاب لعنه الله من هذا ثم  
كذا فباعه منه وقطعه له منا واحدا كان له الجار ان شاة اخذ بعد القطع و  
ان شاة لم ياخذ فكذا هاتوا وانتهى الى ما يرد شاة وقال بكم عشر منها فقال  
بكذا فكذا باطل كانه اعتبر النعام وفي البطيخ والرومان لعنه الله ولا تعامل  
في الغنم والرفيق **رجل** اسارى الخوخ وقبضها حتى لا يفسد السع وكذا كل الكثر في  
الجمع وهذا على من لا يجوز سح الثمر قبل ان يصاد منه فكذا **لهم** من حزين  
باع احدهما فصيبيته من ثمره وهو حصرم لا يحوز كما لو باع لصبيته من الزرع المثار  
**ليس** اسارى مبطحه فاراد الحنيفة فكل ما خرج منها يكون للمسارى سعى ان يسارى  
اشجار البطاطخ باصولها بعض اليمن وبستانها الارض ببقية اليمن من  
معلومه ولقد سعى الاشجار ولو خرا الاحار فان قدم الاحار لا يحوز لان  
الارض يكون مشعولا باشجار الاجر قبل البيع فلا يصح الاجار وسعى ان يسارى  
الاشجار باصولها هذا ولو باع اشجار البطيخ واعار الارض يحوز ايضا لان  
الاعار لا يكون لازمه وتكون ان يرجع لعهدها اكار له عمار في ضيعه رجل  
فباع حال العمار ان كانت العمار بنا او شجر اجار اذا لم يسلط المالك في الار  
وان كانت لا ابا او ذي بصر وهو ذلك لا يحوز لان ذلك ليس بعين مال مفهوم  
رجل في ارضه حنظل فباعه ان كان الحنظل يربى ما يابى ما ن سفاها لا  
الحنظل حازا لبيع كما لو اخذ سمكه والفاها في الماء ثم باعها وهو قد رعى  
اخذها من عمار صيد وان الحنظل يربى بنفسه لا يحوز لانه ليس بمماول بل  
هو مباح يحوز لغيره ان ياخذ **رجل** باع زرعا وهو بقل ان باع على  
ان يقطعه او يرسل دابته فيه جاز البيع وان باعه على ان يزرعه حتى

بما رعا  
على ان يزرعه



مدرك لا يجوز ذلك الربطه والبقول رجل باع نصيبه من الارض لغيره لا  
 يجوز فان لم ينسخ البيع حتى ادرك الزرع جاز والمانع كما لو باع المزارع في  
 السقف ولم ينسخ البيع حتى اخرج من البناجار وطحن من رحل من يركب في  
 ارض رجل باع احد نصيبه من شركه او اجنبي فله ان يدرك لا يجوز ان  
 قلنا في الزرع ولو كان المطن ان الاكار وصاحب الارض فهو على التخصيل  
 ان باع الاكار وصاحب الارض فهو على التخصيل ان باع الاكار نصيبه من  
 الارض جاز ولو باع صاحب الارض نصيبه من الاكار لا يجوز ذكر في التفسير  
 رجل اسارى ارضا فيها زرع يوزعها والزرع يمل فذفعها المسارى قبل الفصل  
 من اربعة بالنصف الى البايع فذفعها قال لا يجوز لان هذه امانة لبايع  
 الارض المشتركة قبل الفصل وقبل هذه ليس يصح لان دفع الزرع بالنصف  
 يكون معامله وفي المعاملة يكون صاحب الارض يكون مستاجر المعامل ولا  
 يكون موجرا الى الارض رجل اسارى الثمار على روس الاشجار فزاد من كل  
 شجرة نصفها من له حمار الرويه حتى يخرج من يده وان باع ما هو مغيب  
 في الارض كالخمر والبصل ويصل الزعفران والثوم والشايم والنجار  
 ان بعد ما الهى في الارض قبل البناء او ثبت الا انه عار معلوم لا يجوز  
 البيع فان باع بعد ما ثبت بناء معلوما يعلم وجوه تحت الارض بحوزة البيع  
 ويكون مشاعيا شيئا لم يره عند اى حصة رحمة الله عليه لا سطل حيان ما لم يره  
 الكل ورضى به وعلى قول صاحب رحمة الله عليه كما لا سوف حيار  
 الدفيعه على ما روي الكل وعليه الفتوى فان كان ما يترك او يورث بعد القلع  
 كالخمر والثوم والبصل فاذا قلع البايع شيئا من ذلك او قلع المسارى  
 باذن البايع سطران فان المقايح يدخل تحت النجس والوزن للمسارى  
 خيار الرويه حتى لو رضى به يلزمه وان رد بطل البيع وان كان المسارى  
 قلعه بخيار اذن البايع فان كان المقايح له قيمه لزمه الكل قبل القلع كان شيئا  
 يخر او بعد القلع لا يخر او العيب للحاكم عند المسارى يمنع الرد بحار  
 الرويه وان كان المقايح شيئا يسيرا الا قيمه له لا يعتبر ذلك والقلع وعدم

باع

الكل

القلع شيئا او ان كان المعيب فله ان يبيع القلع عددا كما لو قلع رجل الباع  
 او قلع المسارى شيئا من البايع فله ان يبيع القلع عددا كما لو قلع رجل الباع  
 عددا له الباع والعدده ووجه ذلك وان قلع المسارى عددا اذن البايع لزمه  
 الكل الا ان يكون ذلك شيئا يسيرا وان اختصم البايع والمساوى قبل القلع  
 فعلى المسارى الخاف ان يلعنه لا يصلح لي فله ان يبيع البايع  
 اقل من ذلك فله ان يبيع به ويرد فله ان يبيع به فله ان يبيع به فله ان يبيع به  
 ولا ينسخ البايع في العقد بينهما **باب الصرف**  
 الدرهم الذي غشها غالب بان كان ثلثها او ثلثها فسته كالدرهم في ديارنا يجوز  
 بيع الواحد بالاثنتين منها باعناهما فكن سطر المعاصر في المجلس كما في الصرف  
 وان كان نصفها صغرا او نصفها فسته لا يجوز فيه التفاضل وان اسارى النصفه  
 بالدرهم التي غشها غالب لا يجوز الا ان يكون النصفه الخاصه اكثر من النصفه التي  
 تكون في الدرهم المغشوشه والدرهم يتبع الدرهم في البيع الفاسد من الاصل ولا  
 سعي فيما يفسد العقد بعد الصفه وفسد الصرف بالافراف قبل المضي  
 ولا سطل واذا فسد الصرف بالافراف قبل فصل الدين هل يتبع المضمون  
 للرد فيه دو اشان والاطهر انها سعيان كما سعيان في العصب رجلاى باعنا  
 القطعه بالنصفه فله ان يبيعها وان لم يعلم مقدار وزنها وان باعنا الدرهم  
 بالدرهم ولا ينعى بان وزنها او يعرفان وزن احد هما لا يجوز لوجه المساواة  
 في الفصل الاول دون الثاني فان عرف المساواة في الفصل الثاني في المجلس  
 حار وان عرف بعد المجلس لا يجوز عند ما يجوز مع الدرهم الذي باعنا به  
 رجل له على رجل مائة درهم لا يبعد الصرف المسلم وله لو نسي عليه مائة دينار  
 فرضا او عصا لا ينعى المقايح صدها ما لم يفسد ما لم يفسد فاذ القاصا تصد الدرهم  
 فضا صا مائة من قيمه الدنانير وسقى لصاحب الدنانير على صاحب الدرهم فمحول  
 دينار او كذلك الرجل على رجل مائة دينار ولا يبعد المدون على صاحب  
 دين المولى مائة درهم لا ينعى المقايح ما لم يفسد ما لم يفسد فاذ القاصا تصد الدرهم  
 بمعدله فبايد درهم فضا صا مائة درهم وسقى تسعون دينارا رجل له على رجل

احدم



نظر في الدرهم وظهر ما فيه  
ان يأخذ من الدرهم

درهم وظهر من درهمه ما كان له ان يأخذ درهمه المذخور ان كان  
درهمه المذخور اجودا ولم يكن موجلا وان ظهر من درهمه في ظاهره الزانية  
ليس له ان يأخذ له ثمانية واذكر في كتاب العاين والدين ان له ان يأخذ  
والصحيح هو الاول المذخور ان اقصى الدين اجودا مما عليه لا يحجب  
الدين على القبول قالوا دفع اليه الفضل مما عليه وان قبل حاز كما لو اعطاه خلاف  
القبول واذكر في بعض الكتب انه اذا اعطاه اجودا مما عليه يحجب على القبول  
عند ما خلا من قدره والصحيح هو الاول ولو كان الدين موجلا فقبضه  
قبل طول الاجل يحجب على القبول وان اعطاه المذخور اكثر مما عليه وزنا  
فان كانت الزمان ظهرا من بخري من الزمان حان وما روى عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه اوفى الدين اكره وقال **قال** اقامعاشر الانبياء  
من حمل على ما اذا كانت الزمان زيان بجري من الزمان اجمعوا على  
ان الدائن في المايه يسير بجري من الزمان وقد راى درهمين والدين هما  
كل لا يجوز واحلفوا في نصف الدرهم **قال** الولي له ان يرضى بدينه  
لصف الدرهم في المايه كثر يزد على صاحبه فان كانت الزمان دين لا يخري  
من الزمان ان لم يعلم المذخور بالزمان يرد الزمان على صاحبه وان  
علم المذخور بالزمان فاعطاه الزمان اختيارا هل يحل الزمان للقبض  
ان كانت الدرهم المستوفى المدفوعه مكسرة او صكلا لا يقبضه الشيعي  
لا يجوز اذا علم الدافع والقابض ويكون هذه هي المشاع فيما احتمل القسم  
وان كان المدفوع صكلا يصير السعصع وعلم الدافع والقابض جاز  
ويكون هذه هي المشاع فيما لا يحتمل لقسمه رجل اسدي بالفلوس  
الرايحه والعدالي في زمانا فكسدت الفلوس قبل القبض وصارت لا  
تزوج رواج الاثمان في عامة البلد ان في قول **محمد** رحمه الله  
عندما اذا كانت لا زوج رواج الاثمان في بلد ما يكون كاسد وعند الكاهن  
لفسد العقد في قول **محمد** رحمه الله عليه في رد المساري  
المبيع ان كان قايما وقيمته ان كان هالكا وان غلب او رخص لا يفسد العقد

لو ان الدين هو صكلا فقبضه  
قبل طول الاجل يحجب على  
القبول

انما الفلوس الرايحه  
مكسرة

ولا يحيا ولا يخلو ما في ظاهره الروايات واذا اسدي بالدرهم الرايحه شيئا  
وقد نقص الدين ثم كسدت فسد العقد بقدر ما لم ينقد في قول  
الى حصة من دين الله عنه لان هذا افساد طاري بماله الهلاك فسد  
بغيره ولو اسدي شيئا بالدرهم الكاسد فان كانت الدرهم بعينها جاز  
لا يلحق بها افساد صانف سلعة وان لم يكن بعينها فالوا لا يحجب البيع قال  
رضي الله عنه وسعي ان يجوز لها ان كانت بعد الحما كبيع وزنا فقد  
باع بموزون في الذمة وان كانت ببيع عدد القديع بعدد في الذمة  
عدد معاوما ولو من وج امره على الدرهم الكاسد فان كانت بعينها عن  
درهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها دون العشر فكل لها العشر  
كما لو من وج امره على ثوب قيمته خمسة كان لها الثوب وخمسة اخرى وان  
من وجها على الدرهم الرايحه فكسدت **قال** بعضهم عليه موشها وقال  
العصه ابو جعفر رحمه الله لها قيمتها الدرهم من الذهب والفضة قبل  
الكساد وهو الصحيح لان الكاح اذا اوجب المستفي وث الثوب لا يقبل  
موجبا هو المثل كما لو من وج امره على عبد او ثوب فملك ذلك قبل القبض  
كان لها قيمة الثوب او العبد ولا يصار الى مهر المثل ولو اسفرت الفلوس  
الرايحه او العبد الى فكسدت **قال** الوصفه رحمه الله عليه مثلها  
كاسد ولا تغرم قيمتها وقال **الوصف** عليه فميتها لعم القبض  
**قال** **محمد** رحمه الله عليه فميتها في اخروم كانت رايحه وعله الفلوي  
ولذا الوعصب الفلوس الرايحه فكسدت فهو على هذا الخلاف ولو اسدي  
شيئا بالدرهم الرايحه وثقا بضا ثم كسدت ثم تمايل الى البيع صححت الاقاله  
ان كان المسع قائما وان غلب على الباع رد مثل ذلك الدرهم كاسد في قول  
الى حصة رحمه الله عليه كما في الاستفراض رجل افرض الدرهم البخاريه  
بمخارم لقي المستفرض في بلد اخر لا يقدر على ذلك الدرهم **قال** **الوصف**  
رحمه الله عليه وهو قول **الوصف** رحمه الله عليه قد راسا فانه  
ذا هبا وجاليا ويستوثق منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها وقيل هذا اذا لقيه

عليه فميتها في اخروم كانت  
رايحه

اقض الدرهم البخاريه  
بمخارم



في بلد متفق فيه تلك الدراهم لكنها لا توجد فانه يوجد قدر المسافة داهيا وحسباً فاما  
 اذا كان لا يمتنع في هذا البلد فانه يجرى فممنها ذلك الوباغ بالدراهم العارية شيئا  
 ثم المعيا في بلد اخر لا يوجد فيها تلك الدراهم ولو ان رجلا استقرض تلك الدراهم  
 المكسرة على ان يودي صحاحا كان باطلا وكان عليه مثل ما قبض ويكره التسفحة  
 الا ان يسفرض مطلقا ولو في بعد ذلك في بلد اخر من غير شرط وتاجيل الفرض لا يصح  
 سواء ان كان التاجيل في الفرض او بعد ما افرض ولا يجوز الفرض الا فيما كان يلزم  
 ولا يجوز قرض الدين في الحار في قول **الحنيفة** رضي الله عنه وقال لا يجوز  
 وزنا وقيل الى الملاك يجوز عدد ذوا ولا يجوز الزنا وان افرض الحنطة وزنا لا يجوز  
 فان اسفرضا واقلها قبل الجبل فان على المسفرض منها من الجبل فان اخلفا  
 في مقداره كذا وقصر ان القول قول **المسفرض** مع مئنه ولو استهلك على  
 انسان حنطة في سبيلها كان عليه فيمنها وكجز اسفرض الكاغد لانه عدد دي  
 كالجوز والسف و اسفرض الخمر وزنا جاز في قول **محمد بن حنبل** رضي الله عنه  
 روى عن ابي حنيفة **رحمه الله** اما عند محمد فلا يكره مثلي سباع وزنا وكجز السلام  
 واما عند ابي حنيفة رحمه الله فلا ان لقرض يكون حلالا بعد موكل ولا يفتى الى الكثرة  
 بخلاف **الشيعة** **رحمه الله** كل ما يكال او يوزن او يعد يجوز فوضه  
 رجل له على رجل جيا د فاحد منه زيوفا او سهرجه او سبوقه ورضي بها جاز  
 وان اتفهما كثر وان كان ذلك وعن ابي يوسف انه يكره اسفرض المزينة واليه  
 وعلى المسفرض مثلها وان كسدت كان عليه فيمنها **رجل** سدى من رجل كخرطه  
 بعينه ثم قال **للبيع** افرضني هذا حنطة او قال **اقرضني هذا المعازة** ولا خلاف  
 به الكرا الذي اشار به من ان يفعل وصبا السرا على الفرض او الفرض على السرا **قال**  
**ابو يوسف** رحمه الله لصار فالصالحا حسنا ومكذي روى عن محمد رحمه الله  
 رجل اقرضه اسفرض من فلان القاذيوقا او قال **لأفسهرجه** والمصها وادعي  
 المسفرض انها كانت جيا **قال** **ابو يوسف** رحمه الله القول قول المسفرض في السرا  
 والزلوف اذا وصل ولا يصح في اذا وصل **رجل** قال لعمري اسفرض لي من فلان  
 عشر دراهم فاسفرض لما مور ومض وقال دفعنها الى الامر ومحمد الامر ذلك

استقرض في بلد اخر  
 فاسفرض في بلد اخر  
 فاسفرض في بلد اخر

قال المال يكون على المامور ولا يصح في المامور على الامر ولو بعث رجل حجاب  
 مع رسول الى رجل ابن البعث الى كذا او بعتا فحبال على بيعت مع الذي اوصل  
 الخبايا روى ابو سليمان عن ابي يوسف انه لم يلق ذلك من مال الامر حتى يوصل اليه ولو  
 ارسل رجل رسولا الى رجل فبعت **الحنيفة** رضي الله عنه دراهم قرضا فعلى نعم وبعث  
 لها مع رسوله فان الامر صامتا لها اذا اقره ان رسوله فبعتها الوكيل بالاسفرض  
 من رجل معني اذا اسفرض ان قال الوكيل المسفرض على وجه الرسالة ان فلانا هو  
 لك اقرضني لذات ان لقرض الموكل وان لم يعلم الوكيل ذلك واسفرض كان  
 الفرض على الوكيل **رجل** في يد دنانير فقال اشهدوا اني اسرقت هذا الدنانير  
 من ابني الصغير ثمانية دراهم وقام قبل ان يزن الدراهم كان ذلك باطلا لانه هو الذي  
 معناه قبضه قبل الاقرار فاذ روى عن محمد رحمه الله **رجل** اسفرض من رجل  
 دراهم واما المسفرض بالدراهم فعليه المسفرض انها في الماء قالها **قال**  
**محمد رحمه الله** لا يبيح على المسفرض رجل اسفرض طعنا ما بالعرفا فاحذر  
 صاحب الفرض محله **قال** **ابو يوسف** رحمه الله عليه فممنه بالعرفا يوم اقره  
 وقال **محمد رحمه الله** عليه فممنه بالعرفا يوم اختمها وليس عليه ان يرجع معه الى  
 العراف في اخذ طعنه **رجل** له على رجل الف درهم ففرض فصاله على ما يدر منها  
 الى اجل صح الخط والمائة حائلة وان كان المسفرض جاحدا للفرض فالمالية  
 الى الاجل **رجل** اسفرض من رجل طعنا ما في بلد الطعام فنه رجس فلقبه  
 المسفرض في بلد الطعام فنه غاب فاحذر الطالب بحقه وليس له ان يحبس  
 المطلوب ولو لم المطلوب بان لو لم له حتى يعطى طعامه اياه في البلد الذي  
 استقرض فيه **رجل** اسفرض طعاما له حمل ومونه او عصب فالتقيا في بلد  
 احري الطعام فنه اغلى او ارخص روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله  
 ان كان العصب قائما في يد يامر بالنسليم اليه ان كانت فممنه في الموضوع سواء  
 او كانت فممنه في هذا الموضوع الا ان كان كانت فممنه في هذا البلد اقل ان شا  
 طابه بغيره مكان العصب وان شا اخذ العصب وان شا منظر حتى سلم اليه  
 في مكان العصب فان لم يلق العصب قائما في يد فممنه في البلد الذي في

استقرض في بلد اخر  
 فاسفرض في بلد اخر  
 فاسفرض في بلد اخر



أقل من فمته في بلد الغصب قال المصنفون من كتب حار لاف ان شاء اخذ مثله منها  
 ان كان مثلياً وان شاء فتمتع بوم الغصب بل قد كان شأنه لئلا يحد له الغصب  
 وان كان فمته في هذا المكان أكثر جبر الغاصب ان شاء اعطى مثله وان شاء اعطى  
 فمته في بلد الغصب وان كانت فيه الغصب في الموضعين سواء فله مذهب من ان  
 يطالبه بالمثل رجل اسفرض سامر الفواكه كلاً او و زناً فلم يمسح حتى انقطع فانه  
 كخبر صاحب الفرض على احواله ان يحكي الحديث لما ان ناراضاً على العينة ولا سبه  
 هذا الفلوس اذا كسدت لان هذا اما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة رجل  
 عليه عشر دراهم من فرض او سبع او غضب وله على صاحب العشر مائة دينار ساعاً  
 الدينار بالعشر و اوارقها زلان البيع وفع على ما في ذمته كل واحد منهما في يده  
 حكماً فلا سلطان لافراف الا ترى انهما لو باعوا الدنانير بالدرهم جاز والمفاسد  
 خلاف الحسن لا يكون الامباد له وكذا لو كان عليه كحطه لرجل ثم انه افرض  
 صاحب الكركو افسح سحان تم تباعا الكركو بالكرجار ولا سلطان للعقد الا فاف  
 رجل افرض رجلاً كرام من خطه ثم ان المسفرض اسارى الفرض من المفرض بدرهم  
 حار سواي ان كان الفرض قايماً في يد المسفرض او لم يكن اما اذا لم يكن قايماً فهو  
 قول الكل وان كان فاما فكل ذلك في قول الى حصة ومحمد رحمه  
 الله عليهما وقال ابو يوسف لا يجوز شراؤه لان عندهما ملك للفرض بنفس الغرض  
 وعند ابو يوسف رحمه الله عليه لا يملكه مادام قايماً فلا يجوز شراؤه <sup>ولا يكون</sup>  
 للمفرض بخلاف ما اسارى سائماً لانه انما تم اساراه بالدرهم فان السع الثاني كقول  
 مسيحاً للاول لان الفرض مما لا يحتمل لان سبب ملك في الفرض بعض وهو قايماً  
 فلا يفسخ الفرض اذا اقال المسفرض وجدت زوفاً وبه سببه فكان ذلك بعد ما  
 استعملها لا يرجع على المسفرض شيء ولا كسبه يرد مثلها اذا افرض الحوزة جلاً  
 جاز لانه يقال مرة ويعده لغيري رجل افرض صبياً او معنوها فاستهلكه الصبي  
 او المعنوه لا يضمن <sup>الفسخ</sup> قول الى حصة ومحمد رحمه الله <sup>الدراهم</sup> ابو يوسف رحمه الله  
 الله عليه يضمن وان افرض عبداً مجبوراً فاستهلكه لا هو اخذ به قبل العن عند ما  
 وهذا في الوديعة سواء رجل عليه الف الف لرجل فذفع الى الطالب ديناراً فقال

اصرفها فخذ حقتك منها فاحذها فذلك قبل ان يصرفها هلك من مال الدافع  
 واذا اوصرفها فليس له درهم فذلك الدرهم في يده قبل ان ياخذ منها حقه  
 هلك من مال الدافع وان اخذ منها حقه ثم صاع كان ذلك من مال المدفع اليه  
 او دفع المطلوب الى الطالب ديناراً وقال خذها فضا حقتك واخذ كان  
 دخلاً في ضمانه ولو دفع المطلوب الى الطالب ديناراً وقال بعها فحقتك فباعها  
 بدرهم مثل حقه واخذها بصادقاً بضا بالفضل بعد البيع رجلان تصارفا  
 الدرهم بالدينار فباعوا ثياباً و اوارقها قبل القبض بطلت الا فانه ويعود  
 الصرف لان الا فانه سمد له البيع فبعد القبض قبل الا فانه  
**باب في قبض المبيع وما يجوز من تصرف قبل القبض**  
**وما لا يجوز** البائع اذا اخلى من البيع ومن المساري بحث يمكن المساري  
 من قبضه لصادقاً بضا المبيع حتى لو هلك قبل ان يمسح حقيقة يملك عليه  
 وكذا لو خلى المساري من الداع والتمن ولو قبض المساري المبيع بعد اذن البائع  
 قبل نقداً الثمن كان للبائع ان يسأله فان خلى المساري من المبيع ومن البائع  
 لا تصارفاً بضا البائع ما لم يمسح حصة اجمعوا على ان التخلي في البيع  
 الحابر يكون قبضاً وفي البيع الفاسد رواسان والصحيح انه قبض وفي الجبه  
 الفاسدة كالمهبة المشاع الذي يحتمل التهمة لا يكون قبضاً بالفاق الروايات  
 واختلفوا في الهبة للجانب فلا الفقيه او الليث انه لا تصارفاً بضا  
 بالتخليه في قول الى يوسف وذكره سبب الإجماع الخواص لصادقاً بضا  
 ولم يذكر فيه خلافاً ولو باع ثمر اعلى التخل وخلي منه ومن المساري صار  
 المساري قابضاً ولو وهب ثمر اعلى التخل وخلي منه ومن المساري صار  
 المساري قابضاً ولو وهب ثمر اعلى التخل وخلي منه ومن المساري صار  
 يصارفاً بضا لانه في معنى المشاع الذي يحتمل التهمة ولو باع داراً قايماً  
 الى المساري وفيها قليل مناع للبائع لم يكن مسلماً حتى يسلمها فارعه وان  
 او دفع المناع عند المساري واذن المساري بعض الدار والمناع جميعاً صح  
 التسليم لان الكل صار في يد المساري ولو باع داراً ليست بحضرة فها قال



البائع سلمها اليك **وقال** المساري قبل ان يكره في ظاهر الرواية ان الصبي اذا  
 والعقد لا يكون الا بقرينة منتهى وذكره في **الرواية** اذ قال البائع للمساري  
 الملك **وقال** المساري فقلت والدار ليس بحصة من المصارف المساري  
 الى حصة رحمة الله عليه **وقال** ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
 كانت الدار لمرب منها يقتدر على الدخول والاغلاق يصير قابضاً ولا فلا وفي  
 ظاهر الرواية اعتداد القرب ولم يذكر خلافه الا في الصحيح ما ذكره في ظاهر الرواية  
 لانه اذا كان قربة بصورة المصالح الحقة في الحال فتمام الحصة مقام المصالح  
 اما اذا كان بعد الاصول المصالح الحقة في الحال فلا تمام الحصة مقام المصالح  
 وكذلك في الحب والصدوق ولوباع الدار قبل المصالح فتمام الحصة للمصالح ولا  
 مذهب الى الدار يكون قابضاً فيلزم هذا اذا دفع اليه مفتاح هذا العلق اما اذا  
 لم يكن ذلك سلماً لا يقد رجلي الدخول بهذا المفتاح ولم نقل خلت بذلك  
 وبان الدار قابضة للمركن ذلك قبضاً رجل اسارى وفرط في مصر وذهب  
 المساري مع البائع الى بيت المساري فاعتصب بكتاب انسان فان ذلك يكون من  
 مال البائع لا من مال المساري لان على البائع ان ياتي به الي منزل المساري **رحل**  
 باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق والمساري قايم عليها على البائع حصة و  
 منها فلما حركها المساري من موضعها حتى جاء رجل واحرقها فان للمساري ان  
 يصممه فان استخفها رجل كان للمساري ان يصمن المحرق ولا يصمن المساري  
 رجل اسارى عند ابا ابي لم يصمه حتى يرهنه البائع بما يه او اجرة او اودعه  
 فمات ينفسخ البيع ولا يكون للمساري ان يصمن احداً من هؤلاء لانه ان صمهم جمعوا  
 على البائع ولو اعان او وهب فمات عند المستعارة او الموهوب له او اودعه  
 فاستعمله المودع فمات من ذلك كان المساري الخيار ان ساء امضى البيع وضمن  
 المستعارة والمودع والموهوب له وان ساء فسخ البيع لانه لو ضمن هؤلاء للمساري  
 ان يرجع على البائع ولو كان البائع باعه من رجل فمات عند المساري لما في علمه  
 او من غير علمه فان المساري الاول بالخيار ان ساء فسخ البيع وان ساء ضمن المساري  
 الثاني ثم يرجع المساري الثاني باليمن ان كان لقد الثمن وان لم يقد له لا يرجع لشي

لم يكن

عمل غير

المساري سلمها فامرا لبايع رجلاً فقتله فان للمساري ان يصمن القاتل فمات لان  
 البائع لا يضمن لرجل بايعه **وقال** ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
 بايع رجل رجلاً بايعه للمساري ان يصمن الداهج ولا يرجع الداهج على الامر  
 بما لا يملك رجلاً له شاهد امر رجلان بينهما تم باع الشاة قبل ان يدرج ثم دحمتا  
 فماتت فمات للمساري ان يصمن الداهج ولا يرجع الداهج بذلك على الامر وان لم  
 يعلم المأمور بالبائع **قال** ابو حنيفة رحمه الله عليه الحصة من  
 المبيع وبين المساري يكون قسماً بشرائط ثلثة احدها ان يقول البائع حلت  
 منك ومن المبيع فافضه ويقول المساري قد قبضت والثاني ان يارن المبيع  
 كحضره المساري بحيث يصل الي اخذه من غير مانع والثالث ان يكون المبيع  
 مفزراً غير مشغول بحق الغير فان كان شاغلاً حق الغير كالحنطة في جوالق  
 البائع وما اشبه ذلك فذلك لا يمنع الحلية واحلف **ابو يوسف** ومحمد  
 رحمه الله عليه بما في الحلية في دار البائع **قال** ابو يوسف لا يكون حلية  
 وقال **محمد** رحمه الله عليه يكون حلية ومن ذلك رجل باع خادماً فقال  
 البائع حلت منك ومن الخادقم فافضه والكاظم في منزل البائع كحضرته في  
 الى قبضه فعاد المساري دعيه الى الغد واتى ان لم يصن فذلك الخادم فانه  
 بموجب من مال المساري عند محمد ومن مال البائع في قول **ابو يوسف**  
 ولو اساري غلاماً او جارياً فعاد المساري للخادم فقال معي او امسح على  
 معه فهو مضمون ولو قال البائع للمساري بعد البيع خذ لا يكون مضطراً  
 لو قال **خذ** يكون حلية اذا كان يصل الى قبضه ولو اسارى ساء فقد  
 بعض الثمن ثم قال البائع تركته رهناً عندك ببقية الثمن او قال تركته  
 وديعه عندك لا يكون ذلك قبضاً رجل اسارى شاتين ففطن احدهما الاخرى  
 قبل المص فماتت خير المساري ان شاء اخذ الباقي حصتها من الثمن وان شاء  
 تركه **وكذا** لو اشترى حماراً او شعيراً افاكل الحمار الشعير قبل المص لان  
 فعل الحمار جبار فصار كأنها هلكت باقر سماويته ولو اسارى عبد من قتل  
 احدهما الاخر قبل القبض خير المساري ان ساء اخذ الباقي بجميع الثمن وان

مط  
 التخلية بين المبيع  
 وبين المشتري



تثان ذلك الواسلي عند افطامها فاطم العبد الطعام قبل القبض لا يستط  
 شي من الثمن لان فعل الادعي معتبر فصار المساري قابضا للمالك بفعل الاول  
 ولو باع عبده ابراهيم بعينه فلم يتقابض حتى اخل العبد الواسلي بصار البايع  
 مستوفيا الثمن لان حيايه العبد في يد البايع مضمونه على البايع فصار البايع قابضا  
 الثمن بفعل العبد ولو باع حمارا لسعر بعينه فلم يتقابض حتى اقل الحمار  
 السعر بنسخ السبع ولا يكون البايع مستوفيا الثمن لان فعل الحمار غير  
 مضمون فصار السبع لها كالكامل القبض باقية سائمة وفسخ السبع ولو رهن  
 دابة وفعل السبع عند رجل فاكل الدابة السبع لا يصار المرهين مستوفيا  
 ساسا من دينه لان علف دابة الرهن على الرهن اما علف دابة المسع قبل القبض  
 تكون على البايع فصار البايع قابضا لمثلها بفعل الدابة اساري عبده او لم يصبه ثم  
 ان المساري قال **للبايع قبل القبض من يعمل له كذا** اقام البايع بذلك  
 فعمل وعطى في العمل فانه جعل على المساري كما لو امر المساري بعمل له كذا فعمل  
 المساري اذا احدث في المسع عسا قبل القبض بصار قابضا وكذا لو امر البايع  
 به فعمل البايع اذا اساري حنطه فامر البايع بطحنها فطحن فان الدون كان  
 للمساري واصار المستر قابضا للمبيع **رجل اساري حفران او نعلين او مصراعي**  
**باب قبض احد من مالك المقبوض عند المساري والآخر عند البايع كان على**  
**المساري حصه ما هلك عنده وما هلك عند البايع جعل على البايع ولا**  
**يصير المساري بفصل احد من مالهما قابضا لهما جميعا ولو احدث المساري باحد**  
**عينا قبل الفصل يصار قابضا لهما جميعا ولو احدث البايع باحد من عينا**  
**المساري يصار المساري قابضا لهما جميعا ولو فصل المساري احدهما واستهلكه**  
**او احدث به عينا ثم هلك الاخر عند البايع كان المساري قابضا لهما جميعا ولم يمه**  
**جميع الثمن ولو لم يكن هناك سح فاستهلك احدهما كان للمالك ان يسلم**  
**اليه الباقي وما خذ فمحمها** **رجل اساري ذهبا معين او دفع اليه الدبة وامر البايع**  
**بان يزن فيه فوزن ثم هلك ان كان البايع ولم يزنه يضمن المساري فانه يملك على**  
**المساري لان المساري صار قابضا لوزن البايع وان كان ذلك في بيت البايع**

او خاوية ان كان البايع وزن الدهن في غيبه المساري يملك يملك على البايع  
 لان الواحد لا يصلح ان يكون مسلما ومسلما فاذا كان المساري حاضرا امكن جعله  
 قابضا بوزن البايع بامر المساري فلا يصار البايع مسلما ومسلما اما اذا كان المساري  
 غائبا والبايع امر المساري لوزن الدهن في الدية لا يمكن جعله قابضا بعد موافاة يصار  
 المساري قابضا هذا اذا اساري ذهبا بعينه فان كان له عس لا يكون المساري  
 قابضا سوا كالحاضر او غائبا لان الدهن اذ لم يكن معين كان امر المساري لوزن  
 فصار يملك البايع فلا يصح ولا يكون وزنه لوزن المساري هذا اذا لو استغنى  
 من الحرجة ودفع اليه الجواليق وامر بان يجيل فيها فانه لا يصار قابضا لو  
 ولو اساري من الدهان عتق اوطال **دهن درهم ودفع القارون الىه ولم**  
**بان من فيها الدهن فلما وزن فيها رطلاتكسب القارون وسال الدهن ومما**  
**لا يعلم بانكسار فصب البايع الباقي فيها فما وزن قبل الانكسار يكون على المساري**  
**وما وزن بعد الانكسار فملاكه يكون على البايع** **وضمن البايع للمساري ما وزن قبل**  
**الانكسار بصب الباقي وان بقي القارون شي ما وزن قبل الانكسار كان**  
**ذلك للمساري** **مذا اذا دفع الدهن فارون صحيجه وانكسرت فان كانت منكسرة**  
**وهو لا يعلم بذلك وامر الدهان بصب الدهن فيها فصب والبايع الصالا**  
**لعلم الانكسار فذلك على المساري وان لم يدفع القارون للدهان فكان القارون**  
**في يد البايع** **وامر البايع بصب الدهن فيها كان الهلاك في جميع ذلك على المساري وذكر**  
**في المشتق** **رجل اساري سمن ودفع اليه طرقا وامر بان يزن فيه**  
**خرق لا يعلم به المساري والبايع يعلم به قتل فان تلف هلك البايع ولا شيء**  
**له على المساري وان كان المساري يعلم بذلك والبايع لا يعلم او كان يعلم ان**  
**جميعا كان المساري قابضا للمسع وعلم جميع الثمن وزنه ايضا رجل كرا من اشترى م**  
**صبره وقال** **للبايع كره في جواليق ودفع اليه الجواليق ففعل كان المساري قابضا**  
**وكذا لو قال** **للبايع اعزني جواليقك هذا او كل لي منه ولو قال** **اعزني جواليقك**  
**ولم يقل هذا او كله ففعل فليس هذا فضل من المساري وذكر القارون ان**  
**ان كان المساري حاضرا يكون قابضا والافلاوق** **محمد رحمه الله عليه**



لا يكون فابعد في الرجلين الا ان ياتوا فيهم يدفعه الى البائع وانه بان قيل  
 فلو اسارى دهنه ودفع الفارون الى الدهان وقال **فقد هان البعث**  
 الفارون فبعث فاكسرت في الطريق قال **السبع الامام** سمعنا ان البائع  
 لله ان قال للدين البع على يد غلامي ففعل فاكسرت الفارون في الطريق ففعل  
 من ملك على المساري ولو قال البعث ففعل في الطريق فلهلاكه لو كان على البائع ان  
 حصص غلام المساري كحصص المساري واما غلام البائع فله البائع واما غلام  
 الحمله ايضا رجل له رماك في حظيرة فباع منها واحدا بعينه لرجل وبقص  
 الثمن وقال **المساري** ادخل الحظيرة واصفها وقد حلت بك ومنه  
 لنفسها فعلمها فانفلتت وخرجت من باب الحظيرة وذهبت قال **محمد بن**  
 لله ان سلم الرمكة الى المساري في موضع لقد رعى على اخذها بوهق ولا يقدر على  
 وهق وليس معه وهق او كان لقد رعى على اخذها ان كان معه اعدا ولا يقدر على  
 اخذها وحده وليس معه اعدا فانفلتت لا يكون ذلك فضا وان كان المساري  
 بعد رعى لفضها لعاد رجل ولا يكون محلي البائع منه ومنها فانفلتت كان المساري  
 فالضا وان كانت الرمكة في يد البائع فبمسكها لعاد فاساها منه رجل وفقد  
 الثمن فقال **له البائع** هال الرمكة فوضعا في يد فاعلمت من المساري بعد  
 ما صادف في يد من مال المساري وان كانت الرمكة في يد البائع والمساري  
 حصصا فقال **البائع** خلطت بك ومنها ولسن امسكها مفسدة لها واما امسكها  
 حتى تضبطها فاعلمت من ادمها فهو من المساري وان كانت الرمكة في يد  
 البائع لم يصل الى يد المساري فقال **البائع** خلطت بك ومنها فافضها فاني  
 امسكها لك فانفلتت من يد البائع قبل قبض المساري الا ان المساري كان يقدر  
 على اخذها من البائع وضبطها فليس هذا بقبض من المساري ولو اسارى  
 فرسا او دابة والبائع راجعها فقال **له المساري** احملي معك فحملة فعبثت  
 الدابة هلكت من مال المساري ولو كانت الرماك في حظيرة عليها باب مغلق  
 لا يقدر الرماك على الخروج فباعها من رجل وحلي منه وبان الرماك ففتح المساري  
 الباب فغلبته الرماك وخرجت فان الثمن لا يرد على المساري سوا كان لقد رعى

لا منزلي

يكون

معهم وهق والرمكة لا يقدر  
 الخروج من ذلك المكان فهو  
 ص وان كانت تعد رعى  
 تغلبت منه ولا تضبطها  
 البع فليس يقبض وكذا لو كان  
 مشترى تقدر على اخذها  
 وهق ص

لتضبطها

أخذ الرماك ابولا يقدر يفوق ان لم يفتح المساري الباب واما فتحها رجل اخر  
 او فتح السبع حتى خرجت الرماك ففعل ان كان المساري لو دخل الحظيرة  
 على اخذ الرماك فابعد ففعل **وان** اسارى طيرة ايطار في بيت عظيم الا  
 انما يجرى على الخروج الا يفتح الباب والمساري لا يقدر على اخذها ففعل  
 البائع ثمنه ومن البيت ففتح المساري الباب فخرج الطير ذكر الناطق رحمه الله  
 المساري فافضها للطائر ولو فتح الباب غدا المساري او فتحه الدج لا يكون المساري فافضا  
 وان كان الطائر لا يقدر على الخروج الا يفتح الباب **رجل** ع خلا في دن في  
 غنمه وخلا عنه وبان المساري فحملا المساري على الدن وتركه في بيت فباع ففعل  
 بعد ذلك فانه يهلك من مال المساري في قول **محمد بن** رحمه الله وعليه  
 الفتوى ولو اسارى ثوبا وامر البائع بقبضه ولم يقبضه حتى غصبه البائع  
 فان كان حن امر البائع ما لم يقبضه ان يبيده ولم يقبض من غار فامسك ففعل  
 والا فلا **رجل** باع فضا في خاتم مديار وبيع الخاتم الى المساري وامر بان  
 يرفع الفضة ففعل الخاتم عند المساري وامر بان يرفع الفضة ففعل الخاتم عند  
 المساري ان كان المساري لقد رعى بزع من غار ضرر فان على المساري من الفضة  
 لا عار لان المساري كان امسا في الخاتم فاذا كان لقد رعى بزع الفضة من غار  
 ضرر صح التسليم وان كان لا يقدر على بزع الفضة الا بضر ولا شيء على المساري  
 لان التسليم المسع لا يصح وان لم يهلك الخاتم حار المساري ان شاء ترتب  
 حتى يرفع البائع وان شاء قبض المسع **وان** اسارى صوفيا في فراش فاني البائع  
 ان يفتقه فان لم يفتق في قبضه ضرر بحار البائع ان يفتق مقدار ما يضر الى  
 الى الصوف فان رصيه يحار على بق الكل وان كان في قبضه ضرر لا يحار البائع  
 على الفوق لانه لا يحار على تحمل الضرر **رجل** باع حجابا في بيت لا يمكن اخراجها  
 الا بفتح الباب فان البائع لجأ على تسليمه خارج البيت فان كان لا يقدر على  
 الا بضره فان له ان يقبض **رجل** اسارى بضره فقال **البائع** سقها الى  
 منزلك حتى احيي خلفك الى منزلك واسوقها الى منزلي فماتت البقرة في بيت البائع  
 فافضا لعل على البائع فان ادعى البائع تسليم البقرة كان البائع قول **المساري**



مع محنة رجل دفع الى نصاب درهمين فقال اعطني هذه الدرهم لحما وزنه  
وضمعه في هذا الزئبيل كما لو قيل حتى احي بعد ساعة ففعل النصاب  
ذلك فاكلن اللحم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا  
لم يمت موضع اللحم كان الهلاك على النصاب وان كان هناك من الجنبات ومن  
الذراع او غار ذلك لكون الهلاك على المساري وهو نظير ما ذكره القدر في  
رجل اسارى حنطه بعينها ودفع الغرائ الى البايع وقال كلما فيه ففعل  
صار المساري قابضا ولو كانت الحنطة لغار عينها فان كانت سليما او ثمتا ففعل  
الغرائ الى المسلم اليه وامر بكماله فمما لا يصار قابضا الا ان يكون رب المسلم  
حاضرا قال رحمه الله وكذا لو اسارى ذراعا من ثوب ولم يمت الجاني ففعله  
ولم يرض به المساري لا يلزم المساري ولو من الجاني فقال من هذا الجاني ففعل  
البايع لزم المساري ولا يكون للمساري ان يرد رجل اسارى عده افعاله اسان  
عده افعال المض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله في  
المساري في قول الى حنطه رحمه الله فان احار امضا السع كان القصاص له و  
ان لقض السع كان القصاص للبايع وعن ابي يوسف رحمه الله ان اخذت ايضا  
البيع كان القصاص للمساري وان احار لمض البيع فلا قصاص ولو ان القيمة  
للبايع ومحمد رحمه الله عليه استحسن هاهنا بحب القيمة في الكائن ولا يحل القصاص  
وهو عار له لو كان العنل خطاء وذكر المسلة في التوادد على هذا الوجه كما  
قال الشيخ الامام رحمه الله رجل اسارى عدا ولم يمتضه فامر  
البايع ان يلبس من فلان ففعل البايع ذلك ودفعه الى الموهوب له جازنا لحيه  
ولصار المساري قابضا وكذا لو امر البايع بان يواجره فلان ففعل او لم يفعل  
ففعل جاز و صار المناجر قابضا للمساري او لامه لصار قابضا لنفسه والاخر  
الذي ياخذ البايع من المسناجر يحتسب من الممن ان كان من جنسه وكذا لو  
اعاد البايع العبد من رجل قبل التسليم الى المساري او وهب او رهن فجاز  
المساري ذلك جاز ولصار قابضا ولو ان المساري اعاد العبد المسرا قبل  
المض او وهب او تصدق به على رجل او رهنه عند انسان ومضه المهر من جاز

ولو باع او اجر قبل المض لا يجوز وقال محمد بن محمد بن الفضل لا يصرف يجوز  
من عده ففعل اذا فعله المساري قبل المض لا يجوز ولا يصرف لا يجوز الا بالمض  
كالهبة والرهن وكذا ذلك اذا فعله المساري قبل المض جاز لان المساري الرهن  
والهبة يصار مسلطا للرهن والموهوب له على المض تصدق المساري  
فانما تصدقه رجل اسارى ثوبا ولم يمتضه ولم يمتضه الممن فقال البايع  
لا تحتسبه عليه ادفعه الى فلان ففعل عند حتى ادفع اليك لنمن فدفعه البايع  
اليه ففعل عند كان الهلاك على البايع لان المدفوع اليه يمسكه بالنمن ليجل  
البايع ففعل يدين البايع رجل اسارى جارية ولم يمتضها فقال البايع  
بعها او طأها او كان طعنا فقال كلفه ففعل بان ذلك يكون ففعل للسع ومالم  
يفعل البايع ذلك لا يكون ففعل اما الاكل والوطي فان البايع لا يصلح ما عن  
المساري في ذلك ففعل محاررا عن الفسخ حتى يكون والطيا والامال انفسه  
واما البيع فهو على وجوه ثلثة ان قال البايع لبعه لنفسك فباعه ففعل لو  
قال لبعه لي لا يجوز البيع ولا يملك ففعل لو قال لبعه او لبعه من بيت فباعه  
كان ففعل وكذا السع الثاني للمامور في قول محمد بن محمد رحمه الله وقال  
الوحيفة رحمه الله عليه لا يكون ففعل وهو لبعه لي ولو اسارى ثوبا او  
حنطه فعاد للبايع لبعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
عليه ان كان ذلك قبل مضن المساري وقبل الروية يكون ففعل وان لم يمتضه  
لان المساري بعد ما يفسخ في حار الروية وان قال لبعه لي اي كني وكيلي  
في الفسخ ففعل البايع ولم يمتضه لا يكون ففعل وان كان ذلك بعد  
المض والروية لا يكون ففعل ويكون ففعل لبايع سواء قال لبعه او لبعه لي  
باع المسع من البايع قبل المض لا يجوز السع الثاني ولا يفسخ الاول ولو  
وهب لبايع لا يجوز الهبة ويفسخ السع ولو لم يمتضه قبل ولو اسارى عدا او  
تم لبايع لا السع ولم يمتضه حتى اساده من البايع حار شرا او ولو باعه البايع  
بعد الاقاله من غير المساري لا يجوز بيعه اسارى دارا او عفرا او هبها  
قبل القبض من غير البايع كحوز عند الكل ولو باع كحوز في قول الى حنطة

واذا



والى يوسف رحمه الله عليهما ولا يجوز في قول **محمد بن رحمه الله** ولو أجر  
قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند القل وكذا لو أسارى أرضها  
زرع يزرعها والزرع بقل وقد دفعها إلى البائع معاملة بالقبض قبل القبض  
لا يجوز لأنه أجر الأرض فإن دفع الأرض يكون استيجار للعامل ولا يكون أمان  
للأرض وإنما لا يجوز لأنه باع نصف الزرع قبل القبض **رجل أسارى في يده**  
**البائع** في حوالته فوضع المسارى يده عليه وقال **فصنت ثم باعته** من غير قبض  
الأخراج قالوا لا يجوز سعة لأنه باع نصف الزرع قبل القبض **رجل أسارى**  
محمداً في يده البائع في حوالته فوضع المسارى يده عليه وقال **فصنت ثم باعته**  
من غير قبض **رجل الأخراج** قالوا لا يجوز سعة لأنه باع بعقل القبض وهذه أقول  
**محمد بن** ما ومله إذا كان البائع خلى يده وبان الفحيم **رجل أسارى** دابة مرساة  
في اصطبل البائع فعاد المسارى يكون هرب الليل فأنهات مانت لت  
فمكنت هلك من مال البائع لا من مال المسارى **رجل باع مكبلاً في يده**  
مكبله أو موزوناً موارنه وقال **المسارى** خلت يده ودفع إليه المضاح  
ولم يكله ولم يمتنه صار المسارى قابضاً ولو أنه دفع المضاح إلى المسارى ولم يقبل  
خلت يده فمضيه لا يكون قابضاً **باع مكبلاً مكابلاً** أو موزوناً موارنه  
أو معدوداً أو موزوناً وكان أجره الخيال والوزن والدرع والعداد  
على البائع لأن ذلك من باب التسليم ولهذا صار المسارى قابضاً بحبل  
البائع عند حضرته **ولو أسارى التماز على روس الأسحار** كان أجره الجند إذا  
على المسارى لأن ثمة يصفى المسلم بالخطبة ووزن اليمن على المسارى **و**  
لذلك أجره التماز في ظاهر الرواية وقال **بعضهم** إن قال المسارى  
درامي مقلد أن أجره التماز على البائع وإن قال عام مسعود فاجزى  
التماز على المسارى والصحيح أنها تكون على المسارى على كل حال **ولو أسارى**  
حنطه أو لباً في جراب كان فتح الجراب على البائع وأخرج الثياب على  
المسارى وقيل كما يجب التحلل على البائع فالصحيح وعاد المسارى يكون عليه  
النص وكذا لو أسارى ماء من سقا في قريه كان صب الماء على السقا والمغار

معامله

بعد القبض وهذا قول محمد بن  
ما ومله إذا كان البائع خلى

يكون

في هذا العرف **ولو أسارى حنطه في سبيلها** حاز وكانت التدرية والكدر  
والتحلص على البائع **ولو أسارى عن حرافة كان العطف على المسارى**  
وكذا لو أسارى مغتصباً في الأرض كالنومرة والخزير والبصل وأخذ ذلك ما  
أسراه حرافة حرافة ذلك يكون على المسارى ولو أسارى كلباً مكابلاً  
أو موزوناً موارنه وكان البائع يحضر المسارى قال **الشيخ الإمام**  
**ابو بكر محمد بن الفضل** رحمه الله مكفه كبل البائع ويجوز له أن يصرف فيه  
قبل أن يكبله وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يحرقه صاعاً محمولاً على إذا  
كانت الحنطة سليماً أو تمنا على رجل فأسارى المدون كذا من رجل وأمر صاحب  
الدين ليعض الكوم من عمره فإن صاحب الدين يحتاج إلى التحلل مرتين مرة  
لمد يونه ومنه لنفسه ولو كان هذا في الدرعان إذا باع مزارعاً لم يدرع  
البائع ومنه المسارى لغار درع حاز له أن يصرف منه من غار درع وفي  
العدديات روايتان في روايته إلى خمسة رحمه الله هو والدرعي سواء  
في روايته هو والكبلي والوزن سواء **ولو أسارى حنطه على الحافر** فقال  
له البائع هي كركبها الآن لفلان فلم يأخذها فخذها أنت لعشر فأخذها  
على ذلك قالوا لا يجوز له أن يصرف فيه حتى تحلل من غيره وكذا ذلك الموزون  
فإن لم يكله حتى باع من غيره بعد القبض أو طعنها أو كلبها فها قال  
لا يثبت له النهى النبي صلى الله عليه وسلم وقال **الشيخ الإمام أبو بكر**  
**محمد بن الفضل** رحمه الله النهى محمول على ما إذا لم يأن المسارى حاضر  
وقت حبل البائع فإن كان حاضراً ورأى العبد لا يباحسج إلى التحلل بعد  
ذلك قال **وكذلك كالحواب في القصاب والخباز** إذا قال **ورب الآن لفلان**  
إن لم يكن المسارى حاضرًا يحسج إلى الوزن مرة أخرى وإن كان حاضرًا طعن  
وزنه البائع كفاه ذلك وفي الدرعيات إذا أسارى ثوباً وقال له البائع  
هو عشرة أدرع درعه الآن فصدقه المسارى في ذلك كفاً وفي العدديات  
هو على الرواسين **مسألة في المتبوض على يسوع المسيح** رجل ساقم  
وجلا بعددج وقال صاحب لعدج إرم إلى قدفع إليه فوقع من يده على أقداج



وانكسرت لا يضمن الفاضل المدفوع اليه لانه تبعة على سوم المبرور من عارسان  
 الثمن فلا يضمن وعليه ضمان الاقداح التي انكسرت بنحوه رجل طار الي زجاج فقال  
 ادفع الي هذه الفارون فادارها فقال الزجاج ادفعها ففعلها فوقع وانكسرت لا يضمن  
 بالذمة المرافع لانه رغبها وان كان على يوم الشرايف لثمن غير مضمون مذكور والمذموم  
 على سوم الشرايف لا يكون مضمونا الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية فان كان الفاضل  
 قال للزجاج بكذا هذه الفارون ففعل الزجاج بكذا فقال الزجاج ادفعها فادارها فوقع  
 الزجاج لثمن فوقع فوقع من يده وانكسرت كان عليه قيمتها ولو وقعت على اقداح  
 اخر فانكسرت الاقداح كان عليه ضمان تلك الاقداح بين الثمن او لم يبين رجل امسك  
 خلا فطر في ذلك الخلال فوقع فطر دم من انفه في الدن تنجس ولا ضمان عليه  
 ان نظره في ذلك الخلال وان نظره اذ نه كان صامنا استأجر ففعلها او شراها واخذ  
 القدر او الكور من النخاع فوقع من يده فانكسرت لا يضمن له لانه اعاد منه الكور  
 اخذ من الارز لو باعها لذهب به فان رخصته اشترى منه فصاع من يده لا يضمن ولو  
 قال رخصته لاسأله بعشرة كان ضامنا لو جمل بالشرا اذا اخذ السلعة على  
 سوم المبرور بعد بيان الثمن فادارها الموكل فلم يرض به الموكل ففعلها على الوكيل  
 ففعلت عند الوكيل كان على الوكيل قيمتها لانه اخذها على سوم المبرور وان لم يكن امر  
 لا يرجع لان الامر بالشرا لا يملكه ان امر بالاختار رجل مع سلعة فقال له انظر فيها  
 فاحذها لينظر فيها ففعلت في يده لا يضمن وان قال انظر بعد ما ينظر لم يبيع  
 فالو انك لست ضامنا والصحيح انه لا يكون ضامنا الا اذا قال صا حب السلعة بكذا  
 رجل قال لغان هذا الثوب لك بعشرة فقال هات حتى نظره او قال حتى اريه  
 غدي فاخذ على يده افضاع في يده وكريه المستغنى انه لا يضمن في قول الجسفي واي  
 يوسف رحمه الله عليه ما ولو قال هات فان رخصته اخذته فصاع كان عليه الثمن رجل  
 اخذ متاعا ليدهب به الي منزله فان رضى اشراؤه وان لم يرض رده عليه ففعلت في يده  
 قال انه لا يضمن لانه اخذ على وجه الامانة لا على وجه  
 المساومة وان استأجر متاعا على انه بالخيار الى ان يذهب به الي منزله ففعلت في يده  
 كان عليه التبعة لانه لم يوف للخيار وقتا ففسد البع الا انه ان هلك في تلك ايام كان

محل  
 المتبرع على سوم  
 المبرور الا بعد بيان  
 الثمن

الكبير

عليه الثمن وان هلك بعد ذلك كان عليه التبعة رجل دفع السلعة الى منادى ليدري عليها  
 ففعلت منه ثوبا من ثوبه ففعلت منه ثوبا من ثوبه ففعلت منه ثوبا من ثوبه  
 حتى كان عليه التبعة لانه اخذ على وجه اليوم بعد بيان الثمن فالوا ولا يضمن على المالك  
 وهذا اذا كان ما ذوقنا بالدفع الى من يريد شراءه قبل البيع فان لم يكن ما ذوقنا ذلك  
 كان ضامنا **فصل في من المبرور** رجل باع متاعا بالف درهم فوزن له  
 المبرور المتأخر ما بقي درهم ففعلها اليه فصاعته عنده كان البايع مستوفى حقه  
 والبايع امانة في يده فلا يلزمه شي بهلاكها وان ضاع نصفها كان البايع بين البايع  
 والمساوي على شئ لان المال المبرور كان مشتركا بينهما على سند خمسة ايد ايد  
 البايع والسدس للمساوي فاهلك بطلان على الشركة وماتى سفي على الشركة ولو انت  
 البايع عزل منها ما بقي درهم ليردها فصاعته الماسان عنده ونفي الالف بينهما  
 على شئ رجل استأجر حماره بالف درهم ودفع الى البايع كيسا على ان فيه الف  
 درهم فذهب به البايع الى منزله فاذا فيه دنانير ففعلها ليردها الى المساوي ففعلت  
 في الطرف لا يضمن البايع لانه قض ما ذن المساوي ما ليس من جنس حقه فكان ايمنا  
 ولو ان المساوي دفع الى البايع درهم صحاح فكسرهما البايع ففعلها المبيع به  
 فان له ان يردهما على المساوي ولا يضمن بالكسر لان الصحاح والمكسر ففعلها والدرهم  
 انواع جبار وزنوف او نهمه جبه وسنوف واحلفوا في نفسا هذه الدرهم قال  
 بعضهم المهرج الذي يصر في عار دار السلطان والذوف في الدرهم المفقود  
 والسود صفر مبيع بالفضة وقال عامة المشايخ رحمهم الله ايجبا دفعة  
 خالصه تروج في التجار انما لو اخذ في بيت المال والذوف ما رخصت المال  
 وما اخذها التجار ولا باس بالشرا لئلا يبين للبايع الحار والذوف والمهرج ما يجره  
 التجار لا تروج في التجارات ولها حكم الدرهم في الشرع حتى لو حوثر بها في الصرف  
 والسلم يجوز والسوق فارسي معرب سبيه قاقه وهو ان يكون الطاق الاعلى فضة  
 والشرع والماسفل كذلك ومنهما ما صغر ليس لها حكم الدرهم حتى لو تجوزها في الصرف والسلام  
 لا يجوز وانما لا يضمن كاسر المهرج لانه لا قيمة له هذه الصنعة ففعلها على المساوي  
 بعكس وكذا لو دفع المهرج الى انسان لسنطه ففعلت لا يضمن ولو باع شيئا

الدرهم جبار وزنوف  
 ونهمه جبه وسنوف

الشرع



بدراهم حصاد ونقص الدراهم وادها رجلا فاسفدها فوجد فيها قليل من  
 واستندك النهار ثم اراد البائع صرف الكل في خطبة فلم يجد فيها احد وادها  
 نهمه فاولا ان كان البائع افر بعض الحيا داو افر بعض حقه او باسبغها  
 لا مردسيا ولا بيع دعواه انها سهره فبردها عليه وان لم يكن البائع افرها فله  
 ثم ادعي انها سهره سحر دعواه وكان له ان يرد **و** لو اسدى سعاد رايم بقدر  
 البلد ولم يصف حتى يفرق فان كانت لا تروح في التجارات فهذا السحر وهو عذله  
 سيبا بالفلوس الراجحة فمكسدت قبل المصنوع وقدم قبل هذا وان كانت الدراهم  
 بعد العسل تروح في التجارات الا انه اسعصفت فتمت لا لنفسه السحر ولم يكن له  
 الا ذلك وعن ابي يوسف ان له ان يفسخ البيع في نقصان القيمة الصا وان انطوت  
 ملك الدراهم اليوم كان عليه فمكس ملك الدراهم قبل الا سطاغ عند محمد وعليه  
 الفتوى **و** لو اسارى بالفلوس ما فكدت فهذا السحر عند ابي حنيفة رحمه الله  
 وان غلب او رخصت لا يفسد **و** لو بيع عرجونا بالدراهم وسلم العروض ولم يصف  
 الدراهم حتى صار في لا تنفق ولا تروح في التجارات فان كانت لا تنفق في هذه  
 البلد في سفق عدها على **قوله** محمد لا يكون ذلك هذا **الكن** ثبتت تجار  
 للبائع ان شاء اخذ ملك الدراهم وان شاء اخذ فمكسها في **قوله** الى خمسة وان  
 كانت لا تنفق في هذه البلد ولا في غيرها من البلد ان كان ذلك كسادا عند الكل  
 فمكس العقد عند ابي حنيفة وعنده ما ثبتت الحيا رولا فسد **رجل** اسارى  
 شيئا من فلوس ولم يذك العدد في القياس لا يجوز السحر وفي الاستحسان يجوز  
 الفتوى **و** لو اسارى درهم فلم يذك في القياس لا يجوز السحر **و** كور استحسانا ولو وجد  
 ما العنايس ههنا **قوله** في خلاص من ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما السلام  
**قوله** محمد رحمه الله **و** الاستحسان **قوله** الى يوسف رحمه الله **و** اخذوا **قوله**  
 محمد في درهم فلوس ولا يجوز **و** لو اسارى شيئا بداني او بدانيين ولم يذكر ساء  
 لا الدراهم ولا الفلوس **قوله** الا صرف ذلك الى الداني من الفلوس وهذا اذا كان  
 المسارى شيئا خيرا مسارى بداني فلوس وعن ابي يوسف اذا اسارى دارا بعشر  
 ولم يذك على ذلك فهو عسر دنانير وان اسارى ثوبا بعشره في عسر درهم وان

الا اذا صدره المشرك  
 انها سهره

اسارى لطيف الصنيع في عسر اقل من المعاري **قوله** لو اسارى ثوبا بعشره  
 ساع بالدينار كانت العسر من الدينار وما ساع بالدراهم كما في العشر  
 من الدراهم **قوله** اسارى الف درهم عاينه دينار ولم يسم كل واحد منها  
 سبعا فقل واحد منها بقدر الباقى في البلد ان كان في الكوفة فهو على دينار  
 الكوفة لان الدينار يحلف ما خلاص البلاد من حيث العيار واهل البلد  
 ذكروا في سحر وطهم في الدراهم وزن سبعة وادوا وادوا ان يكون  
 عسره عسره درهم سبعة ثقيل واصل ذلك ان الدراهم كانت مختلفة  
 في عهد عمر رضي الله عنه بعضها خفاف وزن الواحد منها عشرين قرط  
 وبعضها ثقيل **قوله** وزن الواحد منها عشرين قرط **قوله** بعضها خفاف  
 والثقال وزن الواحد منها اثني عشر قرط **قوله** بعضها خفاف  
 من الناس في تجاراتهم فساد وعسر في الله عنه الصحابة في ذلك فاتفقوا  
 على ان لو وجد من كل نوع ثلثة فاخذوا ثلث العسر وثلث العسر من ثلث  
 اثنا عشر فبلغ ذلك اربعة عشر قرط **قوله** فساد وعسر في الله عنه الصحابة في ذلك فاتفقوا  
 ووزن الدينار وعشرون قرط **قوله** فساد وعسر في الله عنه الصحابة في ذلك فاتفقوا  
 رجل قال ليخرج بعث مثل هذا النوب بعشر دراهم صحاح ومكسرة  
 جاز فيكون الصنف من هذا **قوله** الصنف من هذا **قوله** بعته بعشر  
 وراهم بعضها من الصحاح وبعضها من المكسرة فساد السع **قوله** باع عبدا  
 ثوبا موصوف في الدقة ان ذكر للنوب لجل جاز وان لم يذك لجل لا يجوز  
 لان النوب لا يحب في الدقة لعقد المعاوضة الاسلامي والسلام لا بد له من  
 الاجل فان ذكر للنوب اجلا واقر قاقيل بض النوب لا يفسد العقد  
 وهذا العقد معسر بيعا في حق العبد سلم في النوب ويجوز ان يكون  
 للعقد الواحد حكم عقد ان كاهبه بشرط العوض وتعين العنق باء الما  
 رجل باع ثوبا لقيه المسارى فقال **قوله** اياك قد اعليت علي واعتني باكرها  
 يساوي وقد كان باعه بعشرين فقال **قوله** البائع قد بعثك بعشر لا بعشرين  
 فهو جائز وهو حط **قوله** البائع المسارى قد ارخصت عليك

قرار بط

من عشرة دراهم  
 سبعة مثاقير



ويعطى نصف الثمن فقال المساري استأنته بعشر من حمار ويكون زياد  
في الثمن ولو لقيه البائع فقال بعد ما قيل المساري يعطى ما بينه وبين  
المساري او قال المساري استأنت منك ما بينه وبينه وراى على ذلك  
سعر السع الاول وبعده الثاني ولا يشبه الثاني هذا اذا ذكر العتلاو  
الرجح فان ذلك زياده وحظ رجل اسارى ساءلهم فقال المساري بعد  
السع ثوب في فلي نقد او قال البائع ثوب نقد كذا يجرود من ذلك فهو  
باطل وله نقد البلد فان كان وزنه مختلفا فان ذلك على الغالب فان استويا  
فسد البيع **فصل في الاجل** رجل اسارى مثاقم الف درهم الى  
عشر اشهر على ان يعطيه الثمن اى نقد كان لو ميذ كان السع فاسدا اجل  
ماع ساءلهم على ان يعطيه على الفارق ان كان ذلك شرط في السع  
لا يجوز السع وان لم يكن ذلك شرط في السع وانما ذكر ذلك بعد السع فان  
البائع ان ما حذر من جملة رجل بع عندنا الف درهم على ان يقره كل  
اسبوع بعض الثمن حتى يقره حماره عند معنى الشهر كان فاسدا اجل  
اسارى من المصاب كل يوم لحماره درهم وكان المصاب يقطع له اللحم و  
في المداين ويزن والمساري يظن انه من لان اللحم ساع في البلد مثاقم  
فوزن المساري اللحم لو ما فوجده ثلثي استا وصدقه المصاب في  
ذلك قالوا ان كان المساري من اهل البلد يرجع على المصاب بحصة  
النقصان من الثمن ولا يرجع بحصة النقصان من اللحم لان البائع اخذ  
حصة النقصان من الثمن لغير عوض ورجع عليه بذلك وان كان المساري من  
غير اهل البلد او كان النقصان بثلثه دفع اليه على انه من فان المساري  
لا يرجع على المصاب شي لان سعر البلد لا يظهر في حق الغريب بل  
اصطاح اهلها على سعر اللحم والخبان فباع ذلك فجاره عيب الى الخبز  
فقال اعطني حمارا بدرهم او حمارا بثلث الى المصاب وقال اعطني  
لحماف اعطاه اقل مما سباع في البلد والمساري لا يعلم بذلك ثم علم قالوا  
يرجع في الحمار بحصة النقصان من الثمن لان السع وقع على الوزن الذي

شاع في البلد فاذا وجد اقل رجح بالنقصان لان قدر النقصان  
بائع حمارا غير معين ولم يوجد العاقل وفي اللحم لا يرجع شي لان غير  
الحمار يشيع كما يشيع سعر الحمار فلا يظهر في حق الغريب رجل اسارى ساءل  
بعض الى المداين في الاصل لا يجوز قالوا هذا اذا لم يعلم البائع في  
المساري ما يبيع الى المداين فان علم بان رجل اسارى ساءلهم الى سنة  
ان على البائع تسليم السع في الحال فان لم يسلم حتى مضت السنة قال  
الرجح منه رجحه بعد اعتبار الاجل من وقت التسليم وكذا لو كان في  
البائع حمارا غير الاجل من وقت سقوط الحمار عنده فاجمعوا على انه  
لا يكون للبائع ان يخلص السع لاستيفاء الثمن بعد السنة من وقت السع و  
لو باع من الى ومضت ولم يسلم حتى حاز مصان لثمن الاجل وكذا الثمن  
على المساري في قوله رجل على الف درهم من من ساع طالب الطالب  
فقال ليس عندي شي فقال له الطالب اذهب واعطني كل شهر عشرة  
لم يكن ذلك ناجيا لان له ان يخرجه جميع المالى في الحال رجل قال لاجل  
تعت منك هذا الثوب بعشر على ان يعطيني كل يوم درهما وكل يومين  
درهما فانه يعطى العشرة في ستة ايام درهما في اليوم الاول وثلثه  
في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلثه في اليوم الرابع ودرهما في  
اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس اما في اليوم الاول اعطيه درهما  
وظاهر في اليوم الثاني اعطيه ثلثه لانه جعل اليوم لاجلا للدرهم الاول  
بخله لو حب الدرهم وكلما حال يوم يلزمه درهم فيلزمه درهم وفي اليوم الثاني  
بخله اليوم الثاني ودرهما لمضى لومين ودرهما في اليوم الثالث بحلول اليوم  
اخر ولم يحل الدرهمان اجل اخر وفي اليوم الرابع يلزمه درهم بخل اليوم  
الرابع ودرهما اجل اخر للدرهمان وفي اليوم الخامس يلزمه درهم بخل اليوم  
الخامس ولم يحل الدرهمان اجل اخر بقي من العشرة درهم ولقد اعطيه  
في اليوم السادس من علمه الدين اذا قال تربت من الاجل او قال  
لا حاجة لي في الاجل لهذا الدين لم يكن ذلك ابطالا للاجل ولو قال ابطال



وذكر المولى المصطفى في هذا القول  
الموجز جلالاً

من الاجل اوقاف ترك الاجل يصير الدين حالاً وعلى هذا فالوفا لصاحب  
الدين ملذوناً تركت ديني عليك اوقافاً مالها ربيبة حتى خولس  
لو علمد م يكون ابوا من علم الدين الموجل اذ انضى الدين قبل حلول الاجل  
فاسحق المعبوض على الفاض او وجد المعبوض زيوفاً قد كان ذلك  
عليه الى اجله ولو اسارى صاحب الدين الموجل من مديونية الدين وقبضه  
ثم لم يلا السع لا يعود الاجل ولو جاز صاحب الدين بالمسارى عينا فله  
بعض الاجل ولو كان لهذا الدين الموجل فصيل لا يعود الكفالة في  
الوجوه صاحب الدين اذ اوهب الدين من مديونية وبالدن فصيل  
فرد المديون الهبة عاد الدين على المديون ولا يعود الكفالة ولو اندر المطلق  
عن الدين فرد الابرا بطل الابرا في حق الاصيل واحلف المشايخ  
في براه الكفيل ولو اخر الدين عن الاصيل فرد الدين بطل الحار  
في حق الاصيل والكفيل جميعاً وصل لمسائل الثمن مسائل المراجعة  
رجل اسارى دنا يود براسهم ثم باع الدنا بمرأحة لا يجوز لان الدنا يود  
لا سعن في البيع فلم يكن المعبوض بعقد المصروف مبيعاً في السع الاول  
ولو اسارى مناعا بالف درهم بخاراً ثم باعه بسمه فند برح مائة درهم  
لكل راس ماله نقد بخاراً والربح بقدر سمنه لان راس المال صار مذكوراً  
في عقد المراجعة فصرف البيع الى ذلك اما الربح مائة مطلقه فصرف  
الى نقد البلد الذي بعده منه من جهة فان باعه بسمه فند برح مائة كان  
راس المال والربح من نقد بخاراً الا انه جعل الجراكاري عشر فكان  
الثل من نقد واحد ولو اسارى شوباً بدرهم جياك ونقد الزوف مكان  
الجياك ثم باعه من جهة كان راس ماله الجياك لان السع الاول كان بالجياك  
رجل غضب عبداً فافاق من يده فمضى القاضي عليه بقتله العبد ثم عاد  
العبد من الاباق كان للغاصب ان يبيعه من جهة على القيمة التي عزم لانه  
ملك العبد تلك القيمة ولكن لا يقول اسأله ثم اؤاما بقول  
قام على بركة او ان اسارى عبداً بخير وقبضه وابق من يده وقضى القاضي عليه

عادم  
هذا الدين فمديونية  
وهذا الدين فمديونية  
ولا يدين كغيره من الدين  
الرببة عاد الدين  
ولا يعود الكفالة

لدينا مع لعمريه الجدي يحكم فساد السع وتكون له ان يسعه من جهة على قيمته  
وتقول قام على بركة او اسارى عبداً او دابة فمضيه واجره واخذ الاجر  
ثم باعه من جهة على الثمن الذي اشاراه حاز وان لم يلق ان اجره ونقد  
الاجر لان الاجر بدل عن المنفعة لا عن شيء من الدابة الذي اسأله و  
قد باع جميع ما اسأله رجل اسارى دحاجة وقبضها فباعت عنده  
عشرين سنة او اكثر فباع السع بدرهم ثم اراد ان يسع الدحاجة من جهة  
على الثمن الذي اشاراه فلو ان كان اسقى على الدحاجة مقدراً الثمن  
الذي باع به السع جاز ويجعل من ايض عوضاً عما انفق وان لم ينفق لم  
يجز لان السع من اجزاء الدحاجة بخلاف الاجر **فصل في الاقالة**  
**والاستحقاق** رجل باع امداً فانكر المسارى الشرا لا يحل للبايع ان يطا  
الجارية فماله لعدم على بركة المضمومة لان السع لا يفسخ بخود المسارى  
فان عزم المانع على بركة المضمومة حل له ان يطاها لان جود المسارى  
يفسخ في حقه واذا عزم البايع على بركة المضمومة ثم الفسخ براضها  
فحل له الوطى ولذا الوبايع جارية ثم انكر الباع والمسارى يدعى لا يحل  
للبايع ان يطاها فان بركة المسارى الدعوى وسمع البايع انه ترك المضمومة  
حل له الوطى وهذا كما لو اسارى جارية على انه بالخيار لم يملك امامه وقبض الجارية  
ثم ان المسارى رد على البايع في ايام الخيار جارية اخرى وقال هي التي  
اسألتها ومضيتها كان القول **فصل في الاقالة** قوله لانه انكر نص غيرها فان رضي  
البايع بها حل للبايع ان يطاها لان المسارى لما رد عبداً الذي اسارى  
وقد رضي بذلك البايع للسابقة بالاولى واذا رضي المانع بذلك ثم السع  
سهما ما لبايعي ولذا القضاء اذا ارد على صاحب الثوب ثوباً له غيره  
لثوبه ورضي به صاحب الثوب ولذا الاسكاف وعندهما رجل باع سائر ثم  
قال للمسارى قلبي السع فقال قد اقلتك لم يلق ذلك اقاله في قول

وذكر الى حنفية رحمه الله انه سمى الاقالة بعبارة المسارى قد اقلتك بعد ما قال  
ولكن قبلت وعن ابو يوسف صح



واقطعه فبيعا قبل ان يفرقا ولم يملك شيئا قاله رجل اشركي وقت  
 حظه بدرهم معاومه ومن الحنظ وسلم بعض الثمن فحالفنا البيع بعد ذلك  
 فطلب منه الباقي فقال له المسمى قام على من علي فردد الباقي فافض منه ولم  
 ينل شيئا واخذ المسمى قالوا لا يفسد البيع بينهما ما لم يرد المسمى البيع  
 على البايع **رجل** اشركي حمار او فسه ثم جاء بعد امام ورد على البايع فلم  
 يقبل البايع وقال لا قبل ثم استعمل بعد ذلك ايا قائم اراد ان يرد على  
 المسمى ولا يرد الثمن كان له ذلك لانه لا قبل لا قبل بطل رد المسمى  
 واقاله فلا يفسد البيع بينهما باستعمال البايع بعد ذلك لان الاستعمال  
 وان كان دليلا على الرضى الا انه دون الصريح فلا سطل له صريح **الرد**  
 اشركي من اخر ثوبا رطبا وفسده فحقت عنده وانقص وزنه بالجفاف  
 ثم انهما لفا سحبا البيع صح الفسخ ولا يحرك على المسمى شي من الثمن لاجل  
 المصداق لانه ما فات شي من اجز المبيع **رجل** اشركي لحما او سمكا او ميا  
 يتسارع اليه الفساد فذهب المسمى الى بيته ليبيعه بثمنه فطال مكثه وخاف  
 المبيع ان يفسد فان للمبيع ان يبعه من غيره استحسانا والمسمى الماني ان  
 يسري من البايع وان كان يعلم بذلك لان البايع مري بالمساخ السع الاول  
 والمسمى كذلك ظاهره ام سطر ان كان الثمن الماني اكثر من الثمن الاول  
 فان عليه ان يصدق بالزمانه وان كان انقص بالمصداق يكون من مال  
 البايع لا يكون على المسمى الاول **رجل** اشركي عبد ثم ادعى انه باعه من  
 البايع باقل مما اسراه قبل بعد الثمن وفسد البيع وادعى البايع انه  
 اقاله السع كان القول **قول** اشركي في ان كان الاقاله مع منبه ولو كان البايع  
 مدعى انه اسراه من المسمى باقل مما باعه والمسمى مدعى الاقاله بخلف  
 قل واحد منهما على دعوى صاحبه الاقاله فصح في حق المنعاقدين عندي  
 حصته رحمه الله تعالى لا ما اكثر من الثمن الاول او اقل او كلين اخر كانت  
 الاقاله بالثمن الاول وسطل ذلك الثمن البايع ولا يصح الاقاله بعد الزمان  
 الحادثة بعد الفسخ ولا يصح الاقاله تبعا وعلى **قول** الى يوسف رحمه الله

رددهم

الاقاله ببيع فان بعد رجوعها سعيان كان المبيع منقولا ولا يملك قبل الفسخ  
 يصح فسخا وعلى **قول** محمد رحمه الله الاقاله فسخ فان بعد رجوعها  
 فسخا ونقايلا بعد حدوث الزمان عند المسمى يصح سعيان الرجل السع  
 الاقاله قبل فصل الثمن **قول** الى حفصه وعبد بن محمد رحمه الله  
 انه قبل بالشرأ ذلك السع امام من الائمة السرخسي والصح الإمام المعمر  
 كواصران انه لا يملك الاقاله اما لو قبل بالاجان اذا ناقض المجان مع الست  
 قبل استيفاء المنفعة وقبل قبض الاخر صح ذلك منهما سواء كان الاجد  
 عينا او دينا او وهبا او قبل الاجر من المستاجر او ابراه عن ذلك وان  
 فان الاجر شيئا بعد حصة او دينا ولم يسلط المولى حازف هبته وبراوه  
 يكون صامتا الاجر **قول** الى حفصه وعبد بن محمد رحمه الله عليهما كما في  
 الوكيل بالتوكيل وان كان الاجر شيئا بعينه لا يصح ابر الوكيل وهبته بعد  
 استيفاء المنفعة وبعد التجهيل **رجل** اشركي عبدا مائة درهم ودفعت الثمن  
 ولم يضر العبد **قول** البايع بعد ما لقيه وهبته لئلا العبد والتمس كان ذلك  
 بمضا المبيع ولا يصح هبة الثمن **رجل** اشركي من رجل عبدا بامره وبغايضا  
 ان مسمى العبد باع نصف العبد من رجل ثم اقال البايع في الامة بعد ذلك  
 حازف الاقاله وكان عليه للمبيع العبد فتم العبد وكذا الوسع لكن قطعنا  
 العبد واخذ الارش ثم اقال السع في الامة **ميسايل التحقيق**  
**رجل** اشركي خارية وباعها من غيره فشد اولتها الا بدي فادعت عند  
 المسمى الرابع المباح في دها الرابع على الثالث لقولها والمالك  
 على الثاني والى البايع الاول ان لقبها فالوا ان كانت الخارية ادعت العيق  
 فله ان لا يقبل الخارية لقولها وان كانت الخارية الاصل وقد انفادت  
 للمبيع والسليم بان يبعث فسلمت الى المسمى وهي بائكة فطلب مع انما ان  
 لا لقبها لان التقيادها على هذه الوجه يحل له الاقرار بالرق ولو اقرت بالرق  
 ثم ادعت البعض لا يملك قولها الا بعينه وان انكوف السع والسليم ليس  
 للمبيع الاول ان لا يقبل لانها اذا لم يقر بالرق كان القول قولها في الحرية

ان كان العبد من المملوك

ادعت ط



بدكس من تزويج  
المملوك احياها

وقال للمصري ان يرجع على البائع ما لم يمت الخريجه بالمتنه وقال بعض  
اذا ادعت الخريجه لم يكن له ان يرد لها على البائع بقولها نحن سعى ان نبيها  
احسبها حتى يجل له وطيبها اما على البائع ان كانت امه او ملك المملوك ان كانت  
حره وان اذن من اسارى حاربه يدعي له ان يرد وجهها احسبها رجل اسارى  
عبد امرا صحيحا فجاره رجل وادعي انه كان اعتقه منذ سنه فان الفاضل  
من المدعى المتنه على ما يدعي من اللان ولا ساله المتنه على الاعيان لانه اذا  
استل الملك من العبيد بافراجه وان لم يكن له يمتنه على الملك فان له ان يستحق  
المصري على دعوى المملوك رجل اسارى عند اذ اخلفا في العن وحلف كل واحد  
منهما بدينه فقال البائع ان تعنه الابا الف درهم فهو حر وقال المصري  
ان اسارته الاجسامه فهو حر لزم العبد للمصري وبجاء المصري على العن الذي  
اقره فلا تعاقب العبد لان البائع يدعي ان المصري حلف عليه وتعاقب عليه  
العبد بعد رخص العمان فلا تعاقب العبد على المصري ما قدر له ان يمتنع وكان  
على المصري العن الذي اقره لانه يمكن له ان يمتنع رجل اسارى ارضان من  
رجل فاذا احدثا العن البائع ولم يعلم المصري بذلك قبل السع فان علم قبل  
العن كان له الخيار ان يمتنع السع ويرجع جميع العن وان شاء باخذ  
عنه المستحق بخصتها من العن لان الصفقة تفترق قبل التمام وان لم يعلم  
به ذلك بعد القبض يلزمه عاير المستحق بخصتها من العن ولا خيار له في  
الارضين ثم انه له شأن محققان فان لم يكن والعبد من مستاجر خاتون  
في يد كورد ارجا نوت يدعي انه له فباع الكرد ارجا من رجل مسلم الكرد ارجا  
العن ثم جاء صاحب الخاتون وادعي ان الكرد ارجا له ولم يكن المستاجر من السع  
ومن المصري قالوا ان الكرد ارجا من الالات التي يحسب المستاجر اليها في  
صاعته ونحوه لم يكن للمصري ان يرجع على البائع ما لم يمت المملوك **وقال**  
في ذلك قوله المستاجر وان كان الكرد ارجا بنائيا فان علوا على سفل الخاتون  
وكان ذلك على يد المستاجر فان اتولاه الصا قول **المستاجر فلا يرجع**  
المصري على البائع بالثمن قل بعد استحقاق السع وان كان السع شائما متصلا

كان القدر من قول صاحب المملوك  
لان ما يكون منطوقا له

بينه الخاتون لا يكون خاتونا فلا يكون المول منه قول المستاجر واذ اجعل المول  
فه قول صاحب الخاتون صار السع مستحقا فارجع المصري ما لم يمت على  
البائع رجل اسارى عدس من رجل بالف درهم ومضاه لم استحق نصفها  
فان العبد الثاني يكون لازما للمصري بخصته من العن وله الخيار في العبد  
الذي لم يستحق نصفه في قول **الى نصفه رحمه الله عليه** رجل اسارى  
امه ومضاه وقد العن بم استحقها رجل بالمتنه فاراد المصري ان يرجع على  
البائع بالثمن فقال له البائع انهم شهود زور شهدوا بالباطل ان الامه  
لي فقال **المصري** انا استشهد ان الامه لك وانهم شهدوا ببر ولا يسطرون  
بالبائع على البائع بافراجه ذلك وان خياره لو وصلت اليه لو قام من الدهر  
بوجه من الوجوه يومئذ على البائع رجل في يد عبيد باع نصفه من  
رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من اخر وسلم النصف اليه ثم جازل واستحق  
نصف العبد بالمتنه فان المستحق من البيعان جميعا وان كان المصري  
الاول فضل السع ولم يمتنع الثاني سطر في الخاتون الى الثاني دون الاول  
وان قضاه جميعا كان المستحق منهما **رجل** له ثلثه اوفر حظه باع منها **جميعا** باع منها  
فصار من رجل لغيره ثم باع منها فصار من البائع ثلثه كالباطل الا فطر المتنه ثم  
جازل واستحق من اقل وصار اقل المستحق باخذ الفقير الثالث لان صاحب  
اليدين باع المصار الاول باع فاعلمه وباع المصار الثاني وهو يعلمه  
وباع المصار الثالث وهو يعلمه **رجل** اسارى دار او مضاه ثم جاء رجل و  
ادعي نصفها فاقام المصري المتنه انه اسراها من المستحق ولم يوقت  
قال **محمد رحمه الله عليه** لا يرجع المصري على البائع بصف العن انما  
هذا رجل اسارى دار من رجل فاذا عاها اخر فاشراها منه ايضا فانه لا يرجع  
على البائع ما لم يمت ولو اقام المصري المتنه انه اسراها منه بعد الخاتون  
فان المصري يرجع على البائع بصف العن **رجل** اسارى من رجل وقبضه ثم و  
هبه من اخر فاستحق من مد الموهوب له قال **المول** رحمه الله عليه  
ان يرجع على البائع بصف العن **رجل** اسارى من رجل وقبضه ثم وهبه من اخر

عبد



فاسحق من يد الموهوب له **قال** او يوسف رحمه الله المساري ان يرجع على  
البائع باليمن والصدقة عنه له الهبة ولم يذكر في الحجاب خلافا في هذه المسئلة  
وكذا لو اسارى عبدا او قبضه ثم وهبه لرجل فذهب الموهوب له من رجل اخر  
سلمه اليه فاسحق من يد الموهوب له الثاني كان المساري ان يرجع ما حمل على يابه  
ولو ان المساري وهبه لرجل ثم ان الموهوب له باعه من رجل فاسحق من  
يد المساري لمن اسارى الاول ان يرجع باليمن على بايعه حتى يرجع  
المساري الثاني على الموهوب له فاذا رجع فحسب يرجع المساري الاول  
على بايعه رجل اسحق من يده حتى سهاه شاهد من عدلها فهو عليه  
**قال** او يوسف رحمه الله اسال من الشاهدين فان عدلا رجع  
المعصى عليه على يابه وان لم يعدلا فانه لمعنى على الشهود عنه لانه عدلها  
ولا يرجع هو باليمن على بايعه وهو عاقله الاقرار **وكذا** لو قتل رجلا  
بالخصومة فزكى الوكيل الشاهد من هذا الظاهر وما اد او قال بالخصومة  
واستثنى في التوكيل تعديل الشهود **رجل** اسارى غلاما وبضه فاستحق  
رجل بالثمن وبضه ثم ان المساكين احاز الشراة اجازت حتى لا  
يرجع المساري على البائع باليمن وان المساكين ان يرجع على البائع باليمن لان  
البائع المعصى لا سطل بالاحقاق فاذا اجازت اجازته وصير البائع  
وكيلا في بيع وهبه مسلمه احلف فيها الروايات **قال** الشيخ الامام  
سبح الامم الخواص رحمه الله لهذا المذهب من اصحابنا رحمه الله ان  
السع لا سطل بالاحقاق بل معنى موقفا ما لم يرجع المعصى عليه باليمن على  
بأبعه **رجلان** اشترى باعدها فاسحق لصفه فان لها الخيار فان رضى احد  
المساريين واسقط الخيار سلم له دفع العبد ويرجع اليمن والمساري الاخر يرجع  
ان رد العبد على بايعه ويرجع بصف اليمن وهو قول **الى** يوسف  
ومحمد رحمه الله عليهما اما في ثامن قول **الى** حصة رحمه الله عليه اذا  
اسقط احدهما الخيار لم يكن للاخر ان يرد لان من له الخيار في العبد لا يرد  
التصفه واخذ المساري بشرط الخيار لا يسقط بالرد رجل ادعى على رجل ان

المدعى باع المذموم عليه وفلاهما الغالب عبدا ما لفرهم بصفه العبد و  
اقام البعته فان القاضي يعني المدعى على الحاضر ليس بخصم عن الغالب فان  
حضر الغالب بعد ذلك ان اعاد المدعى البعته بصفه المعصى المدعى على الخصم  
بصفه اليمن الا اذا كان كل واحد منهما قتيلا ما اليمن عن صاحبه بابيع  
وكذا ان القضاء على احد منهما قضيا على الآخر رجل بوج عقارة او بغيره وامر له او  
ولده او بعض اقاربه حاضرا ولم يفل بيايم ادعى على المساري من كان خاصا  
وقت السع ان العقارة احلف المسامحة **قال** مسامحة سمع لا يبيع  
دعواه **وقال** مسامحة يبيع دعواه فسطر المعنى في ذلك ان كان في حيزه ايم  
انه لا يبيع هذه الدعوى وافنى بذلك كان حشاشا الباب التروير  
فان لم يكن له راي في ذلك لمعنى **قوله** مسامحة لان المصولي اذا باع مال  
العار وضاحب المال حاضرا ولم يفل بيايم كان سكوتة احاز وهذا اذا لم  
يكن السلطان استثنى في معيلد القاضي سماع هذه الدعوى رجل بوج  
عقارة ام ادعى انه بوج ماله وف احلف المسامحة منه والصحيح انه لا  
يسمع بخلاف ما لو اسارى عبدا ام ادعى انه حر حيث يسمع دعوى المساري  
لان الوفاء لا ينزل الملك ولا يخرج من ان يكون محلا للبيع اما الحر ليس  
محلا للبيع ولهذا لا يملك وكان المساري مدعيا دنا على البائع ولهذا  
جميع من الوفاء وغار الوفاء وباع الظل صفقة واحدة حاز السع في  
غير الوفاء ولو جمع بين حر وعبد وباع الكل صفقة واحدة حاز السع في  
غير الوفاء ولو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة لا يحوز السع في  
الثن **عبدا** اسارى نفسه من مولاة ومعه رجل لفره لفرهم بصفه واحد  
ذكر في المسقى انه يحوز السع في حصه العبد وحصه الشريك ما ظل ولا يشبه  
هذا الا ان اذا اسارى وله مع اجنبي فانه يحوز السع في الكل **باب**  
**في بيع مال الربوا بعضه ببعض** في الباب فصلان فصل في البيع  
وفصل في الاحتراز عن الربوا اما الاول **قال** لو اباع المسع ومضى الغالب  
عليها الصفه في العطر لفي واحدا باثنان وذكر محمد رحمه الله في الكفا

بصف الثمن والاعضى بيع  
لان الحاصل مع

بائع عقار او ماله  
وامرأة او غيره  
او بعض اقاربه حاضرا  
او غير



استخرج

انه يجوز مع الدراهم التي لها صغر وبلغتها فضة واحدا باثنان وقال **المخرج**  
الامام ابو بكر بن المصنف رحمه الله عليه لا يجوز مع المس من القطر في المسلس  
لا لخاصة رت فمنا جميع الاشياء بمقدار الذهب والفضة ولقد اختلفوا في ذلك  
في الماسان منها ولا يجوز مع المخرج من القطر لغير المخرج الامثالا مثل والذي  
مع النمر المشقوق الذي في منه النوى لغير المشقوق ولذا لا يصدق المحول لغير المحول  
ومع النخاله بالدينق عند الى يوسف رحمه الله لا يجوز الا بطريق الاعتبار وهو ان  
يكون النخاله النخاله اكثر من النخاله في الدينق وعند محمد رحمه الله اذا  
تساويا وزنا يجوز ويبيع الخطه بالخبر والخبر بالخطه ومع الدينق بالخبر  
ومع الخبر بالدينق **قال** بعض من سألنا لا يجوز لامساويا ولا مشافلا  
فيل هذا **اقول** الى حصة رحمه الله كما قال **في** مع الخطه بالدينق وهذا  
ذكر الطحاوي **وقال** بعضهم يجوز متساويا ومساويا عليه القوي  
لان الخطه يئلي ولذا الدينق والخبر وزني ويجوز مع احدهما بالآخر متساويا  
ومساويا اذ اكانا بعد من فان كان احدهما نسيه او الخبر فقد اثار عند  
اصحابنا رحمهم الله وان كانت الخطه او الدينق لقدا والخبر نسيه لا  
يجوز في قول **الى** حصة رضي الله عنه لانه لا يجوز السليم في الخبر وعند  
الى يوسف يجوز وهو رواه عن ابي حنيفة رضي الله عنه لانه يجوز السليم  
في الخبر والدموي في مع الخطه والدينق الخبر على قول **الى** يوسف رحمه الله  
ولا يجوز مع الخطه بالخطه وزنا وان تساويا لان الخطه يئلي ولا يجوز معها  
تحتسها الا بشرط التماثل في الكيل في مع وزنا وعلمنا انها يئلي لان في الكيل  
فليس به كوز ولا مع الدينق بالدينق وزنا لان الدينق يئلي ولهذا لا  
يجوز مع الخطه بالدينق وزنا لو كان وزنيا جاز هذا اذا ابا مع من الخطه  
قد رما يد حل تحت الكيل وزنا فان كانت الخطه قليلا لا يدخل تحت الكيل  
جاز كما لو بيع الخفنه بالخمسين وادنى ما يدخل تحت الكيل نصف صاع  
منها لا يجوز اذا كان في احد الحاسان مقدار ما يدخل تحت الكيل وان بيع  
ما دون نصف صاع من الخطه بما دون نصف صاع واحدهما اكثر من الاخر

جاز كما لو بيع الخفنه بالخفنين ولو بيع الخطه بالشعر مسفا صلاية ايدي  
جاز وان كان في الشعر حبات خطه قدر ما يكون في الشعر ولذا لو بيعت  
الخطه بالخطه لا يجوز الامساويا وان كان في كل واحد من الجانبين حبات  
منع به لان ما لا تخلو اعني الخطه من حبات سعار مغلوب بالخطه وكان مستثنا  
بيع الخلاله اعني مسفا صلا لا يجوز لان العسل يصير خلا في الثاني يكون  
منهما حبة الخافسة في كمال **والقرع** مع الابر ليس بمقدار الدينق مع الخطه  
ولا ماس مع شاة على ظهرها صوف يصوف اذا كان الصوف المجز وزا اكثر  
مما كان على ظهر الشاة ولذا الفاد التي في صرعها لبن بلبن وعن ابي يوسف  
رحمه الله انه في اللان يجوز لا بطريق الاعتبار والصحيح هو الاول وان  
اسارى شاة يلحمها فهو غل وجوز بلنه ان اسارى يلحم الفاد مذبوحه مسلو  
استخرج لحمها او امعاوها ان تساويا وزنا جاز والافلا وان اسارى يلحم  
المساة مذبوحه غير مسلوحة ان كان اللحم اقل مما في المذ بوحه او مثله او لا  
يدري لا يجوز وان كان اللحم اكثر مما في المذ بوحه حاز وان اسارى باللحم  
شاة حية في القسار لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم اكثر من لحم المساة **وقول**  
محمد رحمه الله عليه وفي الاختصاص يجوز على كل حال وهو قولهما ولو  
بيع فعلا من خطه مسلوله فعلا من مثله او اسارى ثمارا من الرطبة  
التي خرجت من سفلها بمثلها او المبولة بالمابسة او الرطبة بالمابسة او بيع  
فعلا من الثمر الذي اصاب ماء واستفح بمثله او الرطب الذي اصابه ما بمثل  
حاز السع في جميع ذلك في قول **الى** حنيفة رحمه الله ولا يدخل القفاو  
الذي يكون عندهما عند الجفاف ولذا لك عند ابي حنيفة رحمه الله ان في الخطه  
عند الرطبة بالمابسة فان ذلك لا يجوز كما لا يجوز مع الرطب بالتمر عند عند  
محمد رحمه الله لا يجوز مع الرطبة بالرطبة ولا مع المبولة ولا الرطب  
المستفح بعد المستفح ولا الرطبة بالمابسة ولا المبولة بالمابسة الا ان يعلم  
تساويا في الكيل بعد الجفاف الاسع الرطب بالرطب فعلا بقفاو فانه يجوز  
ذلك وان كان احدهما اكثر نقصانا من الاخر عند الجفاف ولا ماس مدح



وانواعه

الناطف بالتمتع متفاضلا الا ان يكون ذلك في موضع سماع المتعريف وزنا فانه  
 لا يجوز اذا كان نسيه وان كان في موضع سماع المتعريف فيلجأ فيه ايضا الغيب  
 حنن واحد وان اختلف الوان والسماع وكذا التمتع لا يجوز مع البعض البعض  
 الامثلا مثل ولا يابس بيع لحوم الطير واحدا باسنان في ايديها لا لوزن ولا  
 لا خيره في سلع لم الابل والبقر والغنم والابلها اجناس مختلفة كوزن  
 البعض البعض متفاضلا في سائر ولا خيره في نسيه وكذا الاليه والخم وتحم  
 البطن اجناس مختلفة كوزن مع البعض متفاضلا في ايدي ولا خيره في نسيه والسم  
 حنن اللحم لا سماع ما لحم الامتساو ما في اللحم المعز والسان ولبنها حنن واحد  
 لا يجوز السمع في الامثلا مثل وهو في الغنم الاصغر والاسود حنن واحد ولا  
 كوزن ربع الغنم بالبطن الامتساو لان اصلها واحد وكليةها موزون و  
 حرجا من الوزن او حرجا من الوزن فلا يابس به واحدا باسنان مع الغر  
 باليوب حان على كل حان ولا يابس بغيره البطن مع الحان او الصوف مع الشعر  
 واحدا باسنان وان كان احدهما نسيه لا يجوز لمكان الوزن وعن محمد رحمه الله  
 ان مع البطن بغيره لا يجوز متفاضلا وعنه انه لا يجوز مطلقا ولو بيع لبد  
 بصوف ان كان اللبد كالحال لو تقض بعد صوبها بعد المساو او في الوزن و  
 ان كان لا يعود لا بعد الصوف والشعر وعزها حنن محلمان ولا بالبد  
 واحدا باسنان لانه لا وزن فان كان حنن لوزن فلا خيره فيما لوزن الامثلا  
 مثل فكل مصر لا وزن في اللحم **قوله** لا يابس ان سماع طابق بطايق ونظر  
 في ذلك الى حال اهله البلد ولا يجوز بيع الحليب من لبن الغنم الا ان يعلم بالسم  
 ان ما في الحليب من السم اقل من السم وكذا اللبن مع الزبد وكذا الواسري  
 التمر بالزبد ولا يجوز الا ان يعلم ان ما في التمر من الزبد ولا يابس مع الزبد  
 بالزبدون ودهن السم بالسم والعصار بالغب والساد اللبون باللبن  
 والربط باللبس والمخلوج بالقطن والعزله لقطن اذا كان يعلم ان الحان  
 اكثر ما في الآخر وان كان لا يدري لا يجوز وانما يستدل ان يكون الخالص اكثر  
 او كان الثقل في البدل الاخر شيئا له قيمه اما اذا كان سائلا في له في

بالعض

باسم

بالسم

الزبد

الزبد

الزبد

الزبد

بالدقيق

الزبد بعد اخراج السم منه فان في هذا الوجه اذا كان السم الخالص مثل ما فيه  
 من السم كوزن في ذلك **قوله** ان حننه رضي الله عنه اذا باع الدقيق لا يجل  
**قوله** السبع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله كوزن اذا كانا ملبونين  
 فان باع الدقيق بالدقيق موافقه **قوله** السبع الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله في رواية في الوارد في رواية كوزن وفي رواية كوزن باع  
 حنن القطن بالقطن فهو بيع المتساو بالمتساو ان علم ان الحنن اكثر ما في القطن  
 كوزن وان كان لا يدري لا يجوز وكذا بيع الغنم بالزبد **قوله** ان  
 رحمه الله ان علم ان الزبد اكثر من الزبد الذي يحصل من الغنم جاز  
 والا فلا وعلى **قوله** ان حننه رحمه الله كوزن على كل حال اذا تساوى  
 كيلا وكذا سماع العصار بالغب وسماع الحان بالاحم بالاحم ان علم  
 ان الاحمر اكثر من الاصغر جاز والا فلا وكذلك سماع دهن الجوز بدهن الجوز وسماع  
 السنف المحلى بالسنف بعضه خالصه وسماع المسطوخ المنضضه بالدرهم او  
 بالدرهم لا يجوز الا ان يعلم ان لسنفه خالصه اكثر من قوله الوابح حنن من ذهب  
 فيه جوهر لا يمكن اخراجه الا بصرفه فباعه بذهب لا يجوز الا ان يكون الثمن  
 اكثر ما في الحنن من الذهب ولو اسارى حننه في سبيلها لخطه مداراه لا يجوز  
 عندنا الا ان يعلم المداو اكثر ولو باع بطيخا او بدينا سطحه على سطح  
 او تين على مقطوف لا يجوز على كل حال لو تيمم حرج الزمان من التمر بعد السبع  
 باع كوزن ما يكره في ما **قوله** ان حننه رضي الله عنه اذا باع الدقيق لا يجل  
 لان عندنا انما ليس يجل ولا لوزن في كوزن مع احدهما بالآخر متفاضلا وما وجد  
 ان فان سماع وزنا فيبيع بالجمد بعد المساو في الوزن باع الحان بالحنن متفاضلا  
 عددا او وزنا حان في **قوله** ان حننه رضي الله عنه اذا باع الدقيق لا يجل  
 يجل ولا خيره في نسيه **قوله** ان حننه رضي الله عنه الخبز ليس لوزن ولا عددا  
**قوله** ابو يوسف رحمه الله هو وزن الا ان يكون فله لا يدخل حنن  
 الوزن في كوزن مع الواحد بالاسنان وان كان له الا كوزن ولا كوزن مع الخطه  
 المقلبه بغير المقله لانقه او لانه لا يابس ولا كوزن مع دهن الخطه بسوقها

بيع السم الحان بالغب  
بفضه فانه

الما ليس يجل ولا لوزن  
عزها



عند الى حصة ربحه الله لا مساواة ولا مفاضلة ولا يجوز اسع الخطه بتدقيقها  
 وسوئها في قوتهم باع اناة من جديد تحديد ان كان الاناة باع وزا لعل  
 المساواة في الوزن والافلا ولذا لو كان الاناة من نحاس او صفر باعها بصغير  
**فصل فيما يكون ذراعا عن الزوا** رجل يده دراهم اعني بها  
 فاسترى بها ساقا قال بعضهم ان لم يصف الشرا سلك الدراهم بطب له المسا  
 وان اضاف الشرا الى تلك الدراهم ولقد منها لا يطيب له وذكره ادر حمله  
 عليه عن الى حصة ربحه الله عند اذا استرى الرجل بالدراهم المغصوبة طعاما  
 ان اضاف الشرا اليها ولقد غيرها ولم يصف الشرا اليها ولقد منها لا يلزمه  
 المصدق الى ان يصف الشرا اليها ولقد منها وكذا ذكر الطحاوي رجل  
 حلف ان لا يساري لحدك الدراهم قال لا تحث الا ان يدفع تلك الدراهم  
 الى البائع او لا ثم ساري بها الطعام لان الدراهم لا تسعين في المبادلات  
 وقال بعضهم اذا اضاف الشرا الى الدراهم المغصوبة ولقد غيرها  
 او لم يصف الشرا اليها ولقد منها او لم يصف الشرا اليها لئن كان من يبيعه  
 ان يعطى من الدراهم المغصوبة ولقد منها لا يطيب له وهذا الحوط والعوي  
 على الله لا يطيب له الا اذا اضاف الشرا اليها ولقد منها وذكر في الاصل  
 رجل عصب القاف ساري بها جارية ثم بعها ورجح بلزمه التصديق بالرجح  
 وهذا محمول على ما اذا اضاف الشرا اليها ولقد منها السلطان اذا  
 استرى بالدراهم المربيلة وقضى الثمن ما يخذ من الناس ظمنا فالوايلكم لغير  
 تناول المحمتهم ليكون زجر الخمر عن الظلم رجل دفع مالا مضاربا الى  
 جاهل فنصرفه لعماله منه ورجح حل لصاحب المال ان يخذ من الرجح ما لم  
 يعلم انه الكسبه من الحرام وكذا لو كان المضارب ذميا رجل استرى من  
 ان جبر شيئا حال يلزمه السؤال انه حلال او حرام قاله طه ان كان في بلد  
 وزمان كان الغالب هو الحلال في سواقهم ليس ليساري ان يبال انه حلال  
 او حرام وسى الحكم على الظاهر وان كان الغالب هو الحرام او كان البائع  
 رجلا اسع الحلال والحرام كحاط ويسال انه حلال او حرام رجل ماث وان

هذا هو الوجه  
 في المبادلات

كسبه من الحرام سعى لورثته ان يعرفوا فان عرفوا الربا يبرؤوا عليهم  
 وان لم يعرفوا الصدقوا به رجل استرى دارا فوجد في جديها دراهم قال  
 بعضهم متى علم له اللطمة وقال بعضهم مودها على البائع قال لا يملك  
 البائع لحسنه صدق لها وهذا اصوب رجل له على رجل عرس دراهم  
 فاراد ان يحفلها ليلة عشر الى اجل فالوا ساري من المدون ساسلك العرس  
 وبعض المسع ثم سيع من المدون ليلة عشر الى سنة فمفع الحذر عن الحرام  
 ومثل هذا مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك رجل طلب  
 من رجل دراهم لمقرضه يده دوازن فوضع المستقرض مائة من يدي  
 المقرض فلف ذلك المقرض بعث مثله هذا المتاع بحايه دراهم فيساري المقرض  
 ويدفع الله الدراهم ويخذ المتاع ثم يقول المستقرض يعني هذا المتاع  
 بحايه وعشرون درهما والا فاقول ان يقول المستقرض المقرض  
 بعد ما قدر المعاملة قل فقا ولا فسرط كان يبيضا ففد تركت ثم يعقد ان  
 بيع المتاع وهذه المسئلة دليل على جواز اسع الوفا اذا لم يكن الوفا شرطاً  
 في البيع هذا اذا كان المتاع المستقرض قال ان المتاع المقرض وليس  
 المستقرض شي وسمد ان المقرض عشرة مثله عشر الى اجل فان المقرض  
 سيع من المستقرض سبعة مثله عشر ويسلم السلعة الى المستقرض ثم ان  
 المستقرض يبيع السلعة من اجنبي بعسره ويدفع السلعة الى الاجنبي ثم  
 الاجنبي يبيع السلعة من المقرض بعسره وياخذ منه العسره ويدفعها الى  
 المستقرض فيبخر الاجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فصل السلعة  
 الى المستقرض والمقرض على المستقرض مثله عشر الى اجل وحيلة اخرى  
 ان تسع المقرض من المستقرض سبعة مثله عشر الى اجل معاوم ويدفع السلعة  
 الى المستقرض من اجنبي ثم ان المستقرض ثقل السع مع الاجنبي قبل القبض  
 او بعد ثم يدعيها المستقرض من المقرض بعسره وياخذ العسره فصل  
 المستقرض عسره وعلى المقرض مثله عشر ويصل السلعة الى المقرض المقرض  
 ان صار مستقرا فباع باقل مما باع قبل نقد الثمن الا ان ذلك حار لغل

سعيها المستقرض



البيع الثاني وهو السع الذي جري من المستقرض والاجسبي وجعله  
 ان يسع المقرض من المستقرض سلعة ضمن موجد ويدفع السلعة الى المستقرض  
 ثم ان المستقرض يبيعها من غيره باقل مما باع ثم ذلك العاشر منها من المستقرض  
 بما استاركي لصل السلعة اليه بقيتها وما اخذ الصن ويدفعه الى المستقرض  
 فصل المستقرض الى القرص فيحصل الزبح المقرض وهذا الحيل العجيبة هي  
 التي ذكرها محمد رحمه الله عليه **قال** مساح يلخ رحمتهم للسع  
 العينية في رقاسا خلد من البيع الذي يجري في اسواقنا وعن الى وصف  
 رحمه الله **قال** العينة جارية ما جوع **وقال** احرم لمكان الفرار  
 من الخوام رجل اسفرض عشرة دراهم ثم اوفاه وزاد قالوا **قال** ان  
 كانت الدنانير قليلة تجري من الموزن في التوفي الحاية لا باس وان كانت ثمان  
 لدرهم في مائة لا يجوز وعلمه رد الزيادة واخذوا في نصف درهم في مائة  
**وقال** بعضهم هو لا يجوز وقال بعضهم هو قليل يجوز ولو ان  
 المستقرض وهبه الزبائن من المقرض لا يصح لانها هبة المشاع فيما يمتثل  
 القسمة **وقيل** له عشرة دراهم يحتاج فاراد ان يبيعها مائة عشر دراهم  
 مكسور لا يجوز بل يافان اراد الحيلة مستقرض من المساري اثنى عشر دراهم  
 مكسور ثم لعصه عشرة جيا دام ان المقرض يريه عن درهمين ويجوز له ذلك  
 ولو كان على رجل عشرة دراهم مكسور الى اجل فلما حال الاجل جاء المدينون يستعده  
 صاحب وقال هذه التسعة تلك العشرة لا يجوز لانه لو افان اراد الحيلة ماخذ  
 التسعة ما لتسعة وباريه عن الدرهم الباقي فان خاف المدينون ان لا يرد عن  
 الدرهم الباقي تدفع الى صاحب الدين تسعة دراهم يحتاج **وقيل** او سئاسا  
 عوضا عن الدرهم الباقي حاز ذلك ونفع الامن رجل دفع الى خبار درهم **وقال**  
 اسار لمحاك مائة من من الخبز وجعل ثلث يوم تاخذ خمسة منهم قالوا ما بائله  
 فهو مكروه وان دفع الدرهم ولم يشتر منه كل يوم ما يريد لا باس به وان  
 كان ثلثه وبالدفع الشرا فلا عار لتلك التبعة ما لم يلفظ **وقال**  
 عند الاخذ هذه اعلى ما قاطع له كان اولى **وقيل** رجل اراد ان يهب نصفه ان

العينة بالهبة يسع النيز  
 من الغير يفرق ليشترى  
 عينه بزيادة في ثمنه الاول  
 لا اجل ٢٢

لكن ياتلستهم

بشأنه فاحمله فيه ان يسع منه نصف الدار ضمن معلوم ثم يرد عن الثمن  
**فصل فيما يخرج جرد عن الثمن في البيع القاسم**  
 في البيع المذكور المساري شرا فاسدا اذا اجا المبيع الى البائع فلم يقبله  
 البائع فاعاد المساري الى ماله فملك لا يضمن **وقال** القاصب اذا اراد المبيع  
 فلم يقبله المعصوب منه فاعاد الى ماله فملك لا يضمن وان كان المساري  
 يرضى الثاني او المعصوب منه فلم يقبله ثم حمله الى ماله فملك كان ضامنا  
 في القاصب والبيع **وقال** بعضهم ان فان فساد البع قويا غار مختلف  
 منه فالجواب ذلك وان كان مختلفا فيه فحايه الى البائع فاعاد الى ماله **وقيل**  
 صلك ليراعى الصان والاصح انه يراى الوهم الا اذا اوضح من يديه  
 فلم يقبله فذهب به الى ماله فملك فانه يكون ضامنا لانه لا يضره صلتا  
 اسري امه شرا فاسدا او مضى فوكت عنده من غيره كان عليه ان يرد  
 مع الولد وقسمه الجارية ايضا ولو اساري عبدا ساوى خمس مائة خمس مائة  
 شرا فاسدا او مضى فارد ادت قيمته من حيث البيع فضا ريساوى الفا  
 فباعه من غيره كان عليه لبا بعه خمسة ايام **وقيل** ولو عصب عبدا ساوى  
 الفا فارد ادت قيمته الى الف درهم ثم اشتراه من المالك شرا فاسدا ثم ما  
 العبد قالوا ان وصل القاصب اليه بعد ما اشتراه فان عليه الفان وان لم  
 يصل حتى مات فعلمه الفان الزمان الكادته كانت امانة فلا يصير مضى  
 الابا لقصن ولو اساري امه شرا فاسدا فلم يعصبها حتى اعتقها فاحاز  
 البائع اعتاقه لغدا المعاقف على البائع لانه اعقب مال البائع فهو وف على جاره  
 ولو اساري عبدا شرا فاسدا او لم يعصبه فامر البائع ان يعقبه فاعقبه  
 البائع قالوا يجوز العاقب على المساري لان المساري لصار فاقصا مضى  
 اعناق العبد **وقال** لو ان المساري هو الذي اعتقه قبل القصد لم يصح اعتاقه  
 لانه اعقب ما لم يملك **وقيل** رجل بع غلاما سعا فاسدا او فاضا سم ابراه البائع  
 عن القيمة ثم مات الغلام عند المساري فان على المساري قيمته وابرا  
 البائع باطل لانه ابراقبل الوجوب ولو **قال** البائع المساري ابراه

والكسب يوزن الولد ولو هلكه  
 الحاربه عنده وبقي ولدها ورا  
 الولد صح



العلام ثم ملك العلام **قال** الساري بربا عن صمانية لانه لما ابراه على العلام  
 فقد جعله امانة في يده **رجل** ساري عبد او فاعله ولم ينفذ العلام في حال البيع  
 ثم ان البائع ابراه المساري عن اليمن مع ابراه حتى لا يملك العلام عند الساري  
 فان المساري بربا عن اليمن لان المسع بعد الافالده من مخرج مخرج الساري  
 باليمن فصح ابو البائع اما في السع الفاسد اما بحسب لفظة على الحسنة في  
 عند الحلال فلا يصح ابراه افله وهو نظير ما لو **قال** لغريم بعض الناس  
 هذا الشيء لعشرين دراهم ووهبت لك العشر فقال المساري قبلت جاز البائع  
 ولا يصح المصبة لانه ابراه عن اليمن قبل الوجوب **رجل** ساري سائر النعمة  
 من بعض السارنه لا يجوز لانه اساري فالم ملك البائع وان قبل الى ملك كان  
 عليه ان يصدق به على الفقراء **رجل** يسع على طريق العامة ولساري **قال**  
 بعضهم ان كان الطريق اسغالا تنصر الناس بفعلون لبا من الشراء منهم  
**قال** بعضهم لا يكون الشرا منه على كل حال **وقال** بعضهم لاساري  
 منه على كل حال لان الفعود على الطريق من غير عذر مكره ولهذا اوعا  
 به السان وهلكه كان ضامنا فالشرا منه لانه حلال له على المعصية واعا  
 له على ذلك **رجل** ساري لو با شرا فاسدا او قبضه فمطعه فمضا ولم  
 حتى او دعه البائع فملك عنده **قال** على المساري بعض الفطع دون الفقة  
 لانه لما اودعه البائع بعد الفطع بعدد على البائع فالتقى بعد الفطع ويكره  
 بيع الامر من فاسق اعلم انه يعصى به لانه اعانه على المعصية **مسلم** ساري  
 عبيد المحوسب **قال** له العبد ان يعنى من منظم قبيلت نفسي حازه ان  
 ينعته من المحوسب لانه يسع الكافر من كافر ولا باس يسع الرنا من الصاري  
 والفلسوس من المحوسب لان ذلك ليس باعانة على المعصية بل فيه اذلال الكافر  
 ومكره ان يسع الملعوب المتخصص من الرجل اذا علم انه لساري للفلسوس  
 جاز الى الفاسق بفلس او خبير فطلب منه شيئا يسع به في البلد بالحق والاي  
 ويخوذ لك جاز ان يسع ذلك منه وان طلب منه جوارا او فستقا او نحو  
 ذلك مما ساري الصبي لنفسه عا **قال** لا يسع لان في الوجه الاول ما ذكره

وفي المسار الى الماني لاصبي يدع ويسري **وقال** انا باع ثم قال بعد  
 ذلك يشتريه باع فان كان من اخبر عن تحمل البلوع فان كان يشتريه عشر  
 او اكثر **رجل** ساري بعده الى لانه اخبر باس تحمل فان ادلى الوسا الى  
 يد **رجل** ساري يحتمل انما عشر فاذا صح اقراره بالبلوع فيصح **رجل**  
 المساري اذا صار خلقا جاز ان يباع ويزاد في ماله ويشري به **رجل**  
 رجل كرم صد بقة فاكل منه ثيب وكان صد بقة باع الحرم وهو لا يشعربه  
 قالوا الاثم موصوع وسعى ان يستحل من المساري او يضمن له **رجل** قبل له  
 ان تشرب هذا الشرب او تسع كرمك فباع ولم يشرب **قال** لو ان كان شرا  
 يشرب به لا يجوز السع لانه مكره **قوم** احبوا وادعوا امالا الى اجل ليدخل  
 دار الحرب ويشترى الاسرا **قال** لو اشترى ان ساري قل اسرا لقمته لو كان عبيدا  
 في ذلك المكان او بقدر ما يتغابن الناس فيه ولا يستأمن الاساري  
 ذلك فانه لو اشترى الاسير فامر الاسير بشرا به وادى عنه من المال اليه بان  
 كان عنده كان ضامنا لاصحاب الاموال وتكون ما ادى من الثمن دينا  
 على الاسار كانه اقرضه ولا يكون الشراء لاصحاب الاموال ولو **قال**  
 الاسير اساري او فكنى منبغى للمامور ان يقول **اني** اساريك حسبة  
 لاصحاب الاموال لم يسره بعد ذلك فلا يكون ضامنا ولو كان الاسير  
 عبدا او امة فاسرا للمامور ولقد اليمن من الاموال التي في يده يكون  
 ضامنا لان العبيد والاماء صاروا اما لملك اهل الحرب فكون مستريا  
 لنفسه فكون ضامنا **رجل** ساري الاسير من اهل الحرب حازه ان  
 يعطيهم الزلوف والمعشوشة والعروض الاثر من ماله لان شرا الاحرا  
 لا يكون سرا حقيقة وان كان الاسير عبيدا لا يسعه ذلك **رجل**  
 استام من رجل شيئا مثل من اذ رجل لغرة اليمن لا يره شرا وانما  
 لمغل ذلك ليرغب المساري في الزيادة فذلك مكره وهو النجس المهي  
 عنه وان كان الذي استام يطلب الشرا بقل من ماله فلا باس لغريم ان  
 يزيد حتى يرغب المساري في الزيادة الى تمام ماله وهو ما جوزه **رجل** باع

مسي يسع ويشري  
 انا باع

اخبار

جاز البائع لانه غير مكره وان  
 كان شرا بالحل يشرب به

فاد اشترى كان مستريا  
 عبيد اهل الحرب

مكره



شاة من كافر لصله لخلق او لغيره على الدائم يموت قالوا لا بأس به  
 بيعه ولذا يجوز ذبحه المحوسى فيما بينهم **وقال** محمد بن الفضل لا يجوز بيع  
 المحوسى فيما بينهم رجل يبيع العبد من محله نحو الابن من محله او يبيع  
 الارض من محله لنفسه او يبيع اوبت نادر وكور مع بنابه **وقال** محمد بن  
 سمع الامراضى في ظاهر الرواية عن ابي جعفر رضى الله عنه ولما سئل عن بيع  
 البنا ولا يجوز اجاره ارضها وعن ابي حمزة رضى الله عنه في رواية يجوز بيع  
 دور ملكه فيها الصفة ويكره اجارته في الموسم مصر عتقية الطعام ليس  
 للامام ان يشتره فان شعر ببيع الحيازا لم يشتره حارسه **وقال**  
 محمد بن رحمه الله للامام ان يجار المحتكر على البيع اذا خاف الهلاك على اهل  
 المصر **وقال** المحتكر ببيع ما يبيع الناس وزمان متغافل ان يبيع في مثلها  
 قيل على قول **ال** جعفر رضى الله عنه ليس عليه الجوارح الامام على البيع لانه يبيع  
 وهو لا يرى الحجر **وقال** القدروري رحمه الله قد قال اصحابنا اذا خاف  
 الامام الهلاك على اهل المصر باخذ الطعام من المحتكر ولفرقه عليهم فاذا  
 وجد وارد وامثلة وليس هذا الحجر انما هو ضرر ومن اضطر الى مال  
 الغير وخاف الهلاك كان له ان يخذل بغير رضا **وقال** عن ابي يوسف  
 رحمه الله اذا قدم الاعراب الكوفة وارادوا ان يئازوا منها قال للامام  
 ان يمنعهم عن ذلك لان له ان يمنع اهل البلد عن الاحتكار وهذا اولى  
**فصل فيما يتصل به الجيران في حقهم في ذلك**  
 رجل اسارى اذا او لستنا نالى سلكه وكان ذلك للباغ و اراد المسارى ان  
 يربغ فيها **قال** ابو القاسم رحمه الله عليه ان كان ما يعمل كافيه اذ الجيران على  
 الدوام فانه يمنع عن ذلك **قال** مولا نارضى الله عنه وهذا شئ يستحسنه  
 مشايخ بلخ وجميعهم لله اما عند ابي جعفر لا يمنع عن ذلك يجوز بيع الارض المجاورة  
 باذن الامام فان احياها بعد اذن الامام وباعها لا يجوز عهده الى جنيته  
 رحمه الله عليه **وقال** صاحبها يجوز رجل اسارى حجره سطحها و سطح جاره  
 مستوسان فاخذ جاره حتى يتخذ حايطا عنه ومن جاره ليس له ذلك لان الارض

لا يجوز بيعها كالمساكن في حلقه ولو تفرق الجيران من مائة من البيوت حتى يحد من  
 قواها كان في صعوته بيعه **وقال** في دار جاره فان له ان يمنع من الصعود  
 حتى لا يتضرر **وقال** ان كان له نفع بطن في داره لكن نفع بطن عليهم اذا  
 كان له نفع بطن لا يمنع على الصعود لان جاره شاركه في الضرر وجله في  
 الدائم ان يبيع في ساد قد باع اغصانها فاذا ارتقا للسارى بطلع على عورات المسلمين ولو  
 لم يبق الاغصان يرفعوا الامر الى القاضي حتى يمنع عن ذلك والمختار للفقهاء ان  
 المسارى عين الجيران وقت الادنقا في اليوم من او منهن حتى يستندوا بالكون  
**جمع** من الحقائق ومراعات الحظاين فان لم يفعل المسارى ذلك فلم يمنع عن  
 الارتقا حديد برهون الامر الى القاضي فان راي القاضي ان يمنع كان له  
 ذلك رجل باع صنيعه وله الشجار في صنيعه اخري اغصانها مندليه في صنف  
 الصنعة التي بها فللمسارى ان يخذل لتغير الصنعة المسوعة عن اغصان  
 الشجار وكذا لو رن الرجل صنيعه ومنها اغصان لو ارث اخر كان له ان يخذل  
 صاحب الاغصان برفع الضرر الاغصان عن ملكه رجل وضع جذوعه  
 على حايطة جاره ما ذل جاره او حفر سردابا في داره باذن جاره ثم الجار دان  
 وطلب المسارى ان يرفع جذوعه وسر دابه كان للمسارى ذلك الا اذا كان النافع  
 في السع لقا الحدوح والسرداب كذا الدار فحينئذ لا يكون للمسارى ان يطالبه  
 برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كانه شرط لنفسه ولذا لو ارث في هذه امره  
 المسارى ان لا يارث للوارث ان يرفع يدفع البناء والسرداب على كل حال ولو ان  
 رجلا ذرع ارضا في ارضه وسد رجلاه بذلك فان كان يخرج ما وقع الى ارض  
 جاره وفسد ارض جاره بذلك كان للجيران منع عن ذلك ولو ان رجلا اراد  
 ان يجعل منه اصطبل ولم يكن في القديم ذلك قالوا ان وجوه الدواب الى  
 حايطة الجار ليس للجيران منع وان كان حوافرها الى حايطة الجار كان للجيران  
 منع ولذا لو اراد ان يجعل في بيته دحا وذلك لصنعيته الجار كان للجيران  
 منع وكذا لو كان من اجواب من حش هذه المسائل قول مشايخ بلخ وانه كاف  
 قول **ال** جعفر رضى الله عنه فان عند ابي جعفر رضى الله عنه من يصر في

باع

كان

يوهني



ملكه مصر رجاك  
منه طورا متساويا  
ان كان كان سقندر  
او عاين استايع الخ اذا  
في ملكه وخصه

المسائل في كتاب القسمة **باب بيع المثل** في البيع المثل  
الاول فصل في بيع الوالد على الولد الصغار امراه اسلاف لو لولها الصغار صبيحة  
عالمها على ان ترجع على الولد حاز استحقاقا فكون الام مسانيد للضلع المثل  
الشرا ولولها الصغار لم يصار هبه منها ولولها الصغار وصله وليس لها ان يمنع  
الصبيحة عن ولولها امراه قالت لزوجها ومنها ولد صغار اسلافه ملكه ان لم يكن  
لا يملكها افعال الاب بعينها حاز لان الاب لما قبل السبع فقد حاز شرها للصغار  
مخوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والاجني قالت المراه لها اشترت منك  
هذه الدار لاني بماله فلا بعنا حاز لان الاب لما جاوز شرها حمله الدار فقد اذن  
لها بشره المراه امراه باعت متاع زوجها لعدم موته ورعت المتاع وصيته ولزوجها  
اولاد صغار لم قالت المراه بعد مده لم اكن وصيه قال السبع الامام محمد بن  
المصلح رحمه الله لا تصدق المراه على المراهي ومعها موقوف الى بلوغ الصغار  
فان صدقوها بعد البلوغ انها كانت وصيه حارسها وان لولها بطل البيع  
فان كان المراهي سرق من الارض المشتركة لا يرجع المراهي على المراه بعد السبع انها  
لم يكن وصيه فان ادعى صلي عدا لم يغ الخبايا عن ولم يكن وصيه يسمع دعوي الصبي  
اذا كان مازونا في التجار او في الخصومة من له ولاه الخصومة كالقاضي والوصي  
ومخوما فان عجزا ساردا الصبيحة لصن المراه فيه ما باع على الروايات  
التي تضمن الغاصب فبمها العفاريه لبيع والمسلمين رجل مات ولم يوص الى  
احد فاعت امراته دارا من تركته وكفنته بمن الدار بعد اذن باقي الورثة  
حاز السبع في حصتها ما لم يكن على الميت من كسب بماله لا لها به عن مال نفسها  
وهل يرجع في مال الميت ان كفنته بكن المثل كان لها ان ترجع لان احد الورثة اذا  
كفن الميت بماله كفن المثل يرجع بعد اذن الورثة يرجع في التركة وان كسبه بكن  
كفن المثل لا يرجع لان احد الورثة لا يملك ذلك وهل لها ان ترجع بمقدار كفن  
المثل قالوا لا يرجع لان احشادها ذلك دليل ان يرجع وكفن المثل صوما  
كان مثل ثيابه لخروج النعدي في جبهته امراه به عن مال ولولها الصغار

اعتنا زوجها بعد  
موته ورعت ان  
وصيه

احد الورثة اذا كفن الميت  
بماله كفن المثل يرجع  
الورثة يرجع

مط  
امراه باعت متاع زوجها  
بعد موته ولم يكن وصيه

فبعض امراه في وصي ولم يكن وصيه احلها في ذلك في البيع المثل المثل  
وكن البيع المثل بعضهم قوله ان سطر قبل البلوغ رجل باع عفا را ابيع  
لوله الصغار المثل المثل او يبعان بسا قالوا ان قال الاب محوذا عند الاب  
ما لم يكن وصيه ولا لول للصغار ولول للولد ان سطر ذلك البيع بعد البلوغ لكنه يطلب  
النص في رواية فان قال الاب ضاع النمن او اسعته عليه ودالك لعنه  
فمثل ان سطر ذلك لبيع قوله وان قال الاب فاسد الا يحوز سعة وللان ان يقض  
سعة اذ بلغ الا ان يكون السبع خيرا للصغار لان الاب اذا كان محوذا او مستورا  
كان الظاهر منه مباشر البيع على وجه الحسنة بخلاف ما اذا كان فاسدا وان  
باع الاب عفا عفا را في الضياع فذلك لا الجواب الا ان الاب اذا كان نفسه  
على حوز سعة روايتان في روايه يحوز السبع ولو خد النمن منه ولو وضع على يدي  
تعد في صيانة لمالك الصغار وفي روايه لا يحوز سعة الا ان يكون حارا للصغار  
وذلك من سعة الشيء لصعفه فبمها وعليه المتوي اذ باع الاب مال احد الابن  
من الاحراز فاذا بطل كانت العهد عليهما اذ بلغ الابن غافلا ثم جرح بعد  
ذلك باع الاب ماله ان دام جبهوته سعة اجاز تصرف الاب عليه بعد الشهي  
وان كان الحيون نصير الا يحوز تصرف الاب عليه لان المصاركون بحاله الا  
ويحلوا في الفاصل بين الطويل والقصير والوصية رحمه الله فذرا الطويل  
ذكره كالمنايا للشهر في السبع المعروف لخواهر زاده والناس في رحمه الله عليه وهو الصحيح  
لان الشهية طويل اجل في ما دون الشهر فبمها عاجل وعن ابى يوسف رحمه الله  
عليه روايتان في رواية الطويل كذا من يوم وليله وفي رواية قدع بالكل  
السنة وكان محمد رحمه الله اولاد الطويل بالشهر ثم رجع وقدع بسنة كاملة  
فحوز تصرف الاب عليه بعد السنة صعد له عبيد سباه اهل الحرب  
فاسراه رجل منهم واحجزه الى دار الاسلام كان للاب والوصي ان يخذ من  
المساري به ثمن فان سلم الاب والوصي او كانت قيمته اقل من الثمن الذي اشترى  
المساري حاز تسليمه ما في قوله وان كانت قيمته مثل الثمن الذي اسراه المساري  
او اكثر من ذلك في قول ابى حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليه وهو تسليم

ان كان  
عند  
اذا كان

فذلكم







للوصي ان يبيع الميراث الفضة والدين الا ما سجد من سعة الميراث من ثمن  
 سعة العقار فان سدت الحاجة الى سعة الميراث من ثمن العقار فان سدت الحاجة  
 من ثمن الدين وثمن الوصي من ثمن الميراث واستخلص الميراث لنفسه  
 كان له ميراثك وان كانت الورثة كبارا اغنيا وليس علي الميتة ميراثا  
 وللوصي ان يبيع عقار استحقاقا لان عذر العقار يخشى عليه التزوير  
 واللف فكان يبيع حفظا وتحصنا وملك لجان الكل فان كان له من  
 الورثة حصصا وبعضهم غايبا او واحد منهم غايب فان الوصي  
 يملك سعة نصيب الغائب من العروض والمقول والرفق لاجل الحفظ  
 واذا ملك يبيع نصيب الغائب يملك سعة نصيب الحاضر ايضا **قوله**  
 رحمه الله عليه وعندنا حصة رحمه الله عليه لا يملك وهذه اربعة  
 مسائل احدها هذه وان يبيع اذا كان على الميت دين لا يخط بالثمن  
 فان الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك الباقي عند  
 ابي حنيفة رحمه الله عليه وعندنا لا يملك والمالك اذا كان في الورثة  
 وصيه بالمرسل فان الوصي يملك البيع بقدر ما سجد الوصيه  
 وهل يملك سعة ما زاد عليه عنده يملك وعندنا لا يملك والاربعه اذا  
 كانت الورثة كبارا فيهم صغيرا فان الوصي يملك سعة نصيب الصغير عند  
 الكل وملك يبيع نصيب كبار الصغار عندك وعندنا لا يملك **وكذا**  
 ذكرنا من وصي الاب فكذا في وصي وصيه ووصي الجد اب الاب  
 ووصي وصيه وصي الفاضل ووصي وصيه فوصي الفاضل يملك سعة له وصي  
 الاب الا في خصلة وهو ان الفاضل اذا جعل وصيا في انواع كلها فاذا  
 مات الرجل ولم يوص الى احد كان لاهيه وهو الجد يبيع العروض والشدرا  
 الا ان وصي الاب لو باع العروض او العقار لمضاء الدين او سجد الوصيه  
 جاز والجدا اذا باع الزمة لقضاء الدين وسجد الوصيه ذكر الحصة  
 رحمه الله انه لا يجوز وصي الاب اذا كان عدلا كافيا لا يبيع للفاقي  
 ان لعزله وان كان كافيا غير عدل يعزله وينصب وصيا اخر

ملك

نوع كان وصيا في ذلك النوع  
 اقمه والاب اذا جعل رجلا  
 استألف نوع كان وصيا

ما كان وصيا  
 وصي الاب اذا كان عدلا  
 لا يبيع للفاقي

ويجوز ان يبيع عدلا كافيا لا يبيع له ان لم يضمن الميراث ولو عزله بعزل  
 قوله العدة ان عدلا كافيا لا يبيع له ان لم يضمن الميراث ولو عزله بعزل  
 رواه الشيخ رحمه الله انه عزله وذكر المدوري والطحاوي انه ليس  
 للميت ميراثا يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان طهرت  
 بيته لم يضمن او كان فاسقا معروفا بالشر اخرجته وينصب غيره ولو  
 كان له ثمن الا انه ضعيف عاجز عن المضرب ادخل معه غيره ولم يذكر انه  
 لو عزله بعزل وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان  
 الوصي اذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان للفاقي ان يعزله الوصي لا يملك  
 مال الميراث والفاقي يملك واحدا من اب والاصح ان  
 الاب يملك الوصي والاب والوصي والفاقي ان يبيع مال الميراث  
 ويودع ولو وصي الوصي من نفسه مال الميراث لا يجوز والاب لو فعل  
 جاز لان الاب لو باع مال الميراث من نفسه يملك الفضة والوصي يملك  
 السع من نفسه الا ان يكون حرا الميراث وذكر شمس الائمة السرخسي  
 ان الاب عزله الوصي ليس له ان يبيع من نفسه بمال الميراث  
 ان يكون في المسئلة رواه اثنان وذكر في المسئلة عن محمد بن الحسن الكوفي  
 ان سجد فرض مال الميراث **قوله** الى حصة رحمه الله عليه وانما  
 انما ارى انه لو فعل ذلك وله وفاء بالدين لا بأس به ولو جعل الاب  
 مال ابنه الصغير صداقا لأمه اذ نفسه من لا يجوز اسقراض الاب  
 لا يجوز ذلك واما الاب او الوصي اذ ارهن مال الميراث من نفسه  
 في الفاس لا يجوز وهو **قوله** الى يوسف رحمه الله وذكر المياطي  
 ان للاب ان يرهن مال ولله من نفسه استحقاقا وان رهن الاب  
 او الوصي مال الميراث من نفسه وفيمته اكثر من الدين فملك الميراث  
 عند الميراث ذكر في ما وراثة الميراث ان الاب يضمن مقدار الدين  
 والوصي يضمن جميع الفضة وذكر شمس الائمة السرخسي انهما يضمنان مال  
 الرهن وسوى من الاب والوصي وهذا لا يذكرا الحكم رحمه الله في

او اظهر من الوصي

اذ عجز عن تنفيذ الوصايا

حازم  
لو وصي الوصي من نفسه

لو وصي الاب من نفسه

لو جعل الاب مال ابنه  
صدقا لأمه



هذا الحديث من صحيح  
الشيخ الرئيس

رجل له على ميت دين وليس له مال الدين المدين المدين يعلم بذلك ففرض  
الوصي ان لو قضى لوصيه الوارث او بطر من غيرهم <sup>بنيته</sup> فليضمنه فالوصي ليعطيه له في  
ذلك ان سمع الوصي شيئا من مال الميت يحبس الدين من صاحب الدين او يودع  
عند صاحب الدين بعض التركة فيجسد ب الدين رجل مائة في الوصي الى  
رجل وادى لرجل ثلث ماله وخلف ورثه صغارا وتول عفا ولا يكون للوصي  
ان يبيع العقار على الوصي له بالثلث الفاضل اذا باع ماله من الغنم اسارى  
مال الميت لنفسه لا يجوز ذلك لان ذلك فضا منه وقضا لنفسه باطل  
فلا يملك البيع من نفسه كالا يملك ترويح الغنم من نفسه رجل مائة وعطيه دين  
يستعرف التركة فباع الوارث ساسا من التركة لا يجوز بيعه على العرق ولا يباع  
الابورضام احد الوصيان اذا باع ماله لغيره من اجني لا يجوز فكذا اذا باع  
من الوصي الاخر الوارث يطالب بقضا الدين اذا كانت التركة في يده واذا انقص  
الدين من مال نفسه كان له حق الرجوع في التركة والضيق التركة مشغولة بدينه  
وان لم يفعل وقت القضا ان انقص في الرجوع في التركة هكذا اذكر الشيخ الامام  
المعروف بحواهره في الماذون والناظر في النسخ الوصي اذا باع ماله  
المتهم بالنسيئة ان كان ان جيل فاحشا بان لا يباع هذا المال بهذا الاجل  
لا يجوز وان لم يكن كذلك يخاف عليه الجور عند حلول الاجل او هلاك  
الدين عليه فكذا ان كان لا يخاف عليه الجور ولا هلاك الدين عليه جاز  
مع الوصي رجل امتناع مال الغنم من الوصي بالف ورجل اخر استنبه  
بالف وقاية الاول املي من الثاني فالوصي ان يبيع من الاول فله ذلك  
رجل استاجر مال الغنم بحامه واخر استاجر من الغنم والاول املي فان اوجب  
يو اجر من الاول فله ذلك منقول الوقف والوصي ان يودع ماله الغنم ويضع  
فان صالح الوصي عن حق الميت على رجل فان كان المدة على مقرر بالماله او على  
الماله منه او كان الفاضل فني بذلك او كان الفاضل يعلم بذلك لا يجوز صلح  
الوصي على اقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز الصلح ولو صالح الوصي عن  
حق مدعي الانسان على الميت ان كان للمدعي منه على دعواه او علم الفاضل بذلك

من الوصي الاخر للجور  
قول لا يصفه لان عمله احد  
لوصيين اذا باع ماله لغيره

ولو اختلف الوصي على التمسك ان كان السبع  
من الاول كان وان كان مثله للعبور

طعن السلطان فقال  
الشيخ

لوصي ان يبيع ماله  
فمن الغنم ماله

او كان الفاضل فني فني بذلك جاز صلح الوصي به ان لم يكن ذلك لا يجوز ولو صلح  
السلطان في مال الميت فاعطاه الوصي ساسا من مال الميت ان كان يقدر  
على الظلم من غير اعطاء شي لا يجوز له ان يعطى وان اعطى ضمن وان كان لا يعطى  
على دفع الظلم الا باعطاء المال كان له ان يعطى صيانة للباقي ولو اعطى لا يفي  
واقف الوصي على الميت بدين او عين او صفة باطل وللوصي ان يعطى صدقة  
وطرقتهم من مال الغنم ولا يصح من مال الغنم ولا يصح عن الصبي في  
ظاهر الروايات وكذا الاب لا يصح عن الصغار من مال الصغار فان صحى  
من مال نفسه يكون مباحا غافلا **فصل في تطرية الوكيل** رجل فاع الى  
خادم بعينه او من ماله يكرهه ويشرك له بالكره اشياء سماه نعمي البعد في يده  
فباعه وضمن النفس وهلك العين في الطرف قال الغنم الجوعف  
رحمة الله عليه ان يبعه في موضع لم يكن هناك فاض لا يضمن وان كان  
امكنه من فقه الامر الى الفاضل ولم يفعل او كان متمكنا من امساك البعير  
والرد على صاحبه ضمن فبئس رجل دفع الى رجل عشرة دراهم لاسارى  
له ثوبا سماه فاقبى الوكيل لعشرة ثم اسارى بعينه من عنده ثوبا للامر  
قال ابو يوسف رحمه الله يكون المشركى للامر وقال محمد بن جهم لله  
لا يكون الامر الا ان يكون مال الامر قائما وقت السر او هو الصحيح لان  
الوكاله تبطل بطلان مال الامر قبل السر امد ثوبا ذلك في البيع والرياء  
وعامة الكتب وما روي عن ابى يوسف كانه جعل الوكاله قابله لطلال  
الامر الى يد له ذمته وهو الصمان فان السع سعى بعد هلال المبيع  
عند البيع الى يد يكون على الاجني فلان سقى الوكاله ببقائه في المال  
كان اولى رجل غاب وامر تليده ان سمع الامتعة ويسلم منها الى  
فلان فباع ولم يسلم الشخص الى فلان حتى هلك عنه قال الشيخ الامام  
الوكاله محمد بن الفضل رحمه الله لا تضمن التليد شاخا المسلم الى فلان  
رجل دفع السلعة الى رجل مدعيها في بلد اخر فحملها المأمور وباعها ومن  
بعض اليمن وعاد قالوا لاجل المأمور على العود الى المكان الذي ماعه لكن











لان ما له فيه معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته الى تقوم المقومين  
 ولو **لو قيل** لو قيل بعد ما علم بالعبث لا يرضى به **لو قيل**  
 لا يلزم الامر ولو كان الامر ان يلزم الوكيل وهو سائر له ما لو علم الوكيل ان لا يبيع  
 بعد القبض فزنى به ان رضى به المدة فلا جاز وان لم يرض لزم الوكيل في ذلك  
 في المشتري رجل امر رجلا ان يسأله له جارية بالثمن درهم فالتفت اليها ولم  
 يعرضها حتى وجد بها عيبا كان لها قبل البيع او حدث بعد البيع فزنى بها  
 بالعبث وبقيها ان لم يكن العيب عيبا لزم الامر وان كان استهلاكا  
 كالعي وكذا لو كان الامر ان يلزم الوكيل في قول **لو قيل** الى يوسف وحمده  
 رحمة الله عليه **لو قيل** ابو حنيفة رحمه الله تعالى ساء ما ساء ويلزم الامر  
 ان كانت مع ذلك العيب مساوي بالثمن او كان متهما على سائر رجل فزنى  
 الي دلاله عشا لبيعته فغرض الدلال على صاحب الدكان وراك العاين عنه  
 صاحب الدكان فزنى صاحب الدكان وذهب المتاع من الدلال لانه ليس  
 للدلال ان يركب العاين عند غيره لكنه يعرض ويأخذ العاين الا ان يكون الدلال  
 تلميذ صاحب الدكان يضع امتعة الناس في حانوته او كان هو في عياله فحينئذ  
 لا يصح للدلال **دلال** ببيع سبأ واخذ الدلاله ثم استحق المبيع على المسكر  
 او رد بغير بعض او غره لا يفسد الدلالة وان الفسخ البيع لانه وان  
 الفسخ لا يظهر ان السع لم يكن فلا سلطان عليه **لو قيل** بالسع اذا باع ما يساوي  
 درهمين ما لفرهم حاز في قول **لو قيل** الى يوسف ولم يكن **لو قيل** محمد  
 رحمه الله يكن ذلك هالة اذ ذكر الشيخ الامام المعروف كواهر زان رحمه  
 الله **لو قيل** اذا باع من لا يبيع نهالة له وحط عن اليمن ودرهما سباع فيه  
 الناس ذكر في رواية انه يجوز البيع بعد الرقبة ولا يجوز المحاماة في  
 قول **لو قيل** الى حنيفة رحمه الله عليه وذكر في البيوع انه لا يجوز السع اصلا  
 امراه اسألت من رجل شيئا ثم اخذها فقالت المراه كتب رسول زوجي اليك و  
 كان السع على وجه الرسالة وليس على الثمن ولا البيع لابل بعثها مثله ولي  
 عليك الثمن وكان القول **لو قيل** في ذلك قول المراه والمثمن للبايع ومن جملة البيوع

علمه

من عتق المملوك يبيع العتق في قدره في صدر الحجاب **باب**  
**الاستبراء** **لو قيل** اذا اتممت الاستبراء حاربه يبيع او هبه او صدقة او هبه او  
 صلح يبيع **لو قيل** لو قيل او خلع او كسبه او كسبه على جارية او عتق عبد على جارية او  
 حانته **لو قيل** لو وطئها بكرة كانت جارية او غر بكرة ملكها من صغار او ثمار او  
 امر له او عتق فان كانت من ذوات الحيض لا يحل له وطئها حتى تسد لها الحيض  
 وان كانت آيسة او صغارة يستبراء بها شهر واحد وان كانت حاملا لا يحل  
 حتى يضع حملها بعد القبض فان وصفت حملها قبل القبض ثم قبضها كان  
 غلبه ان يستبراء بها مع ما حوت عن نفاسها وان كانت شابة ودارفع حبسها  
 لم يرض او غره احلف له وان كان منه وذكر **لو قيل** الى يوسف والي حنيفة  
 رحمه الله عليه انه لا يفرجها حتى يستبين انها غرة خامل ولم يوف له ذلك  
 وفي رواية لا يفرجها سفتان وفي رواية ثلثة اشهر او اربعة اشهر وعن محمد  
 رحمه الله في رواية ان في رواية لا يفرجها اربعة اشهر وعشر ايام وفي  
 رواية شهر من خمسة ايام **لو قيل** المسح الامام من الامة السخني  
 رحمه الله فان محمد رحمه الله يقول **لو قيل** او لا يفرجها اربعة اشهر وعشر  
 ايام ثم رجع وفي **لو قيل** شهر من خمسة ايام والمسح من حنيفة الله اخذوا  
 بحد الرواية رجل انكر وحب الاستبراء احلف المتاع منه **لو قيل**  
 بعضهم بكفر لانه انكر ما فيه اجماع المسلمين وفي **لو قيل** عامة المساخ حنيفة  
 الله لا يفرج لان ظاهر قوله لعالي او قاملت امانكم بمعنى اباحه الوطي  
 مطلقا وانما عرف وجوب الاستبراء بالحد فلا كفر حاد ولا لا يحل الوطي  
 في مدة الاستبراء ولا يحل له واعي ومن اراد ان يشترى جارية ولا يفرجها  
 فالحيلة ما ذكر في الكتاب من وجوبها الباع من رجل ينفق به ثم يبعها من المالك  
 فبعضها المسألي ثم يطلقها زوجها وتسحب للبايع ان يستبراء بها قبل  
 ان تزوجها وتسقط ان يكون خلافا الزوج بعد قبض المسألي فان طلقها  
 قبل القبض كان على المسألي ان يستبراء بها اذا مضى في اصح الروايات  
 عن محمد رحمه الله لانه اذا طلقها قبل القبض فاذ قبضها والقبض

بأن يكون حرة  
 الاستبراء

الحيلة في عدم  
 الاستبراء



لحلها العقد بماله العقد فصار كأنه استأجرها في هذه الحالة وهي ليست  
 في نكاح ولا عقد فبالمرة الأخيرة وحيلة أخرى أن يبيعها قبل الزوج وأخذ  
 النكاح ولا يسلم الجارية إلى المسمى ثم تزوجها المسمى من عبده أو أخته ثم  
 يبعها ثم يطلها بعد ذلك إلا أن في هذا نوع شبهة فإن عند أبي يوسف وأحمد  
 المرواني عن محمد بن محمد رحمته الله عليه لما استأجرها بحب الاستبراء إلا أن الزوج  
 سأل عن النكاح فالزوج بعد الشراء لا يسقط استبراء أو حب سفسف العقد  
 إلا أن نجس عند المسمى حصته قبل الطلاق فحينئذ لا يحب الاستبراء في يوم  
 وحيلة أخرى أنه إذا أراد أن يساري الحارة بزوجها المسمى قبل الشراء  
 إذا لم يله نكاح حرم ثم يسلمها إليه المولى ثم يساري فلا يحب عليه الاستبراء وإنما  
 يشترط تسليمها لجارية إليه قبل الشراء لا يوجد المصالح كلها المشاء بعد فساد  
 النكاح وقال السبح الإمام ظهير الدين رحمه الله عندي يسقط  
 أن يدخل الزوج لها بملكها النكاح قبل الشراء لأن ملك النكاح يفسد عند الشراء  
 سابقاً على الشراء حتى وإن كان ملك النكاح لا يجمع ملكاً بملك فإذا كان فساد  
 النكاح سابقاً على الشراء لم يكن عند الشراء من ماله ولا معتد به أما إذا دخل  
 بها قبل الشراء فإذا فسد النكاح لصيرته معتد به قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء  
 فإذا استري جارية وأراد أن يزوجه قبل القبض وخاف أنه لو تزوجها من عبده  
 أو أخته ربحاً لا يطلها الزوج فالجيلة له أن يزوجه على أن يكون امرأته بيد  
 يطلها متى شاء وأجمعوا على أن لا يبطل حق الغار لا يكره فيه استعمال الجيلة ولا  
 تعليم الجيلة أما فيما فيه إبطال حق العتق بكم الاحتياط وفي منع وجوب  
 الزكوة احتياط على قول أبي يوسف رحمه الله لا يكره وعلى قول محمد  
 يكره وكذا الاحتياط لمنع وجوب الزكاة على هذه الخلاف والمسألة رحمهم الله  
 في هذه من الفضلين أحدوا بقول محمد رحمه الله وفي الاحتياط لمنع الشفعة  
 أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله وأما الاحتياط لبطلان حق الشفعة  
 بعد الثبوت لا يجوز عند الكل فكما يحب الاستبراء بملك لم يملك حبس عاقل  
 ملك قد كان له رجل يبع جارية يسلمها إلى المسمى ثم رد ف علم بجيب بقضاء

أو بغير قضاء أو بغير رضى أو بشرط أو إقالة فإن على البيع أن يستأجرها  
 بحصة ولو السخى السع بينهما قبل المصالح من الأسباب لا يحب الاستبراء ولو  
 يبع جارية يسلمها إلى المسمى ثم يبعها في المجلس فإن على البائع أن يستأجرها  
 حتى يرد إلى يوسف رحمه الله إذا التقاها قبل المرافاة لا يحب ولو ذهب الرجل  
 يولد المصالح جارية أو يبع منه ثم استأجرها لنفسه بلزمه الاستبراء ولو يبع نصفاً  
 من جارية كانت له وسلم لم استأجره لزومه الاستبراء لأنه لما بع النصف حرم عليه وطبها  
 فإذا استري بعد ذلك استحدث حل المولى فكان عليه الاستبراء ولو استأجر  
 أحد الشريكين نصيباً صاحب من الجارية المشتركة لزومه الاستبراء ولو يبع جارية  
 على أن المسمى يطلعها بثلثه يوم وسلم إلى المسمى ثم أن المسمى أبطل السع ورد  
 الجارية بحب الاستبراء على البائع في قول أبي يوسف رحمه الله  
 عليهما ولا يحب في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولو يبع جارية سعة  
 فاستأجرها إلى المسمى ثم استأجرها بغيرها أو رضى كان عليه الاستبراء وإذا  
 اعتصب الرجل جارية وباعها من غيره وسلم إلى المسمى ثم استأجرها المعصوب  
 منه لغيره أو رضى أن كان المسمى علم بالعتيب لم يحب الاستبراء على المالك  
 وطبها المسمى من العاصب أو لم يطأ وإن لم يعلم المسمى وقت الشراء أنها غصب  
 أن لم يطأها المسمى لا يحب الاستبراء على المولى وإن وطبها في الغيب لا يحب  
 وفي الاحتياط لا يحب ولو ذهب جارية ومضها الموهوب له ثم رجع الوهاب في  
 الهبة كان عليه الاستبراء وكذا إذا أسددها العدو جارية لرجل وأحرزها إلى  
 دار الحرب ثم استأجرها منهم مسلم أو ذمي وأخرجها إلى دار الإسلام فأخذها  
 المولى القديم بالثمن من المسمى كان عليه الاستبراء عند أبي يوسف وكذا لو أسرى  
 العدو جارية وأحرزها بدار الحرب فأغتنمها الغزاة وأقسموا الغنيمه  
 فأخذها المولى المذنب ووفى الجارية في سهمه بالقيمة كان عليه الاستبراء وإن وجدها  
 في الغنيمه قبل الغنيمه وأخذها بغير شيء ولم يملكها الاستبراء ولو ابتاعها  
 المسلم إلى دار الحرب ثم أخرجها إلى دار الإسلام بغنيمه أو شراى وأخذها المولى  
 قال أبو حنيفة رحمه الله علم لا يحب عليه الاستبراء أو قال صاحب



